

موسم حشر

كتاب المعارف للعلامة

الجزء الأول
الشيخ محمد بن محمد

ابن
الشيخ محمد بن محمد
المعتمد

١٩٩٩

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

مَوْسُوعَةٌ
ذَائِرَةُ الْمَعَارِفِ الْقَانُونِيَّةِ

الجزء الأول
الإصدار المبدئي

إعداد
بإسـد محـمـد نصـار
المحامي

٨٠٠

١٩٩٨

إصدار: المجلد الأول - الطبعة الأولى
٣٣ شارع صفية زغلول - الإسكندرية
٤٨٢٣٨٠٨ - ٤٨٤٠٥٩٥ ت

موضوعات

الكتاب الثاني

(الإصدار المدني)

إرث

أسباب كسب الملكية

إستئناف

أشخاص إعتبارية

إعلان

أعمال البنوك

إرث

• الموضوع القرعى : أحكام الإرث من النظام العام :

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٦٤/١/٩

أحكام الإرث وتعين نصب كل وارث فى التركة من النظام العام وكل تحايل على مخالفة هذه الأحكام باطل بطلانا مطلقا ومن ثم فلا يسرى على هذا البطلان القادم المنصوص عليه فى المادة ١٤٠ من القانون المدنى. ولا يقدح فى ذلك القول بأن اعتبار البطلان مطلقا يتنافى مع إمكان إجازة التصرف من الورثة ذلك أنه ليس للورثة أن يميزوا التصرف باعتباره يعبا وإنما لهم أن يميزوه على الاعتبار الصحيح بوصفه وصية وفى هذه الحالة تجرى عليه أحكام الوصية التى يميزها الورثة.

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٥٢٥ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٩

التحايل الممنوع على أحكام الإرث - لتعلق الإرث بالنظام العام - هو ما كان متصلا بقواعد التوريث وأحكامه المعيرة شرعا كاعتبار شخص وارثا وهو فى الحقيقة غير وارث أو العكس وكذلك ما يطرع عن هذا الأصل من التعامل فى التركات المستقبلية كإيجاد ورثة قبل وفاة المورث غير من لهم حق الميراث شرعا أو الزيادة أو النقص فى حصصهم الشرعية، ويوجب على هذا أن التصرفات المنجزة الصادرة من المورث فى حالة صحته لأحد ورثته تكون صحيحة ولو كان المورث قد قصد بها إلى حرمان بعض ورثته، لأن التوريث لا يقوم إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته، أما ما يكون قد خرج من ملكه حال حياته فلا حق للورثة فيه.

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٨٣٣ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٧

التحايل الممنوع على أحكام الإرث - لتعلق الإرث بالنظام العام - هو على ما جرى به قضاء محكمة النقض - ما كان متصلا بقواعد التوريث وأحكامه المعيرة شرعا كاعتبار شخص وارثا وهو فى الحقيقة غير وارث أو العكس وكذلك ما يطرع عن هذا الأصل من التعامل فى التركات المستقبلية كإيجاد ورثة قبل وفاة المورث غير من لهم حق الميراث شرعا أو الزيادة أو النقص فى حصصهم الشرعية ويوجب على هذا أن التصرفات المنجزة الصادرة من المورث فى حال صحته لأحد ورثته أو لغيرهم تكون صحيحة ولو كان يترتب عليها حرمان بعض ورثته أو التقليل من أنصبتهم فى الميراث لأن التوريث لا يقوم إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته أما ما يكون قد خرج من ماله حال حياته فلا حق للورثة فيه. ومتى كانت هذه

التصرفات المنجزة جائزة شرعا فإنه لا يجوز الطعن فيها بعدم مشروعية السبب بمقولة إن الباعث الدافع إليها هو المساس بحق الورثة في الميراث إذ لا حق هؤلاء في الأموال المنصرف فيها يمكن المساس به.

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١١٣٥ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٥

التحاييل الممنوع على أحكام الإرث - تعلق الإرث بالنظام العام - هو ما كان متصلاً بقواعد التوريث وأحكامه المعتمدة شرعا كاعتبار شخص وارثا وهو في الحقيقة غير وارث أو العكس وكذلك ما يتفرع عن هذا الأصل من التعامل في التركات المستقبلية كإيجاد ورثة قبل وفاة المورث غير من هم حق الميراث شرعا أو الزيادة أو النقص في حصصهم الشرعية ويترب على هذا أن التصرفات المنجزة الصادرة من المورث حال صحته لأحد ورثته تكون صحيحة ولو كان المورث قصد بها حرمان بعض ورثته لأن التوريث لا يقوم إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته ، أما ما أخرجه من ماله حال حياته فلا حق للورثة فيه.

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٧٣٦ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢١

الاتفاق الذي ينطوي على التصرف في حق الإرث قبل إنفتاحه لصاحبه وإستحقاقه إياه ، أو يؤدي إلى المساس بحق الإرث في كون الإنسان وارثا أم غير وارث وكونه مستقل بالإرث أو يشاركه فيه غيره هو اتفاق يخالف للنظام العام يعد تحايلا على قواعد الميراث فيقع باطلا بطلانا مطلقا لا تلحقه الإجازة ويتباح إثباته بكافة الطرق ولو كان الوارث طرفا في الاتفاق.

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٣٦٠ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٢

لا يعتبر الوارث قائما مقام مورثه في التصرفات الماسة بحقه في الزكاة عن طريق الفش والتحاييل على مخالفة أحكام الإرث بل يعتبر في هذه الحالة في حكم الغير ويباح له الطعن على التصرف وإثبات صحة طعنه بكافة طرق الإثبات لأنه في هذه الصورة لا يستمد حقه من المورث وإنما من القانون مباشرة. ولا تقف نصوص العقود وعباراته الدالة على تنجيز التصرف مهما كانت صراحتها حائلا دون هذا الإثبات ذلك أن هذه النصوص لا يجوز معارضة الوارث بها إذا ما طعن على العقد بأنه في حقيقته وصية إلا إذا فشل في إثبات صحة هذا الطعن. فإذا كان ما يريد الوارث إثباته بالبينه هو أن هذه النصوص وإن كانت في ظاهرها تدل على تنجيز التصرف إلا إنها لا تعبر عن الحقيقة وأنه إنما قصد بها الاحتيال على أحكام الميراث بسبب الوصية فإن اعتماد الحكم المطعون فيه في رفض طلبه الإثبات بالبينه على صراحة هذه النصوص مصادرة للمطلوب كما أن إستكمال العقد السائر للوصية لجميع أركانه وعناصره كعقد بيع لا يجعله صحيحا لأنه في هذه الحالة يخفى احتيالا على القانون ومن ثم فإن استناد الحكم المطعون فيه في

رفض طلب الإحالة إلى التحقيق إلى استكمال عقد البيع المطعون فيه أركانه وعناصره القانونية يكون خطأ في القانون.

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٧١ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٣١

التحليل المنوع على أحكام الإرث لتعلق الإرث بالنظام العام هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ما كان متصلاً بقواعد التوريث وأحكامه المتغيرة شرعاً ، كاعتبار شخص وارثاً وهو في الحقيقة غير وارث أو العكس ، وكذلك ما يتفرع عن هذا الأصل من التعامل في التركات المستقبلية كإيجاد ورثة قبل وفاته المورث غير من لهم حق الميراث شرعاً أو الزيادة أو النقص في حصصهم الشرعية ويؤتب على هذا أن التصرفات المنجزة الصادرة من المورث في حالة صحته لأحد ورثته أو لغيرهم تكون صحيحة ، ولو كان يؤتب عليها حرمان بعض ورثته أو التقليل من أنصبتهم في الميراث لأن التوريث لا يقوم إلا على ما يتلقفه المورث وقت وفاته أما ما يكون قد خرج من ماله حال حياته فلا حق للورثة فيه.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٧٣ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٧

التحليل المنوع على أحكام الإرث ، لتعلق الإرث بالنظام العام ، هو - وعلى ما جرى به بحكمة النقض ما كان متصلاً بقواعد التوريث ، وأحكامه المتغيرة شرعاً ، كاعتبار شخص وارثاً ، وهو في الحقيقة غير وارث ، أو العكس ، وكذلك ما يتفرع عن هذا الأصل من التعامل في التركات المستقبلية كإيجاد ورثة قبل وفاة المورث غير من لهم حق الميراث شرعاً أو الزيادة أو النقص في حصصهم الشرعية ويؤتب على هذا أن التصرفات المنجزة الصادرة من المورث في حالة صحته لأحد ورثته أو لغيرهم تكون صحيحة ولو كان يؤتب عليها حرمان بعض ورثته أو التقليل من أنصبتهم في الميراث ..

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٢٤١ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٣

إذا كانت الموارث من مسائل الأحوال الشخصية التي إستمد الشارح النصوص الخاصة بها من أحكام الشريعة التي يرجع إليها في بيان الورثة وتحديد أنصبتهم ، وكان الثابت من تقرير الخبير أنه إعتد في شأن حصر وتحديد أنصبة ورثة المرحومة إلى الحكم رقم للأحوال الشخصية الصادر للمطعون بصددهما الأولين ضد مورث الطاعنين والذي ورد بأسبابه أنه ثبت من التحقيق الذي أجرته المحكمة وفاة وإختصار إرثها في والدتها - المطعون بصدده الأولى وشقيقتها وزوجها - المطعون بصدده الأخير - ثم تضمن منطوقه أن الأم تستحق الثلث في الركة أى ثمانية أرباع من أربعة وعشرين قيراطاً والأخت تستحق النصف أى اثني عشر قيراطاً من أربعة وعشرين قيراطاً تنقسم إليها الركة ويبين من ذلك أن هذا الحكم المتعلق بمسألة من مسائل الأحوال

الشخصية باعتبارها دليلاً يخضع من ناحية صحته وقوته وأثره القانوني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لأحكام الشريعة الإسلامية ومقتضاها أنه إذا خالف الحكم نصاً من القرآن أو السنة أو خالف الإجماع فإنه يطل، وإذا عرض على من أصدره أبطله وإذا عرض على غيره أهدره ولم يعمل له لأنه لا يجوز قوة الأمر المقضي إلا إذا اتصل به قضاء في محل مجتهد فيه، لما كان ذلك، وكان الحكم الصادر في الدعوى رقم ... أحوال شخصية كلى ... المشار إليه قد خالف نص المادة ١١ فقرة أولى من قانون الميراث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ التي تنص على أن " للزوج فرض النصف عند عدم الولد وولد الابن وإن نزل " عملاً بقوله تعالى في سورة النساء ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن هن ولد " بأن خص والدة الموصية - المطعون ضدها الأولى - بمقدار ٨ ط من ٢٤ ط تنقسم إليها الزوجة والأخت الشقيقة بمقدار ١٢ ط من ٢٤ ط من الزوجة ولم يحدد نصياً للزوج إذ لم يفتن إلى أنه يحتساب نصيب الزوج تعول المسألة ويكون نصيب الأم - المطعون ضدها ٨ ط من ٣٢ ط تنقسم إليها الزوجة وليس من ٢٤ قيراطاً وترتب على ذلك أن الحكم المذكور قد إلتأت على النصيب الشرعي للزوج - المطعون ضده الأخير - فخرج على النص وما انتهى إليه الإجماع في حالة العول بعد ثبوت إنتفاء شبهة المخالفة عن ابن عباس بما ينقصه وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فحجب نفسه عن بحث ما يترتب على إهدار الحكم رقم.....أحوال شخصية كلى..... وبيان النصيب الشرعي ميراثاً لأطراف الخصومة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٣٩٤ بتاريخ ١١/١١/١٩٧٥

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الإتفاق الذى ينطوى على التصرف فى حق الإرث قبل إنفتاحه لصاحبه واستحقاقه إياه أو يؤدى إلى المساس بحق الإرث فى كونه الإنسان وارثاً أو غير وارث وكونه مستقل بالإرث أم يشاركه فيه غيره هو إتفاق مخالف للنظام العام إذ يعد تحايلاً على قواعد الميراث فيقع باطلاً بطلان مطلقاً لا تلحقه الإجازة ويباح إثباته بكافة الطرق ولو كان الوارث طرفاً فى الإتفاق.

الطعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٧٩

قواعد التوريث وأحكامه المعتمدة شرعاً بما فى ذلك تحديد أنصبة الورثة هى - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الأمور المتعلقة بالنظام العام. وإذا كان الطعن المائل يشمل ما قضى به الحكم المطعون فيه من تعويض موروث وتوزيع قيمته بين المحكوم لهم. وكان المحكوم لهم أما وأخوة للمورث ولا تتساوى أنصبتهم الشرعية فى الميراث. فإن الحكم المطعون فيه إذ ساوى بينهم فى الأنصبة فى مقدار التعويض الموروث يكون قد خالف القانون فى أمر متعلق بالنظام العام.

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٨١٤ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨١

أحكام الموارث الأساسية التى تستند إلى نصوص قاطعة فى الشريعة الإسلامية والتى إستعمل منها قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ تعتبر فى حق المسلمين من النظام العام لصحتها الوثيقة بالدعائم القانونية والاجتماعية المستقرة فى ضمير الجماعة.

الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ٦/٢/١٩٨٦

مفاد نص المادة ٢/١٣١ من القانون المدنى أن جزءا من حظر التعامل فى تركة إنسان على قيد الحياة هو الإعلان المطلق الذى يقوم على اعتبارات تتصل بالنظام العام لمسامحة بحق الإرث .

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٨٢٨ بتاريخ ١٢/١١/١٩٨٦

التحليل المنوع على أحكام الإرث لتعلق الإرث لتعلقها بالنظام العام هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما كان متصلاً بقواعد التوريث وأحكامه المعيرة شرعاً كاعتبار شخص وارثاً وهو فى الحقيقة غير وارث أو العكس وكذلك ما يفرغ من هذا الأصل من التعامل فى التركات المستقلة كإيجاد ورثة قبل وفاة المورث غير من لهم حق الميراث شرعاً أو الزيادة أو النقص فى حصصهم الشرعية. ويرتب على هذا أن التصرفات المنجزة الصادرة من المورث حالة صحته لأحد ورثته تكون صحيحة ولو كان المورث قصد بها حرمان بعض ورثته لأن التوريث لا يرد إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته أما ما أخرجه من مال حال حياته فلا حق للموثة فيه والتصرف المنجز يعتبر صحيحاً سواء أكان العقد فى حقيقته بيعاً أو مسعرة فى عقد إستولى شكله القانونى .

الطعن رقم ٢ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٤/٦/١٩٣٤

- إن كون الإنسان وارثاً أو غير وارث ، وكونه يستقل بالإرث أو يشركه فيه غيره إلى غير ذلك من أحكام الإرث وتعيين الورثة وانتقال الحقوق فى التركات بطريق التوريث لمن لهم الحق فيها شرعاً ، كل هذا مما يتعلق بالنظام العام. والتحيل على مخالفة هذه الأحكام باطل بطلاناً مطلقاً لا تلحقه الإجازة وبمحكم القاضى به من تلقاء نفسه فى أية حالة كانت عليها الدعوى. وتحريم التعامل فى التركات المستقبلية يأتى نتيجة لهذا الأصل ، فلا يجوز قبل وفاة أى إنسان الإتفاق على شئ يمس بحق الإرث عنه سواء من جهة إيجاد ورثة غير من لهم الميراث شرعاً أو من جهة الزيادة أو النقص فى حصصهم الشرعية أو من جهة التصرف فى حق الإرث قبل إنتفاذه لصاحبه وإستحقاقه إياه ، بل جميع هذه الإتفاقات وما شابهها مخالف للنظام العام .

- إذا حررت زوجة لزوجها عقد بيع بجميع أملاكها على أن يملكها إذا ماتت قبله وحرر هذا الزوج لزوجته مثل هذا العقد لتملك هي ما له في حالة وفاته قبلها فإن التكيف الصحيح الواضح لتصرفها هذا أنه تبادل منفعة معلق على الخطر والغرر ، وأنه إتفاق مقصود به حرمان وريثة كل منهما من حقوقه الشرعية في الميراث فهو إتفاق باطل. أما التبرع المحض الذي هو قوام الوصية وعمادها فلا وجود له فهو يشبه هذا التصرف أن يكون من قبيل ولاء الموالاة ، ولكن في غير موطنه المشروع هو فيه ما دام لكل من المتعاقدين وريثة آخرون ، بل هو من قبيل الرقبي المحرمة شرعاً .

الطعن رقم ٩١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٨٦ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢٣

التحليل المنعقد على أحكام الإرث لتعلق الإرث بالنظام العام هو ما كان متصلاً بقواعد التوريث وأحكامه المتبعة شرعاً ، كاعتبار شخص وارثاً وهو في الحقيقة غير وارث أو اعتباره غير وارث وهو في واقع الأمر وارث ، وكذلك ما يطرع عن هذا الأصل من التعامل في التركات المستقبلية كإيجاد وريثة قبل وفاة المورث غير من لهم حق الميراث شرعاً أو الزيادة أو النقص في حصصهم الشرعية. ويترب على هذا بداهة أن الهبة الصادرة من المورث في حال صحته لأحد الورثة تكون صحيحة لخروجها من نطاق التعريف بالتحليل على قواعد الإرث على ما ذكر .

هذا والإعراض بأن الوارث يعتبر من الغير بالنسبة إلى التصرفات الضارة به الصادرة من المورث لأحد ورثته لا محل له متى كان التصرف منجزاً ، إذ القانون لا يحرم مثل هذا التصرف على الشخص كامل الأهلية ولو كان فيه حرمان ورثته ، لأن التوريث لا يقوم إلا على ما يخلقه المورث وقت وفاته أما ما يكون قد خرج من ملكه حال حياته فلا حق للورثة فيه .

• الموضوع الفرعي : أحكام الشريعة الإسلامية هي المطبقة على مسائل الإرث :

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٣

تصديق الورثة ، الزوجة على الزوجية ودفع الميراث لها لا يمنع من سماح دعواهم إسترجاع الميراث بحكم الطلاق المانع منه لقيام العلو لهم حيث إستصحبوا الحال في الزوجية وخفيت عليهم البينة في الطلاق.

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٨٤٣ بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٩

تعيين الورثة وتحديد أنصبتهم في الإرث وانتقال التركة إليهم تحكمه الشريعة الإسلامية والقوانين الصادرة في شأنها.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٨٩ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٨

دعاوى الإرث بالنسبة لغير المسلمين من المصريين كانت - وإلى ما قبل صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - من إختصاص القاضى الشرعى يجرى فيها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، ما لم يتفق الورثة فى حكم الشريعة الإسلامية وقوانين الميراث والوصية - على أن يكون التوريث طبقاً لشريعة المولى وما جرى على دعوى الإرث يجرى على دعوى النسب باعتباره سبباً للتوريث ولا فرق. والنص فى المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على أن تصدر الأحكام فى المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التى كانت أصلاً من إختصاص احكام الشريعة طبقاً لما هو مقرر فى المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب احكام المذكورة ، أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية ملية منظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام فى نطاق النظام العام - طبقاً لشريعتهم ، لم يغير من هذه القواعد .

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٧

إذ كانت الدعوى الماثلة هى دعوى إرث تنظرها وتفصل فيها احكام بصفتها القضائية ولا يشترط القانون فيها إجراء تحريات مسبقة من الجهات الإدارية وكانت التحريات المشار إليها فى المادة ٣٥٧ من الرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب احكام الشريعة معدلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٠ قبل إلغائها بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٤ يقتصر نطاق تطبيقها على طلبات تحقيق الوفاة وإثبات الوارثة التى تختص بها احكام الجزئية وتصدر فيها بصفتها الولائية لشهادات متعلقة بحالة الإنسان المدنية تكون حجة فى خصوصها ما لم يصدر حكم على خلافها عملاً بالمادة ٣٦١ من ذات اللائحة. وقد أصبح إجراء هذه التحريات - حتى فى هذا المجال - مبركاً خض تقدير الحكمة وفقاً للتعديل الذى جرى على المادة ٣٥٩ من اللائحة بمقتضى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٤ آنف الإشارة فإن النعى على الحكم - بأنه أغفل القيام بهذا الإجراء - يكون على غير أساس.

للطعن رقم ٦١ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ١٩٤٢/٦/١٨

ما لا نزاع فيه أن دعاوى الإرث بالنسبة لغير المسلمين من المصريين أو من فى حكمهم من إختصاص القضاء الشرعى يجرى فيها على وفق أحكام الشريعة الإسلامية. ولكن إذا إتفق المتنازعون فى الميراث على أن مجلسهم الملى يفصل فى النزاع بينهم فإن الخصومة تعقد بينهم أمامه على أساس إحتكامهم إليه. والقاعدة الشرعية كما نصت عليها المادة ٣٥٥ من قانون الأحوال الشخصية لقدرى باشا هى : ثبتت الأبرية والبنوة والأخوة وغيرها من أنواع القرابة بشهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول. ويمكن

إثبات دعوى الأبوة والبنوة مقصودة بدون دعوى حق آخر معها إذا كان الأب أو الابن المدعى عليه حياً حاضراً أو نائبه ، فإن كان ميتاً فلا يصح إثبات النسب منه مقصوداً ضمن دعوى حق يقيمها الابن والأب على خصم. والخصم فى ذلك الوارث أو الوصى إليه أو الدائن أو المديون. وكذلك دعوى الأخوة والعمومة وغيرهما لا تثبت إلا ضمن دعوى حق". ومعنى ذلك أن دعوى النسب بعد وفاة المورث لا يمكن رفعها إستقلالاً بالنسب وحده بل يجب أن تكون ضمن دعوى حق فى الزكاة يطلبه المدعى مع الحكم بثبوت نسبه ، مما يبنى عليه أن إختصاص القضاء الشرعى دون سواه فى دعوى الإرث بالنسبة لغير المسلمين يستتبع حتماً إختصاصه بدعوى النسب عملاً بقاعدة أن قاضى الأصل هو أيضاً قاضى الفرع. أما القول بفصل دعوى النسب عن دعوى الميراث وجعل الأولى وحدها من إختصاص المجلس الملى لا القضاء الشرعى فإنه فضلاً عن مخالفته لهذه القاعدة يؤدى إلى أن يكون إختصاص القضاء الشرعى بدعاوى الميراث لا مجال له. لأنه إذا اعتبر ثبوت النسب مسألة أولية يجب الفصل فيها أولاً من الجالس الملية فإن دعوى الميراث لا تكون إلا مجرد تقسيم للزكاة وهذا لا يقتضى الإلتجاء إلى القضاء. وإذن لماذا رأيت محكمة الموضوع أن حكم المجلس الملى فى دعوى الميراث لم يكن بناء على تحكيم الخصوم فإنه يكون لها أن توقف الدعوى للفصل فى النزاع من جهة القضاء الشرعى.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٤٣/٤/١
إن المواريث عموماً ومنها الوصية ، هى وحدة واحدة وتسرى الأحكام المتعلقة بها على جميع المصريين مسلمين كانوا أو غير مسلمين ، وفق قواعد الشريعة الإسلامية بإعتبارها الشريعة القائمة .

الطعن رقم ١١٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١٩٤٧/٢/٢٧
إن الشارع إذ أخضع دعاوى الحقوق للقانون المدنى وجعلها من إختصاص المحاكم المدنية قد أبقى المواريث خاضعة للشريعة الإسلامية تقضى فيها المحاكم الشرعية بصفة أصلية طبقاً لأرجح الأقوال فى مذهب الحنفية فإن تعرضت لها المحاكم المدنية بصفة فرعية كان عليها أن تتبع نفس المنهج. ثم صدر القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ مقتناً أحكام الإرث فى الشريعة الإسلامية فلم يغير الوضع السابق بل أكدته وأعقبه القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ لنص صراحة على أن " قوانين المواريث والوصية وأحكام الشريعة الإسلامية لهما هى قانون البلد فيما يتعلق بالمواريث والوصايا بالنسبة إلى المصريين كافة من مسلمين وغير مسلمين على أنه إذا كان المتوفى غير مسلم جاز لورثته طبقاً لأحكام الشريعة الفراء الإتفاق على أن يكون التوريث طبقاً لشريعة المتوفى".

وإذا كان الرجوع إلى الشريعة الإسلامية بوجه عام وإلى أرجح الآراء في فقه الحنفية بوجه خاص متعيناً بالنسبة إلى حقوق الورثة في الركة المدينة ومدى تأثيرها بحقوق دائتي المورث باعتبار ذلك من أعص مسائل الوارث ، فإن القانون المدني إذ يقرر حكم تصرف الوارث في الركة المدينة ، باعتبار هذا التصرف عقداً من العقود ، إنما يقرر ذلك على أساس ما حوته الشريعة للمورث من حقوق .

* الموضوع الفرعي : استقلال شخصية الوارث عن شخصية المورث :

الطعن رقم ٧ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٧٩٤ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٨

المعول عليه هو الأخذ بنظرية الشريعة الإسلامية من اعتبار شخصية الوارث مهابرة لشخصية المورث ولذلك فلا محل للمفاضلة بين البيع الذى يصدر من المورث والبيع الذى يصدر من الوارث لصنورهما من شخصين مختلفين وتكون العبرة بعرف المالك الحقيقى إذ يكون العقد الصادر من هذا المالك هو العقد الصحيح .

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٩٦٠ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٢٦

الأصل المقرر فى التشريع الفرنسى فى شأن الوارث الذى يقبل الركة بغير تحفظ أنه لا يستطيع بمقتضى منابته لشخصية المورث - أن يطلب إستحقاق العين التى تصرف فيها مورثه لو كانت هذه العين مملوكة له بسبب خاص أما إذا قبل الوارث الركة بشرط الجرد كانت شخصيته مستقلة عن شخصية المورث ولا يصح أن يواجه بالتزام المورث عدم التعرض للمشوى إذا ادعى الإستحقاق لعين من الأعيان تصرف فيها مورثه للغير - وقد أخذ المشرع المصرى فى إنتقال الركات بما يتقارب فى هذا الخصوص مع ما يقرره القانون الفرنسى بشأن الوارث إذا قبل الركة بشرط الجرد لأنه يعتبر شخصية الوارث مستقلة عن شخصية المورث وأن ديون المورث إنما تعلق بركته لا بذمة ورثته ، فلا يمكن أن يقال بأن إنتزاعات المورث تنتقل إلى ذمة الوارث مجرد كونه وراثاً ، إلا إذا أصبح الوارث مسئولاً شخصياً عن التزمات المورث كنتيجة لإستفادته من الركة - وعلى ذلك فمتى تبين من وقائع الدعوى أن المورث كان قد تصرف فى أطيان له للغير بمقتضى عقد بدل لم يسجل ثم تصرف فى ذات الأطيان بالبيع لأحد أولاده بعقد بيع مسجل فأقام هذا الأخير بعد وفاة البائع دعوى على التبادل معه يطلب تثبيت ملكيته إلى هذا القدر قضى برفض دعواه إتباعاً لما هو مقرر فى التشريع الفرنسى فى شأن الوارث الذى يقبل الركة بغير تحفظ فإن الحكم يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٧

من الممول عليه فى ظل القانون المدنى القديم وقبل العمل بأحكام قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ هو الأخذ بنظرية الشريعة الإسلامية من إعتبار شخصية الوارث مغايرة لشخصية المورث وأنه لذلك لا محل لإجراء المفاضلة بين البيع الذى يصدر من المورث والبيع الذى يصدر من الوارث لصدورهما من شخصين مختلفين وتكون العبوة بتصرف المالك الحقيقى إذ يكون العقد الصادر من هذا المالك هو العقد الصحيح ولا يغير من هذا النظر أن يكون المشرى من الوارث قد توافرت له الشروط اللازمة لإعتبره من الغير فى حكم المادة ٢٧٠ من القانون المدنى لأن إعمال حكم إنتقال الملكية بالنسبة للغير فى هذا الصدد إجراء المفاضلة بين عقدين لا يصح فى حالة بطلان أحد العقدين لصدوره من غير المالك الحقيقى.

الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٧٦٤ بتاريخ ١٩٧١/٦/١٧

إذا كان الطاعن قد إختصم أشخاص الورثة جميعهم ، وكان ما يطالبهم به من معجل الثمن الذى يزعم أنه دفعه والتعرض الذى قدره عن الضرر الذى لحق به ينقسم عليهم كل بقدر حصته التى آلت إليه من الركة ، فإنه لا يكون من شأن الإستئناف المقبول ضد بعض الورثة ، أن يزيل البطلان الذى لحق الإستئناف بالنسبة للبعض الآخر.

الطعن رقم ١٥٧ سنة ٣٩ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ١١٣٥ بتاريخ ١٩٧٤/١٠/١٥

شخصية الوارث - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تعتبر مستقلة عن شخصية المورث وتعلق ديون المورث بركته ، لا بذمة ورثته ، ولا يقال بأن إلتزامات المورث تنتقل إلى ذمة الوارث بمجرد كونه وارثاً ، إلا إذا أصبح الوارث مسئولاً شخصياً عن إلتزامات المورث كنتيجة لإستفادته من الركة وتبعاً لذلك لا يعتبر الوارث الذى خلصت له ملكية أعيان الركة أو جزء منها قبل وفاة مورثه مسئولاً عن إلتزامات هذا الأخير قبل من تعامل معه بشأنها ولم تنتقل إليه ملكيتها بعد ويعتبر هذا الوارث شأنه شأن الغير فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٤٩٥ بتاريخ ١٩٧٨/٦/١٩

إذا كانت شخصية الوارث مستقلة عن شخصية المورث وكانت الركة منفصلة شرعاً عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة فإن ديون المورث تتعلق بركته ولا تتشغل بها ذمة ورثته ومن ثم لا تنتقل إلتزامات المورث إلى ذمة الوارث مجرد كونه وارثاً إلا فى حدود ما آل إليه من أموال الركة ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أن الدعوى الحالية أقيمت على مورث الطاعين بطلب فسخ عقد البيع الصادر من المورث إلى المطعون ضده بالنسبة إلى الأطنان التى تبنت

ملكيتها للغير وإلزام المورث برد ثمنها ، وإذ انتقح مير الخصومة فى الدعوى لوفاة المورث قام المطعون ضده بتسجيلها فى مواجهة الورثة "الطاعنين" بذات الطلبات فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائى فيما قضى به إلزام الطاعنين شخصياً بأن يدفعوا للمطعون ضده ثمن الأطنان المشار إليها ولم يحمل الركة بهذا الإلزام يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ٧٧٢٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢١٠٢ بتاريخ ١٢/٢٣/١٩٨٠

شخصية الوراث - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تعتبر مستقلة عن شخصية المورث وتعلق بركته لا بذمة ورثته ولا يقال بأن التزامات المورث تنتقل إلى ذمة الوارث بمجرد كونه وارثاً إلا إذا أصبح الوارث مسئولاً شخصياً عن إلتزامات المورث كنتيجة لإستفادته من الركة ، وتبعاً لذلك لا يعبر للوارث الذى جعلت له ملكية أعيان الركة أو جزء منها قبل وفاة مورثه مسئولاً عن إلتزامات الأخير قبل من تعامل معه بشأنها ولم تنتقل إليه ملكيتها بعد ويعبر هذا الوارث شأنه من شأن الغير فى هذا الخصوص لما كان ذلك وكان الطاعن قد آل إليه ملكية الأطنان البالغ مساحتها ٢٨ ط ٢ ف بموجب عقد بيع صدر حكم بصحته ونفاذه وسجل الحكم وباع مورثه هذه الأطنان للمطعون عليهم الأول إلى الثانية عشر وفقاً لما سلف بيانه فإن الطاعن لا يكون ملزماً بتسليمهم الأطنان المذكورة كائن من أثار عقد البيع الصادر لهم.

الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٦/٢/١٩٨١

من المقرر أن شخصية الوارث تستقل عن شخصية المورث وتفصل الركة عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة وتعلق ديون المورث بركته ولا تشغل بها ذمة ورثته ومن ثم لا تنتقل إلتزامات المورث إلى ذمة الوارث بمجرد كونه وارثاً إلا فى حدود ما آل إليه من أموال الركة ، فلا يصح توقيع الحجز لدين على المورث إلا على تركته.

الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٤٨ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٨٣

المقرر وعلى ما جرى به قضاء النقض أن تركة المدين تشغل بمجرد الوفاة بديون وإلتزامات المتوفى بما يحوله لدائنيه إستيفاء ديونهم منها تحت يد الورثة أو خلفائهم ما دام أن الدين قائم لأن الركة منفصلة شرعاً عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة ، وترتباً على ذلك يكون دفع المطالبة الموجهة إلى الركة فى شخص الورثة غير قابل للتجزئة يكفى أن يدينه البعض منهم ليستفيد منه البعض الآخر .. وإذ قضت محكمة الإستئناف بقبول الدفع بإلقتضاء الخصومة بمضى المدة بالنسبة لبعض الورثة دون أحدهم - الطاعن الذى قضى برفض الدفع بالنسبة له وإلزام الركة بمثلة فى شخصه بالدين فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٢ لسنة ١ مجموعة عمر ١ ع صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٣١/١٢/٣

إن الممول عليه في القضاء المصرى هو الأخذ بنظرية الشريعة الإسلامية من حيث اعتبار شخصية الوارث مغايرة لشخصية المورث. وعلى ذلك فلا يمكن تطبيق نظرية التفاضل بين البيع الذى يحصل من المورث والبيع الذى يحصل من الوارث لصدورهما من شخصين مختلفين.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤ ع صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٤٣/٢/١٨

إن الورثة ، باعتبارهم شركاء فى الزكاة كل منهم بحسب نصيبه ، إذا أبدى واحد منهم دافعاً مؤثراً فى الحق المدعى به على الزكاة كان فى إبدائه نائباً عن الباقين فيستفيدون منه. وذلك لأن الزكاة منفصلة شرعاً عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة ، وللدائنين عليها حق عيني ، بمعنى أنهم يتقاضون منها ديونهم قبل أن يؤزل شئ منها للورثة ، وبصرف النظر عن نصيب كل منهم فيها. وعلى هذا الاعتبار يكون دفع المطالب الموجهة إلى الزكاة فى شخص الورثة غير قابل للتجزئة ، ويكفى أن يديه البعض ليستفيد منه البعض الآخر من الورثة .

* الموضوع الفرعى : إشهار حق الإرث :

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٥٩٩ بتاريخ ١٩٦٦/١١/١

— مفاد نص الفقرتين الأولى والثانية للمادة ١٣ من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ أن المشرع لم يجعل شهر حق الإرث شرطاً لانتقال الحقوق العينية العقارية إلى الورثة ، حتى لا تبقى هذه الحقوق بغير مالك لحين شهر حق الإرث وإنما تزول هذه الحقوق للورثة من وقت وفاة المورث باعتبار أن انتقال ملكية أعيان الزكاة بما فيها الحقوق العينية العقارية من المورث إلى الوارث أثر يرتب على واقعة الوفاة. وإكتفى المشرع فى مقام تحديد الجزاء على عدم شهر حق الإرث بمنع شهر أى تصرف يصدر من الوارث فى أى عقار من عقارات الزكاة دون منع التصرف ذاته.

— مفاد نص المادة ١٤ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى مرتبطاً بنص المادة ١٣ منه وبما أورده المشرع بالمذكرة الإيضاحية لذات القانون ، إنه كان إعمال المفاضلة فى مقام نقل الملكية لا يعم إلا على أساس الأسبقية فى الشهر طبقاً للمادة التاسعة من القانون المشار إليه إلا أن المشرع لم يسهل أحد من التراجع بين المتعاملين مع المورث والمتعاملين مع الوارث منع شهر تصرفات الوارث قبل شهر حقه فى الإرث فإذا كان الإرث لم يشهر فإن المشتري من الوارث لا يستطيع الإحتجاج بعقده فى مواجهة دائنى الزكاة — ومنهم المشتري من المورث بعقد غير مسجل. أما إذا أشهر حق الإرث فقد خول المشرع دائنى الزكاة — بما فيهم المشتري لعقار من المورث إذا لم يكن قد سجل عقد شرائه وسيلة يتقدمون بها على

المعاملين مع الوارث وهي المبادرة إلى التأشير بحقهم في هامش شهر حق الإرث خلال سنة من حصوله فإذا لم يؤشر الدائن بحقه إلا بعد انتهاء هذا الميعاد فإنه يفقد الحق في الإحتجاج بالتصرف الصادر إليه من المورث في مواجهة المشتري من الوارث على أساس من الحماية المقررة له بموجب المادة ١٤ السالفة الذكر.

الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٧ مكتب فتي ٣٢ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ١٨/٣/١٩٨١

لئن كان الأصل في المفاضلة بين التصرفات الصادرة عن عقار واحد بصدد نقل ملكيته أنها بالأسبقية في الشهر عملاً بالمادة التاسعة من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري ، إلا أن المشرع في سبيل الحد من التزام بين المتعاملين مع المورث والمتعاملين مع الوارث أورد المادتين ١٣ ، ١٤ من ذات القانون فمنع شهر تصرفات الوارث قبل شهر حق الإرث ومنع المتعامل مع المورث وسيلة يتقدم بها على المتعامل مع الوارث فاعطى للأول فرصة التأشير بحقه في هامش شهر حق الإرث خلال سنة من حصوله فتكون له الأفضلية ويحتج بحقه هذا على كل من سبقه بإشهار حق عيني عقارى تلقاه من الوارث ومفاد هذا أن من يتلقى حقاً عينياً عقارياً من الوارث قبل إنتضاء سنة على شهر حق الإرث إنما يتلقاه على مخاطرة وعليه أن يتوقع تقدم المتعامل مع المورث عليه ، ولما كانت الغاية من قيام المتعامل مع المورث بالتأشير بحقه في هامش شهر حق الإرث هي إعلان تمسكه بحقه هذا وإعلام المتعاملين مع الوارث به خلال المهلة التي حددها المشرع ، وكان للمشتري من المورث الحق في أن يرفع دعوى صحة عقده وأن يسجل صحتها عملاً بالمادة ١٥ و ١٧ من القانون المذكور ، فإنه متى تم له هذا التسجيل قبل إشهار حق الإرث أصبح في غنى عن معاودة التأشير مرة أخرى ببلات حقه في هامش حق الإرث الذي يتم شهره فيما بعد لأن التسجيل إجراء شهر يحتاج به الكافة وتحقق به الغاية التي تليهاها المشرع من التأشير الهامشي المشار إليه.

الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٩ مكتب فتي ٣٣ صفحة رقم ١١١١ بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٢

نص المادة ١٣ من القانون رقم ١١٤ لسنة ٤٦ بتنظيم الشهر العقاري ، مفاده أن المشرع لم يعلق إنتقال الحقوق العقارية من المورث إلى الورثة على إشهار حق الإرث كما هو الحال بالنسبة لتسجيل التصرفات العقارية فظل إنتقال حقوق المورث إلى الورثة بمجرد الوفاة طبقاً لقواعد الشريعة الإسلامية والمختصر جزاء عدم شهر حق الإرث على منع شهر أى تصرف يصدر من الوارث في حق من هذه الحقوق.

الطعن رقم ١٤٧٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٦١ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٣٠

مفاد نص الفقرتين الأولى والثانية للمادة ١٣ من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع لم يجعل شهر حق الإرث شرطاً لإنتقال الحقوق العينية العقارية إلى الورثة من وقت وفاة المورث باعتبار أن إنتقال ملكية أعيان الزكة بما فيها الحقوق العينية العقارية من المورث إلى الوارث أثر يوجب على واقعة الوفاة ، وإكتفى المشرع فى قيام تحديد الجزاء على عدم شهر حق الإرث بمنع شهر أى تصرف يصدر من الوارث فى أى عقار من عقارات الزكة دون منع التصرف ذاته.

الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٤

مفاد نص المادة ١٣ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع لم يجعل شهر حق الإرث شرطاً لإنتقال الحقوق العينية العقارية إلى الورثة حتى لا تبقى هذه الحقوق بغير مالك حين شهر حق الإرث ، وإنما تؤول هذه الحقوق للورثة من وقت وفاة المورث باعتبار أن إنتقال ملكية أعيان الزكة بما فيها الحقوق العينية من المورث إلى الوارث أثر يوجب على واقعة الوفاة ، وإكتفى المشرع فى مقام تحديد الجزاء على عدم شهر حق الإرث بمنع شهر أى تصرف يصدر من الوارث فى أى عقار من عقارات الزكة دون منع التصرف ذاته .

الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٣١١ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٥

نؤدى نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة الثالثة عشرة من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع لم يجعل شهر حق الإرث شرطاً لإنتقال الحقوق العينية العقارية إلى الورثة حتى لا تبقى هذه الحقوق بغير مالك حين شهر حق الإرث وإنما تؤول هذه الحقوق للورثة من وقت وفاة المورث باعتبار أن إنتقال ملكية أعيان الزكة بما فيها الحقوق العينية العقارية من المورث إلى الوارث أثر يوجب على واقعة الوفاة ، وإكتفى المشرع فى مقام بيان الجزاء على عدم شهر حق الإرث بمنع شهر أى تصرف يصدر من الوارث فى أى عقار من عقارات الزكة دون منع التصرف ذاته.

* الموضوع القرعى : التحليل على قواعد الميراث :

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١١١٩ بتاريخ ١٩٣٦/٥/٢١

حكم المحكمة الشرعية القاضى بمنع العرض فى بعض الزكة إذا كان مؤسساً على ما قضى به من ثبوت الإرث المبني على النسب فإنه يعتبر حكماً موضوعياً بالوراثة .

الطعن رقم ٢ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١١٣٨ بتاريخ ١٩٣٦/٦/٤

- إنه وإن كان التحل على مخالفة أحكام الإرث باطلاً بطلاناً مطلقاً فذلك لا يمنع المالك الكامل الأهلية من حرية التصرف في ملكه تصرفاً غير مشوب بعيب من العيوب ولو أدى تصرفه هذا إلى حرمان ورثته أو إلى تعديل أنصبتهم.

- قوانين الإرث " أى أحكامه " لا تنطبق إلا على ما يخلفه المتوفى من الأملاك حين وفاته ، أما ما يكون قد خرج من ملكه حال حياته لسبب من أسباب التصرفات القانونية فلا حق للورثة فيه ولا سبيل لهم إليه ولو كان المورث قد قصد حرمانهم منه أو إنقاص أنصبتهم فيه .

- لا تنقيد التصرفات إلا ابتداء من مرض الموت ، أما قبل ذلك فالملك الكامل الأهلية حر التصرف في ملكه ولو أدى تصرفه هذا إلى حرمان ورثته أو تعديل أنصبتهم ما لم تكن تصرفاته مشوبة بعيب من العيوب.

الطعن رقم ١١٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٥٧ بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٤

متى كان سبب السند الصادر من الأم لإبنتها هو بإقرار الأم أنها بعد أن وهبت أطيافها لإبنتها في صورة عقد بيع خشيت أن يرث الغير إبنتها في حالة وفاتها قبلها فإلتقت مع إبنتها على أن تحرر لها على نفسها هذا السند لتحول دون إرث الغير لها على أن تمزقه البنت إذا ماتت الأم قبلها ، لهذا السند إنما قصد بتحريره الإحتيال على قواعد الإرث فهو باطل لعدم مشروعية سببه ، وتكون الدعوى المرفوعة من الأم بعد وفاة إبنتها بطلالة ورثتها بحصتهم في قيمته واجبة الرفض .

* الموضوع الفرعي : للتصرف الصادر في مرض الموت :

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٧

إذا قضت المحكمة باعتبار العقد المتنازع عليه عقد بيع صادراً في مرض الموت حكمه حكم الوصية لأجنبي لا ينفذ إلا في ثلث تركة البائع ، ثم حكمت في الوقت نفسه بتهديداً بنذب خبير لحصر أموال البائع وتقدير ثمنها لمعرفة ما إذا كانت الأطياف محل العقد تخرج من ثلثها أم لا ، فلا تعارض في حكمها بين شرطه القطعي وشرطه التهديدي ، إذ أنه مع اعتبار العقد صادراً في مرض الموت حكمه حكم الوصية لأجنبي يصبح الفصل في طلب صحته ونفاذه كلياً أو جزئياً متوقفاً بالبداهة على نتيجة تقرير الخبير في المهمة التي كلفه بها.

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٠/٤/١٩٧٣

إجازة الوارث للتصرف الصادر من مورثه لا يعتد بها إلا إذا حصلت بعد وفاة المورث ، ذلك لأن صفة الوارث التى تحولها حقاً فى الركة لا تثبت له إلا بهذه الوفاة .

الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٧٤٢ بتاريخ ٦/١٢/١٩٧٧

من الضوابط المقررة فى تحديد مرض الموت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون المرض مما يغلب فيه الهلاك ويشعر معه المريض بدنو أجله وأن ينتهى بوفاته .

الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٨٢٣ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٩١

مفاد نص المادتين ٤٧٧ ، ٩١٦ من القانون المدنى أن المعيرة فى إعتبار التصرف مضافاً إلى ما بعد الموت أن يكون على سبيل التبرع أو أن يكون الثمن يقل عن قيمة المبيع بما يجاوز ثلث الركة فإذا أثبت الورثة أن المبيع تم فى مرض الموت إعتبر المبيع على سبيل التبرع ما لم يثبت المشترى عكس ذلك لما كان ذلك وكانت أسباب الحكم المطعون فيه وما إعتقده من أسباب الحكم المستأنف قد إستدل بقرائن سالفة على أن الثمن دفع وأنه يتساوى مع قيمة المبيع وإستخلاص ذلك من الخطاب الذى أرسله المورث قبل التصرف إلى الشاهد أن البالغين كانوا يحثون عن مشرى للأرض فى حدود ثمن خمسمائة جنيه للفقدان وقد رفضت إحدى المشتريات التى ورد إسمها فى الخطاب المؤرخ ١٨/٦/١٩٧٧ الشراء بهذا الثمن وكذلك من أقوال شاهد المطعون ضدهم بأن المورث كان يبيع إيداع لئمة نصيبه من ثمن البيع بنك مصر وهو فى حدود خمسة أو ستة آلاف جنيه بما يعنى أن العقد لم يكن مقصوداً به التبرع وأن الثمن فى الحدود المناسبة لقيمة المبيع وهى قرائن كالية وحدها لحمل قضاء الحكم فى إثبات العوض وإثبات تناسبه مع قيمة المبيع ومن ثم فلا حاجة للحكم للتحديث عن صدور التصرف فى مرض الموت أو إثبات ذلك بطريق آخر طالما كونت المحكمة عقيدتها من قرائن ثابتة لها أصلها فى الأوراق .

الطعن رقم ٧ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ٢٠/٥/١٩٣٧

المبيع الصادر فى مرض الموت لأبنته البائع يكون صحيحاً فى حق من إجازة من الورثة ولو قضى ببطلانه بالنسبة لمن لم تجزه منهم . فإذا إستمتع من أجاز البيع عن تسليم بعض الأطيان الواردة فى العقد إلى المشترى بدعى أنها من نصيبه فى الركة لأن الحكم عليه لها بتثبيت ملكيتها هذه الأطيان يكون صحيحاً ولا مخالفة للقانون .

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٥٧٥ بتاريخ ١٩٢٩/٦/٨

إن الشريعة الإسلامية والقوانين الدينية لليهود والنصارى وقوانين الأحوال الشخصية الخاصة بالأجانب تعتبر من القوانين الواجب على المحاكم تطبيقها فيما يعرض لها من مسائل الأحوال الشخصية ولا تجد فيه ما يستدعي وقف الدعوى لفصل فيه محكمة الأحوال الشخصية المختصة به بصفة أصلية. ولا شك في أنه متى وجب الحكم في الأحوال الشخصية على مقتضى الشريعة الإسلامية أو القوانين المالية أو الجنسية فإنه يكون على المحكمة أن تنبأ من النص الواجب تطبيقه في الدعوى ، وتأخذ في تفسيره بالوجه الصحيح المعتمد ، وهي في ذلك خاضعة لرقابة محكمة النقض. ولذلك لا يكون العمل بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية واجباً على المحاكم الأهلية إلا في مسائل الأحوال الشخصية التي تخص المحاكم الشرعية بنظرها بصفة أصلية ولا تفصل فيها المحاكم الأهلية إلا بصفة فرعية .

*** الموضوع الفرعي : للتصرفات المنجزة :**

الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٥٧٩ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٥

لما كان للوارث الحق في أن يثبت بكافة طرق الإثبات القانونية أن عقود البيع الصادرة من مورثه تخفى وصايا ، ولم يكن فيما قرره الحكم المطعون فيه ما يدل على صحة ما يدعيه الطاعنون من أنه لم يحترق التصرف المنجز في ظاهره والساتر في حقيقته لوصية تخايلاً على أحكام الميراث بل إنه قد أجاز لهم أن يبتعوا بكافة طرق الإثبات طعنهم في العقود على الرغم من صراحة نصوصها في الدلالة على أنها عقود بيع منجزة ، وإذ صح لدى المحكمة إخفاق الطاعنين في إثبات طعنهم في هذه التصرفات فقد اعتبرت هذه العقود منجزة في حقيقتها وخالصة من التحيل على أحكام الإرث ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بخطئه في إدراك معنى التحيل على أحكام الإرث يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٨ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٩٨١ بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٤

صدور تصرف في صورة بيع منجز ممن هو أهل للتصرف لا يمنع وراث المتصرف من الطعن في هذا التصرف بأن حقيقته وصية وأنه قصد به المساس بحقه في الميراث ذلك أن قواعد الإرث تعتبر من النظام العام وكل تخايلاً عليها لا يقره القانون.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٦٤/١/٩

— لا يعتبر الوارث قائماً مقام المورث في التصرفات الماسة بحقه في الميراث عن طريق الدش والتحاليل على مخالفة أحكام الإرث بل يعتبر في هذه الحالة في حكم الغير ويباح له الطعن على التصرف وإثبات صحة طعنه بكافة الطرق ، ولا تقف صراحة نصوص العقد الدالة على تجيز التصرف حائلاً دون هذا الطعن.

سمي كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن التصرف لم يكن منجزاً وأنه يخفى وصية فلا يكون لتسجيل العقد حال حياة البائع أى أثر فى تصحيح التصرف أو نقل الملكية لأن التسجيل لا يصحح عقداً باطلاً كما أنه لا يحول دون الطعن فى العقد بأنه يخفى وصية.

الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٦٦/١/١٣

التصرفات المنجزة الصادرة من المورث فى حال صحته لأحد ورثته تكون صحيحة ولو كان المورث قد قصد بها حرمان بعض ورثته لأن التوريث لا يقوم إلا على ما يخلقه المورث وقت وفاته. أما ما يكون قد خرج من ملكه حال حياته فلا حق للورثة فيه ولا يعتبر الوارث فى حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من المورث إلى وارث آخر إلا إذا كان طعنه على هذا التصرف هو أنه وإن كان فى ظاهره بيعاً منجزاً إلا إنه فى حقيقته وصية إضراراً بحقه فى الميراث أو أنه قد صدر فى مرض موت المورث فيعتبر حينئذ فى حكم الوصية لأن فى هاتين الصورتين يستمد الوارث حقه من القانون مباشرة حماية له من تصرفات مورثه التى قصد بها التحايل على قواعد الإرث أما إذا كان مبنى الطعن غير ذلك فإن حق الوارث فى الطعن فى التصرف فى هذا الحال إنما يستمد من مورثه باعتباره خلفاً عاماً له فيعتد الوارث فى إثبات هذا الطعن بما كان يتقيد به المورث من طرف الإثبات.

الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٧٣٠ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢٤

إحتواء العقد على نصوص دالة على تنجيزه لا يمنع الوارث من الطعن عليه بأنه يخفى وصية وله أن يثبت طعنه هذا بطرق الإثبات كافة ذلك أن الوارث لا يعتبر قائماً مقام المورث فى التصرفات الماسة بحقه فى الركة عن طريق الغش والتحايل على مخالفة أحكام الإرث بل يعتبر فى هذه الحالة فى حكم الغير ويباح له الطعن على التصرف بأنه فى حقيقته مضاف إلى ما بعد الموت وإثبات صحة طعنه بكافة الطرق ولا تقف صراحة نصوص العقد الدالة على تنجيزه حائلاً دون هذا الإثبات.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٩٧٤ بتاريخ ١٩٦٧/٥/١١

— لكن كان حق الورثة يتعلق فى مرض الموت بماله إلا أن هذا الحق لا يتعلق إلا بالثلثين منه أما الثلث الباقى فقد جعله الشارع حقاً للمريض ينقله فيما يرى بواسطة التبرع المنجز حال المرض أو بواسطة الوصية.

— وإن كانت المادة ٩١٦ من القانون المدنى قد نصت على أنه لا يحتج على الورثة الذين يطمعون على التصرف بأنه صدر فى مرض الموت بتاريخ السند إذا لم يكن هذا التاريخ ثابتاً ، إلا أن هذا التاريخ يظل حجة عليهم إلى أن يثبتوا هم عدم صحته وأن التصرف فى صدر فى تاريخ آخر توصلنا منهم إلى إثبات أن

صدوره كان في مرض الموت فإذا عجزوا عن هذا الإتيان ظل التاريخ المذكور في العقد حجة عليهم باعتبارهم خلفاً لمورثهم.

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٣٦٢ بتاريخ ١٤/١١/١٩٦٨
التصرفات المنجزة الصادرة من شخص كامل الأهلية في حال صحته تكون صحيحة ولو كان يترتب عليها في المستقبل حرمان بعض ورثته أو تعديل أنصبتهم في الميراث لأن التوريث لا يقوم إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته ، أما ما يكون قد خرج من ملكه حال حياته فلا حق للمورثة فيه.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٥٥٦ بتاريخ ١/٤/١٩٦٩
إذا كان الدفع المبدئ من الوارث بأن البيع الصادر من المورث لوارث آخر يخفى وصية ، يحمل معنى الإقرار بصدوره عن إرادة صحيحة وبصحة العقد كوصية تنفذ في حق الورثة في حدود ثلث الوكسة فإنه لا يقبل من هذا الوارث بعد ذلك الدفع بإبطال العقد بأكمله تأسيساً على أنه أبرم تحت تأثير الاستغلال مما يعيب الإرادة ، ومن ثم فلا تترتب على الحكم المطعون فيه إن هو أغفل الرد على هذا الدفع الأخير ويكون النتي علىه من أجل ذلك بالقصور في التسيب على غير أساس .

الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٧٣٥ بتاريخ ٣٠/٤/١٩٧٠
التصرفات المنجزة الصادرة من المورث في حال صحته تعتبر صحيحة وجائزة شرعاً ولو ترتب عليها حرمان الورثة كلهم أو بعضهم من الميراث أو المساس بأنصبتهم فيه.

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٧٩٠ بتاريخ ٢/٥/١٩٧٢
من المقرر أن التصرفات المنجزة الصادرة من المورث حال صحته تكون صحيحة حتى ولو صدرت لوارث بقصد حرمان بعض الورثة .

الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٨٣٣ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨٣
التحليل الممنوع على أحكام الإرث لتعلق الإرث بالنظام العام - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو ما كان متصلاً بقواعد التوريث وأحكامه المتغيرة شرعاً كاعتبار شخص وارثاً وهو في الحقيقة غير وارث أو العكس ، وكذلك ما يتفرع عن هذا الأصل من التعامل في الوكسات المستقبلية كإيجاد ورثة قبل وفاة المورث غير من لهم حق الميراث شرعاً أو الزيادة أو النقص في حصصهم الشرعية ، ويرتب على هذا أن التصرفات المنجزة الصادرة من المورث في حالة صحته لأحد ورثته أو لغيرها تكون صحيحة ، ولو كان

يؤت بها عليها حرمان بعض ورثته أو التقليل من أنصبتهم في الميراث لأن التوريث لا يقوم إلا على ما يخلقه الميراث وقت وفاته. أما ما يكون قد خرج من ماله حال حياته فلا حق للميراث فيه.

*** الموضوع الفرعي : للشهادة بالإرث :**

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٣ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ١٤٧٦ بتاريخ ١٢/٥/١٩٨١
القرار في هذه الحنفية - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه يشترط لقبول الشهادة على الإرث ذكر سببه وطريقته فإذا شهد الشهود أن المدعي أخو الميت أو عمه أو ابن عمه لا تقبل حتى يبينوا طريق الأخوة والعمومة بأن يبينوا الأسباب المورثة للميت "وينسبوا الميت والوارث حتى يلتصقا في أب واحد"

الطعن رقم ٥ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٢٨٩ بتاريخ ١٩/٢/١٩٨٥
متى كان سبب الإرث العصبية النسبية فإن هذه الحنفية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يشترط لصحة الشهادة بالإرث في هذه الحالة أن يوضح الشاهد سبب الورثة الخاص الذي بمقتضاه ورتب به المدعي الميت بحيث يذكر نسب الميت والوارث حتى يلتصقا إلى أصل واحد ، والحكمة من ذلك تعريف الوارث تعريفاً يميزه عن غيره ، ويبين للقاضي أنه وارث حقيقة لتعرف نصيبه الميراثي .

*** الموضوع الفرعي : الطعن في التصرفات الصادرة من المورث :**

الطعن رقم ٦٥ لسنة ١٨ مكتب قني ١ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ١٢/١/١٩٥٠
إذا كان الحكم حين قضي بإعلان التصرف الصادر من مورث المتصرف له بناءً على أنه صدر منه وهو مريض مرض الموت قد اقتصر على تقرير أن المورث المذكور كان مريضاً مرضاً انتهى به إلى الوفاة دون أن يبين نوع هذا المرض ، وهل كان الهلاك غالباً فيه وقت حصول التصرف ، فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يطله.

الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٢٦ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ٨٢٤ بتاريخ ٢١/٦/١٩٦٢
حق الوارث في الطعن في تصرف المورث بأنه في حقيقته وصية لا بيع وأنه قد قصد به التحايل على أحكام الإرث المقررة شرعاً ، حق خاص به مصدره القانون وليس حقاً يلقاه عن مورثه وإن كان هذا الحق لا ينشأ إلا بعد وفاة المورث ومن ثم فلا يكون الحكم الصادر قبل المورث بصحة التصرف بالبيع حجة عليه إذ يعد الوارث في حكم الغير فيما يختص بتصرفات مورثه الضارة به والماسة بحقه في الإرث.

الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٥٧٩ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٥

الأصل فى إقرارات المورث أنها تعبر صحيحة وملزمة لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها. وإذا كان القانون قد أعفى من يضار من الورثة بهذه الإقرارات من الدليل الكتابى فى حالة ما إذا طعنوا فيها بأنها فى حقيقتها وصية وأنه قصد بها الاحتيال على أحكام الإرث ، فليس معنى هذا أن مجرد طعنهم فيها لا يكفى لإهدار حجية هذه الإقرارات ، بل يجب لذلك أن يقيموا الدليل على عدم صحتها بأى طريق من طرق الإثبات فإن عجزوا بقيت هذه الإقرارات حجيتها عليهم فإذا كان الحكم قد نفى قيام القرينة الواردة فى المادة ٩١٧ مدنى وسجل على الورثة الطاعنين إخفاقهم فى إثبات طعنهم فى التصرفات بأنها تخفى وصايا فإنه لا تشرب عليه إذا هو استدل بعد ذلك فيما استدل به عند تكيف هذه العقود بما تضمنته من تقريرات.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٦

حق الوارث فى مال مورثه لا يظهر فى الوجود ولا يكون له أثر إلا بعد وفاة المورث كما أن المرض لا يمكن اعتباره مرض موت إلا إذا انتهى بموت صاحبه لما لا يتأدى معه معرفة أن المرض من أمراض الموت إلا بتحقيق هذه النتيجة. ومن ثم فما دام المتصرف كان ما يزال حيا فإنه ما كان يقبل من الوارث أية منازعة فى العقود الموقعة عليها تقوم على صدورها فى مرض موت المتصرف أو على أنها تخفى وصايا.

الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٩٦٤/٣/٥

مضى كان الطاعن وهو وارث للمتصرف قد طعن فى التصرفات موضوع عقدى البيع بأنها وإن كانت فى ظاهرها يوعا بمنجزة إلا أنها فى حقيقتها تسر تروعا مضالفا فيه المليك إلى ما بعد موت المتصرف فيجبرى عليها حكم الوصية ورتب على ذلك أن التصرف الصادر من المورث لابنتيه وهما من ورثته لا ينفذ حسب أحكام الوصية (قبل القانون ٧١ لسنة ١٩٤٦) إلا بإجازة باقى الورثة وأنه ما دام لم يجزه فإن هذا التصرف يكون باطلا ، وأن التصرف موضوع العقد الآخر الصادر من المورث إلى أحفاده لا ينفذ إلا فى ثلث التركة ، فإن إبداء الطاعن طعنه فى العقدين على هذه الصورة يتضمن بذاته الطعن فيهما بأنه قصد بهما الاضرار بحقه فى الميراث ويكشف عن أنه يريد بهذا الطعن الزود عن حقه هذا ولا حاجة به لأن يصرح بوقوع هذا الضرر لأنه لاحق به حتما ما إذا اعتبر التصرف يوعا أملا بظاهر العقدين لما يوجب على ذلك من نفاذ التصرف بأكمله بغير توقف على إجازة ورثة المتصرف ، فى حين أنه لو اعتبر وصية فإنه لا ينفذ إلا فى الحدود المعنية فى أحكام الوصية. وإذا كان للوارث أن يثبت طعنه فى التصرف بأنه يخفى وصية بكافة طرق الإثبات ومن بينها القرائن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ حجب نفسه عن بحث

القرائن التي ساقها الطعان للدليل عن صحة طعنه ولم يقل كلمته فيها بحجة أن الإثبات بالقرائن غير جائز للطعان ، فإن الحكم يكون مخالفا للقانون .

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٥٢٥ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٩

الوارث لا يعتبر في حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من المورث إلى وارث آخر إلا إذا كان طعنه على هذا التصرف هو أنه وإن كان في ظاهره بيعا منجزا إلا أنه في حقيقته وصية إضرارا بحقه في الميراث أو أنه صدر في مرض موت المورث فيعتبر إذ ذاك في حكم الوصية ، لأنه في هاتين الصورتين يستند الوارث حقه من القانون مباشرة حماية له من تصرفات مورثة التي قصد بها التحايل على قواعد الإرث أما إذا كان مبنى الطعن في العقد أنه صوري صورية مطلقة فإن حق الوارث في الطعن في التصرف في هذه الحالة إنما يستمد من مورثه وليس من القانون ، ومن ثم فلا يجوز له إثبات طعنه إلا بما كان يجوز لمورثه من طرق الإثبات.

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢٤

الأصل في إقرارات المورث إنها تعتبر صحيحة وملزمة لمورثه حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها بأي طريق من طرق الإثبات وإذا كان القانون قد أعفى من يضار من الورقة بهذه الإقرارات من الدليل الكتابي في حالة ما إذا طعنوا فيها بأنها في حقيقته وصية وأنه قصد بها الإحتيال على أحكام الإرث فليس معنى هذا أن مجرد طعنهم فيها يكفي لإهداره حجة هذه الإقرارات بل يجب لذلك أن يقيموا الدليل على عدم صحتها بأي طريق من طرق الإثبات فإن هم عجزوا بقيت لهذه الإقرارات حجيتها عليهم.

الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٨٥٢ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١١

مجرد طعن الوارث على التصرف بأنه صدر في مرض موت المورث إضرارا بحقوقه في الإرث لا يكفي وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لإهدار حجة التصرف ، بل يجب على المورث أن يقيم الدليل على إدعائه ، فإن عجز عن ذلك ظل التصرف حجة عليه وملزماً له ، ولا يعتبر الوارث في حالة عجزه عن إثبات طعنه في حكم الغير ، ولا يعدو أن يكون الطعن الذي أخفق في إثباته مجرد إدعاء لم يتأيد بالدليل وبالتالي يكون التصرف حجة على الوارث باعتباره خلفا عاما لمورثه .

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٧

إذا كان الحكم قد انتهى إلى أن التصرف المطعون فيه لم يقصد به الإيضاء ، ولم يصدر من المورث في مرض الموت ، وإنما هو بيع منجز إستوفى أركانه القانونية ومن بينها الثمن فهذا حسبه ، للرد على طلب بطلان العقد لمخالفته لقواعد الإرث .

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٨ مكتب فنى، ٢٤ صفحة رقم ١٢٨٧ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٣

التحليل المنوع على أحكام الإرث لتعلق الإرث بالنظام العام هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما كان متصلاً بقواعد التوريث وأحكامه المعيرة شرعاً ، كاعتبار شخص وارثاً ، وهو فى الحقيقة غير وارث أو العكس ، وكذلك ما يفرع عن هذا الأصل من التعامل فى الوكالات المستقبلية كإيجاد ورثة قبل وفاة المورث غير من لهم حق الميراث شرعاً ، أو الزيادة أو النقص فى حصصهم الشرعية ويترتب على هذا أن التصرفات المنجزة الصادرة من المورث فى حال صحته لأحد ورثته أو لغيرهم تكون صحيحة ولو كان يترتب عليها حرمان بعض ورثته أو التقليل من أنصبتهم فى الميراث لأن التوريث لا يقوم إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته ، أما ما يكون قد خرج من ماله حال حياته فلا حق للورثة فيه.

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤١ مكتب فنى، ٢٦ صفحة رقم ١٣٩٤ بتاريخ ١١/١١/١٩٧٥

إجازة الوارث الصادر من مورثه لا يعتد بها إلا إذا حصلت بعد وفاة المورث ، ذلك لأن صفة الوارث التى تحولها حقاً فى الركة لا تثبت له إلا بهذه الوفاة. لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إنترم هذا النظر ، فإن النعى عليه- بالخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى بصورية عقدى البيع الصادرين للطاعن رغم أن المطعون عليها الثانية وقعت عليهما ويعتبر ما ورد فيهما من شروط حجة عليها بحيث يتمتع عليها الطعن فيهما بالصورية - يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤١ مكتب فنى، ٢٦ صفحة رقم ١٣١٤ بتاريخ ٢٦/٦/١٩٧٥

- يشترط لإنطباق المادة ٩١٧ من القانون المدنى أن يكون التصرف إليه وارثاً. فإذا لم يوارى هذا الشرط كان للوارث الذى يطعن على التصرف بأنه يسر وصية إثبات هذا الطعن بكافة طرق الإثبات وله فى سبيل ذلك أن يثبت احتفاظ المورث بحيازة العين المصروفة فيها ، وبحقه فى الإنصاف بها كقرينة قضائية يتوصل بها إلى إثبات مدعاه ، والقاضى بعد ذلك حر فى أن يأخذ بهذه القرينة أو لا يأخذ بها شأنها فى ذلك شأن سائر القرائن القضائية التى تخضع لمطلق تقديره.

- التمسك بأن عقد البيع يسر وصية هو طعن بالصورية النسبية بطريق التمسك ، ويقع على الطاعن وارث الباتنة - عبء إثبات هذه الصورية ، فإن عجز ، وجب الأخذ بظاهر نصوص العقد الذى يعد حجة عليه

الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٣ مكتب فنى، ٢٨ صفحة رقم ١٧٤٢ بتاريخ ٦/١٢/١٩٧٧

إثبات التاريخ لا يكون إلا بإحدى الطرق التى عينها القانون ، ولا يحتج على الورقة الدين يطعنون على التصرف بأنه صدر فى مرض الموت بتاريخ السند إذا لم يكن هذا التاريخ ثابتاً ، إلا أن هذا التاريخ يظل

حجة عليهم إلى أن يعتبروا هم عدم صحة وأن التصرف صدر في تاريخ آخر توصلاً منهم إلى إثبات أن صدره كان في مرض الموت.

الطعن رقم ١٦٣٦ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٧٣٨ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٤

الوارث لا يعتبر في حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من المورث - وعلى ما جرى به لقضاء هذه المحكمة - إلا إذا كان طعنه على هذا التصرف هو أنه وإن كان في ظاهره بيعاً منجزاً إلا أنه في حقيقته يخفى وصية إضراراً بحقه في الميراث أو أنه صدر في مرض موت المورث فيعتبر إذ ذاك في حكم الوصية لأنه في هاتين الصورتين يستند الوارث حقه من القانون مباشرة حماية له من تصرفات مورثه التي قصد بها الإحتيال على قواعد الإرث التي تعتبر من النظام العام.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٦ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٣٤/٤/٢٦

البيع في مرض الموت لأجنبي يختلف حكمه ، فإن ثبت أنه هبة مستورة أي تبرع محض فحكمه أنه وصية لا تغل إلا من ثلث تركه البائع ، وإن ثبت أنه عقد صحيح مدفوع فيه الثمن ولكن فيه شيئاً من الخبايا فله حكم آخر . وعلى ذلك فإذا دفع بطلان عقد بيع لكونه مزوراً على البائع أو لكونه على الأقل صادراً في مرض موته ، وقضت محكمة الدرجة الأولى بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفي صدور العقد في مرض الموت ، وإسئلف هذا الحكم التمهيدى فقضت محكمة الدرجة الثانية بالألغاء وتصدت لموضوع الدعوى فحكمت فيه بفسخ العقد على أساس أن المشري ليس وارثاً وأنه لا محل إذن لتحقيق صدور العقد في مرض الموت إلا إذا كان ثمة مخايات في الثمن تزيد على ثلث مال البائع في حين أن الطاعن في العقد يبنى طعنه على أن هذا العقد إنما هو تصرف بطريق التبرع الذي لم يدفع فيه ثمن ، فحكمها على أساس ذلك الترجيح ، وهو تصحيح عقد البيع وإعتباره عقد بيع حقيقي فيه الثمن مدفوع فعلاً مع عدم بيان الأسباب التي دعته إلى رفض ما إدعاه الطاعن من عدم دفع الثمن ولا الأسباب التي أقيمتها بدفع هذا الثمن ، هو حكم باطل لقصور أسبابه.

الطعن رقم ٥ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٦ صفحة رقم ٨٢١ بتاريخ ١٩٣٥/٥/٣٠

إن المادة ٦١٠ من القانون المدني وما بعدها من المواد مسوقة بحسب المادة ٦٠٩ لبيان الوسيلة التي يمكن بها الإحتجاج بالتصرف العقارى في وجه الغير الذي يكون له حق على ذات العقار آيل إليه من المالك الحقيقي الأصلي الصادر منه مباشرة أو بالواسطة ذلك التصرف المراد الإحتجاج به .

و المادة ٦١٠ فيها زيادة في مدلول عباراتها عن المعنى المراد منها في الوطن الذى وضعت فيه . إذ عبارتها توهم أن أبولولة عقار للوارث كان في حيازة مورثه تجعل لهذا الوارث ملكية للعقار يحتج بها على مالكه

الحقيقي ، وهذا غير صحيح قطعاً. وتوهم أيضاً أن أيلولة عقار للوارث كان يملكه مورثه بعقد غير صالح للإحتجاج به على الغير تجعل لهذا الوارث ملكية في هذا العقار صالحة لأن يحتج بها على هذا الغير وهذا أيضاً غير صحيح قطعاً. والصحيح المراد بهذه المادة ، كما يدل عليه موطنها ، أنها إنما وضعت لفرض واحد هو إمكان إحتجاج الوارث الحقيقي بمجرد ثبوت وراثته على التصرفات العقارية الصادرة من الوارث الظاهر أو من أحد الورثة ولو كانت مسجلة وإمكان إحتجاج الوارث على تصرفات مورثه الصادرة في مرض موته مثلاً ولو كانت مسجلة. وإذن فمن الممكن القول بأن حقوق الوارث في عقارات مورثه سواء قبل القسمة أو بعدها هو حقوق آيلة بطريق الإرث ، فهي حجة على الغير الذى تصرف له فيها وارث آخر تصرفاً مسجلاً حتى لو كانت تلك الحقوق مفرزة بقسمة وكان عقد القسمة غير مسجل. كما أنه من الممكن القول بأن هذا المفهوم يخص نص المادة ٦١٢ ويجعل عقود القسمة الواجبة التسجيل بمقتضاها هي العقود الواردة على عقارات مشركة غير آيلة من طريق الإرث. على أن هذه النظرية مهما يكن عليها من الإعراض وما يلحظ عليها من الضرر بالغير السليم النية الذى يشترى من وارث لثان لها وجانبتها ، وقد أخذت بها المحاكم الأهلية والمختلطة وتكررت لديهما. وإذا كانت نتيجة إجتهد فى تفسير نص قابل لتفسيره لإنتاجها ، فإن محكمة النقض لا يسعها سوى إقرارها ولكن فى مثل الخصوصية المحكوم فيها فقط. على أنه لا يصح الأخذ بها إلا فيما كان من عقود قسمة الركات صادراً قبل سنة ١٩٢٤ أما الصادر منها بعد السنة المذكورة فتسرى عليه أحكام قانون التسجيل الجديد المقيدة بإيجاب تسجيل عقود القسمة العقارية مطلقاً حتى تكون حجة على الغير.

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٠٦٦ رقم ١٩٣٦/٢/٢٧ بتاريخ

إن الشريعة الإسلامية قد جعلت للوارث إبان حياة مورثة حقاً فى ماله ينحصر به المورث عن التصرف بالوصية لوارث آخر. وهذا الحق يكون كامناً ولا يظهر فى الوجود ويكون له أثر إلا بعد وفاة المورث وعندئذ تبرز بقيام هذا الحق شخصية الوارث منفصلة تمام الانفصال عن شخصية المورث فى كل ما يظعن به على تصرفات المورث الماسة بحقه ، وتطبق عليه كما تنطبق على الأجنبى عن المورث أحكام القانون الخاصة بالظعن على تصرفات المورث ، فيحل له إثبات مطاعنه بكل طرق الإثبات. فإذا كان مدار النزاع أن المذى عليهم فى الظعن يطعنون على السند الذى تمسك به الطاعنة بأنه تصرف إنشائى من المورث أخرجه فى صيغته عجز تصرف إقرارى بقصد إنشاء وصية للطاعنة مع أنها من ورثة الذين لا يصح الإيصاء لهم إلا بإجازة سائر الورثة ، وقدم خصوم الطاعنة وهم من الورثة أمام المحكمة أدلة تفيد أن السند

التنازع عليه هو وصية لم يجزها سائر الورثة ، فأخذت بهذه الأدلة وأبطلت السند فلا تشرب عليها في ذلك .

الطعن رقم ٤٤ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٣٠٦ بتاريخ ١٩٤١/١/٢٣
الوارث يعتبر في حكم الغير فيما يختص بالتصرف الصادر من مورثه في مرض الموت إضراراً بحقه المستمد من القانون. ولذلك فإن له أن يطعن على هذا التصرف وأن يثبت مطاعنه بجميع طرق الإثبات وإذا كان التاريخ المدون بالتصرف غير ثابت رسمياً فإن له - مع تمسك الوارث الذي صدر لمصلحته هذا التصرف بهذا التاريخ - أن يثبت حقيقة التاريخ بجميع طرق الإثبات أيضاً.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣٩٣ بتاريخ ١٩٤١/١٢/١٨
الوارث لا يعتبر من الغير فيما يختص بالتصرفات الصادرة من المورث إلا إذا كان التصرف قد صدر في مرض الموت إضراراً بحقه في الميراث. فإذا كان التاريخ المدون في ورقة التصرف سابقاً على بدء مرض الموت وغير ثابت رسمياً فإن كل ما يكون للوارث هو أن يثبت بجميع الطرق أن هذا التاريخ غير صحيح وأن العقد إنما أبرم في مرض الموت. وإذا كان الحكم لم يقر وزناً للتصرف الصادر من أب لأبنة مجرد أن تاريخه عرفي ، وأن الأب المتصرف توفي على إثر مرض أصابه ، دون البحث في صحة هذا التاريخ والتحقيق من أن التصرف حصل بالفعل في مرض الموت ، فإنه يكون مخطئاً.

الطعن رقم ٦٤ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤٤ بتاريخ ١٩٤٣/٤/١٥
إن الوارث وإن كان لا يرتبط بالتاريخ العرفي الوارد في ورقة التصرف الصادر من مورثه متى كان له قانوناً حق الطعن في ذلك التصرف ، إلا أنه ليس له أن يطالب بعدم الإحتجاج عليه بذلك التاريخ بمجرد كونه غير ثابت بصفة رسمية ، بل كل ما له هو أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن التصرف المطعون فيه لم يصدر في تاريخه العرفي وإنما صدر في تاريخ آخر ليعتزل من ذلك إلى أن صدوره كان في مرض الموت ليكون باطلاً. ذلك لأن حق الوارث يتعلق قانوناً بمال مورثه بمجرد حصول مرض الموت فلا يملك المورث بعده حق التصرف في ماله الذي يعتبر في حكم المملوك لو ارثه ، مما يقتضي أن تكون العبرة في هذه المسألة هي بصدور التصرف فعلاً في أثناء مرض الموت بصرف النظر عن التاريخ الموضوع له. وإذا كان الحكم لم يعتبر التصرف الصادر من المورث لبعض الورثة مجرد كون تاريخه عرفياً وأن المورث تولى على إثر المرض ، دون بحث في حقيقة التاريخ المدون في العقد والتحقيق من أن التصرف إنما صدر فعلاً في مرض الموت ، فإنه يكون مخطئاً في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٧٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٤٣/٤/٢٩

مضى كانت المحكمة قد استخلصت من وقائع الدعوى وظروفها أن السند المطالب بقيمة صدر من المورث بمحض إرادته واختياره ولم يؤخذ منه بالإستهواء أو بالتسلط على الإرادة ، وكان هذا الإستخلاص سائفاً فلا تدخل محكمة النقض ، لأن ذلك من سلطة قاضي الموضوع .

الطعن رقم ٧٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٤ صفحة رقم ٦٤٨ بتاريخ ١٩٤٨/١٠/٢١

الوارث - بحكم كونه خلفاً عاماً لمورثه - لا يمكن أن يعد من الغير في معنى المادة ٢٢٨ من القانون المدني بل حكمه - بالنسبة إلى أغريات غير الرسمية التي يكون المورث طرفاً فيها - حكم مورثه فتاريخها يكون - بحسب الأصل - حجة عليه ولو لم يكن ثابتاً ثبوتاً رسمياً ، سواء كانت صادرة إلى وارث أو إلى غير وارث. ولكن إذا ادعى الوارث أن تصرف المورث كان غشاً وإحتيالاً على القانون إضراراً بحقه الشرعي في الميراث لطعن فيه بأنه صدر في مرض الموت وأن تاريخه غير صحيح فيجوز له أن يثبت مدعاه ويكون عليه عبء الإثبات إذ هو مدعى والبيئة على من ادعى ، وتطلق له كل طرق الإثبات إذ المضرورة بالفش لم تكن له خيرة فيه فلا وجه للتضييق عليه في إثباته بخصره في طريق دون طريق .

فإذا كانت المحكمة حين قضت بطلان البيع الصادر من المورث إلى بعض ورثته قد أسست ذلك على أن المدعين الذين يطعنون في العقد بصوره في مرض الموت وهم ورثة للبائع لا يحاجون بتاريخ عقد البيع غير المسجل يزعم أنهم من الغير ، وجعلت التحقق من قيام حالة مرض الموت منوطاً بالتاريخ الثابت ثبوتاً رسمياً دون التاريخ الأول " العرفي " غير آبهة لدفاع من صدر لهم العقد بعدم قيام حالة مرض الموت في ذلك التاريخ غير الثابت رسمياً ، فإن حكمها بذلك يكون مخالفاً للقانون ، إذ هذا التاريخ يكون حجة على هؤلاء الورثة إلى أن يثبتوا عدم صحته .

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٤ صفحة رقم ٧١٠ بتاريخ ١٩٤٩/٢/٣

قد استقر قضاء محكمة النقض على أن الوارث لا يعتبر من الغير في معنى المادة ٢٢٨ من القانون المدني بالنسبة إلى التصرف الصادر من مورثه بل يكون تصرف المورث حجة على الوارث وعلى ورثته من بعده ولو لم يكن تاريخه ثابتاً ثبوتاً رسمياً. ولكن إذا كان الورثة يطعنون في التصرف بأنه صدر إحتيالاً على القانون فأرجح تاريخاً غير صحيح كان هم أن يثبتوا بأي طريق من طرق الإثبات عدم صحة تاريخه .

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٤ صفحة رقم ٧٠٢ بتاريخ ١٩٤٩/١/١٢

إنه لما كان الوارث أن يثبت طعنه في العقد الذي قصد به الإضرار بحقه في الإرث بأي طريق من طرق الإثبات المقبولة قانوناً كان للحكم أن يستخلص عدم جدية الثمن الوارد في العقد من القرائن القائمة في

الدعوى ، ولو أدى ذلك إلى إهداره إقرار التصرف في المقد بأنه قبض الثمن بطريق المقاصة وفناء لدين قال إنه في دعوته لمورث المشرين .

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٤٠ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢٤
الوارث خلف عام لمورثه لا يستطيع أن يسلك في الإثبات سبيلاً ما كان لمورثه أن يسلكه. ولا يغير من هذا أن يكون التصرف المنجز الصادر من المورث من شأنه أن يقلل نصيب الوارث في الحصة إذ هذا الإقلال لا يحير إضراراً بحق للوارث يصبح معه الوارث من الغير بالنسبة إلى التصرف الصادر من المورث فحق الوارث في الحصة لا ينشأ إلا بوفاء مورثه. وعلى ذلك فلا حكم الذي يقرر بأنه لا يجوز لوارث الوارث أن يثبت بكل طرق الإثبات في مواجهة المورثين صورية عقد الرهن ، بحجة أن الصورية لا تثبت بين العاقدين إلا بالكتابة ، لا يكون مغطى في تطبيق القانون .

* الموضوع الفرعي : المنازعة بين الوارث والمشتري من المورث :

الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٥٣٢ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٨
مؤدى نص المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الملكية لا تنتقل إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع وأن العقد الذي لم يسجل لا ينشئ إلا التزامات شخصية بين طرفيه ، فإذا لم يسجل المشتري من المورث عقده فلا تنتقل إليه الملكية ويبقى العقار على ملك المورث وينتقل منه إلى ورثته إذا تصرف الوارث بالبيع بعد ذلك في ذات العقار فإنه يكون قد تصرف فيما يملك تصرفاً صحيحاً وإن كان غير ناقل للملكية طالما لم يتم تسجيل العقد.

* الموضوع الفرعي : انفصال التركة عن أشخاص الورثة :

الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٨٢٢ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٧
إذ كان الثابت أن الطاعن قد أقام الدعوى ابتداء ضد المطعون ضده الأول والمطعون ضدها الثانية عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها قصر المرحوم بطلب إلزامهم بأن يدفعوا له من تركته مورثهم مبلغ ٩٥٥ جنيهاً إلا أن محكمة أول درجة قصرت قضاها على الحكم بالترام المطعون ضدها الثانية عن نفسها وبصفقتها بأن تدفع المبلغ المطالب به من تركته مورثها ، وإذ كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن دفع المطالب الموجهة إلى التركة في شخص الورثة غير قابل للتجزئة ويكفي أن يديه البعض ليستفيد منه البعض الآخر ، فإن وريثة المدين باعتبارهم شركاء في تركته كل منهم بحسب نصيبه إذا أبدى أحدهم دافعاً مؤثراً في الحق المدعى به على التركة كان في إيدائه نائباً عن الباقيين فيستفيدون منه وذلك لأن التركة

منفصلة شرعاً عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة لما كان ذلك لأن إستئناف المطعون ضدها الثانية للحكم الابتدائي الصادر ضد الركة يعتبر مرفوعاً منها بصفتها نائية عن باقي الورثة الذين لم يشركوا في الإستئناف بحيث يفيدون من الحكم الصادر فيه برفض الدعوى الموجهة إلى الركة ، وإذ كان المطعون ضده الأول وارثاً فإنه يفيد من هذا الحكم ويكون النعي عليه بمخالفة القانون لقبوله الإستئناف المرفوع من المطعون ضده الأول - أيأ كان وجه الرأى فيه - نعيأ غير منتج إذ أنه لا يحقق للطاقن سوى مصلحة نظرية .

* الموضوع الفرعي : بيت المال :

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٥٩ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٧
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إنكار الوارثة الذي يستلحق صدور حكم على خلاف الإعلام الشرعي يجب أن يصدر من وارث حقيقي ضد آخر يدعي الوارثة وبذلك ناصر الإجتماعي لا يعتبر وارثاً بهذا المعنى وإنما تؤول إليه الركة على أنها من الضوائع التي لا يعرف لها مالك .

الطعن رقم ١٦٨٨ لسنة ٥٣ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ٤٥٩ بتاريخ ١٩٩١/٢/١٤
بيت المال - الذي تجله هيئة بنك ناصر الإجتماعي - لا يعتبر وارثاً بالمعنى الوارد في النص ، وإنما تؤول إليه ملكية الركات الشاغرة التي يخلفها الموفون من غير وارث باعتبارها من الضوائع التي لا يعرف لها مالك وهو ما تؤكده المادة الرابعة من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ في قولها ، فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء آلت الركة أو ما بقي منها للخزانة العامة .

الطعن رقم ٢١ لسنة ١ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٣٢/٥/٢٦
بيت المال وإن عد مستحقاً للركات التي لا مستحق لها ، فإنه لا يعتبر وارثاً في نظر الشرع . ولذلك فهو لا يصلح خصماً في دعوى الوارثة .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٧٧ بتاريخ ١٩٣٦/٤/٢
الطيريركية ليست جهة حكم ولا جهة لضبط مال من لم يظهر له وارث ، بل ذلك من خصائص وزارة المالية بصفتها بيت المال. فتصرف الطيريركية بتناول النقود وتسليم الركة إلى مطلق الخوفاة ، الذي لا يرثها بحال ، ليسلمه لذى الحق فيه هو تصرف غير مشروع من أساسه ، ولا يدخل إطلاقاً في حدود سلطتها باعتبارها شخصاً معنوياً من أشخاص القانون العام *personne morale de droit public* وإذن

لهي مسؤولة عن هذا التصرف باعتبارها شخصاً معنوياً من أشخاص القانون الخاص *personne morale de droit privé*

* الموضوع الفرعي : تصفية التركة :

الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٨
مفاد نصوص المواد ٨٤٤ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ من القانون المدني أن الوارث لا يتصل أى حق له بأموال التركة ما دامت التصفية قائمة.

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨٠٥ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٧
- لما كان مؤدى نص المادة ٨٨١ من التقنين المدني الجديد أن ما يجب إتخاذها من الإحتياطات المستعجلة للمحافظة على التركة إنما يصدر به الأمر من " المحكمة " المقدم لها طلب التصفية وليس من قاضى الأمور الوقتية - وكان ما تهدف إليه الطاعنة بطعنها من أعمال أحكام التصفية الواردة فى التقنين المدني الجديد لا يحقق لها ما تنص عليه من ذلك ، لأن الأوامر التى إستصدرتها من قاضى الأمور الوقتية قد صدرت من غير ذى اختصاص فهى حتمية الإلغاء على أى اعتبار ، فإن طعنها يكون غير مجد إذ لو صحت أسبابه وإقتضت نقض الحكم المطعون فيه فإنه لا تعود عليها من هذا النقض أية فائدة ومن ثم يتعين رفض الطعن.
- مؤدى نص المادة ٨٨١ من التقنين المدني الجديد أن ما يجب إتخاذها من الإحتياطات المستعجلة للمحافظة على التركة إنما يصدر به الأمر من " المحكمة " المقدم لها طلب التصفية وليس من قاضى الأمور الوقتية وليس أقطع فى الدلالة على أن المشرع قد جعل سلطة إتخاذ الإحتياطات المستعجلة منوطة " بالمحكمة " لا بقاضى الأمور الوقتية ، من أنه لاط بالمحكمة إتخاذ تلك الإجراءات ليس فقط بناء على طلب أحد ذوى الشأن أو النيابة العامة ، بل إنه أيضا خول لها إتخاذ تلك الإحتياطات من تلقاء نفسها ودون طلب ما وهو أمر لا يتصور حصوله من قاضى الأمور الوقتية.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٩٦٣/٥/١٦
- أحكام تصفية التركات التى نظمها القانون المدني فى المواد ٨٧٥ وما بعدها لا تعتبر من مسائل الأحوال الشخصية التى أوجبت المادة ٩٩ مراجعات تدخل النيابة فى القضايا المتعلقة بها ذلك أن انتقال المال إلى الوارث تأسيساً على الميراث بوصفه ميباً من أسباب نقل الملك هو مسألة تتعلق بنظام الأموال وقد أورد القانون المدني أحكام تصفية التركات فى باب الحقوق العينية ، ونص فى الفقرة الثانية من المادة ٨٧٥ منه على اتباع أحكامه فيها وهى أحكام اختيارية لا تتناول الحقوق فى ذاتها بل تنظم الإجراءات التى يحصل بها الورثة والدائنون على حقوقهم فى التركات فى نطاق القاعدة الشرعية التى تقضى بأن لا تركة إلا بعد.

سداد الديون ولا يغير من هذا النظر ما أورده المواد ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤٧ وما بعدها من قانون المرافعات المضافة بالقانون ١٢٦ لسنة ١٩٥١ تحت عنوان "فى تصفية الوكالات" ضمن الكتاب الرابع الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية ، لأن هذه الأحكام إنما أريد بها كما تقول المذكورة الإيضاحية لهذا القانون مواجهة الأوضاع التى تستلزمها قواعد الإرث فى بعض القوانين الأجنبية.

- إذ تنص المادة ٢/٨٧٧ من القانون المدنى على أن " للقاضى إذا طلب إليه أحد ذوى الشأن أو النيابة العامة أو دون طلب عزل المصفى واستبدال غيره به متى وجدت أسباب مبررة لذلك " و كان لا يوجد فى نصوص القانون ما يوجب اختصاص الدائنين فى دعوى عزل المصفى أو استبدال غيره به ، بل تكفل القانون المدنى بما استحدثه من أحكام نظم فيها تصفية الوكالات وإجراءاتها بصيانة حقوق الدائنين ولو ظهروا بعد تمام التصفية وجعل لهم باعتبارهم من ذوى الشأن الحق فى طلب عزل المصفى واستبدال غيره به متى وجدت أسباب مبررة. فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر وإقام قضاءه على أن دعوى عزل المصفى لا تمس نظام التصفية فى شىء وإنما هى تتعلق بشخص المصفى وما هو منسوب إليه ولم يشترط القانون إدخال الدائنين فيها قياما على أن رأيهم غير ذى أثر فى نظر القاضى الذى يملك العزل من تلقاء نفسه ومن باب أولى تلبية لرغبة وراث واحد قد يكون مالكا لأقل الأنصبة فإنه لا يكون قد خالف القانون .

- حكم محكمة أول درجة بتعديل القائمة الجرد ينفذ فى حق المصفى الذى أقامته محكمة الدرجة التالية كما كان نالذا فى حق سلفه دون حاجه إلى النص على ذلك فى منطوق الحكم الاستئنائى .

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٠

- إستحدث المشرع فى القانون المدنى القائم نظاما لتصفية الركة يكفل حماية مصلحة الورثة ومن يعامل معهم كما يكفل مصلحة دائنى الركة ، فإذا ما تقرررت التصفية لإنها تكون مجاعية لارتفاع بذلك يد الدائنين والورثة عن الركة ويمتص على الدائنين العاديين من وقت قيد الأمر الصادر بتعيين المصفى إتخاذ أى إجراءات فردية على أعيان الركة حتى تتم التصفية ، وبهذا تتحق المساواة الفعلية بينهم كما هو الحال فى الإفلاس التجارى وتنقل أموال الركة إلى الورثة خالية من الديون فيتحقق المبدأ القاضى بالا تركة إلا بعد سداد الديون على وجه عملى .

- إنه وإن كان القانون قد أوجب رفع المنازعة فى صحة الجرد فى الميعاد الثلاثين يوما ، إلا أنه جعل إتفصاح هذا الميعاد رهنا بقيام المصفى بإخطار المنازع بإيداع القائمة محل المنازعة ، أما ذوى الشأن الذين لم يخطروا بإيداع القائمة فلا يتقيدون بدهاء بهذا الميعاد لتوقف الإلتزام به على حصول الأخطار بإيداع القائمة ومن ثم فإن هؤلاء أن يرفعوا منازعتهم فى صحة الجرد إلى المحكمة فى أى وقت إلى ما قبل تمام التصفية ونص

المادة ٨٩٧ من القانون المدني من العموم بحيث يشمل جميع الدائنين العاديين الذين لم ينازعوا في قائمة الجرد قبل تمام التصفية ولا يدع بحالاً لإستثناء من لم يخطر منهم بإيداع تلك القائمة ، هذا إلى أن إستثناء هؤلاء يوجب عليه إهدار الصفة الجماعية للتصفية وتقويت ما هذله المشرع منها من تحقيق المساواة بين الدائنين العاديين وتأمين الغير الذى يتعامل مع الورثة فى أموال الركة بعد تمام التصفية من ظهور دائن للركة يتنازعه .

الطنن رقم ٢٤٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٢٥٠ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٧٠

إنه وإن كان مفاد نصوص المواد ٨٨٤ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ من القانون المدني أن الوارث لا يتصل أى حق له بأموال الركة ما دامت التصفية قائمة ، إلا أن أوراق الطنن وقد حلت مما يدل على أن الركة خضعت لإجراءات التصفية المنصوص عليها فى المادة ٨٧٦ وما بعدها من القانون ، وإنما أقام مورث الطاعنين الإعراض على قائمة شروط البيع بصفته حارماً قضائياً على الركة المذكورة ، وهو ما يختلف عن التصفية ، فلا محل لتطبيق أحكامها.

الطنن رقم ٣٦٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٤٥٦ بتاريخ ١٣/٢/١٩٧٨

ترفع يد الدائنين والورثة عن الركة إذا ما تقررت التصفية ويمتنع على الدائنين العاديين من وقت قيد الأمر بتعيين المصفى لإغراض أى إجراءات فردية على أعيان الركة حتى تتم التصفية وينوب المصفى عن الركة الدعاوى التى ترفع منها أو عليها عملاً بالمادة ٨٨٥ من التفتين المدني إلا أن هذا لا يفقد الورثة أهليتهم ولا يحول تعيين المصفى من يقالهم معه خصوصاً فى الدعوى لمعاونته فى الدفاع عن حقوق الركة ذلك أن المصفى ما هو إلا نائب عن الورثة نيابة قانونية خوله الشارع بمقتضاها تمثيلهم أمام القضاء وفحص وحصر ومصاد ديون الركة التى يتولى إدارتها نيابة عنهم ، وإذ كان الثابت أن الطاعن بصفته مصفياً للركة قد إختصم فى الدعوى للحكم بإلزامه مع الورثة بطلبات المطعون ضده فيها وأنه حمل لواء المنازعة فى تلك الطلبات فإنه يكون قد إختصم إختصاصاً صحيحاً يتفق مع صفة النيابة التى أسبغها عليه القانون عن الركة ويكون الحكم الصادر فى هاتين الدعويتن قد صار ضد الركة فى مواجهة الطاعن بصفته الممثل القانونى لها.

الطنن رقم ٦٦١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ٩/١١/١٩٨٢

مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٨٩٠ مدنى أن كل منازعة فى صحة الجرد ترفع بعريضة للمحكمة بناء على طلب كل ذى شأن خلال الثلاثين يوماً التالية للإعطار بإيداع القائمة مما مؤداه أن المشرع جعل إفتتاح هذا الميعاد رهناً بقيام المصفى بإعطار المنازع بإيداع القائمة ، أما ذوو الشأن الذين لم يخطروا بإيداع

القائمة فلا يتقيدون بهذا المبدأ لتوقف الالتزام به على حصول الأحكام بإيداع القائمة ومن ثم فإن هؤلاء أن يرفعوا منازعتهم في صحة الجرد إلى المحكمة في أي وقت إلى ما قبل تمام التصفية.

الطعن رقم ٩٣٠ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٧

مؤدى نص المادة ٨٧٦ من القانون المدني والمذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى أن الأصل فى تصفية ديون الركة أن تكون بإجراءات فردية ، أما تسوية هذه الديون عن طريق إجراءات جماعية أى التصفية الجماعية للركة فهو أمر اختياري ، بل هو أمر إستثنائي لا يجوز اللجوء إليه إلا عند الضرورة إذ هو نظام ينطوى على إجراءات طويلة ويقتضى تكاليف كبيرة ، فلا يصح إذن أن يكون نظاماً إجبارياً تخضع له كل الركات ، بل هو ليس بنظام اختياري بمعنى أن يكون للوى الشأن أن يطبقه متى شاءوا وإنما هو نظام وضع لتصفية الركات الكبيرة إذا أثقلتها الديون وتعقدت شئونها ، فالإجراءات التى نظمها المشرع فى هذا الصدد إنما تكفل على ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية إصلاح ما ينشأ عن إختلاف الورثة على تصفية الركة أو إهمالهم فى ذلك من كبير ضرر ، وقد ناط المشرع بصريح نص المادة ٨٧٦ مدنى بالقاضى السلطة التامة فى تقدير "الموجب" لإجابة طلب ذوى الشأن تعيين مصف للركة فالقاضى وحده والذى يقدر الإستجابة لطلب إخضاع الركة لنظام التصفية ، وهو لا يستجيب لهذا الطلب إلا إذا وجد من ظروف الركة ما يبرر ذلك .

* الموضوع الفرعى : توزيع الأنصبة بين الورثة :

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٢

إذ خص الحكم المطعون عليها - إينة المورث - بثلاث الركة بعد إستئزال ما إعتبر وصية وما خص الزوجة - وهو الثمن - مع أن الثابت من مدونات الحكم أن للمورث ثلاث بنات وكان لا يجوز أن يخصهن طبقاً لقواعد الميراث أكثر من ثلثى الركة مهما تعددن ليستحق الماعصب - إن وجد - الثلث الباقى ، وإذا لم يبحث الحكم وجود الماعصب من علمه ، وكان هذا البحث لازماً لتوزيع الأنصبة الشرعية بين الورثة فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

* الموضوع الفرعى : حجية إشهاد الوفاة والوراثة :

الطعن رقم ٢ لسنة ٢٥ مكتب قني ٧ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٥٦/١/٢٨

ليس للمجلس الملى للأقباط الأرثوذكس ولاية فى النظر فى دعوى الميراث وتعيين الورثة إذا اختلفت دياتهم ، ذلك أن شرط ولايته وفقاً لنص المادة ١٦ من الأمر العالى الصادر فى ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣

في مسائل الميراث هو اتحاد ملة الورثة جميعاً واتفاقهم على الواقع إليه ، وإلا كانت الولاية على أصلها للمحاكم الشرعية ، فإذا كان المورث قد تزوج حال حياته حينما كان قبطياً أرثوذكسياً بزوجة رزق منها بأولاد لم يعتنق الإسلام وتزوج بعد ذلك بزوجة رزق منها بأولاد آخرين حينما كان مسلماً فصاروا مسلمين بالترعية له ثم أرتد عن الإسلام - فإن الحكم الصادر من المجلس الملى المذكور فى دعوى إثبات وفاة هذا المورث وإلحصار إرثه فى ورثة معينين يكون قد صدر منه فى غير حدود ولايته بعكس حكم المحكمة الشرعية الصادر فى هذا الخصوص .

الطنن رقم ١٥٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٥٣٧ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٣١
نصت الفقرة الرابعة من المادة ١٣٤ من قانون المرافعات على أن " يكون الإشهاد الذى يصدره رئيس المحكمة الابتدائية حجة بالوفاة والورثة ما لم يصدر حكم بخلافه.... " ومؤدى ذلك أن حجة الإشهاد قاصرة على هذين الأمرين وحدهما ، ولا شأن لها بسبب كسب ملكية الوارث لما آل إليه من الزكة.

الطنن رقم ٢٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٨٦٠ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٣٠
مؤدى نص المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية -و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع أراد أن يضفى على أفعال الوفاة والورثة حجة ما لم يصدر حكم على خلافه ومن ثم أجاز لى الشان بمن هم مصلحة فى الطعن عليه طلب بطلانه سواء فى صورة الدفع فى دعوى قائمة أو إقامة دعوى مبتدأة.

الطنن رقم ٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٦٩٢ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٤
لئن كانت دعوى الإرث بالنسبة لغير المسلمين من المصريين تجرى وفق أحكام الشريعة الإسلامية والأصل أن يتبع فى تحقيقها ما تنص عليه لائحة ترتيب المحاكم الشرعية إلا أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن إعلانات الوفاة والورثة التى تعارفت المجالس المالية لمختلف الطوائف - قبل إلغائها على ضبطها لا تخلو من رجة سواء اعتبرت أرواقاً رسمية أو عرفية ، فإنه لا تترتب على المطعون عليه إذا هو لجأ إلى إقامة دعوى مبتدأة بطلب إبطالها والحد من حجيتها دون إتباع الإجراءات الواردة فى اللائحة الشرعية والى تقوم هى الأخرى فى جوهرها على تحقيقات إدارية قابلة للإلغاء من السلطة القضائية المختصة.

الطنن رقم ١٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٩٧٦/١/١٤
لئن كان ذكر المال شرطاً لصحة دعوى الورثة ، إلا أنه يحق لدعائها إثبات الورثة أولاً ثم إثبات المال ، فلا مجال لإشراط تحديد واضع اليد على هذا المال. ولما كان يبين من صحيفة الدعوى المقامة من المطعون عليهم الآخرين أمام محكمة أول درجة أنها تضمنت أعيان الزكة المختلطة عن المتوفى ، وهـ ما يشكل

دعوى المال التي يشترط أن تنظمها دعوى الإرث ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون لسماع الدعوى رغم خلوها من ذكر واضح اليد على تركه المتوفى - يكون ولا أساس له.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥

مضى كان لا تترتب على المحكمة إن هي اعتمدت على التحريات الإدارية التي تسبق صدور إعلام الوفاة والوراثة عملاً بالمادة ٣٥٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قبل إلغائها بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٤ فإنه لا على الحكم المطعون فيه إذا هو أعتد الناحية التي أدل بها فى تلك التحريات رغم أنه لم يشهد بها أمام المحكمة باعتبارها من الدلائل فى الدعوى ببيوت الوفاة والوراثة ولا يغير من ذلك أن الحكم أسيغ على هذه الألقاب خطأ وصف الشهادة لأن ذلك لم يكن له من أثر على قضائه .

الطعن رقم ٢١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٨٦/١/١٤

ولفقا للمادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يكون تحقيق الوفاة والوراثة حجة فى هذا الخصوص ما لم يصدر حكم على هذا التحقيق ، وإنكار الوراثة الذى يستدعى إستصدار مثل هذا الحكم يجب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يصدر من وارث ضد آخر يدعى الوراثة. وبیت المال الذى يحمله الطاعن لا يعتبر وارثاً بهذا المعنى وإنما تؤول إليه الزكة على إنها من الضوائع التى لا يعرف لها مالك وهو ما تؤكده المادة الرابعة من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ .

الطعن رقم ٢٣٣٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥٤٣ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢

يدل نص المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ والمعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٠ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن تحقيق الوفاة والوراثة حجة فى هذا الخصوص ما لم يصدر حكم على خلاف هذا التحقيق ، وإنكار الوراثة الذى يستدعى إستصدار مثل هذا الحكم يجب أن يصدر من وارث ضد آخر يدعى الوراثة.

*** الموضوع الفرعى : حقوق الإرث لا تكتسب بالتقادم :**

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٣

إنه وإن كانت المادة ٩٧٠ من القانون المدنى تنص على أنه " فى جميع الأحوال لا تكتسب حقوق الإرث بالتقادم إلا إذا دامت الحيازة مدة ثلاث وثلاثين سنة " فإن المقصود بذلك أن حق الإرث يسقط بالتقادم المسقط ، ولا يجوز سماح الدعوى به بمضى مدة ثلاث وثلاثين سنة لأن الزكة مجموع من المال لا يقبل الحيازة فلا يكسب حق الإرث بالتقادم ، وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية بقروها " أما دعوى

الإرث فهي تسقط بثلاث وثلاثين سنة ، والتقدم هنا مسقط لا مكسب ، لذلك يجب حذف حقوق الإرث من المادة ١٤٢١ " ٩٧٠ مدني " وجعل الكلام عنها في التقدم المسقط " أما بالنسبة لأعيان الزكة فليس في القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما يحرم على الوارث أن يمتلك بالتقدم نصيب غيره من الورثة إذ هو في ذلك كأي شخص أجنبي عن الزكة يتملك بالتقدم متى استوفى وضع يده الشروط الواردة بالقانون ، لما كان ذلك ، وكان النزاع في الدعوى يقوم لا على حق الإرث ولكن على ما يدعيه المطعون عليهما من أنهما قلعا الأرض المتنازع عليها وهي داخلية في تركة مورث الطرفين بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وقرر الحكم المطعون فيه أن مدة التقدم المكسب هي خمس عشرة سنة ، فإن النعي عليه باحطاً في تطبيق القانون يكون غير صحيح .

الطعن رقم ١٦١٢ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١١٧١ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢

مؤدى ما نصت عليه المادة ٩٧٠ من القانون المدني من أنه لى جميع الأحوال لا تكسب حقوق الإرث بالتقدم إلا إذا دامت الحياة مدة ثلاث وثلاثين سنة أن حق الإرث - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يسقط بالتقدم المسقط ولا يجوز سماع الدعوى به بمضى ثلاث وثلاثين سنة لأن الزكة مجموع من المال لا يقبل الحياة فلا يكسب حق الإرث بالتقدم.

* الموضوع الفرعي : حقوق دائني للتركة :

الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٤٩٥ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣٠

معى كانت شخصية الوارث مستقلة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عن شخصية المورث وكانت الزكة منفصلة عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة ، فإن ديون المورث تتعلق بركته التي تظل مشغلة بمجرد الوفاة بحق عيني لدائني المعوفى عنهم تبعها لإستيفاء ديونهم منها ، ولا تشغل بها ذمة ورثته ومن لم لا تنتقل إلتزامات المورث إلى ذمة الوارث بمجرد كونه وارثاً إلا لى حدود ما آل إليه من أموال الزكة ، ويكون للوارث أن يرجع بما أوفاه عن الزكة ، من دين عليها ، على باقى الورثة بما يخصهم منه كل بقدر نصيبه بدعوى الحلول أو بالدعوى الشخصية ، فإن كان بدعوى الحلول فإنه يحل محل الدائنين الأصلي في مباشرة إجراءات إستيفاء حقه إذا أحاله إليه .

الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٤٣٣ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٤

نظم المشرع بنص المادتين ٢٤٤ ، ٢٤٥ من القانون المدني أحكام الصورية سواء فيما بين المتعاقدين والخلف العام أو فيما بينهما وبين دائتيهم والخلف الخاص ، أو فيما بين هؤلاء الآخرين ، وإذا كان حق دائني المتعاقدين والخلف الخاص فى التمسك بالمقد الظاهر طبقاً لهذه الأحكام هو حق إستثنائي مقرر

لهؤلاء وأولئك في مواجهة من يتمسك بالعقد الحقيقي وذلك على خلاف القواعد العامة - إذ يستمد من عقد لا وجود له قانوناً - في حين أن حق الوارث الذي يظن على تصرف مورثه بأنه يخفي وصية هو حق أصلي يستمد من قواعد الإرث التي تتبر من النظام العام وتجعل واقعة وفاة المورث سبباً مستقلاً لكسب الملكية ، ولا يستمد من المورث ولا من العقد الحقيقي ، ومن ثم لا يعد هذا الوارث طرفاً في أية علاقة من تلك التي تنظمها أحكام الصورية المشار إليها ، ولا يعتبر لذلك من ذوى الشأن الذين تجرى المفاضلة بينهم طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٤٤ مאלقة الذكر - وهم دائنو المصاعدين والخلف الخاص - فلا يقبل من هؤلاء وأولئك التمسك بالعقد الظاهر في مواجهة حقه في الإرث بل يقدم حقه على حقهم في هذا الشأن.

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١١/٤/١٩٣٥

إذا طلب شخص بعض الورقة بما يخصهم من مبلغ يدعى أنه كان ديناً على مورثهم وسدده للدائنين من ماله ورفضت المحكمة طلبه على هذا البعض لثبوت أن السديد الذي إدعاه قد حصل بطريق الواطئ والغش والتدليس مع الدائنين حالة كون هؤلاء الدائنين المسوب لهم الواطئ مع الطالب لم يكونوا في الدعوى ولم يدافعوا عن أنفسهم في هذه السبة فثبوت ذلك لا يصح أن يتمسك به وارث آخر في دعوى يطالبه فيها ذلك الشخص بما يخصه مما سدده من دين المورث زاعماً أنه ثبوت ينصب على أمر متعلق بالنظام العام وأنه لذلك يرفع الكافة ويصح به على الكافة .

الطعن رقم ١٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١/٢٤/١٩٤٦

إن حق دائن الركة في تتبع العين المبيعة منها لا يشترط له - لكي ينفذ في حق المشتري - أن يكون الدين مسجلاً أو مشهوراً .

الطعن رقم ١١٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٤٧

إن الركة عند الحنفية ، مستغرقة كانت أو غير مستغرقة ، تشغل بمجرد الوفاة بحق عيني لدائني المقرفي بخول لهم تتبعها وإستيفاء ديونهم منها بالتقدم على سواهم ممن تصرف لهم الوارث أو من دائنيه . وهذا هو القانون الواجب على المحاكم المدنية تطبيقه إذا ما تعرضت للفصل في مسائل الموارث بصفة لوجية . ولا يحول دون ثبوت هذا الحق العيني لدائن الركة التعلل بأن الحقوق العينية في القانون المدني وردت على سبيل الحصر ، وبأن حق الدائن هذا من نوع الرهن القانوني الذي لم يرد في التشريع الوضعي وذلك لأن عينية الحق مفررة في الشريعة الإسلامية ، وهي - على ما سبق القول القانون في الموارث وإذن فالحكم

الذى ينفي حق الدائن فى بيع أعيان تركة مدينة تحت يد من إشواها ولو كان المشرى حسن النية وعقده مسجلاً يكون مخالفاً للقانون .

الطعن رقم ١٤١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ١٩٤٧/٢/٢٧

تصرف الورثة فى الزكاة المستوفى ببيع بعض أعيانها خاضع لحكم القانون المدنى من حيث اعتباره صادراً من غير مالك ، وبالتالي سبياً صحيحاً لاكتساب الملكية بالتقادم الخمسى ، ومن حيث عدم اعتباره محلاً لدعوى إبطال التصرف إضراراً بدائن الزكاة . لكن الحكم الصادر - على هذا الأساس بملكية المشرى للعين المبعة له لا يكتسبه هذه الملكية إلا بحملة بحق الدائن العينى ، لأن التقادم قصير المدة المكسب للملكية لا يمكن أن يكون فى الوقت نفسه تقادماً مسقطاً للحق العينى الذى يظلها إذ هذا الحق إنما هو حق تبعى لا يسقط بالتقادم مستقلاً عن الدين الذى هو تابع له . وبقاء هذا الحق العينى على الأرض المبعة هو سند الدائن فى تباعها بالتنفيذ تحت يد المتصرف إليه . وإذن فمن الخطأ أن يقضى بإلغاء إجراءات نزاع الملكية التى يتخلها الدائن على تلك الأرض إذ هذا القضاء يكون فيه إهدار لحق الدائن فى تباع العين لإستيفاء دينه .

* الموضوع الفرعى : دعوى إثبات الوراثة :

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٨٧ بتاريخ ١٩٥٥/١١/١٧

لا تربى على المحكمة إن هى اعتمدت فى قضائها بثبوت الوراثة على إشهاد شرعى لم ينازع فيه أحد.

الطعن رقم ٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٨٣ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٥

إذا كانت دعوى المطعون عليه هى دعوى إرث بسبب البنوة - وهى بذلك متميزة عن دعوى إثبات الزوجية أو إثبات حق من الحقوق التى تكون الزوجية سبباً مباشراً لها - فإن إثبات البنوة الذى هو سبب الإرث لا يخضع لما أورده المشرع فى المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من قيد على سماع دعوى الزوجية أو الإقرار بها حيث نهى فى الفقرة الرابعة من تلك المادة عن سماع تلك الدعوة إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية فى الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ - إذ لا تأثير هذا المنع من السماع - على دعوى النسب سواء كان النسب مقصوداً للثبات أو كان وسيلة لدعوى المال - لأن هذه الدعوى باقية على حكمها المقرر حتى ولو كان النسب مبناه الزوجية الصحيحة .

و لما كان إثبات البنوة وهى سبب الإرث فى النزاع الراهن - بالبنية - جائزاً قانوناً فلم يكن على المحكم المطعون فيه أن يعرض لغير ما هو مقصود أو مطلوب بالدعوى ومن ثم يكون النعى عليه بالخطأ فى القانون وقصور التسبب لإجازته لإثبات البنية وإخفاله ذكر السبب الذى يرد إليه النسب فى غير محله

الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٧٤/١/٩

مضى كانت الدعوى بثبوت الوراثة - من الدعاوى التى تخص احكام الشرعية بنظرها ، وكان مفاد المادتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب احكام الشرعية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع فرق فى الإثبات بين الدليل وإجراء الدليل فأخضع إجراءات الإثبات كبيان الوقائع وكيفية التحقيق ، وسماع الشهود ، وغير ذلك من الإجراءات الشكلية لقانون المرافعات ، على خلاف قواعد الإثبات المتصلة بذهات الدليل ، كبيان الشروط الموضوعية اللازمة لصحته ، وبيان قوته وأثره القانونى ، فقد أبهاها المشرع على حالها خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية فإنه لا تقرب على الحكم إذ هو طبق على واقعة النزاع قواعد الإثبات الموضوعية فى الشريعة الإسلامية دون قانون المرافعات.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١٩٧٦/١/٧

لئن كان ذكر المال شرطاً لصحة دعوى الوراثة ، إلا أنه يحق لمذيعها إثبات الوراثة أولاً ثم إثبات المال والإدعاء بعدم وجود تركة للمتوفى لا يصلح دليلاً لدعوى الوفاة والوراثة. وإذا كان الثابت فى الدعوى أن الطعون عليها الأولى أقامت دعواها بطلب إثبات وفاة مورثها وورثتها وبيت الأعيان التى خلفها المتوفى فإن ما تقرره الطاعة أن المورث تصرف فى تركته قبل وفاته لا يمنع من قبول الدعوى الراجعة.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٩٧٦/١/١٤

مناط صحة الشهادة بالإرث وجوب أن يوضح الشاهد سبب الوراثة الخاص الذى بمقتضاه ورث به المدعى الميت ، بحيث يذكر نسب الميت والوارث حتى يلتقى إلى أصل واحد ، والمحكمة من ذلك تعرف الوارث تعريفاً يميزه عن غيره ، وبين للقاضى أنه وارث حقيقة لتعرف نصيبه الميراثى ، ولما كان قوام دعوى المطعون عليهم إستحقاق الإرث من المتوفى على سند من العصوبة النسبية التى ترجع أساساً إلى الجهة العمومية التى لا مدخل للنساء فيها ، فىكفى ثبوت اجتماعهم والمتوفى على جد واحد دون حاجة للجدة الجامعة.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥

مضى كان النعى بأن ما ثبت بشهادة ميلاد الطاعن وصحفة الحالة الجنائية وشهادة المعاملة العسكرية من أن اسمه مما مفاده اعتباره أن عم حقيق للمتوفى ، مردود بأن الأوراق المشار إليها لم تعد لإثبات أبناء العمومة فإنه لا مساغ للقول بأن حجية فى هذا الخصوص ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد رد على تلك المستندات بأنها لا تنفيذ بذاتها أن الطاعن أبى عم حقيق للمتوفى ، وكان لقاضى الموضوع سلطة بحث ما

يقدم من الدلائل والمستندات وترجيح ما يطمئن إليه منها وإطراح ما عداها دون ما رقابة من محكمة
النقض ، فإن النسي باحطاً في القانون يكون لا محل له.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٩١٢ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٣

قواعد تحقيق الوفاة والورثة الواردة بالباب الأول من الكتاب السادس من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لم
تشترط لقبول تحقيق الوفاة والورثة وصحة الإعلام الشرعي الذي يضبط نتيجة له أن يحصل الطالب على
حكم مثبت لسبب الإرث المدعى به بل أجازت لكل مدع للورثة أن يتقدم بطلبه إلى المحكمة حتى إذا ما
أثير نزاع أمامها حول هذا السبب وتبين للقاضي جديته رفض إصدار الإظهار وتعين على الطالب أن يرفع
دعواه بالطريق الشرعي.

الطعن رقم ٢١ لسنة ١ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٣٢/٥/٢٦

إنكار الورثة ، الذي يستدعي إستصدار حكم شرعي لإثباتها ، يجب أن يكون صادراً من وارث حقيقي
ضد آخر يدعي الورثة. فإذا أنكرت وزارة المالية ، بصفتها حالة محل يست المال ، الورثة لصاحب المال
الذي تحت يدها على من يدعيها فإنكارها هذه الورثة عليه لا يستدعي إستصدار حكم شرعي لإثباتها
لأنها ليست إلا أمانة فقط على مال من لا وارث له. فيكفي من يدعي إستحقاقه لمال تحت يدها إثبات
ورثته للمتوفى عن ذلك المال بإعلام شرعي .

الطعن رقم ١٠ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٣٢/٥/٢٦

إنه وإن كان القاضي الأهلي ممنوعاً بمقتضى المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية من أن يضع نفسه
موضوع القاضى الشرعى في تحقيق الوفاة والورثة بطريق التحريات وسماع شهود تؤيدها وإستدعاء الورثة
لسماع أقوالهم ، ثم التقرير بالورثة بناء على ما يثبت له - أنه وإن كان ممنوعاً من ذلك فإن له أن يأخذ
في إثبات الورثة بإقرار أحد الخصمين في مجلس القضاء سواء أكان ذلك الإقرار حصل أمامه أم أمام غيره
ودون في ورقة رسمية ابتغاء التحقق من صفة الخصوم في الدعوى المطروحة أمامه. وذلك دون أن يرسل
هؤلاء الخصوم أمام المحكمة الشرعية للفصل في أمر الورثة ، وأخذه بهذا الإقرار لا اعتداء فيه على
إختصاص القاضى الشرعى لدخوله فيما له من الحق في تقدير الدليل المقدم في الدعوى التي تحت نظره.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١٩٤٢/١٢/٣١

لا إختصاص للمحاكم الأهلية بالدعوى التي يرفعها وارث يطلب إبطال الوقف الصادر من مورثه بناء على
أنه صدر في وقت كان فيه مسلوب الإرادة تحت تأثير التسلط أو الإكراه الأدبي أو الغش. لأن الإقرار

بإنشاء الوقف هو الأداة الوحيدة التي ينشأ بها الوقف. فهو إذن أصله الأساسي ، وكل نزاع خاص به يخرج عن اختصاص المحاكم الأهلية بحكم المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

* الموضوع الفرعي : سقوط الحق في الإرث :

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٢٦٨ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٣
الذليع بسقوط الإرث يختلف عن الذليع لاكتساب الملكية بالتقادم المكسب ، وإذا كانت مدونات الحكم قد خلعت بما يدل على تمسك الطاعنة بسقوط حق الإرث بمضي المدة فليس لها أن تثير هذا الذليع الجديد - وهو غير معطى بالنظام العام - لأول مرة أمام محكمة التقضي .

* الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الموضوع في تقدير مرض الموت :

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ١٨ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٥٠
الحالة النفسية للمريض من رجاء ويأس وإن كانت هي الحكمة التي من أجلها قرر الفقهاء قاعدة أن المرض لا يعتبر مرض الموت إذا طال أمده عن سنة إلا إذا اشتد ، إلا أنه لا يسوغ التحدي بحكمة مشروعية هذه القاعدة في كل حالة للقول بواقعها أو إنعدامها. وإذن فإذا كان الحكم إذ قضى برفض دعوى الطاعنة بشأن بطلان عقد البيع الصادر إلى المطعون عليها من مورثها وعدم نفاذ تصرفاته لصنوبرها منه في مرض موته قد أقام قضاءه على ما استخلصه من أن المورث وإن كان قد أصيب بشلل نصفي في أكتوبر سنة ١٩٤٢ إلا أن مرضه استتال حتى توفي في أبريل سنة ١٩٤٤ بسبب إنفجار فجائي في شريان المخ وأن التصرفات المطعون فيها صدرت منه بعضها في يوليو وآخرها في نوفمبر سنة ١٩٤٣ وأنه وإن كان قد أصيب بنوبة قبل الوفاة بمدة تقرب من سنة شهر إلا أن هذه النوبة التي لم يحدد تاريخها بالذلة - كانت لاحقة للبيع وإنه بمرض التسليم بأنها سائر التصرفات المطعون عليها إلا أنها لم تغير من حال المريض إلا تغييراً طفيفاً لم يلبث أن زال وعاد المرض إلى ما كان عليه من استقرار - إذا كان الحكم قد أقام قضاءه على ذلك وكان ما أثبتته عن اشتداد المرض واستتالته وأثره في حالة المريض مما يستقل بتقديره قاضي الموضوع - كان النعي عليه أنه أخطأ في تطبيق القانون بمقولة إنه لم يحد بالعمل النفسي الذي يساور المريض إذ اعتبر أن الإنكاس لا يكون دليلاً على عدم استقرار المرض إلا إذا كان شديداً في حين أن المرض الذي ينتهي بالموت وطول أمده عن سنة يعتبر مرض موت إذا اشتد والإنكاس مهما كان طفيفاً دليل على عدم استقرار المرض - كان النعي عليه بذلك لا يعدو أن يكون جسداً فيما يستقل به قاضي الموضوع.

الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٥٢

متى كان بين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تر فيما قاله الطاعن من أن البائعة كانت مريضة مرض الموت عند تحرير عقد البيع إلا مجرد ادعاء غير جدى لأن الطاعن لم يقدم دليلاً أو قرينة على أنها كانت مريضة ، فإن المحكمة بناء على هذه الأسباب السانفة التى أوردتها تكون قد رفضت ضمناً طلب الإحالة على التحقيق لإثبات مرض الموت ، وهذا لا خطأ فيه فى تطبيق القانون كما لا يشوبه القصور .

الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٨٦ بتاريخ ٦/٦/١٩٥٦

لبوت وفاة المريض على فراش مرضه فى المستشفى بإلتها ب رنوى بعد العملية الجراحية التى أجريت له فلا يبقى حتماً أنه كان مريضاً مرض موت قبل دخوله المستشفى إذ قد يكون هذا السبب الأخير من مضاعفات المرض ولا يسوغ رفض الاستجابة إلى طلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات أنه كان مريضاً بالسرطان قبل دخول المستشفى بثلاثة أشهر .

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ٦/١١/١٩٥٩

المعيرة فى إعتبار المرض الذى يطول أمده عن سنة مرض موت هى بمحصول التصرف خلال فترة تزايدده وإشتداد وطأته على المريض للدرجة التى يغلب فيها الهلاك وشعوره بدنو أجله ثم إنتهاء المرض بالوفاة .

الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٣٢ بتاريخ ٦/٢٣/١٩٦٠

إذا كانت المحكمة قد إستخلصت فى حدود سلطتها الموضوعية فى التقدير أن المورث لم يكن مسلوب الإرادة ولا مريض مرض الموت وقت صدور التصرف ولذلك فإنه يأخذ حكم تصرف السليم ، و كان ما إستخلصته فى هذا الشأن لا يخالف الوقائع الثابتة التى إستندت إليها وتضمنت الرد الكافى على ما أثاره الطاعنون ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى القانون والقصور يكون فى غير محله .

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ٣/٢٦/١٩٦٤

لا يشترط فى مرض الموت لزوم صاحبه القرائش على وجه الاستمرار والاستقرار بل يكفى أن يلازمه وقت اشتداد العلة به . كما لا يشترط فيه أن يؤثر على سلامة إدراك المريض أو ينقص من أهليته للتصرف ومن ثم فإن ذهاب المورث إلى المحكمة وإقراره بصحة توقيعه على العقود المطعون عليها لا يمتنع معه اعتبار مرضه مرض موت متى كان شليداً يغلب فيه الهلاك وانتهى فعلاً بموته .

الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٣٠

حالة مرض الموت مشروطة شرعا بأن يكون المرحى ١٢ يغلب فيه الهلاك ، فإذا كان الحكم المظنون فيه قد اكتفى فى إعتباره أن المورث كان مريضا مرض الموت وقت صدور التصرف المظنون فيه بأنه قعد عن مزاوله أعماله خارج المنزل فى الشهور الستة السابقة لوفاته بسبب مقطوعة من فوق دابته دون بيان لنوع المرض الذى إنتاب المورث وتحقيق غلبة الموت فيه وقت صدور التصرف المظنون فيه فإن ذلك الحكم يكون قاصرا قصورا يعجز محكمة النقض عن مراعية صحة تكييفه للمرض بأنه مرض موت.

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ١٩٦٩/٤/١

قيام مرض الموت أو ما فى حكمه من مسائل الواقع التى تحكم الموضوع أن تستخلصها من حالة التصرف النفسية وما إذا كان التصرف قد صدر منه وهو تحت تأثير اليأس من الحياة أو فى حالة الإغمات إلهيا والرجاء منها والأمل فيها ، وإذا إستخلص الحكم المظنون فيه بأسباب سائفة أن تصرف مورث طرفى النزاع قبل سفره للأقطار اجبازية لا يعد صادرا وهو فى حالة نفسية تجعله فى حكم المريض مرض الموت ورتب على ذلك أنه لا يعتبر وصية فإن النعى عليه باحطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٧٩٠ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢

قيام مرض الموت هو من مسائل الواقع ، فإذا كان الحكم قد نلى بأدلة سائفة لها أصلها فى الأوراق قيام حالة مرض الموت لدى المتصرف ، حيث إستخلص من الشهادة الطبية المقدمة لإثبات ذلك ، أنها لا تدل على أن المتصرف كانت مريضة مرض الموت ، وإعتبر الحكم فى حدود سلطته فى تقدير الدليل أن انتقال المورث إلى منزل المتصرف لتوثيق العقود محل النزاع ، لا يعتبر دليلا أو قرينة على مرضها مرض موت فإن الطعن على الحكم باحطأ فى تطبيق القانون أو فهم الواقع فى الدعوى يعتبر مجادلة فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الدليل ، ولا يؤثر فى الحكم ما تريد فيه من أن إقرار السوارث بصحة العقود الصادرة من مورثه إلى بعض الخصوم فى الدعوى يفيد أن المتصرف لم تكن مريضة مرض الموت ، إذ جاء هذا من الحكم بعد إستبعاده الأدلة التى قدمها الوارث على قيام حالة مرض الموت ، وهو الكلف بإثبات ذلك .

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١٩٧٦/١/٧

متى كان البين من مدونات الحكم المظنون فيه أنه أقام قضاءه بثبوت مرض الموت لدى المورث على ما حصله من البيئة الشرعية التى لا مطعن عليها بأنه كان مريضا بالربو والتهاب الكلى المزمنين ، وأن هذين المرضين وإن كانا قد لازماه زماناً فقد اشتدت به عليهما قبل الوفاة بثلاثة أشهر حتى أعجزته عن القيام بمصالحه خارج بيته وداخله فلزم دار زوجته - الطاعة الأولى - حتى نقل إلى المستشفى حيث وافاه الأجل

وساق تأكيداً لذلك أن ما جاء بشهادة الوفاة من أن هلين المرضية أدت إلى هبوط القلب فالوفاة مطابقة لأوراق علاج التوفي بالمستشفى ، فإنه لا يمكن النعي على الحكم بأنه قضى فى المسائل الفنية بعلمه .لأنما الصبح عن المصدر الذى إستقى منه عليه قضاءه . وإذ كان الحكم قد عرف مرض الموت وشروطه على وجهة الصحيح ، وكان حصول مرض الموت متوافرة فيه شروطه واقعاً تستخلصه محكمة الموضوع دون رقابة محكمة النقض ، وكان إستدلال الحكم سائفاً على ما سبق تفصيله ، فإن النعي عليه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦٦٨ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٨
من الضوابط المقررة فى تحديد مرض الموت أن يكون المرض مم يغلب فيه الهلاك ويشعر معه المريض بدنو أجله وأن ينتهى بوفاته . وإستخلاص حصول هذا المرض بشروطه من مسائل الواقع التى تستقل بحكمة الموضوع بها .

* الموضوع الفرعى : صفة وضع يد المورث :

الطعن رقم ٦٥ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٤٥٢ بتاريخ ١٩٤٢/٥/٢١
إذا كان وضع يد المورث بسبب معلوم غير أسباب التملك فإن ورثته من بعده لا يمتلكون العقار بمضى المدة طبقاً للمادة ٧٩ من القانون المدنى . ولا يؤثر فى ذلك أن يكونوا جاهلين حقيقة وضع اليد ، فإن صفة وضع يد المورث تلازم العقار عند إنتقال اليد إلى الوارث فيخلف الوارث مورثه فى إلزامه برد العقار بعد إنتهاء السبب الوقتى الذى وضع اليد بموجبيه ولو كان هو يجهله . وما دام الدلع بجهل الوارث صفة وضع يد مورثه لا تأثير له قانوناً فإن المحكمة لا تكون ملزمة بالتعرض له فى حكمها .

* الموضوع الفرعى : طبيعة المنازعة فى حق الإرث :

الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٣٠٢ بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٥
إن كان الوارث يحل محل مورثه بحكم الميراث فى الحقوق التى تركهه وفى الإلتزامات التى عليها إلا أن القانون جعل للوارث مع ذلك حقوقاً خاصة به لا يرثها عن مورثه بل يستجدها من القانون مباشرة وهذه الحقوق تجعل الوارث غير ملزم بالتصرفات التى تصدر من المورث على أساس أن التصرف قد صدر إضراً بحقه فى الإرث فيكون تحايلاً على القانون ومن ثم فإن موقف الوارث بالنسبة للتصرف الصادر من مورثه - سواء لأحد الورثة أو للغير - يختلف بحسب ما إذا كانت صفته ومنده وحقه مستمداً من الميراث - أى باعتباره خلفاً عاماً للمورث - أو مستمداً من القانون - أى باعتباره من الغير بالنسبة لهذا التصرف

- فإن كانت الأولى أى باعتباره وارث - كان مقيداً لمولده بالإلتزامات والأحكام والآثار المفروضة عليه طبقاً للعائد والقانون - أما إذا كانت الثانية - أى باعتباره من الغير - فإنه لا يكون ملتزماً بالتصرف الصادر من المورث ولا مقيداً بأحكامه ولا بما ورد فى الصاقد الصادر بشأنه بل يسوغ له إستعمال كامل حقوقه التى عوئها به القانون فى شأنه - بما لازمه إختلاف دعوى الوارث فى كل من الموقفين عن الآخر من حيث الصفة والسبب والطلبات والإلتبات .

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٩٤٨/٦/٣

إن القول بأن الزكة وحدة قانونية لها فى القانون مقومات الشخص المعنوى أمامه قول من قال فى الفقه الإسلامى بأن الزكة المدينة تبقى ما بقى دينها على حكم ملك الميت. وهذا القول وما أسس عليه لا محل له حيث يكون النزاع المطروح على القضاء قائماً بين خصوم إنما يتنازعون حق الإرث ذاته ، أى حق الإستحقاق فى الزكة ، فيدعى بعضهم أن الزكة كلها لهم لإحصار حق الإرث فيها ويدعى بعض أن الزكة شركة بينهم وبين خصومهم لأنهم يرثون معهم. ذلك أن الزكة من حيث اعتبارها وحدة قانونية ليست خصصاً فى هذا النزاع وإنما هى موضعه ومحلّه. ومتى كان ذلك كذلك كان البحث فى شخصية الزكة ذاتها بحثاً مقحماً على دعوى ليس للزكة شأن فيها وإنما الشأن كل الشأن للمتنازعين. وإذن فالحكم الذى يؤسس قضاءه بعدم إختصاص المحاكم الوطنية على جنسية الخصوم المتنازعين على الزكة هو حكم صحيح قانوناً .

* الموضوع الفرعى : طلاق مريض الموت :

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١٩٧٦/١/٧

المريض مرض موت إذا طلق زوجته ثم مات ومطلقته فى العدة يحتر - متى توافرت الشروط - بطلاقه فاراً من الميراث ، وتقوم المظنة على أنه طلق زوجته طلاقاً باتناً فى مرض الموت قاصداً حرمانها من حقها الذى تعلق بماله منذ حلول المرض به ، بمعنى أن الطلاق البائن ينسب بذاته من غير دليل آخر على هذا القصد فرد المشرع عليه قصده وذلك دون ما حاجة للبحث عن خبايا نفس المريض واستكناه ما يضره.

* الموضوع الفرعى : قاعدة لا تركة إلا بعد سداد الدين :

الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٧٧٤ بتاريخ ١٩٦٢/٦/٧

مؤدى قاعدة " أن لا تركة إلا بعد سداد الدين " أن تركة المدين تشغل بمجرد الوفاة بحق عيى لدائى المتوفى يتحول فهم تبعها وإستيفاء ديونهم منها تحت يد أى وارث أو من يكون الوارث قد تصرف إليهم ما

دام أن الدين قائم دون أن يكون لهذا الوارث حق الدفع بالتقسام الدين على الورثة. أما إذا كان الدين قد إنقضى بالنسبة لأحد الورثة بالتقادم فإن لهذا الوارث - إذا ما طالبه الدائن قضائياً - أن يدفع بانقضاء الدين بالنسبة إليه. كما لا تمنع المطالبة بالدين من تركه المدين المورث من سريان التقادم بالنسبة إلى بعض ورثة المدين دون البعض الآخر الذين إنقطع التقادم بالنسبة إليهم متى كان محل الالتزام بطبيعته قابلاً للتقسام .

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ١٣/٥/١٩٦٩

مؤدى أحكام الشريعة الإسلامية التي تحكم الميراث هو أنه حين يرث الدائن المدين فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يرث الدين الذى على التركة حتى ولو كان هو الوارث الوحيد للمدين لما هو مقرر فى الشريعة من أنه لا تركة إلا بعد سداد الديون بما مقتضاه أن تبقى التركة منفصلة عن مال الدائن حتى تسدد الديون التى عليها ومن بينها دينها له وبعد ذلك يرث الدائن وحده أو مع غيره من الورثة ما تبقى من التركة فلا ينقضى دينه بإتخاذ اللمة بالنسبة لتصفية الميراثى .

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٦/٣/١٩٧٢

يتعين الرجوع إلى الشريعة الإسلامية بوجه عام ، وإلى أرجح الآراء فى لفه الخفية بوجه خاص بالنسبة إلى حقوق الورثة فى التركة المدينة ، ومدى تأثرها بحقوق دائنى المورث. والتركة مستغرقة كسائر أو غير مستغرقة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تنشغل بمجرد الوفاة بحق عيسى لدائنى المتوفى يتولاهم تبعها لإستيفاء ديونهم منها بالتقدم على سواهم من تصرف لهم الوارث أو من دائنيه. وإذا كان الثابت فى الدعوى أن تركة المورث كانت مدينة للشركة - التى نزع ملكية كل ما كان يملكه حال حياته وكان لهذا الدائن الحق فى أن يتبع أعيان هذه التركة المدينة تحت يد مشتريها الماطعون عليه لإستيفاء دينه ولو كان هذا المشترى حسن النية ، ورغم تسجيل عقده. وكان الحكم الماطعون فيه قد خالف هذا النظر ولم يحول هذا الدائن الحق فى تتبع أعيان تركة مدينة تحت يد من إشتراها إستناداً إلى أن التركة لم تكن مستغرقة ، وإلى أن الماطعون عليه - المشترى من الورثة وفاء لدين مضمون برهن له على التركة - قد سجل عقده قبل تسجيل تبييه نزع الملكية وحكم مرسى المزاود وتحجب بهذا النظر الخاطئ عن بحث دفاع الطاعن - الراسى عليه المزاود فى تنفيذ الشركة الدائنة من أن دين الرهن الذى تم البيع لسداده كان قد إستهلك قبل حصول البيع ، فإنه يكون قد خالف القانون وشابه القصور .

الطعن رقم ٥١ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٥٤٨ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٣

- النص في المادة الرابعة من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على أنه " يؤدي من الوكة بحسب الآتي أولاً - ما يكفي لتجهيز الميت ومن تلزمه نفقته من الموت إلى الدفن. ثانياً - ديون الميت. ثالثاً - ما أوصى به في الحد الذي تنفذ فيه الوصية. ويوزع ما بقي بعد ذلك على الورثة " يدل على أن الوكة تنفصل على المورث بوفاته ولا تتحول بصفة نهائية إلى الورثة إلا بعد أداء مصاريف تجهيزه وتجهيز من تلزمه نفقته وما عليه من ديون للمباد وما ينفذ من وصاياه. ومن هنا كانت قاعدة لا تركه إلا بعد سداد الدين ومؤداها أن تظل الوكة مشغلة بمجرد الوفاة بحق عني تبعي لدائتي الموفى بخوفهم تبعها لإستيفاء ديونهم منها.

- الديون - المستحقة على الوكة - غير قابلة للإلتزام في مواجهة الورثة فيلزم كل منهم بأدائها كاملة إلى الدائنين طالما كان قد آل إليه من الوكة ما يكفي للسداد فإن كان دون ذلك فلا يلزم إلا في حدود ما آل إليه من الوكة ، لأن الوارث لا يرث دين المورث وله الرجوع على باقي الورثة بما يخصهم في الدين الذي وفاه كل بقدر نصيبه.

- للوارث الرجوع على باقي الورثة بما يخصهم من الدين السدى وفاه - عن الوكة - كل بقدر نصيبه بدعوى الحلول أو بالدعوى الشخصية ، فإذا كان رجوعه بدعوى الحلول فإنه يحمل عمل الدائن في نفس الدين الذي أداه بحيث يكون له حقه بما لهذا الحق من خصائص وما يلحقه من توابع وما يكفله من تأميمات وما يرد عليه من دفع عملاً بالمادة ٣٢٩ من القانون المدني فإذا كانت الفائدة المقررة للدين ٢٪ فليس له أن يطالب بأكثر من ذلك ، وإن كان رجوعه بالدعوى الشخصية فيكون على أساس الفضالة أو الإثراء بغير سبب فإن أثر الرجوع بدعوى الإثراء بلا سبب فله أقل قيمته الإلتزام الذي خلقه مقدراً بوقت الحكم والإثراء الذي أصاب المدعي عليه ووقت حصوله فإذا طلب فائدة عما أنفق إستحق الفائدة القانونية من وقت تحديد المبلغ المستحق بحكم نهائي. أما إن رجع بدعوى الفضالة فيستحق طبقاً للمادة ١٩٥ من القانون المدني النفقات الضرورية والنافعة التي سوتها الظروف مضافاً إليها فوائدها من يوم دفعها أي من وقت الإنفاق. وإذا كان الطاعن قد أسس دعواه على أنه قام بسداد الدين الباقي للدائنة بعد أن تخلت إجراءات نزع الملكية ورفع الدعوى ... لإلزام المطعون ضدها بأن تدفع له نصيبها في الدين والفوائد القانونية بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية فقصت له المحكمة بالمبلغ المطالب بهو أغفلت الفصل في طلب الفوائد ، فأقام الدعوى المطعون في حكمها للمطالبة بتلك الفوائد ، وكان المستاد من جملة ما تقدم أن الطاعن قد إستند في دعواه إلى الفضالة فهي التي تعطيه الحق في الفوائد من تاريخ إنفاله للمبالغ الضرورية والنافعة دل على ذلك أنه لم يتمسك بالفائدة التي كانت تستحقها الدائنة وهي ٢٪ حتى يمكن

القول باستناده لدعوى الحلول ، كما أنه لم يطلب القوائد من تاريخ الحكم النهائي طبقاً لقواعد الإثراء بلا سبب وأوضح إضرطاره لسداد الدين توفيقاً لإجراءات التنفيذ العقاري بدین لا يقبل الإقسام بالنسبة للمدينين وهو أحدهم مما تستقيم معه دعوى الفضالة ومؤدى ذلك إستحقاقه للقوائد بواقع ٤٪ من تاريخ الإنفاق وهو سابق على التاريخ الذى جعله بدءاً لطلبها ، فإن الحكم - إذ خالف ذلك بأن كيف دعوى الطاعن بأنها دعوى حلول مما تستقيم مع طلباته فيها - يكون مخطئاً فى تطبيق القانون .

- إذ كان الطاعن قد سدد دين الركة وما إستحق عليه من فوائد وأنفق من مصاريف وهو ما تلتزم به جمعية الركة وإستصدر الحكم فى الدعوى رقم ... بالزام المطعون ضدها بمصبتها وفق قواعد الميراث فى هذا الذى سدده لأنه لا يملك مطالبتها شخصياً ببعض توابع الدين التى استحققت على الركة ولم تستحق عليها شخصياً ، حتى يكون له أن يطالبها بالمبلغ المطالب به بالدعوى المطعون فى حكمها ويكون نصيبه الحكم المطعون فيه لقضائه بعدم جواز الدعوى لسابقه الفصل فيها بالنسبة للمطالبة بمبلغ ... - بفرض صحته - غير منتج إذ لا يحقق مصلحة نظرية محضاً .

الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٥

يدل النص فى المادة الرابعة من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على أن الركة تتفصل عن المورث بوفاته ولا تزول بصفة نهائية إلى الورثة إلا بعد أداء مصاريف تجهيزه من تلزمه نفقته وما عليه من ديون للعباد وما ينفذ من وصاياه ، ومن هنا كانت قاعدة لا تركه إلا بعد سداد الدين ، ومزادها أن تظل الركة منشفة بمجرد الوفاة بحق عینی تبعی لدائى المتوفى يخوفهم تبمها لاستيفاء ديونهم منها ، وتكون هذه الديون غير قابلة للإقسام فى مواجهة الورثة يلزم كل منهم بأدائها كاملة إلى الدائنين ، طالما كان قد آل إليه من الركة ما يكفى للسداد لأن كان دون ذلك فلا يلزم إلا فى حدود ما آل إليه من الركة لأن الوارث لا يرث دين المورث وله الرجوع على باقى الورثة بما يخصهم فى الدين الذى وفاه كل بقدر نصيبه فى حدود ما آل إليه من الركة بدعوى الحلول أو الدعوى الشخصية .

الطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٩٨١/٣/٤

القاعدة الشرعية التى تقضى بأن الوارث ينتصب خصماً عن باقى الورثة فى الدعاوى التى ترفع من الركة أو عليها لا تكون صحيحة ولا يجوز الأخذ بها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا إذا كان الوارث قد خاصم أو خوصم مطالباً الحكم للركة نفسها بكل حقها أو مطلوباً فى مواجهته الحكم على الركة نفسها بكل ما عليها .

الطعن رقم ٤١ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٣٩

إنه وإن كان حكم الشريعة يقضى بطلان التصارح إذا كان للركة ديون على الغير إلا أن القانون المدني لم يأخذ بذلك فإنه قد نص صراحة في المادة ٣٥٠ على أن بيع الإستحقاق في الركة "أو التصارح" يشتمل حتماً على بيع ما لها من الديون.

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٦٢ بتاريخ ٧/١٢/١٩٤٤

إن الدين ، وإن كان مستغرقاً للركة ، لا يمنع إنقاذها للورثة المدين عند موته. وهذا يفرع عليه أن إيراد الركة ونتائجها يكون حقاً خالصاً للورثة فلا يتعلق به حق الدائنين وإنما يتعلق حقهم بالأصل فقط. وقد قال بهذا الرأي فريق من فقهاء الشريعة الإسلامية في تفسير قاعدة " لا تركة إلا بعد وفاء الدين " وهو قول يطق وأحكام القانون المدني. فإدعاء الحائز لأعيان الركة بدين كبير على الركة مستغرق لها لا يصح الإستناد إليه في التمسك بقاعدة " لا تركة إلا بعد وفاء الدين " في وجه الوارث الذي يطلب إيراد نصيه في الركة ، ما دام الدين غير ثابت وحمل نزاع جدى .

* الموضوع الفرعى : قواعد الميراث :

الطعن رقم ٣ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٥٤٤ بتاريخ ٣/١٢/١٩٧٥

مودى نص المادتين ٢/١٤ ، ٢٥ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ أن الجدة الصحيحة وهى التى لا يتوسط بينها وبين الميت جد غير صحيح ، ترث السلس فرحاً تنفرد به الواحدة وبشروط ليه الأكثر من واحدة ، وأن الأب عند وجوده يحجب والجدة لأب دون الجدة الأم أخذاً بالقاعدة الشرعية بأن من أدلى إلى الميت بوارث يحجب عند وجود هذا الوارث. وأم الأب قد أدلت بالأب ولكن الأم لم تدل به وماأخذ هذا النص المذهب الحنفى إذ كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها جدة المتوفى لأمه التى توليت قبله ، فإنها ترث في تركته ولا يحجبها عن ذلك وجود الطاعن بإعتباره أب المتوفى ، وإذا إنترم الحكم هذا النظر وقضى بحورث المطعون عليها السلس فرحاً في تركة المتوفى ، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح.

* الموضوع الفرعى : ماهية عناصر التركة :

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ٧/٣/١٩٧٢

التوريث لا يقوم إلا على ما يخلقه المورث وقت وفاته ، أما ما يكون قد خرج من ماله حال حياته فلا حق للورثة فيه .

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٧٩٠ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢

التوريث لا يقوم إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته ، أما ما أخرجه من مال حال حياته فلا حق للمورثة فيه .

الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٧٧٤ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٣

مؤدى نص الفقرة الثالثة من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ والمادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية والمادة ٢٩ من ذات اللائحة المعدلة بالقرار الوزارى رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٤ ، وجوب بيان عناصر الركة والأمس التى تم تقديرها عليها بقدر كاف من التفصيل فى النموذج ٨ تركاى حتى يتمكن ذوو الشأن من الوقوف على مدى أحقية مصلحة الضرائب فى مطالبهم بالضريبة والأساس الذى إعمدته فى التقدير ويتسنى لهم من ثم إبداء ملاحظاتهم عليه أو قبوله كله أو بعضه وهو ما يترتب على إغفاله البطلان لما هو مقرر من أن التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربداى الضريبة من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها ، وهى إجراءات ومواعيد حتمية ألزم المشرع مصلحة الضرائب بالتزامها وقد روجها من المصلحة فى إتباعها وترتب البطلان على مخالفتها وإذ كان يبين من الحكم المطعون فيه - رداً على الدلع بطلان النماذج ٨ تركاى - أن محكمة الموضوع قد إستخلصت كفاية البيانات التى تضمنها إعلان النماذج ٨ ووفاءها بمقصود الشارع منها وهو -فى خصوص هذه الدعوى - إستخلاص موضوعى سالف يؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها الحكم من صحة إعلان التقدير لأنه لا يكون قد خالف القانون .

* الموضوع الفرعى : ماهية مرض الموت :

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ١٨ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٣

المرض الذى يطول أمده عن سنة لا يعتبر مرض موت إلا إذا إشتدت وطأت . وهو لا يعتبر كذلك إلا فى فترة الشدة الطارئة ، وحكمة ذلك أن فى إستعالة المرض على حاله ما يذفر عن المريض اليأس من الحياة ويخلق المرض بالمالوف من عاداته وإن فيما قد يصيبه من شدة ما يقطع عنه الرجاء ويشعره بدنو أجله وما يعتبر بهذا الوصف شدة للمرض هو من الأمور الموضوعية التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع ولا مسيل للجدل فيه أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٥٥ لسنة ١٩ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٥١/١٠/٢٥

إن أداء المورث بعض الأعمال فى فترات متقطعة من مدة مرضه كقبضه مبلداً من المال وفكه رهنًا حيالها وحصول هذه الأعمال منه قبل وبعد تحرير العقدين المطعون فيها بصدورها فى مرض الموت ذلك ليس

من شأنه أن ينفي ما انتهت إليه المحكمة من أن المورث كان في فترة إشتداد مرضه عاجزاً عن أعماله العادية حتى إنه أناب عنه غيره في مباشرتها لأن قيامه بمثل ما قام به لا يمنع من اعتبار مرضه مرض موت متى كان شديداً يغلب فيه الهلاك وينتهي بموته.

الطعن رقم ١٧٥ لسنة ١٩ مكتب فني ٣ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٥١/١٠/٢٥

إذا كان الذي أوردته المحكمة في صدد مرض الموت يفيد أن المرض إذا استتال منه لأكثر لا يعتبر مرض موت إلا إذا اشتدت وطأته وأعقبه الوفاة فلا مخالفة في هذا للقانون وإستخلاص إشتداد وطأة المرض هو إستخلاص موضوعي ، فمتى أقام الحكم قضاء في نفي إشتداد المرض وقت صدور التصرف المطعون فيه على أسباب ماثلة فلا يقبل الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٠ مكتب فني ٣ صفحة رقم ١٠٤٨ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٨

متى كانت المحكمة وهي في صدد عقد طعن فيه بأنه صدر في مرض موت البالغة ، قد إستخلصت من أقوال الشهود أن البالغة أصيبت بمرض يغلب فيه الهلاك وأنه إنتهى فعلاً بوفاتها . فإن في هذا الذي قرره ما يكفي في إعتبار أن التصرف حصل أبان مرض موت المتصرفه ويكون في غير محله النعي عليه بمخالفة القانون في هذا الخصوص .

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٢ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٠٢٠ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢١

من الضوابط المقررة في تحديد مرض الموت على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يكون المرض مما يغلب فيه الهلاك ويشعر المريض فيه بدنو أجله وينتهي بوفاته فإذا استتال المرض لأكثر من سنة فلا يعتبر مرض موت مهما يكن من خطورة هذا المرض واحتمال عدم براء صاحبه منه وتكون تصرفات المريض في هذه الفترة صحيحة ولا تعد حالته من حالات مرض الموت إلا في فترة تزايدها واشتداد وطأتها إذ العبارة بفترة الشدة التي تعقبها الوفاة.

الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٢ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٦٨٦ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٧

لا يشترط لإعتبار المرض مرض موت أن يكون المرض قد أثر تأثيراً ظاهراً في حالة المريض النفسية أو وصل إلى المساس بإدراكه .

الطعن رقم ٩ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٦

إن من الضوابط المقررة في تحديد مرض الموت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون المرض مما يغلب فيه الهلاك ، ويشعر معه المريض بدنو أجله ، وأن ينتهي بوفاته ، وإذ نفي الحكم حصول التصرفين

في مرض موت المورث ١٤ استخلصه من أقوال الشهود من أن مرضه لم يكن شديداً يغلب فيه الهلاك ، إذ أنه كان يباشر أعماله العادية خارج منزله وقت صدور التصرفين منه وإلى ما قبل وفاته بثلاثة أشهر ، فإن ذلك من الحكم ليس فيه ما يخالف تعريف مرض الموت وكاف لحمل قضائه.

الطنع رقم ١٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١٩٧٦/١/٧

المقصود بمرض الموت أنه المرض الشديد الذى يغلب على الظن موت صاحبه عرفاً أو بتقرير الأطباء ويلزمه ذلك المرض حتى الموت ، وأن لم يكن أمر المرض معروفاً من الناس بأنه من العلل المهلكة فضابط شدته وإعتباره مرض موت أن يعجز غير العاجز من قبل عن القيام بمصاحبة الحقيقة خـارج البيت فيجتمع فيه تحقق المعجز وغلبة الهلاك وإتصال الموت به .

الطنع رقم ٣٩٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٧٣٥ بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٤

المرض الذى يطول أمده عن سنة لا يعتبر مرض موت إلا إذا إشتدت وطأته وهو لا يعتبر كذلك إلا في فترة الشدة الطارئة إذ أن فيها ما يقطع عن المريض الرجاء ويشمره بدنو أجله. وما يعتبر بهذا الوصف شدة للمرض من أمور الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع .

الطنع رقم ١٠١١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٩٤٢ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٧

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المقصود بمرض الموت أنه المرض الشديد الذى يغلب على الظن موت صاحبه عرفاً أو بتقدير الأطباء ويلزمه ذلك المرض حتى الموت وإن لم يكن المرض معروفاً من الناس بأنه من العلل المهلكة ، فضابط شدته وإعتباره مرض موت أن يعجز غير العاجز من قبل عن القيام بمصاحبة الحقيقة خارج البيت فيجتمع فيه تحقق المعجز وغلبة الهلاك وإتصال الموت به.

الطنع رقم ١٨٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٥

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حق الإنعزاء إلى القضاء وإن كان من الحقوق العامة التى تبيت للكافة إلا إنه لا يسوغ لمن يباشر هذا الحق الإنحراف به عما شرع له وإستعماله إستعمالاً كيدياً إبطاء مضارة الغير وإلا حقت مساءلته عن تعويض الأضرار التى تلحق الغير بسبب إساءة إستعمال هذا الحق.

الطنع رقم ٣٢ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٣٣ بتاريخ ١٩٤٣/١٢/٣٠

إذا حصلت المحكمة بما تبيته من وقائع الدعوى وظروفها أن المورث كان مريضاً بالفالج وأن مرضه طال حوالى خمس سنين ولم يشتد عليه إلا بعد صدور الستين المطعون فيهما ، وبناء على ذلك لم تعتبر أنه كان

مريضاً مرض الموت وأن السنتين صحيحان ، فلا سبيل لإثارة الجدل بشأن ذلك أمام محكمة النقض لأن هذا مما يتعلق بتحصيل فهم الواقع في الدعوى ، وخصوصاً أن مرض الفالج إذا طال فلا يغلب فيه الهلاك

*** الموضوع الفرعى : متى يكون الوارث فى حكم الغير :**

الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٨٢ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٩

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الوارث لا يعتبر قائماً مقام مورثه فى التصرفات الماسة بحقه فى الركة عن طريق الغش والتحايل على مخالفة أحكام الإرث ، بل يعتبر فى هذه الحالة فى حكم الغير ويباح له الطعن على التصرف وإثبات صحة طعنه بكافة الطرق لأنه فى هذه الصورة لا يستمد حقه من المورث وإنما من القانون مباشرة ولا تنفص نصوص العقد وعباراته الدالة على تنجيز التصرف مهما كانت صراحتها حائلاً دون هذا الإثبات .

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٩٣٧/٤/١٥

لا يعتبر الوارث قائماً قائم المورث فى صدد حجية التصرف الذى صدر منه لأحد الورثة إلا فى حالة خلوص هذا التصرف من كل طعن . فإذا كان التصرف يمس حق وارث فى الركة عن طريق الغش والتدليس والتحليل على مخالفة أحكام الإرث ، فلا يكون الوارث مثلاً للمورث بل يعتبر من الأغيار ويباح له الطعن على التصرف وإثبات صحة طعنه بكافة الطرق .

الطعن رقم ٨٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٤٦/٥/١٦

الوارث يعتبر فى حكم الغير فيما يخص بالتصرف الصادر من مورثه إلى وارث آخر إصراراً بحقه فى الميراث فيجوز له إثبات خلاف العقد بكل طرق الإثبات . ومن ثم لا يكون الحكم مخالفاً للقانون إذا أخذ بالقرائن المستمدة من شروط العقد على أن ثماً ما لم يدفع .

*** الموضوع الفرعى : منع التعرض للتركة :**

الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٧

من المقرر -فى قضاء هذه المحكمة - أن الحكم الصادر من المحكمة الشرعية يمنع التعرض فى الركة إذا كان مؤسساً على ما قضى به من ثبوت الإرث المبني على النسب يعتبر حكماً موضوعياً بالورثة ، إلا أنه يتعين للقول بأن هذا الحكم يمنع من إعادة نظر النزاع فى دعوى جديدة أن تكون المسألة المعروضة واحدة فى الدعوتين ، وأن يكون الطرفان قد تناقشا فى الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول إقراراً جامعاً مانعاً لتكون هى بذاتها الأساس فيما يدعى به فى الدعوى الثانية ، وينبنى على ذلك أن ما

لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم حائز قوة الأمر المقضى. وإذا كان البين من الإطلاع على الحكم - السابق - الصادر من المحكمة الشرعية أن الطاعة الثانية عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها أقامتها ضد والده المطعون عليه عن نفسها وبصفتها وصية خصومة غير منكرة نسب المطعون عليه وطالبة منع التعرض لها في الركة المخلفة عن المتوفى ، وقد دلت الأخيرة الدعوى بعدم السماع لأن المطعون عليه من الورثة لم تقرر شطب هذا الدفع وقضت المحكمة غيابياً بمنع التعرض وكان ما أورده الحكم المشار إليه لا ينطوي على مناقشة صريحة أو ضمنية لبحث نسب المطعون عليه من المتوفى بوصفه والده - وهو موضوع الدعوى الراهنة لأن هذه المسألة كانت مدار الفصل في الدفع الذي أبدته والده المطعون عليه بصفتها الشخصية وبصفتها وصية خصومة عليه والذي إنتهت المحكمة إلى شطب مدعاها فيه دون أن تحسمه أو تدلي فيه برأى ، وبذلك فقد تخلف شرط أعمال الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها.

*** الموضوع الفرعي : مواعير الإرث:**

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٩
أحكام الموارير الأساسية التي تستند إلى نصوص قاطعة في الشريعة والتي إستمد منها قانون الموارير رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ تعتبر في حق المسلمين من النظام العام لصلتها الوثيقة بالدعائم القانونية والإجتماعية المستقرة في ضمير الجماعة ، ولما كانت وفاة المرحومة ... مسلمة يقتضى أن تتبعها في دينها إبتها الصغيرة التي شاركت في الطعن بالنقض ممثلة بوليها الشرعي مما مؤداه أن تسهم في الإرث المختلف عن والدتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وحصر الإرث في أخوة المتوفاة لأب المسلمين دون إبتها المسلمة تبعاً لها فإنه يصير لقضه.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٠
إذا كان الثابت من الأوراق أن المطعون عليها مسيحية الديانة ، ومن لم تختلف ديانة عن المتوفى ، وكان المقرر وفقاً لنص المادة السادسة من القانون الموارير رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ أن إختلاف الدين مانع من مواعير الميراث ، وهي بدورها من القواعد الأساسية التي تستند إلى نصوص قاطعة في الشريعة الإسلامية وبالتالي تدخل في نطاق النظام العام ومنع معها تطبيق أحكام قانون آخر قد يأتي بحكم مخالف لها فإنه لا يكون للمطعون عليها مصلحة في طلب إلغاء إشهد الوفاة والوراثة موضوع الدعوى .

الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٥

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشريعة الإسلامية والقوانين الصادرة في شأنها هي الواجبة التطبيق في مسائل الموارث المتعلقة بالمصريين غير المسلمين داخلاً في نطاقها تعيين الورثة وتحديد أنصبتهم في الإرث وإتقال الوكة إليهم ، وإذ جرى نص المادة السادسة من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بأنه لا تورث بين مسلم وغير مسلم ، ويتوارث غير المسلمين بعضهم من بعضو كان الإرث يستحق وفقاً للمادة الأولى من القانون بموت المورث ، فإن مناط المنع من الإرث هو إختلاف الدين وقت وفاة المورث أو إعتباره ميّاً بحكم القاضي .

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ١٩٩١/١/١٥

لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الردة - أى الرجوع عن الإسلام من موانع الإرث وكان الحكم قد إنتهى صحيحاً في مدوناته إلى أن... مات مرتدّاً عن الإسلام ومن ثم فلا يرثه أحد وبفقد الإعلاء الشرعى المخالف لذلك حججه ويكون النعى على الحكم عدم رده على ما تمسك به الطاعون من دفاع في شأن منازعة المعلنون ضده الثانى لم في تلك الحجة. أياً كان وجه الرأى غير متج .

الطعن رقم ٦١ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ١٩٤٢/٦/١٨

إذا كانت محكمة الموضوع قد إستخلصت أن الخصوم جميعهم لم يكونوا مزاحين على الإحتكام إلى المجلس الملى في النزاع الخاص بالميراث من محضر التحقيق الذى أجراه المجلس ، ومن تصرفات المزاحين على الميراث ، وموقفهم من المجلس ، ودفع بعضهم بعدم إختصاصه بالفصل في هذا النزاع ، فهذا إستخلاص سائق ، وهو لصلقه بالوقائع لا شأن لشككة النقض به.

*** الموضوع الفرعى : ميراث الأجنب :**

الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٥٥/٢/١٧

متى كانت الدعوى قد وجهت إلى الوارث اليونانى الجنسية الذى قبل الوكة بغير اشواط الجرد فان الحكم لا يكون قد أخطأ إذ قضى بالزامه بدين هذه الزكة من ماله الخاص وفقاً لأحكام المادة ١٩٠٩ من القانون المدنى اليونانى التى ينص على أنها تخص إليها في خصوص الإرث.

الطعن رقم ٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٩٥٦/١/١٩

الزواج الباقي بعد وفاة شريكة في الزواج الباطل لا يعطى حصة ميراثية في حكم المادة ٥٨٤ من القانون المدنى الايطالى إلا بتوالى شرطى حسن النية وعدم ارتباط المورث حين الوفاة بزواج صحيح.

*** الموضوع الفرعي : ميراث غير المسلمين :**

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٩

— جرى قضاء محكمة النقض بأن الشريعة الإسلامية هي القانون العام الواجب التطبيق فى مسائل موارىث المصريين غير المسلمين ومنها الوصايا وكانت تخص بنظرها المحاكم الشرعية ذات الولاية العامة إلا إذا تراضى الورثة الذين تعرف الشريعة الإسلامية بورائهم على الاحتكام إلى مجالسهم المالية فحينئذ فقط كان لهذه المجالس ولاية نظرهما عملاً باتفاقهم ما دامت هم أهلية التصرف فى حقوقهم.

— قصرت المادة ٢١ من الأمر العالى الصادر فى أول مارس سنة ١٩٠٢ بشأن الأنجليس الوطنيين ولاية المجلس الملى الإنجليلى فى حالة الميراث الخالى من الوصية على الحالة التى يراضى فيها الورثة على الاحتكام إليه وهذا هو الحكم أيضاً فى حالة الميراث الإيصائى لإرتباط كل من النوعين أحدهما بالآخر.

— متى كان الثابت من حكم المجلس الملى الإنجليلى الصادر فى دعوى بطلب اعتماد وصية أن المدعى عليها لم تقبل الاحتكام إلى المجلس ودلعت بعدم إختصاصه بنظر الدعوى إلا أنه رفض الدفع وحكم بإعتماد الوصية فإن قضاءه هذا يكون قد صدر من جهة ليس لها ولاية الفصل فى النزاع وبالتالي لا تكون له قوة الشئ المحكوم فيه ولا يصح الإحتجاج به لدى المحكمة ذات الولاية العامة وهى المحكمة الوطنية منذ إلغاء المحاكم الشرعية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

الطعن رقم ٩ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٦ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١٩٣٥/٥/٣٠

إن القاعدة الأساسية فى موارىث المصريين غير المسلمين أنها تجرى وفق أحكام الشريعة الإسلامية ما لم يتفق الورثة الذين تعرف الشريعة بورائهم ويراضوا على غير ذلك والقانون الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ بترتيب مجالس طائفة الأقباط الأرثوذكس وبيان إختصاصاتها لا يشذ عن تلك القاعدة ، بل إن المادة ١٦ منه وهى التى أشارت لمسألة الموارىث لم تنص على أن الحكم فيها يكون حسب الشريعة المسيحية ، بل كل ما فى الأمر أنها نصت على ما يفيد إختصاص تلك المجالس بالحكم فى الورثة متى قبل كل الورثة إختصاصها. أما أن يكون حكمها فيها بحسب شريعة أخرى غير الشريعة الإسلامية، فإن عبارة المادة لا يفهم منها هذا ، بل لابد من أن يتفق كل الورثة على ذلك ليعمل باتفاقهم الذى هم أحرار فيه ما داموا يكونون أهلاً للتصرف فى حقوقهم .

*** الموضوع الفرعي : نيابة الوارث عن باقي الورثة :**

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٢/٢/١٩٥٤

إذا اتخذ أحد الورثة إجراءا لمصلحة الركة يحفظ به حق باقي الشركاء فيها من السقوط فهو يقوم فى هذا الشأن مقامهم ويعبر فى اتخاذ هذا الإجراء نائباً عنهم. وإذن فمضى كان الثابت من الحكم أن عرض ثمن المبيع وفاتيا والملاحقات على المشوى وإن كان موجها من أحد الورثة إلا أنه قد نص فى محضر الإيداع الذى تم قبل انقضاء المدة المحددة للاستيراد على أن المبلغ السابق عرضه هو من مال الورثة إلا أنه قد نص فى محضر الإيداع الذى تم قبل انقضاء المدة المحددة للاستيراد على أن المبلغ السابق عرضه هو من مال الورثة جميعاً وأن الوارث الذى قام بالعرض قد باشره نيابة عنهم وكان المبلغ المودع يلى بما يجب أدائه من الثمن ورسم التسجيل. فإن إجراءات استرداد العين المبيعة وفاتيا تكون قد تمت صحيحة من جميع الورثة ويكون الحكم إذ تبنى بصحة هذه الإجراءات قد أقام قضاء على أساس يكفى لحمله ولا يبيح ما استورد إليه تريدنا من أنه ليس ما يمنع قانونا أفراد بعض ورثة البائع وفاتيا باسترداد كامل العين المبيعة.

الطعن رقم ٩١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ٢/٦/١٩٦٤

القاعدة الشرعية التى تقضى بأن الوارث ينتصب خصماً عن باقي الورثة فى الدعاوى التى ترفع من الركة أو عليها قد تكون صحيحة ويمكن الأخذ بها - على ما جرى به قضاء محكمة القضاء - لو أن الوارث كان قد خاصم أو خوصم طالباً الحكم للركة نفسها بكل حقها أو مطلوباً فى مواجهته الحكم على الركة نفسها بكل ما عليها. أما إذا كان كل من الورثة يطالب بتصيبه الخاص فى التعويض الذى يستحقه عن مورثه وحكم برفض دعوامه فافترد أحدهم برفع استئناف عن هذا الحكم طالباً إلغاءً والحكم له بمقدار نصيبه وحده فى التعويض فإن عمله هذا يكون لنفسه فقط ولمصلحته الشخصية لا لمصلحة عموم الركة ككتاب شرعى عنها وقائم فى الخصومة مقامها ومقام باقي الورثة وبالتالي لا يعتر الحكم الصادر فى الاستئناف باستحقاقه لخصته الميراثية فى التعويض قضاء باستحقاق باقي الورثة لأنصبتهم فى هذا التعويض.

الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ١١/١٩/١٩٦٤

ورثة المدين - باعتبارهم شركاء فى تركته كل منهم بحسب نصيبه - إذا أبدى واحد منهم دفاعاً مؤثراً فى الحق المدعى به على الركة كان فى إبدائه نائباً عن الباقين فيستفيدون منه ، وذلك لأن الركة منفصلة شرعاً عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة وللدائنين عليها حق عيني بمعنى أنهم يتقاضون منها ديونهم قبل أن يؤول شئ منها للورثة وبصرف النظر عن نصيب كل منهم منها. وعلى هذا الاعتبار يكون دفع المطالبات الموجهة إلى الركة فى شخص الورثة غير قابل للتجزئة ويكفى أن يديه البعض ليستفيد منه البعض

الآخر. فإذا تمسك بعض الورثة في دعوى مرفوعة منهم بطلب براءة ذمة مورثهم من دين عليه يسقط هذا الدين بالتقادم فانهم يكونون في إيداء هذا الدفع نائين عن باقي الورثة الذين لم يشركوا في الدعوى ويفيد من الحكم يسقط الدين بالتقادم الورثة الآخرون الذين لم يشركوا في الدعوى.

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٠ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٥

الركة منفصلة شرعاً عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة وللدائنين عليها حق عيني تيمى بمعنى إنهم يتقاضون منها ديونهم قبل أن يؤول شئ منها للورثة وبصرف النظر عن نصيب كل منهم فيها. وإذا كانت القاعدة أن الحق العيني التبعي لا يقبل التجزئة فإنه على هذا الاعتبار يكون دفع المطالب الموجهة إلى الركة في شخص الورثة غير قابل للتجزئة ويكفى أن يديه البعض ليفيد منه باقي الورثة متى وضح أن مقصود من أبداه لم يكن هو الدفاع عن نصيبه المخلد في الركة وإنما الدفاع عن عموم الركة ككتاب شرعى عنها. فإذا كانت مورثة الطاعنين قد رفعت الدعوى بدنيها طالبة الحكم لها به على تركة مدينها مورث المطعون ضده - ممثلة في أشخاص ورثته ولم تطلب الحكم على كل واحد منهم بمصته التي تلزمه في هذا الدين ولما حكم لورثة. الطاعنين بهذا الدين على الركة بتخلوا بمقتضى هذا الحكم إجراءات التنفيذ على أعيانها وبلا تجزئة لنصيب كل وارث فيها ووجهوا تلك الإجراءات إلى الورثة ومنهم المطعون ضده بوصفهم ممثلين للركة ولم يوجهوها إليهم باعتبار كل منهم مالك لنصيب محدد من الأعيان المنفلة عليها ، وكان المطعون ضده حين طعن في إجراءات التنفيذ بطريق الإعراض على قائمة شروط البيع لم يقصر إعراضه على الإجراءات المتخذة على نصيبه الميراثي في الأعيان المنفلة عليها بل جعل إعراضه شاملاً لعموم أعيان الركة المنفلة عليها وطلب بإبطال الإجراءات المتخذة عليها جميعاً بما في ذلك أنصاء شركائه فيها ، فإن المطعون ضده في إيدائه لهذا الإعراض لم يكن يعمل لمصلحة نفسه في حدود نصيبه وإنما لمصلحة عموم الركة ككتاب شرعى عنها ولقائم في الخصومة مقامها ومقام باقي الورثة ومن ثم فإنهم يبيدون من إعراضه.

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٣

إن القاعدة الشرعية التي تقضى بأن الوارث ينتصب خصماً عن باقي الورثة في الدعاوى التي ترفع من الركة أو عليها قد تكون صحيحة ويمكن الأخذ بها - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - لو أن الوارث قد خاصم أو خصم طالباً الحكم للركة نفسها بكل حقها أو مطلوباً في مواجهته الحكم على الركة نفسها بكل ما عليها.

الطنع رقم ٣٤١ لسنة ٣٣ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ١٠٧٩ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٧١

القاعدة الشرعية التى تقضى بأن الوارث ينتصب خصماً عن باقى الورثة فى الدعوى التى ترفع من الركة أو عليها قد تكون صحيحة ويمكن الأخذ بها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لو أن الوارث قد خاصم أو خوصم طالباً الحكم للركة بكل حقها أو مطلوباً فى مواجهته الحكم على الركة نفسها بكل ما عليها.

الطنع رقم ٢١٨ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١١٦٢ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٣

من المقرر أن القاعدة الشرعية التى تقضى بأن الوارث ينتصب خصماً عن باقى الورثة فيستفيدون مما يديه من دفاع مؤثر فى الحق المدعى به قد تكون صحيحة ويمكن الأخذ بها لو أن الوارث كان قد خاصم أو خوصم طالباً الحكم للركة نفسها بكل حقها أو مطلوباً فى مواجهته الحكم على الركة نفسها بكل ما عليها وإذا كان أحد الطاعنين قد إعرض فى حينه على قائمة شروط البيع بأوجه بطلان موضوعية منها ملكيته وأخوته بطريق الميراث للأرض المنفد عليها ولم يشر فى إعراضه إلى صفه فى تمثيل الركة أو إلى إستغراقه وأخوته كل وراثتها مما لا يسف فى القول ببيانه لى الإعراض عن الركة كلها فلا ينتصب بالتالى خصماً عن باقى الورثة فى إيداله .

الطنع رقم ٧٨ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٨٨٤ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢١

المناط فى إنتصاب الوارث خصماً عن باقى الورثة فى الدعوى التى ترفع من الركة أو عليها بأن يكون الوارث قد خاصم أو خوصم طلباً للحكم للركة أو عليها بكل الحق أو الدين ، فإذا كان ذلك ، وكان الورثة قد إختصموا جميعاً فى الإستئناف فإن القول بتمثيل واحد منهم للركة يضحى على غير سند .

الطنع رقم ٣١٨ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٨١/٢/١٦

القاعدة الشرعية التى تقضى بأن الوارث ينتصب خصماً عن باقى الورثة فى الدعوى التى ترفع من الركة أو عليها ، تكون صحيحة ويمكن الأخذ بها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لو أن الوارث قد خاصم أو خوصم طالباً الحكم للركة بكل حصتها أو مطلوباً فى مواجهته الحكم على الركة نفسها بكل ما عليها.

الطنع رقم ٧ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩٣٣/٦/٢٢

إذا حكم فى دعوى إستحقاق عقار ، شرع فى نزاع ملكيته ، بملكية المدين لتصيب فيه باعتبار أنه قد آل إليه بالميراث ، وبأحقية الدائن فى بيع هذا النصيب ، فلا يعتبر المدين نائباً فى هذه الدعوى عن باقى ورثة مورثه. ولذلك لا يقبل من هؤلاء الورثة الإحتجاج بهذا الحكم فى إثبات ملكيتهم لتصيبهم هم فى العقار

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١١/٤/١٩٣٥

إن القاعدة الشرعية التي تقضى بأن الوارث يتنصب خصماً عن باقي الورثة في الدعاوى التي ترفع من الزكاة أو عليها قد تكون صحيحة ممكناً الأخذ بها لو أن الوارث الواحد كان قد خصم أو خصم في الدعوى طالباً بالحكم للزكاة نفسها بكل حقها ، أو مطلوباً في مواجهته بالحكم على الزكاة نفسها بكل ما عليها. أما إذا كانت دعوى الوارث لم يكن مقصوده الأول منها سوى تيرئة ذمته من إثمه في الدين ذلك التنصيب المحدد المطلوب منه في الدعوى ، فإن الواضح أنه يعمل لنفسه فقط في حدود هذا التنصيب المطلوب منه ولمصلحته الشخصية فقط في تلك الحدود لا لمصلحة عموم الزكاة كاتساب شرعى عنها وقائم في الخصومة مقامها ومقام باقي الورثة .

الطعن رقم ١٢ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٠٤٥ بتاريخ ٦/٢/١٩٣٦

إذا كان النزاع غير قابل للتجزئة بحيث يكون الحكم الذى يصدر فيه حجة للنوى الشأن فيه أو عليهم فإن طعن أحد المحكوم عليهم فى هذا الحكم بعد الميعاد القانونى يكون مقبولاً متى كان محكوم عليه آخر قدم طعنه فيه فى الميعاد .

فإذا كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن الدعوى بالدين رفعت ابتداء على إنسان فتولى فوجهها المدعى إلى ورثته طالباً بالحكم على الزكاة بمثلة فى أشخاص هؤلاء الورثة ، ولم يطلب الحكم على كل واحد منهم بمحصته التى تلزمه فى الدين ، وأن الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه المؤيد له كلاهما قد صدر على الزكاة على اعتبار أنها هى المسئولة عما حكم به ، ففى هذه الصورة يكون النزاع قائماً على مسئولية الزكاة إجمالاً وعدم مسئوليتها ويكون كل وارث منتصباً فيه خصماً لا عن حصته بل عن الزكاة فى مجملها بلا تجزئة. وإذن فلم محكمة النقض على هذا الاعتبار - اعتبار عدم قابلية النزاع للتجزئة - أن تجعل لمن رفع طعنه من الورثة بعد الميعاد الحق فى أن يستفيد من طعن باقي الورثة المرفوع منهم فى الميعاد.

*** الموضوع الفرعى : وفاة الأب مجهلاً مال ولده :**

الطعن رقم ٣٠ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٤٢

إذا مات الأب مجهلاً مال ولده فإن القاعدة الشرعية الواردة فى المادة ٤٣١ من قانون الأحوال الشخصية هى أن الأب لا يضمن من هذا المال شيئاً ولا يرجع به على تركته.

أسباب كسب الملكية

* الموضوع القرعى : إثبات الملكية :

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ١٩٥١/٢/١٥

تقرير الحكم أن المدعى عليه لم يكسب ملكية الأطنان التى يطلب المدعيان ثبوت ملكيتها لها بأى سبب من أسباب كسب الملك لا يفيد بذلك وطريق اللزوم ثبوت ملكيتها للمدعين. كذلك لا يكفى أن يقرر الحكم أن مستندات هذين الأخيرين تشمل الأطنان المتنازع عليها ، وأنها من ذلك تكون ملكاً لهما من غير بيان هذه المستندات وكيفية إدادتها هذه الملكية. وإذا لمضى كان الحكم إذ قضى بثبوت ملكية المدعين - المطعون عليهم - للأطنان موضوع النزاع قد أقام قضاءه على أن المدعى عليه الطاعن - لم يكسب ملكية هذه الأطنان بأى من عقدي شرائه أو بوضع اليد المدة الطويلة أو القصيرة كذلك لم يبين الحكم كيف آلت الأطنان إلى المدعين من آخر كان قد إشراها فى حين أنهما ليسا من ورثته ، ولم يتحدث عن عقد القسمة المبرم بين هذا المشوى وإخوته ، ولا عن كيفية إدادته ملكية المدعين - متى كان الحكم قد أقام قضاءه على ذلك فإنه يكون قاصراً قصوراً يسوجب نقضه.

الطعن رقم ٦٠ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٣٨ بتاريخ ١٩٥١/١/١١

متى كان الحكم إذ قضى برفض دعوى الطاعن التى طلب فيها تثبيت ملكيته لأطنان تأسيساً على أنه تملكها بوضع اليد عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية قد استند فى تقريره عجز الطاعن عن إثبات دعواه إلى حجة قرائن منها ما استخلصه من أقوال الشهود الذين سمعهم الخبير بإذن من المحكمة وفقاً للمادة ٢٢٨ من قانون المرافعات - القديم وكان الطاعن لم يوجه لدى محكمة الموضوع طعناً إلى التحقيق الذى أجراه هذا الخبير وكان مبنى ما ناهى الطاعن على الحكم أنه إذ أقام قضاءه على أقوال شهود لم تسمعهم المحكمة ولم يخلفوا بما أمامها عملاً بالمادتين ٢١٠ ، ١٨٣ من قانون المرافعات - القديم - قد عاره بطلان جوهري ، فإن الطعن يكون على غير أساس مصين الرفض.

الطعن رقم ٦٣ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٣٥ بتاريخ ١٩٥١/٥/١٠

متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بثبوت ملكية المطعون عليه الأول للأطنان موضوع النزاع قد أقيم على ما ثبت للمحكمة من وضع يده على هذه الأطنان المدة الطويلة المكسبة للملكية ورجع يده مستوفياً كافة الشروط القانونية فإن فى هذا وحده ما يكفى لإقامة الحكم ومن ثم فإن مخالفة القانون فيما حواه من أسباب ناللة. هذه المخالفة يفرض حصولها لا تبطله.

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٦٠ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٦

إنه بحسب المحكمة إذ هي قضت برفض دعوى الطاعين أن تستد فى ذلك إلى عجزهم عن إثبات سبب ملكيتهم دون أن تكون فى حاجة إلى بيان أساس ملكية المطعون عليها التى لم تكن إلا مدعى عليها فى الدعوى ومن ثم فإن النى على ما قاله الحكم خاصا بسند ملكية المدعى عليها غير منتج.

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٢٩ بتاريخ ١٩٥٦/١/٢٦

مضى إلى إحصار النزاع بين الورثة فى دعوى تثبيت الملكية فى أن كلا منهم يتمسك بوضع يده على أرض النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وكان الحكم إذ قضى برفض الدعوى قد أقام قضاء لأسباب سائفة - على أن وضع يد أحد الورثة المتنازعين لم يرق عليه دليل مقنع فإنه لا يلبس هذا الوارث التمسك أمام محكمة النقض بالقرار عن تقسيم جميع أطياف الورثة بعد وفاة المورث الأصلى لم يتمسك هو به أمام محكمة الموضوع ، كما لا يلبس مطالبه بالى الورثة بتقديم عقد بيع صورى إدعوا بوجوده للتدليل على بقاء أرض النزاع على ملكية المورث الأصلى ولا التمسك بالإعلامات الشرعية الخاصة بالمورث مما لا يفرج كله عن كونه جدلا موضوعيا ليما لا يرد على مقطع النزاع وهو وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية.

الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٢٣٠ بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٦

مضى إلى الحكم إدعاء مورث الطاعين بكسب ملكيته الأراضى الداخلة فى زمام البلاد بالإستيلاء وبالتقدم المكسب فإنه لا يكون بحاجة للتدليل على ملكية الحكومة لهذه الأراضى لأن هذه الملكية ثابتة لها بحكم القانون وفقا لنص المادتين ٥٧ من القانون المدنى الأهلى و ٨٠ من القانون المختلط ولا تزول هذه الملكية عنها إلا إذا كسبها أحد الأفراد بطريق من طرق كسب الملكية المقررة فى القانون .

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ١٩٦٧/١/٣١

البيانات المساحية لا تنهض بذاتها دليلاً على ثبوت الملكية أو نفيها ، ويعين للإعتداد بها أن تكون قائمة على أساس يقرها القانون .

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٣١٩ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٣١

المطالبة بتثبيت ملكية أطياف زراعية موضوع قابل للتجزئة ، ومن ثم فإن بطلان الطعن بالنسبة لأحد المطعون عليهم لا أثر له بالنسبة للباقيين.

الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٢٥ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٢٨

إذ كان المطعون ضده الأول قد قصر طلباته أمام محكمة الاستئناف على طلب تثبيت ملكيته للملكية

وحدها وكان هذا الطلب ينصب على الآلة المتنازع عليها كما كانت قبل تبنيها وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تقرير أن هذه الآلة يطبق عليها عقد المطعون ضده الأول وأن ملكيته لها ثبتت بهذا العقد دون تسجيل لأنه يقع على منقول. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتثبيت ملكيته على سند من ذلك العقد لا يكون معطلاً في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٤٩٩ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢

إذا كان الثابت أن الطاعنين أقاموا الدعوى طالبين الحكم لهم بتثبيت ملكيتهم للأطيان موضوع النزاع تسليهما هم ، ولما قضى لهم بطلباتهم ضد المطعون عليهم إستأنف الآخرون الحكم. وبجلسة ١٩٦٩/١٠/٢٥ قرر المطعون عليه التاسع وهو وكيل عن والدته المطعون عليها الأولى عن نفسها بتنازله عن إستئنافه وعن إستئناف والدته وقضى الحكم المطعون فيه في أسبابه بقبول ترك الخصومة بالنسبة لهما طبقاً لمادة ٢٣٨ من قانون المرافعات ، لما كان موضوع الدعوى على هذه الصورة قابلاً للتجزئة فإن الحكم بقبول ترك الخصومة يقتصر أثره على المطعون عليهما المذكورين دون باقي المطعون عليهم عملاً بالقاعدة العامة التي تقتصر حجية الأحكام على من كان طرفاً فيها. وإذا أغفل الحكم المطعون فيه بحث مدى أثر الحكم بقبول ترك الخصومة من المطعون عليهما سالف الذكر وقضى برفض الدعوى بومنها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور يطله.

الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١١٧١ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٤

المقابلة بين مستندات الملكية التي يعتمد عليها أحد طرفي الخصومة وبين مستندات ملكية الطرف الآخر والتي صدرت لإثبات تصرفات قانونية هي من المسائل القانونية يصين على المحكمة أن تقول كلمتها فيها. ومن القواعد المقررة في هذا الخصوص أنه إذا كان سندا طرفي النزاع متصادمين وصادرين من شخصين مختلفين وإحيازاً لأحدهما محققة ومستوفية لشرائطها فإنه يفضل خصمه بهذه الإحياز إلا إذا أثبت الطرف الآخر أن سلفه الذي تلقى منه السند كان يفوز على السلف الذي تلقى منه الحائز سنده لو أن دعوى الإستحقاق أقامها أحدهما على الآخر ففي هذه الحالة يفضل هذا الطرف خصمه الحائز .

الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٩٧٩/١/١١

تفي محكمة الموضوع وضح يد الطاعنين للطاعن على جميع العقار بنية الملك. لا تعارض بينه وبين حجية الإقرار فيما بينهما وبين المقرين - هما بالملكية - والذي إنتهت ذات المحكمة إلى الأخذ به ذلك أنه لا تلازم بين الإقرار بالملكية في ذاته باعتباره تصرفاً قانونياً. وبين وضع اليد بنية الملك باعتباره واقعة مادية خلصت تلك المحكمة من أقوال الشهود إلى عدم توأمرها في حق الباعين .

الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٩١٩ بتاريخ ١٨/١١/١٩٨٠
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يقبل فيما يتعلق بإثبات أصل الملكية أو الحق العينى إلا المحررات التى سبق شهرها ، فإذا توصل المشوى إلى تسجيل عقده أو تسجيل الحكم الصادر بصحته وفأذنه رغماً عن أن سند البائع لم يكن قد تم شهره ، فإنه لا يكون من شأن التسجيل على هذه الصورة اعتبار المشوى مالِكاً إذ من غير الممكن أن يكون له من الحقوق أكثر مما هو للبائع له الذى لم ينتقل إليه الملكية بسبب عدم تسجيل سنده.

الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٥٧٣ بتاريخ ٢١/٢/١٩٨٠
تغير سبب الحيازة لا يكون - وعلى ما تقتضى به المادة ٢/٩٧٢ من القانون المدنى مما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا بأحد إثنين أن يطلق ذو اليد الوقفية ملك العين من شخص من الأغيار يعتقد هو أنه المالك لها أو أن يجابه ذو اليد الوقفية مالك العين مجابهة صريحة بصفة فعلية قضائية أو خير قضائية تدل على أنه مزعم إنكار الملكية على المالك والإستمرار بها دونه.

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٩٥٨ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٨٤
لما كان لدعى الملكية أن يقيم إدعاءه على السبب الذى يراه مملِكاً له ، وحسب الحكم أن يحقق هذا السبب ويفصل فيه وكان المطعون ضدهم قد أقاموا دفاعهم على تملكهم الأرض محل النزاع بالتقادم الدويل وحده فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام لقضائه على مقتضى هذا الدفاع يكون إلترزم صحيح القانون يكون النعى عليه - بأنهم مشرؤون لها بعقد مسجل - على غير أساس.

الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ٢٤/١/١٩٨٤
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن أسباب كسب الملكية التى حددها القانون ليس من بينها قيد إسم شخص بذاته فى السجلات التى تعدها الدولة لجباية الضرائب على العقارات بما لا يجوز معه الإستدلال على ملكية المطعون ضدها الثانية لعقار النزاع بتكليف العقار بإسمها وحده .

الطعن رقم ١٦١٢ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١١٧١ بتاريخ ٥/٢/١٩٨٤
حق الملكية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حق دائم لا يسقط بمجرد عدم الإستعمال مهما طال الزمن ، ويكتسبه الخصم إذا توافرت له شروط وضع اليد على العقار المدة الطويلة المكسبة للملكية .

الطعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١١/٥/١٩٨٩

إذا كان الطاعن قد أقام دعواه ليحكم له بتبني ملكية لأطيان النزاع وإخلاء المطعون ضدهم وإزالة ما أقاموه عليها من مباني ومنع تعرضهم ومنازعتهم له فيها ، تأسيساً على ثبوت ملكيته لها ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض دعواه لعدم ثبوت ملكيته لتلك الأطيان ، فإن هذا الحكم يتطوّل على قضاء ضمني برفض بقية الطلبات المؤسّسة جميعها على ثبوت ملكية الطاعن للمساحة موضوع التنازع.

الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ٣٠/١/١٩٩٠

لما كان البين من تقرير مكتب الخبراء أن الطاعنين تمسكوا أمام الخبير بما أقاموا عليه دعواهم الفرعية من الإدعاء بملكتهم الورشة محل التنازع بوضع اليد المدة الطويلة.

و أن تحقيق هذا الدفاع أسفر عن أن الرخص الصادر لمورثهم لإدارة - هذه الورشة تضمن أنها ملك مورث المطعون ضدهم. وأن الشهادة الصادرة من النيابة الإدارية في العريضة المبلّغة برقم ... تضمنت إقرار مورث الطاعنين بأنه يضع اليد على تلك الورشة بعقد إيجار. وقد انتهى الخبير في تقريره - بعد تمحيص دفاعهم - إلى ثبوت ملكية المطعون ضدهم للورشة محل التنازع ، وكان هذا الذي انتهى إليه الخبير سابقاً وله أصل ثابت بالأوراق. فإن الحكم المطعون فيه إذا أخذ به وأقام قضاءه عليه لا يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٨/٣/١٩٣٧

لا يهم عند القضاء في دعوى الملكية أن يكون المشوى إسرد ما دفعه أو لم يسرده ما دام طلب رد الفسخ لم يكن معروضاً على القاضي. ولا يهم كذلك أن يكون البائع قد رد إلى المشوى ما قبضه من ثمن المبيع رداً مبرئاً للتمتع أو أن يكون هذا الرد مشوباً بعيب يجعله غير مبرء للتمتع. وإذن فإذا تعرض القاضي في أسباب حكمه إلى ما لا تتأثر به دعوى الملكية من ذلك فإن ما يعرض له يكون ، لعدم تعلقه بالطلب المرفوعة به الدعوى ولعدم اتصاله بالمنطوق ، عديم الأثر زائداً على حاجة الدعوى ، وهو على هذا الاعتبار لا يجوز كالمنطوق قوة الشيء المحكوم فيه .

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ٩/١٢/١٩٣٧

إذا كان النزاع أمام محكمة الموضوع محصوراً في كيفية العقود التي يمسك بها المدعى عليه في الرد على دعوى المدعى بتبني ملكيته لما جاء فيها ، هل هي عقود بيع جدي من شأنه أن ينقل الملكية للمدعى عليه أو أنها عقود رهن حررت في صورة بيع وفائي أو بيع بات ، فإن هذا النزاع لا يخضع لأحكام قانون التسجيل وإنما يفصل فيه يبحث هذه العقود موضوعاً لتعرف حقيقة الأمر فيها ، فإن تبين أنها عقود رهن

لا بيع كان المدعى محقاً في دعواه. والحكم بعدم قبول هذه الدعوى تأسيساً على القول بأن محل النظر في حقيقة هذه العقود لا يكون إلا عند ما يرفع التمسك بها دعوى صحة التعاقد فيها أو دعوى تثبيت الملك بناء عليها أو عند ما ترفع عليه من صدرت منه دعوى بطلانها لأي سبب آخر غير ثبوت الملك - الحكم بذلك على هذا الأساس خاطئ ولا يوجد له أي سند في القانون .

الطعن رقم ٦١ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢٠٦ بتاريخ ١٩٣٧/١٢/٩

إن القانون لا يمنع من الجمع بين دعوى طلب تثبيت الملكية في عين وطلب بطلان تصرف صادر في ذات العين للصورية المطلقة ، فإن المقصود من التمسك بهذه الصورية هو إعتبار العقد المطعون عليه معديلاً لا أثر له ليمكن الطاعن فيه من تحقيق أثر العقد الصادر له. فإذا صدر حكم لشخص بصحة توقيع البالعين على العقد الصادر منهما له ، وسجل هذا الحكم بعد تسجيل عقد آخر صدر ببيع العين ذاتها لغيره. فلهذا الشخص أن يتمسك بصورية العقد الآخر صورية مطلقة ليزيل جميع العوائق القائمة في سبيل تحقيق أثر عقده ، وذلك سواء باعتباره دائماً للبالعين في الإلتزامات التي ترتبت على العقد الصادر له منهم من جهة وجوب قيامهم بجميع الإجراءات اللازمة لنقل الملكية أم باعتباره صاحب حق عيني موقوف لنقله إليه إلى ما بعد التسجيل.

الطعن رقم ٧٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٧٢٣ بتاريخ ١٩٤٥/٦/١٤

إذا لم تثبت الملكية للمدعين بالسند الذي أسسوا عليه دعواهم فلا يكون للمحكمة أن تتخذ من عجز منازعهم - وهم مدعى عليهم في الدعوى - عن إثبات ملكيتهم بالتقادم دليلاً قانونياً على ثبوت ملكية المدعين وهم المكلفون قانوناً بإثبات دعواهم .

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٩٤٦/١٠/١٠

إذا تمسك مدعى الملكية بأنه تملك الأقطان المتنازع عليها بالشراء من تملكها بالتقادم من مالكة الأصلية ودفع المدعى عليه بأنه هو الذي تملك بالتقادم ، وأمرت المحكمة الابتدائية بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات وضع اليد بشهادة الشهود ، وحلت المدعى عليه عبء الإثبات فقبل هذا الحكم التمهيدي ولم يستأنفه ، ثم لما أصدرت حكمها القطعي نفت ملكية المدعي عليه وأثبتت في الوقت نفسه ملكية المدعي ورددت هذه الملكية إلى سبيلها القانوني وهو التقادم ، وسألت على هذا التقادم أدلة من شأنها أن تؤدي إليه فإنها لا تكون قد أخطأت في تطبيق قواعد إثبات الملكية ، ولو جعلت في المقام الأول من الأدلة التي أوردتها على تملك المدعي بالتقادم ما إسفادته من إخفاق المدعي عليه في دفاعه وما ترتب على هذا الإخفاق من إنشَاء وضع يده ، فذلك حقها الذي لا معقب عليه ، إذ أن وضع اليد واقعة تقبل الإثبات

بالمطرق كافة بما فيها القرائن ، والقرائن القضائية من الأدلة التي لم يحدد القانون حجيتها والتي أطلق للمقاضي في الأخذ بنتيجتها وعدم الأخذ بها ، كما أطلق له في أن ينزل كل قرينة منها من حيث الأهمية والتقدير المنزلة التي يراها

* الموضوع الفرعي : إثبات وضع اليد :

الطنع رقم ٤ لسنة ١٩ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٢١٩ بتاريخ ١٩٥١/١/٤
التي على الحكم بأنه أخطأ في تطبيق القانون ، إذ هو لم يعتبر أن وجود قنطرة للصرف تنافي فيها شروط وضع اليد القانونية من ظهور واستمرار وهذوء ونية التملك - هذا التي يكون في غير محله متى كان الحكم قد أثبت أخذاً بقرار الخبير أن هذه القنطرة قد هدمت من زمن بعيد.

الطنع رقم ٨ لسنة ١٩ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/٧
متى كان الحكم قد حرص على بيان إستيفاء وضع يد المطعون عليهم على الصين موضوع النزاع أركانها القانونية وأنه بدأ من وقت شرائهم لها حتى تاريخ رفع دعاوهم أي أكثر من خمس عشرة سنة ، وقد سأل على ذلك أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما إنتهى إليه منها سواء أكانت خاصة بشهادة الشهود أم بما إستنبطه من قرائن أخرى بينها ، وكان مبني ما نته الطاعنة عن هذا الحكم أنه قام على أسباب مبهمة مضطربة نالصة لأنه لم يبين في إيضاح كاف ثبوت وضع يد المطعون عليهم المدة الطويلة المكسبة للملكية بصفة ظاهرة مستمرة ونية التملك ، كذلك لم يبين بدء مدة وضع اليد ونهايتها - فإن الطعن يكون على غير أساس إذ هو لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا شأن بحكمة النقض به.

الطنع رقم ٨ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٦
إن تقدير أدلة الدعوى والوقائع المؤدية إلى كسب الملكية بمضي المدة الطويلة - ذلك مما تستغل به محكمة الموضوع متى إستندت فيه على أسباب سائفة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها.

الطنع رقم ٦٢ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ١٩٥٢/١/١٠
إن الأساس التشريعي للتملك بمضي المدة الطويلة هو قيام قرينة قانونية قاطعة على توافر سبب مشروع للملك لدى واضح اليد ، وهذا لا يصح معه القول بأن واجب الضمان ، المقروض على مدعي التملك بوضع اليد بموجب إقرار صادر منه نزل فيه لمنازعه في الملكية عن قدر من الألبان يدخل في الألبان المتنازع عليها ، مانع له أبداً من كسب ملكية هذه الألبان بوضع اليد المدة الطويلة متى كان وضع اليد المذكور قد إستوفى شروطه القانونية.

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١١٢٩ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٩

مضى كان النزاع بين الطرفين قد دار على التملك بوضع اليد المدة الطويلة وهو واقعة مادية للمحكمة أن ترجع في تحريها إلى ما بين يديها من عقود وأوراق لتتخذ منها ما قد تفيد من دلالة على ثبوت وضع اليد أو نفيه فليس فيما تحريه المحكمة من ذلك مخالفة لقواعد الإثبات.

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٩٥٣/٢/١٩

لما كان وضع اليد واقعة مادية يبرز إثباتها بكافة طرق الإثبات. وكان القانون لا يشترط مصدرا معينا يستقى منه القاضى الدليل فإنه لا حرج على المحكمة إذ هى ألحقت قضاءها فى هذا الخصوص على ما استخلصته من أوراق أو مستندات تثبت أو حتى من أقوال وردت فى شكوى إدارية.

الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٣١

الحكمة ليست ملازمة بإجابة طلب إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية متى كانت قد التفتت من المستندات المقدمة إليها أن لا حاجة بها إلى هذا الإجراء .

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٨٦٥ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٩

التغلى عن الحيازة المسقط حق الخس واقعة مادية محكومة الموضوع أن تستخلصها من ظروف الدعوى وملابساتها ومن المستندات المقدمة فيها. وإذن لمضى كان الحكم المطعون فيه قد استخلص تغلى الطاعن باختياره عن حيازة العين التى يطلب تمكينه من وضع يده عليها من توقفه عن أعمال البناء قبل رفع المطعون عليها دعوى إثبات حالة البناء وإصراره على عدم إتمام البناء مما يضطر المطعون عليها إلى الإنشاق مع مقال أول آخر لإتمام ما لم يتم الطاعن بتنفيذه ، ومن أن مذكرة الطاعن بقسم البوليس لم تتضمن ما يدل على صحة دعواه من أنه طرد من البناء فى تاريخ تحريرها أو أن تابعا للمطعون عليها قد أعترف بأنها أمرته بمنع الطاعن من دخول المقار ، وخلصت المحكمة من إستعراض هذه الوقائع ومن مراجعة الخطابات والإنذارات المتبادلة بين الطرفين إلى أن تغلى الطاعن عن حيازته كان بمحض إختياره ، وكانت هذه القرائن التى إستند إليها الحكم من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٥٦٧ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٨

مضى كان الحكم إذ إنتهى فى تكليفه للمحرر المدعى بقطعه التقادم بصيغته المدونة على حكم الدين إلى أنه إقرار لا بمخالصة بناء على الاعتبارات السافعة التى أوردتها وإلى أن هذا الإقرار لا يكون حجة على الغير إلا بثبوت تاريخه وفقا للمادة ٣٩٥ مدنى فإنه لا تجوز المجادلة فى هذا التكيف ، والقول بأن المحرر مخالصة

يجوز إعفاؤها من قيد ثبوت التاريخ لأنه سواء اعتبرته المحكمة إقراراً يتحتم ثبوت تاريخه لإمكان نفاذه فى حق الغير أو اعتبرته مخالصة ولكنها بما لها من خيرة من ظروف الدعوى ما يدعو إلى إعفائها من شرط ثبوت التاريخ فلا معقب على تقديرها لأن ذلك مما يسقط به قاضى الدعوى ولا سبيل إليه لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٢ مكتب قضاى ٧ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢٦

مضى كانت المحكمة قد حصلت أن وضع اليد على العين المتنازع عليها كان بطريق الإنابة ، فإنها لا تكون ملزمة بإجابة طلب إجراء تحقيق وضع اليد المكسب للملكية بالمدة الطويلة لإعدام الجوى من إجابة هذا الطلب ، إذ أن وضع اليد مهما طال أمده لا ينتهى بصاحبه إلى كسب الملكية ما دام أنه بطريق الإنابة عن المالك.

الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٢٢ مكتب قضاى ٧ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٣١

لقاضى الموضوع سلطة تامة فى إستخلاص حسن النية وسونها من مظانها فى الدعوى ومما يستشفه من ظروفها وملابساتها إستخلاصاً قائماً على أسباب مسوغة وكافية لحمل قضائه من عدم إسفاده البائع من التقادم الخمسى.

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٥ مكتب قضاى ١ صفحة رقم ٧٠٣ بتاريخ ١٩٥٩/١١/٢٦

وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات من أى مصدر يستقى القاضى منه دليله ولو كان هذا المصدر أقوالاً وردت فى شكوى إدارية - على ما جرى به قضاء محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٥ مكتب قضاى ١١ صفحة رقم ١٨٤ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢٥

تحصيل الواقعة التى يبدأ بها التقادم هو مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض متى كان تحصيلها سالفاً.

الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٣٠ مكتب قضاى ١٦ صفحة رقم ٨٢٥ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢٤

مضى كانت محكمة الموضوع قد نفت فى حدود سلطتها التقديرية إنعقاد إجباره بين مصلحة الأملاك والطاعين بشأن الأرض محل النزاع فيها وإنتهت إلى أن وضع يد الطاعين كان بغير سند من القانون وأن المبالغ التى كانت تحصلها منهم المصلحة المذكورة إنما كانت مقابل إستغلالهم لها بطريق الخفية وكان المستفاد من المادة ١ فقرة "هـ" من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى أن المقصود بالإستغلال بطريق الخفية هو ما كان بغير عقد ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى أن الطاعين لا يحق لهم

التمسك بقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في البقاء في الأرض محل النزاع لا يكون عتافاً للقانون ذلك أن قانون الإصلاح الزراعي بما أوردته من نصوص في الباب الخامس منه لا يحمي إلا مستأجر الأراضي الزراعية أما من كان وضع يده بغير عقد إيجار فلا تشمل هذه الحماية.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٣١ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ١٠٠١ بتاريخ ١٩٦٥/١١/٩

وضع اليد المكسب للملكية بمعنى المدة الطويلة من مسائل الواقع التي يستل بتقديرها قاضي الموضوع.

الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٩٣٨ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٨

وضع اليد واقعة مادية يميز إثباتها بكافة طرق الإثبات ومن لم فإن احكامه لا تنقيد في إثباتها بطريق معين من طرق الإثبات.

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٣٠٤ بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٥

حسن النية مفروض دائماً لدى الحائز إلى أن يقوم الدليل على العكس.

الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ١٢٨٧ بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٢٩

مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٩٦٥ من القانون المدني أنه يشترط لحسن النية أن يجهل الحائز أنه يعتدي على حق الغير ولا يناهله أي شك في هذا ، كما يجب ألا يرتكب خطأ جسيماً في جهله بأنه يعتدي على حق الغير.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٩٦٩/٢/٤

من المقرر في قضاء محكمة النقض أنه لا يكفي في تغيير الحائز صفة وضع يده مجرد تغيير نية بل يجب أن يكون تغيير النية بفعل إيجابي ظاهر يجابه به حق المالك بالإنكار الساطع والمعارضة العلنية ويدل دلالة جازمة على أن ذا اليد الواقعية مزعم إنكار الملكية على صاحبها واستنثاره بها دونه .

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢ صفحة رقم ١٢٦٧ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١٦

وضع اليد واقعة مادية العبرة فيه بما ثبت قيامه فعلاً فإذا كان الواقع يخالف ما هو ثابت من الأوراق فيجب الأخذ بهذا الواقع وإطراح ما عداه .

الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢ صفحة رقم ١٣٣٨ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٥

إذا كان الحكم قد خلص إلى أن وضع يد مورثة الطاعنين ، ويد الطاعنين من بعدها ، على أي جزء من القدر المطالب بشيئ ملكيتهم إليه على الشروع قد خلا من مواجهة باقي الشركاء بما يفيد جحد ملكيتهم وإنكارها عليهم فلا يكسبهم نصيب هؤلاء الشركاء مهما طاللت مدة وضع اليد ، فإن الجدل حول عدم

أخذ المحكمة بما قام في الدعوى من أدلة مجابهة شركائهم بإنكار ملكيتهم لا يعدو أن يكون جدلاً في تقدير الدليل الذي لم تجد فيه محكمة الموضوع ما يكفي لإقناعها وهو ما تستقل به وحدها ومرهون بما يطمئن إليه وجدانها .

الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٢٧٢ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٧٠
تحقيق وضع اليد هو مما يجوز فيه قبول القرائن كدليل من أدلة الإثبات ، وإذ كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إجراء التحقيق لإثبات وقائع يجوز إثباتها بالبينة ليس حقا للخصوم يتحتم إجابتهن إليه في كل حاله ، بل أمر ذلك مروكا بحكمة الموضوع ، ترفض الإجابة إليه متى رأت بما لها من سلطة التقدير أنه لا حاجة لها به وأن في أوراق الدعوى والقوانين المستبطة من هذه الأوراق ما يكفي لتكوين عقيدتها وحسبها أن تبين في حكمها القرائن المقبولة التي استندت إليها والأسباب الساتفة التي اعتمدت عليها في رفض طلب التحقيق.

الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٣
تعرف حقيقة نية واضح اليد عند البحث في غمك غلة الممين الموجودة تحت يده هو مما يتعلق بموضوع الدعوى ، ومن سلطة محكمة الموضوع وحدها تقريره ، ولا رقابة محكمة النقض عليها في ذلك متى كان قبضاؤها مبنياً على مقدمات من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فإذا كان الحكم قد أسس انشاء حسن النية لدى الطاعن على علمه بعيوب منبده ، واستخلص هذا العلم استخلاصاً سائفاً من دفاع الطاعن في الدعوى رقم ... واعتبر هذا الدفاع قرينة عليه ، وكان تقدير القرائن مما يستقل به قاضي الموضوع ، فإنه لا سبيل إلى الجدل في هذا التقدير لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٦٨ بتاريخ ١٢/١٧/١٩٧٣
تحقق صفة الظهور في وضع اليد أو عدم تحققها هو مما يدخل في تحصيل فهم الواقع في الدعوى.

الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١١٨٥ بتاريخ ١١/٥/١٩٧٤
إذ كان يبين مما أورده الحكم أن المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية قد استخلصت من وقائع ثابتة بالأوراق تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها أن الطعون عليه الثاني كان يجوز الأرض موضوع النزاع نابعة عن زوجته الطاعة وأنه كان يمثلها في دعوى الحيازة التي أقامتها عليه الشركة المظنون عليها الأولى وربب الحكم على ذلك وقف مريان القادم المكسب للملكية الذي تمسكت به الطاعة المدعى عليها في دعوى الملكية أثناء نظر دعوى الحيازة باعتبارها مانعا للشركة من رفع دعوى الملكية فإن النعي على الحكم بهذا الوجه يكون في غير محله.

الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٥٣ بتاريخ ١٩٧٥/١/١٤

المقصود بالهدوء الذى هو شرط للحيازة المكسبة للملكية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ألا تقدر الحيازة بالإكراه من جانب الحائز وقت بدئها فإذا بدأ الحائز وضع يده هادئاً ، فإن العدى الذى يقع أثناء الحيازة ومنعه الحائز لا يشوب تلك الحيازة التى تظل هادئة رغم ذلك ، ولا كان الحكم المطعون فيه قد جرى فى هذا الخصوص على أن هناك نزاعاً يجب حيازة الطاعن إستناداً إلى محاولة الطعون عليه الأول إستلام الأبطالان موضوع النزاع بمقتضى الحكم الصادر له بصحة التعاقد ضد الطعون عليها الثالثة مع أن هذا لا ينفى قانوناً صفة الهدوء عن الحيازة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١٩٧٧/١/٤

مضى كان الحكم المطعون فيه لم يبين ما إذا كانت الصفة العرضية لحيازة ... - النائب على الطاعنين بعمل ماضى أو قضائى يدل على إنكار ملكيتهما حصتهما فى الماكينة وإستثاره بها دولها ، وكان استخراج ترخيص لإدارة الماكينة باسم هذا النائب وشريكه دون باقى أخوته لا يعتبر بذاته تغييراً لصفة الحيازة ولا يعطى معنى المعارضة لحق الطاعنين بالمعنى المقصود قانوناً فى هذا الصدد ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور فى التمييز والفساد فى الإستدلال.

الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٧٠٦ بتاريخ ١٩٧٨/١١/١٦

محكمة الموضوع السلطة التامة فى التحقق من إستيفاء الحيازة للشروط التى يتطلبها القانون ، ولا سبيل لمحكمة النقض عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة.

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٤٩٠ بتاريخ ١٩٧٨/٢/١٥

إذ كان الواقع فى الدعوى أن الطاعة أسست دعواها على سبب من ثبوت ملكيتها لأرض النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وكان المدعى هو المكلف قانوناً بإثبات دعواه وتقديم الأدلة التى تؤيد ما يدعيه ، فإن الحكم إذ ناط بالطاعة إثبات ما تدعيه من وضع اليد لا يكون قد نقل عبء الإثبات. لما كان ذلك وكان الطعون عليهم قد تمسكوا من جانبهم بأنهم ومورثهم من قبلهم قد اكتسبوا الملكية بالتقادم الطويل ، وكانت محكمة الموضوع قد ألقت على عاتقهم إثبات ما يدعون وكان مفاد ما سلف أن كلاً من طرفى التحدى يزعم أنه اكتسب الملكية بوضع اليد ، فإن إهدار الحكم لأقوال شهود الطعون عليهم وتقريره عدم ثبوت حقهم باعتبارهم مدعى عليهم ليس من شأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يقضى بثبوتها للطاعة ولا بأحققتها فيما طلبته - ولا ينفى وجوب بحث سند ملكية هذه الأخيرة وتحقيق دفاعها والقضاء بما يسفر عنه رفقاً أو قبولاً.

الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٩٧٩/١/١١

الحيازة حالة قانونية يباشرها الشخص بوضع اليد بنفسه أو بمن يمثله مع توافر نية الملك له ، فهى لا تحتاج لقوة مادية يعجز عنها المسنون .

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٠٥٣ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٨

— وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة الطرق من أى مصدر يستقى منه دليله. وحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى التعرف على نية واضع اليد من جميع عناصر الدعوى وقضاؤها فى ذلك لا يكون خاضعاً لرقابة محكمة النقض ما دامت هذه العناصر مدونة فى حكمها وتفيد عقلاً النتيجة التى إستفادت. — تقدير أدلة الدعوى والوقائع المؤدية إلى كسب الملكية بمضى المدة الطويلة بما تستقل به محكمة الموضوع متى اعتمدت فيه على أسباب من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى إنتهت إليها.

الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٧٥٤ بتاريخ ١٩٨١/٦/٧

المقصود بالهدوء الذى هو شرط للحيازة المكسبة للملكية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ألا تقرب الحيازة بالإكراه من جانب الحائز وقت بدئها ، فإن بدأ الحائز وضع يده هادئاً فإن التعدى الذى يقع أثناء الحيازة وينمى الحائز لا يشوب تلك الحيازة التى تظل هادئة رغم ذلك. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى فى هذا الخصوص على أن هناك نزاعاً يشوب حيازة الطاعن للأرض إستناداً إلى مجرد توقيع الحيز ، وكان الطاعنون قد إلتخذوا من هذا الحيز موقف المدافع عن حيازتهم لما لا يصح معه القول بأن حيازتهم كانت معيبة لهذا السبب ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر مجزئاً فى ذلك بالقول بأن حيازة الطاعنين للأرض آتفة الذكر فقدت شرط الهدوء ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٠

— من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تعرف حقيقة نية واضع اليد عند البحث فى قلقك غلبة العين الموجودة تحت يده هو من مسائل الواقع التى تخضع فى تقديرها لسلطة محكمة الموضوع .

— الحائز وإن كان يعد من النية من الوقت الذى يعلم فيه يعيوب سند حيازته وهو يعتبر كذلك من تساريخ إعلانه بذلك فى صحيفة الدعوى تطبيقاً لنص المادتين ٣/١٨٥ ، ٢/٩٦٦ من القانون المدنى إلا أنه إذا ما إنتهت هذه الدعوى بالحكم بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانونى فإن الأثر المستمد من إعلان صحيفتها يزول ولا يعتد به فى مقام إثبات سوء النية .

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٣٠ بتاريخ ١/٦/١٩٨٣

- إذ كان بحكمة الموضوع السلطة المطلقة في التحقق من إستيفاء الحيازة لشروطها القانونية دون رقابة عليها في ذلك بحكمة النقض ، إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الأسباب التي أقامت عليها قضائها سائغة.
- من المقرر قانوناً أن الحيازة المادية قريبة على الحيازة القانونية ما لم يثبت خصم الحائز عكس ذلك.
- الحيازة لا تكون غير هادئة إلا إذا بدأت بإكراه.

الطعن رقم ٢ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٩٤٣ بتاريخ ٩/٤/١٩٨٤

- بحكمة الموضوع السلطة التامة في التحقق من إستيفاء الحيازة للشروط التي يتطلبها القانون ، ولا مسيل
بحكمة النقض عليها ما دامت قد أقامت قضائها على أسباب سائغة.
- العبرة في الحيازة باعتبارها واقعة مادية بحقيقة الواقع ، فإذا كان الواقع يخالف ما ورد بالأوراق فيجب الأخذ بهذا الواقع وإطراح ما عداه.

الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٤

ية التملك - وهي العنصر المعنوي في الحيازة - تدل عليها أمور ومظاهر خارجية يترك تقديرها بحكمة الموضوع التي يكون لها أن تستخلص ثبوتها من عدمه دون رقابة عليها من بحكمة النقض متى كان إستخلاصها سائفاً .

الطعن رقم ١٤٤٤ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٢٣١١ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٨٤

من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن وضع اليد المكسب للملكية بمعنى المدة الطويلة هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع فله أن يستخلصه من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها طالما كان إستخلاصه سائفاً ولا مخالفاً فيه للثابت بالأوراق.

الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٤٥٥ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٨٧

وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة الطرق من أي مصدر يستقي القاضي منه دليله.

الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٢٠١ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٨٨

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة لها من سلطة محكمة الموضوع متى كان إستخلاصها سائفاً وكافياً لحمل النتيجة التي إنتهت إليها وأن وضع اليد المكسب للملكية بمعنى المدة الطويلة هو من مسائل الواقع التي تستقل بها فلهذا أن تستخلصه من وقائع

الدعوى والأوراق المقدمة فيها أو من شهادة شاهد لم يؤد اليمين أمامها طالما كان هذا الإستخلاص سائفاً ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق.

الطعن رقم ١٦٩٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢١
ما تنبته محكمة الموضوع بشأن صفة وضع اليد وتقديرها لوقوع الغصب وفيه إستخلاصاً من وقائع الدعوى والأدلة المطروحة عليها من الأمور الموضوعية التى لا سبيل إلى طرحها على محكمة النقض ما دامت هذه الأدلة وتلك الوقائع تسمح بذلك التقدير.

الطعن رقم ٢١٥١ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٥
يدل نص المادة ٩٦٤، ٩٥١/٢ من القانون المدنى على أن الحيازة المادية إذا ما توافرت من هلوء واستمرار وظهور ووضوح كانت قرينة على الحيازة القانونية أى المدونة بنية التملك وعلى من ينازع الحائز أن يثبت هو أن هذه الحيازة عرضية غير مقونة بتلك النية.

الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٢
لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن وضع اليد المكسب للملكية بمضى المدة هو من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع فله أن يستخلصه من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها أو من شهادة شاهد لم يؤدى اليمين أمامه طالما كان إستخلاصه سائفاً ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق.

الطعن رقم ١٢ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٣١/١٢/٣
المشوى بعقود عرفية تابعة التاريخ إذا قللك ما إضراره بوضع يده المدة الطويلة المكسبة وحدها للملك فلا يحتج عليه من صاحب الإختصاص المسجل المأخوذ على المقار المشوى بإعتباره مملوكاً لأحد ورثة البائع. فإذا عولت محكمة الموضوع على ما ثبت لديها من أن المشوين بعقود عرفية تابعة التاريخ من المورث قد ملكوا ما إضراره بوضع اليد المكسب للملكية بالمدة الطويلة ، واستغنت بهذا عن البحث فى أمر تسجيل الإختصاص الذى أخذ ضد أحد ورثة البائع والمفاضلة بينه وبين العقود العرفية وفقاً لمواد التسجيل القديمة لإنها لا تكون قد خالفت القانون فى ذلك .

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٩٣٣/٣/٢
كل ما تنبته محكمة الموضوع بشأن صفة وضع اليد وإستمراره أو إنقطاعه ، وتقديرها لما يتمسك به الخصوم فى ذلك من الأوراق أو الأفعال - كل ذلك هو من الأمور الموضوعية التى لا سبيل إلى طرحها على محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٦٩٤ بتاريخ ١٨/٤/١٩٣٥

إن مدة وضع اليد المكسبة للملكية الوقف هي ثلاث وثلاثون سنة .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٦١٦ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٣٥

- إن القاعدة التي تقرها المادة ٧٩ من القانون المدني صريحة في أن لا سبيل لمن وضع يده بسبب وقفي معلوم غير أسباب التملك المعروفة إلى أن يكسب لا هو ولا ورثته الملك بوضع اليد مهما تسلسل التوريث وطال الزمن.

- وضع اليد بسبب وقفي معلوم غير أسباب التملك المعروفة لا يعتبر صالحاً للتمسك به إلا إذا حصل تغير في هذا السبب يزيل عنه صفته الوقفية. والمفهوم من قواعد التملك بمضى المدة الطويلة ومن باقى الأصول القانونية أن هذا التغير لا يكون إلا بإحدى إثنين : أن يطلق ذو اليد الوقفية ملك العين عن شخص من الأغيار يعتقد هو أنه المالك لها والمستحق للتصرف فيها ، أو أن يجابه ذو اليد الوقفية مالك العين بمجابهة ظاهرة صريحة بصفة فعلية أو بصفة قضائية أو غير قضائية "judiciaire ou extra judiciaire" تدل دلالة جازمة على أنه مزعم إنكار الملكية على المالك والإستتار بها دونه. وإذن فالواقف الذى هو مستحق للوقف وناظر عليه لا يمكن أن يكون وضع يده إلا بصفة وقفية من قبل أنه منتزع أو مدير لشئون العين بالنيابة عن جهة الوقف. لحكم المادة ٧٩ من القانون المدني يسرى بداهة عليه وعلى ورثته من بعده مهما تسلسل توريثهم وطال وضع يدهم. ولا يستطيع أيهم أن يحتك العين بالمدة الطويلة إلا بعد أن يغير صفة وضع يده على النحو السالف الذكر .

الطعن رقم ٩٨ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ٢٣/٥/١٩٣٥

إذا قدم أحد الخصمين ورقة لإثبات أن الخصم الآخر كان واضحاً يده على الأطنان فى سنة كذا فوجدت المحكمة أن هذه الورقة غامضة العبارة فأجرت تحقيقاً لإزالة هذا الغموض ومعرفة حقيقة السنة المتنازع فى وضع اليد فيها على الأطنان فإن هذا التحقيق من شأن المحكمة ما دام يستلزمه التفسير الذى هو من شأنها. وإذا قررت المحكمة بعد هذا التحقيق والتفسير أن الخصم الفلانى هو الذى كان واضحاً يده على تلك الأطنان فى السنة المتنازع على وضع اليد عليها فيها ، فإن هذا الثبوت أمر موضوعى لا رقابة محكمة التقض عليه .

الطعن رقم ٣ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٦٨ بتاريخ ٢٠/٦/١٩٣٥

إن الأمر العالى الصادر فى ٥ ربيع الأول سنة ١٢٩٢ بشأن أراضى مربوط ليس فيه شئ يدل على أن هذه الأرض محظور تملكها ، كما أنه لم يتعرض لأحكام تلك الأطنان بوضع اليد. على أن هذا الأمر

على كل حال قد أبطل مفعوله بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ٧ شعبان سنة ١٢٩٢ هـ مبيناً للوائح والأوامر الخاصة بالأطيان والتي اعتبرت وحدها المعمول بها فى ذلك التاريخ. على أن الواقع أن الأمر العالى الصادر من بعد فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ مصرح فيه بالإعطاء من الأراضى الميرى الغير المنزعة الخارجة عن زمام البلاد عمائاً وبدون إستثناء جهة دون أخرى عدا بعض أراضى ما شأن خاص كأراضى الجزائر الضريبة من بعد ، وذلك بدون إستثناء جهة دون أخرى عدا بعض أراضى ما شأن خاص كأراضى الجزائر وشواطئ النيل وغير ذلك مما هو وارد بالمادة الثانية من الأمر العالى المذكور. أما أراضى مربوط وأمثالها فلم تستثن من إمكان تخليتها للناس ، بل إن المادة السابعة من هذا الأمر صرححت بأن الأطيان المتوطن فيها عربان تعطى لهم بالأولوية. وإذن فالحكم الذى يقضى بجواز تملك أرض مربوط بمضى المدة لا يخالفه فى لأى قانون .

الطعن رقم ٦١ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٩٧ بتاريخ ١٩٣٦/٤/٢٣

إن المادة (٧٩) من القانون المدنى صريحة فى أنه لا ميبيل لمن وضع يده بسبب وقضى معلوم غير أسباب التملك المعروفة إلى أن يكسب لا هو ولا ورثته الملك بوضع اليد مهما تسلسل التوريث وطال الزمن. وحكم هذه المادة يسرى على الواقف المستحق وعلى الناظر على الوقف وعلى ورثته من بعده مهما تسلسل توريثهم وطال وضع يدهم ، فلا يستطيع أيهم أن يملك العين بالمدة الطويلة إلا بعد أن يغير صفة وضع يده بما يغير به قانوناً .

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٩٨ بتاريخ ١٩٣٦/٤/٢٣

— إن القاعدة التى تقرها المادة ٧٩ من القانون المدنى صريحة فى أنه لا ميبيل لمن وضع يده بسبب وقضى معلوم غير أسباب التملك المعروفة إلى أن يكسب لا هو ولا ورثته الملك بوضع اليد مهما تسلسل التوريث وطال الزمن. وحكم المادة ٧٩ من القانون المدنى يسرى على الواقف المستحق للوقف وعلى الناظر عليه وعلى ورثته من بعده مهما تسلسل توريثهم وطال وضع يدهم ، ولا يستطيع أيهم أن يملك العين بالمدة الطويلة إلا بعد أن يغير صفة وضع يده على النحو السالف الذكر .

— وضع اليد بسبب وقضى معلوم غير أسباب التملك لا يعتبر صاحباً للتمسك به إلا إذا حصل تغير فى سببه يزيل عنه صفة الوقفية. وهذا التغير لا يكون إلا بإحدى إثنين : أن يتلقى ذو اليد الوقفية ملك العين من شخص من الأغيار يعتقد هو أنه المالك لها والمستحق للتصرف فيها ، أو أن يجابه ذو اليد الوقفية بمجاوبة ظاهرة صريحة بصفة فعلية أو بصفة قضائية أو غير قضائية تدل دلالة جازمة على أنه مزعج إنكار الملكية على المالك والإستمرار بها دونه .

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٣٧/٣/١١

وضع اليد بمعناه القانوني يقع على حصة شائعة كما يقع على النصيب المفرد ، فلا يؤثر في قيامه وجود العين في حيازة واحد فقط من الشركاء أو في يد يمثل واحد لهم جميعاً كوكيل أو مستاجر . ولكل ذى يد على حق عيني في المقار سواء أكان مفرداً أم شائعاً أن يحمي يده بدعوى وضع اليد . فهذه الدعوى يجوز إذن رفعها من الشريك في الملك للدفع تعرض شركائه له ، كما يجوز له رفعها للدفع تعرض الغير دون أن يتوقف رفعها على تسليم خصمه له بالشركة .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ١٩٣٨/١٠/٢٠

يجب على القاضى في ادعاء التملك بالتقادم أو دعوى منع التعرض أن يعرض في حكمه لأركان وضع اليد المكسب للملك فبين بما فيه الكفاية الوقائع التي تثبت هذه الأركان أو تنفيها ، وذلك ليستثنى حكمته النقض أن تراقبه . فإذا هو لم يفعل تعين نقض حكمه لقصور أسبابه .

الطعن رقم ٤ لسنة ٩ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٥٥٤ بتاريخ ١٩٣٩/٥/١١

الأصل أن وضع اليد لا إعتبار له قانوناً إلا بالنسبة لمن أراد حيازة المال لنفسه وحاز بنية تملكه . والأصل في الحيازة أنها دخول المال في مكانة الحائز وتصرفه فيه التصرفات المادية القابل لها . غير أنه إذا كان المال من نوع ما يكون الإستيلاء عليه منشأً للملك لا ناقلاً له إما لكونه غير مملوك أصلاً لأحد أو لكونه سبق فيه الملك لأحد ، فإن مجرد دخوله في مكانة من إستولى عليه لا يكفي قانوناً لإعتبار هذا المستولى منتزِعاً التملك ما لم يكن قد أجرى فيه من الأعمال الظاهرة المستمرة ما يدل على قيام هذه النية لديه . فتسوير هذا النوع من المال أو المرور به لا يكفي وحده في ثبوت حيازته أو وضع اليد عليه . وأما الأموال التي تتلقى ملكيتها من مالكها بسند معتبر قانوناً ، فإن الحيازة فيها ووضع اليد عليها يثبتان لملئقيها بمجرد تسلمها بالحالة التي هي عليها ، والتسليم يعتبر تاماً متى وضعت تحت تصرفه بحيث يمكنه الإنتفاع بها بدون مناع ولو لم يتسلمها بالفعل . ومتى اكتسبت الحيازة واليد على هذا الوجه فإنهما يقيان لمن اكتسبهما حافظين خصائصهما عيدين أحكامهما ما دام لم يعرضه من يعكروهما عليه أو يزيلهما عنه ويسكت هو المدة التي تستوجب بمرورها يد المعارض حماية القانون . فإذا كان الثابت أن الأرض المتنازع عليها فضاء ، وليست من الأراضي التي لا يسبق فيها للملك لأحد ، بل هي من الأراضي التي تلتقت الحيازة فيها بالتبعية من ملاكها المتعاقبين ، فيكفي في ثبوت وضع اليد عليها القيام - مع عدم المنازع - بإنشاء حدود لها بالمرور فيها ودفع الأموال المستحقة عليها . وإذن فالحكم الذي لا يكفي في ثبوت وضع اليد عليها بهذه المظاهر ، بل بشرط تسويرها على الأقل يكون حكماً مخطئاً في تكييف وضع اليد ويعين نقضه .

الطعن رقم ٣٢ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٤٠

ليس في القانون ما يحرم على الوارث أن يمتلك بالقادم نصيب من ورثوا معه ، فهو في ذلك كأي شخص أجنبي عن الركة يمتلك متى استوفى وضع يده الشرائط الواردة في القانون ، وهي الظهور والهدوء والاستمرار ونية التملك. والبحث في تحقيق هذه الشرائط موزوك لقاضي الدعوى لتعلقه بالموضوع ولا شأن بحكمة النقض والإبرام معه إذا هو قد أقام قضاءه في ذلك على ما يكفي لتقريره.

الطعن رقم ٥٨ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ٤٧٣ بتاريخ ١٩٤٢/٤/٢٣

من القصور أن يكفي الحكم في إثبات وضع اليد للمدعى بأقوال البائع له من غير أن يأتي بما يؤيد هذه الأقوال. ومن القصور كذلك ألا يذكر الحكم في إثبات حسن نية المشتري إلا أن منازعه في الملكية لم يقدم الدليل المقنع على سوء النية دون أن يتحدث عن الأحكام والمستندات التي قدمت لإثبات ذلك فإن هذا إبهام وغموض ليس فيه ما يدل على أن المحكمة قد عصت المستندات التي قدمت لها وقدرتها.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٤٢/٥/١٤

إن تغير الصفة في وضع اليد لا يكون إلا بعمل مادي أو قضائي مجابه لصاحب الحق وإذن فإذا باع المشتكر العين دون أن يشير في العقد إلى أنها محررة لذلك منه لا يعد تغييراً في الصفة لأنه لم يحصل في مواجهة الوقف.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٤٣/١/٢٨

إن تعرف حقيقة نية واضح اليد عند البحث في تملك غلة العين الموجودة تحت يده هو مما يتعلق بموضوع الدعوى. فمن سلطة محكمة الموضوع وحدها تقديره ، ولا رقابة محكمة النقض عليها في ذلك متى كان قضاؤها مبنياً على مقدمات من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها. فإذا كان الحكم أسس إنضاء حسن النية لدى واضع اليد " وزارة الأولاد " على علمها بجميع الوقف جميعاً وعلى ما كان منها من الاكتفاء بقول موظف لديها في شأن هذه الحجج ، وعلى وضع يدها على الوقف المتنازع عليه واستغلالها إياه بصفتها ناطرة دون أن تستصدر بهذه النظارة حكماً من جهة القضاء ، فلا سبيل للجدل في هذا التقدير لدى محكمة النقض .

الطعن رقم ٣١ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٤٣/٢/٢٥

- لا حرج على القاضي في دعوى وضع اليد في أن يستخلص من مستندات الخصوم ، ولو كانت خاصة بالملك ، كل ما كان متعلقاً بالحيازة وصفتها .

- إن العيب في تسبب الأحكام الصادرة في دعاوى وضع اليد لا يدخل في نطاق الرقابة الإستثنائية التي جعلها الشارع محكمة النقض والإبرام في تلك الدعاوى بمقتضى المادة العاشرة من قانون إنشائها فإن هذه الرقابة مقصورة على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٩٤٤/٥/٤
إذا استخلصت المحكمة إستخلاماً مائلاً من التحقيق ومن إنشائها لموقع النزاع ومن أقوال الخصم نفسه أنه لم يضع يده على العين المتنازع عليها إلا حديثاً ومن عهد قريب ، وأن وضع يده لم يكن هادئاً لذلك من التقديرات الموضوعية التي لا معقب عليها محكمة النقض .

الطعن رقم ٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٩٤٥/١/١١
إذا استنتجت المحكمة من علاقة الإبن بآبيه أن إنشاع الأب بملك إبنة كان من قبيل التسامح فيده عارضة لا تكسبه الملكية بمعنى المدة فلا رقابة عليها محكمة النقض لكون ذلك من التقديرات الموضوعية التي لا شأن لمحكمة النقض بها ما دامت مبنية على ما يسوغها

الطعن رقم ٣٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥١٣ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٢٨
إن تطبيق العقود على الواقع وتحصيل وضع اليد هما من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع. فمتى كانت الأسباب التي أقيم عليها الحكم من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها المحكمة فإن المجادلة في ذلك لا يكون لها من معنى سوى محاولة فتح باب المناقشة في تقدير أدلة البتوت في الدعوى مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٩٢ بتاريخ ١٩٤٥/٥/٢٤
في دعوى اليد يجب أن يقتصر بحث القاضي على تبين ماهيتها والنظر في توائل شروطها دون تعرض للملكية. فإذا ما دعت الضرورة إلى الرجوع إلى مستندات الملك فلا يكون ذلك إلا على سبيل الاستئناس وبالقدر الذي يقتضيه البحث في دعوى اليد. فإن تجاوز ذلك الحد كان حكماً للمدعى بوضع يده بناء على ثبوت حقه في الملك ، أو حكماً برفض دعواه لإنعدام حقه فيه ، فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٩٤٧/١/١٦
- إن تحقق صفة الظهور في وضع اليد أو عدم تحققها هو مما يدخل في تحصيل فهم الواقع في الدعوى فإذا كان الحكم قد أقيم على أسباب مبررة لقضائه فلا سبيل عليه محكمة النقض. وإذن فإذا كانت المحكمة قد استخلصت ، من كون المدعي قد قدم إلى المجلس أغلى طلبى إدخال الكهرباء والماء في المنزل محل الدعوى

مصرحاً في كلا الطرفين بأن المالك هو شخص آخر غيره ، أن نية تملكه للمنزل لم تكن إلى أن وقع هذين الطرفين إلا نية مستورة ، ورتبت على ذلك أن وضع يده لم يكن ظاهراً على النحو المطلوب قانوناً فحكمها بذلك لا معقب عليه.

— إذا كانت المحكمة بعد أن نفت صفة الظهور عن وضع يد المدعى ، وبعد أن قررت أن شهوده لم يبينوا صفة وضع يده ، فاثبتت بذلك عجزه عن إثبات ظهوره مظهر المالك ، قد إستطردت فقالت إن المدعى عليه يقول إن المدعى إنما وضع يده بصفته مستجراً ، وإن ظروف الدعوى وملابساتها وأوراقها تدل على صدق قوله ، لذلك من المحكمة ليس حكماً بقيام عقد الإيجار بين طرفي الدعوى حتى كان يصح النعي عليها أنها خالفت فيه قواعد إثبات عقد الإيجار ، بل هو إستكمال لما ساقته نفياً لما إدعاه المدعى من أنه في وضع يده على المنزل كان ظاهراً بمظهر المالك .

الطعن رقم ٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢٢

إن القانون في صدد التادم لا يشرط في وضع اليد أن يقصد به غصب ملك الغير بل أن يكون بصفة مالك ، سواء أكان واضح اليد يعتقد أن يده هي على ملك نفسه أم على ملك غيره. فمن الخطأ القول بأن نية التملك تكون متعمدة إذا كان واضح اليد لا يعلم أن العين التي تحت يده مملوكة لغيره وأن يده عليها هي بإعتقاد أنها ملكه.

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٦٥ بتاريخ ١٩٤٩/٥/١٢

إن مجرد المنازعة القضائية لا ينفي قانوناً صفة الهدوء عن الحيابة. فإذا اعتبر الحكم أن صفة الهدوء الواجب توافرها لإكتساب الملكية بالتادم قد زالت عن الحيابة مجرد أن منازع الحائز رفع عليه الدعوى بإسداد حيابة العين ثم رفع الدعوى بإستحقاقها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

* الموضوع الفرعي : لئثر أسبقية التسجيل في المفاضلة بين عقدين :

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ١٨ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٥٦٩ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١

البيع لا ينقل ملكية العقار المبيع إلى المشتري إلا بالتسجيل ، فإذا لم يسجل المشتري عقد شرائه بقى المقار على ملك البائع وانتقل إلى ورثته من بعده بالإرث ، فإذا هم باعوه وسجل المشتري منهم عقد شرائه إنتقلت إليه ملكيته ، لأنه يكون قد تلقاه من مالكيه وسجل عقده وفقاً للقانون. وبذلك تكون له الأفضلية على المشتري من المورث الذي لم يسجل عقد شرائه.

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٩٢٩ بتاريخ ١٠/٢٨/١٩٦٥

ما دام أن عقد الطاعن يفضل عقد المطعون عليه لأسبقته فى التسجيل فإن الملكية تكون قد إنتقلت فى الظاهر - إلى الطاعن بالعقد فإذا ادعى المطعون ضده إنه كسب هذه الملكية بالتقادم فهذه من قبله دعوى معاملة للظاهر من الأمر فعليه عبء إثباتها ومن ثم يكون خطأ تأسيس القضاء برفض دعوى الطاعن على مجرد إخفاقه فى إثبات ما هو غير مكلف قانوناً بإثباته .

الطعن رقم ١١١٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ٢/٢٢/١٩٨٩

من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه ليس ثمة ما يمنع من صدور عقدي بيع عن عقار واحد على أن تكون المفاضلة بين المتنازعين على ملكيته مؤسسة على أسبقية التسجيل وأن مؤدى نص المادتين ٩ ، ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى أن ملكية العقار المبيع لا تنتقل من البائع إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع أو بتسجيل الحكم النهائي المثبت للتعاقد أو بالتأشير بذلك للحكم على هامش تسجيل صحيفة الدعوى المرفوعة بصحته ونفاذه إذا كانت قد سجلت ويكون للمشتري فى هذه الحالة الأخيرة الإحتجاج به على من تزول إليه ملكية العقار بأى تصرف لاحق من شأنه نقل الملكية مما مفاده أن عدم التسجيل لا يترتب عليه نقل ملكية العقار وتبقى للبائع ويحصر تصرفه فيه إلى مشر ثان صادراً من مالك بما لا يحول معه من الحكم له بصحة ونفاذ عقده.

* الموضوع الفرعى : أثر التسجيل فى نقل الملكية :

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٥٩٩ بتاريخ ١/١١/١٩٦٦

المعلول عليه فى نقل الملكية ليس بالأسبقية فى تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ، وإنما هو بتسجيل الحكم أو العقد.

الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٥١٥ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٧٥

الشريك فى معنى المادة ٩٣٦/ب من القانون المدنى هو المالك على الشيوع. وإذا كان أثر التسجيل فى نقل الملكية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب إلا من تاريخ حصوله دون أن يرتد إلى تاريخ سابق عليه ، فإن المشتري لا يكون مالكاً إلا بتسجيل عقده. وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعتبر الطاعنة شريكة على الشيوع فى العقار المشغور فيه ، إستناداً إلى أن تسجيل الحكم بصحة العقد الصادر إليها لاحق لعقد البيع الذى تولدت عنه الشفعة ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٣٥٤ بتاريخ ١٠/٢٨/١٩٧٥

حق ملكية العقار المبيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا ينتقل فيما بين المتعاقدين ولا بالنسبة إلى الغير إلا بالتسجيل ، فلا تنتقل الملكية لمشر لم يسجل عقد البيع الصادر إليه ، ومن ثم لا يكون لهذا المشوى أن ينقل الملكية لمن إشرى منه لأنها لا تتول إليه هو إلا بتسجيل عقده ولذلك فقد أورد المشرع بالمادة ٢٣ من قانون الشهر العقارى نصاً يقضى بأنه لا يقبل فيما يتعلق بإثبات أصل الملكية أو الحق العينى إلا المحررات التى سبق شهرها ، فإذا توصل المشوى إلى تسجيل عقده أو تسجيل الحكم الصادر بصحته ونفاذه رغمًا من أن سند البائع له لم يكن قد تم شهره ، فإنه لا يكون من شأن التسجيل على هذه الصورة اعتبار المشوى مالكاً إذ من غير الممكن أن يكون له من الحقوق أكثر مما هو للبائع له الذى لم تنتقل إليه الملكية بسبب عدم تسجيل سنده. وبالتالى فإنه لا يجدى الطاعن التمسك بأن الملكية قد إنتقلت إليه بتسجيل الحكم الصادر فى دعوى صحة ونفاذ عقد البيع الصادر له - وأن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعواه الخالية بتثبيت ملكيته للقدر المبيع له قد خالف حجية الحكم مالف الذكر ، لا يجدى الطاعن هذا القول طالما أن الملكية لم تنتقل إلى البائع له لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف حكماً سابقاً صدر فى نزاع بين الخصوم أنفسهم.

الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٤٦٥ بتاريخ ١١/٢٤/١٩٧٥

من المقرر أن الملكية لا تنتقل إلا بالتسجيل وأن المشوى لا يجاب إلى طلب الحكم بصحة عقده إلا إذا كان إنتقال الملكية إليه ممكناً وهو فى حالة عدم تسجيل العقود الصادرة لمن باع له غير ممكن.

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ٤/٦/١٩٧٦

مؤدى نص المادة ٩ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى أن الملكية فى المواد العقارية لا تنتقل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - سواء بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير إلا بالتسجيل ، وما لم يحصل هذا التسجيل تبقى الملكية على ذمة المتصرف ، ولا يكون للمتصرف إليه فى الفوة من تاريخ التعاقد إلى وقت التسجيل سوى مجرد أمل فى الملكية دون أى حق فيها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى صحيحاً إلى عدم تطبيق قاعدة الأثر بلا سبب لطلب الطاعن الأول المشوى - نصيه فى أقاض المنزل موضوع النزاع لأنه لم يصبح مالكاً حصته فى هذا المنزل إلا بالتسجيل الذى تم فى سنة ١٩٥٨ وبعد أن إستولى المطعون عليه - المشوى لذات العقارات - على أقاض المنزل المذكور وأصبحت الأرض خالية من المباني ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٨٧٧ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٣٠

- مؤدى ما تنص عليه المواد ١٤٦ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ من القانون المدنى أن أثر الإنجاز ينصرف إلى الخلف الخاص بحكم القانون فيحل هذا الخلف محل المؤجر فى جميع حقوقه قبل المستأجر وفى جميع التزاماته نحوه غير أن إنصراف عقد الإنجاز إلى الخلف الخاص يتعلق ملكية العين المؤجرة هو ما يوجب عليه من آثار وأن كان يعد تطبيقاً للقاعدة العامة المنصوص عليها فى المادة ١٤٦ من القانون المدنى ، إلا أنه وفقاً لتنظيم القانونى الذى قرره المشرع هذه القاعدة فى المواد الثلاث الأخرى سالفة الذكر وبالشروط المبينة فيها لا يكون التصرف إليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - خلفاً خاصاً فى هذا الخصوص إلا إذا إنتقلت إليه الملكية فعلاً . وعلى ذلك فإنه يبين على مشوى العقار حتى يستطيع الاحتجاج بعقد شرائه قبل المستأجر من البائع أن يسجل هذا العقد لتنتقل إليه الملكية بموجب ما قبل التسجيل فهو ليس إلا دائناً عادياً للبائع مؤجر العقار ، وعلاقة المشوى بالبائع وعلاقة الأخير بالمستأجر منه علاقتان شخصيتان تستقل كل منهما عن الأخرى ولا يوجب عليها قيام أية علاقة بين مشوى العقار الذى لم يسجل عقده لهذا العقار ومن ثم فليس لأحد هذين أن يطالب الآخر بشيء بالطريق المباشر .

- علم المستأجر الممول عليه فى الحلول محل البائع فى عقد الإنجاز والتزامه دفع الأجرة لمشوى العقار المؤجر هو علمه بأن هذا العقار بيع إلى مشر سجل عقد شرائه وانتقلت إليه الملكية ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر المطعون عليه محالاً إليه بعقد الإنجاز رغم خلو الأوراق مما يفيد ذلك ورغم أن علم الطاعين - المستأجرين - بشراء المطعون عليه الأول للعقار وإختصاصهم أياه فى دعوى التخفيض لا يحول له الحق فى إقتضاء الأجر منهم طالما لم يسجل عقد شرائه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٥١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٥٧٨ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٨

من المقرر فى ظل القانون المدنى القديم وقبل صدور قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ أن الملكية فى العقار تنتقل إلى المشترى بمجرد التعاقد دون حاجة إلى التسجيل ، وأن الشرط الذى يمنع المشوى من التصرف فى العين المشترقة إلا بعد سداد ثمنها كاملاً لا ينفذ فى حق الغير الذى تلقى العين مثقلة بهذا الشرط المانع ضمن تسجيل التصرف الأصيل الذى نقل العين مثقلة بالشرط ليعذر فى تسجيل التصرف الأصيل ما ورد فى التصرف من نصوص متعلقة بالشرط المانع ولا يكون الشرط المانع حجة على الغير إلا من تاريخ تسجيله .

الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٩٧٩/١/١١

إذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الإقرار تصرفاً مقرر للملكية وليس منشئاً لها ، أى أنه إخبار بملكية سابقة ليس هو سندها بل دليلها فإن هذا التصرف الإقرارى يكون حجة على المقر دون حاجة إلى تسجيل وفقاً لحكم المادة العاشرة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقارى وهو ذات حجم قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ الذى وإن كان قد سوى بين التصرفات المنشئة للملكية وغيرها من الحقوق المبينة ، وبين التصرفات المقررة لها من حيث وجوب تسجيلها ، إلا أنه فرق بين النوعين فى أثر عدم التسجيل فرتب على التصرفات الإنشائية أن الحقوق التى تقصد إلى إنشائها أو نقلها أو تغييرها أو زوالها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تغير ولا تزول بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم إلا بالتسجيل ، بخلاف التصرفات المقررة لهذه الحقوق فإنه رتب على عدم تسجيلها أنها لا تكون حجة على الغير ، مما مفاده جواز الاحتجاج بها بين المتعاقدين بغير حاجة إلى تسجيل ولما كان المشوى من المطعون عليهما العاشرة والحادية عشرة يعتبر من الغير بالنسبة للإقرار العرفى الصادر منهما للبايعين للطاعن ، لأنه ثبت شذا المشوى على العقار الذى إضرأه حق عيني مصدره تصرف قانونى يخضع للشهر وتم تسجيله بالفعل ، فإن ذلك الإقرار لا يصح أن يعتدى أثره إلى هذا المشوى ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد نفى ضرورة عقد شراء المذكور فإن ذلك الحكم لا يكون قد خالف القانون حين فرق بين الأثر المرتب على الإقرار العرفى فيما بين المقرين والمقرهما من جواز الاحتجاج به بينهم حتى ولو لم يسجل. وبين أثره بالنسبة للغير فقتضى بعدم تجاوز هذا الأثر إليه لأنه إقرار بملكية عقار لم يشهر عنه .

الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠١٢ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢١

إذا كان قانون الشهر العقارى قد أوجب لنقل ملكية العقار بالبيع حصول الشهر طبقاً للقانون وكان حكم صحة التعاقد الذى يتمسك به الطاعنة لا يفيد إنتقال الملكية إليها بمجرد القضاء بصحة عقد البيع ونفاذه بل يبقى إنتقال الملكية مراعياً إلى ما بعد حصول التسجيل طبقاً للقانون.

الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٤

مؤدى نص المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتظيم الشهر العقارى أن الملكية فى المواد العقارية لا تنتقل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - سواء بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير إلا بالتسجيل ، وما لم يحصل هذا التسجيل تبقى الملكية على ذمة المتصرف ، ولا يكون للمتصرف إليه فى الفترة من تاريخ التعاقد إلى وقت التسجيل سوى مجرد أمل فى الملكية دون أى حق فيها ، ولا يصح الدائن العقار فى هذه الحالة وإنما ينفذ عليه فى يد مالكه وهو المتصرف وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر

وجرى على أن العقار المحجوز عليه ما زال على ملكية مورث الباقين لعدم تسجيل الطاعن عقد شرائه فإن النعي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٧٤٢ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٤

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مودى نص المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري أن الملكية في المواد العقارية لا تنتقل - سواء بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير إلا بالتسجيل. وما لم يحصل هذا التسجيل تبقى الملكية على ذمة البائع ومن ثم وعملاً بنص المادة ٢٣٤ من القانون المدني يظل العقار المبيع بالياً ضمن أموال البائع الضامنة لإلتزاماته. وإذا خالف الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاء بطلان الحجز العقاري واعتباره كأن لم يكن على ما حصله من أن الثابت بعقد البيع العرفي أن المطعون ضده قد أوفى البائع له - مدين المصلحة الحاجزة - كامل ثمن العقار المحجوز عليه واستلم هذا العقار من ياتمه فيكون له حق الإنتفاع به من تاريخ إبرام العقد عملاً بالمادة ٤٥٨ من القانون المدني ولو لم يكن العقد مسجلاً فيكون الحجز العقاري المتوقع على هذا العقار من المصلحة الحاجزة باطلاً لأنه غير مملوك لمدينها ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١١٦٥ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٢

ورود التصحيح في بيانات الأرض محل التصرف على حدودها فضلاً عن رقمها لا يعتبر تصحيحاً خطاً مادى بل هو تغيير للمحل يجعله بمثابة تصرف جديد يجب تسجيله لتترب آثاره القانونية من حيث نقل الملكية ولا يحتاج به الغير إلا من تاريخ تسجيله دون اعتداد بما سبق هذا التصحيح من تسجيل لسند التصرف أو تسجيل لصحيفة الدعوى المرفوعة بشأن صحته ونفاذه.

الطعن رقم ١٦٩١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٧٤ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٦

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الملكية في بيع العقارات لا تنتقل إلى المشتري إلا بتسجيل عقده أو الحكم الصادر بصحته ونفاذه والتأشير بمنطوقه في هامش تسجيل صحيفة الدعوى. وإذا كان الثابت ... أن مورث الطاعنة قد سجل سند شرائه للأرض المقام عليها البناء موضوع النزاع فتملكها دون المطعون ضده الذي لم يسجل عقد شرائه أو يؤشر بمنطوق الحكم الصادر بصحته ونفاذه في هامش تسجيل صحيفة الدعوى ومن ثم لم يملكها ، فإن البناء الذي أقامه عليها هذا الأخير يصبح ملكاً لمورث الطاعنة بحكم الإنصاف .

الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١٢٧٠ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٣١

مؤدى نص المادة الأولى من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ المعمول به إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٢٤ - والذى عدل نصوص القانون المدنى القديم فيما يتعلق بشهر العقود - والمقابلة للمادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ، والمادة الرابعة عشرة من القانون ، أن الملكية فى العقار لا تنتقل من البائع إلى المشترى إلا بتسجيل العقد إعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ويخرج من نطاق أحكام التسجيل الواردة بهذا القانون إلا المحررات الطابتة التاريخ رسمياً قبل نفاذه فى أول يناير سنة ١٩٢٤ فتبقى هذه المحررات خاضعة لأحكام القانون المدنى القديم بخصوص عدم إشراط التسجيل فيما بين المتعاقدين وإشراطه بالنسبة إلى الغير فقط.

الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٧٦٨ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٤

مؤدى نص المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى أن الملكية فى المواد العقارية لا تنتقل سواء بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير إلا بالتسجيل ولا يكون للمصرف إليه فى الفترة من تاريخ التعاقد إلى وقت التسجيل سوى مجرد أمل فى الملكية دون أى حق فيها .

الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٨٣٥ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٣

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن النص فى المادة التاسعة من قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ على وجوب شهر جميع التصرفات المنشئة للحقوق المبنية الأصلية ورتب على عدم الشهر ألا تنشأ هذه الحقوق ولا تنتقل ولا تنفرد ولا تزول إلا بين ذوى الشأن ولا بالنسبة للغير وإذ جاء هذا النص خلو مما يجوز إبطال الشهر إذا شابه تدليس أو تواطؤ فإن مفاد ذلك أن ملكية العقار تنتقل إلى المشترى بتسجيل عقد شرائه ولو نسب التدليس أو التواطؤ مع البائع طالما أنه تعاقد مع مالك حقيقى لا يشوب سند ملكيته عيب يبطله ومن ثم فإنه لا يقبل الإحتجاج على صاحب العقد المسجل الذى إنتقلت إليه الملكية ولا يسوء نية المصرف ولا بالتواطؤ.

الطعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١١

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الملكية فى المواد العقارية والحقوق المبنية الأخرى لا تنتقل بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير إلا بالتسجيل وما لم يحصل هذا التسجيل تبقى الملكية على ذمة المصرف ولا يكون للمصرف إليه أن يقيم دعوى تثبيت الملكية إستناداً إلى عقده الذى لم يسجل لعدم إستيفاء شروطها.

الظعن رقم ٦٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٦

مفاد نص المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١ لسنة ١٩٤٦ أن الملكية لا تنتقل من البائع إلى المشتري إلا بالتسجيل ، فإذا لم يسجل المشتري عقد شرائه وتصرف البائع إلى شخص آخر سجل عقده خلصت له الملكية بمجرد التسجيل وإذ جاء نص المادة التاسعة المشار إليه أسوة بنص المادة الأولى من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ المقابل له خلواً بما يجيز إبطال الشهر إذا شابه تدليس أو تواطؤ فبان الملكية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تنتقل بالتسجيل ولو نسباً إلى المشتري الذى يادر بالتسجيل التدليس أو التواطؤ مع البائع طالما أنه قد تعاقد مع مالك حقيقى لا يشوب مسند ملكية عيب يطله .

للظعن رقم ٢١٩٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٩

- مودى نص المادة التاسعة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى أن الملكية فى المواد العقارية لا تنتقل سواء بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير إلا بالتسجيل ، وما لم يحصل هذا التسجيل تبقى الملكية على ذمة المصروف ولا يكون للمصروف إليه فى الفترة من تاريخ التعاقد إلى وقت التسجيل سوى مجرد أمل فى الملكية دون أى حق فيها.

- لما كان القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ ينص على أن " يفتح فى ميزانية السنة الحالية ١٩٥١ ١٩٥٢ اعتماد إضافي قدره ١٥ جنيه لبناء منازل تمنح بدون مقابل لأصحاب المساكن التى هدمت بكفر أحمد عبده بمدينة السويس. ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة " وكان هذا القانون لا يتضمن خروجاً على الأصل العام الذى يقضى بعدم انتقال الملكية فى المواد العقارية إلا بالتسجيل فإن مجرد النص فى ذلك القانون على منح المنازل بدون مقابل لبعض الأشخاص لا يوجب عليه بذاته انتقال الملكية إليهم وإنما يعين لإنتقال الملكية أن يتم تسجيل التصرف باسم من منح إليه المسكن وما لم يحصل هذا التسجيل تبقى الملكية على ذمة الدولة باعتبارها المالكة الأصلية لمقار النزاع. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن عقار النزاع المملوك للدولة وأن الملكية لم تنتقل بعد للبائعين ورتب على ذلك رفض الدعوى فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون .

الظعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٤١٠ بتاريخ ١٩٩٠/٢/١

ما تقتض به الفقرة الثالثة من المادة ٤٣٠ من القانون من أن انتقال ملكية المبيع إلى المشتري فى حالة الوفاء بالقسط الثمن المزملة يعتبر مستنداً إلى وقت البيع إنشاياً بشرط لأعماله عدم الإخلال بالقواعد المتعلقة بالتسجيل ، وإذ كانت الملكية - فى المواد العقارية - والحقوق العينية الأخرى لا تنتقل سواء بين المتعاقدين

أم بالنسبة للغير إلا بالتسجيل وما لم يحصل هذا التسجيل تبقى الملكية على ذمة المتصرف ولا يكون للمتصرف إليه ما بين تاريخ التعاقد إلى وقت التسجيل سوى مجرد أمل في الملكية دون أى حق فيها وكان الثابت أن الطاعنين لم يسجلا عقد شرائهما للأرض محل النزاع إلا بتاريخ ١٩٧١/٣/٣٠ فإن الملكية لا تنتقل إليهم إلا منذ هذا التاريخ ويكون الحكم وقد إنترم هذا النظر موافقاً لصحيح القانون.

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٦

مؤدى نص المادة التاسعة من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الملكية في الموارد العقارية لا تنتقل - سواء بين المصاعدين أو بالنسبة للغير - إلا بالتسجيل ، وما لم يحصل هذا التسجيل تبقى الملكية على ذمة المتصرف ، ولا يكون للمتصرف إليه فى الصرة ما بين تاريخ التعاقد إلى وقت التسجيل سوى مجرد أمل فى الملكية دون أى حق فيها .

الطعن رقم ١١ لسنة ١ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٩٣١/١١/١٩

الحكم الصادر فى نزاع على ملكية عقار لا يكون نافذاً على من إضرأ وسجلأ عقدهم قبل رفع الدعوى التى صدر فيها هذا الحكم ، لأن من إضرأ قد أصبحوا - بعد البيع - ذوى حق خاص ، ولم يبق للبائع صفة فى المخاصمة بالنيابة عنهم بشأن هذا الحق ، وعلى ذلك فلا يكون للحكم الصادر فى دعوى تبينت الملكية ضد البائع قوة الشئ المحكوم به بالنسبة للمشتري .

الطعن رقم ٧٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٧٢٣ بتاريخ ١٩٤٥/٦/١٤

إن قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ قد أوجب لنقل الملكية تسجيل العقود الصادرة بين الأحياء إلا إذا كانت ثابتة التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ . فإذا اعتبرت المحكمة أن البائع لدعى الملكية قد تملك الأرض موضوع النزاع بناءً على ما قال به من أن هذه الأرض قد رما مزادها فى المحكمة المختلطة على بنك عنه وتسلمها ثم إنتقلت ملكيتها إلى شخص آخر عنه ومنه إلى البائع ، واعتدلت فى قضائها بذلك على خطاب من هذا البنك إلى النائب العمومى يقر فيه وصول الملكية إلى البائع ، ولم تعرض إلى ثبوت تاريخ تصرف البنك قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ ولا إلى تأثير عدم تسجيله ، ولا إلى تاريخ العقد الذى قبل بصدوره من الشخص الذى إنتقلت إليه الملكية مباشرة من البنك إلى البائع ولا إلى تأثير عدم تسجيله كذلك ، فإن حكمها يكون غير مبنى على أساس صحيح قانونى .

* الموضوع الفرعي : لثّر الحكم الابتدائي في التقادم :

الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٨٩٨ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٢
الحكم الابتدائي الصادر بالدين فرغم حجته المؤكدة فإنه لا يرتب ذات الأثر - سريان تقادم جديد ١٥ سنة - إلا إذا أصبح نهائياً سواء بقوات معاد إستئنافه أو بصدور الحكم في الإستئناف بتأييده ، كما أن بقاء الطعن بالإستئناف في الحكم الابتدائي مفترحاً ليس من شأنه الإنقطاع مستمراً وإنما بصدور الحكم الابتدائي بالدين يزول أثر رفع الدعوى في قطع التقادم ويبدأ من تاريخ صدور الحكم تقادم جديد مماثل للتقادم الأول الذي إنقطع ، فإذا رفع الإستئناف قبل إكمال مدة التقادم فإنه يتولد عن رفعه سبب جديد لإنقطاع التقادم يستمر حتى صدور الحكم النهائي بالدين الذي بصدوره يبدأ سريان تقادم جديد مدته خمس عشرة سنة.

* الموضوع الفرعي : لثّر النزول عن التقادم :

الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٧ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ١١٣٤ بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١٣
إستخلاص النزول عن التقادم المسقط بعد لبوت الحق فيه مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع ولا معقب عليه في ذلك من محكمة النقض متى كان هذا الإستخلاص سائغاً لإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص أن سكوت المطعون عليه عن إبداء الدفع بالتقادم وقت توقيع الحجز تحت يده لا يفيد النزول عن حقه في العسك بالتقادم فإن هذا الإستخلاص سائغ لا مخالفة فيه للقانون ولا تكون مجادلة الطاعن في هذا الخصوص إلا جدلاً موضوعياً لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٤٢٩ بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٨
الإلتزام لا ينقضي بمجرد إكمال مدة التقادم بل يظل إلتزاماً مدنياً واجب الوفاء إلى أن يدفع بتقادمه فإذا إنقضى الإلتزام المدني بالتقادم تخلف عنه إلتزام طبيعي في ذمة المدين. ولما كان الثابت أن الطاعنين نزلوا عن التقادم بعد أن إكملت مدته وقبل أن يرفعوا دعواهم التي تمسكوا فيها بانقضاء الدين بالتقادم فإن مودى ذلك أن يبقى الإلتزام مدنياً ويلزم الطاعنين بأداء الدين ولا يتخلف عنه الإلتزام طبيعي.

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٦ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١٩٧٧ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٠
مودى نص المادة ٣٨٨ من التقنين المدني أن النزول عن التقادم بسائر أنواعه عمل قانوني من جانب واحد يتم بمجرد إرادة المتنازل وحدها بعد لبوت الحق فيه ، ولما كان النزول عن التقادم لا يخضع لأي شرط شكلي فكما يقع صراحة بأي تعبير عن الإرادة يفيد معناه ، فإنه يجوز أن يكون ضمناً إستخلاص من واقع

الدعوى ومن كافة الظروف والملازمات المحيطة التي تظهر منها هذه الإرادة بوضوح لا غموض فيه ولما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قاضي الموضوع هو الذى يقدر ما إذا كان يستطى من موقف المدين ما يستفاد منه حتماً نزوله عن الدفع بالتقادم بما لا يعقب عليه ما دام إستخلاصه سائفاً لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين بصفتهم قسماً أمام محكمة الموضوع بسقوط الحق فى المطالبة بالأجرة بالتقادم عن المدة السابقة على ١٩٤٩/١١/٢٩ وأنه إستخلص من الكتاب الذى وجهته المنطقة التعليمية إلى المطعون عليهم فى ١٩٦٠/١١/١٩ وبعد ثبوت الحق فى التمسك بالتقادم أنه مع إقرارها الضمنى بعدم سداد الأجرة وعدت بالوفاء بها لدى تقديم مستندات التملك ومن الكتاب المرسل إلى المطعون عليه الأول بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٦ المتضمن طلب إدارة الشئون القانونية موافاتها بمذكرة مبين بها تاريخ تسليم المبنى وإسم المؤجر وقدر المبلغ المصلا كإمانات وتواريخ الطلبات المقدمة لصرافها حتى يمكن إنهاء موضوع الأجرة المستحقة المتأخرة ودفعها - إستخلص من هذين الكتابين غير المجموعين إرادة الطاعنين الثابتة والمؤكدة فى النزول عن التقادم فإن هذا الإستخلاص الموضوعى سائغ وله مآخذه من الأوراق .

الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ١٩٧٩/١/٩

النص فى الفقرة الأولى من المادة ٣٨٨ من القانون المدنى على أنه " لا يجوز النزول عن التقادم قبل ثبوت الحق فيه " يدل على أن كل إتفاق يصعد بمقتضاه المدين بعدم التمسك بالتقادم يقع باطلاً متى تم هذا الإتفاق قبل انقضاء مدته وأنه يجوز ترك مبدأ سريان التقادم لإتفاق يعقد بين الدائن والمدين.

الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٩٣٥ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٤

مؤدى نص المادة ٣٨٨ من القانون المدنى - وعلى ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز قانوناً النزول عن التقادم قبل ثبوت الحق فيه ، ولا يثبت هذا الحق إلا بإكمال مدة التقادم ، والنزول عن التقادم هو عمل قانونى يتم بإرادة المتنازل وحدها بعد ثبوت الحق فيه ولا يخضع لأى شرط شكلى فكما يقع صراحة يجوز أن يكون ضمناً يستخلص من دلالة واقعية نائية لمشية التمسك به ، ومعنى صدر هذا التنازل كان باتاً لا يجوز الرجوع فيه ومن وقت صوره يبدأ تقادم جديد تكون مدته متماثلة لمدة التقادم الأصلية.

الطعن رقم ١٤٧٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٣١٥ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٣٠

لئن كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن النص فى المادة ٣٨٨ من القانون المدنى على أنه لا يجوز النزول عن التقادم قبل ثبوت الحق فيه وإثماً يجوز لكل شخص يملك التصرف فى حقوقه أن ينزل ولو ضمناً عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه " يدل على أن النزول عن التقادم بساتر أنواعه عمل قانونى من

جانب واحد يعم مجرد إرادة التنازل وحدها بعد ثبوت الحق فيه ، وأن النزول عن التنازل لا يخضع لأى شرط شكلى فكما يقع صراحة بأى تعبير عن الإرادة يقيد معناه ، فإن يجوز أن يكون ضمناً يستخلص من واقع الدعوى ومن كافة الظروف والملابسات غيغة التي تظهر منها هذه الإرادة بوضوح لا غموض فيه إلا أن الإرادة الضمنية لا تستخلص إلا بعد واقع لا يدل إلا عليها ولا يحتمل إلا انصراف النية إلى التعبير عنها ضمناً أما إذا كان هذا الواقع يدل على أكثر من احتمال فلا يمكنه إستخلاص الإرادة الضمنية منه لأنه ترجيح لأحد الاحتمالات على الآخر بغير مرجح ، ولما كان رفع الدعوى يطلب الملكية بسبب الميراث باعتباره الأيسر ميلاً فى كيفية إثباتها لا يمكن اعتباره بذاته وإلا على توافر الإرادة الضمنية على التنازل عن التمسك بأى سبب آخر لكسها ومنها إكتسابها بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية.

* الموضوع الفرعى : الأثر المترتب على إنتهاء الإستيلاء :

الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٢
مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ والمادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، أن إستيلاء وزارة التربية والتعليم على عقار عملاً بالسلطة المخولة لها بمقتضى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ ، يترتب فى ذمتها عند إنتهاء الإستيلاء لأى سبب من الأسباب ، إلزاماً قانونياً برّد هذا العقار إلى صاحبه بالخالّة التي كان عليها وقت الإستلام ، فإن أخلت بهذا الإلتزام وجب عليها تعريض ذلك العقار عما أصابه من ضرر بسبب هذا الإخلال .

* الموضوع الفرعى : الإجراء القاطع للتقادم :

الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ١٩٥٣/١/٨
المدة المنصوص عليها فى المادة العاشرة من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بإصابات العمال هى بطبيعتها من المواعيد التي لا تخضع لقواعد الإنقطاع المقررة للتقادم إذ يفرض القانون على ذوى الشأن إتخاذ إجراءات معينة فى خلالها وإلا سقط حقهم فيها. وإذن لمضى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى التي رفعتها الطاعنة بطلب التعويض عن وفاة مورثها الذي كان يشغل عاملاً عند المطعون عليه أقام القضاء على أن الدعوى لم ترفع فى خلال الستة شهور التالية لحدوث الوفاة ، فإنه يكون فى غير محله النعى على هذا الحكم بمخالفة القانون لعدم تطبيقه قواعد الإنقطاع الخاصة بالتقادم.

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٢١١ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٥

مضى كان الحكم المطعون فيه إذ لم يعتبر الخطاب الموصى عليه المرسل من مصلحة الضرائب إلى الممول قاطعا لمدة التقادم أقام قضاءه على أن التقادم وفقا لنص المادة ٣٨٣ من القانون المدنى لا ينقطع إلا بالمطالبة القضائية أو بالتنبيه أو بالخبر وأن الخطاب الموصى عليه لا يعتبر تنبيها بالدفع ذلك لأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ حددت فى المادة ٤٨ ما يعتبر تنبيها فى التشريع الضرائبى فقالت إن تسديد الضريبة بالكامل واجب من تاريخ تسليم التنبيه بصور الورد إلى الممول على النموذج رقم ٤ ضرائب ولم تبلغ مصلحة الضرائب هذا النموذج للشركة المطعون عليها إلا بعد أن انقضت مدة العشر سنين التى لم يكن من شأن الخطاب الموصى عليه قطعها ، ولئن قررت المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن الإعلان المرسل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول يكون له قوة الإعلان الذى يتم عادة بالطرق القانونية فإن المقصود هو تسهيل مأمورية مصلحة الضرائب فى كافة إعلاناتها بهذا الطريق بدلا من إعلانها على يد محضر ولكن يجب قبل ذلك أن يسعى فى هذا الإعلان شكله الذى حدده القانون ومادام القانون قد افترض أن التنبيه لا يكون إلا بصور الورد على النموذج رقم ٤ ضرائب فإن إجراء آخر لا يخل محله وكل ما فى الأمر أن المادة ٩٦ أجازت إرسال هذا التنبيه بالكتاب الموصى عليه بعلم الوصول ، إذ قرر الحكم ذلك فإنه لم يخالف القانون.

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١١٧٥ بتاريخ ١٩٥٢/٦/٥

مضى كان المقرر فى القضاء المختلط وجوب إعلان المدين بإجراءات التوزيع لدى المحاكم المختصة مسح إحصاء دخول الدائن فى التوزيع مطالبة منه بالدين قاطعة للتقادم. وإذن فمضى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الإشكال واستمرار التنفيذ على أساس عدم سقوط الدين المحكوم به بالتقادم أقام قضاءه على أن العلاقة بين الطرفين نشأت فى ظل القانون المختلط وهو الذى يحكمها مما يتحتم معه على المحكمة أن تستهدى فى قضائها بما جرت عليه أحكام المحاكم المختصة فى شأن النزاع القائم بين الطرفين وأن هذا القضاء قد إستقر على أن دخول الدائن فى توزيع مفتح ضد مدينه قاطع للتقادم تأسيسا على أن النظام الذى جرى عليه قضاء هذه المحاكم كان يحتم إعلان المدين بإجراءات التوزيع وإعلانه بالحضور للإطلاع على القائمة المؤقتة وأنه لا محل لإتباع قضاء المحاكم الوطنية فى هذا الشأن لأن أساس هذا القضاء هو أن المدين لا يعلن بالتوزيع المقترح أمام المحاكم المذكورة فإن ما قرره هذا الحكم هو تطبيق صحيح للأحكام الواجب إتباعها فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٥٣/١١/٥

لما كانت المادة ١٠٩ من قانون التجارة المخطط المنطبقة على واقعة الدعوى تقضى بأن دعواى المرسل والمرسل إليه ضد الناقل بخصوص تلف الشيء أو ضياعه تسقط بمضى ١٨٠ يوما تبدأ فى حالة فقد البضاعة من اليوم الذى كان يجب أن يتم فيه النقل وفى حالة تلفها من تاريخ تسليم البضاعة دون الإخلال بمجانى الفش وعدم الأمانة فهى تقرر مدة تقادم قصيرة تخضع لقواعد الانقطاع المستمدة من القانون العام وكان الإقرار القاطع للتقادم يجب أن يتضمن اعداها بحق صاحب البضاعة فى التصويض والمسئولية عن فقدها وكان الخطاب المرسل من الناقل إلى صاحب البضاعة والذي اعتبره الحكم قاطعا للتقادم وأسس عليه قضاءه برفض الدفع بالسقوط وإن كان قد تضمن اقرارا بفقد البضاعة إلا أنه تضمن فى الوقت ذاته انكار للمسئولية عن فقدها مع نسبة الخطأ المباشر السبب له إلى عمال صاحب البضاعة ، لما كان ذلك فانه يكون غير صحيح فى القانون ما قرره الحكم من أن الإقرار بفقد البضاعة فى الخطاب المشار إليه يفيد اقرارا بالمسئولية يقطع التقادم ، ذلك أنه وإن كان الأصل أن أمين النقل مسئول عن فقد البضاعة إلا أنه يستطيع دفع هذه المسئولية إذا أثبت أن الفقد كان نتيجة قوة قاهرة أو أمر مفاجئ أو خطأ المرسل.

الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٤٢ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٣١

إنه وإن كانت المدة التى نصت عليها المادة ١٠٤ من قانون التجارة هى مدة تقادم يجرى عليها أحكام الإنقطاع وأحكام التنازل إلا أن شرط ذلك أن يكون الإقرار المدعى به كسبب للإنقطاع أو التنازل قد تضمن اعداها بحق صاحب البضاعة فى التصويض والمسئولية عن فقدها - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة. ولا يعد كذلك الكتاب المرسل من أمين النقل إلى المرسل إليه إذا كان مفاده الوعد ببحث شكوى المرسل إليه وتحرى حقيقة الأمر فيها.

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٥٨/١/٧

متى كان الدائن قد رفع الدعوى يطالب بدينه واستخلص الحكم من إدماج الدائن دينا لمدينة فى ذمعه فى الحساب الذى أوضحه فى عريضة دعواه ومن طلبه استئزال هذا الدين مما له فى ذمة المدين - أن ذلك يعتبر إقرارا من الدائن من شانه قطع مدة تقادم دين مدينه فى ذمته فإن ذلك يكون استخلاصا موضوعيا سائفا ولا مخالفة فيه للقانون.

الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ١٩٥٨/٣/١٣

- لا ينقطع تقادم الدين الثابت بسند تنفيذى - سواء فى ظل القانون المدنى القديم أو بالتطبيق للمادة ٣٨٣ من القانون المدنى الجديد - إلا بالتبنيه الذى يصدر من الدائن الذى يده السند التنفيذى لمدينه أو

بالحجز عليه أو بالإقرار الذي يصدر من المدين بحق الدائن صريحاً كان ذلك الإقرار أو ضمنياً. ومن ثم فإن إدعاء ذلك الدائن بصورية عقد بيع صادر من مدينه لآخر ورفع دعوى بطلب الحكم بهذه الصورية والقضاء بذلك لا يعتبر من الأعمال القاطعة للتقادم بحسب القانون ، ولا يشفع في اعتبار دعوى الصورية قاطعة للتقادم القول بأنها ليست من قبيل الإجراءات التحفظية وأنها أقوى منها لأنها إنما تعهد للتنفيذ ذلك لأن دعوى الصورية شأنها كشأن باقي الدعاوى والطرق التي قررها الشارع في التقنين المدني للمحافظة على الضمان العام للدائنين ولا صلة لها بالطرق التنفيذية التي تكفل ببيانها قانون المرافعات ولا يمكن اعتبارها - مع التسليم بأنها تعهد للتنفيذ - بمثابة التنبية القاطع للتقادم وهو ذلك التنبية الذي نص عليه قانون المرافعات واعتبره من مقدمات التنفيذ. ونتيجة لما تقدم فإن عدم دفع تلك الدعوى لا يمكن اعتباره إقراراً ضمنياً للتقادم.

- المطالبة القضائية التي تقطع التقادم - طبقاً لنص المادة ٨٢ مدني قديم والمادة ٣٨٣ مدني جديد على حد سواء - هي مطالبة الدائن المدين بحقه أمام القضاء أى بإقامة دعوى بحقه إذا لم يكن ثبت سبب تنفيذي بيده. فإذا كان بيد الدائن سند تنفيذي فلا حاجة به للمطالبة القضائية.

- لم يستحدث المشرع المادة ٣٨٣ من التقنين المدني حكماً جديداً وإنما قنن ما استقر عليه القضاء في شأن الأعمال القاطعة للتقادم وغايته من قوله " إن أى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى يعتبر قاطعاً للتقادم " أن تشمل الأعمال القاطعة للتقادم الطلبات العارضة المقدمة من الدائن إذا كان مدعى عليه وذلك بالتطبيق للمادة ١٥٢ مرافعات ، وتدخله في دعوى سبق رفعها بالتطبيق للمادة ١٥٣ مرافعات.

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٢٥ مكتب فني ١ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٥٩

ليس في إحصار المطالبة الحاصلة من الدائن بجزء من المبلغ المدين بسند الدين قاطعة للتقادم بالنسبة لباقي قيمة السند مخالفة للقانون ، ما دام أن هذه المطالبة الجزئية قد دلت في ذاتها على قصد الدائن في التمسك بحقه في باقي الدين وكان الثابت أن الحقين غير متباينين بل يجمعهما في ذلك مصدر واحد.

الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٥ مكتب فني ١ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ٣/١٢/١٩٥٩

الأصل طبقاً للقواعد العامة في القانون المدني الملغى أن التنبية الذي يقطع التقادم هو الذي يكون على يد محضر - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - وإذن فلما كان الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بالأمر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ الذي أحال إليه القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بقراره رسم الدفعة في المادة ٢٥ منه فقد نص على أن يشمل التنبية الذي يسبق الحجز على بيان

المقار المطلوب عليه المال أو العشور أو الرسوم ومقدار المبالغ المستحقة يعلن على يد مندوب المديرية أو الخافضة إلى صاحب العقار إغ ٢٢ مؤداه أن التبيه الذى يسبق المطالبة بأداء رسم الدفعة لا يكفى فيه أن يكون بخطاب عادى مرسل بطريق البريد ، وكان لا يبين من الحكم المطعون فيه أن الخطابات التى أرسلتها مصلحة الضرائب " المطعون عليها " إلى الشركة الطاعة والتى اعتبرها الحكم المذكور قاطعة لتقادم الرسوم المطالب بها بموجبها قد إصوتت الشكل والأوضاع التى نص عليها الأمر العالى السالف الذكر ، فإن الحكم المذكور فيما رتبته على الخطابات المذكورة من أثر فى قطع تقادم الرسوم المطالب بها يكون قد خالف القانون - ولا بغض من ذلك ما نصت عليه المادة ٢٣ من قانون رسوم الدفعة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ من جواز إنقطاع التقادم بالمطالبة بأداء الرسم بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ذلك أن هذا النص مستحدث ولاحق لواقعة الدعوى فلا يسرى عليها كما وأن الخطاب الموصى عليه الذى يكون له أثر فى قطع تقادم الضريبة أو الرسم يجب - على ما جرى به قضاء محكمه النقض - أن يستوفى الشكل الذى حدده القانون.

الطعن رقم ١١٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥٢٨ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٥

المفهوم من نص المادتين ٨٢ ، ٢٥٥ من القانون المدنى القديم أن الشارع قد شرط أن يتوفر فى الورقة التى تقطع مدة التقادم معنى الطلب الواقع فعلا للمحكمة الجازم بالحق الذى يراد استرداده فى التقادم المملك أو المراد انقضاؤه فى التقادم المرىء من الدين. فإذا كان الواقع أن مصلحة الأملاك والمطعون عليها الأولى أقامت دعوى سنة ١٩٢٦ ضد الطاعن بطلب تثبيت ملكيتها إلى قدر معين من الأطنان قضى فيها ابتدائيا برفضها ولما استأنفته قضى فى ١٧ فبراير سنة ١٩٣١ بإلغاء الحكم المستأنف وبتثبيت ملكيتها للمقدر الذى تدعيه لرفع الطاعن إلتماسا عن هذا الحكم قضى فيه بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٣٣ بعدم قبوله وقد ظل واضعا يده على هذه الأطنان ولم تنفذ مصلحة الأملاك الحكم الصادر لها حتى أقام الطاعن دعواه المائلة على المطعون عليهما فى ٩ فبراير سنة ١٩٣١ - فإن هذا التقادم لا يتقطع إلا بعمل جازم من قبل مصلحة الأملاك التى يسرى التقادم ضدها. وإذا كان الإلتماس مرفوعا من الطاعن فإنه لا يكون له أثر فى قطع هذا التقادم ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا قضى على خلاف هذا النظر يكون قد أخطأ تطبيق القانون.

الطعن رقم ٥١ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥٣٢ بتاريخ ١٩٦١/٦/٨

مضى كان تقديم طلب تقدير الأتعاب إلى مجلس النقابة من إخمى أو الموكل لإعلانا بخضومة فإنه ترتب عليه آثار المطالبة القضائية ومنها قطع التقادم فى مفهوم المادة ٣٨٣ من القانون المدنى .

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٢/٢٠/١٩٦١

ضخمة الموضوع حتى تفسر الورقة المتنازع على دلالتها تفسيراً لا يخرج عن مدلول عبارتها ، فإدعاء استخلصت المحكمة من عبارات الورقة أنها تنطوي على إقرار ضمنى من الطاعن بدين الضريبة محل النزاع ثم أعملت أثر هذا الإقرار في قطع التقادم فإنها لا تكون قد خالفت القانون. ولا وجه للتحدي بما نصت عليه المادة ٣٧٥ من القانون المدني من أنه يتقادم بخمس سنوات كل حق دوري متجدد ولو أقر به المدين لأن هذه المادة منقطعة الصلة عن دين الضريبة.

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٥٠٦ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٦٢

يشترط في المطالبة القضائية التي تقطع التقادم المسقط أن يوافر فيها معنى الطلب المجازم بالحق الذي يراد إقتضائه ولهذا فلا تعد صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما قاطعة إلا في خصوص هذا الحق وما يتحقق به من توافقه مما يجب بوجوبه أو ينسقط كذلك بسقوطه فإن توافير الحقان أو توافير مصدرهما لالطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعاً لمدة التقادم بالنسبة للآخر على أنه إذا رفعت الدعوى - التي من شأنها قطع التقادم - فإن هذا الرافض يزيل أثرها في قطع التقادم ويحصر الإنقطاع كأنه لم يكن والتقادم الذي كان قد بدأ قبل رفعها مستمراً في سريانته .

الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٧٧٤ بتاريخ ٦/٧/١٩٦٢

الحكم بإبطالان صحيفة الدعوى يوجب عليه زوال أثرها في قطع التقادم .

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٢٧ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١/٣/١٩٦٢

جري قضاء محكمة النقض على أنه^١ لم يكن أي من النموذجين ٢٠، ١٩ ضرائب - في الفترة السابقة على نفاذ القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٠ - يتضمن إخطاراً من المأمورية للممول بتحديد عناصر ربط الضريبة أو بربطها إذ أن اختصاص المأمورية كان محصوراً في تقدير أرباح الممول بصورة تقريبية على النموذجين المذكورين بغية الوصول إلى إتفاق يكون أساساً لربط الضريبة فإذا تعللر كانت لجنة التقدير هي الجهة المختصة ابتداء بربط الضريبة بموجب قرار تصدره يعتبر السند الذي تستمد منه المصلحة حقها في مطالبة الممول بأداء الضريبة ومن ثم فإن ما نصت عليه المادة الثانية من القانون رقم ٣٤٩ سنة ١٩٥٢ من أن التقادم ينقطع بإخطار الممول بعناصر ربط الضريبة أو بربطها في الفترة ما بين أول يناير سنة ١٩٤٨ وآخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ لا يمكن أن يتصرف إلا إلى الفترة اللاحقة لنفاذ القانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ أما الفترة الأولى السابقة على نفاذه فإن إجراء القاطع للتقادم الذي عناه الشارع يتمثل في إخطار الممول من قبل المصلحة بربط الضريبة من حصول الإتفاق أو من صدور قرار لجنة التقدير وإذا كان ذلك وكان

الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على أن الغرض من الإخطار هو إحاطة الممول علماً بمقدار أرباحه وقد تحقق هذا الغرض باستلام الإخطار الذي وجهته مصلحة الضرائب إلى الشركة على النموذج رقم ١٩ متضمناً بيان مرتبه ورتب على ذلك إعتبر الإخطار قاطعاً للتقادم في حين أنه ليس كذلك ، فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١١٣٤ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٦٢

— الحكم في معارضة المدين في تنبيه نزع الملكية ، بإلغاء هذا التنبيه يوجب عليه إعتبره كأن لم يكن وزوال ما كان للتنبيه من أثر في قطع التقادم .

— الحكم برفض الدعوى يؤدي إلى إلغاء صحيفتها وما يكون قد ترتب عليها من الآثار ومنها قطع التقادم

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ١١/٤/١٩٦٣

الالتزام بالتعويض عن قرار إداري يخالف للقانون بالمنع من البناء عن سنوات لاحقة لرفع دعوى التعويض يعتبر إلزاماً احتمالياً ومن ثم فلا يسرى التقادم بالنسبة له إلا إذا انقلب إلى التزام محقق بوقوع الضرر الموجب له والمتجدد في كل عام نتيجة للقرار الإداري المذكور . ويبدأ التقادم بالنسبة إليه منذ تحققه إذ من هذا التاريخ يصبح التعويض مستحق الأداء عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٨١ مدني وأنه وإن اشرك طلب هذا التعويض مع التعويض المرفوعة به الدعوى أصلاً من حيث المصدر باعتبارهما ناشئين عن قرار إداري مخالف للقانون فإن محل هذا الاتحاد في المصدر لا ينفي عنهما أنهما طلبان مستقلان من حيث أحكام التقادم فلا يعتبر قطع التقادم بالنسبة لإحدهما قطعاً له بالنسبة للآخر .

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ٢٣/٥/١٩٦٣

القضاء في الدعوى الأصلية بعدم القبول على أساس عدم وجود حق للمدعى قبل المدعى عليه يوجب عليه زوال ما كان لهذه الدعوى من أثر في قطع التقادم وإعتبر انقطاع التقادم المبني عليها كأن لم يكن

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٩٧ بتاريخ ٢٢/٥/١٩٦٣

— جرى قضاء محكمة النقض على أنه في الفترة السابقة على تاريخ العمل بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ لم يكن أي من النموذجين ١٩ و ٢٠ ضرائب يتضمن إخطاراً من المأمورية للممول بتحديد عناصر الضريبة أو بربطها . وأن ما نصت عليه المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٣٤٩ سنة ١٩٥٢ من أن التقادم ينقطع بإخطار الممول بعناصر ربط الضريبة أو بربطها في الفترة ما بين أول يناير سنة ١٩٤٨ وآخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ لا يمكن أن ينصرف إلا إلى الفترة اللاحقة لتاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة

١٩٥٠. وأما في الفترة السابقة فإن الإجراء القاطع للتقادم يتمثل في إخطار الممول من قبل المصلحة بربط الضريبة بعد حصول الاتفاق عليها أو بعد صدور قرار لجنة التقدير.

- إحالة النزاع بشأن الأرباح إلى لجنة التقدير لا تعتبر بمثابة الإحالة إلى لجنة الطعن التي نصت المادة ٩٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنها تقطع التقادم ومن ثم فلا تجرى مجراها ولا تقاس عليها

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٩٦٤/٣/٥

متى كان قد حكم بطلان التنازل الصادر من المطعون عليهم إلى آخر عن دينهم المنفصل به قبل تنبيه نزع الملكية المعلن منهم للطاعتين ، وكان للحكم المذكور جميعه على الطاعتين لصدوره في دعوى كان مورثهما طرفا فيها ، فإن مقتضى هذا الحكم أن يعود الوضع إلى ما كان عليه قبل حصول التنازل وبصبح المطعون عليهم هم وحدهم أصحاب الحق في المطالبة بالدين وإتخاذ إجراءات التنفيذ ضد المدينين وبالتالي يكون تنبيه نزع الملكية الموجه منهم إلى الطاعتين صحيحا ومنتجا لأثره في قطع تقادم الفوائد.

الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ١٩٦٤/١١/١٩

- يشترط في الإقرار القاطع للتقادم أن يكون كاشفا عن نية المدين في الاعتراف بالدين فإذا كانت محكمة الاستئناف قد اعتبرت ما احتواه طلب التسوية من خلط بين الديون ومن القبول في أكثر من موضع أن الديون مسددة وميتة - اعتبرت هذا لهما وغموضا في الإقرار يجعله غير كاشف عن نية المدين في الاعتراف بالدين وهو ما يلزم توافره في الإقرار القاطع للتقادم ، فإن هذا التعليل السانع يكفي لحمل قضاء الحكم المطعون فيه ويكون النعي عليه بالقصور على غير أساس.

- يشترط لانقطاع التقادم بتدخل الدائن في دعوى أن يتمسك فيها بحقه في مواجهة المدين.

- المطالبة أمام القضاء المستعجل بتسليم صورة من السند التنفيذي وإن كانت تهدد بالتنفيذ إلا أنه لا يستنتج منها المطالبة الصريحة بالحق المهدد بالسقوط ولا تنصب على أصل الحق ، إذ هي تعالج صعوبة تقوم في سبيل صاحب الحق الذي فقد سنده التنفيذي فلا أثر لها في انقطاع سير التقادم.

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ١٢٤٨ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣١

- إنه وإن كان صحيحا في ظل قانون المرافعات المخطط أن إجراءات نزع الملكية تقطع التقادم بالنسبة إلى ديون كل الدائنين المقيدة حقوقهم ابتداء من الوقت الذي ينضمون فيه إلى تلك الإجراءات عن طريق إعلانهم بها ، إلا أن إنقطاع التقادم بهذا السبب لا يمتد إلا للوقت الذي تكون فيه إجراءات نزع الملكية قائمة ، وهي لا تكون كذلك إذا مضى بين أي إجراء منها والذي يليه أو مضى على آخر إجراء منها مدة التقادم المسقط.

- لو صح الرأى القائل بأن دعوى بطلان المرافعة [المقابلة لدعوى سقوط الخصومة فى القانون القائم] يمكن أن ترد على إجراءات التنفيذ العقارى فى ظل قانون المرافعات المخطط فإنه من المقرر على أى حال أنه لا يترتب على عدم حصول الخصم على حكم يبطلان المرافعة منع سريان مدة التقادم المسقط بل يعتبر التقادم سارياً ابتداء من تاريخ الإجراء الذى انقطع به.

- المقصود بالنتيجه الذى يقطع التقادم هو النتيجه المنصوص عليه فى قانون المرافعات الملغى بالمادتين ٣٨٤ أهلى و٣٧٠ مخطوط وفى قانون المرافعات القائم بالمادة ٤٦٠ والذى يوجب المشرع اشتماله على إعلان المدين بالسند التنفيذى مع تكليفه بوفاء الدين. وإذا كان الإنذار الذى وجهه الطاعنون إلى المطعون عليها قد تضمن إعلانها بصورة رسمية بسيطة من الحكم الصادر بالزام مورثها بالدين مع اخبار المطعون عليها بوقوع المقاصة القانونية بين هذا الدين الذى أحيل إلى الطاعنين وبين الدين المقضى ضدهم بأدائه إلى مورثة المطعون عليها ، فإن ذلك الإنذار لا يعتبر تبهيها قاطعاً للتقادم لأنه علاوة على أنه لا يشتمل على إعلان الصورة التنفيذية للحكم الصادر بالزام مورثة المطعون عليها بالدين فإنه لا يتضمن تكليف المطعون عليها بالوفاء بل إن كل ما يطوى عليه مجرد إخطار المدينة بسبق انقضاء دينها الذى فى ذمتهم وديونهم قبلها نتيجة لوقوع المقاصة بين الدينين ولا يحمل الإخطار بانقضاء الدين معنى التكليف بأدائه.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١١٠٦ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣

- إعلان السند التنفيذى متى تضمن النتيجه بالوفاء يعتبر إجراء قاطعاً للتقادم.
- حسب احكامه أن يدفع أمامها بالتقادم حتى يصين عليها أن تبحث ضرائطه القانونية ومنها المدة بما يعرضها من انقطاع ، إذ أن حصول الانقطاع يحول دون اكتمال مدة التقادم مما يقتضى التثبت من عدم قيام أحد أسباب الانقطاع ومن ثم للمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تقرر بانقطاع التقادم إذا طالعتها أوراق الدعوى بقيام سببه.

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١١٥٢ بتاريخ ١٩٦٥/١١/٣٠

إذا كان الحكم المطعون فيه قد غلص فى نطاق السلطة التقديرية حكمة الموضوع التى تستغل بها بلا رقابة عليها من محكمة النقض إلى أن تقديم الطاعن طلب تسوية دينه إلى لجنة التسوية العقارية يعتبر إقراراً منه بالمديونية يقطع التقادم وهو ما يكفى وحده دعامة لحمل الحكم فى قضائه برفض دفع الطاعن المؤسس على سقوط الأحكام المنفذ بها بالتقادم ، فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٢١٠ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٩

لا يعتبر ندب مصلحة الشهر العقارى خيراً لتقدير الرسوم إجراء قاطعاً للتقادم لأنه ليس موجهاً إلى المدين

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٢١٠ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٩

لا يعتبر ندب مصلحة الشهر القارى خيراً لتقدير الرسوم إجراء قاطعاً للتقادم لأنه ليس موجهاً إلى المدين حتى يقطع التقادم لمصلحة الدائن كما إنه لا يعدو أن يكون إجراء من إجراءات تقدير الرسوم وهو بعد لا يعتبر من أسباب قطع التقادم الواردة على سبيل الحصر فى المادتين ٣٨٣ ، ٣٨٤ من القانون المدنى. كما أن رفع المعارضة فى تقدير الخبير لا يعتبر إجراء قاطعاً للتقادم. إذ فضلاً عن إنها ليست من أسباب قطع التقادم المنصوص عليها فى المادة ٣٨٣ من القانون المدنى فإنها إجراء صادر من المدين وليس من الدائن وطبقاً لنص المادة ٣٨٤ من القانون المدنى لا ينقطع التقادم بإجراء صادر من المدين إلا إذا كان ما هو صادر منه يعتبر إقراراً صريحاً أو ضمناً بحق الدائن. ولما كانت هذه المعارضة تتضمن إنكاراً لحق الدائن لا إقراراً به فإنه لا تقطع التقادم وإثما تعتبر موقفه لسريان التقادم عند حساب مدته باعتبارها مانعاً يعترض معه على الدائن أن يطالب بحقه حسبما تنضى المادة ٣٨٢ من القانون المدنى.

الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٦٦/١/٤

تقديم طلب تقدير الأتعاب إلى مجلس نقابة المحامين أو الموكل عند الخلاف بينهما على قيمتها فى حالة عدم وجود إ اتفاق كتابى عليها هو - على ما جرى به قضاء محكمة النقض إعلان بمضومة تترتب عليه آثار المطالبة القضائية ومنها قطع التقادم فى مفهوم المادة ٣٨٣ من القانون المدنى وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر مهذرا الأثر القانونى المترتب على تقديم الطلب بتقدير الأتعاب إلى نقابة المحامين فى قطع التقادم المنصوص عليه فى المادة ٣٧٦ من القانون المدنى فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٢٥٢ بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٣

معى كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه رد على ما تمسك به الطاعنون من أنهم تملكوا أرض النزاع بالتقادم الطويل بما يتحصل فى أن يد مورثهم على هذه الأرض قبل عقد الصلح المزمع فى ١٩٢٦/١/٢٥ كانت يدا عارضة لا تكسب الملكية بالتقادم إذ أن وضع يده عليها كان بوصفه دائناً مرتبها. وأن مورثه المطعون ضدهم اتخذت الإجراءات لنزع ملكية أرض النزاع وأنه وإن رسا مزادها على الطاعنين بمثلين الوصى عليهم إلا أنه لما تخلف عن دفع الثمن أعادت البيع على نفسه وانقضت الخصومة بينها وبينه لانقطعت بذلك مدة وضع يدهم على الأرض ورسا عليها الزاد فى ١٩٧٣/١/١٨ قبل منضى خمس عشرة سنة من تاريخ عقد الصلح وانفسخ بذلك حكم مرسى المزاد الصادر للطاعنين بمنح فى الوصى عليهم وأصبح لمورثهم المطعون ضدهم وهم من بعدها باعتبارهم خلفها العام أن يحتجوا بما حكم مرسى المزاد من أثر قاطع للتقادم. وأن صحيفة إقتراح الدعوى التى طالب فيها المطعون ضدهم ببيع

الأرض باعتبارهم ملكاً هم قد أعلنت للطاعين في ١٩٥١/٣/٢٧ قبل أن تكمل لهم المدة اللازمة لاكتساب الملكية بالتقادم الطويل منذ أن فسخ حكم مرسى المزداد في ١٩٧٣/١/١٨ فإن دعواهم إكتساب ملكية أرض النزاع بالتقادم تكون على غير أساس ، فإن هذا الذي حصله الحكم صحيح في القانون.

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٤٢٠ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٩

— نص المادة ٧٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ في فقرتها الثالثة على أن " تعتبر الدعوى قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفة إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملاً ، أما باقي الآثار التي تترتب على رفع الدعوى فلا تسرى إلا من وقت إعلان المدعى عليه بصحيفتها " ومؤدى ذلك أنه متى كانت بيانات الصحيفة صحيحة وكاملة وفقاً لتقتضيه المادة ٧١ فإنه يترتب على تقديمها إلى قلم المحضرين مع أداء الرسم كاملاً انقطاع التقادم أو السقوط ولو كانت إجراءات إعلان هذه الصحيفة مشوبة بالطلان.

— ما أدخله القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على نص المادة ٧٥ من قانون المرافعات من تعديل مقتضاها اعتبار تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم المحضرين قاطعاً لمدة التقادم أو السقوط ، ألا يترتب عليه — في خصوص دعوى الشفعة — إهدار الميعاد المحدد في المادة ٩٤٣ من القانون المدني والإكتفاء بإعادة الإعلان صحيحاً في خلال الميعاد المقرر في المادة ٧٨ من قانون المرافعات وهو ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم المحضرين ومن ثم يجب أن يتم إعلان صحيفة دعوى الشفعة إلى البائع والمشتري خلال المدة المحددة في المادة ٩٣٤ من القانون المدني فإذا انقطعت هذه المدة بتقديم الصحيفة إلى قلم المحضرين وجب أن يتم الإعلان في الثلاثين يوماً التالية لتقديم الصحيفة وهي مدة السقوط الجديدة

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١٩٦٧/٤/١٩

المطالبة القضائية بالحق لا تقطع تقادم إلا أن تكون قد وجهت إلى المدين به أو من يملكه.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٧٤١ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٩

وضع اليد والتمتع لا ينفي قانوناً صفة الهدوء عنها مجرد حصول تصرف قانوني على العين محل الحيازة ولا يعد هذا التصرف تصرفاً قاطعاً للتقادم.

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٥

ينقطع التقادم — على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض — في ظل القانون المدني الملغى وطبقاً للمادة ٣٨٤ من القانون المدني الجديد — إذا أقر المدين بحق الدائن إقراراً صريحاً أو ضمناً. وإيداع المدين الدين

خرافة المحكمة للزمة الدائن يتضمن إقراراً من الأول بحق الثاني وبالتالي يقطع التقادم ويظل أثر هذا الإيداع في قطع التقادم مستمراً طوال مدة الإيداع ولا ينتهي هذا الأثر إلا بسحب المودع لوديعته إذ في هذا الوقت فقط ينتهي الإقرار بالحق ويبدأ تقادم جديد.

الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ١٩٦٩/١/٣٠

- إذا كانت مشاركة التحكيم لا تعتبر في ذاتها إجراء قاطعاً للتقادم إلا أنها إذا تضمنت إقراراً من المدين بحق الدائن كما لو أعترف بوجود الدين وإحصر النزاع المعروض على التحكيم في مقدار هذا الدين فإن التقادم ينقطع في هذه الحالة بسبب الإقرار صريحاً كان أو ضمنياً وليس بسبب المشاركة في ذاتها .

- لا يجوز قانوناً النزول عن التقادم قبل ثبوت الحق فيه ، ولا يثبت هذا الحق إلا بإكمال مدة التقادم وإنما يجوز النزول عن المدة التي انقضت في تقادم لم يكتمل وهذا النوع من النزول إنما يقطع التقادم على أساس إحصائه إقراراً من المدين على الدائن .

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١١٣٨ بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢١

- التكليف بالوفاء السابق على طلب أمر الأداء لا يعتبر تنبيهاً قاطعاً للتقادم وإقاعاً هو مجرد إنذار بالدفع لا يكفي لترتيب هذا الأثر ، إذ المقصود بالتنبيه الذى يقطع التقادم - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو التنبيه المنصوص عليه في المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات السابق الذى يوجب المشرع إشماله على إعلان المدين بالسند التنفيذي مع تكليفه بالوفاء بالدائن .

- رفع المدين معارضة في أمر الأداء لا يقطع التقادم لأن المعارضة إجراء صادر من المدين وليس من الدائن وطبقاً لنص المادة ٣٨٤ من القانون المدنى لا ينقطع التقادم بإجراء صادر من المدين إلا إذا كان ما صدر منه يعتبر إقراراً صريحاً أو ضمنياً بحق الدائن وهو الأمر الذى لا يصدق على المعارضة المرفوعة من المدين في أمر الأداء إذ هي تتضمن إنكار الحق الدائن لا إقرار به .

- يوجب على المحكم بطلان أمر الأداء وإلغائه زوال ما كان لهذا الأمر من أثر في قطع التقادم وإعصار إنقطاع التقادم المبني عليه كان لم يكن.

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٠

مفاد نص المادة ٧٥/٣ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، أن مدة التقادم أو السقوط تنقطع بتقديم صحيفة الدعوى إلى لقم المحضرين بعد أداء الرسم المقرر كاملاً إلا أنه وقد جاء هذا النص استثناء من حكم المادة السادسة من قانون المرافعات السابق ، التي لم يتناولها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بالإلغاء والتي تقتضى بأنه إذا نص القانون على ميعاد حتمى لرفع دعوى أو طعن

أو أى إجراء آخر يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله ، فإن مؤدى ذلك أن بعد ما استحدثه القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فى المادة ٣/٧٥ ، فاصر على صحيفة أفتاح الدعوى أو الطعن فى بيده إلى غيره ، ويظل أثر نص المادة السادسة الآنف ذكرها بالياً بالنسبة لإستئناف الدعوى مرورها بعد إنقطاع سير الخصومة ، فلا يعتبر الإعلان مرعياً إلا إذا تم الإعلان خلاله وإذا كان نص المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات السابق والذي يقضى بأن إستئناف سير الخصومة بعد إنقطاعها يكون بتكليف بالخصور يعلن إلى من يقوم مقام الخصم الذى توفى ، قد بقى على حاله ولم يتناوله المشرع بالتعديل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، فإنه يتعين أن يتم إعلان ورثة الخصم المتوفى بالتعجيل خلال الميعاد المقرر وعدم الاكتفاء فى هذا الخصوص بتقديم طلب التعجيل إلى قلم المحضرين فى غضون هذا الميعاد .

الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٢

نص المادة ٣/٢ من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن تقادم الضرائب والرسوم أضاف إلى أسباب قطع التقادم الواردة فى القانون المدنى سبباً جديداً هو ، توجيه الممول إلى المصلحة المدنية كتاب موسى عليه مع علم الوصول بطلبها فيه برد ما حصله منه بغير حق ، والغرض من إشرط أن يكون هذا الكتاب موسى عليه ، إما هو ضمان وصول الطلب إلى الجهة المدنية ، وأن يكون علم الوصول هو سبيل إثباته عند الإنكار ، وكل ورقة تصدر من الجهة المدنية وتدل على وصول كتاب المطالبة إليها تتحقق بها الغاية من علم الوصول ، ويكون فيها الغناء عنه مما تعتبر معه المطالبة فى هذه الصورة تنبهاً قاطعاً للتقادم.

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٢٢٧ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/١٠

مفاد نص المادة ٦٩ من قانون المرافعات السابق ، أن الدعوى لا تعتبر مرفوعة إلا بإعلان صحيفةها إلى المدعى عليه ، وأن أداء الرسم عنها وتقديم صحيفةها إلى قلم الكتاب أو قلم المحضرين مجرداً لا يعتبر رفعاً لها ، وقد أكد المشرع ذلك بما نص عليه فى المادة ٧٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ ، ومؤداه أن الدعوى لا تعتبر مرفوعة وتتج آثارها إلا بإعلان صحيفةها إلى المدعى عليه وأنه إستثناء من هذا الأصل جعل المشرع تقديم الصحيفة لقلم المحضرين قاطعاً لمدة التقادم أو السقوط.

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٢ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ١٩٧١/١١/١٠

إعتبرت المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ - فى شأن تقادم الضرائب والرسوم - تنبهاً قاطعاً للتقادم أرواد الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والإخطارات وقد إستقر قضاء هذه المحكمة على أن إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة على النموذج رقم ١٨ ضرائب هو مما ينقطع به تقادم الضريبة

الطنن رقم ٣ لسنة ٣٧ مكتب فتي ٢٢ صفحة رقم ٦٦٦ بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٠

نصت الفقرة الثانية من المادة ٧٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أن الدعوى تعتبر قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفةها إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملاً ، ولم تشترط لورثب هذا الأثر أن تقدم الصحيفة إلى قلم المحضرين التابع للمحكمة التي ترفع إليها الدعوى ، بل جاء النص مطلقاً غير مقيد بأي قيد ، ولازم ذلك ومقتضاه وجوب إعتبار الصحيفة المسدد عنها الرسم كاملاً قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديمها لأي من أقلام المحضرين دون تحديد للمحكمة التي يجمعها هذا القلم .

الطنن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٤ مكتب فتي ٢٣ صفحة رقم ٩٩٦ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٤

مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يعتبر قاطعاً للتقادم إخطار الممول في المدة من أول يناير سنة ١٩٤٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بعناصر ربط الضريبة أو إخطاره بربطها وفقاً لما يستتر عليه رأى المصلحة ، كما تقطع مدة التقادم بالنسبة على الممول بأداء الضريبة أو بالإحالة إلى لجان الطعن علاوة على أسباب الإنقطاع المنصوص عليها في القانون المدني .

الطنن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ مكتب فتي ٢٣ صفحة رقم ١٢٦٢ بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٢

مفاد نص المادة ١/٣٨٥ من القانون المدني أنه إذا زال التقادم المنقطع حل محله تقادم جديد يسرى من وقت انتهاء الأثر المرتب على سبب الإنقطاع . والأصل في هذا التقادم الجديد أن يكون مماثل للتقادم الأول في مدته وفي طبيعته فيما عدا الحالات التي نصت عليها المادة ٣٨٥ سالفة الذكر في فقرتها الثانية فتكون مدة التقادم فيها خمس عشرة سنة ، والعمرة في تطبيق هذا المبدأ وقد ورد النص غير مقيد هي بمدة التقادم الأول سواء كانت محددة بنص عام أو بنص إستثنائي خاص لما كان ذلك لأنه إذا إنقطع التقادم الذي قرره المادة الأولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن تعديل المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل فإن التقادم الجديد يكون مماثل للتقادم السابق في المدة ولا يغير من هذا النظر أن هذه المدة حددت بنص إستثنائي خاص لمواجهة الحالات التي كان يخشى من سقوط الحق في المطالبة بالضريبة عنها في السنوات - من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ المشار إليها بالنص .

الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩/١/١٩٧٢

- المانع الذى يتصلر معه على الدائن أن يطالب بمقه ، ويكون ناشئا عن تقصيره لا يوقف سريان التقادم وإذ كان الحكم قد غلب على أنه وإن كانت الخطابات قد ردت إلى الشركة - رب العمل - " وهى الخطابات المرسلة للعامل لإستئناف عمله ، ثم بإلذاره بالعودة للعمل ، ثم بإخطاره بفسخ العقد " لأن الطاعن - العامل - " عزل من مسكنه ولم يترك عنوانه " إلا أن الطاعن هو الذى تسبب بخطفه فى عدم العلم بمضمون هذه الخطابات ، لأنه ترك مسكنه الذى أبلغ به الشركة ، وغادر البلاد ، دون أن يخطر بها كتابة بتغييره إلا بعد فسخ العقد ، وإذ عمل الحكم الأثر القانونى لهذه الإخطارات ورتب على ذلك عدم وقف التقادم المنصوص عليه فى المادة ٦٩٨ من القانون المدنى ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

- الأصل فى الإجراء القاطع للتقادم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون متعلقاً بالحق المراد اقتضاؤه ، ومتخذاً بين نفس الخصوم ، بحيث إذا تغير الحقان أو اختلفت الخصوم ، لا يترتب عليه هذا الأثر.

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٢

لا محل للمسك بانقطاع التقادم بعد إنتهاء مدته .

الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ٣٠/٣/١٩٧٢

لا محل للمسك بانقطاع التقادم بعد إكمال مدته. وإذ كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى أن المدينة لم تنزل عن التقادم الذى تم لمصلحتها ، فإن إلزامها بالحق الذى سقط لا يكون له ثمة عمل .

الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٥٠٢ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٧٤

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن الحكم برفض الدعوى يزيل أثرها فى قطع التقادم ليحيز الإنقطاع المبني عليها كأن لم يكن والتقادم الذى كان قد بدأ قبل رفعها مستمراً فى السريان ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى فى قضائه إلى هذه النتيجة الصحيحة قانوناً فإن ما إستطرد إليه من أسباب زائدة عن حاجة الدعوى لا يكون له أثر على قضائه بحيث يضحى النقي عليها بالقصور أو التناقض - أيا كان وجه الرأى فيه - عليهم الجدوى.

الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٤١ بتاريخ ٢٥/٤/١٩٧٤

إذ نصت الفقرة الثانية من المادة ٥٧ من قانون المرافعات السابق بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أن الدعوى تحيز قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفةها إلى قلم المحضرين

بعد أداء الرسم كاملاً ، فإنها لم تشرط لترتيب هذا الأثر أن تقدم الصحيفة إلى قلم المحضرين التابع للمحكمة التي ترفع إليها الدعوى بل جاء النص مطلقاً غير مفيد بأي قيد ، ولازم ذلك ومقتضاه وجوب اعتبار الصحيفة المسددة عنها الرسم كاملاً قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديمها في الميعاد لأي من أقلام المحضرين دون تخصيص. وإذا كان يبين من الإطلاع على أصل صحيفة الإستئناف المودعة ملف الطعن أن الطاعن بعد أن أدى الرسم كاملاً عليها في ١٩٦٨/٦/٢٩ سلمها في نفس اليوم إلى قلم محضري كفر سعد الذي قيدها برقم... وقام بختمها في نفس التاريخ وأشر بإرسالها إلى قلم محضري بندر دمياط لإعلانها وإعادتها إليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أ طرح تاريخ تقديم صحيفة الإستئناف المسددة عنها الرسم كاملاً إلى قلم محضري كفر سعد في الميعاد الذي يقول الطاعن أنه امتد بسبب العطلة التي صادفت آخر يوم فيه وإضافة يوم للمسافة بين المكان الذي يجب الإنتقال منه وبين المكان الذي يجب الإنتقال إليه ، واعد بتاريخ تقديمها إلى قلم محضري بندر دمياط فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ولا يغير من ذلك ما جاء بشهادة قلم محضري كفر سعد من أن الطاعن سحب الصحيفة قبل قيدها بالدفاتر ليتولى تقديمها إلى قلم محضري بندر دمياط ليتولى إعلانها بنفسه وتحت مسؤوليته. إذ لا يوجب على ذلك زوال أثرها في قطع مدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفة القلم محضري كفر سعد.

الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٢٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٥٤٢ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٣١

معي كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببيت ملكية الخصم المتدخل لأطيان النزاع تأسيساً على "أن التقادم الطويل الذي اكتملت مدته قبل العمل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ - الذي يحظر تلك الأموال الخاصة للدولة أو كسب حق عيني بالتقادم - لم ينقطع برفع الدعوى رقم.....، إذ التقادم إنما كان يسرى في مواجهة المالكة للأطيان وهي الحكومة ، والدعوى المذكورة كانت مقامة من مورث للمستأفنين. وهو لم يكن مالكاً للأطيان محل النزاع طوال مدة سريان التقادم الطويل المكتسب للملكية.... وأن رفع تلك الدعوى لا يدخل ضمن أسباب الإنقطاع الطبيعي ، هنا فضلاً عن أنه لم يترتب على رفع الدعوى المذكورة إزالة الحيازة قهراً ، ولعلّ إذ أنه قد صدر الحكم فيها بعدم إختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى. وهي دعوى طرد وتأيد الحكم إستئنافاً " ، وكانت المادة ٨٢ من القانون المدني القديم الذي بدأ التقادم ورلعت الدعوى رقم.... في ظله تنص على أن " تنقطع المدة المقررة للملك بوضع اليد...إذا طلب المالك إسترداد حقه بأن كلف واضع اليد بالحضور للمرافعة أمام المحكمة... وهو ما يدل على أن التقادم لا ينقطع إلا بعمل جازم من قبل مصلحة الأملاك المالك التي يسرى التقادم ضدها. ولا يكفي مجرد موافقتها على طلب رفع الدعوى رقم..... سائلة الذكر - المقدم إليها بإسداد الأطيان ونقل تكييفها إلى إسمه حتى

تنتقل حصة المالك إليه ، مما يجوز له المطالبة القضائية التي من أثرها قطع التقادم طبقاً للمادة ٨٢ آتفة الذكر ذلك أن الملكية لا تنتقل إلا بالتسجيل. وهو لم يسجل عقد الإسرداد إلا بعد أن اكتملت مدة التقادم. إذ كان ذلك فإن النسي الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٦/٣/١٩٧٥

بيان دلالة الورقة الصادرة من المدين في إعراضه بالدين محل النزاع ولما يترتب على ذلك الأثر في قطع التقادم هو- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من المسائل الموضوعية التي تخضع لرقابة محكمة الموضوع .

الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١١٨٨ بتاريخ ٢٦/٥/١٩٧٦

يشترط في المطالبة القضائية التي تقطع التقادم المسقط أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذي يراد اقتضاؤه ولهذا لا تعتبر صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما قاطعة له إلا في خصوص هذا الحق وما يلحق به من توافقه مما يجب بوجوبه أو يسقط كذلك بسقوطه ، فإن تباير الحقائق أو تباير مصدرهما فالطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعاً لمدة التقادم بالنسبة للحق الآخر.

الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٧٨٣ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٦

المطالبة القضائية التي يترتب عليها قطع التقادم في حكم المادة ٣٨٣ من القانون المدني هي المطالبة التي تتضمن معنى الطلب الواقع فعلاً للمحكمة الجازم بالحق الذي يراد إقتضاؤه. ولما كانت دعوى وقف تنفيذ قرار الفصل هي دعوى بإجراء وقى ولا تنصب على الحق ذاته فهي لا تقطع التقادم بالنسبة له. وإذا كانت الدعوى الحالية المقامة من الطاعن بطلب التعويض عن فصله لا تعتبر إستمراراً للإجراءات السابقة بشأن وقف تنفيذ قرار الفصل ولا يتسع له نطاقها بحيث يجوز القول بأن الدعوى بهذا الطلب تعتبر مرفوعة وقائمة أمام المحكمة مقدماً ومن قبل الطلب الجازم به ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى أن دعوى الطاعن بطلب وقف تنفيذ قرار فصله لا تقطع مدة تقادم الدعوى الحالية ، لا يكون قد خالف القانون أو أعطى في تطبيقه.

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٣٥٢ بتاريخ ١٤/٦/١٩٧٦

المفاوضات التي تدور بين الناقل والمرسل إليه بشأن تسوية النزاع بينهما حول المسؤولية عن تلف البضاعة وإن كانت تصلح سبباً لوقف تقادم دعوى المسؤولية المنصوص عليه في المادة ١٠٤ من القانون التجاري متى كان يستفاد منها قيام المانع من المطالبة إلا أنها لا تصلح سبباً لقطع التقادم ، إذ لا ينقطع التقادم إلا

بالأسباب الواردة في المادتين ٣٨٣ ، ٣٨٤ من القانون المدني ، وليس من بينها المفاوضات بين الدائن والمدين.

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٦٤١ بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٦

إقطاع التقادم المكسب للملكية بالمطالبة القضائية يظل قائماً حتى يقضى فى الدعوى بحكم نهائى فيبدأ تقادم جديد منذ صدور هذا الحكم. وإذا كان الحكم بالقضاء الخصومة فى الإستئناف يوجب عليه ذات الآثار المئوية على سقوط الخصومة بما فى ذلك اعتبار الحكم المستأنف إنتهاياً وفقاً للمادة ٣٠٥ من قانون المرافعات السابق " الذى يحكم واقعة الدعوى " ، فإن هذه الإنتهائية إنما تلحق بالحكم المستأنف من تاريخ إنقضاء مواعيد الطعن بالإستئناف ، إذ يوجب على إنقضاء الخصومة فى الإستئناف إلغاء جميع إجراءاتها بما فى ذلك صحيفة الإستئناف وفقاً للمادة ٣٠٤ من قانون المرافعات السابق مما يبنى عليه أن يصبح الحكم المستأنف إنتهاياً من تاريخ إنقضاء مهلة إستئنافه - متى كان هذا المهلة قد انقضت قبل صدور الحكم بالقضاء الخصومة - وبالتالي يزول ما كان للدعوى من أثر قاطع للتقادم ، ويبدأ تقادم جديد من هذا التاريخ ، أما إذا كان مهلة الإستئناف لم ينقض حتى صدور الحكم بالقضاء الخصومة فى الإستئناف فإن الحكم المستأنف يعتبر إنتهاياً فى جميع الأحوال من تاريخ الحكم بالقضاء الخصومة وفقاً لنص المادة ٣٠٥ من قانون المرافعات السابق ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إلزم هذا النظر فى قضائه ، ورتب على الحكم بالقضاء الخصومة فى الإستئناف اعتبار الحكم المستأنف إنتهاياً من تاريخ إنقضاء مهلة إستئنافه وبالتالي زوال أثر الدعوى فى إقطاع التقادم ، وبدء تقادم جديد منذ هذا التاريخ ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أعطى فى تطبيقه.

الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٧٤١ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٧٦

يشترط فى المطالبة القضائية التى تقطع التقادم المقسط - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذى يراد إقتضاؤه ولهذا فلا تعد صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما قاطعة للتقادم إلا فى خصوص هذا الحق وما إلحق به من توابعه مما يجب بوجوبه أو يسقط بسقوطه فإن تهاير الحقان أو تهاير مصدرهما ، فالطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعاً لمدة التقادم بالنسبة للآخر. لما كان ذلك وكانت صحيفة دعوى إلغاء البروتستات لا تحمل معنى الطلب الجازم بالتصريح إذ كفى الطاعن فيها بأن يحتفظ لنفسه بالحق فى مطالبة المطعون عليهما بالتصريح عما أصابه من توقيع هذه البروتستات ، وكان هذا التصريح لا يعتبر من توابيع طلب إلغاء البروتستات الذى كان مطلوباً فى الدعوى

السابقة بالمعنى السالف تحديده إذ أنه لا يجب بوجوبه ولا يسقط بسقوطه ، وإذ إلترزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٩٢٥ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٣١

إذ كان رفع المطعون حنده دعواه المستعجلة بإيقاف قرار فصله - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يقطع التقادم بالنسبة لأصل الحق لأن ما يطالب به العامل رب العمل في تلك الدعوى إنما هى إجراءات وقية عاجلة يصدر قاضى الأمور المستعجلة الحكم فيها بإجراء وقى وفقاً لنص المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بما لا يمس أصل الحق ولا يعتبر فصلاً فيه ، ولما كانت الدعوى الحالية القائمة من المطعون حنده بطلب الأجر والتعويض عن الفصل بغير مبرر لا تعتبر إستمراراً للإجراءات السابقة بشأن طلب وقف التنفيذ قرار الفصل ولا يتسع لها نطاقها ، فإن رفع الدعوى المستعجلة لا يمنع من رفع دعوى الموضوع التى لا يرتب على رفعها فى هذه الحالة سقوط الطلب المستعجل .

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١٩٧٧/١/٤

مفاد نص المادة ٨٤ من القانون المدنى السابق - الذى بدأ التقادم فى ظله - والمادة ٩٧٤ من القانون المدنى القائم ، والفقرة الثانية من المادة ٣٨٢ من هذا القانون الواردة فى شان التقادم المسقط والتى تسرى على التقادم المكسب طبقاً للمادة ٩٧٣ من القانون المذكور ، مفاد هذه النصوص أن القانون المدنى السابق وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة قد وضع قاعدة عامة تقضى بأن التقادم المكسب للملكية بوجبه لا يسرى فى حق القاصر وتقف المدة بالنسبة إليه حتى يبلغ من الرشد ولو كان له من يمثله قانوناً أما القانون المدنى القائم فإنه يقضى بأن التقادم المكسب أياً كانت مدته يسرى فى حق القاصر إذا كان له نائب يمثله وهو حكم إستحدثه المشرع مراعاةً فيه أن وجود النائب ينطفى مع المانع الذى يدعو إلى وقف التقادم ، فإذا لم يكن للقاصر نائب يمثله فإن التقادم لا يسرى فى حقه لأنه فى هذه الحالة يقوم المانع الذى تعذر معه المطالبة بالحق وهذا الحكم المستحدث ليس له أثر رجعى وإنما يسرى من وقت العمل بالقانون المدنى القائم فى ١٥/١٠/١٩٤٩ وفقاً لما تنص عليه المادة السابعة من هذا القانون. ولما كان الطاعن الأول قد تحدى بأنه كان قاصراً عند شراء الماكينة "ماكينة الطحين والرعى" محل النزاع فى سنة ١٩٣١ وأنه لم يبلغ من الرشد إلا فى سنة ١٩٤٤ وقضى الحكم المطعون فيه بأن المطعون عليه الأول قد تملك نصيب الطاعن المذكور فى الماكينة بوجه اليد المكسب للملكية بالمدة الطويلة دون أن يعنى بمناقشة هذا الدفاع الجوهري ويبان أنه على إكتمال مدة التقادم ، لما كان ذلك فإن الحكم يكون معيباً بالقصور فى التصويب.

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٨١٢ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٨

- صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما لا تعتبر قاطعة للتقادم إلا فى خصوص هذا الحق وما التحقق به من توافقه فإن تغاير الحقائق فالطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعاً للتقادم بالنسبة إلى الحق الآخر.

- موضوع دعوى براءة اللمعة - من الدين - تختلف طبيعة ومصدراً عن موضوع دعوى الإلزام برده إذ لا يعدو أن يكون موقف المدعى فى الدعوى الأولى موقفاً سلبياً يقتصر فيه على مجرد إنكار الدين دون أن يرقى إلى حد المطالبة به فى حين أن دعوى الإلزام هى دعوى إيجابية تتضمن معنى الطلب الصريح الجازم برد ذلك - الدين - وهو ما يتفق مع معنى المطالبة القضائية وفق ما نص عليه المادة ٣٨٣ من القنين المدنى. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وربب على رفع المطعون ضده دعوى براءة اللمعة قطع التقادم بالنسبة للحق المطلوب رده فى دعوى الإلزام فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ٩١٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ١٩٧٧/٣/١

تعتبر إجراءات قطع التقادم المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ مكملة للإجراءات القاطعة لتقادم كافة الضرائب والرسوم يسعى فى ذلك ما ورد منها فى القانون المدنى أو فى القوانين الخاصة ومن لم فإن إعلان قائمة الرسوم القضائية يعتبر قاطعاً للتقادم وفقاً لحكم المادة الثالثة ساقفة الذكر.

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١١٠٤ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢

إن عبارة ,, الأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ,, المشار إليها فى صدر المادة ١١٠ من قانون المرافعات تنصرف إلى ما يكون قد تم من الإجراءات فى الدعوى فى ظل قانون المحكمة التى رفعت إليها ابتداء قبل إحالتها إلى المحكمة المختصة دون أن تنصرف إلى الحقوق أو الدفوع الموضوعية التى تنظمها القوانين الموضوعية دون قانون المرافعات الذى ينظم الإجراءات لما كان ذلك وكان الدفع بالتقادم التمسك بانقطاعه من المسائل الموضوعية التى يحكمها القانون المدنى فإن الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر وخلص من إحستساب المدة ما بين تاريخ وفاة مورث الطاعنين وتاريخ رفع الدعوى بإيداع صحيفة بقم كتاب محكمة القضاء إدارى إلى أن اخق لى رفع دعوى التعويض عن العمل غير المشروع قد تقادم بانقضاء ثلاث سنوات على تاريخ العلم بالضرر ومعدته طبقاً لنص المادة ١٧٢ من القنين المدنى فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٧٧٤ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٧

المستقر عليه - في قضاء هذه المحكمة - أن تقدم رسوم الأيلولة والضريبة على الركة في ظل المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على الركات ، وقبل تعديلها بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٧ ، يبدأ من تاريخ الوفاة ، ولما كانت هذه المادة قبل تعديلها لم تبين أسباب إنقطاع تقدم الرسم ، وكانت المادة ٣٨٣ من القانون المدنى قد اعتبرت التنبية بالوفاة مما ينقطع به التقدم واعتبرت المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ فى شأن تقدم الضرائب والرسوم تنبيها قاطعاً للتقدم أورد الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والإخطارات ، وكان إخطار الورثة بربط الضريبة بالنموذج رقم ٨ تركت مما ينقطع به تقدم الضريبة ، وكان من المقرر قانوناً أن التنبية يبقى حافظاً لأثره فى قطع التقدم ولو لم يعقبه حجز أو أعقبه حجز باطل ، لما كان ذلك وكانت المادة ٤٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ قد نصت على أن يكون تحصيل الرسوم المستحقة بمقتضى هذا القانون بالطرق الإدارية وأجازت المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى إتباع إجراءات هذا الحجز عند عدم الوفاء بالضرائب والرسوم بجميع أنواعها فى مواعيدها وإذ خلا هذا القانون من النص على تسجيل التنبية والتصر فى المادة ٤٤ منه على النص على شهر محضر الحجز العقارى الذى يوقع ولاء لدن من الديون غير المعازة ، وكانت المادة ٤٣ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ قد حولت للحكومة - لأجل تحصيل رسوم الأيلولة - حق إمتياز على نصيب كل وارث بقدر المطلوب منه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر التنبية الحاصل فى ١٩٦٣/٥/٢١ قبل توقيع حجز المنقول والتنبية بالدفع والإنذار بالحجز العقارى الحاصل فى ١٩٦٦/٩/٢٨ قبل توقيع الحجز على العقار - وأيا كان مال هذين الحجزين - قاطعين للتقدم الجديد الذى سرى من وقت إنتهاء الأثر المترتب على الإخطار بربط الضريبة فى ١٩٥٨/٥/٢٩ والذى قطع التقدم الأول الذى كان قد سرى من تاريخ الوفاة فى ١٩٥٥/١٢/١٦ يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح.

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٤١٣ بتاريخ ٨/٦/١٩٧٧

المطالبة القضائية بجزء من الحق تعتبر قاطعة للتقدم بالنسبة لماقى هذا الحق ما دام أن هذه المطالبة الجزئية تدل فى ذاتها على قصد صاحب الحق فى التمسك بكامل حقه وكان الحقان غير متباينين بل يجمعهما فى ذلك مصدر واحد وإذ كان المطعون ضدها الأول قد أقامت الدعوى بطلب إلزام المطعون ضده الثانى والطاعن مضمانيين بأن يدفعها مبلغ ٥١ جنيهها على سبيل التعويض المؤقت وحكم لها بطلباتها فإن هذه المطالبة الجزئية - وقد دلت على قصد المطعون ضدها المذكورة فى التمسك بكامل حقه فى التعويض -

يكون من شأنها قطع سريان التقادم بالنسبة إلى طلب التعويض الكامل ذلك أنه لا تغاير في الحقين لإيجاد مصدرهما.

الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٠ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٨٣٢ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٣٠
الأصل فى إنقطاع التقادم - وعلى ما تقدم به الفقرة الأولى من المادة ٣٨٥ من القانون المدنى - أنه لا يغير من مقدار المدة التى حددها القانون لإقتضاء الإلتزام ، وأن ما ورد بنص الفقرة الثانية من تلك المادة إستثناء من هذا الأصل من أنه إذا حكم بالدين وحاز الحكم قوة الأمر المقضى كانت مدة التقادم خمس عشرة سنة ، مفاده أن الذى يحدث تغير مدة التقادم المسقط للمدين فى الأحوال التى تحدد القانون لسقوطه مدة أقل من المدة العادية هو الحكم النهائى بالإلتزام بالدين ، فهو وحده الذى يمكنه إحداث هذا الأثر لما له من قوة تنفيذية تزيد من حصانة الدين وتقدمه بسبب جديد للبقاء فلا يتقدم إلا بإقتضاء خمس عشرة سنة وذلك خلافاً للحكم الذى يقتصر على مجرد تقرير الحق المدعى به دون إلزام المدعى عليه بأداء معين فهو لا يصلح ولو حاز قوة الأمر المقضى سنداً تنفيذياً يمكن المحكوم له من اقتضاء حقه بإجراءات التنفيذ الجبرى .

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٣٨٦ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢
يشترط فى المطالبة القضائية التى تقطع التقادم المكسب أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذى يراد إسترداده لأن صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما لا تمتد قاطعة إلا فى خصوص هذا الحق وما يتحقق به من توابعه مما يجب بوجوبه أو يسقط بسقوطه. فإذا تغاير الحقان ، أو تغاير مصدرهما فالطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعاً لمدة التقادم بالنسبة إلى الحق الآخر. وإذا كان الواقع أن المطعون عليهم السعة الأول أقاموا ضد الطاعن الدعوى رقم ... مدنى كلى القاهرة ، وطلبوا بصحيفتها الملعنة إليه ١٩٥٣/٥/١٩ الحكم بنبوت ملكيتهم لحصة فى المنزل. ثم عدلوا طلباتهم فى ١٩٥٧/٣/١١ إلى طلب بطلان الحكم برسو مزاد المنزل على الطاعن بالنسبة لهذه الحصة ، إستناداً إلى أن إجراءات نزاع الملكية قد أخذت ضد وصى عليهم بعد عزله ، وهو ما يفيد نزوحهم عن الطلبات الواردة بصحيفة الدعوى ، وكان الحق موضوع تلك الطلبات المعدلة يتغير الحق فى ملكية الحصة موضوع النزاع والمدعى إكتسابها بالتقادم فإنه يترتب على ذلك التعديل زوال أثر الصحيفة فى قطع التقادم ، ويعتبر الإنقطاع كان لم يكن والتقادم الذى كان قد بدأ قبل رفعها مستمراً فى سريانه. وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٩٢٧ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٧٨

إن إدعاء الطاعن بأن المظنون عليهم إتفقوا معه على تأجيل الوفاء بالدين - ليصل من ذلك إلى إنقطاع التقادم بإقرار المدينين - إنما هو إدعاء بوجود تصرف قانونى قام بينه وبين المظنون عليهم منوطاً على الاتفاق على تأجيل الوفاء بالدين ، وإذ كان الدين يبلغ ١٧٤٩ جنيه ، ٦٠٠ مليم ، وكان الثابت من محضر جلسة ... أن المظنون عليهم بدعوا بعدم جواز إثبات ما إدعاء الطاعن فى هذا المحضر بشهادة الشهود ، لأنه إدعاء بتصرف قانونى تجاوز قيمته لصاب الإثبات بالبينة ، فإنه لا يقبل منه قانوناً لإثبات هذا التصرف بشهادة الشهود .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥١٥ بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٨

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه ليس فى إعتبار المطالبة بجزء من الحق قطعاً للتقادم بالنسبة لباقية ما يخالف القانون طالما أن المطالبة الجزئية دلت على التمسك بالحق جميعه الناشئ عن مصدر واحد.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٠١٥ بتاريخ ١٧/٤/١٩٧٨

التقادم وفقاً لنص المادة ٩٨٣ من القانون المدنى لا يقطع إلا بالمطالبة القضائية أو بالتنبيه أو بالحجز والتكليف بالوفاء السابق على طلب أمر الأداء لا يعتبر تنبيهاً قاطعاً للتقادم ، وإنما هو مجرد إنذار بالدفع لا يكفى لترتيب هذا الأثر ، إذ القصد بالتنبيه الذى يقطع التقادم هو التنبيه المنصوص عليه فى المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات السابق ، وفى المادة ٢٨٩ من قانون المرافعات القائم ، والذى يوجب المشرع إستعماله على إعلان المدين بالسند التفضيلى مع تكليفه بالوفاء بالدين.

الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ٤/٦/١٩٧٩

دعوى الحراسة القضائية هى إجراء تحفظى مؤقت لا يمس موضوع الحق فهى بذلك لا تعد من إجراءات التنفيذ ولا تقوم مقام التنبيه أو الحجز فى قطع التقادم - المكسب للملكية - والقضاء برضى الدعوى يؤدى إلى إلغاء صحتها وما يكون قد ترتب عليها من آثار .

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ٣٠/٤/١٩٧٩

- المطالبة القضائية التى تقطع مدة التقادم هى المطالبة الصريحة الجازمة أمام القضاء بالحق الذى يراد إنقضاؤه ولا كانت مطالبة البنك الطاعن من القضاء بتسليمه صورة تنفيذية ثانية من أمر الأداء السابق صدوره لصالحه على المظنون مندهما - وإن كانت تعهد للتنفيذ به- إلا أنها لا تعتبر مطالبة صريحة بالحق المثبت فى أمر الأداء والمهدد بالسقوط ، ولا تنصب على أصل الحق هى تعالج صعوبة تقوم فى سبيل

الطاعن الذي فقد الصورة التفضيلية الأولى من أمر الأداء المشار إليه ، فالخق في إستلام صورة تفضيلية ثانية يفاير الحق الصادر به الأمر ، ومن ثم فلا أثر لهذه المطالبة به إنقطاع مدة التقادم .

— تنضى المادة ٣٨٣ من القانون المدني بأن التقادم ينقطع بأى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى والمقصود بهذا النص هو الطلب الذى يبلّغه الدائن في مواجهة مدنية أثناء السير في دعوى مقامة ضد الدائن أو تدخل خصماً فيها ، ويبين منه تمسكه ومطالبته بحقه المهدد بالسقوط .

الطعن رقم ٦١٠ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٩٨٠/١/١

إذا كان دفاع الطاعن أمام محكمة الموضوع أنه طالب بالتعويض عن فصله أمام محكمة بها للأمر المستعجلة بجلسة ١٩٧١/٤/٢٨ أثناء نظر طلب وقف قرار الفصل المطروح على تلك المحكمة وأن هذه المطالبة تقطع مدة السنة التى حددها القانون لسقوط دعواه والتي لم تكن قد اكتملت بعد ، وكان قضاء محكمة الأمور المستعجلة بعدم قبول دعوى وقف قرار الفصل لا يمنع من أن ينتج الطلب الإحباطى بالتعويض المبذى أمامها لأثره فى قطع التقادم منذ إيداله ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ورتب على ذلك أن الطلب الإحباطى بالتعويض أمام محكمة الأمور المستعجلة لا يقطع التقادم فإنه يكون قد خالف القانون. وقد حججه ذلك عن تحقيق دفاع الطاعن فى هذا الخصوص مما يكون معه فضلاً عن مخالفة القانون قاصر السبب.

الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٤٧٦ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٢

— من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يشترط فى المطالبة القضائية التى تقطع التقادم المكسب أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذى يراد إسترداده ، ولا تعتبر صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما قاطعه للتقادم إلا فى مخصوص هذا الحق وما إلحق به من توابعه مما يجب بوجوبه ويسقط بسقوطه:

— قيام الإستحقاق فى الوقف الأصلى حين نفاذ القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن إلغاء الوقف على غير الخيرات ، هو أساس تملك المستحق فى أعيان هذا الوقف بمقدار نصيبه طبقاً للمادتين الثانية والثالثة من القانون المذكور ، فقد أصبح ذلك الإستحقاق هو أساس هذه الملكية التى تجب بوجوبه وتسقط بسقوطه وبالتالي يكون رفع الدعوى بطلب ثبوت الإستحقاق فى الوقف إلى وقت إلغائه قاطعاً للتقادم المكسب للملكية بالنسبة لنصيب رافع الدعوى قبل خصومه فيها والمطالبة القضائية بقدر من غلة الوقف الأهلى تنطوى ضمناً على طلب ثبوت الإستحقاق فى هذا الوقف.

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٠٥٣ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٠

إن كان يشترط في المطالبة القضائية التمتع بالتقدم المكسب أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذى يراد إسرداده ، فإن صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما لا تعد قاطعة إلا فى خصوص هذا الحق ما إلتحق به من توابعه مما يجب بوجوبه ويسقط بسقوطه ، فإذا تباير الحقان أو تباير مصدرهما فإن الطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعاً لمدة التقدم بالنسبة إلى الآخر. لما كان ذلك ، وكان الواقع فى الدعوى أن الطاعين أقاموا الدعوى رقم... ضد مورث المظنون عليهم بطلب تثبيت ملكيتهم للمقدر موضوع النزاع الحالى ثم عدلوا طلباتهم إلى طلب بطلان حكم مرسى المزد بالنسبة لهذا القدر ، وهو ما يفيد نزوله عن الطلبات الواردة بصحيفة الدعوى ، وكان الحق موضوع تلك الطلبات المعدلة يباير الحق فى ملكية الحصة موضوع النزاع الحالى والمضى إكتسابها بالتقدم ، فإنه يوجب على ذلك التعديل زوال أثر الصحيفة فى قطع التقدم ويعتبر الإنقطاع كأن لم يكن والتقدم الذى كان قد بدأ قبل رفعها مستمراً فى سريانه.

الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٥٠٥ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٨١

من المقرر قانوناً أن الذى يقطع التقدم هو إعلان السند التنفيذي المضمن التكليف بالوفاء ولم يشترط المشرع عبارات معينة لهذا التكليف فيكفى أى عبارة بذاتها تدل على تصميم صاحبه على هذا التكليف

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٣٧٤ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٨١

صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما ، لا تعتبر قاطعة للتقدم إلا إذا وجهت إلى المدين الذى ينتفع بالتقدم أو إلى من يرب عنه ، فلو وجهت إلى من ليست له صفة فى تحيله فإنها لا تقطع التقدم ، وتصحيح الدعوى بوجهها إلى الممثل القانونى للمصمم لا ينسحب أثره فى قطع التقدم إلى تاريخ رفع الدعوى ذلك أن تصحيح الصفة يجب أن يتم فى الجهاد المقرر وألا يخل بالمواعيد المحددة لرفع الدعاوى وعدد التقدم.

الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٠٠٢ بتاريخ ٨/١١/١٩٨١

- مفاد نص المادة ٣٨٣ من القانون المدنى أن التقدم إنما ينقطع بالمطالبة القضائية التى يقصد بها مطالبة الدائن بحقه أمام القضاء إن لم يكن بيده سند تنفيذى ويستوى أن ترفع الدعوى إلى محكمة قضائية بالمعنى المفهوم لهذا - الإصطلاح أو أن تكون جهة إدارية عصمها القانون بالفصل فى النزاع. وكان البين من نصروس المواد ١٨٨ وما بعدها من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن مكتب العمل جهة إدارية ليست مختصة بالفصل فى النزاع أو الحق المطالب به بل تقتصر مهمته على محاولة تسوية هذا النزاع بما مؤداه أن الشكوى المقدمة من العامل إلى ذلك المكتب لا تعتبر مطالبة قضائية بالمعنى الذى ألتصح عنه المشرع.

- ولئن كان الإدعاء المدنى قاطعاً للتقادم فى مفهوم نص المادة ٢٨٣ المشار إليها. بيد أن عدم قبول تدخل المدعى المدنى فى الدعوى الجنائية يؤدى إلى زوال أثر هذا الإدعاء فى قطع التقادم واعتبار التقادم المبني عليه كأن لم يكن.

- علاقة العمل لا تعبر مانعاً أدبياً يحول دون مطالبة العامل بحقوقه لأن المشرع كفل له الضمان الكافى لحفظها واستقراره فى عمله فلم يعد له ما يخشاه من صاحب العمل إن طالبه بهذه الحقوق.

الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٨٩٨ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٢

مؤدى نص المادة ٣٨٥ مدنى يدل على أنه إذا انقطع التقادم زال أثره وحل محله تقادم جديد مماثل للتقادم الأول الذى انقطع فى مدته وطبيعته يسرى من وقت انتهاء الأثر المترتب على سبب الإنقطاع إلا إذا صدر بالدين حكم نهائى حائز لقوة الأمر المقضى فبدأ سريان تقادم جديد من وقت صدور هذا الحكم تكون مدته دائماً خمس عشرة سنة.

الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٩

التقادم وفقاً لنص المادة ٣٨٣ من القانون المدنى إنما ينقطع بالمطالبة القضائية أو بالتنبيه أو بالحجز والتكليف بالوفاء السابق على رفع الدعوى لا يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تنبيهاً قاطعاً للتقادم ، وإنما هو مجرد إنذار بالدفع لا يكفى لتوطين هذا الأثر ، إذ المقصود بالتنبيه الذى يقطع التقادم هو التنبيه المنصوص عليه فى المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات السابق الذى يسرى على واقعة الدعوى والمقابلة للمادة ٢٨١ من قانون المرافعات الحالى ، والذى يوجب المشرع إشتماله على إعلان الدين بالسند التنفيذى مع تكليفه بالوفاء بالدين.

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٨٠ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٢

المطالبة القضائية لا تقطع إلا بالتقادم السارى لمصلحة من رفعت عليه الدعوى وقضى عليه فيها. لما كان ذلك وكان الثابت أن المطعون ضده الأول لم يكن خصماً فى الدعوى رقم وأنه ركن فى كسب ملكيته للمنزى موضوع النزاع إلى وضع يده منفرداً عليه دون وضع يد أسلافه ، فإن هذه الدعوى لا تقطع التقادم السارى لمصلحة المطعون ضده الأول.

الطعن رقم ٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٩٤٣ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٩

كف الحائز عن إستمثال حقه على العين بعض الوقت لتوقيع مصلحة الضرائب الحجز ووضع الاختام عليها لدين على الحائز لا يعتبر أن الحيازة منقطعة ولا يخل بصفة الإستمرار .

الطعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٠٢٧ بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٤

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن التقادم ينقطع بالمطالبة القضائية أى الطلب المقدم فعلاً للمحكمة الجازم بالحق الذى يبرأ إسراده فى التقادم المملك أو الحق الذى يبرأ إقتضاه فى التقادم المبرى من الحق أو ما أخق به من توابعه بما يجب لزوماً بوجوبه أو يسقط كذلك بسقوطه.

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢

إذ كان تقادم الخصومة من شأنه أن يلقى آثار ذات أهمية نشأت عن الإجراءات التى إتخذت فيها وقد يؤثر فى حقوق للمصوم تعلق مصيرها بهذه الإجراءات ، فقد وجب إخضاع مبرانه للوقف والإنقطاع تطبيقاً للمبادئ العامة الأساسية فى شأن التقادم المسقط ، وهى مبادئ ، مقررّة كأصل عام فى التشريعات الإجرائية أسوة بالتشريعات الموضوعية ، والإجراء القاطع لمدة تقادم الخصومة هو الإجراء الذى يتخذ فى الخصومة ذاتها وفى مواجهة الخصم الآخر قصداً إلى إستئناف السير فيها ، وأما وقف مدة هذا التقادم فيتحقق بقيام مانع ماضى يتمثل فى وقوع حدث يعد من قبيل القوة القاهرة ويستحيل معه على الخصم موالاة السير فى الخصومة أو مانع قانونى يحول دون مباشرة إجراءات الخصومة ومواصلة السير فيها.

الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٢٩٩ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٦

مناط قيام الأثر الذى يرتبه الشارع على إجراء قانونى معين هو مطابقة هذا الإجراء أصلاً لما إشرطه القانون فيه ، ومن ثم فإن إنقطاع التقادم الملوّب على المطالبة القضائية عملاً بالمادة ٣٨٣ من القانون المدنى يستلزم صحة هذه المطالبة شكلاً وموضوعاً ، وهو ما لا يتحقق إلا بصدر حكم نهائى فيها بإجابة صاحبها إلى طلبه كله أو بعضه ، أما إنتهاؤها بغير ذلك فإنه يزىل أثرها فى الإنقطاع ويصبح التقادم الذى بدأ قبلها مسعراً لم ينقطع.

الطعن رقم ١٥٧٨ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١٢٠٣ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٣٠

المطالبة القضائية تقطع التقادم المكسب متى توالى فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذى يبرأ إسراده.

الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١١٦٩ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٤

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن المريضة التى تقدم لإستصدار أمر الأداء تعتبر بديلة لصحيفة الدعوى وبها تتصل الدعوى بالقضاء ويرتب عليها كافة الآثار المترتبة على رفع الدعوى.

الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٤٥٥ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٦
مدة السنة المعنية لرفع دعوى الحيازة - هي مدة تقادم خاص تسرى عليه قواعد الوقف والإنقطاع التى تسرى على التقادم المسقط العادى.

الطعن رقم ١٥١٥ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٧
يشروط فى الإجراء القاطع للتقادم إذا صدر من الدائن أن يكون فى مواجهة مدينه للتمسك بمقه قبله وذلك أثناء السير فى دعوى مقامه من الدائن أو من المدين وتدخل الدائن خصماً فيها ، إما إذا صدر الإجراء من المدين فيشروط إقراراً صريحاً أو ضمناً بحق الدائن.

الطعن رقم ١٦٣٣ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٥٧٠ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٢
المقرر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المطالبة بجزء من الحق تعتبر قاطعة للتقادم بالنسبة لباقى هذا الحق ما دام أن هذه المطالبة الجزئية تدل فى ذاتها على قصد صاحب الحق فى التمسك بكامل حقه وكان الحقين غير متغايرين بل يجمعهما مصدر واحد.

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٣
لما كان الحكم العلامى القاضى بإدانة مقوف جريمة الجنحة لا تقتضى به الدعوى الجنائية إذ هو لا يعدو أن يكون من الإجراءات القاطعة لمدة الثلاث سنوات المقررة لتقادم الدعوى الجنائية طبقاً للمادتين ١٥ ، ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم فإنه إذا لم يُعلن هذا الحكم للمحكوم عليه ولم يُتخذ إجراء تال له قاطع لتقادم الدعوى الجنائية فإن هذه الدعوى تقتضى بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ صدوره ومنذ هذا الإنقضاء يزول المانع القانونى الذى كان سبباً فى وقف تقادم دعوى الضرور المدنية قبل المؤمن.

الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ١٩٩٠/١١/٧
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا قضى برفض الدعوى التى من شأنها قطع التقادم أو بعدم قبولها ترتب عليه زوال ما كان لها من أثر فى قطع التقادم واعتبار الإنقطاع كأن لم يكن والتقادم الذى كان قد بدأ قبل رفعها مستمراً .

الطعن رقم ١٨٣٥ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٩
يشروط فى الإجراء القاطع للتقادم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يتم بالطريق الذى رسمه القانون وفى مواجهة المدين. لما كان ذلك ، وكانت الهيئة العامة للبريد هى طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض أحكام القرار الجمهورى رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥٧ الخاص بإنشاء

هيئة الريد ، هيئة عامة في تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ويختلها أمام القضاء رئيس مجلس إدارتها ، وكان الثابت في الدعوى أن مورث الطعون ضدهما قد أقام دعواه ابتداء ضد وزير المواصلات بصفته الرئيس الأعلى هيئة الريد بطلب الحكم بإلزامه ، بأن يؤدي له مبلغ ١٨٣٩,٣٥٠ تمويضاً عن الطرد المفقود ، ثم صحح شكل الدعوى بإخصام رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للبريد بجملة ١٩/٣/١٩٧٧ ، وكان وزير المواصلات غير ذي صفة في تمثيل الهيئة العامة للبريد لأن الدعوى لا تعتبر مرفوعة في مواجهة الهيئة الطاعنة صاحبة الصفة في الخصومة إلا من ذلك التاريخ لا يغير من ذلك ما نصت الدفع بعدم قبول الدعوى لإنشاء صفة المدعى عليه قائم على أساس أجلت الدعوى لإعلان ذي الصفة ، ذلك أن تصحيح الصفة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يجب أن يتم في الجهاد المقرر قانوناً ولا يخل المواعيد المحددة لرفع الدعاوى وعدد التقادم. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأبد الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض الدفع المبدي من الطاعنة بسقوط دعوى المسؤولية - ملهى أكثر من سنة من تاريخ النقل عملاً بالمادة ١٠٤ من قانون التجارة تأسيساً على أن - الدعوى رفعت بإبداء صحيفتها قلم الكتاب في ١٩٧٦/١٠/٢٨ قبل انقضاء سنة على الوقت الذي كان يجب أن يتم فيه النقل وهو ١٩٧٥/١٢/٢ رغم رفعها على غير ذي صفة وعدم إخصام الممثل القانوني للهيئة الطاعنة إلا في ١٩٧٧/٣/١٩ أى بعد مضي أكثر من سنة على تاريخ النقل، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يسوجب نقضه .

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥٧ مكتب قلى ٤١ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٥

إذ كان الحكم المطعون قد انتهى إلى أن دعوى تثبيت الملكية التي أقامتها الطعون ضدها الأولى طاعمة للتقادم بالنسبة لباقي الملاك على الشيوع ومنهم البائعة للطاعنين ولم تكتمل للبائعة والطاعنين من بعدها مدة خمس عشر سنة من تاريخ صدور الحكم في الدعوى رقم مدنى كلى طنطا وحى رفع الدعوى المطروحة وخلص من ذلك إلى عدم توافر شروط كسب الملكية بالتقادم في حق الطاعنين فإنه يكون قد إنضم صحيح القانون .

الطعن رقم ٣٣ لسنة ١ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٣١/١٢/٢٤

- المسائل المتعلقة بإلقاط مدة التقادم يكون مناط عضوعها لرقابة محكمة النقض هو الطريقة بين ما إذا كان قطع مدة التقادم مرتباً على إعراف واضح اليد أو المدين بالحق المطالب هو به إعرافاً يجب الرجوع في إستغادته إلى فعل ماضى يختلف على دلالاته ، أو إلى ورقة مقدمة في الدعوى يختلف على دلالاتها الصريحة أو الضمنية كذلك ، وبين ما إذا كان قطع المدة مرتباً على ورقة الطلب المقدم للمحكمة بالحق

المطلوب إسرداده أو إقتضاؤه. ففي الصورة الأولى يكون حكم قاضى الموضوع مبنياً على ما إستنتجه هو من الأفعال أو الأوراق المقدمة المتنازع على دلائلها العقلية ، ولا رقابة محكمة النقض عليه في ذلك. أما في الصورة الثانية فما دام النزاع بين خصوم الدعوى قائماً على ما يكون لورقة الطلب من الأثر القانونى فى قطع مدة التقادم وعلى متى تكون الورقة قاطعة ، وفهم تكون ، أى على ما إشرطه القانون فى ورقة الطلب [JUSTICE EN DEMANDE] من الشروط القانونية ، فيكون فصل المحكمة فى ذلك فصلاً فى مسألة قانونية تخضع فيه لمراقبة محكمة النقض .

— المفهوم من نص المادتين ٨٢ و ٢٠٥ من القانون المدنى أن الشارع قد إشرط أن يوافر فى الورقة التى تقطع مدة التقادم [JUSTICE EN DEMANDE] معنى الطلب الواقع فعلاً للمحكمة ، الجازم بالحق الذى يراد إسرداده " فى التقادم المملك " أو بالحق الذى يراد إقتضاؤه " فى التقادم المبرئ من الدين " ولهذا لا تعتبر صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما قاطعة إلا فى خصوص هذا الحق أو ما إلحق به من توابعه مما يجب لزوماً بوجوبه أو يسقط كذلك بسقوطه ، فإن تناهى الحقائق أو تناهى مصادرها ، فالطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعاً لمدة التقادم بالنسبة للحق الآخر .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٩٩ بتاريخ ١٩٣٢/٤/٢٨

إن القانون لا يعتبر مجرد الإنذار قاطعاً لمدة التقادم .

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٣٦/١٢/٣

وضع يد الغير على العين لا يكون قاطعاً للتقادم المدهى به إلا إذا كانت حيازته لما لحسابه نفسه. فإذا كان هذا الغير قد عرض على ذى الشأن فى وضع اليد تعريضاً عن مدة حيازته ، فإن يده على العين تكون بمثابة إستمرار يد ذى الشأن عليها. وإذاً فالحكم إذا أسقط من مده التقادم المدة التى إستوعبت فيها السلطة العسكرية البريطانية على الأرض المتنازع عليها مقابل تعريض دفعته لذى اليد ، بأنياً ذلك على أن هذا الإستيلاء يقطع التقادم لأنه كان بفعل من أجنبى ليس بينه وبين ذى اليد إتفاق يجعله نائباً عنه فى وضع اليد — هذا الحكم يكون مخطئاً مضيئاً نقضه .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٩٣٨/١١/١٧

إن الشارع على ما هو مفهوم من المادتين ٨٢ ، ٢٠٥ من القانون المدنى قد أوجب أن يوافر فى الورقة التى تقطع بها مدة التقادم معنى الطلب الواقع فعلاً للمحكمة بالحق المراد إسرداده فى التقادم المملك أو المراد إقتضاؤه فى التقادم المبرئ من الدين. ولا تعتبر صحيفة الدعوى المرفوعة بحق قاطعة للمدة إلا فى

خصوص هذا الحق وما إلتحق به من توابع. وإذن فالدعوى المرفوعة من المدين ببراءة ذمته لا تقطع بها مدة التقادم بالنسبة للمدين .

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٥٣٥ بتاريخ ١٩٣٩/٤/٦

الأصل في الآثار التي توتب قانوناً على إجراءات التقاضي أنها نسبية بين طرفي الدعوى بصفتهم التي اتخذوها. فالأثر الموزب على رفع الدعوى من جهة قطع التقادم لا يعمد من رفعها ومن رفعت عليه. فإذا أحال الدائن أجنبياً بدينه لرفع هذا الأجنبي الدعوى بالدين أمام المحكمة المختلطة ففقدت بعدم اختصاصها على أساس أن التحويل بل صوري ، فاستأنف الحكم ، ثم تنازل عن الاستئناف وطلب شطب الدعوى فحكمت المحكمة بالشطب ، ثم رفع الدائن الأصلي الدعوى بدينه أمام المحكمة الأهلية لدفع المدين بسقوط الحق في المطالبة بالدين بمضى المدة ، فإن رفع الدعوى أمام المحكمة المختلطة لا يمكن أن يعمد أثره رافعها الأجنبي فيقطع التقادم بالنسبة لليرة .

الطعن رقم ٧١ لسنة ٩ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ١٩٤٠/٧/٢٩

إن القانون المدني الأهلي قد نص في المادة ٨١ منه عن التملك بمضى المدة على أنه "إذا انقطع التواري في وضع اليد فلا تحسب المدة السابقة على إنقطاعه" ، كما نص في المادة ٨٢ على أنه "تقطع المدة المقررة للملك بوضع اليد إذا ارتفعت اليد ولو بفعل شخص أجنبي. وتقطع المدة المذكورة أيضاً إذا طلب المسالك إسداد حقه بأن كلف واضع اليد بالحضور للمرافعة أمام المحكمة أو نبه عليه بالرد تبهياً رسمياً إغ وإنقطاع المدة في الحالة الأولى يعرف بالإنقطاع الطبيعي ، وفي الحالة الثانية بالإنقطاع المدني. والقانون المصري لم ينص على تحديد مدة للإنقطاع الطبيعي كما فعل القانون الفرنسي الذي نص في المادة ٢٢٤٣ على أنه يجب أن تكون مدة الإنقطاع زائدة على سنة وما ذلك منه إلا بالقياس على دعوى وضع اليد التي يشترط لرفعها ألا يكون قد مضى أكثر من سنة على غصب العين المطلوب إسدادها مما يفيد أن الإنقطاع الذي يستمر طوال هذه المدة يكون واجباً الاعتداد به.

على أن القانون المصري ما دام قد حدد في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ مرافعات أهلى لقبول دعوى إعادة وضع اليد نفس المدة التي حددها القانون الفرنسي فقد دل بذلك على أنه قد قصد هو الآخر إلى أن الحكم بإعادة وضع يد الحائز يزيل عنها شاتبة الإنقطاع فتكون الحيازة رغم ما كان قد طرأ عليها مستمرة لها كل نتائجها. هذا ويجب في الإنقطاع الطبيعي ، فضلاً عن شرط المدة ، أن يكون زوال الحيازة بفعل شخص أجنبي. ولا يكفي لذلك مجرد منع الحائز من الإنتفاع بشخصه بالعين ، بل يجب أن يكون واضع اليد الجليد منتظماً بالعين لغير حساب الحائز. وبعبارة أخرى يجب أن يكون من شأن رفع يد الحائز حرمانه من

ثمرات العين التي كان يجوزها ومن منافعها. فإذا عين البنك المقارن حارساً على أرض للمحافظة على حقوق الدائنين ، وتسلم هذه الأرض ، وإرثفت يد مالكها عنها فإن ذلك لا يصح إعتبره قطعاً للتقادم لأن وضع يد البنك على الأرض بهذه الصفة لم يكن ملحوظاً فيه أن ينتفع بها البنك لنفسه بل ليحصل غلتها ويسعوى منها دينه ثم يرد ما بقي منها للمالك.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٤٢

إن الطلب المقدم للجنة المساعدة القضائية للإعفاء من الرسوم ليس من الإجراءات القضائية التي تقطع التقادم ، إذ هو ليس فيه معنى التكليف بالحضور أمام المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى ، وإنما هو مجرد إلتماس بالإعفاء من الرسوم يقتضى استدعاء الخصم بالطريق الإداري للخصوم أمام اللجنة لسماح أقواله في طلب الإعفاء. كما أنه ليس فيه معنى التنبية الرسمي ، إذ يشترط في هذا التنبية أن يكون على يد محضر وبناء على سند واجب التنفيذ. وليس كذلك الحال فيه. وإذن فلا يعاب على الحكم ألا يعد طلب الإعفاء من الرسوم قطعاً للمدة ، ولو كان الفصل في هذا الطلب قد تأخر أمام اللجنة حتى فاتت مدة التقادم ولم يحسن لذلك رفع الدعوى في الوقت المناسب ، فإن صاحب الحق ، وهو المطالب بالمحافظة عليه ، قد كان عليه أن يبادر بتقديم طلبه حتى لا يفوت عليه الوقت.

الطعن رقم ٤٠ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١١/٢٣/١٩٤٤

إذا كانت المحكمة مع تسليمها برفع الدعوى التي لم تقيد لم تفرق بين التقادم المسقط للحق نفسه والتقادم المسقط للدعوى المرفوعة بشأنه فأعيرت أن قطع التقادم الخمسي الذي ينشأ عن رفع الدعوى لا يستمر إلا لمدة التقادم المسقط للحق ذاته فإنها تكون قد أعطت. إذ أن لكل من تقادم الحق وتقادم الدعوى حكماً خاصاً. فالتقادم الخمسي ينقطع برفع الدعوى ويظل هذا الإنقطاع مستمراً ما دام سببه قائماً. وإذا كان سبب الإنقطاع هو الدعوى فيبقى التقادم منقطعاً إلى أن تسقط هي بالتقادم المسقط لها ومدته خمس عشرة سنة طبقاً لحكم المادة ٨٢ من القانون المدني ، وما دامت هذه المدة لم تنقضي فيبقى أثر الإنقطاع قائماً. فإذا تحركت الدعوى في أثناءها فيكون تحريكها صحيحاً لعدم سقوط الحق المرفوعة به .

الطعن رقم ١١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ١/١٧/١٩٤٦

إن رفع الدعوى من المدين براءة ذمته من الدين لإتضاهاه بالتقادم يتألف إعتبره معولاً بالدين إصراً يقطع مدة التقادم التي لم تكن قد تكاملت. كما أن تمسك الدائن بدينه في تلك الدعوى ليس هو التنبية الرسمي المنصوص عليه في المادة ٨٢ من القانون المدني ، وهو لا يفتى عن التنبية ولا عن التنفيذ لأنهما هما وحدهما اللذان يصلحان لقطع مريان التقادم على الدين .

الطعن رقم ٢٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٤٥

التقدم الذي يقطعه رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة يظل مقطوعاً طوال المدة التي تستغرقها الدعوى المقامة ثم يعود إلى السريان من جديد من يوم صدور الحكم النهائي بعدم الاختصاص. ويحفظ التقدم الذي يبدأ في السريان بعد الإنقطاع بصفات التقدم الذي قطع ويبقى خاصاً لنفس القواعد التي تحكمه

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٨٩ بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٤٨

الأصل في إنقطاع التقدم أنه لا يغير مقدار المدة التي حددها القانون لزوال الإلزام ما لم يرد نص على غير ذلك أو يصدر حكم بالدين أو يحصل تجديده. وعلى ذلك فإنه ، فيما عدا الأحوال التي يقضى فيها القانون بتجديد مدة التقدم ، إذا إنقطع التقدم بإقرار المدين يكون الحكم في تبديل المدة بسبب الإقرار منوطاً بما يستخلصه قاضى الموضوع من واقع الدعوى عن المقصود بإثبات الإلزام في سند جديد هل هو من قبيل تجديد الدين أم لا ، فإذا تبين له ما ينفي لية التجديد وأقام قضاؤه على أسباب مستساغة فلا معقب عليه فيه . وكذلك إذا ما ادعى الدائن تجديد الدين بدخوله في حساب جار بينه وبين مدينه فإن الممول في هذا أيضاً يكون على ما يحصله قاضى الموضوع من الوقائع المطروحة عليه من وجود الحساب الجارى أو عدمه.

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ١٧ مجموعة صر ٤٥ صفحة رقم ٧٣٩ بتاريخ ١٧/٣/١٩٤٩

إعلان أحد نظار الوقف بصحيفة الدهوى المرفوعة من دائن الوقف بالمطالبة بدنيه بقطع تقادم الدين لتوجيهها إلى من يملك بالإفراد ولاء الدين عن الوقف.

* الموضوع الفرعى : الإستيلاء المؤقت :

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٦٨ بتاريخ ٤/٢٤/١٩٦٩

— مفاد نص المادة ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن نزاع الملكية للمنفعة العامة أن السلطة التي عوها القانون للمحافظ في الإستيلاء المؤقت على العقارات فى الأحوال الطارئة أو المستعجلة هي سلطة إستثنائية مقيدة بقيام حالة الضرورة التي تبرر هذا الإستيلاء ، وقد ترك القانون للمحافظ تقدير قيام هذه الحالة ولم يصرح له بغيره في إصدار قرارات الإستيلاء المؤقت فى الأحوال التي أجاز فيها هذا الإستيلاء ، فلا يجوز لذلك المحافظ أن ينيب غيره فى إصدار تلك القرارات .

— ما تنص عليه المادة ١٨ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، من وجوب تحديد مدة الإستيلاء المؤقت على العقارات — سواء كان الإستيلاء بقرار من الوزير المختص أو من المحافظ — بحيث لا تتجاوز المدة ثلاث سنوات من تاريخ الإستيلاء الفعلى ، يقتضى أن يكون قرار الإستيلاء المؤقت الصادر من المحافظ مكتوباً ومعدداً فيه مدة الإستيلاء حتى يكون بيد صاحب الشأن فى القرار سند يمكن أن يعتمد عليه فى مطالبة

جهة الإدارة بإعادة العقار إليه في نهاية المدة المحددة للإستيلاء في حالة إمتناعها عن تنفيذ ما توجيه عليها المادة ١٨ من إعادة العقار في نهاية المدة المحددة للإستيلاء بالحالة التي كان عليها وقت الإستيلاء ، يؤيد هذا النظر أن القانون إسعوج في حالة حصول الإستيلاء المؤقت ، بقرار من الوزير المختص ، وهو السلطة المختصة أصلاً بإصدار قرارات الإستيلاء المؤقت ، أن ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وهذا النشر لا يكون إلا إذا كان القرار مكتوباً ، ووجوب صدور قرار المحافظ كتابة لا يتنافى مع قيام حالة الضرورة التي تستلزم إصداره لأن إقتضاء تحرير القرار لا يؤدي إلى تأخير حصول الإستيلاء.

الطنين رقم ٣١٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٢٠٠ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٩

مفاد نصوص المواد ٩/١ ، ١١ ، ١٢ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٥٣ بشأن التبعة العامة والمادة الأولى من القرار بقانون ٣٨٨ لسنة ١٩٥٦ في شأن الأثمان والتصويبات المشار إليها بالمادة ١١ من المرسوم بقانون السالف الذكر أنه ينهى الرجوع إلى أحكام المرسوم بقانون التبعة لتحقيق ما رآه الشارع تفهيداً لإعلان التبعة والإعتبارات المتعلقة بالمصالح العامة من إباحة الإستيلاء على أشياء كثيرة قد تستلزمها حالة الحرب القائمة وجواز أن يصدر وزير الحرية والبحرية القرارات في هذا الخصوص ومن إحضار تعويض أصحاب الشأن عن هذه الأشياء وبیان الطريق الذى يتم به تقدير التعويض وهو ما يخص به اللجان المشار إليها بالمادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، على أن تظل القرارات التى تصدر بتقدير التعويض فيما يتعلق بمواعيد الطنن فيها وإجراءاته محظفة بأحكام المادة ١٢ من المرسوم بقانون التبعة ، مما مفاده حصول الطنن في قرار لجنة التقدير بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية المختصة وإتباع إجراءات خاصة للفصل في المعارضة ، وإعتبار الحكم الذى يصدر فيها مما لا يجوز الطنن فيه بأى طريق من طرق الطنن.

الطنن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٤١ بتاريخ ١٩/٣/١٩٨٠

نصت المادة السابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على أن " الأماكن الصادر في شأنها قرارات الإستيلاء تعتبر فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون مؤجرة إلى الجهات التى تم الإستيلاء لصالحها " إلا أن القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ الذى غول لوزير التربية والتعليم سلطة إصدار قرار الإستيلاء على الأماكن اللازمة لشئون وزارته والذي إستمر العمل به بالمرسوم الصادر في ١١ يوليوسنة ١٩٤٨ نص في مادته الأولى على أن يتبع في تقدير التعويض عن الأماكن المستولى عليها الأحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشتون التموين ، وإذ وضع هذا المرسوم الأخير قواعد خاصة لتقدير التعويض عن الإنتطاع بالأشياء المستولى عليها على أساس فاتدة رأس المال المستثمر وفقاً

للسعر المادى الجارى بالسوق فى تاريخ حصول الإستيلاء مضافاً إليها مصروفات الإستهلاك والصيانة للمباني والمنشآت ، وكانت تلك القواعد تغاير الأسس التى إتخذها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لتحديد أجرة الأماكن التى تسرى عليها ، مما يصين معه إستبعاد ما ورد بهذا القانون من أحكام خاصة بتحديد الأجرة وما يرد عليها من زيادة أو خفض .

الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٧٤ بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٥

إن نص المادة السابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - وتقابلها المادة ٣/٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، والمادة ٦/٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - على أن " الأماكن الصادر فى شأنها قرارات إستيلاء بحرم ما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون مؤجرة إلى الجهات التى تم الإستيلاء لصالحها " إلا أن القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنزع ملكية العقارات للمنفعة العامة وضع قواعد خاصة بالنسبة لمدة الإستيلاء لجعلها محدودة بمد أقصى لا يتجاوز ثلاث سنوات يعين بعدها إنهاء الإستيلاء وما يتبعه من إعتبار العين مؤجرة ، ما لم يتم قبل ذلك إتخاذ إجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة وإذا كانت تلك القواعد تغاير الأحكام التى شرعتها قوانين إيجار الأماكن بخصوص الإمتداد القانونى بعقد الإيجار وأن المسفاد مما تقدم أن العقارات المسولى عليها كما إستثنت بموجب نصوص القوانين التى أجازت الإستيلاء عليها من أحكام قانون إيجار الأماكن المتعلقة بتحديد الأجرة ، لأنها قد إستثنت أيضاً بمقتضى المادة ١٨ سالفة الذكر من أحكام ذلك القانون المتعلقة بامتداد الإيجار إمتداداً قانونياً إلى أجل غير مسمى ، لما كان ذلك فإنه يصين الإلتزام بما جاء بالقانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن تحديد مدة الإستيلاء المؤقت ، وإستبعاد ما ورد بقوانين إيجار الأماكن من أحكام خاصة بالإمتداد .

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٦٩ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١١

يدل نص المادة السابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، وهى المقابلة للمادة ٢/٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ٦٩ ومن بعده المادة ٢/٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - على أن قرار الإستيلاء الصادر من شخص معنوى عام يحوله القانون هذا الحق لأغراض تتعلق بالمصلحة العامة يقوم مقام عقد الإيجار وهو وإن كان يتم بأمر إدارى من الجهة المختصة فيكون النظر فى صحته وطلب إلغائه لمخالفة القانون هو من إختصاص القضاء الإدارى شأن كل أمر إدارى آخر إلا أنه بعد صدوره صحيحاً ووضع اليد على العقار يكون أمر الإستيلاء المذكور قد إستنفذ أغراضه وأصبحت العلاقة بعد ذلك بين الجهة المسئولة ومالك العقار المستولى عليه علاقة تاجريرة

تخضع لتشريعات هذه العلاقة بما يؤدي إلى أن النظر في المنازعات المتعلقة بها يكون من اختصاص المحاكم المختصة طبقاً لهذه التشريعات .

* الموضوع الفرعي : التقادم الثلاثي :

الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٦١/٥/٤
منى كانت مبالغ المعاش التى استولى عليها الطاعن قد دفعت ونشأ الحق فى إسدادها فى ظل القانون المدنى الملى واستمر هذا الحق قائما إلى تاريخ العمل بالقانون المدنى الجديد فإن الدعى بإسدادها لا تسقط إلا بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه فى الاسداد أو بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ نشوء هذا الحق ، أى المدتين أقصر .

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١١٣٤ بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢١
إذ إستحدثت المادة ١/١٧٢ من القانون المدنى مدة تقادم تسقط بمقتضاها دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرر بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، وكان النص على هذا التقادم يعد بهذه المثابة من القوانين الموضوعية المتصلة بأصل الحق فإنه يحكمه فيما يتعلق بسريانته من حيث الزمان عند التنازع بينه وبين قانون سابق المادة الثامنة من القانون المدنى التى تقضى بسريان مدة التقادم الجديدة من وقت العمل بالنص الجديد إذا كان قد قرر مدة للتقادم أقصر مما قرره النص القديم ما لم يكن الباقى منها أقصر من المدة التى قررها النص الجديد ، وذلك دون الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون المرافعات السابق التى تقضى بعدم سريان القوانين المعدلة لمواعيد المرافعات متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها .

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٩١٤ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٢
التقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى هو تقادم إستثنائى خاص بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ، فلا يسرى على الإلتزامات التى تنشأ مباشرة من القانون وإنما يسرى فى شأن تقادم هذه الإلتزامات التقادم العادى المنصوص عليه فى المادة ٣٧٤ من القانون المدنى ما لم يوجد نص خاص يقضى بتقادم آخر .

الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤٩٥ بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٠
التقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى هو تقادم إستثنائى خاص بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع . فلا يسرى على الإلتزامات التى تنشأ على مباشرة من القانون وإنما يسرى

في شأن تقادم هذه الإلتزامات التقادم العادى المنصوص عليه في المادة ٣٧٤ من القانون المدني ما لم يوجد نص خاص يقتضى بتقادم آخر.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ١٠/٦/١٩٧١

نص المادة ١٧٢ من القانون المدني الذى إستحدثت تقادم الثلاث سنوات بالنسبة لدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع من اليوم الذى علم فيه المضرور بالضرر وبالشخص المسئول عنه وهو نص إستثنائى على خلاف الأصل العام فى التقادم ، قد ورد فى خصوص الحقوق التى تنشأ عن المصدر الثالث من مصادر الإلتزام فى القانون المدني ، وهو العمل غير المشروع بحيث لا يجوز تطبيقه بالنسبة إلى الحقوق الناشئة عن مصادر أخرى ، إلا إذا وجد نص خاص يقتضى بذلك ، وإذ لم يرد بنصوص القانون ما يميز تطبيق نص المادة ١٧٢ من القانون المدني بالنسبة لدعوى التعويض الناشئة عن مخالفة أمناء المخازن وأرباب المهة للواجبات المفروضة عليهم فى المادة ٨٢ مكرر من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ والمادة ٤٥ من لائحة المخازن والمشتريات التى تبناها القانون المذكور ، فإن هذه الدعاوى لا تسقط إلا بالتقادم العادى وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ونسب دعوى التعويض المرفوعة من الطاعن " وزارة الشئون " - جد أمين المخزن - إلى العمل غير المشروع وأخضعها للتقادم الإستثنائى المنصوص عنه فى المادة ١٧٢ من القانون المدني ، وجعل لائحة المخازن والمشتريات فى مرتبة أدنى من مرتبة التشريع بحيث تعجز عن تعطيل القواعد العامة المقررة فى القانون رغم إقرار القانونين ١٧٢ لسنة ١٩٥١ و٧٣ لسنة ١٩٥٧ لها وجعلهما من مخالفة أحكامها جرائم تأديبية ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٤٣ بتاريخ ١١/١٢/١٩٧٣

التقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ من القانون المدني هو تقادم إستثنائى خاص بدعوى التعويض عن الضرر الناشئ عن العمل غير المشروع ، فلا يسرى على الإلتزامات التى تنشأ من القانون مباشرة وإنما يختص تقادمها لقواعد التقادم العادى المنصوص عليه فى المادة ٣٧٤ من ذلك القانون ما لم يوجد نص خاص يقتضى بتقادم آخر .

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٠٦٨ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٧٥

مفاد نص المادة ١٧٢ من القانون المدني أن دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع تسقط بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه المضرور بالضرر الحادث وشخص من أحدثه فإذا لم يعلم بذلك فإن تلك الدعوى تسقط بانقضاء خمس عشرة سنة على وقوع العمل غير المشروع ، وإذا علم المضرور بالضرر ومعدله وكان العمل الضار يستتبع قيام دعوى جنائية إلى جانب الدعوى المدنية وكانت

الدعوى الجنائية لم تسقط بعد ، فإن الدعوى المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية فإذا كانت الدعوى الجنائية تسقط بمدة أطول سرت هذه المدة في شأن سقوط الدعوى المدنية وإذا كانت مدة تقادم دعوى التعويض قد بدأت في السريان من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر والشخص المسئول عنه وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الجاني ولم يشأ المضرور أن يطالب بالتعويض المدني أمام المحكمة الجنائية فإن مدة التقادم في هذه الحالة تقف بحكم القانون طوال مدة المحاكمة الجنائية ولا يعود التقادم الثلاثي إلى السريان إلا عند صدور الحكم النهائي بإدانة الجاني أو عند انتهاء المحاكمة لأي سبب آخر ويكون للمضرور بعد ذلك وقبل أن تكمل مدة التقادم الثلاثي أن يرفع دعواه المدنية بالتعويض أمام المحاكم المدنية. وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بأن الدعوى المطروحة متعلقة بجناية إختلاس فهي - على إطلاقتها - تسقط بعشر سنوات من تاريخ وقوع تلك الجناية ورتب على ذلك رفض الدفع بالتقادم والقضاء بالتعويض فإنه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ٣١ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ١٢٢١ بتاريخ ١٧/٦/١٩٧٥

النص في المادة ١٧٢ من القانون المدني يدل - وعلى ما أوضحت عنه الأعمال التفسيرية للقانون المذكور - على أن دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع تسقط بإقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه المضرور بالضرر الحادث ويقف على شخص من أحده فإذا لم يعلم بالضرر الحادث أو لم يقف على شخص من أحده فلا يبدأ سريان هذا التقادم القصير ولكن تسقط دعوى المضرور على أي حال بإقضاء خمس عشرة سنة على وقوع العمل غير المشروع وإذا استتبع العمل الضار قيام دعوى جنائية إلى جانب الدعوى المدنية وكانت الدعوى الجنائية تقادم بإقضاء مدة أطول سرت هذه المدة في شأن تقادم الدعوى المدنية ولما كان بين ما قرره الحكم أن الطاعن يطالب بتعويض عن عمل غير مشروع وهو بالوصف الوارد به يوضح لخواص أركان الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات وكانت مدة إقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنائيات وهي عشر سنوات لا تبدأ في جرائم إختلاس الأموال الأميرية طبقاً لما نصت عليه المادة ١١٩ مكرراً من قانون العقوبات إلا من تاريخ انتهاء الوظيفة ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى قبول الدفع بالتقادم الثلاثي تأسيساً على أن الطاعن لم يرفع دعواه بالتعويض إلا بعد أن مضت مدة تزيد على ست سنوات من تاريخ علمه بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، وإذا كان الثابت أن دعوى التعويض على الصورة التي أوردها الحكم قد نشأت عن جريمة ولم يعرض الحكم لبحث وصف هذه الجريمة وللإجراءات التي اتخذتها النيابة العامة بعد أن أحييت إليها الأوراق من النيابة الإدارية وأثرها على تقادم الدعوى المدنية طبقاً لما

تقضى به المادة ٢/١٧٢ من القانون المدني على ما سلف بيانه ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعاره قصور يطله.

الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٦١٨ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٥
النص في المادة ١٨٧ من القانون المدني على أن " تسقط دعوى إسداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه فى الإسداد ، وتسقط الدعوى كذلك فى جميع الأحوال بانقضاء خمس عشرة من اليوم الذى ينشأ فيه هذا الحق " مقتضاها أن الحق فى الإسداد يسقط بالتقادم بانقضاء أقصر المدين إما بانقضاء ثلاث سنوات تسرى من اليوم الذى يعلم فيه الدافع بحقه فى الإسداد أو بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم قيام الالتزام أى من يوم الوفاء به.

الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١١٨٨ بتاريخ ٢٦/٥/١٩٧٦
لما كان إصرار الطاعة - مصلحة الضرائب - على بيع مقولات وعناصر المحل التجارى موضوع النزاع بالمزاد العلنى يعتبر عملاً غير مشروع ترتب عليه إلحاق الضرر بالمطعون حينهما الأولين بصفتهما ومن لم تبدأ مدة تقادم حقهما فى المطالبة بتصحيح هذا الضرر من تاريخ رسو المزاد على المطعون حينه الثالث بتاريخ ١٦/٣/١٩٦٠ وكان المطعون حينهما الأولان لم يرفعا الدعوى الخالية بالمطالبة إلا فى ١٨/١١/١٩٦٥ فإن الدفع المبذول من الطاعة بسقوط حقهما فيه بالتقادم التالى المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ من القانون المدني يكون فى محله.

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢١٧ بتاريخ ١٤/١/١٩٧٦
التقادم التالى المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ من القانون المدني هو تقادم إستثنائى خاص بدعوى التعويض الناشئة عن العمل المشروع فلا يسرى على الإلتزامات التى تنشأ مباشرة من القانون والتى تجرى عليها فى شأن تقادمها أحكام التقادم العادى المنصوص عليه فى المادة ٣٧٤ من القانون المدني ما لم يوجد نص خاص بتقادم آخر.

الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٧٤١ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٧٦
تنص المادة ١/١٧٢ من القانون المدني على أنه " تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه وتسقط هذه الدعوى فى كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع " مما مفاده أن المناط فى بدء سريان مدة التقادم طبقاً لهذه المادة هو علم المضرور بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه لا باليوم الذى تحدد فيه قيمة الضرر بصفة نهائية.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٩٨٢ بتاريخ ١٩٧٧/٤/١٩

مضى كانت الطاعة - هيئة النقل العامة لمدينة الإسكندرية - قد تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن أساس مسئولية المطعون عليه - قائد سيارة الهيئة هو إخلاله بالالتزامات التى تفرضها عليه وظيفته وهى التزامات ناشئة عن القانون مباشرة ، وكان التقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى هو تقادم إستثنائى خاص بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع فلا يسرى على الإلتزامات التى تنشأ مباشرة من القانون ، وإنما يسرى فى شأن هذه الإلتزامات التقادم العادى المنصوص عليه فى المادة ٣٧٤ من القانون المدنى ما لم يوجد نص خاص يقضى بتقادم آخر ، وإذ لم يرد بنصوص القانون ما يجيز تطبيق نص المادة ١٧٢ المشار إليها بالنسبة لدعوى التعويض الناشئة عن مخالفة أمناء المخازن وأرباب المهد للواجبات المفروضة عليهم فى المادة ٨٢ - مكرر من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المضافة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ والمادة ٤٤ من لائحة المخازن والمشتريات التى تبناها القانون المذكور فإن هذه الدعوى لا تسقط إلا بالتقادم العادى وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ونسب دعوى التعويض المرفوعة من الطاعة - ضد قائد سيارتها عن التلفيات التى أحدثتها بالسيارة نتيجة خطبه - إلى العمل غير المشروع فأجرى عليها التقادم الإستثنائى المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ سالفة الذكر ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ١٩٧٧/١/١١

دعوى الفسخ لا تخضع للتقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ١٨٧ من القانون المدنى ، ولا تقادم إلا بخمس عشرة سنة وطالما يكون للدائن - المشرى - أن يرفع هذه الدعوى ، فإنه يكون له أن يطالب بالآثار المترتبة على الفسخ ومنها رد الثمن ، إذ لا يكون هذا مستحق الأداء وممكناً المطالبة به إلا بعد تقرير الفسخ.

الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٩٢٧ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٥

تنص المادة ١٨٧ من القانون المدنى على أن تسقط دعوى إسداد ما دفع بغير حق وإقتضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه فى الإسداد وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المبلغ المطالب برده يمثل عقوبة غرامه قضى بها على مورث المطعون عليهم ، وأنه بعد أن قام بدفعه صدر قرار رئيس الجمهورية بوقف تنفيذ هذه العقوبة ليكون المورث حين دفع هذا المبلغ تنفيذاً للحكم الصادر فى تلك القضية قد وفى بدين كان مستحقاً عند الوفاء به ، ولما كان القرار المذكور ليس من شأنه أن يزيل الحكم الجنائى الذى قضى بالغرامة بل كان من أثره أن صار للمطعون عليهم وهم ورثة المحكوم عليه الحق

في إسداد المبلغ المذكور ومن ثم فلا يصح أن يواجهوا بحكم المادة ١٨٧ من القانون المدني سائلة الذكر ذلك أن المبلغ المحكوم به وقت أن حصلته النيابة العامة قد حصل بحق لكن بقاءه تحت يدها أصبح بعد صدور القرار سالف الذكر بغير سند ، ولذلك يصبح ديناً عادياً يسقط الحق في إلتصائه بمدة التقادم المنصوص عليها في المادة ٣٧٤ من القانون المدني ، وإذا كان الثابت في الدعوى أن هذه المدة وهي خمس عشرة سنة لم تكن قد اكتملت من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية في ١٩٦٣/٩/٢٤ حتى رفع الدعوى في ١٩٧١/١٠/٢١ بأحقية المطعون بدهم في صرف قيمة الترامة المدفوعة من المورث فإن الحق في المبلغ المطالب برده لا يكون قد سقط بالتقادم.

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٧٩/٤/١٢

من المقرر وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٧٥٢ من القانون المدني أن الدعوى الناشئة عن عقد التأمين تسقط بالتقادم بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعاوى ، ولما كانت دعوى المستفيد من التأمين هي الدعوى الناشئة مباشرة من عقد التأمين تأسيساً على الإضرار لمصلحة الغير ، فإنه يسرى عليها التقادم الثلاثي الذي يبدأ من تاريخ الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعوى وهي واقعة وفاة المؤمن له التي لا تتجادل المطعون عليها في علمها بها منذ حدوثها ، ومن المقرر كذلك أن هذا التقادم الثلاثي المقرر للدعاوى الناشئة عن عقد التأمين تخضع من حيث الوقف والإنقطاع للقواعد العامة بما يعني أن هذا التقادم لا يسرى وفقاً للمادة ١/٣٨٢ من القانون المدني كلما وجد مانع يعطل معه على الدائن أن يطالب بمقه ولو كان المانع أدبياً .

الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٥

تقدير قيام المانع من المطالبة بالحق والذي يعتبر سبباً لوقف سريان التقادم طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٨٢ من القانون المدني ، هو من المسائل الموضوعية التي يستقل بها قاضي الموضوع بغير معقب متى كان ذلك مبنياً على أسباب سائلة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس ما إرتآه من وقف - تقادم دعوى الصويض عن الاعتقال دون سبب - في الفقرة من تاريخ الإفراج عن المطعون عليه في ١٩٦٦/٦/١ حتى ثورة التصحيح في ١٩٧١/٥/١٥ - على أسباب سائلة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها - وكان الذي قرره الحكم لا يقوم على علم قضائه الشخصي بل يقوم على الظروف العامة المعروفة للجميع عما كانت تجتازها البلاد والشعب في الفترة السابقة على ثورة التصحيح في ١٩٧١/٥/١٥ ، فإن النemy يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٣٩٩ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ٢١١١ بتاريخ ١١/١١/١٩٨١
مفاد النص في المادة ١٧٢ من القانون المدني أنه إذا كان العمل الضار يستتبع دعوى جنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية ، فإن الدعوى المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، فإذا انفصلت الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية بأن إختار المضرور الطريق المدني دون الطريق الجنائي للمطالبة بالتعويض فإن سريان التقادم بالنسبة للمضرور يقف طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية ، فإذا انقضت الدعوى الجنائية بصور حكم نهائي بإدانة الجاني أو عند إنتهاء المحاكمة بسبب آخر فإنه يوجب على ذلك عودة سريان تقادم دعوى التعويض بمدتها الأصلية وهي ثلاث سنوات على أساس أن رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعاً قانونياً في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني يعملر معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض.

الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ٢٠٤٤ بتاريخ ١١/١١/١٩٨١
مؤدى نص المادة ١٧٢ من القانون المدني أنه إذا كان العمل الضار يستتبع قيام دعوى جنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية فإن الدعوى المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية. فإذا انفصلت الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية - بحكم القانون أو بإختيار المضرور - فإن سريان التقادم بالنسبة للمضرور يقف طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية فإذا انفصلت الدعوى الجنائية بصور حكم نهائي فيها بإدانة الجاني أو عند إنتهاء المحاكمة الجنائية بسبب آخر فإنه يوجب على ذلك عودة سريان تقادم دعوى التعويض المدنية بمدتها الأصلية وهي ثلاث سنوات على أساس أن رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعاً قانونياً في معنى المادة ٣٨٢ - ١ من القانون المدني يعملر معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض.

الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ١٩٥٢ بتاريخ ١١/١١/١٩٨١
التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني هو تقادم إستئنافي خاص بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع فلا يسرى على الإلتزامات التي تنشأ مباشرة من القانون والتي تجرى عليها في شأن تقادمها أحكام التقادم العادي المنصوص عليه في المادة ٣٧٤ من القانون المدني ما لم يوجد نص خاص يقضى بتقادم آخر. وإذا لم يرد بنصوص القانون ما يميز تطبيق نص المادة ١٧٢ سالفه الذكر بالنسبة لدعوى التعويض الناشئة عن مخالفة الخازن للوإجبات المقررة عليه في المادة ٧٣٤ من القانون المدني وما بعدها فإن هذه الدعوى لا تسقط إلا بالتقادم العادي.

الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٨٤٥ بتاريخ ١٧/٣/١٩٨١

المراد بالعلم في نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدني لبده سريان التقادم الثلاثي لدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو العلم الحقيقي الذى يحيط بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه بإعتبار أن إنقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم يتكفى على تنازل المضرور عن حق التعويض الذى فرضه القانون على المترم دون إرادته مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم ، ولا وجه لإفراض هذا التنازل من جانب المضرور وترتيب حكم السقوط فى حالة العلم الظنى الذى لا يحيط بوقوع الضرر أو بشخص المسئول عنه. وإذا كان إستخلاص علم المضرور بمحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه هو من المسائل المطلقة بالواقع التى تستقل بها محكمة الموضوع متى كان تحصيلها سائفاً وكان لا وجه للتأزم الحتمى بين تاريخ وقوع الضرر وصدور حكم جنائى ضد الشخص المسئول عنه وبين علم المضرور بمحدوث الضرر وبهذا الشخص المسئول عنه وكانت محكمة الموضوع قد خلصت فى حدود سلطتها التقديرية من وقائع الدعوى وملاساتها إلى عدم توفر هذا العلم لدى المظنون عليها الأولى قبل مضى ثلاث سنوات سابقة على رفع الدعوى ، وأقام الحكم قضاء على أسباب تكفى لحمله ، ومن ثم كان ما يثيره الطاعن - من عدم إشارة الحكم إلى تاريخ وقوع الحادث أو تاريخ الحكم الجنائى أو تاريخ بدء التقادم الثلاثى وعدم قبول إنقضاء علم المظنون عليها بالضرر وبالمسئول عنه أو بصدور الحكم الجنائى والتصديق عليه إلى ما قبل ثلاث سنوات سابقة على إقامة الدعوى مما كان عليها عبء إثباته - لا يمدو أن يكون فى حقيقته جدلاً موضوعياً فى تقدير محكمة الموضوع للأدلة وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١١/١/١٩٨٣

إذ أورد المشرع نص المادة ١٧٢ بين نصوص الفصل الثالث من الباب الأول للعمل غير المشروع متعلقاً بتقادم دعوى المسئولية المدنية بثلاث سنوات فإن هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون عاماً ومنبسطاً على تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بفروعه دون غيره من مصادر الإلتزام التى أورد لكل منها فصلاً خاصاً تسرى أحكام المواد الواردة به على الإلتزامات الناشئة عنه ولما كان الثابت أن طلب المظنون عندهما للتعويض مبنى على إخلال الطاعنين بالإلتزامات التى عليهم أفعالاً للشرط الجزائى المنصوص عليه فيها ، وكان مصدر هذا الإلتزام هو العقد فإن الحكم المظنون فيه إذ إستبعد تطبيق المادة ١/١٧٢ من القانون المدنى على دعوى المظنون عندهما يكون قد إلتزم صحيح القانون.

الطعن رقم ٨٤٩ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢١

إذ كانت المادة ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه إذا تعدد المتهمون فإن إنقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يوجب عليه إنقطاعها بالنسبة للباقيين ما لم يكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة وكان الثابت أن دعوى التعويض الماثلة نشأت عن جريمة نشأت عن جريمة أنهم فيها وأقيمت الدعوى الجنائية ضده قبل أن تسقط وحكم إستئنافياً ببراءته في ١٩٧٧/٢/١٦ أن المسئول عن الجريمة هو سائق السيارة المؤمن عليها لدى الطاعة وبذلك يكون هذا الأخير متهماً آخر في الجريمة التي تعدد المتهمون فيها وقد إنقطعت مدة التقادم بالنسبة للمتهم الأول ولم تستأنف سريانها إلا في ١٩٧٧/٢/١٦ على ذلك إنقطاع مدة التقادم بالنسبة للمتهم الآخر فلا تستأنف سريانها إلا في التاريخ المذكور ، والثابت أن دعوى التعويض الماثلة رفعت في ١٩٧٧/٣/٢٢ ثلاث سنوات من ١٩٧٧/٢/١٦ الدعوى الجنائية قد سقطت باعتبارها في مادة جنحة لا تسقط إلا بمضي ثلاث سنين وكانت دعوى التعويض لا تسقط بالتقادم إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، فإن الحكم الصادر بسقوطها بالتقادم يكون مخالفاً للقانون.

الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٨٣/١/١٣

مؤدى نص المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري والمسئولية المدنية عن حوادث السيارات أن يكون للمؤمن له حق الرجوع على المؤمن تقييداً لعقد التأمين وإذا كانت المادة ١/٧٥٢ من القانون المدني تنص على أن تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعاوى ، ولما كانت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض هي - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - الواقعة التي يسرى بمجدها التقادم المسقط بالنسبة إلى دعوى المؤمن له قبل المؤمن ، وكان البين من الأوراق أن المضرور أدهى مدنياً قبل مركب الحادث والشركة الطاعة مبلغ ٢٠٠ جنيهاً على سبيل التعويض عن إصابة وتلف سيارته أثناء نظره قضية الجنحة رقم ... بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٩ الحكم المطعون فيه المادة ١/٧٥٢ من القانون الذي أحسب مدة السقوط في خصوص دعوى المؤمن لها " الطاعة " قبل المؤمن "المطعون ضدها" من التاريخ سالف الذكر فإنه يكون إلزام صحيح القانون.

الطعن رقم ١٤٥٦ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٣٥٥ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١

المрад بالعلم الذي يبدأ به سريان التقادم الثلاثي المقرر بنص المادة ١٧٢ من القانون المدني هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - العلم الحقيقي الذي يحيط بوقوع الضرر والشخص المسئول عنه باعتبار أن

إنقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوى على تنازل المضرور عن حق التعويض الذى فرضه القانون على الملتزم دون إرادته ، مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم.

الطعن رقم ٢٤٦٢ لسنة ٥٢ مكتب قضاى ٣٤ صفحة رقم ١٤٠٣ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٩

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدنى أن التقادم الفلالى المشار إليه والذى تسقط به دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع لا يبدأ فى السريان إلا من تاريخ العلم الحقيقى الذى يحيط به المضرور بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه باعتبار أن إنقضاء ثلاث سنوات من يوم ثبوت هذا العلم على تنازل المضرور عن حق التعويض الذى فرضه القانون على المسئول بما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم - لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد أعتد فى بدء سريان التقادم الفلالى المنصوص عليه فى المادة ١/١٧٢ من القانون المدنى من تاريخ صدور حكم محكمة النقض الذى قضى برفض الطعن المرفوع منه على الحكم الذى قضى بسقوط حقه فى أخذ العقار المبيع بالشفعة باعتباره تاريخ العلم الحقيقى الذى أحاط به الطاعن بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه ، حالة كون أن قوة الأمر المقضى على ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - ثبتت للحكم النهائى ولا يمنع من ثبوت هذه الصفة أن يكون الحكم مما يجوز الطعن فيه بطريق النقض وأنه طعن فيه بالفعل بما كان لازماً أن يكون بدء احتساب مدة التقادم الفلالى المشار إليه من تاريخ صدور الحكم النهائى من محكمة الاستئناف بسقوط حق الطاعن فى أخذ العقار المبيع بالشفعة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٦ مكتب قضاى ٣٩ صفحة رقم ٦٩٩ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٦

أنشأ المشرع بمقتضى المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات دعوى مباشرة للمضرور قبل المؤمن وأخضع هذه الدعوى للتقادم الفلالى المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى - رعاية لمصلحة شركات التأمين وعملاً على الاستقرار الإقتصادى لها - وقد أكدت المذكرة الإيضاحية لذلك القانون أن هذا التقادم تسرى فى شأنه القواعد العامة المتعلقة بوقف مدة التقادم وإنقطاعها ، وكانت القاعدة فى الإجراء القاطع للتقادم أن الأثر المترتب على رفع الدعوى والحكم فيها - من قطع التقادم أو إستبدال مدته - لا يتعدى من رافعها ومن رفعت عليه ولا يغير من ذلك أن نص المادة الخامسة المشار إليها ألزم شركة التأمين بأن تؤدى إلى المضرور مقداراً مما يحكم به قضائياً من تعويض مهما بلغت قيمته ، مما مفاده أن الحكم بالتعويض يكون حجة على الشركة ولم تكن طرفاً فيه ، ذلك أن حججه عليها عندئذ إنما تكون مقصورة على إثبات تحقق الشرط

المقصود عليه بتلك المادة للرجوع عليها بمقدار التعويض دون أن يكون لها أن تنازع في ذلك المقدار ومن ثم فإن الحكم الصادر بالتعويض لا يقطع التقادم ولا يستبدل مدته بالنسبة لشركة التأمين ما لم تكن طرفاً فيه.

الطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٩

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مسمى أحكام المادتين ١٧٢، ١٣٨٢ من القانون المدني أنه إذا كان العمل غير المشروع يشكل جريمة بما يستتبع قيام الدعوى الجنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية فإن الدعوى المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، فإذا انفصلت الدعويان بأن إختار المضرور الطريق المدني دون الطريق الجنائي للمطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة فإن السريان التقادم بالنسبة له يقف ما بقى الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائماً ويظل الوقف سارياً حتى تنقضي الدعوى الجنائية. وهذا الإنقضاء يكون بصور حكم بات فيها أو بصور رتة باتاً بفوات ميعاد الطعن ، فيه أو بسبب آخر من أسباب الإنقضاء ومن تاريخ هذا الإنقضاء يعود تقادم دعوى التعويض إلى السريان باعتبار أن بقاء الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير قائماً بعد في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني مانعاً يعترض معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض .

* الموضوع الفرعى : التقادم الحولى :

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٩٦/١/١٢

التقادم المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ من القانون المدني -وهو يقتصر على حقوق التجار والصناع عن أشياء وردوها لأشخاص لا يتجررون في هذه الأشياء ، وحقوق أصحاب الفنادق والمطاعم عن أجر الإقامة وفنن الطعام وكل ما صرفوه لحساب عملائهم ، وحقوق العمال والخدم والأجراء من أجور يومية وغير يومية ومن ثمن ما قاموا به من توريدات-يقوم على قرينة الوفاء ، وهى " مظنة " رأى الشارع بتوليقيها بيمين المدعى عليه وهى يمين الإستهقاك وأوجب " على من يعمسك بأن الحق قد تقادم بسنة أن يخلف اليمين على أنه أدى الدين فعلاً " بينما التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ - وهو لا يقتصر على دعوى المطالبة بالأجور وحدها بل يمتد إلى غيرها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل - لا يقوم على هذه المظنة ولكن على اعتبارات من المصلحة العامة هى ملاممة إستقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل والمواثبة إلى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل سواء ، ومن ثم فهو لا يتسع لتوجيه يمين الإستهقاك لإختلاف الملة التى يقوم عليها ويدور معها ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن

التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني "هو تقادم عام ومطلق لم يقبده الشارع بأى إجراء آخر كوجبه بين الإشتقاق أو غيرها " فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٩٣٥ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٥

التقادم الحولى المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ من القانون المدني يقوم على قرينة الوفاء ، وهى "مظنة" رأى الشارع توثيقها بيمين المدعى عليه - هى بين الإشتقاق - وأوجب " على من يتمسك بأن الحق تقادم بسنة أن يحلف اليمين على أنه أدى الدين فعلاً " بينما لا يقوم التقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ٣٧٥ على تلك القرينة. وإذا كان الثابت فى الدعوى أن الطاعن أنكر على المطعون ضدها حقها فى فروق الأجر مما لا محل معه لإعمال حكم المادة ٣٧٨ من القانون المدني وكان الحكم المطعون فيه قد إلترم هذا النظر وأعمل حكم المادة ٣٧٥ من ذلك القانون ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى على غير أساس.

الطعن رقم ٦١٠ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٩٨٠/١/١

النص فى المادتين ٦٩٨ ، ٣٨٣ من القانون المدني يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن دعوى المطالبة بالتعويض عن الفصل الصفى تسقط بإقضاء سنة تبدأ من وقت إنتهاء العقد باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل ، وأن هذه المدة هى مدة تقادم يرد عليها الوقف والإنقطاع ، وأن رفع دعوى التعويض أمام محكمة غير مختصة بقطع مدة التقادم.

* الموضوع الفرعى : للتقادم الخمسى :

الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٥٣/١٠/١٥

إذا كان الحكم المطعون فيه قد اشروط لإمكان التملك بالتقادم الخمسى أن يكون واضح اليد الذى أشرى من غير مالك حسن النية وقت تلقى الحق ، فإن هذا الحكم لا يكون قد خالف القانون وليس فيما أورده المادتان ٧ و ١٢ من قانون التسجيل رقم ١٩ لسنة ١٩٢٣ ما يثير من هذا النظر.

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٨١٩ بتاريخ ١٩٥٤/٤/٢٩

لا يصح اعتبار عقد القسمة سببا صحيحا للتملك بالتقادم الخمسى ، ذلك أن القسمة وفقا للمادة ٤٥٧ من القانون المدني القديم والمادة ٨٤٣ من القانون المدنى الجديد تعتبر مقررلة للحق لا منشئة له ، ويشترط فى السبب الصحيح أن يكون من شأنه نقل الملك لو أنه صدر من المالك الحقيقى لا تقريره.

الطعن رقم ١٩١ لسنة ٢١ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٥٤٧ بتاريخ ١٩٥٥/١/٢٧

لا يجوز التمسك بكسب ملكية الحق بالتقادم الخمسي مع السبب الصحيح وحسن النية إلا إذا كان التصرف صادرا من غير مالك ، فإذا كان التصرف إليه قد تلقى الحق من المالك فلا يجديه التمسك بهذا السبب.

الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٢١ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢

حسن النية الذي يقتضيه التمسك بالتقادم الخمسي هو اعتقاد المتصرف إليه اعتقادا سليما تاما حين التصرف أن المتصرف مالك لما يتصرف فيه فإن شاب هذا الاعتقاد أدنى شك امتنع حسن النية. وإذن فمتى كان الحكم قد استدل على نفي حسن نية مدعي التمسك بالتقادم الخمسي بقريبتين أولهما صله البتوة بينه وبين من باع إليه الأطنان التي كانت في الحقيقة مرهونة لهذا البائع والثانية أن هذه الأطنان لم تكن لدى وضع يد هذا البائع أو المرتهن بل استمر في وضع يد البائع وفاتيا حتى وفاته ، وكان من شأن هاتين القريبتين أن تعقدا قيام الشك لدى التمسك بالتقادم الخمسي وقت صدور البيع إليه من والده في ملكية هذا البائع مما ينطى معه حسن النية كما قرر الحكم ، ولما كان هذا التقرير مما يستلزم به قاضي الموضوع دون رقابة عليه من محكمة النقض طالما كان استخلاصه مائلا لما كان ذلك فإنه يكون على غير أساس النعي على الحكم في هذا الخصوص بالقصور أو مخالفة القانون.

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٢١ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٦

لا يصلح الإرث أن يكن فيها صحيحا للتمسك بالتقادم الخمسي.

الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٢١ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٥٥/٢/١٧

لا يجوز للشركاء المأمورين بالتصفية أو القالمين مقامهم التمسك قبل الدائن بنص المادة ٦٥ من قانون التجارة الذي يقتضي بسقوط حقه في المطالبة بمضى خمس سنين من تاريخ انتهاء الشركة.

الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٢٢ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٣١

لا يكفي لإستفادة نازع الملكية الذي رما عليه مزاد العقار المنزوعة ملكيته من التقادم الخمسي تلزعه بجهله حقيقة هذه الملكية أو أن أحدا لم ينه إليه ذلك بل واجبه هو البحث والإستقصاء وراء هذا البيان وإلا كان تقصيره مما يعارض مع حسن النية ولا يجوز له أن يفيد من تقصيره.

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٧

متى كان عقد البيع صادرا من مالك فإنه لا يصلح سببا صحيحا لتملك المشتري بالتقادم الخمسى. فإذا أغفل الحكم دفاع المشتري بأنه تملك الأطنان المتنازع عليها بالتقادم الخمسى فلا إخلال فى ذلك بحق جوهرى له يمكن أن يؤثر على ذلك الحكم أو يعيه.

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧١٢ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٤

الدفع بسقوط الحق فى المطالبة بالقوائد لمضى أكثر من خمس سنين هو من الدفع المتعلقة بموضوع الدعوى فلا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٧٠٣ بتاريخ ١٩٥٩/١١/٢٦

يستلزم التملك بالتقادم الخمسى أن يكون السبب الصحيح الذى يستند إليه واضح اليد صادرا له من غير مالك ، فإذا كان المقدار الذى يضع المطعون عليه السادس يده عليه من أرض النزاع خارجا عن عقد مشراه فلا يمكن أن يعتبر مشريا له من غير مالك فيستفيد تبعاً لذلك من أحكام التقادم الخمسى بالنسبة لهذه المساحة وإنما يعتبر منتصبا لهذا المقدار من وضع يده يجرى فى حقه بشأنه أحكام التقادم الطويل على ما جرى به قضاء محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١١٢٩ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٩

مى كانت المحكمة إذ قررت أن الأطنان محل النزاع لا تدخل فى متناول عقود الطاعات كما ثبت من تطبيقها بمعرفة الخبر ورتبت على ذلك نفى الإدعاء لاكتساب ملكيتهن للزيادة التى يضمن يدهن عليها بالتقادم القصير مع السبب الصحيح وحسن النية فإنها لم تخالف القانون إذ السبب الصحيح فى تملك العقار بالتقادم الخمسى هو كل تصرف قانونى يستند إليه واضح اليد فى حيازة العقار ويجعل وضع يده حلالا سليما من جهة الفصب الأمر الذى لم يعاير فى سند الطاعات.

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ١٩٦٠/١/٢٨

إذا كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائى وبتثبيت ملكية المطعون عليهم إلى قطعة الأرض المتنازع عليها لم يرق قضاءه هذا على مجرد عدم ثبوت دفاع الطاعن - الذى أسسه على تملكه للعقار بالتقادم الخمسى بفرض أن البائع له غير مالك بمقولة إنه إشراره بحسن نية ومضى على شرائه له أكثر من خمس سنوات - بل استند إلى جانب ذلك إلى أوراق الدعوى ومستنداتها لإثبات ملكية المطعون عليهم ورتب على ذلك وعلى ما استخلصه من باقى ظروف الدعوى سوء نية الطاعن وتواطئه مع البائع له

لإغتيال حق المطعون عليهم ، فإن هذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ويعمل الرد على ما تمسك به الطاعن من عدم إنطباق سندی تملك المطعون عليهم على الأرض المتنازع عليها.

الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٦١/٢/٩

إذا كانت محكمة أول درجة قد اعتبرت السند تجارياً بالنسبة للمدين وحكمت بترجيحه الاستيفاق إليه ثم عادت فلقضت فى موضوع الدعوى بسقوط حق الطاعنين فى مطالبته بقيمة السند - "لانهضاء أكثر من خمس سنوات من اليوم الثانى لاستحقاقه وبين المطالبة الرسمية بقيمة -" لم يستأنف الطاعنون هذا الحكم فيما إنتهى إليه من ذلك ، فإن جميع العمليات التى تجرى عليه - من ضمان أو تظهير - وما يشأ عنها من إنتزاعات تخضع للنظام الخمسى حتى وإن كانت من طيبة مختلفة ذلك أن الالتزامات التى تنشأ عن السند الإذنى أو تنفرع عليه إنما يسرى فى شأنها نوع واحد من التقادم هو التقادم الخمسى أو التقادم العادى تبعاً لطبيعته وعلى حسب الأحوال وبذلك تسوى مراكز جميع الملتزمين ليه .

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩٦٣/٢/١٣

تنص المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن "تؤول إلى الحكومة نهائياً جميع المبالغ والقيم التى يلحقها التقادم قانوناً بعد تاريخ العمل بهذا القانون ويسقط حق أصحابها فى المطالبة بها وتكون مما يدخل ضمن الأنواع المبينة بعد الأرباح والفوائد المقررة من الأسهم والسندات القابلة للتداول مما تكون أصدرته أية شركة تجارية أو مدنية ... " كما تنص المادة ٣٧٥ من التقنين المدنى فى فقرتها الأولى على أن "يقادم بملئ سنوات ، كل حق دورى متجدد ، ولو أقر به المدين " . فإذا كان البنك الطاعن قد حجز تحت يده جزءاً من أرباح الكوبونات أكثر من خمس سنوات دون أن يطالب أصحاب الشأن بها فإنها تؤول إلى الحكومة إذ أن هذه المبالغ لا تخرج عن كونها جزءاً من الفائدة السنوية ولا تتغير طبيعتها بمجرد إسقاطها وحجز البنك لها مع علمه بأنها تزيد عن الضريبة المستحقة لمصلحة الضرائب . وإذا قضى الحكم المطعون فيه بسقوط الحق فى المطالبة بهذه المبالغ بالتقادم فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٣٠

حسن النية يفترض دائماً ما لم يتم الدليل على العكس ، ومناط سوء النية المانع من إكتساب الملك بالتقادم الخمسى ثبوت علم المتصرف إليه وقت تلقى الحق بأن المتصرف غير مالك لما يتصرف فيه وإذا كان عدم ذكر سند ملكية البائع للطاعنين وتمهده بتقديم سند الملكية للمشترين ليس من شأن أيهما أن يزدى عقلاً إلى ثبوت علم الطاعنين بأن البائع لهما غير مالك ، فإن الحكم المطعون إذ أسس ثبوت سوء النية على ذلك يكون معيباً بالقصور .

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١١٠٦ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣

إذا كانت الفوائد قد أدمجت في رأس المال وتم تحميلها باتفاق الطرفين فأصبحت بذلك هي ورأس المال كلا غير منقسم فقدت بذلك صفة الدورية والتجدد اللتين يقوم على أساسهما التقادم الخمسى فإنها لا تخضع لهذا النوع من التقادم ولا تقادم إلا بالقضاء خمس عشرة سنة.

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٧٣ بتاريخ ١٩٦٥/١/٢١

السبب الصحيح اللازم لوافره للتملك بالتقادم الخمسى هو على ما تنص عليه المادة ٣/٩٦٩ من القانون المدنى " سند يصدر من شخص لا يكون مالكاً للشيء أو صاحباً للحق الذى يراد كسبه بالتقادم ويجب أن يكون مسجلاً طبقاً للقانون " والمصرف الذى لا يعد مالكاً فى المعنى المقصود بهذا النص هو شخص يكون غير مالك للشيء ويستحل عليه أن ينقل ملكيته إلى من تصرف إليه ، وعلة ذلك أن التملك بالتقادم القصير المدة إنما شرع لحماية من يعامل بمحسن ليه شخص لا يستطيع أن ينقل إليه الملكية بسبب إنه ليس مالكاً ولا يفوله منده حقاً فى الحصول على الملكية ، ومن ثم فإن البائع إذا كان منده عقداً غير مسجل صادراً له من المالك الحقيقى فإنه لا يكون للمشوى أن يملك المبيع بالتقادم الخمسى لأن البائع وإن كان لا يبيع مالكاً إلا أنه يستطيع الحصول على الملكية بتسجيل العقد الصادر له من المالك أو بمطالبة المالك مطالبة قضائية بتنفيذ التزامه عيناً بنقل الملكية إليه وتسجيل الحكم الذى يصدر بعد ذلك.

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨٠ صفحة رقم ١٥٤٧ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢٤

جرى قضاء هذه المحكمة فى ظل القانون المدنى القديم على أنه لا يشترط تسجيل السبب الصحيح لإمكان احتجاج واضع اليد به على المالك الحقيقى لإفادة التملك بالتقادم الخمسى ذلك أن المالك الحقيقى لا يمكن إعتباره غيراً بالمعنى المفهوم لهذا اللفظ فى باب تسجيل العقود الناقلة للملكية ، ولم يأت قانون التسجيل الصادر فى ١٩٢٣/٦/٢٦ بما يخالف هذا المبدأ فلا يزال عقد البيع معتبراً فيه من العقود الرضائية التى تسم بالإيجاب والقبول ولا يزال تسجيله غير معتبر ركناً ضرورياً فى وجوده القانونى. ولأن قانون التسجيل خاص بأحكام انتقال الملكية العقارية بالعقود فإنه لم يُلغ من أحكام القانون المدنى إلا ما كان من مواده خاصاً بذلك وليس منها أحكام اكتساب الملكية بمضى المدة. هذا علاوة على أن العقد الذى يحتاج به لاكتساب الملكية بالتقادم الخمسى باعتباره سبباً صحيحاً لا ينقل ملكاً حتى إذا سجل لأنه صادراً من غير مالك فرضاً ولأن العقد لا ينقل للمشوى أكثر من حقوق بائنه.

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٠٣٠ بتاريخ ١٨/٥/١٩٦٧

التملك بالتقادم الخمسى يستلزم أن يكون السبب الصحيح الذى يستند إليه الحائز سنداً صادراً من غير مالك فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المساحة الزائدة فى أرض الطاعن لا يشملها عقد البيع الصادر إليهم من البائع لهم فلا يمكن اعتبار هذا العقد سبباً صحيحاً بالنسبة لهذه المساحة وإنما يعتبر الطاعنون غاصبين لها ولا يستفيدون من التقادم الخمسى.

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٣٠٤ بتاريخ ١٥/٢/١٩٦٨

سوء النية المانع من التملك بالتقادم الخمسى مناطه ثبوت علم المشوى وقت الشراء بأن البائع له غير مالك لما باعه فإذا استدل الحكم المطعون فيه على سوء نية الطاعن " المشوى " بأنه كان على صلة بالمالك الحقيقى فى سنوات لاحقة لتاريخ الشراء فإن استدلاله يكون فاسداً إذ يجب أن يثبت سوء نية الحائز وقت الشراء حتى يجمع عليه التملك بالتقادم الخمسى.

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٥ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ ٢٤/٤/١٩٦٩

مفاد نص المادة ١٩٤ من قانون التجارة أن التقادم الخمسى المنصوص عليه فيه يقوم على قرينة قانونية هى أن المدين أو فى بما تعهد به ، ويشترط لقيام هذه القرينة ألا يصدر من المدين ما يستخلص منه أن ذمعه لا تزال مشغولة بالمدين كان يعرف صراحة أو ضمناً بأنه لم يسبق له الوفاء بالمدين. وتفسك المدين ببطلان إلتزامه لعدم مشروعية سببه يتضمن إقراراً منه بعدم وفائه بهذا الدين ومن ثم فإنه لا يجوز له بعد إيداء هذا الدفان أن يدفع ب سقوط حق الدائن فى المطالبة بالتقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة .

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٧٤٨ بتاريخ ٣٠/٤/١٩٧٠

من المقرر فى ظل القانون الدنى القديم وقته المشرع فى المادة ٩٦٩/٢ من القانون المدلى الجديد أن حسن نية المشوى من غير مالك لا يشترط توافره إلا عند تلقى الحق.

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ٣٠/٤/١٩٧٠

يعين للقول بأن حق الطاعن قد سقط فى مطالبة مدينه الأصلى بقيمة السند لتقادمه بخمس سنوات من تاريخ استحقاله وفقاً للمادة ١٩٤ من قانون التجارة أن يثبت أن السند موقع عليه من تاجر أو حرر بمناسبة عملية تجارية وأن يدفع المدين بهذا التقادم.

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٣

- إنه وإن كان قضاء هذه المحكمة قد جرى - فى ظل القانون المدنى الملقى - على أنه لا يشترط تسجيل السبب الصحيح لإمكان إحتجاج واضح اليد به على المالك الحقيقى لإفادة التملك بالتقادم الخمسى سواء فيما قبل قانون التسجيل أو فيما بعده ، أما إشراط ثبوت تاريخ السبب الصحيح للإحتجاج به فى تحديد مبدأ وضع اليد فلا نزاع فيه قانوناً ، إلا أنه قد إستقر أيضاً ، على أن مضى المدة المكسبة للملكية أو المسقطه للحق إذا ابتدأت تحت سلطان قانون قديم ولم تتم ، ثم جاء قانون جديد فعُدل شروطها أو ملأها فالقانون الجديد هو الذى يسرى وتدخل المدة التى إنقضت تحت سلطان القانون القديم فى حساب المدة التى قررها القانون الجديد ، وقد نصت الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون المدنى الجديد المـمـحـول به ابتداء من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ على أن تسمى النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم من وقت العمل بها على كل تقادم لم يكتمل .

- نصت الفقرة الأولى من المادة ٩٦٩ من القانون المدنى الجديد على أنه " إذا وقعت الحيازة على عقار أو على حق عيني عقارى ، وكانت مقرونة بحسن نية ومستندة فى الوقت ذاته إلى سبب صحيح فإن مدة التقادم المكسب تكون خمس سنوات " كما نصت الفقرة الثالثة منها على أن " السبب الصحيح سند يصدر من شخص لا يكون مالكا للشيء أو صاحباً للحق الذى يراد كسبه بالتقادم ، ويجب أن يكون مسجلاً طبقاً للقانون " ، ومن ثم فلا تؤدى الحيازة المستندة إلى عقد بيع ابتدأى إلى كسب ملكية العقار الذى وقعت عليه بالتقادم الخمسى ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد سالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٨٤ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٣٠

لما كان واضح اليد الذى يحق له طلب منع بيع العقار هو من اكتسب ملكيته بالتقادم الطويل أو القصير قبل تسجيل تنبيه نزاع الملكية ، وكان الحكم المطعون فيه ، وعلى ما أورده فى أسبابه - قد نفى عن الطاعنة تملكها المنزل المتخذ بشأنه إجراءات البيع بوضع اليد المدة القصيرة على إعتبار أن عقدها غير المشهر لا يصح إعتباره سبباً صحيحاً للتملك الخمسى لما يشترطه القانون فى السبب الصحيح من أن يكون سنداً مسجلاً من شأنه نقل الملكية لو أنه صدر من المالك الحقيقى وكانت الطاعنة لم تدع إكتسابها بمضى المدة الطويلة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بوضع يد الطاعنة على هذا المنزل مطار النزاع لعدم توافر شروط إكتسابها ملكية بالتقادم ، كما نفى عنها صفة الحائز فى مفهوم المادتين ١٠٦٠ من القانون المدنى ٢٢٦ من قانون المرافعات السابق. فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطنع رقم ٤٠٣ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٦٢٧ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٣

— حسن النية الذي يقتضيه التملك بالتقادم القصير هو إعتقد المتصرف إليه إعقاداً تاماً حين أن المتصرف مالك لما يتصرف فيه ، فإذا شاب هذا الإعتقاد أدنى شك إمتنع حسن النية.

— لن كان للقاضي الموضوع السلطة التامة في إستخلاص حسن نية واضع اليد — في التملك بالتقادم القصير — من نصوص القعد ومن الظروف الملازمة لتحريره ، إلا أنه يتعين أن يكون إستخلاصه قائماً على أسباب ماثلة وكافية لحمل قضائه.

الطنع رقم ١٩٤ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٥٧٩ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٤

منط خضوع الحق للتقادم الخمسى وفقاً لصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ مدني هو إتصاله بالدورية والتجدد أى أن يكون الحق مستحقاً في مواعيد دورية أبداً كانت مدتها ، وأن يكون هذا الحق بطبيعته مستمراً لا ينقطع سواء كان ثابتاً أو تغير مقداره من وقت لآخر.

الطنع رقم ٦٥٢ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٨٥٦ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٥

المقصود بالحكم الذي يحول دون سقوط الحق في المطالبة بقيمة الورقة التجارية بمضى خمس سنوات في مقام تطبيق المادة ١٩٤ تجارى هو الحكم النهائي الصادر على المدين بمديونية وإذ كان الحكم المتمسك به — لم يصدر رفض الطعن بالإلزام من جانب المدين وهو قضاء في مسألة متعلقة بالإلزام ولا يطوى على قضاء قطعي في موضوع الحق ومن ثم فإنه لا يحول دون التمسك بالدفع بسقوط الحق بالتقادم الخمسى وكان الحكم المطعون فيه قد إلزم هذا النظر وانتهى إلى قبول الدفع بقادم الحق لمضى أكثر من خمس سنوات على تاريخ إستحقاق آخر سند من سندات المديونية ، فإنه لا يكون قد أعطى في تطبيق القانون.

الطنع رقم ٢١٥ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٦٦٣ بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٢

مستحقات المؤمن عليه الأخرى المقررة والناشئة مباشرة عن قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تخضع للتقادم الخمسى المنصوص عليه في المادة ١١٩ من هذا القانون.

الطنع رقم ٦٥ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١١٦٨ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٠

قانون التجارة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أوجب في شروط السند الإذني المنصوص عليها بالمادة ١٩٠ منه بيان إسم المستفيد مقروناً بشرط الأمر ليكون السند قابلاً للتداول بمجرد التظهير ، وإذ كان شرط الإذن لازماً في الأوراق التجارية عموماً فإن الصك الذي لا ينص فيه على هذا الشرط يفقد إحدى الخصائص الأساسية للأوراق التجارية فيخرج عن نطاقها ، ولا يمكن أن يدرج في إحدى صورها التي نظمها القانون ، ولا يجرى عليه التقادم الخمسى بصرف النظر عما إذا كان قد حرر لعمل تجارى أم

لغيره. ولما كان السند موضوع النزاع لم يتضمن شرط الإذن ، وهو من البيانات الأساسية التي يتطلبها القانون ، فهو بهذه المثابة يصبح سنداً معيماً. لما كان ذلك وكان لا يمكن أن يعد هذا السند بجائته تلك من قبيل ما أشارت إليه المادة ١٩٤ من قانون التجارة بعبارة " وغيرها من الأوراق الخروقة لأعمال تجارية " لأن هذه العبارة لا تعني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة الأوراق - التي افتقدها العيب اللاحق بها إحدى الخصائص الذاتية الجوهرية للأوراق التجارية ومن بينها شرط الإذن ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر السند بالتقادم الخمسي لأن النعي عليه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٦

- النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدلى على أن " يتقادم بخمس سنوات كل حق دوري ولو أقر به المدين كاجرة المباني والأراضي الزراعية وقابل الحكر ، وكالفوائد والإيرادات المرتبة والمهايا والأجور والمعاشات " يدل على أن الضابط في هذا النوع من التقادم الخمسي هو كون الإلتزام مما يتكرر ويستحق الأداء في مواعيد دورية وأن يكون الحق بطبيعته مستمراً لا ينقطع مما ينوء المترجم بمحملة لو ترك يفر مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات.

- إذ كانت الضرائب المقررة التي لم يشملها الإعفاء المقرر بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٦ تنضاف إلى القيمة الإيجارية التي تدفع في مواعيد دورية فإنها تأخذ حكمها باعتبارها أجرة لا ضريبة ، وكانت يتبع الأجرة في خضوعها للتقادم الخمسي كافة الإلتزامات الملحقة بها والمعتبرة من عناصرها إذا كانت هذه الإلتزامات دورية وقابلة للترايد ومتعاقبة ما دام عقد الإيجار قائماً ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ودفع إلى أن المبالغ المطالب بها لا يسرى عليها التقادم الخمسي لأنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١

مناط خضوع الحق للتقادم الخمسي وفقاً لصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدلى هو إصابته بالدورية والتجدد أي أن يكون الحق مستحقاً في مواعيد دورية أيأ كانت مدتها وأن يكون بطبيعته مستمراً لا ينقطع سواء كان ثابتاً أو تغير مقداره من وقت لآخر ، ولما كانت المبالغ المطالب بها وهي الأجر الإجمالي وبند السكن وبند السفر - قد روعي في تقريرها لمورث الطاعن - أن تكون عوضاً عما يتحملة من مشقة العمل والإقامة خارج البلاد ، وهي وإن كانت قد انقطعت بانتهاة فترة إنتدابها للعمل بفرع الشركة المطعون ضدها بأديس أبابا أنها ظلت تتجدد طالما ظل الإنتداب قائماً فتعتبر حقاً دورياً متجدداً ولا تزول عنها هذه الصفة بانتهاة فترة الإنتداب وصيرورتها مبلغاً ثابتاً في الذمة ومن ثم يخضع للتقادم

الخامسى المنصوص عليه بالمادة ١/٣٧٥ من القانون المدنى، وإذ كان من المقرر فى قضاء محكمة النقض أن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تصح جميع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم وأن تردد على كل منها إستقلالاً لأن قيام الحقيقة التى إستخلصتها فيه الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها.

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٠

إذ كان وجود ملف منشأة المطعون ضده تحت يد الهيئة الطاعة يفيد علمها بالتحاق العمال بهذه المنشأة وباستحقاقها للمبالغ موضوع الدعاى اعتباراً من تاريخ إستحقاق كل قسط منها، وكانت الهيئة قد تراخت فى المطالبة إلى أن أخطر المطعون ضده باستحقاقها لتلك المبالغ فى ١٩٧٢/١/٣١ بعد إكمال مدة التقادم الخمسى التى تمسك بها المطعون ضده، لأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط حق الهيئة بالتقادم بالنسبة لقيمة الإشراكات المستحقة عن المدة من ١/٨/١٩٥٩ وحتى ٣١/٨/١٩٦١ يكون قد إنتهى إلى نتيجة صحيحة فى القانون .

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٥

إذا كان الحكم الابتدائى الذى أبده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد إنتهى فى حدود سلطته الموضوعية للأسباب السالفة التى أوردتها - ولم تكن محل نعى من الطاعن - إلى القضاء بسقوط الدين بالتقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة لتوافر شروطه، وكان للمحكمة أن تقضى بذلك ولو لم يطلب الدائن توجيه اليمين التى أجازت له المادة ١٩٤ سائلة الذكر توجيهها إلى المدين لأن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون أو تفسيره .

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٣

النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٩٦٩ من القانون المدنى على أن السبب الصحيح الذى تكسب به ملكية العقار بيازته خمس سنوات مع حسن النية هو السند الذى يصدر من شخص لا يكون مالِكاً للشيء الذى يراد كسبه بالتقادم، يدل على أنه متى كان البائع للمشتريين المتزاحمين يعقودهم واحداً فلا وجه لتمسك أحدهم فى وجه الآخرين بتملك المبيع بالتقادم الخمسى.

الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٠٠٧ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٩

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يوجب على مجرد زوال صفى الدورية والتجدد عن دين الأجرة أن يصبح ديناً عادياً خاضعاً للتقادم الطويل ذلك أن الدورية والتجدد هما صفتان لصيغتين بدين الأجرة وهما مفروضتان فيه مابقى حافظاً لوصف ولو تجدد بإنتهاء مدة الإيجار وأصبح فى الواقع مبلغاً ثابتاً فى المدة لا يدور ولا يتجدد.

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ١٠٥٩ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٩

مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الضابط فى التقادم الخمسى للحقوق الدورية هو كون الإلتزام مما يتكرر ويستحق الأداء فى مواعيد دورية وأن يكون الحق بطبيعته مستمراً لا ينقطع مما يتواءم الإلتزام بمحملة لو ترك بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات وإذا كان الثابت فى الدعوى أن الأرباح المستحقة للمطعون ضدهم - عدا الأخير ثم قبضها من جانبهم ثم أودعت بحساباتهم الجارية لأنها تعيد بذلك ديناً عادياً فى ذمة الطاعنة لا يتصف بالتكرار والاستمرار مما يخرجها من عداد الحقوق الدورية التى تخضع لحكم المادة ٣٧٥ سائلة البيان.

الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٨

مناط خضوع الحق للتقادم الخمسى وفقاً لصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى هو إتصاله بالدورية والتجديد أى أن يكون الحق مستحقاً فى مواعيد دورية أبداً كانت مدتها وأن يكون هذا الحق بطبيعته مستمراً لا ينقطع سواء كان ثابتاً أو تغير مقداره من وقت لآخر .

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ١٠٩٤ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٣

مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى إن مناط خضوع الحق للتقادم الخمسى بالتطبيق لهذا النص هو إتصاله بالدورية والتجديد أى أن يكون الحق مستحقاً فى مواعيد دورية أبداً كانت مدتها وأن يكون الحق بطبيعته مستمراً لا ينقطع سواء كان ثابتاً أو تغير مقداره من وقت لآخر. لما كان ذلك ، فإن الأجر المستحق من ساعات العمل الإضافية تخضع لهذا التقادم الخمسى.

الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٨

مفاد نص المادة ٣٧٥ من القانون المدنى أنه إن كان أجر العامل من الحقوق الدورية المتجددة التى تقادم بخمس سنوات ، طالما أن رب العمل قد تمسك بهذا التقادم أمام محكمة الموضوع ، إلا أنه بالنسبة لأجره الذى لم تقتضى - من تاريخ إستحقاقه وحتى تاريخ رفع الدعوى " تاريخ المطالبة " - هذه المدة فلا يسقط بالتقادم ويظل طلبة بالنسبة له مطروحاً على المحكمة إلى أن تفصل فيه دون حاجة إلى أن يعدل العامل طلباته وقصرها على هذا الأجر ، وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط حق المطعون ضده فى المطالبة بفروق الأجر فيما زاد على خمس سنوات سابقة على رفع الدعوى فى ١٩٧٩/١٠/٤ بالتقادم وبإلزام الطاعنة أن تؤدى له فروق الأجر التى لم تقادم بهذه المدة فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون.

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١٠١٢ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٨٧

- الحيازة التي يعتد بها في اكتساب الملكية بالتقادم الخمسي هي الحيازة التي تجتمع مع السبب الصحيح وتستغل إلى مدة خمس سنوات ، فإن بدأت الحيازة قبل قيام السبب الصحيح يلحقها عيب ما فإن التمسك بهذا العيب الذي أعوى الحيازة في تاريخ سابق على قيام هذا السبب لا يكون منتجاً ولا مجدياً طالما كان المورل عليه في نطاق التقادم الخمسي هي الحيازة منذ أن تجتمع بالتصرف المسجل الصادر من غير مالك فيكون عندئذ هو سببها الصحيح الذي يركن إليه الخازن في حيازته ويمكن بمقتضاه من التملك إن إقوت حيازته بحسن النية وقت تلقى الحق تطبيقاً لما تقتضيه المادة ٩٦٩ من القانون المدني.

- المقرر - في قضاء هذه المحكمة - تطبيقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٩٦٥ من القانون المدني والفقرة الثانية من المادة ٩٦٩ من هذا القانون أن حسن النية يفرض دائماً ما لم يعم الدليل على العكس وأن مناط سوء النية المانع من إكتساب الملك بالتقادم الخمسي هو ثبوت علم المتصرف إليه وقت تلقى الحق بأن المتصرف غير مالك لما يتصرف فيه.

الطعن رقم ١٦٦٤ لسنة ٥٦ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٩

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن السبب الصحيح في تملك العقار بالتقادم الخمسي - على ما تقتضيه المادة ٩٦٩ من القانون المدني في فقرتها الثالثة - هو كل تصرف قانوني يستند إليه واضع اليد في حيازته للعقار يكون من شأنه نقل الملك لو أنه صدر من مالك أصل للتصرف ، فإذا كان التصرف يبرأ وجب أن يكون البائع في تصرفه مضيفاً الملك إلى نفسه رغم أنه غير مالك ، أما إذا صدر البيع بصلته نائباً عن المالك وتبين عدم نيابته عنه أو كان نائباً ولكنه تجاوز حدود الوكالة فإنه لا يتأني في هذا المقام الاستناد إلى قيام السبب الصحيح وإنما يتعين في هذا المجال إعمال ما تقتضيه الأحكام الخاصة بالنياية في التعاليد ويأثار الوكالة.

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٦ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ٥/٥/١٩٩٠

- لئن كان كسب الملكية بالتقادم الطويل يعتبر بذاته سبباً قانونياً مستقلاً يسري على الكالة إلا أنه يعبر من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع.

- يشترط في السبب الصحيح اللازم توافره للتملك بالتقادم الخمسي عملاً بالمادة ٢/٢٦٩ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون سند مسجلاً طبقاً للقانون ، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه نفى عن الطاعنة تملكها أرض النزاع بوضع اليد

المدة القصيرة على إعتبار أن عقدها غير المشهر لا يصح إعتباره ميباً صحيحاً للملك بالتقادم الخمسى فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون .

الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٢٧٢ بتاريخ ١٩٩١/٥/٣٠

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن إلزام الحائز سىء النية برد الثمرات ليس من الحقوق الدورية المتجددة التى تسقط بالتقادم الخمسى ومن ثم فلا يتقادم إلا بانتضاء خمس عشرة سنة طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى .

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن إلزام الحائز سىء النية برد الثمرات ليس من الحقوق الدورية المتجددة التى تسقط بالتقادم الخمسى ومن ثم فلا يتقادم إلا بانتضاء خمس عشر سنة طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى .

الطعن رقم ٣٥٧٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٩٩١/٢/١٨

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن الأصل فى الأحكام أنها مقررة للحقوق وليست منشئة لها لأن وظيفة الحكم بيان حق كل خصم بالنسبة لموضوع النزاع دون أن ينشئ حقاً جديداً . فإن الحكم بأحقية العامل لأجر معين ينسحب أثره لتاريخ إستحقاقه لهذا الأجر ولا يترافق بثبوت الحق فى حالة المنازعة إلى تاريخ القضاء به ، ولأزم ذلك أن التقادم بشأنه يبدأ من تاريخ إستحقاقه الذى كشف عنه الحكم وليس من تاريخ هذا الحكم . وإذ كانت المادة ٣٧٥ من القانون المدنى تنص فى فقراتها الأولى على أن "... بما مؤداه إن مناط خضوع الحق للتقادم بالتطبيق لهذا النص هو إصنافه بالدورية أى كانت مدتها وأن يكون الحق بطبيعته مستمراً لا ينقطع سواء كان ثابتاً أو تغير مقداره من وقت لآخر . فإن الأجور المستحقة عن ساعات العمل الإضافية تخضع لهذا التقادم الخمسى .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١٩٣٢/٦/١٦

المراد بالسبب فى تملك العقار بالتقادم الخمسى هو كل تصرف قانونى يستند إليه واضع اليد فى حيازته للعقار ، ويجعل وضع يده عليه حلاً سلباً من شبهة الغضب فى نظره وإعتقاده هو . والمراد بكون السبب صحيحاً فى هذا الباب هو أن يكون بطبيعته ناقلاً للملك لو أنه صدر من مالك أهل للتصرف . ولهذا يصلح العقد الباطل بطلاناً نسبياً ، وكذا العقد المعلق على شرط فاسخ مدة قيام هذا الشرط ، لأن يكون سبباً صحيحاً لتمليك المشتري ، على أساسه ، العقار بوضع اليد . فبيع الشريك على المشاع جزءاً مفروضاً محدوداً يصلح إذن لأن يكون سبباً صحيحاً لتمكن المبيع بالتقادم ، متى توافر عند المشتري حسن النية .

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ١٩٣٣/١٢/٢٨

لا يشترط تسجيل السبب الصحيح لإمكان احتجاج واضع اليد به على المالك الحقيقي لإفادة التملك بالتقادم الخمسى سواء فيما قبل قانون التسجيل الجديد وفيما بعده. أما إضراط ثبوت تاريخ السبب الصحيح للاحتجاج به في تحديد مبدأ وضع اليد فلا نزاع فيه قانوناً .

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢ بتاريخ ١٩٣٦/١١/٥

— إن لقاضى الموضوع مطلق السلطة فى إستخلاص سوء النية من نصوص العقيد ومن الظروف الملائسة لتحريره ، ولكن ما يستخلصه من ذلك يفتضح لرعاية محكمة النقض من جهة مطابقتها للتعريف القانونى لسوء النية .

— إن سوء النية المانع من إكتساب الملك بالتقادم الخمسى مناطه ثبوت علم المشتري وقت الشراء بأن البائع إليه غير مالك لما باعه. فمجرد علم المشتري بعدم نقل تكليف الأطنان البيعة بمقتضى عقد مسجل إلى إسم البائع لبائعته لا يكفى فى الدلالة على سوء النية لأنه وحده لا يبدل على أن المشتري كان يعلم أنه يشترى من غير مالك ، إذ يجوز أن يعتقد أن البائع له مالك رغم علمه بتكليف المبيع على غيره فإذا أسس المحكم سوء النية على ذلك كان معيأً وحين نقضه .

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١٩٣٧/١/٧

إن مدة الخمس سنوات المذكورة فى الشق الأخير من المادة ٣٥٩ من القانون المدنى ليست من مدد التقادم يصبح التقاضى مجزئاً ذا حق مكتسب ، بل هى من مدد السقوط Foreclusion يسقط بالتضاتها حق المقاضى الذى إستحق عنده القبض فى رفع دعوى إسداد القبض الذى أعطاه .

الطعن رقم ٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٩٤٣/٥/٢٧

إن المادة ٢١١ من القانون المدنى إذ نصت على أن القوائد والأجر إلخ. يسقط الحق فى المطالبة بها بمضى خمس سنوات لم عطف على ذلك قولها "وبالجملة كافة ما يستحق دفعه سنوياً أو بمواعيد أقل من سنة" قد دلت بهذا على أن العبرة فى الدين الذى يخضع لهذا النوع من التقادم هى بكونه مما يتكرر ويستحق سنوياً أو بمواعيد أقل من سنة ويكون تكراره أو إستحقاقه دورياً مما ينوء الملتزم بمجمله لو ترك غير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات. فالدينون التى يشملها نص هذه المادة هى الدينون الدورية المتجددة. أما الدين المعين من حيث مقداره والذى يستحق مرة واحدة فلا يدخل فى حكمها. وإذن فإذا كان الثابت من وقائع الدعوى أن الكمبيالة المطالب بقيمة حررت عن أجره سنة وقوائد متجددة صحت واستبدل بهما مبلغ

واحد هو المبلغ الوارد بالكميالة ، فإن هذا المبلغ يكون قد زالت عنه صفة الدورية والتجدد فلا يسقط الحق فيه بمضى مدة الخمس سنوات المنصوص عليها في المادة ٢١١ المذكورة .

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ١٥/٦/١٩٤٤

إذا كان الثابت من أوراق الدعوى أن المدين لم يتمسك ، لا أمام المحكمة الابتدائية ولا أمام محكمة الاستئناف ، بسقوط الحق في المطالبة بالفوائد بالتقادم الخمسى ، فلا يصح له أن يتمسك به أمام محكمة النقض . لأنه من المقرر قانوناً أن المحكمة الابتدائية أو الاستئنافية لا يجوز لأيهما أن تحكم من تلقاء نفسها بسقوط الحق في الفوائد بمضى المدة ، لإحتمال أن يكون المدين قابلاً أن يؤديها ولأن هذا الأمر غير متعلق بالنظام العام . ولا يصح القول بأن الدفع بسقوط الحق في المطالبة بالفوائد بمضى المدة يندرج فى عموم الطلب الخاص برفض الدعوى ، فإن هذا الدفع يجب التمسك به بعبارة واضحة لا تحتمل الإبهام . وإنما الذى يصح أن يقال عنه إنه يدخل فى عموم الطلب فهو الطلبات الأخرى التى تنطوى فى الطلب الأسمى العام .

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٧٠٠ بتاريخ ٢٤/٥/١٩٤٥

إذا ظهر عجز فيما إختص به أحد الشريكين فى الأقطان ، لم تبين أن هذا العجز يدخل فيما باعه ورثة الشريك الآخر على الشيوع من نصيب مورثهم بمقتضى عقد بيع تلاه عقد قسمة إختص بموجبه المشترى بالأقطان المجاورة لنصيب ذلك الشريك ومن ضمنها المساحة المكتملة لنصيبه ، ثم رفع هذا الشريك دعوى على المشترى طلب فيها تثبيت ملكيته إلى ما ظهر فى نصيبه من العجز فقضت المحكمة باعتبار المشترى مالِكاً بالتقادم الخمسى للجزء الذى وجد ناقصاً من أرض المدعى بوضع يده عليه من وقت إجراء القسمة بينه وبين الباعين له لغاية رفع الدعوى إذ وضع يده قد توافرت فيه الشروط القانونية وكان يستند إلى سبب صحيح هو عقد القسمة وعقد البيع السابق عليه لأنها لا تكون قد خالفت القانون فى قولها بتوالى السبب الصحيح ، ولا يكون فى حكمها تجهيل لهذا السبب . لأن ما قصده واضح وهو أن عقد البيع الناقل للملكية قد صدر على الشيوع فأكمله وقمه عقد القسمة الذى حدد الأرض المباعة وإعبار عقد البيع الصادر للمشترى سبباً صحيحاً بالنسبة إلى العجز صحيح ، لأن الباعين له وإن كانوا مالِكاً لما باعوه فإنهم بالنسبة للمقدار الذى أدخلوه فى المبيع من نصيب الشريك يعتبرون باعين ما لا يملكون فيكون عقد البيع الصادر منهم فى ذلك سبباً صحيحاً فى حكم المادة ٧٦ من القانون المدنى .

إلا أنه من الواجب عند اعتبار هذا العقد كذلك أن يفرق بين ما هو داخل فعلاً فيه فيعتبر مبيعاً من غير مالِكه وضع المشترى عليه يده بمسئولية ، وبين ما يكون زائداً على المقدار المبيع فيكون وضع يد المشترى

عليه حاصلاً بطريق الإغصاف لا مستنداً إلى سبب صحيح فلا يصح أن يملكه المشتري إلا بالتقادم الطويل .

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٢٩ بتاريخ ١٩٤٨/١/٢٩
حسن النية الذي يقتضيه التملك بالتقادم الخمسى هو اعتقاد المصرف إليه اعتقاداً تاماً حين التصرف أن المصرف مالك لما يتصرف فيه ، فإن كان هذا الاعتقاد يشوبه أدنى شك إمتنع حسن النية . وحسن النية مسألة واقعية يستقل بتقديرها قاضى الموضوع . فإذا كان الحكم إذ نفى حسن النية عن المشتري قد إتخذ من إهماله تحرى ملكية بائعة قرينة أضافها إلى القرائن الأخرى التى أوردتها واستخلص من مجموعها أنه لم يكن حسن النية فلا سبيل عليه محكمة النقض .

* الموضوع الفرعى : التقادم المصرفى :

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ١٠٨٢ بتاريخ ١٩٦٤/١١/٢٦
- بناء التقادم المصرفى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة على قرينة الوفاء مشروط بعدم وجود ما ينفى هذه القرينة ، وتقدير ما إذا كان المدين قد صبر منه ما ينقض قرينة الوفاء هو من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع .
- متى كانت المطعون ضدها - وإزالة المدين - قد تنازلت عن الدفع بالجهالة وانصرفت على التمسك بالدفع بتقادم الدين وانتهت إلى استعداها خلف اليمين المنصوص عليها فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة فان - الدائنة - إذا لم تطلب توجيه اليمين فى هذه الحالة وقضت اشككة بسقوط الديون بالتقادم فلا وجه لتعيب حكمها فى هذا الخصوص .

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٢
تقدير ما ينقض قرينة الوفاء التى يقوم عليها التقادم المصرفى - هو على ما جرى به قضاء محكمة النقض من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع .

الطعن رقم ١٦٧٥ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٥٩٧ بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٣٠
الدفاع بالتقادم المصرفى دفع موضوع يدفع به المدين فى الورقة التجارية مطالبة الدائن بحق تشعته هذه الورقة ، فلا يقبل من الطاعن وهو المستفيد - وليس المدين - أن يتمسك بهذا الدفع .

* الموضوع الفرعي : التنازل للطويل :

الطعن رقم ١٧٥ لسنة ١٧ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٨

الأساس التشريعي للتملك بالتنازل الطويل هو قيام قرينة قانونية قاطعة على توافر مسب مشروع للتملك لدى واضع اليد. فالقول بأن تمسك البائع باكتساب ملكية العقار بوضع اليد عليه المدة الطويلة بعد بيعه وانتقال ملكيته إلى المشتري يعتبر تعرضاً من جانبه لا يفيق وواجب الضمان المفروض عليه قانوناً هو قول مخالف للقانون. وإذا كان الحكم قد أقام قضاءه على مجرد أن ضمان البائع إستحقاق المبيع مانع له من إكتساب ملكيته بوضع اليد بعد بيعه مهما طالته مدته ، ولم يبحث في هل وضع يد البائع في هذه الحالة إسهولي الشروط القانونية التي تجعله سبباً مشروعاً للتملك أو لم يستوفها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتعين نقضه.

الطعن رقم ٨ لسنة ١٩ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/٧

متى كان مدار النزاع هو التملك بوضع اليد وليس المفاضلة بين عقدين صادرين من بائع واحد أحدهما مسجل والآخر غير مسجل ، وكان الحكم إذ قضى بتثبيت ملكية المظنون عليهم للأطيان موضوع النزاع قد أقام قضاءه على ما إستخلصه من وضع يدعم عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وكان مبني ما نعه الطاعنة على هذا الحكم من قصور أنه أغفل الرد على ما أثارته من أن عقد المظنون عليهم غير مسجل وأن الملكية لم تنتقل إليهم بل بقيت للبائع فلم حتى إنتقلت منه إليها بتسجيل عقد البيع الصادر لها منه قبل إنقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ عقد المظنون عليهم - فإن الطعن يكون على غير أساس ، ذلك أن التملك بوضع اليد هي واقعة متى توافرت شرائطها القانونية لأنها تكون بذاتها سبباً للتملك وتسرى على الكافة.

الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٢١ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩٥٣/١/٨

متى كان الحكم إذ قضى بتثبيت ملكية المظنون عليها إلى مقدار معين من الأطيان قد أقيم في أساسه على تقرير الخبر الذي لديه المحكمة لتطبيق مستندات الطرفين وبيان ما تركه مورثهما من أطيان ونصيب المظنون عليها فيها وعلى أن الطاعن قد عجز عن إثبات إدعائه بأنه كسب ملكية هذا المقدار بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، فإن هذه الأسباب تكفي لحمل الحكم ولا يبيمه ورود تقرير فيه - بفرض خطئه - لإثبات له على سند ملكية المظنون عليها.

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٤٨٧ بتاريخ ١٧/١١/١٩٥٥

إن كل ما اشترطه القانون لكسب الملكية بوضع اليد هو ثبوت قيامه مستوفيا لشرائطه مدة خمسة عشر عاما يسوى أن تكون كلها فى وضع يد مدعى الملكية أو فى وضع يد سلفه أو بالاشتراك بينهما بحيث لا يقل مجموع مدتهما عن خمسة عشر عاما دون حاجة لبيان مدة وضع يد كل واحد منهما وبغير حاجة إلى النظر فى عقود ملكيتهن ولا يهم أن تكون هذه العقود مسجلة أم غير مسجلة رسمية أم عرفية كما لا يهم أن تقدم هذه العقود إلى المحكمة أول لا تقدم لسبب أو لآخر .

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١١/٤/١٩٥٧

إنه وإن كانت دعوى البطلان المطلق تسقط بمعنى خمس عشرة سنة إلا أن الدفع بهذا البطلان لا يسقط بالتقادم أبداً ذلك أن العقد الباطل يظل معدوماً فلا يتقلب مع الزمن صحيحاً وإنما تتقدم الدعوى به فلا تسمح بعد مضي المدة الطويلة ، أما إثارة البطلان كدفع ضد دعوى مرفوعة بالعقد الباطل فلا تجوز مواجهته بالتقادم ، لأنه دفع والدفع لا يتقدم . فإذا كان الحكم قد انتهى إلى بطلان سند الدين بطلاناً مطلقاً فإن ذلك يكفى لقرير نتيجته اللازمة قانوناً وهى عدم تقدم الدفع بهذا البطلان بغير حاجة للإشارة إلى ذلك صراحة أو للرد على ما يتمسك به الدائن فى هذا الصدد .

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٦١

الأساس التشريعى للملك بالتقادم الطويل - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو قيام قرينة قانونية قاطعة على توافر سبب مشروع للملك لدى واضع اليد لمعى استوفى وضع اليد الشروط القانونية التى تجعله سبباً مشروعاً للملك جواز لصاحبه - أيا كان - المملك . ولا يحول دون ذلك التزامه بضمان التعرض أو بالفداء للوقف "فى حالة الوقف" لأن التقدم سبب قانونى للملك لاعتبارات ترجع إلى وجوب استقرار التعامل ويستطيع غير المالك ولو كان ملتزماً بالضمان أن يملك بهذا السبب لأنه ليس فى القانون ما يحرمه من ذلك .

الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٧٠٦ بتاريخ ٢٤/٥/١٩٦٢

إلزام الخائن سعى النية برد الثمرات ليس من الحقوق الدورية أو المتجددة التى تسقط بالتقادم الخمس ومن ثم فلا يتقدم إلا بإقضاء خمس عشرة سنة طبقاً للمادة ٣٧٥ من القانون المدنى التى قننت ما كان مقرراً فى ظل القانون المدنى الملقى . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الطاعة سبباً نية فى وضع يدها على جزء من "الأملالك العامة" بغير ترخيص ومسئولية بالتالى عن رد الثمرات - وأن إلزامها فى هذا الصدد لا يتقدم إلا بخمس عشرة سنة ، فلا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٧٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٧/١/١٩٦٣

كسب الملكية بالتقادم الطويل المدة يعتبر بذاته سببا قانونيا مستقلا للتملك فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على التملك بالتقادم المكسب دون أن يستند إلى العقد المدعى بصوريته فلا حاجة للخوض لى بحث تلك الصورية ويكون ما أورده الحكم فى هذا الشأن تزييدا منه يستقيم الحكم ببلونه .

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٤٦٨ بتاريخ ٦/٧/١٩٦٧

وضع المشترى يده المدة الطويلة المكسبة للملكية سبب يكفى لذاته لكسب الملكية ولا يمنع من قيامه وجود عيب فى سند ملكية البائع له أو كونه مسمى النية.

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٢ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٥٨ بتاريخ ٤/٦/١٩٦٩

من المقرر أنه إذا كسب الحائز ملكية عين بالتقادم فإن الملكية تنتقل إليه لا من وقت إكمال التقادم فحسب بل تنتقل إليه بأثر رجعى من وقت بدء الحيازة التى أدت إلى التقادم فيحيز مالكها طوال مدة التقادم بحيث لو ربب المالك الأصلي خلال هذه المدة أو تربت عنده خلافا حقوق عينية على العين فإن هذه الحقوق - متى اكتملت مدة التقادم - لا تسرى فى حق الحائز ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وبعد أن قضى بملكية الطاعن للمنزل محل النزاع بوضع اليد عليه المدة الطويلة المكسبة للملكية التى بدأت فى ١٩٣٧/٤/١٢ ، واكتملت فى سنة ١٩٥٢ عاد وقضى برفض طلبه الخاص بإبطال الإجراءات وإلغاء التسجيلات التى باشرتها مصلحة الضرائب ضد المدين على نفس المنزل خلال مدة التقادم لإقتضاء قيمة حرية الأرباح التجارية المستحقة عليه عن السنوات من ١٩٤١ إلى ١٩٤٩ لأنه يكون قد خالف القانون وأعطى فى تطبيقه بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥٧٨ بتاريخ ٨/٤/١٩٦٩

لئن كانت دعوى البطلان عن عقد باطل أبرم فى ظل القانون المدنى القديم لا أثر للتقادم فيها مهما طال الزمن ، إلا أنه إذا حلقتها القانون المدنى الجديد لإنها تسقط بمضى خمس عشرة سنة من وقت سريانها طبقا للمادة ١٤١ من هذا القانون .

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٤٧٧ بتاريخ ٢٥/١١/١٩٧٥

مضى كانت الطاعة قد أقامت دعواها بالبطلان تأسيساً على أن عقد البيع الصادر من مورثها إلى المتمعون عليه هو فى حقيقته عقد بيع ولاء وأنه باطل بطلاناً مطلقاً عملاً بنص المادة ٤٦٥ من القانون المدنى وتحسك المتمعون عليه أمام محكمة الإستئناف بتقادم هذه الدعوى بمضى أكثر من خمس عشرة سنة من تاريخ العقد ، وإذا كان القانون المدنى القائم قد إستحدث فى الفقرة الثانية من المادة ١٤١ منه النص على سقوط

دعوى البطلان المطلق بمعنى خمس عشرة سنة من وقت العقد إجمالاً للأوضاع التي استقرت بمضى هذه المدة بعد صدور العقد الباطل ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في الدعوى على هذا الأساس فإن النفي عليه - بأن البطلان المطلق لا يرد عليه التقادم - يكون في غير محله .

الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٠٦٧ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٧
الملكية الخاصة مصونة - بحكم الدساتير المتعاقبة - فلا تنزع إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون " المادة الخامسة من الدستور المؤقت الصادر في ١٩٥٨ المادة ١٦ من دستور ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور ١٩٧١ " وقد نصت المادة ٨٠٥ من القانون المدني على أنه لا يجوز أن يحرّم أحد من ملكه إلا في الأحوال التي يقرها القانون وبالطريقة التي يرميها ويكون ذلك مقابل تعويض عادل ونصت المادة الأولى من القانون ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين على أن "يجوز نزع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة والصوب عن وفقاً لأحكام هذا القانون " . ومؤدى هذا وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون مصدر إلزام الجهة نازعة الملكية بتعويض المالك هو القانون وليس العمل غير المشروع وذلك سواء التزمت الجهة الإجراءات التي رتبها قانون نزع الملكية أو التفتت عنها إذ أن نزع الملكية دون إتخاذ الإجراءات القانونية يؤدي إلى الإستيلاء على ملك صاحب الشأن ونقل سيادته للدولة التي تخصصه للمنفعة العامة فينتج في غايته مع نزع الملكية بإتخاذ إجراءاته القانونية ، ومن ثم فيستحق ذوو الشأن جميع ما يترتب قانون نزع الملكية من حقوق بما في ذلك الحق في تعويض يعادل الثمن ولا تخضع المطالبة به للتقادم التلاهي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني وإنما يتقادم بمعنى خمسة عشرة سنة من تاريخ الإستحقاق عملاً بنص المادة ٣٧٤ من القانون المذكور .

الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤٥ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٤٥٥ بتاريخ ١٩٧٩/١/٣١
إن المادة ٣٨٥ من القانون المدني فيما تنص عليه فقرتها الثانية من تقادم الدين بخمس عشرة سنة إذا أصدر به حكم حائز لقوة الأمر القضي تستبدل التقادم الطويل بالتقادم القصير للدين متى عززه حكم بغيره ويكون له من قوة الأمر القضي فيه ما يحصنه ، وإذا كان الحكم بالتعويض المؤقت وإن لم يحدد الضرر في مده أو التعويض في مقداره يحيط بالمسئولية التقديرية في مختلف عناصرها ويرسي دين التعويض في أصله ومبناه مما تقوم بين الخصوم حججه وهي النشاط بظاهر النص في تمييز الدين بما يور استبدال التقادم الطويل بتقادمه القصير ، ولا يسوغ في صحيح النظر أن يقصر الدين الذي أرماه الحكم على ما جرى به المنطوق رمزاً له ودلاله عليه بل يمتد إلى كل ما يتسع له محل الدين من عناصر تقديره ولو يدعى لاحقه . لا يرفعها

المعزور بدلين غير الدين بل يرفعها بلدات الدين إستكمالاً له وتعييناً لقناده فهي بهذه الثابتة فرع من أصل تخضع لما يخضع له وتتقدم به ومدة خمس عشر سنة .

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٠٠٠ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٠

مفاد المادة ٨١٩ من القانون المدني أن المثل إذا كان مفتوحاً على مسافة أقل من مر وظل على هذا النحو مدة خمس عشرة سنة ، وكانت الحيازة مستوفية لشرائطها على سبيل التسامح ، فإن صاحب المثل يكسب حق إرتفاق بالتقدم ويكون له الحق فى إستيفاء مطله مفتوحاً على أقل من المسافة القانونية كما هو وليس لصاحب العقار المجاور أن يعرض حتى لو كان المثل مفتوحاً فى حائط مقام على الخط الفاصل بين العقارين بل ليس له فى هذه الحالة أن يقيم حائطاً فى ملكه إلا بعد أن يتعد عن الخط الفاصل بمسافة مورو ذلك حتى لا يسد المثل المكتسب بالتقدم.

الطعن رقم ٩٣٠ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٤٤٠ بتاريخ ١٢/٥/١٩٨١

إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن وضع يد المطعون عليهم الثلاثة الأول على الأطنان محل النزاع قد بدأ فى تاريخ سابق على التاريخ الذى قرر الطاعن أنه سجل فيه حق الإختصاص الذى ترتب على الأطنان المذكورة وإذا كسب المطعون عليهم الثلاثة الأول ملكية تلك الأطنان بوضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية ، فإنهم يعتبرون مالكين لها من وقت بدء الحيازة وهو مسابق على تاريخ تسجيل حق إختصاص الطاعن فلا يسرى فى فهمهم ، وإذا إلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه لا يكون قد أخطأ تطبيق القانون.

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٧٥٧ بتاريخ ١٢/١/١٩٨٣

إستطرق الأراضى المملوكة للأفراد ليس من شأنه وحده تخصيصها للمنفعة العامة إلا أن إستمرار هذا الإستطرق المدة اللازمة لكسب ملكيتها بالتقدم الطويل يوجب عليه كسب الدولة للملكية بالتقدم وتخصيصها للمنفعة بمجرد إكمال هذه المدة.

الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٤

المقرر وفقاً للمادة ٩٦٨ من القنين المدني أنه يشترط لكسب ملكية العقار بوضع اليد المدة الطويلة أن يستمر وضع يد الحائز لمدة خمس عشرة سنة مقروناً بنية التملك وأن يكون مستمراً وهادئاً وظاهراً وأنه يتعين على الحكم الثبت للتملك بالتقدم أن يعرض للشروط السالفة ويبين بما فيه الكفاية الوقائع التى تؤدى إلى توافرها بحيث يبين منه أنه تحراها وتحقق من وجودها. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على أن الباتعة له غير مالكة للعقار المبيع رغم تسجيل عقد مشراها على

سند لما أورده الخبر بقريره من أن المطعون ضدها الثانية تضع اليد على العقار مدة تجاوز عشر سنوات وأن - الكشف الرسمي الصادر من جهة الضرائب العقارية صادر باسمها دون أن يعرض الحكم لبيان تاريخ بدء حيازة المطعون ضدها الثانية لعقار النزاع أو يتحقق من مدى توافر شروط وضع اليد المكسب للملكية خاصة فيما يتعلق بشرط المدة - وهو من الأحكام الآمرة المتعلقة بالنظام العام والتي لا يجوز الإضاق على خلالها وفقاً لحكم الفقرة الأولى من المادة ٣٨٨ من القانون المدني. فإنه يكون معيماً بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب .

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٦٧ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٩
لئن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قاعدة ضم حيازة السلف إلى مدة حيازة الخلف لا تسرى إلا إذا أراد المتمسك بها أن يثبت بها قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق ممن باع له بحيث إذا كان السلف مشروراً ، فلا يجوز للحائز المتمسك بالتقدم أن يفيد من حيازة سلفه لإتمام مدة الخمس عشر سنة اللازمة لإكتساب الملكية بالتقدم قبل من تلقى حقه عن هذا السلف ، إلا أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مقتضى القضاء بصورية أحد العقدين الصادرين من السلف صورية مطلقة ألا يكون ثمة وجود في الحقيقة إلا للعقد الآخر ومن ثم يكون ثمة ما يحول قانوناً دون ضم مدة حيازة صاحب هذا العقد إلى مدة حيازة سلفه .

الطعن رقم ١٠٥٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٨٢ بتاريخ ١٩٨٥/١١/٧
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن استقطاع الأرض المملوكة للأفراد المدة اللازمة لكسب ملكيتها بالتقدم الطويل يوجب عليه كسب الدولة للمكينها بالتقدم .

الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦٦٩ بتاريخ ١٩٩٠/١١/١٥
- النص في المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المدة للبناء قبل إلغائه بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ - يدل على أن المقصود بالخطر الذي عنه المشرع بهذا النص هو التصرفات في الأراضي المقسمة بالبيع أو التاجير أو التحكير قبل صدور قرار الموافقة على التقسيم من وزير الشؤون البلدية والقروية وإيداعه قلم الرهون. ومتى كان النص آنف البيان صريحاً جلي المعنى قاطع الدلالة في إنصراف حكم الخطر الوارد به بشأن الأراضي المقسمة قبل صدور قرار الموافقة على تقسيمها من الجهة الإدارية المختصة إلى التصرفات البينة به بيان حصر دون سواها كما لا يندرج تحت هذا الخطر حيازة أراضي التقسيم ، فتظل قابلة للحيازة حتى قبل صدور القرار المشار إليه ، فمن ثم فإنه يجوز للمشوى خصه شائعة أو محددة مفرزة من أراضي التقسيم قبل صدور قرار الموافقة على التقسيم حيازة الحصص المبيعة

له. وكسب ملكيتها بالتقادم الطويل إذ استمرت حيازته لما مدة خمس عشرة سنة واستوفت سائر شرائطها القانونية رغم حظر التصرف له بالبيع وما قد يترتب عليه من بطلان ، وهذا النظر يتفق مع المفهوم الصحيح للملك بالتقادم الطويل المنصوص عليه في المادة ٩٦٨ من القانون المدني.

- المقرر طبقاً لنص المادة ٩٦٨ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن وضع اليد المدة الطويلة إذا توافرت فيه الشروط القانونية يعد ملكاً سبباً لكسب الملكية مستقلاً عن غيره من أسباب اكتسابها ، ويعفى واضح اليد الذي يتمسك به من تقديم الدليل على مصدر ملكيته وصحة سندها .

الطعن رقم ٢٤٣٢ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ١٩٩٠/٢/١

المقرر وفقاً للمادة ٣٨٥/٢ من القانون المدني أن من شأن صدور حكم نهائي بالدين أن لا يقادم الحق في إقتضائه إلا بمرور خمس عشرة سنة من وقت صدوره لأن يعد هذا الحكم حجة عليه ومن ثم فإن الحكم المطعون عليه إذا طرح دفع الطاعنين بقدام الدين المنفذ به بالتقادم الخمس اعتباراً بأن مدة تقادمه هي خمسة عشر عاماً بعد أن صدر به حكم حاز قوة الأمر المقضي يكون موافقاً لصحيح القانون ولا يعبه ما ورد بأسبابه من تقرير خاطئ في الرد على الدفع بالتقادم الخمس إذ غكمة النقض أن تقوم لقضاء بما يصلح رداً له دون أن تقتضيه .

الطعن رقم ١٥٧٩ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٩٩٠/١/٣٠

لما كان البين من الأوراق أن مورث الطاعنين استند في طلب تبييت ملكيته إلى التقادم الطويل واستدل على ذلك في محاضر أعمال الجير بوضع يد الباتعين لمورثه لما مؤداه أنه طلب ضم مدة حيازتهم إلى مدة حيازة مورثه وكان الحكم المطعون فيه قد تحجب عن مواجهة هذا الدفاع وأقام لقضاءه على أن حيازة مورث الطاعنين لم تكتمل لها مدة التقادم الطويل دون أن يبحث مدة حيازة الباتعين له فإنه يكون قد عاره قصور مبطل .

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ١٩٣٤/٥/٢٤

إن اكتساب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة بنية التملك هو مركز قانوني يأتي نتيجة لأعمال مادية خاصة متى بنت ولصلت أمكن أن يستفاد منها الحصول عليه. فالواجب على المحكمة عند ما يدعى لديها باكتساب الملك بوضع اليد المدة الطويلة أن تطلب إلى المدعى بيان تلك الوقائع لتتقرر فيما إذا كانت متعلقة بالإدعاء ونتيجة لصحته ، حتى إذا رأت ذلك أمرت بتحقيقها مع تبينها في الحكم تبيناً يعرف منه خصوم الدعوى ماذا عليهم إثباته أو نفيه. والشأن في ذلك كالأشأن في كافة ما تخليه المحكمة من المسائل

على التحقيق ، إذ كلها تقتضى البيان والتفصيل عملاً بالمادتين ١٧٧ ، ١٧٨ مرافعات. ومخالفة ذلك لجعل الحكم معيأً متعيأً لقضه .

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٩٣٨/٢/٢٤

إذا كان المدعى قد تمسك بوضع يده المدة الطويلة المكسبة للملك على القدر المبيع له بمقتضى عقد عرفى ثابت التاريخ قبل سنة ١٩٢٤ حتى إنزعه من تحت يده مشر آخر بمقتضى عقد مسجل ، ودفع هذا المشوى الآخر لانقطاع التقادم المدعى به بوضع الأطنان المتنازع عليها تحت الحراسة لدين عليها للبنك فأخذت محكمة الإمتتاف بهذا الدفع ، واعتبرت الحراسة قاطعة للتقادم على أساس أنها لم تكن لحساب المشوى الأول ، بل كانت لمصلحة البنك ولحساب البائع ، ومع ذلك لم تبين فى حكمها سبب وضع الأطنان تحت الحراسة ، ولا نوع هذه الحراسة ، ولا اليد التى إنزعت منها الأطنان ، ولا تاريخ هذا الإنزاع ، ولا تاريخ إنتهاء الحراسة ، ولا الفرض منها ، ولا الكيفية التى جرى عليها الحساب بين المشوى الأول والبائع لمعرفة ما إذا كان البائع حاسب هذا المشوى على ما إستحق له من غلة العين مدة الحراسة وما إستحق له هو من أقساط الثمن مما قد يبدل على صحة ما إدعاه المشوى من أن هذه الحراسة لم تخرج العين من يده قانوناً وأنها لذلك لا تقطع التقادم ، فهذا قصور فى بيان الظروف الواقعية لا تستطيع معه محكمة النقض أن تراقب الحكم فيما كيف به الحراسة ، وتقف على صحة ما إرتآه فيها من إعصارها قاطعة للتقادم .

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٩ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٩٤٠/١/١١

إذا كانت صيغة العقد أنه ودیعة موضوعها مبلغ من المال فإنه لا يكون عقد ودیعة تامة بل هو عقد ودیعة ناقصة وأقرب إلى عارية الإستهلاك منه إلى الودیعة. وكل ما يكون للمودع فيه هو المطالبة بقيمة ماله. وهذا حق شخصى يسقط كسائر الحقوق الشخصية بمضى خمس عشرة سنة من تاريخ الإلتزام بالرد.

* الموضوع الفرعى : التقادم المسقط :

الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢١ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٦

مضى كان الحكم قد استخلص بالأدلة السائلة التى أوردها أن حقيقة الدعوى هى المطالبة بالصعوبات مقابل ما فات المشوى من ربح بسبب عدم تنفيذ عقد البيع وتسليم المبيع وليست مطالبة برد ودیعة وأن الحق محل الدعوى مما يخضع للتقادم المسقط شأن مآثر الحقوق العادية وأن هذا التقادم قد تم فإنه يكون فى غير محله النعى على هذا الحكم بمخالفة القانون .

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٢١١ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٥

القول بأن التقادم السقط حق الحكومة فى المطالبة بدين الضريبة لا يبدأ إلا من وقت علم مصلحة الضرائب عن طريق الشركة المظعون عليها بالإيرادات الخاضعة للضريبة أى من وقت ورود القرارات المفروضة على المظعون عليها تقديدها هذا القول مردود بأن المادة ٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ أوجبت على كل شركة أو منشأة أن تقدم إلى مصلحة الضرائب القرارات التى تصدرها لجمعية العمومية وكذلك القرارات التى تصدر من مجلس الإدارة خاصة بتوزيع الأرباح وذلك فى ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ صدورهما لم ترفع عن عائق مصلحة الضرائب واجب حصر الممولين وفحص حالاتهم لتقدير أرباحهم أو لإيراداتهم ثم ربط الضريبة عليهم عملاً بالفقرة الثالثة من المادة ١١ من القانون المذكور الأمر الذى لا يمكن أن يستفاد منه أن الشارع إذ أوجب إعطام مصلحة الضرائب بقرارات توزيع الأرباح قصد أن يجعل من هذا الإعطام مبدأ لسقوط الحق فى القضاء الضريبة. إذ هو لا يبدو أن يكون إعلاماً بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة ، أما تحقق وجودها فإنه كان قد تم من قبل بوضعها تحت تصرف المساهمين .

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ١٩٦٦/٣/١٧

لم ينسخ القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ نص الفقرة الثانية من المادة ٣٧٧ من القانون المدنى فيما تضمنه من تقادم الحق فى المطالبة برد الضرائب والرسوم التى دفعت بغير حق بثلاث سنوات وإن كانت المادة الثانية من القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ قد نصت على مبدأ سريان هذا التقادم وبذلك تكون مدة تقادم الحق فى إسداد هذه الضرائب والرسوم باقية على أصلها ولم يعدلها القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ .

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٩٤٣ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٥

إذا قضى الحكم المظعون فيه قبل الوزارة الطاعنة ببيع الأرض التى استولت عليها دون اتباع الإجراءات التى يوجبها قانون نزع الملكية فإن الوزارة فى هذه الحالة فى حكم الخائن سىء النية ولا يسقط الربيع المستحق فى ذمها إلا باقضاء خمس عشرة سنة طبقاً لما تنص عليه المادة ٣٧٥/٢ من القانون المدنى القائم التى قننت ما كان مستقراً عليه وجرى به قضاء هذه المحكمة فى ظل التفتين المدلى وذلك على أساس أن إلزام الخائن سىء النية برد الفترات لا يعتبر من قبيل الديون الدورية المتجددة التى تتقادم بمضى خمس سنوات .

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٩٨٨ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٨

— حدد المشرع فى المادة ٣٧٦ من القانون المدنى مدة تقادم حقوق أصحاب المهن الحرة ومنهم المحامون بخمس سنوات ، ثم نص فى المادة ٣٧٩ على أن يبدأ سريان التقادم فى الحقوق المشار إليها من الوقت

الذى يتم فيه الدائنون تقدماتهم ولو استمروا يؤدون تقدمات أخرى ، وعلة ذلك على ما جاء بالأعمال التحضيرية أن الديون التى يرد عليها التقادم المذكور توجب فى الغالب على عقود تقتضى نشاطاً مستمراً أو متجدداً ، يجعل كل دين منها قائماً بذاته رغم استمرار نشاط الدائن وتجديده ، فيسقط بإقضاء مدة التقادم متى اكتملت ذاتيته ، وأصبح مستحق الأداء ، وذلك ما لم يثبت قيام إرباط بينها يجعلها كلا غير قابل للتجزئة. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى بالأسباب السالفة التى أوردها والتي ليست محل نعى من الطاعن إلى أن القضايا التى باشرها الطاعن لصالح الوقف لا يمكن أن تعتبر ككلا لا يقبل التجزئة وأن الأتعاب المستحقة من كل منها تعتبر ديناً قائماً بذاته ، يسقط الحق فى المطالبة به بمضى خمس سنوات من تاريخ انتهاء العمل فى كل منها على حدة وكان ما أورده الحكم فى هذا الصدد يتضمن الرد المسقط للدفاع الطاعن بخصوص قيام المانع الأدنى فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس.

- متى كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر تاريخ الفصل فى الدعوى رقم باعتبارها آخر القضايا التى حضر فيها الطاعن محامياً عن المطعون عليها مبدأ لسريان التقادم. وكان الطاعن لم يقدم الدليل على أنه قام بعد هذا التاريخ بأعمال أخرى يستحق أتعاباً عنها. فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون عارياً عن الدليل.

الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٣١

مؤدى نص المادتين ٦٥١ ، ٦٥٤ من القانون المدنى أن ميعاد سقوط دعاوى ضمان المهندس العمارى والمقاول يبدأ من تاريخ التهمد الفعلى الكلى أو الجزئى فى حالة عدم إنكشاف العيب الذى أدى إليه ومن تاريخ إنكشاف العيب دون انتظار إلى تفاقمه حتى يؤدى إلى تهدم المبنى ، وإضطراب صاحبه إلى هدمه. وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد علم بعيوب المبنى من تاريخ رفع دعوى إثبات الخالصة ولم يعبث أن عيوباً أخرى غير تلك التى كشفها خبير تلك الدعوى أدت إلى إضطرابه إلى هدم المبنى ، فإن الحكم إذ قضى بعدم قبول الدعوى لمضى أكثر من ثلاث سنوات بين إنكشاف العيب ورفع الدعوى لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، أو شابه القصور فى السبب ، ولا يؤثر فى النتيجة الصحيحة التى إنتهى إليها الحكم المطعون فيه ما قرره من أنه يشترط لتطبيق المادة ٦٥٤ من القانون المدنى حصول تهدم تلقائى وليس هدماً بفعل رب العمل .

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٧٤٤ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢

النص فى المادة ٥١ من قانون انعامات رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٥ - الذى يحكم واقعة الدعوى على أن يسقط حق انعامى فى مطالبة موكله بالأتعاب عند عدم وجود سنة بها بمضى خمس سنوات ميلادية من تاريخ

إنهاء التوكيل ليس إلا تطبيقاً للقواعد العامة في التقادم المسقط ، والمنصوص عليها في المواد ٣٧٦ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ من القانون المدني. وعلى ذلك فإن مدة التقادم المنصوص عليها في هذه المادة تسري من الوقت الذي يتم فيه اغماي العمل المتوط به بمقتضى التوكيل الصادر إليه على تقدير أن حقه في الأتعاب يصبح مستحق الأداء من هذا الوقت.

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٧٩ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٤

إذا كان مقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٨٦ من القانون المدني أنه إذا سقط الحق بالتقادم سقطت معه الفوائد وغيرها من الملحقات ولو لم تكتمل مدة التقادم الخاصة بهذه الملحقات وكانت المبالغ الإضافية من فوائد وغرامات موضوع الطعن تعبر من ملحقات الحق الأصلي وهو دفع الإضرابات الذي يسقط بالتقادم ، فإن تلك المبالغ الإضافية تسقط هي الأخرى مع هذا الحق.

الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٦

متى كان الطاعن لم يمسك أمام محكمة أول درجة بأن اليمين غير منتجة في النزاع بسبب سقوط حق المطعون عليها بالتقادم وإنما أثار هذا النزاع أمام محكمة الاستئناف وكان حكم محكمة أول درجة باعتبار الطاعن ناكلاً عن اليمين هو حكم نهائي لا يجوز الطعن فيه بالإستئناف لأن النعي في غير محله.

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٦

إتخاذ العامل إجراءات الإلتجاء إلى مكتب العمل ورفع الدعوى المستعجلة لإيقاف تنفيذ قرار فصله لا يعتبر مانعاً باعتدله معه رفع دعوى التعويض عن فصله وبالتالي لا تصلح سبباً لوقف مدة سقوطها بالتقادم وفقاً للقواعد العامة في القانون إذ أن رفع الدعوى المستعجلة لا يمنع من رفع دعوى الموضوع التي لا يرتب على رفعها في هذه الحالة سقوط الطلب المستعجل ولا تعتبر إقامة دعوى التعويض عن الفصل التعسفي إستمراراً للإجراءات السابقة بشأن وقف تنفيذ قرار الفصل ولا يتسع لها نطاقها.

الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٧٧/١/١١

إذا نص المادة ٢٤٣ من القانون المدني على أنه " تسقط بالتقادم دعوى عدم نفاذ التصرف بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه الدائن بسبب عدم نفاذ التصرف. وتسقط في جميع الأحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من الوقت الذي صدر فيه التصرف المطعون فيه " فإن العلم الذي يبدأ به سريان التقادم الثلاثي في دعوى عدم نفاذ التصرف هو علم الدائن بصدور التصرف المطعون فيه وبإعسار المدين والعش الواقع منه ، وإستظهار هذا العلم هو من قبل لهم الواقع في الدعوى الذي تستقل به محكمة الموضوع ولا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض متى كان تحصيلها مائفاً. وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعتد في سريان بدء

التقديم بعلم المطعون عليها الأولى بالطلب المقدم عن الرهن - المطلوب الحكم بعد نفاذه - إلى الشهر القارى في ١٢/٨/١٩٦١ وباستلام الطاعن - الدائن المرتهن - للعقارين المرهونين في ١٠/١/١٩٦١ وتحويل عقود الإيجار إليه ، وإذا اعتد في هذا الخصوص بعقد الرهن الحيازي الشهر في ٢١/٣/١٩٦٥ واستند الحكم فيما حصله إلى اعتبارات سائلة لها أصلها الثابت في الأوراق ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير محكمة الموضوع للأدلة وهو ما لا يجوز قبوله أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٨١٩ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٧٧
دعوى الإستحقاق التي يرفعها المالك لإسداد ملكية من خاصه لا تسقط بالتقديم لكون حق الملكية حقاً دائماً لا يسقط بعدم الإستعمال ومطالبة المالك بقيمة العقار محل الغصب تحير مطالبة بالتزام المدين الغاصب بتنفيذ التزامه بالرد بطريق التعويض في حالة تعذر التنفيذ عيناً ذلك أن التنفيذ العيني هو الأصل ولا يستعاض عنه بالتعويض التقدي إلا إذا إستحال التنفيذ العيني. لما كان ذلك فإن دعوى المطالبة بقيمة العقار موضوع الغصب لا تسقط بالتقديم وإن كان الغاصب يستطيع أن يدفعها بتملك العقار بالتقديم المكسب.

الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٢٦٧ بتاريخ ٥/٥/١٩٧٧
إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر برفض الدفع الذي أبدته الطاعنة - هيئة التأمينات الإجتماعية بسقوط دعوى المطعون عليه بالتقديم ومسئوليتها عن تعويضه عن الأضرار التي لحقت نتيجة إمتاعها عن تسليمه الشهادة الدالة على التأمين وبندب مكسب الخيلاء لتقدير التعويض عن الأضرار التي لحقت بالمطعون عليه وهو حكم لا تنتهي به الخصومة كلها وهي إلزام الطاعنة بالتعويض عن تلك الأضرار ولا زال حكمة الإستئناف بعد صدور الحكم المطعون فيه أن تستمر في نظر النزاع المطروح عليها في الإستئناف الذي رفعه المطعون عليه عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة بسقوط الدعوى بالتقديم كما أنه ليس حكماً قابلاً للتنفيذ الجبري ، لما كان فإن الطعن في الحكم المطعون فيه قد يكون غير جائز.

الطعن رقم ٩١٥ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ٣/١/١٩٧٧
- الرسوم القضائية - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي نوع من الرسوم المستحقة للدولة تدخل في مدولها وعمومها ، وإذ تنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ على أنه "تقدم بخمس سنوات الضرائب والرسوم المستحقة للدولة أو لأي شخص إعتباري عام ما لم ينص القانون على مدة أطول " فإنه يتعين القول بأنه من تاريخ العمل بهذا القانون في ٢٦ ديسمبر ١٩٥٣ وبحكم عموميته

وإطلاقه أصبحت الرسوم القضائية تتقدم بخمس سنوات بعد أن كانت تتقدم بثلاث سنوات طبقاً لنص المادة ٣٧٧ من القانون المدني.

- أمر تقدير الرسوم القضائية هو بمثابة حكم بالدين يصير نهائياً بإستنفاد طرق الطعن فيه أو بفواتها ومفاد نص المادة ٢/٣٨٥ من القانون المدني أنه إذا صدر حكم نهائى بالدين أياً كانت مدة التقدم السابق فإنه لا يتقدم إلا بإقتضاء خمس عشرة سنة من وقت صدور هذا الحكم ، وإذ كان الخائب من الأوراق أنه حكم الدعوى رقم بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٥ وصدر أمر تقدير الرسوم المستحقة عليها فى ١٩٦١/٧/٢ وأعلن للمطعون عليه بتاريخ ١٩٦١/١٠/٢ فعارض فيه وحكم بتاريخ ١٩٦١/١٢/١١ بسقوط حقه فى المعارضة للظير بها بعد الميعاد ، وصار هذا الحكم نهائياً بعدم إستئنافه ومن ثم فقد أصبح هذا الأمر نهائياً وتكون مدة الخمس عشرة سنة المقررة للتقدم فى هذه الحالة لم تنقضى حتى تاريخ الشروع فى التنفيذ قبل رفع الدعوى الحالية فى سنة ١٩٧٢ وإذ عاين الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر أن الرسوم القضائية تتقدم بثلاث سنوات ورتب على ذلك قضاءه بسقوط الحق فى المطالبة بالرسوم القضائية محل النزاع ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٥١٩ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٧

يشترط لتطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٧٧ من التقنين المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون المبلغ الذى حصلته الدولة قد دفع بإعتباره ضريبة أو رسماً وأن يكون تحصيله قد تم بغير وجه حق. وإذ كانت الطاعنة قد سددت المبالغ محل الدعاى بإعتبارها رسوماً مقررة وفقاً لقرار مدير عام الجمارك رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ وكان تحصيل المطعون ضدها لها قد تم بغير وجه حق لعدم نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية فإن حق الطاعنة فى إستردادها يتقدم بثلاث سنوات من تاريخ دفعها طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٧٧ من التقنين المدني ودون توقف على علمها بحقها فى الرد ذلك أن حكم هذه المادة يعتبر إستثناء وارداً على القاعدة العامة المنصوص عليها فى المادة ١٨٧ من التقنين المدني .

الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٨٢١ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٥

لئن كان قد ورد بوجه حافظة السندات التى قدمها الطاعن ملخصاً لإشهار البيع الصادر له فى ١٩٤٩/١/٩ أنها بمبارة " بذلك تكون دعوى الوزارة التى رفعت بفسخ عقد بيع تم فى سنة ١٩٤٤ وعلى الأقل فى ١٩٤٩/١/١٩ تاريخ صدور قرار اللجنة قد سقطت لأن الدعوى رفعت فى أكتوبر سنة ١٩٦٣ " إلا أنه بين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن تقدم بملزمة ١٩٧٣/٤/٨ أى بعد تقديمه لتلك الحافظة بمذكرة لا تخرج عن مضمون ما جاء بصحيفة الإستئناف التى خلت من تمسكه بالدفع

يسقط الحق في رفع الدعوى بالتقادم مما مؤداه أن الطاعن في ختام دفاعه الذي طلب الحكم في الاستئناف على مقتضاه لم يتمسك بدفعه ولم يظهر تصميمه عليه فلا يحق له أن يعنى المظنون فيه أنه لم يتعرض لهذا الدفع.

الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٢ مكتب قتي صفحة رقم ١٠٦٨ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٢

يشترط في المطالبة القضائية التي تقطع التقادم المسقط أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذي يراد إقتضاؤه ولهذا لا تعتبر صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما قاطعه له إلا في خصوص هذا الحق وما إلتحق به من توابعه مما يجب بوجوبه أو يسقط بسقوطه فإن توافر الختان أو تباين مصدرهما فالطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعاً لمدة التقادم بالنسبة للحق الآخر ، وإذا كانت صحيفة الدعوى السابقة لا تحمل معنى الطلب الجازم يتأخر الأجر والعمولة والمنحة التي يطالب بها الطاعن في دعواه الحالية وكانت هذه الحقوق لا تعتبر من توابع طلب إلغاء قرار فصله الذي كان مطلوباً في الدعوى السابقة بالمعنى السالف تحديده فإن تلك الدعوى لا يكون من شأنها قطع سريان التقادم بالنسبة إلى هذه الحقوق إذ إنها لا تجب بوجوبه ولا تسقط بسقوطه.

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٤٣ مكتب قتي صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٩٧٨/١/١٠

أنه وإن كان من الجائز حل عدم التمسك بالتقادم بحمل التزول الضمني عنه وفقاً للظروف ، إلا أنه يشترط لصحة ذلك أن يكون الإستخلاص مستمداً من دلالة واقعية نافية لمشيئة التمسك به ، وإذا كان الحكم الابتدائي الذي أبده الحكم المظنون فيه وأحال إلى أسبابه قد أورد أسباباً غير سالفة ولا تحمل قضاؤه في هذا الخصوص ، ذلك أن التكلم في الموضوع وعدم إثارة الدفع بالتقادم أمام لجنة الطعن لا يفيد في ذاته التنازل عن التقادم ولا ينعان من التمسك به في الدعوى الراجعة .

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٤ مكتب قتي صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٦

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه حسب محكمة الموضوع أن يدفع أمامها بالتقادم حتى يتعين عليها أن تبحث شرائط القانونية ومنها المدة بما يعرضها من إنقطاع إذ إن حصول الإنقطاع يحول دون اكتمال مدة التقادم مما يقتضى التثبت من عدم قيام أحد أسباب الإنقطاع ، ومن ثم فالمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تقرر بإنقطاع التقادم إذ طالعها أوراق الدعوى بقيام سببه .

الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٠١٥ بتاريخ ١٧/٤/١٩٧٨

الوديعة إذا كان موضوعها مبلغاً من المال ، فإنها لا تكون وديعة تامة بل تعبر وديعة ناقصة ، وأقرب إلى عارية الاستهلاك منها إلى الوديعة ، ويكون كل ما للمودع هو المطالبة بقيمة ماله ، وهذا حق شخصي يسرى في شأنه التقادم المسقط .

الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ٦/٤/١٩٧٩

تنص المادة ٩٧٠ من القانون المدني على أنه " فى جميع الأحوال لا تكسب حقوق الإرث بالتقادم إلا إذا دامت الحياة مدة ثلاث وثلاثين سنة " والمقصود بذلك أن حق الإرث يسقط بالتقادم المسقط ولا يجوز سماع الدعوى به بمضى ثلاث وثلاثين سنة ، لأن الركة مجموع من المال لا يقبل الحياة فلا يكسب حق الإرث بالتقادم وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية بقولها " أما دعوى الإرث فهي تسقط بثلاث وثلاثين سنة والتقادم هنا مسقط لا مكسب لذلك يجب حذف حقوق الإرث من المادة ١٤٢١ ٩٧٠ " مدلى " وجعل الكلام عنها فى التقادم المسقط "

الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ٢٩/١/١٩٨٠

حق الملكية حق دائم لا يسقط بمجرد عدم الإستعمال مهما طال الزمن ، ومن ثم فإن الحكم المقرر لهذا الحق لا يسقط بالتقادم وينتج أثره ولو لم ينفذ ، ولا يجوز إطراره إذا توافرت لدى المحكوم ضده بعد تاريخ الحكم شروط وضع اليد على المقار المدة الطويلة المكسبة للملكية.

الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٤٠٣ بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٨١

و إن كانت مطالبة المضرور المؤمن له بالتعويض هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الواقعة التي يسرى بمدولتها التقادم المسقط بالنسبة لدعوى المؤمن له قبل المؤمن ، إلا أنه تجب مراعاة ما يطرأ على هذا التقادم من أسباب توقف سريان مدته طبقاً للقانون إذ تقضى القواعد العامة بأن التقادم لا يسرى كلما وجد مانع يتعلل معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبياً ، وإذا كان يتعين على المؤمن له فى دعوى الرجوع على المؤمن أن يثبت تحقق مسئولية قبل المضرور ، فإذا تقرر تلك المسئولية بحكم جنائى كان حجة على المؤمن فى تقرير مبدأ مسئولية المؤمن له عن الحادث المؤمن منه ، مما مقتضاه إذ أنه كون الحادث الضار المؤمن منه جريمة أو نشأ عن خطأ نشأت عنه أيضاً جريمة رفعت بها الدعوى الجنائية على مرتكبها ، سواء كان هو بذاته المؤمن له أو أحد من يحتير المؤمن له مسئولاً عن فعلهم فإن سريان التقادم بالنسبة لدعوى المؤمن له قبل المؤمن يقف طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية ، ولا يعود التقادم إلى السريان إلا منذ صدور الحكم الجنائى النهائى أو إنتهاء المحاكمة بسبب آخر كالمؤمن له إذا رفع دعواه على

المؤمن أمام المحاكم المدنية أثناء السير في الدعوى الجنائية كان مصيرها الختمى هو وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائياً في الدعوى الجنائية لأن مسؤولية المؤمن قبل المؤمن له لا تتحقق إلا بنبوت مسؤولية المؤمن له قبل الضرر ، فإذا كانت هذه المسؤولية الأخيرة ناشئة عن الجريمة التي رُفعت عنها الدعوى الجنائية أو عن ذات الخطأ الذي نشأت عنه تلك الجريمة فإنها تكون مسألة مشتركة بين هذه الدعوى والدعوى المدنية التي يرفعها المؤمن له على المؤمن ولازمة للفصل في كليهما فيتحتم على المحكمة المدنية أن توقف دعوى المؤمن له حتى يفصل نهائياً في تلك المسألة من المحكمة الجنائية عملاً بقاعدة أن الجنائي يوقف المدني والالتزام بما تقتضيه المادة ١٠٢ من قانون الإثبات من وجوب تقييد القاضى المدني بالحكم الجنائي في الواقع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضرورياً ، وما تقتضيه المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية من أن ما يفصل فيه الحكم الجنائي نهائياً فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلهما تكون له قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائياً فإذا رفع المؤمن دعواه أمام المحكمة المدنية كان رفعها في هذا الوقت عقيماً ، إذ لا يمكن النظر فيها إلا بعد أن يفصل نهائياً في تلك الدعوى الجنائية ، فإن رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعاً قانونياً يمنع معه على المؤمن له مطالبة المؤمن بمقابلة ١٤ ترتب عليه المادة ٣٨٢ من القانون المدني وقف سريان التقادم ما دام المانع قائماً ، وبالتالي يقف سريان التقادم بالنسبة إلى دعوى المؤمن له قبل المؤمن طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية.

الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧٤٥٢ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٨

مفاد نص المادة ٣٨٧-١ من القانون المدني أن إبداء الدفع بالتقادم المسقط مقصور على من له مصلحة فيه ولا ينتج هذا الدفع أثره إلا في حق من تمسك به ، وأنه وإن جاز للمدين المتضامن طبقاً للمادة ٢٩٢ من القانون المدني أن يدفع بتقادم الدين بالنسبة إلى مدين متضامن آخر بقدر حصته هذا المدين. إلا أنه إذا أبدى أحد المدينين المتضامين هذا الدفع ، فإن أثره لا يمتد إلى غيره من المدينين المتضامين الذين لم يتمسكوا به.

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٣

الدفع بالتقادم المسقط لا يتعلق بالنظام العام وينتهي التمسك به أمام محكمة الموضوع في عبارة واضحة جلية لا تحتمل الإبهام ، كما لا يجوز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بتمسك العقار بالمدة الطويلة المكسبة للملكية باعتباره سبب جديداً لا يقبل التحدى به أمامها لأول مرة.

الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٩٨٥/٢/١١

النص فى المادة ١٩٤ من القانون التجارى على أن " كل دعوى معلقة بالكيميالات أو بالسندات التى لحاملها أو بالأوراق التضمتة أمراً بالدفع أو بالحوالات الواجبة الدفع بمجرد الإطلاع عليها وغيرها من الأوراق المغيرة لأعمال تجارية يسقط الحق فى إقامتها بمضى خمس سنوات " يدل على أنه لا يخضع للتقدم الخمسى المشار إليه إلا الدعاوى الصرفية التى تنشأ مباشرة عن الورقة التجارية ويرتد مصدرها إلى توقيع المدين عليها ، أما الدعاوى غير الصرفية التى تنشأ بمناسبة الورقة التجارية فلا تخضع للتقدم الخمسى بل للتقدم العادى .

الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٢٤١ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٣٠

الأصل فى إنقطاع التقدم - طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٨٥ من القانون المدنى - أنه إذا زال التقدم المنقطع حل محله تقدم جديد بمثل للتقدم الأول فى مدته وطبيعته يسرى من وقت إنتهاء الأثر المرتب على سبب الإنقطاع فيما عدا الحالات الإستثنائية التى نصت عليها المادة ٣٨٥ مسالفة الذكر فى فقرتها الثانية ومنها حالة ما إذا حكم بالدين وحاز قوة الأمر المقتضى فتكون مدة التقدم الجديد خمس عشرة سنة مما مفاده أن الذى يحدث تغير مدة التقدم المسقط للدين هو الحكم النهائى بالدين فهو وحده الذى يمكنه إحداث هذا الأثر لما له من حجية تزيد من حصانة الدين وقمده بسبب جديد للبقاء فلا يتقدم إلا بإنقضاء خمس عشرة سنة .

الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٩٤٢ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٤

يدل نص الفقرة الأولى من المادة ٣٨٦ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن يبدأ سريان التقدم من وقت إستحقاق الدين إذ أن الدائن لم يكن يستطيع المطالبة بالدين قبل إستحقاقه وينبغى أن يكون الدائن خلال مدة التقدم قادراً على المطالبة بالدين ولم يفعل فيتقدم الدين جزاء له على إهماله. وإذ إلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بأحقية المطعون ضدهم للوديعة على ما ثبت من تقرير الخبير المتدب فى الدعوى من أن هيئة المساحة علقت صرف الوديعة للمطعون ضدهم على شرط إستيفاء شروط الصرف وإن التقدم لا يبدأ إلا من وقت تحقق هذا الشرط فإن الحكم لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٧٢٨ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٢

النص فى المادة ٣٨٣ من القانون المدنى على أن ينقطع التقدم بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى إلى محكمة غير مختصة وبالتنبيه وبالخبز وبالطلب الذى يتقدم به الدائن لقبول حقه فى تفليس أو فى توزيع

وبأى عمل يقوم به الدائن لتتمسك بحقه أثناء السير في أحد الدعاوى " يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المطالبة القضائية التي تقطع مدة التقادم هي المطالبة الصريحة الجازمة أمام القضاء بالحق الذي يراد إقتضاؤه ولهذا فإن صحيفة الدعوى المتضمنة المطالبة بحق ما لا تقطع التقادم إلا في خصوص هذا الحق وما أتضح به من توابعه مما يجب بوجوبه أو يسقط بسقوطه فإن تباير الحقائق أو تباير مصدرهما فإن رفع الدعوى يطلب أحدهما لا يرتب عليه انقطاع التقادم بالنسبة للحق الآخر - لما كان ذلك وكانت الدعوى التي يرفعها من حاق به ضرر شخصي مباشر من وفاة الأجنبي عليه تختلف في موضوعها عن الدعوى التي يرفعها ورثة الأجنبي عليه بطلب التعويض المورث عنه والذي نشأ حق المورث فيه بمجرد إصابته وأصبح جزءاً من تركته بعد وفاته ، ومن ثم فإن رفع الدعوى بطلب التعويض عن الضرر الشخصي المباشر ليس من شأنه قطع التقادم بالنسبة لطلب التعويض عن الضرر الموروث .

الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٦

إذا كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه أن الشركة الملعون ضدها قد أقامت دعواها على الطاعن بطلب إلزامه - بصفته أميناً للنقل - بالتعويض عن العجز في البضاعة التي عهدت إليه بنقلها بموجب عقد النقل المزمع ١٩٧٣/١/١٥ إستناداً إلى إلزامه الناشئ عن هذا العقد بضمان تسليم البضاعة في جهة الوصول - كاملة وسليمة - ومن ثم فإن عقد النقل المشار إليه يكون سبب الدعوى ، وإذا كانت الدعوى المستندة إلى هذا السبب تسقط - طبقاً للمادة ١٠٤ من قانون التجارة بمضى مائة وثمانين يوماً - فيما يخص بالنقل داخل البلاد من اليوم الذي كان يجب فيه نقل البضاعة - في حالة الهلاك الكلي ومن يوم تسليمها فعلاً إلى المرسل إليه - في حالة التلف - وذلك ما لم يصدر من الناقل أو تابعيه غش أو خيانة فإنها تسقط بإلغائها ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بخلود الضرر وبالشخص المسئول عنه ، وكان إقرار الطاعن اللاحق على عقد النقل - بقبوله خصم قيمة العجز من مستحقته لدى الشركة الملعون ضدها - لا يعتبر تجديدًا للإلتزام المخلود من عقد النقل بتعويض الضرر الناشئ عن العجز - وإنما إعترافاً بهذا الإلتزام - بهدف إعتبار هذا التعويض ثابتاً في ذمته وليس بهدف تغير مصدره من عقد النقل إلى الإرادة المنفردة ، ومن ثم فلا يرتب عليه أن يصبح التعويض في هذه الحالة ديناً عادياً يخضع للتقادم الطويل وإنما يبقى خاضعاً للتقادم الوارد بنص المادة ١٠٤ من قانون التجارة ويعتبر الإقرار المشار إليه في ذات الوقت إجراءً قاطعاً لدعوى مسئولية الطاعن - كأمين النقل - يبدأ به تقادم جديد مدته هي التقادم الأول.

الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٨

لما كان الحكم المطعون فيه لقضى برفض الدفع المبدى من الطاعنة بسقوط حق المطعون ضده فى فروق العلاوات الدورية عن المدة السابقة على ... بالتقادم الخمسى بمقولة أنها بنأى عن أحكامه لم لقضى له بهذه الفروق على أساس نكورها عن أداء اليمين وفقاً لأحكام التقادم الحولى ، وحجب نفسه بذلك عن بحث ما إذا كان الحق فى المطالبة بهذه الفروق قد سقط بالتقادم الخمسى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٥

تمسك الطاعنة بسقوط جزء من الأجرة المشار إليها بالتكليف بالتقادم الخمس لا يوجب عليه بطلان هذا التكليف ذلك أن التقادم المسقط لا يتعلق بالنظام العام ، ويجوز لصاحب المصلحة النزول عنه بعد ثبوت الحق فيه ، وأوجب القانون على ذى المصلحة التمسك به لإعمال أثره ومن ثم فإنه لا يكون من شأن توثيق هذا الأثر بتقرير سقوط جزء من دين الأجرة أى تأثير على ما تم من إجراءات إستعجبال القانون إتخاذها قبل رفع الدعوى بالإعلاء.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٩

مؤدى ما نصت عليه المادة ١/٣٨٧ من القانون المدنى أنه كما يحق للمدين التمسك بالتقادم المسقط للإلتزام ، فإنه يحق لأى من دائنيه أو أى شخص له مصلحة فيه أن يتمسك به ولو لم يتمسك به المدين لما كان ذلك وكانت المادة ٣٢ من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ تجيز مطالبة المحجوز لديه شخصياً بأداء المبلغ المحجوز من أجله مع مصروفات الإجراءات المترتبة على تقصيره أو تأخيره فى التقرير لما ذمته فى الميعاد المحدد ، ويجوز إدارياً على ما يملكه وفاء لما يحكم به عليه رغم إحتمال أن يكون مقدار دينه أقل منه ، فإن المحجوز لديه تكون له مصلحة فى التمسك بتقادم الإلتزام الجارى التنفيذ إستيفاء له ليطاوى بذلك الحكم عليه بأدائه مع مصروفات الإجراءات التى ترتبت على تقصيره أو تأخيره فى التقرير بما فى ذمته فى الميعاد .

الطعن رقم ٧٧ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ١٩٤١/٢/٢٠

لا تزول يد صاحب الحق على العين بمجرد سكوته عن الإنشاع بها ، بل يجب لذلك أن تكون قد إعترضتها يد للغير تتوافر فيها الشروط القانونية. فإذا كان صاحب الإرتفاق على مرقى لم يستعمل حقه فى الرى منها منذ عشر سنوات فإن مجرد هذا الدرك للإستغناء لا يكون له تأثير فى وضع يده عليها وإذن

لمحاولة صاحب الأرض التي تم فيها الروى إقامة سور عليها تعد تعرضاً ليد صاحب الارتفاق معطلاً لحقه.

الطعن رقم ٦٧ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٨٢ بتاريخ ١٩٤٥/٣/١

إنه بناء على المادتين ٢٠٥ و ٨٢ من القانون المدني يقطع التقادم المسقط بالتكليف بالحضور للمرافعة أمام المحكمة. ومن المقرر أن الإنقطاع الحاصل بهذا السبب يمتد طول الوقت الذي يستغرقه سير الدعوى بمعنى أن حق المدعى يبقى يئامن من كل سبب للسقوط يكون أساسه مضي الزمن ، متى كان لم يحض بين أى إجراء من إجراءاتها والذي يليه ، ولا على آخر إجراء حاصل فيها ، المدة اللازمة للتقادم المسقط لأن كل إجراء من إجراءات الدعوى إنما هو جزء منها متصل بها. ودعوى نزاع الملكية التي ترفع بموجب حكم صدر بالمديونية تقطع التقادم السارى لمصلحة الدين بهذا الحكم ، ويظل التقادم مقطوعاً ما بقيت الدعوى قائمة. فإذا صدر حكم بالدين ثم رفع الحكم له دعوى نزاع ملكية ضد المدين وطلب الدائن بعد صدور الحكم بنزع الملكية تعيين يوم للبيع فعين لذلك يوم ، وتأجل البيع عدة مرات للنشر ثم استبعدت القضية من الرول لعدم دفع مصاريف النشر وظلت مستعدة حتى طلب الدائن تعيين يوم للبيع فعين ، ولما لم يحصل نشر قررت المحكمة وقف الدعوى عملاً بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٧ الخاص بحماية الشريعة القارية إغ فإن طلب الدائن تعيين جلسة للبيع ، وتعيين القاضي جلسة بناء على هذا الطلب ، وتداول الدعوى فى الجلسات إلى أن استبعدت من الرول ، ثم طلب الدائن تعيين جلسة للبيع بعد ذلك ، وتأثير القاضي على الطلب بإحالة الدعوى لنظرها أمام قاضى اليوم بالحكمة التي تقل الاختصاص إليها ، ثم عرض هذا الطلب على قاضى اليوم بالحكمة المختصة وتعين جلسة بناء على هذا الطلب ، ثم طلب الدائن تعيين يوم للبيع بعد وقف الدعوى عملاً بقانون حماية الشريعة القارية - كل أولئك لاشك فى أنه من إجراءات دعوى نزاع الملكية التي يوجب على حصولها قيام الدعوى ومنع سقوطها بالتقادم ما دام لم يحض بين أى إجراء منها والذي يليه ولا على آخر إجراء المدة المسقطه للدعوى

* الموضوع الفرعى : التقادم المكسب :

الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٩٥٢/١١/٢٠

جرى قضاء هذه المحكمة بأن وضع اليد على عقار مبيع على الشيوع يصلح لأن يكون سبباً لكسب الملكية متى توافرت شروطه. وإذا فمتى كان الطاعن يعنى بالقصور على الحكم المطعون فيه لعدم رده على ما دفع به من أنه لا يحق لمورث الفريق الثانى من المطعون عليهم أن يكسب الملكية بالتقادم الخمسى لأن البيع الصادر له كان على الشيوع ، وكان يبين من الحكم أنه اعتمد فى قضائه على أن مورث الفريق الثانى من

المطعون عليهم وضع يده مدة خمس سنوات على الأبطال محل النزاع وأن الطاعن لم يدع وضع يده عليها وإنما سلم بوضع يد خصمه ، فيكون الحكم قد أثبت وضع اليد المؤدى إلى كسب الملكية ، وفي هذا الرد الضمنى الكافى على نعى الطاعن فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٩٣٦ بتاريخ ١٠/٦/١٩٥٤

لا فرق فى حكم المادة ٨٤ من القانون المدنى القديم بين نوعى التقادم المكسب للملكية سواء أكان بمضى خمس سنوات أو بمضى مدة أطول بل يسرى على التقادم المكسب اطلاقا.

الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ٣١/٣/١٩٥٥

قيام واضح اليد بطريق النيابة عن غيره بهدم المبنى القائمة فى العين وإقامتها من جديد لا يعتبر بذاته تغييرا لسبب وضع يده ومجاهدة للمالك بالسبب الجديد ، ولا يوجب على وضع اليد كسب الحائز بملك الصفة ملكية العقار بالتقادم مهما طال الزمن.

الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٠/٣/١٩٥٥

- يجوز للوقف أن يمسك بالتقادم المكسب شأنه فى ذلك شأن الأفراد ، ذلك أن الحكمة التى أقيم عليها هذا التقادم فى القانون المدنى هى أن الملك وإن كان لا يزول عن صاحبه بعدم وضع يده عليه مهما طال الزل ولا أن وضع اليد المسعوفى للشروط القانونية يعتبر قرينة على شرعية الملك ، وهى قرينة قانونية بسيطة يصح دحضها ولكن إذا تطاول عليها الزمن المدة التى حددها القانون ارتفعت إلى مصاف القرائن القاطعة التى لا تقبل نقضا.

- للوقف أن يضم إلى مدة وضع يده مدة وضع يد سلفه.

- القضاء بالملك لوأضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية لا يحتاج إلى استظهار السبب المشروع الذى يستند إليه فى وضع يده .

الطعن رقم ١١٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥٢٨ بتاريخ ٢٥/٦/١٩٥٩

يشترط القانون فى الحياة التى تؤدى إلى التملك بالتقادم أن تكون هادئة [م ٧٦] مدنى قديم ، [١/٩٤٩] جديد [] وتعتبر الحياة غير هادئة إذا بدت بالإكراه فإذا بدأ الحائز وضع يده هادئا فإن التعدى الذى يقع أثناء الحياة ومنعه الحائز لا يشوب تلك الحياة التى تظل هادئة رغم ذلك. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد جرى على أن هناك نزاعا أو تمكيرا معا صلا للحياة دون أن يبين متى بدأ هذا التمكير وهل كان مقارنا لبده الحياة أو تأليا لبدنها وأثره فى استمرار الحياة فإنه يكون قد شابه قصور يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٦١

إن الأساس الشرعى للملك بضى المدة الطويلة هو قيام قرينه قانونية قاطعة على توافر سبب مشروع للملك لدى واضع اليد. وليس فى القانون ما يمنع البائع من كسب ملكية العين المبيعة بوضع اليد المدة الطويلة بعد البيع إذا ما توافرت لديه الشروط القانونية لهذا التملك وهو ما يتحقق به قيام السبب المشروع. ومن ثم فإن القول بأن تمسك ورثة البائع بهذه الملكية يعتبر تعرضا من جانبهم لا يتفق وواجب الضمان المقروض عليهم قانونا هو قول مخالف للقانون.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ٣/٢٨/١٩٦٣

يشترط فى السبب الصحيح الذى يصلح سنداً للملك بالتقادم المكسب الخمس أن يكون تصرفا قانونيا صادر من شخص لا يملك الحق الذى يراد كسبه بالتقادم فإذا كان المتصرف إليه قد تلقى الحق من المالك فلا يهدده التمسك بهذا السبب. وهذه القاعدة قررتها صراحة المادة ٩٦٩ من القانون المدنى الحالى وقررتها من قبل محكمة النقض فى ظل القانون المدنى القديم ورغم عدم النص عليها صراحة فيه.

الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٩٠٨ بتاريخ ٤/٢١/١٩٦٦

وضع اليد على الأموال العامة -- مهما طالت مدته -- لا يكسب الملكية إلا إذا وقع بعد إنتهاء تخصيصها للمنفعة العامة بمعنى أنه لجواز تملك الأموال العامة بالتقادم يجب أن يثبت أولاً إنتهاء تخصيصها للمنفعة العامة ، إذ من تاريخ هذا الإنتهاء فقط تدخل فى عداد الأملاك الخاصة لتأخذ حكمها ثم يثبت وضع اليد عليها بعد ذلك المدة الطويلة المكسبة للملكية بشرائطها القانونية. فإذا اعتبر الحكم المطعون فيه مجرد وضع يد المطعون ضدهم مدة تزيد على خمسة عشر عاما بغير إصراض أو منازعة من الطاعن " الحكومة " هو السبب الذى أزال عن أرض النزاع تخصيصها للمنفعة العامة ورتب على ذلك إكتسابهم ملكيتها فإنه يكون مخطئاً فى القانون.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٨٥٠ بتاريخ ٤/٢٠/١٩٦٧

إذا أقر المشتري فى ورقة الضد بأن ملكية الأيطان التى وضع اليد عليها باقية للمتصرف ومن حقه أن يسودها فى أى وقت شاء فإن وضع يده فى هذه الحالة مهما طالت مدته لا يكسبه ملكية هذه الأرض لأن القانون يشترط فى الحياة التى تؤدى إلى كسب الملكية بالتقادم أن تكون بنية التملك.

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٨١٣ بتاريخ ٤/١٣/١٩٦٧

وضع اليد على أرض الوقف بسبب التحكير وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية بالتقادم مهما طالت مدته. ولا يستطيع المستحكر أن يغير بنفسه لنفسه سبب حيازته ولا الأصل الذى تقوم عليه هذه الحياة

ولا يجوز له أن يكسب الملكية بالتقادم إلا إذا تغيرت صفة حيازته إما بفعل الغير وإما بفعل منه يعتبر معارضة حق المالك وفي هذه الحالة الأخيرة يجب أن يقرر تغير نيته بفعل إيجابي ظاهر يجابه به حق المالك بالإنكار الساطع والمعارضة الفعلية ويدل دلالة جازمة على أنه مزعم بِنكار الملكية على صاحبها والإستئثار بها دونه.

الطنين رقم ١٧٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٤٦٧ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٩

يشترط في السبب الصحيح الذى يصلح سنداً للملك بالتقادم الخمسى أن يكون تصرفاً قانونياً صادراً من شخص لا يكون مالكا للحق الذى يراد كسبه بالتقادم فإذا كان المتصرف إليه قد تلقى الحق من المالك فلا يجديه التمسك بهذا التقادم.

الطنين رقم ٢٧٨ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٩

يجوز للمشتري باعتباره خلفاً خاصاً للبائع له أن يضم إلى حيازته حيازة سلفه فى كل ما يرتبه القانون عمل الحيازة من آثار ومنها التملك بالتقادم المكسب.

الطنين رقم ٥٠٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٦٩/١/١٤

وضع اليد على الأموال العامة لا يكسب إلا إذا وقع بعد إنهاء تخصيصها للمنفعة العامة إذ أنه من تاريخ هذا الإنهاء فقط تدخل فى عداد الأملاك الخاصة فتأخذ حكمها لم يلبث بعد ذلك وضع اليد عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية بشرائطها القانونية وذلك قبل تعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدنى بمقتضى القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٥٧ .

الطنين رقم ٩٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٠

عدل القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ نص المادة ٩٧٠ من القانون المدنى بأن أضاف إليه حكماً جديداً يقضى بعدم جواز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة أو كسب أى حق عينى عليها بالتقادم وقد اقتصر على تعديل هذا النص ولم يتناول المادة ٨٧٤ من القانون المدنى التى تحدثت عن الإسقاط باعتباره سبباً مستقلاً بذاته لكسب الملكية والتى كانت تجيز الفقرة الثالثة منها لكل مصرى أن يملك بهذا الطريق ما يزرعه أو يفرسه أو يبنى عليه من الأراضى غير المزروعة التى لا مالك لها وذلك بمجرد حصول الزرع أو الفراس أو البناء ودون إشتراط لمضى مدة ما على وضع يده وإنما تفقد هذه الملكية بعدم الإستعمال مدة خمس سنوات متتابة خلال الخمس عشرة سنة التالية للتملك. أما القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ فقد اقتصر على حظر الصدى على الأراضى التى منع القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ تملكها بالتقادم وتخويل الجهة الإدارية صاحبة الشأن حق إزالة هذا الصدى بالطريق الإدارى ومن ثم فلا

يكون للتعديل الذى أدخله القانونين المذكورين على المادة ٩٧٠ الواردة ضمن النصوص الخاصة بالتقادم المكسب أثر على نص المادة ٨٧٤ من القانون المدنى لاختلاف سبب كسب الملكية فى كل منهما.

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٩٠٣ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٠
يشترط فى التقادم المكسب - وفقاً لما تقتضى به المادتان ٩٦٨ و ٩٦٩ من القانون المدنى - أن تتوالى لدى الحائز الحيازة بعنصرها حتى تكون حيازة قانونية صحيحة ، ومن ثم فإن وضع اليد لا ينهض بمجرده سبباً للمالك ولا يصلح أساساً للتقادم إلا إذا كان مقروناً بنية التملك وكان مستمراً هادئاً ظاهراً غير غامض.

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٩٧٠/٥/١٩
من المقرر فى ظل القانون المدنى السابق أن الحصة الشائعة تصبح أن تكون محلاً لأن يجوزها حائز على وجه التخصيص والإفراد بنية امتلاكها ، ولا يحول دون ذلك اجماع يد الحائز يد مالك العقار بما يؤول إلى المخالطة بينهما ، لأن هذه المخالطة ليست عيباً فى ذاتها ، وإنما العيب فيما ينشأ عنها من غموض أو إبهام فإذا استطاع الشريك فى العقار الشائع أن يجوز حصه أحد شركائه المتعاضدين حيازة تقوم على معارضة حق المالك لها على نحو لا يترك محلاً لشبهة الغموض والخفاء أو مظنة التسامح واسعمرت هذه الحيازة دون انقطاع خمس عشرة سنة فإنه يكسب ملكيتها بالتقادم.

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ١١٠٧ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٣
الأصل فى الحيازة أنها لصاحب اليد ، يستقل بها ، ظاهراً فيها بصفته صاحب الحق ، ويصين عند ضم مدة حيازة السلف إلى مدة حيازة الخلف ، قيام رابطة قانونية بين الحيازتين. ولما كان الحكم المطعون فيه قد جرى فى قضائه على ضم مدة حيازة المطعون عليه إلى مدة حيازة سلفه ، ورتب على ذلك تقريره بأن المطعون عليه قد استكمل المدة اللازمة لتملك العقار موضوع النزاع بمضى المدة الطويلة المكسبة الملكية دون أن يبين الرابطة القانونية التى تميز ضم مدة الحيازتين ، فإنه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٤٨١ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٣
قاعدة ضم حيازة السلف إلى حيازة الخلف لا تسرى إلا إذا أراد التمسك بالتقادم أن ينجح به قبل غير من باع له ، أو غير من تلقى الحق ممن باع له ، بحيث إذا كان السلف مشتركاً ، فلا يجوز للحائز التمسك بالتقادم أن يستفيد من حيازة سلفه لإتمام مدة الخمس عشرة سنة اللازمة لإكساب الملك بالتقادم قبل من تلقى حقه فى هذا السلف.

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٤٨٧ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٣

— إذا كان الثابت فى الأوراق أن المطعون عليه دفع الدعوى المقامة عليه بأنه إضرى ربع الماكينة محل النزاع بعقد ابتدائى تاريخه ١٩٤٦/١٠/٢٨ من زيد ، وأن هذا كان قد إضره بعقد ابتدائى من بكر فى ١٩٧٣/١/١٣ . وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بتملك المطعون عليه للقدر موضوع النزاع على وضعه اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية بعد ضم مدة وضع يد مسلفه إلى مدة وضع يده وإكتمال هذا التقادم قبل صدور عقد الطاعن المسجل — الصادر له عن نفس القدر من ورثة بكر — واعتبر أن هذا العقد الأخير قد صدر ممن لا يملك المبيع لإنتقال ملكيته إلى المطعون عليه ، فإن النعى عليه بمقولة تفضيل عقد المطعون عليه غير المسجل على عقد الطاعن المسجل يكون على غير أساس .

نقل للملكية لا يتم — وفقا لقانون الشهر القارى — إلا بالتسجيل. وإذا كان الثابت من الأوراق أن بكرأ بعد أن باع ربع الماكينة إلى زيد بعقد ابتدائى وباع هذا الأخير القدر المشار إليه إلى المطعون عليه بعقد ابتدائى حيث وضع اليد عليه ، ثم عاد ورثة بكر وباعوا ذات القدر إلى الطاعن بعقد مشهر ، فإن توقيع المشوى الأول شاهدا على هذا العقد لا يفيد شيئا بعد أن كان قد تنازل عن حقوقه فى العين ونقل وضع اليد عليها إلى المطعون عليه ، ولا يحول ذلك دون إستكمال هذا الأخير لوضع اليد ، وإعمال أثره فى التقادم وكسب الملكية .

— محكمة الموضوع السلطة التامة فى التعرف على نية واضح اليد من جميع عناصر الدعوى وقضاؤها فى ذلك لا يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض ، ما دامت هذه العناصر مدونة فى حكمها ، وتفيد عقلاً النتيجة التى إستادتها.

الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٧٥ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٨

الحيازة التى تصلح أساساً لتملك المنقول أو العقار بالتقادم ، وإن كانت تقتضى القيام بأعمال مادية ظاهرة فى معارضة حق المالك على نحو لا يحمل مسكوته فيه على محمل التسامح ولا يحمّل الخفاء أو اللبس فى قصد التملك بالحيازة ، كما تقتضى من الحائز الإستمرار فى إستعمال الشئ بحسب طبيعته ، ويقدر الحاجة إلى إستعماله ، إلا أنه لا يشترط أن يعلم المالك بالحيازة علم اليقين ، وإنما يكفى أن تكون من الظهور بحيث يستطيع العلم بها ، ولا يجب على الحائز أن يستعمل الشئ فى كل الأوقات دون إنقطاع وإنما يكفى أن يستعمله كما يستعمله المالك فى العادة ، وعلى فترات مقاربة منتظمة.

الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٥٣ بتاريخ ١٩٧٥/١/١٤
وضع اليد المدة الطويلة إذا توافرت فيه الشروط القانونية بعد بذاته سبباً لكسب الملكية مستقلاً عن غير
من أسباب إكتسابها .

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٤٦٢ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٣٠
من المقرر أن للمشتري باعتباره خلفاً خاصاً للبائع أن يضم إلى حيازته حيازة سلفه في كل ما يرتبه القانون
على الحيازة من آثار ومنها التملك بالتقادم المكسب وأنه ليس ما يمنع مدعى التملك بهذا السبب من أن
يستدل بعقد شرائه غير المسجل على إنتقال حيازة العين إليه وتكون حيازته في هذه الحالة إمتداد لحيازة
سلفه البائع له كما أنه من المقرر كذلك أن على مدعى التملك بوضع اليد إذا أراد ضم مدة سلفه إلى
مدته أن يبدى هذا الطلب أمام محكمة الموضوع ويثبت أن سلفه كان حائزاً حيازة توافرت فيها الشروط
القانونية ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لا يبين منه أن المطعون ضده الأول قد تملك أمام محكمة
الموضوع بضم مدة وضع يد سلفه إلى مدة وضع يده ، كما لا يبين منه أن المطعون ضده المذكور قد أثبت
حيازة سلفه حيازة للمنزّل أو بشق منه حيازة توافرت فيها الشروط القانونية وألّام - رغم ذلك - قضاءه
بأحقية المطعون ضده الأول للمقرر المشروى بملغضى الطعن سالف الذكر على وضع اليد المدة الطويلة
المكسبة للملكية فإنه يكون مشوباً بالقصور ومخالفة للقانون.

الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢١
إن إختصاص موارث الطاعنين بمساحة معينة في عقار لا يحول دون إكتساب ملكية لمطعون ضدهم بجزء
منها بوضع اليد المدة الطويلة.

الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٦٣٩ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٩
من الواجب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - توافر نية التملك لمن يعي حماية يده بدعوى منع
التعرض ، وللازم ذلك أن يكون العقار من المقارنات التي يجوز تملكها بالتقادم فلا يكون من الأموال
الخاصة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة التي منع الشارع تملكها أو كسب أى حق عيني عليها
بالتقادم بما نص عليه في المادة ٩٧٠ من القانون المدني.

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٣٨٦ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢
- السبب الصحيح هو السند الذي يصدر من شخص لا يكون مالكاً للشيء أو صاحباً للحق الذي يراد
كسبه بالتقادم ، فإذا كان التصرف يعبأ يجب أن يكون البائع في تصرفه مضيفاً الملك إلى نفسه ، أما إذا
صدر البيع منه بصفته نائباً عن المالك وتبين عدم نيابته عنه ، فإنه لا يتأتى في هذا المقام الإستناد إلى وجود

سبب صحيح. وإذا كان الواقع في الدعوى أن إجراءات التنفيذ العقاري قد اتخذت ضد المَطعون عليهم الستة الأول المالكين لحصة في المنزل موضوع النزاع في مواجهة وصى عليهم سبق عزله ، فإن الحكم برسو مزاد هذه الحصة على الطاعن لا يصلح أن يكون سبباً صحيحاً لتملك هذه الحصة بالتقادم الخمسي. - الحصة الشائعة يصح - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تكون محلاً لأن يجوزها حائز على وجه التخصيص والإفراد بنية تملكها ، ولا يجوز دون ذلك إجماع يد الحائز يبد مالك العقار بما يؤدي إلى المخالطة بينهما لأن هذه المخالطة ليست عيباً في ذاتها ، وإنما العيب فيما ينشأ عنها من غموض وإبهام فإذا استطاع الشريك في العقار الشائع أن يجوز حصة باقي شركائه المشاعين حيازة تقوم على معارضة حق المالك لها على نحو لا يترك محلاً لتشبه الغموض والخفاء أو مظنة التسامح واستمرت هذه الحيازة دون - إنقطاع خمس عشرة سنة ، فإنه يكتسب ملكيتها بالتقادم .

الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٩٧٨/١/٣

يجوز تملك الأموال العامة بالتقادم قبل تعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدني بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ إذ انتهى تخصيصها للمنفعة العامة ولبت وضع اليد عليها بعد ذلك المدة الطويلة المكسبة للملكية بشرائها القانونية .

الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٨

قاعدة ضم حيازة السلف إلى حيازة الخلف -و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة- لا تسرى إلا إذا أراد التمسك بالتقادم أن يثبت به قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق من باع له بحيث إذا كان السلف مشتركاً فلا يجوز للحائز التمسك بالتقادم أن يستفيد من حيازة سلفه لإتمام مدة الخمس عشرة سنة اللازمة لاكتساب الملك بالتقادم قبل من تلقى حقه من هذا السلف .

الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١١٧١ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٤

آثار حيازة الحارس القضائي باعتباره وكيلاً عن أصحاب الشأن في دعوى الحراسة تنصرف إليهم بحيث يكون لهم دون غيرهم الاستناد إليها كسب من أسباب كسب الملكية .

الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٣١

إذا كان المشرع قد قصد بالمادة ٣٩٩ عقوبات أن يحرم حائز العقار من إعتداء الغير على هذه الحيازة ولو كانت لا تستند إلى حق متى كانت معبرة قانوناً فإذا دخل شخص عقاراً وبقي فيه مدة من الزمن طالت أو قصرت بحيث يصبح في القانون حائزاً للعقار فإن حيازته تكون واجباً إحرامها ولا مسيل إلى رفع يده بغير حاكم قضائي ، وإستناع مثل هذا الحائز من الخروج من العقار لا يصح في القانون إعتباره تعدياً على حيازة

الغير بل هو منه عدم تفریط في حيازته التي اكتسبها ومن ثم يكفي أن تستظهر المحكمة للقضاء بالبراءة أن للمتهم حيازة فعلية حاله على العقار دون ما حاجة لبحث سنده في وضع يده.

الطعن رقم ١٤٩٩ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣٤ صفحة رقم ٦٩٠ بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٣

— المدة المكتسبة للملكية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إذا ابتدأت تحت سلطان قانون قديم ولم تتم ثم جاء قانون جديد فعدل شروطها أو مدتها فالتقانون الجديد هو الذي يسرى ، وتدخل المدة التي إنقضت تحت سلطان القانون القديم في حساب المدة التي قررها القانون الجديد ، وذلك وفقاً لما جرى به نص الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون المدني الحالي المعمول ابتداء من ١٥/١٠/١٩٤٩ من أن " تسرى المصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم من وقت العمل بها على كل تقادم لم يكتمل " .

— للمشوى بإعصاره خلفاً خاصاً للمانع أن يضم إلى حيازته حيازة سلفه في كل ما يترتب القانون على الحيازة من آثار ومنها التملك بالتقادم المكسب إلا أنه على مدعى التملك في هذه الحالة إذا أراد ضم مدة حيازة سلفه إلى مدة حيازته أن يبنى هذا الطلب أمام محكمة الموضوع ويجب أن سلفه كان حائزاً حيازة توافرت فيها الشروط القانونية .

الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ١٤١٠ بتاريخ ٢٤/٥/١٩٨٤

وضع اليد المكسب للملكية واقعة مادية مما يجوز إثباته بكافة الطرق ، فإن للمحكمة أن تعتمد في ثبوت الحيازة بمنصرها المبينين بالمادتين ٩٦٨ و ٩٦٩ من القانون المدني على القرائن التي تستبطنها من وقائع الدعوى ما دام إستخلاصها سائفاً ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ، فلها أن تعتمد في ذلك على تقارير الخبراء ولو كانت مقدمة في دعاوى أخرى ما دامت مضمومة إلى ملف الدعوى وأصبحت من أوراقها التي تناضل الخصوم في شأن دلالتها وأن تأخذ ضمن القرائن المستفادة من الأوراق — بما تطمئن إليه من أقول الشهود الذين سمعهم هؤلاء الخبراء دون حلف يمين ، وأن تستند إلى ما قضى به في دعوى أخرى دون أن تتوالى هذا القضاء بحجية الأحكام في الدعوى المطروحة عليها متى كان ذلك بمسبانه قرينة تدعّم بها قضاءها . وهي لا تنقيد بقرينة من هذه القرائن دون أخرى ، ولها أن تطرح ما لا تطمئن إليه ، فلا عليها وهي بصدد بحث كسب الملكية بالتقادم إن هي إستعملت القرينة المستفادة من تكليف الأطيان بإسم حائزها إذا وجدت في أوراق الدعوى ما تطمئن معه إلى أنه لم يكن يجوزها حيازة أصلية لحساب نفسه ولا أن تنقيد بتسجيل عقد ما دام قد ثبت لها أنه صدر من غير مالك لأن ذلك ليس سبباً بذاته لكسب الملكية كما أنها لا تلتزم بتعقب الخصوم في شتى مناحي دفاعهم والرد على كل قرينة غير قانونية يستندون إليها

ما دامت قد أقامت قضائها على الأسباب الكافية لحمله ، ولا أن تجيب طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق ما دامت قد وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها.

الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٤

المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن شرط تملك المقار بالتقادم الخمسى المنصوص عليه بالمادة ٩٦٩ من القانون المدنى هو وضع اليد عليه مدة خمس سنوات متتالية معى كانت احيازة مقونة بمحسن نية ومستندة فى ذات الوقت إلى سبب صحيح وهو العقد الصادر من غير مالك بشرط أن يكون مسجلاً. وحسن النية الذى يقتضيه التملك الخمسى هو اعتقاد المتصرف إليه اعتقاداً سليماً تاماً حين التصرف أن المتصرف مالك لما يتصرف فيه بحيث إذا شاب هذا الاعتقاد ثمة شك إنتفى حسن النية.

الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٠

يتعين على ما جرى به قضاء هذه المحكمة لإكتساب الملكية بالتقادم أن يتمسك به صاحب الشأن فى إكتسابها بعبارة واضحة لا تحمل الإبهام وأن يبين نوع التقادم الذى يتمسك به لأن لكل تقادم شروطه وأحكامه .

الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٦٧ بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٨

جرى قضاء هذه المحكمة على أن وضع اليد المدة الطويلة إذا توافرت فيه الشروط القانونية يعد بذاته سبباً لكسب الملكية مستقلاً عن غيره من أسباب إكتسابها .

الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٥

قاعدة ضم حيازة السلف إلى حيازة الخلف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تسرى إلا إذا أراد المتمسك بالتقادم أن يمتنع به قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق ممن باع له بحيث إذا كان السلف مشتركاً فلا يجوز للحائز المتمسك بالتقادم أن يستفيد من حيازة سلفه لإتمام مدة الخمس عشرة سنة اللازمة لإكتساب الملك بالتقادم قبل من تلقى حقه عن هذا السلف .

الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٢

قاعدة ضم حيازة السلف إلى حيازة الخلف لا تسرى إلا إذا أراد المتمسك بالتقادم أن يمتنع به قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق ممن باع له ، بحيث إذا كان السلف مشتركاً فلا يجوز للحائز المتمسك بالتقادم أن يستفيد من حيازة سلفه لإتمام مدة الخمسة عشر سنة اللازمة لإكتساب الملك بالتقادم قبل من تلقى حقه عن هذا السلف.

الطعن رقم ١٥١٥ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٧

مفاد النص في المادتين ٣٨٣ ، ٣٨٤ من القانون المدني على أن التقادم يقطع بالمطالبة القضائية وبأى عمل يقوم به الدائن للمسلم بمقتضى السرى فى إحدى الدعاوى أو إذا أقر المدين بحق الدائن إقراراً صريحاً أو ضمنياً - يدل على أن المقصود بالمطالبة القضائية هو مطالبة الدائن لمدينة مطالبة صريحة جازمة بالحق قضاءً وهو ما يتم بطريق رفع الدعوى لصدور الحكم بإجبار المدين على الوفاء بما إلتزم به.

الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٥٥ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ٦٩٢ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٦

لما كان مودى نص الفقرة الثالثة من المادة ٩٦٩ من القانون المدني على أن " السب الصحيح مند يصدر من شخص لا يكون مالكاً للشيء أو صاحباً للحق الذى يراد كسبه بالتقادم ويجب أن يكون مسجلاً طبقاً للقانون " أن بيع ملك الغير يصلح لأن يكون سبباً صحيحاً لكسب ملكية العقار بالتقادم الخمسى متى كان هذا البيع مسجلاً ، ولا يغير من ذلك أن يكون البائع فيه غاصباً أو مستنداً فى تصرفه إلى عقد قابل للإبطال أو باطل أو معنوم لأن المشرع لم يجعل من سند البائع ركناً أو شرطاً لإعتبار التصرف سبباً صحيحاً للملك بالتقادم الخمسى وإكتفى بأن يكون التصرف ذاته صادراً من غير مالك ومن لم فإن الحكم بإبطال سند المالك أو بطلانه أو إنعدامه لا يستصع أى أثر ، على سند الحائز ولا ينال من صلاحيته لأن يكون سبباً صحيحاً لذلك التملك ولما كان ذلك وكان مناط سوء النية المانع من إكتساب الملك بالتقادم الخمسى ثبوت علم المتصرف إليه وقت تلقى الحق بأن المتصرف غير مالك لما يتصرف فيه أو قيام أدنى شك لديه فى ذلك ، وقاضى الموضوع السلطة التامة فى إستخلاص حسن نية المتصرف إليه أو سوتها بشرط أن يكون إستخلاصاً مائفاً.

الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٤٤ صفحة رقم ٦٨٠ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٨

النص فى الفقرة الثانية من المادة ٩٧٠ من القانون المدني بعد تعديلها بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ على أنه " لا يجوز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو الأشخاص الإعتبارية العامة وكذلك أموال الأوقاف الخيرية أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم " ، وفى الفقرة ذاتها بعد تعديلها بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٧٠ على أنه " لا يجوز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الإعتبارية العامة وكذلك أموال الوحدات الإقتصادية التابعة للمؤسسات العامة أو للهيئات العامة وشركات القطاع العام غير التابعة لأيهما والأوقاف الخيرية أو كسب أى حق عيني على هذه الأموال بالتقادم " يدل على أن أموال الوحدات الإقتصادية التابعة للمؤسسات العامة أو للهيئات العامة وشركات القطاع العام غير التابعة لأيهما ظلت بمنأى عن هذا الحظر وكان من الجائز تملكها وكسب أى حق عليها بالتقادم - حتى أسبغ عليها المشرع

تلك الحماية بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٧٠ الذى عمل به إعتباراً من ١٣/٨/١٩٧٠ ، وإذ لم يكن لهذا القانون أثر رجعى فإنه متى كسب الأفراد ملكية تلك الأموال بالتقادم قبل نفاذه ، فإنها تبقى مملوكة لهم - ولما كانت تبعية الشركة المصرية الزراعية العامة للمؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة لا تجبب عنها شخصيتها الاعتبارية وكيانها المستقل عن شخصية الدولة أو المؤسسة ولا تحس شكلها القانونى فلا تعد جهازاً إدارياً ولا تعتبر من أشخاص القانون العام ، بل تنظر رغم ملكية الدولة لها شخصاً من أشخاص القانون الخاص ، مما مؤداه أن أموال تلك الشركة كانت مما يجوز تملكه بالتقادم حتى تاريخ العمل بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٧٠ ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن التقادم لم تكتمل للطاعن قبل العمل بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ، وحجب نفسه بذلك عن تمحيص ما تمسك به الطاعن من أن مدة التقادم قد اكتملت بعد ذلك وإلى ما قبل العمل بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٧٠ وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى - فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وشابه قصور فى السبب.

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٧٢٣ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٨

لما كانت ملكية الأموال الموقوفة لا تكسب بالتقادم طبقاً للمادة ٩٧٠ من القانون المدنى قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ المعمول به من ١٣/٧/١٩٥٧ إلا إذا دامت الحيازة مدة ثلاث وثلاثين سنة وإذ جاء القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات وقضى فى مادته الثانية والثالثة بإنهاء كل وقف لا يكون مصرفه خالصاً لجهة من جهات البر وأبلولة ملكية الوقف المنتهى إلى الواقف إن كان حياً فإن لم يكن حياً آلت الملكية للمستحقين ، ثم صدر القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدنى فجرى نصها على أنه لا يجوز تملك أموال الأوقاف الخيرية أو كسب أى حق عينى عليها بالتقادم. فإن مفاده ذلك أنه فى الفترة السابقة على تعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدنى بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ كانت مدة التقادم اللازمة لإكتساب أموال الأوقاف أو ترتيب حقوق عينية عليها سواء فى ذلك الأوقاف الخيرية أو الأوقاف الأهلية قبل إلغائها بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ هى ثلاث وثلاثون سنة وذلك إلى أن حظر المشروع إطلاقاً تملك أعيان الأوقاف الخيرية أو ترتيب عينية عليها بالتقادم بعد تعديل المادة ٩٧٠ من القانون بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ أما الأوقاف الأهلية المنتهية طبقاً للقانون رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٥٢ فقد أصبحت بموجب أحكامه من الأموال الخاصة ترد عليها الحيازة المؤدية إلى كسب الملكية بالتقادم إذا إستمرت مدة خمس عشرة سنة

واستوفت أركانها القانونية ، شريطة عدم وجود حصة للخيرات شائعة فيها إعمالاً لحكم المادة ٩٧٠ من القانون المدني المعدلة بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ في هذا الصدد .

الطعن رقم ٣٠٩٣ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٠/٦/١٩٩٠

المقرر أنه على المحكمة عند بحث النزاع القائم حول التملك بوضع اليد المدة الطويلة أن تتحرى توافق الشروط اللازمة لكسب الملكية بهذا الطريق ومنها شرط المدة ، ومن لم يمين عليها من تلقاء نفسها أن تبحث ما يعترض هذه المدة من وقف أو إنقطاع وأن تقرر وقف التقادم إذا طالعتها أوراق الدعوى بقيام سببه إذ أن حصول شيء من ذلك يحول دون إكمال مدة التقادم ، وكان النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٨٢ من القانون المدني على أن " لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يعترض معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أديباً " يدل وعلى ما ورد بالأعمال التحضيرية للقانون المدني وجرى به قضاء هذه المحكمة على أن المشرع نص بصفة عامة على وقف سريان التقادم إن كان ثمة مانع يستحيل معه على الدائن أن يطالب بحقه في الوقت المناسب أو لم يرد المشرع لإيراد الموانع على سبيل الحق بل عمم الحكم لتمشيه مع ما يقضى به العقل ، وكما يكون مرجع المانع أسباباً متعلقة بشخص الدائن فقد يرجع إلى أسباب قانونية يعترض معها عليه المطالبة بحقه ، لما كان ذلك وكانت قواعد وقف التقادم تسري في شأن التقادم المكسب للملكية عملاً بالمادتين ٩٧٣ ، ٩٧٤ من القانون المدني

الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٤٧ صفحة رقم ٨٧٥ بتاريخ ٤/٤/١٩٩١

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن شرط تملك العقار بالتقادم الخمسي المنصوص عليه في المادة ٩٦٩ من القانون المدني هو وضع اليد عليه مدة خمس سنوات متتالية متى كانت الحياة مقبولة بحسن نية ومستندة في ذات الوقت إلى سبب صحيح وهو العقد الصادر من غير مالك بشرط أن يكون مسجلاً

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٩٨ بتاريخ ٢٣/٤/١٩٣٦

إن ملكية الوقف لا تسقط الدعوى بها بمجرد الإهمال مدة ثلاث وثلاثين سنة ، بل إنها تستمر حاصلة لجهة الوقف ما لم يكسبها أحد بوضع يده مدة ثلاث وثلاثين سنة وضعاً مسعولاً جميع الشروط المقررة قانوناً لإكتساب الملكية بوضع اليد .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١٨/٣/١٩٣٧

إذا كان المفهوم من الحكم أن النافذة التي قضى استثنائياً بتأييد الحكم الصادر بإعادة فتحها قد فتحها صاحبها في الدور الأرضي من منزله على مسافة بضعة مستقيمات فقط من نهاية ملك جاره ، وأنه فتحها في فرصة تهدم سوء الجار أمامها ، وأن الجار يعد ذلك قد أقام السور وزاد نصف متر في إرتفاعه حتى

حجب النافذة كلها ومنع مجال النظر أمامها عن أن يمتد إلى ما وراء السور كما كان من قبل ، فهذه الحالة لا يصح وصفها بأنها وضع يد لو إستطاعت مدته لأكسبت صاحب اليد الحق الذي يدعيه. وذلك لعدم إنتفاء الإبهام الذي يكتنفها من ناحية تصرف صاحب النافذة وقت فتحها وبمده ، ولعدم تحقق وصفى المدعى وعدم النزاع من الجار .

الطعن رقم ٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢٢

الوقف - بحكم كونه شخصاً اعتبارياً - له أن ينتفع بأحكام القانون المدني في خصوص التقادم المكسب للملك ، إذ ليس في هذا القانون ما يحرمه من ذلك. وإذا كان التقادم المكسب هو في حكم القانون قرينة قانونية قاطعة على ثبوت الملك لصاحب اليد كان توافر هذه القرينة لمصلحة جهة الوقف دليلاً على أن العين التي تحت يدها موقوفة وفقاً صحيحاً ولو لم يحصل به إضهاد.

* الموضوع الفرعي : التقادم في المسائل الجنائية :

الطعن رقم ٦ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٨٦١ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٤ .

- التقادم في المسائل الجنائية من النظام العام ، ذلك أنه يقوم على الفروض نسيان الحكم ، وأنه ليس من المصلحة إثارة ذكريات جريمة طواها النسيان ، فإذا انقضت مدته دون تنفيذ العقوبة المحكوم بها سقطت ولا يجوز قانوناً بعد ذلك تنفيذها ، ويتعين على المحكمة أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها ولو لم يطلبه المحكوم عليه ولا يغير من ذلك أن يكون قد تنازل عن التمسك بالتقادم أو قبل تنفيذ عقوبة الغرامة بعد سقوطها مادام السقوط في هذه الحالة يعتبر من النظام العام ، وهو في هذا الخصوص يختلف عن التقادم في المسائل المدنية ، الذي لابد من التمسك به من المدعين حتى ينتج أثره.

- لما كانت الغرامة المحكوم بها في قضية إحراز مواد مخدرة تعتبر وفقاً لنص المادة ٢٢ من قانون العقوبات عقوبة أصلية ، فإنه يسرى عليها أحكام التقادم المنصوص عنها في المادة ٢٧٧ من قانون تحقيق الجنايات التي كانت تحكم واقعة الدعوى.

- يشترط لاعتبار الدين بعد سقوطه التزاماً طبيعياً أن لا يكون مخالفاً للنظام العام ، ولما كان التقادم في المسائل الجنائية يعتبر من النظام العام فإنه إذا تكاملت مدته لا يتخلف عنه أى التزام طبيعي ، وإذن فمتى كان الحكم قد قرر أن دفع الغرامة من المحكوم عليه بعد سقوطه بالتقادم يعتبر بمثابة ولء لدين طبيعي لا يصح إسراؤه ، فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٨١٥ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٧٧

مؤدى نص المادة ١٧٢ من القانون المدنى أنه إذا كان العمل الضار يستتبع قيام دعوى جنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية فإن الدعوى المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، فإذا انفصلت الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية بأن إختار المضرور الطريق المدنى دون الطريق الجنائى للمطالبة بالتعويض فإن سريان التقادم بالنسبة للمضرور يقف طوال المدة التى تدوم فيها المحاكمة الجنائية فإذا انقضت الدعوى الجنائية بصدور حكم نهائى فيها بإدانة الجانى أو عند إنتهاء المحاكمة بسبب آخر فإنه يرتب على ذلك عودة سريان تقادم دعوى التعويض المدنية منها الأصلية وهى ثلاث سنوات على أساس أن رفع الدعوى الجنائية يكون فى هذه الحالة مانعاً قانونياً فى معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدنى الذى يتعلل معه على المضرور المطالبة بحقه فى التعويض.

الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٧٩٨ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٧٧

دعوى التعويض الناجمة عن العمل غير المشروع تسقط بالتقادم بإنتضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بمحدث الضرر والشخص المسئول عنه عملاً بالمادة ١٧٢ من القانون المدنى ويقف سريان مدة التقادم أثناء محاكمة المسئول جنائياً إلى أن يصدر فى الدعوى الجنائية حكم نهائى فى موضوعها سواء من محكمة الجنائيات أو من محكمة الجناح المستأنفة لئندلج يعود سريان التقادم وإذا كان الحكم النهائى بإدانة المظنون ضده الأول قد صدر من محكمة الجناح المستأنفة بتاريخ ١٩٦٢/٦/٧ ولم يرفع الطاعن دعواه للمطالبة بالتعويض خلال السنوات الثلاث التالية فلا يعميه إستناذه لإعلان رفع الدعوى من آخرين فى الميعاد فى ١٩٦٥/٦/٦ ، كما يستفاد من الشهادة المقدمة بحالظته وهو ما أشارت إليه محكمة أول درجة فى أسبابها ، لأن الإلتزام بالتعويض يقبل التجزئة بين مستحقه كما أن ضم محكمة أول درجة للدعوى التى رفعها آخرون فى الميعاد للدعوى التى رفعها الطاعن وآخرون بعد الميعاد لا يمنع سريان التقادم بالنسبة للطلبات فى كل دعوى لأن الضم لا يفقد كلا من الدعويين ذاتيتها أو إستقلالها بالنسبة للطلبات التى لم تتخذ خصوصاً وموضوعاً وسبباً ويجزأ الحكم فى كل منهما على حدة .

الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٢١٠ بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٣

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان العمل الضار يستتبع قيام دعوى جنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية وإنفصلت هذه الأخيرة عن الدعوى الجنائية بأن إختار المضرور الطريق المدنى دون الطريق الجنائى للمطالبة بالتعويض فإن سريان التقادم بالنسبة للمضرور يقف طوال المدة التى تدوم فيها المحاكمة الجنائية ، فإذا انقضت الدعوى الجنائية بصدور حكم نهائى فيها فإنه يرتب على ذلك

عودة مريان تقادم دعوى التعويض المدنية بمجتها الأصلية على أساس أن رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعاً قانونياً في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني يتصلر معه على الضرور المطالبة بحقه في التعويض ، سواء أجزى للضرور إختصاص الملتزم بالتعويض أمام المحاكم الجنائية أو لم يجز له القانون ذلك ومن ثم يسرى هذا المبدأ على دعوى الضرور المدنية بالتعويض قبل المؤمن لديه قبل صدور القانون ٨٥ لسنة ١٩٧٦ أو بعد صدوره ، ذلك أن نص المادة المستحثة بهذا القانون قد سوى بين حق الضرور في إقامة دعواه بالتعويض أمام المحاكم الجنائية سواء قبل المنسب في الضرر أو المستول عن الحقوق المدنية أو المؤمن لديه دون أن ينقض مبدأ وقف التقادم خلال مدة المحاكمة الجنائية إذا إختار الضرور الطريق أمام المحاكم المدنية للمطالبة بالتعويض.

الطعن رقم ٢١٨٩ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٩٨٤ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٨٦

مؤدى المادتين ١٧٢ ، ٣٨٢ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان العمل غير المشروع يشكل جريمة بما يستتبع قيام الدعوى الجنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية فإن الدعوى المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، فإذا انفصلت الدعويان بأن إختار الضرور الطريق المدني دون الطريق الجنائي للمطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة فإن مريان تقادم بالنسبة له يقف ما بقي الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائماً ، فإذا انقضت هذه الدعوى بصدور حكم بات فيها أو بسبب آخر من أسباب الإنقضاء كسقوطها بالتقادم عاد تقادم دعوى التعويض إلى السريان منذ هذا التاريخ ، ذلك أن بقاء الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائماً يعد في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني مانعاً يتصلر معه على الضرورة المطالبة بحقه في التعويض .

الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٥٦ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٤٥٩ بتاريخ ٦/٢/١٩٩٠

لما كانت دعوى التعويض المائلة ناشئة عن العمل غير المشروع موضوع اللجنة التي وإن صدر فيها الأمر بحفظ الدعوى الجنائية لإنقضائها بمضى المدة بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٣ إلا أنها انقضت بقوة القانون في ١٩٨٠/٣/٣١ بمرور ثلاث سنوات على ١٩٧٧/٣/٣٠ تاريخ وقوع الجريمة وإذا لم يتخلل هذا المدة إجراء من إجراءات قطع التقادم التي عدتها المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم فإنه من ذلك التاريخ الذي انقضت فيه الدعوى الجنائية يبدأ مريان تقادم دعوى التعويض بمجتها الأصلية وهي ثلاث سنوات طبقاً للمادة ١٧٢ من القانون المدني ، وكان الثابت بالأوراق أن هذه الدعوى قد أقيمت في ١٩٨٢/٣/١٣ قبل إنقضاء تلك المدة فإنها تكون قد رفعت في الميعاد ، ويكون الحكم المطعون فيه قد

أصاب في قضائه برفض الدفع بسقوطها بالتقادم ولا يغير من الأمر شيئاً خطؤه في اعتبار تاريخ الأمر بإقضاء الدعوى الجنائية مبدأ لسريان التقادم طالما أن ذلك لم يؤثر في النتيجة التي انتهى إليها.

الطعن رقم ١٠٤٧ لسنة ٥٨ مكتب قتي ٤١ صفحة رقم ٥٢٤ بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٥

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مبادئ أحكام المادتين ١٧٢ ، ٣٨٢ من القانون المدني أنه إذا كان العمل غير المشروع يشكل جريمة بما يستتبع قيام الدعوى الجنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية فإن الدعوى المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، فإذا انفصلت الدعويان بأن اختار المضرور الطريق الجنائي للمطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة فإن سريان التقادم بالنسبة له يقف ما بقي الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائماً ويظل الوقف سارياً حتى تنقضي الدعوى الجنائية ، وهذا الإقضاء يكون بصدر حكم بات فيها من محكمة النقض أو بصيرورة الحكم الصادر فيها باتاً بفوات معاد الطعن فيه أو بسبب آخر من أسباب الإقضاء ومن تاريخ هذا الإقضاء يعود تقادم دعوى التعويض إلى السريان ذلك أن بقاء الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائماً يعد في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني مانعاً يتصلر معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض.

الطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٥٨ مكتب قتي ٤١ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٩

مفاد المواد ٨ ، ١/٢٤ ، ٤/٢٥ من قانون العقوبات أن كل حكم يصدر بعقوبة جنائية يستتبع حتماً وبقوة القانون عدم أهلية المحكوم عليه للتقاضى أمام المحاكم سواء بصفته مدعياً أو مدعى عليه بما يوجب إن لم يعين هو قسماً تقرر المحكمة أن تتولى المحكمة المدنية التابع محل إقامته في غرفة مشورتها تعيين هذا القيم بناء على طلب النيابة العامة أو من له مصلحة في ذلك ، فإذا إختصم أو عاصم بشخصه في دعوى خلال فترة تنفيذه للعقوبة الأصلية المقضى بها عليه دون القيم الذي يحله قانوناً من قبل المحكمة بطلب إجراءات الخصومة بقوة القانون وإعتبرت كأن لم تكن ، وهي قاعدة يعين أعمال حكمها على الأحكام التي تصدر من المحاكم العسكرية بعقوبة جنائية طبقاً لما تقتضيه المادتان ١٧٣ ، ١٢٩ من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ باعتبارها تتضمن تشديداً للعقوبة الواردة فيه جاءت في قانون العقوبات ، وينبنى على ذلك أنه إذا لم يعين المحكوم عليه بعقوبة جنائية من المحاكم العسكرية فيما تقرر المحكمة فإنه يتصلر على المضرور من الفعل غير المشروع الذي ارتكبه أن يرفع دعواه بالتعويض قبله إلا بعد أن يلجأ إلى المحكمة التي حددتها المادة ٢٥/٤ من قانون العقوبات لتعيين القيم ومن ثم فإن الفترة التي تسبق صدور الحكم بتعيين هذا القيم تعد في حكم المادة ٣٨٢/١ من القانون المدني مانعاً يقف معه سريان التقادم بالنسبة لدعوى المضرور ، لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن تقادم دعوى المضرور إن عاد إلى السريان من

اليوم التالي لتاريخ ١٣/٤/١٩٨٧ الذي أصبح فيه الحكم الجنائي الصادر من المحكمة العسكرية باتاً إلا أن سرعان هذا الطاقم أوقف من جديد بتقديم المطعون ضده طلب تعيين قيم على المخكوم عليه بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٧٩ بعد أن حل محل داتته المضرور - في جميع ما له من حقوق قبله عملاً بالمادة ٧٩٩ من القانون المدني وظل الوقف قائماً حتى صدور الحكم النهائي بتعيين القيم في ١٥/٣/١٩٨٤ لم لا تكون معه دعوى المضرور بالتعرض قد سقطت حتى قام المطعون ضده برفع دعواه بالرجوع بإيداع صحتها قلم كتاب المحكمة في ٢٥/٧/١٩٨٤.

• الموضوع الفرعي : التملك بالاستيلاء :

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٥ مكتب قتي اصفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ٤/٦/١٩٥٩
إن المشرع وأن أباح تملك الأراضي غير المزروعة بإحدى الوسيلتين المبينتين في المادة ٥٧ من القانون المدني القديم " ٨٧٤ من التقنين المدني الجديد " وهما الرعي من الدولة أو العمرى إلا أنه في خصوص الوسيلة الأولى قيد الرعي بلزوم مطابقته لما نص عليه في اللوائح الصادرة في هذا الشأن وبين من الإطلاع على الأمر العالي الصادر بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ أن نص المادة الثانية منه أخرج الأراضي الداعلة في زمام البلاد من نطاق الأراضي غير المزروعة التي يجوز تملكها بالاستيلاء، وحكم هذا النص لا شك أنه يجري سواء أكانت وسيلة التملك هي الرعي أو العمرى وبذلك لا ينصب التملك بالاستيلاء على الأراضي الداعلة في الزمام أيما كانت وسيلة التملك.

الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١٦ اصفحة رقم ١٠٥٩ بتاريخ ١٦/١١/١٩٦٥
الإستيلاء الذي ينتقل بموجبه ملكية الشيء المستوعب عليه إلى الحكومة لا يتحقق من مجرد صدور قرار الإستيلاء في ذاته وإنما يشترط - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - الإستيلاء الفعلي المقرون بالتسليم للمواد المستوعبة عليها ويكون ذلك بمجرد جرداً وصفاً في حضور ذوى الشأن أو بعد دعوتهم للحضور بخطاب مسجل فإذا لم تتوفر هذه الشروط فإن قرار الإستيلاء لا يعدو أن يكون إجراءً تنظيمياً قصد به تحقيق العدالة في التوزيع على المستهلكين ومنع المضاربة في السلعة وتحديد الكميات الواجب صرفها منها وليس من شأن مثل هذا القرار نقل ملكية السلعة أو نقل حيازتها إلى الحكومة ولا تملك الحكومة بموجبه ومجرد صدوره اقتضاء حصيلة من ثمن السلعة لأن فعلت عدت الحصيلة التي تسعوا عليها نوعاً من الضريبة أو الرسوم المفروضة بغير الطريق القانوني. ولا يصح الاتفاق على فرض هذه الحصيلة لمخالفة ذلك للنظام العام إذ الضريبة لا تفرض بالإتفاق.

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٧٨١ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٦

نص المشرع في المادة ٥٧ من القانون المدني القديم (المادة ٨٧٤ من القانون المدني الحالي) على " أما الأراضي غير المزروعة المملوكة شرعا للميرى ، فلا يجوز وضع اليد عليها إلا بإذن الحكومة ويكون أخذها بصفة إيعادية طبقا للوائح ، إما كل من زرع أرضاً من الأراضي المذكورة أو بنى عليها أو غرس فيها غرسا يصير مالكا للأرض ملكا تاما ... " وبذلك أباح المشرع تملك تلك الأراضي غير المزروعة بإحدى الوسيطتين المبينتين في هذه المادة وهما الرخيص من النولة والتصميم . وإذ قيد المشرع الوسيلة الأولى وهي الرخيص من الدولة بالتملك بوجوب مطابقة للوائح ، وكان قد نص في الأمر العالي الصادر في ١٩٨٤/٩/٩ بإخراج أراضي الجزائر والأراضي الداخلة في زمام البلاد من نطاق الأراضي غير المزروعة فإن هذا القيد - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - ينصرف أيضا إلى التملك بطريق الاستيلاء بالتصميم .

الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٢٣٠ بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٦

جرى قضاء محكمة النقض بأن الأراضي الداخلة في زمام البلاد تخرج عن نطاق الأراضي غير المزروعة التي يجوز تملكها بالإستيلاء طبقا للمادة ٥٧ من القانون المدني الملغى والمادة ٨٠ من القانون المدني المختلط المقابلين للمادة ٨٧٤ من التقنين القائم وبالتالي فلا يرد عليها التملك بالإستيلاء سواء كانت وسيلته هي الرخيص أو التصميم .

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٤١٠ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٩

- البين من نصوص القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ ثم القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ أن المشرع عزل لوزير الري والتعليم سلطة الإستيلاء على العقارات اللازمة لأغراض التعليم سواء كانت مبان أو أرضا فضاء أو أرضا زراعية . وأحال بالنسبة لتقدير التعويض المستحق مقابل الانقطاع بها في المباني والأرض القضاء إلى أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ واستثنى الأرض الزراعية فنص على قواعد خاصة لتعويض شاغليها وأحال إلى قانون الإصلاح الزراعي بالنسبة لتقدير الأجرة المستحقة للملكية .

- الاستيلاء الحاصل وفقا للقانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ الذي حل محل القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ يختلف عن الاستيلاء المؤقت المنصوص عليه في المادة ٢٢ من قانون نزاع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ المعدل بالقانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٧ ذلك أن استيلاء وزارة الري والتعليم على العقار - عدا الأرض الزراعية - مشروط بأن يكون خاليا في حين أن خلو العقار ليس مائلا من الإستيلاء عليه طبقاً لأحكام

قانون نزع الملكية كما أن استيلاء وزارة التربية والتعليم على العقار غير محدد بمدة معينة في حين أن الاستيلاء المؤقت طبقاً لقانون نزع الملكية محددة مدته ابتداء بحيث لا تزيد عن سنتين يجوز مدتها سنة أخرى. والاختلاف بينهما واضح أيضاً فيما رسم المشرع من إجراءات وأحكام خاصة بتقدير مقابل الإنشاع في كل منهما وفي مكوته في الاستيلاء الأول عن وضع أى أحكام خاصة بتقدير فن للعقار مهما طالت مدة الاستيلاء عليه ووضعه تلك الأحكام بالنسبة للاستيلاء الذى تزيد مدته على ثلاث سنوات فى قانون نزع الملكية ، وهو أظهر ما يكون فى نطاق تطبيق كل من الاستيلاءين إذ هو فى الاستيلاء الأول جائز بعد صدور القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ لصالح الهيئات غير الحكومية التى تساهم فى رسالة التعليم بينما لا يجوز الاستيلاء المؤقت المنصوص عليه فى قانون نزع الملكية إلا لاستخدام العقار للمنفعة العامة.

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٠٨٣ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٤

مفاد نص المادة ٥٥٨ من القانون المدنى أن عقد الإيجار من العقود الرضائية وأنه إذا انتفع شخص بشيء بغير رضاه من مالكه لا يعد مستأجراً. ولما كان القرار الذى يصدر بالاستيلاء مؤقتاً على عقارات الأفراد طبقاً للقواعد التى أوردتها المشرع فى القانون رقم ٥٢١ والتى غول بها وزير التربية والتعليم حق الاستيلاء المؤقت على عقارات الأفراد اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم يعد قراراً إدارياً يتم جبراً عن أصحاب هذه العقارات وهو ما يمتنع معه القول بأن العلاقة التى تنشأ بين الوزارة وبين أصحاب هذه العقارات علاقة إجبارية ، وكان غير صحيح ما تقول به الطاعنة من أن المشرع قد أفصح عن مراده بإعتبار علاقة الوزارة بأصحاب العقارات المستوى عليها مؤقتاً علاقة إجبارية بما نص عليه فى المادة السابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من أن " الأماكن الصادر فى شأنها قرارات الاستيلاء تعتبر فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون مؤجرة إلى الجهات التى تم الاستيلاء لصالحها " - ذلك أنه وقد وردت عبارة هذا النص صريحة فى أن الأماكن المستوى عليها تعتبر مؤجرة فى خصوص تطبيق أحكام هذا القانون ، فقد دلت بذلك على أن المشرع لم يقصد أن يغير من طبيعة العلاقة المترتبة على هذا الاستيلاء ويجعل منها علاقة إجبارية على إطلاقها فى مفهوم قواعد الإيجار الواردة فى القانون المدنى على الرغم من إعدام رضاء أحد طرفيها بقيامها بما مؤداه أنه فيما خلا أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ يصين عدم تطبيق قواعد الإيجار.

الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ١٥٣٩ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٨

– الإستيلاء المقصود في معنى المواد ٤٤ ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بحسب مفهوم نصومها – وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض – إنما هو الإستيلاء الفعلي المقرر بالتسليم للمواد المستولى عليها وبعد جردها جرداً وصفاً في حضور ذوى الشأن أو بعد دعوتهم للحضور بخطاب مسجل وليس هو مجرد صدور قرار بالإستيلاء في ذاته.

– لما كان قرار وزير التموين رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار رقم ٢٩٥ سنة ١٩٥٠ والمصادر تنفيذاً للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد تضمن الإستيلاء إستيلاء عاماً على كميات الأقطان الأخشوي والزاجورة وجيزة ٣٠ من رتبة جودفير إلى رتبة لولي جودفير في أي يد كانت وذلك لإمداد الصناعة المحلية لغزل ونسج القطن بالكميات اللازمة لها فإن تقرير الإستيلاء مجرداً على هذا النحو لا يعدو أن يكون إجراء تنظيمياً لا تتنقل به ملكية هذه الأقطان أو حيازتها إلى الحكومة.

الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٣٤ مكتب قتي ٢٠ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ١٦/١/١٩٦٩

الإستيلاء المقصود في المواد ٤٤ ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بحسب مفهوم نصومها – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – إنما هو الإستيلاء الفعلي المقرر بالتسليم للمواد المستولى عليها وبعد جردها جرداً وصفاً في حضور ذوى الشأن أو بعد دعوتهم للحضور بخطاب مسجل وليس هو مجرد صدور قرار بالإستيلاء في ذاته. ولما كان قرار وزير التموين رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ قد تضمن الإستيلاء إستيلاء عاماً على جميع ما يوجد من الأقطان المينة به لدى التجار والشركات والبنوك وأصحاب الحاج والمكابس ، فإن تقرير الإستيلاء على هذا النحو لا يعدو أن يكون إجراء تنظيمياً قصد به تحقيق العدالة في توزيع تلك الأقطان على المصانع المحلية طبقاً للأسس والقواعد التي تضعها وزارات التموين والتجارة ومنع المضاربة فيها بعد تحديد سعرها وليس من شأن هذا الإستيلاء أن ينقل ملكية تلك الأقطان أو حيازتها إلى الحكومة. وبالتالي فإن ملكيتها تنقل لملكها حتى يحصل الإستيلاء عليها بالملكي القانوني ولا يغني عنه إرسال بيان عن تلك الأقطان من البنوك المودعة لديها إلى وزارة التموين.

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٥ مكتب قتي ٢٠ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٦٩

إن الأراضي الداخلة في زمام البلاد تخرج عن نطاق الأراضي غير المزروعة التي كان يجوز غلقتها بالإستيلاء طبقاً للمادة ٨٧٤ مدني وبالتالي فلا يرد عليها التملك بالإستيلاء سواء كانت وسيطه هي الترخيص أو التصحر .

الطنن رقم ١٢٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٦٦٨ بتاريخ ٢٤/٤/١٩٦٩

للملكية حرمة ، وقد نصت المادة ٨٠٥ من القانون المدني على أنه لا يجوز أن يجرم أحد من ملكه إلا فى الأحوال التى يقرها القانون وبالطريقة التى يرسمها ومن لم فإن القرار الصادر من رئيس مجلس المدينة بالإستيلاء على العقار ، ولو كان قد صدر بموافقة المحافظ شفويا ، يكون قد صدر من شخص لا سلطة له إطلاقا فى إصداره ومشوبا بمخالفة صارخة للقانون بما يجرده عن صفته الإدارية ويسقط عنه الحصانة المقررة للقرارات الإدارية ويغلو معه الإستيلاء على العقار فصبيا واعتداء ماديا تختص المحاكم القضائية بنظر طلبات التعويض عنه .

الطنن رقم ٥٥٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٣٥٢ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٧٠

- متى كان ما نسبته الطاعنة إلى وزارة الزية والتعليم من إساءة استعمال العقار - المستوى عليه ليكون مدرسة - وإحداث تغير به وقطع بعض أشجاره ، لا يدخل فى نطاق الإستعمال غير العادى ، بل يكون إن صح وقوعه خطأ جسيماً يستوجب تعويضاً مستقلاً عن الضرر الناشئ عنه ، لا تشمل الزيادة المقررة مقابل مصاريف الصيانة والإستهلاك غير العاديين ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى على خلاف هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور يعبه ويستوجب نقضه فى هذا الخصوص .

- وإن نصت المادة ٧ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على أن الأماكن الصادرة فى شأنها قرارات إستيلاء تعتبر فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون مؤجرة إلى الجهات التى تم الإستيلاء لصالحها ، إلا أن القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ الذى حول لوزير الزية والتعليم سلطة إصدار قرارات إستيلاء على الأماكن اللازمة لشئون وزارته والذى أستمّر العمل به بالمرسوم الصادر فى ١١/٧/١٩٤٨ ، قد نص فى مادته الأولى على أن تتبع فى تقدير التعويض عن الأماكن المستوى عليها الأحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ، وإذ وضع هذا المرسوم الأخير قواعد خاصة لتقدير التعويض عن الإنتفاع بالأشياء المستوى عليها على أساس قائمة رأس المال المستمر وفقاً للسعر العادى الجارى بالسوق فى تاريخ حصول الإستيلاء مضافاً إليها مصروفات الإستهلاك والصيانة للمباني أو للمنشآت ، وكانت تلك القواعد تغاير الأسس التى أتخذها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لتحديد أجرة الأماكن التى يسرى عليها ، فإنه يعين إلتزام القواعد المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ عند تقدير مقابل انتفاع الأماكن المستوى عليها واستبعاد ما ورد بالقانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ من أحكام خاصة بتحديد الأجرة وما يرد عليها من زيادة أو خفض .

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٥

— مفاد نص الفقرة الأولى من المادة الأولى ، والفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما فى حكمها ، أنه يحظر على الأجانب سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين أن يملكوا الأراضي الزراعية وما فى حكمها فى جمهورية مصر العربية بأى سبب من أسباب كسب الملكية. ولا يعتد بتصرفات الأجنبى الصادرة إلى أحد المصريين إلا إذا كانت ثابتة التاريخ قبل يوم ١٩٦١/١٢/٢٣ وإذ جاء النص بالنسبة للأشخاص الاعتباريين عاماً مطلقاً فإنه يشمل الجمعيات الخيرية الأجنبية ولو قصد المشرع إستثناء هذه الجمعيات من تطبيق أحكام هذا القانون لنص على ذلك صراحة كما فعل بالنسبة للفلسطينيين ، يؤيد هذا النظر أن المشرع إستثنى بعد ذلك هذه الجمعيات من تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشروط خاصة حتى تتمكن الجمعيات المذكورة من الإستمرار فى القيام بنشاطها فنص فى المادة الأولى من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧١ على أنه إستثناء من أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما فى حكمها يجوز للجمعيات الخيرية التى كانت قائمة وقت العمل بذلك المرسوم بقانون الإحتفاظ بالمساحات التى كانت تملكها فى ذلك التاريخ من الأرضى الزراعية وما فى حكمها من الأرضى البور والصحرأوية بعد إستبعاد ما سبق لها التصرف فيه من هذه الأرضى قبل العمل بأحكام هذا القانون ويصدر بتحديد الجمعيات الخيرية الأجنبية التى يسرى عليها هذا الحكم قرار من رئيس الجمهورية وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعة لم تدع أنها أفادت من هذا القانون فإن النعى يكون غير سديد.

— لا وجه لإستناد الطاعة — الباتمة الأجنبية — فى عدم سريان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما فى حكمها عليها ، إلى أن المادة ٢/هـ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ أجازت للجمعيات الخيرية التصرف فى القدر الزائد عن المائتى فدان فى خلال عشر سنوات تنتهى فى ١٩٦٢/٩/٨ ذلك أن هذه الفقرة تحجر ملغاة بما نصت عليه المادة ١٢ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ من إلغاء كل نص يخالف أحكامه ، هذا مع مراعاة الإستثناء الذى قرره المشرع بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧١ ، والثابت أن التصرف موضوع الدعوى صدر من الطاعة إلى المطعون عليه فى ١٩٦٢/٥/٢ ولم يكن ثابت التاريخ قبل يوم ١٩٦١/١٢/٢٣ وبالتالي يسرى عليه القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣.

— إذ يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وما أضافه الحكم الأخير أنه أستند فى رفض الدعوى الفرعية التى رفعها الطاعة — الباتمة الأجنبية — على هيئة العامة للإصلاح الزراعى إلى أنه

ليس للطاعة الحق في الرجوع على الهيئة المذكورة بمقدم الثمن الذي قضى به المطعون عليه الأول لأن الإستيلاء على الأرض التي إشراها المذكور تم تنفيذاً للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ وأن الطاعة بوصفها مالكة للأرض المبيعة التي تستحق التعويض مقابل الإستيلاء عليها دون المطعون عليه الأول لأنه ليس مالكاً ولما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ قد نصت على أن يؤدي إلى ملاك الأراضي التي آلت ملكيتها إلى الدولة تطبيقاً لهذا القانون تعويضاً بقدر وفقاً للأحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وعمرارة - الضريبة السارية في ١٩٥٢/٩/٩ وكان الثابت أن المطعون عليه الأول لم يسجل عقد البيع الصادر إليه من الطاعة فإنه لا يكون مالكاً ولا يستحق ثمن تعويض من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، لما كان ذلك فإن النقي على الحكم يكون في غير محله.

الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٣ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٧٨٢ بتاريخ ١٩٨١/٦/١٣

مفاد المواد ٤ من الدستور ، ٨٠٥ من القانون المدني ، ١٧ ، ١٨ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن السلطة التي خولها القانون للمحافظ في الإستيلاء المؤقت على العقارات في الأحوال الطارئة أو المستعجلة ، هي سلطة إستثنائية مقيدة بقيام حالة الضرورة التي تبرز هذا الإستيلاء ، مما حدا بالمشرع - على ما أفصحت عنه - المذكرة الإيضاحية - إلى وجوب وضع حد أقصى للإستيلاء المؤقت مدته ثلاث سنوات ، تبدأ من تاريخ الإستيلاء الفعلي على العقار مما يقتضاه أن الإدارة لا تستطيع أن تتجاوز هذه المدة إلا بالإتفاق الودي مع صاحب العقار وإلا فإنها تلتزم بإتخاذ إجراءات لنزع الملكية وإلزام صفة الناقيت - التي أصبح المشرع عنها - أن تلتزم الإدارة بأن تعيد العقار إلى ذوى الشأن في نهاية المدة ، إلا أنه مع ذلك إذا دعت الضرورة إلى مد مدة الإستيلاء المؤقت لأكثر من ثلاث سنوات وتعذر الإتفاق الودي مع المالك على ذلك أو أصبح العقار غير صالح للإستعمال الذي كان مخصصاً له وجب على المصلحة ، المختصة أن تتخذ - قبل مضي الثلاث سنوات بوقت كاف - إجراءات نزع الملكية لهذا العقار.

الطعن رقم ٥١٣ لسنة ٣٤ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ١٩٨٣/١/١٣

الإستيلاء المقصود في المواد ٤٤ ، ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما هو الإستيلاء الفعلي المقترون بالتسليم للمواد المستولى عليها وبعد جردها جرداً وصفيّاً في حضور ذوى الشأن أو بعد دعوتهم للحضور خطاب مسجل وليس هو مجرد صدور قرار بالإستيلاء في ذاته ، وقرار وزير التمييز رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ تضمن الإستيلاء إستيلاء عاماً على جميع ما يوجد من الأقطان التي حدد أنواعها ودرجاتها والتي توجد في حيازة التجار والشركات والبنوك

وأصحاب الحاج والمكابس سواء كانت بالمخازن أو بالشون أو بأى مكان آخر ومن ثم فإن تقرير الإستيلاء على هذا النحو لا يعبر عن كون إجراء تنظيمياً ليس من شأنه أن ينقل ملكية تلك الأقطان أو حيازتها إلى الحكومة ، وبالتالي فإن ملكيتها تظل للمالكها حتى يحصل الإستيلاء عليها بالمعنى القانوني ولا يفنى عنه إرسال بيان عن تلك الأقطان من البنوك المودعة لديها إلى وزارة التموين دون عرض من صاحبها على الحكومة عرضاً قانونياً يتحقق به معنى التسليم.

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٦٠٨ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١

تنص المادة الرابعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ على أن " يؤدى إلى ملك الأراضى التى آلت ملكيتها إلى الدولة تطبيقاً لهذا القانون تعويض يقدر وفقاً للأحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وبمراعاة الضريبة السارية فى ١٩٥٣/٩/٩ " وكان الثابت بمعدونات الحكم المطعون فيه أن ملكية الأقطان محل النزاع ما زالت الطاعة المستولى ضدها - وأنها لم تنتقل أصلاً إلى المطعون ضدهما الأولين لعدم تسجيل عقد مشروعهما لها من الطاعة ومن ثم إنهما لا يعتبران مالكين للأرض المستولى عليها ولا يستحقان بالتالى ثمة تعويض عنها من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ولا يكون للطاعة بدورها أن ترجع على الهيئة المذكورة بمقدم الثمن الذى قضى بإلزامها برده للمطعون ضدهما الأولين فى الدعوى الأصلية لأن الإستيلاء على الأقطان المبعة منها إليهما قد تم قبلها تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم تكون الطاعة هى المالكة المستولى لديها وصاحبة الحق فى المطالبة بالتعويض ومقابل الإستيلاء دون المطعون ضدهما الأولين.

الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٢٦ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٩

النص فى المادة السادسة الواردة فى الباب الأول من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بخصوص إيجار الأماكن على أنه " يعد فى حكم المستأجر فى تطبيق أحكام هذا الباب مالك العقار المنزوع ملكيته بالنسبة إلى ما يشغله من هذا العقار وتعتبر الأماكن الصادر فى شأنها قرارات إستيلاء لشغلها موجهة إلى الجهات التى تم الإستيلاء لصاحبها يئلى على أن المشرع لم يقصد أن يفرض من طبيعة العلاقة الموثبة على هذا الإستيلاء ويجعل منها علاقة إجارية على إطلاقها فى مفهوم قواعد الإيجار الواردة فى القانون المدنى على الرغم من إنعدام رضاء أحد طرفيها بقيامها بما مؤده أنه فيما خلا أحكام الباب المذكور المتعلقة بإيجار الأماكن يتعين عدم تطبيق قواعد الإيجار الواردة فى القانون المدنى لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه على قوله بما مفاده أنه قد أسس قضاءه على إجراء المفاضلة بين عقد

الإيجار الصادر للمطعون ضدها والعلاقة المترتبة على قرار الاستيلاء الصادر لصالح الطاعنة بفرض صدوره على أساس قواعد القانون المدني فيكون قد أعطت في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٢
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأراضي الداخلة في زمام البلاد تخرج عن نطاق الأراضي غير المزروعة التي كان يجوز لكل مصري طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٨٧٤ من القانون المدني قبل إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ، الإستيلاء عليها وتملك ما يزرعه أو يفرسه أو يبنى عليه منها ، وبالتالي فلا يرد عليها التملك بالإستيلاء أياً كانت وسيلة .

* الموضوع الفرعي : التملك بالإنصاف :

الطعن رقم ٣٩ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٩٥٠/١/١٩
إن ما نص عليه في المادة ٦٥ من القانون المدني القديم في صدد البناء بحسن نية في أرض الغير من حق الإعتبار بين دفع قيمة البناء مستحق الهدم وبين دفع مبلغ مساو لما زاد في قيمة الأرض بسبب ما حدث بها إنما هو تحول لصاحب الأرض لا للبناني.

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٢٣ بتاريخ ١٩٥٥/١١/٣
ملكية الأرض تشمل ما فوقها وما تحتها متى كان لا يوجد اتفاق على خلاف ذلك.

الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢٦
ملكية الأرض تستتبع ملكية ما يقام على هذه الأرض من مبان بحكم الإنصاف.

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٦٠/٢/١١
إذا كانت دعوى المطعون عليهن بطلب تثبيت ملكيتهن للأرض الملتصقة بأطيانهن مؤسسة على أن هذا الإنصاف كان نتيجة لظمي جبله نهر النيل لما يلقى على عاتقهن عبء إثبات توافر شروط التملك في هذا النوع من الإنصاف على النحو الوارد بدعواهن وهي الشروط المسفدة من نص المادة ٦٠ من القانون المدني القديم ، ومن بينها أن يتكون الظمي بصفة نهائية وتكون الأرض الملتصقة نتيجة للظمي قد بلغت من الارتفاع حداً يجاوز منسوب ارتفاع المياه في وقت الفيضان العادي ، وكان لا يبين من أسباب الحكم المطعون فيه إنه أعتد بهذا الشرط في قضاءه للمطعون عليهن بملكية جميع الأرض التي أوردتها الخبر في تقريره ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يسوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٣٨ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢

لا ينطبق حكم المادة ٦٥ من القانون المدنى الملقى إلا على المنشآت التى يقصد بإنشائها بقاؤها على وجه الدوام سواء كانت بناء أو غراسا ومن ثم فلا مجال لإعمال حكمها على المحاصيل الزراعية الدورية لما لها من نهاية معلومة.

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٣٧٣ بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٤

حول الشارع مالك الأرض - وفقاً لأحكام الإلتصاق المنصوص عليها بالمادة ٦٥ من القانون المدنى القديم الحق فى تملك البناء الذى يقيمه الغير فى أرضه دون رضاه مقابل دفع القيمة طبقاً لهذه المادة وقضى بأن للمالك الخيار بين طلب إبقاء البناء وطلب إزالته على نفقة من أقامه مع تعويض الخسارة الناشئة عن فعله. وإذا لم يكن القانون المدنى القديم يتضمن نصوماً خاصة بتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى هذا الشأن كما ورد بنص المادة ٥٩٢ من القانون المدنى الحالى - فإن مؤدى الأحكام العامة للإلتصاق الواردة بالقانون المدنى المشار إليها فيما تقدم ، أن البناء الذى يقيمه المستأجر من ماله الخاص دون إذن صريح أو ضمنى بإنشائه من مالك الأرض لا يكون ملكاً لصاحب هذه الأرض بفعل الإلتصاق إذا عمل رخصته فى الإختيار بإظهار رغبته فى الإزالة. فلا يلحق البناء بملكية الأرض وإنما يبقى مستقلاً عنها ملكاً خالصاً لمن أقامه مدة بقائه. فإذا كان المزجر قد أظهر رغبته فى إزالة المبنى التى أنشأها المستأجر فإن هذه المبنى تبقى مملوكة لهذا الأخير حتى يقوم بإزالتها أثناء مدة الإيجار أو عند إنتهائها ولا يكون حق المطالبة بأجرة عنها.

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٠١٩ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٥

- متى كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى أن عقد البيع الذى تمسكت الطاعنة بأنه سبب صحيح مكتسب للملكية بالتقادم الخمسى لم يصدر إليها أصالة وإنما باعتبارها إسماء مستعاراً لزوجهها فإن مثل هذا العقد لا يعتبر سبباً صحيحاً يكسبها الملكية بالتقادم الخمسى وذلك لما يشترط فى السند الذى يعتبر سبباً صحيحاً من أن يكون صادراً إلى التمسك بالتقادم ومن ثم يكون ما قرره الحكم المطعون فيه من أن العقد المذكور لم يصدر إلى الزوجة الطاعنة متضمناً الرد على دفاعها آنف الذكر ويكون النعى عليه بالمقصود على غير أساس.

- وإن كان الأصل - طبقاً لنص المادة ١/٩٢٢ من القانون المدنى - أن كل ما على الأرض أو تحتها من بناء أو غراس أو منشآت أخرى يكون ملكاً لمالك الأرض إلا أنه يجوز إثبات عكس ذلك إذ نصت الفقرة الثانية من المادة المشار إليها على أنه يجوز مع ذلك أن يقام الدليل على أن أجنبياً قد أقام هذه المنشآت على نفقته .

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٨٨٦ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٣٠

طلب تثبيت الملكية لقدر معين من الأطنان هو مما يقبل التجزئة بطبيعته وإذ يعد طلب إزالة ما أقيم على هذا القدر من الأطنان من منشآت طلباً مطرعا عن طلب ثبوت الملكية وتفضل فيه المحكمة طبقاً لقواعد الإنصاف المقررة فى القانون المدنى ، لأن اعتبار الإستئناف كان لم يكن بالنسبة لأحد المظنون عليهم فى خصوص هذا الطلب لا يمتد إلى سواء من المظنون عليهم.

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١١٣٣ بتاريخ ١٩٦٨/٦/١١

يبين من نص المادة ٩٢٢ من القانون المدنى أن المشرع وضع بالفقرة الأولى منه قرينة قانونية تقضى بأن كل ما يوجد على الأرض أو تحتها من بناء أو غراس أو منشآت أخرى يعتبر من عمل صاحب الأرض وأنه هو الذى أنشأه على نفقته ليكون مملوكاً له ، وهذه القرينة قابلة للإثبات العكس فأجازت الفقرة الثانية للأجنبى أن يقيم الدليل على أنه هو الذى أقام هذه المنشآت على نفقته دون سابق إشتاق مع صاحب الأرض فإذا نجح فى إثبات ذلك تملك صاحب الأرض المنشآت بالإلتصاق مقابل أن يعرض صاحبها وفقاً للأحكام التى أوردتها المشرع بهذا الخصوص ، كما يجوز للأخير أن يثبت أن هناك إتفاقاً بينه وبين صاحب الأرض على أن يملك الأجنبى المنشآت القائمة من قبل أى تصرف ناقل للملكية كذلك يستطيع الأجنبى أن يثبت أن هناك إتفاقاً بينه وبين صاحب الأرض يحوله الحق فى إقامة منشآت وتملكها وفى الحاليتين الأخيرتين حيث يوجد إتفاق على مصرر المنشآت فإنه يجب إعمال هذا الإتفاق وجمع التحدى بقواعد الإنصاف.

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١١٥٥ بتاريخ ١٩٦٨/٦/١١

مفاد نص المادتين ٩٤٢ و ٩٢٥ من القانون المدنى أنه إذا كان صاحب الأدوات هو البانى فى أرض غيره فيجب التفرقة بين ما إذا كان سىء النية أو حسن النية ، فإذا كان سىء النية أى يعلم أن الأرض ليست مملوكة له وبنى دون رضا صاحب الأرض كان لهذا - إذا أثبت ذلك - أن يطلب الإزالة على نفقة البانى وإعادة الشيء إلى أصله مع التعويض إن كان له محل وذلك فى ميعاد سنة من اليوم الذى يعلم فيه بإقامة المنشآت فإذا مضت سنة أو إذا لم يجر الإزالة تملك صاحب الأرض المنشآت بالإلتصاق ودفع أقل القيمة. من لقيمة البناء مستحقاً للإزالة أو ما زاد فى غن الأرض بسبب البناء. أما إذا كان البانى حسن النية بأن كما يعتقد أن الأرض مملوكة له - وهو أمر مفروض إلا إذا قام الدليل على عكسه - فلا يجوز لصاحب الأرض طلب الإزالة.

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠٠٢ رقم ١٩/٦/١٩٦٩

— إنه وإن كانت الفقرة الثانية من المادة ٩٢٢ من القانون المدنى قد أجازت نقض القرينة التى تقيمها الفقرة الأولى على ملكية مالك الأرض لكل ما عليها من مبان ، بأن يقيم الأجنبى الدليل على أنه قد أقام هذه المنشآت على نفقته أو أن مالك الأرض قد حوله ملكية منشآت كانت قائمة من قبل أو حوله الحق فى إقامة هذه المنشآت وتملكها ، إلا أنه إذا كان سند هذا التحويل هو عقد بيع فإن ملكية المنشآت لا تنتقل إلى المشتري البانى بمجرد صدور الرخص له ببناء من مالك الأرض وإنما بسجل عقد البيع لأن عقد البيع غير المسجل وإن كان يلزم البائع بتسليم المبيع مما يوتب عليه أن تكون للمشتري حيازة المبيع والإنفاق به إلا أن هذا العقد غير المسجل لا يوتب عليه تملك المشتري لما يقيمه من مبان على الأرض المبيعة لأن حق القرار حق عنى من قبيل الملكية فلا ينشأ ولا ينتقل وفقا لحكم المادة التاسعة من قانون الشهر العقارى إلا بالسجل ، أما قبل تسجيل سند المشتري البانى فإن ملكية المنشآت تكون للبائع بحكم الإنصاف مقابل أن يدفع للمشتري أقل القيمتين قيمة المواد وأجرة العمل أو قيمة ما زاد فى ثمن الأرض بسبب المنشآت ، وذلك ما لم يطلب صاحب المنشآت نزحها ، وهذا ما تنص عليه المادة ٩٢٥ من القانون المدنى ، ومن ثم فإن كل ما للمشتري البانى الذى لم يسجل عقده إذا لم يجر نزح المنشآت ، هو أن يطالب صاحب الأرض بما هو مستحق له طبقا لتلك المادة وأن يتخذ فى سبيل إجباره على أدائه ما يحوله القانون للدائنين من وسائل لإستيفاء ديونهم .

— ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٩٢٥ مدنى من أن لصاحب الأرض أن يطلب تملكها لمن أقام المنشآت نظير تعويض عادل ، إذا كانت المنشآت قد بلغت حدا من الجساماة يهوق صاحب الأرض أن يؤدى ما هو مستحق عنها ، فإن هذه الرخصة خولها القانون لصاحب الأرض وترك إستعمالها لطلق إختياره ، فليس لمن أقام المنشآت أو لدائنيه أن يجروه على إستعمالها .

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ١٩/٥/١٩٧٠

إذا كان الموضوع الذى صدر فيه الحكم وهو طلب تسليم المبنى التى أقامها الطاعنون على أرض الطعون عليها فى مقابل دفع قيمتها مستحقة الإزالة هو موضوع قابل للتجزئة فإن بطلان الطعن بالنسبة لأحد الطعون عليهم لا يستتبع بطلانه بالنسبة للباقى.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٤٨٤ بتاريخ ١٩/٣/١٩٧٠

يشترط لتطبيق المادة ٩٢٨ من القانون المدنى أن يكون مالك الأرض وهو يقيم عليها بناء قد جاز بحسن نية على جزء من الأرض الملاصقة فشله بالبناء ، وإذا كان الثابت من تقرير الخبير الذى أخذ به الحكم

المطعون فيه أن قطعة الأرض موضوع النزاع عبارة عن أرض قضاء ليس عليها أى بناء للطاعة فإنه لا يكون محل تطبيق المادة المذكورة ولا على محكمة الموضوع أن هي ألغيت عن هذا الطلب بعد أن سجلت في حكمها أن الأرض قضاء

للمطعون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٠ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٧١٧ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٨

- إذ كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن لقاضي الموضوع سلطة تامة في إستخلاص حسن النية وسولها من مطانها في الدعوى وما يستشفه من ظروفها وملابساتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد إستخلص في حدود سلطته الموضوعية سوء نية الطاعنين في إقامة المباني المطلوب إزالتها - وكان إستخلاصه قائماً على أسباب مسوغة وكافية لحمل قضائه ، فإن النتي عليه يكون على غير أساس.

- إذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت سوء نية الطاعنين في إقامة المباني وطبق على واقعة النزاع المادة ٩٥ من القانون المدني القديم ، وكان المشرع قد حول مالك الأرض - وفقاً لأحكام الإلتصاق المنصوص عليها في تلك المادة - الحق في تلك البناء الذي يقيمه الغير في أرضه دون رضاه وقضى بأن للمالك الخيار بين طلب إبقاء البناء وطلب إزالته على نفقة من أقامه. وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر ، وقضى ببناء على طلب ملاك الأرض - المطعون عليهم - بإزالة المباني التي أقامها الطاعنون في أرضهم ، فإنه يكون قد ألزم صحيح القانون.

للمطعون رقم ٢٩٧ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ١٣٧٣ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٩

- إذ كان الحكم المطعون فيه قد أ طرح دفاع الطاعن بحسن نية في جميع الصور وإنتهى إلى أنه قد قام عامداً بهدم عقار المطعون ضدها دون مسوغ وأقام بناءه على أرض ذلك العقار المملوكة لغيره ، ودلّل سائفاً على علم الطاعن بإقامة البناء على ملك الغير وسوء نية فيما أقدم عليه ، وكان أمر العلم بإقامة البناء وثبوت حسن نية من أقامه أو سوء نية مما تستقل به محكمة الموضوع بلا معقب عليها من محكمة النقض ما دامت قد أقامت قضاها في على أسباب سائفة تكفي لحمله فإن النتي على الحكم المطعون بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون في غير محله.

- متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن علم الطعون ضدها بإقامة المباني على أرضها بدأ من تاريخ رفعها لدعوى إثبات الحالة في ١١ ، ٢٠ من إبريل سنة ١٩٦٥ وأنها رفعت الدعوى الحالية بطلب الإزالة في ديسمبر سنة ١٩٦٥ أى أن ميعاد السنة لم يكن قد انقضى فإن ذلك يكفي لحمل قضائه دون ما حاجة إلى ما تطرق إليه تزيده منه في شأن اعتبار دعوى إثبات الحالة قاطعة لتقدم مدة السنة.

الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ١٥٦٢ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٧٤

مؤدى نص المادة ٩٢٨ من القانون المدني ، وعلى ما أوضحته المذكرة الإيضاحية أنه إذا كان مالك الأرض وهو يقيم عليها بناء قد تجاوزها إلى جزء صغير من الأرض مملوك للجار الملاصق وكانت هذه المجاورة من المبانى قد وقعت بحسن نية ، فإنه يجوز للقاضي إستثناء من قواعد الإلتصاق التى تقضى بتملك هذا الجزء من البناء لصاحب الأرض الملاصقة أن يجبره على أن ينزل للمبانى عن ملكية الجزء المشغول بالبناء مقابل تعويض عادل ، ولما كان الثابت فى الدعوى أن الطاعن قد تمسك فى دفاعه أمام محكمة الإستئناف بأنه كان حسن النية حين أقام المبانى على الدكان الذى تدعى المطعون عليهن ملكيته ولم يتجاوز ملكه إلا فى مساحة صغيرة ، وأنه لا يجوز فى هذه الحالة القضاء بإزالة المبانى وإنما يقتصر حق المطعون عليهن على المطالبة بالتعويض وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإزالة هذه المبانى دون أن يعرض للطاعن سالف البيان ويعنى بالرد عليه ، مع أنه دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يغير وجه الرأى فى الدعوى لما كان ذلك فإن الحكم يكون مشوباً بقصور يطله.

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٣١٩ بتاريخ ٢/٣/١٩٧٥

النص فى الفقرة الأولى من المادة ٩٢٤ من القانون المدني على أنه " إذا أقام شخص بمواد من عنده منشآت على أرض يعلم أنها مملوكة لغيره دون رضا صاحب الأرض ، كان هذا أن يطلب لإزالة المنشآت على نفقة من أقامها مع التعويض إن كان له وجه ، وذلك فى معاد سنة من اليوم الذى يعلم فيه بإقامة المنشآت " يفيد أن لصاحب الأرض أن يطلب خلال سنة إزالة المنشآت القائمة على أرضه على نفقة من أقامها ، فإذا سكت ولم يطلب الإزالة سقط حقه فى طلبها ، ولازم ذلك أن يكون عالماً بشخص من أقامها حتى يتسنى له من بعد أن يوجه إليه طلب إزالتها على نفقته على نحو ما صرح به صدر النص لأن العلم بإقامة المنشآت لا يقتضى حتماً وبطريق اللزوم العلم بمن أقامها ، ومن ثم فإن معاد السنة الذى يعين طلب الإزالة خلاله لا يبدأ إلا من اليوم الذى يعلم فيه صاحب الأرض بإقامة المنشآت وشخص من أقامها. إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون قد أعاد بتاريخ علم الطاعنة بإقامة المنشآت وأجرى معاد السنة منه ورب على ذلك قضاء بسقوط حقها فى طلب الإزالة دون أن يعنى ببحث تاريخ علمها بإقامة المطعون ضده الثانى للمنشآت ، وهو ما قد يغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسيب.

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٦٥٩ بتاريخ ١٢/٢٣/١٩٧٥
يشترط حتى يتحقق المصلحة بالإلتصاق طبقاً لنص المادة ٩٢٢/١ من القانون المدني ألا يكون هناك إضفاق بين صاحب الأرض وصاحب المنشآت على مسمى هذه المنشآت بحيث إذا وجد هذا الإضفاق فإنه يجب إعماله ومنتج التحدى بقواعد الإلتصاق.

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٣/١/١٩٧٦
نص المادة ٩٢٤/١ من القانون المدني ، يدل وفقاً لما صرح به فى صدرها على أن الحق الذى لقرره المشرع فى طلب إزالة المنشآت التى يقيمها الشخص على أرض الغير بمسوة لية إنما هو رخصة ناشئة عن حق الملكية ذاته وقد عوفا القانون لصاحب الأرض بوصفه مالكاً ، وليس لغيره الحق فى إستعمالها ولما كان الطاعن قد تمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه لا يجوز للمطعون عليهما الأولين طلب إزالة المنشآت التى أقامها هو على الأرض موضوع النزاع لأنهما إضرعا هذه الأرض بعقد لم يسجل ، ولأن المطعون عليه الثالث البائع لما غير مالك أصلاً للمعين المذكورة ، وكان حق ملكية العقار - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا ينتقل فيما بين المتعاقدين ولا بالنسبة إلى الغير إلا بالتسجيل ، فلا تستقل الملكية لمن أضرى منه لأنها لا تؤول إليه هو إلا بالتسجيل عقده ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن قضى بإحالة المطعون عليهما الأولين إلى طلباتهم لإزالة المنشآت التى أقامها الطاعن على الأرض المتنازع عليها تأسيساً على أن المشترى ولو لم يسجل عقده حق إستغلال العقار المبيع من تاريخ التعاقد ، وأن البائع يلتزم بتسليم هذا العقار بحالته التى هو عليها وقت تقرير العقد فإذا هو أحدث فيه منشآت بعد التعاقد فيكون للمشتري أن يطالبه بإزالتها ، مما مفاده أن الحكم أجاز للمطعون عليهما الأولين قبل تسجيل عقدهما الحق فى طلب إزالة المنشآت التى أسدلها الطاعن فى الأرض التى قاما بشرائها هذا إلى أن الحكم لم يعن بتحقيق ملكيتهما لهذه العين رغم تمسك الطاعن بأنها غير مملوكة أصلاً للبائع فما واكتفى فى هذا الخصوص بما أوردته الجبر فى تقريره من أن عقد المطعون عليهما الأولين على العين موضوع النزاع وهو أمر لا يبدل على ثبوت الملكية للبائع المذكور ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور يبطله.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٦
الحائز الذى يقيم المنشآت على أرض مملوكة لغيره ، يفرض فيه أنه كان حسن النية وقت أن أقام هذه المنشآت ، والمقصود بحسن النية فى تطبيق المادة ٢٩٥ من القانون المدني أن يعتقد الباني أن له الحق فى إقامة المنشآت ، ولا يلزم أن يعتقد أنه يملك الأرض ، فإذا مدعى مالك الأرض أن الباني مسء النية

فعلية حسبما تقضى به المادة ٩٢٤ من القانون المدني أن يقيم الدليل على أن الباني كان يعلم وقت أن أقام المنشآت أن الأرض مملوكة لغيره وأنه أقامها دون رضا مالك الأرض.

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٦

إذ كان للطاعين - وهما يمتلكان بطريق الإنصاف فى المنشآت التى أقامها المطعون عليه على حصتها فى الأرض - الحق فى ريع هذا القدر المملوك لهما وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى برفض طلبهما الريع عن حصتهما فى المنشأة إمتداداً إلى أنه لا يكون لهما ثمة حق فيه للمطعون عليه من حق فى حصة حتى يستولى منهما ما يستحقه من تعويض عن هذه المنشآت طبقاً لأحكام المادة ١/٩٢٥ من القانون المدني لأنه كان حسن النية وقت إقامتها إذ كان يعتقد أن له الحق فى إقامة المنشآت المذكورة على أساس عقد البيع العرفى الذى كان فى يده وأنه لم يبت من الأوراق أنه إستولى حقه فى التعويض ولما كان حق المطعون عليه فى حوس ريع المنشآت حتى يستولى حقه فى التعويض عنها من الطاعين لا ينفى قيام حقهما فى الريع قبل المطعون عليه وكان يعين على المحكمة أن تبحث القدر الواجب حصة من الريع بالنسبة إلى التعويض المستحق الذى يختلف مقداره تبعاً لحسن نية المطعون عليه أو سوء نيته حسبما ينته المادتان ٩٢٥، ٩٢٤ من القانون المدني وعرامة ما تقضى به المادة ٩٨٢ من القانون المدني التى تجيز للقاضي بناء على طلب صاحب الأرض أن يقرر ما يراه مناسباً للوفاء بهذا التعويض وله أن يقضى بأن يكون الوفاء به على أقساط دورية بشرط تقديم الضمانات اللازمة وللمالك أن يحصل من هذا الإلتزام إذا هو عجل مبلغاً يوازى قيمة هذه الأقساط مخصوماً منها فوائدها بالسعر القانونى لغاية مواعيد إستحقاقها ، وإذ أخفل الحكم المطعون فيه الرد على المستندات التى قدمها الطاعنان للتدليل على سوء نية المطعون عليه وهو دلاء جوهري قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد انحطأ فى تطبيق القانون وعاره قصور يطله فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٢٦٥ بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٧

نصت الفقرة الأولى من المادة ٩٢٣ من القانون المدني على أنه " يكون ملكاً خالصاً لصاحب الأرض ما يحدته فيه من بناء أو غراس أو منشآت أخرى يقيمها بمواد مملوكة لغيره إذا لم يكن ممكناً نزع هذه المواد دون أن يلحق هذه المنشآت ضرر جسيم أو كان ممكناً نزعها ولكن لم ترفع الدعوى بإسدادها خلال سنة من اليوم الذى يعلم فيه مالك المواد أنها إدتمت فى هذه المنشآت .. " ونصت الفقرة الأولى من المادة ٩٢٤ من القانون المذكور على أنه " إذا أقام شخص بمواد من عنده منشآت على أرض يعلم أنها مملوكة لغيره دون رضا صاحب الأرض ، كان لهذا أن يطلب إزالة المنشآت على نفقة من أقامها مع التعويض إن

كان له وجه ، وذلك في ميعاد سنة من اليوم الذي يعلم فيه بإقامة المنشآت " وكلمة يطلب " الواردة بهذا النص تؤدي ذات المعنى الوارد بنص المادة ٩٢٣ وهو " رفع الدعوى " وقد عبر القانون المدني في العديد من نصوصه بكلمة " يطلب " قاصداً بها المطالبة القضائية باعتبارها الوسيلة القانونية التي يلجأ بمقتضاها صاحب الحق إلى القضاء ليعرض عليه ما يدعيه طالباً الحكم له به هذا إلى أن صياغة عجز الفقرة الأولى من المادة ٩٢٤ بالجمع بين الحق في طلب الإزالة والحق في طلب التعويض خلال ميعاد السنة تؤكد المراد بمعنى " الطلب " وهو " رفع الدعوى " وإلا جاز القول بأنه يكفي مجرد إبداء الرغبة بأي طريق في طلب التعويض خلال سنة دون حاجة للإلتجاء إلى القضاء في هذا الميعاد وهو ما لا يسوغ وعلى ذلك فلا يعتبر الميعاد مرعياً. إلا برفع طلب الإزالة إلى القضاء وإلا سقط الحق فيه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بتفسيره كلمة " يطلب " الواردة في المادة ٩٢٤ من القانون بأنها تعني مجرد إبداء الرغبة في الإزالة ولو بكتاب مسجل أو شفهاً فإنه يكون قد انحرف عن المعنى الذي تؤديه هذه الكلمة ، وإذا رفض على هذا الأساس دلائل الطاعة بسقوط حق المطعون ضده في طلب الإزالة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

للمطعون رقم ٨٠ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٣٠٧ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٤

أقام المشرع في الفقرة الأولى من المادة ٩٢٢ من القانون المدني قرينة مفادها أن ما يوجد على الأرض أو تحتها من بناء أو فراس أو منشآت يحتر من عمل صاحب الأرض ومملوكا له ، وأجاز في فقرتها الثانية للأجنبي أن يقيم الدليل على أنه هو الذي أقام المنشآت على نفقته أو أن هناك اتفاقاً بينه وبين صاحب الأرض يخوله إقامة المنشآت وتملكها ، بيد أنه إذا كان سند تقبله إقامة المنشآت هو عقد البيع فإن ملكيتها لا تنتقل إلى المشتري الباني بمجرد إبرام عقد البيع وإنما بشهره ، ذلك أن البيع غير المشهر وإن كان يلزم البائع بتسليم المبيع ما يوجب عليه أن تكون للمشتري حيازته والإنضاع به. إلا أنه لا يوجب عليه تملك المشتري لما يقيمه على الأرض المبيعة ، لأن حق القرار حق عيني من قبيل الملكية لا ينشأ ولا ينتقل وفقاً لحكم المادة التاسعة من قانون الشهر العقاري إلا بشهر سنده ، أما قبل ذلك فإن ملكية المنشآت تكون للبائع بحكم الإنصاف فإذا باع الأرض لمشتري ثلثين سابق إلى شهر عقده تملك هذا الأخير البناء بالإنصاف ويصبح كل ما للمشتري الأول الباني الذي لم يشهر عقده - إذا لم يخلو نزاع المنشآت بوصفه بانياً حسن النية - هو أن يطالب المشتري الثاني بأقل التقييمين قيمة المواد وأجرة العمل أو قيمة ما زاد في ثمن الأرض بسبب البناء ، لما كان ذلك وكان سند المطعون ضده الثاني في إقامة البناء مثار النزاع هو عقد بيع غير مشهر صادر إليه من المطعون ضدها الثالثة وقد حلت الأوراق ما يقيد إشتماله على اتفاق طرقيه على تملك

المطعون ضده الثاني لما يقيمه من مبان أو يحدد مصيرها ، مما يبنى عليه تملك الشركة البائعة لها بحكم الإلتصاق وإنتقال ملكيتها إلى المطعون ضده الأول تبعاً لملكية الأرض مشروطة بموجب عقد البيع المشهر وبالتالي فلا يسوغ لدائني المطعون ضده الثاني التنفيذ على البناء لأنه لم يكن قط مملوكاً له ولا يعدو العقد المرمم بينه وبين المطعون ضده الأول بشأن البناء - وإن سمى عقد بيع أن يكون إتفاقاً على أداء ما يستحقه المطعون ضده الثاني قبل مالك الأرض إعمالاً لحكم المادة ٩٢٥ من القانون المدني بوصفه بانياً حسن النية.

الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٠

مفاد نص المادة ٩٢٢ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع وضع في الفقرة الأولى قرينة لصالح الأرض هي أنه مالك لما فوقها وما تحته وأجازته في الفقرة الثانية للأجنبي أن يثبت عكس القرينة فإن أثبت أنه أقام المنشأة من ماله ، ولكن بغير إتفاق مع المالك على مصيرها تملك هذه المنشآت بالإلتصاق مقابل تعويض من أقامها وفقاً للأحكام التي أوردتها المشرع بهذا الخصوص وإن أثبت أنه غول من المالك في إقامتها وتملكها بإتفاق إمتنع التحدى عندئذ بقواعد الإلتصاق. ولما كان الثابت من الحكم المؤيد بالحكم المطعون فيه ومن هذا الأخير حلها القضاء بتثبيت الملكية إلى البناء على مجرد إقامة الباني له من ماله على أرض لا يملكها غير كاشفين عن إتفاق مع مالكة الأرض مؤد ، مما يخالف قواعد الإلتصاق فيما ترتبه من تملك مالك الأرض لما قام عليها من بناء لقاء تعويض الباني الأمر الذي يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في القانون .

الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٨١

من المقرر- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن ملكية المنشآت لا تنتقل إلى المشتري بمجرد صدور الرخص له بالبناء من مالك الأرض وإنما بتسجيل عقد البيع لأن عقد البيع غير المسجل وإن كان يلزم البائع بتسليم المبيع مما يرتب عليه أن يكون للمشتري حيازة المبيع والإنتفاع به إلا أن هذا العقد لا ينتج أثراً بشأن تملك المشتري لما يقيمه من مبان لأن حق القرار حق عيني فلا ينشأ ولا ينتقل وفقاً لحكم المادة التاسعة من قانون الشهر العقاري إلا بالتسجيل ، أما قبل تسجيل سند المشتري فإن ملكية المنشآت تكون للبائع بحكم الإلتصاق مقابل أن يدفع للمشتري أقل القيمتين قيمة المواد وأجرة العمل أو قيمة ما زاد في ثمن الأرض بسبب المنشآت وفقاً لما نص عليه المادة ٩٢٥ من القانون المدني.

الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٩٢٧ بتاريخ ٢٤/٣/١٩٨١

إذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعن شريك على الشيوع في أرض النزاع مع المطعون عليها وبحق النصف لكل منهما ، وأنه لم يقم بالبناء على حصته من العقار تعادل نصيبه فيه ، بل أقام البناء على كامل

الأرض المملوكة له والمطعون عليها مع علمه بذلك ورغم إنذارها له وطلبها منه وقف البناء لإقامته على الأرض المملوكة لها ولم يأخذ الحكم المطعون فيه بشهادة شاهديه من أنه قام بالبناء بموافقة المطعون عليها فإن ما انتهى إليه الحكم من اعتبار الطاعن يائساً مسمى النية على أرض المطعون عليها وأنه يحق لها وطبقاً للمادة ٩٢٤ من القانون المدني إستبقاء نصف البناء على أن تدفع قيمته مستحق الإزالة إعمالاً لإحكام الإنصاف ، لا يكون مخالفاً للقانون.

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٣٦٧ بتاريخ ١/٢٨/١٩٨١

- أحكام الإنصاف بالمقار أوردتها المشرع في القانون المدني بالفصل الثاني - المنظم لأسباب كسب الملكية من الباب الأول للكتاب الثالث ، فاعتبره سبباً مستقلاً قائماً بذاته من الأسباب القانونية للملكية وهو سبب يرتكز في الأصل على قاعدة أن مالك الشيء الأصلي هو الذي يملك الشيء التابع ، فملكية الأرض يستتبعها ما يقيم على هذه الأرض من مبان يحكم الإنصاف ، وبالتالى فإن ملكية البناء تطبيقاً لقواعد الإنصاف لا تزول إلا لمن يملك الأرض المقيم عليها ، وهذا الأمر هو ما أفصحت عنه المواد ٩٢٢ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ من القانون من النص بلفظ صريح على أن ما يقوم من بناء يكون لصاحب الأرض ومن ثم فإن طلب تسليم البناء المشيد على أرض لا يملكها الباني إستناداً إلى قواعد الإنصاف لا يصح إيدأؤه إلا ممن غوله القانون حق تملكه وهو صاحب الأرض أى مالكها ، ولما كان حق ملكية العقار وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا ينقل فيما بين المصنفين ولا بالنسبة للغير إلا بالتسجيل فلا تنقل الملكية لمشر لم يسجل عقد البيع الصادر إليه ، ولا يسوغ له ترتيباً على ذلك طلب إعمال قواعد الإنصاف بشأن المباني التي يحددها الغير في الأرض التي إضواها بعقد غير مسجل.

- مؤدى النص في المادة ٩٢٢ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع وضع في الفقرة الأولى منه قرينة قانونية تقضى بأن كل ما يوجد على الأرض أو تحتها من بناء أو أغراس أو منشآت أخرى يعتبر من عمل صاحب الأرض وأنه هو الذى أنشأها على نفقته فيكون مملوكاً له ، إلا أن هذه القرينة قابلة للإثبات العكس فأجازت الفقرة الثانية للأجنبي أن يقيم الدليل على أنه هو الذى أقام هذه المنشآت على نفقته دون سابق إتفاق مع صاحب الأرض ، فإذا نجح في إثبات ذلك فتملك صاحب الأرض المنشآت بالإنصاف مقابل أن يعرض الباني وفقاً للأحكام التي أوردتها المشرع في هذا الخصوص كما يجوز للأجنبي أن يثبت أن هناك إتفاقاً بينه وبين صاحب الأرض يغوله الحق في إقامة المنشآت وتملكها وفي هذه الحالة يجب إعمال هذا الإتفاق ويمتنع التحدى بقواعد الإنصاف.

- لا يمكن طبقاً لقواعد الإنصاف حتى تملك المطعون ضدها المباني وهي لا تملك الأرض المقامة عليها أن تكون نفقة البناء من مالها أو تكون من باعها الأرض وهي ... قد أذنت لها في البناء ، لما ثبت من مدونات الحكم أن هذه الأخيرة ليست هي مالكة الأرض ، بل كانت وزوجها مستأجرين وحيازتهما للأرض حيازة عارضة ، وبالتالي فلا تنتج موافقتها على البناء أثراً في التملك.

- حسن نية الباني في أرض لا يملكها ، ليس له من أثر في تملك البناء ، وإنما ينحصر أثره في منع صاحب الأرض من طلب الإزالة تطبيقاً للمادة ٩٢٤ من القانون المدني، وتخويل الباني حقاً في طلب التعويض وفقاً للضوابط الواردة بنص المادة ٩٢٥ من هذا القانون.

- الطاعة وإن لم تسجل بعد الحكم القاضي بصحة ونفاذ عقد شرائها ، إلا أنه لا مراء في توافر مصلحة لها قائمة بقررها القانون - طبقاً للمادة الثالثة من قانون للرخصات - في النضال دفعاً لما تدعيه المطعون ضدها من حق في تملك ما أقامته من بناء ، طالما قد ثبت أن هذا البناء يقع في الأرض المبيعة إليها من ملاكها الحقيقيين ، ولما أن تجاهه ذلك الحق المدهى به في الدعوى المرفوعة عليها بما يعين لها من أوجه دفاع قانونية أو واقعية ، وتستند لها المصلحة في الطعن على الحكم القاضي بالإستجابة إليه ، ذلك بأنه وإن لم تكن ملكية الأرض قد انتقلت إليها بعدم تسجيل عقد شرائها. أو الحكم القاضي بصحة ونفاذه إلا أنه بمجرد حصول هذا التسجيل ، تصبح مالكة للأرض وتؤول إليها تبعاً لذلك ملكية البناء بحكم الإنصاف.

الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٨/٢/١٩٨٢

مؤدى المادتين ٩٢٢ ، ٩٢٦ يدل على أن ملكية الأرض تشمل ما فوقها وما تحتها ما لم يكن مالك الأرض خول آخر تملك ما يقيم من منشآت على هذه الأرض لتفصل ملكية المنشآت عن ملكية الأرض ولا شأن هذه الحالة بأحكام الإنصاف أما إذا أقام شخص منشآت على أرض غير مملوكة له بوعيص من مالكة دون أن يطق في هذا الوعيص على مصير المنشآت فإن صاحب الأرض يملكها بالإنصاف ولا يكون لمن أقامها - ما لم يطلب نزعها سوى أن يرجع على المالك لأحدى القيمتين المنصوص عليهما في المادة ٩٢٥ من القانون المدني. لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد أقام دعواه بطلب ملكية البناء إستناداً إلى مجرد تصريح مالكة الأرض له بإقامته دون الإدعاء بحصول إتفاق على تملكه له. فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق على الدعوى حكم المادتين ٩٢٥ ، ٩٢٦ من القانون المدني وإنتهى إلى عدم ملكية الطاعن لهذا البناء فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٧

- الإنتصاف - طبقاً لما تنص به القواعد العامة - واقعة يرتب القانون عليها مركزاً قانونياً هو إكتساب صاحب الأرض ملكية ما يقام عليها من مبان وغراس ما لم يتفق على خلاف ذلك ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن عقد إيجار الأرض القضاء قد صرح فيه للمستأجر إقامة مبان عليها تؤول ملكيتها للمؤجر ، وهو لا يعدو أن يكون تديداً للقواعد العامة والتزاماً بحكمها ، فإن مؤدى ذلك أن المؤجر يكتسب ما أحدثه المستأجر من مبان منذ إنشائها والتصالها بالأرض المؤجرة ، ويكون الإنفاق على تعليق أبلولة المباني على إنهاء العقد مجرد إرجاء لتسليمها دون تعليق إكتساب المؤجر للملكية التى تحققت منذ الإنشاء والإلتصاق.

- إذا كان مؤدى تملك المؤجرين - مالكي الأرض الفضاء - للمباني التى أقامها المستأجر منذ إلتصالها بالأرض المؤجرة أن المستأجر لم يكن مالكا لها فى أى وقت ، فليس له عليها سوى مجرد حق شخص يؤوله الإنقطاع بها كإنتفاعه بالأرض المؤجرة ذاتها ، ويكون إستغلاله لتلك المباني بتأجيرها للطاعنين مع الأرض كوحدة واحدة لا يعدو أن يكون إيجاراً من الباطن ينقضى بالقضاء عقد الإيجار الأصلي.

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١١٧٤ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٦

النص فى المادة ٩٢٨ من القانون المدنى على أن " إذا كان مالك الأرض ، وهو يقيم عليها بناء ، قد جاز بمسئولية على جزء من الأرض الملاصقة ، جاز للمحكمة - إذا رأت محلاً لذلك - أن تجبر صاحب هذه الأرض على أن يتزل لجواره عن ملكية الجزء المشغول بالبناء وذلك فى نظير تعويض عادل" يدل على أن العبارة فى حسن النية هو بوقت البناء ولو زال بعد ذلك.

الطعن رقم ٨٠٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٩٨٣/٢/١٦

- الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن ملكية الأرض تستيعب ملكية ما يقام عليها من مبان بحكم الإلتصاق مقابل تعويض من أقامها وفقاً للأحكام التى أوردتها المشرع فى هذا الخصوص .
- ماللك الأرض الحق فى مطالبة من أقام بناء على أرضه بالرعي طالما أن هذا الأخير ينتفع بالمبنى ، لا يغير من ذلك حق أقام البناء فى التعويض الذى يقرره القانون.

الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٨١ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٧

النص فى الفقرة الأولى من المادة ٩٢٢ من القانون المدنى على أن " كل ما على الأراضى وتحتها من بناء أو أغراض أو منشآت أخرى ، يعتبر من عمل صاحب الأرض إقامة على نفقته ويكون مملوكاً له " يدل على أن المشرع قد وضع قريئة قانونية تنص بأن مالك الأرض بحسب الأصل يعتبر مالكا لما فوقها وما تحتها من

بناء أو خراس أو منشآت أخرى ، فلا يطالب مالك الأرض بإقامة الدليل على ملكيته للمنشآت وتستند هذه القرينة القانونية إلى مبدأ عام تفرقه المادة ٨٠٣/٢ من القانون المدني ، فإن ملكية الأرض تشمل ما فوقها وما تحتها إلى الحد المفيد في التمتع بها علواً أو عمقاً ، إلا أن تلك القرينة القانونية تقبل إثبات العكس ، إذ نصت الفقرة الثانية من المادة ٩٢٢ سالفة الذكر على أنه " ويجوز مع ذلك أن يقام الدليل على أن أجنبياً أقام هذه المنشآت على نفقته ، كما يجوز أن يقام الدليل على أن مالك الأرض قد خول أجنبياً ملكية منشآت كانت قائمة من قبل أو خوله الحق في إقامة هذه المنشآت وتملكها ، كان يكون هناك اتفاق بين صاحب الأرض والغير يجوز للأخير تملك المنشآت التي يقيمها على الأرض ، وفي هذه الحالة لا يكون هناك مجال لأعمال حكم الانصاق كسبب لكسب الملكية ، وتبقى ملكية الأرض منفصلة عن ملكية ما فوقها من منشآت ، وهو ما أجازته المادة ٨٠٣/٣ من القانون المدني. لما كان ذلك وكان الثابت من عقود الإيجار الصادرة من المطعون ضدهم الثلاثة الأول للطاعة والمستأجرين السابقين لها أنهم قد صرحوا لهؤلاء المستأجرين بإقامة ما بني عليها تكون مملوكة لهم ، ولهم حق إزالتها والإستيلاء عليها ، كما ثبت من عقود الإيجار من الباطن الصادرة من الطاعة لشركة مصر للبترول أنها تملك تلك المنشآت ، فإنه لا محل للتحدي بأحكام الانصاق ، ولا يجب الحكم بإخفائه تطبيقاً .

الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٤

جواز إجبار صاحب الأرض على النزول لجاره عن ملكية الجزء المشغول بالبناء - وعلى ما جرى به نص المادة ٩٢٨ من القانون المدني - مناهل أن يكون لجار صاحب البناء حسن النية عند البناء على الجزء الملاصق لأرضه .

الطعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٨٣٧ بتاريخ ١٩٨٧/٦/١٦

مؤدى نص المادة ٩٢٨ من القانون المدني - وعلى ما أوضحته المذكرة الإيضاحية لهذا القانون - أنه إذا كان مالك الأرض وهو يقيم بناء عليها قد جاوزها بحسن نية إلى جزء صغير من أرض ملاصقة جاز للمحكمة إذا رأت عللاً لذلك - أن تجبر صاحب هذه الأرض على أن ينزل للباني عن ملكية الجزء المشغول بالبناء - في نظير تعويض عادل - وذلك إستثناء من القواعد العامة التي لا تجبر نزع الملكية لمنفعة خاصة ، وقواعد الانصاق التي تقر لصاحب الأرض الحق في أن يملك البناء أو يطلب إزالته وحسن النية يفرض ما لم يقم الدليل على العكس أو تقوم أسباب تحول حتماً دون قيام هذا الإفراض والمقصود بحسن النية في تطبيق هذا النص الإستثنائي أن يعتقد الباقي اعتقاداً جازماً ومبرراً إنشاء البناء أنه يبنى على أرضه ولا يجاوزها إلى أرض جاره وهو يقتضى أن يكون قد بلل كل ما هو مالوف من جهد

للتحقق من حدود ارضه ولم يخطئ في ذلك عن روعه أو لا مبالاة أو تقصير ، سواء قبل البدء في إقامة البناء أو فور تبنيه إلى الجائزة أثناء إقامته فإذا افادت ظروف الدعوى وملابساتها أدنى شك في ذلك امتنع إفراض حسن النية ووجب اعتبار الباني سيئ النية.

الطعن رقم ٢٣٧٧ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٨

النص في المادة ٩٢٢ من القانون المدني يدل على أنه يجوز للأجنبي إقامة الدليل على أنه أقام ما على الأرض من منشآت على نفقته وتملكها بعد أن خوله مالك الأرض الحق في إقامتها فإذا تمسك من أقام تلك المنشآت بأن المالك خوله إقامتها على نفقته وتملكها وطلب تمكينه من إثبات ذلك بشهادة الشهود وختل أوراق الدعوى مما يحول دون ذلك أو يكفى لتكوين عقيدة المحكمة في شأنه بما يفسى عن إجراء التحقيق ووجب على المحكمة أن تجيب هذا الطلب فإذا لم تعرض له كان حكمها مشوباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع .

الطعن رقم ٣١٦٠ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٢٢١ بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٨

مفاد نص المادة ٢٤٦ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن خائز الشئ الذى أنفق مصروفات ضرورية أو نافعة حق حبسه حتى يستوفى ما هو مستحق له ، يسعى في ذلك أن يكون الخائز حسن النية أو سينها ، إذ أعطى القانون بهذا النص الحق في الحبس للخائز مطلقاً ، وبذلك يثبت لمن أقام منشآت على أرض في حيازته الحق في حبسها حتى يستوفى التصويض المستحق له عند تلك المنشآت طبقاً للقانون. وكان الطاعن الأول قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأنه كان يضع يده على العقار المشفوع فيح باعتباره مستاجراً ثم بوصفه شفعياً بالحكم الصادر له في الدعوى .. وأن من حقه حبس العقار حتى يسرد من الشفعين قيمة البناء الذى شيده ، وإذا رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وقضى بالتسليم بقوله "و حيث إنه عن الطلب الخاص بحبس الأرض المشفوع فيها عملاً بالمادة ٢٤٦ من القانون المدني فإن ذلك مجاله بين البائع والمشتري والعلاقة القائمة بينهما وليس دخل فيها. فإنه يكون قد أعطى فى تطبيق القانون وحجبه ذلك عن مواجهة هذا الدفاع والرد عليه بما يعنيه أيضاً بالقصور في التسيب .

الطعن رقم ٢٤٦٧ لسنة ٦٠ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٤٢١ بتاريخ ١٩٩١/٢/٦

المقرر - طبقاً لنص المادة الثانية من المادة ٨٠٣ من القانون المدني أن ملكية الأرض تشمل ما فوقها وما تحتها إلى الحد المقيد في التمتع بها علواً أو عمقاً لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه وزوجه وأولاده يملكون الأرض التى أقيم عليها المبنى بموجب العقد المسجل فى ١٩٧٦/٦/١٣ رقم ٤٤٥٩ مأمورية شهر عقارى مصر الجديدة المقدم منه ، وأنه يختص تبعاً لذلك بشقة

ونصف الشقة من وحدات هذا العقار إلا أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بإخلاء شقة النزاع على سند من ملكيته لكامل وحدات المبنى الذى أقامه لصدور ترخيص البناء باسمه وهو ما لا يؤدى ببلاده ومجرده إلى تملك الطاعن لكامل وحدات هذا العقار ودون أن يواجه دفاعه المشار إليه رغم أنه دافع جوهري قد يتغير به - إن صح - وجه الرأى فى الدعوى فإن الحكم يكون فضلاً عن فساده فى الاستدلال مشوباً بقرصور فى التسييب .

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/٨
الإلتصاق والإلتحاق هما من الأسباب القانونية للملكية. فالبناء الذى يقيمه البائع على الأرض المبعة قبل تسليمها يتبعها فى الملكية وتجرى عليه أحكام المادتين ٦٤ ، ٦٥ مدنى.

الطعن رقم ٣١ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٥٠٩ بتاريخ ١٩٣٤/١٢/١٣
و إذن فإذا قضى الحكم للمدعى بتقديم الحساب عن غلة عين يملكها دون أن يرد فى منطوقه ولا فى أسبابه ذكر لتكاليف ما أنشأه المدعى عليه فى العين من المباني أثناء وضع يده لهذا الحكم لا يمنع المدعى عليه المذكور من مطالبة المدعى فيما بعد بتكاليف هذا الذى أنشأه من ماله الخاص ، ما دامت الملكية شيئاً وتكاليف البناء شيئاً آخر ، وما دام الحكم لا يؤخذ منه حملاً وطريق اللزوم العقلى أنه قضى فى شأن هذه التكاليف .

الطعن رقم ٩ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٢١٦ بتاريخ ١٩٤٠/٥/٢٣
إن كل من تملك أرضاً صار مالكا لكل ما فوقها وما تحتها إلا إذا ظهر من سند الملكية أنها لا تتضمن ذلك.

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ١٩٤٥/٣/٢٩
إن تطبيق الفقرة الرابعة من المادة ٦٥ من القانون المدنى إما يكون فى حالة رفع يد البانى عن الأرض التى بنى فيها على زعم أنها ملكه بحكم بقرار حسن نية ، ولكنها لا تطبق إذا كان رفع يده بحكم قرر أنه حين بنى كان سعى النية .

الطعن رقم ١١٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ١٩٤٦/٥/٢
إذا كانت المطالبة بأجر الأرض مؤسسة على أن المدعى عليه شغلها بغير حق وبذلك حرم مالكاها المدعى من الإنتفاع بها ، وكان واقع الحال أن المدعى عليه قد ادعى أن للمباني المشغولة بها الأرض حق البقاء والقرار عليها ورفض إلزائها ، ثم حكم بعدم حقه فى ذلك ويوجب الإزالة ، فإن المدعى يكون بهذا

الحكم مستحقاً للتويض عن فعل المدعى عليه بلا نظر إلى إدعائه عدم إنتفاعه بالمباني بعض الزمن ، لأن المالك لم يصعد له بهذا الإنتفاع ، والأجر الذى يطلبه إنما هو فى مقابل شغل أرضه بلا مسوغ قانونى لا فى مقابل الإنتفاع بالمباني ، ولذلك يكون المدعى عليه مسؤولاً عن أجر الأرض من يوم إستحقاقه عليه إلى يوم إزالة المباني .

*** الموضوع الفرعى : التملك بالتقادم :**

الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٥٤٢ بتاريخ ١٨/٢/١٩٥٤
الحائز العرضى كالدائن المرتهن وإن كان لا يستطيع كسب الملك بالتقادم على خلاف منده إلا إذا تغيرت صفة حيازته ، إما بفعل الغير أو بفعل منه يعتبر معارضة ظاهرة لحق المالك ، إلا أن هذه القاعدة لا تسرى فى حق خلفه الخاص كالنسوى من الدائن المرتهن ، لأنه فى هذه الحالة إنما يبدأ حيازة جديدة تخلف عن الحيازة العرضية التى كانت للبايع له.

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ٢١/٣/١٩٦٨
ليس فى القانون ما يمنع الشريك فى العقار الشائع من أن يكسب بالتقادم ملكية حصة أحد شركائه المتشاعين إذا استطاع أن يحرز هذه الحصة حيازة تقوم على معارضة حق المالك لها على نحو لا يترك محلاً لشبهة الغموض والخفاء أو مظنة التسامح واستمرت هذه الحيازة دون إنقطاع خمس عشرة سنة.

الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ١١/٣/١٩٧١
ليس فى القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما يحرم على الوارث أن يملك بالتقادم نصيب غيره من الورثة ، إذ هو فى ذلك كأي شخص أجنبي عن الركة يملك بالتقادم ، متى استوفى وضع يده الشرائط الواردة فى القانون.

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٤٥٠ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٧٢
- الحائز العرضى لا يستطيع كسب الملك بالتقادم على خلاف منده إلا إذا تغيرت صفة حيازته إما بفعل الغير ، وإما بفعل منه يعتبر معارضة ظاهرة لحق المالك .
- الحائز بطريق النيابة عن صاحب الأرض إذا أقام عليها منشآت دون إذن من صاحبها ، فإن مجرد إقامتها لا يعتبر بذاته تغييراً لسبب الحيازة ومعارضة لحق المالك بسبب جديد ، بل إن القانون يرتب للمالك الحق فى أن يطلب إستيلاء هذه المنشآت إذا لم يكن قد طلب إزالتها فى ميعاد سنة من يوم علمه بإقامتها .

- إنتقال الحيازة بالميراث لا يمكن إعتباره مغيراً للسبب ، لأن الحيازة تنقل بصفتها إلى الوارث الذى يخلف مورثه فى إلتزامه بالرد بعد إنتهاء السبب الوقتى لحيازته العرضية ، ولا يكون للوارث حيازة مستقلة مهما طال الزمن ولو كان يجهل أصلها أو سببها . ما لم تصبح هذه الحيازة مجابهة صريحة ظاهرة .

- متى كان بين من الحكم المطعون فيه أنه إستخلص من إقرار مورث الطاعنين بمحض الصلح أو العهد اللاحق بتنفيذه أنه كان حائزاً لأطيان النزاع بطريق النيابة عن أصحابها ، وهى صفة تحول دون إكتساب الملك بالتقادم . وكانت الحيازة لا تغير صفتها بالإنتقال إلى الخلف العام ، أو بإقامة منشآت لا تصاحبها مجابهة صريحة ظاهرة فى معارضة حق الأصل فى الملك ، فإن الحكم إذ قضى برفض الدعوى يكتسب الملك بالتقادم ، ولم يتعرض لما أورده الخبير فى تقريره عن طول مدة الحيازة وإقامة المنشآت فى الأطيان محل النزاع ، فإنه لا يكون قد أعطى فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١٣/٥/١٩٧٥

معى كان الطاعن قد تمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليهما - وهما شقيقاه - يكتسبا ملكية نصيبه فى أرض النزاع بالتقادم ، لأنهما كانا يضعان اليد عليه لحسابه هو لا لحسابهما الخاص ، ولما كان الحائز لحساب غيره لا يستطيع أن يكتسب بحيازته العرضية حق ملكية العين بالتقادم إلا إذا تغيرت صفة حيازته وتحولت من حيازة عرضية إلى حيازة أصلية ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى للمطعون عليهما بملكية نصيب الطاعن فى أرض النزاع بالتقادم وبريمه فى ستنى المطالبة إستاداً إلى أنهما وضعوا اليد عليه بنية التملك وأنهما كانا يقومان بتأجيرهم وزراعتهم ، دون أن يرد الحكم على دفاع الطاعن سالف الذكر ودون أن يبين المظاهر الدالة على أن وضع يد المطعون عليهما على القدر المذكور كان بنية التملك ، ومع أن مجرد قيام المطعون عليهما بتأجير هذه العين أو بزراعتها لا يفيد فى ذاته أن وضع اليد عليها كان لحسابهما الخاص ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عاوه قصور يطله .

الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٦٢٧ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٧٦

يتعين الحكم الثابت للتملك بالتقادم أن يعرض لشروط وضع اليد وهى أن يكون مقروناً بنية التملك ومستمرراً وحادثاً وظاهراً فبين بما فيه الكفاية الواقع التى تؤدى إلى توأرها بين منه أنه تحراها وتحقق من وجودها .

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١/٤/١٩٧٧

الحائز العرضى لا يستطيع كسب الملك بالتقادم على خلاف مسنده إلا إذا تغيرت صفة حيازته إما بفعل الغير أو بفعل من الحائز يعتبر معارضه ظاهرة لحق المالك ، ولا يكفى فى تغير الحائز حقة وضع يده مجرد

تغيير نيته بل يجب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون تغيير النية بفعل إيجابي ظاهر يجابه به حق المالك بالإنكار الساطع والمعارضة العلنية ويدل دلالة جازمة على أن ذا اليد الوقيعية مزعم إنكار الملكية على صاحبها واستثارة بها دونه.

الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٤

ليس في القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما يحرم على الوارث أن يملك بالتقادم نصيب غيره من الورثة إذ هو في ذلك كأي شخص أجنبي عن الركة يملك بالتقادم متى استوفى وضع يد الشرائط الواردة بالقانون. لما كان ذلك وكان النزاع في الدعوى يقوم لا على حق الإرث وإنما على ما تدعيه المطعون ضلعا من أنها تملك المنزل موضوع التداعى - والذي كان من بين تركة مورث الطرفين أصلاً - بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على أن مدة التقادم المكسب خمسة عشر عاماً يكون قد أصاب صحيح القانون .

الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٦

- إذ كان البين من الصورة الرسمية لكل من الحكم المطعون فيه وصحيفة إفتتاح الدعوى ومذكرة الطاعن محكمة الإستئناف أن الطاعن أقام الدعوى بطلب طرد المطعون عليه من المنزل محل النزاع وتسليمه إليه إستناداً إلى ملكيته له فدفعها المطعون عليه بأنه هو المالك للمنزل بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية فإن الدعوى على هذه الصورة تكون دعوى ملكية ولا تغير من طبيعتها أن المدعى لم يطلب فيها الحكم بالملك إذ أن طلبه الحكم بطرد المدعى عليه منتزع من حقه في الملك لا من حقه في الحيازة التي لم يتعرض لطلب حايثها .

- دعوى الملكية تختلف عن دعوى الحيازة في أن الأولى ترمى إلى حماية حق الملكية وما يتفرع عنه من الحقوق المبنية الأخرى بطريقة مباشرة ويتناول البحث فيها حصاً أساس الحق المدعى به ومشروعيته أما دعوى الحيازة فليس الغرض منها إلا حماية وضع اليد من حيث هو بغض النظر عن كنه أساسه وعن مشروعيته .

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٠٢٠ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١١

من المقرر قانوناً وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة أنه يتعين على الحكم المكتسب للتملك بالتقادم أن يعرض لشروط وضع اليد وهي أن يكون مقروناً بنية التملك مستمراً هادئاً فيبين بما فيه الكفاية الوقائع التي تؤدي إلى توأها بحيث يبين منه وتحقق من وجودها إلا أن قاضي الموضوع غير ملزم بأن يورد هذا

البيان على وجه خاص فلا عليه إن لم يتناول كل ركن من هذه الأركان يبحث مستقل متى بان من مجموع ما أورده في حكمه أنه قراها وتحقق من وجودها .

الطعن رقم ١٧٠ لمنحة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٠٥٣ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٠

الحيازة التى تصلح أساساً لتملك العقار أو المنقول بالتقادم تقتضى القيام بأعمال مادية ظاهرة فى معارضة حق المالك على نحو لا يحمل سكوتة فيه على محل التسامح ولا يحتمل إخفاء أو اللبس فى قصد التملك بالحيازة كما تقتضى من الحائز الإستمرار فى إستعمال الشئ بحسب طبيعته وبقدر الحاجة إلى إستعماله ونحكمة الموضوع السلطة التامة فى التحقق من إستيفاء الحيازة للشروط التى يتطلبها القانون ، ولا سبيل شكمة النقص عليها ما دامت قد أقيمت قضاءها على أسباب مائفة.

الطعن رقم ٩٣٠ لمنحة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٤٤٠ بتاريخ ١٢/٥/١٩٨١

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كسب الحائز ملكية عين بالتقادم ، فإن الملكية تنتقل إليه لا من وقت إكمال التقادم فحسب بل تنتقل إليه بأثر رجعى منذ وقت بدء الحيازة التى أدت إلى التقادم فيعتبر مالكا لها طوال مدة التقادم بحيث لو رب المالك الأصلى خلال هذه المدة أو تربت ضده خلافا لحقوق عينية على العين ، فإن هذه الحقوق متى اكتملت مدة التقادم لا تسرى فى حق الحائز.

الطعن رقم ٥٨ لمنحة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٢٣٨ بتاريخ ٢٣/٤/١٩٨١

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان ليس ثمة ما يحول دون الشريك فى العقار الشائع أن يكسب بالتقادم ملكية حصه أحد شركائه المشتاعين أن ذلك مشروط بأن يكون قد إستطاع أن يحوز هذه الحصه حيازة تقوم على معارضة حق المالك لها على نحو لا يترك محلاً لشبهه العموض أو إخفاء أو مقنة التسامح.

الطعن رقم ٥٧٩ لمنحة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٣٨٨ بتاريخ ٦/٥/١٩٨١

تغير سبب وضع اليد لا يكون وعلى ما تقتضى به المادة ٩٧٢ من القانون المدنى إلا بإحدى إثنين أن يتلقى ذو اليد الوقتية ملكية العين من شخص من الأغيار يعتقد أنه هو المالك أو أن يجابه ذو اليد الوقتية مالك العين مجابهة صريحة فعلية قضائية أو غير قضائية تدل على أنه مزعم إنكار الملكية على المالك والإستتار بها دونه ، وعقب إثبات تغير سبب الحيازة على هذا النحو إما يقع على عائق الحائز العرضى

الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ١٩/٢/١٩٨١

لا يكفى فى تغيير الخاتمة صفة وضع يده لإكتساب الملكية بالتقادم - مجرد تغيير نيته بل يجب أن يقرن تغيير نيته بفعل إيجابى ظاهر يجابه به حق المالك بالإنتكار الساطع والمعارضة العلنية ويدل دلالة جازمة على إعترافه إنكار الملكية على صاحبها وإستثارة بها دونه عملاً بنص المادة ٢/٩٧٢ من القانون المدنى

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٣٠ بتاريخ ١/٦/١٩٨٣

يكفى للملك بالتقادم أن توافر للحيازة المستوفية لشرائطها المدة التى نص عليها القانون سواء إستند الخائن إلى سبب فى وضع يده أم تحررت يده من سبب يبرر حيازته .

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٨٠٣ بتاريخ ١١/٧/١٩٨٤

الخائن العرضى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يستطيع كسب الملك بالتقادم على خلاف سنده إلا إذا تغيرت صفة حيازته إما بفعل الغير وإما بفعل منه يحير معارضة ظاهرة لحق المالك وتقدير الأدلة فى المنازعات الخاصة بتغيير صفة وضع اليد هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١/٢٤/١٩٨٥

ملكية العقار تظل معقودة لصاحبه إلى أن يملكها منه غيره بطريق من طرق كسب الملكية ولا يقبل منه قبل ذلك محاولة كسب ملكية مال هو فى ملكيته فعلاً ، ومن ثم فإن من باع العقار الذى يملكه لا يجوز له التحلل من التزاماته الناشئة عن هذا البيع بحجة معاودته إكتساب ملكيته من المشتري بطريق التقادم إلا بعد أن تكون الملكية قد إنتقلت من ذلك البائع إلى هذا المشتري فعلاً وليس قبل ذلك .

الطعن رقم ١٥٧٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٢٠٣ بتاريخ ١٢/٣/١٩٨٧

الخائن العرضى لا يستطيع كسب الملك بالتقادم على خلاف سنده إلا إذا تغيرت صفة حيازته إما بفعل من الخائن يعتبر معارضة ظاهرة لحق المالك ولا يكفى فى تغيير الخائن صفة وضع يده مجرد تغيير نيته بل يجب أن يكون تغيير النية بفعل إيجابى ظاهر يجابه به حق المالك بالإنتكار الساطع والمعارضة العلنية ويدل دلالة جازمة على أن ذا اليد الواقية مزعع إنكار الملكية على صاحبها وإستثارة بها دونه.

الطعن رقم ٢١٥١ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٤ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ٥/٢٥/١٩٨٩

لئن كان يعين على الحكم الملبى للملك بالتقادم أن يعرض لشروط وضع اليد وهى أن يكون مقروناً بنية التملك مستمراً هادئاً وظاهراً فبين بما فيه الكفاية الوقائع إلى توافرها إلا أن قاضى الموضوع غير ملزم بأن

يورد هذا البيان على وجه خاص فلا عليه إن لم يتناول كل ركن من هذه الأركان يبحث مستقل ويكفي في هذا المقام أن يستبين من مجموع ما أورده حكمه أنه تحراها وتحقق من وجودها.

الطعن رقم ١٧١٥ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٧

لما كان التمسك لاكتساب الملكية بالتقادم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يسوجب التحقق من استيفاء الحيازة بعنصرها المادي والمعنوي لشرائطها القانونية ، وهو ما يعين معه على الحكم المثبت للملك بهذا السبب أن يعرض لشروط وضع اليد وأن يثبت من أنه كان جائزاً ومقروناً بنية التملك ومستمرراً وهادئاً وأن يبين بما فيه الكفاية الوقائع التي تؤدي إلى توأمرها بحيث يبين منه من أنه تحراها وتحقق من وجودها وكان الحكم المطعون فيه لم يبين الوقائع التي تفيد أن حيازة المطعون ضده - بعنصرها المادي والمعنوي - كانت واردة على عقار يبرز تملكه بالتقادم وأنها استوفت في تاريخ معين سائر شروطها القانونية المعمول بها في ذلك التاريخ ، ولا تكشف أسبابه عنه أنه تحرى هذه الشروط وتحقق من وجودها - في ضوء ما دل عليه تقرير مكتب الخبراء والخريطة المساحية لأرض النزاع - كما أشير إليه بوجه النعي - فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور في التسبيب.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٣٣/١١/٢٣

الحكم القاضي بالتمليك بالتقادم يجب أن يبين فيه مظهر وضع اليد ومدته ومبلؤه حتى يعلم إن كانت العناصر القانونية للملك بالتقادم متوافرة أم لا . فإذا هو خلا من بيان هذه العناصر كان حكماً ناقصاً متعيناً نقضه .

الطعن رقم ١٢٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٥

إن العقد المشوب بطلان أصلي متعلق بالنظام العام هو في نظر القانون لا وجود له . ولما كان التقادم لا يصحح إلا ما كان له وجود فإن مثل هذا العقد لا يتقلب صحيحاً مهما طال عليه الزمن . ومن ثم لا يكون البتة للتقادم أثر فيه ، ولصاحب الشأن دائماً أبداً رفع الدعوى أو الدلع ببطلانه . وإذن لماحكم الذي يقضى بسقوط الحق في رفع دعوى بطلان عقد الهبة مع تسليمه بأنه باطل بطلاناً أصلياً متعلقاً بالنظام العام يكون مخالفاً للقانون .

*** الموضوع الفرعي : التملك بالميراث :**

الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٥

- إذا كانت الملكية بالميراث كافية وحدها لحمل قضاء الحكم وتقسيم بها وهو سبب مستقل لاكتساب الملكية ، فإن النعى عليه فى خصوص وضع اليد ، وهى مستقلة - يفرض صحته - يكون غير منتج .
- الملكية بالميراث من الوقائع المادية ، وكذلك الحال بالنسبة لوضع اليد فيجوز إثبات أيهما بكافة طرق الإثبات ، ومن ثم فلا تريب على المحكمة إن هى إحصت فى تحقيق كل منهما بوصفه سبباً مستقلاً لاكتساب الملكية على تحقيق أجراه الخير وأقوال شهود سمعهم دون حلف يمين .

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٣٣/٣/٢٣

إن محكمة الموضوع إذ تقرر - معتمدة على بيانات شهادات التكليف وظروف الدعوى وأحوالها - أن أصل هذا التكليف المختلف على دلالته لم يكن لإثبات الملك لمن هو باسمه إهداء ، وإنما كان بسبب أرشديه ، وإثبات الملك له ولغيره بالميراث ، لأنها إنما تفصل فى أمر واقعى لا تدخل للقانون فيه .

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٩٣٧/١/٢١

إن تعرض محكمة الموضوع لبحث ما آل للمدين بالإرث أو الهبة أو نحوه من ملك جديد لا مخالفة فيه للمادة ٥٠٢ من القانون المدنى .

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٩٧ بتاريخ ١٩٤٩/١/٦

إن مجرد وضع يد المدعى على قدر " مفرز " من أرض مشركة لا يمنعه من أن يطالب بتثبيت ملكيته خاصة الميراثية شائعة فى هذه الأرض ، ولا من القضاء له بذلك ، ما دامت الركة لا تزال على الشروع وإذن فلا يجب الحكم فى هذه الدعوى إغفاله بحث أمر وضع اليد اعتباراً بأنه غير منتج .

*** الموضوع الفرعى : التملك بوضع اليد :**

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٦ بتاريخ ١٩٥٢/١٠/١٦

لا يغير ذلك أن يكون وضع يد المشترى وفاء على المقار المتنازع عليه كان بموجب محضر تسليم نفذاً لحكم صادر فى الدعوى التى رفعها والقاضى بفسخ عقد الإيجار الصادر منه إلى البائع والتسليم ، متى كان أساس هذا الحكم هو عقد الإيجار المبنى على عقد البيع الوفايى الذى قضى بطلانه . ومن ثم فإنه يكون غير صحيح فى القانون ما قرره المحكمة من أن المشترى وفاء تجاهه البائع بنية التملك فى الدعوى المشار إليها كما يكون وضع يد المشترى على المقار موضوع الدعوى غير مقرون منل بدايته بنية التملك وإنما هو

وضع يد عارض بسبب الرهن ولا يكسبه الملكية مهما طال الزمن وفقا للمادة ٧٩ من القانون المدني القديم ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب البالغ تسليم العين موضوع الدعوى قد أخطأ في تطبيق القانون وتعين نقضه .

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٨٧ بتاريخ ١٧/١١/١٩٥٥

لا يجوز الاعتماد في إثبات وضع اليد بالحكم الصادر من محكمة الإشكال في هذا الصدد ، ذلك لأن هذا القضاء بوصفه قضاء مستعجلا لا يعرض للملكية وليس من حقه إلا أن يتحسها بالقدر اللازم للفصل في الطلب الوفي المستعجل الذي يطلب منه ويقضى فيه بما لا يمس الموضوع .

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ١٤/٣/١٩٥٧

تأجير ناظر الوقف للأطيان المملوكة للوقف هو عمل من الأعمال القانونية وهو لا يخفى لتوافر الركن المادى لحيازة الجزء المتنازع عليه من هذه الأطيان بل يجب لتوافره وضع اليد الفعلى على هذا الجزء. فإذا كان الثابت من تقرير الخبير على ما جاء بأسباب الحكم أن شخصا آخر غير مستأجر تلك الأطيان هو واضع اليد ماديا على الجزء المتنازع عليه وأنه لم يكن يدفع عنه إيجارا ناظر الوقف ولا للمستأجر منه فإن القول بأن ناظر الوقف كان يضع يده على هذا الجزء فحده أنه يدخل فيما كان يؤجره للغير دون الثبت من وضع اليد الفعلى هو استدلال غير سائغ قانوناً إذ العبرة بوضع اليد الفعلى لا بمجرد تصرف قانونى قد يطابق أو لا يطابق الحقيقة.

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥٩ صفحة رقم ٢٢٠ بتاريخ ٢٤/٦/١٩٥٨

مضى كانت محكمة الموضوع قد أوضحت في أسباب حكمها أنه لم تكن لدعى الحيازة ولا لورثه حيازة مقونة بنية التملك مستدة فيما استندت إليه إلى أن المورث كان يستأجر أرض النزاع فإن في هذا ما يعتبر ردا ضمنيا على ما يتمسك به مدعى الحيازة من تملكه تلك الأرض بالتقادم الطويل وبالتقادم القصير مع السبب الصحيح وحسن النية.

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٩٨١ بتاريخ ٨/١١/١٩٦٢

لا شأن لنصوص الأمر العالى الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ الخاص بتقرير الشروط التى تعطى لموجها الأراضى غير المنزوعة - التى تعتبر ملكاً للدولة - والمادتين ٨ و ٥٧ من التقنين المدني الملغى بإمكان تملك هذه الأراضى بالتقادم إذا إقتصرت نصوص الأمر العالى سالف الذكر على بيان الشروط التى تعطى بها الحكومة تلك الأراضى لمن يستصلحونها حتى تنفع الدولة بما تفرضه عليها من الضريبة من بعد ، فهى إنما تنظم حالة نقل ملكية تلك الأراضى من الدولة إلى الأفراد بطريق التعاقد وأما المادة ٥٧ من القانون المدني

القديم التي تنص على أنه لا يجوز وضع اليد على الأراضي الغير منزعة للملكة شرعاً " للميرى " إلا بإذن الحكومة فإنها لا تعنى بوضع اليد سوى وضع اليد المفرد عن المدة والمعروف في اصطلاح القانون بالإستيلاء الذي يترتب عليه التملك الفوري وليس وضع اليد للملك بمضى المدة. ويؤكد هذا النظر أولاً - أن المشرع في القانون المدني القديم أورد ضمن أسباب كسب الملكية وضع اليد ، ومضى المدة الطويلة باعتبار كلا منهما سبباً مستقلاً عن الآخر وأن لكل منهما أحكاماً خاصة وقد وردت في المادة ٥٧ سالف الذكر ضمن أحكام الباب الخاص بالتملك بوضع اليد. ثانياً - أن إقتضاء الحصول على إذن الحكومة في حالة التملك بالتقادم - كما يشترط الأمر العالي في وضع اليد - إنما يتعارض مع ما يوجه القانون على من يريد التملك بهذا السبب من أن يظهر بمظهر المالك طوال المدة التي يتطلبها القانون لوضع يده ، ومن لم إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على توافر الشروط القانونية في وضع يد المطعون عليه وسلفه مما يجعله بذاته سبباً للتملك فلا تترتب على الحكم إن لم يستظهر الشروط التي يتطلبها الأمر العالي سالف الذكر أو تتطلبها المادتان ٨ و ٥٧ من القانون المدني القديم .

الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٨٩٠ بتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٥

التملك بوضع اليد واقعة متى توافرت شرائطها القانونية فإنها تكفى بذاتها سبباً لكسب الملكية ، وليس ما يمنع مدعى التملك بهذا السبب من أن يستدل بعقد شرائه غير المسجل على انتقال حيازة العين إليه وتكون حيازته في هذه الحالة امتداداً لحيازة سلفه البائع له.

الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ١٩٦٥/٦/١٧

- المقصود بالهدوء الذي هو شرط للحيازة المكتسبة للملكية ألا تقترن الحيازة بالإكراه من جانب الحائز وقت بدتها فإذا وضع الحائز يده هادئاً ، فإن التعدى الذي يقع أثناء الحيازة وعممه الحائز لا يشوب تلك الحيازة التي تظل هادئة رغم ذلك.

- مجرد توجيه إنذار إلى الحائز من منازعة لا ينفي قانوناً صفة الهدوء على الحيازة.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٨٥٠ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٠

ليس ثمة محل لبحث مدة وضع اليد متى انتهى الحكم صحيحاً إلى إنتفاء نية التملك مما يفقد التملك بوضع اليد ركناً من أركانه القانونية.

الطنن رقم ٦٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٧٤١ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٩

وضع اليد المدة الطويلة إذا توافرت فيه الشروط القانونية يعد بطلانه سببا لكسب الملكية مستقلاً عن غيره من أسباب اكتسابها ويعطى واضح اليد الذى يتمسك به من تقديم الدليل على مصدر ملكيته وصحة سندها.

الطنن رقم ١١١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٨٠٣ بتاريخ ١٩٧٠/٥/١٢

إنه وإن كانت الملكية حقا دائما لا يسقط أبدا عن المالك ، إلا أن من حق الغير كسب هذه الملكية إذا توافرت له الحيازة الصحيحة بالشروط التى إستلزمها القانون.

الطنن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٧٥ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٨

- كف الحائز عن إستعمال حقه فى بعض الأوقات لسبب قهرى لا يفيد أن الحيازة مقطوعة ولا يخل بصفة الإستمرار.

- العبرة - فى الحيازة - بالحيازة الفعلية ، وليست بمجرد تصرف قانونى قد يطابق أو لا يطابق الحقيقة.

- متى كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى من الأسباب السالفة التى أوردتها إلى أن مورث المطعون عليه قد حاز الأرض موضوع النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية بنية التملك وبصفة ظاهرة ومستمرة حتى تاريخ البيع الصادر منه للمطعون عليه فى سنة ١٩٤٨ ، وأن عقد الإيجار الصادر من مصلحة الأملاك إلى المطعون عليه فى سنة ١٩٤٣ لم ينقذ بالتسليم ، وكان هذا العقد حجة على المتعاقدين لا يتصرف انبره إلى المورث الذى لم يكن طرفاً فيه ، ولا يغير صفته ولا يجهل حيازته عرضية ، وهو لم يقرب بتسليم العين للمستأجر وحيازتها لحساب مصلحة الأملاك ، فلا يكون له تأثير على حيازة المورث الأصلية ، وتظل مع إستمرارها صحيحة ، لا هى عرضية وقتية ، ولا هى مفقودة أو مقطوعة ويوجب عليها أنرها فى كسب الملك ، ولا يحول العقد دون تمسك المستأجر بحق سلفه فى كسب الملك بالتقادم ، لأنه لا يدعى حيازة نفسه على خلاف سنده ، وإنما يدعى بحق فى الحيازة أكتمل لسلفه ، ولا وجه للتحدى بإعوانه بالملكية لمصلحة الأملاك بمقتضى عقد الإيجار ، لأنه لا يملك النزول عن حق سلفه قبل إنتقاله إليه ، وكان الغائب أن مورث المطعون عليه باع الأرض المتنازع عليها إلى المطعون عليه بعقد مسجل بتاريخ ١٩٤٨/٤/١٣ وأن المطعون عليه تمسك بملكية البائع لهذه الأرض بالتقادم الطويل ، ولم يتمسك بحيازة يدعيها لنفسه على خلاف عقد الإيجار ، فإن الحكم إذ قضى بنبوت ملكية البائع بالتقادم لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٦٢٧ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٣

وضع اليد بسبب وقى معلوم غير أسباب التملك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يعتبر صاحبا للتملك به إلا إذا حصل تغيير فى سببه يزيل عنه صفته الوقية وهذا الغير لا يكون إلا بإحدى إثنتين ، أن يلقى ذو اليد الوقية ملك العين من شخص من الأغيار يعتقد هو أنه المالك لها والمستحق للنصرف فيها ، أو أن يجابه ذو اليد الوقية مالك العين مجابهة ظاهرة صريحة بصفة فعلية أو بصفة قضائية أو غير قضائية تدل دلالة جازمة على أنه يزعم إنكار الملكية على المالك والإستتار بها دونه وهو ما تقضى به المادة ٢/٩٧٢ من القانون المدنى.

الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٨٣٠ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٣٠

إذ واجه الحكم المطعون فيه دفاع الطاعنين باكتساب مورثهم - المشرى - الذى قضى بفسخ عقد شرائه ملكية أصهان النزاع بوضع اليد المدة الطويلة وإنتهى إلى أن حيازته لها كانت حيازة عرضية بنية التملك فلا تصلح غير مقبولة سببا لكسب الملكية بالتقادم ، إذ أن وضع يده كان مستندا إلى حقه فى حبس الأعيان المبيعة حتى يستوفى مقدم الثمن وقيمة الإصلاحات التى أجراها ، وكانت هذه الأسباب سائغة وتكفى لحمل قضائه ، فإن اتى على الحكم المطعون فيه بالقصور أو بمخالفة القانون فى غير محله.

الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٧٠٦ بتاريخ ١٩٧٨/١١/١٦

الحيازة التى تصلح أساسا لتملك المنقول أو العقار بالتقادم ، وإن كانت تقتضى القيام بأعمال مادية ظاهرة فى معارضة حق المالك على نحو لا يحمل سكوتة فيه على حمل التسامح ولا يحتمل الخفاء أو اللبس فى قصد التملك بالحيازة ، كما تقتضى من الحائز الإستمرار فى إستعمال الشئ بحسب طبيعته وبقدر الحاجة إلى إستعماله. إلا أنه لا يشترط أن يعلم المالك بالحيازة علم اليقين ، إنما يكفى أن تكون من الظهور بحيث يستطيع بها.

الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٤

لما كان من المقرر- فى قضاء هذه المحكمة - أن وضع اليد المكسب للملكية بمضى المدة الطويلة هو من مسائل الواقع التى يستدل بها قاضى الموضوع فله أن يستخلصه من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة ليها أو من شهادة شاهد لم يؤد اليمين أمامه طالما كان إستخلاصه سائغا .

الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٦

تنص المادة ٩٥٢ من القانون المدنى على أنه " تتبطل الحيازة من الحائز إلى غيره إذا إتفقا على ذلك وكان فى إستطاعة من إنتقلت إليه الحيازة أن يسيطر على الحق الواردة عليه الحيازة ولو لم يكن هناك تسليم

مادى للشيء موضوع هذا الحق ، وتنص الفقرة الثانية من المادة ٩٥٥ من القانون المذكور على أنه " ويجوز للخلف الخاص أن يضم إلى حيازة سلفه فى كل ما يورثه القانون على الحيازة من أثر " ومفاد هذا أن إدعاء الخلف الخاص الملكية بالتقدم الطويل المدة بضم مدة حيازة سلمة يقتضى إنتقال الحيازة إلى الخلف على نحو يمكنه معه السيطرة الفعلية على الشيء ولو لم يسلمه مادياً مع توافر الشروط القانونية الأخرى لكسب الملكية بوضع اليد مدة خمسة عشر عاماً ، يسعى أن تكون كلها فى وضع يد مدعى الملكية أو وضع يد سلفه أو بالإشراك بينهما. وإذا كان الطاعن وهو مشر للمنزل محل النزاع بقصد عرفى لم يسجل بعد ولم يسلمه فعلاً ، وقد إستند فى ملكيته إلى وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية بضم مدة حيازة سلفه لم يقدم ما يدل على إنتقال حيازته المادية بتمكينه من الإستحواذ عليه فإن حيازته لم تفقد عنصرها المادى ولا يكون هناك محل للقول بملكه بهذا السبب

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٧٥ بتاريخ ١٩٨٣/١/١١

من المقرر أن للبايعين وخلفهم أن يتمسكوا بوضع يدهم المدة الطويلة المكسبة - متى توافرت لهم شروطه فى مواجهة من يدعى حقاً يعارضهم أيأ كان سنده وهو ما يجعل بالتالى خلفهم المشرى مصلحة محققة فى رفع الدعوى بصحة ونفاذ عقد مشراه ليكون الحكم الصادر فيها سنداً له فى ثبوت الملكية بوضع اليد بالتقدم المكسب خلفاً للبايعين له ومورثهم - وهو ما يجوز فى صحيح القانون - إعتبره سنداً ناقلأ للملكية وقابلاً للشهر عنه فضلاً عن كفايته بذاته سنداً صالحاً للإحتجاج به قبل من ينازعه فى ثبوت هذا الحق له أو يدعى عليه بأى حق يعارضه وتلك بدورها غاية تمييز إقامة الدعوى بصحة ونفاذ العقد وتوجب قبولها.

الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٨٨١ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٥

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان مدعى الملكية قد عدل عن إدعائه الملكية بالمقد إلى إدعائه الملكية بوضع اليد المدة الطويلة فإنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى له بهذه الملكية بناء على العقد مع تنازله عن التمسك به.

الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١١٢٧ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٧

من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن ألدهى التملك بوضع اليد إذا أراد ضم مدة سلفه إلى مدته أن يبدى هذا الطلب أمام محكمة الموضوع ويجب أن سلفه كان حائزاً حيازة توافرت لها الشروط القانونية وإذا كانت الطاعنة لم تتمسك أمام محكمة الموضوع بتملكها أرض النزاع بوضع اليد المدة الطويلة إستمراراً لوضع يد سلفها ، فإن ما تثيره بسبب النعى يكون سبباً جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة التقض.

الطنن رقم ١٧٨٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٢٠ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٩

مقاد المادتين ٩٦٨، ٢/٣٨٨، من القانون المدني أن أثر التقادم باكتساب الحائز ملكية الشئ أو الحق محل الحيازة لا يقع تلقائياً بقوة القانون ، وإنما يعوقف قيام هذا الأثر على إرادة الحائز فإن شاء تمسك به وإن شاء تنازل عنه صراحة أو ضمناً .

الطنن رقم ١٢١٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٤ صفحة رقم ٦٨٤ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٨

إذا تمسك الشفيع بأنه اشترى العقار الذى يشفع به وحازته واستوفت حيازته شرائطها المكسبة للملكية قبل البيع المشفوع فيه وجب على المحكمة التى تنظر طلب الشفعة أن تتحقق من توافر تلك الشرائط متى كان الشفيع لم يسجل سنده ، لأن إكتساب الملكية بالتقادم يعنيه عن هذا التسجيل ، لا كان ذلك وكان البين من محاضر أعمال الخبير أن الطاعة تمسكت فيها بأنها وضعت يدها على الأطنان المشفوع بها منذ شرائها الحاصل بتاريخ ١٩٥٥/١/١ واستمرت منذ ذلك التاريخ فى ربهها من السالية الواقعة فى وقف وقد تأيد ذلك بشهادة شاهديها ولم ينكر ملكيتها أحد من المطعون ضدهم أو يجادل فيها وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه مع ذلك على قوله أن " عقد البيع العرفى المشار إليه لا ينقل ملكية الأطنان المشفوع بها إلى الطاعة وحجب نفسه بذلك عن بحث إكتساب الطاعة ملكية الأطنان المشفوع بها بالتقادم " فإنه يكون قد أعطى فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبيب.

الطنن رقم ٢١٥١ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٤ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٥

إذا أقام المدعون الدعوى بطلب ثبوت ملكيتهم لعقار على سبب فى القانون هو إكتساب ملكيته بالحيازة التى إستطاعت خمس عشرة سنة ودون بيان لأنصبتهم. فى هذه الملكية فإن تعين هذه الأنصبة فيما بينهم يكون بالتساوى.

الطنن رقم ١٠٠ لسنة ٥٠ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١١٠٢ بتاريخ ١٩٣٦/٥/٧

إن المادة ٤٤١ من قانون العدل والإنصاف لا تخرج فى أحكامها عما جاء بالفقرة الأولى من المادة ٦٥ من القانون المدني فإن شروط إنطباق هذه المادة أساسها الفصص كما هو كذلك فى نص المادة ٤٤١ المذكورة فإذا نفت المحكمة عن واضح اليد نية الفصص واعتبرته حسن النية فلا إنطباق لأى من هاتين المادتين. على أن النزاع فيما زاده واضح اليد فى الموقوف من مثل بناء أو شجر إنما هو نزاع فى أمر مدلى صرف خاضع لأحكام القانون المدني لا لأحكام الشريعة الفراء.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٩ مجموعة عمر ٣٠ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٣٩/١٢/٧

إذا تمسك مدعى الملكية بأنه تملك الأرض المتنازع عليها بوضع يده عليها مع السبب الصحيح المدة القانونية فندبت محكمة الدرجة الأولى خيراً ليحت صفة العقار هل هو من الأملاك العامة أو هو ملك خاص ، ولمسمع شهادة الشهود على وضع اليد في الحالة الثانية، وقدم الخبير تقريره بما يشهد لمدعى بوضع يده ، ثم انتقلت المحكمة إلى محل النزاع ، ثم حكمت بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى بكافة الطرق القانونية وضع يده من تاريخ شرائه الأرض موضعاً مكتسباً للملكية ، ثم ألفت محكمة الاستئناف هذا الحكم إستناداً إلى أن وضع اليد للمدعى به منتف ، وإعتمدت في ذلك على عناصر أخرى لم يتعرض لها الحكم الابتدائي في صدد قضائه بالإحالة إلى التحقيق ، بل كان لمحده عنها في مقام البحث في صفة أرض النزاع ، فإن الحكم الإستئنافي إذ اكتفى بمناقشة هذه العناصر التي ليس فيها ما يبنى عن البحث فيما جاء بتقرير الخبير والأقوال الشهود بشأن وضع اليد يعتبر خالياً من الأسباب الصالحة للرد على أسباب الحكم الابتدائي وإسقاط ما أسس عليه ، ويصين إذن نقضه .

الطعن رقم ٦٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٥١ بتاريخ ١٩٤٥/١/٢٥

إذا ادعى المشتري أنه تملك العقار بوضع اليد مع حسن النية والسبب الصحيح فلا يحتاج إثبات سوء نيته عند الشراء إلى دليل معين ، بل هذا جائز بجميع طرق الإثبات القانونية ومنها القرائن ، وقد تكون هذه وحدها كافية في الإثبات. فإذا كان من يدعى سوء نية للمشتري قد ساق القرائن القائمة في الدعوى الدالة على صحة دعواه وكانت هذه القرائن دالة فعلاً على سوء النية ، فإنه يكون من القصور أن يكفى الحكم في رده على تلك القرائن بمجرد القول بأن ظروف الحالة تدل على أن المشتري حين إشرى كان يعلم أنه يشري من المالك الحقيقي .

الطعن رقم ٦٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٤٦/٤/١١

إذا دفع المدعى عليه دعوى تثبيت الملكية بتملكه الأرض المتنازع عليها بوضع اليد خمس سنوات بسبب صحيح وبحسن نية ، وقضت المحكمة للمدعى بتثبيت الملكية بناءً على ما استخلصته من إعراف المدعى عليه بعد تكامل مدة التقادم في أوراق صادرة منه بملكية المدعى ، فقيام الحكم على هذا الإعراف يغيه عن الرد على الدلع بالتقادم ، إذ هذا الإعراف هو بمثابة التنازل عن الحق في التملك بالتقادم ، ومثل هذا التنازل ينتج أثره سواء أكان التقادم طويلاً أم كان قصيراً ، وفقاً للمادة ٨٠ من القانون المدني.

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٤٦

إذا كان النزاع بين طرفي الخصومة يدور على وضع اليد فهذه واقعة مادية للمحكمة أن ترجع في تحريها إلى ما بين يديها من عقود وأوراق ، وهي إذ تفعل ذلك إنما تفعله لتستمد من هذه العقود والأوراق ما قد تفيد من دلالة على ثبوت وضع اليد أو نفيه ، أما وصف هذه العقود وتكليفها التكيف القانوني المؤثر في حقوق أصحابها ، فهو إذ كان غير مطروح على المحكمة للفصل فيه ولا قيمة له فيما به يصدده فخطؤها فيه لا يقدح في سلامة الحكم .

الطعن رقم ١٢٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٢/٥/١٩٤٦

وضع اليد المكسب للملك هو وضع اليد الفعلي المسرفي عناصره القانونية. فإذا كانت المحكمة قد قضت بالملكية لدعيها تأسيساً على وضع يده المكسب لها ، واستخلصت وضع اليد من مجرد أن عقد البيع الذي صدر للمدعي قد ذكر فيه رفع يد البائع عن المبيع ونقل التكليف إلى إسم المشتري ، مع أن هذا ليس من شأنه أن يفيد بذاته حصول وضع اليد الفعلي ولا توافر أركانه المكونة له ، ثم كانت المحكمة من جهة أخرى لم تعرض للرد على دلالة الأحكام التي قننت إليها لإثبات صورية ذلك العقد زاعمة أن إثبات الصورية لا يكون إلا بالكتابة في حين أن الطاعن بالصورية وارث والوارث يعتبر من الغير بالنسبة إلى تصرفات المورث العترة به ، فحكمها يكون مشوباً بالقصور في التسيب .

الطعن رقم ١٤١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٤٧

المستطاد من نص المادة ٧٦ من القانون المدني أن الملكية إنما تكسب بوضع اليد ذاته المستند إلى سبب صحيح لا بالسبب الصحيح. والمقصود بالسبب الصحيح في هذا المقام هو التصرف الصادر من غير مالك. ولا عرة بالإعراض على هذا بأن حكمة التقادم هي تثبيت الملكيات ، وتثبيتها لا يقتضى تملك الحائز إذا صدر إليه التصرف من غير مالك فحسب بل أيضاً تأمين الحائز ما يخل بملكيته من عيوب سند المتصرف - لا عرة بهذا الإعراض ، لأن عيوباً هذا شأنها لا تعدو أن تكون أسباباً للإبطال أو الفسخ وكلاهما إذا وقع فإنه يقع بأثر رجعي ينسحب إلى تاريخ سند المتصرف بحيث يعتبر هذا السند كأنه لم يكن ويعبر بالتصرف الذي صدر منه إلى الحائز صادراً من غير مالك .

* الموضوع الفرعي : الحيزة في المنقول :

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢١ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ٤/٢/١٩٥٤

لما كانت الحيزة في المنقول دليلاً على الملكية فإن ثمة قرينة قانونية تقوم لمصلحة الحائز من مجرد حيازته للمنقول على وجود السبب الصحيح وحسن النية إلا إذا ثبت عكس ذلك. وإذن فمتى كان الثابت أن

المقولات المتنازع عليها كانت في حيازة زوجة الطاعن قبل وفاتها عن طريق الوهبة وظلت في منزل الزوجية إلى أن وقع عليها الحجر من الطعون عليه الأول ، وكاننا لحسم الطعون فيه إذ قضى بعدم أحقية الطاعن في نصيبه في هذه المقولات ألقام قضاءه على أنها مملوكة للطعون عليه الأول لأنه شرط الاحتفاظ بملكيتها حتى يؤولي إليه ثمنها كاملاً وأن له أن يسردها تحت يد كائن من كان دون أن يعدد بقرينة الحيازة التي ثبت توأمرها لمورثة الطاعن قبل وفاتها فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١١١٤ بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٧

مضى كان الحكم المطعون فيه قد ألقام قضاءه على ما قرره من ثبوت قيام عقد بين الطاعنة والطعون ضده الأول " مستغل الكتاب " بصفته الشخصية لا بصفته نائباً عن الطعون ضده الثاني " المؤلف " من مقتضاه إلزام الطاعنة بتوزيع نسخ الكتاب الذي تسلمته من الطعون ضده الأول وأن ترد إليه ما تبقى منه بغير توزيع وكان الظاهر أن مقصود الحكم من إستادة إلى قاعدة الحيازة في المنقول سند الملكية هو أن الطعون ضده الأول كان حائزاً لنسخ الكتاب المطبوعة باعتبارها منقولاً مادياً يجوز حيازته لا حيازة حق المؤلف عليها فإن الحكم لا يكون قد حالف القانون .

الطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٥

بيع اخل التجاري بمحتوياته ومقوماته بما في ذلك حق الإيجار يعتبر بيع منقول وتسرى في شأنه المادة ١/٩٧٦ من القنين المدني التي تنص على أن من حاز منقولاً بسبب صحيح وتوافرت لديه حسن النية وقت حيازته يصبح مالكاً له.

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٠٩٣ بتاريخ ١٩٨٠/٤/١٢

المقرر بحكم المادتين ٢٠٤ و ٩٣٢ من القانون المدني أن ملكية المنقول المعين بملاته تنقل إلى المشتري بمجرد التعاقد ودون توقف على تسليمه إليه ، كما مؤداه وعلى نحو ما ورد بالذكرة الإيضاحية للمادة ٩٣٢ أنه إذا قام بائع هذا المنقول بعد ذلك ببيعته مرة أخرى إلى مشرئ ثان فإن الملكية تبقى مع هذا للمشتري الأول إلا أن يكون البائع قد قام بتسليم المنقول إلى المشتري الثاني ، وكان هذا الأخير حسن النية ولا يعلم بسبق التصرف في المنقول إلى المشتري الأول ، فإن الملكية تنقل في هذه الحالة إلى المشتري الثاني لا عن طريق العقد بل عن طريق الحيازة وهي في المنقول سند ملكية الحائز لما كان ذلك ، وكان الثابت بالعقد موضوع التداعى أن الطعون عليه الثاني باع المنقولات المبينة إلى الطعون عليه الأول على أن يتم تسليمها إليه عند دفع باقي الثمن في موعد غايته ١/٩٧٦/٤/١ وكان الثابت بالعقد الصادر من الطعون عليه الثاني ذاته إلى الطاعنة بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٨ أنه باع إليها المنقولات عتيها وأقر بقبض ثمنها وقام بتسليمها إليها ، وإذ

خلت الأوراق مما يدل على علم الطاعة بالتصرف السابق الحاصل للمطعون عليه الأول ، فإنها تكون قد اكتسبت ملكية هذه المنقولات عن طريق الحيازة المقررة بحسن النية.

الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٢٤٦ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٨
إذ كانت ملكية المنقول تنتقل إلى المشتري بمجرد تمام البيع وكان بيع ثمار الحدائق واقع على منقول مآلاً وكان من آثار عقد الإيجار استحقاق المستأجر لشفعة العين المزجرة - فيملك الثمرات خلال مدة العقد.

الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦٣٧ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٠
لئن كان بيع أهل التجارى بمحتوياته ومقوماته بما فى ذلك حق الإيجار يعتبر بيع منقول وتسرى فى شأنه المادة ١/٩٧٦ من القانون المدنى ، إلا أن النص فى هذه المادة على أن " من حاز منقولاً أو حقاً عربياً على منقول أو سنداً لحامله فإنه يصبح مالكا له إذا كان حسن النية وقت حيازته "يدل على أنه لتطبيق هذه القاعدة فى المنقول يعمين أن تنتقل حيازة المنقول بسبب صحيح وأن يكون الحائز قد تلقى الحيازة وهو حسن النية من غير مالك إذ التصرف لا ينقل الملكية ما دام قد صدر من غير مالك ولكن تنقلها الحيازة فى هذه الحالة وتعتبر سبباً لكسب ملكية المنقول ، أما إذا كان التصرف صادراً من مالك المنقول امتنع تطبيق القاعدة لأن التصرف هو الذى يحكم العلاقة بين المالك والتصرف إليه ، ولما كان فى البيع بالزاد يعتبر المدين فى حكم البائع والراسى عليه الزاد فى حكم المشتري ، لما كان ذلك ، وكان البين من أوراق الدعوى أن الراسى عليه الزاد قد تلقى حيازة المنقولات الراسى مزادها عليه من مالك - هو المدين مورث الطاعنين - فإنه لا يجوز له التمسك بقاعدة الحيازة سند الملكية فى هذا المقام ولا تصلح سنداً لكسب ملكية المنقولات المتنازع عليها ويقتى بعد ذلك البيع كتصرف جبرى هو الذى يحكم علاقة طرفيه ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه - قد إنتهى صحيحاً إلى بطلان إجراءات البيع ومن مقتضى ذلك عودة الطرفين [المدين والراسى عليه المزاد] إلى الحالة التى كانوا عليها قبل رسم المزاد أى بقاء ملكية المنقولات للمدين وورثته من بعده [الطاعنين] فإن قضاءه يرفض طلب رد المنقولات بالحيازة القائمة على السبب الصحيح وحسن النية يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٥٩ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٩
يدل نص المادتين ٩٦٥ ، ٩٧٧ من القانون المدنى على أن حق حائز الشئ المسروق فى أن يطلب ممن يسرده منه أن يعجل له الثمن الذى دفعه ، وهين بأن يكون هذا الحائز حسن النية ، وأن مناط إعتباره كذلك ، أن يجهل أنه يعتدى بإيجازته على حق الغير ، وألا يكون جهله هذا ناشئاً عن خطأ جسمي وإلا وجب إعتباره سعى النية وامتنع عليه حق المطالبة بتعجيل ما يكون قد دفعه من ثمن .

الطعن رقم ١٨٣٤ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢١

من المقرر - أن الحيازة فى المنقول أصلاً سند الملكية وأن المشرى حسن النية يملك المنقول بالحيازة ، وأن حق الإمتياز - وعلى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١١٣٣ من القانون المدنى لا يحتج به على من حاز منقولاً بحسن نية .

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ١٩٤٧/١/٣٠

الحيازة لا تعبر سنداً للملك فى المنقول - وفق ما هو مقرر فى المادتين ٦٠٧ و ٦٠٨ من القانون المدنى إلا إذا كانت فعلية بنية التملك برينة من شأبة الغموض واللبس. وهى لا تكون فعلية إلا إذا ترتب عليها وجود الشئ المحوز فى مكان الحائز وتحت تصرفه ، ولا تكون بنية التملك إلا إذا كان الحائز أصيلاً يحوز لنفسه لا لغيره ، ولا تكون برينة من اللبس والغموض إلا حيث تخلص ليد واحدة لا تخالفها يد سواها مخالطة تثير الشك فى انفرادها بالتسلط على الشئ والتصرف فيه .

*** الموضوع الفرعى : الدفع بالتقادم :**

الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٣

التقادم فى الضرائب والرسوم لا يقوم على قرينة الوفاء وإنما يقوم على علم إرهاب المدين وإقتال كاهله بترامك الديون عليه ، وإذن فليس فى القانون ما يمنع من التمسك بتقادم الرسوم المطالب بها رغم المنازعة فى الإلتزام بها ولا امتناع عن دفعها .

الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٧٠٦ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٤

الدفع بالتقادم لا يتعلق بالنظام العام وينبى التمسك به أمام محكمة الموضوع فى عبارة واضحة لا تحتمل الإبهام. ولا يبنى عن ذلك طلب الحكم برفض الدعوى كما لا يبنى عنه التمسك بنوع آخر من أنواع التقادم لأن لكل تقادم شروطه وأحكامه .

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٠٧٨ بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٩

مفاد نصوص المواد ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٧ من القانون المدنى التى بينت مدد التقادم ومبدأ مسرياته وأسباب الولف والإنقطاع ، إن القانون المدنى - فى خصوص التقادم - لم يجتزئ فيما بينه من حالات التقادم بحالات خاصة بالأفراد بل تناول حالات أخرى تنحصر من روابط القانون العام كما هو الحال فى المرتبات والمهايا والأجور والمعاشات المستحقة للموظفين والضرائب والرسوم ، ومن ثم فإن الأصل أن ديون الدولة قبل الغير وديون الغير قبل الدولة تخضع لقواعد التقادم الواردة فى القانون المدنى ما لم يوجد

تشريع خاص يقضى بغير ذلك. ولا كانت المادة ٣٨٧ من القانون المدني بما تنص عليه من أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بالتقادم من تلقاء نفسها بل يجب التمسك به من كل ذى مصلحة ، قد آتت بحكم عام ودلت على أن التقادم لا يعتبر متعلقاً بالنظام العام وكان لم يصدر تشريع على خلاف هذا الأصل فإن الطاعة [وزارة المالية] إذ لم تتمسك بالتقادم أمام محكمة الموضوع فلا يصح لها - سواء كان تكليف المبلغ المطالب به بأنه تعويض أو مرتب - أن تتمسك بالتقادم لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١١٥٢ بتاريخ ١٩٦٥/١١/٣٠

مضى تمسك الطاعن - فى إعراضه على قائمة شروط البيع - أمام المحكمة الابتدائية بسقوط الدين بالتقادم فإن ذلك مما يدخل القوائد فى عموم إعراضه بإعتبارها من ملحقات الدين وبالتالى ينقل النزاع بشأن سقوطها بالتقادم إلى محكمة الاستئناف .

الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١١٧٠ بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٨

الدفع بالتقادم هو دفع موضوعي يجوز إبداءه فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولأول مرة فى الاستئناف والنزول عنه لا يفرض ولا يؤخذ بالظن.

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٦٨٩ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢

إن المادة ١/٣٨٧ من القانون المدنى إذ نصت على أنه ، لا يجوز للمحكمة أن تقضى بالتقادم من تلقاء نفسها بل يجب أن يكون ذلك بناء على طلب المدعى أو طلب دائنيه أو أى شخص له مصلحة فيه ولو لم يتمسك به المدعى ، فقد افادت بذلك أن إبداء الدفع بالتقادم المسقط قاصر على من له مصلحة فيه. ولا ينتج هذا الدفع أثره إلا فى حق من تمسك به. وأنه وإن جاز للمدين المتضامن طبقاً للمادة ٢٩٢ من القانون المدنى أن يدفع بتقادم الدين بالنسبة إلى مدين متضامن آخر بقدر حصة هذا المدين إلا أنه إذا أبدى أحد المدينين المتضامين هذا الدفع فإن أثره لا يمتد إلى غيره من المدينين المتضامين الذين لم يتمسكوا به.

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٧

إنه وإن كان من الجائز حل عدم التمسك بالتقادم بمحمل النزول الضمنى عنه وفقاً للظروف ، إلا أنه يشترط لصحة ذلك أن يكون الإستخلاص مستمداً من دلالة الواقعة ، نافية لمشينة التمسك به ، وإذ كان إستخلاص النزول الضمنى عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه مما يستغل به قاضى الموضوع دون معقب عليه فى ذلك من محكمة النقض ما دهم إستخلاصه سائفاً ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، ويكون التنبى على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٣٠
إستخلاص النزول الضمنى عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه مما يستل به قاضى الموضوع دون معقب عليه
فى ذلك من محكمة النقض ، ما دام إستخلاصه سابقاً.

الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٢٩ بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٨
- إستخلاص النزول عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه مما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع ولا معقب على
رأيه فى ذلك من محكمة النقض ما دام إستخلاصه سابقاً.

- لما كان يبين من الإطلاع على الطلب الذى قدمه الطاعنون إلى المظنون عليه أنهم بعد أن أشاروا فيه إلى
أن الحكم المنفرد قد سقط بالتقادم أبداً و رغبهم فى دفع الدين المحكوم به ومصاريفه دون الفوائد وكان
مقتضى هذه العبارة أن الطاعنين يتمسكون بالتقادم بالنسبة للفوائد فإن الحكم المظنون فيه إذ إستخلص من
العبارة المذكورة أن النزول عن التقادم يشمل الفوائد وقضى برفض دعوى الطاعنين ببراءة ذمتهم منها فإنه
قد أعرف عن المعنى الظاهر للعبارة سالفة الذكر مما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٣١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٢٢١ بتاريخ ١٩٧٥/٦/١٧
حسب المحكمة أن يدفع أمامها بالتقادم حتى يتعين عليها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن
تبحث شرائطه القانونية ومنها المدة بما يعرضها من إنقطاع إذ أن حصول الإنقطاع يحول دون إكمال مدة
التقادم مما يقتضى التثبت من عدم قيام أحد أسباب الإنقطاع ومن ثم يكون للمحكمة ولو من تلقاء نفسها
أن تقرر بإنقطاع التقادم إذا طالعها أوراق الدعوى لتقيام سبه .

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٨١٠ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٥
التقادم لا يتعلق بالنظام العام ويجب التمسك به أمام محكمة الموضوع ، وإذ كان الثابت من الأوراق أن
الطاعنين لم يتمسكوا أمام محكمة الموضوع بتقادم دعوى البطلان ، فإنه لا يقبل منهم التمسك بالتقادم
لأول مرة أمام هذه المحكمة.

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٣٧٨ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٧
إذ كانت الدعوى الحالية قد رفعت فى ١٩٦٦/٦/١٦ لمطالبة الطاعن بالتعويض عن إلغاء ترخيص السيارة
المملوكة للمطعون عليه الأول - المودعة لديه إذ سلم لوحاتها المعدنية إلى المظنون عليه الثانى وتمكن بذلك
من إلغاء الرخص ، كما أن إمتناعه عن رد السيارة وإستمراره فى حبسها أدى إلى الجبولة دون التقدم بها
إلى قلم المرور لإعادة الترخيص لتسييرها وإستغلالها ومن ثم فإن الدعوى بهذه الصورة تكون ناشئة عن
عقد الوديعة لأن مسؤولية الوديح تنشأ عن إلتزامه قانوناً برد الوديعة عيناً للمودع متى طلب منه ذلك. ولا

كان الحكم المطعون فيه قد أقال قضاءه برفض الدفع بالتقادم بناء على ما انتهى إليه من أن التقادم قد وقف سريانه طيلة المدة التي إستغرقتها الفصل في النزاع بين الطرفين في الدعوى الأولى حول قيام عقد الوديعة وحق الطاعن في حوس السيارة المودعة لديه والذي لم يحسم نهائياً إلا في ١٩٦٦/٢/٢٦ ، وكان ما إستخلصه الحكم من قيام مانع لوقف التقادم في الدعوى الحالية سائفاً ويكفي لحمله ، وإذ قدمت صحيفة الدعوى إلى قلم المحضرين في ١٩٦٦/٦/١٦ أى قبل انقضاء مدة التقادم فإن النعى يكون في غير محله.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٤٢٠ بتاريخ ١٩٧٧/٦/١١

إذ كانت هيئة التأمينات الإجتماعية - المطعون ضدها - تستند في مطالبة الطاعن بالمبلغ الذي طلب إعفائه منه إلى ما ترضه في جانب أحكام التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من إلتزامات بإعتباره رب العمل ، وكانت هذه الإلتزامات ناشئة عن ذلك القانون مباشرة وليس مصدرها عقد العمل وكان التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٨٨ من القانون المدني هو تقادم خاص بالدعوى الناشئة عن عقد العمل راعى المشرع فيه ملاءمة إستقرار الأوضاع المترتبة على هذا العقد والمؤدية إلى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل على السواء ، فلا يسرى على تلك الإلتزامات وإنما تسرى في شأن تقادمها القواعد العامة للتقادم. فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بالتقادم المستند إلى تلك المادة لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٣٢٣ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٣٠

إذ كان الحكم يقبل الدفع بالتقادم وهو قضاء في أصل الدعوى يتقضى به الإلتزام فإن لازم ذلك هو القضاء برفض الدعوى ومن ثم فلا تناقض بين ما انتهى إليه الحكم في أسبابه من قبول الدفع بالتقادم وبين قضاؤه في منطوقه برفض الدعوى .

الطعن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٩٣١ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٤

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفع بالتقادم لا يتعلق بالنظام العام وإذا ما أريد التمسك بنوع من أنواع التقادم فينبغي التمسك به أمام محكمة الموضوع في عبارة واضحة لا تختمل الإبهام ولا يفتى عن ذلك التمسك بنوع آخر من أنواع التقادم لأن لكل تقادم شروطه وأحكامه. وإذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنة دفعت بسقوط حق المطعون ضده في المطالبة بالتعويض إعمالاً لحكم المادة ١٨٠ من القانون المدني على أساس تكيف الدعوى بأنها دعوى تعويض عن الإثراء بلا سبب فإذا كانت المحكمة وهي بسبيل إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح بما لها من سلطة فهم الواقع فيها قد قطعت بعدم صحة هذا التكيف بقولها " أن الدعوى لم تقم على نظرية الإثراء بلا سبب وإنما قامت

نتيجة حرمان المستأنف عليه " المطعون ضده " من ريع أطيان مملوكة له بسبب تصرف خاطئ للهيئة العامة للإصلاح الزراعي " وقضت برفض الدفع بالتقادم الوارد في المادة ١٨٠ من القانون المدني فلا عليها بعد هذا أنها لم تبحث مدى إنطباق تقادم آخر منصوص عليه في مادة أخرى لم تمسك به الطاعنة أمامها لأن لكل تقادم شروطه وأحكامه.

الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٢٤٥٢ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٨
مفاد نص المادة ٣٨٣ من القانون المدني أن حسب محكمة الموضوع وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يدفع أمامها بالتقادم حتى يبين عليها أن تبحث شرائطه القانونية ومنها المدة بما يعرضها من إنقطاع إذ أن حصول الإنقطاع يحول دون إكمال مدة التقادم ، مما يقتضي التثبت من عدم قيام أحد أسباب الإنقطاع ومن ثم يكون للمحكمة - ولو من تلقاء نفسها - أن تقرر بإنقطاع التقادم إذا طالعها أوراق الدعوى بقيام سببه والمقرر أن تقديم عريضة أمر الأداء يعتبر قاطعاً للتقادم.

الطعن رقم ٩٧٨ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٧٥ بتاريخ ١٩٨٤/١/٩
البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده تمسك بالسبب الثالث من أسباب الإشتغال بسقوط حق الطاعن في المطالبة بقيمة السنتين بالتقادم الخمسي بعد أن تمسك بالسبب الأول بالتقادم العادي بالنسبة للسند المؤرخ ١٩٦٦/١/١ وإذ حلت أوراق الطعن مما يفيد تنازله صراحة أو ضمناً عن التمسك بالتقادم الخمسي لهذا السند فإنه يعتبر معروفاً على المحكمة وإذا لم يقدم الطاعن رفق طعنه صورة من مذكرة المطعون ضده المنوه عنه بسبب النفي حتى تتحقق المحكمة من صحة ما يدعى على الحكم المطعون فيه في عمومه تنازل المطعون ضده عن الدفع بالتقادم الخمسي فإن نفيه يكون عارياً عن الدليل وغير مقبول .

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ١٢٧٢ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٣١
الحكم بقبول الدفع بالتقادم أو تأييد الحكم القاضي بذلك هو قضاء في أصل الدعوى ينقضي به الالتزام بما يتساوى في نتيجته مع القضاء برفض الدعوى .

الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٨٠٢ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢٧
الدفع بإقضاء الحق في رفع الدعوى بمعنى مستين والمنصوص عليه في المادة ١٤٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . دفع موضوعي تستند به محكمة أول درجة ولايتها بالفصل فيه . لما كان ذلك فإن المحكمة الإستئنافية يبين عليها أن تتصدى للنزاع .

الطعن رقم ٢٩٤٩ لسنة ٦٠ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٦٩٩ بتاريخ ١١/٣/١٩٩١

لما كان المقرر أن التقادم لا يتعلق بالنظام العام ويجب التمسك به أمام محكمة الموضوع ، وكانت الطاعة لا تقضى فى إنها لم تتمسك أمام محكمة الموضوع بسقوط دعوى المطعون ضده الأول بالتقادم ، فإنه لا يقبل منه التمسك بالتقادم لأول مرة أمام هذه المحكمة .

* الموضوع الفرعى : الفرق بين دعوى الملكية ودعوى الحيازة :

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ١٢/٤/١٩٥٦

المقصود بدعوى أصل الحق التى نص فى المادة ٤٨ من قانون المرافعات على عدم جواز الجمع بينها وبين دعوى الحيازة - هو دعوى الملكية أو أى حق آخر مطرح منها.

الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١١٨٥ بتاريخ ٥/١١/١٩٧٤

النص فى المادة ١/٤٨ من قانون المرافعات السابق على أنه " لا يجوز أن يجمع المدعى فى دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق وإلا سقط إدعاؤه بالحيازة " يدل على أنه لا يجوز للمدعى أن يجمع بين دعوى الحيازة ودعوى أصل الحق ، يسعى فى ذلك أن يطالب فى دعوى الحيازة ذاتها بموضوع الحق أو أن يرفع دعوى الحيازة مستقلة عن دعوى الملكية ، وذلك لإعتبارات قدرها المشرع هى إستكمال حماية الحيازة لذاتها مجردة عن أصل الحق ، ويبقى هذا المنع قائماً ما دامت دعوى الحيازة منظورة وإلا سقط حق المدعى فى الإدعاء بالحيازة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى أنه كان يتعذر على الشركة المطعون عليها الثانية [المدعية فى دعوى الحيازة] أن ترفع دعوى الملكية طوال المدة التى نظرت فيها دعوى الحيازة بسبب عدم جواز الجمع بين الدعويتين مما يعتبر مانعاً يوقف سريان التقادم المكسب للملكية عملاً بمحكم المادة ١/٣٨٢ من القانون المدنى ، فإنه يكون قد إنتزم صحيح القانون.

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١١٠٨ بتاريخ ٢/١٢/١٩٨٢

من المقرر وفقاً لصريح الفقرة الأولى من المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز أن يجمع المدعى فى دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق وإلا سقط إدعاؤه بالحيازة ، وهذا السقوط مرده أن التجاء المدعى لرفع الدعوى بأصل الحق حين يقع إعتداء على حيازته يعد تسليماً ضمناً بحيازة خصمه وتنازلاً عن الحماية التى قرررها القانون لها بما يستتبع أن يكون هذا السقوط متبئاً على مجرد رفع الدعوى بأصل الحق ولو أعقبه ترك الخصومة فيها ، ما لم يكن العدوان على الحيازة قد وقع من بعد رفع دعوى أصل الحق فعينئذ يهوز للمحاضر أن يرفع دعوى الحيازة مع قيام الدعوى بأصل الحق.

الطعن رقم ١٥١٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ١٤/٢/١٩٨٩

لما كانت دعوى الحيازة التى لا يجوز الجمع بينها وبين المطالبة بالحق والإسقاط الإدعاء بالحيازة طبقاً لنص المادة ٤٤ من قانون المرافعات هى تلك التى ترفع من الحائز على المعتدى نفسه ، وكان المطعون ضده الأول قد قصر طلباته أمام محكمة أول درجة على طلب إسداد الحيازة ، ثم طلب فى الاستئناف إحتياطياً وبالنسبة للمؤجر فقط ، الحكم بصحة ونفاذ عقد الإيجار فإنه لا يكون قد جمع بالنسبة لمورث الطاعنين بين دعوى الحيازة وبين الدعوى بالحق.

الطعن رقم ٢٥٧٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١٠/١/١٩٩٠

النص فى المادة ١/٤٤ من قانون المرافعات يدل على أن المناط فى سقوط الحق فى دعوى الحيازة هو قيام المدعى برفع دعوى الحق ، إذ يعتبر المدعى برفعه هذه الدعوى متنازلاً عن دعوى الحيازة ، ولا معنى لذلك أنه يمتنع عليه تقديم أوجه الدلائل المثبتة لتوافر صفته أو توافر أوصاف الحيازة التى يجمعها القانون ولو كانت هذه الأدلة تتعلق بأصل الحق ، طالما أن الهدف منها هو إثبات توافر شروط الحيازة فى جانبه ولم يطلب الفصل فى موضوع الحق ذاته.

الطعن رقم ٤ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٧/٣/١٩٣٢

التفريق بين دعوى الملكية ودعوى وضع اليد أن الأولى منهما ترمى إلى حماية حق الملكية وما يطرح عنه من الحقوق العينية الأخرى بطريقة مباشرة والبحث فيها يتناول حتماً أساس هذا الحق ومشروعيته ولئن من الخصوم هو فى الواقع. أما الثانية فلا يقصد منها إلا حماية وضع اليد فى ذاته بصرف النظر عن أساسه ومشروعيته. ولا يغير من طبيعة دعوى الملكية ما قد يحى على لسان المدعين من أن المدعى عليهم معرضون لهم ، ولا ما يحى على لسان المدعين من أنهم هم الواضعون اليد المدة الطويلة متى كان المقصود الطرفين من الدعوى إنما هو تقرير الملك لمن يثبت له منهما الحق فيه. فإذا كانت الدعوى مرفوعة بقصد تقرير ملك المدعين للعين التى إشروها فى دعوى ملك وإن جاء على لسان المدعين أن المدعى عليهم معرضون لهم أو جاء على لسان المدعى عليهم أنهم هم الواضعون اليد عليها المدة الطويلة. والحكم الصادر فى هذه القضية من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض.

الطعن رقم ١١ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٦٠٦ بتاريخ ١٥/٦/١٩٣٩

إن دعوى الملكية تختلف عن دعوى وضع اليد فى أن الأولى ترمى إلى حماية حق الملكية والحقوق العينية المأخوذة منه بطريق مباشرة ، ويتناول البحث فيها حتماً أساس الحق المدعى به ومشروعيته. أما الثانية فليس الغرض منها إلا حماية وضع اليد من حيث هو بغض النظر عن كنه أساسه وعن مشروعيته.

فإذا رفعت الدعوى بطلب إزالة ماسورة وضعها المدعى عليه في الطريق ، وأسست على ملكية المدعى لهذا الطريق ، فقدمها المدعى عليه بأنه مالك لجزء من هذا الطريق ، وحقت المحكمة في ملك الطريق وأثبتته للمدعى ، فإن هذه الدعوى هي دعوى ملكية ، ولا يغير من طبيعتها أن المدعى لم يطلب فيها الحكم بالملك ولا بالإرتفاق ولا بنفيه إذ أن طلبه إزالة الماسورة إنما هو منتزع من حقه في الملك لا من حقه في وضع اليد الذي لم يتعرض لطلب حمايته. ولذلك فلا يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر في هذه الدعوى من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية .

الطعن رقم ٦٠ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٩٤٤/٢/٢٤
من المقرر قانوناً أنه لا يجوز البحث في الملك وفي وضع اليد ولا القضاء فيهما في وقت واحد ولو كان أمام محكمتين مختلفتين ، وأنه إذا رفعت دعوى الملك أولاً وفصل فيها فلا يصح بعد ذلك رفع دعوى اليد لأن القضاء في الملك يكون شاملاً لها .

* الموضوع الفرعي : القيود الواردة على حق الملكية :

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٢٥ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٨١٠ بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢١
تقيد وزارة التموين للشركة الطاعنة - التي تماثلت معها على أن تستورد حسابها قمحا لتنتج منه دقيقاً من النوع الفاخر كتي بيعه الطاعنة بالأسعار المحددة - في التصرف في القمح والدقيق طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ والقرار ٣٥٩ سنة ١٩٤٧ لا ينفي ملكية الشركة الطاعنة للقمح لأن فرض قيود قانونية أو اتفاقية على حق الملكية لا يؤثر على بقاء هذا الحق وقيامه.

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٧ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ١١٣٠ بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١٣
مؤدى نصوص القرارات الوزارية رقمي ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ و ١١٣ لسنة ١٩٥٢ أن السكر المستورد غير المخصص للإستهلاك العائلي أصبح من تاريخ العمل بالقرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ في ١٩٥٢/٩/٤ غير خاضع للإستيلاء المنصوص عليه في القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والذي يجعله مملوكاً للحكومة ، ولما كانت هذه السلعة تصل إلى يد التجار عن طريق بيعها لهم من بنك التسليف مقابل ثمن يدفعونه فإنهم يبتلقون ملكيتها كمشترين ويكون لهم التصرف فيها كمالكين ولا ينفي ملكيتهم هذه السلعة فرض سعر جبري لها عند تداولها بالبيع لأن فرض مثل هذا القيد ليس من شأنه أن يؤثر على قيام حق الملكية وبقيائه.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٩٦٩/٢/٤

تقييد حق الملكية بقيود اتفاقية أو قانونية تنظمها تشريعات خاصة مراعاة للمصلحة العامة ، أمر جائز لا يؤثر على بقاء حق الملكية وقيامه مؤدى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو تكييف العلاقة بين وزارة التموين وأصحاب مطاحن الحبوب على أساس أن يعتبر العقد الذى يربطهما عقد بيع ناقص الملكية الحبوب لأصحاب المطاحن الذين يقومون بطحنها لحسابهم وبما دقيقا بالسعر الجبرى. فإذا انتهت عملياتهم بربح أو خسارة فإنهم يتحملون نتيجتها.

الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١١٠ بتاريخ ١٩٧٩/١/٤

وجعت المادة ١٢ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ قيوداً على حق مالك الأجزاء البارزة عن خط التنظيم تمنعه من إجراء أعمال البناء أو التعلية فيها بعد صدور القرار باعتماد خط التنظيم إلا أنها لم ترتب على صدور هذا القرار انتقال ملكية تلك الأجزاء بما عليها من مبان إلى الدولة ولم تحول المخالفة سلطة الإستيلاء على المقارنات القائمة على الأجزاء البارزة وهدمها والإستيلاء على أنقاضها طالما أن مبانى تلك المقارنات مقامة من تاريخ سابق على صدور قرار اعتماد خطوط التنظيم وإذا كان الطاعن قد أقر صراحة بصحيفى الإستئناين ومذكورة دفاعه إلى محكمة الدرجة الثانية بأن القرار لم ينفذ بل أقيمت ساحة شعبية للشباب على أرض النزاع بعد أن هدم هو ما كان عليها من مبان فإن إستيلاءه على تلك الأرض جبراً من المطعون عليهم دون إتباع الإجراءات التى يوجبها قانون نزاع الملكية يعتبر بمثابة غصب وليس من شأنه أن ينقل بذاته ملكيتها إلى الطاعن بل تنقل هذه الملكية لأصحابها رغم هذا الإستيلاء ويكون لهم الحق فى المطالبة بتعويض الأضرار الناشئة عنه .

الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٧٩٥ بتاريخ ١٩٨١/٦/١٣

لئن كان مفاد المادة ٨٠٢ من القانون المدنى أن لملك الشيء حق إستعماله وإستغلاله والتصرف فيه إلا أنه لما كان مؤدى المادتين ٨٠٦ ، ٨٢٣ من القانون المدنى - وعلى ما أفصح عنه المشرع فى الأعمال التحضيرية للقانون المدنى - أن الملكية ليست حقاً مطلقاً لا حد له. بل هى وظيفة إجتماعية يطلب إلى المالك القيام بها وبمجمه القانون ما دام يعمل فى الحدود المرسومة لباشرة هذه الوظيفة أما إذا خرج على هذه الحدود فلا يعتبره القانون مستحقاً لحمايته ، ويرتب على ذلك أنه حيث يعارض حق الملكية مع مصلحة عامة فالمصلحة العامة هى التى تقدم.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣١٤ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٧

— مؤدى ما نصت عليه المادتان الثالثة والسادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن منشآت قطاع الكهرباء أنه بالنسبة للعقار الذى يمر فوقه أو بالقرب منه أسلاك الخطوط الكهربائية ذات الجهود الفائقة أو العالية أو المتوسطة يحظر على صاحبه — دون مراعاة المسافات المنصوص عليها فى المادة السادسة — أن يقيم مكان على الجانبين إذا كان العقار أرضاً فضاء أو أن يرتفع بالمبنى إذا كان العقار مبنياً ، وفى حالة مخالفة هذا الحظر يعين طبقاً للمادة الثالثة أن يحكم على وجه الاستعجال بهدم المبنى المخالفة وإزالته على نفقة المخالف .

— إذا رأت منطقة أو مديرية الكهرباء المختصة أن المبنى أو العوائق القائمة التى تعرض منشآت قطاع الكهرباء ، ينشأ عن وجودها فى حدود المسافات المذكورة أو حركتها أو سقوطها أضرار بهذه المنشآت فلها فى غير الحالات التى يخشى معها وقوع ضرر يتعدى تداركه أن تطلب من ملاك هذه المباني أو العوائق أو أصحاب الحقوق عليها إزالتها على أن يعرض صاحب الشأن عما أصابه من ضرر دون حاجة إلى نزاع ملكية الأرض التى تقوم عليها المباني.

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٣٢ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٩

ليس فى الدستور أو قانون نزع الملكية للمنفعة العامة — ما يمنع المواطنين أو غيرهم من مشاركة الحكومة فى تنفيذ المشروعات التى تعود عليهم أو على الناس بالنفع سواء بتقديم الأموال أو الأراضي المملوكة لهم التى يحتاجها تنفيذ المشروع أو بالعهد بالحصول على موافقة ملاك هذه الأراضي بالتنازل عنها للجهة صاحبة المشروع دون مقابل أو الإلتزام بما قد تدفعه الحكومة إليهم تعويضاً لهم عن الإستيلاء عليها أو نزع ملكيتها منهم لهذا الغرض ما دام ذلك التصرف قد صدر منهم طوعية وإختيار دون قهر أو إكراه وهم أهل له قانوناً .

الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٣

لما كان المشرع قد وضع قيوداً على حق الملكية من بينها ما نص عليه فى المادتين ٨١٩ ، ٨٢٠ من القانون المدنى من أنه " لا يجوز للجار أن يكون له على جاره مظل مواجهه على مسافة تقل عن متر وتقتاس المسافة من ظهر الحائط الذى فيه المظل أو من حافة المشربة أو الخارجة ، ولا يجوز له أن يكون له على جاره مظل منحرف على مسافة تقل عن خمسين سنتيمتراً من حرف المظل ، ولكن يرتفع هذا الحظر إذا كان المظل المنحرف على العقار المجاور هو فى الوقت ذاته مظل مواجه للطريق العام " مما مفاده أن من حق الجار أن يكون له مظل على جاره شريطة أن تراعى المسافة التى حددها المشرع فى هاتين المادتين ، لما كان ذلك

وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يبين ماهية المطلات التي أقامها الطاعن ووجه مخالفتها للقانون ، ولم يعرض لدفاعه الذي تمسك به أمام محكمة الموضوع من تملكه الأرض التي تطل عليها هذه المطلات بوضع يده عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وهو دفاع جوهرى من شأنه إن صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون معيياً بالقصور.

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٨

يذل نص المواد ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ من القانون المدنى على أن المشرع حرص على تقييد حق المالك فى فتح مطلات على ملك الجار رعاية لحرمه الجوار فحظر أن يكون للجار على جواره مطل مواجه على مسافة تقل عن مر ، أو أن يكون له مطل منحرف على مسافة تقل عن خمسين مستقيماً ويرتفع قيد المسافة عن كل مطل يفتح على طريق عام حتى ولو أمكن إعتباره فى نفس الوقت من المطلات المنحرفة بالنسبة إلى ملك الجار ، ولا يسرى هذا الحظر على المناور وهى تلك الفتحات التى تعلو قاعدتها عن قامة الإنسان المعتادة وأعدت لنفاذ النور والهواء دون الأضرار منها على العقار المناور ، ولما كانت مخالفة المالك لحظر فتح مطل على عقار جواره مواء كان المثل مواجهاً أم منحرفاً تعد من مسائل القانون التى تنبسط إليها رقابة محكمة النقض فإنه يجب على الحكم المتيث لحصول هذه المخالفة والقاضى بإزالة المطلات أو بسدها أن يعرض لشروط تلك المخالفة لبيان بما فيه الكفاية ماهية.. الفتحات ، التى أنشأها الجار المخالف وما إذا كان ينطبق عليها وصف المثل المواجه أو المنحرف ومقدار المسافة التى تفصله عن عقار الجار ، فإذا خلا الحكم مما يفيد بحث هذه الأمور فإن ذلك يعد قصوراً فى تسييب الحكم بمنجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون ، لما كان ذلك وكان تقرير الخبير الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه وأخذ به عماد لقضائه لم يستظهر ماهية الفتحات التى أنشأها الطاعنون ومقدار إرتفاع قاعدتها عن سطح أرضية الدور المقروحة فيه فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى تأييد قضاء محكمة أول درجة بسد هذه الفتحات دون أن يبين وجه مخالفتها للقانون يكون معيياً بالقصور فى التسييب.

الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ١٩٩١/٣/١٤

الأصل أن لملك الشئ وحده فى حدود القانون استعمال حقه واستغلاله والتصرف فيه مراعى فى ذلك ما تقتضى به القوانين والوائح المتعلقة بالمصلحة العامة أو بالمصلحة الخاصة عملاً بالمادتين ٨٠٢ ، ٨٠٦ من القانون المدنى مما مؤده أن يكون للمالك أن يؤجر الشئ الذى يملكه ، وأن يختار مستأجره وأن يطلب بإخلاء المستأجر منه متى إنتهت المدة المتفق عليها ، وأن يستعمله فى أى وجه مشروع يراه غير أن الشارع رأى بمناسبة إصدار المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعى وما لحقه من

تعديلات ، الخروج على هذا الأصل فقضى بامتداد عقود الأراضى الزراعية وتقييد حق المالك فى طلب إيجاتها وإخلاء المستأجر منها وذلك بالنسبة للحالات التى وردت فى القانون آف الذكر تحقيقاً للمصلحة العامة الإجتماعية والإقتصادية لمستأجرى هذه الأراضى ، مما لازمه أنه متى رغب المستأجرون فى ترك الأرض المؤجرة إليهم إنتفت القيود التى وضعها الشارع فى هذا القانون إستثناءً من الأصل المقرر لحقوق ملاك الأراضى ، وتحقيق بالتالى الوجه المقابل المتمثل فى المصلحة العامة الإجتماعية والإقتصادية لهؤلاء الملاك فى إسترداد أراضهم من مستأجرها دون مقابل حماية لحقوقهم المنطبعة عن حقهم فى الملكية ، ومن ثم لا يجوز للمستأجر الذى يتخلى عن الأرض الزراعية المؤجرة له أن يسلب مالكها حق ملكيته جزء منها لقاء هذا التخلي أو يقاسمه فى ذلك الحق أو أن يتقاضى بأية صورة مقابلاً لتخليه عن الأرض سواء كان المقابل نقداً أم عيناً ، وكل إلتفاق يخالف ذلك يعتبر باطلاً بطلاناً يقوم على إعتبارات متصلة بالنظام العام .

*** الموضوع الفرعى : بدء سريان مدة التقدّم :**

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ١٩٥٤/١/٧

يبدأ ميعاد تقادم دعوى مسئولية أمين النقل وفقاً لنص المادة ١٠٤ من قانون التجارة من اليوم الذى كان يجب أن يتم فيه النقل.

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٢١١ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٥

لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أنه " يسقط حق الحكومة فى المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى هذا القانون بمضى خمس سنوات " وقد عدلت مدة السقوط إلى عشر سنوات بالنسبة لسنوات ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ بمقتضى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ وكان لم يرد فى هذا النص تحديد لبدأ مدة سقوط الحق فى المطالبة بدین الضريبة فإنه يصح وفقاً للأحكام العامة للقانون - أن لا تبدئ مدة سقوط الحق فى المطالبة بهذا الدين إلا من تاريخ وجوبه فى ذمة المدين - فإذا كان وجوبه مؤجلاً أو معلقاً على شرط فميعاد سقوطه بالتقادم إنما يبدأ من يوم حلول الأجل أو تحقق الشرط . ولما كان الممول لا يصير مديناً للخصانة العامة إلا من اللحظة التى تتولد فيها الواقعة المنشئة لها إذ من هذه اللحظة تشتعل بها ذمته ويجوز مطالبته بها قضاء ، وكانت الواقعة المنشئة للضريبة تولد مع ميلاد الإيراد الخاضع لها وهى فى خصوص الضريبة على إيرادات القيم المنقولة ، وضع الإيراد تحت تصرف صاحب الشأن إذ وضع الربح المحمل بالضريبة تحت تصرف الممول هو وحده الذى يجعل الدين واجباً فى ذمته ومستحق الأداء للخصانة العامة ، ولا عبرة فى هذا المقام بالتواريخ التى تصدر فيها قرارات التوزيع إذا لم يقرن بها وضع الإيراد تحت تصرف صاحبه وكذلك لا عبرة بالتاريخ الذى يتم فيه

قبض ذلك الإيراد فعلا إذا لم يطابق تاريخ وضعه تحت تصرفه لأنه في الحالة الأولى لا يكون الإيراد في متناول صاحبه وفي الحالة الثانية يكون الإيراد في متناول صاحبه من يوم وضعه تحت تصرفه ، ولا عبرة بتاريخ قبضه فعلا ، لما كان ذلك يكون ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه من أن الضريبة المتنازع فيها تستحق من تاريخ قرار الجمعية العمومية للشركة المطعون عليها بوزع حصص الأرباح للمساهمين وإن كان صحيحا فيما يخص بالمبلغ الذي قررت الجمعية العمومية توزيعه من تاريخ هذا القرار إلا أنه مخالف للقانون فيما يخص بالمبلغ الذي قررت الجمعية العمومية توزيعه على المساهمين ابتداء من تاريخ لاحق وهو التاريخ الذي يعتبر فيه هذا المبلغ موضوعا تحت تصرف المساهمين مما كان يعين معه على المحكمة أن تجعله مبدءا لمعاد التقادم المسقط لحق المطالبة ومن ثم يعين نقض الحكم في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٢١ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ١٢٣٦ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٥

التقادم المسقط لحق الممول في المطالبة برد المبالغ التي حصلتها منه مصلحة الضرائب بغير حق وفقا لنص المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا يبدأ إلا من تاريخ إعلانه بالضريبة التي ربطت عليه إذ من هذا التاريخ فقط يتحقق علمه بمبلغ الضريبة الواجب عليه أداؤها ومقدار ما أخذ منه بغير حق .

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١١٤٣ بتاريخ ١٩٥٥/٥/١٩

تاريخ إسحقاق الدين المضمون لا يبدأ به مدة التقادم إلا في علاقة الدائن مع مدينه وضامنه ، أما حق الضامن في الرجوع على المدين فإنه لا يبدأ إلا من تاريخ وفاته للدائن المضمون بشرط أن لا يكون الدين الأصلي قد سقط بالتقادم ومن تاريخ نشوء هذا للضامن نتيجة وفاته للدائن تبدأ مدة التقادم بالنسبة لمدينه المضمون .

الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٦٤٢ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٣١

يبدأ معاد التقادم القصير الذي تفرزه المادة ١٠٤ من قانون التجارة في دعوى مسؤولية أمين النقل من التاريخ الذي يجب أن يتم فيه النقل.

الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٥ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٣

القاعدة في حساب التقادم - فيما قبل القانون المدني الجديد المعمول به ابتداء من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ - أنه ما لم ينص القانون على حساب التقادم بالتقويم الميلادي فإن المدة تحسب بالتقويم الهجري وإذاً فإنه لما كانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ قد نصت على أنه " يسقط حق الخزانة في المطالبة بدفع الرسوم المستحقة والتعويض المدني بمضي خمس سنوات من اليوم الذي استعملت فيه الورقة الخاضعة للرسم ويسقط الحق في طلب رد الرسوم المحصلة بغير حق بمضي سنتين" - ولم تذكر هذه

المادة أن الخمس سنوات التي يسقط حق الحزالة في المطالبة بالرسوم بعد مضيها ميلادية ، وكانت الرسوم المطالب بها في واقعة الدعوى مستحقة عن مدة سابقة على العمل بالقانون المدني الجديد ، فإن هذه الخمس سنوات يعين أن تحسب بالتقويم الهجري.

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٦ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ٥٠٦ بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٦

دعوى التعويض التي يرجع بها المالك الحقيقي على البائع للملكة في حالة عدم إمكان إسروداد المبيع من المشتري يبدأ سريان التقادم بالنسبة لما من وقت البيع الذي صدر من البائع للمشتري [في ظل القانون المدني القديم] إذ أن هذا البيع هو العمل غير المشروع الذي سبب الضرر المطالب بالتعويض عنه .

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣١ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ١٢١٠ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٩

- إذ كانت المادة ٣٧٧ من القانون المدني تنص على أن تقادم بثلاث سنوات الرسوم المستحقة للدولة وكانت المادة ٣٨١ من القانون المذكور تنص على إنه لا يبدأ سريان التقادم فيما لم يرد فيه نص خاص إلا من اليوم الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء وإذا لم يرد بشأن رسوم التسجيل نص خاص يقضى بدء سريانها من تاريخ آخر غير تاريخ إستحقاقها فإن سريان التقادم بالنسبة لهذه الرسوم يبدأ من اليوم الذي تصبح فيه مستحقة الأداء وفقاً للقاعدة الواردة في المادة ٣٨١ من القانون المدني. فإذا كان الثابت من وقائع الدعوى أن عقد التفخارج المطلوب الرسم التكميلي عنه قد أضره فإن رسم التسجيل المستحق عنه قد أصبح مستحق الأداء بتمام مقابله وهو شهر القعد ومنه يبدأ تقادم ذلك الدين "الرسم".

- متى كانت مدة التقادم قد اكتملت قبل العمل بالقانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ الذي عدل مدة تقادم الضرائب والرسوم المستحقة للدولة وجعلها خمس سنوات بدلاً من ثلاث فإن هذا القانون لا ينطبق ولا يؤثر في إكمال التقادم بمعنى ثلاث سنوات.

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣١ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٤

تقضى المادة ٣٧٧ من القانون المدني بأنه " يتقادم بثلاث سنوات الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دلت بغير حق ويبدأ سريان التقادم من يوم دفعها " ومؤدى صريح هذا النص أن التقادم في هذه الحالة يبدأ من يوم دفع الرسوم المطالب بردها ودون توقف على علم الممول بمقته في الرد. وحكم هذه المادة يعبر إستثناء وارداً على القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٨٧ من القانون المدني والتي تقضى بأن سقوط دعوى إسروداد ما دفع بغير حق بثلاث سنوات يبدأ من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بمقته في الإسروداد .

الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٣١ مكتب فتي ١٧ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩/١/١٩٦٦

النص في الفقرة الأولى من المادة ٦٩٨ من القانون المدني على أن تقدم الدعاوى المتعلقة " بالعمالة والمشاركة في الأرباح والسبب المقتنع من جملة الإيراد " لا يبدأ " إلا من الوقت الذي يسلم فيه رب العمل إلى العامل بياناً بما يستحقه بحسب آخر جرد " من شأنه أن على رب العمل - وبطريق التضمن والزم عبء الإلتزام بأن يقدم إلى العامل بياناً برقم الأعمال التي يستحق عنها العمولة والمعلومات الضرورية للتحقق من صحته - وإذا كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن الطاعة لم تلتزم هذا النص الأمر ولم تسلم المطعون عليه هذا البيان والتمت موقف الإنكار واكتفت بأن طلبت ندم خبر حسابي للإطلاح على دفاتها وتقدير كمية الألقطان التي قام المطعون عليه بتوريدها ، ورفض الحكم المطعون فيه هذا الطلب ولم ير محلاً لإجابه بعد أن قدمت الطاعة كشفاً موقفاً عليه من المطعون عليه عن صرفوات ترحيل أكياس القطن الموردة ورب على ذلك أن تقدير الحكم المستأنف لما هو تقدير معقول ومنطوق مع الحقيقة والواقع ولا سبيل إلى التشكيك فيه ، فإنه بهذه التقريرات الموضوعية الساتفة لا يمكن قد خالف قواعد الإثبات أو أغفل الرد على دفاع الطاعة وانطوى على قصور في هذا الخصوص.

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٣٢ مكتب فتي ١٧ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٦

القاعدة سواء في التقنين المدني القديم أو القاتم أن التقدم المسقط لا يبدأ سريانه إلا من الوقت الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء مما يستتبع أن التقدم لايسرى بالنسبة إلى الإلتزام المعلق على شرط موقف إلا من وقت تحقق هذا الشرط. وإذا كان ضمان الاستحقاق إلتزاماً شرطياً يعوقف وجوده على نجاح المعرض في دعواه فإن لازم ذلك أن التقدم لايسرى بالنسبة لهذا الضمان إلا من الوقت الذي يثبت فيه الاستحقاق بصنور حكم نهائي به لا من وقت رفع الدعوى بالاستحقاق .

الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٣٢ مكتب فتي ١٨ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ٢٥/١/١٩٦٧

جري قضاء محكمة النقض على أن المدة المنصوص عليها في المادة ٦٩٨ من القانون المدني هي مدة تقدم يرد عليها الوقف والإنقطاع .

الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٣١ مكتب فتي ١٩ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٠/١/١٩٦٨

مدة سقوط الحق في المطالبة بدين الضريبة إنما تبدأ - طبقاً للقواعد العامة وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - من اللحظة التي تتولد فيها الواقعة المنشئة للضريبة وهذه الواقعة تولد مع ميلاد الإيراد الخاضع لها وهي في خصوص الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وجب الإيراد تحت تصرف صاحب الشأن إذ وضع الربح بالضريبة تحت تصرف الممول هو وحده الذي يجعل الدين واجباً في ذمته ومستحق الأداء

للخزينة العامة. وإذا كانت الجمعية العمومية غير العادية للمشركة قد أصدرت قرارها بتوزيع الأسهم المجانية على المساهمين وتم التوزيع بالفعل تنفيذاً للقرار المذكور فإنه من تاريخ صدوره تكون هذه الأسهم قد وضعت تحت تصرف المساهمين ومنه تبدأ مدة سقوط الحق في المطالبة بالضريبة المسحقة عليها.

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٢

مدة التقادم لا تغور بصلور حكم بالدين طبقاً للمادة ٣٨٥/٢ من القانون المدني - كصريح هذا النص - إلا بالنسبة لمن يعتبر الحكم حجة عليهم وله قوة الأمر المقضى قبلهم.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٠٠٢ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٣

لئن كانت المادة ١٠٤ من قانون التجارة تقضى بأن كل دعوى ترفع على أمين النقل بسبب تلف البضاعة تسقط بمضى مائة وعشرين يوماً تبدأ من يوم تسليم البضاعة إلا أنه فى حالة رفض المرسل إليه إستلام البضاعة يسرى هذا المبدأ من تاريخ عرضها عليه لإستلامها ووضعها تحت تصرفه وهو ما يفهده النص الفرنسى للمادة المذكورة الذى نص على أن مهاد التقادم المنصوص عليه فيها يسرى على حالة التلف من اليوم الذى كان يجب أن يحصل فيه تسليم البضاعة لا من يوم تسليمها كما ورد فى النص العربى. هذا إلى أن إشرائط التسليم الفعلى لبده سريان هذا التقادم يؤدى فى حالة رفض المرسل إليه إستلام البضاعة بعد عرضها عليه إلى إطالة مدة التقادم وبقاء مسئولية الناقل معلقة ومرونة بمشية المرسل إليه الأمر الذى لا يمكن أن يكون قد إنجه إليه قصد الشارع الذى هدف من تقرير هذا التقادم القصير إلى الإسراع فى تصفية جميع دعاوى المسئولية التى ترفع على أمين نقل البضائع الناشئة عن عقد النقل قبل أن تضع معالم الإثبات ويعتذر الوصول إلى الحقيقة.

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٢ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ١٩٧١/١١/١٠

مفاد الفقرتين الأولى والثانية من المادة السابعة من التقنين المدني أن القوانين المتعلقة بالتقادم تسرى من وقت العمل بها طبقاً للأثر المباشر للتشريع على كل تقادم لم يعم ، وأن يحكم القانون القديم المدة التى سرت من التقادم فى ظل من حيث تعين اللحظة التى بدأت فيها وكيفية حسابها وما طرأ عليها من أسباب قطعها أو توقفها ، على أن يحكم القانون الجديد المدة التى تسرى فى ظل من هذه المناهى .

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٩٩٦ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٤

مفاد نص المادة ٣٨٥ من القانون المدني أنه إذا إنتهى السبب الذى قطع التقادم السابق بحكم نهائى فإن مدة التقادم الجديد الذى يبدأ سريانه منذ صدور هذا الحكم النهائى ، تكون خمس عشرة سنة كاملة إعتباراً بأن الحكم النهائى يقوى الإلتزام ويمده بسبب جديد للبقاء. لما كان ذلك وكان الحكم النهائى

الصادر - من محكمة الإستئناف - فى الطعن على قرار لجنة التقدير قد حدد رأس المال الحقيقي المستمر بمبالغ معينة ، فإنه يسرى منذ صدور هذا الحكم تقادم جديده مدته خمس عشرة سنة ، ولا عمل للتحدى بأن هذا الحكم لم يحدد مقدار الضريبة فى منظوقه ، ذلك أن الحكم بين العناصر التى يمكن فيها تحديد مقدار الضريبة ، إذ قدر رأس المال الحقيقي المستمر الذى يمكن على أساسه إحساب الضريبة الإستئنافية بنسبة معينة حددها القانون من رأس المال المذكور .

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٣٣ بتاريخ ١/٢٣/١٩٧٥

مضى كان التات من الحكم المطعون فيه أن الفعل غير المشرع الذى نشأ عنه إتلاف السيارة ، والذى يستند إليه الطاعنان فى دعوى التعويض الحالية قد نشأ عنه فى الوقت ذاته جريمة قتل مورثها بطريق الخطأ ورفعت عنها الدعوى الجنائية على مقارناتها تابع المطعون عليه. فإن سريان التقادم بالنسبة للدعوى الحالية يقف عوالم المدة التى تدوم فيها المخالفة الجنائية ، ولا يمود التقادم إلى السريان إلا منذ صدور الحكم الجنائى النهائي أو إنتهاء المخالفة سبب آخر.

الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٠١٧ بتاريخ ٥/٢٠/١٩٧٥

المراد بالعلم ببدء سريان التقادم التالى المستحدث بنص المادة ١٧٢ من القانون المدنى هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - العلم الحقيقى الذى يحيط بوقوع الضرر والشخص المسئول عنه باعتبار أن إنقضاء ثلاث السنوات من يوم هذا العلم ينطوى على تمازل المضرور عن حق التعويض الذى فرضه القانون على الملتزم دون إرادته مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم .

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٨٨ بتاريخ ١/٢٤/١٩٧٦

إذا كان يبين من تقريرات الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك فى دلاعه أمام محكمة الإستئناف بأن الفصل حصل أثناء وجوده بالمعتقل ولم يصل إلى علمه شيء عن واقعة فصله حتى تم الإفراج عنه فى ومن ثم فلا تبدأ مدة السقوط إلا من هذا التاريخ الأخير ، وكانت المادة الأولى من الأمر المسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات قد نصت على أن " يتولى مدير عام إدارة أموال المعتقلين والمراقبين القائم على تنفيذ أحكام القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٦ إدارة أموال الأشخاص والهيئات الآتى بياتاتها : ١ - كل شخص طبيعى يعطل أو يوضع تحت المراقبة تنفيذاً لتدابير الأحكام العرفية الخ " ، ونصت المادة الثانية على أن " تكون مهمة المدير العام النيابة عن هؤلاء الأشخاص والتقاضى باسمهم " ، ونصت المادة السابعة على أنه " لا يجوز لأى شخص من المشار إليهم فى المادة الأولى أن يرفع دعوى مدنية أو تجارية أمام أية هيئة قضائية فى مصر ولا أن يتابع

السير في دعوى منظورة أمام الهيئات المذكورة " كما نصت المادة ١٦ على أن " تحت جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي تسرى ضد الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى ما دامت أوضاعهم خاضعة لأحكام هذا الأمر " فإنها بذلك تكون قد دلت على أن الشارع أراد وقف جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي سرت أو تسرى ضد هؤلاء الأشخاص ما دامت أوضاعهم موضوعة تحت الحراسة بحيث لا تجرى هذه المواعيد أو تفتح في حقهم خلال فترة الحراسة وبحيث تعود لتستأنف سيرها أو تبدأ بمجرد زوال سبب الوقف طبقاً للأحكام المقررة في القانون. إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على سقوط الدعوى لرفعها بعد إنتضاء سنة من تاريخ عقد العمل قولاً بأن الطاعن كان يعلم بتاريخ فصله وأنه هو الذي تقدم بطلب إيقاف قرار الفصل ، ولم يرد على ما تمسك به الطاعن من دفاع بشأن اعتقاله ووقف مدة التقادم بالنسبة له حتى الإفراج عنه وهو دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٥٣١ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٦

نصت الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون المدني على أن تسرى النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم من وقت العمل بها على كل تقادم لم يكتمل وذلك إعمالاً للأثر المباشر للتشريع ، وقرر قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في المادة ١١٩ منه - وعلى ما هو مفهوم من نصها - أن دعوى المؤمن عليه بطلب مستحقاته قبل هيئة التأمينات الإجتماعية تقادم بمجلس سنوات إذا لم تكن الهيئة قد طولبت بها كتابة خلال هذه المدة واستحدث بذلك تقادماً قصيراً لم يكن مقررراً في قانون التأمينات الإجتماعية السابق الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ خاصاً بمطالبة المؤمن عليه بحقه في إقتضاء تعويض الدفعة الواحدة والتي كانت تقادم بحسب الأصل بمضي خمس عشرة سنة عملاً بالمادة ٣٧٤ من القانون المدني ، ولما كانت المادة الثامنة من القانون المدني قد نصت على أن تسرى مدة التقادم الجديدة من وقت العمل بالنص الجديد إذا كان قد قرر مدة للتقادم أقصر مما قرره النص القديم ما لم يكن الباقى منها أقصر من المدة التي قررها النص الجديد. وإذا كان الثابت في الدعوى أن الطاعن - العامل - إنتهت خدمته في سنة ١٩٦٠ ووجه دعواه إلى هيئة التأمينات الإجتماعية في ١٩٦٧ وبذلك لا تكون مدة خمس السنوات المنصوص عليها في المادة ١١٩ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد اكتملت من وقت العمل بهذا القانون في أول أبريل سنة ١٩٦٤ حتى تاريخ رفع الدعوى. لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط حق الطاعن في إقامة دعواه إستناداً إلى هذه المادة بغیر أن يعمل حكم المادة الثامنة من القانون المدني يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٨٧٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٣٠٦ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٣

المراد بالعلم لبدء سريان التقادم التالى المقرر بنص المادة ١٧٢ من القانون المدنى هو العلم الحقيقى الذى يحيط بوقوع الضرر وشخص المسئول عنه باعتبار أن إنقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوى على تنازل المضرور عن حق التعويض الذى فرضه القانون على الملتزم دون إرادته مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمعنى مدة التقادم ، ولا وجه لإفراض هذا التنازل من جانب المضرور وترتيب حكم السقوط فى حالة العلم الظنى الذى لا يحيط بوقوع الضرر أو بشخص المسئول عنه. لما كان ذلك فإن مدة التقادم سالفة الذكر لا تبدأ إلا من التاريخ الذى يتحقق فيه علم المضرور بالضرر الذى يطالب بتكملة التعويض عنه ، ولا محل للإحجاج فى هذا الخصوص بما تنص عليه المادة ١٧٠ من القانون المدنى من أن القاضى يقدر مدى التعويض عن الضرر الذى لحق للمضرور طبقاً لأحكام المادتين ٢٢١ ، ٢٢٢ مراعىً فى ذلك الظروف الملابسة ، فإن لم يتيسر له وقت الحكم أن يعين مدى التعويض تعييناً نهائياً ، فله أن يحفظ للمضرور بالحق فى أن يطالب خلال مدة معينة بإعادة النظر فى التقدير ذلك أن هذه المادة لا شأن لها بسقوط دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ، وإنما هى تتحدث عن تحقق الضرر ووضعت المعايير الخاصة بتقدير القاضى لمدى التعويض عن الضرر الذى لحق للمضرور وإذ يلتزم الحكم المعلوم فيه هذا النظر وإنتهى إلى أن علم المظنون عليه بالعمالة المستترة التى تخلفت لديه من إصابته به ثبت إلا بتقرير القومسيون الطبى المؤرخ ١٩٦٧/٥/٩ وحسب مدة ثلاث سنوات من هذا التاريخ لا من تاريخ صدور الحكم النهائى الصادر من محكمة الجناح بالتعويض المؤقت المحكوم به للمظنون عليه فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٥٧ بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٥

تنص المادة ١/٧٥٢ من القانون المدنى على أن " تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين وإنقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التى تولدت عنها هذه الدعاوى " ولما كانت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - الواقعة التى يسرى بمحذوها التقادم المسقط بالنسبة إلى دعوى المؤمن له قبل المؤمن ، وكان البين من الأوراق أن المضرور " زوج المتوفاه " ادعى مدياً قبل مرتكب الحادث - المظنون عليه المؤمن له - مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت فى محضر تحقيق النيابة المؤرخ ١٩٦١/٥/١ فى قضيه الجناحة رقم ٣٤٢٤ سنة ١٩٦١ قصر النيل التى حررت بشأن الحادث ، وقد وجب إحساب مدة التقادم المسقط من هذا التاريخ مع مراعاة ما يكون قد طرأ على ذلك التقادم من أسباب توقف سريان مدته طبقاً للقانون ، وإذ خالفت محكمة الاستئناف هذا

النظر وإحسنت مدة التقادم المسقط من تاريخ رفع الضرور دعوى التعويض رقم ٣٥٦٨ سنة ١٩٦٤ مدنى القاهرة الابتدائية فى ١٣/٧/١٩٦٤ باعتبار أن رفع هذه الدعوى هو الواقعة التى تولدت عنها دعوى الضمان وفقاً للمادة ٧٥٢ من القانونى المدنى وإلغيت عن المطالبة الحاصلة فى ١/٥/١٩٦١ أمام النيابة ولقضت فى الدعوى على هذا الأساس فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً باحتمال فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٤٨ مكتب فئى ٣١ صفحة رقم ٩٣٧ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٨٠

النص فى المادة ١٧٨ من الدستور على أنه " ينشر الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية والقرارات الصادرة بتفسير النصوص التشريعية وينظم القانون ما يوجب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعى من آثار ، وفى المادة ٣١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ الخاص بإصدار قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا على أنه " تنشر فى الجريدة الرسمية قرارات تفسير النصوص القانونية وكذلك منطوق الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل فى دستورية القوانين وتكون هذه الأحكام ملزمة لجميع جهات القضاء مفاده أن نشر تلك الأحكام قصد به علم الكافة بها وأن هذا العلم يفرض بمجرد حصول هذا النشر وأنه يوجب على هذه الأحكام عدم نفاذ النصوص التشريعية المحكوم بعد دستوريته من تاريخ نشر هذه الأحكام فى الجريدة الرسمية وتكون ملزمة لجميع جهات القضاء منذ هذا التاريخ. ولما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر من المحكمة العليا فى الدعوى رقم ٣ لسنة ١٩٧٤ عليا دستورية بعدم دستورية نص المادة ١١٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن عدم جواز نظر كافة الجهات القضائية لدعاوى التعويض المشار إليها بالنص - قد نشر فى ١٩/٥/١٩٧٤ بالعدد ١٩ من الجريدة الرسمية ١ لسنة ١٧ فإن دعوى المَطْعُون ضدهما بالتعويض وقد رفعت فى ١٧/١٢/١٩٧٧ قد رفعت قبل إكمال مدة التقادم الثلاثى وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة لا يكون قد خالف أو أخطأ فى تطبيقه ويكون حكماً النقض - على ما جرت عليه أحكامه - أن تصحح ما أورده الحكم المطعون فيه من تقرير قانونى خاطئ عندما قرر أن مدة التقادم الثلاثى تبدأ من تاريخ صدور الحكم بعدم دستورية هذا النص.

الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٣ مكتب فئى ٣٣ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ٣٠/٣/١٩٨٢

لا يبدأ سريان التقادم إلا من وقت إستحقاق الدين وفقاً لصريح نص المادة ٣٨١ من القانون المدنى فإذا كان الدين يستحق الأداء على أقساط دورية فلا يبدأ سريان التقادم بالنسبة لها إلا من وقت حلولها ولا يعوقف سريان التقادم بالنسبة إلى أية دفعة منها على سريانه بالنسبة إلى الدفعات الأخرى إذ أن كل قسط يعتبر ديناً قائماً بذاته مستقلاً بالنسبة إلى التقادم وإلى مبدأ سريانه وذلك على نحو ما صرح به المذكرة

الإيضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المدنى فإذا إشرط حلول الأقساط جميعها عند التأخير فى دفع قسط منها وتحقق هذا الشرط فإن التقادم لا يسرى بالنسبة للأقساط الباقية إلا عند حلول مواعيدها الأصلية لأن إشرط حلولها عند التأخر فى دفع أى قسط إنما هو شرط فى مصلحة الدائن فلا يضار به بتقديم مهاد سريان التقادم.

الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٥١ مكتب قضاى ٣٥ صفحة رقم ١٤٧٦ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٩

النص فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى يدل على أن المراد بالعلم لبء سريان التقادم التالى المستحدث بهذا النص وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو العلم الحقيقى واليقينى بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه باعتبار أن إنقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم يطوى على تنازل المضرور عن حق التعويض بمضى مدة التقادم.

الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٥١ مكتب قضاى ٣٧ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٦

النص فى المادة ١٢٥ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ٦٤ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية المطبق على واقعة الدعوى - يدل على أن التقادم - مهما اختلف نوعه - لا يسرى فى مواجهة الهيئة المختصة لمصلحة صاحب العمل الذى تخلف عن التأمين عن كل أو بعض عماله إلا من تاريخ علم الهيئة بالحقاق هؤلاء العمال لديه إذ يعتبر على الهيئة فى هذه الحالات تحديد دينها قبل صاحب العمل وبالتالي مطالبته بهذا الدين .

الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٥٣ مكتب قضاى ٣٧ صفحة رقم ٩٣٠ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٤

يدل نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدنى على أن المراد بالعلم لبء سريان التقادم التالى لدعوى التعويض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو العلم الحقيقى الذى يحيط بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه باعتبار أن إنقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم يطوى على تنازل المضرور عن حق التعويض الذى فرضه القانون على المخترم دون إرادته ، مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم ولا وجه لافراض هذا التنازل من جانب المضرور وترتب حكم السقوط فى حالة العلم التام الذى لا يحيط بوقوع الضرر أو بشخص المسئول عنه .

الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٥١ مكتب قضاى ٣٩ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٤

إذ كان التقادم المقرر لدعوى المضرور المباشرة تسرى بشأنه القواعد العامة المتعلقة بوقف مدة التقادم وإقطاعها ، فإنه إذا كان الفعل غير مشروع الذى سبب الضرر والذى يستند إليه المضرور فى دعواه قبل المؤمن هو جريمة ورفعت الدعوى الجنائية على مقارفتها سواء كان هو بذاته المؤمن له - أو أحد من يعتبر

المؤمن له مستولاً عن الحقوق المدنية عن فعلهم ، فإن سريان التقادم بالنسبة لدعوى المضرورة قبل المؤمن يقف طوال المدة التي تخدم فيها المحاكمة الجنائية ، ولا يعود التقادم إلى السريان إلا بانقضاء الدعوى الجنائية بصدر الحكم الجنائي النهائي أو بإلغائها لسبب آخر .

الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٩

الأصل في التقادم المسقط أن تبدأ مدة سريانه من وقت إستحقاق الدين أى من الوقت الذى يمكنه للدائن فيه المطالبة بحق ما لم ينص القانون على غير ذلك وإذ لم يرد بشأن الرسوم الجمركية نص خاص فى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ يحدد تاريخاً لبدا سريان تقادمها غير تاريخ إستحقاقها فإن سريان التقادم بالنسبة لها يبدأ من اليوم الذى تصبح فيه هذه الرسوم مستحقة الأداء وفقاً للقاعدة الواردة فى المادة ٣٨١ من القانون المدنى.

الطعن رقم ٧١ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٩٣٨/٢/٣

إن مدة سقوط الحق فى المطالبة بالدين تبدأ من تاريخ وجوب أدائه على المدين. وإذا كان وجوبه موجلاً أو معلقاً على شرط فسقوطه بالتقادم تبدأ مدته عند حلول الأجل أو تحقيق الشرط ، فدين الأجرة الذى يستحق دفعه على المستأجر وضاميه فى تاريخ إنتهاء العقد تبدأ مدة التقادم بالنسبة له من اليوم التالى لذلك التاريخ. ولا يؤثر فى هذا تعطل المؤجر " وزارة الأوقاف " الذى وضعت الأرض المؤجرة تحت حراسه لعدم سداد الأجرة بأنه لم يكن متمكناً من المطالبة بالدين لعدم معرفته حقيقة مقداره بسبب عدم تصفية حساب الحراسة ، فإن هذا لا يعد قوة قاهرة منعه عن المطالبة بالدين .

* الموضوع الفرعى : تملك الأجانب :

الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٣٣٧ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٧

النص فى المادة الثانية من فقرتها "أ" من القانون الخاص بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء قد أجازت إستثناء من الخطر المتخصص عليه فى المادة الأولى لغير المصرى إكتساب ملكية العقارات المبنية والأراضى الفضاء إذا كانت ملكية العقار لحكومة أجنبية لإتخاذها مقراً لبعثتها الدبلوماسية أو القنصلية أو لسكنى رئيس البعثة وذلك بشرط المعاملة بالمثل أو كانت الملكية لإحدى الهيئات أو المنظمات الدولية وإذ كان ذلك فإن مصلحة الطاعة وقد قررت أنها تنبغى الأرض المشفوع فيها لتوسيع مقر بعثتها تكون قائمة طالما أن أحداً من المطعون ضدهم لم يدع عدم توافر ما إضطرته تلك المادة لجواز تملك الأرض موضوع النزاع عن طريق الإستثناء .

الطعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٥٣٤ بتاريخ ١٩/٥/١٩٨١

لن حظرت المادة الأولى من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأرض الفضاء فى جمهورية مصر العربية أيأ كان سبب إكتساب الملكية عدا الميراث ، إلا أن البند [ب] من المادة الثانية من القانون المذكور إستضى من هذا الحظر الحالات التى يوافق عليها مجلس الوزراء بالشروط التى نص عليها فى البند المذكور ، لما مفاده أنه إذا تمسك الطاعن بأنه عرض طلب إستثناء التصرف الصادر له من الماطعون عليهم على مجلس الوزراء بعد إستغناء كافة الشروط المنصوص عليها فى البند المذكور وقدم الدليل على ذلك ، بالموافقة على التصرف قبل أن تقتضى بطلان ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم الماطعون فيه أن الطاعن - المشوى - قدم حكمة الموضوع ما يفيد أنه تقدم بطلب إستثناء التصرف موضوع النزاع من حظر التملك المنصوص عليه فى المادة الأولى من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وأن طلبة ما زال معروضا على مجلس الوزراء ، فإن الحكم الماطعون فيه إذ لم يمن بتحميم هذا الدفاع ولضى بطلان التصرف قبل التثبت من صدور قرار مجلس الوزراء بعدم الموافقة عليه ، يكون ميبأ بالخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٢٤٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١١٠٦ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٨٤

إذ كان القانون ٨١ لسنة ١٩٧٦ المعمول به إعتباراً من ١٤/٨/١٩٧٦ بعد أن نص فى مادته الأولى على حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء فى جمهورية مصر العربية أيأ كان سبب إكتساب الملكية عدا الميراث ، وفى مادته الرابعة على بطلان التصرفات تتم بالمخالفة لأحكامه نص فى المادة الخامسة على أن يلقى التصرفات التى تم شهرها قبل العمل بهذا القانون ضحيحة ومنتجة لأثارها القانونية أما التصرفات التى لم يتم شهرها قبل العمل بهذا القانون فلا يتحد بها ولا يجوز شهرها إلا إذا كانت قدمت بشأنها طلبات شهر إلى مأموريات الشهر القارى أو أقيمت عنها دعاوى صحة تعاقدا أمام القضاء أو إستخرجت بشأنها تراخيص بناء من الجهات المختصة وذلك كله قبل ٢١/١٢/١٩٧٥ ومفادها أن الأصل فى حكم هذا القانون هو عدم الإعتداد بالتصرفات الصادرة لغير المصريين عن العقارات المبنية والأراضى الفضاء والنس لم يكن قد تم شهرها قبل العمل بأحكامه وإن الإستثناء هو الإعتداد بهذه التصرفات إذا ما توافرت بشأنها إحدى الحالات الثلاث الواردة بالفقرة الثانية من المادة الخامسة مאלقة البيان على سبيل الحصر وهى تقتضى للإعتداد بالتصرف أن تكون معلقة به بذاته وسابقة على ٢١/١٢/١٩٧٥ يستوى فى ذلك أن يكون التصرف وارداً على أرض فضاء أو عقار مبنى إذ جاء

النص عاماً شاملاً كافة التصرفات وليس فيه ما يفيد قصر الحالة الثالثة على الأراضي القضاء مما لا محل معه لتخصيصه أو تقييده باستثناء الحكمة منه.

الطعن رقم ١٨٨٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٣٠٢ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٣٠

نحن كانت الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٨١ سنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي القضاء تنص على أنه " مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة يحظر على غير المصريين سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين اكتساب ملكية العقارات المبنية والأراضي القضاء فى جمهورية مصر العربية أياً كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث ، وقد أشارت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون إلى أن هذا الحظر لا يمتد إلى حالات تملك الأجانب التى تنظمها المعاهدات الدولية السارية فى مصر طبقاً للأوضاع المقررة والتى يكون لها قوة القانون وفقاً للمادة ١٥١ من الدستور وذلك باعتبار أن تلك المعاهدات والإنفاقيات تعتبر من قبيل القوانين الخاصة التى لا ينسخها القانون العام كشأن المشروع الراهن " وكانت إتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات بين حكومتى جمهورية مصر العربية اليونانية الموقع عليها بالقاهرة بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٧٥ الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٠ سنة ١٩٧٦ لها قوة القانون الخاص التى لا ينسخها القانون رقم ٨١ سنة ١٩٧٦ - إلا أنه لما كان الثابت من مقدمة هذه الإتفاقية هو رغبة طرفيها مصر واليونان فى توطيد التعاون الإقتصادى بينهما وتهيئة الظروف الملائمة للإستثمار فى مجالات محدده لبيتها الإتفاقية ولم يرد فى نصوص هذه الإتفاقية ثمة نص يسمح لليونانى تملك الأراضي القضاء أو العقارات بجمهورية مصر العربية فإن الحكم المطعون فيه إذ مضى برفض الدعوى إعمالاً لأحكام القانون رقم ٨١ سنة ١٩٧٦ الذى يمنع الطاعة باعتبارها غير مصرية - يونانية - تملك العقارات بجمهورية مصر العربية لأى سبب من أسباب كسب الملكية ومنها الشفعة - عدا الميراث - فإنه يكون قد أعمل حكم القانون صحيحاً ويضحي هذا النص فى غير محله.

الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٤

مفاد نصوص القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات أن المشرع حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي القضاء ما لم تتوالى إحدى الحالات الواردة بالمادة الثانية أو يتوالى فى التصرف الشروط المبينة بالمادة الخامسة منه ، وإلا كان التصرف باطلاً وتقضى الحكمة بالبطلان من تلقاء نفسها .

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١١/٢/١٩٨٦

مفاد نصوص المواد ١ ، ٤ ، ٥ من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء أن المشرع إذ حظر على الأجنبي - سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً - تملك العقارات المبنية أو الأراضي الفضاء فى الجمهورية أياً كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث وقضى ببطالان أى تصرف يصدر إليه بالمخالفة لأحكام القانون المذكور بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام ، إستثنى من ذلك التصرفات التى تم شهرها قبل ١٩٧٦/٨/٢٦ - تاريخ العمل به وتلك التى قدمت بشأنها طلبات شهر إلى مأمورية الشهر القارى قبل ١٩٧٥/١٢/٢١ أو أقيمت عنها دعاوى صحة تصادف أو استخرجت بشأنها تراخيص بناء من الجهات المختصة قبل هذا التاريخ والقصدود بهذه التراخيص تلك التى صدرت باسم وحساب الأجنبى بشأن العقار المقصوف إليه فيه دون تلك الصادرة باسم وحساب التصرف.

الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ١١/٢/١٩٨٦

إذ هدف المشرع من إصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن إصدار نظام إستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة - وعلى ما بين من مذكرته الإيضاحية - إلى ضمان تحقيق مصلحة مشتركة للإقتصاد القومى والمستثمر العربى والأجنبى وبإدرا عند إصداره القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بشأن حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء إلى تصويبه نص المادة الأولى منه عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ٧٤ - الذى تفيد نصوده أن المشرع ناط إدارة الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة سلطة الموافقة على طلبات الإستثمار وتقدير جدية الإجراءات التى يتخذها المستثمرين لتنفيذ الموافقات الصادرة لهم وبمصدور تلك الموافقة بتضع المشروع والمال المستثمر لأحكام ذلك القانون وتسرى عليه قواعد الصرف فى المال المستثمر وإعادة تصديره إذا تبين أنه لا يمكن تنفيذ المشروع المقبول واخول من أجله المال المستثمر أو الإستمرار فيه وبمخرج بالتالى عن نطاق تطبيق القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن مجلس إدارة الهيئة العامة للإستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة قد والى على طلب الإستثمار المقدم من المعلنون حنده الأول بشأن إقامة عمارة للإسكان الإدارى بموقع الأرض الفضاء المبيعة وقام الأخير بما فرضه عليه القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتحويل النقد الأجنبى الحز المستخدم فى شرائها ومن ثم بتضع لأحكام هذا القانون ولا تسرى عليه أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ٧٦ بحظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء .

الطعن رقم ٢٢٤٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٩٣ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢١

لئن كان القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ قد حظر فى مادته الأولى على غير المصريين اكتساب ملكية العقارات الجنية أو الأراضى الفضاء فى مصر أياً كان سبب اكتسابها عدا الميراث إلا أنه أورد فى المادة الثانية بعض إستثناءات من الحظر المشار إليه ومن بينها الحالات التى يوافق عليها مجلس الوزراء وقد واجه الشارع فى المادة الخامسة من القانون حكم التصرفات التى تم شهورها قبل العمل به فأعتبرها صحيحة منتجة لأثارها ، أما التصرفات التى لم يتم شهورها فقد نص على عدم الإعتداد بها وعدم جواز شهورها إلا إذا كانت قد قدمت بشأنها طلبات شهر إلى المأموريات المختصة أو أقيمت عنها دعاوى صحة تعالقد أو إستخرجت بشأنها تراخيص بناء من الجهات المختصة وذلك كله قبل ٢١ ديسمبر ١٩٧٥ وهذا الجزء يتجلى فى طبيعته القانونية وفى نطاق سريانه عن جزاء البطلان الذى أوقعه الشارع بمقتضى المادة الرابعة من القانون على كل تصرف يتم بالمخالفة لأحكامه أو كان قد تم بقصد التحايل على أحكامه محمولاً على صوريته ، ومن ثم فإن مفاد ذلك أن التصرفات التى أبرمت قبل صدور القانون ولم يلحقها عوار الصورية تكون قد نشأت فى الأصل صحيحة وتظل كذلك بعد العمل بالقانون متى وافق مجلس الوزراء على إستثناء المتصرف إليه من حظر التملك ، فإن لم تلحقها الموافقة المشار إليها فإنه لا يعتد بها ولا يجوز شهورها وبقي المين على ملك المتصرف ومن ثم فإن هذه التصرفات تنأى على فكرة البطلان المطلق الذى ترد أسبابه من حيث الموضوع إلى فقدان العقد لركن من أركانه فى حكم الواقع والقانون مما يحول دون إنقاده ووجوده منذ نشأته ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن العقد أبرم فى ١٩٧٥/٨/١ أى قبل العمل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وكان الطاعن قد أعترض فى دفاعه أمام محكمة الموضوع بالتحاذه إجراءات طلب الموافقة من مجلس الوزراء على إستحقاق من حظر التملك - وهو دفاع جوهري أبت المحكمة بحته وتقيص أثره محمولاً على ما إنتهت إليه خطأ من بطلان العقد منذ نشأته فإن الحكم بكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٦

- أورد القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء فى المادة الأولى منه نصاً عاماً حظر فيه على غير المصريين سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أم أشخاصاً اعتباريين إكتساب ملكية العقارات المبنية أو الأراضى الفضاء فى جمهورية مصر أياً كان سبب إكتساب الملكية عدا الميراث إلا أنه أبيع ذلك بالنص فى المادة الثانية على إستثناء حالات من هذا الحظر بينها بيان حصر منها موافقة مجلس الوزراء إذا توافرت الشروط الآتية :- "١" أن يكون التملك لمرة واحدة بقصد السكنى

الخاص للفرد أو لأسرته أو لمرأولة نشاط خاص. "٢" ألا تتجاوز مساحة العقار بملحقاته ألف متر. "٣" أن يحول عن طريق أحد المصاريف المرخص لها نقداً أجنبياً قابلاً للتحويل بالسعر الرسمي يعادل قيمة العقار التي يقدر على أساسها الرسم النسبي المستحق على شهر ائحزر. "٤" ألا تكون ملكية العين حصاة شائعة مع مصرى ، ومؤدى ذلك أنه ما توافرت تلك الشروط وصدرت موافقة مجلس الوزراء على تلك غير المصرى فإن قرار المجلس بهذه الموافقة من شأنه أن يرتفع به حظر التملك.

— إذا ما كان الأجنبى قد أبرم عقداً ابتدائياً عن العقار الذى إنصبت عليه موافقة مجلس الوزراء من قبل صدورها فإن هذا العقد الذى لا يتولد منه سوى إلتزامات شخصية لا يعتبر منشأً لحق المشوى فى التملك بل يكون قرار مجلس الوزراء هو الذى أحدث الأثر الفورى فى إباحة إكتساب ملكية العقار موضوع العقد، مما يستتبع بطريق اللزوم الحتمى إمكان تنفيذ البائع إلتزام نقل الملكية العقار المبيع إلى هذا المشوى بتسجيل العقد ، فإذا امتنع البائع عن تنفيذ إلتزامه جاز للمشوى رفع الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد البيع ، ولا يسوغ فى هذه الحالة أن يتمسك البائع — مواء بطريق الدعوى الأصلية أو بطريق الدفع فى دعوى مطروحة — بطلان عقد البيع لمخالفته أحكام الحظر المقررة بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ طالما قد إرتفع هذا الحظر بصور موافقة مجلس الوزراء على حق المشوى الأجنبى فى التملك وصار فى مكانه البائع نقل الملكية المبيع إليه.

الطعن رقم ٢٠٣٩ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ٢٧/٤/١٩٨٩

القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصرين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء ، حظر فى مادته الأولى على غير المصرين إكتساب ملكية هذه العقارات بأى سبب هذا الميراث ، ورتب فى مادته الرابعة البطلان جزاء كل تصرف يتم بالمخالفة لأحكامه ومنع شهره وأجاز لكل ذى شأن وللناباة العامة طلب الحكم بهذا البطلان وأوجب على المحكمة بأن تقضى به من تلقاء نفسها ثم أبقى فى الفقرة الثانية من المادة الخامسة منه على الصرفاء التى لم يتم شهرها قبل العمل بأحكام هذا القانون إذا كانت قدمت بشأنه طلبات شهرأ وأقيمت دعوى صحة تعاقده أو إستخراج بشأنه ترخيص بناء قبل ١٩٧٥/١٢/٢١ وكانت هذه النصوص قاطعة الدلالة على أن المراد منها هو حظر تملك غير المصرين للعقارات المبنية أو الأراضى الفضاء وأن التصرف غير المشهر يعتبر أنه أبرم بعد العمل بالقانون المشار إليه وتقضى المحكمة ببطلانه من تلقاء نفسها طالما أنه لم يقدم بشأنه طلب إلى مأمورية الشهر العقارى أو أقيمت دعوى صحة تعاقده أو إستخراج بشأنه ترخيص بناء قبل ١٩٧٥/١٢/٢١ على النحو المبين بنص المادة سالفة الذكر بيان

حصر ، ولا يعيب الحكم الإلغاف من مستندات الطاعن المينة بسبب النعى طالما كان ذلك غير منتهج فى الدعوى.

الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٧٣٢ بتاريخ ١٩٩١/٣/١٣

مفاد نصوص المواد الأولى والرابعة والخامسة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصرين للمعارات المينة والأراضى الفضاء أن الأصل فى حكم هذا القانون هو عدم الإعتداد بالتصرفات الصادرة لغير المصرين عن تلك المعارات ولم يكن قد تم شهرها قبل العمل بأحكامه أما التصرفات التى عقدها المتممون بالجنسية فلا يلحقها هذا الحظر وتظل سارية بما ترتبه من حقوق والتزامات أى أن الصيرة بجنسية المتصرف إليه وقت التعاقد فإن كان أجنبياً سرت عليه أحكام القانون سالف البيان .

الطعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٥٣٧ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢١

إذ كان القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصرين للمعارات المينة والأراضى الفضاء بعد أن حظر فى مادته الأولى إكتساب ملكية العقارات أو الأراضى الفضاء فى جمهورية مصر العربية على غير المصرين سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أم إعتباريين أى كان سببه عدا الميراث ، أمستى من هذا الحظر فى المادة الثانية منه أن تكون ملكية العقار لحكومة أجنبية لإتخاذه مقرأً لبعثتها الدبلوماسية أو القنصلية أو لسكنى رئيس البحة بشرط المعاملة بالمثل أو كانت لإحدى الهيئات أو المنظمات الدولية ، وكانت الحالات التى يوافق عليها مجلس الوزراء ، والتى يتوافر فيها شروط معينة ، وترتب فى المادة الرابعة منه البطلان جزاءً لكل تصرف يتم بالمخالفة لأحكامه ومنع شهره وأجاز لكل ذى شأن وللنيابة العامة طلب الحكم بهذا البطلان وأوجب على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، مما مفاده أن المشرع حظر تملك غير المصرين للمعارات المينة والأراضى الفضاء ما لم تتوافر إحدى الحالات الواردة فى المادة الثانية ، كما حظر كل تصرف - ولو كان فى صورة بيع عرفى أو أى سبب آخر عدا الميراث من شأنه أن يؤدى إلى نقل الملكية إليهم بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، وإعتبره باطلاً بطلاناً متعلقاً بالنظام العام إستجابة لمنطق الأمور الذى يقتضى عندما تكون الغاية ممنوعة أن تكون كل وسيلة تساهم فى تحقيقها هى الأخرى ممنوعة.

*** الموضوع الفرعى : تملك الأسر المهجرة للأرض الزراعية :**

الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٠

إذا كان مفاد نص المادة الرابعة من قرار وزير الشؤون الإجتماعية رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ سالفه البيان أن مناطق تملك أفراد أسر مهجرتى النوبة للأرض الزراعية التى توزع عليهم بالموطن الجديد هو توافر الشروط المشار إليها بهذه المادة فيهم عند تنفيذ هذا القرار ولو زالت عنهم بعد ذلك ، وكان الشايت أن المتعون

جندها الأولى كانت ضمن أفراد الأسرة وقضاءه ، لأن إيفصالها عن الأسرة بعد ذلك بطلاقها عن الطاعن لا يحول دون أحقيتها لتسوية في الأرض التي خصصت للأسرة التي كانت فرداً فيها.

* الموضوع الفرعي : تملك المسكن الشعبية :

الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٧٩٥ بتاريخ ١٣/٦/١٩٨١
إذ كانت المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تنص على أنه " تملك المساكن الشعبية والإقتصادية التي أقيمتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون نظير أجره نقل عن الأجرة المخصصة لمدة خمسة عشرة سنة وذلك وفقاً للقواعد والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء" وكان القرار رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ الذي أصدره رئيس مجلس الوزراء تنفيذاً لهذا النص قد نظم تلك القواعد والشروط والأوضاع التي أولاه المشرع سلطة إصدارها والتي يقتضيها تنفيذ هذا النص ، والتي تقتضيها طبيعة هذه المساكن وظروف إنشائها وتلكها والحكمة من تملكها لمساكنها لجعل الملكية لا تمتد إلى الأرض القائمة عليها ، وأن يكون التصرف فيها بالبيع أو التنازل بموافقة المحافظ المختص ، مما تحصر معه هذه الشروط والقيود مفروضة بالقانون بمعناه العام ويلزم إعمالها ، وإذ خالف الحكم هذا النظر على سند من قوله بأن قرار مجلس الوزراء سالف الذكر قد تجاوز حدود التفويض المنصوص عليه في المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والذي يقتصر على الإجراءات التنظيمية وحدها وربب على ذلك قضاءه بالقيود الواردة على حق تملك المعلن جنده فإنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٥٨٢ بتاريخ ٣١/٣/١٩٨٨
إذ كان النص في المادة ٧٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن تملك المساكن الشعبية والإقتصادية والمتوسطة التي أقيمتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون نظير أجره نقل عن الأجرة القانونية إلى مستأجرها على أساس سداد الأجرة المخصصة لمدة خمس عشرة سنة وذلك وفقاً للقواعد والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء يدل على أن هذا القانون قد فرض رئيس مجلس الوزراء تفويضاً مقيداً في إصدار قرار ينظم القواعد والشروط والأوضاع التي يتم بمقتضاها تملك المساكن المحدد بيانها بالنص إلى مستأجرها ، وهي المساكن الشعبية الإقتصادية والمتوسطة التي أقيمتها المحافظات في التاسع من سبتمبر سنة ١٩٧٧ - تاريخ العمل بالقانون - وكان المبنى من القرار رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ الصادر من رئيس مجلس الوزراء إعمالاً لهذا النص أنه لم يضع نظاماً متعلقاً بهذه المساكن فحسب بل تجاوز ذلك بوضع ملحق ثانٍ إشتمل على قواعد وشروط تملك ما أقيمت أو تقيم المحافظات من هذه المساكن وتم شغلها في تاريخ تال لسريان ذلك

القانون في التاسع من سبتمبر سنة ١٩٧٧ وهو ما يخالف النص الصريح المقرر بالمادة ٧٢ من القانون آف الذكر ، ومن ثم فإن هذا القرار يبرأه القواعد والشروط تلك التي يتضمنها الملحق الثاني يكون قد تجاوز حدود التفويض المنصوص عليه في القانون والذي يستمد منه مشروعته بما يجعله حابط الأثر متعيناً الإلغاف عنه في هذا الخصوص لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن إشرى الوحدة السكنية محل الداعي من المظنون ضده بصفته وشغلها بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فإن الحكم المظنون فيه يكون وافق صحيح القانون إذ لم يعد بالقواعد والشروط المبينة بالملحق الثاني من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ لإفقادها سند مشروعيتها وألغى الحكم بالصواب في تعويله على مقدار الثمن الوارد بمقد السبع المبرم بين طرفي الداعي بإصداره شريعة المتعاقدين التي لا تصرف إليها القيود المنصوص عليها في المادة ٧٢ من القانون المشار إليه.

الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٣

النص في المادة ٦٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن " يجوز لأجهزة الدولة ووحدات الحكم المحلي إنشاء المباني بقصد تمليك كل أو بعض وحداتها السكنية " ، وفي المادة ٧٢ منه على أن " تملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون نظير أجره تقبل عن أجرتها القانونية إلى مستأجرها على أساس مبداء الأجرة المخفضة لمدة خمس عشرة سنة وذلك وفقاً للقواعد والشروط والأوضاع التي يصدر بها من رئيس مجلس الوزراء " يدل على أن تفويض رئيس مجلس الوزراء مقصور على إصدار قرار بتنظيم القواعد والشروط والأوضاع التي يتم بمقتضاها تمليك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل التاسع من سبتمبر سنة ١٩٧٧ - تاريخ العمل بالقانون - وكان البين من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ الصادر - إعمالاً لهذا النص - المعدل بالقرارين ٥٢٧ لسنة ١٩٨٠ ، ٤ لسنة ١٩٨١ أنه تجاوز نطاق هذا التفويض بوضع ملحق ثانٍ لإشتمل على قواعد وشروط تمليك ما أقامته أو تقيمه المحافظات من هذه المساكن وتم شغلها في تاريخ تال لسريان ذلك القانون ، ومن ثم فإن القرار في الملحق الثاني منه يكون قد تجاوز حدود التفويض المنصوص عليه في القانون والذي يستمد منه مشروعته بما يجعله عديم الأثر متعيناً الإلغاف عنه في هذا الخصوص ولا يغير من ذلك أن المادة ٦٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تبيح لأجهزة الدولة ووحدات الحكم المحلي إنشاء المباني بقصد التملك ، إذ حدد القانون في المادة ٨٧ منه الجهة المتروك بها إصدار اللائحة التنفيذية

- في غير الحالة المنصوص عليها في المادة ٧٢ مאלفة الذكر - وحصرها في وزير الإسكان والصمر ، فلا يملك رئيس مجلس الوزراء إصدار هذه اللائحة.

الطعن رقم ٢١٧٦ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٠١٩ بتاريخ ١٩٩١/٥/٨

لئن كان النص في المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أن تملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها محافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون نظير أجرة تقل عن الأجرة القانونية إلى مسأجريها على أساس سداد الأجرة المنخفضة لمدة خمس عشرة سنة وذلك وفقاً للقواعد والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء يبدل على أنها تقرر الحق لمستأجرى الوحدات المؤجرة مالفى الذكر بغرض السكنى دون غيرها مما هو مؤجر لأغراض أخرى في تملكها إذا كان قد تم شغلهم لها قبل تاريخ العمل بالقانون مالف الذكر وبشروط سداد قيمتها الإيجارية المنخفضة لمدة خمس عشرة سنة وفقاً للشروط والأوضاع والقواعد التي يصدر بها قرار رئيس مجلس الوزراء لبنان مؤدى ذلك أن العبرة في تحديد ماهية الإستغلال والغرض منه تكون منذ بداية التأجير حتى إنتضاء المدة التي حددها المشرع لثبوت الحق في التملك مع توالى باقى الشروط الأخرى دون نظر إلى أى تغيير يطرأ فى فرض الإنتفاع فيما بعد خروجه من القواعد التي حددها لثبوت الحق في التملك.

* الموضوع الفرعى : تملك طرح النهر :

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٤٦٩ بتاريخ ١٩٩٩/٣/٢٥

المادة ٦٥ من القانون المبنى القديم - والنسب تقابل المادة ٩١٨ من القانون المبنى الحالى - لا تشترط لملك مالك الأرض التي على ساحل النهر الزيادة التي يضيفها إليها طمى النهر أن تكون هذه الزيادة من فعل الطبيعة وحدها وإنما يكفي أن تكون زيادة طبيعية أى تكونت بطريقة تدريجية غير محسومة وإن ساهم الإنسان بفعله في تكوينها ما دام هذا الفعل لا يعد في ذاته إعتداد على مجرى النهر أو على حقوق المنتفعين من مياهه ولم يقصد به إلا حماية أرضه من غوائل الفيضان لا ترسيب ما علق من الطمى بمياه النهر بالإسراع في تكوين أرض منه ولا يؤثر في حق الطاعن قملك الزيادة التي يضيفها طمى النهر بطريق الإنصاف الطبيعي لأرضه أن يكون قد إستأجرها خشية أن تضيق عليه ثمرة جهده وماله أو إعتقاداً منه أنه يستأجر ملك غيره ، لأن إستئجار الإنسان مينا مملوكة له لا يسقط حقه في ملكيتها.

*** الموضوع الفرعي : طبيعة ملكية الأمر المهجرة :**

الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٣

النص في المادة الرابعة من قرار وزير الشؤون الإجتماعية رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الصادر نفاذاً للقانون ٦٧ لسنة ١٩٦٢ - على أن تملك كل أسرة تعمل بالزراعة في التوبة ولا تملك أرضاً زراعية بها مساحة من الأرض الزراعية بالموطن الجديد تقدر بالنسبة لعدد أفراد الأسرة ومساحة الأراضي التي ستوزع عليهم وبعد أدنى فدان وفي المادة ١٢ منه على أنه يقصد بالأسرة في هذا القرار الوالدان أو أحدهما والأولاد والأحفاد وكذلك الأعمام وأولادهم متى كانوا يعيشون في منزل واحد يدل على أنه بالنسبة لأمر مهجرى التوبة الذين كانوا يعملون بالزراعة فيها ولا يملكون شيئاً من أراضيها ، رأى المشرع في سبيل رعاية هذه الأسر في التجمع الذي نقلهم إليه وحتى لا يكون هذا النقل سبباً في تشتيت هذه الأسر ، أن يمنع كل أسرة منها ملكية زراعية يراعى في تحديد مقدار مساحتها أفراد هذه الأسرة الذين شملهم الحصر وقتل ، بما مفاده أنه أنشأ بها حالة جديدة من حالات ملكية الأسرة بالإضافة إلى حالات ملكية الأسرة الواردة بالقانون المدني وهي ملكية شائعة يستحق كل من أفرادها نصيبه في ريعها بما لا يتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية.

*** الموضوع الفرعي : عدم جواز الاتفاق على مخالفة مدد التقادم :**

الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ٣/٢/١٩٧٠

إذ تنص المادة ١/٣٨٨ من القانون المدني بأنه لا يجوز الاتفاق على أن يتم التقادم في مدة تختلف عن المدة التي عينها القانون ، فإنه لا يجوز أن يولد تحديد مدة التقادم لمشيئة الأفراد ، ويحظر كل تعديل إتفائي في مدة التقادم المقررة بالقانون.

*** الموضوع الفرعي : ماهية دعوى الملكية :**

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ٢٧/٤/١٩٦٧

إذا كانت الدعوى قد ولت من الحكومة "المطعون ضدها" بقصد تقرير حقها على الأرض المتنازع عليها باعتبارها من أموال الدولة العامة وأنه بذلك يكون وضع يد الطاعنين عليها غير مشروع فإن هذه الدعوى تكون دعوى ملكية لا دعوى حيازة.

*** الموضوع الفرعي : ورود أسباب كسب الملكية على سبيل الحصر :**

الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٣١ صفحة رقم ١٨٧٢ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٦

— إذا كانت أرض النزاع قد حوّلها النهر من مكانها ثم إنكشف عنها في مرحلة ثانية فإنها تخضع لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ — الذي أظهر الطرح في ظله — والذي ينص في المادة ١١ منه على أن أرض طرحة النهر تكون من الأموال الخاصة وفي المادة ١٤ على أن أصحاب أكل النهر يمحسون نقداً لا عيناً ، وفي المادة ١٥ على أن يقدم صاحب أكل النهر طلب التصريح إلى محافظة الكائن في دائرتها الأكل. ومن ثم فإن أطيان النزاع إن كان نزاع الملكية كأرض النهر وغير موجودة في الطبيعة ثم في الفترة التالية لتسجيل هذا التنبية طرحها النهر وظهرت ثانية على الطبيعة ، فإنه لا يحق للمدين المنفل عليه ولا للطاعنة الصادر لها حكم مرسى المزايدة إعتلاؤها قانوناً. لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة لم تدع أن أرض النزاع قد تكونت من طمى جبهة النهر بطريقة تدريجية غير محسوسة فتكون ملكاً للملاك المجاورين حسبما تنص على ذلك المادة ٩١٨ من القانون المدني ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى أن الطاعنة لا تملك تلك الأرض لعدم إشتغال حكم مرسى المزايدة عليها مرتباً على ذلك قضاءه برفض دعواها بطيبت الملكية ، يكون قد إلزم صحيح القانون.

— أسباب كسب الملكية واردة في القانون على سبيل الحصر وهي وفقاً للمواد ٨٧٠ وما بعدها من القانون المدني — الإمتلاء والميراث والوصية والعقد والشفعة والتقادم المكسب فضلاً عن أحكام رسم المزايدة في البيوع الجبرية وليس من بين هذه الأسباب محاضر التسليم — بناء على حكم مرسى المزايدة — سوء أكانت مسجلة أم غير مسجلة.

الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ١٦٠٢ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٦

لكسب الملكية أسباب حددها القانون ليس من بينها قيد إسم شخص في سجلات الجمعيات التعاونية الزراعية المعدة لإثبات بيانات الحياة وجميع البيانات الزراعية الخاصة بكل حائز. ومن ثم فإن الإستدلال بشهادة من الجمعية التعاونية الزراعية لا يصلح سنداً لإثبات ملكية الأرض.

الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٩٨٦/٥/١٥

أسباب كسب الملكية قد حددها القانون على سبيل الحصر وليس من بينها قيد إسم شخص بذاته في السجلات التي تعدها الدولة لجباية الضرائب على العقارات فهذا القيد لا يعدو أن يكون قرينة بسيطة على الملكية قابلة لإثبات العكس .

* الموضوع الفرعي : وقف سريران التناقص :

الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٢
النزاع على عقد أمام القضاء من شأنه وقف سريران التناقص على الالتزامات المترتبة على هذا العقد لا إنقطاعه متى كان لم يتوافر سبب من أسباب الإنقطاع القانونية. إلا أن الحكم وإن كان قد أخطأ إذ اعتبر مدة النزاع فى العقد أمام القضاء قاطعة للتناقص لا واقفه له فإن هذا الخطأ لا يضره إذا كانت النتيجة التى انتهى إليها صحيحة تطبيقاً لأحكام وقف التناقص.

الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٦
الدعوى التى يرفعها الغير بطلب إسداد الشئ المبيع لا تعبر سبباً قانونياً لوقف التناقص الخاص بحق المشوى فى التضمينات مقابل ما فاتته من ربح بسبب عدم تنفيذ عقد البيع.

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٠٦ بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٦
قيام النزاع على الملكية لايعتبر مانعاً من سريران التناقص بالنسبة للمعروض الذى يرجع به المالك الحقيقى على البائع للملكه عند عدم إمكان إسداد المبيع من المشوى لأن هذا النزاع لم يكن ليخول دون المطالبة به ولو بطلب احتياطى فى الدعوى الملكية ، فضلاً عن أن دين التصويص يستحق من الوقت الذى يتحقق فيه الضرر بالبائع ولا يمنع من هذا النظر احتمال وقف دعوى التصويص حتى يفصل فى النزاع على الملك.

الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٢٣٩ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٣
مؤدى المواد الأولى والثانية والسادسة عشر من الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ أن أنشأه أراد وقف جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التى مرت أو تسرى ضد "المعتقلين والمراقبين" مادامت أموالهم موضوعة تحت الحراسة بحيث لا تجرى هذه المواعيد أو تفتح فى حقهم خلال فترة الحراسة وبحيث تعود فستأنف سيرها أو تبدأ بمجرد زوال سبب الوقف طبقاً للأحكام المقررة فى القانون. ولا وجه للقول بأن المادة السادسة عشر إنما أريد بها مد مواعيد سقوط الحق ومواعيد الإجراءات خلال فترة الحراسة وبالنسبة للحراس وحدهم لا بالنسبة للأشخاص الموضوعين تحت الحراسة ، إذ هو تخصيص للنص بغير تخصيص وليس له ما يبرره وفى السوابق التشريعية المماثلة الأوامر العسكرية والقرارات الوزارية المكملة لها - بالنسبة للرعايا الإيطاليين وغيرهم الذين وضعوا تحت الحراسة فى ظروف متشابهة ما ينفيه وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد على أنها رفعت فى أول يونيه سنة ١٩٥٧ بينما قرار اللجنة كان قد أعلن إلى الحارس العام فى

١٦ فبراير سنة ١٩٥٧ ، ومؤدى ذلك إنه أجرى معاد مقوط الحق في رفع الدعوى من تاريخ إعلان قرار اللجنة للمحارس ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٢٥ بتاريخ ١٩٦٧/٣/١
إتهام العامل وتقديمه للمحاكمة ولقيام الدعوى الجنائية بشأن هذا الإتهام لا يعتبر مانعاً بعمله معه رفع دعوى التصريح عن فصله وبالتالي لا يصلح سبباً لوقف مدة سقوطها بالتقدم وفقاً للقواعد العامة فى القانون.

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٥٢٧ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/١٧
إن التفتين المدني الحالى وإن قضى بالمادة ٢/٣٨٢ منه بأن التقدم الذى تريد مدته على خمس سنوات لا يسرى فى حق من لا تتوافر فيه الأهلية إذا لم يكن له نائب يمثل قانوناً فلا يقع وقف التقدم لمصلحته إذا كان له من يمثله إعتباراً بأن النائب يحل محل الأصل فيصير عليه أن يعزى أمر المطالبة عنه ، إلا أن التفتين المدني القديم كان يقضى فى المادة ٨٥ منه بأن هذا التقدم لا يسرى فى حق عليهم الأهلية أو نالصها على وجه الإطلاق فيقع الوقف لمصلحته ولو كان له نائب يمثله قانوناً.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٩٦٩/٢/٤
مضى كان المال المتنازع عليه أرضاً زراعية أو معدة للبناء فهو بطبيعته مما يقبل الانقسام ، وبالتالي يجوز وقف التقدم بالنسبة لجزء منه وتملك جزء آخر إذا توافرت شرائط التقدم بشأنه .

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٧
تسرى فى شأن التقدم المقرر لدعوى الضرر المباشرة ، القواعد العامة الخاصة بوقف مدة التقدم وانقطاعها - وهو ما حرصت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ على تأكيده - ومن ثم فإنه إذا كان الفعل غير المشروع الذى سبب الضرر والذى يستند إليه الضرر فى دعواه قبل المؤمن هو جريمة ورفعت الدعوى الجنائية على مقارنها سواء كان هو بذاته المؤمن له أو أحد من يعتبر المؤمن له مسئولاً عن الحقوق المدنية عن فعلهم ، فإن سريان التقدم بالنسبة لدعوى الضرر قبل المؤمن يقف طوال المدة التى تدوم فيها المحاكمة الجنائية .

الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٤
- إذا كانت القواعد العامة الخاصة بوقف مدة التقدم وانقطاعها ، تسرى على التقدم المقرر للضرر المباشرة قبل المؤمن - وهو ما حرصت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ على

تأكيد - فإنه إذا كان العمل غير المشروع الذي سبب الضرر والذي يستند إليه المضرور في دعواه قبل المؤمن هو جريمة ، ورفعت الدعوى الجنائية على مارقها ، سواء كان هو بذاته المؤمن له أو أحداً ممن يعتبر المؤمن له مسئولاً عن الحقوق المدنية عن فعلهم ، فإن سريان التقادم بالنسبة لدعوى المضرور قبل المؤمن يقف طوال المدة التي تندرج فيها المحكمة الجنائية ، ولا يعود التقادم إلى السريان إلا منذ صدور الحكم النهائي أو انتهاء المحاكمة بسبب آخر .

- متى كان مجتمعاً قانوناً على المضرور أن يرفع دعواه على المؤمن أمام المحكمة الجنائية بعد رفع الدعوى العمومية على الجاني محدث الضرر ، وكان إذا رفع دعواه أمام المحاكم المدنية أثناء السير في الدعوى الجنائية كان رفعها في هذا الوقت عقيماً ، إذ لا يمكن النظر فيها إلا بعد أن يفصل نهائياً في تلك الدعوى الجنائية ، فإن رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعاً قانونياً يصدر معه على الدائن المضرور مطالبة المؤمن بمقعة ، مما ترتب عليه المادة ٣٨٢ من القانون المدني وقف سريان التقادم ما دام المانع قائماً وبالتالى يقف سريان التقادم بالنسبة لدعوى المضرور قبل المؤمن طوال المدة التي تندرج فيها المحاكمة الجنائية .

الظعن رقم ٢٨ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٨١٩ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٣

إنه وإن نصت المادة ٢/٣٨٢ من القانون المدني على أن التقادم الذي تزيد مدته على خمس سنوات لا يسرى في حق من لا تتوالى فيه الأهلية إذا لم يكن له نائب يحمله ، مما مؤده سريان التقادم في حقه إذا كان له نائب يحمله قانوناً ، إلا أن المادة ٨٤ من القانون المدني القديم كانت تقضى بأن هذا التقادم لا يسرى في حق عديم الأهلية أو ناقصها على وجه الإطلاق ، ولو كان له نائب يحمله قانوناً ، ومن ثم فإذا كانت مدة وضع اليد مداخلية بين ولاية القانون المدني القديم والقانون الحالي ، فإنه يجب وفقاً للمادة ٢/٧ من القانون المدني الحالي إعمال حكم المادة ٨٤ من القانون المدني القديم بشأن وقف التقادم على المدة السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدني الحالي. لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى سريان التقادم في حق الطاعة خلال المدة من سنة ١٩٣٥ إلى سنة ١٩٤٧ ، وهي المدة التي كانت فيها قاصراً على أساس أنه كان لها نائب يحمله قانوناً ، وذلك عملاً بالمادة ٢/٣٨٢ من القانون المدني الحالي ، وكانت هذه المدة سابقة على العمل بأحكام هذا القانون. فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

الظعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٥٨٦ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٨

لما كان وقف التقادم لمصلحة ناقص الأهلية هو سبب شخصي متعلق به فلا يصحده إلى غيره من كامل الأهلية الذين يسرى التقادم في حقهم ما دام أن محل الإلتزام قابل للإقسام ، وإذا كان الثابت من مدونات الحكم أن من بين الورثة المطعون ضدهم من كان قاصراً ومنهم من كان بالغاً رشيداً ، وكان موضوع

الدعوى تثبيت ملكيتهم لقطعة أرض على الشيوع فإن الطلب بطبيعته قابل للإقسام والتجزئة ومن ثم فإن التقادم المكسب الطويل لا يقف إلا بالنسبة للقاصر منهم ويستمر مالياً بالنسبة للبالغ وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وحجب نفسه عن تحقيق دلائل الطاعنين بتملكهم أرض النزاع بوضع بينهم عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية بمقولة أن التقادم ينف بالنسبة لجميعهم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٣٧٨ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٧

- النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٨٢ من القانون المدني على أنه ، لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يعرقل معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبياً....، مفاده وعلى ما ورد بالأعمال التحضيرية للقانون المدني أن المشرع نص بصفة عامة على وقف سريان التقادم إذا كان ثمة مانع يستحيل معه على الدائن أن يطالب بحقه في الوقت المناسب ولو كان المانع أدبياً ، ولم ير المشرع إيراد الموانع على سبيل الحصر بل عمم الحكم لتمشيه مع ما يقضي به الظل.

- حسب محكمة الموضوع أن يدفع أمامها بالتقادم حتى يعين عليها أن تبحث شرائطه القانونية ومنها المدة بما يعرضها من وقف أو انقطاع إذ أن حصول شيء من ذلك يحول دون إكمال مدة التقادم مما يقتضي التثبت من عدم قيام أحد أسباب الوقف أو الانقطاع ومن ثم يكون للمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تقرر وقف التقادم إذا طالعتها أوراق الدعوى بقيام سببه.

الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١٠١٥ بتاريخ ١٩٧٨/٤/١٧

تنص المادة ٣٨٢ من القانون المدني على أنه " لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يعرقل معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبياً." وصلة القرابة مهما كانت درجتها ، لا تعتبر في ذاتها مانعاً أدبياً بل يرجع في ذلك إلى ظروف كل دعوى على حدة تستخلص منها محكمة الموضوع - بما لها من سلطة تقديرية - قيام أو إنقضاء المانع الأدبي ، دون معقب عليها في ذلك ، متى أقيمت استخلاصها على أسباب سائفة لها أصل ثابت بالأوراق .

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٣٠

إذ كان الطاعن لم يسبق له أن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن حجاج الصورة التنفيذية الأولى لأمر الأداء الصادر لصالحه على المطعون بطلبهما وانتظاره صدور الحكم بتسليمه صورة تنفيذية ثانية منه يحتر مائناً يعرقل معه المطالبة بحقه ومن ثم يوقف سريان تقادمه عملاً لنص المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني فإنه لا

يقبل منه - الطاعن - إثارة هذا الدواع الجديد لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه دفاع قانوني يخالطه واقع كان يتعين طرحه على محكمة الموضوع لتحقيقه وتقول كلمتها في شأنه .

الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٥

تنص المادة ٣٨٢ من القانون المدني على أنه " لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتصلر معه على الدائن أن يطالب بمقه ولو كان المانع أدبياً " وإذ كان مثل هذا المانع إذا تحقق من شأنه أن يوقف سريان التقادم فلا يبدأ التقادم إلا بزوال ذلك المانع ، وكان الحكم المطعون فيه قد إستخلص قيام مانع يستحيل معه على المطعون عليه المطالبة بمقه - في التصويض عما لحقه من أضرار نتيجة القبض عليه وحسمه بدون حق خلال الفترة من تاريخ الإفراج عنه في ١٩٦٦/٦/١ حتى ١٩٧٩/٥/١٥ ، فإنه إذ رتب على ذلك أن مدة تقادم دعوى المطعون عليه لا تبدأ من تاريخ الإفراج عنه وإنما من تاريخ زوال المانع ، لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٤١٢ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٩

تقدير المانع من المطالبة بالحق والذي يعتبر سبباً لوقف التقادم عملاً بالمادة ٣٨٢ من القانون المدني يقوم على عناصر واقعية يجب طرحها أمام محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها ، ولا يجوز عرضها إبتداء على محكمة النقض.

الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٩٧٧ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢١

تقدير قيام المانع من المطالبة بالحق والذي يعتبر سبباً لوقف التقادم عملاً بنص المادة ٣٨٢ من القانون المدني يقوم على عناصر واقعية يجب طرحها أمام محكمة الموضوع ولا يجوز عرضها لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٢٢٣ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٧

النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٨٢ من القانون المدني يدل وعلى ما ورد بالأعمال التحضيرية للقانون المدني ، وجرى به قضاء هذه المحكمة على أن المشرع نص بصفة عامة على وقف سريان التقادم إن كان ثمة مانع يستحيل معه على الدائن أن يطالب بمقه في الوقت المناسب ولو كان المانع أدبياً ، ولم ير المشرع أيراد الموانع على سبيل الحصر بل عمم الحكم لتمشيه مع ما يقضى به العقل المانع من المطالبة الذي يقف به سريان التقادم كما يكون مرجعه أسباب تتعلق بشخص الدائن ، قد يرجع إلى ظروف عامة يتصلر معها عليه المطالبة بمقه ، وتقرير ذلك كما تستلزم محكمة الموضوع ولها أن تقر قيام المانع ولو تضمن التشريع نصاً يميز للدائن الإلتجاء إلى القضاء للمطالبة بمقه ما دامت قضاءها بذلك على أسباب سائفة.

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٩٨٧ بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٤

المشروع نص بصفة عامة على وقف سريان التقادم إذا كان ثمة مانع يستحيل معه على الدائن أن يطالب بحقه فى الوقت المناسب ولو كان المانع أدبياً ، ولم ير المشروع لإيراد الموانع على سبيل الحصر بل عمم الحكم لتمشيه مع ما يقضى به العقل ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بالتقادم على ما انتهى إليه من أن صلة القرى بين الطاعة وابن شقيقها المطعون عليه وإقامة هذا الأخير خارج البلاد وإستيلاء جهة الإصلاح على الأرض المبيعة فورة من الزمن تعتبر مانعاً يعذر معه على المطعون عليه المطالبة بحقه فى الفوائد ، وكان التعامل بين الطرفين بالكتابة ليس من شأنه أن ينفى وحده قيام المانع فى علاقة المطعون عليه بخالفه الطاعة ، لما كان ما تقدم وكان تقدير قيام المانع الوقف لسريان التقادم موكولاً أمره إلى محكمة الموضوع دون معقب متى اعتمدت على أسباب سائفة وكان ما استخلصه الحكم المطعون فيه من قيام مانع لوقف التقادم سائفاً ويكفى لحمله فإن النى عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٩١ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٨٨

مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٣٨٢ من القانون المدنى أن المشروع نص بصفة عامة على وقف سريان التقادم إذا كان ثمة مانع يعذر معه صاحب الحق أن يطالب بحقه فى الوقت المناسب ولو كان المانع أدبياً.

الطعن رقم ٦٩٣ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ١/٩/١٩٩١

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن النص فى الفقرة الأولى من المادة ٣٨٢ من القانون المدنى مفاده وعلى ما ورد بالأعمال التحضيرية للقانون المدنى أن المشروع نص بصفة عامة على وقف سريان التقادم إذا كان ثمة مانع يستحيل معه على الدائن أن يطالب بحقه فى الوقت المناسب ولو كان المانع أدبياً ولم يرى المشروع لإيراداً لموانع على سبيل الحصر بل عمم الحكم لتمشيه مع ما يقضى به العقل .

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١/٣/١٩٤٦

إن التقادم يقف كلما استحال على صاحب الحق - مادياً أو قانوناً - أن يطالب بحقه. فهو يقف بالنسبة إلى كل صاحب حق حالت بينه وبين المطالبة بحقه القوة القاهرة أو إنقضاء الدين إنقضاء يعممه من المطالبة بدينه مابقى سبب الإنقضاء قائماً. فإذا باع المدين الدائن عيناً أداءً لدينه ثم حكم بطلان هذا البيع فإن تقادم الدين يقف إلى صدور الحكم بالبطلان. وإذا أقر البائع " المدين " للمشتري " الدائن " بإجازة البيع بعد ذلك لم يقضى بطلان هذه الإجازة فهذه الإجازة توقف التقادم إلى أن يقضى ببطلانها. ويجب فى حساب تقادم هذا الدين إسقاط مدنى الوقف المذكورتين.

الطعن رقم ٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٠ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٤٨

الجهل ياغتصاب الحق قد يكون من الأسباب الموقفة للتقادم إذا لم يكن ناشئاً عن إهمال صاحب الحق ولا تقصيره. فإذا كان الحكم قد نفى عن صاحب الحق كل إهمال أو تقصير من جانبه في جهله ياغتصاب ملكه ، فإنه لا يكون عطلاً إذ يعتبر أن مدة التقادم لا تحسب في حقه إلا من تاريخ علمه بوقوع الغصب على ملكه .

إستئناف

• الموضوع الفرعى : أثر الحكم فى شكل الإستئناف :

الطعن رقم ٢٤ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٥١/١١/١٥
مادامت المحكمة قد إستفدت ولايتها فى الفصل فى شكل الإستئناف بقبوله شكلاً لأنها لا تقلك النظر فى الدلع بطلان صحيفته لتعلق هذا الدلع بشكل الإستئناف الذى سبق أن فصلت فيه لا بموضوعه.

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٩٨٦ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/١٣
إذا دفع أمام محكمة الإستئناف بعدم قبول الإستئناف شكلاً لطلان عريضة الإستئناف فقصت محكمة الإستئناف برفضه لم دفع أمامها بعد ذلك بعدم قبول الإستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد فقصت أيضاً برفضه ، ولم يطعن فى الحكم الأول بطريق النقض وإلتزم التقرير على الطعن فى الحكم الثانى - فإن الحكم الأول يكون قد حاز قوة الأمر المقتضى. ولا يهدى التمسك بأن الحكم المطعون فيه قد أعاد القول فى الدلع بعدم قبول الإستئناف ورفضه.

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٧
لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات - بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ - تنص على أن الدعاوى المنصوص عليها فى المادة ١٨٨ يرفع الإستئناف عنها بتكليف بالحضور وكانت المادة ١١٨ من قانون المرافعات قد عينت هذه الدعاوى ومن ضمنها (دعاوى السندات الإذنية والكيميالات) فإن مؤدى ذلك أنه كلما تحقق فى الخمر الذى تأسست عليه المطالبة وصف السند الإذنى أو الكيميائية تعين رفع الإستئناف بتكليف بالحضور إعتباراً بتحقيق هذا الوصف فيه. ولما كان مقرر قانوناً أن الشيك (الذى يفقد صفته كشيك) قد يصدق عليه فى حالات معينة وصف السند الإذنى أو الكيميائية فإن طريقة رفع الإستئناف تختلف بين التكليف بالحضور والعريضة بحسب ما إذا كان هذا الوصف ثابتاً لهذا الخمر الذى تأسست عليه المطالبة أو غير ثابت له - وهو أمر منوط بالحكمة الإستئنافية تعين عليها تبينه عند الفصل فى شكل الإستئناف المرفوع إليها عن هذه المطالبة. فإذا كانت محكمة الإستئناف قد حجبت نفسها عن هذا النظر بما أسست عليه قضاءها من إطلاق القول بأن الإستئناف يرفع بعريضة فى جميع الأحوال التى يكون فيها موضوع الدعوى المستأنف حكمها مطالبه بقيمة الشيك ، فإن حكمها المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٩/٣/١٩٥٩

مى قضت المحكمة الإستئنافية بقبول الاستئناف شكلا وكان قضاؤها هذا قضاء ضميا بجواز الاستئناف يجوز قوة الأمر المقضى ويجوز دون العود إلى إثارة النزاع أمامها فى شأن جواز الاستئناف أو عدم جوازه.

الطعن رقم ١ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١ بتاريخ ١/٢٥/١٩٥٨

مفاد نص المادة ١١٢ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ أن قرار شطب الاستئناف لا يلقى إجراءات الاستئناف ولا تزول معه الآثار المترتبة على رفعه وقيامه بل كل ما يؤدى إليه هذا الشطب هو استبعاد الدعوى من جدول القضايا وعدم الفصل فيها مع بقائها وبقاء كافة الآثار المترتبة عليها. وعلى ذلك فإن الحكم الشرعى المستأنف لا يكون قد أصبح نهائيا.

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ٩/٢/١٩٦١

إذا كان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أن يقضى بقبول الاستئناف شكلا بينما الاستئناف قدم بقرره فى قلم كتاب المحكمة خلافا لما نصت المادة ٤٠٥ من لائحة المدلة بالقانون ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ وليس صحيحاً ما ورد بوقائع الحكم من رفعه بعريضة ، وكان تقرير الطعن فى الحكم بمعناه القانون هو إضهاد يثبت به كاتب المحكمة أن محامى الطاعن قد حضر أمامه فى تاريخ معين وأشهد أنه يطعن فى الحكم للأسباب التى يوردها ثم يوقع الكاتب ومحامى الطاعن على هذا الاشهاد ، وكان يبين من صورة ورقة الاستئناف المعلقة إلى الطاعن أن ظاهرها لا يدل على حصول الاشهاد على النحو السابق بيانه وكانت العبرة بالواقع الذى يدل على أن الاستئناف رفع طبقاً للقانون ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الاستئناف شكلا لا يكون مخالفاً للقانون .

الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ٢٣/٢/١٩٦١

تفريق المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات فى صدد شكل الاستئناف بين الدعاوى المنصوص عليها بالمادة ١١٨ ويرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور والدعاوى الأخرى ويرفع الاستئناف عنها بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة وإلا كان الاستئناف باطلاً. وإذا فتمضى تضمنت الدعوى طلبات متعددة بعضها مما يوجب القانون الفصل فيه على وجه السرعة والبعض الآخر مما ينظر بالطريق العادى وصدر فى هذه الطلبات جميعها حكم واحد ، فإن هذا الوضع يتعين معه رفع الاستئناف عن الطلبات الأولى بورقة تكليف بالحضور وعن الطلبات الثانية بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة بحسب طبيعة كل طلب .

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٣

- جرى قضاء محكمة النقض على أن عدم إعادة إعلان أحد المستأنف عليهم ، لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلاً قبل إعادة إعلائه أو الحكم الصادر في الموضوع .
- بالحكم بقبول الاستئناف شكلاً تكون المحكمة قد استندت ولايتها على شكل الاستئناف بحيث لا تقلك العودة إليه والحكم بعدم قبوله .

الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٦١٠ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٧

منى قضت المحكمة بقبول الاستئناف الوصفى شكلاً ، لأنها بذلك - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تكون قد حسمت النزاع نهائياً في خصوص شكل الاستئناف واستندت ولايتها في الفصل فيه والقول بأن الاستئناف الوصفى يعتبر حكماً وقتياً بطبيعته لا يجوز قوة الأمر المقضى ولا تنقيد به المحكمة عند نظر استئناف الموضوع ، إما يصدق على ما يتضمنه قضاء ذلك الحكم من إجراء التنفيذ مؤقلاً أو منعه والأمر بالكفالة أو الإعفاء منها ، أما قضاؤها بجواز الاستئناف وقبوله شكلاً فإنه يعتبر قضاء قطعياً لا تقلك المحكمة المدول عنه .

للطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢

إله وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة متى قضت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلاً كان لقضاؤها هذا قضاء ضمنياً بجواز الاستئناف يجوز قوة الأمر المقضى ، ويجول دون العودة إلى إثارة النزاع أمامها في شأن جواز الاستئناف أو عدمه ، وإذا كان الغائب في الأوراق أنه بعد أن قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلاً ، دفع الطاعن بعدم جواز الاستئناف لقله النصاب كما دفع بعدم قبوله لأن المستأنف لم يكن خصماً حقيقياً في الدعوى ولم يحكم عليه بشئ فيها ولأن الطعون جندها الثانية "البالغة" قد قبلت الحكم الابتدائي ولم تستأنفه فأضحى حائزاً قوة الأمر المقضى قبلها وبالتالي قبل المستأنف باعتباره خلفاً عاماً لها ، وكان هذا الدفع في حقيقته طبقاً لنص المادة ٣٧٧ من قانون المرافعات السابق دفعا بعدم جواز الاستئناف وليس دفعا بعدم القبول كما نصت عليه المادة ١٤٢ من ذلك القانون وأجازت إبداءه في أية حالة تكون عليها الدعوى إذ العبرة بحقيقة الدفع ومرماه وليس بالتسمية التي يطلقها عليه الخصوم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر وقضى برفض هذه الدفوع ، لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٦٧٥ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٦

لئن كان التكييف القانوني الصحيح لإستئناف الطاعن الأول - المدعى المنفذ عليه - المرفوع مذكرة عن حكم مرسى المراد أثناء نظر إستئناف الطاعنة الثانية مدعية الإستحقاق لذلك، الحكم ، هو أنه إستئناف إنضمامى فى حكم المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات السابق ، المقابلة للمادة ٢١٨ من قانون المرافعات الحالى ، بإعتبار أن بطلان حكم مرسى المراد موضوع غير قابل للتجزئة ، إلا أنه لا يجدى الطاعن الأول الدعى على الحكم المطعون فيه عطاء فى القضاء بعدم قبول إستئنافه شكلاً تأسيساً على أنه إستئناف أصلى رفع بعد الميعاد وبغير الطريق القانونى ذلك أن نص المادة المذكورة صريح فى أن الإستئناف المرفوع من المحكوم عليه الذى فوت معاد الطعن إنما يكون أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه ، منضماً إليه فى طلباته ، مما مفاده أن هذا الطعن يقع الطعن الأصلى ، ويؤول بزواله. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى صحيحاً إلى القضاء بعدم جواز الإستئناف الأصلى المرفوع من الطاعنة الثانية ، فإنه يترتب على ذلك زوال الإستئناف الإنضمامى الذى رفعه الطاعن الأول منضماً إلى الطاعنة الثانية فى طلباتها وهو ما يتساوى فى نتيجته مع الحكم بعدم قبوله شكلاً.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٣٥٤ بتاريخ ١٩٧٧/٦/١

القرار فى قضاء هذه المحكمة أنه ليس شكمة الإستئناف أن تعرض للموضوع قبل الفصل فى شكل الإستئناف فإن رأت أنه قد رفع بعد الميعاد فإنه لا يكون لها أن تبحث فى صحة قضاء هذا الحكم أو عدم صحته ، ولما كان الحكم المطعون فيه إنتهى إلى سقوط حق الطاعن بالطعن فى الحكم بطريق الإستئناف فإنه لا تريب عليه إن هو التفت عن طلب فتح باب المرافعة لما تضمنه من وقائع تتعلق بصحة قضاء الحكم المستأنف أو عدم صحته.

الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢

لم يوجب المشرع إعلان المستأنف الغالب فى نطاق تطبيق المادة ٢/٨٣ مرافعات، إلا إذا أبدى خصمه طلباً عارضاً ، وإذا كان الدفع بإعتبار الإستئناف كأن لم يكن ليس من هذا القبيل لملقه بإجراءات السير فى الدعوى ويعبر من المسائل التى تعرض سير الخصومة هذا إلى أن المحكمة ملزمة بتكييف الدفع التكييف الصحيح وتحديد مرمى الخصم منه وفقاً للوقائع الثابتة أمامها ، وإذا خلصت إلى أن المطعون ضدهم إستهدفوا من هذا الدفع بعد تجديد الإستئناف من الشطب أن مرماه يدخل فى نطاق المادة ١/٨٢ مرافعات فإنها تكون قد إلتزمت صحيح القانون.

الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٨٥٢ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢
الحكم الصادر بقبول الإستئناف شكلاً إنما يصل بشكل الإستئناف " معاد الطعن ، قابلية الحكم المستأنف للطعن فيه بطريق الإستئناف ، وأن من إختصم فيه إنما كان خصماً أمام محكمة أول درجة " ولا يصحده إلى موضوعه الذي لا غلظت المحكمة نظره والفصل فيه إلا بعد الفصل في شكل الإستئناف

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٩٣٦/٦/٣
إذا دفع فرعياً بعدم قبول الإستئناف وحكمت المحكمة برفض هذا الدفع وبقبول الإستئناف شكلاً وتحديد جلسة لسماع المرافعة ، ثم حضر مقدم هذا الدفع المرفوض جلسات المرافعة ، ولم يحفظ لنفسه بحق الطعن في هذا الحكم ، ثم لم يرفعه فعلاً بعد أن أصبح ذلك في مقدوره قانوناً ، بل تراجع في الموضوع فقد سقط حقه في الطعن عليه.

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٣٦/١١/١٩
إن آثار إعلان الأحكام من حيث قبول الإستئناف وعدمه لا تكون إلا بالنسبة للمعلن والمعلن إليه من الخصوم في الدعوى عند تعدد المحكوم لهم أو المحكوم عليهم على السواء ، وذلك فيما عدا حائلي التضامن وعدم إمكان التجزئة.

فإذا قضت محكمة الدرجة الأولى في دعوى مرفوعة من أحد المشترين ضد بائعه والبائعين السابقين له وضد دائن البائع الأول ببطالان عقود البيع المتتالية باعتبارها صورية ، وذلك بناء على ما دفع به الدائن السالف ذكره ، فإن قضائهما هذا يكون مقصوراً على علاقة الدائن الذي دفع بالصورية بالمشتري المتعاقبين تلك العلاقة التي إبنى عليها القضاء ببطالان هذه العقود ، أما فيما يخص بعلاقة كل مشتري ببائعه فعلاً يؤثر عليها ذلك الحكم. فإذا قصر المشري المذكور فدعواه أمام محكمة الإستئناف على مطالبة البائع له برد الثمن مع التعويض ، فدعواه هذه قوامها عقد الشراء الصادر بينهما ولا تأثير عليها للحكم الصادر بالصورية. فإذا حكمت المحكمة بعدم قبول إستئنافه شكلاً على اعتبار أن الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى قد بنى على صورية عقد شرائه هو وعقود من تلقى الحق منهم وأن حكم الصورية هذا غير قابل للتجزئة ، وأنه أعلن له من الدائن ، وأن معاد إستئنافه إنقضى. كان حكمها هذا غير صحيح خطئها في اعتبار إعلان الحكم للمشري من الدائن الذي دفع بالصورية صادراً لحساب جميع خصوم الدعوى وعدم قصر آثاره على المعلن والمعلن إليه منهم ، وتعين نقض الحكم والقضاء بقبول الإستئناف شكلاً .

الطعن رقم ٦٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ١٩٤٨/١/٢٨
إذا قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً لسبق الرضاء بالحكم المستأنف فلا مصلحة للمستأنف في الطعن في القضاء بقبول الاستئناف ، بمجرد القول بأنه لو صح أساس الحكم لوجب القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلاً لا يرفضه موضوعاً .

* الموضوع الفرعي : أثر ضم الاستئناف :

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٠ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٤٥٢ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٨
ضم الإستئنافات لا يفقد كلا منها إستقلاله ولا يؤثر على مركز الخصوم في كل منها.

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٤٤٦ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٣
التعويض المستحق عن نزاع الملكية لا يعبر بمعلوم المقدار وقت الطلب بالحق المقصود في المادة ٢٢٦ من القانون المدني إذ أن المقصود يكون محل الإلتزام بمعلوم المقدار في حكم المادة المذكورة أن يكون تحديد مقداره قائماً على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة في التقدير ولما كان ما يستحقه المالك مقابل نزاع ملكيته للمنفعة العامة يعبر تعويضاً له عن حرمانه من ملكيته جبراً عنه للمنفعة العامة وهذا التعويض هو ما يكون للخاص سلطة واسعة في تقديره فإنه لا يكون معلوم المقدار وقت طلبه مهما كان تحديد المالك لهذا التعويض في صحيفة دعواه. ولا يصدق عليه هذا الوصف إلا بصور الحكم النهائي في الدعوى ومن ثم تستحق الفوائد عنه إلا من تاريخ هذا الحكم النهائي.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٩
أنه وأن كانت محكمة الاستئناف قد ضمت الإستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد وقضت فيهما معاً بالحكم الطعون فيه إلا أن هذا الإجراء لا ينفي - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ما لكل من الإستئنافين من إستقلال عن الآخر بحيث لا يؤثر ما قد يشوب أحدهما من عيب إجرائي في الإستئناف الآخر.

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٤٤٨ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٢
ضم المحكمة لإستئنافين ، لا ينفي ما لكل من إستقلال عن الآخر.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ١٩٤٨/٦/٣
إذا كانت المحكمة الابتدائية قد ضمت دعوى التظلم المرفوع إليها من أمر رئيس المحكمة بإلغاء أمر الحجز التحفظي على ما للمدين لدى الغير إلى دعاوى المديونية ، وحكمت فيها كلها بحكم واحد ، ثم رفعت علة إستئنافات عن الأجزاء المخلفة لهذا الحكم ، فلا تثير على محكمة الإستئناف إن هي فصلت في

الإستئناف المرفوع عن الحكم في خصوص التظلم مستقلاً عن الإستئنافات الأخرى المرفوعة عن أجزاء الحكم الخاص بالمديونية فقضت بإلغاء الحكم المستأنف وأيدت أمر رئيس المحكمة الصادر بإلغاء الحجز لعدم توافر شرط تحقق الدين وقت صدور الأمر بالحجز. ذلك بأن العبرة في تحقق الشروط التي يتطلبها القانون في الدين الذي من أجله يصدر الأمر بالحجز التحفظي على ما للمدين لدى الغير إنما هي بوقت إصدار هذا الأمر ، فإن لم تكن هذه الشروط متوافرة في هذا الوقت كان الأمر بالحجز غير صحيح بصرف النظر عما يقضى به من بعد في شأن الدين. وبذلك لا يكون ثمة بين هذا الإستئناف والإستئنافات الأخرى من الارتباط ما يقتضي أن يفصل فيها كلها بحكم واحد .

الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤١ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٦
إنه وإن أوجب الشارع في الفقرة الثانية من المادة ٢٣١ موافقات على قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف أن يرسل ملف الدعوى إلى محكمة الإستئناف خلال المدة المحددة بها ولئن كان الثابت أن محاضر جلسات محكمة أول درجة لم ترفق بملف الدعوى الابتدائية ، إلا أنه لما كان القانون لم يربط الإعلان على عدم إرسال الملف كاملاً إلى محكمة الإستئناف ، فإن النقص يكون على غير أساس.

* الموضوع الفرعي : أسباب الإستئناف :

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٧/٣/١٩٦٨
مؤدى لص المادة ٤٠٥ موافقات بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أن المشرع أراد أن يولك للمستأنف تقدير الأسباب التي يرى بيانها للإستناد إليها في طلب إلغاء الحكم الابتدائي أو تعديله وإكتفى بالزامه بهذا البيان في صحيفة إستئنافه ولم يوجب عليه ذكر جميع الأسباب حتى يستطيع أن يضيف إليها ما شاء من الأسباب أثناء المرافعة أمام المحكمة أو أن يعدل عنها إلى غيرها لأن المشرع إنما قصد بهذا البيان في الصحيفة إعلام المستأنف عليه بأسباب الإستئناف لود عليها أو يسلم بها ولم يقصد تحديد نطاق الإستئناف من هذه الأسباب كما هو الحال في الطعن بطريق النقض. فإذا كان الثابت بالأوراق أن المظنون عليه أورد في صحيفة إستئنافه بياناً بأسباب إستئنافه للحكمين الصادرين من محكمة أول درجة وكان لا يصح البحث في موضوع هذه الأسباب لمصرفها إلى أحد الحكمين ، وقد بنى عليها المظنون عليه إستئنافه للحكمين معاً فإن الحكم المظنون فيه إذ اعتبر البيان الوارد بالصحيفة شاملاً لإستئناف هذين الحكمين وربت على ذلك قضاءه برفض الدفع بإعلان الإستئناف الذي تمسك به المطاعن فإنه لا يكون قد خالف القانون .

*** الموضوع القرعي : إستئناف أحكام الأحوال الشخصية :**

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٧ مكتب قني ٩ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٥٨/٢/٦

يجب تطبيق المواد التي وردت في باب الاستئناف في القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بالنسبة للاستئناف الذي يرفع عن الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وذلك إعمالاً لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥. ويعتبر الاستئناف مرفوعاً ومقيداً في الميعاد بتقديم صحيفته إلى قلم كتاب المحكمة في الميعاد المحدد في المادة ٣٠٧ من القانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ وبقيدته في الجدول في الميعاد المحدد في المادة ٣١٤ من هذا القانون - أما إعلان الصحيفة إلى الخصم فإنه إجراء لم يحدد له القانون ميعاداً ويجوز للمستأنف أو لقلم الكتاب أن يقوم به بعد قيد الدعوى.

الطعن رقم ٦ لسنة ٢٧ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٩٥٤ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/١٩

يجب تطبيق المواد الواردة في باب الاستئناف من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فيما يتعلق بالإستئناف الذي يرفع عن الأحكام الابتدائية الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وذلك عملاً بالمادة الخامسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥. ويعتبر الإستئناف مرفوعاً وتصل به محكمة الإستئناف بتقديم صحيفته إلى قلم الكتاب في الميعاد المحدد في المادة ٣٠٧ من القانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ وبقيدته بالجدول في الميعاد المحدد في المادة ٣١٤ من هذا القانون ، أما إعلان الصحيفة للخصم لتقوم الخصومة بينه وبين المستأنف فهو إجراء لم يحدد له القانون ميعاداً للمستأنف أن يقوم به قلم الكتاب بعد قيد الدعوى.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ١٩٦٥/٣/١٧

إذ ألقى القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٥ [بإلغاء المحاكم الشرعية] بعض مواد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ واستبقى من بين ما استبقاه الفصلين الأول والثاني من الباب الخامس وما إشتمل عليه من أحكام خاصة بالمعارضة والإستئناف ونص في المادة الخامسة منه على أن [تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس المالية عدا الأحوال الشخصية التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين المكملة لها] فإنه يكون قد دل على أنه أراد أن يبقى إستئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية محكوماً بذات القواعد التي كانت تحكمه قبل إلغاء هذه المحاكم والتي رؤى من الخير الإبقاء عليها ، لا بقواعد

أخرى من قانون المرافعات ، كما دل على أن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية هي الأصل الذي يجب التزامه ويتعين الرجوع إليه في ضوابطه وإجراءاته فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بطلان صحيفة الإمتئناف إستناداً إلى إنه [وإن كان قد تبين من مراجعة صحيفة الإمتئناف أن المستأنفة أخطأت حقيقة في بيان رقم القضية المستأنف الحكم الصادر فيها والحكمة التي أصدرته إلا إنه ظاهر تلك الصحيفة بصفة جلية أن المراد إستئنافه هو الحكم الذي صدر في ١٩٥٧/٣/٢٥ بإستحقاق المستأنف ضده الأربعة ألفدنة شائعة في أطيان وقف نهاوند البيضاء الجركسي وفي هذا تعريف كاف بالحكم المستأنف] وإن المادة ٣١٠ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ الواجبة التطبيق في هذه القضية إنما تستلزم فقط في هذا الشأن بيان تاريخ الحكم المستأنف في صحيفة الإمتئناف والأسباب التي بنى عليها وأقوال وطلبات من رفعه وتكليف الخصم بالحضور أمام محكمة الإمتئناف [فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ولا وجه للتعدي بالمادة ٣١١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية في هذا الخصوص وما نصت عليه من أن الإمتئناف يقدم إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف إذ هي تتحدث عن المحكمة التي تقدم إليها ورقة الإمتئناف لا عن البيانات التي يجب أن تشمل عليها هذه الورقة.

الطعن رقم ٣٢ لمئنة ٣٧ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٤٨٠ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٩

إستئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف والتي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - مرفوعاً بتقديم صحيفته إلى قلم كتاب المحكمة في الميعاد المحدد في المادة ٣٠٧ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١.

الطعن رقم ٤ لمئنة ٤١ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ١٠٣٣ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢١

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن إستئناف الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية يخضع في إجراءاته للمواد الخاصة به الواردة في الفصل الثاني من الباب الخامس من الكتاب الرابع من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية إعتبار بأنها لا تزال هي الأصل الأصل الذي يجب إلتزامه ويتعين الرجوع إليه في التعرف على أحوال إستئناف هذه الأحكام وضوابطه وإجراءاته .

الطعن رقم ٤١ لمئنة ٤٧ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٨٢ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٦

النص في المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المالية على أن " تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب

المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكمل لها " .و فى المادة ٣٠٥ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ الصادر فى ١٢ مايو سنة ١٩٣١ بلامحة ترتيب احكام الشرعية والإجراءات المتعلقة بها على أنه " يجوز إستئناف كل حكم أو قرار صادر فى الإختصاص أو فى الإحالة على محكمة أخرى أو فى موضوع ولو بالرفض أو بسماع الدعوى أو علمه أو بالنفاذ المؤقت أو رفضه وكذا يجوز الإستئناف إذا لم تفصل المحكمة فى أحد الطلبات . ويستثنى من ذلك الأحكام والقرارات الصادرة من المحكمة الجزئية بصفة إنتهائية ... ويجوز إستئناف شىء من القرارات غير ما سبق إلا مع إستئناف الحكم فى أصل الدعوى " .بدل على أن إستئناف الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية يخضع للنصوص الواردة بشأنه فى لائحة ترتيب احكام الشرعية ، وفى الحالات المبينة بالمادة ٣٠٥ منها وليس من بينها الحكم بعدم جواز المعارضة.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٨٣

الشارع وقد خص مسائل الأحوال الشخصية بإجراءات معينة بينها الكتاب الرابع من قانون المرافعات السابق والذي أبقى القانون الحالى على أحكام المواد من ٨٦٨ إلى ١٠٣٢ منه فإن الأحكام العامة المقررة فى قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تنطبق على ما ورد بشأنه نص خاص فى الكتاب المشار إليه ، ولما كان النص فى المادة ٨٧٧ منه على أن يرفع الإستئناف بقرير فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه وتبعية فى تحديد الجلسة ودعوه ذوى الشأن ما نص عليه فى المادة ٨٧٠ بدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الشارع لم يستلزم أن يتضمن تقرير الإستئناف أسباباً على غرار ما تطلبه فى المادة ٣٢٠ من قانون المرافعات.

* الموضوع الفرعى : إستئناف الأحكام النهائية للبطلان :

الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١١/٣/١٩٧٦ .

إذ نصت المادة ٢١١ من قانون المرافعات على أنه " يجوز إستئناف الأحكام الصادرة بصفة إنتهائية من محاكم الدرجة الأولى بسبب وقوع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم وعلى المستأنف فى هذه الأحوال أن يودع خزنة المحكمة الإستئنافية عند تقديم الإستئناف على سبيل الكفالة خمسة جنيهات ولا يقبل قلم الكتاب صحيفة الطعن إذا لم تصحب بما يثبت هذا الإيداع وتصادر الكفالة بقوة القانون متى حكم بعدم جواز الإستئناف لإنشاء البطلان " ، فقد دلت على أن إيداع الكفالة هو إجراء جوهرى لازم لقبول الإستئناف ، إستهدف المشرع منه تضيق نطاق الرخصة الإستئنافية التى يتيحها النص حتى لا يقدم عليها إلا من هو جاد. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستند فى قضائه بعدم قبول

الإستئناف شكلاً. إلى أن الطاعن لم يودع الكفالة عند تقديم صحيفة الإستئناف ، كما لم يتدارك هذا خطأ أو النقص خلال الميعاد المحدد لرفع الإستئناف فإنه لا يكون قد إخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٤٩٧ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٦

مفاد نص المادة ١/٢٢١ من قانون المرافعات أن المشرع أجاز إستثناء الطعن بالإستئناف في الأحكام الصادرة في حدود النصاب الإنتهائي تحكم الدرجة الأولى متى توافرت شروطان أساسيان [أولهما] وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر فيه ومن ثم فلا يجوز الطعن بالإستئناف في الحكم لمخالفته القانون أو خطئه في تطبيقه. [ثانيهما] أن يودع المستأنف خزانة المحكمة كفالة مقدارها خمسة جنيهاً عند تقديم صحيفة الإستئناف إلى قلم الكتاب أو خلال الميعاد الإستئناف وإذا تخلف أحد هذين الشرطين كان الإستئناف غير جائز. لما كان ذلك ، وكانت الشركة الطاعنة لم تقدم ما يدل على أنها قامت باستئصالها على وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر فيه ، إذ لا يتوافر هذا الشرط بنعيها على الحكم المستأنف مخالفته لقواعد الإختصاص النوعي ، ذلك أن مخالفة قواعد الإختصاص يعيب الحكم باطلًا في تطبيق القانون ولكنها لا تبطله كما لم تقدم الطاعنة ما يدل على أنها أودعت خزانة المحكمة الكفالة المنصوص عليها في المادة ٢٢١ مאלفة البيان ومن ثم فإن نعيها بهذا السبب يكون على غير أساس.

* الموضوع الفرعي : إستئناف الشق للمستعجل :

الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٢٦١ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٦

إذا كانت صحيفة الإستئناف المطروح على المحكمة لم تتضمن إستئناف قضاء الحكم المستأنف في الموضوع بل إقتصرت على إستئناف قضاؤه في الشق المستعجل منه وكان المستأنف قد رفع إستئنافاً عن القضاء الموضوعي بهرضة أودعت قلم الكتاب ولم ينزل في التحضير فلم يعرض على المحكمة لأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بطلان هذا الإستئناف وهو غير مطروح عليه يكون قد وقع باطلاً ولا يثير من ذلك أن تتضمن مذكرة المستأنف الاحتامية طلب إلغاء قضاء الحكم المستأنف في الطلب الموضوعي ذلك أن هذا الذي تضمنته المذكرة لا يعبر وفقاً لإستئناف عن قضاء الحكم المستأنف في الموضوع.

*** الموضوع الفرعي : استئناف حكم التمهيدى :**

الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢١ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٥٤/١/٢٨

مناط تطبيق القاعدة الواردة فى المادة ٣٦١ من قانون المرافعات القديم التى تجيز استئناف الأحكام التمهيدية مع الحكم الصادر فى أصل الدعوى هو أن لا يكون الحكم التمهيدى قد استوفى من أى خصم استقلا وقالت محكمة الاستئناف كلمتها فيه قبل استئناف الحكم الصادر فى الموضوع.

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٥٦/١/١٢

مضى صدر حكم فى دعوى خصم عن زيادة الإستهلاك فى عين مزرعة بنذب غير لتحقيق هذا الإستهلاك وكان هذا الحكم قد علق قضاءه بمسألة المستأجر عن هذا الخصم على مدى الإستهلاك الذى يثبتته الغير فإنه لا يعتبر منها للخصومة فى خصوص هذه المسألة ومن لم لا يجوز إستئنافه على حدة طبقاً للمادة ٣٧٨ مرافعات.

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ١٩٥٨/٢/٦

الأحكام المهنية للخصومة كلها أو فى جزء منها لا تعتبر مستأنفة باستئناف الحكم الموضوعى الذى يصدر بعد ذلك فى الدعوى إلا إذا رفع عنها استئناف خاص فى المبدأ القانونى وذلك طبقاً للمادة ٤٠٤ مرافعات التى لا تنصرف عبارتها إلا إلى الأحكام القطعية الصادرة قبل الفصل فى الموضوع ولا تنهى بها الخصومة كلها أو بعضها.

الطعن رقم ٢١١٩ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٤٤ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ١٩٩١/٣/١٤

إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية رقم.... ضد الطاعن لإتهامه بتزوير وإستعمال عقد الإيجار المورخ / / موضوع الدعوى المدنية الصادر فى شأنها الحكم المطعون فيه ، وأنه لم يفصل فى هذه الدعوى الجنائية بعد ، وطلب الطاعن وقف الفصل فى الإستئناف حين الفصل فى اللجنة المذكورة وقدم تأييداً لطلبه شهادة صادرة من واقع جدول اللجنة بنباية قسم أول بندر الزقازيق تفيد فيه اللجنة المذكورة ضد الطاعن بطلب معاقبته من جريمة تزوير عقد الإيجار المشار إليه وإستعماله لهذا العقد مع علمه بتزويره ، وكانت واقعة تزوير هذا العقد هى الأساس المشترك بين الدعويتين الجنائية والمدنية وتفيد فى شأنها القاضى المدنى بما يقضى به فى جريمة تزوير ذلك العقد وإستعماله المنسوبة إلى الطاعن مما كان يتعين معه على محكمة الإستئناف أن توقف السير فى الإستئناف حتى يتم الفصل نهائياً فى اللجنة المذكورة وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر رغم تحصيله للطلب المشار إليه المبدى من الطاعن ومضى دوله بتحقيق واقعة تزوير ذات عقد الإيجار موضوع جنحة التزوير وقضى برده وبطلانه على ما

أورده بأسبابه من أن تلك اللجنة لم يعد لها سند بعد أن قضت المحكمة بإلغاء الحكم الذي قضى برد وبطلان عقد الإيجار المسسوخ // وأن الدعوى الجنائية لم يفصل فيها حتى الآن رغم أن قيام النيابة العامة بتحريك الدعوى الجنائية بتزوير عقد الإيجار سند الدعوى كالياً بذاته لإجابه طلب الطاعن بوقف الفصل في الاستئناف لحين الفصل في الدعوى الجنائية المشار إليها فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٥٣ بتاريخ ١١/١/١٩٣٣

إذا قضت المحكمة الجزئية برفض دفع فرعي بعدم الاختصاص ، ثم حكمت بعد ذلك في موضوع الدعوى ثم استأنف المحكوم ضده الحكم الصادر في الموضوع فقط ، ثم عدل طلباته إلى طلب الحكم بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى ، فمن الخطأ في تطبيق القانون أن تعتبر المحكمة الاستئنافية هذا التعديل في الطلبات بمثابة رفع إستئناف عن حكم المحكمة الجزئية الصادر في مسألة الاختصاص. ووجه الخطأ أن هذا الحكم الأخير ، وإن كان صادراً في مسألة فرعية ، ليس حكماً تحضرياً ولا تهديداً حتى يصبح اعتباره مستأنفاً تبعاً لإستئناف الحكم الصادر في الموضوع ، وإنما هو حكم قطعي في موضوعه مستقل عن الحكم الصادر في موضوع الدعوى إستقلالاً يوجب إستئنافه على حدة في ميعاده ، وطبقاً للأوضاع القانونية المبينة بالمادة ٣٦٣ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ٨١ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٧٣٣ بتاريخ ٢٥/٤/١٩٣٥

إذا صدر حكم تهديدي يحوى حكماً قطعياً في مسألة ما ولم يقبل المحكوم عليه هذا الحكم ولم يعلنه إليه عصمه ثم صدر حكم آخر في أصل الدعوى ، فإن إستئناف هذا الحكم الصادر في أصل الدعوى يشمل حتماً ، بمقتضى المادة ٣٦٢ من قانون المرافعات ، إستئناف ذلك الحكم التمهيدي برمته حتى ولو لم ينص في عريضة الإستئناف تنصيصاً خاصاً بإستئناف الحكم التمهيدي ما دام مدار عريضة الإستئناف ومدار المرافعة فيه أمام محكمة الإستئناف كانا حول النقطة الجوهرية المفضى فيها قطعياً بالحكم التمهيدي .

الطعن رقم ٤٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٢٢ بتاريخ ٧/٣/١٩٤٦

إستئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى يوجب عليه حتماً إستئناف جميع الأحكام التحضيرية والتهديدية السابق صدورها فيها ، ما لم تر المحكمة الابتدائية أو محكمة الإستئناف أن طالب الإستئناف قبل تلك الأحكام قبولاً صريحاً ، ولا يؤثر في ذلك تفليها. فمن الخطأ في تطبيق القانون أن تقول المحكمة إن الحكم الصادر يندب خبير لفحص الحساب أصبح نهائياً لعدم إستئنافه بعد صدوره ولقيام الخبير بفحص الحساب في حين أن هذا الحكم ليس إلا حكماً تحضرياً ، وكونه كذلك يستلزم أن يشمله الإستئناف الملغوع عن الحكم الصادر في أصل الدعوى .

*** الموضوع الفرعي : إعادة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية :**

الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٢٠٥٠ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٨٠
من المقرر أن قبول محكمة أول درجة للدفع بعدم اختصاصها نوعياً بنظر الدعوى والقضاء به ، هو دفع شكلي ، لا تستند به - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ولايتها بنظر الموضوع. فإذا استؤنف حكمها قضت محكمة الاستئناف بإلغاءه ورفض الدفع ، وجب عليها أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها ومنه الدفع بعدم قبول الدعوى الذي لما تقل كلمتها فيه ، فلم تواجه هذا الدفع أو ترد عليه ، ومن ثم لم تستند ولايتها للفصل فيه. وإذا تصدت محكمة الاستئناف للموضوع وقضت في الدفع بعدم القبول ، فإنها تكون قد فوتت إحدى درجات القاضي على الخصوم ومع أن مبدأ القاضي على درجتين من المبادئ الأساسية للنظام القضائي التي لا تجوز للمحكمة مخالفتها ولا يجوز للخصوم النزول عنها.

الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٣٥٥ بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٠
إذ كان البين من مدونات الحكم الابتدائي أنه قضى بعدم قبول الدعوى إستناداً إلى أن المطعون ضدها لم تسلك طريق الإعراض على الصويص القدر أمام اللجنة المختصة وأن المحكمة لا تختص إلا بنظر الطعن في قرارات تلك اللجنة. وإذا كان مؤدى ذلك أن محكمة أول درجة بقضائها بعدم قبول الدعوى لم تعرض لموضوعها ولم تستند ولايتها في نظره، فقد كان على محكمة الاستئناف ، وقد إنتهت إلى إلغاء هذا الحكم والقضاء بقبول الدعوى أن تعيدها إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها ، ولا تملك محكمة الاستئناف التصدي له لما يوجب على ذلك من تلويت إحدى درجتى القاضي على الخصم.

*** الموضوع الفرعي : اعتبار الاستئناف كلن لم يكن :**

الطعن رقم ٤٢ لسنة ١٨ مكتب قضي ١ صفحة رقم ١٤١ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٤٩
إنه وإن كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٣٦ الخاص بتحضير القضايا يوجب في المادة الثالثة منه تقديم جميع الدلوخ إلى قاضي التحضير ، إلا أنه لم يرب جزاء السقوط إلا على ما كان منها وأرداً بالمادتين ١٣٤ ، ١٣٨ من قانون المرافعات القديم ولم يبد أمام قاضي التحضير قبل أى دفع أو دفاع آخر وليس منها الدفع بعدم قبول الاستئناف واعتباره كان لم يكن لعدم قيده في ميعاد ثمانية أيام وفقاً لنص المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات القديم ، ومن ثم يكون القول بسقوط هذا الدفع لعدم إيدائه لدى قاضي التحضير خطأ في القانون يوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ١٨ مكتب قتي ٢ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٦/١١/١٩٥٠

— إن ما توجبه المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات — القديم — من قيد الإمتتاف قبل الجلسة المحددة لنظره بثمان وأربعين ساعة هو من الشروط الشكلية الواجب توافرها وإلا إمتنع النظر فى موضوع الإمتتاف وإذن فإذا كان الحكم قد قضى بعدم قبول الإمتتاف شكلاً لعدم قيده فى الميعاد القانونى ولم يقض باعتبار هذا الإمتتاف كأن لم يكن ، كان لم يعطى فى القانون ، ذلك أن هذا القضاء يتضمن بذاته إعتبار الإمتتاف كأن لم يكن ، وهو الجزء الذى رتبته المادة سالفة الذكر على عدم قيد الإمتتاف فى الميعاد القانونى.

— إن ميعاد الثمانى وأربعين ساعة الذى أوجبت المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات — القديم قيد الإمتتاف قبل حلوله هو ميعاد كامل يجب أن يتم القيد قبله وإلا إعتبر الإمتتاف كأن لم يكن ، ولا يجوز قصر هذا الميعاد بحجة وقوع عطلة فى اليوم أو الأيام السابقة له ، ولا يصح التحدى فى هذه الحالة بنص المادة ١٨ من قانون المرافعات — القديم — لأنها إنما تنطبق على مواعيد إعلان الأوراق إذا وقع فى نهايتها يوم عطلة فلا تسرى على ميعاد قيد الإمتتاف. وإذن فإذا كان الحكم لم يراع فى حساب الميعاد أن اليوم السابق ليوم القيد كان يوم عطلة فإن النعى عليه أنه أخطأ فى تأويل القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٣٦٧ بتاريخ ٢/١٥/١٩٦٧

مضى كانت المستأنفة قد حددت جلسة لنظر استئنافها وعجلة المستأنف عليه جلسة أخرى أعلنها بها ولم تعزل المحكمة على هذا الإعلان وكلفته بإعادة إعلانها جلسة أخرى ثم مضت فى نظر الاستئناف فإنه ما كان لها أن تعود بعد ذلك فترب على هذا الإعلان أثره وتحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم حضور المستأنفة فى الجلسة الأولى إعمالاً لحكم المادة ٣١٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية إذ أن النص لها على أنه " إذا حضر المستأنف — علماً يقينياً — بالجلسة التى حددها لنظر استئنافه وتخلفه عن الحضور فيها.

الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ٢/٢/١٩٦٨

مضى كان تفتير الوطن بإعتباره أمراً مألوفاً ويمكن توقعه لا يعتبر فى ذاته قوة قاهرة يتوب عليها مد ميعاد الإعلان ، فإن الحكم الطعونى فيه إذ لم يعتد بإعلان صحيفة الإمتتاف الذى وجهته الطاعة إلى بعض الطعون عليهم فى موطنهم الأصلى المبين بالأوراق ولا بالإعلانات التى وجهتها إليهم فى الأماكن التى إنتقلوا إليها لأن الإعلان لم يتم فعلاً ، كما لم يعتد بالإعلان الذى سلم للنيابة لحصوله بعد الميعاد ورتب على ذلك قضاءه باعتبار الإمتتاف كأن لم يكن ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون من غير المنج

النبي على الحكم فيما استطرد إليه تريد أن تقصر الطاعة في القيام بالتحريات الكالية عن محل إقامة المطعون عليهم ، ومن تأثير الفش على معاد الإعلان.

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٨٦٨ بتاريخ ٢٥/٤/١٩٦٨

و إن كان معاد الثلاثين يوما المنصوص عليه في المادة ٤٠٥/٢ من قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ هو معاد حضور بصريح النص إلا أن القانون رتب على عدم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال هذا الميعاد إعتبار الإستهفاف كأن لم يكن فإذا لم يتم المستأنف بتكليف المستأنف عليه بالحضور إلا بعد فوات هذا الميعاد وحضر المستأنف عليه فإن حضوره لا يسقط حقه في طلب توقيع الجزاء المنصوص عليه في هذه المادة.

الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٨١١ بتاريخ ١٨/٤/١٩٦٨

معاد الثلاثين يوما أخذ في الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ هو معاد حضور بصريح النص والجزاء المقرر في هذه الفقرة لعدم مراعاة هذا الميعاد وهو إعتبار الإستهفاف كأن لم يكن إذ لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال الميعاد المذكور - وهو بعينه الجزاء المقرر في المادة ٧٨ من قانون المرافعات عدم مراعاة معاد التكليف بالحضور بالنسبة للدعوى المبدأة - هذا الجزاء مقرر لمصلحة المستأنف عليه حتى يتضاد ما يوجب على تراضى المستأنف في إعلان الإستهفاف من إطالة الأثر الموجب على تقديم صحيفة لقدم المحضرين في قطع القادم والسقوط. ولم يوجب المشرع على المحكمة الحكم بهذا الجزاء من تلقاء نفسها خلافا لما كان عليه الحال في المادة ٤٠٦ مكرر مرافعات قبل إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ومن ثم فالجزاء في صورته الجديدة لا يتصل بالنظام العام ولا تحكم به المحكمة بغير طلب من الخصوم. ولا يغير من ذلك أن هذا الجزاء يقع بقوة القانون بمجرد إنقضاء معاد الثلاثين يوما دون أن يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور إذ معنى هذا أنه يتحتم على المحكمة أن توقع الجزاء في حالة طلبه من صاحب المصلحة ولا يكون لها خيار فيه. ولكن الأخير أن يتنازل عنه صراحة أو ضمنا .

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥٢٢ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٦٩

إذا كان موضوع الاستئناف مما يقبل التجزئة فإن إعتبار الإستهفاف كأن لم يكن بالنسبة لأحد المستأنف عليهم لا يستتبع إعتباره كذلك بالنسبة لباقي المستأنف عليهم ، وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإعتبار الإستهفاف كأن لم يكن بالنسبة لهم يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص ولا يغير من ذلك كون هؤلاء المستأنف عليهم لم يعلنوا بالإستهفاف إعلانا صحيحا لا في معاد الثلاثين يوما

ولا بعد ذلك ، لأن هذا ليس من شأنه أن يحول محكمة الاستئناف الحق في الحكم بإعيار الاستئناف كان لم يكن بالنسبة إليهم غير أن يدعوا بذلك ، بل يكون على المحكمة في هذه الحالة إتباع ما تقتضيه المادة ٩٥ مكرر من قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ من وجوب تأجيل القضية إلى جلسة تالية يعاد تكليف المدعى عليه الذي بطل إعلانه بالحضور فيها تكليفا صحيحا بواسطة خصمه .

الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٦٩٦ بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٧

ميّعاد الثلاثين يوماً المحددة بالفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، هو ميّعاد حضور ، والجزاء المقرر في هذه الفقرة لعدم مراعاة هذا الميّعاد وهو إعتبار الاستئناف كأن لم يكن إذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور ، هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - جزاء لا يتعلق بالنظام العام ، ولا تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ، بل إنه مقرر لمصلحة المستأنف عليه حتى يضادى ما يوجب على تراضي المستأنف في إعلان الاستئناف من إطالة الأثر المترتب على تقديم صحيفته لتقديم الغضرين في قطع التقادم والسقوط ، ولصاحب المصلحة أن يتنازل عن التمسك بتوقيف هذا الجزاء صراحة أو ضمناً.

الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٩٤٦ بتاريخ ١٩٧١/١١/٣

إذا كانت محكمة الاستئناف قد قضت في منطوق حكمها بقبول الدفع بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن وتأسس هذا القضاء على ما انتهت إليه في أسبابها من قبول الدفع بطلان صحيفة الاستئناف إستناداً إلى ما أوردته من أن إعلان المطعون ضده قد تم بغير الطريق القانوني ، وكان نص تقرير الطعن منصباً على منطوق ذلك الحكم ، وأوجهه تناولت تعيب الأسباب التي اعتمدت عليها المحكمة في قضائها بطلان صحيفة الاستئناف ، والتي ترتب عليها قضاؤها في المنطوق بقبول الدفع بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن فإنه يكون من المتعين إعتبار الطعن موجهاً إلى قضاء الحكم في الدفيعين معاً ، ومن ثم فإن الدفع الذي أبداه المطعون ضده بعدم قبول الطعن لإنقضاء مصلحة الطاعنين فيه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٨

النص في المادة ٣١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن " يحضر الخصوم أو وكلاؤهم في الميّعاد المحدد بورقة الاستئناف ويعبر المستأنف مدعياً " وفي المادة ٣١٩ منها على أنه " إذا لم يحضر المستأنف في الميّعاد المحدد إعتبر الاستئناف باقياً " - وهما من المواد التي تحكم إجراءات الاستئناف في المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية مؤداه أن المشرع لم يطلق عبارة " الميّعاد المحدد " الواردة في المادة ٣١٩ من هذه اللائحة وإنما قيدها بما سبق النص عليه في المادة ٣١٦

المشار إليها من أنه "الميعاد المحدد بوقفة الإستئناف" وهو ما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن الحكم باعتبار الإستئناف كان لم يكن عملاً بالمادة ٣١٩ من اللائحة المذكورة إنما يفرض علم المستأنف علماً يقينياً بالجلسة التي حددها لنظر إستئنافه وتخلفه عن الحضور فيها ، كما أن تخلف المستأنف عن حضور هذه الجلسة بالذات من شأنه أن يدل على أنه غير جاد في طعنه فلا تلزم المحكمة بتحقيق موضوعه. وإذا كان الثابت في الدعوى أنه كان محدداً لنظر الإستئناف المرفوع من الطاعن جلسة ١٩٦٨/٧/١٠ - وفيها حضر كل من الطاعن والمطعون عليهم وأجلت المحكمة نظر القضية لجلسة ١٩٦٨/٦/٤ ، وأن المطعون عليها الأولى - المستأنف عليها الأولى - هي التي إستصدرت من رئيس المحكمة أمراً بتعجيل الإستئناف لجلسة ١٩٦٨/٣/٢٣ ، ثم رتب الحكم المطعون فيه قضاءه باعتبار الإستئناف كان لم يكن على عدم حضور الطاعن في هذه الجلسة الأخيرة رغم سبق حضوره في الجلسة التي حددها لنظر إستئنافه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٥٤٢ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٨

- ميعاد الثلاثين يوماً المحدد في الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ هو ميعاد حضور بصريح النص ، وأجزاء المقرر في هذه الفقرة عن عدم مراعاة هذا الميعاد وهو اعتبار الإستئناف كأن لم يكن إذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال الميعاد المذكور ، هو بعينه الجزاء المقرر في المادة ٧٨ من قانون المرافعات السابق عن عدم مراعاة ميعاد التكليف بالحضور بالنسبة إلى الدعوى المبدأة.

- الجزاء المقرر في المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ هو - وعلى ما جرى به قضاء محكمة لنقض - مقرر لمصلحة المستأنف عليه حتى يتفادى ما يترتب على تراخي المستأنف في إعلان الإستئناف من إطالة الأثر المترتب على تقديم صحيفته لقلم المحضرين في السقوط وقطع التقادم ، ويتحتم على المحكمة أن توقع هذا الجزاء في حالة طلبه من صاحب المصلحة ولا يكون لها خيار فيه ما لم يتنازل عن طلب توقعه صاحب المصلحة فيه .

- تقضى المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بأن الإستئناف يعتبر كأن لم يكن إذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال ثلاثين يوماً من تقديم صحيفته إلى قلم المحضرين ، ولا يعفى المستأنف من القيام بهذا الإجراء ما نصت عليه المادة ٢/٣٨٤ من القانون السالف بيانه ، لأن هذه المادة الأخيرة إنما تنصت على ميعاد الطعن فتمده لمن فوته بالنسبة إلى بعض

المحكوم لهم ، ومن ثم فلا ينطبق حكمها على الحالة التي يرفع فيها الاستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد .

- إذا كان الاستئناف المقدم من المستأنف قد رفع ضد جميع المستأنف عليهم في الميعاد ، فإنه ليس له التمسك بحكم المادة ٢/٣٨٤ من قانون المرافعات السابق ، ما دام لم يتم إعلان أحد المستأنف عليهم بصحيفة الاستئناف إعلاناً صحيحاً في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٠٥ من ذات القانون .

الظعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٩١٩ بتاريخ ١٦/٥/١٩٧٢

إنه وإن كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ يعضى حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض ، قد أجاز في الفقرة الأولى من المادة ١٢ منه للمدعى عليه في الظعن التمسك في مذكرته بالدفع التي سبق له إيدؤها أمام محكمة الموضوع وقضت برفضها ، إلا أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الذي عمل به ابتداء من ٢٧ يوليو سنة ١٩٦٢ أي قبل صدور الحكم المطعون فيه ، قد ألغى تلك الرخصة ، والتي كانت تعبر من قبل الظعن القرعي ، لما كان يوجب على هذا النوع من الظعن - وعلى ما صرح به المذكورة الإيضاحية لهذا القانون - من صعوبات في العمل بسبب توسيع نطاق الخصومة في غير ما رفع عنه الظعن . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بعد إلغاء الرخصة السالف ذكرها ، فإن تمسك المطعون ضدهم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن - والذي سبق أن تمسكوا به أمام محكمة الاستئناف وقضت برفضه - يكون غير جائز .

الظعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٧٦٨ بتاريخ ٢٥/٤/١٩٧٢

ميعاد الثلاثين يوماً المحددة في الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ميعاد حضور مهريج النص والجزاء المقرر في هذه الفقرة لعدم مراعاة هذا الميعاد وهو اعتبار الاستئناف كأن لم يكن هو بعينه الجزاء المقرر في المادة ٧٨ من ذلك القانون لعدم مراعاة ميعاد التكليف بالحضور بالنسبة للدعوى المبتدأة ، وهذا الجزاء مقرر لمصلحة المستأنف عليه ، ولم يوجب المشرع على المحكمة الحكم بهذا الجزاء من تلقاء نفسها خلافاً لما كان عليه الحال في المادة ٤٠٦ مكرر قبل إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، مما يؤكد أن الجزاء في صورته الجديدة لا يتعلق بالنظام العام ، فلا تحكم به المحكمة بغير طلب من الخصوم ، ولا يغير من ذلك أن هذا الجزاء يقع بقوة القانون بمجرد إنقضاء ميعاد الثلاثين يوماً دون أن يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور إذ أن هذا معناه أن يتحتم على المحكمة أن توقع هذا الجزاء في حالة طلبه من صاحب المصلحة ، ولا يكون لها خيار فيه ، ولصاحب المصلحة أن يتنازل عنه صراحة أو ضمناً.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١٣٣٨ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٦

النص في المادة ٣١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن " يحضر الخصوم أو وكلاؤهم في الميعاد المحدد بورقة الإمتناف ويعتبر المستأنف مدعياً " وفي المادة ٣١٩ منها على أنه " إذا لم يحضر المستأنف في الميعاد المحدد اعتبر الإمتناف كأنه لم يكن وصار الحكم الابتدائي واجب التنفيذ إلا إذا كان ميعاد الإمتناف باقياً " مؤداه أن المشرع لم يطلق عبارة " الميعاد المحدد " الواردة في المادة ٣١٩ من هذه اللائحة وإنما قيدها بما سبق النص عليه في المادة ٣١٦ المشار إليها من أنه " الميعاد المحدد بورقة الإمتناف " وهو ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من أن الحكم باعتبار الإمتناف كأن لم يكن عملاً بالمادة ٣١٩ من اللائحة المذكورة ، إنما يفرض علم المستأنف علماً يقينياً بالجلسة المحددة لنظر إستئنافه ، ويخالفه عن الحضور فيها ، كما أن المستأنف عن حضور هذه الجلسة بالذات من شأنه أن يدل على أنه غير جاد في طمعه فلا يلزم المحكمة بتحقيق موضوعه وإذا كان الثابت في الدعوى أن الحكم المطعون فيه قد قضى باعتبار الإمتناف كأن لم يكن لعدم حضور الطاعنة " المستأنفة " بجلسته ١٩٦٩/١/١٨ - رغم سبق حضورها بجلسته ١٩٦٩/١/١٩ التي حددت لنظر إستئنافها قبل صدور الحكم المنقوض - في الطعن السابق - فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه ، وإذا حجب الحكم نفسه بهذا الخطأ عن بحث الموضوع ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٨

إذا كانت المطعون عليها لم تحضر لا بنفسها ولا بوكسل عنها في جلسة ١٩٦٩/٤/٧ التي دعيت إليها بمقتضى ورقة الإعلان الباطلة وإنما كان حضورها لأول مرة بجلسته ١٩٦٩/١٢/٩ التي لم تكن قد أعلنت بها ودفعت فيها باعتبار الإمتناف كأن لم يكن عملاً بالمادتين ٧٠ و ٢٤٠ من قانون المرافعات لأنها لم تعلن في خلال ثلاثة أشهر من تقديم صحيفة الإمتناف إلى قلم كتاب المحكمة ومن ثم فإن إعلانه بصحيفة الإمتناف لم يتحقق به الغاية من هذا الإجراء الباطل بدعوى أنها علمت بمضمون الورقة ولا يفيد حضورها في الجلسة الأخيرة أنها نزلت عن الحق في التمسك ببطال صحيفة الإمتناف .

الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ١٧٣٥ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣

إذا كان الثابت أن صحيفة الإمتناف قدمت إلى قلم الكتاب في ١٩٧٠/٧/٤ ولم تعلن للمستأنف عليها الثانية - الطاعنة الثانية - إلا في ١٩٧٠/١/٢٧ ودفعت قبل أن تعرض للموضوع باعتبار الإمتناف كأن لم يكن لعدم تكليفها بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب ، وكان ميعاد ثلاثة الأشهر المنصوص عليه في المادة ٧٠ من قانون المرافعات التي أحالت إليها المادة ٢٤٠ الواردة في

باب الاستئناف من هذا القانون هو معاد حضور بصريح النص ، ويترتب على عدم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال هذا الميعاد اعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، فإن المستأنف إذا لم يقيم بتكليف المستأنف عليه بالحضور إلا بعد فوات هذا الميعاد وحضر المستأنف عليه ، فإن حضوره لا يسقط حقه في طلب توقيع الجزء المنصوص عليه في هذه المادة. ولما كان البطلان الذي يزول بحضور المعلن إليه عملاً بالمادة ١١٤ من قانون المرافعات القائم المقابلة للمادة ١٤٠ من قانون المرافعات السابق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما هو بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة ، أما البطلان الناشئ عن عدم مراعاة اللوائح المقررة لرفع وإعلان الطعن في الأحكام فلا تسرى عليه هذه المادة ، ولا محل للتعدي بأن الغاية قد تحققت من الإجراء بحضور الطاعة الثانية بالجلسة عملاً بنص المادة ٢٠ من قانون المرافعات ، ذلك أن اعتبار الاستئناف كأن لم يكن هو جزء نص عليه المشرع لعدم إعلان صحيفة الاستئناف خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب ومجرد فوات الميعاد دون إتخاذ هذا الإجراء يقطع في عدم تحقيق الغاية منه ، وقد قرر المشرع ذلك الجزء لمصلحة المستأنف عليه حتى يتفادى ما يترتب على تراخي المستأنف في إعلان الاستئناف من إطالة الأثر المترتب على تقديم صحيفته لقلم الكتاب ، ويحتم على المحكمة أن توقع الجزء المذكور في حالة طلبه من صاحب المصلحة ، ولا يكون لها خيار فيه ما لم يتنازل عن طلب توقيعها.

الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧٤٢ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٣

- إذ كان الثابت أن صحيفة الاستئناف قدمت إلى قلم الكتاب في ١٩٧١/٤/٢٩ وطلبت الطاعة إعلان المستأنف عليهم الثلاثة الأول - المطعون عليهم الثلاثة - في الوطن المبين بصحيفة دعواهم وتم إعلان المطعون عليهم الأولين في ١٩٧١/٥/٦ ، أما المطعون عليها الثلاثة عن نفسها وبصفتها فلم تعلن لأنها لا تقم بهذا الوطن فأعلنتها الطاعة بالصحيفة في ١٩٧١/١٢/٨ في مواجهة النيابة غير أنها حضرت بجلسته ١٩٧١/١/١٨ المحددة لنظر الاستئناف أي قبل إعلانها بالصحيفة ودفعت قبل أن تعرض للموضوع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم تكليفها بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب ، كما قدمت مذكرة بذات الجلسة تمسكت فيها بالدفع قبل أن تناقش الموضوع لما كان ذلك فإن النعي - بأن المطعون عليها الثلاثة حضرت بالجلسة الأولى وتحدثت في الموضوع مما يسقط حقها في التمسك بالدفع - يكون غير صحيح.

- معاد ثلاثة الأشهر المنصوص عليه في المادة ٧٠ من قانون المرافعات التي أحالت إليها المادة ٢٤٠ الواردة في باب الاستئناف من هذا القانون ، هو معاد حضور بصريح النص ، ويترتب على عدم

تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال هذا الميعاد إعتبار الإمتناف كان لم يكن ، فإن المستأنف إذ لم يقيم بتكليف المستأنف عليه بالحضور إلا بعد فوات الميعاد المذكور وحضر المستأنف عليه ، فإن حضوره لا يسقط حقه في طلب توقيع أجزاء المصوص عليه في هذه المادة ، ولما كان البطلان الذى يزول بحضور الملن إليه عملاً بالمادة ١١٤ من قانون المرافعات القاتم المقابلة للمادة ١٤٠ من قانون المرافعات السابق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما هو بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب فى الإعلان أو فى بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أما البطلان الناشئ عن عدم مراعاة المواعيد المقررة لرفع وإعلان الطعن فى الأحكام فلا تسرى عليه هذه المادة وكان لا محل للتحدى بأن الغاية قد تحققت من الإجراء بحضور المظنون عليها الثالثة بالجلسة عملاً بالمادة ٢٠ من قانون المرافعات ذلك أن إعتبار الإمتناف كان لم يكن هو جزاء نص عليه المشرع لعدم إعلان صحيفة الإمتناف خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب ومجرد فوات هذا الميعاد دون إقتناظ هذا الإجراء يقطع فى عدم تحقق الغاية منه ، وقد قرر المشرع ذلك الجزء لمصلحة المستأنف عليه حتى يتفادى ما يلزب على تراعى المستأنف لى إعلان الإمتناف من إطالة الأثر الملوذب على تقديم صحيفة لقلم الكتاب ويتحتم على المحكمة أن توقع أجزاء المذكور فى حالة طلبه من صاحب المصلحة ولا يكون لها خيار فيه ما لم يتنازل عن طلب توقيع.

- مى كانت الدعوى قد رفعت من المظنون عليهم الثلاثة الأول للمطالبة بالتعويض عما لحقهم من أضرار مادية وأدبية نتيجة فقد مورثهم ، فإن موضوع النزاع على هذه الصورة يكون قابلاً للتجزئة ، ولا يقبل قول الطاعة إنه يكفى أن إعلان الإمتناف قد تم صحيحاً فى الميعاد للمظنون عليهما الأولين ليكون قد تم بالنسبة للمظنون عليهما الثالثة ولو كان بعد الميعاد حتى يمتنع عن الحكم بإعتبار الإمتناف كان لم يكن بالنسبة لها ، إذ كان ذلك وكان الحكم المظنون فيه قد إلتزم هذا النظر وقضى بإعتبار الإمتناف. كان لم يكن بالنسبة إلى المظنون عليها الثالثة فإن النعى عليه باحطاً فى تطبيق القانون يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٢٠٦ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٦

النص فى المادة ٣١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن " يحضر الخصوم أو وكلائهم فى الميعاد المحدد بورقة الإمتناف ويعتبر المستأنف مدعياً " وفى المادة ٣١٩ منها على أنه " إذا لم يحضر المستأنف فى الميعاد المحدد إعتبار الإمتناف كان لم يكن وصار الحكم الابتدائى واجب التنفيذ إلا إذا كان ميعاد الإمتناف بالياً " موده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع لم يطلق عبارة "الميعاد" الواردة فى المادة ٣١٩ من هذه اللائحة وإنما قيدها بما سبق النص عليه فى المادة ٣١٦ المشار إليه من أنه "الميعاد المحدد بورقة الإمتناف" مما مفاده أن الحكم بإعتبار الإمتناف كان لم يكن عملاً بالمادة ٣١٩ من

اللائحة المذكورة إنما يفرض علم المستأنف علماً يقيناً بالجلسة التي حددها لنظر إستئنافه وتحلفه عن الحضور فيها ، كما أن تحلف المستأنف عن حضوره هذه الجلسة بالذات يدل على أنه غير جاد في طعنه فلا تلزم المحكمة بتحقيق موضوعه. لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أنه كان محدداً لنظر الإستئناف المرفوع من الطاعة في صحيفة جلسة..... وفيها حضرت الطاعة والمطعون عليه الأول ثم تأجلت الجلسة..... وفيها قررت المحكمة وقف السير في الدعوى حتى يفصل في دعوى أخرى وعجلت الطاعة الدعوى بجلسة..... التي حضرت فيها ثم أحيلت الدعوى لدائرة أخرى لم تحضر أمامها الطاعة فتأجلت الجلسة..... وإذا لم تحضر فيها قضت المحكمة باعتبار الإستئناف كأن لم يكن ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد رتب قضاءه باعتباره الإستئناف كأن لم يكن على عدم حضور الطاعة في هذه الجلسة الأخيرة ورغم سبق حضورها في الجلسة الأولى التي حددتها لنظر الإستئناف وفي عدة جلسات تالية فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٢٣٠ بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٧

- إذ كان الثابت أن مورثه المطعون عليهم أقامت دعواها بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لها من المحجور عليه بينما أقام الطاعن بصفته قيمياً على المحجور عليه دعواه ببطالان عقد البيع المذكور لأن البائع لم يبرم العقد إلا لأن مورثه المطعون عليهم إستغلت فيه طيشاً بيناً وهوى جامعاً ولأن التصرف صدر منه وهو سفيه نتيجة الإستغلال والاعراض ، وقررت المحكمة ضم الدعوى الثانية إلى الأولى ليصدر فيهما حكم واحد للإرتباط وقضت بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت القيم على المحجور عليه أن عقد البيع صدر نتيجة إستغلال ثم حكمت بصحة ونفاذ العقد ورفض دعوى البطلان لإستأنف الطاعن بصفته هذا الحكم ودفع المطعون عليهما الثاني والخامس باعتبار الإستئناف كأن لم يكن لأن الطاعن لم يعلنهما إعلاناً صحيحاً خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم صحيفة الإستئناف إلى قلم كتاب المحكمة ولما كان موضوع الدعوى على هذه الصورة غير قابل للتجزئة لأنه يدور حول صحة البيع أو بطلانه ولا يتصور أن يكون هذا التصرف صحيحاً بالنسبة لمن إعتبر الإستئناف كأن لم يكن بالنسبة لهما من بين ورثة المشوية ، وأن يعتبر ذات التصرف باطلاً بالنسبة للباقيين مع أنهم جميعاً ورثة وهم سواء في المركز القانوني مادام قد إختصموا بهذه الصفة ، ولا يحتمل الفصل في الطعن على التصرف غير حل واحد. لما كان ذلك فإن إعتبار الإستئناف كأن لم يكن بالنسبة للمطعون عليهما الثاني والخامس يستتبع إعتباره كأن لم يكن بالنسبة لباقي المطعون عليهم.

- ميعاد الثلاثة شهور المحدد في المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ والتي أحالت إليها المادة ٢٤٠ من هذا القانون هو ميعاد حضور ويرتّب على عدم تكليف المستأنف عليه بالحضور في خلال هذا الميعاد إعتبار الإستئناف كأن لم يكن ويتعين على المحكمة أن توقع هذا الجزاء في حالة طلبه من صاحب المصلحة فيه ولا يكون لها خيار فيه ما لم يتنازل عن طلب توقيعه صاحب المصلحة فيه ، ولا يغير من هذا النظر ما تضمنه المادة ٢١٨ من قانون المرافعات من أنه إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجيزة ورفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب إختصاص الباقين ولو بعد فواته بالنسبة إليهم ذلك بأن نص هذه المادة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما ينصب على ميعاد الطعن فيمّد هذا الميعاد لمن فواته بالنسبة لبعض المحكوم لهم ، ومن ثم فلا ينطبق حكمها على الحالة التي يرفع فيها الإستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد المحدد لرفعه ، ولا يعلن إلى بعضهم في الميعاد المقرر لإعلانه .

الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٦٩٣ بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٦
إذا كان ميعاد الثلاثين يوماً المحددة بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات هو ميعاد حضور وكان الجزاء المقرر فيها بعدم مراعاته وهو - إعتبار الإستئناف كأن لم يكن - إذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور هو جزاء لا يتعلق بالنظام العام ، ولا يملك التمسك به غير من شرع لمصلحته ولو كان له مصلحة في ذلك أو كان الموضوع غير قابل للتجيزة.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٦ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٦٥٣ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٩
مؤدى نص المادتين ٣١٦ ، ٣١٩ من المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣٩ لللائحة ترتيب المحاكم الابتدائية والإجراءات المتعلقة بها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع لم يطلق عبارة "الميعاد المحدد" الواردة في المادة ٣١٩ وإنما قيدها بما سبق النص عليه في المادة السابقة عليها من أنه " الميعاد المحدد بورقة الإستئناف " ، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حدد لنظر الإستئناف بداءة يدم ١٩٧٥/١/٢٦ غير أن الطعون عليها عجلته جلسة ١٩٧٥/٥/١٩ وأعلن الطاعن ومثل عنه عنم قرر أنه مريض وطلب التأجيل لإستحضار وكيل ، ودفعت الطعون عليها بإعتبار الإستئناف كأن لم يكن وبعد أن أطلعت المحكمة على الإعلان كلفتها بإعادة إعلانه وأجلت نظر الإستئناف جلسة ١٩٧٥/٦/٢١ ، وأعان الطاعن من جديد وحضر وقدم مذكرات بدفاعه ، ومضت المحكمة في نظر الموضوع عدة جلسات وإلى جلسة ١٩٧٦/١/٢٩ حيث حكمت بإعتبار الإستئناف كأن لم يكن على مسند من عدم حضوره بملجسة ١٩٧٥/٥/١٩ . لما كان ذلك وكان الجزاء الذي شرعته المادة ٣١٩ من اللائحة الشرعية إنما توقعه

الحكمة على المستأنف الذي لم يحضر في الموعد المحدد بصحيفة الإستئناف وكانت محكمة الإستئناف - وفي نطاق سلطتها - لم تعول على الإعلان الموجه للطاعن بمرضاة التعجيل فإنه ما كان لها أن تعود بعد ذلك فترتب على هذا الإعلان أثره وتحكم باعتبار الإستئناف كأن لم يكن تبعاً لعدم حضوره ، لما كان ما تقدم وكان لا يغير من ذلك حضور ممثل عن الطاعن بالجلسة المحددة لنظر التعجيل وإستجالة الدعوى لرفضه وإلستحضار توكيل منه لأن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم باعتبار الإستئناف كأن لم يكن عملاً بالمادة ٣١٩ آتفة الذكر إنما يفرض علم المستأنف علماً يقينياً بالجلسة المحددة لنظر إستئنافه والتي أقام هو صحيفتها وتخلفه عن الحضور فيها ، إذ أن تخلفه عن حضور هذه الجلسة بالذات من شأنه أن يدل على أنه غير جاد في طعنه فلا تلزم المحكمة بتحقيق موضوعه.

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٢٠١٦ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٤

تنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات - قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ - على أن " تعتبر الدعوى كأن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب " مما مفاده أن حساب هذا الموعد على ما يدل عليه صريح عبارة النص إنما يكون بالأشهر وليس بالأيام وإذا كان الثابت من الأوراق أن صحيفة الإستئناف قدمت إلى قلم كتاب محكمة الإستئناف في ١٩٧١/٧/١٤ وكان هذا اليوم وهو يوم حصول الإجراء باعتباره في نظر القانون مجزئاً للميعاد لا يصح حسابه فيه على ما تنص عليه المادة ١/١٥ من قانون المرافعات وإنما يبدأ الحساب اعتباراً من اليوم التالي لحصوله. ولما كانت هذه الصحيفة قد أعلنت في ١٩٧١/١/١٤ فإن الإعلان يكون قد تم خلال الموعد المنصوص عليه في المادة ٧٠ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٧٨/١/٤

مؤدى نص المادتين ٧٠ ، ٢٤٠ من قانون المرافعات - قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ أن الإستئناف يعتبر كأن لم يكن إذا لم يتم تكليف المستأنف عليه تكليفاً صحيحاً وفق القانون بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم صحيفته إلى قلم الكتاب ، وهذا الجزاء لا يتصل بالنظام العام ، فهو مقرر لمصلحة المستأنف عليه حتى يتفادى ما ينتج عن تراخي المستأنف في إعلان الإستئناف من إطالة الأثر المترتب على إيداع صحيفته قلم الكتاب في السقوط وقطع التقادم ، وهو يقع بقوة القانون ليحتم على المحكمة توقيعه عند طلبه من صاحب المصلحة ما لم يبين منه ما يفيد تنازله عنه ويسقط حقه في التمسك بتوقيعه لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المظنون عليه الأول لم يحضر طيلة تردد الدعوى أمام محكمة الإستئناف ، وأنه دفع في المذكرة المقدمة منه في فترة حجب الدعوى للحكم

يعتبار الاستئناف كان لم يكن لعدم إعلانه إعلاناً قانونياً صحيحاً بصحته خلال ثلاثة شهور من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب ، وكان تقديم هذه المذكرة قد تم بعد فوات مدة الأشهر الثلاثة التالية لرفعها ، وصادف عمله في جلسة لم تتحدد بناء على الإعلانات الحاصلة في الدعوى ، فإن ذلك ليس من شأنه أن يسقط الحق في الدفع .

الطعون رقم ٥٣٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٤٤١ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٧

- مؤدى المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ والمادة ٢٤٠ من ذات القانون أنه إذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم الكتاب فإن الاستئناف يعتبر كأن لم يكن بقوة القانون ، وهذا الجزء يقع فور إنقضاء هذه المدة ويتحتم على المحكمة توليها حال طلبه من صاحب المصلحة فيه طالما لم يسقط حقه فيه لما كان ذلك وكان المستأنف هو المكلف بموالة استئنافه وإتخاذ إجراءاته في مواعيدها وفى مكتبته فرب هذا الجزء بمثابة الإجراءات وحث المحضر على القيام بالإعلان ، وكان الطاعن لم يقدم دليل توافر الطعون عليها مع المحضر فإنه لا على الحكم إن هو إظفت عن هذا الدلائل .

- إذ كان الغائب من المستندات المقدمة بملف الطعن أن الطعون عليها لم تحضر بناء على إعلان الاستئناف وإنما حضرت في الجلسة التي عجل نظر الاستئناف إليها بناء على طلب منها وكانت الطعون عليها قد أثبت سواء في طلب التعجيل أو إعلان التقصير أنها علمت مصادفة بمصوول الاستئناف من الطاعن على الحكم الابتدائي الصادر لصالحها حينما أرادت إستلام صورة تنفيذية منه فإنه لا يمكن اعتبار حضورها أمام محكمة الاستئناف أو إعلانها الطاعن بالجلسة التي قصر إليها الاستئناف بمثابة رد على صحيفة الاستئناف من شأنه تصحيح الإعلان .

- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الجزء الوارد بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات لا يتعلق بالنظام العام ، بل مقرر لمصلحة من لم يتم إعلانه خلال الميعاد إعلاناً صحيحاً فيكون له وحده التمسك به والتمسك باعتباره الخصومة أو الاستئناف كأن لم يكن وإيقاع الجزاء بمقتضاه يعد من قبيل الدلوع الشكلية المتعلقة بالإجراءات بحيث يعين إيدأؤه قبل التعرض للموضوع وإلا سقط الحق فيه وفق المادة ١٠٨ من قانون المرافعات ، إلا أنه لما كان مجرد تقديم طلب التقصير بقصد تعجيل ميعاد الجلسة المحددة لنظر الدعوى الابتدائية أو الاستئنافية لا يمكن إعتباره تعرضاً للموضوع مما يسقط الحق في التمسك بالجزاء المنصوص عليه في المادة ٧٠ سالفة البيان ، لأن الطلب في هذه الصورة لا يدل بذاته عما إذا كان الهدف منه هو التمسك بالجزاء أو مواجهة الموضوع. وإذا كان التكلم في الموضوع المسقط للدفع يكون بإبداء أى طلب

أو دفاع في الدعوى بمس الموضوع أو مسألة فرعية فيها أو ينطوى على التسليم بصحتها ، سواء أبدى كتابة أو شفاهة وسواء قصد إلى النزول عن الدفوع أو لم يقصد أو لم يتبه إلى حقه فيها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أفصح في مدوناته عن أن الإشارة في إعلان التعجيل إلى إعتبر الاستئناف كأن لم يكن مبعثه الرغبة في إبراز تمسك المطعون عليها بتوقيع الجزاء وأن تعجيل الاستئناف يعرفها لا يستثنى منه التنازل عن التمسك بالدفوع ، وأن مصداق ذلك هو إبرازها بالدفوع في أول جلسة نظر فيها الاستئناف عقب التعجيل ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه الفساد في الاستدلال .

الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٩٧٨/١/٣١

- نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات - التي يسرى حكمها على الاستئناف إعمالاً للمادة ٢٤٠ من ذات القانون - على إعتبر الدعوى كأن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب ، وذلك حتى لا تترك الدعوى قائمة ومتجة لآثارها في حق المدعى عليه مدة طويلة - وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإعتبار الاستئناف رقم القاهرة كأن لم يكن - تأسيساً على أن تكليف المستأنف عليهما الأول والثانية " المطعون عليهما الأولين " بالحضور تم في ١٩٧١/٩/١٦ أي بعد أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم الكتاب في ١٩٧١/٥/١٥ فإنه لا يكون قد خالف القانون.

- لما كان الثابت في الأوراق أن الطاعنة عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر ، طلبت في الاستئناف المقام منها برقم القاهرة إلغاء الحكم الابتدائي الذي قضى بالزامها من تركه مورثها وبالزام الشركة المطعون عليها الرابعة متضامين بأن يدفعها إلى كل من المطعون عليهما الأول والثانية خمسة آلاف جنيه ، ولم يكن للطاعنة في هذا الاستئناف طلبات ما قبل الشركة المذكورة لأن المحكمة إذا إعتبرت الاستئناف منهياً بالحكم بإعباره كأن لم يكن بالنسبة للخصمين الحقيقيين فيه لا تكون قد خالفت القانون ، ذلك أن النزاع في الاستئناف سالف البيان إنما قام حول مسؤولية مورث الطاعنة عن التعريض المطالب به ، وهو ما كانت تتاحل فيه مع المطعون عليهما الأول والثانية لا مع الشركة المطعون عليها الرابعة المستولة عنه بإعبارها متبوعة بحدث الضرر.

الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٥١٥ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢١

مؤدى نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ والمادة ٢٤٠ منه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم الكتاب فإن الاستئناف يعتبر كأن لم يكن بقوة القانون ويجب عند

تعدد المستأنف عليهم أن يتم إعلانهم بالطعن في خلال هذا الميعاد ، وأنه لا يعفى المستأنف من إلتزامه بذلك بالنسبة إليهم جميعاً ما تقتضى به المادة ٢١٨ من قانون المرافعات في فقرتها الثانية من وجوب اختصاص باقي الخصوم ولو بعد فوات ميعاد الطعن بالنسبة إليهم في حالة رفع الطعن في الميعاد على أحد المحكوم لهم في موضوع غير قابل للتجزئة ، ذلك أن نص هذه المادة إنما ينصب على ميعاد الطعن فيمده لمن فوته ولا شأن له بإجراءات ومراحل الطعن الأخرى ومنها إجراءات التكليف بالحضور ، ومن ثم فلا ينطبق حكم المادة المذكورة على الحالة التي يرفع فيها الإستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد. لما كان ذلك وكان الثابت أن المطعون عليه الأول - المتنازل له عن الإيجار - لم يكلف بالحضور تكليفاً صحيحاً خلال الثلاثة أشهر التالية لإيداع صحيفة الإستئناف بقلم الكاتب ذاته وتمسك بتوقيع الجزاء المقرر قانوناً وهو اعتبار الإستئناف كأن لم يكن ، وكان الواقع في الدعوى أن موضوع الخصومة في الإستئناف يدور حول قيام المستأجر الأصلي - المطعون عليه الثاني بالتنازل عن العين المؤجرة للمطعون عليه الأول بغير إذن كتابي صريح من المالك - الطاعن بما يفوله الحق في طلب إخلائهما من العين عملاً بنص المادة ٢٣/ب من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وكان الموضوع على هذا النحو غير قابل للتجزئة لأن الأثر القانوني المطلوب تربيته في حق المطعون عليهما يقوم على تصرف معقود بينهما إذا ثبت وجوده وجب إعمال الأثر بالنسبة إليهما معاً وإلا تخلف بالنسبة لكليهما وبالتالي فإن اعتبار الإستئناف كأن لم يكن بالنسبة لأحدهما يجعله كذلك بالنسبة للآخر لما كان ما تقدم وكان لا تأثير على ذلك - والأمر كذلك لما إذا كان الخصم الذي يتم إعلانه في الميعاد هو المستأجر الأصلي أو المتنازل له ولا لإمكانية رفع دعوى الإخلاء قبل المستأجر الأصلي وحده مع اعتبار الحكم الصادر فيه حجة على المتنازل له وذلك طالما اختصم المذكور فيها وأصبح خصماً يجب إتخاذ إجراءات الخصومة قبله وفقاً للأوضاع القانونية فإن الحكم المطعون فيه إذ إلتزم هذا النظر وقضى باعتبار الإستئناف كأن لم يكن بالنسبة للمطعون عليهما يكون قد أصاب صحيح القانون

الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٤ مكتب قلى ٣صفحة رقم ٢٩٩ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ميعاد الثلاثة أشهر المنصوص عليه في المادة ٧٠ من قانون المرافعات التي أحالت إليها المادة ٢٤٠ منه - هو ميعاد حضور بصريح النص ويؤتب على عدم تكليف المستأنف بالحضور خلاله اعتبار الإستئناف كأن لم يكن وأنه إذا تم التكليف بالحضور بعد فوات هذا الميعاد لم حضر المستأنف عليه فإن حضوره لا يسقط حقه في طلب توقيع الجزاء المنصوص عليه في المادة المذكورة إذ أن البطلان الذي يزول بحضور المعلن إليه عملاً بالمادة ١١٤ مرافعات هو بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أما البطلان الناشئ عن عدم مراعاة

المواعيد المقررة لرفع وإعلان الطعن في الأحكام فلا تسرى عليه هذه المادة ولا عمل للنحدي في هذا الصدد بأن حضور المستأنف عليه قد حقق الغاية من الإجراء عملاً بنص المادة ٢٠ مرافعات ، ذلك أن إعتبار الإستماتف كان لم يكن هو جزء نص عليه المشرع لعدم إعلان صحيفة الإستماتف خلال ثلاثة أشهر من تقديمها إلى قلم الكتاب ومجرد فوات الميعاد دون إتخاذ هذا الإجراء يقطع في عدم تحقيق الغاية منه. لما كان ذلك ، وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه - أن المطعون عليهم الثلاثة الأول لم يحضروا أمام محكمة الإستماتف لأول مرة ولا بجملة ... بناء على ورقة إعادة الإعلان التي تم إعلانتهم بها في ... بعد فوات ميعاد الثلاثة أشهر المقرر قانوناً وكان الحكم لد أقام قضاءه على هذا الأساس فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون في غير محله .

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٥

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفع بطلان صحيفة الدعوى وكذلك الدفع باعتبار الدعوى كان لم تكن كل منهما يختلف في جوهره عن الآخر وكلاهما من الدفوع الشكلية التي يتعين إبداءها معاً قبل الموضع وإلا سقط الحق فيما لم يد منها ، كما أنه يتعين وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ١٠٨ من قانون المرافعات إبداء جميع الوجوه التي يبنى عليها الدفع المتعلق بالإجراءات معاً وإلا سقط الحق فيما يد منها ، ولما كانت المطعون ضدها عندما أبدت الدفع باعتبار الإستماتف كان لم يكن في أول جلسة حضرتها أمام محكمة الإستماتف قد أقامته على أن صحيفته أعلنت لها بعد الميعاد القانوني ثم عادت في جلسة أخرى وتسكت بذات الدفع مؤسسة إياه على بطلان إعلانها بصحيفة الإستماتف لأن المحضر لم يثبت غيابها عند مخاطبته لإبنتها وقت إجراء الإعلان ولم تكن قد أبدت هذا الوجه من البطلان عند إبداء الدفع باعتبار الإستماتف كان لم يكن في الجلسة الأولى التي حضرتها فإن حقها في إبدائه يكون قد سقط ولا يكون هناك محل بعد ذلك للقضاء باعتبار الإستماتف كان لم يكن تأسيساً على بطلان الإعلان وإذ خالف الحكم المطعون فيه النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٧

المستقر في قضاء هذه المحكمة أن توقيع الجزاء الذي شرعته المادة ٣١٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية باعتبار الإستماتف كان لم يكن ، لا يصادف محله إلا إذا ثبت علم المستأنف علماً يقينياً بالجلسة الأولى التي حددت لنظر إستماتفه وتختلف رغم ذلك ، لما ينم عنه نكوله عن حضور الجلسة المشار إليها بالذات من أنه غير جاد في طعنه ، فلا تلزم المحكمة ثمت للنحدي لموضوعه. لما كان ما تقدم وكان الواقع في الدعوى أنه كان محدداً لنظر الإستماتف المرفوع من الطاعن جلسة ٦ من إبريل سنة ١٩٧٧ وأن المطعون عليها

المستأنف عليها - هي التي إستصدرت أمراً بتقصير نظر الإستئناف لجلسة ٧ من مارس سنة ١٩٧٧ وأنها أعلنت بهذه الجلسة الأخيرة مخاطباً مع صهره المقيم معه لغايه وفي موطن غير محل إقامة الذى عينه فى صحيفة إستئنافه ، وكان الحكم المطعون فيه قد رتب قضاءه بإعتبار الإستئناف كأن لم يكن على عدم حضور الطاعن فى هذه الجلسة الأخيرة ورغم إعلانه قانوناً مع أن إعلانه بها لايفيد إلا علماً ظنياً أو افتراضياً ولا يؤدى إلى العلم اليقنى الذى يوجب على التخلّف عن الحضور بالرغم منه القضاء الجدية فى إقامة الطعن وهو مناط تطبيق المادة ٣١٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على ما سلف بيانه ، وإذ تنكب الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٦١٩ لسنة ٤٣ مكتب قضاة ٣١ صقحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ٢٩/١/١٩٨٠

- الجزء المنصوص عليه فى المادتين ٧٠ ، ٢٤٠ من قانون المرافعات - قبل تعديلهما بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ - من إعتبار الإستئناف كأن لم يكن مقرر لمصلحة من لم يعلن من المستأنف عليهم حتى يطادوا ما يوجب على تراخي المستأنف فى إعلان الإستئناف من إطالة الأثر المترتب على تقديم صحيفته لقلم الكتاب فى السقوط وقطع التقادم بما لا يجوز معه لغيرهم ومن الخصوم التمسك به ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة إذ إن هؤلاء الآخرين لا يستطيعون من ذلك إلا بعد أن يتحقق موجب إعتبار الدعوى كأن لم تكن وهو ما لا يكون إلا بعد أن يتمسك بذلك من لم يعلن من المستأنف عليهم فى المهاد وهو ما لم يكون معه الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى قضاؤه بإعتبار الإستئناف كأن لم يكن إستناداً إلى أن الأول والخامس من المستأنف عليهم لم يعلن بصحيفته إعلاناً صحيحاً خلال ثلاثة أشهر من تقديمها إلى قلم الكتاب وأن الباقيين " المطعون ضدهم " قد تمسكوا بإعتبار الإستئناف كأن لم يكن قبل أن يعرضوا لأى موضوع ، مع أن من وقعت المخالفة فى شأنهما كانا قد خرجا من الخصومة بنزول الطاعة عن مخصصتها وإثبات هذا النزول مما مؤداه أنهما لم يكونا ماثلين فى الخصومة أمام محكمة الإستئناف فى أى وقت وبالتالي سقوط الدفع المبدى منهما.

- إذ كان نزول الطاعة عن إختصاص المستأنف عليهما يتساوى فى الأثر مع عدم إختصاصهما أصلاً وكان النزاع غير قابل للتجزئة لأنه ينصب على عناصر الوكعة ومفوماتها قبل إيلائها إلى الورقة ، فإن لازم ذلك هو بطلان الإستئناف لعدم إختصاص الوائتين المذكورين فيه إذ لا يصح فى صورة الدعوى المطروحة إعتبار المطعون عليهم نائبين عنهم فى الإستئناف بإعتبارهم جميعاً من الورقة لأنهما كانا ماثلين فى الدعوى إلى أن صدر الحكم المستأنف لصالحهما ، ولا ينوب حاضر فى الطعن عن كان حاضراً مثله فى الخصومة التى صدر فيها ذلك الحكم.

- إذا كان مآل الاستئناف حتماً هو البطلان ، وهو ما يتلقى في نتيجته مع إعتبره كأن لم يكن ، فإن مصلحة الطاعة من طعنها تكون مصلحة نظرية صرفاً ويكون النمي بالتالي غير منتج ولا جدوى منه.

الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٥

النص في المادة ٢٣٠ من قانون المرافعات على أن يرفع الاستئناف بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة المرفوع إليها الاستئناف للأوضاع المقررة لرفع الدعوى مفاده أنها أدخلت في رفع الاستئناف بطريق إيداع صحيفة قلم الكتاب ، فوجد المشرع بذلك بين طريقة رفع الدعوى وطريقة رفع الطعن الإكتفى فيها بإيداع الصحيفة قلم الكتاب بدلاً من إعلانها ، ولذلك أسقط حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٢٣٠ التي كانت تقضي بأن يعتبر الاستئناف كأن لم يكن إذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال ثلاثين يوماً من تقديم صحيفة قلم المحضرين ، وذلك إلتزاماً مع النظام الذي كان قد قرره في رفع الدعوى وأوجب المدعي في إجراءاتها حيث كانت تقضي في فترتها الأولى بأن يرفع الاستئناف بتكليف بالحضور يراعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة إفتتاح الدعوى ، ومن ثم لحذف هذه الفقرة كان نتيجة عدول المشرع عن رفع الدعوى أو الاستئناف بتكليف الحضور واكتفاه في رفعها بإيداع صحيفة قلم الكتاب فأصبح إعلان الدعوى أو إعلان الاستئناف مجرد إجراء يتم به إكمال الدعوى أو الاستئناف بالحصم لأنه إذا كان يكفي لإجراء المطالبة القضائية إيداع صحيفة إفتتاح الدعوى وهو ما يترتب عليها - كائر إجرائي - بدأ الخصومة ، إلا أن إنقضاء الخصومة مشروط بتمام إعلان الصحيفة إلى المدعي عليه أو إلى المستأنف عليه ، فإذا تخلف هذا الشرط زالت الخصومة كائر للمطالبة القضائية.

الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٨٢ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٦

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن لتخلف الطاعن عن الحضور بالجلسة التي تأجل إليها إستئنافه ، قد أخطأ في تطبيق القانون لأنه لا يحكم الاستئناف كأن لم يكن طبقاً للمادتين ٣١٦ و ٣١٩ من لائحة الأحكام الشرعية ، إلا إذا تخلف المستأنف عن الحضور بالجلسة المحددة بورقة الاستئناف ، أما إذا تخلف عن الحضور في أية جلسة تالية فلا يجوز الحكم بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن وإنما يكفي بسطب الاستئناف عملاً بالمادة ٨١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية.

الطعن رقم ١٨٨٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٨٠٦ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢١

تنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ على أن " تعتبر الدعوى كأن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعي عليه بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم

الكتاب* ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن مورثة المطعون عليهم أقامت الاستئناف بصحيفة أودعتها قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٧٦/٥/٣ وأنه لم يتم إعلان الطاعة بهذه الصحيفة إلا بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٧ أى بعد فوات مدة الثلاثة أشهر المنصوص عليها في المادة ٧٠ من قانون المرافعات وكان الثابت أن الطاعة قد دفعت قبل أن تعرض للموضوع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم تكليفها بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب. وإذا كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مهلة الثلاثة أشهر المنصوص عليها في المادة ٧٠ من قانون المرافعات التي أحالت إليها المادة ٢٤٠ الواردة في باب الاستئناف هو مهلة حضور بصريح النص ويترتب على عدم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال هذا الميعاد اعتبار الاستئناف كأن لم يكن وهو جزء نص عليه المشرع لمصلحة المستأنف عليه حتى يتجاذى ما يترتب على تراخي المستأنف في إعلان الاستئناف من إطالة الأثر المترتب على تقديم صحيفة لقلم الكتاب. لما كان ما تقدم ، فقد كان حتماً على محكمة الاستئناف وقد طلبت صاحبة المصلحة له إيقاع هذا الجزاء أن توقعه دون أن يكون لها ثمة خيار فيه وذلك إعمالاً لنص المادة ٧٠ سالفة الذكر قبل تعديلها بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ ولا يغير من ذلك أن هذا القانون الأخير قد عدل من نص تلك المادة فجعل إعمال ذلك الجزاء جوازياً للمحكمة بناء على طلب المستأنف عليه إذا كان عدم الإعلان راجعاً إلى فعل المستأنف ذلك أنه وقت أن عمل بهذا القانون من تاريخ نشره في ١٩٧٦/٨/٢٦ كان قد اكتملت إنقضاء الثلاثة أشهر على تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم الكتاب دون إعلان المستأنف عليها - الطاعة - مما مؤداه أن موجب إعمال الجزاء قد تحقق قبل العمل بذلك القانون ومن ثم يخضع حكم المادة قبل تعديلها ، إذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأعمل حكم المادة ٧٠ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ على وضع تحقق قبل العمل بذلك القانون فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٧٠٦ بتاريخ ١٩٨١/٦/٤

إذ قضى الحكم المطعون فيه باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لجميع المستأنف عليهم من لم يعلن منهم في الميعاد بصحيفة الاستئناف ومن أعلن منهم إستناداً إلى أن موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة بعد أن يبين كيف توافر لديه الدليل على ذلك فإنه يكون قد إلزم صحيح القانون.

الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ١٠٩٠ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٩

الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلان أحد المستأنف عليهم في الميعاد دفع غير متعلق بالنظام العام ، فلا يجوز لغير من تأخر إعلانه التمسك به ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة ، أو كانت هناك

فاتدة تعود على هذا الغير من إجابة الدلع ، لما كان ذلك وكان الواقع أن المطعون ضده الخامس دلع باعتبار الإستئناف كان لم يكن لعدم إعلانه بصحيفة الإستئناف خلال الميعاد القانوني فإنه لا يقبل من الطاعة النعى على الحكم المطعون فيه لعدم جديته إلى دلع لا صفة لها أصلاً فى إيدائه لأن من لا يجوز له إيداء دلع متعلق بغيره لا يجوز له بالتالى الطعن على الحكم الذى يقضى برفض هذا الدلع.

الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٩٣٤ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٨

مفاد نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات بعد التعديل الذى إستحدثه المشرع بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ . والمنطبق على واقعة الدعوى - أن المشرع إشرط لتوقيع الجزاء المقرر بهذا النص ولذى يسرى على الإستئناف طبقاً لحكم المادة ٢٤ من قانون المرافعات ، ألا يتم إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى خلال الأشهر الثلاثة التالية لتاريخ تقديم الصحيفة قلم كتاب المحكمة بسبب يرجع إلى فعل المدعى وألا يوقع الجزاء إلا بناء على طلب المدعى عليه مع جعل أمر توقيعه رغم توافر هذين الشرطين جوازياً للمحكمة لتكون لها مكنة التقدير فوازن بين مصلحة طرفى التداعى فى هذا الشأن وتقدر أيهما أولى بالرعاية من الآخر.

الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٧٧١ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٣

مؤدى نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ التى يسرى حكمها على الإستئناف إعمالاً للمادة ٢٤٠ مرافعات أن المشرع - بعد أن إشرط لتوقيع الجزاء المقرر بهذه المادة أن يكون عدم مراعاة الميعاد راجعاً إلى فعل المدعى ، وألا يوقع هذا الجزاء إلا بناء على طلب المدعى عليه جعل الأمر فى توقيع الجزاء بعد ذلك جوازياً للمحكمة ، ومروكاً لمطلق تقديرها ، فلها رغم توافر الشرطين عدم الحكم به إذا قدرت أن هناك عنراً للمدعى فيما فعله أدى إلى عدم إحكام الميعاد ، فإذا إستعملت المحكمة سلطتها التقديرية ورفضت الدلع باعتبار الإستئناف كان لم يكن فلا يجوز الطعن فى حكمها لعدم إستعمال الرخصة المخولة لها بتلك المادة.

الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١١٦ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢

بطلان إجراءات الإعلان لا يتعلق بالنظام العام وبخالفه واقع ، فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، كما أن الدلع باعتبار الإستئناف كان لم يكن والدلع بطلان إعلان صحيفة الإستئناف كل منهما مختلف عن الآخر فى جوهره ، لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين لم يدعوا بطلان إعلان صحيفة الإستئناف بالنسبة للمستأنف عليهم الأول والثالث والخامس.... بل إلتصم بدفعهم على اعتبار الإستئناف كان لم يكن لعدم إعلانهم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم

الكتاب. وقد رفض الحكم هذا الدفع على سند من أن الطابت من صحيفة الاستئناف أنها قدمت إلى قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٧ وأعلنت للمستأنف عليهم في ١٩٧٥/١٢/٢٩ وأخطر من لم يعلن لشخصه بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٧ ، فإن النعي بطلان إعلان صحيفة الاستئناف يكون سبباً جديداً لا يقبل التحدى به بداءة أمام محكمة النقض .

- مؤدى المادتين ٨٢٧ ، ٨٢٨ من القانون المدني أن إدارة المال الشائع تكون من حق الشركاء مجتمعين ما لم يتفقوا على خلاف ذلك ، وإذا تولى أحد الشركاء الإدارة دون إعراض من الباقين عد وكياً عنهم وكان رفع الدعوى يطلب الإخلاء للتأجير من الباطن ينترج ضمن إدارة المال الشائع لأن إقامة الدعوى من أحد الشركاء دون إعراض من باقي الشركاء على أفرادها برفعها يحمل على إعتباره وكياً عنهم في إلانتها وهو ما يحكى بذاته لإكمال صفته في إقامة الدعوى .

الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٧٨ بتاريخ ١٩٨٥/١١/٧

مناط جواز الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن عند عدم إعلان صحيفته خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب وعلى ما جرى به نص المادتين ٧٠ ، ٢٤٠ من قانون المرافعات - أن يكون ذلك راجعاً إلى فعل المستأنف وهو ما تستقل بتقديره محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض متى كان استخلاصها سافلاً.

الطعن رقم ٢٢٩٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٩٢/٣/٨

إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعة لم تعلن بصحيفة الاستئناف وعلت الأوراق مما يلبد أنها تنازلت صراحة أو ضمناً عن حقها في إعلانها بصحيفته خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض هذا الدفع - باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانها بصحيفته خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب - وفصل في موضوع الاستئناف على سند من القول بأن حضورها بالجلسة من شأنه تصحيح البطلان يكون - وعلى ما سلف بيانه - قد خالف القانون.

الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٤ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٢

مؤدى نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ الذى يسرى حكمها على الاستئناف عملاً بالمادة ٢٤٠ من القانون المذكور أن توقيع الجزاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن أمر جوازى للمحكمة ومووك لطلق تقديرها فلها رغم شروط أعمال هذا الجزاء عدم الحكم به وإذ قضى

الحكم المطعون فيه برفض الدفع باعتبار الإستهناف كان لم يكن فإن النعي - أيأ كان وجه الراى فيه يكون غير منتج.

الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٩

- ميعاد الثلاثة أشهر المنصوص عليه فى المادة ٧٠ من قانون المرافعات التى أحالت إليها المادة ٢٤٠ الواردة فى باب الإستهناف من هذا القانون هو ميعاد حضور بصريح النص ، ويؤتب على عدم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال هذا الميعاد إعتباراً الإستهناف كان لم يكن. فإذا فات هذا الميعاد ثم حضر المستأنف عليه الذى لم يتم إعلانه طبقاً للقانون فإن حضوره لا يسقط حقه فى طلب توقيع الجزاء المنصوص عليه فى هذه المادة. ولا يصح التحدى فى هذا الخصوص بما نصت عليه المادة ١١٤ من قانون المرافعات من أن " بطلان صحف الدعاوى وإعلاتها وبطلان أوراق التكليف بالحضور الناشى عن عيب فى الإعلان أو فى بيان المحكمة أو فى تاريخ الجلسة يزول بحضور المعلن إليه فى الجلسة أو بإبداع مذكرة بدفاعه ". لأن هذا النص وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يدل على أن حضور الخصم الذى يعتبه المشرع بسقوط الحق فى التمسك بالبطلان هو ذلك الذى يتم بناء على إعلان الأوراق ذاتها فى الزمان والمكان المعينين فيها بحضوره دون الحضور الذى يتم فى جلسة تالية من تلقاء نفس الخصم أو بناء على ورقة أخرى فإنه لا يسقط الحق فى التمسك بالبطلان ، إذ العلة من تقرير هذا المبدأ هى إعتبار حضور الخصم فى الجلسة التى دعى إليها بمقتضى الورقة الباطلة حق المقصود منها وبعد تنازلاً من الخصم عن التمسك ببطلانها. ومن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المادة آفة الذكر لا تسرى على البطلان الناشى عن عدم مراعاة المواعيد المقررة لرفع وإعلان الطعن فى الأحكام. وإذ تمسك المطعون ضدهم الثلاثة الآخرين ببطلان إعلاناتهم بصحيفته فى خلال الثلاثة أشهر التالية لتقديمها فى دفاعهم المقدمة لمحكمة الإستهناف ، وبعد فوات هذا الميعاد فاستجاب الحكم المطعون فيه هم ملتزماً فى قضائه صحيح حكم القانون فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

- مؤدى نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ - التى يسرى حكمها على الإستهناف إعمالاً للمادة ٢٤٠ من قانون المرافعات - أنه يجوز للمحكمة توقيع الجزاء المقرر بهذه المادة والحكم باعتبار الإستهناف كان لم يكن إذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم صحيفة الإستهناف إلى قلم الكتاب وكان ذلك راجعاً إلى فعل المستأنف متى تمسك المستأنف عليه بهذا الجزاء.

و إذا تعدد المستأنف عليهم وجب أن يتم إعلان الطعن في خلال هذا الميعاد ، ولا يعفى المستأنف من إلزامه بذلك بالنسبة إليهم جميعاً ما تقتضى به المادة ٢١٨ من قانون المرافعات في فقرتها الثانية من وجوب إختصاص باقي الخصوم بعد فوات ميعاد الطعن بالنسبة إليهم في حالة رفع الطعن في الميعاد على أحد المحكوم لهم في موضوع غير قابل للتجزئة ، ذلك أن نص هذه المادة إنما يتصب على ميعاد الطعن فيمده لمن فوته ولا شأن له بإجراءات ومراحل الطعن الأخرى ومنها إجراءات التكاليف بالخصوم . على جميع المحكوم لهم في الميعاد ولا يتم إعلانهم بصحيفة الإستئناف خلال الأجل المنصوص عليه في المادة ٧٠ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى :صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٥

إذا كانت المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ المحكمة أن تقتضى باعتبار الإستئناف كأن لم يكن متى عكس به صاحب الشأن ، وكان البين من الأوراق أن صحيفة الإستئناف قدمت إلى قلم الكتاب في ١٩٦٩/٥/١٠ ولم تعلن للطاعة الثانية إلا في ١٩٧٠/٣/١٧ أى بعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر ومن ثم يكون الدفع في محله وتقتضى المحكمة باعتبار الإستئناف كأن لم يكن بالنسبة للطاعة الثانية وحدها ذلك أن موضوع الدعوى قابل للتجزئة.

الطعن رقم ٢٢٥٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى :٤٢ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٩٩١/١/٢

مفاد نص المادتين ٧٠ ، ١٠٧ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع لم يوجب سقوط الحق عن التمسك بالدفع الشكلى المتعلقة بالإجراءات ومنها الدفع باعتبار الإستئناف كأن لم يكن إلا في حالتين الأولى إذا أبدى الدفع بعد التضرع للموضوع أو مسألة فرعية فيها أو ينطوى على التسليم بصحتها سواء أبدى كتابة أو شفاهة وسواء قصد إلى النزول عن تلك الدفع أو لم يقصد ينتبه إلى حقه فيها والثانية إذا لم تبد تلك الدفع من الطاعن في صحيفة الطعن وإعلان المستأنف إليه بصحيفة الإستئناف وإن كان شرطاً لإنقضاء الخصومة إلا أنه لا يحول عدم إقامه دون حق المستأنف عليه في الحضور وإبداء أى دفع شكلى أو موضوعى أو أى دفاع فى الدعوى لأن الإعلان لازم لإنقضاء الخصومة وليس لازماً لإقام حق الخصم فى الحضور وإبداء دفاعه ودفعه .

* الموضوع الفرعي : إعلان الإستئناف :

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٨/٤/١٩٦٢
توجب المادة ٤٠٦ مكرر مرافعات على المستأنف أن يعلن إستئنافه إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم فى الثلاثين يوماً التالية لتقديم عريضة الإستئناف وإلا كان الإستئناف باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه.

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ٢٩/٥/١٩٦٣
مضى كان إعلان الطاعين بصورة واحدة من صحيفة الاستئناف قد تم فى موطنهم المختار المبنى فى ورقة إعلان الحكم وكان هذا الوطن هو مكتب اعمامى الموكل عنهم والذي باشر الخصومة عنهم فى مرحلتى الطقاضى فى نطاق الوكالة المشار إليها فإن التمس بطلان هذا الإعلان يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ٢/٢/١٩٦٤
كانت المادة ٤٠٦ مكرر المضافة لقانون المرافعات بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ قبل إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ توجب إعلان الاستئناف إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم وذلك فى الثلاثين يوماً التالية لتقديم عريضة الاستئناف وإلا كان الاستئناف باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه وهذا البطلان - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - متعلق بالنظام العام ولا يزول بحضور الخصم الذى لم يعلن ، لأن إعلان الاستئناف إلى المستأنف عليهم المقرر بالمادة ٤٠٦ المذكورة ليس تكليفاً بالحضور مما يجرى عليه حكم المادة ١٤٠ مرافعات التى تقتضى بأن بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن العيوب المبينة فى هذه المادة يزول بحضور الخصم أمام المحكمة.

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١١٨٩ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٤
يبين من نص المادة ٤٠٥ مرافعات المعدلة بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ وقبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أنه أشار إلى بيانات عامة تتعلق بأسماء الخصوم وصفاتهم ومحال إقامتهم وإلى بيانات خاصة تتعلق بالإستئناف. والبطلان المنصوص عليه فى الفقرة الأخيرة من هذه المادة إنما ينصب على إغفال البيانات الخاصة المتعلقة بالإستئناف دون البيانات العامة التى تركها المشرع للقواعد فى البطلان. وإذا كان الغرض الذى رعى إليه الشارع من ذكر البيانات المتعلقة بأسماء الطاعين وموطنهم وصفاتهم على ما جرى به قضاء محكمة النقض - إنما هو إعلام ذوى الشأن فى الطعن بمن ردهم من خصومهم فى الدعوى وصفته وعمله علماً كافياً ، فإن كل تبيان من شاته أن يفى بذلك يتحقق به غرض الشارع. فإذا كان الطاعن قد اتخذ له محلاً مختاراً بعريضة استئنافه فقد انتهى وجه الضرر من إغفاله بيان موطنه الأصلي بها وتحقق غرض

الشارع إذ أنه يتخذ المستأنف هذا الموطن المختار في عريضة الاستئناف يكون هو الموطن بالنسبة إلى كل ما يتعلق بالاستئناف وفقاً لما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة ٤٣ من القانون المدني. وإذ خالف الحكم المعلوم فيه هذا النظر وقضى بطلان عريضة الاستئناف لإغفال بيان الموطن الأصلي للمستأنف فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٦٥/٤/٨

مضى كان الاستئناف قد رفع بتكليف بالحضور على اعتبار أن الدعوى التي صدر فيها الحكم المستأنف دعوى شفعة يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة وقد اختصم المستأنف لدى صحيفة الاستئناف الشفع المحكوم له ابتدائياً والباقيين وقام بإعلان الاستئناف إلى الباقيين بعد فوات هذا الميعاد فإن إعلان الاستئناف إلى الباقيين بعد فوات هذا الميعاد لا يوجب عليه سقوط الحق في الاستئناف لا بالنسبة لجميع المستأنف عليهم ولا بالنسبة لأبهم ، وذلك تطبيقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٣١ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٣٥٠ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٩

الطلان المرفوع على عدم إعلان ورثة المستأنف عليه المتوفى بالاستئناف وإختصاصه هو فيه دونهم بطلان نسي لا يجوز لغز هؤلاء الورثة التمسك به لأنه إنما شرع لمصلحتهم

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٤٠٥ بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٦

توجب المادة ٤٠٦ مكرراً من قانون المرافعات إعلان الاستئناف إلى جميع من رفع الاستئناف عليهم خلال الثلاثين يوماً التالية لتقديم عريضة الاستئناف وإلا كان الاستئناف باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ولا يعفى الطاعن من القيام بهذا الإجراء ما نصت عليه المادة ٢/٣٨٤ من قانون المرافعات ذلك أن نص هذه المادة إنما ينصب على مواعيد الطعن فيمد هذا الميعاد لمن فوته بالنسبة لبعض المحكوم لهم ومن ثم فلا ينطبق حكم هذه المادة على الحالة التي يرفع فيها الاستئناف - بمريضة على جميع المحكوم لهم في الميعاد. فإذا كان الثابت أن الاستئناف لم يعلن للمستأنف عليها الخامسة في الميعاد فإنه يكون باطلاً بالنسبة إليها ولما كان الحكم المستأنف صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة لأنه يدور بطلان وصحة حكم مرمسى مزاد فإن بطلان الاستئناف بالنسبة للمستأنف عليها المذكورة يستتبع بطلانه بالنسبة لجميع المستأنف عليهم.

الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٤ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ١٩٦٩/٢/٦

توجب المادة ٤٠٦ مكرراً من قانون المرافعات - قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - على المستأنف إعلان الاستئناف إلى جميع المستأنف عليهم خلال الثلاثين يوماً التالية لتقديم عريضته وإلا كان

باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام ولا يزول بحضور الخصم الذى لم يعلن لأن إعلان الاستئناف إلى المستأنف عليهم المقرر بالمادة المذكورة ليس تكليفا بالحضور مما يجرى عليه حكم المادة ١٤٠ مرافعات. ولا يعنى الطعن من القيام بهذا الإجراء ما نصت عليه المادة ٢/٣٨٤ من قانون المرافعات التى ينصب نصها على معاد الطعن فيمد هذا المعاد لمن فوته بالنسبة لبعض المحكوم لهم ، ومن ثم فلا ينطبق حكم هذه المادة على الحالة التى يرفع فيها الاستئناف على جميع المحكوم لهم فى المعاد المقرر لإعلانه لأن المادة المذكورة لا تعفى المستأنف من واجب مراعاة هذا المعاد الأخير فى الأحوال المنصوص عليها فيها .

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠٩ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٧

جرى قضاء محكمة النقض بأن معاد الثلاثين يوما المحدد فى الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ هو معاد حضور بصريح النص ، والجزاء المقرر فى هذه الفقرة لعدم مراعاة هذا المعاد وهو إعتبار الاستئناف كأن لم يكن إذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال المعاد المذكور ، هو بعينه الجزاء المقرر فى المادة ٧٨ من قانون المرافعات لعدم مراعاة معاد التكليف بالحضور بالنسبة للدعوة المبدأة ، وهذا الجزاء مقرر لمصلحة المستأنف عليه حتى يضادى ما يوجب على تراعى المستأنف فى إعلان الاستئناف من إطالة الأثر المترتب على تقديم صحيفة للقسم المحضرين فى قطع التقادم والسقوط. ولم يوجب المشرع على المحكمة الحكم بهذا الجزاء من تلقاء نفسها لما كان عليه الحال فى المادة ٤٠٦ مكرر قبل إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ ، حيث كانت توجب على المستأنف إعلان استئنافه إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم الاستئناف وإلا كان الاستئناف باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه مما يؤكد أن الجزاء فى صورته الجديدة لا يتعلق بالنظام العام فلا تحكم به المحكمة بغير طلب من الخصوم. ولا يغير من ذلك أن هذا الجزاء يقع بقوة القانون بمجرد إنقضاء معاد الثلاثين يوما دون أن يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور ، إذ أن هذا معناه أنه يحتتم على المحكمة أن ترفع هذا الجزاء فى حالة طلبه من صاحب المصلحة ولا يكون لها خيار فيه ، ولصاحب المصلحة أن يتنازل عنه صراحة أو ضمنا .

الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٩٧٠/٢/١

الموطن المختار الذى يعتد به عند إعلان الاستئناف ، هو ذلك الذى يعينه الخصم فى ورقه إعلان الحكم الابتدائى ، عملاً بالمادة ٣٨٠ من قانون المرافعات السابق.

الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٠

- إذ كان الطاعن قد رفع الاستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد واختصمهم جميعاً في صحيفته المقدمة إلى قلم المخضرين ، فإنه يتعين طبقاً للمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ والتي رفع الاستئناف في ظلها تكليف المستأنف عليهم بالحضور خلال الثلاثين يوماً من تقديم صحيفته إلى قلم المخضرين وإلا اعتبر الاستئناف كأن لم يكن ، ولا يعفى الطاعن من القيام بهذا الإجراء ما نصت عليه المادة ٢/٣٨٤ من قانون المرافعات لأن نص هذه المادة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إنما ينصب على مواعيد الطعن فيمد هذا الميعاد لمن فوته بالنسبة لبعض المحكوم لهم ، ومن ثم فلا ينطبق حكمها على الحالة التي يرفع فيها الاستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد.

- إذ كان الثابت أن الاستئناف لم يعلن للمستأنف عليها الثالثة ودفع الحاضر عنها باعتبار الاستئناف كأن لم يكن فإنه يتعين على المحكمة قبول هذا الدفع. ولما كان الحكم المستأنف صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة هو صحة ونفاذ القسمة التي تمت بين أطراف الخصومة فإن بطلان الاستئناف بالنسبة لها يستتبع بطلانه بالنسبة لجميع المستأنف عليهم.

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ٢٧/٤/١٩٧١

مفاد نص المادة ١٤٠ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أن حضور الخصم الذي يعنيه المشرع يسقط الحق في التمسك بالبطلان هو ذلك الذي يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها في الزمان والمكان المعينين فيها لحضوره ، أما الحضور الذي يتم في جلسة تالية من تلقاء نفس الخصم أو بناء على ورقة أخرى فلا يسقط الحق في التمسك بالبطلان ، إذ أن العلة من تقرير هذا المبدأ هو اعتبار حضور الخصم في الجلسة التي دعى إليها بمقتضى الورقة الباطلة قد حقق المقصود منها وبعد تنازلاً من الخصم عن التمسك ببطلانها. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، وقرر أن حضور المطعون عليه لا يسقط حقه في التمسك ببطلان صحيفة الاستئناف ، لأنه لم يحضر في الجلسة المحددة التي دعى إليها بمقتضى ورقة الإعلان الباطلة ، وإنما حضر جلسة تالية على إعادته ، كما قرر الحكم أنه لا يجدى الطاعن قيامه بإعادة إعلان المطعون عليه في ميعاد الثلاثين يوماً الذي قرره المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق ، لأن ورقة إعادة الإعلان لم تسوف البيانات التي تتطلبها المادة سالفة الذكر من وجوب إشمارها على بيان الحكم المستأنف وأسباب الاستئناف ، وإنما إقتصرت هذه الورقة على دعوة المطعون عليه للحضور للجلسة المحددة ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧٦٤ بتاريخ ١٧/٦/١٩٧١

نصت الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أنه " لا تسرى القاعدة الخاصة بالإستئناف إلا على الإستئناف الذى يرفع بعد العمل بهذا القانون ، أما الإستئناف الذى يكون قد رفع قبل ذلك ، فتصح فى شأنه النصوص السارية وقت رفعه" ولما كان الثابت من الأوراق أن الإستئناف قد رفع قبل العمل بأحكام القانون سالف الذكر ، فإنه تسرى فى شأنه أحكام المادة ٤٠٦ مكرر مراتل قبل إلغائها والتى تقضى بوجوب إعلان الإستئناف إلى جميع الخصوم الذين وجهه إليهم فى ميعاد الثلاثين يوماً التالية لتقديم الإستئناف وإلا كان الإستئناف باطلاً ، وحكمت المحكمة به من تلقاء نفسها.

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١٩٤ بتاريخ ١١/١/١٩٧٣

مضى كان إعادة إعلان الإستئناف قد تم فى ظل القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذى ألقى كضاعدة عامة المعارضة كطريق من طرق الطعن بعد أن أوجب كاصل عام إعادة الإعلان - فى غير الدعاوى المستعجلة حتى يعتبر الحكم حضوراً بقوة القانون فى تلك الأحوال ، فإن بطلان هذا الإعلان وتختلف الطاعنين المستأنف عليهم - عن الحضور فى جميع جلسات الإستئناف يوجب عليه فى هذا الحالة بطلان الحكم المطعون فيه لإبائه على إجراء باطل أثر فى الحكم.

الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٤٠ بتاريخ ٥/٩/١٩٧٤

ترك المشرع للمستأنف تقدير ما يرى يبانه فى صحيفة الإستئناف من الأسباب التى يستند إليها فى طلب إلغاء الحكم المستأنف أو تعديله ، ولا يعيب الصحيفة إشماعها على أوجه الدفاع التى سبق للمستأنف التمسك بها أمام محكمة أول درجة ، والتى لم يأخذ بها الحكم المستأنف. وإذا كان بين من الحكم المطعون فيه أن محكمة أول درجة لم تعمل على دفاع المطعون عليه الذى أثاره أمامها ، فإن إستناذه فى صحيفة الإستئناف إلى هذا الدفاع لا يجعلها عالية من الأسباب. وإذا إنتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة ، فإن النعى عليه بهذا الوجه يكون على غير أماس.

الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٣٨ بتاريخ ٣١/٣/١٩٧٦

إن ما يقوله الطاعنون عن بطلان صحيفة الإستئناف إنما كان منهم بقصد تأييد دفعهم باعتبار الإستئناف كان لم يكن لعدم إعلان صحيفته خلال الميعاد المحدد فى المادة ٧٠ من قانون المرافعات التى قررت جزاء لا يتصل بالنظام العام وإنما هو مقرر لمصلحة المستأنف عليه فلا تقبل إثارته للمرة الأولى أمام محكمة النقض والثابت أن هذا الدفع لم يثر أمام محكمة ثانية درجة فلا يقبل من الطاعنين التمسك به للمرة الأولى فى طعنهم بالنقض على حكمها ، ولا يغير من هذا النظر التحدى بأنه لم يكن فى مكتبة الطاعنين الحضور أمام

محكمة الاستئناف للمسك بالدفع إذا لم يعلنوا إعلاناً صحيحاً ، ذلك أنه كان في مكتبهم أن يضمنوا صحيفة الطعن بالنقض على الحكم المطعون فيه بالبطالان لابتائه على إجراء باطل هو الإعلان الباطل لصحيفة الاستئناف.

الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٠ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٩

مفاد نص المادتين ١/٦٣ ، ٢٤٠ من قانون المرافعات أنه وإن كان يلزم لإجراء المطالبة القضائية إيداع صحيفة الاستئناف قلم كتاب المحكمة وهو ما يوجب عليه - كائر إجرائي - بدء الخصومة ، إلا أن إعلان صحيفة الاستئناف إلى المستأنف عليه يبقى إجراء لازماً لإنعقاد الخصومة بين طرفيها ويكون وجودها الذي بدأ بإيداع صحيفة الاستئناف قلم الكتاب معلقاً على شرط إعلانها إلى المستأنف عليه إعلاناً صحيحاً فإن تخلف هذا الشرط حتى صدور الحكم الاستئنائي زالت الخصومة كائر للمطالبة القضائية ، ومن ثم تبطل الخصومة التي لم تعلن صحيفتها هي وجميع الأحكام التي تصدر فيها فإقع باطلاً الحكم الصادر على من لم يعلن إعلاناً بصحيفة الاستئناف ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطعون ضده الأول رفع الاستئناف محل التداعي بصحيفة أودعها قلم الكتاب لم تعلن إلى الحارس الطاعن ، وإذا فصلت المحكمة الاستئنائية في هذا الاستئناف بالحكم المطعون فيه على الرغم من عدم إجراء ذلك الإعلان فإن الحكم يكون باطلاً.

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٤ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٨٨٤ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢١

مبدأ الفلانة أشهر المنصوص عليه القانون عليه في المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ والتي أحالت إليها المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ميعاد حضور ورتب على عدم تكليف المستأنف عليه بالظهور خلاله إيعاز الاستئناف كان لم يكن ولا يسقط حضوره بناء على تكليفه بالظهور بعد فوات هذا الميعاد - حقه في طلب توقيع الجزاء المنصوص عليه في هذه المادة ، لأن البطلان الناشئ عن عدم مراعاة المواعيد المقررة لرفع الطعن في الأحكام وإعلانه لا يزول بحضور المعلن إليه ، كما أن مجرد فوات الميعاد دون إعلان صحيفة الاستئناف للمستأنف عليه يقطع في عدم تحقق الغاية منه .

الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٨٠/٧/٥

إعلان صحيفة الدعوى أو صحيفة الاستئناف إجراء لازم لإنعقاد الخصومة بين طرفيها لمبدأ المواجهة بين الخصوم ، إلا أنه إجراء مشروط بميعاد ومؤدى ذلك أن المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات ، إذ تقضي بأن يسرى على الاستئناف القواعد المقررة أمام محكمة الدرجة الأولى سواء فيما يتعلق بالإجراءات أو

بالأحكام إنما تقصد الإجراءات الخاصة بالدعوى بصفة عامة ، وإعلان صحيفة الاستئناف إجراء مشروط حصوله في ميعاد لإحالتها تشمل هذا الإجراء مشروطاً بميعاده وهو ما تقتضى به المادة ٧٠ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٤

الطعن المرفوع على مخالفة قواعد الإعلان هو بطلان نسي مقرر لمصلحة من تغيب أو تخلف إعلانه فلا يجوز لغيره من الخصوم التمسك به ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة أو محكوماً عليه بالتضامن إذ لا يفيد من البطلان في هذه الحالة إلا إذا تمسك به صاحبه ، ولما كان الخصم الذى قرر الطاعنان تخلف إعلانه بالبطلان المرفوع على ذلك فإن نيهما على الحكم بهذا الوجه يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦١٤ بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٤

ميعاد الثلاثة الأشهر المنصوص عليه في المادة ٧٠ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ والتي أحالت إليها المادة ٢٤٠ الواردة في باب الاستئناف من هذا القانون هو ميعاد حضور بصريح النص فإذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال هذا الميعاد - بفعل المستأنف - جاز الحكم باعتباره الاستئناف كأن لم يكن ، وحضور المستأنف عليه بعد فوات هذا الميعاد لا يسقط حقه في طلب توقيع الجزء المنصوص عليه في هذه المادة متى أبدى قبل التكلم في الموضوع ولم ينزل عنه صراحة أو ضمناً.

الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٨٩ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٨

إذ كان البين من الأوراق أن الطاعنين لم يحضروا أمام محكمة الاستئناف ولم يقدموا فيها مذكرة بدفعهم فيجوز لهم التمسك ببطلان إعلانهم بصحيفة الاستئناف أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٨

مفاد المادة ٧٠ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع إشرط لتوقيع الجزء المقرر بهذا النص والذي يسرى على الاستئناف طبقاً لنص المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات ألا يتم إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى خلال الأشهر الثلاثة التالية لتاريخ تقديم الصحيفة قلم كتاب المحكمة بسبب يرجع إلى فعل المدعى وألا يوقع الجزء إلا بناء على طلب المدعى عليه مع جعل أمر توقيعه رغم توالى هذين الشرطين جوازياً للمحكمة ليكون لها مكنة التقدير فتوازن بين مصلحة طرفي التداعى في هذا الشأن وتقدير أيهما أولى بالرعاية من الآخر.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/٨

الأصل في إعلان الأوراق هو وجوب تسليمها لنفس الخصم المتقاضى إعلانها إليه أو غلته ، وإنما رخص القانون للمستأنف عليه في إعلان الأوراق للمستأنف بقلم الكتاب. ومقصود الشارع من هذا الرخص إنما هو التيسير على المستأنف عليه ، ودفع ما يكون عليه من مشقة لو أنه أعلن الأوراق للمستأنف بمحله الأصلي البعيد عن محله هو محل المحكمة. وتعالى رخص القانون يجب أن يقع موافقاً لمقصود الشارع منها من جلب المصلحة أو دفع المفاسدة ، فإذا تعطلت ، لا يقصد تحصيل مقصودها المشروع ، بل يقصد الإضرار ، كان العمل بها باطلاً .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٢٤ بتاريخ ١٩٣٧/١٢/٢٣

يجب أن يضاف إلى معاد الإستئناف مواعيد المسافة بين محل المستأنف ومقر محكمة الإستئناف ، ثم بين هذه المحكمة ومحل خصومه اللذين يعلن إليهم إستئنافه. ولا يمنع من ذلك حصول إعلان الحكم الابتدائي المراد إستئنافه في أجل المختار للمستأنف ، لأن تعيين هذا أجل في أية مرحلة من مراحل التقاضي ليس فيه تفويض ممن عنه للقيام به من محام أو قلم كتاب أو غيرهما بالطعن في الأحكام ، كما أنه ليس فيه تنازل من جانبه عن مواعيد المسافة التي أوجب القانون إيفائها لمعاد الطعن .

*** الموضوع الفرعي : الإثبات في الإستئناف :**

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ١٧ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٩

متى كانت المحكمة الإستئنافية قد إستتجبت إستنتاجاً سليماً من ظروف النزاع ومن موقف الخصوم فيه ومن الغرض المقصود من الحكم القاضي بتدب قسم التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لإجراء المضاهاة أن هذا الحكم تهدي لا تحضري وبناء على ذلك رفضت الدفع بعدم قبول الإستئناف المرفوع عنه فلا يصح التبع عليها بأنها أخطأت في القانون.

الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٥٥ بتاريخ ١٩٦٢/٤/١٢

إذا كانت محكمة أول درجة لم تقل كلمتها في طلب توجيه اليمين الحاسمة وإنما دلت خبراً في الدعوى فعلى لو اعتبر ذلك رفضاً ضمنياً بطلب توجيه اليمين فإن ذلك لا يمنع من التمسك به أمام محكمة الإستئناف عملاً بالمادة ٤١٠ من المرافعات.

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٨

على محكمة الإستئناف - طبقاً للمادة ٤١٠ من قانون المرافعات - أن تفصل في كالة الأوجه التي يكون

المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة الدرجة الأولى سواء في ذلك الأوجه التي تكون تلك المحكمة قد أغفلت الفصل فيها أو تلك التي تكون قد قضت فيها لعدم مصلحته وذلك دون حاجة لرفع إستئناف فرعى من جانبه ما دام الحكم الابتدائي قد إنتهى إلى القضاء لصالحه في الدعوى ولن يثبت أنه قد تنازل عن تلك الأوجه.

الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ١٠٣٩ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٣

مضى كانت محكمة الدرجة الأولى قد عرضت في أسباب حكمها بنذب غير في الدعوى للخلاف الذي قام بين الطرفين حول تكيف العلاقة القانونية التي كانت تربطهما وقطعت بأنها علاقة وكالة ولم يضمن الطاعن بالإستئناف في هذا القضاء القطعي إلى أن إنقضى ميعاد الإستئناف وحاز هذا القضاء قوة الأمر المقضي فإنه ليس محكمة الإستئناف بعد ذلك أن تعيد بحث هذه المسألة في الإستئناف الذي رفع إليها عن الحكم الصادر في موضوع الدعوى لأن هذا الإستئناف لا يطرح عليها ما تضمنه الحكم الصادر بتعيين الأخير من قضاء قطعي في شأن تكيف العلاقة القانونية بين الطرفين بعد أن أصبح هذا القضاء نهائياً وحائز لقوة الأمر المقضي قبل رفع هذا الإستئناف ويتعين لذلك على محكمة الإستئناف أن تنقيد بهذا القضاء بغير حاجة إلى إيراد أسباب لتأييده فإذا إشتعل حكمها المطعون فيه على أسباب خاصة بتكيف العلاقة القانونية بين الطرفين فإن هذه الأسباب تكون من قبيل الأسباب النافذة وبالتالي يكون النعي عليها باطلاً في القانون والقصور - على فرض صحته - غير منتج.

الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ٩٢٤ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٩

محكمة الإستئناف أن تكفي بمراجعة أقوال الشهود في التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى وتستخلص منها ما تعظم إليه ولو كان مخالفاً لما إستخلصته تلك المحكمة.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣٥ مكتب قتي ٢ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٣

محكمة الإستئناف أن تعتمد على التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى إذا رأت أنه حقق الغاية منه وأن فيه ما يكفي لتكوين عقيدتها ، وذلك دون أن تلزم بإجراء تحقيق جديد .

الطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ مكتب قتي ٢ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ١٩٦٩/٢/٦

إذا كان الطاعنون قد تخلفوا عن إعلان شهودهم أمام محكمة أول درجة وقرروا بلسان محاميهم أمام تلك المحكمة باستئنافهم عن إحضار شهود لنفي تلك الصورية إكتفاء بما قدموه من دفاع في الدعوى ولم يطلبوا من محكمة الإستئناف إحالة الدعوى إلى التحقيق لتمكينهم من نفي الصورية بشهادة الشهود ، فإنه لا

يكون لهم بعد ذلك أن يعيدوا على محكمة الاستئناف عدم إتخاذ الإجراء من تلقاء نفسها ، إذ الأمر فيه يصبح في هذه الحالة من إطلاقاتها .

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٠٦ بتاريخ ١٩٦٩/٥/١

لا إلزام على محكمة الاستئناف بالأخذ بنتيجة التحقيق الذى أجرته محكمة الدرجة الأولى وحسبها أن يتضمن حكمها بيان أسباب عدم أخذها بهذه النتيجة ، كما أنه لا تشرب عليها إذا هى لم ترد إستقلالاً على أسباب الحكم الابتدائى الذى ألقته ما دام حكمها محمولاً على أسباب تسوغ النتيجة التى إنتهى إليها كما أنه لا وجه لتعيب حكمها لأخذه بقرينة لم تقدم إلى المحكمة الابتدائية ذلك لأنه يجب على محكمة الاستئناف وفقاً للمادة ٤١٠ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ أن تنظر الإستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى.

الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٢

حكمه الإستئناف أن تلعب في تقدير أقوال الشهود مذنباً مخالفاً لتقدير محكمة أول درجة ، ولا يكون عليها في هذه الحالة أن تبين الأسباب الداعية لذلك ، وحسبها أن تقيم قضاءها على ما يحمله فلا يجب حكمها أن تستخلص من أقوال الشهود ما إطمأنت إليه ولو كان مخالفاً لما إستخلصته محكمة الدرجة الأولى التى سمعتهم.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ١٩٧١/١١/١٧

للمحكمة الإستئنافية أن تستخلص من أقوال الشهود ما تطمئن إليه ولو كان مخالفاً لما إستخلصته محكمة الدرجة الأولى التى سمعتهم.

الطعن رقم ١١١١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٤

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن للمحكمة الإستئنافية - بل عليها - أن تعيد النظر في الحكم المستأنف من الناحيتين القانونية والموضوعية ، وأنه لا ينهى أن تحجب نفسها عن ممارسة سلطتها في مراقبة تقدير محكمة الدرجة الأولى لأقوال الشهود .

الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٧٥١ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٥

لا تشرب على محكمة الإستئناف إن هى رفضت طلب الطاعة إحالة الدعوى إلى التحقيق ، إذ أن محكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب التحقيق متى رأت فى ظروف

الدعوى والأدلة المطروحة عليها ما يكفي لتكوين عقيدتها متى كانت أسباب الحكم المؤدية إلى ما انتهى إليه ولما أصلها الثابت بالأوراق .

الطعن رقم ١٠٧٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣٥٤ بتاريخ ١٩٨٤/١/٣١

النص في المادة ٢٢١ من قانون المرافعات مفاده أن إيداع الكفالة هو إجراء جوهرى لازم لقبول الاستئناف إستهدف المشرع منه تعضيق نطاق الرخصة الإستئنافية التى يتيحها النص حتى لا يقدم عليها إلا من هو جاد ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم لبول الاستئناف على أن الطاعن لم يودع عند تقديم صحيفة الاستئناف أو خلال مهلة الاستئناف الكفالة المنصوص عليها فى المادة ٢٢١ من قانون المرافعات وهو ما لا يفتى عن إيداعها بعد ذلك - فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٤ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢

طلب التحقيق بشهادة الشهود حائز تقديمه فى أى حالة كانت عليها الدعوى بإعتباره من وسائل الدفء الذى يجوز إيدؤها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ، إلا أنه متى كانت محكمة أول درجة قد أمرت بإجرائه وتقاعس الخصم المكلف بالإثبات عن إحضار شهوده ، فإنه لا على محكمة الاستئناف أن لم تستجب إلى طلبه إحالة الدعوى للتحقيق من جديد طالما أن محكمة أول درجة مكنته من إثبات الوقائع المراد إثباتها بالبينة.

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٧

لئن كان طلب التحقيق بشهادة الشهود جائز تقديمه فى أية حالة كانت عليها الدعوى بإعتباره من وسائل الدفء الذى يجوز إيدؤها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف إلا أنه متى كانت محكمة أول درجة قد أمرت بإجرائه وأحضر الخصم المكلف بالإثبات شهوده وتقاعس خصمه عن إحضار شهود النفس فإنه لأعلى محكمة الاستئناف إذا لم تستجب إلى طلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق من جديد طالما أن محكمة أول درجة مكنته من نفي الوقائع المراد إثباتها بالبينة .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٢ مجموعة صر ٤١ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٣

محكمة الاستئناف غير ملزمة بالرد على جميع ما يقدمه الخصوم من الحجج ، ما دام حكمها مبنياً على أسباب واضح منها كيف كونت إعقادها فيما قضت به.

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٩٣٣/٣/٢

إذا اعتمد الخصم لدى المحكمة الابتدائية في ملكيته على وضع اليد ولكنه لدى محكمة الاستئناف قدم مستندات يستدل بها على أيلولة الملكية له بطريق الشراء فمن الواجب على محكمة الاستئناف أن تبين في حكمها رأيها في هذه المستندات. فإذا هي أغفلتها كلياً واقتصرت على تأييد الحكم المستأنف لأسبابه التي بنى عليها كان حكمها معيماً لتصوره عن تحقيق الغرض الذي ترمي إليه المادة ١٠٣ من قانون المرافعات وتعين نقضه .

الطعن رقم ١٤ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٣٧/٦/٣

إذا كان الحكم الذي صدر في الدعوى قطعياً في جزء من الخصومة وغيبياً في جزء آخر بإحالة الدعوى إلى التحقيق ، فإنه بالنسبة للجزء القطعي لا يصبح إنتهاياً بمجرد عدم إستئنافه مع قبول من له الحق في إستئنافه تنفيذ الجزء الصمدي القاضي بالتحقيق ، وإنما هو يصبح كذلك إما بفوات مهاد إستئنافه بعد إعلانه وإما بقبول الحكم عليه له والتنازل عن حقه في الإستئناف .

الطعن رقم ١٥ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٨٨ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢

القانون لا يوجب على المحكمة الإستئنافية أن تعيد التحقيق الذي تم لدى محكمة الدرجة الأولى إلا إذا قدرت هي ضرورة لذلك. وهو لا يوجب عليها مواجهة الشهود المختلفين بعضهم ببعض ولا لفت نظر الخصوم إلى ما في شهادة شهودهم من نقص ليستكملوه .

* الموضوع الفرعي : الأثر الناقل للإستئناف :

الطعن رقم ٢٤ لسنة ١٨ مكتب قتي ١ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٨

الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بعدم قبول دعوى الشفعة لعدم عرض الشفعة ملحقات الثمن هو حكم في صميم موضوع دعوى الشفعة حاسم للخصومة فيها ، ويصدره تكون هذه المحكمة قد إستقدت ولايتها في الخصومة ، واستئناف هذا الحكم يطرح النزاع برمته على محكمة الإستئناف ، فإذا هي ألفتها وفصلت في موضوع الدعوى في حدود طلبات المستأنف فإنها لا تكون قد خالفت المادة ٣٧٠ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٨٥ لسنة ١٨ مكتب قتي ١ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩٥٠/٢/١٦

الإستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الإستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة من دفع أو أوجه دفاع ، وتعتبر هذه وتلك مطروحة أمام محكمة الإستئناف للفصل فيها بمجرد رفع

الإستئناف ، وعلى المحكمة أن تفصل فيها إلا إذا تنازل المستأنف عليه عن التمسك بشيء منها صراحة أو ضمناً. فمضى كان كل ما هو ثابت في أوراق الدعوى أن المستأنف عليه حضر أمام محكمة الإستئناف وصمم على الطلبات فلا سبيل للقول بأنه تنازل عما سبق أن تمسك به أمام محكمة أول درجة من دفاع أصلي أو دفاع إحتياطي ، فإذا أغفلت المحكمة الفصل ولو في الدفاع الإحتياطي كان هذا منها قصوراً موجباً لنقض الحكم.

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ١٩ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٩٥١/٣/٨

مضى كان الحكم لم يتخذ قرينة على صحة عقد البيع المقول بصدوره من مورث الخصوم إلى المطعون عليها الأولى - لم يتخذ من مجرد عدم طعن الطاعنات الثلاث الأخيرات عليه بالتزوير في الدعوى السابقة المقامة عليهن من المطعون عليها الأولى يطلب تثبيت ملكيتها إلى بعض أشجار النخيل البينة إليها من المورث بمقتضى العقد سالف الذكر وإنما اتخذ هذه القرينة من طمئن عليه فيها بالصورية لما يفيد اعرافهم بصدوره من المورث ، كذلك لم يتخذ الحكم من مجرد حضور الطاعن الأول في الدعوى السابقة بصفته وكيلًا عن إحدى الطاعنات الثلاث الأخيرات وعدم طمئن فيها بالتزوير قرينة على صحة العقد ، بل اتخذ هذه القرينة من أقواله التي لا ينازع في أنه أبدأها أمام الأخير المعين في تلك الدعوى والتي تم عن الاعتراف بصدور عقد البيع من المورث - فإن الطعن في الحكم بالقصور وبالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢٨

إذا كانت محكمة أول درجة قد رفضت تدخل أحد الأشخاص في الدعوى فإنه لا يعتبر خصماً فيها وعلى ذلك لا يصح إختصاصه في الإستئناف إذ أن الفقرة الأولى من المادة ١٢٢ مرافعات قد أوردت المبدأ الذي كان مقرراً في هذا الشأن في القانون القديم بنصها على " أنه لا يجوز في الإستئناف إدخال ما لم يكن خصماً في الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف " ذلك لأنه بالحكم الصادر من محكمة أول درجة يتحدد أطراف الخصومة بالنسبة للإستئناف فلا يجوز للمستأنف أن يختصم بصحيفة الإستئناف من لم يكن طرفاً في الدعوى ولا يبرر الخروج على هذا الحكم أن يكون من يريد أن يختصمه المستأنف ممن يصح فهم الاعراض على الحكم أو لديه بينة يدحض بها الدعوى أو يؤيدها. إذ مثل هذا الشخص إنما يجوز له - إن أراد هو التدخل الانضمامي بالأوضاع المقررة لذلك وللمحكمة أن تفصل في النزاع الذي يثار على جواز قبوله أما بقبول تدخله فيعتبر خصماً أو برفض قبوله فيستمر خارجاً عن الخصومة.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١١/٢٩/١٩٥١

الاستئناف ينقل إلى المحكمة الاستئنافية ، فى حدود طلبات المستأنف الدعوى بعناصرها الواقعية وأدلتها القانونية. فإذا كانت الأسباب التى أوردتها مصلحة الضرائب فى عريضة استئنافها إنما كانت أسانيد لتأييد طلباتها فى الاستئناف فلا على المحكمة إذا لم تقتنع بوجهة تلك الأسانيد أن تترك فى قضائها إلى أدلة أخرى لتبرير حكمها فى حدود طلبات المستأنف. ولا يعاب عليها - ما دامت لم تخرج فى قضائها عما هو وارد فى أوراق الدعوى - أنها إذ فعلت فقد أحلت بحق دفاع المستأنف عليه إذ لم تصح له الفرصة لى مناقشة ما أوردته من أسباب.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٥١

يرتب على الإستئناف نقل الدعوى بجميع عناصرها إلى المحكمة الإستئنافية ، فيجوز للمستأنف عليه عند طلبه تأييد الحكم المستأنف الذى صدر فى موضوع الدعوى لمصلحته أن يبدى كل مالدیه من دفوع وأدلة حتى ما كان منها قد صدر برفضه حكم مستقل من محكمة أول درجة متى كان هذا الحكم لم يعلن إليه ولم يقبله ثم أغناه عن إستئنافه صدور الحكم فى الدعوى لمصلحته. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص من إقرار الطاعين فى عريضة دعوامهم بالشفعة أنهم علموا بالبيع علماً كاملاً فى تاريخ كذا ولم يعلنوا البائعين بصحيفة دعوى الشفعة - وهى تقوم فى هذه الحالة مقام إبداء الرغبة فى الأخذ بالشفعة إلا بعد أكثر من خمسة عشر يوماً وأنه بناء على ذلك يسقط حقهم فى الأخذ بالشفعة ، فلا يصح أن يتعمى عليه إنه إذ قرر ذلك يكون قد أخطأ إذ تعرض لهذا الدفاع الذى سبق أن رفضته محكمة الدرجة الأولى ولم يستأنف المشوى حكمها.

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٠٩٥ بتاريخ ٥/٢٢/١٩٥٢

إن تصدى محكمة الإستئناف لموضوع الدعوى إنما كان حقاً إختيارياً عولها إياه قانون المرافعات القديم إستثناء من الأصل العام ، وهو أن الإستئناف لا يطرح أمامها إلا ما تكون محكمة أول درجة قد فصلت فيه ورفع عنه الإستئناف فهو خيار للمحكمة لا يتحقق إلا عند إستعماله ولا يتعلق به حق للخصم المستأنف بمجرد رفع الإستئناف. وإذن فعنى كان الحكم المطعون فيه الذى ألقى حكم محكمة أول درجة بوقف الدعوى وتصدى لموضوعها قد صدر بعد العمل بقانون المرافعات الجديد وكان هذا القانون قد ألقى حق المحكمة فى التصدى لموضوع إذا لم يكن قد فصل فيه من محكمة أول درجة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ تصدى للموضوع وفصل فيه جاء مخالفاً للقانون وباطلاً ولا يزيل هذا البطال أن يكون الطاعن لم يتمسك بهذا الدليل أمام محكمة الإستئناف أو يكون قد طلب التصدى لموضوع الدعوى ، ذلك بأن مبدأ التقاضى

على درجتين هو من المبادئ الأساسية للنظام القضائي التي لا يجوز للمحكمة مخالفتها ولا يجوز للخصوم الاتفاق على مخالفتها.

الطعن رقم ١١٦ لسنة ٢٠ مكتب قضى ٣ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٥١/١/٢٥

إذا كانت المحكمة الإستئنافية حين فصلت في موضوع الدعوى المستعجلة لم تكن بمصد حالة من حالات التصدي بل كانت تفصل في إستئناف عن حكم وإن كان قد قضى في منطوقه بعدم الإختصاص إلا أنه أقام قضاءه بذلك على أسباب تناولت موضوع الدعوى المستعجلة " وهو الطرد من العين المؤجرة " ومن شأنها أن تؤدي إلى رفضها ، وكانت هذه الأسباب بالذات موضوع الإستئناف من جانب المطعون عليها " المؤجرة " لإستئناف الحكم في هذه الحالة قد نقل إلى المحكمة الإستئنافية جميع عناصر الدعوى. وإذا كانت المحكمة الإستئنافية بعد أن أشارت في حكمها إلى ذلك في قولها " إن الحكم بعدم إختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى قد تناول شقي الدعوى المستعجلة وهما توافر الإستعجال وجدية النزاع وكلاهما مطروح في هذا الإستئناف فيكون موضوع الدعوى المستعجلة مطروحا أيضا على محكمة الإستئناف لفصل فيه وهي تقضى في مسألة الإختصاص التي هي في حقيقتها موضوع الدعوى المستعجلة " ثم استطردت بعد ذلك إلى القول بأن " قانون المرافعات الجديد وإن كان قد ألقى حق التصدي الذي كان مقررا بالمادتين ٣٧٠ و ٣٧١ من القانون القديم إلا أنه قد إستبقى حاله واحدة وهي أن تكون محكمة الدرجة الأولى قد حكمت بعدم الإختصاص وإستأنف هذا الحكم ورأت محكمة الإستئناف إلغاءه وكان موضوع الدعوى صالحا للحكم فيها " لهذا القول الذي لاسند له في القانون لا يضير الحكم إذ لا تأثير له على سلامة النتيجة التي إنتهى إليها.

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٠ مكتب قضى ٤ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٩

إن الإستئناف إنما ينقل القضية إلى محكمة ثاني درجة بأدلتها ودفعها في حدود طلبات المستأنف. وإذا فمتى كان الإستئناف الذي رفعه المطعون عليهما مقصوراً على ما قضت به محكمة أول درجة في الموضوع دون الإختصاص وكان الطاعن لم يتمسك لدى المحكمة الإستئنافية بالدفع بعدم الإختصاص بعد أن صدر حكم برفضه لم يستأنفه بل طلب لدى محكمة الدرجة الثانية تأييد الحكم الابتدائي الصادر في ظل قانون المرافعات القديم والفواصل في موضوع النزاع ، فإن محكمة ثاني درجة إذ لم تعرض للدفع بعدم الإختصاص لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٥٣/١/٨

مضى كان إستئناف الطعون عليها الثانية بوصفها ضامنة من شأنه أن يطرح النزاع بجميع عناصره على المحكمة الإستئنافية فى حدود طلباتها وكان طلب المستأنفة أمام محكمة ثانى درجة الحكم على الطاعنة بما عساه أن يحكم عليها به يتضمن حتماً وطريق اللزوم إلغاء الحكم الابتدائى القاضى بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى قبل الطاعنة فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد ألقى حكماً حاز قوة الأمر المقضى ولا يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ١٩٥٣/١١/٢٦

لما كان الطاعن قد رفع دعواه على ورثة البائع للبالغة له بإلبات صحة التعاقد الذى تم بين مورثهم وبين من اشترت منه وصحة العقد الصادر له من هذه الأخيرة ، فلما دفعت المطعون عليها الأولى الدعوى أمام محكمة أول درجة بطلان العقد الصادر من المورث لأنه وقع عليه وقت قصره حكمت المحكمة لمصلحة الطاعن فأعلن الحكم لجميع الورثة وكانت المطعون عليها الأولى قد استأنفت الحكم وحدها عن نفسها وبصفقتها وصية على ابنتها القاصر ، وكانت محكمة ثانى درجة قد قضت لمصلحة المطعون عليها بإلغاء الحكم الابتدائى ورفض دعوى الطاعن - لما كان ذلك فإن الحكم الصادر من محكمة الاستئناف لا يستفيد منه غير المستأنفة ، ولا يعدى أثره إلى باقي الورثة الذين لم يستأنفوا الحكم ذلك أن قضاء المحكمة بإلغاء الحكم الابتدائى ورفض دعوى الطاعن إنما يرد على القدر الذى استأنف من الحكم فحسب.

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٥٥/١/١٣

استئناف الحكم الصادر فى دعوى التزوير يستمع حتماً وفقاً لأحكام قانون المرافعات الجديد استئناف الأحكام التى سبق صدورها فى الدعوى ومنها الحكم بقبول دليل من أدلة التزوير متى كان لم يثبت قبوله من مدعى التزوير ولا يعتبر تنفيذ الحكم بالإحالة على التحقيق قبولا له لأنه نالذ بقوة القانون ويكون على محكمة ثانى درجة عملاً بالمادة ٤١٠ مرافعات أن تنظر الاستئناف على أساس ما قدم لها من أدلة ودلوع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة أول درجة ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه أن يعيد بأدلة وقرائن التزوير السابق إثارتها أمام محكمة أول درجة.

الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٢

لما كانت المادة ٤١٠ من قانون المرافعات تنص على أنه " يجب على المحكمة أن تنظر الاستئناف على أساس ما قدم إليها من أدلة ودلوع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى" وكان الطاعنون قد دفعوا لدى محكمة أول درجة بسقوط حق الشفاعة فى الشفعة لعدم رفعها الدعوى

على بعض المشيرين في المبدأ القانوني ، وكانت محكمة ثاني درجة قد رأت إلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى بقبوله من أوجه دفاع الطاعنين ، فإنه كان لزاما عليها الفصل في الدلع المشار إليه والذي لم يتعرض لبعثه الحكم الابتدائي إكتفاء بما قبله من دلوغ أخرى ، مادام لم يصدر من الطاعنين ما يفيد نزولهم عنه صراحة أو ضمنا ، أما وهي لم تلعل فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٢١ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١٩٥٤/١/٧

على محكمة ثاني درجة وفقا لنص المادة ٤١٠ من قانون المرافعات أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم إليها من أدلة ودلوغ وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى فيجب عليها أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة سواء في ذلك الأوجه التي قد أغفلت الفصل فيها أو تلك التي تكون قد قضت فيها لغير مصلحته وذلك دون حاجة لاستئناف فرعي متى كان الحكم المستأنف قد انتهى إلى القضاء لمصلحته ، وكان الثابت من وقائع الدعوى أنه لم يتخل عن الدلوغ التي قضى لغير مصلحته.

الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٢١ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ١٩٥٥/٣/١

معي كان الواقع هو أن الدعوى رفعت من المؤجر أمام دائرة الإيجارات بالمحكمة الابتدائية بطلب إعلاء المستأجر من العين المؤجرة ، وكانت هذه الدائرة قد أحالت الدعوى إلى دائرة أخرى من دوائر المحكمة الابتدائية تأسيسا على أن العين المؤجرة هي أرض فضاء ولا ينطبق عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فطعن المستأجر في هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف التي قضت بتأييده لم طعن بطريق النقض ، وكانت الدائرة التي أحالت إليها الدعوى بالمحكمة الابتدائية قد أحالتها إلى محكمة المواد الجزئية لاختصاصها بحسب قيمة النزاع ؛ فاستأنف المستأجر هذا الحكم ، فإن محكمة الإستئناف إذ أبدته لا يكون قد أخطأت ذلك أن الحكم الصادر من دائرة الإيجارات والقاضي بإحالة الدعوى إلى إحدى الدوائر المدنية بالمحكمة الابتدائية لاختصاصها قد أصبح نهائيا فكان لزاما عليها أن تنقيد عند نظر الدعوى بذلك الحكم أي باعتبار أن النزاع خاضع لأحكام القانون العام ، وكان يعين عليها أن تفصل ببدء إما كانت مختصة بالقضاء في الدعوى من حيث قيمتها وفقا للمادة ١٣٤ من قانون المرافعات وقد رأت أن الدعوى بحسب قيمة النزاع وفقا للمادتين ٤٥ و ٤٦ مرافعات من اختصاص القاضي الجزئي.

الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢١ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٥

لما كان رفع الإستئناف من المحكوم عليه يوجب عليه طرح النزاع المحكوم فيه على محكمة الدرجة الثانية أي نقل موضوع الخصومة إلى محكمة الإستئناف في حدود ما رفع عنه الإستئناف وإعادة عرضه عليها مع

أسانيد القانونية وأدلته الواقعية ، وكان الثابت من محاضر جلسات محكمة الدرجة الأولى أن الطاعنين قد تسمكوا بصفة إحتياطية بأن مورلهم وقد تصرف بالبيع في نصف المنزل موضوع النزاع إلى ولده الطاعن الأول الذي كان قاصراً مشمولاً بولايته ودفعت والدة المشتري الثمن تبرعاً من مالها وتم تسجيل البيع فإنه يعتبر باطلاً أى تصرف للولي فيما يملكه القاصر من مال متبرع له به لعدم دخوله ضمن الأموال المشمولة بالولاية وفقاً للمادة الثامنة من قانون المحاكم الجزئية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ وكان رفع الاستئناف من المطعون عليه يستتبع أن يعتبر هذا الدفلاع معروضاً على المحكمة للفصل فيه متى كان لم يصدر من الطاعنين ما يفيد ترك تمسكهم به ولا يستفاد ذلك من عدم إثارته لدى محكمة الدرجة الثانية لأن الحكم الابتدائي قد صدر لمصلحتهم فكان بمسبهم أن يطلبوا تأييده فإذا ما رأت محكمة الاستئناف إلغاءه واعتبار العقد الصادر من المورث والمطعون فيه بالجهالة صحيحاً ، كان لزاماً عليها أن تتناول بالبحث والتحصيص الدفاع الاحتياطي الذي أبداه الطاعنون أمام محكمة أول درجة ولم تر حاجة إلى التعرض له لاقتناعها بعدم صحة العقد ، لما كان ذلك وكان هذا الدفلاع الذي أبدى من الطاعنين من شأنه لو صح أن يؤثر في مصير الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذ أخفل الرد عليه يكون قاصر البيان في هذا الخصوص وبمعين نقضه.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٢٢ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ١٦/٢/١٩٥٦

مضى طلب الوارث إسداد حصه في الوكة باعها وارث غيره لأجنبي وكان المشتري قد دفع أمام محكمة الدرجة الأولى بسقوط الحق في الإسداد واستأنف الحكم الصادر منها بما تضمنه من قضاء في الدفع وفي الموضوع فإن هذا الدفع يعتبر مطروحاً أمام المحكمة الإستئنافية متى كان لم يثبت تنازل المشتري عنه لا يجب عليه إثبات تمسكه به أمام تلك المحكمة.

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٢٢ مكتب قني ٦ صفحة رقم ١٥١٦ بتاريخ ٢٤/١١/١٩٥٥

إذا كان الحكم المطعون فيه قد عدل الحكم الابتدائي لصالح المستأنف عليه الذي لم يستأنفه فإنه يكون قد خالف المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات التي تنص على أنه لا يفيد من الطعن إلا من رفعه.

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٢ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٢/١/١٩٥٦

إذا صدر حكم يندب غير ذي دعوى تعرض عن زيادة الإستهلاك في عين مؤجرة ثم حكم في الموضوع برفض الدعوى فاستأنف المؤجر هذا الحكم فإنه بذلك يفتي المستأجر عن إستئنافه ويبقى حقه في الدفع بعدم مسئولية عن التعويض قائماً طبقاً للمادة ٤٠٤ مرافعات ويكون الحكم المطعون فيه غير صحيح في القانون إذ قرر أن الحكم القاضي بندب الخبير حاز قوة الأمر المقضى من حيث المسئولية تأسيساً على أن المستأجر لم يرفع عنه إستئنافاً وذلك متى كان هذا الحكم غير منه للخصومة في خصوص المسئولية.

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٠٨ بتاريخ ١٩٥٥/١/٢٧

لما كان رفع الاستئناف ينقل موضوع النزاع برمته إلى محكمة الاستئناف ويعيد طرحه عليها مع أسانيد القانونية وأدلتها الواقعية فإنه يكون لهذه المحكمة بما لها من ولاية فى فحص النزاع أن تصدر حكم ما يرد فى الحكم المستأنف من أخطاء مادية وأن تقضى على موجب الوجه الصحيح.

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢١

الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بعدم جواز الأخذ بالشفعة هو حكم فى صميم موضوع دعوى الشفعة وحاسم للخصومة فيها وقد إستغدت به تلك المحكمة ولايتها فى الخصومة ويعين على محكمة الإستئناف عند نظر الإستئناف المرفوع عن هذا الحكم أن تبحث الدعوى وتقضى فيها برأى على أساس ما قدمه لها الخصوم من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة فضلاً عما قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى. ولا يجوز غكمة الإستئناف إن هى قضت بإلغاء هذا الحكم أن تعيد القضية غكمة أول درجة لبحث الصورية التى طعن بها على عقد المشرى الثانى والفصل فى موضوع الدعوى.

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧٦٥ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/١١

الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة ثانى درجة فى حدود طلبات المستأنف ، وإذن لمضى كان استئناف مصلحة الضرائب مقصوراً على ما قضى به الحكم الابتدائى فى الموضوع بتأييد قرار اللجنة وكان الطاعن لم يتمسك لدى المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الطعن فى قرار اللجنة شكلاً بعد أن صدر حكم ابتدائى برفضه لم يستأنفه ، وكان بين من الحكم المطعون فيه أنه لم يفصل فى الاستئناف إلا فى حدود ما طلب من المحكمة الاستئنافية فإنه يكون غير صحيح ما يقول به الطاعن من تعرض تلك المحكمة للفصل فى الدفع وعلى ذلك لا يكون ثمت قضاء من الحكم الاستئنائى فى الدفع حتى ينمى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩٣٧ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٧

لما كان الإستئناف وفقاً لنص المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بمآلتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف فقط ، فإنه يجوز للمحكمة المذكورة أن تعرض للفصل فى أمر غير مطروح عليها وأن تسوى مركز المستأنف بالإستئناف الذى قام هو برفعه. وإذن فمضى كان الواقع فى الدعوى هو أن الحكم الابتدائى إذ قضى برفض طلب توقيع الحجر أضاف المصروفات إلى جانب الحكومة عملاً بالرخصة المستمدة من المادة ٨٨٢ مرافعات ، وكان طالب الحجر هو الذى قام بإستئناف هذا الحكم وحده ، وكان إستئنافه مقصوراً بالبداية على رفض طلب الحجر دون المصروفات التى حكم فيها لصالحه وألزم بها الخزنة العامة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزام

المستأنف بمصروفات الدرجة الأولى يكون قد خالف القانون ولا يغير من هذا النظر أن تكون النيابة قد طلبت في محضر الجلسة إلزامه بهذه المصروفات .

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٥٩٧ بتاريخ ١٩/٦/١٩٥٨

مفاد نصوص المادتين ٣١٧ و ٣٢١ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ الخاص باللمحة ترتيب المحاكم الشرعية أن المشرع ترك للخصوم أنفسهم فى الاستئناف أن يقيموا الأدلة على ما يدعونه دفعا وردا. فإذا كان المستأنف قد دفع دعوى المستأنف عليه فى مواجهته بعدم استحقاقه فى الوقف لما يدعيه وقدم أدلته ومستدلته التى استند إليها فى استئنافه طالبا إلغاء الحكم المستأنف الذى قضى باستحقاق المستأنف عليه فى الوقف فرد هذا الأخير بما يفيد أنه اكفى بالأدلة المقدمة منه بحكمة الدرجة الأولى ولم يقدم بحكمة الاستئناف أدلة أخرى وقضت بحكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعواه فإنه لا يكون ثمت أساس للنسب على هذا الحكم بمخالفة القانون أو الإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ١٤/٤/١٩٦٠

إن تصدى بحكمة الاستئناف لموضوع الدعوى إنما كان حقا إختياريا خوفا إياه قانون المرافعات القديم إستثناء من الأصل وهو أن الإستئناف لا يطرح أمامها إلا ما تكون محكمة أول درجة قد فصلت فيه ورفع عنه الإستئناف فهو خيار للمحكمة لا يتحقق إلا عند إستعماله ولا يتعلق به حق للخصم المستأنف فإذا كان الحكم المطعون فيه الذى ألقى حكم محكمة أول درجة بعدم الإختصاص وتصدى لموضوعها قد صدر بعد العمل بقانون المرافعات الجديد ، وكان هذا القانون قد ألقى حق المحكمة فى التصدى لموضوع الدعوى وكانت المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات الجديد تنص على أن الإستئناف ينقل الدعوى بمخالفتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف فقط ، فإن الحكم المطعون فيه إذ تصدى لموضوع الدعوى وفصل فيه يكون مخالفا للقانون.

الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٥٣٥ بتاريخ ٢٧/١/١٩٦٠

نطاق الطعن بطريق النقض لا يتسع لغير الحكم الذى يطن فيه وليس فى باب النقض فى قانون المرافعات ولا فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض نص يثالى المادة ٤٠٤ التى تقضى بأن إستئناف الحكم الصادر فى موضوع الدعوى يستتبع حتما إستئناف جميع الأحكام التى سبق صدورها ما لم تكن قبلت صراحة ، فإذا كان وجه النعى على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون إذ أحال الدعوى إلى التحقيق وأجاز إثبات الصورية بين المتعاقدين بغير الكتابة ، ولم يكن الحكم المطعون فيه هو الذى أحال الدعوى إلى التحقيق لإثبات حقيقة العقد موضوع النزاع وإنما حكم آخر سابق

عليه وصدر إستقلالاً عنه ، وكان الطاعن لم يوجه طعنه إلى هذا الحكم ولم يتضمن تقرير الطعن طلباً بمخصومه - فإن النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون لهذا السبب لا يتجده ويعتبر وكأنه لم يصادف محلاً.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٧ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٤/٤/١٩٦٠

إذا كانت الطاعة الأولى قد تقدمت إلى محكمة الإستئناف طالبة إعادة تقسيم أطنان الوقف بين مستحقيه على أساس أن ما فرز للخيرات زيادة عن الحكم الابتدائي هو من نصيبها ، وكانت محكمة الإستئناف قد رفضت الإستجابة إلى ما طلبت في هذا الخصوص بقوله إن الإستئناف هو عن فرز نصيب الخيرات فقط وأن لها أن تسلك الطريق القانوني للوصول إلى حقها إن أرادت ، فإن هذا النظر يكون غير شديد ذلك لأنه ما دام أن الحكم الابتدائي قضى بفرز حصة للخيرات وبفرز نصيب كل فريق من المستحقين فإن من شأن تعديل أى حصة من هذه الحصص التأثير في باقيها ، ومن ثم كان على محكمة الإستئناف أن تواجه هذا الوضع بما يقتضيه من تكليف الخير بإعادة تقسيم الأطنان الباقية بين طالبي القسمة بصرف النظر عن أن المطعون عليها هي وحدها التي أقامت الإستئناف عن نصيب الخيرات.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٦ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ١١٦ بتاريخ ٢/٢/١٩٦١

إذا كان تقدير رأس المال لم يشمل الخصومة أمام محكمة الدرجة الأولى كما بين من صحيفة الإفصاح الدعوى ولم تعرض له محكمة الدرجة الأولى بل أفصحت في حكمها بأن الممول لم يتضمن دعواه الطعن على تقدير رأس المال ، وكان الإستئناف إنما ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف " م ٤٠٩ مرافعات " فإن أثر الإستئناف لا يمتد إلى المنازعة في تقدير رأس المال الذي طرح على المحكمة الابتدائية ولم يشملها الطعن المقدم إليها .

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٢٧ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٧١٩ بتاريخ ٥/٢/١٩٦٣

توجب المادة ٤١٠ من قانون المرافعات على محكمة الدرجة الثانية أن تنظر الإستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دافع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى. ومقتضى ذلك أن الإستئناف المرفوع من الدائن عن الحكم القاضي ببطلان إجراءات التنفيذ العقاري التي كان يباشرها من شأنه أن ينقل إلى محكمة الاستئناف النزاع بشأن هذا البطلان بجميع عناصره ويحدد طروحه عليها مع أسانيدته القانونية وأدلته الواقعية ويجب على تلك المحكمة أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة سواء في ذلك الأوجه التي أغفلت هذه المحكمة الفصل فيها أو تلك التي تكون قد فصلت فيها لغير مصلحته دون حاجة لإستئناف فرعي منه متى كان الحكم

المستأنف قد انتهى إلى القضاء له بطلانته كلها إذ لا محل لرفع هذا الاستئناف إلا إذا كان لم يحكم له إلا بعض الطلبات فعندئذ يكون هناك محل للمطالبة بما لم يحكم له به ويجب في هذا المقام أن يكون المحكوم برفضه طلباً بالمعنى الصحيح في القانون .

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٤/٢/١٩٦٣

لا ينقل الاستئناف الدعوى إلى المحكمة الاستئناف إلا بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط أي في حدود طلبات المستأنف ، فإذا كان الطاعن قد قبل بعض ما قضى به الحكم الابتدائي في الطلبات الخارجة عن اختصاص المحكمة الابتدائية " القيمي " وقصر استئنافه على ما زاد على المبلغ الذي قبله فإن الاستئناف على هذا النحو لا يطرح على محكمة الاستئناف مسألة الاختصاص لأن هذه المسألة لا تعتبر مستأنفة تبعاً لاستئناف الجزء الذي لم يقبله إذ يحبر الطاعن بقبوله بعض ما قضى به في تلك الطلبات قد قبل الحكم الضمني باختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها وبالتالي أضحى هذا القضاء إنهائياً حائزاً لقوة الأمر المقضي وهي تسمو على قواعد النظام العام ومن ثم فلا يكون شكمة الاستئناف في هذه الحالة أن تعرض للفصل في مسألة الاختصاص.

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ٥/٣/١٩٦٣

توجب المادة ٤١٠ من قانون المرافعات على محكمة الدرجة الثانية أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى. ومقتضى ذلك أن الاستئناف المرفوع عن الحكم القاضي بطلان إجراءات التنفيذ من شأنه أن ينقل إلى محكمة الاستئناف النزاع بشأن هذا البطلان بجميع عناصره ويحدد طرحه عليها مع أسانيد القانونية وأدلته الواقعية ويجب على تلك المحكمة أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون المستأنف عليهم قد تمسكوا بها أمام محكمة الدرجة الأولى سواء في ذلك الأوجه التي أغفلت هذه المحكمة الفصل فيها أو تلك التي تكون قد فصلت فيها لغير مصلحتهم .

الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٣٠٨ بتاريخ ١٤/٣/١٩٦٣

لا ينقل الاستئناف الدعوى - بالنسبة للطلب الأصلي فيها - إلى محكمة الدرجة الثانية إلا بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف وفي حدود طلبات المستأنف فإذا كانت الدعوى أمام محكمة أول درجة قد تضمنت طلبين أحدهما أصلي والآخر إحتياطي وجه كل منهما إلى خصم مستقل وأجابت المحكمة الابتدائية الطلب الأصلي دون أن تعرض في حكمها للطلب الإحتياطي واستأنف المحكوم عليه في الطلب الأصلي ذلك الحكم ، فإن هذا الاستئناف ليس من شأنه أن يطرح على المحكمة الإستئنافية الطلب الإحتياطي الموجه

ابتداءً لحصم آخر بحيث يمنع عليها النظر فيه ، ذلك أن الطلب الاحتياطي لم يوجه إلى المستأنف ولم يكن نتيجة مروتة بطبيعتها على الفصل في الطلب الأصلي متى كان الاستئناف المرفوع عنه جازئاً نظره بغير إختصاص للخصم الموجه إليه الطلب الاحتياطي ولم يقض له بشئ على المستأنف. ولا محل للإستناد في قبول المحكمة الإستئنافية الطلب الإحتياطي إلى حكم المادة ٤١٠ مرافعات إذ أن هذا الطلب لا يعتبر من وسائل الدفاع أو الدفوع المشار إليها في تلك المادة ، كما أنه لا محل لإعمال قاعدة أن إستئناف الطلب الأصلي يطرح الطلب الإحتياطي لأن مجال إعمال هذه القاعدة أن يكون الطالبان موجّهين إلى خصم واحد

الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ١٠٣٦ بتاريخ ١٩٦٥/١١/١١

لما كانت المادة ١٠٩ من قانون المرافعات قد جعلت الأمر في الحكم بإعتبار الدعوى كان لم تكن في هذه الحالة جوازياً للمحكمة فإن على المحكمة الإستئنافية إذا ما رفع إليها المحكوم عليه بهذا الجزاء إستئنافاً عن هذا الحكم معظماً منه أن تراجع محكمة الدرجة الأولى في تقديرها له إذ أن الإستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الإستئنافية بمآلها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف مما يقضى من تلك المحكمة أن تعيد النظر في الحكم المستأنف من الناحيتين القانونية والموضوعية. فإذا كانت محكمة الإستئناف قد حجت نفسها عن ممارسة سلطتها في مراقبة تقدير محكمة الدرجة الأولى بقولة إنها لا تملك التعقيب على هذا التقدير لأنها تكون قد خالفت القانون.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٣

وإن كان يجب على المحكمة الإستئنافية أن تنظر الإستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفوع جديدة وما كان قد قدم منها إلى محكمة الدرجة الأولى ، إلا أن ذلك منوط بوجود التمسك بها في غير الإستئناف.

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ١٢٢٧ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٩

من شأن الإستئناف أن ينقل الدعوى إلى المحكمة الإستئنافية بما كان قد قدمه الخصوم إلى محكمة أول درجة من دفوع وأوجه دفاع وأدلة وتعتبر هذه وتلك مطروحة أمام محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الإستئناف وعلى المحكمة أن تفصل فيها ما لم يحصل تنازل عنها.

الطعن رقم ٨ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٨٤٩ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٣

طبقاً للمادة ٤١٠ من قانون المرافعات يعين على محكمة ثاني درجة أن تنظر الإستئناف على أساس ما يقدم إليها من أدلة ودفوع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة أول درجة بحيث

يكون للخصم المحكوم له أن يمتصك في الإستئناف المرفوع من خصمه بما لم تكن محكمة أول درجة قد قبلته من أوجه دفاعه ودفعه دون حاجة إلى رفع إستئناف فرعى أو مقابل.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٣١٤ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢

إذا إستأنف المدعى الحكم الابتدائى فيما قضى به من رفض دعواه على أساس أن عقد البيع موضوع الدعوى مزور فإن هذا الإستئناف ينقل النزاع برمته إلى محكمة الإستئناف طبقاً لما تقتضى به المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات مما يكون معه محكمة الإستئناف أن تتناول النزاع من كل وجهه سواء ما تعلق منها بالوقائع أو بتطبيق القانون غير متقيدة فى ذلك برأى محكمة الدرجة الأولى.

الطعن رقم ٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١١٥٧ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٣

إذ تنص المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات على أن " الإستئناف ينقل الدعوى بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف فقط ". فقد دلت بذلك - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - على أن الدعوى تنقل إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف فقط فلا يجوز محكمة الإستئناف أن تعرض للفصل فى أمر غير مطروح عليها. فإذا كان الثابت أن الإستئناف قد رفع من الضامن " المطعون عليه الأول " بشأن دعوى الضامن وحدها دون الدعوى الأصلية التى رفعت من أحد المطعون عليهم ضد الطاعن ومطعون عليه آخر ولم يرفع الطاعن إستئنافاً عن الحكم الصادر ضده فيها. فإن الحكم المطعون له إذ قصر فصله فى دعوى الضامن وحدها المطروحة عليه فى الإستئناف دون أن يعرض للدعوى الأصلية التى لم يستأنف أمامه الحكم الصادر فيها ، يكون قد إلتزم صحيح القانون.

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٥

الإستئناف وفقاً لنص المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف فقط ولا يجوز محكمة الإستئناف أن تعرض للفصل فى أمر غير مطروح عليها وأن تسوى مركز المستأنف بالإستئناف المرفوع منه.

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٧٣٥ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٤

لا محل للجدل فيما إذا كان من شأن إستئناف الطلب الأصلى أن يطرح على المحكمة الإستئنافية الطلب الإحتياطى أو لا يطرحه إلا إذا كان الطلب الذى رفع عنه الإستئناف جائزاً إستئنافه.

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٣٢ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٣

مؤدى نص المادتين ٣٧٨ و ٤٠٤ من قانون المرافعات السابق - الذى يحكم النزاع - أن جميع الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها تعتبر مستأنفة حتما مع الحكم الصادر فى موضوع الدعوى يسعى فى ذلك أن تكون هذه الأحكام فرعية أم متعلقة بإجراءات الإثبات كما يسعى أن تكون صادرة لصالح المستأنف أم صادرة ضده ما لم تكن قد قبلت صراحة ، وهى تصبح مصرى الحكم الصادر فى موضوع الدعوى من ناحية قبول الإستئناف وعدم قبوله بحيث إذا إستأنف هذا الحكم الأخير فى الميعاد كانت هى الأخرى مستأنفة فى الميعاد. وتنقل الدعوى إلى محكمة الإستئناف بما أبدى فيها من دفع وأوجه دفاع سواء منها ما فصل فيه بأحكام فرعية أو ما أظفلت محكمة أول درجة الفصل فيه. وتربط على ذلك فإنه ليس من اللازم أن ينص بصفة خاصة على إستئناف الأحكام المشار إليها فى صحيفة الإستئناف لا يعتبر إغفال ذكرها فى تلك الصحيفة قبولاً لها يمنع من طلب إلغاها بل يكفى أن يكون المستأنف قد وجه مطالعته إليها فى مراتبه الكتابية أو الشفهية أمام محكمة الإستئناف .

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٦٩/٣/١١

يرتّب على الإستئناف أن تنقل الدعوى برمتها إلى المحكمة الإستئنافية لنظرها - وفقا لما تقتضى به المادة ٤١٠ من قانون المرافعات السابق - لا على أساس ما كان قد قدم فيها من أدلة ودفع وأوجه دفاع أمام محكمة أول درجة لحسب ، بل أيضا على أساس ما يطرح منها عليها ويكون قد فات الطرفين إبداءه أمام محكمة أول درجة .

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٧

إذا كان ما قرره الحكم الابتدائى يعتبر قضاء بعدم قبول الدعوى وفى صميم موضوعها لا تملك معه محكمة الدرجة الأولى الرجوع فيه ، وبه تكون قد إستنفدت ولايتها فى الفصل فى هذا الموضوع ، فإن الإستئناف المرفوع عن هذا الحكم يكون قد طرح الدعوى بما إحتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الإستئناف ويمتنع عليها لذلك أن تعيد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى بعد أن إستنفدت ولايتها فى نظر النزاع ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإعادة القضية إلى تلك المحكمة لنظر موضوعها تأسيسا على ما ذهب إليه عطا من أن محكمة أول درجة لم تعرض لموضوع التظلم وأنه لذلك فلا تملك المحكمة الاستئنافية الفصل فيه لأن الإستئناف لا يطرحه عليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون بذلك مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ١١٤٨ بتاريخ ١١/٢٤/١٩٧٠

إنه وإن كان الإستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينقل الدعوى إلى محكمة الإستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه من دفرع أو أوجه دفاع أمام محكمة أول درجة ، وتعتبر هذه وتلك مطروحة أمام محكمة الإستئناف بمجرد رفع الإستئناف وعلى المحكمة أن تفصل فيها ، ما لم يتنازل المستأنف عليه عن التمسك بشيء منها صراحة أو ضمناً ، إلا أنه لما كان الطاعن لم يقدم ما يدل على تمسكه أمام محكمة أول درجة بالدفاع الذي يثيره بسبب الطعن ، وكان هذا الدفاع هو مما يخالفه واقع فإن النعمى به أمام تلك المحكمة يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٨٦٥ بتاريخ ١١/٩/١٩٧١

وظيفة محكمة الإستئناف ليست مقصورة على مراقبة الحكم المستأنف من حيث سلامة التطبيق القانوني فحسب ، وإنما يترتب على رفع الإستئناف نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية وإعادة طرحه عليها بكل ما يشمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء إذ كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أنه جعل محكمة الدرجة الأولى أن تنفرد بتقدير أقوال الشهود دون رقابة من محكمة الإستئناف فإنه يكون قد خالف الأثر الناقل للإستئناف وحجب نفسه عن مواجهة موضوع النزاع ، وتخلّى عن تقدير الدليل فيه مما يعيبه بالخطأ والقصور ، ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٣٩٨ بتاريخ ١٢/١٦/١٩٧٢

الإستئناف - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينقل الدعوى إلى المحكمة الإستئنافية لنظرها وفقاً لما تقتضيه المادة ٤١٠ من قانون المرافعات السابق ، لا على أساس ما كان مقدماً فيها من أدلة ودفع وأوجه دفاع أمام محكمة أول درجة فحسب ، بل أيضاً على أساس ما يطرح منها عليها ويكون قد فات الطرفين إبداءه أمام محكمة أول درجة .

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ٢/٧/١٩٧٣

الإستئناف - وفقاً لنص المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات السابق - ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف فقط ، ولا يجوز للمحكمة الإستئنافية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تتعرض للفصل في أمر غير مطروح عليها وأن تسوى مركز المستأنف بالإستئناف الذي قام هو برفعه لما كان الثابت في الدعوى أن الحكم الابتدائي قضى بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بتأييد قرار اللجنة المطعون فيه ، وكان الطاعن هو الذي إستأنف هذا الحكم وحده ، وكان

استثنائه مقصوراً على الناحية الموضوعية دون الناحية الشكلية التي حكم فيها لصالحه فإن الحكم المطعون فيه إذ عرض تلقائياً للناحية الشكلية وقضى بعدم قبول الطعن لرفعه بغير الطريق القانوني ، يكون قد أساء للطاعن بطلعه مع أنه بوصفه مستأنفاً إذا لم يستفد من إستثنائه فلا يضار به. لما كان ذلك. فإن الحكم يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٣٥ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢١

الإستئناف وفقاً لنص المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات السابق ، ينقل الدعوى بمآلتها إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود ما رفع عنه الإستئناف ، ولا يجوز حكمة الإستئناف أن تصرح للفصل في أمر غير مطروح عليها إذ كان الواقع في الدعوى أن الحكم الابتدائي قضى باعتبار العقار موضوع النزاع من أصول تركة المورث ، وأن رسم الأيلولة عنه مستحق على جميع ورثته ، فاستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لتخصيص المظنون عليها الأولى برسم الأيلولة دون باقي الورثة ، ولم تطعن الأخيرة عليه بالإستئناف وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة إستخلصت من المستندات المقدمة في الدعوى أن العقار موضوع النزاع آل إلى المظنون عليها الأولى بصرف صادر من الغير وليس من المورث فلا تكون ملزمة بأداء الرسم عنه ، إلا أنه لما كانت المظنون عليها الأولى قد قبلت الحكم الابتدائي ولم تطعن عليه بالإستئناف ، وكان لا يجوز حكمة الإستئناف أن تسوى مركز مصلحة الضرائب بالإستئناف الذي قامت هي برفعه فتقضى بعدم إستحقاق رسم عن هذا العقار. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ إنترم نطاق الإستئناف وقضى بتأييد الحكم الابتدائي ، فإنه لا يكون مشوباً بالتناقض.

الطعن رقم ٤ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٩٧١ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٥

لما كان الثابت في الدعوى أن المأمورية إحتسبت ضمن أصول الورثة قيمة وقيضى تأمين لصالح البنك العقاري ، ثم أدرجت ذات المبلغ ضمن الخصوم على أنه قيمة دين البنك المذكور وأن هذا تم بموافقة الورثة ، وكان المظنون عليهما قد إنترما هذا الحساب في مذكرتهما المقدمة أمام لجنة الطعن ، ولم يتعيا على الحكم الابتدائي إدخال هذا المبلغ ضمن الأصول ، وكان بين من الإطلاع على تقرير مكتب الخبراء أنه أثبت دين البنك العقاري المذكور ضمن الخصوم ولكنه لم يثبت قيمة الوثيقتين ضمن الأصول خلافاً لما سارت عليه المأمورية دون أن يذكر سبب هذا الإفطال مع أنه ليس هناك من سبب قانوني يبرره ولما كان الإستئناف وفقاً لنص المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات السابق ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بمآلتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف وبالنسبة لما رفع عنه الإستئناف فقط ، لما كان ذلك فإن

الحكم المطعون فيه إذ أخذ بتقرير مكتب الخبراء في هذا الخصوص دون أن يبين سبب عدم إخراج هذا المبلغ ضمن الأصول فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور يظله.

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٣٨٨ بتاريخ ١١/١١/١٩٧٥

يرتب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية وإعادة طرحه عليها بكل ما إشتعل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء إذ كان الثابت أن المطعون عليه الثاني قد تمسك في دفاعه أمام محكمة أول درجة بطلب رفض الدعوى - بتثبيت ملكية الطاعين ودفع احتياطياً بعدم قبولها لرفضها من الطاعين وهما شريكان على الشيوع باستحقاقهما لنصيب مفرز قبل حصول القسمة وإذ قضى للطاعين بطلباتها فقد إستأنف المطعون عليه الثاني الحكم الابتدائي طالباً بإلغاء الحكم برفض الدعوى ومن ثم فإن دفاعه سالف الذكر يكون مطروحاً برمته على محكمة الإستئناف ولما كان الحكم المطعون فيه قد ناقش دفاع المطعون عليه الثاني سالف الذكر وقال كلمته فيه فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٤٨٢ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٧٥

لحوى الأمر الناقل للإستئناف أن الإستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الإستئناف بما سبق أن أباده المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة من دفع أو دفاع بحيث يكون على المحكمة أن تفصل فيها إلا إذا تنازل المستأنف عليه عن التمسك بشيء منها وذلك كله في حدود طلبات المستأنف وإذ لم تتضمن طلبات الطاعين في صحيفة إستئنافهم الدافع بنزول الشفع عن حقه في الشفعة كما لم يدعوا هذا الدفع أمام المحكمة حتى تكون ملزمة بالفصل فيه ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور لإغفاله الرد على دفاع جرهري يكون في غير محله.

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٩٤٥ بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٦

وظيفة محكمة الإستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست مقصورة على مراقبة الحكم المستأنف من حيث سلامة التطبيق لحسب ، وإنما يرتب على رفع الإستئناف نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية وإعادة طرحه عليها بكل ما إشتعل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك أمام محكمة الدرجة الأولى فاستعدته أو أغفلته لتقول محكمة الدرجة الثانية كلمتها فيها بقضاء مسبب تواجه به عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء فتعبد بحث ما سبق إيدأؤه من وسائل الدفاع وما ينحصر للخصوم إضافته وإصلاح ما إعرى الحكم المستأنف

من خطأ أيا كان مرده سواء كان خطأ من محكمة الدرجة الأولى أو تقصيراً من الخصوم إذ كان الثابت أن الطاعن قدم أمام محكمة أول درجة حافظة مستندات بالجلسة أغفل حكمها التحدث عنها كما قدم حافظة مستندات أخرى في فترة حيز الدعوى للحكم استبعدتها المحكمة لعدم التصريح بتقديمها وأثار الطاعن في دفاعه أمام محكمة الاستئناف أن الحكم المستأنف لم يناقش هذه المستندات رغم ما لها من دلالة ، وكان ما أورده الحكم - الاستئنافي - لا يبين منه أنه عرض لهذه المستندات أو فحصها ويفيد أن المحكمة لم تطلع على ما ركن إليه الطاعن من مستندات وقرائن ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى قدم الخصم إلى محكمة الموضوع مستندات وتمسك بدلائلها فالضئ الحكم عن التحدث عنها بشيء مع ما قدم يكون لها من الدلالة فإنه يكون معيماً بالقصور. إذ كان ذلك فإن إغفال الحكم المطعون فيه الرد على هذا البلاغ يمي به بالقصور.

الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٤٨ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٩
الإستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينقل الدعوى إلى المحكمة الإستئنافية نظراً وفقاً لما تقتضيه المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات لا على أساس ما كان مقدماً فيها من أدلة ودفع وأوجه دفاع أمام محكمة أول درجة فحسب ، بل أيضاً على أساس ما يطرح منها عليها ويكون قد فات الطرفين إبداءه أمام محكمة أول درجة.

الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٩٣٦ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٦
إذ كان مفاد المادتين ١/٢٢٩ ، ٢٣٢ من قانون المرافعات مرتبطتين أنه تعتبر متأنفة مع إستئناف الحكم المنهى للخصومة جميع الأحكام الصادرة قبله ، غير أن ذلك مشروط بالألا تكون هذه الأحكام قد قبلت ممن استأنفها صراحة وأن يقتصر نظر الإستئناف على الحدود التي يقررها الأكر الناقل للإستئناف فلا يطرح على المحكمة الإستئنافية إلا ما رفع عنه الإستئناف فقط ، ولا يجوز لها أن تعترض للفصل في أمر غير مطروح عليها. لما كان ذلك وكان البين من صحيفة الإستئناف أنها جاءت قاصرة على قضاء محكمة أول درجة الصادر بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٧ فيما يتعلق ببرد فروق الأجرة لم تعرض على الإطلاق لموضوع تحديد الأجرة ولا لأوجه المنازعة المتعلقة به ، وكان طلب الطاعن إيقاف الفصل في هذا الإستئناف حتى يتم الفصل في إستئنافه الآخر عن حكم تحديد الأجرة لا يفيد تعرضاً لهذا الموضوع الأخير ، بل يعنى على العكس تسليمه باستقلال كل من الإستئنافين عن الآخر موضوعاً وسياً ، فإنه ينتج بهذه المثابة على محكمة الإستئناف النظر في موضوع تحديد الأجرة عند الفصل في الإستئناف المقصور على فروق الإيجار.

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٥

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن حجية الأحكام الابتدائية تقف بمجرد رفع الاستئناف عنها وتظل موقوفة إلى أن يقضى فيه ، وكان الثابت أن قرار اللجنة بتقدير أجرة الدكان موضوع النزاع لم يصبح نهائياً ، تبعاً لأن الاستئناف المقام عن الحكم الصادر فى الطعن المرفوع عنه لا يزال مطروحاً لم يفصل فيه بعد ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي الذى قضى بتحديد أجرة الدكان أخذاً بهذا القرار يكون قد اعتبر أن له حجة رغم أنها موقوفة برفع الاستئناف عن الحكم القاضى بتأييده .

الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٢٧٤ بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٧

الاستئناف وفقاً لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بجائتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف ، بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف ، ويعتبر مطروحاً على هذه المحكمة كل ما كان قد أبدى أمام محكمة أول درجة من أوجه الدفاع ودفع وبتعين عليها أن تقول كلمتها فيها . لما كان ذلك ، وكان المطعون عليهم قد أقاموا الدعوى بطلب إخلاء الطاعن من شقة النزاع مستدئين إلى أسباب من بينها انتهاء مدة عقد الإيجار الإثباتية وعدم خضوعه لأحكام الإيجار القانوني ، فإن خلوص الحكم المطعون فيه إلى عدم جواز القضاء بالإخلاء تأسيساً على أحكام الشريعة الاستثنائية يقتضيه وجوباً فحصر جوازه بالتطبيق للقواعد العادية المقررة فى القانون المدنى .

الطعن رقم ٨٧٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٣٧١ بتاريخ ١٩٧٨/١/٣١

وظيفة محكمة الاستئناف ليست مقصورة على مراقبة الحكم المستأنف من حيث سلامة التطبيق القانوني فحسب وإنما يتوجب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع فى حدود طلبات المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية وإعادة طرحه عليها بكل ما إشتمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء ، ولما كان بين من الحكم المطعون فيه أنه جعل محكمة الدرجة الأولى أن تفرد بتقدير أقوال الشهود دون رقابة من محكمة الاستئناف فإنه يكون قد خالف الأثر الناقل للإستئناف وحجب نفسه عن مواجهة موضوع النزاع وتغلب عن تقدير الدليل فيه ولا يغير من ذلك إحالة الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم المستأنف إذ أن هذه الإحالة لم تكن وليدة إعمال محكمة الاستئناف رقابتها على تقدير محكمة الدرجة الأولى لأقوال الشهود واعتنائها ذات ما انتهت إليه هذه المحكمة فى هذا الخصوص وإنما كانت - وعلى ما أوردته فى صدر حكمها - وليدة تغليبها عن هذه الرقابة وكف نفسها عن قول كلمتها فى هذا التقدير ، وإذ كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالخطأ والقصور .

الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١١٥٥ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢

- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الضامن بدخوله فى الدعوى يصبح طرفاً فى الخصومة الأصلية ويكون له أن يستأنف الحكم الصادر فى هذه الخصومة وذلك إذا كان بينها وبين دعوى الضمان القرعية ارتباطاً وثيق يقتضى أن يتناول الاستئناف المرفوع من الضامن بحث أصل الخصومة وأن يكون الضامن قد دافع فى الدعوىين معاً .

- الفقرة الأخيرة من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات صريحة فى أن طالب الضمان يستفيد من إستئناف الضامن للحكم الصادر فى الدعوى الأصلية إذا أقعد دفاعهما فيها .

- إذا كان المطعون عليهم الأربعة الأول قد أقاموا الدعوى ضد سائق سيارة الأتوبيس - المطعون عليه الخامس - وهينة النقل العام بالقاهرة مالكة السيارة - الطاعنة - طالبين الحكم بإلزامها بتضامين بأن يدفعها لهم مبلغ عشرة آلاف جنيه تعويضاً لهم عن الأضرار التى أصابتهم نتيجة موت مورتهم ، وكانت الطاعنة قد أقامت ضد المطعون عليه الخامس مصرر للتأمين - المطعون عليها السادس - دعوى ضمان فرعية طلبت فيها الحكم بإلزامها بما عسى أن يحكم به عليها فى الدعوى الأصلية ، وبين من الحكم الابتدائى أن دفاع الطاعنة والمطعون عليها السادسة فى الدعوى الأصلية كان متحداً ، فإن المطعون عليها السادسة أصبحت بذلك طرفاً فى الخصومة الأصلية ويكون لها أن تستأنف الحكم الصادر فيها وتفيد الطاعنة من هذا الإستئناف إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الإستئناف المرفوع من المطعون عليها السادسة بالنسبة للمطعون عليهم الأربعة الأول وهم المدعون فى الدعوى الأصلية تأسيساً على أنها لم تكن طرفاً فى الخصومة الأصلية وحجب بذلك الحكم نفسه عن مناقشة أسباب هذا الإستئناف مما يوجب عليه عدم استفادة الطاعنة من الإستئناف المذكور ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

- الإستئناف المرفوع من الضامن عن الحكم الصادر لصالح المدعى فى الدعوى الأصلية يطرح على محكمة الإستئناف الدعويين معاً الأصلية والفرعية للإرتباط الوثيق بينهما ، وإذا كانت المطعون عليها السادسة قد إستأنفت الحكم الابتدائى فإن هذا الإستئناف يطرح على المحكمة الدعويين الأصلية والفرعية وإذا عزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وعدل المبلغ المقضى به فى الدعوى الفرعية فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٥ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ١٩٣٠ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٧٨

إذ كان بين من مدونات الحكم الابتدائي أن الطاعن تمسك في دفاعه بإجازة المالك الأصلي للتصرف الصادر من الرحومة ... --- بيع المنزل المملوك له إلى الطاعن وقدم الأوراق التي استند إليها في حصول تلك الإجازة في تاريخ لاحق للورقة المنسوبة لها والتي تقر فيها بصورية البيع الصادر لها من المالك الأصلي وكان مقتضى الأمر الناقل للإستئناف أنه يعين على محكمة الإستئناف أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة متى كان الحكم المستأنف قد إنتهى إلى القضاء له بطلانه كلها وكان لم يبت قلبه عن هذه الأوجه ، فإن محكمة الإستئناف وقد رأت إلغاء الحكم الابتدائي الذي قضى لمصلحة الطاعن بصحة التصالح موضوع النزاع كان لزاماً عليها الفصل في دفاعه المشار إليه والذي لم يعرض الحكم الابتدائي لبحثه ما دام لم يقدم المطعون عليهم ما يفيد تنازل الطاعن عنه صراحة أو ضمناً ولا يبين ذلك من مدونات الحكم المطعون فيه ، وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يشر إلى هذا الدفاع ولم يرد عليه ، وكان هذا الدفاع جوهرياً قد يعثر بتحقيقه وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور في السبب .

الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٥ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ١١١٨ بتاريخ ٤/٢٥/١٩٧٨

الإستئناف وفقاً لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات ينقل الدعوى بمآلتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف فقط فلا يجوز للمحكمة الإستئنافية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تعرض للفصل في أمر غير مطروح عليها ، وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين أقاموا إستئنافهم على ركيزتين هما أن محكمة أول درجة رفضت طلبهم إعادة القضية إلى المرافعة لتقديم مستندات تؤيد دفاعهم وأنها لم تتمكن من إثبات صورية الدين المطالب به ، ولم يقدم الطاعنون ما يدل على أنهم تمسكوا بالإدعاء بتزوير سند الدين الذي قضى ابتدائياً برفضه، فإن الحكم المطعون فيه إذ اكتفى بمواجهة دفاع الطاعنين - بشأن صورية السند - دون أن يعرض لحدى صحة هذا السند أو تزويره يكون بمنجاة عن عيب القصور .

الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ١٥٧٤ بتاريخ ٢٧/٦/١٩٧٨

الإستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بمآلتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف فقط لما لا يجوز معه هذه المحكمة أن تعرض للفصل في أمر غير مطروح عليها أو أن تسوئ مركز المستأنف بالإستئناف الذي قام هو برفعه ، ولا يجوز لحكمة الدرجة الثانية - في إستئناف مرفوع من المحكوم ضده وحده - أن تزيد في مقدار التعويض عن العنصر الآخر ، لما في ذلك

من إخلال بترك القاعدة ، وإذ كان الثابت أن الطاعن هو الذى إستأنف الحكم الصادر ضده يازامه بالتعويض ، وكانت المحكمة بعد أن إنتهت إلى عدم أحقية المطعون عليهم عدا الثانية للتعويض عن الضرر المادى ، قامت بزيادة التعويض المقدر لهم عن الضرر الأدبى إلى ما وصل به إلى الحد الذى قدرته محكمة أول درجة عن الضررين المادى والأدبى معاً ، وقضت بناء على ذلك بتأييد الحكم المستأنف فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون

الطعن رقم ١١٧٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٣٩١ بتاريخ ١/٦/١٩٧٨

الإستئناف ينقل النزاع إلى محكمة الدرجة الثانية بما سبق أن أبداه المستأنف عليه من دفوع وأوجه دفاع ولو لم يمسك بها أمامها أو يرفع إستئنافاً فرعياً عما تكون محكمة أول درجة قد فصلت فيه لغير مصلحته متى كان الحكم قد إنتهى إلى القضاء له بكل طلباته إلا أن ذلك مشروط بالآلية التى يطعن بها الطاعن عن دفاعه الذى قضى الحكم المستأنف برفضه وإلا يكون قد تنازل عنه صراحة أو ضمناً وقاضى الموضوع هو الذى يقدر ما إذا كان ما صدر من الخصم يعتبر قبولاً ضمناً منه للحكم أولاً يعتبر دون رقابة من محكمة النقض عليه فى ذلك متى إستند إلى أسباب سائفة ، وإذ كان الثابت من الصورتين الرسميتين من مذكرتى الطاعنة أمام محكمة الإستئناف خلوها من التمسك بالإدعاء بالتزوير أو النسخ على حكم محكمة أول درجة برفضه وقصرها لدفعها - وحتى صدور الحكم المطعون فيه - على الحكم فى الموضوع ، فإن إستخلاص الحكم المطعون فيه تخلى الطاعنة عن هذا الدفاع - بما بعد منها تنازلاً ضمناً عنه - هو إستخلاص سائغ له ما يسانده من أوراق الدعوى .

الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ٤/٤/١٩٧٩

- مقتضى الأثر الناقل للإستئناف أن يعتبر مطروحاً على محكمة الدرجة الثانية كل ما أبداه المستأنف عليه من دفوع وأوجه دفاع أمام محكمة الدرجة الأولى دون حاجة لإستئناف فرعى ، ويتعين بهذه المناسبة على محكمة الإستئناف أن تقول كلمتها فى موضوع النزاع وأن تفصل فيه مواجهة عناصر الواقعية والقانونية سواء ما إستجد منها أمامها أو ما سبق إيداعه أمام محكمة أول درجة ، ولو لم يمسك بها المستأنف عليه إلا أن تكون قد تنازل عنها شرطه أن تنلزم القضية المستأنفة الحدود التى يقرها الأثر الناقل سواء من حيث الموضوع أو من حيث الأطراف .

- ربط الأثر الناقل للإستئناف بالموضوع يستتبع القول بأن المناط هو ما تتضمنه المنازعة المعروضة من طلبات موضوعية ، فلا تطرح على المحكمة الإستئنافية إلا ما فصلت فيه محكمة أول درجة ورفع عنه الإستئناف فقطع منها ، بحيث إذا إنتوى موضوع المنازعة فى حقيقة الواقع على طلب واحد ومن ثم فإن

من شأن إستئناف الحكم النهي تضرره أن يجعل الموضوع مطروحاً برمته وبكافة ما أثير عمله من أوجه دفاع ووقوع ، شاملة ما سبق صدوره من أحكام فى ذات الموضوع .

الطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٤٥ مكتب قسى ٣صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٢/٥/١٩٧٩

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يوجب على رفع الإستئناف نقل موضوع النزاع برمته إلى محكمة الإستئناف وإعادة طرحه عليها مع أسانيد القانونية وأدلتها الواقعية ، وأنه نتيجة للأثر الناقل يعتبر مطروحاً على محكمة ثانية درجة كل ما كان قد أبدى أمام محكمة أول درجة من أوجه دفاع ودفع فليتعين عليها أن تقول كلمتها فيها ولو لم يملأد المستأنف عليه التمسك بها ولو تنيب أو حضر ولم يد دفاعاً وسواء كانت محكمة أول درجة قد فصلت فى تلك الأوجه أو أغفلتها إلا أن يكون المستأنف عليه قد تنازل عنها ، وأنه لا يعد تنازلاً منه طلبه تأييد الحكم المستأنف للأسباب التى أقيم بها .

الطعن رقم ٨٦١ لسنة ٤٦ مكتب قسى ٣صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ١/٥/١٩٧٩

القاعدة أن الإستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف فقط ، لما لا يجوز معه هذه المحكمة أن تعرض للفصل فى أمر غير معروض عليها أو أن تسوى مركز المستأنف الذى قام برفعه ولذا لا يجوز لمحكمة الدرجة الثانية - فى إستئناف مرفوع من المحكوم ضده وحده - أن تزيد فى مقدار التعويض عن النص . الآخر ، لما فى ذلك من إخلال بتلك القاعدة ، وإذا كان الثابت أن الطاعن هو وحده الذى إستأنف الحكم الصادر بالزامه بالتعويض - عن الضررين المادى والأدىسى - وكانت محكمة الإستئناف بها ، أن إنتهت إلى عدم أحقية المطعون عليهما للتعويض عن الضرر المادى ، قامت بزيادة التعويض المقرر لهما عن الضرر الأدىسى والتعويض الموروث ، إلى ما وصل به إلى الحد الذى قدرته محكمة الدرجة الأولى عن الضررين المادى والأدىسى والتعويض الموروث ، وقضت بناء على ذلك بتأييد الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون

الطعن رقم ١١٠٦ لسنة ٤٧ مكتب قسى ٣صفحة رقم ١١٠ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٧٩

من المقرر وفقاً للمادة ٢٢٩/١ قانون المرافعات أن إستئناف الحكم النهى للخصومة يستتبع حتماً إستئناف جميع الأحكام التى سبق صدورها فى القضية ما لم تكن قد قبلت صراحة ، ومن مقتضى ذلك النص أن يكون الحكم الصادر من محكمة أول درجة والقاضى بقبول الإدعاء بالتزوير شكلاً ورفضه موضوعاً - مطروحاً على المحكمة الإستئنافية عند إستئناف الحكم النهى للخصومة ، ولما كان الثابت أن طلبات المطعون ضده احتامية فى الإستئناف هى إلغاء الحكم المستأنف بكافة أجزائه وإلغاء الحجز التحفظى وإذ دار النزاع بين طرفي الخصومة حول صحة سند الدعوى فى دعوى المطالبة وهو الإيصال المنسوب

صدوره إلى المطعون ضده - لأن لازم ذلك أن يكون إدعاء المطعون ضده بتزوير ذلك الإيصال مطروحاً على المحكمة الإستئنافية ، وعليها أن تقول كلمتها فيه وهي إذ قضت ببرد وبطلان سند المديونية المذكور فإنها لا تكون قد قضت بما يطلب الخصوم ، وإذ إلترم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٧٩

الإستئناف لا يبدو أن يكون مرحلة ثانية أتاحتها القانون للمحكوم عليه فى المرحلة الأولى ليعاود الدفاع عن حقه الذى لم يرفض الحكم الصادر فى شأنه لذلك قضت المادة ٢٣٢ مرافعات على أن الإستئناف ينقل الدعوى بمآلها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف فقط وإنه ولئن كان القانون قد أجاز للمحكوم عليه تدارك ما فاتته فى المرحلة الأولى من التقاضى من أسباب الدفاع عن حقه بأن يقدم إلى محكمة الدرجة الثانية بما يتوافر له من أدلة وأوجه دفاع جديدة وأوجب على تلك المحكمة أن تنظر الإستئناف على أساس ما يقدم إليها منها فضلاً عما سبق تقديمه إلى محكمة الدرجة الأولى لنص المادة ٢٣٣ مرافعات.

الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٤١ بتاريخ ١٩/٣/١٩٨٠

- يترتب على الإستئناف وفقاً للمادة ٢٣٣ من قانون المرافعات نقل الدعوى إلى محكمة الإستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام محكمة الإستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الإستئناف حتى ما كان قد فصل فيه لغیر مصلحته أثناء سير الدعوى ، دون حاجة لإستئناف فرعى منه متى كان الحكم المستأنف قد إنتهى إلى القضاء له بطلباته كلها ، وكان لو ثبت تخليه عن التمسك بشىء منها صراحة أو ضمناً.

- إذ كان القضاء النهائي لا يكتسب قوة الأمر المقضى إلا فيما ناز بين الخصوم من نزاع فصلت فيه المحكمة صراحة أو ضمناً فى المنطوق أو الأسباب المرتبطة به ، وكان الثابت من الحكم الصادر فى الدعوى رقم مدنى كلى أسيوط أن النزاع كان يدور حول تقدير اللجنة لأجرة النزاع المسئول عليها بقرار من وزير التربية والتعليم - وأن الطرفين لم يتناشبا فى شأن سريان القانونين رقمى ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ، ٧ لسنة ١٩٦٥ عليها ، وقد إنتهى قضاء الحكم إلى تعديل قرار اللجنة يجعل الأجرة الشهرية للعقار ١٧١ ج ٨٠٠ و وقت الإستيلاء سنة ١٩٦٠ فإن الحكم بهذه المثابة لا يكون قد إضمح على قضاء صريح أو ضمنى بتخضوع العقار إلى القانونين سالفى الذكر ، لأن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يجوز قوة الأمر المقضى فيه ، لا يغير من ذلك أن تقرير الخیر الذى إعتمده الحكم قد إنتهى إلى تحديد الأجرة ببلغ ١٧١ ج ٨٠٠ م بخلاف تطبيق القوانين ١٦٨ لسنة ١٩٦١

و١٦٩ لسنة ١٩٦١ و٧ لسنة ١٩٦٥ ، لأن الحكم أورد بأسبابه أنه يرى تحديد الأجرة ببلغ ١٧١ ج و٨٠٠ م ولت الإستيلاء سنة ١٩٦٠ ، لما مفاده أنه أخذ بتقرير الخبر فيما تضمنه من تقدير مقابل الإنضاع وأطرح ما قرره بشأن سريان قوانين التخصيص عليها لأنها لم تكن محل مناقشة بين الطرفين ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه - بقضائه بعدم خضوع العين لقوانين تخفيض الأجرة - لا يكون قد خالف حجة الحكم الصادر في الدعوى ... مدني كلي أسوأ.

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٧٤٦ بتاريخ ١١/٦/١٩٨٠

الإستئناف وفقاً لنص المادتين ٢٣٣، ٢٣٢ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض ينقل الدعوى إلى المحكمة الإستئنافية بمآثلها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف ، فليتزم في كافة الدفوع وأوجه الدفاع التي تمسك بها المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة سواء ما أخفقت الفصل فيه أو ما فصلت فيه لغير مصلحته دون حاجة للإستئناف لفرعى منه شريطة أن يكون الحكم المستأنف قد قضى لصالحه بالطلبات محل الإستئناف ، وكان الين من الأوراق أن المطعون ضدهم تمسكوا في مذكرتهم المقدمة قبل قفل باب المرافعة أمام محكمة أول درجة ، بأن الطاعة تحتجز مسكاً آخر خلاف شقة النزاع في ذات المدنية ، بالمخالفة لقوانين إيجار الأماكن ، كما تمسكوا بذلك في مذكرتهم المقدمة إلى المحكمة الإستئنافية خلال فترة حيز الإستئناف للحكم كان الحكم المستأنف قد صدر لصالحهم بإغلال العين لإنهاء العقد بوفاء المستأجر - فإن هذا الدفاع يعتبر مطروحاً أمام المحكمة الإستئنافية رغم إغفال محكمة أول درجة الفصل فيه ما دام لم يتنازل المطعون ضدهم عنه.

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ١١/٢/١٩٨٠

يوجب على إستئناف الحكم نقل الدعوى إلى محكمة الإستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليهم أمام محكمة أول درجة من دلع ، فتعتبر مطروحة أمام محكمة الإستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الإستئناف وعلى المحكمة أن تفصل فيها ما دام أن المستأنف عليهم لم يتنازلوا عن التمسك بشيء منها صراحة أو ضمناً إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعين [المستأنف عليهم] لم يتخلوا عن دفاعهم الذي تمسكوا به أمام محكمة أول درجة فإنه يعتبر مطروحاً على محكمة الإستئناف.

الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ٢٥/٣/١٩٨٠

إذا انفرد بعض المحكوم عليهم بإستئناف الحكم ولو كان موضوع النزاع غير قابل للتجزئة ، فإن المستأنفين يستطيعون من إستئنافهم ويجب على محكمة الإستئناف أن تفصل فيه غير مقيدة بالحكم الابتدائي الذي لم يستأنفه باقي المحكوم عليهم.

الطعن رقم ٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٠٦٤ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٠
الإستئناف - وفقاً لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات - ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف ولا يجوز عكسها الإستئناف أن تعرض للفصل في أمر غير مطروح عليها ، وإذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أدخل تابعه ضامناً في الدعوى ، وإن كان الحكم الابتدائي قضى في الدعوى الأصلية بالصويض وفي الدعوى الفرعية بالضمان وأن المطعون عليها هي التي إستأنفت الحكم في الدعوى الأصلية فقط طالبة زيادة الصويض المحكوم لها به على الطاعن فإن الإستئناف يكون قاصراً على قضاء الحكم في الدعوى الأصلية بالصويض ولا يتناول قضاءه في دعوى الضمان ، وإذ كانت دعوى الضمان مستقلة بكيانها عن الدعوى الأصلية ولا تعبر دفاعاً ولا دافعاً فيها فإنه يتمتع على محكمة الإستئناف أن تعرض لدعوى الضمان المرفوعة من الضامن " الطاعن " أثناء نظر الإستئناف المرفوع من المطعون عليها عن الحكم الصادر في الدعوى الأصلية.

الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١/١/١٩٨٠
الطعن بالإستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الإستئنافية وفقاً لما تقتضيه المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات لا على أساس ما كان مقدماً فيها من أدلة ودفع أمام محكمة أول درجة لحسب بل أيضاً على أساس ما يطرح منها عليها ويكون قد فات الخصوم إيدأؤه أمام محكمة أول درجة.

الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ٣١/١/١٩٨٠
الإستئناف يعيد الدعوى إلى الحالة التي كانت عليها قبل صدر الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف ، ومن ثم فإنه يحق للبائع - المستأنف - أن يرفع دعوى صحة التعاقد أمام محكمة لاني درجة باستحالة تنفيذه إنترامه بنقل ملكية العقار المبيع إلى المشتري رافع هذه الدعوى نظراً لإنشغال الملكية فعلاً إلى مشر آخر لا يعتبر هذا الدافع في ذاته تعرضاً منه لواقع الدعوى وإنما هو تقرير لحقيقة واقعية لا مناص من إنتاج أثرها القانوني بغض النظر عن جواز اعتبار البيع الثاني تعرضاً من البائع للمشترى الأول.

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١/٣/١٩٨٠
من المقرر أن الإستئناف يعيد طرح الدعوى برمتها أمام محكمة الدرجة الثانية وكانت محكمة الموضوع وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا تنقيد في تكييف الدعوى بما يسببه الخصوم عليها بل إن هيمنتها عليها توجب أن تنزل صحيح حكم القانون عليها لما كان طلب المطعون عليها الثالثة بإخلاء الطاعن من عين النزاع يسوجب بداية الفصل في الرابطة القائمة بينهما بقاء أو إنقضاء وهي عقد الإنجاز سند الطاعن

في مكانه فإن محكمة الموضوع إذا اعتبرت ما أورده المطعون عليها بصحيفة الإستاناف من طلب إنهاء عقد الإيجار غير مجاز في مناه طلبهم أمام محكمة الدرجة الأولى بإخلاء العين وإنهت إلى القضاء به فإنها تكون قد إلتزمت صحيح القانون.

الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣١ صفحة رقم ٤٥٥ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٩

على محكمة الدرجة الثانية - حسبما توجه المادة ٢٢٣ من قانون المرافعات - أن تنتظر الإستاناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن من شأن هذا الأثر الناقل للإستاناف أن يجعل الدفع أو وجه الدفاع السابق إندائه من المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى مطروحاً بقوة القانون على محكمة الدرجة الثانية بغير حاجة إلى إعادة ترديده أمامها ما لم يقيم الدليل على التعازل عنه وهو ما لا وجه لإفراضه ، لما كان ما تقدم وكان الطاعن قد قدم رفق طعنه ما يضيف سبق تمسكه أمام محكمة الدرجة الأولى بمذكرته المقدمة إليها بملسة الدفع بعدم قبول الدعوى لرفضها من غير ذي كامل صفة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يشر إلى هذا الدفع القائم أمام محكمة الإستاناف قانوناً جاءت أسبابه الواقعية خلواً من الفصل فيه فإنها تكون مشوبة بقصوره من شأنه إبطال الحكم مما لا يغير منه إحتماله أن يسفر ذلك الفصل عن عدم سلامة الدفع لتعلق ذلك بما يخص به محكمة الإستاناف ولا يبعد إليه سلطان محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٤٥ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢

وظيفة محكمة الإستاناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست مقصورة على مراقبة الحكم المستأنف من حيث سلامة التطبيق القانوني فحسب ، وإنما يوجب على رفع الإستاناف نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية ، وإعادة طرحها عليها بكل ما إشتعل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع لتقول كلمتها بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء وتكون للمحكمة الإستانافية السلطة الكاملة بالنسبة لموضوع الدعوى من جميع جوانبه سواء ما تعلق منها بالوقائع أو بتطبيق القانون ، ولو كانت محكمة أول درجة قد إقتصرت على بحث بعض هذه الجوانب.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ١٤٦١ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٣

من المقرر أن الإستاناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينقل الدعوى إلى المحكمة الإستانافية لنظرها وفقاً لما تقتضى به المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات لا على أساس ما كان مقدماً فيها من أدلة ودفع وأوجه دفاع أمام محكمة أول درجة فحسب بل أيضاً على أساس ما يطرح منها عليها ويكون قد فات الطرفين إندائه أمام محكمة أول درجة.

الطعن رقم ١٣٩٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢١١١ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٦

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يترتب على رفع الإستئناف نقل موضوع النزاع فى حدود طلبات المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية وإعادة طرحه عليها بكل ما إشتمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع لتقول كلمتها بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء.

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٨٧٨ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢١

إذ كان من المستظر فى قضاء هذه المحكمة أن حجية الحكم الابتدائى مؤقتة وتقف بمجرد رفع الإستئناف عنه وتظل موقوفة إلى أن يقضى فى الإستئناف فإذا تأيد الحكم عادت إليه حجته وإذا ألقى زالت عنه هذه الحجية.

الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٤١٩ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٢

إذ كان الإستئناف - وعلى ما يجرى به نص المادة ٣١٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - يعيد الدعوى إلى الحالة التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف ، فإن إحالة المحكمة الإستئنافية الدعوى إلى التحقيق لا يحول دون حقها فى الأخذ بأقوال الشهود الذين سمعت شهادتهم أمام محكمة أول درجة باعتبار أنها تبقى مطروحة عليها ضمن سائر البيانات المقدمة فى الدعوى لا يغير من ذلك أن تكون قد أوردت فى حكمها بالإحالة إلى التحقيق أن أوراق الدعوى ومستنداتها لا تكفى لتكوين عقيدتها لأنه فضلاً عما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة من أن القاضى لا يتقيد بما يكون قد شف عنه حكم التحقيق من إنجاء فى رأى فإن مقصود هذا البيان قد ينصرف إلى تهية فرصة جديدة للطاعن ليثبت ما يدعيه من صلة قرابة بالمعروفى ، فلا يمنعها ذلك متى إستكملت الدعوى عناصرها من أن تعدد الأدلة المقدمة فيها فى كافة مراحلها وأن ترجيح منها ما يطمئن إليه وجدانها لتخلص إلى وجه الحق فى الدعوى.

الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٨

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الإستئناف وفقاً لنص المادتين ٢٣٢ ، ٢٣٣ من قانون المرافعات بنقل الدعوى إلى محكمة الإستئناف بمآلتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف ، ولما سبق أن أباده المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى من دفع وأوجه دفاع ، وتعتبر هذه وتلك مطروحة أمام محكمة الإستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الإستئناف سواء فى ذلك الأوجه التى أغفلت محكمة الدرجة الأولى الفصل فيها أو التى فصلت فيها لغير مصلحته ، وعلى المحكمة أن تفصل فيها إلا إذا تنازل المستأنف عليه عن التمسك بشئ منها صراحة أو ضمناً.

الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١١٠٤ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢
الطعن بالإستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الإستئنافية وفقاً لما ينص عليه المادة ٢٣٣ من المرافعات فى حدود ما أقيم عنه الإستئناف فقط من الخصوم.

الطعن رقم ٢١٠٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٩٨٢/١/١٣
إذ كان مفاد المادتين ١/٢٢٩ ، ٢٣٢ من قانون المرافعات مرتبطتين أن تعتبر مستأنفة مع إستئناف الحكم المنهى للخصومة جميع الأحكام الصادرة قبله ، غير أن ذلك مشروط ألا تكون هذه الأحكام قد قبلت ممن إستأنفها صراحة ، وبأن يقتصر نظر الإستئناف على الحدود التى يقررها الأثر الناقل للإستئناف ، فلا يطرح على المحكمة الإستئنافية إلا ما رفع عنه الإستئناف فقط ، ولا يجوز لها أن تعرض للفصل فى أمر غير مطروح عليها .

الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٣
من المقرر - تطبيقاً لقاعدة الأثر الناقل للإستئناف المنصوص عليها فى المادة ٢٢٣ من قانون المرافعات أنه يوجب على رفع الإستئناف نقل موضوع النزاع برمته إلى محكمة الإستئناف وإعادة طرحه عليها مع أسانيد القانونية وأدلته الواقعية ونتيجة لهذا الأثر يعتبر مطروحاً على محكمة ثانى درجة كل ما كان قد أبدى أمام محكمة أول درجة من أوجه دفاع ودفع فيعين أن تقرر كلمتها فيها إلا أن يكون المستأنف عليه قد تنازل عنها.

الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٣٠١ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٢
النص فى المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات يدل على أن الإستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية فى حدود الطلبات التى فصلت فيها محكمة أول درجة وما أقيمت عليه تلك الطلبات من أسباب سواء ما تعرضت له وما لم تعرض له منها وذلك طالما أن مبدئها لم يتنازل عن التمسك بها ، ولا يجوز دون ترتيب هذا الأثر أن محكمة الإستئناف فى هذا الحالة تنص على ما لم تفصل فيه محكمة أول درجة من تلك الأسباب ، ذلك أن المشرع أجاز للخصوم وفقاً لنص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات أن يقرروا سبب الدعوى أمام محكمة الإستئناف وأن يضيفوا إليه أسباباً أخرى لم يسبق طرحها أمام محكمة أول درجة مع بقاء الطلب الأصلي على حاله ، فمن باب أولى لتزعم محكمة الإستئناف بالتصديق للأسباب السابق التمسك بها فى الدعوى إذا ما إرتأت إلغاء الحكم المستأنف الذى إستجاب إلى الطلب على سند من إحداها مما يقتضى الإكتفاء به دون حاجة للتعرض لباقي الأسباب.

الطعن رقم ٨١٩ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٩٨٠ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٨٣

يوجب على الاستئناف نقل النزاع إلى محكمة الدرجة الثانية التي يجب عليها أن تعمل رقابتها على الحكم المستأنف من حيث العناصر الواقعية والقانونية جميعاً حتى فيما يدخل في السلطة التقديرية لقاضي الموضوع إذ يعد النزاع مطروحاً عليها لفصل فيه من جديد بمجرد رفع الاستئناف ، ومن ثم تكون قد نقلت عن مهمتها إذا اكتفت بالقول بأن إستخلاص محكمة أول درجة للوقائع في الدعوى إنما وقع في حدود سلطتها الموضوعية بل يجب عليها أن تسلط رقابتها على إعمال محكمة أول درجة لسلطتها التقديرية فإن رأت سلامة تقديرها تبنته بحيث يكون تقديرها هي وليس تقدير محكمة أول درجة هو أساس حكمها.

الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ٣/٢٤/١٩٨٣

الإستئناف يطرح ما سبق أن أبداه الخصوم من أوجه دفاع ويصح لهم فرصة التناضل فيها من جديد بعد علمهم بما كان قد أبدى منها في مذكراتهم التي قدمت إلى محكمة أول درجة بعد الميعاد دون إطلاع الخصم عليها.

الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٩٨٥ بتاريخ ٤/١٨/١٩٨٣

لا يجوز تسوي مركز المستأنف بالإستئناف الذي قام هو برفعه.

الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٧٢٣ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٨٣

من المقرر أنه يوجب على الإستئناف نقل الدعوى إلى محكمة الإستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف ضده أمام محكمة أول درجة من دفرع وأوجه دفاع وتعتبر هذه وتلك مطروحة أمام محكمة الإستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الإستئناف وعليها أن تفصل فيها إلا إذا تنازل عن التمسك بشئ منها صراحة أو ضمناً وأن الطلب الصريح أيضاً على محكمة الموضوع ما يتطوّر عليه من طلب ضمنى.

الطعن رقم ٨٠٣ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٤٨٧ بتاريخ ٢/١٦/١٩٨٣

الإستئناف وفقاً لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بمجالها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف فقط ، ولا يجوز للمحكمة الإستئنافية وعلى ما جرى به قضاء هذه الملكية - أن تعرض للفصل في أمر غير مطروح عليها وأن تسوي مركز المستأنف بالإستئناف الذي قام هو برفعه.

الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٩٠٤ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٦

الإستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف فقط ومفاد نص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات أنه لا تقبل طلبات جديدة فى الإستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها ، فلا يجوز إضافة أى طلب جديد لم يكن قد أبدى أمام محكمة أول درجة إلا أن يكون هذا الطلب فى حدود الإستثناء الوارد فى الفقرتين الثانية والرابعة من تلك المادة ، مما لا يجوز معه محكمة الإستئناف أن تعرض للفصل فى أمر يكن معروضاً على محكمة أول درجة أو أن تسوى مركز المستأنف بالإستئناف الذى قام هو برفعه إذ لا يضار طاعن بطلعه. لما كان ذلك وكان الطاعنون قد قصروا طلب التعويض أمام محكمة أول درجة على ما أصابهم من أضرار من جزاء فقد مورثهم ، وقضى الحكم الابتدائى بالتعويض الذى قدره جابراً لهذه الأضرار ، وإذ رفع الإستئناف من الطاعنين بطلب زيادة مبلغ التعويض المحكوم به وطلبوا أمام محكمة الإستئناف تقدير التعويض الموروث عما أصاب مورثهم من جزاء الحادث وقضى الحكم المطعون فيه باعتبار المبلغ المحكوم به جابراً للأضرار التى أصابت الطاعنين وتلك التى أصابت مورثهم ولم تكن محل طلب أمام محكمة أول درجة فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أساء إلى مركز الطاعنين باستئنافهم ذلك أن مقتضى الحكم المطعون فيه إنقاص مبلغ التعويض المحكوم به عن الأضرار التى أصابتهم فيكون الحكم قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٦٣٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٧٣٨ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٤

الإستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينقل الدعوى إلى المحكمة الإستئنافية نظرها وفقاً لما تقتضى به المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات لا على أساس ما كان مقدماً فيها من أدلة ودفع وأوجه دفاع أمام محكمة أول درجة فحسب ، بل أيضاً على أساس ما يطرح منها عليها ويكون قد فات الطرفان إبداءه أمام محكمة أول درجة.

الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٥٧٨ بتاريخ ١٩٨٣/١١/١

الأحكام غير المنبهة للخصومة سواء منها الفرعية أو المتعلقة بإجراءات الإثبات تعتبر مستأنفة حتماً مع الحكم الصادر فى موضوع الدعوى ولا تكون لها حجية أمام محكمة الإستئناف تحول دون إعادة النظر فيما تكون قد فصلت فيه بشأن الأدلة المطروحة عليها.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٩

-- نصت المادة ٢٢٩ من قانون المرافعات فى فقرتها الأولى على أن " إستئناف الحكم المنهى للخصومة يستتبع حتماً إستئناف جميع الأحكام التى سبق صدورها ما لم تكن قد قبلت صراحة وذلك مع مراعاة ما

نصت عليه المادة ٢٣٢ " والمقصود بالأحكام التي سبق صدورها في القضية جميع الأحكام غير المنهية للخصومة ولم تكن تقبل الطعن المباشر استقلالاً وفقاً لنص المادة ٢١٢ من هذا القانون وذلك سواء تعلقت بالإجراءات أو بالإثبات أو بقبول الدعوى أو ببعض أوجه الدفاع أو الدفع الموضوعية أو كانت صادرة في بعض الطلبات دون أن - تقبل التنفيذ الجبري ليدخل فيها الحكم بنذب خير أو بالإحالة إلى التحقيق. - إذ كان نص المادة ٣٢ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي ينل على أن المشرع حرم على المستأجر أن يتنازل للغير عن إجارته بأن يحل هذا الغير محله في الأطنان المزججة وكانت مبادلة المطعون ضده مع الطاعن في الأطنان الزراعية المزججة إلى كل منهما تفيد أن كلا منهما قد نزل للآخر عن الأطنان إستجاره وهو أمر محظور بنص المادة ٣٢ ألفه الذكر فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي المنهي للخصومة في قضائه ببطلاق عقد البدل تأسيساً على أن مفاده التنازل عن الإيجار للغير ... يكون قد أصاب صحيح القانون .

الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٥

على محكمة الدرجة الثانية - حسبما توجب المادة ٢٢٣ من قانون المرافعات - أن تنظر الإستئناف على أساس ما يقدم إليها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك أمام محكمة الدرجة الأولى ، ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن من شأن هذا الأمر الناقل للإستئناف أن يجعل الدفع أو وجه الدفاع السابق إيدأه أمام محكمة أول درجة مطروحاً بقوة القانون على محكمة الدرجة الثانية بغير حاجة إلى إعادة ترديده أمامها ما لم يقيم الدليل على التنازل عنه وهو ما لا وجه لإلزامه .

الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٠٥٦ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٢

الإستئناف وفقاً لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بمخالفتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف لحسب.

الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٧٢٠ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢١

لما كان الإستئناف لا يعدو أن يكون مرحلة ثانية أتاحها القانون للمحكوم عليه في المرحلة الأولى ليعاود الدفاع عن حقه الذي لم يرتض الحكم الصادر في شأنه ، لذلك نصت المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات على أن الإستئناف ينقل الدعوى بمخالفتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف فقط وأنه ولئن كان القانون قد أجاز للمحكوم عليه تدارك ما فاتته في المرحلة الأولى من التقاضي من أسباب الدفاع عن حقه بأن يقدم إلى محكمة الدرجة الثانية بما يتوالت له من أدلة وأوجه دفاع

جديدة وأوجب على تلك المحكمة أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم إليها منها فضلاً عما سبق تقديمه إلى محكمة الدرجة الأولى إعمالاً لنص المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات ، إلا أنه إنتماً بالأصل المقرر بأن يكون التقاضي على درجتين وتجنباً لإتخاذ - الاستئناف وسيلة لمباغضة الخصم بطلب لم يسبق عرضه على محكمة أول درجة فقد حظرت المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات قبول أى طلب جديد أمام المحكمة الاستئنافية وأوجبت عليها الحكم بذلك من تلقاء نفسها ، وأنه لئن أجاز هذا النص - دون تعديل فى موضوع الطلب - تغيير سببه أو الإضافة إليه فإن ذلك مشروط بأن يكون قصد المدعى من تغييره أو إضافته إلى جانب السبب الذى كان يسعى عليه الطلب أمام محكمة الدرجة الأولى هو تأكيد الحقيقة فى ذات الطلب الذى كان مطروحاً عليها وإعمالاً للرخصة التى أتاحها المشرع للخصوم ، فإن لم يبق مع بقاء موضوع الطلب الأصلى على حالة تغيير سببه فى الاستئناف أو الإضافة إليه ولا يحول ذلك دون قبوله ما دام الموضوع واحداً لم يتغير فى الطلب الجديد فى الاستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ما يتغير به موضوع الدعوى.

الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ١٩٨٥/٢/١١
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن وظيفة محكمة الاستئناف ليست مقصورة على مراقبة الحكم المستأنف من حيث سلامة التطبيق القانونى فحسب إنما يترتب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع فى حدود طلبات المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية وإعادة طرحه عليها بكل ما إشتعل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع لتقول كلمتها بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٨
إذ كان المقرر أن الحكم بقبول الدفع الشكلى لا يعد فصلاً فى موضوع الدعوى ، وبالتالي فإن محكمة الدرجة الأولى إذا قضت بعدم سماع الدعوى لعدم قيد الإيجار المقروض بالوحدة المحلية لا تكون قد استنفدت ولايتها بالفصل فى موضوعها ولو تطرقت للتحقيق من طبيعة العين المؤجرة طالما أن ذلك من جانبها لم يكن إلا لتبيان مدى خضوع العقيد للقيد الذى فرضته المادة ٤٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وصلاً منها للفصل فى الدفع بعدم السماح الذى أوجبه المادة ٤٣ من ذات القانون - فإنه كان يتعين على محكمة الاستئناف وقد ألفت الحكم المستأنف القاضى بعدم سماع الدعوى لعدم قيد عقد الإيجار المقروض بالوحدة المحلية المختصة - أن تعيد الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فى موضوعها ، أما وقد تصدت لنظره فإنها تكون قد أهدرت إحدى درجتى التقاضى فخالف بذلك القانون وأخطأت فى تطبيقه .

الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١١٠٩ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٩

الإستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الإستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة من دلوغ وأوجه دفاع ، وتعتبر هذه مطروحة أمام محكمة الإستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الإستئناف وعلى المحكمة أن تفصل فيها إلا إذا تنازل المستأنف عليه عن التمسك بشئ منها صراحة أو ضمناً.

الطعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٣٥٧ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٥

النص في المادة ٢٣٠ من قانون المرافعات على وجوب إشتمال صحيفة الإستئناف على بيان أسباب الإستئناف والإا كانت باطله إنما قصد به المشرع إعلام المستأنف عليه بأسباب الإستئناف ليرد عليها أو يسلم بها ولم يقصد تحديد نطاق الإستئناف بهذه الأسباب كما هو الحال في الطعن بطريق النقض حتى يستطيع أن يضيف إليها ما يشاء من الأسباب أثناء المرافعة أمام المحكمة أو يعدل عنها إلى غيرها .

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٦٨٣ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٧

على محكمة الإستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة دون حاجة لإستئناف فرعي منه متى كان الحكم قد إنتهى إلى القضاء له بطلائه كلها وكان لم يبت تحليها عن هذه الأوجه.

الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٦٩٤ بتاريخ ١٩٨٧/٥/١

الإستئناف يحدد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية وفي حدود ما رفع عنه الإستئناف.

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ١١٦٢ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٢

يوجب حل رفع الإستئناف نقل موضوع النزاع - في حدود طلبات المستأنف - إلى محكمة الدرجة الثانية وإعادة طرحها بكل ما إضتملت عليه من أدلة وأوجه دفاع لقول كلمتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء.

الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٩٨٧/٤/١

ذلك أن النعي في المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات على أن "الإستئناف ينقل الدعوى بمآلها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف فقط" يدل على أن الإستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود الطلبات التي فصلت فيها محكمة أول درجة وما أقيمت عليه تلك الطلبات من أسباب سواء ما تعرضت له وما لم تعرض له منها ، وذلك طالما أن مبدئها لم يتنازل عن التمسك بها ، ولا يحول دون ترتيب هذا الأثر أن محكمة الإستئناف في هذه الحالة تصدى لما لم تفصل فيه

محكمة أول درجة من تلك الأسباب ، ذلك أن المشرع أجاز للخصوم وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات أن ينفروا سبب الدعوى أمام محكمة الاستئناف وأن يضيفوا إليه أسباباً أخرى لم يسبق طرحها أمام محكمة أول درجة مع بقاء الطلب الأصلي على حالة فمن باب أولى أن تلتزم محكمة الاستئناف بالتصدي للأسباب السابق التمسك بها في الدعوى والتي أعرض الحكم الابتدائي عن التعرض لها مكتفياً بإجابة الطلب على سند من إحداها .

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ١٣١٧ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨٨
على محكمة الدرجة الثانية - حسبما توجه المادة ٢٢٣ من قانون المرافعات - أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة - وما كان قد قدم إلى محكمة الدرجة الأولى - ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن من شأن الأثر الناقل للاستئناف أن يجعل أوجه الدفع السابق إنداؤها من المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى مطروحاً بقوة القانون بغير حاجة إلى إعادة ترديده أمامها ما لم يقدم الدليل على التنازل عنه.

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٥٢ مكتب قني ٤٤ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ٢٦/١/١٩٨٩
مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٢٢٩ من قانون المرافعات أن رفع الاستئناف من المحكوم عليه في الطلب الاحتياطي يستتبع إعتبار الطلب الأصلي مطروحاً على محكمة الاستئناف بقوة القانون دون حاجة لرفع استئناف بشأنه من المستأنف عليه ، ويكون لزماً على هذا المحكمة إذ ما ألغت الحكم الابتدائي وقضت برفض الطلب الاحتياطي أن تعرض للطلب وتقضي فيه - ما لم يصدر من المستأنف عليه ما يفيد نزوله عنه - بقضاء صريح أو ضمني.

الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٥٢ مكتب قني ٤٤ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٦/١/١٩٨٩
المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الاستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية بمآلتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف ليلتزم بالفصل في كافة الدفع وأوجه الدفاع التي تمسك بها المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة سواء ما أغفلت الفصل فيه أو ما فصلت فيه لغير مصلحته دون حاجة لاستئناف فرعي منه شريطة أن يكون الحكم المستأنف قد قضى لصالحه بالطلبات محل الاستئناف وألا يكون قد تنازل عن التمسك بها صراحة أو ضمناً .

الطعن رقم ١٩٦٧ لسنة ٥٣ مكتب قني ٤٤ صفحة رقم ١٢٢ بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٩
الاستئناف وفقاً لنص المادتين ٢٣٣، ٢٣٢ من قانون المرافعات ينقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بمآلتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف ، وبما سبق أن أبداه المستأنف

عليه أمام محكمة الدرجة الأولى من دفع وأوجه دفاع ، وتعتبر هذه مطروحة أمام محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الاستئناف.

الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٤صفحة رقم ٦١٣ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٣

المشروع ترك للمستأنف تقدير الأسباب التي يرى يانها وإكفي بإلزامه بهذا البيان في صحيفة الاستئناف دون أن يوجب عليه ذكر جميع الأسباب حتى يستطيع أن يضيف إليها ما يشاء دون أن يعدل عنها إلى غيرها أثناء المرافعة ، والقصد من هذا البيان إعلام المستأنف عليه بأسباب الاستئناف لا تحديد نطاق الاستئناف كما هو الحال في الطعن بالنقض.

الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤صفحة رقم ٥٢١ بتاريخ ١٩٨٩/٦/١

وظيفة محكمة الاستئناف ليست مقصورة على مراقبة الحكم المستأنف من حيث سلامة التطبيق القانوني فحسب ، وإنما يوجب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع إلى محكمة الدرجة الثانية وإعادة طرحه عليها بكل ما إضعمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء.

الطعن رقم ٢٠٣٩ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٧

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن للمحكمة الاستئنافية بل عليها أن تعيد النظر في الحكم المستأنف من الناحيتين القانونية والموضوعية.

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٤١صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ١٩٩٠/١/٣١

وظيفة محكمة الاستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ليست مقصورة على مراقبة الحكم المستأنف من حيث سلامة التطبيق القانوني فحسب وإنما يوجب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية وإعادة طرحها عليها بكل ما إضعمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيها بقضاء معيب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء ويكون للمحكمة الاستئنافية السلطة الكاملة بالنسبة لموضوع الدعوى من جميع جوانبه سواء ما تعلق منها بالوقائع أو بتطبيق القانون ولو كانت محكمة أول درجة قد إقصرت على بحث بعض هذه الجوانب.

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤١صفحة رقم ٧٨٥ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه يوجب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع برمته إلى محكمة الاستئناف وإعادة طرحه عليها مع أسانيد القانونية وأدلته الواقعية وأن الخصوم في الاستئناف أن يبدوا

أدلة جديدة لثبوت الدعاوى أو فيها لما كان ذلك وكان الطاعن قد قدم - بلا نفى من المطعون ضدها - أمام محكمة الاستئناف صورة رسمية من الحكم الصادر بتاريخ..... فى الدعوى رقم كلى إجراءات الجزية والذى قضى بإبطال عقد الإنجاء المؤرخ المحرر بين الخصمة المدخلة المطعون ضدها- والمدعى عليه فى شقة التداعى وبإثبات العلاقة الإنجارية بين المدعى "الطاعن" والمدعى عليه "الموَجَر" عن ذات شقة التداعى بما مؤداه بثبوت العلاقة الإنجارية للطاعن عن مسكن الزوجية المبين بإنذار الطاعة قبل صدور الحكم المطعون فيه إذ إنتهى هذا الحكم بعد ذلك إلى عدم الإعتداد به على سند مما إستخلصه من أقوال شاهدى المطعون ضدها فى الأوراق أنها المستأجرة لمسكن الزوجية وأن الطاعن لم يهين لها مسكناً بديلاً وكان هذا الذى إستخلصه الحكم يخالف الحكم الصادر لصالح الطاعن بثبوت إستجاره لهذا المسكن مما يجب الحكم بالفساد فى الإستدلال .

الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٤/٥/١٩٩٠
جميع الأحكام الصادرة قبل الحكم النهى للخصومة تعتبر طبقاً للمادتين ١/٢٢٩، ٢٣٢ من قانون المرافعات مستأنفة مع الحكم الأخير وبالنسبة لما رفع عنه الإستئناف ، ما لم تكن قد قبلت صراحة .

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٦٠ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥٣٢ بتاريخ ٢١/١/١٩٩٠
رفع الإستئناف يوجب عليه نقل موضوع النزاع برمته إلى محكمة الإستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة من دفرع وأوجه دفاع وتعتبر هذه وتلك مطروحة أمام محكمة الإستئناف ويعين عليها أن تفصل فيها ولو لم يعاود المستأنف عليه التمسك بها طالما أنه لم يتنازل عنها.

الطعن رقم ١٧١٥ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٩٨٥ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٩١
إذ كانت المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات تنص على أن الإستئناف ينقل الدعوى بمآلتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف فقط " بما مفاده أن يوجب على الإستئناف الحكم إعادة طرح النزاع المرفوع عنه الإستئناف على محكمة الدرجة الثانية لفصل فيه من جديد وهو بذلك ينصرف إلى الحق محل التداعى أمام محكمة أول درجة بكل ما أثير فى شأنه من دفاع ودفعو بما فى ذلك الحكم الصادر فى خصومة بمسبأله محل الطعن بالإستئناف ، من ثم لأن البحث فى صحة هذا الحكم أو بطلانه لا يأتى محكمة الدرجة الثانية أن تعرض له إلا إذا كان الإستئناف مقبولاً شكلاً وعلى ذلك فإن قضاءها بقبول الإستئناف لا يتضمن قضاء بصحة الحكم المستأنف تستفد به ولايتها فى هذا الشأن .

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٩١/١/٣

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه يوجب على الإستئناف نقل الدعوى إلى محكمة الإستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة من دفرع وأوجه دلائع.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٣٩/١١/٣

يوجب على رفع الإستئناف نقل موضوع النزاع برمته إلى محكمة الإستئناف وإعادة طرحه عليها مع أسانيد القانونية وأدلة الواقعية ، ولذلك يكون للمستأنف عليه الذى صدر الحكم الابتدائى لمصلحته أن يتمسك بكل الأسانيد القانونية التى أقام عليها دفاعه أمام محكمة الدرجة الأولى دون أن يكون مطالباً بأن يرفع إستئنافاً فرعياً ذلك إذا كان قد حكم له بطلباته كلها ، إذ فى هذه الحالة تكون مصلحته فى رفع الإستئناف متعمدة. أما إذا كان لم يحكم له إلا ببعض الطلبات فيكون هناك محل للإستئناف للمطالبة بما لم يحكم له به يجب فى هذا المقام أن يكون المحكوم برفضه طلباً بالمعنى الصحيح فى القانون " Chef de demande " فإذا كان المدعى قد أقام دعواه بالشفعة على أنه مالك بالشروع وأن أطالته تجاور العقار المشفوع فيه من جهتين ، وأن لما عليه حق إرتفاق ، فندبت المحكمة الابتدائية خبيراً فى الدعوى لتحقيق هذه الأسباب ، ثم قضت للشفعين بطلانته إستناداً على ما ظهر من تقرير الخبير من ثبوت الحوار من الحدين وعندما إستأنف المشعوى هذا الحكم أصر الشفعين أمام محكمة الإستئناف على نفسه بسبب الشفعة الآخرين ، وطلب تأييد الحكم المستأنف ، فمن الخطأ أن تقول محكمة الإستئناف إن الشفعين بعدم إستئنافه الحكم فيما يتعلق بملئك السبين يكون قد إنتهى إلى التمسك بسبب الجوار فقط وتلقت بناء على ذلك عن السبين الآخرين اللذين أصر عليهما أمامها.

الطعن رقم ١ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٤٢/١١/١٢

إن من آثار الإستئناف أنه ينقل الدعوى برمتها إلى محكمة الدرجة الثانية لتفصل فيها فى حدود الطلبات المبدأة فى عريضة الإستئناف لم يستثن القانون من ذلك سوى المسائل الفرعية الواردة ذكرها فى المادتين ٣٧٠ و ٣٧١ من قانون المواعلات إذ خول المحكمة الإستئنافية التصدى للموضوع متى رأت أن الدعوى صالحة لأن يحكم فيها. فإذا كانت المحكمة الابتدائية قد قضت بسقوط حق المدعى فى دعواه لرفضها بعد إنقضاء الأيحاد المقرر ورفضها لهذا السبب ، إستأنف هذا الحكم وطلب فى عريضة إستئنافه ومذكرته إلغاء الحكم المستأنف والحكم له فى موضوع الدعوى بطلانته ، فألفت محكمة الإستئناف الحكم وقضت برفض الدعوى بحجة مخالفة المدعى لشروط عقد التأمين وكان ذلك فى حدود الطلبات التى تناولها الخصوم فى مرافعهم ، فإن قضاءها هذا لا يغير عليه قانوناً إذ هو النتيجة الحتمية لما للإستئناف من الأثر

في نقل الدعوى المستأنف حكمها إلى المحكمة الإستئنافية " *devolutif effet* " لا يصح أن يقال بأن هذا الحكم قد خالف المادتين ٣٧٠ و ٣٧١ من قانون المرافعات بتصفه للموضوع في غير الحالات المنصوص عليها فيهما ، فإن ما جاء بهاتين المادتين إنما هو خاص بالأحكام الصادرة في مسائل فرعية غير متعلقة بالموضوع ، أما الحكم بسقوط الحق في إقامة الدعوى فهو في الموضوع ، وإستئنائه إستئناف للموضوع .

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٣٩ بتاريخ ١٩٤٦/١١/١٤

يؤتب على رفع الإستئناف نقل موضوع النزاع برمته إلى محكمة الإستئناف وإعادة طرحه عليها مع أسانيد القانونية وأدلته الواقعية بحيث يجوز للمستأنف عليه الذي صدر الحكم لمصلحته أن يتمسك بكل الأسانيد والأدلة التي أقام عليها دفاعه أمام محكمة الدرجة الأولى دون أن يكون مطالباً برفع إستئناف فرعي . فإذا كان الثابت أن الراسي عليهم المزاك كانوا - في دعوى بطلان إجراءات التنفيذ التي رفعها المدين عليهم وعلى دائته طالب التنفيذ - ينكرون على المدين أمام المحكمة الابتدائية إدعائه براءة ذمته من الدين لإنهم يكونون في حل من أن يتمسكوا بهذا الدفاع ويدلوا بمحججهم فيه أمام محكمة الإستئناف ولو كان الحكم الابتدائي قد قضى براءة ذمة المدين من الدين لا يقدر في ذلك ألا يكون الدائن قد إستأنف الحكم لحاز قوة الأمر المقضي بالنسبة إليه ، فإن الراسي عليهم المزاك لم يكونوا خصوماً في دعوى براءة الذمة بل كانوا خصوماً في طلب إلغاء إجراءات نزاع الملكية فقط وقضى في هذا الطلب لمصلحتهم فلا يلزمهم - إذ يقصرون طلبهم على تأييد الحكم المستأنف - أن يستأنفوه من جانبهم وذلك على خلاف ما كان معصناً على الدائن المحكوم عليه براءة الذمة .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٨٣ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٢٦

ليس على محكمة الدرجة الثانية أن تعرض لما لم يستأنفه الخصوم من قضاء محكمة الدرجة الأولى . وكذلك ليس عليها أن تتفر في دفاع أبداه أحد الخصوم أمام الدرجة الأولى ولم يده أمامها مصرراً على عدم تعرضها له . فإذا كان الثابت بصحيفة الإستئناف المرفوع من مصلحة الضرائب أنها طلبت إلغاء الحكم التمهدي والقضاء في موضوع الدعوى بتقدير أرباح الممول وفقاً لما قدرته مأمورية الضرائب ورغم أن في القضاء بهذا الطلب معنى القضاء بأن الممول تاجر تطبق عليه الضرائب على أرباح المهن التجارية فإنه لم يستأنف الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بل أصر في مذكرته المقدمة إلى المحكمة الإستئنافية على عدم التعرض للنزاع الذي كان آثاره أمام محكمة الدرجة الأولى في صفته وصمم على إستبعاد كل بحث فيه ، فهذا يؤتب عليه ألا يكون مطروحاً على المحكمة الإستئنافية دفاع من الممول في شأن صفته يجب عليها البحث فيه والرد عليه .

*** الموضوع الفرعي : الأحكام الجائز إستئنافها :**

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٨

إذا كانت الدعوى التى رفعت أمام المحكمة الابتدائية فى ظل قانون المرافعات الملغى لا تتجاوز قيمتها ٢٥٠ جنيهاً وكانت الأحكام التى أصدرتها تلك المحكمة فيها قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد سابقة على الفصل فى الموضوع وغير منهية للخصومة كلها أو بعضها فإنه يصح إحالة الدعوى إلى محكمة المواد الجزئية طبقاً للفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات فإذا لم تقض المحكمة الابتدائية بذلك وقتلت فى موضوع الدعوى فإن حكمها الضمنى باختصاصها بالدعوى خلاف القانون يكون جائز الإستئناف طبقاً للمادة ٤٠١ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ١٩٥٨/٢/٦

مضى كان الحكم الابتدائي قد انتهى فى أسبابه إلى تقرير جواز رجوع الكفيل على المدين المفسى بما أداه من ديون لدائنيه وقضى فى منطوقه بنذب خبير لبيان المبلغ الذى استفاده المدين مما أداه كفيله عنه فإن الحكم بذلك يكون قد قضى قضاء قطعياً فى أصل الحق المتنازع عليه وهو حق الرجوع وأنهى النزاع بين الطرفين فى هذا الخصوص وحصر الخصومة بعد ذلك فى بيان المبلغ الذى استفاده المدين المكفول مما أداه عنه الكفيل وهذا الحكم القطعى يميز الطعن فيه على استقلال وفقاً لنص المادة ٣٧٨ من المرافعات فإذا لم يستأنفه المحكوم عليه ومضى معاد استئناف اكتسب قوة الشيء المحكوم فيه.

الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ١٩٥٩/١/٢٩

لم يفيد الشارع حق استئناف الأحكام الصادرة فى شأن قرارات لجان التقدير - أما ما كانت تنص عليه المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ من عدم جواز استئناف حكم المحكمة الابتدائية إلا إذا كانت تقديرات مصلحة الضرائب السنوية المطعون فيها تجاوز الألف جنيه فإنه يسرى على النزاع الذى يقوم على قرار لجنة الطعن لا على النزاع فى قرار لجنة التقدير.

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٦٤ بتاريخ ١٩٥٩/١١/١٢

الطعن بالإستئناف فى الحكم الصادر فى المعارضة فى أمر تغلر الرسوم لا يكون ممتعاً إلا حيث يكون موضوع الطلب أو الدعوى غير قابل لهذا الطريق من الطعن - ولا إعتداد فى هذا الخصوص بقيمة المبلغ الوارد فى أمر تقدير الرسم واعتبار أنها هى التى يتكون منها نصاب الإستئناف - ذلك أن الرسم الذى

يستأديه قلم الكتاب إنما يجبي لمناسبة الإلجاء إلى القضاء في طلب أو خصومة تعرض عليه فهو يتولد عن هذا الطلب أو تلك الخصومة وينشأ عنها - وبمناسبتها - ومن لم فإنه ينزل منها منزلة القروع من أصله.

الطنن رقم ٩٢ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦٠٩ بتاريخ ١٩٦١/١/٢٦

لا يعتبر القرار الصادر من قاضى الأمور الوقتية بإبقاء الرقم الوقفى أو بإلغائه استنادا للمادة ٣٥ من القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٥٧ من قبيل الأوامر على المعارض التى يصدرها قاضى الأمور الوقتية طبقا للمادتين ٣٦٩ و ٣٧٠ من قانون المرافعات بل هو قرار يحسم به قاضى الأمور الوقتية جميع أوجه الخلاف القائمة بين صاحب الشأن وبين مصلحة الشهر العقارى بخصوص شهر الخمر. وهذا القرار لا يقبل الطعن بأى طريق كان ومن لم فلا يصح إعادة طرح النزاع من جديد على أى وجه من الوجوه إذا كان الحكم الابتدائى قد خالف هذا النظر بقبول التظلم من القرار سالف الذكر والقضاء فى موضوعه جاز الطعن فيه بطريق الاستئناف أمام محكمة الاستئناف طبقا للقواعد العامة باعتبار أنه صدر من قاضى الأمور الوقتية بالحكمة الابتدائية.

الطنن رقم ١١٨ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١٢٢ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢

مناف تطبيق المادة ٥١ من قانون المرافعات - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن تكون المحكمة الابتدائية قد ألزمت قواعد الاختصاص التى رسمها القانون ، فإذا كانت الدعوى قد بينت على عقدي إجبار وكانت الأجرة فى كل منها لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيهاً فإن ولاية الفصل فيها تكون معقودة بحكمة المواد الجزئية إعمالاً لنص الفقرة [١] من المادة ٤٦ من قانون المرافعات - ومن ثم فإن المحكمة الابتدائية إذ قضت ضمناً باختصاصها بنظرها وفصلت فى أصل الحق تكون قد خالفت قاعدة من قواعد الاختصاص النوعى فيرد على حكمها الطعن بالاستئناف إعمالاً للفقرة الثانية من المادة ٤٠١ من قانون المرافعات .

الطنن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٦٣٣ بتاريخ ١٩٦١/١١/٢

إن إحالة حكم القضية من الدائرة المدنية إلى الدائرة التجارية ولو كان قد تضمن قضاء قطعياً فى خصوص تجارة الدين وكان لذلك مما يجوز الطعن فيه استقلالا إلا أن هذا لا يحول دون استئنافه مع الحكم الصادر فى موضوع الدعوى مادام ميعاد الطعن فيه لازال قائماً ولم يقبله المحكوم عليه قبولا مانعاً من الطعن فيه أى دالا على ترك الحق فى الطعن دلالة لا لتحتمل الشك إذا كان الحكم المطعون فيه لم يعتبر موافقة المطعون عليه على الإحالة إلى الدائرة التجارية ، بعد أن طال أمد التقاضى وظلت القضية حائرة بين الدائرتين قبولا

مانا من الطعن فإنه لا يكون قد خالف القانون سيما وأن تقسيم العمل بين الدوائر المدنية والدوائر التجارية هو مجرد تنظيم داخلي لا يتحدد به اختصاص نوعي لهذه الدوائر.

الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٣٠ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٧

إذا كان النزاع بين الطرفين في الدعوى قد إحتل حول مقدار الأجرة الحقيقية المفق عليها بينهما فاستند المطعون عليه إلى الأجرة الواردة بعقد الإيجار واستند الطاعن إلى ما جاء بورقة الضد المقدمة منه واغتره من وكيل المطعون عليه بشأن تخفيض الأجرة التابعة بالمقد ، فإن الفصل في هذا النزاع لا يخضع بطبيعته لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإنما لأحكام القانون المدني ولئن كانت هذه المنازعة تعتبر مسألة أولية يتوقف على الفصل فيها تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أو عدم تطبيقه إلا إنها لا تعتبر منازعة ناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون بالمضى الذي تتطلبه المادة الخامسة عشر منه إذ المقصود بالمنازعات التي تشير إليها المادة المذكورة إنما هي المنازعات التجارية التي يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الاستثنائي ، وعلى ذلك فإن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية إذ فصل في هذه المنازعة وتغلغل في تفسير ورقة الضد وبحث صحتها ومداها وأثرها على المؤجر يكون خاصاً للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه على ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشر من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٣١ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ١٢٢٧ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٩

يشترط لإعتبار الحكم غير قابل لأي طعن طبقاً للفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشر من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن يكون صادراً في منازعة تجارية ناشئة عن تطبيق ذلك القانون وفقاً لأحكامه فإذا لم يتوافر هذا الشرط فإن الحكم يخضع بالنسبة لتقابلته للطعن للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات والعبرة في معرفة ما إذا كان الحكم الصادر في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أو غير ناشئة عن تطبيقه هي بما قضت به المحكمة لا بما طلبه الخصوم فإذا أطرحت المحكمة أحكام ذلك القانون الاستثنائي وقضت في الدعوى وفقاً لأحكام القانون المدني فإن حكمها يخضع بالنسبة لتقابلته للطعن للقواعد العامة.

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٠ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٨٦ بتاريخ ١٩٦٦/١/١١

إذا كان مزودى ما قرره الحكم الابتدائي أنه قضى قضاء طعماً في شق من الموضوع هو إعتبار الشيك المطالب بقبضته سنداً غير حال الأداء لا يجوز إقتضاؤه بطريق إستصدار أمر بالأداء وأنهى النزاع بين

الطرفين في هذا الخصوص فإن الطعن في هذا الحكم يكون جائزاً وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١١٦٣ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٣

إن ما أجازته المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ من إستئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية من أحكام الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم لا يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - استثناء من حكم المادة ٤/١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التي تقضي بأن الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون لا تكون قابلة لأي طعن ذلك أن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات ولا سبيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع ينص على هذا الإلغاء ولا يستفاد هذا الإلغاء من نص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ إذ كل ما قصد بهذا التعديل هو جواز الطعن في الأحكام الصادرة بصفة إنتهائية من المحاكم الابتدائية وذلك أسوة بأحكام المحاكم الجزئية الإنتهائية فيما يتعلق بالاستئناف. كما لا يستفاد هذا الإلغاء من نص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ إذ المقصود بهذا التعديل الأخير على ما أوضحته المذكرة الإيضاحية لهذا القانون هو دفع اللبس الذي ثار حول معنى عبارة " بصفة نهائية " التي وردت بنص هذه المادة بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ السابق الإشارة إليه فرأى المشرع أن يستبدل بها عبارة "في حدود نصابها الإنتهائي" حتى يوضح أن المقصود بالنص هو إستئناف الأحكام الصادرة في حدود النصاب الإنتهائي للمحكمة.

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٦٨/١/١١

- الحكم المعجل النفاذ وإن صلح سنداً لإتخاذ إجراءات التنفيذ على العقار السابقة على الزيادة فإنه يفقد هذه الصلاحية بالنسبة للزيادة وما يتبعها من إجراءات ومنها حكم مرمى المزداد إذ إشتراط القانون لإجرائها صيرورة الحكم المنفذ به نهائياً وذلك حتى يتجنب إبطال البيع في حالة إلغاء الحكم الذي شرع في التنفيذ بمقتضاه ومن ثم فإذا أجرى قاضي البيوع الزيادة قبل أن يصير الحكم المنفذ به نهائياً فإنها تكون قد أجريت بغير سند تنفيذي صالح لإجرائها وبالتالي يكون إجراؤها معيباً ويجوز للمدين إستئناف حكم مرمى المزداد في هذه الحالة بالتطبيق للمادة ٦٩٢ مرافعات على أساس وجود عيب في إجراءات الزيادة.

- وجود عيب في إجراءات الزيادة يجوز إستئناف حكم مرمى المزداد ولو لم يحصل التمسك بهذا العيب أمام قاضي البيوع لا يتقدح في جواز الإستئناف في حالة عدم صيرورة الحكم المنفذ به نهائياً أن هذه الحالة

من أحوال الوقف الوجوبى لإجراءات البيع وأن المشرع قد إضطر لجواز الإستئناف فيها أن يكون قد طلب هذا الوقف من قاضى البيوع ورفض هذا الطلب ، ذلك أنه متى كان العيب الذى يوجب الوقف يجعل إجراءات المزايدة معيبة فإنه يجوز فى حالة عدم طلب وقف الإجراءات لهذا السبب إستئناف حكم مرسى المزداد على أساس وجود عيب فى إجراءات المزايدة.

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٣

جعل المشرع المناطق فى علم جواز الطعن بنص المادة ٣٧٨ مرافعات أن يكون الحكم محل الطعن صادراً قبل الفصل فى الموضوع فإذا كان الحكم قد صدر فى موضوع الدعوى أو فى شق منه فإنه يخرج - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - عن نطاق هذا التحريم ويصح الطعن فيه على إستقلال مما يسوجب إتباع المواعيد المقررة فى القواعد العامة للطعن فى الأحكام وهى ترتب على عدم مراعاة تلك المواعيد سقوط الحق فى الطعن - ولا يغير من ذلك أن المادة ٤٠٤ مرافعات الواردة فى الفصل الخاص بالإستئناف تنص على أن إستئناف الحكم الصادر فى موضوع الدعوى يستتبع حتما إستئناف جميع الأحكام التى سبق صدورها فى القضية ما لم تكن قبلت صراحة لأن عبارة هذه المادة بحسب ما هو واضح بالمذكرة الإيضاحية إنما تنصرف - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - إلى الأحكام القطعية الصادرة قبل الفصل فى الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها ، وهى بذلك إنما تكمل فى خصوص الإستئناف القاعدة الواردة بالمادة ٣٧٨ مرافعات.

الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٩٦٩/٥/٦

إنتهائية الحكم الذى يصدر من المحكمة الابتدائية فى الطعن المرفوع إليها فى قرار لجنة المعارضات فى تقدير التعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة وفقاً للمادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لا تلحق وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - إلا الأحكام التى تصدرها المحكمة الابتدائية فى حدود النظام الذى رسمه لها ذلك القانون دون أن يتجاوز هذا النطاق. فإذا كان الثابت أن الطاعن المتزوع ملكيته قد طلب من محكمة أول درجة الحكم له - ولأول مرة - بفوائد تعويضية مما يعد فى هذا الخصوص طلباً جديداً متميزاً عن طلبه فوائده القانونية من مبلغ التعويض أمام لجنة الفصل فى المعارضات ، وإذ فصلت المحكمة الابتدائية فى هذا الطلب فإنها تكون متجاوزة سلطتها ويكون قضائها قابلاً للإستئناف.

الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨١٧ بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٧

لما كان يبين مما قرره الحكم - بنذب غير - وإنتهى إليه فى أسبابه المرتبطة بمنطوقه أنه ثبت فى أساس الخصومة بين الطرفين بتقريره أن العين موضوع النزاع إنتقلت إلى الطاعن محملة بحق الحكر المقرر عليها

لجهة الوقف وأن الطاعن لم يكتسب ملكيتها خالية من هذا الحق بالتقادم ، وإذا اعتبر الحكم قطعياً في هذا الشق من الموضوع الذي كان مثار نزاع بين الطرفين وأنهى الخصومة في شأنه بحيث لا يجوز للمحكمة إعادة النظر فيه فقد كان يجوز للطاعن أن يستأنفه على إستقلال ، وإذا تراخى ولم يستأنفه إلا مع الحكم الأخير الصادر بدين أجره المحكوم وبفسخ عقد التحكيم ، أي بعد فوات مهلة الإستئناف المحدد قانوناً فإن الحكم الأول - بنسب غير - يصبح نهائياً وحائزاً بقوة الأمر المقضى .

الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١٧٠ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٧٠
جرى قضاء محكمة النقض. على ما أجازته المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ من إستئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ، لا يعتبر إستثناء من حكم المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التى تقضى بأن الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون لا تكون قابله لأى طعن ، لأن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر إستثناء من أحكام قانون المرافعات ولا سبيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع خاص ينص على أن هذا الإلغاء ولا يستفاد من هذا الإلغاء من نص المادة ٣٩٦ مرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ إذ المقصود بهذا التعديل الأخير - وعلى ما أوضحت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون - هو دفع اللبس الذى ثار حول معنى عبارة "بصفة نهائية" التى وردت بنص تلك المادة بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ فرأى المشروع أن يستعمل بها عبارة "في حدود نصابها الإنتهائي" ليوضح أن المقصود بالنص هو إستئناف الأحكام الصادرة في حدود النصاب الإنتهائي للمحكمة".

الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١٧٠ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٧٠
ما دام الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم جواز الإستئناف فإنه ما كان له أن يعرض للدفاع المستأنفة للتعلق بالموضوع.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ١١/٢٤/١٩٧١
المادة ٣٠٥ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلاحقة المحاكم الشرعية التى تجيز إستئناف كل حكم أو قرار صادر في الإختصاص أو بسماع الدعوى أو عدمه لا ينسحب أثرها إلا على الإستئناف وحده لأنه لا نظير لها في الأحكام الخاصة بالنقض.

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٩

يشترط لإعتبار الحكم غير قابل لأى طعن طبقاً للفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن يكون صادراً فى منازعة إيجارية ناشئة عن تطبيق ذلك القانون وفقاً لأحكامه ، فإذا لم يتوافر هذا الشرط فإن الحكم يخضع بالنسبة لقابليته للطعن للقواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات والعبرة فى معرفة ما إذا كان الحكم صادراً فى منازعة ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أم غير ناشئة عن تطبيقه هى بما قضت به المحكمة لا بما طلبه الخصوم إذ كان الحكم الابتدائى قد إنصرف عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وطبق أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذى لم يدمج فى قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وإنما قصد المشرع من وضعه - وعلى ما أصبحت عنه المذكرة الإيضاحية - تنظيم العلاقة بين المأجرين والمستأجرين بصفة دائمة ، لضمان استمرار العلاقة بينهما ، والإستغناء عن صدور التشريعات المعرفية فى هذا الشأن ، مما يجعله متقطع الصلة بالقانون المشار إليه ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ تنطبق بدورها على المساكن الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، والى لم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجارية طبقاً لأحكامه تقديراً نهائياً غير قابل للطعن ، فإن الحكم الصادر فى الدعوى يخضع بالنسبة لقابليته للطعن للقواعد العامة ، ولما كان ذلك الحكم قد رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعياً بنظر الدعوى الذى أبداه الطاعن ، وكان يجوز إستئناف الأحكام الصادرة فى مسائل الاختصاص والإحالة مهما تكن قيمة الدعوى عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٤٠١ من قانون المرافعات السابق - التى صدر الحكم فى ظلها - فإن الحكم المطعون فيه ، إذ مخالف هذا النظر ، وقضى بعدم جواز الإستئناف ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٧

يجوز وفقاً للقواعد العامة لمن عارض فى حكم إظهار الإفلاس ، ورفضت معارضته أن يستأنف هذا الحكم أو يضم إلى أحد الخصوم المستأنفين أو المستأنف عليهم فى ذات طلباتهم أمام محكمة الإستئناف طبقاً لما كانت تقضى به المادة ٤١٢ من قانون المرافعات السابق والمادة ٧/٢٣٦ من قانون المرافعات القائم .

الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٧٢/١/٤

إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطلبات التى طرحت فعلاً على اللجنة التى أنشأها القانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ ، وأصدرت قرارها فيه ، انحصرت فى المنازعة فى تقدير التعويض عما تم الإستيلاء عليه دون المطالبة أمام اللجنة بالقوائد وقدرت اللجنة التعويض شاملاً جميع النفقات ، وإذ لم تقتصر المنازعة أمام المحكمة الابتدائية على تقدير اللجنة للتعويض فحسب ، بل طلب الحكم بالقوائد الناحوية وقضت المحكمة

بتلك القوائد ، فإنه تكون قد جاوزت إختصاصها بقضائها في طلب لم يكن معروضا على اللجنة فعلا ولم تفصل فيه ، ويكون فضاؤها فيه قابلا للإستئناف وفقا للقواعد العامة ذلك أن إنتهائية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في المعارضات في قراوات لجان التقدير النصوص عليها في المادة ٤٧ من المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ ، ووفق ما تقتضيه به المادة ٤٨ من القانون سالف البيان ، إنما تقتصر على ما طرح على هذه اللجنة دون غيره من طلبات مبتدأة طرحت لأول مرة على المحكمة الابتدائية إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى بعدم جواز الإستئناف ، فإنه يكون معيبا باحطاً في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٦

إنه وإن كان الحكم الصادر بعدم إختصاص محكمة السوس عليا ينظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة القاهرة الابتدائية لم يفصل في موضوع الدعوى ، إلا أنه قد أنهى الخصومة أمام المحكمة التي أصدرته ومن ثم يكون قابلا للطعن المباشر في الميعاد القول بأن الخصومة التي ينظر إلى إنهاؤها وفقا لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين طرفيها ليس صحيحا على إطلاقه ذلك أن المادة ٤٠٤ من ذلك القانون وإن كانت قد نصت على أن : " إستئناف الحكم الصادر في الدعوى يستتبع حتما إستئناف جميع الأحكام السابق صدورها في القضية ما لم تكن قبلت صراحة " إلا أن هذه العبارة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما تنصرف إلى الأحكام القطعية التي لا تمنع المحكمة من المضي في نظرها وهي الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها ، وهي بذلك إنما تكمل القاعدة الواردة في المادة ٣٧٨ المشار إليها دون الأحكام المنهية للخصومة .

الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٩

الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم صماع الدعوى يجوز إستئنافه طبقا للمادة ٣٠٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، وعلى محكمة الإستئناف ، وقد إستأنفت وزارة الأوقاف والنيابة العامة هذا الحكم ، أن تفصل في الاستئناف دون أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة .

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١

الرسم الذي يستأديه قلم الكتاب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما يجيء بمناسبة الإلتجاء إلى القضاء في طلب أو حقوق تعرض عليه ، فهو يتولد عن هذا الطلب أو تلك الخصومة ومن ثم فإنه ينزل منها منزلة الفرع من أصله ، وينبئ على ذلك وجوب إلزام ما تقتضيه هذه التبعة عند الطعن في الحكم الصادر في المنازعة في أمر تقدير الرسوم ، فلا يكون الطعن في هذا الحكم بطريق الإستئناف ممتنعا إلا حيث يكون موضوع الطلب أو الدعوى غير قابل لهذا الطريق من طرق الطعن ولا عبرة في هذا الخصوص

بقيمة المبلغ الوارد في أمر تقدير الرسوم إذ كان الثابت في الدعوى أن قوائم الرسوم موضوع النزاع صادرة في مواد وصاية وحساب قضية ولاية على المال مما تخص المحكمة الابتدائية بالفصل فيها ابتدائياً عملاً بالمادتين ١/٩٧٢ و ١/٩٧٣ من الكتاب الرابع الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية المضافة إلى قانون المرافعات بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ ، لأن مال القاصر يتجاوز ثلاثة آلاف جنيه ، فإن الحكم الصادر في المعارضة في هذه القوائم يكون جائزاً إستناله .

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٢

جرى قضاء هذه المحكمة على أن ما أجازته المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ من إستئناف الأحكام الصادرة بصفة إنتهائية من المحاكم بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم لا يعتبر إستثناء من حكم المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التي تقضي بأن الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون لا تكون قابلة لأى طعن ، لأن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر إستثناء من أحكام قانون المرافعات ، ولا سبيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع خاص ينص على هذا الإلغاء ولا يستفاد هذا الإلغاء من نص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، إذ المقصود بهذا التعديل الأخير دفع اللبس الذي لار حول معنى عبارة " بصفة نهائية " التي وردت بنص هذه المادة بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ وبما أن المقصود هو إستئناف الأحكام الصادرة في حدود النصاب الإنتهائي للمحكمة.

الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٧

مضى كان يبين من حكم محكمة أول درجة الصادر بتدب الخبير أنه قطع في أسبابه المرتبطة بمنطوقه في تكييف عقد الشركة أساس الدعوى باعتباره مسألة أولية لازمة للفصل في النزاع واعتباره شركة محاصة للمطعون ضده ١٠ ٪ من أرباحها وخسائرها وأناط الخبير تصفية الحساب على هذا الأساس وإذا يعتبر هذا الحكم قطعياً في هذا الشق من الموضوع ، وكان يجوز للطاعن وفقاً لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق - التي تحكم واقعة الدعوى - الطعن فيه على إستقلال ولكنه لم يستأنفه وكان هذا القضاء لا يعتبر مستأنفاً باستئناف الحكم الموضوعي ، فإنه يكون قد اكتسب قوة الأمر المقضى ، مما يتعين معه على محكمة الإستئناف أن تتقيد بما تضمنته هذا الحكم من قضاء في شأن تكييف العقد بأنه شركة محاصة إذ كان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر لأنه لا يكون قد أعطى في تطبيق القانون ولا وجه للتحدى بما ساقه الحكم

بعد ذلك من أسباب أخرى تأييداً لوجهة نظره لأنه إستطارد زائد عن حاجة الدعوى يستقيم بدوره مما يكون معه النعي عليها بفرض صحته غير منتج.

الطنن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢١٣ بتاريخ ١٩٧٦/١/١٤

الأصل وعلى ما تقضى به المادة ٤٢٦ من قانون المرافعات أن قاضى التنفيذ لا يصدر أمراً بتحديد جلسة للبيع إلا بعد التحقيق من أن الحكم المنفذ به أصبح نهائياً ومن المقرر أن عدم نهائية الحكم المنفذ أمام قاضى التنفيذ هو من أسباب الوقف الوجوبى - لإجراءات بيع المقار - بحيث يسوغ الطعن بالإستئناف فى الحكم بإيقاع البيع إذا ما صدر بعد رفض وقف الإجراءات بناء عليه عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٤٥١ من قانون المرافعات ويوجب الحكم بوقف البيع.

الطنن رقم ٤٥٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٥٦ بتاريخ ١٩٨٠/٤/١

إذا كان الحكم الصادر بإيقاع البيع ليس بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة فى الخصومات وإنما هو محضر يمرره القاضى باستيفاء الإجراءات والبيانات التى يتطلبها القانون ، فإن المشرع قد أجاز الطعن فيه بطريق الإستئناف فى حالات أوردتها على سبيل الحصر فى المادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات من بينهما وجود عيب فى إجراءات المزايدة.

الطنن رقم ٨٤٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٦

لما كانت الشركة الطاعة طرفاً فى الحكم الصادر بسقوط دعوى المطعون ضدهم بالتعويض بالتقادم مع الحكم الصادر عليها فم بالتعويض فى ذات الحكم المتعدد الأجزاء ، وقد إستأنفت الطاعة الجزء الصادر عليها لتدوره على خلاف الجزء الصادر لها الذى لم يكن قد صار إنتهائياً عند رفع الإستئناف فى ١٩٧٨/٤/٢٣ ، ومن ثم فإن إستئناف الطاعة للحكم الصادر عليها يجعل الحكم الصادر لها مستأنفاً بقوة القانون أخذاً بالمفهوم الأولى بالتطبيق لحكم المادة ٢٢٢ من قانون المرافعات ومفاده أن الحكم الإنتهائى الذى لم يكن قابلاً للإستئناف أصلاً إذا صدر على خلاف حكم سابق فإنه يقبل الإستئناف إستثناء وأن إستئنافه يجعل الحكم الذى صدر على خلافه مستأنفاً بقوة القانون إذا لم يكن قد صار إنتهائياً عند رفع الإستئناف وبالأولى من الحكم غير القابل للإستئناف أصلاً الحكم القابل له فإن إستئنافه يجعل الشق من الحكم الصادر للطاعة بسقوط الدعوى بالتقادم على خلافه مستأنفاً بقوة القانون إذا لم يكن قد صار إنتهائياً عند رفعه وهو بالقطع لم يكن قد صار كذلك لأن الإستئناف رفع فى الميعاد

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٧

النص في الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من قانون المرافعات - قبل تعديلها بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ على أن " تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتدائياً في جميع الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ، ويكون حكمها إنتهائياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيهاً " ، وفي المادة ١٠٩ على أن " الدلع بعدم اختصاص المحكمة لإنشاء ولايتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها بعدم اختصاص المحكمة لإنشاء ولايتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجعل الدلع به في أية حالة كانت عليها الدعوى " ، وفي الفقرة الأولى من المادة ٢١٩ على أن " للخصوم في غير الأحوال المستثناة بنص في القانون أن يستأنفوا أحكام محاكم الدرجة الأولى الصادر في اختصاصها الابتدائي " ، وفي الشق الأول من المادة ٢٢١ من أن يجوز إستئناف الأحكام الصادرة بصفة إنتهائية من محاكم الدرجة الأولى بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم " يدل على أن الشارع قد أخذ بنظام التقاضي على درجتين ، ولم يخرج على هذا الأصل أن الشارع قد أخذ بنظام التقاضي على درجتين ، ولم يخرج على هذا الأصل إلا في أحوال إستثنائية لإجراءات قدرها وعلى سند من ملازمة المحكمة التي اختصاصها بنظر الدعوى إصدار حكم نهائي فيها قيد الطعن عليه بالإستئناف بقيد وقوع بطلان فيه أو بطلان في الإجراءات أثر فيه ، وأن قواعد الإختصاص الولائي والنوعي والقيمي كلها متعلقة بالنظام العام ، وبالتالي فإن مناهج تحديد الإختصاص النهائي للمحاكم أن تكون قد إلتزمت قواعد الإختصاص التي رسمها القانون ، وإلا تخرج صراحة أو ضمناً على ما كان من تلك القواعد متعلقاً بالنظام العام ، فإن هي خرجت عليها ، فلا يكون ثمت محل للقول بأن حكمها قد صدر بصفة إنتهائية وبالتالي يفلت الطعن عليه بالإستئناف من قيد البطلان الذي تشترطه المادة ٢٢١ من قانون المرافعات رجوعاً إلى حكم الأصل في الإطلاق ، وتغريباً للمقصود من خطاب الشارع بالإستثناء وتحديداً لمعنى الأحكام الصادرة بصفة إنتهائية على الوجه الصحيح ولا يغير من هذا النظر أن يكون الشارع قد أسقط في قانون المرافعات القائم نص الفقرة الثانية من المادة ٤٠١ من القانون الملغى ، لأن قصارى ما يفيد ذلك هو أن الشارع رأى في العودة إلى القواعد العامة في شأن تلك الأحكام ما ينفي عن هذا النص .

الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٣٩ بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٤

الإختصاص بالفصل فيما يرفع من طعون بالإستئناف عن الأحكام الصادرة ابتدائياً من محاكم المواد الجزئية في دعاوى القسمة يعقد للمحكمة الابتدائية بهيئة إستئنافية أيضاً كانت قيمة الدعوى.

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥٩ مكتب قتي ٤١ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن الشارع وضع قاعدة عامة مقتضاها أن الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها ، لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم المنهى للخصومة سواء كانت تلك الأحكام قطعية أم متعلقة بالإثبات ولم يستثنى من ذلك إلا الأحكام التي بينها بيان خصومة وهي الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والقابلة للتفديد الجبري واردة في ذلك - على ما الفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يوجب على ذلك من تعويق الفصل في موضوع الدعوى لما كان ذلك وكان الين من الأوراق أن المظنون ضدها أقامت الدعوى بالإعراض على إعلان دعوتها لنزول الزوجية ، وطلبت التطبيق من خلال هذه الدعوى وكان الحكم الابتدائي قد قضى باتخاذ إجراءات التحكيم بين الزوجين ، وهو حكم متعلق بالإثبات لم يمه الخصومة كلها بينهما وكان هذا الحكم لا يعتبر من الأحكام القابلة للتفديد الجبري في معنى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات وإذا إلتزم الحكم المظنون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز إستئنافه ، فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون ويكون الدلع بعدم جواز الطعن عليه في عمله .

* الموضوع الفرعي : الأحكام غير جازة إستئنافها :

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٢١ مكتب قتي ٥ صفحة رقم ٧٣١ بتاريخ ١٩٥٤/٤/١

صدور الحكم المستأنف وفقا لطلبات المستأنف يجعل استئنافه غير مقبول ، ولا يجب الحكم القاضي بعدم قبول الاستئناف أنه في سبيل التعرف على طلبات المستأنف قد استعرض دفاعه خلال مراحل التقاضي وانتهى منه إلى أن الحكم المستأنف قد صدر وفقا لطلباته.

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٢٦ مكتب قتي ١٢ صفحة رقم ٦٥٨ بتاريخ ١٩٦١/١١/٩

مناط عدم وجود جواز استئناف الأحكام الصادرة بناء على اليمين الحاسمة أن يكون الخصم الموجهة إليه قد حلفها أو نكل عنها طبقا للقانون.

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٨ مكتب قتي ١٤ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢

ما أجازته المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ من استئناف الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ، لا يحتر استثناء من حكم المادة ٤/١٥ القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التي تقضي بأن الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيق قانون إيجار الأماكن نهائية وغير قابلة لأي طعن ذلك أن القانون

١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو تشريع خاص تضمنت نصومه قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات لا يسيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع ينص على هذا الإلغاء ، ولايستفاد هذا النظر من نص المادة ٣٩٦ سالفه الذكر بعد تعديله بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ إذ كل ما قصد بهذا التعديل هو جواز الطعن في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من المحاكم الابتدائية أسوة بأحكام المحاكم الجزئية الانتهائية فيما يتعلق بالاستئناف.

الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٤

إنه وإن أجاز الشارع بالفقرة الثانية من المادة ١٣٤ من قانون المرافعات - إستثناء من القواعد العامة للمستأنف عليه أن يرفع إستئنافاً فرعياً ولو بعد مضي مهلة الإستئناف بالنسبة إليه أو بعد قبوله للحكم المستأنف ، فقد قصر حالة القبول على تلك التى لم تتم قبل رفع الإستئناف الأسمى ، لأن علة جواز الإستئناف الفرعى - وهى أن المستأنف عليه ما فوت على نفسه مهلة الطعن أو قبل الحكم إلا إعتقاده برضاء خصمه بالحكم - هذه العلة تنفى إذا ما قبل المستأنف عليه الحكم بعد رفع الإستئناف الأسمى ويعتبر طلب المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف قبولاً منه لذلك الحكم ، مانعاً إياه من إقامة إستئناف فرعى بطلب تعديل الحكم المستأنف.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٠٧٤ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٣

و لما كان ونص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات صريحاً فى أن الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع وكان الحكم الذى يصدر برفض الدفع بعدم إختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبإختصاصها بنظرها هو حكم صادر قبل الفصل فى الموضوع وغير منه للخصومة فإنه لا يجوز الطعن فيه إلا مع الحكم الصادر فى موضوع الدعوى ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات من أن الأحكام الصادرة فى مسائل الإختصاص يجوز إستئنافها مهما كانت قيمة الدعوى لأن هذا النص الخاص بنصاب الإستئناف وقد قصد به إستثناء الأحكام الصادرة فى مسائل الإختصاص والإحالة من القاعدة المقررة فى الفقرة الأولى من هذه المادة التى تقضى بأن جميع الأحكام الصادرة قبل الفصل فى موضوع الدعوى يراعى فى تقرير نصاب إستئنافها قيمة الدعوى وجعل الأحكام الصادرة فى مسائل الإختصاص والإحالة قابلة للإستئناف دائماً مهما تكن قيمة الدعوى ولا شأن لهذه المادة بمبدأ إستئناف الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع ومنها الأحكام الصادرة برفض الدفع بعدم الإختصاص ولا تؤدى هذه المادة إلى إستثناء هذه الأحكام الأخيرة من القاعدة الواردة فى المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات.

الطنعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٤

نص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات السابق لا يفتح به طريق الطعن بالإستئناف فى الأحكام التى تصدرها
أحكام الابتدائية بالتطبيق للمادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات
للمنفعة العامة بدعوى أنها أحكام باطلة أو قائمة على إجراءات باطلة ، ذلك أن هذا القانون الأخير يعد
تشريعاً خاصاً انفردت نصوصه بقواعد متماسكة فى ذاتها ، وهى بذلك مبنية الصلة عن حكم المادة ٣٩٦
المشار إليها ، ولا سبيل إلى المساس بها إلا بتشريع خاص ينص على ذلك لا يجوز الإستناد إلى ما لحق المادة
٣٩٦ المذكورة من تعديل بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ إذ أن كل ما قصد بهذا التعديل هو النص
على جواز الطعن فى الأحكام الصادرة بصفة إنتهائية من الأحكام الابتدائية أسوة بأحكام أحكام الجزئية
الإنتهائية فيما يتعلق بالإستئناف ، كما لا يجوز الإستناد إلى الصديل الذى لحق بهذه المادة بالقانون رقم
١٠٠ لسنة ١٩٦٢ إذ المقصود بهذا الصديل الأخير - على ما أوضحته المذكرة الإيضاحية لهذا القانون -
هو دلع اللبس الذى ثار حول معنى عبارة بصفة نهائية التى وردت بنص هذه المادة بعد تعديلها بالقانون
رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ ، فرأى المشرع أن يستبدل بها عبارة " فى حدود نصابها الإنتهائى "

الطنعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٤

ما قرره المادة ٣٩٧ من قانون المرافعات السابق من جواز إستئناف أى حكم صادر فى حدود النصاب
الإنتهائى ، مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر فى النزاع ذاته موضوعاً وسبباً بين الخصوم
أنفسهم ولم يجر هذا الحكم قوة الأمر المقضى.

الطنعن رقم ٥٨٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٧٠/٢/١

القضاء برفض الدفع بسقوط الحق بالتقادم ، لا تنتهى به الخصومة كلها أو فى شق منها ، ولا يجوز الطعن
عليه وفق المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق إلا مع الحكم الصادر فى الموضوع ، مما مؤداه أنه يعتبر
مطروحاً على أحكامه الإستئنافية .

الطنعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٢٣٩ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢

تقضى لمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق بعدم جواز الطعن فى الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى
الموضوع ، ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها إلا مع الحكم الصادر فى الموضوع . وإذ كان
الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية والذى قضى برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم لم تنته به الخصومة
كلها أو فى شق منها ، فإنه لا يجوز الطعن فيه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا مع الحكم
الصادر فى الموضوع .

الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٣٠ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٧

تجديد أجرة المساكن من المسائل التي يحكمها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الواجب التطبيق لنصه عليها في المادة الرابعة منه إذ كان تجديد أجرة تلك الشقق " محل الدعوى " يقتضى الوطوف على تاريخ إنشاء المقار الواقعة به وإعداده للسكنى تمهيداً لتطبيق أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ أو القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ عليه ، فإن المحكمة إذ قضت برفض دعوى الطاعنين لإلحاق القانون الأخير على هذا المقار بناء على ما ثبت لها من أنه قد أنشئ وأعد للسكنى بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ، يكون حكمها صادراً في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ والقوانين الملحقه بالمعنى المقصود في المادة الخامسة عشرة منه ، وبالتالي يكون غير قابل لأى طعن وفقاً لنص الفقرة الرابعة من هذه المادة ، ولا يغير من ذلك أن يكون الطاعنان قد دفعا في الدعوى يسبق تخفيضهما أجرة هذه الشقق طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ، وأن تكون المحكمة الابتدائية أطاحت هذا الدلاع لأنه لا يبدو أن يكون حجة ساقها الطاعنان لتدعيم وجهة نظرهما في إنطباق القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ على المقار ، وعدم خضوعه بالتالى للقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ، ومن ثم فإن إطراح المحكمة لهذا الدلاع لا يغير من وصف المنازعة بأنها إيجارية ولا يعتبر فصل المحكمة فيه فصلاً في منازعة مدنية قابلاً للطعن فيه وفقاً للقواعد العامة ، كما يلزم الطاعنان ، بل إنه فصل فى صميم المنازعة الإيجارية التى قضت فيها ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الإمتتاف صحيحاً فى القانون.

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٩

إذ كانت المعرة في معرفة ما إذا كان الحكم صادراً في منازعة ناشئة أو غير ناشئة عن تطبيق القانون الإمتتائى رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هى بما قضت به المحكمة ، وكان الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية قد فصل فى النزاع بتخفيض الأجرة وفقاً لأحكام هذا القانون فإنه يكون غير قابل لأى طعن طبقاً للفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون المذكور ، ولا يقدح فى ذلك أن تكون المحكمة عند تحديثها للأجرة قد إمتزشت فى تقدير مقابل الإصلاحات التى أدخلت على المين فى المدة من سنة ١٩٥٥ حتى سنة ١٩٥٧ بما يوازى ٥٪ من التكاليف بما نص عليه فى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ أن ذلك لا يعنى إنها قد طبقت أحكام القانون الأول وإنما هى قد إتخذت من تحديد المائد من تكاليف الإصلاح مجرد وسيلة إعتدت بها فى تقدير الزيادة التى تضاف إلى الأجرة نظير نفقات الإصلاح.

الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٩٣٦ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٦

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن مفاد المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن المشرع وضع قاعدة عامة مقتضاها أن الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها لا يجوز لطعن فيها إلا مع الحكم المنهى للخصومة، سواء كانت تلك الأحكام قطعية أم متعلقة بالإثبات، ولم يستثن من ذلك إلا الأحكام التى بينها بيان حصر وهى الأحكام الوقفية والمسجلة والصادرة بوقف الدعوى والقابضة للتنفيذ الجبرى وإن رائده فى ذلك - على ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية - هو الرغبة فى منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يوجب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل فى موضوع الدعوى وما يستتبع ذلك حملاً من زيادة نفقات التقاضى.

الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٨١/١/١

إذا كانت المادة ٤٧ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ تنص فى فقرتها الأولى على أن " تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتدائياً فى جميع الدعاوى المدنية والتجارية التى ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ويكون حكمها إنتهائياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيهاً " وكان قانون المرافعات القائم قد خلا من حكم مماثل لحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٠١ من القانون الملغى والتى كانت تقضى بأن الأحكام الصادرة فى مسائل الاختصاص والإحالة إلى محكمة أخرى يجوز إستئنافها مهما تكن قيمة الدعوى، وقد أوضحت المذكرة الإيضاحية للقانون عن أن المشرع قد حذف هذه الفقرة " بعد أن زالت دواعى الإستئناف الوارد فيها وأصبح جواز إستئناف الأحكام الصادرة فى مسائل الاختصاص والإحالة مهما تكن قيمة الدعوى لم يعد له ما يبرره بعد تطور النظام القضائى وتوحيد جهات القضاء المتعددة التى كانت قائمة فيه (المادة ٢٢٦ من القانون القائم) وفقدت بذلك مسائل الاختصاص ما كان لها من أهمية وخطر " . لما كان ما تقدم فإنه لم يعد فى قانون المرافعات القائم نص يميز إستئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية فى حدود نصابها الإنتهائى عند عدم إلزامها قواعد الاختصاص.

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٩

إذ كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى صحيحاً إلى القضاء بعدم جواز الإستئناف رقم ١٨٠ لسنة ٤٠ القضائية فإنه - وعلى ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - ما كان يجوز لهذا الحكم أن يعرض للدفاع الطاعنة المتعلق بالموضوع.

الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨٥١ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٧

مناط الحكم بعدم جواز الاستئناف وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٢١٩ من قانون المرافعات أن يتفق الخصوم ولو قبل رفع الدعوى - على أن يكون حكم محكمة الدرجة الأولى إنتهائياً ، ومن ثم فإنه يتعين على المحكمة لإعمال حكم هذا النص أن تتحرى قيام هذا الاتفاق بين طرفى الحكم ، لما كان ذلك ، وكان المظنون ضده الأول قد تنكس بتزوير عقد البيع المؤرخ المنسوب صدوره لورثه والمتضمن شرطاً بنهائية الحكم الذى يصدر من محكمة الدرجة الأولى بما لازمه أن تعرض المحكمة لمناقشة هذا الطعن توصلأ إلى التحقق من قيام هذا الاتفاق وإذا إنتهت المحكمة إلى القضاء برد وإعلان هذا العقد فإن ذلك الشرط يصبح غير قائم ولا أثر له .

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥٥٤ بتاريخ ١٩٨٦/٥/١٥

عدم إثارة الدفع بعدم جواز الاستئناف أمام محكمة الموضوع ، لا يقدح فى أن هذا الدفع يجوز التمسك به ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام .

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ١٢ بتاريخ ١٩٢٦/١١/١٢

إن المستفاد من نص المادة ٥٥٩ من قانون المرافعات أن الحكم الذى يصدر بنزع الملكية لا يكون غير قابل للإستئناف إلا إذا كان مقصوراً على الأمر بنزع الملكية ، وذلك لأنه فى الحالة لا يبدو أن يكون مجرد إجازة بالبيع الحكم الصادر من المحكمة بتصحيح حكم نزع ملكية سبق صدوره منها لا يخرج عن كونه حكماً بنزع الملكية فلا يجوز إستئنافه كذلك. أما إذا قدم أحد الخصوم طلباً أو دفلاً وفصلت فيه محكمة نزع الملكية ، فإن حكمها يكون صادراً فى خصومة ، وصحح إذن فى إستئنافه القواعد العامة .

الطعن رقم ١٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/١٤

إذا إتفق المؤجر والمستأجر فى عقد الإيجار على إختصاص قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة مصر بصفة إنتهائية فى الدعاوى المستعجلة التى تعرض عليه ، ثم رفع مشوى العين المؤجرة دعوى بشأن هذه العين أمام المحكمة المختصة قانوناً ثم إستأنف الحكم الصادر فيها ، فالدفع المستأجر بعدم جواز هذا الإستئناف بناء على الشرط المنطوق عليه فى عقد الإيجارة ، فرفضت المحكمة هذا الدفع على أساس أن رفع الدعوى يرضاء الطرفين أمام القاضى الطبيعى صاحب الإختصاص الأصلى يعتبر عدولاً عن الإختصاص التحكيمى المنطوق عليه ورجوعاً إلى قواعد التقاضى العامة ، فإن هذا يكون تفسيراً للشرط الذى إتفق عليه العاقدان على وفق ما قصدوا إليه وعلى مقتضى مدلوله .

الطعن رقم ٢٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٢ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/١٣
إذا عدل المدعى طلباته أمام محكمة الدرجة الأولى إلى أقل مما طلب في صحيفة دعواه ، واقتصر في مرافعته وفي مذكراته على الطلبات المعدلة ، واقتصر خصمه على التحدث عن هذه الطلبات عنها وقضت له المحكمة بها جميعاً فلا تكون له مصلحة في التظلم من الحكم ، فإن هو إستأنفه قاصداً أن يعود إلى طلباته الأصلية تعين القضاء بعدم جواز إستئنافه .

* الموضوع الفرعي : الإدعاء بالتزوير في الإستئناف :

الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٩
تنص المادة ٤٤ من قانون الإثبات على إنه إذا قضت المحكمة بصحة اغتر أو برده أو قضت بسقوط الحق في إثبات صحته أخلت في نظر موضوع الدعوى في الحال أو حددت لذلك أقرب جلسة ومفاد ذلك أنه لا يجوز الحكم بصحة اغتر - أي كان نوعه - وفي موضوع الدعوى معاً ، بل يجب أن يكون القضاء بصحة سابقاً على الحكم في الموضوع ولو كان قد سبق إنشاء دفاع موضوعي ، وذلك حتى لا يحرم الخصم الذى أخطق في إثبات اغتر من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى كان يرى في الإدعاء بالتزوير ما يفي عنها ، وإذا كان عجز الطاعن عن إثبات تزوير صحيفة الإستئناف لا يستتبع بطريق اللزوم أن يكون الإستئناف مقبولاً شكلاً ، إذ ليس في القانون ما يحول دون تمسكه بسقوط الحق فيه بعد الحكم برفض الإدعاء بالتزوير ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه في الإدعاء بالتزوير وفي شكل الإستئناف وموضوعه معاً ، فإنه يكون قد جاء باطلاً .

* الموضوع الفرعي : الأدلة الجديدة في الإستئناف :

الطعن رقم ١٨ لسنة ١ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٣١/١٢/١٧
إن المادة ٣٩٩ مرافعات أجازت للأخصام تقديم أدلة جديدة إلى محكمة الإستئناف لثبوت الدعوى أو نفيها. فإذا أخذت محكمة الإستئناف بهذه الأدلة الجديدة فلا بطلان في حكمها.

* الموضوع الفرعي : الإستئناف الأصلي :

الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨٣٥ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٤
لئن كان البين من الأوراق أن الإستئناف المرفوع من الطاعة بمذكرة أثناء نظر إستئناف المطعون ضده الأخير لا يعدو في حقيقته أن يكون إستئنافاً أصلياً وليس إستئنافاً مقابلاً - على ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه خطأ - باعتبار أن الطاعة والمطعون ضده الأخير محكوم عليهما في الحكم المستأنف فلا يعتبر

إستئناف أحدهما دفاعاً في إستئناف الآخر أو ردّاً عليه - ويُعتبر أن الطاعة قد ضمنت إستئنافها أسباباً مستقلة نعيماً على الحكم المستأنف تختلف عن تلك التي أوردتها المطعون ضده بصحيفة إستئنافه - وإذا أقيم هذا الإستئناف بملزمة وليس بصحيفة بالمخالفة لنص المادتين ٦٣ ، ٢٣٠ من قانون المرافعات مما كان يتعين معه على محكمة الإستئناف أن تقضى - وإجراءات التقاضي من النظام العام - بعدم قبوله لرفعه بطريق الطريق الذي رسمه القانون.

*** الموضوع الفرعي : الإستئناف الفرعي :**

الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٦

لا يسوغ الإستئناف إلى المادة ٤١٥ مرافعات جديد لتقرير آثار ترك للمرافعة تم قبل العمل به ولا يجوز هذا أن تكون الدعوى أجلت بعد الوك إلى ما بعد العمل بقانون المرافعات الجديد إذ تنص المادة الثانية من هذا القانون على أن " كل إجراء من إجراءات المرافعات تم صحيحاً في ظل قانون معمول به يبقى صحيحاً ما لم ينص على غير ذلك " وإذن فمضى كان الإستئناف الفرعي المرفوع من الطاعة قد رفع صحيحاً وفقاً للقانون الساري وقت رفعه وظل كذلك قالما بعد ترك المطعون عليهما إستئنافهما الأصلي لدى ١٩٤٩/١/٩ وفقاً للمادة ٣٠٨ مرافعات قديم كان الحكم المطعون فيه إذ قضى في ١٩٤٩/١٢/٣١ بطلان الإستئناف الفرعي عملاً بالمادة ٤١٥ مرافعات جديد قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٠٣ صفحة رقم ١١٠٠ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٢

الحكم بقبول أو عدم قبول الإستئناف الفرعي أمر متعلق بالنظام العام للتقاضي فلا على المحكمة إن هي قضت من تلقاء نفسها بعدم قبوله.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ١٠٧٣ بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٨

إذ ألغى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ " بإلغاء الأحكام الشرعية والأحكام المالية " بعض مواد لائحة ترتيب الأحكام الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ومنها مواد الفصل الثالث والرابع والخامس من الباب الخامس من الكتاب الرابع وما إشتملت عليه من أحكام خاصة بالتمسك بإعادة النظر وطلب تصحيح الحكم أو تفسيره والطعن في الأحكام ممن تتعدى إليه بينما إستبقى من بين ما إستبقاه الفصلين الأول والثاني وما إشتملت عليه من أحكام بالمعازبة والإستئناف ، ونص في المادة الخامسة على أنه " تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من إختصاص الأحكام الشرعية أو الأحكام المالية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب الأحكام الشرعية أو القوانين المكملة لها " فقد دل ذلك على أنه أراد أن يبقى إستئناف الأحكام الصادرة في

مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية محكوماً بذات القواعد التي كانت تحكمه قبل إلغاء هذه المحاكم لا بقواعد أخرى من قانون المرافعات كما دل على أن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لا تزال هي الأصل الأصل الذي يجب إلتزامه ويتعين الرجوع إليه في التعرف على أحوال إستئناف الأحكام وضوابطه وإجراءاته قد جرى قضاء محكمة النقض على أن إستئناف الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية يخضع في إجراءاته للمواد الخاصة به والواردة في الفصل الثاني من الباب الخامس من الكتاب الرابع من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، وإذ كان ذلك ، وكانت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لا تعرف طريق الإستئناف الفرعى ولم تنص عليه وهو إستثناء من القواعد العامة أجازته قانون المرافعات أن فوت ميعاد الإستئناف أو قبل الحكم وكان قبوله هذا قد تم "قبل رفع الإستئناف الأصلي" فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى بقبول الإستئناف الفرعى المرفوع من المطعون عليهم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٦٤/٣/٥

حدد القانون طريقة رفع الإستئناف المقابل بما أورده في المادة ١٣٤ من قانون المرافعات فجعله إما بالإجراءات المعتادة الخاصة برفع الإستئناف الأصلي وإما بمذكرة يقدمها المستأنف عليه مشتملة على أسبابه قد جاء هذا النص على خلاف ما كان يقضى به قانون المرافعات الملغى في المادة ٣٥٧ من جواز إبداء الإستئناف المقابل بالطريق الذى يرفع به الطلب الفرعى "الطلب العارض" مما كان يجوز معه إبداء هذا الإستئناف شفاهة بالجلسة. أما قانون المرافعات الجديد فبعد أن نص في المادة ١٥٠ على جواز إبداء الطلبات العارضة شفاهة بالجلسة جاء في الفصل الخاص بالإستئناف وحدد طريقة رفع الإستئناف المقابل ولنص على أنها تكون إما بالإجراءات المعتادة أو بمذكرة مشتملة على أسبابه مما يقطع بأنه تعمد مخالفة القاعدة التي كانت تجيز إبداء الإستئناف المقابل شفاهة بالجلسة ولم يشأ أن يتبع في شأن رفعه ذلك الطريق الذى يرفع به الطلب العارض.

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٢٤٨ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣١

لا يجوز رفع استئناف مقابل عن حكم غير الحكم الذى يتناوله الاستئناف الأصلي .

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٣٠٤ بتاريخ ١٩٦٥/٣/١١

- يجيز القانون رفع الإستئناف الفرعى إلى ما قبل إقفال باب المرافعة متى كان المستأنف عليه لم يقبل الحكم بعد رفع الإستئناف الأصلي عنه وكان هذا الحكم يتضمن قضاء ضاراً به بمعنى أن يكون قد رفض له بعض طلباته أو قضى ضده في أحد طلبات خصمه . وإذا تناول الحكم الفصل قطعياً في عدة طلبات أو مسائل

ورفع إستئناف أصلى عن قضائه فى أخرها جاز للمستأنف عليه أن يرفع إستئنافاً مقابلاً ليس فقط عن قضاء الحكم فى هذا الطلب وإنما أيضاً فى قضائه فى الطلبات والمسائل الأخرى التى لم يرد عليها الإستئناف الأصلى.

- ما يجوز إستئنافه بإستئناف أصلى يجوز إستئنافه فرعياً فإذا كان الحكم الابتدائى الذى إستأنفه المطعون ضده وإن قضى فى منطوقه لمصلحة الطاعن يرفض طلب إلزامه بالرفع إلا إنه تضمن فى الوقت ذاته قضاء ضاراً به وذلك فيما قضى به فى أسبابه المكملة للمنطوق والمتصلة به إتصالاً حتمياً من أحقية المطعون ضده ككتفيل فى الرجوع عليه بما أداه لدائنيه بعد الصلح . وكان هذا الذى قضى به الحكم قد اعتبرته محكمة النقض فى الطعن السابق قضاءً قطعياً فى أصل الحق المتنازع عليه وهو حق الرجوع ومنها للنزاع فى هذا الشق من الخصومة وأجازت إستئناف هذا القضاء على إستقلال لأن مؤدى هذا الذى قرره محكمة النقض أن يكون هذا القضاء مما يجوز للطاعن رفع إستئناف فرعى عنه مقابلاً للإستئناف الذى رفعه عليه خصمه المطعون ضده .

- إذ يحول المشرع للمستأنف الفرعى بعد مضي ميعاد الإستئناف وبعد قبوله للحكم قبل رفع الإستئناف الأصلى من خصمه ، فإنه يكون له أجاز إستئنافه فرعياً الإستئناف الفرعى عن حكم أصبح نهائياً فى حق رافعه. ومن ثم فإن ما قرره محكمة النقض فى حكمها السابق من أن الحكم الابتدائى قد أصبح نهائياً وحائزاً قوة الأمر المقضى فيه بالنسبة للطاعن لعدم رفعه إستئنافاً عنه فى الميعاد لا يحول دون إستعمال الرخصة التى خوفها له المشرع فى رفع الإستئناف الفرعى بعد الإحالة طالما لم يسقط حقه فى رفعه.

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٨٨٣ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٣

على محكمة الإستئناف طبقاً للمادة ٤١٠ من قانون المرافعات أن تفصل فى كافة الأوجه التى يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة الدرجة الأولى سواء فى ذلك الأوجه التى تكون تلك المحكمة قد أغفلت الفصل فيها أو تلك التى تكون قد قضت فيها لغير مصلحته وذلك دون حاجة لرفع إستئناف فرعى مادام أن المحكمة قد إنتهت إلى الحكم لمصلحته فى الدعوى ولم يبت إنه قد تنازل عن تلك الأوجه ولا بعد طلب المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف لأسبابه تنازلاً منه عن بالى أوجه دفاعه التى لم يأخذ بها الحكم الابتدائى.

الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٦

متى وجه الإستئناف الفرعى إلى الطاعة - رافعة الإستئناف الأصلى - بصفتها الشخصية وبصفتها نائبة عن زوجها فإنه يكون مقبولاً بالنسبة لها وبصفتها الأولى وهى الصفة التى رفعت بها إستئنافها الأصلى

ويكون بحكمة الإستئناف أن تنظره على هذا الإعتبار وليس للطاعة ما دامت تنكر نياتها في القاضى عن زوجها السابق أن تثير أمر بطلان الإستئناف الموجه إليه .

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٨٢٦ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٣

يجوز تطبيقاً لحكم المادتين ٧١ و ٤٠٥ من قانون المرافعات المعدلتين بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ إعلان الإستئناف المقابل في الموطن المختار الذى حدده المستأنف أصلياً في صحيفة إستئنافه لا يحدض في صحة الإعلان أنه قد تم في غير البلدة التى بها مقر محكمة الإستئناف ذلك أنه وإن جاز للمستأنف عليه في الإستئناف الأصيل أن لا يعتد باختيار المستأنف هذا الموطن عند رفع الإستئناف المقابل وإعلانه به في قلم كتاب محكمة الإستئناف إلا أنه لا يجوز للمستأنف في الإستئناف الأصيل - وقد اتخذ من محل في .. موطناً مختاراً له - أن يهيج ضد المستأنف عليه بعدم صحة إعلانه بالإستئناف المقابل في هذا الموطن ذلك أن المسفاد من نصوح المواد ١٣ ، ٧١ ، ٤٠٥ من قانون المرافعات أن تحديد الموطن المختار بالبلدة الصى بها مقر المحكمة مقرر لمصلحة المستأنف عليه لا المستأنف.

الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٩٦٩/٢/٦

المادة ١٣/٢ من قانون المرافعات صريحة في أنه إذا رفع الإستئناف المقابل بعد مضي ميعاد الإستئناف إعتبر إستئنافاً فرعياً يتبع الإستئناف الأصيل ويؤول بزواله .

الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٦٩/١/٣

متى كان الثابت أن المطعون ضده أقام إستئنافه بالإجراءات المعادة لرفع الاستئناف وأثناء نظر الإستئناف المرفوع من الطاعة وقبل إقفال باب المرافعة فيه ، فإن إستئناف المطعون ضده يكون مقبول على إعتبار أنه إستئناف فرعى ، ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بأن هذا الإستئناف قد رفع بعد الميعاد غير منتج .

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٩٢٦ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٦

- تجر المادة ١٣ من قانون المرافعات السابق رفع الإستئناف الفرعى بعد إنتضاء ميعاد الإستئناف إلى ما قبل إقفال باب المرافعة متى كان المستأنف عليه لم يقبل الحكم بعد رفع الإستئناف الأصيل عنه وكان هذا الحكم يتضمن قضاء ضاراً به ، بمعنى أن يكون قد رفض له بعض طلباته أو قضى ضده في أحد طلبات خصمه ، وإذا تناول الحكم الفصل قطعياً في عدة طلبات ومسائل ورفع إستئناف أصلي عن قضائه في أحدها جاز للمستأنف عليه أن يرفع بعد فوات ميعاد الإستئناف إستئنافاً فرعياً يدور وجوداً وعدماً مع

الإستئناف الأصلي ، ليس فقط عن قضاء الحكم في هذا الطلب ، وإنما أيضاً عن قضائه في الطلبات والمسائل الأخرى التي لم يرد عليها الإستئناف الأصلي .

— إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بسقوط حق الطاعن في الإستئناف الفرعي المرفوع عن الحكم الصادر في إحدى الدعاوى على أساس أن الإستئناف الأصلي المرفوع من الطعون عليه إنما كان من دعوى أخرى فقط ، وأن الإستئناف الفرعي سالف البيان المرفوع من الطاعن قد أقيم بعد الميعاد ، وذلك تأسيساً منه على إستقلال كل من الدعويين من الأخرى ، في حين أن الدعويين ضمناً إلى بعضهما وموضوع الطلب في إحداهما هو بذاته موضوع الطلب في القضية الأخرى — فضلاً عن إتحادهما سبباً وخصوصاً — وأنهما بذلك تتدحجان وتفقد كل منهما إستقلالها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وحجب نفسه عن نظر الإستئناف الفرعي المرفوع من الطاعن ، وقضى بسقوط حقه فيه رغم شمول الإستئناف الفرعي للدعويين معاً ، يكون معيباً باحطاً في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٥

إنه وإن كان يجوز للمستأنف عليه الذي قبل الحكم الابتدائي ، وفوت على نفسه ميعاد الطعن فيه أن يرفع قبل إقفال باب المرافعة إستئنافاً فرعياً ، يتبع الإستئناف الأصلي ويحول بزواله بإعتبار أن قوله للحكم معلق على شرط أن يكون مقبولاً من الطرف الآخر ، إلا أن إعمال هذا الشرط لا يوجب عليه بالضرورة إرتباط الإستئناف الفرعي بالإستئناف الأصلي في موضوعه وإنما يكون له كيانه المستقل وطلبه المنفصل شأنه في ذلك شأن أى إستئناف آخر ، فإذا صدر الحكم برفض موضوع الإستئناف وطعن فيه أحد الطرفين دون الآخر بطريق النقض ، فإنه لا يفيد من الطعن إلا رافعه ، ولا يتناول النقض — مهما تكن صيغة الحكم الصادر به — إلا موضوع الإستئناف للطعون فيه ، ولا يمتد إلى موضوع الإستئناف الآخر ما لم تكن المسألة التي نقض الحكم بسببها أساساً للموضوع الآخر أو غير قابلة للتجزئة ، وإذا كان الواقع في الدعوى أن الطاعنين أقاموا إستئنافاً أصلياً بطلب إلغاء الحكم الابتدائي ورفض الدعوى فيما زاد على المبلغ الذي قدرته جهة الإدارة ثمناً للأطيان المسعورين عليها وأودعته خزانة المحكمة ، وأن الطعون عليهم أقاموا من جانبهم إستئنافاً فرعياً بطلب تعديل الحكم المستأنف والحكم لهم بالمبلغ الذي قدره الخبير المتدب في الدعوى ، وكانت محكمة الإستئناف قد أصدرت حكماً بقبول الإستئنافين شكلاً ورفضهما موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف ، وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، ولم يطعن فيه الطعونون عليهم وصدر الحكم بنقضه على أساس أنه أغفل بحث ما تمسك به الطاعنون في دفاعهم من أن أطيان الطعون عليهم التي لم تنزع ملكيتها قد زادت قيمتها بسبب تنفيذ المشروع فإن النقض يكون مقصوداً على

موضوع الإستئناف الأصلي ، ويعتق على محكمة الإستئناف أن تعود إلى النظر في الإستئناف الفرعى من جديد إذ كانت محكمة الإستئناف قد خالفت هذا النظر ، واعتبرت الإستئناف الفرعى قائماً بعد نقض الحكم وأصدرت حكماً بقبوله وحكمت فى موضوعه بما يجاوز المبلغ المخكوم به ابتدائياً ، فإن هذا القضاء يكون مخالفاً للقانون.

الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٥

أجازت المادة ٤١٣ من قانون المرافعات السابق المنطبق على الدعوى للمستأنف عليه إلى ما قبل إقفال باب المرافعة أن يرفع إستئنافاً فرعياً فى مواجهة المستأنف ولو بعد مضي مهلة الإستئناف فى حق رافعه أو بعد قبوله للحكم المستأنف وبينت طريقة رفع هذا الإستئناف بأن يكون بالإجراءات المعادة أو بمذكرة مشتملة على أسباب الإستئناف. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بقبول الإستئناف الأصلى المرفوع من المطعون عليهم وبعد قبول إستئناف الطاعة لسقوطه بفوات المهاد فإنه يكون قد خالف القانون.

للطعن رقم ٣٩ ، ٤٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١١٨٠ بتاريخ ١٩٧٥/٦/١١

مضى كان التابت من الأوراق أن كلا من المطعون عليهما الثانية والرابع كان حاضراً فى الدعوى الابتدائية دعوى إثبات وراثه - وقد حكم عليه من محكمة أول درجة لمصلحة مورث الطاعنين بأن الأخير زوج المتوفاة ويمسحق نصف تركتها فرضاً - ولم يستأنف أى منهما هذا الحكم ، ولما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لائحة ترتيب احكام الشرعية الصادرة فى سنة ١٩٣١ لا تزال هى الأصل الأصلى الذى يرجع إليه فى التعرف على أحوال إستئناف الأحكام وضوابطه وإجراءاته ، وهى لا تعرف طريق الإستئناف الفرعى ولم تنص عليه ، وكان لا يصح فى صورة الدعوى المطروحة إعتبار المطعون عليهما الأولى والثالث - اللذين إستأنفا الحكم المشار إليه نالتين عن باقى الورثة وهما المطعون عليهما الثانية والرابع اللذين لم يستأنفا الحكم الابتدائى ، ذلك أن القاعدة الشرعية التى تقضى بأن الوارث ينتصب خصماً عن باقى الورثة يقصد بها إقتضاء ما للميت وقضاء ما عليه من تكاليف وديون ووصايا والدعوى الخالية هى مطالبة بميراث يشروط إستحقاقه الوفاة ، فلا تسرى عليها تلك القاعدة ، ومن ثم يكون هذا الحكم قد حاز قوة الشئ المقضى بالنسبة إليهما بعدم طعنهما فيه بالإستئناف ، ولا يفيدان من الإستئناف المرفوعين من المطعون عليهما الأولى والثالث ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذه الحجية بإلغائه الحكم المذكور الذى أصبح نهائياً فى حقهما ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتعيين هذا نقضه فيما قضى به لصالحهما.

الطعن رقم ٨٤٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٧٠٧ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٩

إذا كان بين من الأوراق أن المطعون ضده قد ترك إستئناله الأسمى بعد إنتضاء ميعاد الإستئناف ، وكان الحكم يقبول ترك الخصومة فى الإستئناف الأسمى يستيع القضاء ببطلان الإستئناف الفرعى وفقاً لنص المادة ٢٣٩ من قانون المرافعات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى يقبول ترك الخصومة فى الإستئناف الأسمى وببطلان الإستئناف الفرعى المقام من الشركة الطاعنة لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١٩٧٨/١/١

أجاز الشارع بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات للمستأنف عليه أن يرفع إستئنافاً فرعياً فى مواجهة المستأنف ولو بعد مضى ميعاد الإستئناف فى حق رافعه أو بعد قبوله للحكم المستأنف وقصر حالة القبول على تلك التى تتم قبل رفع الإستئناف الأسمى ، فإن كان قد قبله بعد رفع الإستئناف الأسمى لم يجوز له رفع إستئناف فرعى .

الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٨٠٢ بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٨

تنص المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات على أنه " يجوز للمستأنف عليه ما قبل إقفال باب المرافعة إستئنافاً مقابلاً بالإجراءات المعتادة أو بمذكرة مشتملة على أسباب إستئناله ، فإذا رفع الإستئناف المقابل بعد مضى ميعاد الإستئناف أو بعد قبول الحكم قبل رفع الإستئناف الأسمى أعتبر الإستئناف فرعياً يتبع الإستئناف الأسمى ويؤول بزواله " ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم - المستأنف عليهم رفعوا إستئنافهم المقابل بعد أن أودع الحيز المتدب تقريره بمذكرة مشتملة على أسباب إستئنافهم بجلسة المرافعة . فإنه بعد إستئنافاً فرعياً فى حكم المادة ٢٣٧ مرافعات ولا يغير من ذلك سابقة إقفال باب المرافعة فى الدعوى طالما إنها قد أعيدت للمرافعة مرة أخرى وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى قبول هذا الإستئناف فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٨٦٥ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٧

الإستئناف الفرعى لا ينشئ خصومة مستقلة عن الخصومة التى ينشئها الإستئناف الأسمى ، وينقل النزاع برمته إلى محكمة الدرجة الثانية ويصبح لها سلطة الفصل فيه من كافة وجوهه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قضى فى الإستئنافين الأسمى والفرعى وبين منه إسم المحكوم له والمحكوم عليه ومبلغ التعويض المحكوم به الذى كان مثار النزاع فى الإستئنافين ، دون حاجة إلى قرار من المحكمة بضمم الإستئناف الفرعى إلى الإستئناف الأسمى ليصدر فيهما حكم واحد ، ذلك أن الإستئناف الفرعى - على ما سبق البيان لا ينشئ

خصومة مستقلة عن الخصومة في الاستئناف الأصلي فهو يتبعه ويؤول بزواله فإنه لا يكون قد شاب منطوق الحكم المطعون فيه غموض أو إبهام .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٥

تجيز المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات رفع الاستئناف الفرعى بعد فوات معاد الاستئناف بحيث يعتبر تابعاً للإستئناف الأصلي يدور معه وجوداً وعدماً ويؤول بزواله في جميع الأحوال ، وإذ كان الإستئناف الأصلي المرفوع من الطاعن الأول غير جائز ، فإن الإستئناف الفرعى المرفوع من الطاعن الثانى يكون غير جائز كذلك ، وهو أمر متعلق بالنظام العام للقضاى يتعين على المحكمة الإستئنافية أن تقضى به ولو من تلقاء نفسها .

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١١

الأصل أنه يجوز للمستأنف عليه الذى قبل الحكم الابتدائى ، وفوت على نفسه الطعن فيه أن يرفع قبل إقفال باب المرافعة إستئنافاً فرعياً يبيع الإستئناف الأصلي ويؤول بزواله ، بإعتبار أن قوله للحكم معلق على شرط أن يكون مقبولاً من الطرف الآخر ، وأن ذلك لا يترتب عليه بالضرورة إرتباط الإستئناف الفرعى بالإستئناف الأصلي فى موضوعه ، وإثما يكون له كيانه المستقل وطلبه المنفصل شأنه فى ذلك شأن أى إستئناف آخر .

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢

إذ كان الإستئناف الأصلي الذى أقامته الطاعنة لم يرد على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٩ والذى قضى بعدم قبول الطعن المرفوع من مورثة الطعون ضدهم وإقتصر على الحكم الذى صدر بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٤ وحده وكان إستئناف الطاعنة الحكم فى موضوع النزاع لا يستتبع إستئناف الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٩ والذى أنهى الخصومة بالنسبة لمورثتهم ، فإن طلب الطعون ضدهم إلغاء الحكم الصادر بعدم القبول مالف الذكر يكون قد إنتصب على حكم ليس محل طعن فى الإستئناف المقام من الطاعنة ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى فى إستئناف الطعون ضدهم الفرعى بإلغاء الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٩ قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٥١١ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٨

المقرر قانوناً أنه لا يملك رفع الإستئناف المقابل أو الفرعى غير المستأنف عليه فى الإستئناف الأصلي وإذ كان الطعون عليه الأول قد رفع الإستئناف الأصلي رقم ... ضد الطاعن وحده للحكم بإلغاء قرار التقدير

المصادر من مجلس نقابة المحامين ، كما أقام باقي المطعون عليهم الإستئناف رقم ... بذات الطلبات ، فإن هذا الإستئناف لا يعتبر مقابلاً للإستئناف الأول .

الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٤

أجازت المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات للمستأنف عليه إلى ما قبل إقتضال باب المرافعة أن يرفع إستئنافاً فرعياً في مواجهة المستأنف ولو بعد مضي معاد الإستئناف في حق رالفه ، أو بعد قبوله للحكم المستأنف وبينت طريقه رفع هذا الإستئناف بأن يكون بالإجراءات المعتادة أو بمذكرة مشتملة على أسباب الإستئناف ، وإذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن إذ أقام إستئنافاً فرعياً عن الحكم المطعون فيه أبداه شفاهة بجلسته ... أمام محكمة الإستئناف ولم يرفعه بالإجراءات المعتادة أو بمذكرة مشتملة على أسبابه كنعص المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات فإن الإستئناف لا يكون مرفوعاً بالطريق الذي رسمه القانون ويكون الحكم المطعون فيه صحيحاً حين قضى بعدم قبوله .

الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٥١٤ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٧

مفاد نص المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات أنه يشترط لقبول الإستئناف الفرعي الرافع من المستأنف عليه أن لا يكون هذا الأخير قد قبل الحكم بعد رفع الإستئناف الأصلي عنه ، لما كان ذلك كان البين من المذكرة المقدمة من المطعون ضدهم أمام محكمة الإستئناف لدى نظر الإستئناف الأصلي أنهم قبلوا الحكم الابتدائي فيما قضى به من معاش المعجز بوالع ٤٠ ٪ من متوسط الأجر الشهري. وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم قد أقاموا إستئنافهم الفرعي رقم ١٠٤٤ لسنة ٩٣ القاهرة بمذكرة قدموها بجلسته ١٩٧٦/١/٧ أثناء نظر الإستئناف الأصلي ، وكان طلب المطعون ضدهم بتأييد الحكم المستأنف في شأن المعاش بعد رفع الإستئناف الفرعي في هذا الخصوص وهو أمر متعلق بالنظام العام بما كان يعين معه على المحكمة من تلقاء نفسها أن تقضى بعدم قبوله .

الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٩٨١/٢/١٥

إذ كان البين من أسباب الحكم أنه قضى برفض جانب من طلبات الطاعن التي قضى له بها الحكم الابتدائي وأيد ما قضى له به في الجانب الآخر منها ، فإن منطوق الحكم إذ قضى في موضوع الإستئنافين بتعديل الحكم المستأنف على نحو ما جاء به يكون قد إشتغل على قضاء ضمنى برفض الإستئناف المقابل المرفوع من الطاعن ، وإذ كان هذا الأخير لا يدعى أن هذا الإستئناف قد تعلق بنقاط أخرى غير التي يجتها الحكم وأدلى برأيه فيها فإن ما يثوره الطاعن في هذا الخصوص يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ١٧٥٧ بتاريخ ١٩٨١/٦/٩

إذ جرى نص المادة ٢٣٧ مرافعات على أنه يجوز للمستأنف عليه إلى ما قبل إقفال باب المرافعة أن يرفع إستئنافاً مقابلاً بالإجراءات المعتادة أو بمذكرة مشتملة على أسباب إستئنافية ، فإذا رفع الإستئناف المقابل بعد مضي ميعاد الإستئناف أو بعد قبول الحكم قبل رفع الإستئناف الأصلي اعتبر إستئنافاً فرعياً يتبع الإستئناف الأصلي ويؤول بزواله ، وكان باب المرافعة لا يعد مقفولاً - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - في حالة الترخيص للخصوم بتقديم مذكرات في فترة حيز الدعوى للحكم إلا بانتهاء الأجل الذي حددته المحكمة لتقديم المذكرات فيه ، لما كان ذلك وكان الإستئناف الفرعى قد رفع من المطعون عليه الأول - المستأنف عليه - خلال الأجل الذي حددته المحكمة للخصوم لتقديم المذكرات فيه ، فيكون له رفع قبل إقفال باب المرافعة ، ولا على الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبوله شكلاً.

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ١٢٩٧ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٦

إذ كان بين من مدونات الحكم الصادر من محكمة الإستئناف في ٩-٢-١٩٧٧ أن مورث المطعون ضدهما قدم مذكرة دفع فيها بطلان صحيفة الإستئناف الأصلي وباعتباره كأن لم يكن وطلب الحكم برفضه وتأييد الحكم المستأنف ثم قدم بملسة مذكرة بإستئناف الحكم الابتدائي فرعياً وطلب تعديله والقضاء بمجموعة مالية بواقع مبلغ شهرياً وبإلزام الطاعنة بأن تدفع له مبلغ متجمد هذه الموعونة وغرامة تأخير بواقع ١٪ عن هذا المبلغ عن كل يوم اعتباراً من ... إلى وبواقع ١٪ عن كل شهر اعتباراً من إلى تمام السداد بما يزيد على ما قضى له ابتدائياً ، لما كان ذلك وكان ما طلبه مورث المطعون ضدهما من بطلان صحيفة الإستئناف الأصلي باعتباره هذا الإستئناف كأن لم يكن وتأييد الحكم المستأنف يعتبر قبولاً منه لذلك الحكم مانعاً من إقامة إستئناف فرعى بطلب التعديل ، ذلك أنه وإن كان الشارع قد أجاز بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات - إستثناء من القواعد العامة للمستأنف عليه أن يرفع إستئنافاً فرعياً في مواجهة المستأنف ولو بعد مضي ميعاد الإستئناف في حق رافعه أو بعد قبوله للحكم المستأنف ، إلا أن حقه في رفع الإستئناف الفرعى في هذه الحالة مقصور على ما إذا كان قبوله للحكم المستأنف قد تم قبل رفع الإستئناف الأصلي لا بعده ، باعتبار أن العلة في إجازة الإستئناف الفرعى حينئذ ، هي أن المستأنف عليه ما فوت على نفسه ميعاد الطعن وقبل الحكم إلا لإعتقاده برضاء خصمه بالحكم الصادر ، فإذا ما قبل المستأنف عليه الحكم بعد رفع الإستئناف الأصلي فإن هذه العلة تكون قد إنتفت بما يسقط حقه في الإستئناف فرعياً ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ قبل

الإستئناف الفرعى وقضى بتعديل الحكم المستأنف على الرغم من أن رافعه كان قد قبل الحكم بعد رفع الإستئناف الأصلى فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٩٣٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٨ بتاريخ ١٩٨٣/١/١٢
يشترط لرفع الإستئناف الفرعى وجود إستئناف أصلى ، فلا يرفع الإستئناف الفرعى عن حكم لم يسبق إستئنافه.

الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ١٩٨٣/١/١٦
لئن أجاز المشرع فى المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات للمستأنف عليه أن يرفع إستئنافاً فرعياً بعد مضى ميعاد الإستئناف أو بعد قبول الحكم قبل رفع الإستئناف الأصلى إستثناء من القاعدة العامة المنصوص عليها فى المادة ٢١١ من القانون المذكور التى تقضى بأنه لا يجوز الطعن فى الأحكام من قبل الحكم فإنه يجب قصر هذا الإستثناء على حالته فلا يتجاوز إلى حالة قبول المستأنف عليه الحكم بعد رفع الإستئناف الأصلى ولا موجب لقياس هذه الحالة الأخيرة على حالة قبول المستأنف عليه الحكم قبل رفع الإستئناف الأصلى لاتضاء العللة وهى أن قبول المستأنف عليه الحكم المستأنف كان على إعتقاد بأن خصمه رضى بالحكم ولن يستأنفه ومن ثم تظل حالة قبول المستأنف عليه الحكم بعد رفع الإستئناف الأصلى خاضعة للقاعدة العامة ويتعين على محكمة الإستئناف إذا ما رفع إليها إستئناف فرعى بعد قبول للمستأنف عليه الحكم بعد رفع الإستئناف الأصلى خاضعة للقاعدة العامة ويتعين على محكمة الإستئناف إذا ما رفع إليها إستئناف فرعى بعد قبول المستأنف عليه الحكم بعد رفع الإستئناف الأصلى أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبوله لأنه غير جائز لتعلق ذلك بنظام الطاعى وهو من النظام العام .

الطعن رقم ١٥٧٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٧٣٢ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٤
لئن كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الإستئناف الفرعى يتبع الإستئناف الأصلى ويدور معه وجوداً وعدمًا ويزول بزواله فى جميع الأحوال بحيث إذا حكم فى الأخير ببطالان صحيفته أو إعتباره كأن لم يكن أو بطلانه أو بسقوط الخصومة فيه أو بقبول تركه ترتب على ذلك إنتضاء الخصومة فى الإستئناف الفرعى إلا إن ذلك قاصر على هذا النطاق ولا ترتب عليه بالضرورة إرباط الإستئناف الفرعى بالإستئناف الأصلى إذا حكم فى موضوع الأخير ، وإنما يكون له كيانه المستقل وطلبه المنفصل شأنه فى ذلك شأن أى إستئناف آخر فإذا كان موضوع الإستئناف الفرعى المقام من الطاعنين الأولين هو هبتهما لخصتهما الميراثية من النقود المودعة فى البنوك ومكاتب البريد - وتسرى عليها أحكام المجه فى المنقول على خلاف

الإستئناف الأصلي الذي يتعلق موضوعه بهبة حصتها في المقاربات الموروثة - وتسرى عليها أحكام الهبة في المقار - فإن رفض الإستئناف الأصلي لا يستتبع حتماً رفض الإستئناف الفرعى.

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٩١٠ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٤

- المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات تجيز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - رفع الإستئناف الفرعى بعد إنتضاء مهلة الإستئناف إلى ما قبل إقفال باب المرافعة متى كان المستأنف عليه لم يقبل الحكم بعد رفع الإستئناف الأصلي وكان الحكم يتضمن قضاءً ضاراً به ، بمعنى أن يكون قد رفض له بعض طلباته أو قضى ضده في أحد طلبات خصمه ، وإذا تناول الحكم الفصل قطعياً في عدة طلبات ورفض إستئناف أصلى عن قضائه في أحدها جاز للمستأنف عليه أن يرفع بعد فوات مهلة الإستئناف - إستئنافاً فرعياً ليس فقط عن قضاء الحكم في هذا الطلب وإنما أيضاً عن قضائه في الطلبات التى لم يرد عليها الإستئناف الأصلي والإستئناف الفرعى يتبع الإستئناف الأصلي ويزول بزواله .

- يوجه الإستئناف الفرعى إلى المستأنف الأصلي بصفته التى إتخذها في الإستئناف الأصلي ، فلا يوجه إلى خصم لم يرفع هذا الإستئناف ، وجواز الإستئناف الفرعى أو عدم جوازه أمر يتعلق بالنظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢

لئن كان من المقرر أن يجوز للمستأنف عليه إلى ما قبل إقفال باب المرافعة وبعد مضي مهلة الإستئناف أن يرفع إستئنافاً فرعياً بمذكرة مشتملة على أسباب إستئنافه وذلك وفقاً للمادة ٢٣٧ من قانون المرافعات إلا أنه لا يجوز رفع هذا الإستئناف إلا من المستأنف عليه في الإستئناف الأصلي بإجابه به هذا الإستئناف إذ كان الإستئناف الأصلي مرفوعاً من الطاعنة على المطعون ضده السابغ عما حكم له به عليها ، فإنه لا يجوز للمطعون ضده السادس وهو ليس بالمستأنف عليه الأصلي نية رفع إستئناف فرعى عن هذا الحكم إنما يكون له أن يرفع إستئنافاً أصلياً في الميعاد ، لما كان ما تقدم وكان جواز أو عدم جواز الإستئناف الفرعى أمراً متعلقاً بالنظام العام تحكماً للنقض أن تقضى به من تلقاء نفسها وعلى الرغم من عدم التمسك به في صحيفة الطعن ما دام هذا الأمر وارداً على الجزء المطعون عليه من الحكم وذلك عملاً بالحق المخول لها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات. فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الإستئناف الفرعى المرفوع من المطعون ضده السادس يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ١٠٣٠ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٤
الإستئناف الفرعى شأنه شأن الإستئناف الأصيل بنقل النزاع إلى محكمة الدرجة الثانية لتصبح لها سلطة الفصل فيه من كل وجوهه .

الطعن رقم ١٣٦٦ لسنة ٥٤ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ٨٩١ بتاريخ ١٩٩١/٤/١١
أجازت المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات - بفقرتها الأولى - للمستأنف عليه إلى ما قبله إقتال باب المرافعة أن يرفع إستئنافاً مقابلأ بالإجراءات المعتادة أو بمذكرة مشتملة على أسباب إستئنافه متى كان المستأنف عليه لم يقبل الحكم بعد رفع الإستئناف الأصيل عنه وكان هذا الحكم يتضمن قضاءً ضاراً به بمعنى أن يكون قد رفض له بعض طلباته أو قضى ضده في أحد طلبات خصمه ، وأغناه عن إستئنافه صدور الحكم لصالحه وإعتقاده رضاء خصمه به ، فإذا ما رفع الإستئناف المقابل بعد مضي ميعاد الإستئناف أو بعد قبول الحكم قبل رفع الإستئناف الأصيل فإنه يعتبر بنص الفقرة الثانية من المادة سالفة الذكر - إستئنافاً فرعياً يتبع الإستئناف الأصيل ويؤزل بزواله .

الطعن رقم ٢٠ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٤٢/١١/٢٦
إذا قضت المحكمة للمدعى بعض ما طلب وألزمته بالمصاريف ، ولما إستأنف المدعى عليه الحكم إستئنافه المدعى فرعياً وطلب إلزام خصمه بالمصاريف مع تأييد الحكم الابتدائي ، وقضت محكمة الإستئناف فى الإستئنافين بتعديل الحكم المستأنف وجعلت مصاريف الدرجتين متناصفة بين الطرفين فلا يعاب على هذا الحكم محله من أسباب يقوم عليها قضاؤه فى الإستئناف الفرعى. لأن القضاء فى المصاريف إذ جاء محتمساً مع قضاؤه فى موضوع الدعوى ببعض الطلبات دون الكل وموافقاً لحكم المادة ١١٤ مرافعات لا يحتاج إلى أسباب خاصة ويعتبر قائماً على الأسباب التى أقم عليها الحكم فى الموضوع .

الطعن رقم ٤٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١٩٤٦/٤/٤
إن القانون لم يشترط لرفع الإستئناف الفرعى الأوضاع التى نص عليها فى المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات لتقديم الإستئناف الأصيل ، فيجوز تقديمه شفاهاً أو بمذكرة مكتوبة يندى فيها المستأنف عليه هو الآخر تظلمه من قضاء الحكم المستأنف.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ١٩٤٨/١/٢٨
لا يجوز لمن قضى له الحكم الابتدائي بكل ما طلب أن يتظلم من هذا الحكم بطريق الإستئناف. كمن يقصر طلبه أمام محكمة الدرجة الأولى على إحساب الفائدة بمصر ٥٪ وتقضى له المحكمة بذلك ثم يستأنف الحكم فرعياً طالياً إحساب الفائدة بمصر أعلى.

• الموضوع الفرعي : الإستئناف الوصفي :

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢٣ مكتب فني ٧ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٥
طلب الفصل فيما أخفقت المحكمة الفصل فيه من الطلبات السابقة بشأن تخفى الطالب في التوقية أو طلب تفسير الحكم السابق في هذا الخصوص ، يجب أن يتم بالأوضاع والإجراءات المقررة في المواد ٤٢٩ وما بعدها من قانون المرافعات شأنه في ذلك شأن الطلب الأصلي سواء بسواء.

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٢٤ مكتب فني ٩ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١٩٥٨/٢/١٣
التمسك بعدم قبول الاستئناف الوصفي لعدم رفع استئناف عن الموضوع بالطريق الذي رسمه القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ المعدل للمادة ٤٠٥ مرافعات هو دفاع يخالطه واقع يصعب معه أن تقول فيه محكمة الموضوع كلمتها.

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢٣ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٥٧/١/١
طلب إلغاء وصف النفاذ هو طلب وقفي تابع للطلب الأصلي وحكم محكمة الاستئناف فيه لا تأثير له مطلقاً على إستئناف الموضوع ولا يمنع المحكمة التي أصدرته من الفصل في إستئناف الموضوع - وهذا أجاز المشرع في المادة ٤٧١ مرافعات أن يكون التظلم من النفاذ أمام نفس الهيئة التي يرفع إليها الإستئناف عن الحكم - وعلى ذلك فلا محل للقول بأن رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم في الإستئناف الوصفي أبدى رأيه في موضوع الدعوى بما جاء بأسباب هذا الحكم وأنه بذلك قد قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية بمنعه من الفصل في إستئناف الموضوع متى كان الحكم في الإستئناف الوصفي إنما يستند إلى ما يبدو للمحكمة من ظاهر مستندات الدعوى .

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ١٩٦٤/١/١٦
القول بأن الإستئناف الوصفي يعتبر حكماً وقتياً بطبيعته لا يجوز قوة الأمر القضي ولا تنقيده به المحكمة عند نظر إستئناف الموضوع إنما يصدق على ما يتضمنه قضاء ذلك الحكم من إجراء التنفيذ مؤقتاً أو منعه والأمر بالكفالة أو الإعفاء منها. أما قضاؤه بجواز الإستئناف وبقبوله شكلاً فإنه يعتبر قضاءً قطعياً لا تملك المحكمة العدول عنه.

*** الموضوع الفرعي : التدخل الإضمامي في الاستئناف :**

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٨٦٣ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٣
إذا طلب شخص قبول تدخله أمام محكمة الاستئناف خصماً منضماً للمستأنف في طلب رفض الدعوى وإقتصر على إبداء وجه دفاع لتأييد هذا الطلب ولم يطلب الحكم لنفسه بحق ذاتي يدعيه في مواجهة طرفي الخدمة فإن تدخله على هذا النحو - أيًا كانت مصلحته فيه لا يعد تدخلًا هجوميًا وإنما هو تدخل إضمامي يجوز طلبه ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف طبقاً لنص المادة ٤١٢ من المرافعات.

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ١٠٩٣ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٤
لا يقبل التدخل بطلب الإنضمام إلى أحد الخصوم في استئناف غير جازز أو مرفوع بعد الميعاد لأنه طلب يرتبط بموضوع الاستئناف ولا يملك مستقلاً عنه.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٩
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأحكام العامة المقررة في قانون المرافعات تطبق فيما لم يرد بشأنه نص فيما إستبقاه المشرع من مواد الكتاب الرابع من قانون المرافعات السابق بشأن الإجراءات في مسائل الأحوال الشخصية ، وإذ خلت مواد هذا الكتاب من نص عارض بشأن التدخل في الاستئناف مما يقتضي إعمال حكم المادة ٢/٢٣٦ من قانون المرافعات التي تجيز هذا التدخل ممن يطلب الإنضمام إلى أحد الخصوم.

*** الموضوع الفرعي : التدخل الهجومي في الاستئناف :**

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ١٢٦٦ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣١
إنه وإن كان اختصاص الدائن في الاستئناف المرفوع على مدينه غير لازم فإن له مع ذلك أن يتدخل في هذا الاستئناف طبقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤١٢ من قانون المرافعات على اعتبار أنه ممن يجوز لهم الاعتراض على الحكم الذي يصدر في الاستئناف عملاً بالمواد ٥٠ و ما بعدها الخاصة باعتراض الخارج عن الخصومة. كما أن هذا الدائن إذا لم يتدخل في الاستئناف أن يعرض على الحكم الصادر فيه إذا قضى بشيء على مدينه باعتراض الخارج عن الخصومة إذا أثبت وقوع غش منه أو تواطؤ أو إهمال جسيم في مباشرته الاستئناف ، ولا يقدح في ذلك أنه كان مائلاً أمام محكمة الدرجة الأولى لأنه ما دام لم يختصم في الاستئناف ولم يتدخل فيه ليكون له الاعتراض على الحكم الصادر في هذا الاستئناف لأن هذا الحكم هو

الذى يعتبر حجة عليه في هذه الحالة دون الحكم الابتدائي ولم تمنح له الفرصة لإبداء دفاعه للمحكمة الاستئنافية فيكون له أن يدفع الاحتجاج عليه بمحكمها بطريق الاعتراض عليه.

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صلحة رقم ١١٨٩ بتاريخ ١٩/٥/١٩٦٦

— متى كان تدخل الطاعن في الإستئناف تدخلاً هجوماً فإن الحكم الصادر بعدم قبول هذا التدخل يكون جائزاً الطعن فيه بطريق النقض ذلك أنه وإن كان من شأن هذا القضاء ألا يعتبر الطاعن خصماً في الدعوى الأصلية أو طرفاً في الحكم الصادر فيها إلا إنه يعتبر محكوماً عليه في طلب التدخل ويكون له بهذه الصفة أن يطن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة الإستئناف بعدم قبول تدخله.

— إذا كان الطاعن — وإن وصف تدخله في الإستئناف — بأنه إنضمامي ولم يطلب صراحة الحكم لنفسه بحق ذاتي إلا أنه بنى تدخله على إدعائه ملكية العين المتنازع عليها في الدعوى الأصلية وذلك إستناداً منه إلى عقد بيع مسجل صادر إليه من نفس البائع في تلك الدعوى وإلى أنه — أى الطاعن — وقد سبق وسجل عقده قبل أن يسجل هذا المدعى صحيفة دعواه الخاصة بصحة التعاقد فإن الملكية تكون قد إنتقلت إليه وبالتالي تكون الدعوى واجبة الرفض لعدم الجدوى منها ، فإن تدخل الطاعن على أساس من هذا الإدعاء يكون في حقيقته وبحسب مراه تدخلاً هجوماً لا إنضمامياً ، ذلك أنه لم يطلب صراحة الحكم لنفسه بالملكية إلا أنها تعتبر مطلوبة ضمناً بتأسيس تدخله على إدعائها لنفسه كما أن الفصل في موضوع هذا التدخل — في حالة قبوله — يقتضي بالضرورة بحث ما إذا كان مالكاً للعين محل النزاع أو غير مالك لها وسواء ثبت صحة دعواه أو فسادها فإن القضاء في الدعوى لابد أن يبنى على ثبوت حق الملكية له أو على نفيه عنه ويكون هذا القضاء حكماً له أو عليه في شأن هذه الملكية في مواجهة الخصوم في الدعوى ويجوز قوة الأمر المقضى بالنسبة له وهم. ويرتب على قبول هذا التدخل في الإستئناف أن يحرم الخصوم من حقهم في عرض النزاع في شأن ملكية التدخل على درجتين وهو ما حرص المشرع على تفاديه بعدم إجازته التدخل الهجومي لأول مرة في الاستئناف .

* الموضوع للقريع : التظلم من وصف التفلّذ المعجل :

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صلحة رقم ٩٨ بتاريخ ١٦/١/١٩٦٤

متى كانت محكمة الاستئناف قد عرضت في حكمها الأول — الخاص بالتظلم من وصف النفاذ — مسألة جواز الاستئناف وعدم جوازه بعد أن تجادل فيها الخصوم وفصلت المحكمة فيها بجواز الاستئناف وبقبوله شكلاً ، فإنها تكون بذلك قد حسمت النزاع نهائياً في خصوص تلك المسألة واستفدت ولايتها في الفصل فيها فلا تملك بعد ذلك إعادة النظر فيها ولو عند نظر إستئناف الموضوع وفصل المحكمة في مسألة

جواز الاستئناف وعدم جوازه عند نظر التظلم من وصف النفاذ يكون فصلاً لازماً متى كان المستأنف عليهم قد دفعوا بجوازه ونازعهم المستأنف في ذلك ، لأنه إذا ما تبين أن استئناف الموضوع غير جائز أو أنه غير مقبول شكلاً لسبب آخر فإن الحكم المستأنف يكون قد حاز قوة الأمر المقضي ويكون واجب التنفيذ عملاً بالقواعد العامة فلا يملك المحكوم عليه أن يوقف هذا التنفيذ عن طريق التظلم المنصوص عليه في المادة ٤٧١ من قانون المرافعات ويكون تظلمه في هذه الحالة غير مقبول.

الظعن رقم ٢٦٤ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٧١/١/١٩

القضاء في طلب وقف نفاذ الحكم المستأنف هو قضاء وقضي لا يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قوة الأمر المقضي ، لأن الفصل في هذا الطلب إنما يستند إلى ما يبدو للمحكمة من ظاهر أوراق الدعوى بما يؤهلها أن تعدل عند الفصل في الموضوع عن رأي ارتأته وقت الفصل في هذا الطلب ، إذ ليس لحكمها فيه أي تأثير على الفصل في الموضوع.

الظعن رقم ١ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٩٧٢ بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٧

ليس في نص المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات الذي تناول طلب وقف النفاذ للمجل ما يمنع المحكمة الاستئنافية من أن تصدر للفصل في موضوع الاستئناف قبل أن تقضي في هذا الطلب وعندئذ يصبح لا محل لبحثه ، ولا حاجة بها لإصدار حكم مستقل فيه ، وليس من شأن إرجائها نظره أن يلحق البطلان بحكمها .

الظعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢١

نص المادة ٢٩١ من قانون المرافعات الذي تناول التظلم أمام المحكمة الاستئنافية من وصف الحكم المستأنف لم يحظر على المحكمة الاستئنافية أن تصدر للفصل في موضوع الاستئناف قبل أن تقضي في هذا التظلم ويصبح عندئذ لا حاجة بها لإصدار حكم مستقل فيه ، وليس من شأن ذلك أن يلحق البطلان بحكمها .

الظعن رقم ٩ لسنة ١ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٣١/١٢/٣

يقصر بحث محكمة الاستئناف - عند النظر في طلب التنفيذ أو طلب منع - على تصحيح الخطأ فيما يتعلق بالتنفيذ ، باعتبار حكم محكمة الدرجة الأولى في الموضوع صحيحاً وفي عمله إذن فإن حكم محكمة الاستئناف فيما يتعلق بالنفاذ للمجل لا تأثير له مطلقاً على استئناف الموضوع ، إذ هو يعتبر متممناً لحكم محكمة الدرجة الأولى إن كان حكمها قد أغفل النفاذ للمجل في حالة يوجب فيها القانون ، أو ملغياً للنفاذ إن كان حكمها قد أمر به في غير الأحوال المنصوص عليها فيه.

*** الموضوع الفرعي : التكليف بالحضور في الاستئناف :**

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٢٤ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٥٩/١/٢٩

لم يتطلب القانون صيغة معينة خاصة لعريضة الاستئناف وإنما نص في المادة ٤٠٥ معدلة من قانون المرافعات على بيانات أوجب أن تشملها العريضة ، فإذا كان الواقع في الدعوى أن هذه البيانات كلها تضمنتها عريضة الاستئناف ، وكان مجرد تصدير العريضة بما يفيد إعدادها للإعلان لا يدل على أنه قصد بها أن تكون تكليفاً بالحضور ، وكان الطاعن قد توخى في الإجراءات التالية لتقديمها ما نصت عليه المواد ٤٠٦ مكرراً ، ٤٠٧ ، ٤٠٧ مكرراً [١] ، ٤٠٧ مكرراً [٢] ، ٤٠٨ من قانون المرافعات المعدل بعضها والمضاف بعضها الآخر بالقانون رقم ٢٦٤ سنة ١٩٣٥ وترسم الخطوات المنصوص عليها فيها ، فإن الاستئناف يكون قد رفع بعريضة طبقاً للأوضاع والإجراءات التي نصت عليها الفقرة الأولى من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات وما بعدها ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بغير ذلك قد خالف القانون .

الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٢٦ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٣

الدعوى التي تستأنف أحكامها بتكليف بالحضور هي الدعوى المنصوص عليها بطريقة الحصر في المادة ١١٨ من قانون المرافعات ومنها "الدعوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة" مما يفيد أن نظر الدعوى على وجه السرعة ليس منوطاً بتقدير الخصوم ولا بتقدير المحكمة ولكن مناطه أمر المشرع سواء ورد هذا الأمر في قانون المرافعات أو في أي قانون آخر .

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٦ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٥

دعوى الدائن يطلب إعادة فتح أعمال القضية ليست من الدعوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون المرافعات على سبيل الحصر ولا هي من الدعوى التي نص المشرع على وجوب نظرها على وجه السرعة ومن ثم فإذا كان الحكم المطعون فيه بني قضاءه بصحة إستئناف الحكم الصادر في هذه الدعوى رغم رفعه بتكليف بالحضور إستناداً إلى الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات قولاً منه إنها تدرج ضمن الدعوى الواردة بالمادة ١١٨ من قانون المرافعات باعتبار أنها إمتداد لدعوى شهر الإفلاس أو أنها تدخل في قصد الشارع من المادة المذكورة بطريق القياس لأنها مؤجلة على الإفلاس ، فإنه يكون قد خالف القانون إذ أن المشرع قد نص في المادة ١١٨ من قانون المرافعات على دعوى شهر الإفلاس وحده دون الدعوى الأخرى الناشئة عن القضية ، ولا يغير من هذا النظر أن الشارع قد جعل ميعاد إستئناف هذه الدعوى ميعاداً قصيراً لأن قصر الميعاد ليس من شأنه وحده اعتبارها من الدعوى التي تنظر على وجه السرعة .

الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٤
الدعوى التى تستأنف أحكامها بطريق التكاليف بالحضور هى الدعوى المنصوص عليها فى المادة ١١٨ من قانون المرافعات ومنها " الدعوى التى ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة " وإذ خلا القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على الزكيات من النص على وجوب الفصل فى الدعوى الخاضعة لأحكامه على وجه السرعة تعين القول - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - بأن إستئناف الأحكام الصادرة فيها إنما يكون بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره وإلا كان باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٤٨٩ بتاريخ ١٩٦٥/٤/١٢
النزاع حول قيم كويونات كانت مودعة لدى الشركة الطاعنة وهل لحقها التقادم وسقط حق أصعابها فى المطالبة بها أم لم يلحقها ، وبالتالى حول أيلولتها أو عدم أيلولتها للحكومة ، هو على هذه الصورة نزاع ضريبى تخضع للمادتان ٢٨ و ٢٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والدعوى بشأن تدخل فى عموم الدعوى المشار إليها فى المادة ٩٤ من هذا القانون فيكون الحكم فيها على وجه السرعة ، كما يكون إستئناف الحكم الصادر فيها بتكاليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة إتساح الدعوى طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات لا بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة.

الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٣
الدعوى التى تستأنف أحكامها بطريق التكاليف بالحضور هى الدعوى المنصوص عليها فى المادة ١١٨ من قانون المرافعات ومنها " الدعوى التى ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة " وإذ خلا القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على الزكيات من النص على وجوب الفصل فى الدعوى الخاضعة لأحكامه على وجه السرعة فإن إستئناف الأحكام الصادرة فيها وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض يكون بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره.

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣٨٨ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٣
مضى كان الطاعن قد إستأنف الحكمين الصادرين فى أصل الدعوى بطريقتين أحدهما بوقفة تكليف بالحضور والآخر بطريق الإيداع فى قلم الكتاب وقضى الحكم المطعون فيه بقبول هذا الإستئناف الأخير وكان قضاء الحكم فى الإستئناف المرفوع بهذا الطريق قد أصبح نهائياً بعدم الطعن فيه من جانب المطعون عليه ، فإن النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه فيما قضى به من بطلان الإستئناف الأول يكون غير متعج ولا جدوى فيه.

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢٨٦ بتاريخ ١٤/٢/١٩٦٨

مضى كان النزاع فى الدعوى يدور حول مسئولية الطعون عليهم عن دين الضريبة المستحق فى ذمة مورثهم وأحقية مصلحة الضرائب فى توقيع الحجز بمقتضاه على ثمن العقار المملوك لهم وبالتالى حول صحة أو بطلان هذا الحجز وهو على هذه الصورة نزاع يتعلق بأصل المطالبات وبصحة الحجز والدعوى بشأنه تدخل فى عموم الدعاوى التى نصت عليها المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى وأوجبت الحكم فيها على وجه السرعة ، وإستئناف الحكم الصادر فيها يكون بتكليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة إفتتاح الدعوى طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، لا يعرضه تقدم إلى قلم كتاب المحكمة.

الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٥٤٣ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٨

إذ أوضح المشرح بنص المادة ٧/٥ ، ٣ من قانون المرافعات السابق المعدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أن المدعى هو الذى تسلم له أصل ورقة الإعلان والصور من قلم الكتاب ليقوم بتسليمها إلى قلم المحضرين فقد أراد المشرح بهذا النص أن يرتب على إيداع صحيفة الدعوى قلم المحضرين الآثار القانونية التى يرتبها قانون المرافعات على رفع الدعوى بما فى ذلك قطع التقادم. لما كان ذلك وكان المشرح قد نص فى المادة ٤٠٥ مرافعات السابق المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أن يرفع الإستئناف بتكليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة إفتتاح الدعوى ، وجاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فى التعليق على هذه المادة ،، وقد أدخل المشرح تعديلات جوهرية فى إجراءات رفع الإستئناف أن وحد طريقة رفعه وجعلها بصحيفة تعلن للخصوم وفقاً للإجراءات التى رسمها فى شأن رفع الدعوى وسوف يرتب على ذلك إعتبار الإستئناف مرفوعاً فى الميعاد إذا قدمت صحيفته لقلم المحضرين فى ذلك الميعاد بعد أداء الرسم وذلك على الوجه السابق إيضاحه فى شأن صحيفة الدعوى ،، فقد قصد المشرح بذلك مرتبطاً بما نصت عليه المادة ٧/٥ ، ٣ مرافعات المشار إليها أن يعتبر تقديم صحيفة الإستئناف إلى قلم المحضرين بعد دفع الرسم المستحق عليها كاملاً لإعلانها هو الإجراء الذى يتم به رفع الإستئناف كما هو الشأن فى صحيفة الدعوى ، وأن عدم إتخاذ هذا الإجراء فى الميعاد المحدد له قانوناً يوجب عليه سقوط الحق فى الإستئناف ولا يعد الإستئناف مرفوعاً بمجرد تقديم صحيفته لقلم الكتاب وقيده فى الجدول وصادد الرسم عنه.

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٢٩١ بتاريخ ١٩٦٨/١/٣١

الأصل في ظل قانون المرافعات - القديم - بعد تعديله بالقانون ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ وقبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أن يرفع الإستئناف بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات ولا يستثنى من ذلك سوى الدعاوى المنصوص عليها بطريق الحصر في المادة ١١٨ مرافعات ومنها الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة لرفع الإستئناف عنها بتكليف بالحضور إذ كان النص في المادة ٣٥ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ على أن التظلم من تقدير مجلس نقابة المهن الهندسية - لألعاب المهنس - يكون بتكليف بالحضور لا يستعصى أن يكون رفع الإستئناف عن الحكم الصادر فيه بتكليف بالحضور أيضاً ما دام لم ينص على وجوب الفصل في هذا التظلم على وجه السرعة وما دام أن هذا التظلم ليس من الدعاوى الأخرى الواردة في المادة ١١٨ مرافعات سالفة الذكر فإن إستئناف الحكم الصادر في التظلم من تقدير المجلس الأعلى لنقابة المهن الهندسية يكون بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره وفق ما رسمته الفقرة الأولى من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات.

* الموضوع الفرعى : للتوقيع على صحيفة الإستئناف :

الطعن رقم ٧٨ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/١٤

نص المادة ٣/٢٣ من قانون الحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ صريح النهى عن تقديم صحف الإستئناف ما لم يوقعها محام مقرر أمام محاكم الإستئناف ومقتضى هذا النص هو أن عدم توقيع محام على صحيفة الإستئناف يوجب عليه ولا بد عدم قبولها إذن فمتى كان الحكم إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الإستئناف شكلاً لعدم توقيع صحيفته من محام مقرر لدى محكمة الإستئناف قد أقام قضاءه على أن نية المشرع قد وضعت بجلاء في المناقشة التي حصلت في مجلس الشيوخ في خصوص المادة ٢٣ من قانون الحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ على أنه لم يقصد بنصها أن يوجب البطلان جزاء لمخالفتها فإن هذا الحكم إذ قبل الإستئناف شكلاً مع بطلان صحيفته يكون قد أخطأ.

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٢١٧ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢

مضى كانت صحيفة الاستئناف قد أعلنت في ظل قانون المرافعات المختلط الذى لا يوجب التوقيع عليها من أحد المحامين المقررين أمام محكمة الاستئناف ، كما لا يوجب هذا الإجراء قانون الحاماة المختلط ، لأن هذا الاستئناف عملاً بالمادة ٢ من قانون المرافعات الجديد يكون قد تم صحيحاً وفقاً للإجراءات التى كان معمولاً بها أمام المحاكم المختلطة ولا يجرى عليه حكم المادة ٢٣ من قانون الحاماة أمام المحاكم الوطنية الذى

يوجب الإجراء المشار إليه ، ولا يغير من هذا النظر أن يكون الاستئناف قد رفع أمام المحكمة الوطنية في خلال المدة القضائية التي تنقضي بعدها ولاية المحاكم المختصة.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ١٧٢٧ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢٣

النص في المادتين ٢٦ و ٢٥ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ والمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ وقبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - على أن يرفع الاستئناف بمرضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره موقعة من محام مقبول للمرافعة أمامها لا يجري على إطلاقه ، بل يخرج من نطاقه ما تباشره إدارة قضايا الحكومة - وأشباهها ونظائرها - من دعاوى أمام المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها.

الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ١٠٩١ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٤

مقتضى ما نصت عليه المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ أن الاستئناف الأصلي لا يكون إلا بمرضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره موقعة من محام مقبول للمرافعة أمامها هذا الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ فيرفع الاستئناف عنها بتكليف بالخصم تراعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة التصاح الدعوى ، ولا يجوز في الحالتين رفع الاستئناف بمذكرة ولا كان باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه ، وإذا كان الطعون عليه قد حدد في صحيفة الاستئناف طلباته ثم عاد وفي مذكرة مقدمة منه فاستدرك ما فاتته طلبه في صحيفة الاستئناف وهو استئناف للحكم بغير الطريق القانوني ، يعين الحكم بطلانه ولا يمنع من ذلك عدم تمسك الطاعن بهذا البطلان أمام محكمة الموضوع لأنه سبب قانوني يحصل بطرق التقاضي وأوضاعه قوامه تلك العناصر الواقعية التي أثبتها الحكم الطعون فيه ولا يفطر إلى بحث أى عنصر واقعي آخر.

الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٥ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ٦٤٦ بتاريخ ١٩٧٠/٤/١٦

إن المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وإن خلت من النص على وجوب توقيع صحيفة الاستئناف من محام مقبول للمرافعة أمام محاكم الاستئناف ، إلا أن الفقرة ٣ من المادة ٢٥ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الذي رفع الاستئناف في ظلّه قد وضعت القاعدة العامة الواجب اتباعها في هذا الشأن ، وإذا كان نص تلك الفقرة صريحاً في النهي عن تقديم صحف الاستئناف ما لم يوقعها محام مقرر أمام محاكم الاستئناف ، فإن مقتضى هذا النهي أن عدم توقيع مثل هذا المحامي على صحيفة الاستئناف يترتب عليه حتماً عدم قبولها ، ولا يغير من ذلك أن الشارع لم يرتب البطلان بلفظه جزءاً على هذه المخالفة ذلك أن النهي الوارد في المادة ٢٥ من قانون المحاماة يعتبر - في حكم المادة ٢٥

من قانون المرافعات -- نصا على بطلان الصحيفة التى لا يوقعها محام توأملت فيه الشروط السالف بيانها
فإن هذا البطلان يقع حتما إذا أغفل هذا الإجراء.

الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٦٤٦ بتاريخ ١٦/٤/١٩٧٠

لما كان غرض الشارع من الفقرة ٣ من المادة ٢٥ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ رعاية الصالح العام
وتحقيق الصالح الخاص فى ذات الوقت ، لأن إشراف المحامى على تحرير تلك الصحف من شأنه مراعاة
أحكام القانون عند تحريرها ، وبذلك تنقطع المنازعات التى كثيرا ما تنشأ بسبب قيام من لا خبرة لهم
بممارسة هذه الشؤون ذات الطبيعة القانونية مما يعود بالضرر على ذوى الشأن ، فإن هذا البطلان يكون
متعلقا بالنظام العام ، ومن ثم يجوز الدفع به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، ولا يسقط الحق فى
التمسك به بالتكلم فى موضوع الدعوى وإن كان يجوز على ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ استيفاء التوقيع فى الجلسة خلال مهلة الاستئناف.

الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ٢/٢/١٩٧٣

إذا كان نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن المحاماة أمام المحاكم الذى رفع الاستئناف
فى ظله صريحا فى النهى عن تقديم صحف الاستئناف أمام أية محكمة إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين
المقررين أمامها ، فإن مقتضى ذلك أن عدم توقيع محام ممن نصت عليهم المادة المذكورة على صحيفة
الاستئناف يوجب عليه بطلانها.

الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ٧/٢/١٩٧٩

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه برفض الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليها من
محام مقرر أمام محكمة الاستئناف على ما إستأنته من وجود توقيع محام مقبول للمرافعة أمامها على أصل
الصحيفة ، وكانت الطاعة لم تدع أن التوقيع الذى أثبت المحكمة وجوده على أصل الصحيفة ليس محام أو
أنه محام غير مقبول للمرافعة أمام محاكم الاستئناف. فإن النعى على الحكم - بعدم التثبت من قيده بمجدول
المحامين المقررين أمامها - يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٥٧٩ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨١

إذا كان قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ قد نص فى الفقرة الثانية من المادة ٨٧ منه على أنه " كما لا
يجوز تقديم صحف الاستئناف أو تقديم صحف الدعاوى أمام محكمة القضاء الإدارى إلا إذا كانت موقعة
من أحد المحامين المعتمدين أمامها " وكان المشرع قد قصد من ذلك رعاية الصالح العام وتحقيق الصالح
الخاص فى ذات الوقت ، ذلك أن إشراف المحامى على تحرير صحف الاستئناف والدعاوى من شأنه مراعاة

أحكام القانون في تحرير هذه الأوراق وبذلك تقطع المنازعات التي كثيراً ما تنشأ بسبب قيام من لا خبرة لهم بممارسة هذه الشئون ذات الطبيعة القانونية بما يعود بالضرر على ذوي الشأن ولما كان الإستئناف طبقاً لنص المادة ٢٣٠ من قانون المرافعات يرفع بصحيفة تدفع قلم كتاب المحكمة وفقاً للأوضاع المقررة لرفع الدعوى وكانت الفقرة الأولى من المادة ٦٥ الواردة في الباب الثاني الخاص برفع الدعوى قد أوجبت على المدعى أن يقدم قلم كتاب المحكمة وقت تقديم صحيفة دعواه صوراً منها بقدر عدد المدعى عليهم وصورة لقلم الكتاب فإن توفيق الخافي على أصل صحيفة الإستئناف أو صورتها المقدمة لقلم الكتاب يتحقق به الغرض الذي قصد إليه المشرع من وضع الفقرة الثانية من المادة ٨٧ من قانون الخامسة مالف الذكر ، لما كان ذلك وكان ملف الدعوى أمام محكمة الإستئناف - الذي أمرت المحكمة بضمه إلى ملف الطعن - يحوى على أصل صحيفة الإستئناف المعلنه للمستأنف عليه - الطاعن في ١٩٧٣/٧/٨ كما يحوى على صورة مطابقة لما يوجد على هامشها توقيع الخافي المستأنف - المطعون ضده - ومن ثم فإن خلو أصل الصحيفة المعلنه من توقيع الخافي يكون ولا أثر له طالما تحققت الغاية من الإجراء بالتوقيع على صورة الصحيفة المودعة بالملف ويكون النعي بالبطالان لهذا السبب لا أساس له من القانون.

الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٣٤ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٩

- نص الفقرة الثانية من المادة ٨٧ من قانون الخامسة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ صريحاً في النهي عن تقديم صحف الإستئناف إلا إذا كانت موقعة من أحد الخامين المقررين أمام محكمة الإستئناف ورببت الفقرة الأخيرة من ذات المادة البطالان على مخالفة ذلك مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن هذا البطالان يقع حتماً إذا ما أغفل هذا الإجراء وهو بطلان يتعلق بالنظام العام لا يسقط الحق في التمسك به بالتكلم في موضوع الدعوى ذلك أن عرض الشارع من هذا النهي هو رعاية الصالح العام وتحقيق الصالح الخاص في ذات الوقت ، لأن إشراف الخافي المقرر أمام محاكم الإستئناف على تحرير صحف الإستئناف من شأنه مراعاة أحكام القانون عند تحريرها وبذلك تقطع المنازعات التي كثيراً ما تنشأ بسبب قيام من لا خبرة لهم بممارسة هذه الشئون ذات الطبيعة القانونية بما يعود بالضرر على ذوي الشأن.

- صحيفة الإستئناف هي الأساس الذي يرفع به الإستئناف ومؤدى قضاء محكمة الإستئناف ببطلان تلك الصحيفة لمدم التوقيع عليها من محام مقرر أمام محاكم الإستئناف في ألا تبقى بعد ذلك خصومة مطروحة عليها ، ويتمين عليها أن تقف عند حد القضاء ببطلان الصحيفة ولا يسوغ لها أن تمضي في نظر الموضوع

الطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٥١٤ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٣

حددت المادة ٨٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بشأن الخامة نطاق تطبيقها بصحف الاستئناف والدعاوى وأوامر الأداء ومن لم فلا يسوغ تجاوز هذا النطاق إلى غير ذلك من إجراءات المرافعات للقول بالبطالان في حالة عدم توقيع الخامى عليها ومن لم فإنه لا يربط البطلان على عدم توقيع هذه الأوراق الأخرى من أحد الخامين ، كما أنه من المقرر فى قضاء النقض أن مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٨٧ من قانون الخامة سالف الذكر أن المشرع قصد من إشراط توقيع الخامى على صحف الدعاوى رعاية الصالح العام وتحقيق الصالح الخاص فى ذات الوقت لأن إشراف الخامى على تحرير صحف الاستئناف والدعاوى والعقود ذات القيمة من شأنه مراعاة أحكام القانون فى تحرير الأوراق وبذلك تقطع المنازعات التى كثيراً ما تنشأ بسبب قيام من لا خبرة لهم بممارسة هذه الشئون ذات الطبيعة القانونية بما تعود بالضرر من ذوى الشأن ، لما كان ذلك وكانت المادة ١٣٣ مرافعات تنص على أن تستأنف الدعوى سريها بعد الإنقطاع أو الوقف بصحيفة تعلن للوى الشأن ، فإن مؤدى هذه النصوص جميعها أنه ليس فى القانون ما يستلزم توقيع أحد الخامين على صحيفة تجديد السرى فى الدعوى بعد القضاء بإنقطاع سري الخصومة فيها أو وقفها أو تجديدها بعد النقض لأول مرة ، وذلك لإتفاء العلة التى أجلها إشراط المشرع توقيع الخامى فى الحالات المشار إليها فيما تقدم .

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٧٩ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢

يدل نص المادة ٢/٥٨ من قانون الخامة ١٧ لسنة ١٩٨٣ على أن كل ما يتطلبه المشرع هو أن يكون الخامى الموقع على صحيفة الاستئناف مقررأ أمام محكمة الاستئناف ولم يستوجب أن يكون هو نفسه محرر تلك الصحيفة.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٤٨/١١/٢٥

إن نص الفقرة الثالثة من المادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالخامة أمام المحاكم الوطنية صريح فى النهى عن تقديم صحف الاستئناف إلا إذا كانت موقعة من محام مقرر أمام محاكم الاستئناف مقتضى هذا النهى أن عدم توقيع مثل هذا الخامى على صحيفة الاستئناف يربط عليه حتماً عدم قبولها. أما القول بأن الشارع لم يربط البطلان جزاءً على المخالفة فمردود بأن النهى يتضمن بذاته هذا الجزاء وإن لم يصرح به .

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢١

إن نص المادة ٣٣ من قانون إخمادة رقم ٩٨ الصادر في ١٤ من يولييه سنة ١٩٤٤ صريح في النهي عن تقديم صحف الاستئناف ما لم يوقعها محام مقرر أمام محاكم الاستئناف مقتضى هذا أن عدم توقيع محام على صحيفة الاستئناف يوجب عليه ولا بد عدم قبولها. أما القول بأن الشارع لم يوجب الطعن جزءاً عن المخالفة وأنه تعمد إغفاله فمردود بأن النهي يتضمن بذاته هذا الجزء ، ومع وضوح معنى النص لا عبرة بما جرى قبل صدوره من مناقشة في صدره.

• الموضوع الفرعي : الحكم الممنه للخصومة :

الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٩٣٦ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٦

إذ كان البين من الأوراق أن الدعوى أقيمت أمام محكمة أول درجة بطلب تحديد أجرة عين النزاع ورد الفروق المترتبة على هذا التحديد ، وكان الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧١/١/٣٠ قد إلتصر على الشق الخاص بتحديد الأجرة دون الشق المتعلق برد الفروق التي ناط بتقديرها أحد الخبراء وكان هذا الحكم قطعياً غير مشمول بالنفاذ المجل والمخرج عن نطاق الأحكام القابلة للتفديد الجبري ، وكان الحكم المنهى للخصومة لم يصدر إلا في تاريخ لا حق ، فإن الطعن فيه على إستقلال يكون غير جائز وفقاً لنص المادة ٢١٢ مراتب لما كان ذلك وكان قرار المحكمة بضم الإستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد ليس من شأنه أن يدمجهما في إستئناف واحد بحيث يفقد كل منهما إستقلاله ولا يؤثر على مركز الخصوم في كل منهما طالما أن الطلبات في إحدهما ليست هي ذات الطلبات في الآخر. فلا يجوز القول بأن قرار محكمة الإستئناف بضم الإستئنافين جعل للإستئناف المقضى بعدم جوازه جائزاً بعد أن كان قبل قرار الضم غير جائز ، وإذ سائر الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النفي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١٢٠٤ بتاريخ ١٩٧٨/٥/١

إذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر في الطلب الأصلي وحده الخاص بفسخ عقد الإيجار ولم يمه الخصومة بين الطرفين تبعاً لأنها ما زالت مطروحة على محكمة الدرجة الأولى للفصل في طلب التعويض ولئن كان مفاد المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة لا تكون قابلة للطعن إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها فإنها قد إستنتت في ذات الوقت الأحكام القابلة للتفديد الجبري مما مؤداه جواز الطعن فيها على إستقلال لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في الطلب الأصلي قاضياً بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ولئن كان الأصل في الأحكام الصادرة برفض الدعوى أنها لا تقبل التفديد الجبري إلا أنه لما كان الثابت أن الحكم الابتدائي صدر بفسخ

عقد الإيجار والإخلاء مع النفاذ المعجل وبلا كفاءة ، فإن الحكم الاستثنائي الصادر بإلغاء هذا الحكم ورفض الدعوى يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قابلاً للتفويض الجبري لإزالة آثار تنفيذ الحكم الابتدائي وبالتالي يكون قابلاً للطعن المباشر دون انتظار للحكم النهائي للخصومة كلها ، ويكون الطعن بطريق النقض بالتالي جائزاً .

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٩

إذ كانت طلبات الملعون عليه هي إنتهاء عقد الإيجار المبرم بين الطرفين والقضاء له بتعويض ، وكان الحكم الابتدائي قد قضى بإنتهاء عقد الإيجار ، وبندب مكتب الخبراء لتقدير التعويض ، فإن هذا الحكم في شقة الأول الذي طعن عليه الطاعن باستئناف يكون غير منه للخصومة كلها ، كما أنه ليس من الأحكام التي إستأنها المشرع على سبيل الإحصار وأجاز الطعن فيها على إستقلال ، ومن يكون الحكم الملعون فيه صحيحاً إذ قضى بعدم جواز إستئنائه .

الطعن رقم ١١٣٠ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ١٨٨ بتاريخ ٨/١٢/١٩٧٩

المقرر وفقاً لحكم المادة ٢١٢ من قانون المرافعات. أنه لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم النهائي للخصومة كلها ، وكان المقصود بالخصومة التي ينظر إلى إنتهائها في هذا الصدد على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي الخصومة الأصلية المتعقدة بين الطرفين لا تلك التي تثار عرضاً بشأن مسألة فرعية متعلقة بالإثبات في الدعوى كان الإدعاء بالتزوير كطلب عارض في الدعوى لا يعدو في حقيقته أن يكون دفاعاً موضوعياً منصّباً على مستندات الدعوى فإن الحكم الصادر في هذا الإدعاء من محكمة الدرجة الأولى يكون غير قابل للطعن فيه إستقلالاً .

الطعن رقم ١٩٧١ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٥٠٨ بتاريخ ١٧/٥/١٩٨١

مفاد نص المادتين ١/٢٢٩ ، ٢٣٢ من قانون المرافعات مرتبطتين وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه تعتبر مستأنفة مع إستئناف الحكم النهائي للخصومة جميع الأحكام الصادرة قبله ، بشرط ألا تكون هذه الأحكام قد قبلت من إستأنفها صراحة وأن يقتصر نظر الإستئناف على الحدود التي يقررها الأثر الناقل للإستئناف فلا يطرح على المحكمة الإستئنافية إلا ما رفع عنه الإستئناف فقط .

الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٧

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجب الحكم الاستثنائي أن يحيل في بيان الوقائع ودفاع الخصوم ودفعهم إلى الحكم الابتدائي الذي إحتصل على بيان ما إستند إليه الخصوم من دفع وأوجه دفاع

ونقض الحكم الإستئنافي لا يمتد إلى الحكم الابتدائي الذي يظل قائماً ولو كان الحكم المنقوض قد قضى بتأييده.

*** الموضوع الفرعي : الحكم في الإستئناف :**

الطعن رقم ٥٢ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١

إذا كان المستأنف "المشروع منه" لم يتمسك في الإنذار الموجه منه إلى المستأنف عليه "الشفيع" بوجهة نظره في الدعوى الصادر فيها الحكم ومركزه فيها ، بل كان كل ما تضمنه الإنذار في هذا الشأن هو قول المستأنف إنه لم يكن لهم أثناء سير الدعوى بمطالبة المستأنف عليه بإيداع الثمن أو عرضه عرضاً حقيقياً تمسكاً منه بوجهة نظره في الدعوى ومركزه فيها ، إلا أنه إزاء الحكم "الذى صدر" لا يقف مكتشوف اليدين بل يطالبه بالأداء أو الإيداع ، فكيفت محكمة الإستئناف هذا الإنذار بأنه ليس قبولاً للحكم الابتدائي بل هو إثبات عجز المستأنف عليه عن القيام بدفع الثمن ، مغفلة دلالة مطالبة المستأنف للمستأنف عليه بأداء الثمن في مقابل تسليمه مستندات التخالص عنه وهي دلالة لا تتقيم مع القول بأن الفرض من الإنذار هو إثبات عجز المستأنف عليه لحسب ، فهذا منها تكيف غير سائغ لعبارة الإنذار وفهم غير صحيح لدلالته ، والتكيف الصحيح لهذا الإنذار هو أنه قبول للحكم المستأنف.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٩٦٣/٥/١٦

منى كانت محكمة الدرجة الثانية قد فصلت في الاستئناف الأصلي فإنها تكون في غنى عن نظر الاستئناف المرفوع بشأن وصف النفاذ .

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٥٧٣ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٢٩

الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية الشرعية [هيئة إستئنافية] بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للسير فيها طبقاً للمنهج الشرعى ، مؤداه إلغاء الحكم المستأنف ، ومن لم فمتى كان الحكم المطعون فيه إذ أسس لقضاء على أن الحكم المستأنف قائم لم يحسه الحكم الصادر في الإستئناف بإعادة القضية لمحكمة أول درجة للسير فيها لا بالتأييد ولا بالتعديل ولا بالإلغاء وأنه قرار إجرائي لم يزل من الحكم شيئاً ، فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٩٤٣ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٨

القضاء بإلغاء الحكم المستأنف يزيل الحكم بجميع آثاره وتسقط عنه حجتيه.

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٨

متى كان بين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قضت بإنهاء الخصومة في الاستئناف لسبق فضائها فيها في إستئناف آخر كان مرفوعاً عن ذات الحكم المستأنف وأقيم على ذات أسباب الإستئناف الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه وكان الثابت أن ذلك الإستئناف الآخر كان قد أقيم من الطاعن على المطعون عليهما وطلب فيه وقف تنفيذ الحكم المستأنف لذات الأسباب التي بنى عليها الإستئناف الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه فقضت محكمة الإستئناف الأول برفضه وبتأييد الحكم المستأنف بعد أن بحثت الأسباب التي بنى عليها الإستئنافان وتناولتها بالرد دون أن تنبه إلى ما كان مطلوباً في هذا الإستئناف من طلب وقف تنفيذ الحكم المستأنف فإنه لا يجوز أن يعاب على الحكم المطعون فيه باخفاق في تطبيق المادة ٥٥٤ من القانون المدني لعدم تمسك أي من الخصوم بحجة الحكم الأول عند نظر الإستئناف الثاني ذلك بأن قضاء المحكمة في الإستئناف الأول هو قضاء قطعي في أصل النزاع موضوع الإستئناف الثاني وبه تكون المحكمة قد إستفدت ولايتها بالنسبة لهذا النزاع بحيث يتمتع عليها أن تعود لقضي فيه بقضاء آخر يستوى في ذلك أن يكون حكمها فيه صحيحاً أو باطلاً إذ يوجب على صدره إنتهاء النزاع بين الخصوم على أصل الحق وغروجه عن ولايتها وإذا كانت محكمة الإستئناف قد أخطأت في فضائها في الإستئناف الأول لم تقصر قضاها فيه على طلب وقف التنفيذ الذي كان الهدف من رفع ذلك الإستئناف فإن مسيل إصلاح هذا الخطأ كان الطعن بطريق النقض في هذا القضاء ولا تملك المحكمة التي أصدرته تصحيحه والرجوع فيما فصلت فيه قطعياً وأنهت به النزاع الذي كان يتناوله موضوع الإستئناف.

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٣٤ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٨٩٢ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٦

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه المكملة للمنطوق أن الإستئناف مقبول من الناحية الشكلية فإن محكمة الإستئناف تكون قد استفدت ولايتها للفصل في شكل الإستئناف ، بحيث لا تملك النظر في الدفع باعتبار الإستئناف كان لم يكن الذي أثاره الطاعن "المستأنف عليه" بعد ذلك أثناء إجراء التحقيق لتعلق هذا الدفع بشكل الإستئناف الذي سبق أن فصلت فيه المحكمة ، ولأن حجية الأمر المقضي التي اكتسبها الحكم المذكور تحول دون جواز التمسك أمام ذات المحكمة التي أصدرته بدفع خاص بشكل الإستئناف.

الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٥

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعديل الحكم الابتدائي - فيما قضى به من بطلان عقد البيع لثبوته صوريته - إلى عدم نفاذ العقد في حق الدائن ، فإنه يكون قد قضى ضمناً بصحته وبإلغاء البطلان الذي

حكم به الحكم الابتدائي ، ومن ثم فإن النعي عليه بأنه رفض القضاء للطاعن بصحة عقده ، يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٤٥٩ بتاريخ ١٩٧١/٤/٨

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد وقائع الدعوى ومراحلها ودفاع الطرفين أمام محكمة أول درجة وما أصدرته المحكمة من أحكام ، ثم إمتعرض أسباب الإستئناف وإنتهى إلى تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به للأسباب التي أوردتها وللأسباب التي أضافها ، فإنه لا يجدى الطاعن عن التمسك بما لحق الحكم الابتدائي من بطلان لنقص في بياناته الخاصة بوقائع الدعوى وأدلتها ، ذلك أنه وقد إستفدت محكمة الدرجة الأولى ولايتها بالحكم الصادر منها ، وتدارك الحكم المطعون فيه ما إعتور الحكم الابتدائي من نقص في بياناته ثم فصل في موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف بعد أن إستبان أنه صحيح ، فإن النعي عليه بالبطلان يكون غير سليم.

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١٢٢ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٨

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قطع في أسبابه بأن حكم نذب مكتب الخبراء الصادر من محكمة أول درجة والسابق على الحكم المستأنف - قد سقط حق الطعن فيه بالإستئناف فإنه لا يعيه - من بعد - القضاء في المنطوق بقبول الإستئناف شكلا ، إذ هذا القضاء إنما ينصرف إلى الإستئناف الحاصل عن الحكم الأخير ولا يشمل بحال الحكم الصادر بنذب مكتب الخبراء .

الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١٧١٦ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٧

القضاء في طلب وقف نفاذ الحكم المستأنف هو قضاء وقفي لا يجوز وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة قوة الأمر المقضي لأن الفصل في هذا الطلب إنما يستند إلى ما يبدو للمحكمة من ظاهر أوراق الدعوى بما يجوز أن تعمد عند الفصل في الموضوع عن رأى إرتأته وقت "الفصل في هذا الطلب إذ ليس لحكمها فيه أى تأثير على الفصل في الموضوع .

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٤٨ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١٩١٨ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢١

مقتضى الأثر الناقل للإستئناف أنه يعين على محكمة الإستئناف أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة الدرجة الأولى متى كان الحكم المستأنف قد إنتهى إلى القضاء له بطلباته كلها وكان لم يبت تحليله عن هذه الأوجه .

الظعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٧٢٨ بتاريخ ١٩٨١/٦/٦

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يعيب الحكم الإستئنافى أن يحيل فى بيان الوقائع ودفاع الخصوم على الحكم الابتدائى إذا قضى بإلغائه ما دلم هذا الحكم قد إحتتمل على وقائع الدعوى ومراحلها وما إستند إليه الخصوم من الأدلة الواقعية والحجج القانونية والدعائمات التى ركن إليها فى قضائه لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه ولئن أحال إلى الحكم الإستئنافى المنقوض الصادر بتاريخ ٢٩-١١-٧٨ فى بيان أسباب الإستئناف ومستندات الطرفين ودفاعهما - إلا أنه بالرغم من ذلك قد حصل وقائع الدعوى ومراحلها المختلفة ودفاع الخصوم فيها وأورد إستقلالاً الدعائمات التى إستند إليها فى قضائه وبالتالي يكون النعى عليه بهذا السبب فى غير محله.

الظعن رقم ٣٩٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٣

لما كان الثابت من الحكم الإستئنافى السابق أن محكمة الإستئناف قضت فى الإستئناف المقابل المرفوع من المطعون ضدهما الأولين بطلب زيادة التعويض برفضه وهو قضاء عليهما لمصلحة الطاعنين لم يظعن عليه بالنقض ليجوز حجية الأمر المقضى فيه. كما قضت فى الإستئنافين الأصليين المرفوعين من الطاعنين بمعدّل التعويض المحكوم عليهم به بالتضامن فيما بينهم بإقصاه من ٢٠٠٠ جنيه إلى ٧٠٠ جنيه وهو أيضاً قضاء على المطعون ضدهما الأولين لمصلحة الطاعنين لم يظعن عليه بالنقض ليجوز حجية الأمر المقضى كما أن الظعن بالنقض السابق المرفوع من الطاعن فى الظعن الأول المائل كان فى خصوص مسئولية عما حكم عليه به من تعويض تحدّد مقداره بمبلغ ٧٠٠ جنيه وقد نقض فى خصوص تقادم المسئولية وتقدير التعويض بمبلغ ٧٠٠ جنيه ولا يتعداه إلى الزيادة فى تقدير التعويض المناسب للضرر الذى قدرته محكمة الإستئناف بمبلغ ٧٠٠ جنيه ورفضت ما زاد عليه لمصلحة الطاعنين على المطعون ضدهما الأولين بقضاء لم يظعن فيه المحكوم عليهم [الطاعنون] ولم يكن مطروحاً على محكمة النقض فى الظعن السابق ولا مرتباً على نقض الحكم فى رفض الدفء بالتقادم لما كان ذلك وكانت محكمة الإحالة قد إنتهت بالحكم المطعون فيه إلى رفض الدفء بالتقادم وإلى ثبوت مسئولية الطاعنين المئوية على نقض الحكم السابق فيما قضى به من رفض الدفء بالتقادم فإنه ما كان لها أن تتجاوز الحد الأعلى ل مقدار التعويض الذى تحدّد بقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضى.

الظعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢١٦٩ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا إنفرد بعض المحكوم عليهم بإستئناف الحكم إذا كان موضوع النزاع غير قابل للتجزئة ، فإن المستأنفين يستطيعون من إستئنافهم ، ويجب على محكمة الإستئناف أن تفصل فيه

غير مقيدة بالحكم الابتدائي الذي لم يستأنف به باقي المحكوم عليهم ، وإذ كان النابت أن المستأنف المطعون ضدها الأولى قد استأنفت حكم محكمة الدرجة الأولى القاضي بالإخلاء والتسليم وأدخلت باقي المحكوم عليهم فيه ، وكان موضوع النزاع غير قابل للتجزئة فإن الحكم المطعون فيه إذ فصل في الاستئناف غير مقيد بالحكم الابتدائي فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون.

الطعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٢

لئن كان المقرر طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات أنه لا يفيد من الطعن إلا من رفعه كما أنه من المقرر أنه لا يجوز شحمة الدرجة الثانية أن تسوى مركز المستأنف بالإستئناف الذي أقامه ، إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في الإستئناف رقمي ١٨٣١ ، ٢٠٢٩ لسنة ٩٦ ق القاهرة المقام أولهما من الطاعن بطلب زيادة الأجرة ، ولثانيهما من المطعون ضدهما بطلب تخفيضها ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه بتخفيض الأجرة قد صدر في إستئناف المطعون ضدهما وبما إلتزمه أن إستئناف الطاعن قد رفض ، ومن ثم فلا يكون قد أضرب من طعنه ويكون النتي على هذا الأساس في غير محله .

الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٩٨٦/٥/١٥

الحكمة الإستئنافية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تملك عند القضاء بطلان الحكم المستأنف لعبه فيه أو في الإجراءات الموثب عليها أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة التي فصلت في موضوعها لتتظر فيها لأنها إذ فصلت في موضوع الدعوى تكون قد إستنفذت ولايتها فيها وإنما على المحكمة الإستئنافية في هذه الحالة نظر الدعوى بمعرفتها والفصل فيها.

الطعن رقم ١٣٢٠ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٣

إذ كان الحكم المطعون فيه وقد قضى بعدم قبول الإستئناف بالنسبة للمطعون ضده الرابع فإنه لا يسوغ محكمة الإستئناف أن تقضى بعد ذلك في نظر موضوع الدعوى بالنسبة له ، ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم إلفاته عن بحث دفاع الطاعنة في شأن ما إدعته من إستحجاز المطعون ضده الرابع لمسكن آخر بمقار النزاع.

الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥٦ مكتب فني ٤٤ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٩٨٩/٦/١٥

إذا ما قدم المدعي عقد البيع الصادر من المدعي عليه شحمة أول درجة ثم فقد من بعد صدور الحكم الابتدائي القاضي بصحته ونفاذه فإن واقعة فقدان هذا العقد وما يتصل بها من منازعة يثيرها المدعي عليه لدى محكمة الإستئناف في شأن التوقيع عليه تعد من المسائل الموضوعية التي تخضع في تقديرها لتلك المحكمة دون رقابة من محكمة النقض متى كان إستخلاصها سائفاً مستمداً مما له أصل ثابت بالأوراق .

الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ٧٣٢ بتاريخ ١٣/٣/١٩٩١

المقرر - في قضاء هذه المحكمة أن تأييد المحكمة الإستئنافية الحكم الابتدائي للنتيجة الصحيحة التي إنتهى إليها للأسباب الواردة به ولأسباب جديدة أنشأتها لنفسها مفاده أنها أخلت من أسبابه ما لا يتعارض منها مع أسبابها ولا مع النتيجة الصحيحة التي أيدتها وأنها أطرحت ما عداه ولو لم تفصح عن ذلك أو تخطئ الحكم الابتدائي في أسبابه المخالفة .

الطعن رقم ٣٢٥٢ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ٨٨١ بتاريخ ٤/١/١٩٩١

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن المحكمة الإستئنافية لا تملك عند القضاء بطلان الحكم المستأنف لمعب فيه أو في الإجراءات المترتبة عليها أن تعيد الدعوى شكمة أول درجة التي فصلت في موضوعها لتتظر فيها ، لأنها إذ فصلت في موضوع الدعوى تكون قد إستنفذت ولايتها عليها ، وإنما يتعين على المحكمة الإستئنافية في هذه الحالة - طالما أن العيب لم يمتد إلى صحيفة إلتصاح الدعوى - نظر الدعوى بمعرفتها والفصل فيها .

الطعن رقم ٤١ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١١/١/١٩٣٢

لا يجب حكم محكمة الدرجة الثانية مجرد عدم رده على جميع الأسباب التي بنى عليها الإستئناف . على أن الطعن بهذا الوجه يجب أن يبين فيه سبب الإستئناف الذي أغفل الحكم المطعون فيه الرد عليه ومسدى التأثير إغفال الرد على جوهر ما قضى به الحكم ، فتسنى معرفة منبلغ قصوره من هذه الناحية .

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ١٨/٤/١٩٣٥

إذا حكمت محكمة الإستئناف بعدم قبول إستئناف أحد المستأنفين لعدم الصفة وعدم إختصاصها بنظر إستئناف المستأنف الثاني منهما وطعن المستأنفان في هذا الحكم ورأت محكمة النقض صحة الحكم الصادر بعدم الإختصاص جاز لها أن ترفض الطعن في الحكم الصادر بعدم قبول الإستئناف لعدم الصفة لأن مصلحة الطاعن تكون نظرية صرفاً ، إذ لو كان هذا الإستئناف قد قبل لكانت العقوبة فيه كالعاقبة في الإستئناف الآخر الذي رفع من المستأنف الثاني وحكم بعدم إختصاص محكمة الإستئناف بنظره .

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ٤/١/١٩٣٥

إذا قام نزاع على كون قطعة أرض داخلة مادياً وواقعياً ضمن حلود أرض كان متازعاً عليها ومقتضياً فيها بين الطرفين في دعوى سابقة أو غير داخلة ضمنها ، فقضت محكمة الإستئناف بعدم دخولها بعد أن نظرت الخلاف وحصلت فهمها فيه من العناصر المختلفة المقدمة لها ، وذكرت في أسباب حكمها الإعتبارات التي إعتمدت عليها فلا محل للنعي على حكمها باحطاً في ذلك والإستناد فيه إلى ما كان أمام محكمة الإستئناف

من تقارير الخبراء ومحاضر الانتقال لأن كل ذلك لا إتصال له بالقانون ولا مساس فيه بمجعية الحكم الصادر في الدعوى السابقة .

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤٠٠ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٩٣٥/٦/٢

إن المادة ٣٧٠ مرافعات تجيز محكمة الاستئناف إذا حكمت بإبطال الحكم التمهيدى المستأنف أن تطلب الدعوى الأصلية وتحكم فيها متى كانت صالحة للحكم بتقدير صلاحية القضية للحكم مسألة موضوعية. فإذا كان كل من الخصمين قدم للمحكمة الابتدائية طلباً في موضوع الدعوى وكانا كلاهما قد استأنفا الحكم التمهيدى طالبين إلغاءه والحكم في موضوع الدعوى ورأت محكمة الاستئناف أن هذا الموضوع صالح للفصل فقصت فيه فلا يجوز ، من بعد ، الطعن في حكمها بدعوى أن هذا الحكم فصل في الموضوع بغیر أن يكون صالحاً للحكم .

الطعن رقم ١٤ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٠٠٠ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٣٧/٦/٣

إذا صدر حكم في مسألة من مسائل الخصومة ، ثم صدر حكم في موضوع الدعوى مؤسس على هذا الحكم ، وكان المستأنف لم يبين في صحيفة الاستئناف تاريخ الحكم الأول، كما أنه لم يطلب إلى محكمة الاستئناف إلغاءه بصريح القول وفقاً لما جرى به العرف من طلب إلغاء كل حكم مستأنف ولكن كان الواضح مع ذلك أنه قد قُصد أن يستأنفه مع حكم الموضوع بدليل أسبابه في صحيفة الاستئناف في تقديم أدلته على خطئه ، وطلب الحكم بعلم قبول الدعوى ، فإن الاستئناف في هذه الحالة يعتبر شاملاً للخصمين

*** الموضوع الفرعى : الخصوم في الاستئناف :**

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٩٥٥/٢/١٧

مفاد نص المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات أن الشارع بعد أن أورد في صدر المادة القاعدة الأساسية من قواعد الطعن في الأحكام بتقريره بأنه لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يحتج به إلا على من رفع عليه رأى منعا لتناقض الأحكام وتضاربها في الدعاوى التى يتعدد أطرافها تجوز الطعن استثناء بعد فوات مواعيده أو قبول الحكم المطعون فيه وذلك في حالات منها حالة الحكم في موضوع لا يقبل التجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها. أما الحالات الأخرى فإنه على ما يبين من صريح النص أنه إذا ما رفع طالب الضمان أو الضامن طعناً في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية في الميعاد بالنسبة له ، جاز لمن فوت منهما ميعاد الطعن أن يرفع طعناً عن نفس الحكم وكذلك إذا رفع طعن في الحكم الصادر لمصلحة طالب الضمان في الميعاد ، فإنه يجوز اختصاص الضامن ولو كان ميعاد الطعن قد انقضى بالنسبة له إذا رفع طعن في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية لمصلحة الضامن جاز

اختصاص طالب الضمان في هذا الطعن ، ولو كان الحق في الطعن قد سقط بالنسبة له. فالمناطق في كل هذه الصور للإفادة من الطعن أن يكون الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية قد رفع في الميعاد من أى من الخصوم فيها.

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٥

- إذا كان أحد المستأنف عليهم لم توجه إليه طلبات لا أمام محكمة أول درجة ولا أمام محكمة الاستئناف فانه لا موجب لى القانون لإعادة إعلانه وإعلانه إذا لم يحضر فى الاستئناف طبقا للمادة ٩٦ مرات. فإذا كان المدعى قد طلب أمام محكمة أول درجة أن يصدر الحكم فى مواجهة هذا الخصم ولما استؤنف الحكم الابتدائى لم يوجه إليه المستأنف أى طلبات فانه لا يكون ثمت بطلان لعدم اتخاذ ما تقتضى به المادة ٩٦ سابقة الذكر فى خصوصه.

- لمن يرى من المخصوص أن له مصلحة فى غاصمة من لم يختصم فى الاستئناف أن يدخله فى الدعوى إذ لم يوجب القانون شمول الاستئناف لكل من كان خصما فى الدعوى أمام محكمة أول درجة لا تؤدى المادتان ٤٠٩ و ٤١٢ مرافعات إلى وجوب شمول الاستئناف لكل من كان خصما أمام محكمة أول درجة.

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٩٦١/١١/٩

لا يفيد من الطعن طبقا للمادة ٣/٢٨٤ مرافعات إلا من رفعه فإذا كان الاستئناف قد رفع من بعض ورثة المدين المحكوم عليهم دون البعض الآخر عن حكم صادر بإجراء المقاصة بين دين المورث ودين عليه وكان ليس ثمة ما يمنع بعض الورثة المحكوم عليهم من إرضاء الحوالة - بالنسبة لخصمتهم فى الدين فإن قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم الابتدائى كله وبالنسبة لمن لم يستأنفه من المحكوم عليهما يكون مخالفا للقانون فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٧

- لم يضع القانون التجارى قواعد خاصة لبيان من يوجه إليه الطعن فى حكم إشهار الإفلاس مما يتعين معه الرجوع إلى القواعد العامة فى قانون المرافعات وهى توجب توجيه الطعن إلى المحكوم هم. ومؤدى ذلك وجوب توجيه الطعن فى الحكم الصادر بإشهار الإفلاس إلى الدائنين طالبا إشهار الإفلاس لأنهم من المحكوم لهم بإشهار إفلاس مدينهم فضلا عن توجيهه إلى "السنديك" وإذن فمضى كانت الطعنة لم تعلن صحيفة إستئنافها عن حكم إشهار الإفلاس إلى الدائنين طالبا الإشهار إعلانا صحيحا فى الميعاد القانونى فان قضاء الحكم المطعون فيه ببطلان الاستئناف لا يكون قد خالف القانون.

- متى رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب إختصاص الباقيين ولو بعد فوات ميعاد الطعن إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة "م ٢/٣٨٤ مرافعات" وإذا كانت دعوى الإفلاس من الدعاوى التي لا تقبل التجزئة وكانت الطاعنة لم تختصم الدائنين طالى إشهار الإفلاس في إستئنافها المرفوع عن حكم إشهار الإفلاس وذلك بصحفة مشتملة على بيان لأسبابه فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل تطبيق حكم المادة ٢/٣٨٤ مرافعات وقضى بطلان الإستئناف لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٧٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ١٩٦٢/١/٤

الموضوع في دعوى إسترداد ما دفع بغير حق ، قابل للتجزئة والحكم الذى يصدر فيها قابل للتجزئة كذلك ولو كان المدعى مدينأ مع آخر بالتضامن في قرض لأن سبب الدعوى ليس هو عقد القرض ومن ثم فلا تطبق عليها القاعدة الواردة بالمادة ٣٤٨ من قانون المرافعات التي توجب إختصاص باقي المحكوم لهم في الطعن المرفوع على أحدهم في الميعاد ولو بعد فواته بالنسبة لهم ، لأن ذلك مشروط بأن يكون الحكم الصادر في موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة أو في إلزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين. وإذا كان الإستئناف المرفوع عن الحكم الصادر في هذه الدعوى لم يوجه إلى أحد المحكوم لهم إيداعاً فإنه يكون باطلاً بالنسبة إليه فقط - ولا يصحح هذا البطلان أن تكون محكمة الإستئناف قد أذنت بإدخاله في الإستئناف - غير أن أثر ذلك البطلان لا ينسحب إلى الإستئناف الموجه إلى الباقيين ، ومن ثم فيكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بطلان الإستئناف برمته على أساس عدم قابلية موضوع الدعوى للتجزئة وقيام التضامن فيها قد خالف القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٢٣ بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٩

متى كان النزاع بين مصلحة الضرائب ومورث المطعون عليهم قد جرى على تحديد رقم المقارنة الذى تجرى على أساسه المحاسبة عن الضريبة الامتنائية وهو على هذه الصورة وفي حق تركة المورث مما لا يقبل التجزئة فإن بطلان الاستئناف بالنسبة لبعض المحكوم لهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين.

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٩

تشترط المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات لإفادة المحكوم عليه فوت ميعاد الإستئناف أو قبل الحكم من الإستئناف المرفوع في الميعاد من أحد زملائه المحكوم عليهم معه ، أن يكون الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة أو في إلزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين والحكمة التي هدف إليها المشرع من تقرير هذا الحكم هي تنافى تناقض الأحكام في الدعاوى التي يتعدد أطرافها ويؤدى هذا التناقض إلى نتائج غير مقبولة. وهذه الحكمة لا تتحقق في حالة التضامن إلا إذا صدر الحكم

الإبتدائي قاضياً فعلاً بتضامن المحكوم عليهم في الإلتزام المقضي به. أما إذا كان المدعى قد طلب التضامن ولم تجبه إليه المحكمة وصدر حكمها بالإلزام بغير تضامن بين المحكوم عليهم فإن الحشية من وقوع تضارب من النوع الذي قصد الشارع إلى نقاديه بين هذا الحكم والحكم الذي قد يصدر على خلاله في الإستئناف المرفوع من بعض المحكوم عليهم دون البعض الآخر ، هذه الحشية لا تقوم في هذه الحالة ومن ثم فلا يفيد المحكوم عليه الذي فوت ميعة الإستئناف من الإستئناف المرفوع في الميعاد من أحد المحكوم عليهم معه.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٢٦٦ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٦٤

لا توجب المادة ١/٤٠٦ من قانون المرافعات شمول الاستئناف لكل من كان خصماً في الدعوى أمام محكمة أول درجة وإنما كل ما أوجبه هو إعلان الاستئناف إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم الاستئناف دون غيرهم ممن لم ير المستأنف توجيه الاستئناف إليهم.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٢٦٦ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٦٤

أحوال عدم التجزئة المقصودة بالمادة ٣٨٤ مرافعات هي الأحوال التي يتعدد فيها المحكوم فلم يبحث بحشى وقوع تضارب في الأحكام والتعدد بهذا المعنى لا يتحقق إذا كان المحكوم له هو المدين وكان دائنه قد تدخل متنعضاً إليه في الدعوى التي صدر فيها الحكم المستأنف إذ في هذه الحالة يعتبر المحكوم له واحداً وهو المدين أما الدائن فإنه إذا كان يفيد من الحكم فإن إفادته منه تكون بطريق التبعية باعتباره خلفاً للمدين المحكوم له وفي هذه الصورة تنتفي الحشية من تضارب الأحكام لأن الحكم الذي يصدر في الاستئناف يكون حجة على الدائن ولو لم يختصم فيه بنفسه.

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٣٩٣ بتاريخ ١٢/٣/١٩٦٥

إذا كان البين من مطالعة الأوراق أن الطاعن الأول كان مختصماً في الدعوى الإبتدائية بصفته ولياً شرعياً ثم وجه إليه الإستئناف دون ذكر هذه الصفة كان ما جاء بعريضة الإستئناف يفصح عن أن إختصاصه فيه كان بتلك الصفة وليس بصفته الشخصية فإن إعلان الإستئناف على هذا الوجه الذي تم به يكون كافيّاً في الدلالة على أن المقصود بالإختصاص هو الطاعن الأول بصفته ولياً شرعياً ، ذلك أن المقصود من أحكام القانون في هذا الصدد هو إعلام ذوي الشأن إعلاماً كافياً بالبيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم ، فإن كل ما يكفي للدلالة على ذلك يحقق الغاية التي يهدف إليها القانون.

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٩٩٦ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٦٦

مضى كان الطاعن قد إختصم في الدعوى الإبتدائية بصفته ناظراً على الوقف وكان الإستئناف المرفوع من المظنون ضدها وإن وجه إليه دون ذكر هذه الصفة إلا أن ما جاء بعريضة هذا الإستئناف يفصح عن أن

إختصاصه فيه كان بتلك الصفة وليس بصفته الشخصية فإن إعلان الإمتناف على الوجه الذى تم به يكون كائياً فى الدلالة على أنه موجه إلى الطاعن بصفته ناظراً على الوقف ، إذ المقصود من أحكام القانون فى هذا الصدد - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو إعلام ذوى الشأن إعلاماً كافياً بالبيانات العامة المتعلقة بأسماء المحصور ومصاتهم فإن كل ما يكفى للدلالة على ذلك يحقق الغاية التى يهدف إليها القانون.

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ١٩٦٦/٣/١

إذا كان الثابت أن الطاعن لم يحتصم المطعون عليه الثالث وهو رئيس مكتب الشهر العقارى إلا ليصدر الحكم فى مواجهته بشطب التسجيلات الموقعة على العين موضوع الدعوى دون أن يوجه إليه طلبات بالذات وكان مقتضى ذلك أن المطعون عليه الثالث لم يكن خصماً حقيقياً فى النزاع وأن الدعوى تصح بغير إختصاصه ، فإن بطلان الإمتناف بالنسبة له لا يمتداه إلى الطاعن وباقى المطعون عليهم ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .

الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٢٨ بتاريخ ١٩٦٩/١/١٦

مضى كانت محكمة الإمتناف لم تفصل فى طلب تدخل المطعون ضده البائع " بطلب تثبيت ملكية " لا صراحة ولا ضمناً إذ لم تقض بقبول تدخله كما لم تقض فى طلباته فإنه يظل خارجاً عن الخصومة ولا يعتبر طرفاً فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، ولما كان لا يجوز التدخل أول مرة أمام محكمة النقض كما لا يجوز أمامها إختصاص من لم يكن طرفاً فى الخصومة أمام محكمة الإمتناف فإن إختصاص طالب التدخل - المطعون عليه السابع - فى الطعن بالنقض يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٢٤٨ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢

لا يملك رفع الإمتناف المقابل أو الفرعى غير المستأنف عليه فى الإمتناف الأصلى فلا يجوز لمن لم يحتصم فى الإمتناف الأصلى أن يرفع إمتنافاً مقابلاً أو فرعياً وإنما يكون له أن يرفع إمتنافاً فى المعاد.

الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٩٧١/٦/١

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لمن يرى من المحصور أن له مصلحة فى خصامة من لم يحتصم فى الإمتناف أن يدخله فى الدعوى ، إذ لم يوجب القانون شمول الإمتناف لكل من كان خصماً فى الدعوى أمام محكمة أول درجة إذ كان الحكم الابتدائى قد لضى بالزام الشركة المطعون عليها بأن تدفع للطاعن - الخبير المنتظم - بالى أتعابه ومصاريفه ، فلا على الشركة المذكورة إن هى لم تحتصم فى الإمتناف سوى الطاعن المقدرة له الأتعاب والمصاريف ضدها ، ما دام أن القانون لم يوجب إختصاص باقى المحصور فى التظلم.

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١١٣٣ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٧١

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا رفعت الدعوى بطلب الحكم على المدعى عليهم بالتضامن كان كل منهم مستقلاً عن الآخر في الخصومة ، كما أنه من المقرر في قضائنا في ظل قانون المرافعات السابق الذى يحكم والفة الدعوى أنه لا يجب إختصاص جميع المحكوم عليهم بالتضامن فى الطعن المرفوع من أحدهم ومن ثم فإن إختصاص الطاعنين لـ.... المحكوم عليه معهما بالتضامن فى الإستئناف المرفوع منهما ليس من شأنه إعتباره خصماً حقيقياً فى الإستئناف ، وإذ قضى الحكم بإعتبار الإستئناف كان لم يكن تأسيساً على أن موضوعه غير قابل للتجزئة ، وفاته أن ... لم يكن محكوماً له ، بل هو محكوم عليه بالتضامن مع الطاعنين ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٤٢ بتاريخ ٣/٢٨/١٩٧٢

تحدد الخصومة فى الإستئناف - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - بالأشخاص الذين كانوا مختصين أما محكمة الدرجة الأولى ، والمناطق فى تحديد الخصم هو بتوجيه الطلبات فى الدعوى إليه.

الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٤٩٧ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٧٢

- متى كان بين من الرجوع إلى الحكم المستأنف أنه صدر من المحكمة الابتدائية بتاريخ ١٩٦٣/٣/٧ حضورياً ، وكان ميعاد الإستئناف المحدد بستين يوماً يبدأ من اليوم التالى لصدور هذا الحكم وينتهى فى ١٩٦٣/٥/٦ وكان آخر الميعاد قد صادف عطلة رسمية لميد الأضحي بدأت من ١٩٦٣/٥/٣ حتى ١٩٦٣/٥/٧ مما يوجب عليه إمتداد الميعاد طبقاً للمادة ٢٣ من قانون المرافعات السابق التى تنص على أنه إذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية إمتد إلى أول يوم عمل بعدها " فإن الميعاد يكون قد إمتد إلى أول يوم عمل فى ١٩٦٣/٥/٨ وهو الذى قدم فيه الطاعن صحيفة الإستئناف إلى قلم المحضرين وإذ إعتبر الحكم المطعون فيه هذا الإستئناف مرفوعاً بعد الميعاد فإنه يكون غلطاً فى تطبيق القانون.

- إذا كان الواقع فى الدعوى أنها رفعت أمام محكمة أول درجة على كل من الطاعن - البنك القارى المصرى - ووزارة الخزانة ، بطلب خصم القوائد الزائدة عن رأس المال من السلفة المتعاقد عليها مع البنك الطاعن والى كانت حلاً للتسوية القارية وكان كل منهما مائلاً فى الخصومة أمامها مستقلاً عن الآخر ولقد كل منهما صحيفة إستئنافه إلى قلم المحضرين عن الحكم الصادر فيها فلا يكون أحدهما ممثلاً للآخر صحيفة إستئناف ولا يصلح لإتحاد مسلكتهما ووحدة دفاعهما فى الإستئناف أساساً للقول بقيام نيابة تبادلية وإعتبار الإستئناف المرفوع من أحدهما بمثابة إستئناف مرفوع من الآخر .

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٩٥٢ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٧

إذا كان الثابت أن المظنون ضدكما الثانى والثالث لم يحكم عليهما ابتداء بشئ، وقد إختصمتهما الطاعنة إستئنافاً ليصدر الحكم فى مواجهتهما دون توجيه طلبات إليهما بالذات فهما لا يعتبران خصمين حقيقين فى النزاع وصحة إعلانهما لا تتعداهما إلى الخصم الحقيقى فيه وهى المظنون ضدكما الأولى.

الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٤٢٧ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١٢

الخصومة فى الإستئناف تتحدد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة بالأشخاص الذين كانوا مختصمين أمام محكمة الدرجة الأولى ، والمناطق فى تحديد الخصم هو بتوجيه الطلبات إليه فى الدعوى.

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٥

لم يوجب القانون شمول الإستئناف لكل من إختصم فى الدعوى أمام محكمة أول درجة.

الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٥٠٨ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٧

الخصومة فى الإستئناف تتحدد وفقاً لنص المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات بمن كان مختصماً أمام محكمة أول درجة وإذا كان الطاعن الرابع لم يصح إختصاصه أمام محكمة أول درجة لا يعتبر لذلك مدخلاً فى الدعوى أمامها فإن إختصاصه أمام محكمة الإستئناف يكون غير جائز .

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٢٥٠ بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٥

مفاد نص المادة ١/٢٣٦ من قانون المرافعات أن أطراف الخصومة بالنسبة للإستئناف تتحدد بالحكم الصادر من محكمة أول درجة ومن ثم فلا يجوز للمستأنف أن يختصم بصحيفة الإستئناف من لم يكن طرفاً فى الدعوى إلا أنه يجوز قانوناً أن يرفع الإستئناف على غير من صدر ضده الحكم إذا كان الحق المتنازع عليه قد آل بعد رفع الدعوى باعتباره خلفاً عاماً أو خاصاً .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٥

مؤدى المادة ٢١١ من قانون المرافعات أنه يشترط فى الخصم الذى يحق له الطعن فى الحكم أن تكون له صفة لا تتوافر إلا إذا كان طرفاً فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المظنون فيه سواء بشخصه أو بمن ينوب عنه ، ولا يكفى أن تكون له مصلحة فى إلغاء الحكم أو تعديله وكانت الخصومة تتحدد فى الإستئناف بالأشخاص الذين كانوا مختصمين أمام محكمة الدرجة الأولى والمناطق فى تحديد الخصم هو بتوجيه الطلبات فى الدعوى إليه ، وإذا كان الثابت من واقع الدعوى أن الطاعن الأول لم يكن على أى وجه طرفاً فى الخصومة أمام محكمة الدرجة الأولى فإن إستئنافه للقرار الصادر فيها بتوقيع الحجر على الطاعن الثانى

يكون غير جائز ولا يسوغ القول بأن قضاء الولاية على المال جرى على إباحة الطعن للمشوى ممن وقع الحجر عليه ، أو أن ذلك كان جائزاً بمقتضى المادة ٢/١٣ من قانون المجالس الحسبية الصادر لى ١٩٢٥/١/١٣ والتي كانت تتيح للنيابة العامة ولكل ذو شأن أن يستأنف إلى المجلس الحسبى العالى أى قرار صادر من المجالس الحسبية فى طلبات توقيع الحجر أو رفعه ، وقد ألقى هذا الحكم بالمادة ٩٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن احكام الحسبية والتي قصرت رفع الإستئناف على الأحكام الصادرة فى المواد الحسبية من النيابة العامة ومن المحكوم ضده ليس غير ثم أُلغيت هذه المادة بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ .

الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٧٩/١/٨

الحصومة فى الإستئناف إنما تتحدد بمن كان خصماً فى الدعوى أمام محكمة أول درجة ومناطق تحديد الخصم يكون بتوجيه الطلبات وإذ كان الثابت أن الطاعن عقد خصومة بينه وبين المطعون ضدهما أمام محكمة أول درجة يطلب بإبطال عقد البيع المبرم بينهما إضراراً بحقوقه فى شركة التضامن القائمة بينه وبين المطعون ضده الثانى فإن نطاق الخصومة أمام محكمة أول درجة يكون قد تحدد بهؤلاء الأشخاص وإذ إستأنف المطعون ضده الأول الحكم الصادر فى الدعوى مختصاً الطاعن الذى أوجب إلى طلباته والمطعون ضده الثانى الذى باعته المحل موضوع العقد فإن الخصومة بهذه الصورة أمام محكمة الإستئناف تكون صحيحة ومتضمنة للأشخاص الذين يجب إختصاصهم فى الدعوى لأن طلب بطلان عقد البيع أو عدم الإعتماد هو طلب لا يقبل التجزئة إذ لا يتصور أن يكون البيع صحيحاً بالنسبة لأحد طرفيه دون الآخر وهو ما كان يمكن أن يؤدى إليه إغفال إختصاص المطعون ضده الثانى فى الإستئناف .

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣صفحة رقم ٤٩٣ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٣١

الأصل أن تقوم الخصومة صحيحة بين طرفيها من الأحياء فلا تتعد أصلاً إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة وإلا كانت معدومة لا ترتب أثراً ولا يصحها إجراء لاحق ، وعلى من يريد عقد الخصومة أن يراقب ما يطرأ على خصومة من وفاة أو تغير فى الصفة قبل إختصاصهم ، وإذ كان الثابت من الصورة الرسمية للحكم المطعون فيه المقدمة من الطاعن أنه ورد فى ديباجة الحكم أن المطعون عليه الثانى توفى إلى رحمة الله أثناء نظر الإستئناف وحل محله ورثته ، ورغم علم الطاعن بوفاته ، فإنه قد إختصمه بشخصه فى صحيفة الطعن دون ذكر لأسماء ورثته ، الأمر الذى لا تكون معه الخصومة فى الطعن قد إنتقدت لا بغير من ذلك إعلان ورثته بصحيفة الطعن بعد ورودها غير معلنة له لوفاته ذلك أنه يلزم لصحة الطعن إستعمال صحيفته على أسماء الخصوم وإلا كان باطلاً كص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧٢٥ بتاريخ ١٩٩٩/٣/١

إذا ما أصدرت محكمة أول درجة حكمها فى الدعوى وتحقق للمطعون ضدها الثانية - شركة المطاحن بعد ذلك كيانها القانونى وآل إليها المطحن مما تكون معه قد خلت المطعون ضدها الأولى - المؤسسة العامة للمطاحن - فى إدارته وتقبله والقاضى بشأنه ، فإن إختصاصها أمام محكمة الدرجة الثانية لا يكون إختصاصاً لشخص جديد لأنه إنما يتعلق بتصحيح الوضع القانونى الناتج عن تغير صفة تمثيل المطحن ولا يعتبر تصحيح شكل الدعوى فى الإستئناف إختصاص صاحب الصفة فيه إختصاصاً لشخص جديد لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم جواز إدخال الشركة المطعون ضدها الثانية فى الإستئناف بإعتبارها خصماً جديداً فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٩

الخصومة فى الإستئناف تتحدد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالأشخاص الذين كانوا مختصمين أمام محكمة الدرجة الأولى سواء كانوا مدعين أو مدعى عليهم أو مدخلين أو متدخلين فى الدعوى ، والمناط فى تحديد الخصم هو توجيه الطلبات فى الدعوى ، فلا يكفى - حتى يعتبر خصماً يجوز توجيه الدعوى فى المرحلة الإستئنافية مجرد إختصاصه أمام محكمة أول درجة ليصدر الحكم فى مواجهته ولا مجرد المتول أمام محكمة الدرجة الأولى دون أن يكون للطرف المائل طلبات أو توجه طلبات قبله.

الطعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥٣٣ بتاريخ ١٩٨٧/٤/١

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الخصومة فى الإستئناف تتحدد وفقاً لنص المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات بالأشخاص الذين كانوا مختصمين أمام محكمة الدرجة الأولى وبذات صفتهم وأن تصحيح الصفة وفقاً لنص المادة ١١٥ من ذلك القانون يجب أن يتم فى الميعاد المقرر وألا يخل بالمواعيد المحددة لرفع الدعوى إذ كان الحكم المستأنف قد صدر ضد وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لكل من بيت المال ومصنحة الأملاك فأستأنفه بهاتين الصفتين دون الطاعن الذى أقصر أثناء نظر الإستئناف وبعد فوات ميعاده - على تصحيح صفة محل بيت المال بموجب إعلانات وجهها للمطعون عليهم بعد فوات هذا الميعاد بإعتباره مثلاً لبيت المال دون وزير الخزانة الذى قصر فيها أيضاً صفته فى الإستئناف على مجرد كونه مثلاً لمصلحة الأملاك دون بيت المال بحسبان أن الطاعن حل محله فى ذلك فإن الحكم إذ قضى بعدم جواز إستئناف الطاعن إستناداً إلى أن الخصومة فى الإستئناف تتحدد بمن كان مختصماً أمام محكمة أول درجة فإنه يكون قد إنتهى إلى صحيح القانون.

الطعن رقم ١٣٢٠ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٨

إذا كان البين من الأوراق أن الطاعة قامت باختصاص المطعون ضده الرابع أمام محكمة أول درجة بإبداء طلباتها في مواجهته بجلسة المرافعة في ١٩٧٧/١٢/٢٩ دون الإلتزام باتباع الطريق المقرر قانوناً لرفع الدعوى ، ومن ثم لا يعد خصماً مدخلاً في الدعوى في هذه المرحلة من النقاضى ، وإذ إستأنفت الطاعة الحكم الصادر من محكمة أول درجة مختصة المطعون ضده الرابع ، وكانت الخصومة في الإستئناف وفقاً لنص المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات قاصرة على من كان مختصاً أمام محكمة أول درجة ومن لم لبان اختصاصه أمام محكمة الإستئناف يكون غير جائز .

الطعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٢٤١ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٨٨

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الخصومة في الإستئناف تتحدد بمن كان مختصاً أمام محكمة الدرجة الأولى والمناط في تحديد الخصم هو بتوجيه الطلبات منه أو عليه .

الطعن رقم ٢٤٥١ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٨٨

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الخصومة في الإستئناف تتحدد بالأشخاص الذين كانوا مختصين أمام محكمة الدرجة الأولى وأن المناط في تحديد الخصم هو بتوجيه الطلبات منه وإليه .

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ٥/٢/١٩٩٠

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان طالب التدخل لم يسع من وراء تدخله سوى الإنضمام في طلب رفض الدعوى وقدم وجه دفاع لتأييد هذا الطلب ولم يطلب الحكم لنفسه بحق ذاتي يدعيه في مواجهة طرفي الخصومة فإن تدخله على هذا النحو أي كانت مصلحته فيه لا يعد تدخلاً هجومياً وإنما هو تدخل إنضمامي يجوز طلبه ولو لأول مرة أمام محكمة الإستئناف ، ويتم التدخل عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ١٢٥ من قانون المرافعات بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بتقديره شفاهه بها في حضور الخصوم ويثبت في محضرها .

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٣٩

إن المستولين بالتضامن يعتبرون - طبقاً لأحكام المادة ١٠٨ من القانون المدنى - في وفاء العهد به كفلاء بعضهم لبعض ووكلاء بعضهم عن بعض من شأن هذه الوكالة أن المدينين يتنفصون من كل ما يشاره أحدهم من الأعمال في حدودها إذن فإستئناف أحدهم يستفيد منه الباقيون ، ويكون لكل منهم أن يمثل في هذا الإستئناف ، ويقدم بدفاعه فيه من غير حاجة إلى رفع إستئناف خاص منه . فإذا كان الحكم الإبدائي قد اعتبر أن تقرير المحجوز لديهم عما في ذمتهم حصل بطريق الفس والتدليس فالزعمهم على وجه

التضامن بدين الحاجز على أساس أن ما أتوه يكون شبه جنحة مدنية فإنهم يكونون متساوين في المسؤولية التقصيرية التي ترتب عليها الحكم عليهم بوجه التضامن ، يكون إذن لكل منهم أن يتنفع من الإستئناف المرفوع من أحدهم.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٩ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٥/٢/١٩٤٠

إذا كان الثابت أن وفاة أحد المتأنفين إنما حصلت أثناء قيام الإستئناف ، وأن الغامى الموكل عن جميع المتأنفين إستمر يباشر إجراءات الدعوى باسمهم جميعاً حتى صدر الحكم فيها ، ولم يخبر المتأنف عليه "وهو مصلحة الأملك" بالوفاة ، فإن الإجراءات لا تكون باطلة ، لأن السبب الذي كان يجب أن توقف من أجله الدعوى كان محضاً على المتأنف عليه فلم يكن له أن يظن أن الغامى قد إنقضت وكالته بوفاته الموكل.

الطعن رقم ٨ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ٢٤/٤/١٩٤١

يجوز قانوناً أن يرفع الإستئناف عن الحكم من غير من صدر عليه إذا كان الحق المتنازع عليه فيه قد آل إلى رافع الإستئناف بعد رفع الدعوى إذن فرغ الدعوى على المدعى عليه باعتباره مالكاً للعين المتنازع عليها قبل أن يقفها لا يمنعه بعد وقفها من أن يرفع بصفته ناظراً إستئنافاً عن الحكم الابتدائي وأن يدافع لدى الإستئناف على هذا الأساس ، ويكون الحكم في هذا الإستئناف صادراً في مواجهة مثل الوقف.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٥٤٢ بتاريخ ١/٣/١٩٦٦

الحصومة في الإستئناف تعتبر في مجال تطبيق أحكام سقوط الحصومة مستقلة عن الحصومة المطروحة أمام محكمة الدرجة الأولى ومتميزة عنها فما جرى على إحداها من أحكام الوقف والسقوط لا يكون له أثر على الأخرى ومن ثم فإن الإجراءات التي إقتلت في شق النزاع المطروح على المحكمة الابتدائية لا تحول دون سقوط الحصومة في الإستئناف المرفوع عن شق آخر متى وقف سيرها أمام محكمة الإستئناف بفعل المتأنف أو إمتناعه مدة تزيد على سنة.

الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٧٥٤ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٧٧

إذا كان الثابت أن الطاعة أقامت الدعوى بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لها من مورث المطعون عليهم ، وإختصت جميع ورثته ودفع مورث المطعون عليهم من الرابعة حتى التاسعة وكذلك المطعون عليها العاشرة هذه الدعوى ببطالان عقد البيع لأن البائع كان فاقد الإدراك معدوم الإرادة وقت التصرف ، وحكم ابتدائياً ببطالان العقد ورفض الدعوى ، فإستأنفت الطاعة هذا الحكم وقضى بانقطاع سير الحصومة بوفاته المتأنف عليه مورث المطعون عليهم من الرابعة حتى التاسعة وبعد أن إستأنفت

الدعوى سيرها دفع المطعون عليهم من الرابعة حتى المباشرة بسقوط الخصومة لأن المطعون عليهن السابعة والتاسعة والأخيرة ، أعلن بعد إنقضاء سنة من تاريخ الحكم بانقطاع سير الخصومة ولم يتم إعلان المطعون عليه السادس ، ولما كان موضوع الدعوى على هذه الصورة غير قابل للتجزئة لأنه يدور حول صحة عقد البيع أو بطلانه ، ولا يتصور أن يكون هذا التصرف باطلاً بالنسبة لمن دفع بسقوط الخصومة من ورثة البائع لأن الحكم الابتدائي بطلان العقد يصبح نهائياً بالنسبة لهم طبقاً لنص المادة ١٣٨ من قانون المرافعات ، وأن يعتبر ذات التصرف صحيحاً بالنسبة لمن يدفع منهم بسقوط الخصومة مع أنهم جميعاً سواء في المركز القانوني ما داموا قد إختصموا بهذه الصفة ولا يحتمل الفصل في الطعن على التصرف غير حل واحد. لما كان ذلك فإن سقوط الخصومة بالنسبة لبعض المستأنف عليهم يترتب عليه سقوطها بالنسبة للباقيين.

الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٢٤١١ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٤

إعلان الخصم بصحيفة الإستئناف إجراء لازم لإنقاذ خصومتها لا يعني عنه أي إجراء آخر ، وإذا كان البين من مطالعة الصور الرسمية لصحيفة الإستئناف وسائر الإجراءات وشهادة قلم كتاب محكمة إستئناف المنصورة المؤرخة ٢٠-٣-١٩٧٧ المودعة ملف الطعن أن الطاعن - على خلاف ما أثبتته الحكم - لم يعلن بأصل صحيفة الإستئناف ، وكانت العبرة في حصول الإعلان بتحقيقه الواقع لا بما يورده الحكم بشأنه فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى رغم ذلك في موضوع الإستئناف يكون قد وقع باطلاً.

الطعن رقم ٨٨٧ ، ١٥٤ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ١٨٤٠ بتاريخ ١٩٩١/١/١٤

مفاد نص المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الخصومة في الإستئناف تحدد بالأشخاص الذين كانوا مختصمين أمام محكمة أول درجة ، وكان المناط في تحديد الخصم هو بتوجيه الطلبات إليه في الدعوى ، فلا يكفي مجرد إخصامه في الدعوى أمام محكمة أول درجة ليصدر في مواجهته لإعتباره ذا شأن في إستئناف الحكم الصادر فيها أو توجيه الدعوى إليه في المرحلة الإستئنافية إذ لا يعتبر خصماً حقيقياً في الدعوى .

* الموضوع الفرعي : الرسم للنسبي للإستئناف :

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٣

إن مؤدى نص المادتين الأولى والثالثة من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ أن رسم الاستئناف في الدعاوى المعلومة القيمة يقدر على أساس الفئات المينة في المادة الأولى منه تبعا لقيمة تلك الدعاوى وأن الرسم المخفض إلى النصف. لاستئناف الأحكام الصادرة في المسائل الفرعية - ومنها الحكم الصادر

بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد. إنما يقدر على أساس الفئات المينة في تلك المادة لأن هذا النصف منسوب إلى تلك الفئات وذلك دون اعتبار لعدم اتصال الحكم الصادر في المسألة الفرعية بالموضوع.

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٣

المستفاد من نص المادة الثالثة في فقرتها الأولى والأخيرة والمادة التاسعة والمادة ٢١ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ - إحصاء بالرسم القضائية - أن الرسم النسي يحسب عند رفع الدعوى أو الإستاناف على قيمة الحق المدعى به أو على قيمة ما رفع عند الإستاناف من الحكم الابتدائي ولا يحصل من هذا الرسم مقدماً إلا ما هو مستحق على الأربعمائة جنيه الأولى وأن الرسم الذي يستحقه قلم الكتاب بعد الحكم في الدعوى أو في الإستاناف يكون على نسبة ما يحكم به في آخر الأمر زائداً على الأربعمائة جنيه الأولى ويعتبر الحكم الصادر في الإستاناف حكماً جديداً بالحق موضوع الإستاناف تستحق عليه رسوم على أساس المبلغ الذي حكم به فيه. "١" وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قضى ابتدائياً بإلزام وزارة الأشغال ووزارة الخزانة ومدير عام مصلحة المساحة بأن يدفعوا للطاعنين مبلغ وأن المحكوم لهم إستانافوا الحكم وطلبوا تعديله إلى مبلغ ، وأنه قضى في الإستاناف بتأييد الحكم المستأنف فإن المبالغ المحكوم لهم بها ابتدائياً لا تكون موضوعاً للإستاناف ، وإنما كان موضوعه المبالغ الزائدة عنها وإذا قضى في الإستاناف بتأييد الحكم المستأنف فإنه لا يكون قد حكم لهم بشئ في الإستاناف ، فلا يستحق عليهم رسم أكثر مما حصل عند رفعه ولا يغير من ذلك أن يكون المحكوم عليهم قد إستانافوا الحكم طالين إلقاءه لأن ذلك لا يجعل تلك المبالغ محل إستاناف من الطاعنين لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بأحقية قلم الكتاب لرسم أزيد مما حصل عليه عند رفع الإستاناف تأسيساً على أنه تكرر الحكم في الإستاناف بالمبالغ المحكوم بها ابتدائياً مع أن هذه المبالغ لم تكن موضوع إستاناف من الطاعنين ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١٧٢٩ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٢

الرسم النسي للإستاناف يسرى عند تأييد الحكم الابتدائي وعلى مقتضى الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق الذي رفع عنه الإستاناف مما يكون معه الماط في تقدير الرسم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو للحق موضوع الإستاناف الذي قضى به للمستأنف أو تأييد القضاء به للمستأنف عليه لا مراء في أن ما يحكم به ابتدائياً للمستأنف لا يكون محلاً لإستانافه ، وما لا يكون محلاً للإستاناف لا يكون محلاً للرسم .

*** الموضوع الفرعي : الرقم الاستثنائي :**

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٢٠٥٣ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٠
الشهادة - الصادرة من - محكمة القاهرة للأحوال الشخصية المودعة ملف الطعن والمؤشر عليها بعبارة "نظر في الإمتناف " دون بيان لرقم الدعوى الإستئنافية المعنية بهذه العبارة ، لا تقطع بسبق تقليدها بحكمة الإمتناف التي أصدرت الحكم المطعون فيه .

*** الموضوع الفرعي : الصفة في الإمتناف :**

الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٢٢ مكتب قني ٦ صفحة رقم ١٦١٢ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٥٥
- متى كان مثار النزاع هو تنحية الحارس المنضم بوصفه حارساً وتعيين بدله في الحراسة بسبب ما وجه إلى إدارته من مطاعن وإلى شخصه من تجريح فيكون لذلك صاحب صفة ومصلة في إمتناف الحكم الصادر بانتهاء حراسته ، ولا يقدح في ذلك أن يكون الحكم المستأنف لم يعرض للإتهامات المسندة إليه مادام أنه لم ينفها عنه .
- إذا إستأنف المدعي عليهم حكم محكمة أول درجة القاضي بانتهاء حراسة أحدهم وهو الحارس المنضم فإن النتي على الحكم في قضائه بقول إمتناف الحارس المنضم يكون غير منتج في ذاته مادام باقى المدعى عليهم قد طلبوا في إستئنافهم أصلياً ورفض دعوى عزل الحارسين وإحتياطياً تعيين الحارس المنضم حارساً وليست صفتهم في هذا الإمتناف محل نزاع .

الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨١
إذا كان البين من الأوراق أن الطاعن إختصم في الدعوى الابتدائية بصفته الرئيس الأعلى للهيئة العامة للتأمين والمعاشات ، وأن إمتناف الحكم الصادر في تلك الدعوى رفع منه دون بيان لهذه الصفة صراحة في صحيفته بيد أن ما جاء بهذه الصحيفة - المرفقة بصورتها الرسمية بملف الطعن - يفصح عن أنه أقام ذلك الإمتناف بالصفة المذكورة ، إذ أثير فيها إلى موضوع النزاع وطلبات المطعون ضدها التي طرحت على محكمة الدرجة الأولى ومنازعه في هذه الطلبات والحكم عليه بشأنها ، وأسباب إستئنائه له فتكون صحيفة الإمتناف بهذا النجح الذي إلتزمه مشتملة على بيانات عن المستأنف تدفع عنه كل تهجيل بما يجعلها كافية للدلالة على أن الإمتناف من وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى للهيئة العامة للتأمين والمعاشات إذ ، المقصود من أحكام القانون في هذا الصدد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو إعلام ذوي الشأن إعلاماً كاملاً بالبيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم ومن ثم فإن كل ما يكفى للدلالة على ذلك يحقق الغاية التي يهدف إليها القانون ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف

هذا النظر وقضى بعدم قبول الاستئناف لرفعه من غير ذى صفة تأميساً على أن الطاعن أقامه بصفته وزيراً للمالية وليس بصفته التى كان مختصاً بها أمام المحكمة الابتدائية بغير أن تشتمل صحيفة الاستئناف على ما يؤيد هذا المذهب الذى التزمه الحكم فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩٤٦ بتاريخ ١٩٣٥/١١/١٤

إذا رفع المدعى دعواه لدى المحكمة الابتدائية بصفته الشخصية جاعلاً الحقوق التى يطلبها فيها حقوقاً شخصية له وحكم فى الدعوى ابتدائياً على هذا الاعتبار ، فلا يقبل منه أمام محكمة الاستئناف تصريحه بأنه إنما كان عند رفعه الدعوى ناظر وقف وطلبه من المحكمة أن تعتبر له هذه الصفة وأن تسير فى الدعوى على هذا الاعتبار ، لأن تغير الصفة المرفوعة بها الدعوى يفرض أنه ليس من قبيل "الطلبات الجديدة" التى لا يجوز إيدؤها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ، حتى على المعنى الواسع لتلك العبارة فإنه بدء دعوى لدى محكمة الدرجة الثانية وهو بدء غير جائز لمخالفته لنظام درجات التقاضى واختصاص كل منها وإخلاله بحق الدفاع.

* الموضوع الفرعى : لطلب الجديد فى الاستئناف :

الطعن رقم ٦ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١

إذا طلب أمام محكمة الدرجة الأولى تبييت الملكية إلى قدر من الأرض محدد ثم عدل هذا الطلب فى الاستئناف إلى جزء شائع منها فهذا لا يعد طلباً جديداً لتداخله فى الطلب الأصلى وتبعيه له.

الطعن رقم ٧٣ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/١٤

الدفع بأن الشفع لم يكن مالكا للعقار المشفوع به وقت صدور البيع المشفوع فيه ليس من الطلبات الجديدة التى لا يجوز إيدؤها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف وإنما هو من الأدلة الجديدة التى يجوز للخصوم الإدلاء بها فى الاستئناف وفقاً للمادة ٣٦٩ من قانون المرافعات - القديم - وإذن لمضى كان الواقع فى الدعوى هو أن المشفوع منه - المظنون عليه الأول - دفع أمام محكمة الدرجة الأولى بعدم قبول دعوى الشفع لعدم جواز تجزئة الصفقة كذلك دفع بسقوطها لعدم رفعها فى الميعاد القانونى كما دفع بسقوط الحق فى الشفعة لعدم إظهار الرغبة فى الميعاد القانونى وكان الحكم الابتدائى إذ قضى برفض الدعوى قد أقام قضاءه على عدم جواز تجزئة الصفقة كان الحكم الاستئنافى إذ قضى بتأييد هذا الحكم قد أسس قضاءه على ما أبداه المشفوع منه للمرة الأولى لدى محكمة الاستئناف من أن الشفع لم يكن مالكا للعقار المشفوع به وقت صدور البيع المشفوع فيه. فإن فى هذا الذى أورده الحكم الاستئنافى ما يكفى لحمله فيما قضى به من رفض الدعوى من ثم فإن طعن الشفع

على هذا الحكم بحجة قبوله طلبا جديدا لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ولتقصوره استنادا إلى أنه لم يعن بحث الدفاع الذى أدلى به ردا على الدفوع التى أبدتها المشفوع منه أمام محكمة الدرجة الأولى. هذا الطعن بشقيه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٦٨٠ بتاريخ ١٩/٣/١٩٥٣

الدفع بعدم قبول طلبات جديدة أمام محكمة الاستئناف يتعلق بنظام التقاضى فهو على هذا الاعتبار متعلق بالنظام العام وعلى محكمة الاستئناف إذا ما تبين أن المروض عليها هو طلب جديد أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبوله عملاً بالمادة ٤١١ من قانون المرافعات ويجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ٩/١١/١٩٦١

الدفع بطلان محاولة لعدم رضاء المدين بها والتمسك بعدم جواز إثبات هذا الرضا بغیر الكتابة لا يعتبر طلبا جديدا مما تهى المادة ٤٠١ من قانون المرافعات عن تقديمه لأول مرة فى الاستئناف بل هو دفع موضوعى يجوز إيدأؤه فى أية حالة كانت عليها الدعوى.

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ٣/٥/١٩٦٢

طلب الطاعة أمام محكمة الاستئناف بالحكم بتعويض لها عن توقيع المطعون حجراً كبدياً على ما لها تحت يد الغير لا يدخل فى نطاق المادة ٤١١ من قانون المرافعات التى تجيز المطالبة بالتعويضات التى تريد بعد صدور الحكم المستأنف ومن ثم فالحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول هذا الطلب لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٦٣

ما نصت عليه المادة ٤١١/٢ من القانون المدنى من جواز إضافة الفوائد إلى الطلب الأسمى فى الاستئناف مشروط بأن تكون هذه الفوائد قد طلبت أمام محكمة أول درجة وأن يكون ما يطلب منها أمام محكمة الدرجة الثانية هو ما استجد منها بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة الدرجة الأولى فإن لم يكن قد طلبت فإن طلبها أمام محكمة الدرجة الثانية لا يكون مقبولا وعلى ذلك فطلب فوائد الكوربونات الخاصة بالأسهم المطالب بردها أمام محكمة الدرجة الأولى يعد طلبا جديدا لا يصح إيدأؤه أمام محكمة الاستئناف.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ٥/٣/١٩٦٤

إذ نصت المادة ٤١١ من قانون المرافعات على أنه " لا تقبل الطلبات الجديدة فى الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها " فإنها تقرر قاعدة من النظام العام تلزمها المحكمة من تلقاء نفسها. فإذا كانت

طلبات الطاعنين [المدينتين] أمام محكمة أول درجة هي تحديد الدين الذى ينقد به المطعون ضدهم عليهم ببلغ معين ، فإن كل طلب يستهدف تحديد هذا الدين بأقل من ذلك المبلغ يتضمن حتما زيادة الطلب الأصلي بقدر ما يطلب إنقاذه من هذا المبلغ ويعتبر لذلك طلبا جديدا يتألف الطلب الأصلي فى موضوعه.

الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٩٤٧ بتاريخ ١٩٦٤/٧/٧

إذا كان ما قرره الحكم الابتدائى فى أسبابه من أن حق المطعون ضدها [الباتمة] فى تسلم العين المبيعة على أن ترد ما تفاضه من معجل الثمن لا يعدو أن يكون تقريراً قانونياً للأثر المترتب على الفسخ وليس قضاء منه بإلزامها برد الثمن إلى الطاعن [المنشئ] ، وكان الطاعن لم يطالب برد ما دلعه للمطعون ضدها إلا أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر هذا الطلب طلباً جديداً مما تنهى المادة ٤١١ من قانون المرافعات عن تقديمه لأول مرة فى الاستئناف فإنه لا يكون مخالفاً للقانون.

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٣٧٣ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٣

طلب إلغاء الحكم المستأنف يندرج فيه طلب القضاء بما رفضه الحكم من طلبات المستأنف ذلك لأن طلب إلغاء الحكم لا يمكن أن يكون مقصوداً لذاته وإنما للوصول إلى القضاء بتلك الطلبات. فإذا كان الثابت من عرضة الاستئناف مناقشة الطاعن [المستأنف] قضاء الحكم المستأنف فى رفضه طلب صحة ونفاذ العقد وبين ما يعيبه مما يفيد صحة ما قرره من أن طلب صحة التعاقد قد سقط سهواً فى ختام عرضة الاستئناف عند تحديد الطلبات وإذ أبداه صراحة أمام المحكمة الاستئنافية وطلب القضاء له به فلا يكون قد أبدى طلباً جديداً لأن هذا الطلب كان مطلوباً ضمناً فى طلب إلغاء الحكم المستأنف ومطروحاً بالتالى على محكمة الاستئناف للفصل فيه إذ إنقض الحكم المطعون فيه عنه بمقولة إنه لم يطلب بالطريق القانونى المرسوم فى المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات فإنه يكون مخالفاً للقانون.

الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٠٤٠ بتاريخ ١٩٦٦/٥/١

مضى كانت المطعون عليها لم تطلب أمام محكمة أول درجة الحكم لها بالفوائد على متجمد الفوائد وإنما طلبتها على هذا النحو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف. فإن هذا الطلب يكون طلباً جديداً مستقلاً عن طلب الفوائد على المبلغ المطالب به أصلاً مما تنهى المادة ٤١١ من قانون المرافعات عن قبوله فى الاستئناف وتوجب على المحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبوله لتعلق ذلك بالنظام العام.

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٨٧١ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٤

الطلب المعارض الذى يقدم لأول مرة أمام محكمة الاستئناف يعتبر طلباً جديداً وبالتالى يكون غير مقبول ويتعين على تلك المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبوله لحكم المادة ٤١١ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٦٧/١/١٧

— مفاد نص المادة ٤١١ من قانون المرافعات أنه لا يجوز إضافة أى طلب جديد أمام محكمة الاستئناف لم يكن قد أبدى أمام محكمة الدرجة الأولى إلا أن يكون هذا الطلب فى حدود الاستثناء الوارد بالفقرتين الثانية والثالثة من هذه المادة لا يدخل فى مدلول الملحقات — التى نصت عليها الفقرة الثانية — سالفه البيان طلب تثبيت ملكية ماكنية وتوابعها قائمة على الأرض المطلوب الحكم بتثبيت ملكيتها ، ذلك أن القصد من هذه الملحقات — كصريح النص — تلك التى تستحق بعد تقديم الطلبات الخاتمة أمام محكمة الدرجة الأولى ، والحال ليس كذلك بالنسبة للماكنية وباقي المباني موضوع الطلب الذى طرح لأول مرة أمام محكمة الاستئناف .

— متى كان المدعى كان قد أقام دعواه أمام محكمة الدرجة الأولى بالنسبة للماكنية والمباني الملحق بها القائمة على الأرض موضوع النزاع — بطلب لإزالتها ، ولم يجر أمام هذه المحكمة تثبيت ملكية لها ، فإن إبداء هذا الطلب أمام محكمة الاستئناف يعتبر طلباً جديداً يتغير به موضوع الطلب الأصلى وليس مجرد تغير فى سببه ، فلا يجوز إيدأؤه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف وإلا حكمت بعدم قبوله .

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٨٩ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٨

وفقاً للمادة ٣٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية "لا يجوز للمخضوم أن يقدموا فى الاستئناف طلبات بدعاوى جديدة غير الدعاوى الأصلية إلا بطريق الدفع للدعوى الأصلية" إذ كانت الدعوى دعوى نسب تحدد نطاق الخصومة فيها أمام محكمة أول درجة على هذا الوضع ولا تتسع بطبيعتها للصلح على مال فإن تقديم الطاعنين مخضّر صلح متضمناً تقسيم الوركة وطلبهم التصديق عليه ورفض الطعون عليهما ذلك لعدم إعترافهما به أو إقرارهما له وتوصلهما منه يتمتع به على المحكمة هذا التصديق ولا يجوز لها أن تعود وتعرض لموضوعه .

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١١٦ بتاريخ ١٩٦٧/١/١٧

متى كان المدعى قد طالب أمام محكمة أول درجة بتقابل الزيادة فى الأطنان التى باعها إلى المدعى عليهم فقتضى الحكم الابتدائى بقبول الدفع بالتقادم ويسقوط حق المدعى فى دعوى تكملة الثمن لمضى أكثر من سنة على تاريخ التسليم الفعلى طبقاً لما تقتضى به المادة ٤٣٤ من القانون الملى وكان البائع قد إستأنف هذا الحكم مستنداً إلى أنه لا محل لتطبيق هذه المادة لأن القدر الذى يطالب بقيمة قد اغتصبه المشترى ويخرج عن الحدود الواردة فى عقد البيع ولأن المشترى قد وافق فى ورقة الخاتمة المحررة بينهما على دفع قيمته ، وكان الثابت أن الزيادة فى القدر فى البيع التى طالب البائع بقيمة أمام محكمة أول درجة هى

ذات الزيادة التي ادعى أمام محكمة ثاني درجة أنها تخرج عن الحدود الواردة في عقد البيع ، وكانت المادة ١١/٣ من قانون المرافعات قد أجازت للخصوم في الاستئناف - مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله - تغيير سببه والإضافة إليه ، فإن طلب البائع أمام محكمة الاستئناف بمقابل الزيادة الخارجة عن حدود عقد البيع لا يعد تغييراً لموضوع الطلب الأصلي الذي رفعت به الدعوى أمام محكمة أول درجة طالما أن القدر الزائد المطالب بقيمته لم يتغير وإن تغير سبب المطالبة إلى الغصب إذ يخالف حكم محكمة الاستئناف هذا النظر وقضى بعدم قبول الطلب الذي أبداه البائع أمامها تأسيساً على إنه طلب جديد فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٦٨

النعي على الحكم الاستئنافي بأنه قبل الاستئناف على الرغم من أن ما طلبة أحد المستأنفين في صحيفته يعتبر طلباً جديداً مما لا يجوز إيدأؤه أمام محكمة الاستئناف لأول مرة ، لا يصادف علماً متى كانت محكمة الاستئناف لم تقض في هذا الطلب خروجه عن نطاق الاستئناف المرفوع إليهما والذي أنصب على الشق القطعي من الحكم المستأنف ، ولأن محكمة أول درجة لم تستند ولايتها في هذا الطلب .

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٩٨٤ بتاريخ ٧/١٢/١٩٧١

إذا كان الثابت من الإطلاع على صحيفة الاستئناف المقدمة من الطاعن أن المطعون ضده الأول طلب في عتاميها القضاء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به - من رفض طلباته - والحكم ببطان عقد الصلح المصدق عليه في القضية... وما تضمنه هذا الصلح من بيع الأطنان المبينة بصحيفة إفتتاح الدعوى وإجراءات هذا الصلح كانت هذه العبارة واضحة في أن طلب المستأنف ينصب على بطلان الصلح والبيع ولا تحمل معنى النزول عن طلب البيع السابق إيدأؤه أمام محكمة الدرجة الأولى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بطلان عقد البيع لا يكون مجاوزاً لطلبات المطعون ضده الأول .

الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ٢/٢/١٩٧٢

تنص الفقرة الثانية من المادة ٤١١ من قانون المرافعات السابق على أنه " يجوز أن يضاف إلى الطلب الأصلي ، الفوائد التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة أول درجة " ، ومفاد ذلك أن ما يجوز طلبه من الفوائد أمام محكمة الدرجة الثانية ، هو ما إستجد منها بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة الدرجة الأولى ، ويشترط لذلك أن تكون الفوائد قد طليت أمام محكمة الدرجة الأولى ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على عدم قبول الاستئناف بالنسبة لطلب الفوائد لأن محكمة أول درجة لم تفصل فيه ، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٩١٩ بتاريخ ١٦/٥/١٩٧٢

إذا كانت المادة ٣/٤١١ من قانون المرافعات السابق ، قد أجازت للخصوم فى الإستئناف ، مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله ، تغير سبه والإضافة إليه ، وكان الإستناد أمام محكمة الإستئناف فى طلب الإلزام ببلغ ، إلى أحكام الإثراء بلا سبب يعد سبباً جديداً ، أضيف إلى السبب الذى رفعت به الدعوى ابتداء ، وليس طلباً جديداً يتغير به موضوع الطلب الأصلي ، لأن هذا الطلب ظل باليا على حاله حسبما كان مطروحا أمام محكمة أول درجة ، فإن إبداء هذا السبب يكون مقبولا أمام محكمة الإستئناف .

الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٧٣

لا يؤثر فى اعتبار صفة المدعى - فى رفع الدعوى - أن يكون السند الذى إعتد عليه فى ثبوت صفته أمام محكمة الإستئناف مغايراً لسنده أمام محكمة أول درجة أو صادراً بعد نقض الحكم السابق ، ذلك أن التمسك بسبب جديد لأول مرة أمام محكمة الإستئناف ليس من شأنه تغير موضوع النزاع ، وأنه وفقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤١١ من قانون المرافعات السابق يجوز مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حالة تغير سبه والإضافة إليه .

الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ٥/٤/١٩٧٤

إذ كان الثابت من حكم محكمة أول درجة أن طلبات الطاعنين النهائية أمام تلك المحكمة كانت المطالبة بالأجر عن مدة إيقاف المورث وبعشرين ألف جنيه تعويضاً عن القصل التعسفى ، فإن ما زاد عن هذه الطلبات المبدأة أمام المحكمة المذكورة يكون طلباً جديداً لا يجوز إبداءه لأول مرة فى الإستئناف وعلى المحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبوله عملاً بالمادة ٤١١ من قانون المرافعات السابق ، إلا أن يكون هذا الطلب فى حدود الإستثناء الوارد بالفقرتين الثانية والثالثة من هذه المادة إذ كان طلب أجر المدة السابقة على الوقف لا يدخل فى عداد هذه الإستثناء مما يحصر معه طلباً جديداً ، فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه إغفاله الرد على هذا الطلب .

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ٢/٥/١٩٧٤

لما كان المطعون ضده قد رد على دفاع خصمه أمام محكمة الإستئناف بأن المبلغ المرفوعة به الدعوى هو أتعاب محاماة لم تشملها احراسة ومن ثم لا تدرج ضمن الأموال التى تتول إلى الدولة بحكم القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، ورتب على ذلك التمسك بطلب المبلغ المرفوعة به الدعوى مع عدم إضافته إلى أصول ذمته التى آلت إلى الدولة بحكم القانون ، فإن ما أبداه المطعون ضده بهذا الشأن لا يعنو أن يكون

وسيلة دفاع يؤكد بها طلبه ويرد بها على دفاع خصمه ولا يعد طلباً جديداً يتغير به موضوع الدعوى أو الخصوم فيها .

الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١١١١ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٤

لئن كان الأصل أن يعد طلباً جديداً الطلب الذى يستند إلى سبب قانونى غير السبب الذى بنى عليه الطلب أمام محكمة الدرجة الأولى وكانت الطلبات الجديدة طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٢٥ من قانون المرافعات غير مقبولة فى الإستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها إلا أن المشرع أورد على هذا الأصل إستثناء بما نصت عليه الفقرة الثالثة من ذات المادة من أنه " يجوز مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله تغيير سببه والإضافة إليه " مراعاة منه لدقة الفرق بين سبب الدعوى ومجرد وسائل الدفاع فيها وما تقتضيه مصلحة الخصوم من حسم النزاع القائم بينهم عن موضوع واحد فى خصومة واحدة على ما أفصحت عنه المذكرة التفسيرية للمادة ١١٤ من قانون المرافعات السابق التى إستحدثت هذا الإستثناء ، لما كان ذلك وكان موضوع الخصومة المرددة بين أطرافها أنفسهم والذى طرح على درجتي التقاضى موضوعاً واحداً وهو المطالبة برسوم جزئية فرضها القانون على التهريب الجمركى المدهى به فقد كان على محكمة الدرجة الثانية أن تقول كلمتها وتحسم النزاع فى الخصومة على الرغم من أن الطاعنة - مصلحة الجمارك - تمسكت بتطبيق قرار مدير عام مصلحة الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ الذى سرى بنشره فى الجريدة الرسمية أثناء نظرها فى الدعوى وليس فى ذلك إخلال بنظام التقاضى على درجتين إذا إستندت محكمة الدرجة الأولى بقضائها برفض الدعوى بمآلتها ولايتها فى الفصل فى موضوع الدعوى وأضحى الإستئناف انزعوج من حكمها طارحاً للدعوى بما إحوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الدرجة الثانية.

الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٧

لئن كان الأصل أن يعد طلباً جديداً الطلب الذى يستند إلى سبب مغاير للسبب الذى بنى عليه الطلب أمام محكمة الدرجة الأولى ، وكانت الطلبات الجديدة طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات غير مقبولة فى الإستئناف ، وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها ، إلا أن المشرع أورد على هذا الأصل إستثناء بما نصت عليه الفقرة الثالثة من ذات المادة من أنه : " يجوز مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله تغيير سببه والإضافة إليه " مراعاة منه لدقة الفرق بين سبب الدعوى ومجرد وسائل الدفاع فيها ، وما تقتضيه مصلحة الخصوم من حسم النزاع القائم بينهم عن موضوع واحد فى

خصوصة واحدة على ما أفصحت عنه المذكرة التفسيرية على المادة ٤١١ من قانون المرافعات السابق التي استحدثت هذا الإستثناء.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٢٦ صفحة رقم ١٦٩٩ بتاريخ ١٢/٧/١٩٧٥

إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ اعتبر رد ما دفع تفليداً للحكم الابتدائي من قبيل الطلبات الجديدة التي لا يجوز قبولها في الاستئناف ، لأن هذا الطلب يندرج في طلب رفض الدعوى وهو نتيجة لازمة للقضاء بإلغاء الحكم المستأنف ، إلا أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الحكم الاستئنافي الصادر بإلغاء الحكم الابتدائي المشمول بالنفاذ المعجل ورفض الدعوى يكون بدوره قابلاً للتنفيذ الجبري لإزالة آثار تنفيذ الحكم الابتدائي ، وكان الحكم المطعون فيه قضى برفض طلب التعويض عن الفصل وتعديل المبلغ المقضى به ، فإنه يصلح بثالته سنداً تفليدياً لإسداد ما دفع زيادة عن هذا المبلغ ومن ثم يرضى التي على الحكم بهذا السبب غير منتج.

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤١ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ٥١٥ بتاريخ ٢٦/٧/١٩٧٦

متى كان المطعون عليهم قد أقاموا دعواهم الفرعية أمام محكمة الدرجة الأولى بطلب فسخ البيع مع التعويض ، وكانت المادة ٢/٣٣٥ من قانون المرافعات - المادة ٤١١ من قانون المرافعات السابق - قد أجازت للخصوم في الاستئناف - مع بقاء الطلب الأصلي على حالة - تغيير سببه والإضافة إليه فإن استناد المطعون عليهم أمام محكمة الاستئناف في طلب الحكم بالفسخ والتعويض إلى تحقيق الشرط الصريح الفاسخ الوارد بالعقد ، يعتبر سبباً جديداً وليس طلباً جديداً يغير به موضوع الطلب الأصلي لبقاء هذا الطلب على حالة حسبما كان مطروحا أمام محكمة الدرجة الأولى .

الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٤١ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ٩٩٨ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٧٦

مفاد نص المادة ٢٣ من قانون المرافعات أنه لا يجوز إضافة أي طلب جديد لم يكن قد أبدى أمام محكمة الدرجة الأولى ، إلا أن يكون هذا الطلب في حدود الإستثناء الوارد في الفقرتين الثانية والرابعة من هذه المادة إذ أقام الطاعن دعواه أمام محكمة أول درجة بطلب التعويض عن الضرر الذي أصابه نتيجة لرفض المطعون عليها التعاقد معه ، دون غيره من الأفعال ، فإن مطالبة أمام محكمة الدرجة الثانية بتعويض عن الضرر الذي لحقه لا نسبته إليه المطعون عليها من وقائع في دلائلها أمام محكمة أول درجة ، يكون طلباً جديداً ، لا يجوز تحكيم الاستئناف قبوله ، وعليها أن تقضى بذلك ولو من تلقاء نفسها ، ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه باحطاً في تطبيق القانون والقصور في التسيب إذ جرى في قضائه على أن ما نسبته المطعون عليها إلى الطاعن من أمور يدخل ضمن دلائلها في دعوى مقامة ضدها ولا مسؤولية

عليها في خصوصه ، دون أن يبين الحكم ما إذا كانت هذه الوقائع قد ثبتت أم لا - يكون غير منتج ولا جندوى فيه.

الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٧٧/١/١

مضى كانت طلبات الطاعن أمام محكمة أول درجة هي إلزام الشركة المطعون ضلها بإدائه مرتبه الشهرى ونفقة علاجه طوال فترة غير محدودة وحتى تمام شفائه أو ثبوت إستحالتة أو الوفاة ، وإذ قضى برفض دعواه. فقد إستأنف هذا الحكم وطلب أصلياً أن يقضى له بذات الطلبات وإحتياطياً بالحكم بإلزام الشركة بأن تدفع له مبلغ - ٩٠٠ جنيته تعويضاً عن المعجز. ولما كان موضوع هذا الطلب الإحتياطى يختلف عن موضوع الطلب الأصلي الذى نظرتة محكمة أول درجة ولا يندرج فى مضمونه ، فإنه بذلك يعتبر طلباً جديداً لا يجوز إيدأؤه فى الإستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبوله عملاً بنص المادة ١/٢٣٥ من قانون المرافعات الحالى الذى نظر الإستئناف فى ظله .

الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١١٥٨ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١

- إذا كان الثابت أن المطعون عليهم طلبوا أمام محكمة أول درجة الحكم بإلزام الطاعنتين بسد جميع الفتحات التى تطل على ملكهم من الجهة القبلية ولما أن قدم الخبير تقريره ، عدلوا طلباتهم إلى طلب الحكم أصلياً بإلزام الطاعنتين بإقامة السور الذى بينه الخبير فى تقريره ، وإحتياطياً بإلزامهما بأن تدفعا لهم مبلغ ١٠٣٥ ج قيمة تكاليف إنشاء هذا السور - وهى القيمة المبينة ، بالتقرير - ليتروا هم أقامته بمعرفتهم إذ قضت المحكمة برفض دعواهم فقد طلبوا فى صحيفة إستئنافهم إلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعنتين بإقامة السور المذكور ، ثم طلبوا فى مذكرتهم إلزام الطاعنتين بأن تدفعا لهم متضامتين هم متضامتين مبلغ ١٠٣٥ ج من قيمة تكاليف إنشاء هذا السور الذى إضطروا لإقامته وقالوا فى مذكرتهم أن المبلغ هو ما قدره الخبير ولكنهم تحملوا بهائى التكاليف الفعلية ولما كان طلب المطعون عليهم فى صحيفة الإستئناف تنفيذ الإلتزام بطريق التعويض العيني بإقامة السور لسد الفتحات على نفقة الطاعنتين ينطوى على طلب إلزامهما بقيمة تكاليف إقامة هذا السور ، فإن طلب هذه التكاليف فى مذكرتهم لا يكون طلباً جديداً فى الإستئناف.

- لئن كان طلب الحكم بالتضامن ، يعتبر طلباً جديداً لا يجوز إيدأؤه لأول مرة أمام محكمة الإستئناف تطبيقاً لنص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات ، إلا أن النعى بشأنه غير منتج ولا يحقق للطاعنتين سوى مصلحة نظرية صرف لأن الحكم المطعون فيه إنتهى إلى رفض هذا الطلب ، ولا تعود عليهما أية فائدة من نقض الحكم فى هذا الخصوص.

الطنع رقم ٥٥١ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٠٣٨ بتاريخ ١٩/٤/١٩٧٨

مفاد الفقرة ب من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المطبق على واقعة الدعوى - أن المشرع انبر التاجر من الباطن والتنازل عن الإيجار وترك العين المؤجرة منزلة واحدة ، وجعل من تحقيق أيهما سبباً يحول المؤجر الحق في طلب إخلاء المستأجر . لما كان ذلك وكانت الواقعة المطروحة أمام محكمة أول درجة على ما أثبتته أحكام المطعون فيه وأخذاً بما هو ثابت بصحيفة الدعوى هي طلب إخلاء الطاعنة الأولى من شقة النزاع إستناداً إلى تنازها عنها للطاعن الثاني بالمخالفة لشروط عقد الإيجار وأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وكان الإستئناف وفقاً لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات بنقل الدعوى بمخالها إلى المحكمة الإستئنافية بما سبق أن أبداه الخصوم أمام محكمة الدرجة الأولى من أوجه دفاع ودفع فإن إستناد المطعون عليهن أمام محكمة الإستئناف إلى الإخلاء لسبب ترك الطاعنة الأولى العين المؤجرة لا يحير طلباً جديداً في معنى المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات .

الطنع رقم ٢٣٠ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٠٥٣ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢

مضى كان التائب من مدونات الحكم - المطعون فيه - أن طلبات المدعين "ومتهم المطعون عليه الأول" أمام محكمة أول درجة كانت واردة على رد حيازتهم جميعاً للشقة بأكملها لكل منهم ، فإن طلب المطعون عليه الأول رد حيازة الشقة إليه بأكملها في الإستئناف لا يكون طلباً جديداً إذ سبق طرحه على محكمة أول درجة .

الطنع رقم ١٢٥ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٤٩٠ بتاريخ ١٩٧٨/٢/١٥

إذا كان التائب بالأوراق أن المجلس الملى العام للأقباط الأرثوذكس رفع الدعوى بداءة بصفته ناظراً لأوقاف بطريركية الأقباط الأرثوذكس مؤسساً إياها على أن أرض النزاع تابعة لأعيان الوقف ، فلما دلح المطعون عليهم أمام محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة لعدم تقديم إسهاد الولف لورث الطاعنة أن أرض النزاع مملوكة لأحد الأديرة وليست وفقاً ، وأنها تستند إلى وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وسارت الدعوى على هذا الأساس طيلة تردها أمام المحكمة الابتدائية وأكدت الطاعنة في مذكرتها الختامية هذا المعنى من أن ملكية البطريركية ثابتة لها بوضع اليد باعتبارها ملكاً لا وفقاً مما مفاده أن المجلس الملى لم يعد يقيم مدعاه على سند من نظارته للوقف وإنما باعتباره ممثلاً للبطريركية التى وضعت اليد على أرض مملوكة لا موقوفة وهو الأساس الذى صدر عليه الحكم الابتدائى لما كان ذلك وكان الطعن بطريق الإستئناف القيم على أساس أن أرض النزاع وقف وليست ملكاً وأن الجهة التى اقامته تمثل جهة الوقف وكانت المادة ٤١١ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٢٣٥ من قانون المرافعات

الحالي لا يجيز إبداء طلبات جديدة في الاستئناف وكانت الطلبات تعتبر جديدة بهذا المعنى إذا اختلفت عن الطلبات التي أيدت أمام محكمة أول درجة من حيث موضوعها أو الخصوم الذين يتنازعونها أو صفة هؤلاء الخصوم لا يستثنى من ذلك سوى إبداء طلب يختلف مع الطلب المدعى به أمام محكمة أول درجة في السبب بشرط إقحامه معه في الموضوع والخصوم فلا يجوز من ثم للطاعة التي طالبت بملكية العين بصفتها الشخصية أمام محكمة أول درجة على أساس من وضع اليد المملك... أن تعتمد في مرحلة الاستئناف إلى المطالبة بصفتها عملة للوقف الأخرى للأقباط الأرثوذكس وعلى سند من أنه لا يجوز تملكه بالتقادم إذ أن ذلك لا يقتصر على تغير سبب الدعوى بل يتناول الصفة التي كانت تتصف بها الطاعة أمام محكمة أول درجة مما يعتبر بدءاً بدعوى جديدة يتحتم على محكمة الاستئناف القضاء بعدم قبولها.

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣صفحة رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٦/١/١٩٧٩

دفع بيت المال الدعوى بأن المرحومة توفيت عن غير وارث فآلت إليه ملكية العين محل النزاع وأصبحت بالتالي من الأملاك الخاصة للدولة التي لا يجوز تملكها بوضع اليد إلا أن الطاعنين رداً على هذا الدفاع بأن المورثة المذكورة توفيت عن واردة هي ابنة أخيها وقد أوضحت مالكة للعين بطريق الميراث طبقاً لأحكام القانون الإيطالي وأنه من ثم لا صفة لبيت المال في المنازعة في الملكية ، وإذ هدف الطاعنان من هذا الدفاع إلى ثبوت أن ما أثاره بيت المال من منازعة لا يقطع التقادم المكسب الذي سرى لمصلحة الطاعة الثانية باعتبار أن هذا التقادم لا ينقطع وعلى ما تقضى به المادة ٣٨٢ من القانون المدني بعمل من قبل الحائز بل بالطلب من صاحب الحق الواقع فعلاً للمحكمة والمجازم بالحق الذي يراد إسرداده وهو ما يجيز لهما إحساب مدة التقادم التي سرت بعد رفع الدعوى وكان هذا الذي أبداه الطاعنان أمام محكمة الاستئناف لا يعتبر طلباً جديداً بالمعنى المقصود في الفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات والذي يعتبر به موضوع الدعوى وإنما كان وسيلة دفاع جديدة يؤكدان بهما طلبهما الذي أقيمت به الدعوى ويردان بها على دفاع خصمهما مما يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى تكيف دفاع الطاعنين مالف البيان بأنه طلب جديد للحكم ببيت الملكية لـ وقضى بعدم قبوله فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣صفحة رقم ٨٦٥ بتاريخ ١٩/٣/١٩٧٩

تنص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات على أنه " لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها .. وكذلك يجوز مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حالة تغير سببه والإضافة إليه" لما كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أن المطعون ضده أقام دعواه أمام محكمة أول درجة وقصر

طلباته فيها على حكم بصحة ونفاذ عقد البيع وتسليم البيع إلا أنه أضاف إلى هذا الطلب في صحيفة الاستئناف طلباً احتياطياً هو الحكم بفسخ العقد ورد ما دفع من عربون ، وكان طلب فسخ العقد ورد العربون يعتبر طلباً جديداً يختلف في موضوعه وسببه عن الطلب الأصلي وهو صحة العقد ونفاذه ، فإن إبداءه لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية يكون غير مقبول حتى لا يفوت على الخصوم بشأله إحدى درجات التقاضي ، وإذ قبلت المحكمة الاستئنافية هذا الطلب الجديد المطعون ضده إليه ، فإن حكمها يكون قد خالف القانون وأعطى في تطبيقه .

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٢

إنزماً بالأصل المقرر بأن يكون القاضي على درجتين وتجباً لإتخاذ الاستئناف وسيلة لمباغنة الخصم بطلب لم يسبق عرضه على محكمة أول درجة فقد حظرت المادة ٢٣٥ مرافعات قبول أي طلب جديد أمام المحكمة الاستئنافية وأوحيت عليها الحكم بذلك من تلقاء نفسها وأنه ولئن أجاز هذا النص - دون تعديل في موضوع الطلب - تغيير سببه أو الإضافة إليه فإن ذلك مشروط بأن يكون قصد المدعى من تغييره أو إضافته إلى جانب السبب الذي كان يسعى عليه الطلب أمام محكمة الدرجة الأولى هو تأكيد لأحقية في ذات الطلب الذي كان مطروحاً عليها .

الطعن رقم ١٢٢٧، ٢٣٥ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٨

النص في المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات على أنه " لا تقبل الطلانات الجديدة في الاستئناف وتحكم من تلقاء نفسها بعدم قبولها ومع ذلك يجوز أن يضاف إلى الطلب الأصلي الأجور والهرالء والرتبات وماتر الملحقات التي تستحق بعد تقديم الطلانات الختامية أمام محكمة الدرجة الأولى وما يزيد من التعويضات بعدم تقديم هذه الطلانات .. ويجوز للمحكمة أن تحكم بالتعويضات إذا كان الاستئناف قد قصد به الكيد يدل على أن المشرع اعتبر الدفع بعدم قبول طلانات جديدة أمام محكمة الاستئناف متعلقاً بالنظام العام أوجبت على تلك المحكمة إذا ما تبنت أن المروض عليها هو طلب جديد أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبوله إلا أن يكون هذا الطلب في حدود الإستهاء الوارد في الفقرتين الثانية والرابعة من المادة سالفة البيان ويعتبر الطلب جديداً ولو لم تغفر عن موضوع الطلب المبدي أمام محكمة أول درجة متى كان يجاوز في مقداره ما لم تكن تلك الزيادة مما نص عليه في الفقرة الثانية من تلك المادة ، لما كان وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام دعواه أمام محكمة أول درجة مطالباً بمبلغ ولفره عشرة آلاف مارك ألماني تعويضاً عما لحقه من أضرار نتيجة العجز والتلف في البضائع المرسلة إليه وإذ رفض طلبه فقد إستأنف الحكم مطالباً بزيادة التعويض إلى عشرين ألف مارك ألماني دون أن يورد أمام محكمة الاستئناف ما

يبرر تلك الزيادة ، فإن طلب هذه الزيادة يحتر طلباً جديداً ذلك أن التعويضات التي أجازت الفقرة الثانية من المادة ٢٣٥ المشار إليها المطالبة بزيادتها استثناء أمام محكمة الاستئناف هي التعويضات التي طرأ عليها ما يبرر زيادتها عما حددت به في الطلبات الختامية أمام محكمة أول درجة وذلك نتيجة تصادم الأضرار المبررة للمطالبة بها ، وإذا إلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وإعسر الزيادة طلباً جديداً فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

الطعن رقم ١٧٤٩ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٨٣٧ بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٠
إنه وإن كان لا يقبل من الخصوم إيداع طلبات جديدة أمام محكمة الاستئناف ، إلا أنه يجوز لهم - مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله - تغيير سببه والإضافة إليه وذلك إعمالاً لنص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات ، ولما كان الطاعن قد أقام دعواه أمام محكمة الدرجة الأولى بطلب الحكم أصلياً بإبطال عقدي البيع وإحتياطياً بفسخها مع رد التأمين والتعويض - وقضت المحكمة برفض الدعوى - ثم تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن الشركة المطعون ضدها أعادت بيع الأخشاب المبيعة إلى شركات القطاع العام فأصبح تفهيد عقدي البيع موضوع النزاع مستحيلًا ويتفسخان من تلقاء نفسهما بالتطبيق لنص المادة ١٥٩ من القانون المدني ، فإن هذا الذي تمسك به الطاعن أمام محكمة الاستئناف لا يعدو أن يكون سبباً جديداً فلا يطير به موضوع الطلب الأصلي الذي كان مطروحاً على محكمة الدرجة الأولى وهو فسخ العقدين لبقاء هذا الطلب على حاله وإن تعددت الأسباب التي ركن إليها الطاعن ، إذ أن طلب الحكم بفسخ العقد لا يختلف في موضوعه عن طلب الحكم بإتفاسخه وإن تغير مصدر الحق فيهما.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٢٣١٤ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨١
إلتزاماً بالأصل المقرر بأن يكون القاضي على درجتين متجانباً لإلتخاذ الإستمئناف وسيلة لمباغتة الخصم بطلب لم يسبق عرضه على محكمة أول درجة ، فقد حظرت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات قبول أي طلب جديد أمام محكمة الإستمئناف وأوجب عليها الحكم بذلك من تلقاء نفسها وأجازت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة مع بقاء الطلب الأصلي على حالة تغيير سببه أو الإضافة إليه لما كان ذلك وكان المشرع قد أورد في المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المنطبق على وثيقة الدعوى المقابل للمادة ٣١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - الحالات التي تبيح للمؤجر طلب إخلاء المستأجر من العين المؤجرة وحددها في ثلاث حالات أساسية تنظم كل منها سبباً أو أكثر أو لاها تتعلق بالتأخير في الوفاء بالأجرة أو تكراره وثانها بشأن التغلي عن العين المؤجرة مؤقتاً بتأجيرها من الباطن أو مطلقاً بالتنازل عنها أو تركها ، وثالثها في خصوص إستعمال العين سواء بإساعته أو بالتغير فيه مادياً أو معنوياً وأضافت المادة ١٨ من القانون

١٣٦ لسنة ١٩٨١ حالة رابعة بصدد الهدم الكلي أو الجزئي للمنشآت الآيلة للسقوط ، وإذ كان لكل هذه الحالات وقائعها ومقوماتها وشروطها التي تختلف من حالة إلى أخرى في حين أنزل القانون في مقام طلب الإخلاء ما يفرع عن كل حالة من أسباب منزلة واحدة ، فإنه وفي مجال إعمال المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات يتعين اعتبار كل حالة بمثابة طلب قائم بذاته وما يفرع عن كل منها مجرد سبب في نطاقها وتبعاً لذلك فإنه لا يقبل أمام محكمة الاستئناف التمسك بسبب لحالة لم تكن مطروحة أمام محكمة أول درجة ، في حين يجوز في نطاق الحالة المعروضة أمام هذه المحكمة تغيير السبب أو الإضافة إليه أمام محكمة الاستئناف لما كان ذلك وكان موضوع الدعوى أمام محكمة أول درجة هو طلب الإخلاء للتنازل عن الإيجار وأضيف إليه أمام محكمة الاستئناف طلب الإخلاء لتغيير الإستعمال ، فإن هذه الإضافة لا تعد سبباً جديداً في مفهوم الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٥ مرافعات ، وإنما هي من قبيل الطلبات الجديدة التي لا تقبل أمام محكمة الاستئناف إعمالاً لصريح نص الفقرة الأولى من المادة المذكورة ، إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٣٧٤ بتاريخ ١٩٨١/٥/٥

لئن كانت قاعدة عدم جواز تقديم طلبات جديدة في الاستئناف هي قاعدة متعلقة بالنظام العام ، فإنه متى كان يحاطها واقع هو مقارنة هذه الطلبات بالطلبات التي كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة لبيان ما بينهما من تطابق واختلاف في عناصرها ، فإن تقدير هذا الواقع يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة ، ومتى استخلصت محكمة الاستئناف سائفاً أن الطلب الذي عرض عليها وفصل فيه لا يعتبر طلباً جديداً ، وإنما هو مجرد توضيح للطلبات التي كانت أمام محكمة أول درجة ، فإن النعي بهذا الخصوص يكون مجرد جدل في تقدير الدليل لا تجوز إثارة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٤٤٨ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٢

إذ جرى نص المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات على أنه يجب على المحكمة أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى ونصت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ من ذات القانون على أنه لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها ، وكان الأصل أن الطلب الجديد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الذي يختلف عن الطلب المقدم أمام محكمة أول درجة من حيث موضوعه أو سببه أو الخصم المرجح إليه وإذ أورد المشرع على هذا الأصل استثناء بما نصت عليه الفقرة الثالثة من تلك المادة من أنه

يجوز مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله تغيير سببه والإضافة إليه ، لما كان ذلك وكان المطعون عليه الأول المشزى - قد طلب أمام محكمة الدرجة الأولى الحكم بإعلان الحكم بالصلديق على صلح تضمن إقرار المطعون عليه الثاني - البائع - بصحة البيع الصادر منه للطاعة - المشزى الأخرى عن ذات القدر لصورة البيع الأول صورة مطلقة فإن إستناد المطعون عليه الأول أمام محكمة الإستئناف فى تأييد طلبه - الذى بقى على حاله - إلى أن عقد الطاعة يعتبر معدوماً - بعد القضاء بحكم نهائى بصحة عقده يكون - أباً كان وجه الرأى فيه تمسكاً من المطعون عليه الأول بوجه دفاع يؤكد طلبه.

المطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٤٦٦ بتاريخ ١٣/٥/١٩٨١

لما كان الأصل المقرر أن يكون التقاضى على درجتين ، ونجباءً لإتخاذ الإستئناف وسيلة لمباغته الخصم بطلب لم يسبق عرضه على محكمة أول درجة فقد حظرت المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات قبول أى طلب جديد أمام المحكمة الإستئنافية ، وأوجبت عليها الحكم بعدم قبوله من تلقاء نفسها وأنه ولئن أجاز هذا النص - دون تعديل فى موضوع الطلب - تغيير سببه أو الإضافة إليه فإن ذلك مشروط بأن يكون قصد المدعى من تغييره أو إضافته إلى جانب السبب الذى كان يستوى عليه الطلب أمام محكمة الدرجة الأولى هو تأكيد لأحقية به ذات الطلب الذى كان مطروحاً عليها ، ولما كان اللين من مدونات الحكم المطعون فيه ومسائل الأوراق أن موضوع الطلب الذى أبداه المطعون ضده أمام محكمة الدرجة الأولى هو إخلاء العين المؤجرة إلى المستأجر الأصلي لتنازله عنها إلى الطاعنين بغير تصريح من المالك ، ثم تنازل المطعون ضده عن هذا الطلب وقصر طلباته على طرد الطاعنين لفصيهما هذه العين ثم عاد أمام المحكمة الإستئنافية وطلب إخلاءهما منها للتنازل إليهما عن الإيجار من ورثة المستأجر الأصلي بغير تصريح منه ، ولما كان ما أضافه المطعون ضده فى المرحلة الإستئنافية على هذا النحو لم يقف عند حد إبداء سبب جديد لطلبه وإنما استتال إلى طلب جديد هو الإخلاء للتنازل عن الإيجار وهو ما يتطوى على طلب فسخ عقد الإيجار مما يعد طلباً جديداً لا يجوز للمحكمة الإستئنافية قبوله وأنه وإن كان قد أبداه أمام محكمة الدرجة الأولى إلا أنه قد تنازل عنه ولم يكن مطروحاً عليها عند فصلها فى الدعوى ، فلا يجوز العودة إلى التمسك به أمام محكمة الإستئناف ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إتخذ من تمسك المطعون ضده أمام محكمة الإستئناف بإخلاء الطاعنين من عين النزاع سنداً للقول بأنه غير سبب الدعوى ولم يغير من طلباته فيها فى حين أنه كان عليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إسباغ التكييف القانونى الصحيح على موضوع الدعوى دون التقييد بتكييف الخصوم له أو الوقوف عند حد الظاهر من عباراتهم ، ولما كان الحكم المطعون

فيه قد فصل في الدعوى على أساس الطلبات الجديدة رغم أنه لا يجوز قبولها قانوناً فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٩٩ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٣
أن المطعون حده إذ ذهب في عريضة إستئنائه إلى تعديل طلباته السالفة في الدعوى الابتدائية بإضافة طلب الحكم بفسخ عقد البيع الإبتدائي المؤرخ ١٩٧٣/٢/٢٤ إلى طلب إلزام المطعون حده بمقابل الإنقاع فبان طلب الفسخ يعد طلباً جديداً يبدى لأول مرة أمام محكمة الإستئناف بما كان يستوجب منها أن تقضى ومن تلقاء نفسها بعدم قبوله إعمالاً لنص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٥
طلب التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض قسمان يتقاضان تنفيذ إلزام المدين ويتكافأان فلهذا لا يجوز الجمع بينهما ولا يمنع إقامة الدعوى بأحدهما أمام محكمة أول درجة من إبداء الآخر أمام محكمة الإستئناف ولا يعد في هذه الحالة طلباً جديداً مما لا يجوز قبوله طبقاً لنص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٩٣٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٨ بتاريخ ١٩٨٣/١/١٢
- مفاد نص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع إعتبر الدفع بعدم قبول طلبات جديدة أمام محكمة الإستئناف متعلقاً بالنظام العام وأوجب على تلك المحكمة إذا ما تبينت أن المعروض عليها هو طلب جديد أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبوله إلا أن يكون هذا الطلب في حدود الإستثناء الوارد في الفقرتين الثانية والرابعة من المادة سالفة الذكر ويعبر الطلب جديد ولو لم يتغير عن موضوع الطلب المبدى أمام محكمة أول درجة متى كان يجاوز في مقداره ما لم تكن تلك الزيادة مما نص عليه في الفقرة الثانية من تلك المادة.

- إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام دعواه أمام محكمة أول درجة مطالب بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه كتعويض ، وبعد أن قدم الحير المنتدب تقريره طلب الطاعن الحكم له بمبلغ ٤٧٠٠ جنيه مؤلفاً وقد أجابته محكمة أول درجة إلى طلبه هذا فأقام إستئناف فرعياً مطالباً بزيادة مقدار التعويض إلى ٧٠٢ , ١٨٢٢٤ جنيه ، فلا مراء في أن طلب هذه الزيادة يعتبر طلباً جديداً ، ذلك أن التعويضات التي أجازت الفقرة الثانية من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات المطالبة بزيادتها إستثناء أمام محكمة الإستئناف هي التعويضات التي طرأ عليها ما يدر زيادتها عما صدرت به في الطلبات الاحتامية أمام محكمة أول درجة نتيجة تفاقم الأضرار الجروية للمطالبة بها.

الطعن رقم ٣٠١٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٧٣ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢١
أجازت المادة ٣/٢٣٥ من قانون المرافعات للمخضوم فى الإستهناف مع بقاء موضوع الطلأ الأصلى على حاله ، تغير سببه والإضافة إليه ، وإذ كان إستهناد الطاعنن أمام محكمة الإستهناف فى طلب تبئب ملكئتهم جزءاً من الأرض محل النزاع إلى وضع البء المءة الطويلة بعد سبباً جئبداً أضافوه إلى السبب الذى رفعت به الدعوى إئبءاء - وهو تبئب ملكئتهم بالمرواث عن والءهم الذى آلت إليه الملكئة بالشراء ولس طلباً جئبداً بغير به موضوع الطلأ الأصلى ، لأن هذا الطلأ ظل باقياً على حاله حسبما كان مطروحاً أمام محكمة أول ءرءة ، وقصد الطاعنون من إضافه تأكئء أءقئتهم فى ذات الطلأ الذى كان مطروحاً على هذه اءكممة الأءرئة ومن لم يكون مقبولاً أمام محكمة الإستهناف.

الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٣٠٩ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٤
إذ كانت الطاعة قد أقامت دعواها ضد الماطعون عليه بطلب تطئقها منه على سند من أنها صارت ءءلأف عنه طائفه ، وكان ما أضافه أمام محكمة الإستهناف من أن الماطعون عليه أساء معاملتها وءاب على إئءائها بعد طلباً جئبداً بءلأف فى موضوعه عن الطلأ الأول لأن الطلاق للضرر له أءكامه الخاصة الوارءة فى الماءة السادسة من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ وبالتالى فلا يجوز قبول هذا الطلأ الجئبء أمام محكمة الإستهناف عملاً بما تقضى به الماءة ٣٢١ من لائءة ءرتب اءءاكم الشرعئة من أنه لا يجوز للمخضوم أن يقدموا فى الإستهناف طلبات بءعاوى جئبءة غير البعاوى الأصلئة إلا بطرئق الءفع للدعوى الأصلئة وإذ إئزم الءكم الماطعون فىه هذا النظر فى قضائه بءدم قبول طلب التطئق للضرر أمام محكمة الإستهناف فإنه لا يكون قد أءطأ فى تطئق القانون .

الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٤١٩ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٦
لما كانت الماطعون ضءها قد طلبت أمام محكمة أول ءرءة رفض الدعوى على أساس إنتفاء مسؤولئتها عن تلف البضاعة محل النزاع ، فلا بعد ذلك تنازلاً منها عن التءبئء القانونى لمسؤولئتها كئائلة وفقاً لمعامءة بروكسل لسنءات الشءن لأن هذا التءبئء لما ینءرج فى عموم طلب رفض البءعى وئءل فى نطافه وبالتالى لا بءئر طلباً جئبداً لما لا يجوز إءءاؤه لأول مرة أمام محكمة الإستهناف وفقاً للفقرة الأولى من الماءة ٢٣٥ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٢٨٧ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٨
مؤءى النص فى الفقرة الأولى من الماءة ٢٣٥ من قانون المرافعات أنه بعد طلباً جئبداً الطلأ الذى

يزيد أو يخلف عن الطلب السابق إيدأؤه أمام محكمة أول درجة في الموضوع أو الخصوم وكان يجاوزه في مقداره ما لم تكن الزيادة مما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة سائلة الذكر .

الطنن رقم ٤٩٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ١٥/٢/١٩٩٠

لما كان الثابت أن الطاعن قد أقام دعواه يطلب طرد المطعون ضدهما من أرض النزاع للفصل لقيام أولهما بتأجيرها بعد إنتهاء حقه في الإنتفاع بها إلى الثاني الذي يضع يده عليها ، وكان طلبه لفسخ عقد الإيجار المبرم بين المطعون ضدهما لصدم وفاتهما بأجرة هذه الأرض إليه قد أبدى منه لأول مرة أمام محكمة الإستئناف ، وهو يغاير طلبه الأصلي في الدعوى موضوعاً وسبباً ، فلا يقبل منه إبداء طلب لفسخ العقد أمام تلك المحكمة باعتباره من الطلبات الجديدة طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات وبالتالي فلا عليها إن هي لم تمر هذا الطلب إلتفاتاً لأنه لا يعد بهذه الثابتة من قبيل الدفاع الجوهرى الذى تلزم المحكمة بالرد عليه .

الطنن رقم ٥٩٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ١٤/١/١٩٩٠

لما كانت المادة ٣/٢٣٥ من قانون المرافعات قد أجازت للخصوم في الإستئناف مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حالة تغير سببه والإضافة إليه وكان إستاد المطعون ضدهم الأربعة الأول أمام محكمة الإستئناف في طلب أخذ أرض النزاع بالشفعة إلى أنها والأرض المشفوع بها من الأراضى المعدة للبناء ومتجاوران في حد وإلى أن للأرض الأولى على الأخيرة حق إرتفاق بالرأى بعد إضافة مسيين جديدين إلى السبب الذى رفعت به الدعوى - وهو أن الشفعاء شركاء في الشيوع للبايعين لأرض النزاع - ولا يعتبر طلباً جديداً يتغير به موضوع الطلب الأصلي في الدعوى إلا وهو أخذ الأرض المبيعة محل النزاع بالشفعة بل ظل الطلب بالياً على حاله حسبما كان مطروحاً أمام محكمة أول درجة ، ومن ثم فلا يكون صائباً فى القانون قول الطاعنين بأن ما إستند إليه الشفعاء أما محكمة الإستئناف في طلب الشفعة غير جائز باعتباره من الطلبات الجديدة بل هو في صحيح حكم القانون من قبيل الأسباب الجديدة التى يجوز إيدأؤها لأول مرة امامها ، حسبما إنتهى إلى ذلك الحكم المطعون فيه .

الطنن رقم ١٧٠٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٧٤١ بتاريخ ٢٢/١١/١٩٩٠

الأصل أن يكون الناقضى على درجتين ونجماً لإلتخاذ الإستئناف وسيلة لمباغتة الخصم بطلب لم يسبق عرضه على محكمة أول درجة فقد حظرت المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات قبول أى طلب جديد أمام المحكمة الإستئنافية وأوجبت عليها الحكم بعدم قبوله من تلقاء نفسها ، وإذ كان الثابت من الطاعن الأول بعد أن أقام دعواه أمام محكمة أول درجة بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٦ من نوفمبر سنة

١٩٦٤ عدل طلباته إلى طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد الوعد بالبيع المؤرخ ١٢ من يناير سنة ١٩٦٤ إلا أنه عاد أمام محكمة الاستئناف وتمسك بطلبه الأول الذي سبق أن تنازل عنه ، وكان ما أضافه الطاعن الأول في المرحلة الاستئنافية على هذا النحو لم يقف عند حد إبداء سبب جديد لطلبه وإنما إستطال إلى تعديل في هذا الطلب يختلف عنه في شروطه وأطراره وأحكامه مما يعد طلباً جديداً لا يجوز شكمة الاستئناف قبوله وإذ إنتمز الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي بهذا الوجه يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢١٧٣ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٩٩١/١/٢

مفاد المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يجوز للخصوم أن يقدموا شكمة الدرجة الثانية بأدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة لم يسبق لهم إبدائها أمام محكمة الدرجة الأولى ، وكانت وسائل الدفاع الجديدة تتميز عن الطلبات الجديدة بأنها لا تغير من موضوع النزاع بل تعني الحجج التي يستند إليها الخصم في تأييد ما يدعيه دون أن يغير من مطلوبه وكان الين من الأوراق أن الدعوى قد أقيمت بطلب الحكم بإخلاء الدكائين محل النزاع على سند من حصول المطعون ضدهما على ترخيصين يهدم العقار لإعادة بنائه بشكل أوسع ، وإذ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى لحلول هذين الترخيصين مما يفيد إشمال المبنى الجديد على وحدات سكنية أو فندقية فإن تقديمها شكمة الاستئناف ترخيصاً لاحقاً يتضمن إشمال المبنى على هذه الوحدات لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع جديدة تأييداً لمطلوبهما الذي أبقياه على أصله - وهو إخلاء العين محل النزاع لإعادة بنائها بشكل أوسع وليس تغييراً له وإذ إنتمز الحكم هذا النظر فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٤٩٩ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ٨٦٨ بتاريخ ١٩٩١/٤/٤

المقرر طبقاً لنص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حالة تغير سببه والإضافة إليه .

الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ١٢٧٢ بتاريخ ١٩٩١/٥/٣

إذ يشترط للإدعاء بالمقاصة القضائية - على ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة أن ترفع مع دعوى أصلية أو أن يطلب في صورة طلب عارض يقدم بصحيفة تعلن إلى الخصم الآخر قبل يوم الجلسة أو يدي شلفاها في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في محضرها تطبيقاً لنص المادة ١٢٣ من قانون المرافعات كانت الطلبات الجديدة لا تقبل في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ من هذا القانون ، فمن لم لا يجوز إبداء طلب المقاصة القضائية لأول مرة أمام محكمة الاستئناف .

الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ١٢٥١ بتاريخ ١٩٩١/٥/٣

إذ يشترط للإدعاء بالمقاصة القضائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن ترفع به دعوى أصلية أو أن يطلب في صورة طلب عارض يقدم بصحيفة تعلن إلى الخصم أو يندى شفاهاً في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في محضرها تطبيقاً لنص المادة ١٢٣ من قانون المرافعات ، وكانت الطلبات الجديدة لا تقبل في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها طبقاً لنص الفقرة من المادة ٢٣٥ من هذا القانون فمن لم لا يجوز طلب المقاصة القضائية لأول مرة أمام محكمة الاستئناف.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ١٩٣٩/٤/١٣

إن دفع الدعوى من المدعي عليه بأن العقد المتنازع فيه باطل ولو صح توقيع الموثر عليه لصدوره منه في مرض الموت لورائه ليس من الطلبات الجديدة بالمعنى المقصود من هذه العبارة في المادة ٣٦٨ من المرافعات بل هو من أوجه الدفاع الجديدة التي يجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١٩٣٩/١١/٣

إذا كانت الدعوى تتضمن طلبين : أحدهما أصلي وهو براءة ذمة المدعي مما قضى به عليه مع تعويضه عن الضرر الذي لحقه ، والآخر إحتياطي وهو الحكم على المدعي عليه بمبلغ معين على سبيل التعويض ، ثم دفع المدعي عليه بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، فحكمت المحكمة بقبول هذا الدفع فيما يتعلق بالطلب الأصلي فقط ، وحددت جلسة للمرافعة في الطلب الإحتياطي ، فهذا الحكم يكون قابلاً للإستئناف حتى من جهة ما جاء به عن الطلب الإحتياطي متى كان الدفع الذي تمسك به المدعي عليه مؤسساً على أن الطرفين " الأصلي والإحتياطي " في الإعتبار سواء لأنهما لم يخرجا عن كونهما عوداً لنزاع مفصول فيه بقضاء سابق لا يقال إنه من هذه الجهة ليس إلا قراراً صادراً بالتأجيل فلا يجوز إستئنافه فإنه في الواقع حكم لم يجب المدعي عليه إلى كل ما رمى إليه من الدفع الذي أدلى به لإنهاء الخصومة من أساسها والتأجيل لم يكن إلا نتيجة موقية حل فصله بين الطرفين.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ١٩٤٢/٤/٢

إذا قضت المحكمة بالإلزام فاطر الوقف بتقديم حساب في مدى معين من تاريخ إعلانه بالحكم وإلا ألزم بفرامة قدرها كذا عن كل يوم من أيام التأخير ، وأعلن بالحكم فلم ينفذه ، فرفضت عليه دعوى يطلب تعيين خبير لعمل الحساب ، فإن إستئناف الحكم الصادر في هذه الدعوى لا يتناول الحكم الصادر بالإكراه المالي ، إذ ذلك الحكم ، وإن كان وقتياً ، هو حكم قطعي صادر في دعوى مستقلة عن الدعوى التي رفعت بعد صدوره ، وله بطبيعته كيان خاص.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ١٩٤٤/١١/٩

إذا كانت المدعية قد طلبت أمام المحكمة الابتدائية الحكم لها بتسليم السندات موضوع الدعوى عنها أو بضمها للمقدر ، وطلبت أمام محكمة الاستئناف هذه الطلبات نفسها ، ثم عدلتها أخيراً إلى طلب الحكم بتسليمها السندات عنها وبضمنها بحسب معراها يوم الحكم ، لطلبها ذلك لا غبار عليه ولو أنه يزيد على الطلب الأول ، إذ هذه الزيادة ما دامت قد طرأت على الثمن فإنها تكون تابعة للأصل ، أو هي تعتبر زيادة في التعويض إستجدت بعد الحكم ابتدائياً في الدعوى فتجوز إضافتها إلى الطلب الأصلي طبقاً للمادة ٣٦٨ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ٥٨ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٢٣ بتاريخ ١٩٤٥/٤/١٢

الإستئناف ينقل الدعوى برمتها إلى المحكمة الإستئنافية فيجوز للمستأنف عليه عند طلبه تأييد الحكم الذي صدر في موضوع الدعوى بإجابة جميع طلباته أن يبدى كل ما لديه من دفوع وأدلة حتى ما كان منها قد صدر برفضه حكم مستقل من المحكمة الابتدائية ، متى كان هذا الحكم لم يعلن إليه ولم يقبله ثم أغضاه عن إستئنافه صدور الحكم له في موضوع الدعوى.

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٣٩ بتاريخ ١٩٤٦/١١/١٤

إن الطلب الجديد الذي تنهى المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات عن تقديمه في الإستئناف هو الذي يختلف عن الطلب المقدم في أول درجة من حيث موضوعه أو سببه أو الخصم الموجه إليه. فإذا كانت الدعوى قد رفعت من المدين على الدائن طالب نزع الملكية ببراءة ذمته من المبلغ السابق للحكم به عليه وبإلغاء إجراءات نزع الملكية جميعاً بقوله إنه قام بالوفاء قبل أن يشرع الدائن في إتخاذ تلك الإجراءات فقبضى له براءة ذمته ورفض ماعدا ذلك من الطلبات ، فإستأنف طالباً من باب أصلي الحكم بإلغاء إجراءات نزع الملكية ومن باب الإحتياط الحكم بإلزام الدائن بتعويضه عن قيمة الأرض التي نزع ملكيتها ، لهذا الطلب الإحتياطي هو طلب جديد يختلف عن الطلب الأصلي سبباً وموضوعاً ، فلا يصح قبوله.

الطعن رقم ٤٨ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٢٩ بتاريخ ١٩٤٨/٥/٢

إذا امتنعت محكمة الإستئناف عن الفصل في دفاع أبعاد المستأنفون ، قائلة إنه يعتبر طلباً جديداً لا يجوز إبدائه لأول مرة في الإستئناف ، وكان هذا القول مخالفاً للثابت في أوراق المرافعات من أن المستأنفين كانوا قد أبدوه وجعلوا منه أساساً لدعواهم ، كان حكمها باطلاً متعيناً نقضه .

*** الموضوع الفرعي : القضاء في الاستئناف بعدم الاختصاص :**

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٩٦٦ بتاريخ ١٩٦٧/٥/١١

مضى كان قضاء المحكمة الابتدائية بإعادة الدعوى إلى محكمة الاستئناف على أساس أنها سبق أن قضت بإعلان قرار اللجنة الجمركية واستفدت بذلك ولايتها على الدعوى بحيث لا يجوز لها العودة إلى الحكم فيها - قد تضمن في أسبابه المكملة لمطوقه والتي يقوم عليها هذا المنطوق قضاء ضمناً منها بعدم اختصاصها بنظر موضوع الدعوى واختصاص محكمة الاستئناف بنظره ، فإن هذا القضاء يعتبر مخالفاً للحكم الصادر من قبل من محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المسأنف وإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها والذي تضمن قضاء ضمناً بعدم اختصاصها بنظر هذا الموضوع واختصاص محكمة الدرجة الأولى بنظره. وإذا كان قضاء المحكمة الابتدائية الذي جاء على مقتضى حكم محكمة الاستئناف المذكور قد أصبح باتاً وحائزاً لقوة الأمر المقتضى بقضاء محكمة الاستئناف بعدم جواز استئنافه وبقوات مواعيد الطعن بالنقض في هذا القضاء الأخير ، فإن محكمة الاستئناف إذ فعلت بعد ذلك في موضوع الدعوى لا يكون حكمها - المطعون فيه - قد خالف الحكم السابق صدوره من نفس المحكمة فيما قضى به هذا الحكم الأخير من عدم اختصاص محكمة الاستئناف بنظر موضوع الدعوى ، ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يفصل في مسألة الاختصاص وإنما الذي فصل فيها هو حكم سابق عليه حاز قوة الأمر المقتضى وهو الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بإعادة الدعوى إلى محكمة الاستئناف وما كان للحكم المطعون فيه أن يعرض للإختصاص بعد الفصل فيه نهائياً.

الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٣٨٠ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٥

المشرع لم يرتب البطلان جزاء على رفع الاستئناف إلى محكمة غير مختصة ، بل أنه لم يعرض لهذه المسألة بنص خاص ، ومن ثم ينطبق عليها القواعد المقررة بشأنها أمام محكمة الدرجة الأولى عملاً بالمادة ٢٤٠ من قانون المرافعات ، ولما كان مفاد المادة ١١٠ من هذا القانون أنه إذا قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وجب عليها إحالتها إلى المحكمة المختصة ، ولتتزم المحكمة إحالها عليها الدعوى بالإحالة سواء كانت من طبقة المحكمة التي قضت بها أو من طبقة أعلى أو أدنى منها ، وإذا كان بين من الحكم المطعون فيه أن الاستئناف رفع ابتداءً إلى المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية في الموعد القانوني فقضت تلك المحكمة بعدم اختصاصها بنظره وإحاله إلى محكمة الاستئناف المختصة - فإن الحكم المطعون فيه إذ إلترزم حكم الإحالة وقضى في الاستئناف إحالها إليه شكلاً وموضوعاً فإنه لا يكون قد خالف القانون.

* الموضوع الفرعي : النزول عن الإستئناف :

الطعن رقم ٥٤ لسنة ١٩ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٧١٥ بتاريخ ١٩/٤/١٩٥١

متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإثبات نزول المستأنف عليه (الطاعن) عن التمسك بالحكم المستأنف استناداً إلى إقرار كتابي صدر منه بعد بلوغه سن الرشد أثناء نظر الاستئناف وفيه يسلم بصحة الحساب المقدم من جدته المستأنفة (المطعون عليها) وينزوله عن هذا الحكم. متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بذلك قد لحص ما ورد بإقرار التنازل وبين ما يتعاه عليه الطاعن من انه صدر تحت تأثير الغش وأورد حكم القانون في الغش المفسد للرضا في قوله ،، انه يجب أن يكون وليد إجراءات احتيالية أو وسائل من شأنها التفرير بالعائد بحيث يشوب إرادته ولا يجعله قادراً على الحكم على الأمور حكماً سليماً ،، ثم ذكر الوقائع التي نسبها الطاعن إلى المطعون عليها وأنزل حكم القانون عليها وانتهى إلى أن ،، هذا الادعاء على فرض صحته تنقصه الأركان اللازمة لتوفرها لقيام الغش قانوناً وما صورته الطاعن لا يبدو أن يكون قولاً مرسلًا عن الحديث الذي تم بينه وبين جدته وليس فيه من مظاهر الإغراء أو الغش ما يفسد رضاه بتوقيع هذا التنازل الصادر منه ،، فإن الطعن على الحكم باخطأ في تطبيق القانون وبالقصور يكون على غير أساس إذ هو أحاط بالوقائع التي استدل بها الطاعن على حصول الغش المدعى به والذي يزعم انه الفسد رضاه بالتوقيع على هذا الإقرار المشار إليه لم تحدث عن هذه الوقائع ومدى ما يتعكس بها من أثر على إرادة الطاعن وانتهى في أدلة سائفة سواء إلى انه حتى مع فرض صحة هذه الوقائع فليس من شأنها التفرير بالطاعن بحيث تشوب إرادته ولا تجعله قادراً على الحكم على الأمور حكماً سليماً.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٣١ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ٩٥٣ بتاريخ ١١/٢/١٩٦٥

النزول عن الإستئناف بعد رفعه - وهو ترك الخصومة - لا يكون إلا بإعلان من التارك لخصمه على يد محضر أو بتقرير في قلم كتاب المحكمة أو بيان صريح في مذكرة موقع عليها من الخصم التارك أو من وكيله بشرط إطلاع الخصم عليها أو إيداع طلب الترك شفهاً بالجلسة في مواجهة الخصم وإثباته في محضر الجلسة - وهي الوسائل التي حددها المادة ٣٠٨ من قانون المرافعات على سبيل الحصر - ومن ثم فإن الإقرار أمام الموق بالتنازل عن الإستئناف لا يعد تركاً للخصومة بوسيلة من هذه الوسائل إذ يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يرتب على هذا الإقرار أثر فإنه يكون صحيحاً في القانون.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٦٤٩ بتاريخ ١١/٢/١٩٧٦

النص في الفقرة الثانية من المادة ٢١٩ من قانون المرافعات على أنه " يجوز الإنفاق ولو قبل رفع الدعوى على أن يكون حكم محكمة أول درجة إنتهالياً ". يدل على أن المشرع قد أجاز الإنفاق مقدماً بين الخصمين

على التنازل على إستئناف الحكم ولم يرد في ذلك مخالفة للنظام العام ، لما أورده المذكرة الإيضاحية من أن المادة " تضمنت فقرة أخيرة تبيح النزول عن الإستئناف قبل رفع الدعوى ذلك أن الإستئناف كغيره من الحقوق يجوز النزول عنه فضلاً عن أن هذا النزول يكون أقرب شبهاً بنظام التحكيم ولا يعتبر من جهة أخرى حرماناً من حق الإلتجاء إلى القضاء بقدر ما هو منظم لهذا الحق فضلاً عن أن حكم هذه الفقرة مسلم به في كثير من التشريعات الحديثة " ، مما مفاده أنه يجوز التنازل من باب أولى عن متابعة السير في الإستئناف حال نقض الحكم وإعادة الدعوى لسيرها أمام محكمة الإحالة ولا يجوز القول بأن الإقرار بالتنازل قدم في مرحلة الطعن بالنقض وهي متميزة عن خصومة الإستئناف المتعلقة بالدعوى الموضوعية لأنه وإن كان الحكم الصادر في الإستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة من شأنه أن ينهي الدعوى إلا أن نقض هذا الحكم يزيله ويفتح للخصوم طريق العودة إلى محكمة الإحالة لمابعة السير فيها بناء على طلب الخصوم.

*** الموضوع الفرعي : بطلان المرافعة في الإستئناف :**

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٢١ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٨٥٤ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٩

معي كانت محكمة الإستئناف إذ قضت ببطلان المرافعة لم تجب الطاعن إلى ما طلبه في مذكرته التكميلية من إعادة الدعوى إلى المرافعة لتتظر مع إستئناف جديد رفعه عن الحكم ولم ترد في حكمها على هذا الطلب فإنها لا تكون قد أخطأت ذلك أن الحكم ببطلان المرافعة في الإستئناف وفقاً لقانون المرافعات القديم يجعل الحكم المستأنف نهائياً ولو لم يكن قد أعلن كما هو شأن سقوط الخصومة في قانون المرافعات الجديد (م ٣٠٥ مرافعات جديد و ٣٠٤ مرافعات قديم).

*** الموضوع الفرعي : بطلان صحيفة الإستئناف :**

الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٣

إذا كان موضعاً بعريضة الإستئناف المرفوع من شركة إسم هذه الشركة ومركز إدارتها فإن ذلك كاف لصحة عريضة الإستئناف ولا مخالفة فيه لنص المادة ٢/١٠ مرافعات ويكون الحكم قد أخطأ في القانون إذ قضى ببطلان صحيفة الإستئناف إستناداً إلى أنه يتقصها إسم من يمثل الشركة المستأنفة.

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٥ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٧٨٨ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١

صدر القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ معدلاً بعض مواد قانون المرافعات لاستحدث إجراءات بشأن الإستئناف وتحضيره ، ففرق في المادة ٤٠٥ بعد تعديلها بين الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١٨٨ من

القانون وبين باقي الدعاوى الأخرى ، ونص على أن إستئناف الحكم الصادر فى الطائفة الأولى من الدعاوى يرفع بتكليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة بصحيفة إلتصاح الدعوى - أما الدعاوى الأخرى فقد أوجب أن ترفع بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره ، ولما كانت عريضة الإستئناف لا تعتبر وفقاً لنص المادة ٤٠٦ مكرر من قانون المرافعات من أوراق التكليف بالحضور لأنه لم يقصد بها دعوة الخصم إلى الحضور أمام المحكمة فى يوم معين ، وكان البطلان الذى نصت عليه المادة ٧٩ من قانون المرافعات إنما يتصرف إلى ذلك البطلان الذى يشوب أوراق التكليف بالحضور ، وكان نص المادة ٤٠٥ معدلة من قانون المرافعات قد خلا من وجوب تضمين عريضة الإستئناف إسم المحكمة المرفوع أمامها الإستئناف ، وكانت القواعد العامة فى البطلان المنصوص عليها فى المادة ٢٥ من قانون المرافعات هى التى تحكم عريضة الإستئناف بالنسبة لما لم يرد به نص خاص ، فإن الحكم المطعون فيه إذا أسس لقضائه ببطلان صحيفة الإستئناف بالنسبة للمطعون عليه الأول على نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات يكون قد أخطأ - وإذا كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول رغم تمسكه بنص المادة ٧٩ من قانون المرافعات قد تمسك أيضاً بمحصل ضرر له نتيجة إغفال ذكر بيان المحكمة فى عريضة الإستئناف- فإنه يصين نقض الحكم.

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ١٩٦٠/١/٧

مؤدى نص المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات أنه منذ تعديله بالقانون رقم ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ يجب أن يرفع الإستئناف بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره بالشروط والأوضاع المقررة بالقانون المذكور ، ويستثنى من ذلك الدعاوى المنصوص عليها فى المادة ١١٨ مرافعات فيرفع الإستئناف عنها بتكليف بالحضور بالأوضاع المقررة لصحيفة إلتصاح الدعوى ، فإذا رفع الإستئناف على خلاف ذلك كان باطلاً وكان للمحكمة من تلقاء نفسها أن تحكم ببطلانه - فإذا كانت الطاعنة قد رفعت دعواها ضد المطعون عليه بطلب الحكم بالكف عن إستعمال العلامة التجارية الخاصة بتجاريتها وإعدام ما يكون موجوداً منها أو طرف الغير من التجار مع إلزامه بأن يدفع لها مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض - فهى دعوى عادية وليست من الدعاوى التى تشملها المادة ١١٨ من قانون المرافعات ولما كان الإستئناف الذى رفع عن الحكم الصادر فيها قد رفع بورقة تكليف بالحضور بعد نفاذ القانون رقم ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ ، فإن هذا الإستئناف وقد رفع بغير الطريق الذى رسمه القانون المذكور يكون باطلاً - لا يغير من ذلك أن يكون المطعون عليه قد طلب فى صحيفة إستئنافه وقف تنفيذ الحكم المستأنف لأن هذا الطلب لا علاقة له بشكل الإستئناف إذ يجوز للمستأنف أن يقدم به للمحكمة بعد رفع الإستئناف وتداوله أمامها إلتماساً منها بأن

تسعمل حقها المخول لها بمقتضى المادة ٤٧٢ من قانون المرافعات في وقف تنفيذ الحكم المستأنف فلا يترتب على تقديمه تغيير طبيعة الدعوى المستأنف حكمها.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٣

إنه وإن كانت المادة ٣١٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد أوجبت ذكر الأسباب التى بنى عليها فى الاستئناف فى الصحيفة إلا أنه لا يتأدى من ورود النص المذكور بصيغة أمره أن يكون البطلان جزءا مقررًا - بمقولة أن الشارع يكون فى هذه الحالة قد قدر أهمية الإجراء والفرض ترتب الضرر على مخالفته ذلك أن القول بتقدير الشارع لأهمية الإجراء وإفراضه ترتب الضرر على المخالفة لا يكون له مجال إلا إذا كان النص واردا بعبارة نافية أو ناهية ، فإذا كانت الطاعة قد وقعت فى شأن الدلع ببطلان الاستئناف عند حد ما ورد بنعينا من إعتبار البطلان جزءا مقررًا مجرد أن النص أمر فبان الحكم المطعون فيه يكون سديدا فيما انتهى إليه من رفض الدلع المذكور.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٣٢٢ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٥

البطلان المنصوص عليه فى المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ الذى ربح الاستئناف فى ظله إنما ينصب على إغفال بيان الحكم المستأنف وأسباب الاستئناف دون البيانات التى تراعى فى صحيفة افتتاح الدعوى المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطنهم والتى تركها المشرع للقواعد العامة فى البطلان إذ كان الغرض الذى رعى إليه المشرع من ذكر هذه البيانات إنما هو إعلام ذوى الشأن فى الاستئناف بمن رفعه من الخصوم وصفته وموطنه فإن كل بيان من شأنه أن يفسى بذلك يتحقق به غرض الشارع ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد إنضم هذا النظر واعتد بالموطن المختار الذى اتخذته المطعون عليها فى صحيفة الاستئناف فقد إنتفى بذلك وجه الضرر من عدم بيان محل إقامتها الصحيح لأنها يناهض موطن مختار لها فى صحيفة الاستئناف يكون هو الموطن بالنسبة إلى كل ما يتعلق به وفقا لما تقتضى به المادة ٤٣/٣ مدنى .

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٨

لا عمل للتحدى بأنه لا يجوز للمطعون عليها التمسك بالبطلان - بطلان إعلانها بصحيفة الاستئناف بدعوى أنها هى التى تسببت فيه لوقوع غش منها ، ذلك أن هذا الدفاع يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٧٥٩ بتاريخ ١٢/٧/١٩٧٧

إذ كان الثابت فى الدعوى أن صورة صحيفة الإستئناف المعلقة للمطعون عليه قد خُصص من بيان تاريخ الإعلان ووقت حصوله وإسم المحضر الذى بأمر الإعلان وتوقيعه فإن الحكم إذ قضى بطلان هذا الإعلان وبالتالي اعتبار الإستئناف كان لم يكن تبعاً لعدم إعلان الصحيفة للمطعون عليه إعلاناً صحيحاً خلال الثلاثة أشهر التالية لإيداعها قلم الكتاب يكون قد أصاب صحيح القانون ولا يقدر فى سداد هذا النظر بثبوت حضور المطعون بالجلسة الأولى المحددة لنظر الإستئناف ما دام أن هذا الحضور لا يحقق الغاية من إستئناف توافر البيانات المذكورة إذ الغرض من بيان تاريخ الإعلان هو معرفة الوقت الذى تبدأ فيه الآثار التى رتبها القانون على إعلان الورقة والمواعيد التى تسرى من وقت الإعلان والغرض من بيان إسم المحضر والحكمة التى يعمل بها هو التحقق من أن للشخص الذى قام بإعلان الورقة صفة فى مباشرة هذا العمل فى حدود اختصاصه ، وأما توقيع المحضر فهو الذى يكسب الورقة صفتها الرسمية ولذلك أوجب الشارع توقيعه على أصل الإعلان وصورته ، وهذه الأغراض لا ترتبط بما قصد به من إستئناف البيانات الأخرى من دعوة المعلن إليهم للحضور إلى مكان محدد فى وقت معين ومن لم فإن حضور المطعون عليه بالجلسة المعلن إليها لا يصحح البطلان الناشئ عن النقص فى البيانات السالف بيانها ، بما لا مجال معه لإعمال نص المادة ١١٤ من قانون المرافعات التى ترتب على حضور المعلن إليه فى الجلسة أو إيداعه مذكرة بدفاعه زوال بطلان صحف الدعاوى وإعلاتها وبطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب فى الإعلان أو فى بيان المحكمة أو فى تاريخ الجلسة.

الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٤١ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٥٥١ بتاريخ ٢/٢/١٩٨٠

إذ كانت محكمة الإستئناف قد أجلت نظر الإستئناف لمصادفة الجلسة المحددة أخيراً يوم عطلة رسمية بالجلسة التالية لمخلف المستأنف - الطاعن - وحضرت المستأنف ضدها - المطعون ضدها - وإقتصر دفاعها فيها على طلب الفصل فى الإستئناف فقررت المحكمة حجزه للحكم مع التصريح للطرفين بتقديم مذكراتهما فى عشرة أيام ، وتقديم وكيل الطاعن خلال هذه الفترة بمذكرة يعنلر فيها عن عدم حضوره الجلسة لعذر فهرى وعدم تمكن زميله الذى أنابه فى الحضور فيها إلا بعد الإنهاء من نظر الإستئناف وهو ما يؤكد علم الطاعن مسبقاً بالجلسة التى تأجلت إليها الدعوى. متى كان ذلك وكانت المحكمة قد أتاحت له الفرصة لتقديم مذكرة بدفاعه لتقديم مذكرته التى طلب فيها فتح باب المرافعة لتقديم مستداته التى تمثلت فى المستخرج الرسمى المرفق بالمذكرة وقد ناقشت المحكمة دلالة هذا المستند ، فإنه لا يجديهِ التمسك بالبطلان

بدعوى أنه لم يعلن للجلسة الأخيرة وأن المستند المقدم منه فى هذه الفترة لم يعلن إلا خصيمته ولا على المحكمة بعد ذلك إذا لم تستجيب لطلب إعادة الدعوى إلى المرافعة.

الظعن رقم ٨٨٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١١٩٠ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٣

الحصومة فى الاستئناف تعتبر بالنظر إلى إجراءات رفعها والسير فيها ، مستقلة عن الخصومة المطروحة أما محكمة أول درجة ومتميزة عنها ، فما يجرى على إحداها من بطلان أو صحة لا يكون له أثر على الأخرى ومن ثم فإن النزول عن التمسك بسبب من أسباب بطلان إعلان الحاصل أمام محكمة أول درجة لا يحول دون تمسك ذى الشأن بطلان إعلانه بصحيفة الاستئناف. لما كان ذلك ، وكانت الطاعة الثانية قد تمسكت ببطلان إعلانها بصحيفة الاستئناف لحصوله فى مواجهة النيابة رغم وجود موطن معروف لها وباعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانها بتلك الصحيفة خلال الثلاثة الأشهر التالية لتلقيها وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض هذا الدفع تأسيساً على أن تزولها أمام محكمة أول درجة عن التمسك ببطلان إعلانها بصحيفة افتتاح الدعوى الحاصل فى مواجهة النيابة يحول بينها وبين العودة إلى التمسك ببطلان إعلانها بصحيفة الاستئناف بالحاصل بذات الطرق وحجب نفسه عن بحث صحة هذا الإعلان أو بطلانه فإنه يكون معيياً بالخطأ فى تطبيق القانون .

الظعن رقم ٧٢ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٩٤٥ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٥

بطلان أوراق التكليف بالحضور لمعب فى إعلان هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسى مقرر لمصلحة من تعيب إعلانه فلا يبرز لغير الخصم الذى بطل إعلانه الدفع به ، وميعاد الثلاثة أشهر الواردة بنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات هو ميعاد حضور والجزاء على مخالفته لا يتعلق بالنظام العام فلا يملك التمسك به إلا من شرع لمصلحته ويشترط لكى يفيد غيره من الخصوم من تطبيق هذا الجزاء أن يتمسك به صاحبه ويتحقق قيام موجه ويكون الموضوع غير قابل للتجزئة ، لما كان ذلك وكان الإعلان الذى تصدت محكمة الاستئناف لبحث الدفع ببطلانه ليس هو إعلان الطاعة بل كان إعلان خصم آخر وكان موضوع الدعوى مما يقبل التجزئة فإن تعيبا على الحكم المطعون فيه فيما قضى به من صحة ذلك الإعلان ورفض الدفع باعتباره الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لهذا الخصم يكون نعيماً غير مقبول .

الظعن رقم ٩٢٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٧٨ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٢

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الخطأ فى رقم الدعوى الابتدائية لا يبطل صحيفة الاستئناف إذا كانت البيانات الأخرى التى وردت فيها لا تنوك مجالاً للشك فى تحديد الحكم الوارد عليه الاستئناف.

الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٥٤ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ١٩٩٠/٤/٥

(١) النص في الفقرة الأولى عن المادة ٣٧ من قانون الحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ - على عدم جواز قبول صنف الدعاوى أمام محاكم الإستئناف إلى إذا كان موقعاً عليها من محام مقيد بجدول هذه المحاكم وإلا حكم بطلان الصنف ، مقتضاه أن عدم توقيع مثل هذا المحامي على الصنفية يترتب عليه حتماً بطلانها وإذا كان غرض الشارع من هذا النهي هو رعاية الصالح العام وتحقيق الصالح الخاص في الوقت ذاته لأن إشراف المحامي المقرر أمام محاكم الإستئناف على تحرير صنف الإستئناف من شأنه مراعاة أحكام القانون عند تحريرها وبذلك تنقطع المنازعات التي كثيراً ما تنشأ بسبب قيام من لا خبرة لهم بممارسة هذه الشئون ذات الطبيعة القانونية مما يعود بالضرر على ذوي الشأن ، ومن ثم فإن ذلك البطلان يتعلق بالنظام العام يصعب على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولا يصححه توقيع محام مقيد بجدول محاكم الإستئناف بإستلام أصل صنفية إستئناف غفل عن التوقيع لإعلانه لما كان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

*** الموضوع الفرعي : ترك الخصومة في الإستئناف :**

الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٠ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٦

إذا كان المستأنف قد قرر قبل العمل بقانون المرافعات الجديد ترك المرافعة في إستئنافه الأصلي فيكون نص المادة ٣٠٨ مرافعات قديم هو الذي يحكم الآثار التي ترتبت على هذا الدوك لا نص المادة ٤١٥ مرافعات جديد. ذلك أن ترك المرافعة هو وفقاً لقانون المرافعات القديم تنازل أو إسقاط تتحقق آثاره القانونية بمجرد التصريح به دون حاجة إلى قبول الخصم أو صدور حكم به فلا يعوق هذه الآثار تراخي القاضي في تقريره لبوت الدوك إذ هذا التقرير ليس قضاء في خصومة بل هو مجرد إعلان من القاضي بنقض يده من الدعوى بعد إذ إنتهت بالتقرير بترك المرافعة.

الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٥٦٢ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٣

إذ كانت المادة ١٤١ من قانون المرافعات تجيز إبداء ترك الخصومة ببيان صريح في مذكرة موقعه من التارك مع إطلاع خصمه عليها ، كما أن المادة ٢٣٨ منه تقضي بأن تحكم المحكمة في جميع الأحوال بقبول ترك الخصومة في الإستئناف إذا كان ميعاد الاستئناف قد انقضى وقت الترك لما كان ذلك وكان الإقرار المكتوب الموقع عليه يامضاء منسوبة للمستأنفة قد تضمن بياناً صريحاً بتركها الخصومة في الإستئناف فإنه وقد قدم إلى المحكمة يقوم - وعلى ما جرى به قضاء النقض - مقام المذكرة الموقع عليها من هذه المستأنفة كما يعتبر تقديم المستأنف ضدها الأولى لهذا الإقرار وتحسبها بما جاء به إقراراً بإطلاعها عليه وقبولاً منها

لذلك ، هذا فضلا عن أن هذا الإقرار مؤرخ في ... أى بعد أن كان معاد الطعن بالإستئناف فى الحكم الابتدائى قد إنتضى ، فإن ترك المطعون ضدها الأولى لإستئنافها كان يعين أن يتم وينتج أثره حتى ولو لم يصدر قبول من الطاعة.

الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٥

إن وقف الدعوى طبقاً للقانون رقم ١٤ سنة ١٩٦٢ له أحكامه وشروط وأوضاعه الخاصة المتميزة فى القانون ، وهو يختلف فى مناحه وفى نطاقه عن أحكام الوقف الاتفاقى المقررة فى المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات السابق ويعتصمها رخص الشارع للمعصوم أن ينفقوا على وقف السر فى الدعوى لمدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ إقرار المحكمة بهذا الإتفاق أيا كان سببه وأوجب تعجيلها خلال الثمانية أيام التالية لإنقضاء هذه المدة ورتب على عدم تعجيلها فى المعاد إعتبار المدعى تاركاً دعواه والمستأنف تاركاً إستئنافه. لما كان ذلك وكان الثابت فى الأوراق أن الدعوى أوقفت فى ١٩٦٧/٦/٣ أمام محكمة الإستئناف لمدة ستة شهور بإتفاق طرفى الخصومة طبقاً للمادة ٢٩٢ سائلة الذكر ولم تعجلها الطاعة إلا فى ١٩٦٨/٤/١٨ وبعد إنتهاء مدة الوقف بأكثر من ثمانية أيام وكانت المطعون ضدها - مصلحة الضرائب - قد دفعت بإعتبار الطاعة تاركة إستئنافها وظلت متمسكة بدفعها أمام المحكمة حتى فصل فى الإستئناف ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول هذا الدفع لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ولا يؤثر فى ذلك أنه بعد أن أبدت المطعون ضدها الدفع المشار إليه ، أوقفت الدعوى مرة أخرى فى ١٩٦٨/١٢/١٨ مدة ثمانية عشر شهراً وفقاً لأحكام القانون رقم ١٤ سنة ١٩٦٢ إعادة النظر فى النزاع القائم بين الطاعة والمطعون ضدها ، فإن الدعوى تعود بقوة القانون إلى الحالة التى كانت عليها قبل الوقف طبقاً لنص المادة السادسة من هذا القانون ، ويجوز - على ما جاء بمذكرته الإيضاحية - لأى من طرفى الخصومة التمسك بسائر الدفع التى تعيب الدعوى حتى تنتفى مظنة التنازل عن هذه الدفع بالدخول فى مفاوضات الصلح .

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٠٨٠ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٣

إذ كان الحكم المطعون فيه قضى بترك الخصومة بالنسبة للمطعون عليه السادس - فى موضوع غير قابل للتجزئة - وكان لازم ذلك هو إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما فى ذلك رفع الإستئناف له وزوال إخصامه فى الإستئناف ، فإن الإستئناف يكون غير مقبول بالنسبة لباقي المستأنف عليهم ، لعدم إخصام جميع المحكوم لهم.

*** الموضوع الفرعي : تسبیب الأحكام :**

الطعن رقم ٦ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٤٣/٥/٢٧
إذا كان المشتري قد دفع ، أمام محكمة الاستئناف ، الدعوى المرفوعة عليه من البائع بطلب فسخ عقد البيع لعدم دفع الثمن مدعياً حصول تعرض له في بعض القدر المشتري ، الأمر الذي يبيح له بحكم المادة ٣٣١ من القانون المدني حق حبس الثمن حتى يضع يده على جميع ما إشرأه ، لإكفث المحكمة في ردها على هذا الدلع بقولها إنه لم يقدم ما يثبت ولم يحدد بطريقة جلية مقدار الأرض التي يدعى حصول التعرض له فيها ولا إسم المتعرض له إلخ بناء على ذلك ، وعلى ما ورد بأسباب الحكم المستأنف ، أبدت هذا الحكم فيما قضى به من الفسخ ، في حين أنه قد ورد فيه ما يفيد أن المشتري قد حصل تعرض له في نصف لحدان مما إشرأه ، فإن الحكم الاستئنافي يكون متعاضل الأسباب باطلاً بحكم المادة ١٠٣ من قانون المرافعات.

*** الموضوع الفرعي : تسبیب الحكم الاستئنافي :**

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٢١ مكتب قني ٦ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٩٥٤/١١/١١
لا عمل للنمی على الحكم المطعون فيه بأنه قضی بإلغاء الحكم الابتدائی ولم يقض برفض الدعوى بل تركها معلقة إذ أن إلغاء الحكم الابتدائی القاضي بصحة ونفاذ عقد البيع يتضمن ضرورة رفض هذه الدعوى دون حاجة إلى التصريح بذلك.

الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٥ مكتب قني ١١ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٩
إذا كانت محكمة الاستئناف بعد أن إنتهت من إيراد الأسباب التي أقامت عليها قضاؤها ذكرت - بحسب الظاهر من عبارتها - أنها قد إعتمدت أسباب الحكم الابتدائی وإعتمدتها أسباباً لقضائها بالإضافة إلى ما ورد في حكمها المطعون فيه من أسباب ، وكان يبين من إستعراض الأسباب الواردة في الحكمين أن كل منهما يقوم على أساس مغاير لما قام عليه الآخر - ذلك أن الحكم الابتدائی قد أقام قضائه على نظر حاصله أن الطاعن ليس من فريق الغير الذين عتتهم المواد ١٠٥٣ و ١١١٤ من التقنين المدني الجديد ومنحتهم حق الإحتجاج بعدم سريان الرهن في حقهم إذا لم يقيد بل إعتبره مسؤولاً عن دين الرهن وملتزماً به تجاه الدائن المرتهن وورثته وقد حل في هذا الإلتزام محل المدين فليس له أن يتمسك في عدم سريان الرهن في حقه - بينما قام الحكم المطعون فيه على نظر حاصله أنه وإن كان الطاعن من فريق الغير إلا أنه ليس له أن يستفيد من عدم إجراء القيد وفقاً للقانون لأنه تنازل عن حقه في ذلك وقبل سريان الرهن بالنسبة له ، فإن من شأن هذا التعارض البادي بين وجهتي النظر المذكورتين أن تكون الإحالة من الحكم المطعون فيه على

أسباب الحكم الابتدائي مجتمعة ، وتكون العبارة الواردة في الحكم المطعون فيه لغوا ومن ثم فإن النعى المؤسس على تضمن الحكم المطعون فيه لتلك الأسباب يكون واردا على غير محله .

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٨

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام لقضائه في الدعوى على أسباب مستقلة تكفى لحمله ، فإن النعى على الحكم الابتدائي بالقصور يكون غير منتج .

الطعن رقم ٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٨٣ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٥

إذا كانت محكمة الاستئناف قد أقرت أسباب الحكم المستأنف وأيدته فيما اعتمد عليه من الأوراق التي قسك بها الطعون عليه وأقوال الشهود الذين تقدم بهم لإثبات دعواه ولم تر فيما أورده الطاعن في أسباب الاستئناف خاصا بشهادة الشهود ما يدهوها إلى إطراح ما قام عليه الحكم المستأنف في هذا الخصوص من أسباب ، فإنه لا يكون على محكمة الاستئناف - وقد أقرت تلك الأسباب - أن تورد حكمها أسبابا خاصة .

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٩٦٧/١/٣١

متى كانت محكمة الاستئناف قد نحت منحى آخر يفاير ما ذهبت إليه محكمة أول درجة ، ولم تأخذ من أسباب الحكم الابتدائي إلا بما يعارض منها مع أسباب حكمها ، فإن الأسباب الواردة بالحكم الابتدائي في هذا الخصوص لا تعتبر أسباب الحكم الاستئنائي المطعون فيه ، ويكون ما أثاره الطاعن في أسباب الطعن بالنقض متعلقاً بها إذا ينصب على الحكم الابتدائي ولا يصادف محلاً في قضاء الحكم المطعون فيه .

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٨٨٩ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٧

ليس في القانون ما يمنع المحكمة الاستئنائية عند وضع حكمها من أن تستند فيه إلى الأسباب التي قام عليها الحكم الابتدائي وتحمل إليها وتعتبرها جزءاً متمماً للحكم الاستئنائي .

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٢٣٦ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٨

متى انتهت محكمة الاستئناف في أسباب حكمها إلى بطلان الحكم المستأنف لإغفال المحكمة التي أصدرته تلاوة تقرير التلخيص ، ثم اقتصر في المنطوق على القضاء في موضوع الدعوى وهو نتيجة لازمة لما قرره في الأسباب من بطلان الحكم الابتدائي فإنه لا يصح أن يطن على حكمها بأنه لم ينص في منطوقه على هذا البطلان إذا لا مانع من أن بعض المقتضى به يكون في الأسباب المتصلة اتصالاً وثيقاً بالمنطوق ، وما فعلته محكمة الاستئناف بعد تقرير بطلان الحكم المستأنف من المضي في نظر الدعوى والفصل في

موضوعها هو ما عليه حكم القانون إذ لا يجوز لها أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة بعد أن استنفدت هذه المحكمة ولايتها بالحكم في موضوعها.

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٩٩٠ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٣
إذا كانت أسباب الحكم الاستئنافي - الصادر بإلغاء الحكم المستأنف ووقف الدعوى "إبطال التصرف" حتى يفصل في دعوى أخرى " براءة اللمة " - تلصح بجلاء عن أن محكمة الاستئناف وإن نصت في حكمها على هذا الإلغاء بصفة عامة إلا أنها لم تقصد به إلا قضاء الحكم الابتدائي برفض طلب وقف الدعوى أما بالنسبة لموضوع الدعوى بإبطال التصرف فإن محكمة الاستئناف لم تعرض له ولم تفصل فيه إلتظار للفصل في دعوى براءة اللمة ، إذ كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ امتنع عن الفصل في موضوع الاستئناف - بعد تعجيله - بحجة أن محكمة الاستئناف قد استنفدت ولايتها بالفصل فيه بالحكم سالف الذكر وقضى بما لذلك بإنهاء الخصومة فلا الاستئناف فإنه يكون قد أخطأ في القانون.

الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٣٤ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٦٩/١/١٤
محكمة الاستئناف غير ملزمة إذا ما ألفت الحكم الابتدائي يبحث أسباب هذا الحكم والرد عليها ما دامت قد أقامت قضائها على أسباب كافية لحمله.

الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٣٤ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١٩٦٩/١/١٤
- القضاء بإلغاء الحكم المستأنف يزيل الحكم بجميع آثاره بما يسقط عنه حجتيه لكن كانت لا تجوز الإحالة إلى ما ألقى من الحكم إلا أنه لا يعيب الحكم الاستئنافي - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أن يجلس في بيان الوقائع إلى ما ورد به الحكم الابتدائي وإن قضى بإلغائه .
- لا تلزم محكمة الاستئناف متى ألفت الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى يبحث وتنفيذ أسباب هذا الحكم ما دامت قد أقامت قضائها على أسباب تكفي لحمله .

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٣٥ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١٩٦٩/٤/١
لا تلزم محكمة الاستئناف إذا ما ألفت الحكم الابتدائي يبحث أو تنفيذ ذلك الحكم ما دامت قد أقامت قضائها على أسباب تكفي لحمله .

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ١٩٧٠/٢/١١
مضى كان صدور الحكم المطعون فيه على خلاف الحكم الابتدائي الذي ألفاه لا يعد من قبيل التناقض فى أسباب الحكم الواحد ، وإنما يهدر أسباب الحكم الابتدائي ، ويتضمن الرد المسقط لما متى أقام قضاءه على أسباب تكفى لحمله ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور والتناقض يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٢٣٤ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/١٥
يجب على محكمة الاستئناف أن تقدر فى حكمها ما قضت به ، وأسباب إلغائها للحكم الابتدائي دون أن تكون ملزمة بتتبع أسبابه والرد عليها ، لأن فى أسبابها حكم محكمة أول درجة.

الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٧٢/١/١٩
لا ترتب على محكمة الدرجة الثانية أن تأخذ بأسباب الحكم الابتدائي دون إضافة ، متى رأت فى هذه الأسباب ما يبنى عن إثراء جديد.

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٤٠٩ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٦
ليس فى القانون ما يمنع المحكمة الاستئنافية عند وضع حكمها من أن تستند فيه إلى الأسباب التى قام عليها الحكم الابتدائي وتحمل إليها وتعتبرها جزءاً متمماً للحكم الاستئنائي .

الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٥٤ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٢
محكمة الاستئناف غير ملزمة - إذا هى ألغت الحكم الابتدائي - بالرد على أسبابه ما دامت قد ألغته حكمها على أسباب تكفى لحمل قضائها .

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٤٦٢ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٢
مضى كانت الأسباب التى ألغته عليها محكمة الاستئناف حكمها تكفى لحمل قضائها ، لأنها لا تكون ملزمة بالرد على ما ورد بالحكم الابتدائي الذى ألغته من أدلة .

الطعن رقم ٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٧
استقر قضاء هذه المحكمة على أن محكمة الاستئناف إذا ما ألغت الحكم الابتدائي الصادر فى الموضوع فلا تكون ملزمة ببحث أو تنفيذ أسباب هذا الحكم ، وحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب كافية لحمله.

الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٣٧١ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٧
حسب محكمة الاستئناف أن تقيم قضاءها على أسباب تكفى لحمله دون أن تكون ملزمة بتتبع أسباب الحكم الابتدائي والرد عليها.

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٩٦٢ بتاريخ ١٩٧٤/٦/١

لا يعيب الحكم المطعون فيه توريده لأسباب محكمة أول درجة والأخذ بها متى كانت كافيه لحمل قضائه وتتضمن الرد المسقط لأسباب الاستئناف.

الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٠٢ بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٤

متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي - فيما قضى به من رفض الدلع باعتبار الدعوى كأن لم تكن على تقارير موضوعية ماثمة تكفى لحمل النتيجة التى إنتهى إليها ، فإنه لا يؤثر فى هذه النتيجة الصحيحة ما أشار إليه فى أسبابه من أن الطاعنين لم يبادرا بإستئناف الحكم الصادر - على إستقلال - برفض الدلع المذكور ، إذ أن هذا التقرير جاء زائداً عن حاجة الدعوى ، ويستقيم قضاء الحكم بدونه ، ومن لم يكون النعى عليه بهذا السبب غير منتج.

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٧٤/١/١

- إذ كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن ألقى - فى أسبابه الحكم الابتدائي الصادر بقبول الدلع بعدم قبول الدعوى - عاد وقضى فى موضوع الدعوى برفضها ، وأشار فى أسبابه إلى أن هذا القضاء يتفق فى نتيجته مع ما قضت به محكمة أول درجة من عدم قبول الدعوى ، وأنه لذلك لايسع المحكمة إلا أن تقضى برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، وكان القضاء بعدم قبول الدعوى فى واقعة النزاع يتفق فى نتيجته والقضاء برفضها فإن النعى على الحكم بالتناقض والقصور فى التسبيب يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ١٩٧٤/١/١٦

- إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي ، وكان يبين من مراجعة أسباب الحكمين أنه لا خلاف بينهما فى وجهات النظر ، فمعتبر أسباب الحكم الابتدائي فى هذه الحالة مكملة لأسباب الحكم المطعون فيه فيما لا تعارض فيه ، ومن ثم فلا يعيب الحكم المطعون فيه أنه أحال إلى أسباب الحكم الابتدائي ، ويكون النعى عليه - بأنه لا وجه للإحالة إلى هذه الأسباب لأن دواع الطاعنين بعد نقض الحكم الأول والإحالة منبت الصلة بدفاعهم السابق - فى غير محله.

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٧٥ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٦

متى كان الحكم المطعون فيه قد إستند فى قضائه إلى ما اطمأن إليه من أقوال الشهود بما لا خروج فيه على مدلولها وإلى القرائن المتساندة التى ساقها والتى من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها من عدم صحة التاريخ المدون بمقد البيع وأنه إنما حرر بعد وفاة مورثة المطعون ضده الأول وأسند إلى تاريخ سابق

للإيهام بصلوره حال حياتها وكانت أسباب - الحكم في هذا الخصوص - كافيه لحمل قضائه برفض الدعوى ، فإنه لا إلزام على محكمة الاستئناف - من بعد - بأن تفند أسباب الحكم الابتدائي الذي ألغته.

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٢٦٠ بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢١
محكمة الاستئناف إذ هي تؤيد الحكم الابتدائي في شق منه أن تحيل على ما جاء فيه سواء في بيان وقائع الدعوى وما قدمه الخصوم من دفاع وخلاصة ما إستندوا إليه من الأدلة الواقعية والحجج القانونية أو الأسباب التي أقام عليها قضاءه في ذلك الشق متى كانت كافية لحمله.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٤١٧ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١١
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا ألفت محكمة الدرجة الثانية حكماً ابتدائياً فإنها لا تكون ملزمة بالرد على جميع ما ورد في ذلك الحكم من الأدلة ما دامت قد أقامت حكمها على أسباب تكفى لحمل قضائها. لما كان ذلك وكان الحكم الطعون فيه قد أقام قضاءه واعتبار المورثة مسلمة على تقارير موضوعية سائغة فإن ما يثيره الطاعن بسبب النعى هو جدل موضوعي في فعوى الدليل وتقدير كفايته أو عدم كفايته في الإقناع ولا دخل لمحكمة النقض به.

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٥
لا على محكمة الاستئناف إن هي إستندت في قضائها - لصالح المستأنف - إلى أدلة وأسانيد أخرى غير التي أوردتها المستأنف ، متى كان ما إستندت إليه مستمداً من أوراق الدعوى ، لأن الاستئناف ينقل إلى المحكمة الإستئنافية - في حدود طلبات المستأنف - الدعوى بعناصرها الواقعية وأدلتها القانونية.

الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٥٢٢ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٢
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الاستئناف غير ملزمة إذ هي ألفت الحكم الابتدائي بتبع أسباب هذا الحكم والرد عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على ما يحمله .

الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٢٤٠ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٣١
متى كانت محكمتا أول وثاني درجة قد يتنا الحقيقة التي ألتفتت بها وأوردتا الدليل الذي يحمل القضاء على الطاعن بقيمة السندات المطالب بها ، وكان ما أثاره الطاعن في صحيفة الاستئناف لا يخرج في جوهره عما كان معروضاً على محكمة أول درجة وتضمنته أسبابها فلا على محكمة الاستئناف إن هي أقرت تلك الأسباب ولم تر فيما أوردته الطاعن ما يدعوها إلى إيراد أسباب جديدة إذ كان الحكم المطعون فيه قد

أضاف إلى الحكم المستأنف السند القانوني للإلتزام الطاعن وهو حوالة الدين التي إنعقدت بينه وبين المطعون ضدها في نطاق المادة ٣٢١ من القانون المدني ، فإن النعي على الحكم بالقصور يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٦٧٨ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٧٦

مضى كان الحكم المطعون فيه قد إقتص على تعديل مبلغه التعويض المقضى به فلا يكون ملزماً إلا بذكر الأسباب التي إقتضت هذا التعديل وما عده يعتبر مؤيداً وبقي أسباب الحكم الابتدائي قائمة بالنسبة له ويكون ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه على غير أساس.

الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ٣/٤/١٩٧٦

إذ كان الثابت من الأوراق أن الحكم المستأنف صدر بمجلس ١٩٧٠/٦/١ وأن صحيفة الإستئناف أودعت قلم الكتاب بتاريخ ١٩٧٠/٧/٧ في الميعاد وهو ما لم يكن محل منازعة من الطاعنين فإن قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الإستئناف شكلاً يكون قد جاء سليماً ولا عليه إن هو أجل في أسبابه القول بأن الإستئناف في الميعاد وحاز شروط قبوله.

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٨٢٨ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٧٦

لا تترتب على محكمة الدرجة الثانية أن تأخذ بأسباب الحكم الابتدائي دون إضافة متى رأت في هذه الأسباب ما يفنى عن إيراد جديد ، ولما كان الثابت أن الحكم الابتدائي قد تناول في أسبابه كل ما أثاره الطاعنان من دفاع وما قدمه من مستندات منتهياً إلى إعتبار البائي المقامة على الأرض عنصراً ثانوياً في عقد الإيجار لا يغير من طبيعة العين المؤجرة باعتبارها أرضاً فضاء وهو ما يعتبر كالياً لحمله ، فإنه لا يوجب الحكم الإستئنافي إن هو أبده ورد به من أسباب.

الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٠٦٠ بتاريخ ٤/٢٧/١٩٧٧

وظيفة محكمة الإستئناف ليست مقصورة على مراقبة الحكم المستأنف من حيث سلامة التطبيق القانوني فحسب ، وإنما يوجب على رفع الإستئناف نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية وإعادة طرحه عليها بكل ما إشتمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء.

الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٩٧٤ بتاريخ ٤/١٨/١٩٧٧

لا يعيب الحكم الإستئنافي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يحيل في بيان الوقائع ودفاع الخصوم على الحكم الابتدائي ولو قضى بالغاثة. لما كان ذلك كان الحكمان اللذان أحال عليهما الحكم

المطعون فيه إشتعلا على بيان وقائع الدعوى ومراسلها وما إستند إليه الخصوم من الأدلة الواقعية والحجج القانونية فإن النemy عليه بمخالفة القانون والبطالان يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٦٩٩ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٨

لا يعيب الحكم المطعون فيه عدم إفصاحه صراحة عن تخطيطه حكم محكمة أول درجة طالما قد أوضح فى حياياته الأساسى السليم الذى إستند إليه فى قضائه ، ولا عليه إن هو أخطأ فى فهم ما رعى إليه حكم محكمة أول درجة ما دام لم يكن له تأثير على جوهر قضائه .

الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٩٧٩/١/١١

من المقرر إنه إذا قضت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم الابتدائى للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى إستندت إليها وكانت هذه الأسباب كافية لإقامة الحكم عليها ، فإنه لا يؤثر على سلامة حكمها أن يكون هناك تناقض بين أسبابه وبين بعض أسباب الحكم الابتدائى ، إذ أن أخذ محكمة الإستئناف بأسباب الحكم الابتدائى ، معناه الأسباب التى لا تتعارض مع أسبابها ، وهو نفسه ما أفصح عنه الحكم المطعون فيه إذ أنه أحال إلى أسباب الحكم الابتدائى فيما لا يتعارض بينهما فى فصير أسباب الحكم الابتدائى فى هذه الحالة مكتملة لأسباب الحكم المطعون فيه فيما لا تتعارض فيه .

الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ١٩٧٩/١/١١

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يجب على محكمة الإستئناف عند الحكم بإلغاء حكم مستأنف أن تذكر الأسباب التى من أجلها قضت بإلغائه ، أما فى حالة الحكم بتعديله فلا ينصب هذا الوجوب إلا على الجزء الذى يشمل التعديل فقط يعتبر الجزء الذى لم يشمل التعديل كأنه محكوم بتأييده وتبقى أسباب حكم محكمة أول درجة قائمة بالنسبة له ، وإذا كان الحكم الابتدائى قد قضى على الطاعن والمطعون عليه الثالث متضامتين بتعويض قدره عشرة آلاف جنيه على أساس أن الأول مسئول عن الضرر الذى أحدثه الثانى "تابعه" بعمله غير المشروع أثناء وسبب وظيفته لديه ، وعندما إستأنف الطاعن ذلك الحكم قضى الحكم المطعون فيه فى موضوع الإستئناف بالزام المستأنف بصفته بأن يدفع للمستأنف عليهما مناصفة مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ، فإن مفاد ذلك أن الحكم المطعون فيه عدل حكم محكمة أول درجة فى شأن مقدار التعويض فقط ليعتبر حكم محكمة أول درجة فيما عدا ذلك محكوم بتأييده ، وتبقى أسبابه قائمة فى هذا الخصوص ومن بينها إقامته لقضاء على الطاعن بالتعويض باعتباره مسئولاً عن أعمال تابعه المطعون عليه الثالث غير المشروعة تطبيقاً للمادة ١٧٤ من القانون المدنى وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى على الطاعن فى

إستئناف يبلغ ستة آلاف جنيه هو يقل عما قضى به عليه الحكم الابتدائي المستأنف ، فإنه لا يكون قد أساء إليه بإستئنافه .

الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٢٢٥٦ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١

لا يعيب الحكم الإستئنافى إذ هو أيد الحكم الابتدائى أن يجيل على ما جاء فيه سواء فى بيان وقائع الدعوى أو الأسباب التى أقيم عليها متى كانت تكفى لحمله ولم يكن الخصوم قد إستندوا أمام محكمة الإستئناف إلى أوجه دفاع جديدة تخرج فى جوهرها عما قدموه بحكمة أول درجة .

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٤١٤ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٤

وظيفة محكمة الإستئناف ليست مقصورة على مراقبة الحكم المستأنف من حيث سلامة التطبيق القانونى فحسب وإنما يترتب على رفع الإستئناف نقل موضوع النزاع فى حدود طلبات المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية وإعادة طرحه عليها بكل ما إشتمل عليه من أدلة وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء ، وإذ إقتصرت الحكم المطعون فيه الرد على تعيب الحكم المستأنف فى تقديره لأقوال الشهود والمستندات المقدمة فى الدعوى على مجرد القول بأن لقاضى الموضوع مطلق السلطان فى تكوين عقيدته بما تنتظمه أوراق الدعوى ومستنداتها ومن قرائن الأحوال وأقوال الشهود ولا مطعن على قضائه فى ذلك طالما بنى على أسباب كافية ، وأنه يبين من الحكم المستأنف أن المحكمة إستخلصت قضاءها من أقوال شاهدى الإثبات التى رجحتها بما تضمنه المحضر الإدارى ٦٧٣ لسنة ١٩٧٥ الوابلى مؤيداً لأقوالهم وعلى ذلك فإن الإستئناف يكون على غير أساس فإنه يكون بذلك قد جعل بحكمة الدرجة الأولى أن تفرد بتقدير أقوال الشهود وسائر الأدلة فى الدعوى ويكون قد حجب نفسه عن مواجهة موضوع النزاع وتعالى عن تقدير الدليل فيه .

الطعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٢١٢ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢

متى كانت محكمة الإستئناف قد نحت منحى آخر يفاير ما ذهبت إليه بحكمة أول درجة ، ولم تأخذ من أسباب الحكم الابتدائى إلا بما يتعارض منها مع أسباب حكمها ، فإن الأسباب الواردة بالحكم الابتدائى فى هذا الخصوص لا تعتبر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، من أسباب الحكم الإستئنافى المطعون فيه ويكون ما أثاره الطاعنون فى أسباب الطعن بالنقض متعلقاً بها وإنما ينصب على الحكم الابتدائى ولا يصادف محلاً فى قضاء الحكم المطعون فيه .

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٢٣٩ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٣

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن محكمة الإستئناف ليست ملزمة بتفديد أسباب ما ألغته أو عدلته من

الحكم المستأنف أو الرد عليها متى أقام حكمها قضاء على أسبابه الخاصة الكافية لحمله .

الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨٠١ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢١
محكمة الاستئناف أن تحالف محكمة أول درجة فيما استخلصته من أقوال الشهود دون لزوم لبيان أسباب ذلك ما دام استخلاصها صائفاً.

الطعن رقم ٨١٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٩٨٠ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٩
- لا يعيب الحكم الاستئنافية أن يحيل في بيان الوقائع إلى ما ورد بالحكم الابتدائي وإن قضى بالغائه.
- لا إلزام على محكمة الاستئناف بأن ترد على ما جاء بحكم محكمة أول درجة - الذى ألفه أو عدله طالما أقامت قضاءها على أسباب مؤدية.

الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٧٧٩ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٨
إذ كان يبين من الحكم الابتدائي الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه أنه عرض لكافة العناصر المكونة للضرر قانوناً والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض ثم إنتهى إلى تقدير ما يستحقه الطاعن من تعويض عنها جملة ، وكان الحكم المطعون فيه إقتصر على تعديل مبلغ التعويض المقضى به فإن وجوب التسبب لا ينصب إلا على الجزء الذى شمله التعديل فقط ويعتبر الجزء الذى لم يشمل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - كأنه محكوم بتأييده وبقي أسباب حكم محكمة أول درجة قائمة.

الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٨١١ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٨
إذا قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائي للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى واستندت إليها وكانت هذه الأسباب كافية لإقامة الحكم عليها ، فإنه لا يؤثر في سلامة حكمها أن يكون هناك تناقض بين أسبابه وبين بعض أسباب الحكم الابتدائي إذ أن أصل الحكم الاستئناف بأسباب حكم محكمة الدرجة الأولى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - معناه أخذها بالأسباب التى لا تعارض مع حكمها ليعبر أسباب الحكم الابتدائي في هذه الحالة كمكمل لأسباب هذا الحكم فيما لا تعارض فيه.

الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٤١ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٧
لئن كان الين من مدونات حكم محكمة الدرجة الأولى أن الخطاب المؤرخ ١٩٧٣/٣/٣ المشار إليه بسبب النعي ، تضمن عبارات تهديد من الطاعن للمطعون ضدهن الخمس الأول لما بين الطرفين من منازعات قضائية ، كما تضمن تهديدهن من الطرد من عين النزاع وتأجيرها لأى شخص ، وقد استند الحكم إلى هذا الخطاب كقرينة على ثبوت الغش والنفاق في حق الطاعن ، ورتب على ذلك إعتبار عقد الإنجاز باطلاً إلا

أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بطلان هذا العقد على عدم حصول الطاعن على إذن من محكمة الأحوال الشخصية بإبرامه عملاً بالمادتين ٧٤ ، ١٥/٣٩ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ ولم يعول في قضائه على الخطاب مائل الذكر ، فإن إحالة الحكم المطعون فيه إلى أسباب حكم محكمة الدرجة الأولى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون قد إنصرف إلى ما لا يتعارض مع أسبابه في هذا الخصوص ، ويكون النعي بهذا السبب لا يصادف عملاً في قضاء الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٢٦٨ بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٣
لا يجب - الحكم المطعون فيه - اعتناقه أسباب الحكم الابتدائي تكمة لقضائه بما إنطوت عليه من قول بأن الدعوى أقيمت بطلب ترقية لم تتوالى الأدلة المنصوص عليها في القانون لتقريرها لأن ذلك لا يعدو أن يكون تزييداً من الحكم يستقيم بدونه.

الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٢٧٨ بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٤
لما كان البين من مدونات الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بجلسته ١٩٧٨/٤/٢٣ أن المحكمة بعد أن حصلت واقعة الدعوى وبيانات الشيك محل النزاع - استخلصت منها ومن التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة أن الطاعن الأول والمرحوم مورث باقى الطاعنين وقعا على الشيك بصفتيهما الشخصية وإذا كان ما خلص إليه ذلك الحكم - فى هذا الصدد - مائلاً وله أصله الثابت فى الأوراق وبكفى لحمل قضائه برفض الدفع المبدى من الطاعنين بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه فى رده على ذات الدفع فإنه لا يكون بحاجة إلى إعادة تديد الوقائع والأسانيد التى بنى عليها قضاؤه.

الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٣٠٢ بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٥
ليس فى القانون ما يمنع المحكمة الاستئنافية عند وضع حكمها من أن تستد فيه - إلى الأسباب التى قام عليها الحكم الابتدائي وتحمل إليه وتعتبرها جزءاً متمماً للحكم الاستئنائي.

الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣٢١ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٦
إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على أن الطاعنة أبدت رغبةا فى الإبقاء على عقد البيع محل النزاع خلال المهلة المقررة بالمادة الحادية عشر من القانون رقم ٦٩ لسنة ٧٤ ولم تقم بسداد الثمن خلال الميعاد المحدد بها ولم يتطرق إلى عدولها عن هذه الرغبة مع حفظ حقها فى إبداء رغبة جديدة خلال المهلة الممتدة ، فإن إحالته إلى أسباب الحكم الابتدائي لا تنصرف إلى هذه الأسباب ما دام قد نحا غير المنحى الذى ذهب إليه ذلك الحكم .

الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٥١٤ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣١

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الاستئناف غير ملزمة بالرد على أسباب الحكم الابتدائي الذي ألفه ، وحسبها أن تقيم قضاؤها على ما يكفي لحمله.

الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٠٦٠ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٢

المسطر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الاستئناف إذا ما ألغت الحكم الابتدائي الصادر في الموضوع فلا تكون ملزمة ببحث أو تنفيذ أسباب هذا الحكم وحسبها أنها أقامت قضاؤها على أسباب تكفي لحمله.

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢

محكمة الاستئناف إذا هي قضت بتأييد الحكم الابتدائي أن تحيل على ما جاء فيه سواء في بيان وقائع الدعوى أو في الأسباب التي أقيم عليها متى كانت تكفي لحمله ولم يكن الخصوم قد استدلوا أمام محكمة الاستئناف إلى أوجه دفاع جديدة تخرج في جوهرها عما قدموه بحكمة أول درجة .

الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١١٨٣ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٥

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الاستئناف غير ملزمة بأن ترد على ما جاء بحكم محكمة أول درجة الذي ألفه طالما أقامت قضاؤها على أسباب كافية لحمل حكمها.

الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٨٣٦ بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٢

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائي للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى استندت إليها ، وكانت هذه الأسباب كافية لإقامة الحكم عليها ، فإنه لا يؤثر في سلامة حكمها أن يكون هناك تناقض بين أسبابه وبين بعض أسباب الحكم الابتدائي ، إذ أخذ محكمة الاستئناف بأسباب الحكم الابتدائي معناه الأسباب التي لا تتناقض مع أسبابها هي.

الطعن رقم ٢٣٥١ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١٠٢٥ بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٩

محكمة الاستئناف أن تقيم قضاؤها على أسباب خاصة غير تلك التي اعتمد عليها الحكم المسأنف.

الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٩

لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه لا يعيب الحكم الإمتنائي أن يحتق أسباب الحكم الابتدائي ويحيل إليها دون إضافة إذا رأت محكمة الاستئناف أن ما أثاره الطاعن في أسباب إستئنافه لا يخرج في جوهره عما كان معروضاً على محكمة أول درجة وتضمنه أسباب حكمها وليس فيه ما يدعوها إلى إيراد أسباب جديدة.

الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٨١٣ بتاريخ ١٩٨٧/٦/١١
إذا ألغت محكمة الدرجة الثانية حكماً ابتدائياً فإنها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تكون ملزمة بالرد على أسبابه ما دامت قد أقامت قضاها على أسباب تكفل حل قضائها.

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١١٦٢ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٢
أن تريد محكمة الاستئناف بما لا يؤثر على صحة الحكم المؤسس على قاعدة سليمة ، فهذا التزيد مهما جاء فيه من خطأ لا يعيب الحكم ، ولا يستوجب نقضه ، وكان ما تزيد فيه الحكم المطعون فيه من القبول باطمئنانه إلى " أوراق الدعوى " دون أن يوضح عن مضمون هذه الأوراق ، أو أن المطعون ضدها تتضرر من " عدم دلائلها " لا يؤثر على النتيجة التى انتهى إليها الحكم بتطليقها من الطاعن ، ويستقيم بدونها.

الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٠٤ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٤
محكمة الاستئناف وهى تؤيد الحكم الابتدائى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تحيل على ما جاء فيه سواء فى بيان وقائع الدعوى أو فى الأسباب التى أقيم عليها متى كانت كافية لحمله ولا تخرب عليها أن تأخذ بأسباب الحكم الابتدائى دون إضافة متى رأت فى هذه الأسباب ما يبنى عن إيراد جديد.

الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٣
محكمة الاستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إذا ما قضت بتعديل الحكم المستأنف لا تلزم بتسبيب الشق الخاص من الحكم الابتدائى الذى شمله التعديل ، ويعتبر الآخر الذى أبدته عمولاً على ذات الأسباب التى استندت إليها محكمة أول درجة ولو خلا الحكم الاستئنافى من إحالة صريحة عليها.

الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٤ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢
المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن اعتماد محكمة الاستئناف أسباب الحكم الابتدائى واتخاذها أسباباً لقضائها بالإضافة إلى ما ورد فى حكمها المطعون فيه من أسباب أخرى مع أن كل منهما يقوم على أساس مغاير لما قام عليه الآخر من شأنه أن يجعل الإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائى فيما لا تتعارض مع أسبابه.

الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٤ صفحة رقم ٧٠٤ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٨
الحكم المطعون فيه وإن كان قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى فيما انتهى إليه من قضاء فى منطوقه إلا أنه أقام قضاء على أسباب مستقلة مغايرة لأسباب الحكم الابتدائى ولم يحل إليه فى أسبابه ومن ثم فإن النعى عليه بالتناقض فى هذا الخصوص يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٥٢ مكتب فني ٤صفحة رقم ٤٤٨ بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٩

- إذ كانت محكمة الاستئناف نظر ذات القضية التي صدر فيها الحكم المستأنف دون اعتداد بما انتهى إليه ذلك الحكم ولها حق إلغاؤه أو تعديله أو تأييده ومن ثم فإنها لا تتقيد بما لهذا الحكم من حجة فإن ما يشيره الطاعن بشأن عدم تقيد الحكم المطعون فيه بحجة الحكم الابتدائي فيما قطع فيه من وجود إقامة له بالبلاد يكون ولا سند له في القانون.

- لا إلزام على محكمة الاستئناف أن تفند أسباب الحكم الابتدائي الذي ألقته وحسبها أن أقيم قضاءها على ما يكفي لحمله .

الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٥٥ مكتب فني ٤صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ٢٣/٢/١٩٨٩

إذ إنزيم الحكم المطعون فيه صحيح القانون فلا عليه إن إلتفت عن الرد على أسباب الحكم المستأنف ذلك أن محكمة الاستئناف ليست ملزمة بتنفيذ الحكم المستأنف الذي ألقته ما دامت قد أقامت قضاؤها على أسباب تكفي لحمله.

الطعن رقم ١٦٩٥ لسنة ٥٥ مكتب فني ٤صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٨٩

محكمة الاستئناف غير ملزمة بتنفيذ أسباب الحكم الابتدائي الذي ألقته الرد عليها متى كان حكمها قائماً على أسباب خاصة كافية لحمله.

الطعن رقم ٢١٥١ لسنة ٥٦ مكتب فني ٤صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٨٩

محكمة الاستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير ملزمة ببحث وتنفيذ أسباب الحكم المستأنف الذي ألقته ما دامت قد أقامت قضاؤها على أسباب تكفي لحمله.

الطعن رقم ٢٥٦٤ لسنة ٥٦ مكتب فني ٤صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ٢٧/٤/١٩٨٩

محكمة الاستئناف أن تستند في حكمها إلى الأسباب التي قام عليها الحكم الابتدائي إذا إلتفتت بصحتها دون إيراد جديد إذ أن اعتمادها هذه الأسباب يجعل الحكم الابتدائي جزءاً متمماً للحكم الاستئنافي ، لهذا فلا جناح على الحكم المطعون فيه إن هو اعتمد في قضائه برفض الاستئناف على الأسباب الصحيحة للحكم الابتدائي الذي أبده والتي تناولت ذات دفاع الطاعن في الاستئناف بشأن العصب وأطرحته.

الطعن رقم ٢٠٣٩ لسنة ٥٧ مكتب فني ٤صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ٢٧/٤/١٩٨٩

إذ كانت محكمة الاستئناف قد نحت منحي بغير ما ذهبت إليه محكمة أول درجة ولم تأخذ بأسباب الحكم الابتدائي إلا بما لا يتعارض منها مع أسباب حكمها فإن الأسباب الواردة بالحكم الابتدائي في هذا

الخصوص لا تعتبر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -- من أسباب الحكم الاستثنائي المطعون فيه ويكون ما آثاره الطاعن في أسباب الطعن بالنقض متعلقاً بها إنما ينصب على الحكم الابتدائي ولا يصادف عملاً في قضاء الحكم المطعون فيه ، فإن النعي يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٠٨٣ لسنة ٥٣ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١/١/١٩٩٠

محكمة الاستئناف متى نحت منحي آخر يفادير ما ذهبت إليه محكمة أول درجة ولم تأخذ من أسباب الحكم الابتدائي إلا بما لا يتعارض منها على أسباب حكمها ، فإن الأسباب الواردة بالحكم الابتدائي في هذا الخصوص لا تعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من أسباب الحكم الاستثنائي المطعون فيه ويكون ما آثاره الطاعن في أسباب الطعن متعلقاً بها إنما ينصب على الحكم الابتدائي ولا يصادف عملاً في قضاء الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٥٥ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ٣/٢١/١٩٩٠

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الأحكام يجب أن تكون مبنية على أسباب واضحة جلية وعلى محكمة الاستئناف إذا هي ألت حكم محكمة الدرجة الأولى أن تبين الأسباب التي تحمل قضاءها.

الطعن رقم ٢١٤٦ لسنة ٥٥ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ٢/٧/١٩٩٠

إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون أنه أقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى رقم ٦٤٦٠ لسنة ١٩٨١ مدني كلي منطقاً فيما قضى به من رفض طلب تسليم الأرض المبعة للمطعون ضده الأول على ما انتهى إليه من بطلان عقدي البيع الصادرين من المطعون ضده الثاني إلى كل من الطاعن والمطعون ضده الأول لصورتيهما صورية مطلقة مما مفاده إلفاتهما وزوال آثارهما - وهي أسباب مستقلة عن أسباب الحكم الابتدائي التي لم يأخذ بها ، وإذا كانت هذه الأسباب كافية لحمل قضائه ولا يتعارض مع النتيجة التي إنتهى إليها الحكم الابتدائي فإن النعي عليه بالنقض والقصور في التسيب والخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٥٧ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٨٩٠ بتاريخ ٣/٢٨/١٩٩٠

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه إذا قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي بناء على أسباب خاصة دون أن يحيل إليه في أسبابه فإن النعي الموجه إلى الحكم الابتدائي يكون غير مقبول .

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٣٤٦ بتاريخ ١٣/١/١٩٩١

لا يعيب الحكم الاستئنافى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يعتق أسباب الحكم الابتدائى ويحيل إليها دون إضافة إذا رأت محكمة الاستئناف أن ما أثاره الطاعن فى أسباب إستئنافه لا يخرج عما كان معروفاً على محكمة أول درجة وتضمنته أسبابها ولم تر فيه ما يدعواها إلى إيراد أسباب جديدة .

الطعن رقم ١٠ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٩٢١ بتاريخ ٢٣/٤/١٩٩١

لا تترتب على محكمة الاستئناف إن هي أخذت بأسباب الحكم الابتدائى دون إضافة متى رأت فى هذه الأسباب ما يبنى عن إيراد رد جديد .

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٣٥

ينبغى للطاعن فى حالة ما يكون الحكم الإستئنافى المطعون عليه قد أخذ ببعض أسباب الحكم المستأنف أن يودع صورة رسمية من الحكم المستأنف لتتمكن محكمة النقض من بحث وجوه طعنه على ضوء الحكمين معاً فلفل فى أسباب الحكم المستأنف ما يكفى للرد على ما يطعن به فى الحكم الابتدائى .

الطعن رقم ٥١ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٤٣ بتاريخ ١٣/١/١٩٣٦

لا يعيب الحكم الإستئنافى أن يحيل فى بيان الوقائع على ما ورد فى الحكم الابتدائى .

الطعن رقم ٣ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١١١٧ بتاريخ ١٤/٥/١٩٣٦

إذا قضت محكمة الدرجة الأولى فى الدعوى برفض دفع المدعى عليه إلا واحداً منها قبلته ورتبت عليه الحكم برفض الدعوى ، ولم يطلب المدعى عليه فى الاستئناف المرفوع عليه من خصمه سوى تأكيد الحكم المستأنف ، وقضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبطلبات المستأنف (المدعى) فإنه لا يجوز لهذا المدعى عليه (المستأنف عليه) أن يعيب على الحكم عدم البحث فى هذه الدفوع المحكوم برفضها ما دام هو لم يتمسك بها لدى محكمة الاستئناف .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ٢٨/١/١٩٣٧

إنه وإن كانت المحكمة الإستئنافية ملزمة قانوناً بذكر الأسباب التى إعتمدت عليها فى قضائها بإلغاء الحكم المستأنف فإنها عند اقتضاؤها على تعديل الحكم فقط لا تكون ملزمة إلا بذكر الأسباب التى اقتضت هذا التعديل ، وكل ما لا يتناوله التعديل يكون مؤيداً وبقي أسباب الحكم قائمة بالنسبة له .

الطعن رقم ٥٤ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٣/٢/١٩٤١
إذا خالفت محكمة الاستئناف المحكمة الابتدائية في مسألة من مسائل الدعوى ثم أخذت بأسباب الحكم الابتدائي مع الأسباب التي أوردتها فلذلك منها لا يعد تناقضاً ، لأنها لا تعنى بأخذها بتلك الأسباب إلا ما كان منها غير متعارض مع الأسباب التي أوردتها هي.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ٢٨/١/١٩٤٣
إذا حررت والدة لابنها سنداً بدين يستحق الوفاء وقت الطالب ، ثم توفيت وطولب ورثتها بالدين فطعنوا فيه بأنه يظني وصية لعدم العوض وإنشاء نية التتجيز ، فأحالت المحكمة الدعوى على التحقيق ثم قضت برفضها ، وكان الظاهر من حكمها أنها محصت أقوال الشهود فأوردت أولاً شهادة المحرر للسند ثم بينت ما حدا بها على التشكك فيها وترجيح أقوال الشاهدين عليه ، ولم تكف بذلك بل عرضت لوقائع الدعوى وظروفها وأشارت إلى تسليم السند لصاحبه بعد تحريره ووجود بمنزله عند حصر تركته ، حتى إنتهت من ذلك كله إلى الإقتناع بأن التصرف الوارد في السند لم يكن مضافاً إلى ما بعد الموت بل كان منجزاً ، لأن المحكمة تكون قد أسست حكمها على أسباب كالية من شأنها أن تنتج ما خلصت إليه من تكيف السند وبيان حقيقته والغرض المقصود من تحريره.

الطعن رقم ٥٩ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ٤/٣/١٩٤٣
إذا كان المستند ذا أهمية في مصير الدعوى ومعلقاً بموضوع الخلاف الرئيسي الذي دار حوله الجدل بين طرفي الدعوى ، وكان من يمتح به لم يستطع تقديمه بحكمة الدرجة الأولى ثم تمكن من تقديم صورة رسمية منه بحكمة الاستئناف ، فإنه يكون واجباً على هذه المحكمة أن تقدره وتقول كلمتها فيه . فإذا هي إكتفت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه قائلة إن المستأنف لم يأت بشيء جديد ، فإن حكمها يكون قاصر الأسباب قصوراً يبيحه ويسوجب نقضه.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١/٤/١٩٤٣
إذا قدم إلى محكمة الاستئناف ، لأول مرة ، مستند من شأنه ، لو صحت دلالته ، أن يؤثر في مجرى الخصومة ، فإنه يكون من واجبه أن تحصه وتقدره . فإذا هي لم تن بالرد على ما جاء به إلا عبارة عامة جملة كان حكمها قاصر الأسباب متعيناً لنقضه.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٤٣
إذا كان المستأنف عليه قد طلب أصلياً تأييد الحكم المستأنف وإحتياطياً إعتماد تقرير الخبير المعين في الدعوى ، ثم مذكورة طعن فيها على أعمال الخبير ونسب إليه أنه خرج عن مأموريته الميينة في الحكم

التمهيدى ، وأبان تفصيلاً أوجه خروجه عنها ، ثم انتهى إلى طلب إستبعاده وتأييد الحكم المستأنف فليس يكفى للرد على ما جاء بهذه المذكورة من المطاعن ، التى لو صحت لكان لها أثرها فى التقرير ثم لم مصر الدعى ، أن تقول المحكمة إنها تبينت من الإطلاع على هذا التقرير كيت وكيت ، دون أن تعرض للمطاعن الموجهة إليه وتقول فيها كلمتها ، بل يكون حكمها معيياً فى تسميه معيياً نقضه .

الطعن رقم ٧٨ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٥٥ بتاريخ ١٣/٥/١٩٤٣

إذا رفضت المحكمة الابتدائية الدعى التى أقامها معهد توريد أغذية لبعض المستشفيات بمطالبة وزارة الصحة برد التأمين الذى دفعه لإنهاء مدة العقد ، بانية لقضاءها على أن المدعى وقعت منه مخالفات فى تنفيذ عقد التوريد تبح للوزارة أن تصدر التأمين المدفوع منه إذ هو قدم أصنافاً مفشوشة للمستشفى وقدم مندوبه رشوة لبعض الموظفين ، ومشيرة فى ذات الوقت إلى أن الوزارة كان لها علمها فى الإنتظار فى لسخ العقد ومصادرة التأمين إلى أن تصبح الأحكام فى المخالفات التى وقعت من المعهد نهائية ، ثم جاءت محكمة الإستئناف فأخذت بما قاله الحكم المستأنف عن المخالفات ، ولكنها إنتهت إلى القول بأنه ما دامت الوزارة لم تفسخ العقد ، ورغم وقوع هذه المخالفات ، فإنها تكون قد تركت فعلها فيه ، ولا يكون ثمة عمل لمصادرة التأمين لأنها إن صادرت تكون قد إستولت على تعويض عن أمر لم يتم وهو الفسخ قبل حلول أجل التعاقد ، فإن حكم محكمة الإستئناف يكون قاصراً قصوراً يسوجب نقضه. إذ فى حين أن المحكمة الابتدائية قد رأت أن عدم إقدام الوزارة على الفسخ كان من قبيل الحيلة والخلل ، وأن العقد يؤولها ذلك ، إذا بمحكمة الإستئناف ترى أن الفسخ والمصادرة متلازمان ، وأن إمساك الوزارة عن الفسخ يضيع عليها حق المصادرة. ذلك مع أن المخالفات التى إرتكبها المعهد ، منها ما هو متعلق بذات المواد المتفق على توريدها ، ومنها ما هو خاص بالرشوة ومحكمة الإستئناف لم تفرق بين هذين النوعين من المخالفات ، ولم تبين كيف أن إنتظار الوزارة إلى أن يفصل نهائياً من جهة الاختصاص فى دعوى الرشوة يضيع عليها حقها فى الفسخ والمصادرة مع أن الأمر غير متعلق بفشل الأصناف الموردة حتى كان يمكن القول بأن قبول استمرار التوريد يعتبر رضاه بالإستمرار فى العقد ، بل هو متعلق بجريمة أخرى أسند إرتكابها إلى مندوب المعهد ، مشروط فى العقد أن يكون جزاؤها مصادرة التأمين ، مما كان مقتضاه أن تورد المحكمة فى حكمها ما يكشف عن أن الوزارة بعد أن تبينت وقوع الرشوة بصفة قاطعة قد تسامحت مع المعهد وتنازلت عن حقها فى صدد إقلاؤه هذه الجريمة ، أو عن أنها لم يكن لها حق فى جزائه عليها بالمصادرة .

الطعن رقم ١ سنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ٢٧/٤/١٩٤٤
إذا قررت محكمة الاستئناف أن النزاع بين الخصوم قد ينحصر في أمرين فقط وبنت حكمها على الفصل
فيهما ، وكان الحكم المستأنف قد تناول عدة أمور أخرى جوهرية في مصير الدعوى غير هذين الأمرين
فإنه يكون على محكمة الاستئناف إذا قضت بإلغاء الحكم المستأنف أو تعديله أن تبين أسباب مخالفتها له
وإلا كان حكمها قاصر الأسباب معنياً نقضه .

الطعن رقم ٢٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢١٩ بتاريخ ١٨/١١/١٩٤٣
إذا رفع الدعوى شخصان وحكم لكل منهما بطلباته ، واستأنف المدعى عليه الحكم في مواجهتهما كليهما
لم يقر أحدهما أمام محكمة الاستئناف تنازله عن دعواه "أي عن حقه المقضى به بالحكم المستأنف" فقضت
الحكمة بإلغائه هذا التنازل "وإلغاء الحكم المستأنف ، ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات" ، كان هذا الحكم
ملفياً ضمناً ما حكم به للمدعى الذي لم يتنازل ، وكان هذا القضاء الضمني باطلاً لخلوه من أسباب تبرره
ومعنياً نقضه في حق هذا المدعى .

الطعن رقم ٤١ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ٩/٣/١٩٤٤
إذا قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائي للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى استندت إليها
وكانت هذه الأسباب كافية لإقامة الحكم عليها ، فإنه لا يؤثر في سلامة حكمها أن يكون هناك تناقض بين
أسبابه وبين بعض أسباب الحكم الابتدائي ، إذ أن أخذ محكمة الاستئناف بأسباب الحكم الابتدائي معناه
الأسباب التي لا تتناقض مع أسبابها هي .

الطعن رقم ٧٢ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ١/٢/١٩٤٤
إذا كان الحكم الابتدائي الصادر برفض دفع قد بني على سببين ، لم جاءت المحكمة الاستئنافية فأيدته فيما
قضى به مع استبعادها أحد السببين ، وكان السبب الباقي يستقيم به الحكم فهذا يكفي لصحته .

الطعن رقم ١١٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٤٤
إذا حكمت المحكمة الابتدائية بالزام المدعى بمصاريف الدعوى بالنسبة إلى القدر الذي حكمت بتجسيته
ملكيته لما طلبه ، بقوله إن أحداً لم ينازعه في ملكيته له ، فاستأنف وكان مما قاله في مذكرته التي قدمها
محكمة الاستئناف أنه أعلن خصومه بعريضة الدعوى الابتدائية فلم يطلب إليه أحد منهم عدم قيد الدعوى
بالنسبة إلى هذا القدر من الأطنان ، كما أن أحداً منهم لم يقل أمام قاضي التحضير إنه لا ينازع في ملكيته
له ، وفضلاً عن ذلك فإنهم طلبوا في مذكراتهم التي قدموها للمحكمة وفي المذكرة الاحتامية رفض دعواه

برمتها ، ومع كل ذلك لم يرد في حكم محكمة الاستئناف الذي أيد الحكم الابتدائي أية إشارة إلى ما يعتمد عليه المدعى في إستئنافه ، فإن هذا الحكم يكون خالياً من الأسباب معيناً نقضه .

الطعن رقم ٣٣ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٩٤٥/٣/٢٢

إذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أقيم على أن موث المدعى عليهم كان يضع يده على الأعيان موضوع النزاع بصفة كونه وكيلاً عن باقي الشركاء ، وأن هذه الوكالة ظلت مستمرة دون حصول تغيير في هذا السبب ، فإن أخذ الحكم الإستئنافي بهذه الأسباب يتضمن الرد على ما إدعاه هؤلاء أمام محكمة الاستئناف من تغيير في سبب وضع يد مورثهم ، لأن تقرير إستمرار اليد بناء على الوكالة يقتضى بذاته نفي حصول تغيير في هذا السبب ، وبذلك لا يصح الطعن على هذا الحكم بقصور أسبابه .

الطعن رقم ١٤١ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٩٤٥/١/١٨

إذا ألفت محكمة الاستئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية القاضي بتعويض لورثة الجنى عليه الذي دهسه قطار السكة الحديد وراح ضحية خطأ السائق لعدم تنبيهه المارة وخطأ المصلحة لعدم إتخاذها الإحتياطات اللازمة لحمايتهم ، وكان الحكم الإستئنافي قد أسس على أن خطأ الجنى عليه قد بلغ من الجسامه مبلغاً ترتفع به مسئولية غيره لأن قتله إنما كان نتيجة مباشرة لجازفته إذ قدر أنه يستطيع أن يعبر شريط البسكة الحديد قبل أن يصل إليه القطار فخانته التقدير ودهمته القاطرة ، فإنه إذا لوحظ أنه لا يصح إعتبار الجنى عليه مخطئاً ذلك لخطأ الجسم إلا إذا ثبت أنه كان يرى القطار فعلاً في وقت كان يسمح له بإجتناب المرور على الشريط ، ثم لوحظ أن الحكم لم يستظهر في أسبابه ثبوت هذه الحقيقة مع أن المحكمة الابتدائية قد أثبتت في حكمها أن المعينة التي قامت بها دلت على تعدد رؤية الجنى عليه للقطار قبل وصوله إلى محل الحادث وأنه لم يكن في مقدوره أن يتنبه إلى قدومه - إذا لوحظ ذلك كله فإنه يظهر أن هذا الحكم لم يقيم على الأسباب التي تكفي لتبرير لقضائه ليس يشفع في قصور هذه الأسباب ما قاله نقلاً عن شاهدين قررا في التحقيق أنهما كان في مقدورهما رؤية القطار لو أنهما كانا في مكان الجنى عليه فإن ما قرراه من ذلك لا يؤدي عقلاً لثبوت رؤية الجنى عليه للقطار في الوقت المناسب ، إذ هما لم يكونا وقت الحادث ، مع الجنى عليه في مكان واحد وهو المكان الذي أثبتت معانة المحكمة الابتدائية تعدد رؤية القطار منه .

الطعن رقم ٢٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٤٥

إذا كان الحكم الابتدائي قد بنى الفسخ الذي قضى به على الشرط الضمني ثم جاء الحكم الاستئنافي مقاماً من ناحية على قيام شرط فاسخ صريح ، ومن ناحية أخرى على أسباب الحكم الابتدائي ، فإنه يكون متناقضاً ، لإختلاف حكم كل واحد من الشرطين عن حكم الآخر .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٢/٢٤/١٩٤٦

إذا كان الخصم قد عمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بحجة حكم سابق ، ومع ذلك أبدت محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن ترد على هذا الدفع ، ودون أن تكون أسباب الحكم الابتدائي صالحة للرد عليه ، كان حكمها قاصر التسبب متعيناً نقضه

الطعن رقم ٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ١/٢/١٩٤٧

إذا بين الطاعن أمام محكمة الاستئناف عناصر دعواه التي لم ترفضها محكمة الدرجة الأولى إلا بناءً على أنها كانت مجهلة ، وقدم الأوراق المشتملة على هذا البيان ، فإنه يتعين على محكمة الاستئناف أن تقول كلمتها في ذلك. فإذا هي لم تفعل ، وأبدت الحكم الابتدائي لأسبابه ، كان حكمها معيباً واجباً نقضه .

الطعن رقم ٧٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ٢/١٩/١٩٤٨

إذا رفعت دعوى على وزارة الدفاع بالزامها بمبلغ معين على أنه قيمة الآلات التي استولت عليها من المدعي عملاً بأحكام قانون التدابير الاستثنائية رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٦ ، فدلفت الوزارة بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى لكونها من اختصاص اللجنة المنصوص عليها في هذا القانون ، فرفضت المحكمة برفض الدفع ، ورفضت في الموضوع بعد مناقشة تقرير اللجنة الذي كان قد صدر في أثناء النظر في الدعوى بالزام الوزارة بدفع مبلغ قدرته ، ثم لما استأنفت الوزارة هذا الحكم طالبة إلغاؤه فيما قضى به من الاختصاص ، وعلى سبيل الإحتياط تعديل المبلغ الذي حكم به ، قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المذكور فيما قضى به من الإختصاص وبعدم جواز إستئنافه بالنسبة إلى الموضوع إعتباراً بأن الدعوى بعد صدور قرار لجنة التقدير ومرافعة الخصوم في موضوعه قد أصبحت بمثابة معارضة في هذا القرار والقانون المذكور ينص على إختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل في هذه المعارضة بحكم غير قابل للطعن فهذا الحكم يكون قد إستند إلى أسباب لا تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها ؛ إذ أن تكيف هذه الدعوى بأنها معارضة بناءً على إستمرار طرفيها فيها بعد صدور قرار لجنة التقدير وتناول المحكمة له بالبحث بعد سماع دفاع الخصوم في موضوعه ، في حين أن الثابت بالحكم أن الوزارة كانت تدفع بعدم الإختصاص وظلت متمسكة بهذا الدفع في جميع مراحل النزاع ولم تبد دفاعها في موضوع التقدير إلا على سبيل الإحتياط -

ذلك لا يؤدي إلى اعتبار الدعوى معارضة في أمر التقدير ، إذ مناقشة الموضوع إيجابياً ليس من شأنها أن تفيد التنازل عن الدفع الأصلي بعدم الإختصاص وخصوصاً مع التسليم بأن الإختصاص المعين في القانون سابق الذكر متعلق بالنظام العام .

الطعن رقم ١١٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ١٩٤٨/١/٨

إذا كان الحكم قد رفض إجابة المستأنف إلى ما طلبة من إحالة الدعوى على التحقيق قولاً بأن الواقعة التي طلب إثباتها لم يحضرها أحد من الشهود بإقراره في مذكرته المقدمة بالإستئناف ، وكان الثابت في صحيفة الإستئناف وفي المذكرة المقدمة بعد المرافعة إلى محكمة الإستئناف أنه - على خلاف ما زعم الحكم - قد بين الوقائع التي طلب الإحالة على التحقيق لإثباتها بشهادة الشهود الذين حضروها وكلها وقائع لو ليست لتضرر بها وجه الحكم في الدعوى ، فإن هذا الحكم يكون قد بنى على تحميل غاطي لما هو ثابت في الأوراق ، فيكون قد عاراه بطلان جوهري يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٩٤٨/١/٢٩

إذا كانت المستأنفة قد تمسكت أمام محكمة الإستئناف بأنها دائنة لوالدها بمبالغ تزيد كثيراً على المبلغ الذي طالها به المدعي بطريق الدعوى غير المباشرة مستعملاً في ذلك حقوق وثة والدها ، وقدمت إلى المحكمة تأييداً لدفاعها هذا ، مستندات جديدة لم يسبق لها تقديمها إلى محكمة الدرجة الأولى ومع ذلك قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن ترد على المستندات الجديدة والدفاع المؤسس عليها فهذا الحكم يكون مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ٦٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٤٥ بتاريخ ١٩٤٨/١/٢١

إذا كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم الإستئنافي لأسبابه حين قضى بقبول الدفع بسقوط حق المدعي في طلب حساب الوقف الذي كان يديره المدعي عليه بصفته وكيلاً عنه قد أقام قضاءه بذلك على أساس ما أورده المدعي في عريضة دعواه من أن توكيله المدعي عليه إنما كان بسبب سفره إلى خارج القطر وما إستخلصه إستخلاصاً سابقاً من المستندات المقدمة إلى المحكمة من أن هذه الوكالة قد إنقضت بعودة المدعي من الخارج ، وعلى أن دعوى الحساب إنما رفعت بعد إنقضاء الوكالة بأكثر من خمس عشرة سنة هلالية وأن الأخطاء المقدمة من المدعي للإستدلال بها على أن المدعي عليه لم ينقطع عن مباشرة إدارة الوقف بصفته وكيلاً لا يدل ما ورد بها على إستمرار الوكالة ، وذلك بعد أن أورد بعض عباراتها وفسرها تفسيراً تحتمله ويتفي المعنى الذي يقول به المدعي ، ثم أيد هذا الحكم إستئنافياً لأسبابه ، فلا يعيب الحكم

الإستئنافي أنه لم يورد مضامين خطابات جديدة قلمها المدعى إلى محكمة الإستئناف وقالت هذه المحكمة عنها إنها لم تر فيها ما يفيد إستمرار الوكالة .

*** الموضوع الفرعي : تشكيل الدوائر الإستئنافية :**

الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٤/٢/١٩٧٩

إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أن الهيئة التي تداولت فيه وأصدرته ووقعت على مسودته مشكلة برئاسة وعضوية المستشارين ... ، ... ، ... ، وكان ثلاثهم ضمن أعضاء الدائرة التي سمعت المرافعة حسبما هو واضح من محضر الجلسة المؤرخ ... ، فإن الإجراءات تكون قد روعيت. لا يغير من ذلك أن المستشار ... ، قد أثبت حضوره في الجلسة التي سمعت فيها المرافعة وحجزت القضية للحكم لأن زيادة القضاة الحضور بجلسة المرافعة عن النصاب العددي الذي حدده القانون لإصدار الحكم لا يفيد إشراكهم في المداولة في كافة القضايا المعروضة أو مساهمتهم في إصدار جميع الأحكام فيها وإنما هو تنظيم داخلي قصد به تسير توزيع العمل فيما بينهم ، بحيث لا تحل بالتشكيل المنصوص عليه قانوناً وإذا جاءت الأوراق علواً مما يدحض حصول المداولة قانوناً على النحو الذي أثبت الحكم المطعون فيه ، فإن النعي عليه بالبطلان يكون غير سليم .

الطعن رقم ٨ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ٢٤/٤/١٩٤١

لا يطل الحكم أن يكون أحد أعضاء الدائرة الإستئنافية التي أصدرته قد إشرك في نظر إستئناف رفع من محكوم عليهم آخرين في نفس الدعوى ، لأن الحكم الذي صدر في ذلك الإستئناف ليس من شأنه أن يفيد بشيء وهو يفصل في الإستئناف الأخير .

*** الموضوع الفرعي : تصدى المحكمة الإستئنافية للموضوع :**

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ١٧ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٤٩

محكمة الدرجة الثانية بمقتضى المادة ٣٧٠ من قانون المرافعات "التقديم" حق التصدى لموضوع الدعوى من تلقاء نفسها ولو لم يطلب ذلك أحد من الخصوم كلما ألفت حكماً تقيدياً إستئنافياً لديها وكانت القضية صالحة للحكم فيها فوراً ، لما دام الحكم قد أثبت في أسبابه أن الدعوى صالحة للحكم في موضوعها فلا يعاب عليه أنه تصدى للحكم فيها دون طلب من الخصوم .

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ١٨ مكتب قتي ٢ صفحة رقم ٧٧٥ بتاريخ ١٩٥١/٥/٣

الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو حكم فى موضوع الدعوى ، فإذا ألغى محكمة الاستئناف تعين عليها أن تبحث الدعوى وتقضى فيها برأى ، وليس فى هذا إخلال بقاعدة درجتي التقاضى.

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٢٠ مكتب قتي ٤ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٥٣/١/٨

لما كانت الطلبات الموجهة من الدائن إلى المدين والضامن والطلبات الموجهة من الأخير إلى المدين مرتبطاً بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً وكان لايتأتى الفصل فى دعوى المطعون عليها الأولى قبل الشركة الضامنة وهى المطعون عليها الثانية إلا إذا تقررت مسؤولية الشركة المضمونة وهى الطاعة وكان الحكم الابتدائى إذ قرر مسؤولية المطعون عليها الثانية [الضامنة] وقضى عليها لمصلحة المطعون عليها الأولى [الدائنة] فإن قضاءه هذا يقتضى حتماً ثبوت مسؤولية الطاعة [المدينة] ذلك لأن إلتزام الكفيل تابع لإلتزام المدين لايقوم هذا الإلتزام إلا إذا كان إلتزام المدين قائماً وإن كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى بالنسبة إلى الطاعة قد حال دون الحكم عليها إلا أن المحكمة الابتدائية بقضائها على المطعون عليها الثانية وهى الضامنة قد فصلت لزوماً فى مسؤولية الشركة المضمونة وهى الطاعة وناقشت دفاعها فى الموضوع الذى أبدته فى مذكرتها المقدمة إليها وبذلك تكون قد إستنفدت ولايتها فى الفصل فى موضوع النزاع ومن ثم يكون من غير المستأغ إعادة القضية إليها بعد إلغاء حكم الاختصاص وتأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به على المطعون عليها الثانية ؛ لما كان ذلك فإن محكمة الاستئناف لا تكون قد خالفت القانون إذ فصلت فى مسؤولية الشركة الطاعة والشركة الضامنة لها فى الاستئناف المرفوع إليها من الأخيرة عن الحكم الصادر عليها إذ هذه - الحالة لايجوز فى حقيقتها من حالات التصدى.

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٠ مكتب قتي ٥ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٢

لما كانت الدعاوى التى عرّضت على محكمة الدرجة الأولى تتضمن طلباً أصلياً هو طلب تثبيت الملكية وطلباً تبعياً هو طلب بطلان الوصية وكانت المحكمة قد أصدرت فيها حكماً بعدم اختصاص المحاكم بالنسبة للطلب التبعى والوقف بالنسبة للطلب الأصلى ، وكان يوجب على استئناف هذا الحكم نقل الدعاوى المذكورة بمآلاتها بما اشتملت عليه من أوجه دفاع ودفع إلى محكمة الاستئناف ، وكانت المحكمة المذكورة قد بان لها أن الوصية غير نافذة فى حق المطعون عليهما وأنها بذلك فى غير حاجة للفصل فى الطلب التبعى الخاص ببطلان الوصية شكلاً وموضوعاً قبل الفصل فى الطلب الأصلى وكان الحكم بعدم

الاختصاص وبالوقف قد بنى على أن الفصل في الطلب التبعية لازم للفصل في الطلب الأصلي وأنه خرج من ولاية المحاكم المدنية ، لما كان ذلك فإن محكمة الاستئناف إذ ألغت الحكم الابتدائي وقضت بإلغاء الحكم بعدم الاختصاص بالنسبة لطلب بطلان الوصية وإلغاء حكم الوقف وبإختصاص القضاء المدني وإعادة القضايا إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في الموضوع لا تكون قد أعطت في تطبيق المادة ١٧ من قانون نظام القضاء ، ذلك أنها أسست حكمها على إغفال بحث أمر بطلان الوصية شكلا وموضوعا لما ارتأت من عدم نفاذها كما لا تكون قد خالفت قاعدة عدم جواز التصدي لموضوع لم تفصل فيه محكمة الدرجة الأولى.

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٥٥ بتاريخ ١٥/١/١٩٥٣

مضى كان الحكم الابتدائي إذ قضى في منطوقه بعدم الاختصاص أقام قضاءه بذلك على أسباب تناولت موضوع الطليات بالدعوى المستعجلة ومن شأنها أن تؤدي إلى رفضها ، وكانت هذه الأسباب بالذات هي موضوع الاستئناف من جانب المطعون عليه فإن استئناف الحكم في هذه الحالة يكون قد نقل إلى محكمة ثانية درجة موضوع الدعوى المستعجلة بجميع عناصره ولا تكون محكمة الاستئناف إذ فصلت في الموضوع بحكمها المطعون فيه قد خالفت قاعدة عدم جواز التصدي.

الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٧٧٠ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٥٣

إذا استنفدت محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى ، ورأت محكمة الاستئناف أن الحكم المستأنف باطل لعيب في الإجراءات ، فإنه يتعين عليها أن لا تقف عند حد تقرير هذا البطلان بل يجب أن تقضى في الفصل في موضوع الدعوى بحكم جديد تراعى فيه الإجراء الصحيح الواجب إتباعه وإذن فمضى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة - إذ فصل في موضوع الدعوى - قد شابه البطلان لعدم تدخل النيابة العمومية في مسألة أولية متعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب ، وكانت محكمة الاستئناف قد أنهت الخصومة كلها بحكمها المطعون فيه وذلك بتقريرها بطلان الحكم الابتدائي متخيلة عن الفصل في موضوع الدعوى لأنها تكون قد خالفت القانون.

الطعن رقم ١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥١٥ بتاريخ ١٢/١/١٩٥٥

مضى كان الحكم وإن قضى في منطوقه بعدم الاختصاص أقام قضاءه في ذلك على أن تصدى قاضي الأمور المستعجلة لتفسير سند الوكالة لتعرف حدوده ومداها مما يتمتع عليه لمساسه بأصل الحق فإن استئناف هذا الحكم ينقل إلى المحكمة الاستئنافية الدعوى المستعجلة بكافة عناصرها وهما الاستعجال وأن المطلوب هو إجراء لا يمس الحق وهما مناط الاختصاص ، ولازم ذلك أن يكون موضوع الدعوى المستعجلة بركنها

مطروحا حتما على محكمة الدرجة الثانية لفصل فيه وهي تقضى فى مسألة الاختصاص التى هى فى حقيقتها الدعوى المستعجلة نفسها وإذ تفعل ذلك لا تكون بصدد حالة من حالات التصدى.

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٠٣٧ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٨

لما كان تصدى محكمة الاستئناف لموضوع الدعوى على ما جرى به قضاء هذه المحكمة إنما كان حقا اختياريا حولها إياه قانون المرافعات القديم استثناء من الأصل ، فهو خيار للمحكمة لا يتحقق إلا عند استعماله ولا يتعلق به حق للمتهم المستأنف بمجرد رفع الاستئناف ، وكان الحكم المطعون فيه الذى ألغى حكم محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق وتصدى لموضوعها قد صدر بعد العمل بقانون المرافعات الجديد الذى ألغى حق التصدى ، فإن هذا الحكم يكون قد جاء مخالفا للقانون وباطلا ولا يزيل هذا البطلان أن يكون المستأنف عليه لم يمسك بهذا الدفع أمام محكمة الاستئناف أو يكون قد طلب التصدى لموضوع الدعوى ذلك أن مبدأ القاضى على درجتين هو من المبادئ الأساسية للنظام القضائى التى لا يجوز للمحكمة مخالفتها ولا يجوز للخصوم الاتفاق على خللها.

الطعن رقم ٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٥٦/١/١٩

إذا صدر قرار من محكمة أول درجة بتوقيع الحجر فإنها تكون قد إستفدت ولايتها على الدعوى ولا تملك إعادة النظر فيها ولو أعيدت إليها من محكمة الاستئناف. فإذا كانت المحكمة الإستئنافية قد قضت ببطلان ذلك القرار وبرفض طلب الحجر كان هذا منها فصلا فى الموضوع المقضى فيه إعتداليا إذ أن هذا الموضوع ليس من حالات التصدى المقررة بالمادة ١٠٢٢ من المرافعات. ولا يكون هناك محل للقول بوجوب إعادة القضية محكمة أول درجة لتصدر حكما جديدا بعد القضاء ببطلان قرارها.

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٦٦٠ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٧

مضى كانت المحكمة الجزئية الشرعية قد فصلت فى موضوع دعوى النسب فى غير الوقت وهى مختصة بنظرها قبل صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية وكان الاستئناف قد رفع عن الحكم الصادر فيها إلى المحكمة الكلية الشرعية قبل صدور هذا القانون أيضا ثم أحيل منها إلى المحكمة الابتدائية الوطنية طبقا للمادة الثانية من القانون المشار إليه فإن المحكمة الابتدائية إذ فصلت فى الاستئناف المرفوع إليها بالحكم المطعون فيه تكون قد أصدرت هذا الحكم فى حدود اختصاصها ، ولا غير من ذلك أن تكون قد حكمت ببطلان الحكم المستأنف لعدم تصديره باسم الأمة ثم فصلت فى موضوع الدعوى. ذلك أن محكمة الدرجة الأولى إذ أصدرت حكمها فى موضوع الدعوى تكون قد إستفدت ولايتها على الدعوى فلا تملك إعادة النظر فيها فإذا كانت المحكمة الإستئنافية قد قضت ببطلان الحكم المستأنف لمعيب

فيه أو في الإجراءات التي بنى عليها وفصلت في الموضوع القضي فيه ابتدائياً فإنها لا تكون قد تعدت ولايتها.

الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١١/١/١٩٦٢

الأصل في إثبات تاريخ إعلان الحكم أن يكون بالبيان الوارد عنه في ورقة الإعلان فإذا تعدت المحكمة الاستئنافية لشكل الاستئناف من تلقاء نفسها إعمالاً لحقها المقرر قانوناً فإنه يجب عليها أن ترجع إلى ورقة إعلان الحكم للتحقق من هذا التاريخ فإن هي رأت الأخذ بدليل آخر في إثباته كان عليها أن تحققه وإذا فمتى كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد المباد على ما أوردته الطاعن في صحيفة الاستئناف عن تاريخ إعلان الحكم دون أن يتبنت من صحة هذا البيان الذي لا يعدو أن يكون بياناً لواقعة مادية يملك من صلب منه تصحيحه فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ١٠١٢ بتاريخ ١٥/١١/١٩٦٢

متى كانت محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى فإن محكمة الاستئناف إذا ما تبين لها بطلان الحكم المستأنف - لا تقف عند حد تقرير هذا البطلان بل يجب عليها أن تحضى في الفصل في موضوع الدعوى بحكم جديد تراعى فيه الإجراءات الصحيحة الواجبة الإتيان لأن الاستئناف ينقل الدعوى برمتها إلى المحكمة الاستئنافية ولا يحق لها أن تتغلى عن الفصل في موضوعها ولا يعد ذلك منها تصدياً ولا فصلاً في طلبات جديدة ولا خروجاً عن نطاق الاستئناف .

الطعن رقم ٨ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٥٣٧ بتاريخ ٣/١٢/١٩٧٥

إذا كانت محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى ، وكان من حق محكمة الاستئناف وهي تعرض للموضوع من جديد سلطة بحث الوقائع وإنزال الحكم الصحيح للقانون عليها فإنه لا يجوز لها أن تعيد الدعوى غمكة أول درجة بل يتعين عليها أن تحضى في نظرها متصدية للنزاع مطبقة القاعدة القانونية التي تراها صحيحة على واقعة الدعوى دون أن يعد ذلك منها تقويتاً لدرجة من درجات التقاضي.

الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٤٦ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٩٠٤ بتاريخ ١٢/١١/١٩٨٠

الحكمة الاستئنافية لا تملك ، عند القضاء ببطلان الحكم المستأنف الميب فيه أو في الإجراءات الموبت عليها ، أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة التي فصلت في موضوع الدعوى تكون قد استنفدت ولايتها عليها ، وإنما يتعين على المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة نظر الدعوى بمعرفتها والفصل فيها.

الطعن رقم ١٣١٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٣١٠ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٨

جرى قضاء هذه المحكمة على أن الحكم بعدم سماح الدعوى أو بعدم قبولها أو برفضها بحالتها تستند به المحكمة ولايتها فإذا ما أُلغيت محكمة ثاني درجة وقبلت الدعوى فإنها لا يجوز لها أن تعيدها إلى محكمة أول درجة بل عليها أن تفصل في موضوعها .

الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢

إن ما نصت عليه المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات من أنه على المحكمة إذا أُلغيت الحكم الصادر في الطلب الأصلي أن تعيد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى لتفصل في الطلبات الاحتياطية إنما يتصرف إلى الطلب بمعنى المطالبة القضائية التي يتحدد بها نطاق الخصومة وهو ما يطلب المدعى الحكم له به وما قد يديه من طلبات احتياطية يطلب الحكم بها إذا ما رفض طلبه الأصلي ، ومن ثم يخرج عن نطاقه ما يديه المدعى عليه في الدعوى من دفع أو وجه دفاع يرمى بها إلى رفض طلب المدعى ولو أبداه في صورة دفاع أصلي وآخر احتياطي فتعتبر تلك الأوجه مطروحة على المحكمة الاستئنافية تنظر الاستئناف على أساسها وما يقدمها من أدلة ودفع وجديده عملاً بالمادة ٢٣٣ من قانون المرافعات لما كان ذلك وكان ما أبداه الطاعن أمام محكمة أول درجة من دفاع بعدم قبول الدعوى أو طلب إحالتها إلى التحقيق أو رفضها لا يعدو في مجموعة أن يكون أوجه دفاع تستهدف رفض طلب المطعون ضده وتطرح على محكمة الاستئناف لنظر الاستئناف على أساسها ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى لعدم سداد باقي الثمن وهو قضاء تستند به محكمة أول درجة ولايتها في موضوع الدعوى فلا يجوز لمحكمة الاستئناف عند إلغائه أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها ، وإذا إلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون الطعن برمته خليفاً برفضه .

الطعن رقم ٩٥٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٨٨/١/٧

المقرر في قضاء هذه المحكمة - إنه إذا قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف القاضي بعدم قبول التدخل وقبله فإن على محكمة الاستئناف أن لا تقف عند هذا الحد بل عليها أن تفصل في موضوع الدعوى لاستيفاد محكمة أول درجة ولايتها عليها .

الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٧٠٢ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٧

محكمة الاستئناف - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تملك عند القضاء ببطالان الحكم المستأنف لعب فيه أو في الإجراءات المترتب عليها أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة التي فصلت في موضوعها لتتظر فيها ، لأنها إذا فصلت في موضوع الدعوى تكون قد استنفدت ولايتها فيها ، وإنما يتعين

على المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة - طالما أن العيب لم يمتد إلى صحيفة إلتاح الدعوى - نظر الدعوى بعرفتها والفصل فيها.

الطعن رقم ١ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١٩ صفحة رقم ٤ بتاريخ ١٩٣٤/٦/٧

إن حالات تصدى المحكمة الاستئنافية لنظر الموضوع وإن كانت مبنية بالمادتين ٣٧٠ و ٣٧١ من المرافعات بطريق الخصم إلا أن الدافع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو دافع للدعوى برمتها في ذات موضوعها ، ومتى قبلته محكمة ما فقد انحسرت الخصومة في هذا الموضوع أمامها وأصبح من غير الممكن قانوناً الرجوع إليها فيه. فلو كان هذا الحكم صادراً من محكمة ابتدائية وإستأنفه الخصم طالباً بإلغاءه والقضاء له في موضوع الدعوى فإن محكمة الإستئناف - إذا ألغت هذا الحكم - يكون لها أن تنظر موضوع النزاع وتفصل فيه في حدود طلبات المستأنف ذلك حتى لو إقتصرت المستأنف عليه على التكلم في موضوع الدافع وعلى طلب تأييد الحكم المستأنف ، ولا يقبل منه الطعن بأن المحكمة تصدت للموضوع في غير الحالات المبينة بالقانون .

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٦٦ بتاريخ ١٩٤٨/٣/١٨

إن المادة ٣٧٠ من قانون المرافعات - إذ أجازت لمحاكم الإستئناف عند إلغاء حكم تمهيدى أن تصدى للموضوع إستثناءً من قاعدة أن لا مبطلة محكمة الإستئناف إلا فيما إستؤنف - قد إضطرت أن تكون الدعوى صالحة للحكم فيها معنى كونها كذلك أن تكون قد إستوفت من قبل ما هي بحاجة إليه من تحضير وتحقيق ودفاع من الخصوم ، وهذا يسوجب أن تحكم محكمة الإستئناف في المسألة التمهيدية وفي موضوع الدعوى بحكم واحد فهم محكمة الموضوع لهذا المعنى هو نشاط في فهم القانون يخضع لرقابة محكمة النقض وإن يكن إستيفاء الدعوى تحضيراً وتحقيقاً ودفاعاً هو من الواقع الذي يستقل بتقديره قاضى الموضوع. وعلى ذلك إذا قضت محكمة الإستئناف بإلغاء الحكم التمهيدى المستأنف وقالت إن الدعوى صالحة للحكم في موضوعها وعينت جلسة للمرافعة فيها حتى يستوفى الخصوم أوجه دفاعهم ثم رفضت طلب إحالة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى وقضت في موضوعها ، فإنها بذلك تكون قد خالفت القانون .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٨٣ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٢٦

التصدي لموضوع الدعوى والفصل فيه حق للمحكمة الاستئنافية يجوز لها إعماله ، حتى بغير طلب من الخصوم ، متى توافرت شروط المادة ٣٧١ من قانون المرافعات ؛ وليس على المحكمة أن تنبه طرفي الخصومة إلى ذلك ، لأن القانون لم يخلوها هذا الحق إلا على شرط أن تكون الدعوى صالحة للحكم فيها بما مقتضاه أنها إستوفت شرحاً ودفاعاً من الخصوم بما لا يحتاج إلى مزيد .

*** الموضوع الفرعي : تقرير التلخيص :**

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢١ مكتب فني ٤ صفحة رقم ١٠٠٦ بتاريخ ١٤/٥/١٩٥٣

توجب المادة ١١٦ من قانون المرافعات أن تكون الإحالة إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضي التحضير يلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعهم ودفاعهم وما أصدره في القضية من قرارات وأن يلقى هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة يهدف الشارع من ذلك إلى أن يظهر العضو الذي قام بتحضير القضية باقي أعضاء المحكمة والخصوم على ما اتخذ من إجراءات في الدعوى وما أبدى فيها من أقوال الطرفين وأسانيدهما فإذا ما تغير بعد تلاوة التقرير بعض أعضاء المحكمة كان لزاما تلاوة تقرير جديد ليعلم من لم يكن حاضرا من أعضاء المحكمة عند تلاوة التقرير السابق بما لم يحط به علما من قبل. فإذا أغفلت المحكمة هذا الإجراء الواجب قانونا كان حكمها باطلا.

الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٢٤ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ٦/٥/١٩٥٨

مضى كان بين من الإطلاع على صورة الحكم المطعون فيه وصورة محاضر جلسات المرافعة التي تداولت فيها القضية أمام محكمة الاستئناف أنه لم يثبت فيها ما يدل على تلاوة تقرير التلخيص الذي أحيلت به الدعوى إلى جلسة المرافعة طبقا لما توجه المادتان ١١٦ و ١١٦ من المرافعات فإن الحكم يكون باطلا على ما جرى به قضاء محكمة النقض.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٥ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٩٣٠ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٥٧

لا محل لإعمال حكم المادة ١١٦ من المرافعات الخاصة بتقرير التلخيص في خصوص إستئناف الحكم الذي يصدر في نزاع متعلق بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية لأنه من المنازعات التي يفصل فيها على وجه السرعة عملاً بالمادتين ١١٨ ، ٨٧٨ من المرافعات .

الطعن رقم ٢١ لسنة ٢٥ مكتب فني ١ صفحة رقم ٣٢١ بتاريخ ٤/٤/١٩٥٩

تنص المادة ٤٠٨ من قانون المرافعات على أنه "بعد إيداع تقرير العضو المقرر يعين رئيس المحكمة الجلسة التي تنظر فيها القضية ويقر قلم الكتاب الخصوم بتاريخ الجلسة قبل انعقادها بخمسة عشرة يوما على الأقل وذلك بكتاب موحي عليه" -- وقد توخى المشرع بهذا النص ضرورة إخطار الخصوم بالجلسة حتى يتمكن من إيداع دفاعه بها من لم يكن قد قدم مذكرة أثناء التحضير ولكن يمكن من قام بهذا الإجراء من استكمال دفاعه بالجلسة -- هذا الدفاع الذي يقوم على المرافعة الشفهية إلى جانب المذكرات المكتوبة ، فإذا كان الواقع أن محكمته الاستئناف قد أصدرت حكمها المطعون فيه دون التحقق من ثبوت إخطار الطاعنة بتاريخ

الجلسة التي حددت المرافعة في الاستئناف وأن الطاعة تخلفت عن الحضور في جلسات المرافعة فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يسوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٣٧٤ بتاريخ ١٩٥٨/٤/١

إذا كان الاستئناف خاصاً بحكم صادر في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية فإن المستأنف ليس ملزماً قانوناً أن يتضمن تقرير الاستئناف أسباباً ولا يقع على عاتق قلم الكتاب إعلان المستأنف عليه بملخص التقرير وأسبابه ذلك أن الشارع قد خص مسائل الأحوال الشخصية بإجراءات معينة نص عليها في الكتاب الرابع من قانون المرافعات فحدد في صدر المادة ٨٧٧ من هذا القانون الصورة التي يرفع بها الاستئناف في هذه المسائل فنص على أن يكون بتقرير ولم يتطلب أن يتضمن هذا التقرير أسباباً كما فعل في المادة ٨٦٩ عند رفع الطلب ابتداءً وكما قضى في المادة ٨٧٩ بالنسبة للالتماس حيث أحال فيها على المادة ٨٦٩ المشار إليها ولأن حالة المادة ٨٧٧ على المادة ٨٧٠ مرافعات مقصورة على ما هو ظاهر من نص المادة على أمرين هما تحديد الجلسة ودعوة ذوى الشأن إليها. أما ما نص عليه المشرع في المادة ٨٧٠ من أن ورقة التكليف بالحضور يجب أن تشمل على ملخص الطلب فلا قياس عليه بالنسبة للاستئناف.

الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٧٢ بتاريخ ١٩٦١/٥/١١

لم يوجب الشارع في المواد ٤٠٥ - ٤٠٨ من قانون المرافعات وضع تقرير تلخيص مكتوب وتلاوته في الجلسة إلا في الدعاوى الاستئنافية التي ترفع بعريضة تودع قلم الكتاب. أما الدعاوى التي ترفع بطريق التكليف بالحضور فلا يتطلب القانون فيها هذا الإجراء لما كانت دعوى الطاعة قد رفعت على اعتبار أنها من الدعاوى المتعلقة بعقد العمل التي يفصل بها بوجه السرعة وهي من الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات فإنه لم يكن على المحكمة الاستئناف أن تضع تقرير تلخيص عنها.

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٩٦٢/٢/١٥

لم يوجب المشرع وضع تقرير مكتوب عن القضية يتلى في الجلسة قبل بدء المرافعة إعمالاً لحكم المواد من ٤٠٥ إلى ٤٠٨ من قانون المرافعات إلا بالنسبة للدعاوى التي يرفع إستئناف أحكامها بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة ، أما القضايا الاستئنافية التي ترفع بورقة تكليف بالحضور فلا يتطلب فيها هذا الإجراء إذن فتمت كانت الدعوى عمالية - وهي من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة طبقاً للمادة ٥٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ فإنه لم يكن على محكمة الإستئناف أن تضع تقرير تلخيص لها عملاً بالمادة ١١٨ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٢

لم يوجب المشرع وضع تقرير تلخيص مكتوب ليتلى في الجلسة قبل بدء المرافعة إعمالاً لحكم المواد من ٤٠٥ إلى ٤٠٨ من المرافعات إلا بالنسبة للدعاوى التي يرفع إستئناف أحكامها بمريضة تودع قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره. أما الدعاوى التي ترفع بطريق التكليف بالحضور فلا يتطلب القانون فيها هذا الإجراء. ولما كانت دعوى الطعن وهي دعوى إستحقاق فرعية - من المنازعات المتعلقة بالتفيذ التي يفصل فيها على وجه السرعة عملاً بالمادتين ٤٨٢، ١١٨ من قانون المرافعات فإنه لم يكن على محكمة الإستئناف أن تضع تقرير تلخيص لها.

الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٧٧١ بتاريخ ٧/٦/١٩٦٢

توجب المادة ٤٠٧ مكرراً ٢ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ على العضو المقرر أن يضع تقريراً يلخص فيه موضوع الإستئناف وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعهم ودفاعهم، كما توجب المادة ٤٠٨ من المرافعات تلاوة هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة وإذا كان هذا الإجراء جوهرياً فإنه يترتب على إغفال تلاوة التقرير - على ما جرى به قضاء محكمة النقض بطلان الحكم لا يثنى عن هذا الإجراء تقديم شهادة رسمية تفيد إيداع تقرير التلخيص في ملف الإستئناف قبل الجلسة الأولى للمرافعة إذ فضلاً عن أن هذه الشهادة لا تفيد أن التقرير قد تلى قبل بدء المرافعة كما يوجب القانون فإن هذه التلاوة يجب أن يبت حصوها في محاضر الجلسات أو في الحكم ولا يقبل دليل على حصوها غير هذه الأوراق .

الطعن رقم ١ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٩١١ بتاريخ ١٨/١/١٩٦٢

توجب المادتان ١١٦ و ١١٧ من قانون المرافعات أن تكون إحالة الدعوى إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضى التحضير يلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعهم وأوجه دفاعهم وما أصدره في القضية من قرارات وأن يتلى هذا التقرير قبل بدء المرافعة، ويترتب على إغفال هذا الإجراء الجوهري - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - بطلان الحكم .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٦٤ بتاريخ ٢٨/٦/١٩٦٢

إن كل ما أوجبه القانون في المادة ٤٠٧ مكرراً المضافة بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ٤٠٨ من المرافعات المعدلة بالقانون المذكور هو أن يضع العضو المقرر في الدائرة الإستئنافية تقريراً يلخص فيه موضوع الإستئناف وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعهم ودفاعهم وأن يتلى هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة ولم يستلزم القانون وضع تقرير آخر كلما جد جديد في الدعوى أثناء نظرها أمام المحكمة كما أنه في حالة

تغيير بعض أعضاء المحكمة بعد تلاوة التقرير وإن كان يجب تلاوة التقرير من جديد ليعلم من لم يكن حاضراً منهم عند تلاوة التقرير السابق بما لم يحط به علماً من قبل إلا أنه لا يشترط أن يكون التقرير الذى يتلى فى هذه الحالة من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة بل يكفي تلاوة التقرير الذى وضعه العضو المقرر الأول لأن تلاوة هذا التقرير تفيد أن العضو الذى تلاه قد أقره وتبناه ولم يجد داعياً لوضع تقرير جديد وتحقق بهذه التلاوة الغاية التى يهدف إليها المشرع من إيجاب وضع التقرير وتلاوته .

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٠٤٢ بتاريخ ١١/١٥/١٩٦٢

متى كان الحكم الصادر من المحكمة الإستئنافية برفض الدفع بطلان الإستئناف وقبله شكلاً قد قطع لى أسبابه المتصلة بمنطوقه بأن الدعوى ليست من الدعاوى التى ينطبق عليها نص المادة ١١٨ من قانون المرافعات وأنها من الدعاوى التى تعرض على قاضى التحقيق ، حاز هذا القضاء قوة الأمر المقضى فإنه يبنى على ذلك وجوب تحرير تقرير التلخيص عن الدعوى وتلاوته فى الجلسة تطبيقاً لنص المادة ١١٦ من قانون المرافعات ومن لم إذا كان الطاعن قد دلى أمام محكمة الإستئناف بطلان الحكم الابتدائى لعدم تحرير تقرير تلخيص عن الدعوى وتلاوته قبل المرافعة فيها وكان إغفال هذا الإجراء الجوهري متعلقاً بالنظام العام مما يوجب عليه البطلان ، فإن محكمة الإستئناف إذا أعرضت عن هذا الدفع رغم توافر عناصر الفصل فيه لديها وقضت بتأييد الحكم الابتدائى مقيمة قضاءها على ما أورده هذا الحكم من أسباب تكون قد أصدرت حكماً مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٩٧٣ بتاريخ ١١/٤/١٩٦٥

إن كل ما أوجبه القانون هو أن يضع العضو المقرر فى الدائرة الإستئنافية تقريراً يُلخص فيه موضوع الإستئناف وطلبات الخصوم وأسناد كل منهم ودفعاتهم ودفاعهم وأن يتلى هذا التقرير فى الجلسة قبل بدء المرافعة . ولم يستلزم القانون وضع تقرير آخر كلما جد جديد فى الدعوى أثناء نظرها أمام المحكمة كما إنه فى حالة تغيير بعض أعضاء المحكمة بعد تلاوة التقرير فإنه وإن كان يجب تلاوة التقرير من جديد ليعلم حاضراً منهم عند تلاوة التقرير السابق بما لم يحط به علماً من قبل ، إلا إنه لا يشترط أن يكون التقرير الذى يتلى فى هذه الحالة من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة بل يكفي تلاوة التقرير الذى وضعه العضو المقرر الأول لأن تلاوة هذا التقرير تفيد أن العضو الذى تلاه قد أقره وتبناه ولم يجد داعياً لوضع تقرير جديد وتحقق بهذه التلاوة الغاية التى يهدف إليها المشرع من إيجاب وضع التقرير وتلاوته .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٥٤٣ بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٩

تنص المادة ٤٠٨ من قانون المرافعات قبل إلغائها على إنه بعد إيداع تقرير العضو المقرر يعين رئيس المحكمة الجلسة التي تنتظر فيها القضية ويجوز قلم الكتاب الخصوم بتاريخ الجلسة قبل إنقضاء خمسة عشر يوماً على الأقل بمخاطب موصى عليه. وقد توخى المشرع بهذا النص ضرورة إخطار الخصوم بالجلسة حتى يتمكن من إيداع دفاعه بها من لم يكن قد قدم مذكرة أثناء التحضير ولكي يتمكن من قام بهذا الإجراء من إستكمال دفاعه بالجلسة هذا الدفاع الذى يقوم على المرافعة الشفوية إلى جانب المذكرات المكتوبة. فإذا كانت محكمة الإستئناف قد أصدرت حكمها المطعون فيه دون التحقق من ثبوت إختطار الطاعن بتاريخ الجلسة التي حددت لنظر الإستئناف أمام المحكمة فإن هذا الحكم يكون باطلاً مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٢٧٩ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٣١

إذ كانت المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات تقضى قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ برفع الإستئناف فى الدعوى التي تنتظر على الوجه المعتاد بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة ، وإذ حددت المادتان ٤٠٧ و ١/٤٠٧ مكرر من قانون المرافعات المواعيد اللازمة لإيداع المذكرات والمستندات من الخصوم ولتبادل الإطلاع عليها ، وأوجبت المادتان ٤٠٧/١ مكرر و ٤٠٨ مرافعات تعيين أحد أعضاء الدائرة لوضع تقرير تلخيص وتلاوة هذا التقرير فى الجلسة قبل بدء المرافعة ، ونصت المادة ٤٠٨ فى فقرتها الأخيرة على أنه " لا يجوز تأجيل نظر الدعوى بعد ذلك إلا لسبب طارىء لم يكن فى الإمكان إبداءه من قبل ". فإنه يبين من هذه النصوص أن الشارع وإن كان قد أدخل فى باب الإستئناف نظام التحضير فى قلم الكتاب حتى تكون هذه الدعاوى مهية للفصل فيها قبل عرضها على محكمة الإستئناف إلا انه لم يربط البطلان على مخالفة مواعيد إيداع المذكرات والمستندات من الخصوم ولم يمنع المحكمة من قبول مستدانتهم ومذكراتهم فى جلسة المرافعة الشفهية ، بل ورخص لها إذا إقتضت الحال تأجيل نظر الدعوى لتقديمها والرّد عليها لأنه إنما أراد أن تكون هذه المواعيد تنظيمية على ما يبين من المذكرة الإيضاحية.

الطعن رقم ٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٠٦٤ بتاريخ ١٩٦٦/٥/١

الوقوف على ما تضمنه تقرير التخليص ، وما إذا كان شاملاً للإستئناف المضمين أم كان قاصراً على إستئناف واحد ، إنما هو من المسائل الخاضعة لإخراف القضاء وتقديره لألغام الكتاب النابعة له .

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٧٨ بتاريخ ١٩٦٧/١/٥

كل ما أوجبه القانون في المادتين ٤٠٧ ومكرراً ٤٠٨ من المرافعات هو - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يضع العضو المقرر في الدائرة الاستئنافية تقريراً يلخص فيه موضوع الاستئناف وطلبات الخصوم وأسناد كل منهم ودفعهم ودفاعهم وأن يتلى هذا التقرير في الجلسة لئن كان يجب في حالة تغير بعض أعضاء الهيئة بعد تلاوة من جديد إلا أنه لا يشترط أن يكون التقرير الذي يتلى في هذه الحالة من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة بل يكفي تلاوة التقرير الذي وضعه العضو المقرر الأول لأن تلاوة هذا التقرير تفيد أن عضو الهيئة الجديدة الذي تلاه قد أقره وتبناه ولم يجد داعياً لوضع تقرير جديد وتحقق بهذه التلاوة الغاية من إيجاب وضع التقرير وتلاوته .

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٧٠٧ بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٦

ألقى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المادتين ٤٠٧ ومكرر [٢] و ٤٠٨ من قانون المرافعات اللتين كانتا توجبان وضع تقرير التلخيص وتلاوته قبل بدء المرافعة ونص في المادة السابعة منه على أنه " لا تسري القاعدة الخاصة بالاستئناف إلا على الاستئناف الذي يرفع بعد العمل به " أي اعتباراً من ١٤ يولييه سنة ١٩٦١ فإذا كان الاستئناف الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه قد رفع بعد العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فإنه لم يكن على المحكمة التي أصدرت هذا الحكم وضع تقرير تلخيص أو تلاوة هذا التقرير ومن ثم يكون النعي على الحكم المطعون فيه بالبطالان لإغفال هذين الإجراءين على غير أساس.

الطعن رقم ٢٦٩٦ لسنة ٥٦ مكتب قني ٤٤ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٩

قانون المرافعات القائم رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ - الذي رفع الاستئناف في ظله - لم يرد في الفصل الثاني من الباب الثاني عشر منه ما يفيد وضع تقرير تلخيص أو تلاوته قبل بدء المرافعة في الاستئناف على نحو ما كان يقضي به قانون المرافعات السابق - قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - ولما كان الاستئناف وفقاً لنص المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات تسري عليه القواعد المقررة أمام محكمة الدرجة الأولى سواء فيما يتعلق بالإجراءات أو بالأحكام وكانت الإجراءات أمام محكمة أول درجة لا تقضي وضع تقرير تلخيص أو تلاوته قبل الحكم في الدعوى ، ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص - خلوه ومحضره بالجلسات مما يفيد تلاوة تقرير التلخيص بالجلسة - يكون على غير أساس.

* الموضوع الفرعي : رفع الاستئناف :

الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٤

الأصل - طبقاً للمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات فى رفع الاستئناف أن يكون بعبارة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة فيما عدا الدعاوى المنصوص عليها فى المادة ١١٨ من قانون المرافعات فإن الاستئناف عنها يرفع بتكليف بالحضور بحيث يترتب البطلان جزاء على مخالفة الطريق الواجب اتباعه فى رفع الاستئناف وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها لما كانت دعوى الغير بأحقته حل تجارى وضعت عليه الاختتام على اعتبار أنه مملوك للمدين المطلوب شهر إفلاسه ، ليست من دعاوى شهر الإفلاس التى نص المشرع عليها فى المادة ١١٨ مرافعات دون الدعاوى الناشئة عن التغطية والمزية عليها ، كما أن هذه الدعوى ليست من الدعاوى التى أوجب القانون نظرها على وجه السرعة - إذ المناط فى تحديد تلك الدعاوى هو أمر الشارع لا تقدير المحكمة أو إرادة الخصوم ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه الصادر بقبول الاستئناف المرفوع - عن الحكم الصادر فى تلك الدعوى - بطريق التكليف بالحضور يكون مخالفاً للقانون.

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٥١٥ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٩

متى كان القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ قد ألغى بعض مواد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر فى سنة ١٩٣١ ونص فى المادة الخامسة منه على أن " تصح أحكام قانون المرافعات فى الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية والمحاكم المالية عدا الأحوال التى وردت بشأنها قواعد خاصة فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين المكملة لها " فإنه بذلك يكون قد دل على أنه أراد أن يبقى استئناف الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية محكوماً بذات القواعد التى كانت تحكمه قبل إلغاء هذه المحاكم. كما دل على أن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لا تزال هى الأصل الأصل الذى يجب إلتزامه ويتمين الرجوع إليه فى التعرف على أحوال استئناف هذه الأحكام وضوابطه وإجراءاته .

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٥٣٨ بتاريخ ١٩٦٧/١/١٨

النص فى المادة ١٨٨ من قانون المرافعات - معدلة بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ - على أن " الدعاوى المستعجلة ودعاوى شهر الإفلاس والدعاوى البحرية متى كانت السفينة فى الميناء ودعاوى السندات الإذنية وكل الدعاوى التى ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة ودعاوى إلتباس إعادة النظر جميعها تقدم مباشرة إلى المحكمة دون عرضها على التحضير بالنسبة إلى الدعاوى التى

ترفع إلى المحكمة الابتدائية ودون إتباع أحكام المواد ٤٠٦ مكرراً وما بعدها بالنسبة إلى الدعاوى التي ترفع إلى المحكمة الإستئنافية " لا يخضع إستئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة لحكم المادة ٤٠٦ مكرراً من قانون المرافعات ويظل للقاعدة العامة في طرق الطعن في الأحكام المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ منه والتي تجرى بأنه " إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من زملائه منضمّاً إليه في طلباته وإذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقيين ولو بعد فواته بالنسبة لهم وإذا كانت دعوى الطاعة من الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة وكان النزاع فيها يدور حول تعيين سنة القياس التي تتخذ أساساً للربط بالحكمي على مورثي المطعون عليهم وفقاً للمرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ هو نزاع سلم الحكم بأنه " غير قابل للتجزئة " ، وكان الثابت إن الإستئناف رفع صحيحاً في الميعاد بالنسبة لبعض المحكوم لهم لم يصح بالنسبة للباقيين ، فإنه لا يطله إعلان هؤلاء بصفاتهم المصححة بعد الميعاد.

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٢٣١ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٨

لئن كان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذي عمل بأحكامه في ١٤ من يولييه سنة ١٩٦٢ قد ألغى المواد من ٤٠٦ مكرراً حتى ٤٠٨ من قانون المرافعات الخاصة بنظام تحضير الإستئناف في قلم الكتاب إلا أنه نص في المادة السابعة منه على أن " لا تسرى القاعدة الخاصة بالإستئناف إلا على الإستئناف الذي يرفع بعد العمل بهذا القانون. أما الإستئناف الذي يكون قد رفع قبل ذلك فتسبى في شأنه النصوص السارية وقت رفعه " فإذا كان الإستئناف قد رفع قبل العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فإنه يظل بعد صدور هذا القانون خاضعاً بالنسبة لتحضيره لنصوص المواد ٤٠٧ - ٤٠٨ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٨٣٧ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٤

طبقاً للمادتين ٧٧ و ٤٠٢ من قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ يحسب الإستئناف مرفوعاً من تاريخ تقديم عرضته إلى قلم الخصمين.

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ١١٢٥ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٦

إن المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جعلت الأصل في رفع الإستئناف أن يكون بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة إستنتت من ذلك الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ ومنها الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة

وأوجب رفع الإمتناف عنها بتكليف بالحضور ولما كانت الدعوى يطلب تثبيت ملكية حصّة في مطحن باعتباره من أصول شركة خاصة ليست من الدعاوى التي ينص القانون على وجوب نظرها على وجه السرعة ولا هي من الدعاوى الأخرى المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون المرافعات فإن إمتناف الحكم الصادر فيها يكون بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة لا بطريق التكليف بالحضور.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١

إذ كانت المازعة في قوائم الرسم - أمام المحاكم الحسية - تنزل عن قضية الولاية على المال التي إستحق عنها الرسم منزلة الفرع من الأصل ، فإن إمتناف حكم المعارضة الصادر فيها ، لا يرفع بالطريق الذي نصت عليه المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق ، بل تبيح فيه الإجراءات المنصوص عليها في الكتاب الرابع من قانون المرافعات سالف الذكر ، وإذ قضى المادة ٨٧٧ من هذا القانون بأن إمتناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية يرفع بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ليكون إمتناف المظنون عليه للحكم الصادر في المعارضة إذ رفع بتقرير في قلم الكتاب ، قد تم بالطريق القانوني

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ١٤١٧ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١١

خص الشارع مسائل الأحوال الشخصية بإجراءات معينة بينها الكتاب الرابع من قانون المرافعات والنص في المادة ٨٧٧ منه يدل -- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -- على أن الشارع حدد الصورة التي يرفع بها الإمتناف فنص على أن يكون بتقرير ولم يستلزم أن يتضمن هذا التقرير أسباباً كما فعل في المادة ٨٦٩ عند رفع الطلب ابتداء ، كما أن إحالة المادة ٨٧٧ على المادة ٨٧٠ قاصرة على أمرين هما تحديد الجلسة ودعوة ذوي الشأن إليها ، أما ما ينص عليه المشرع في المادة الأخيرة من أن ورقة التكليف بالحضور يجب أن تشتمل على ملخص الطلب فلا قياس عليه بالنسبة للإمتناف تبعاً لأن الشارع لا يتطلب مع التقرير بالإمتناف أسباباً.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٤٠٤ بتاريخ ١٩٨١/٥/٧

لما كانت المادة ٢٣٠ من قانون المرافعات تنص على أنه " يرفع الإمتناف بصحيفة تودع في قلم كتاب المحكمة المرفوع إليها الإمتناف وفقاً للأوضاع المقررة لرفع الدعوى ويجب أن تشتمل الصحيفة على بيان الحكم المستأنف وتاريخه وأسباب الإمتناف والطلبات وإلا كانت باطلة " وكانت المادة ٦٧ من قانون المرافعات - والواجبة التطبيق على إجراءات الإمتناف عملاً بالمادة ٢٤٠ مرافعات - قد نظمت إلزام قلم الكتاب بتسليم أصل الصحيفة وصورها إلى قلم المحضرين لإعلانها ورد الأصل إلى قلم الكتاب وكانت الخصومة لا تنعقد إلا بتمام الإجراءات - إيداع الصحيفة ثم إعلانها - إلا أنه إذا شاب إحدى

صور الصحيفة عيب فلا تبطل إلا هذه الصورة وحدها ، وإذ بطل الإعلان فلا يؤثر على صحة الصحيفة المودعة قلم الكتاب إذ لا يؤثر إجراء الباطل على الإجراء الصحيح السابق عليه.

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٣١

مفاد المواد ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٢٣٠ من قانون المرافعات يدل على أن صحيفة الدعوى تعتبر مودعة بتقديمها إلى قلم كتاب المحكمة مع صورها وأداء الرسم كاملاً ، وبهذا يعتبر الإستمات مرفوعاً. إذ بأداء ان رسم - بعد تقديره - يكون المستأنف قد تخلى تماماً عن الصحيفة وصارت فى حوزة قلم الكتاب ونحت سيطرته ، وعليه أن يستكمل فى شأنه ما ألزمته به المادة ٦٧ مرافعات من قيدها فى السجل الخاص وتسليمها إلى قلم المحضرين لإعلانها ، وهو ما يدل على الفصل بين عمليتي إيداع الصحيفة وقيدها يؤيد ذلك ما ورد بالمذكرة الإيضاحية لمشروع قانون المرافعات تعليقاً على المادة ٦٧ من أنه " ولما كان المشروع قد اعتبر الدعوى مرفوعة من يوم تقديم صحيفة إلى قلم الكتاب ، فإنه لم يعد هناك محل لنص الفقرة الثالثة من المادة ٧٥ من القانون القائم - الملغى - التى تجعل تقديم الصحيفة إلى قلم المحضرين قاطعاً لمدة التقادم والسقوط" ومن ثم فإن الإستمات يعتبر مرفوعاً بمجرد تقديم صحيفته على النحو المتقدم إلى قلم الكتاب ولو تراخى قيدها إلى اليوم التالى. لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على الصورة طبق الأصل - الرسمية - من صحيفة الإستمات المودعة ملف الطعن أن قلم كتاب محكمة إستمات القاهرة قدر الرسم وقبضه بكامله وأثبت تاريخ الجلسة المحددة لنظر الإستمات على صحيفته وتتابع كل ذلك فى تاريخ واحد هو السادس من ديسمبر سنة ١٩٧٥ أى فى اليوم الأربعين من تاريخ صدور الحكم المستأنف حضورياً وهو غاية ميعاد الإستمات ، فإن الصحيفة تكون قد أودعت ويكون الإستمات مرفوعاً فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ١/٢٢٧ مرافعات ، وإذ عاىف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط الحق فى الإستمات لرفعه بعد الميعاد ، إذ لم يقيد فى السجل إلا فى اليوم التالى لإنتضاء الميعاد يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٨٤٩ بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٦

- المشرع بين فى الكتاب الرابع من قانون المرافعات الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية وفى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية كيفية رفع الدعوى فى أنزعة الأحوال الشخصية المتعلقة بالأجناب وإعلان الخصوم بها وإستمات الحكم الصادر فيها ، فنص فى المادة ٨٦٨ من قانون المرافعات المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بأن " تنص فى مسائل الأحوال الشخصية القواعد المقررة فى قانون المرافعات مع مراعاة القواعد الواردة فى الكتاب ذاته" وفى المادة ٨٦٩ من القانون ذاته على أنه

"يرفع الطلب إلى المحكمة بعبارة تودع قلم الكتاب تشمل - فضلاً عن البيانات المنصوص عليها في المادة ٩ بياناً كائناً لموضوع الطلب والأسباب التي يستند إليها." ، وفي المادة ٨٧٠ على أن "يحدد رئيس المحكمة أو قاضي محكمة المواد الجزئية جلسة لنظر الطلب أمام المحكمة وبعين الأشخاص الذين يدعون إليها ويعلن قلم الكتاب ورقة التكليف بالحضور ويجب أن تشمل الورقة على ملخص الطلب " نص في المادة ٨٧٧ من القانون على أن " ترفع المعارضة أو الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وتبني في تحديد الجلسة ودعوة ذوي الشأن إليها ما نص عليه في المادة ٨٧٠ " ، كما نص في المادة الخامسة في القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء الأحكام الشرعية والأحكام المالية وإحالة الدعاوى التي تكون منظره أمامها إلى المحاكم الوطنية على أن تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المبكّمة" وفي الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون المذكور على أن " تصدر الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف والتي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة " ، وفي المادة ٣١٠ من اللائحة على أن " يرفع الاستئناف بورقة تعلن الخصم ... ويلزم أن تكون مشتملة على البيانات المقررة للإعلانات وعلى تاريخ الحكم المستأنف وتاريخ إعلانه للمستأنف عليه والأسباب التي بنى عليها الاستئناف وأقوال وطلبات من رفعه وتكليف الخصم بالحضور أمام محكمة الاستئناف واليوم والساعة اللذين يكون فيهما الحضور " . فدل بهذه النصوص جميعها على أن استئناف الأحكام الصادرة في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية سواء رفع بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وفقاً للإجراءات الواردة في الكتاب الرابع من قانون المرافعات ، أو بورقة تعلن للخصم طبقاً لما هو مقرر باللائحة ترتيب المحاكم الشرعية يلزم أن تكون ورقته مشتملة على البيانات المقررة للإعلانات فضلاً عن بيان كاف لموضوع الطلب والأسباب التي يستند إليها من رغبة وأن يتم تكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة وفقاً للبيانات التي تضمنتها صحيفة الاستئناف والتي نصت عليها المادة ٣١٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، أو تنفيذاً لما أمر به رئيس المحكمة أو قاضيها لنظر الطلب على نحو ما نصت عليه المادة ٨٧٠ من قانون المرافعات وذلك تنظيماً للنظام من ناحية وتوفيراً لحق الدفاع من ناحية أخرى .

- أصبحت الدعوى - ومثلها الاستئناف - في ظل قانون المرافعات الحالي تعتبر مرفوعة أمام القضاء بمجرد إيداع صحيفة قلم الكتاب ، أما إعلان الخصم بها فقد أصبح إجراءً منفصلاً عن رفع الدعوى وتالياً له قصد به المشرع إعلامه بها وطلبات المدعى فيها وباجلسة المحددة لنظرها كي يعد دفاعه

ومستنداته ، فإن العبرة في الورقة التي يرفع بها الإستئناف هي بتوافر البيانات التي يتطلبها القانون بحيث لا تترتب على المستأنف إن هو أودع قلم الكتاب صحيفة متى تضمنت البيانات التي يشملها التقرير لأن الغاية من هذا الإجراء تكون قد تحققت ومتى تم إعلان الإستئناف فإنه يفيد إشتغال ورقة الإستئناف على البيانات اللازمة قانوناً.

- لما كانت العبرة في الورقة التي يرفع بها الإستئناف - وعلى ما تقدم بيانه - هي بتوافر البيانات التي يتطلبها القانون فيها بحيث لا تترتب على المستأنف إن هو أودع قلم الكتاب صحيفة متى توافرت فيها البيانات التي يشملها التقرير وكان الحكم المطعون فيها قد خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول الإستئناف لوجوب رفعه دائماً بتقرير فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

*** الموضوع الفرعي : سقوط الحق في الإستئناف :**

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ١٩ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٥١/١١/١٥

يجب التفريق بين سقوط الحق موضوع الدعوى وسقوط الحق في إستئناف الحكم الصادر فيها ، فحق الإستئناف حق مستقل بذاته لا يجوز ربطه بسقوط الحق الأصلي ، والحكم لا يتقدم إلا بمضي خمس عشرة سنة من تاريخ صدوره إذ كان يترتب على إعلان صحيفة الدعوى بطلب الفوائد إنقطاع التقدم بالنسبة إليها فإن أثر هذا الإنقطاع يمتد إلى أن يصدر الحكم النهائي في الدعوى يبنى على ذلك أن مضي المدة من تاريخ صدور الحكم الابتدائي حتى تاريخ إستئنافه - مهما طال ما دام باب الاستئناف ما زال مفتوحاً - لا يترتب عليه سقوط الحق في إستئنافه ، كما أن الحق في الفوائد يبقى محفوظاً بحكم إنقطاع المدة بعريضة الدعوى الابتدائية إذن فالحكم الذي يقضى برفض الدفع بسقوط حق الإستئناف بالنسبة إلى الفوائد التي لم يقض بها الحكم الابتدائي إستناداً إلى أنه ما دام باب الإستئناف ما زال مفتوحاً فتعتبر الدعوى المستأنفة حكمها بجميع طلباتها قائمة ، وما دامت الدعوى قائمة فلا تسري أثناءها المدة المقررة لسقوط الحق المطالب به بخمس سنوات ، إذ القاعدة العامة أن طلب الحضور أمام القضاء يحفظ حقوق المدعي بأن يقطع مسرئاً مدة التقدم فتستبدل بالمدة التي كانت سارية من قبل المدة الطويلة المقررة لسقوط جميع الحقوق - هذا الحكم صحيح في القانون ولا غبار عليه .

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٢ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١٩٥٥/٤/١٤

متى كان الحكم قد قضى بسقوط حق الطاعن في الاستئناف لرلعه بعد الميعاد فإنه لا يكون له البحث في أوجه النزاع المتعلقة بالموضوع.

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٣٥١ بتاريخ ١٨/٣/١٩٦٥

— بين من لصوص المواد ٤٠٧ و ٤٠٨ مكرراً ١/ و ٤٠٧ مكرراً ٢/ و ٤٠٨ مكرراً ٣/ أن المشرع وإن كان قد أوجب على قلم الكتاب أن يضم ملف الدعوى الابتدائية خلال العشرين يوماً التالية لتقديم عريضة الاستئناف ، إلا إنه لم يرتب على عدم مراعاة هذا الميعاد أي أثر بالنسبة لإجراءات تحضير الاستئناف ولم يعلق السير فيها على إتخاذ هذا الإجراء ، وإنما جعل بدأ جريان مواعيد هذه الإجراءات من تاريخ تقديم عريضة الاستئناف ، ومن ثم فلا يبنى على عدم مراعاة قلم الكتاب الميعاد الآنف وقف السير في الاستئناف إلى أن يتم إجراء ضم الملف ذلك أن المستأنف ملزم بإتخاذ الإجراءات التالية في مواعيد محددة تبدأ من تاريخ تقديم عريضة الاستئناف.

— إذ أوجب المشرع في المادة ٤٠٧ مكرراً ١/ من قانون المرافعات على المستأنف أن يعيد إعلان المستأنف عليه إذا لم يودع هذا الأخير مذكرة بدفاعة في ميعاد العشرين يوماً المخولة له في المادة ٤٠٧ مكرراً وعلق المشرع في المادة ٤٠٧ مكرراً ٢/ إتخاذ الإجراء التالي من إجراءات الاستئناف وهو تعيين العضو المقرر وما يعلو ذلك من تحديد الجلسة التي تنتظر فيها القضية على إنقضاء المواعيد المنصوص عليها في المادة السابقة ومن بينها ميعاد خمسة عشر يوماً المخول في المادة ٤٠٧ مكرراً ١/ للمستأنف عليه لتقديم مذكرة بدفاعة والذي لا يبدأ سريانه إلا من إعادة إعلانه ، فإنه يوجب على عدم قيام المستأنف بإعادة إعلان المستأنف عليه وقف السير في الاستئناف إلى أن يتم هذا الإجراء فإذا انقضت سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي دون أن يقوم المستأنف بهذا الإجراء جاز للمستأنف عليه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة لأن عدم السير في الاستئناف يكون في هذه الحالة بسبب إمتناع المستأنف عن القيام بإجراء أوجبه القانون صراحة.

الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٥٥٢ بتاريخ ٤/٦/١٩٧٩

إذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه وقف عند القضاء بسقوط حق الطعن في الاستئناف ولم يعرض لموضوع النزاع فإن النعي على الحكم الابتدائي الصادر من محكمة أول درجة بالبطلان لصلوره دون إخطار الطاعن بإبداء تقرير الخبير يكون غير مقبول .

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٣/١/١٩٨١

إذ كان جهل الخصم بوفاة خصمه بعد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - علراً يوجب عليه وقف سريان الميعاد في الفترة التي تبدأ من وقت توجيه الإجراء في مواجهة المتوفى بإبداء صحيفة الاستئناف وتنتهي في وقت العلم بهذه الوفاة عن طريق محاولة إعلان الصحيفة إلى المتوفى ، فإنه كان يصح على

الطاعن أن يعيد توجيه إستئنافه إلى الورثة جملة في هذا الميعاد وفقاً للمادة ٢١٧ من قانون المرافعات حتى يتولى سقوط الحق في الإستئناف ، وإذ لم يتم الطاعن بإتباع هذا الذي يفرضه القانون فإن الخصومة في الإستئناف تكون معدومة قبل إجراء الإعلان طبقاً للقانون ولا يصححها أى إجراء لاحق، ومن ثم يكون حقه في الإستئناف قد سقط بفوات ميعاده دون اعتداد بتعجيل الإستئناف بإعلان الورثة جملة بعد ذلك في موطن مورثهم في ١٩ مارس سنة ١٩٧٥ وإعادة إعلاتهم بأسمائهم وصفاتهم في ١٨ يونيو سنة ١٩٧٥ بذات الصحيفة لورود هذا التعجيل على غير محل.

الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٣٩ بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٤
الحكم بقبول الطلبات أو برفضها في دعوى الملكية التي تنظر أمام المحكمة الابتدائية تنتهي به الخصومة كلها فيها أمامها ويسقط الحق في إستئنافه بمضى أربعين يوماً من تاريخ صدوره طبقاً لأحكام المواد ٢١٣، ٢١٥، ٢٢٧ من قانون المرافعات ولا يغير من ذلك أن يكون الفصل في دعوى القسمة موقوفاً على الفصل نهائياً في دعوى الملكية لإستقلال كل من الدعويين عن الأخرى بموضوعها وسببها.

*** الموضوع الفرعي : عدم جواز الإستئناف :**

الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٠٣٧ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٢٩
يجوز التمسك بالدفع بعدم جواز الاستئناف لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه من الأسباب القانونية الصرفة المتعلقة بالنظام العام.

*** الموضوع الفرعي : قاعدة ألا يضار الطاعن بطعنه :**

الطعن رقم ٥ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٦٨١ بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٦
إذ كانت قاعدة ألا يضار الطاعن بطعنه قاعدة أصلية من قواعد التقاضي ، تستهدف ألا يكون من شأن رفع الطعن تسوياً مركز الطاعن أو إيقال الأعباء عليه ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن الدعوى أقيمت ضد الطاعنين والمطعون عليه الرابع بطلب الحكم بإلزامهم أداء المبلغ المرفوعة به الدعوى من تركة المورث ، وكان الحكم الابتدائي لقضى بإلزامهم شخصياً بالمبلغ المحكوم به ، وإذ إستأنفه الطاعنون وحدهم دون المطعون عليه الرابع ناعين على الحكم الابتدائي هذا القضاء ، فقد عدله الحكم المطعون فيه بإنقاص المبلغ المقضى به مع جعل الإلتزام من تركة المورث ، فإن الحكم في هذه الحدود لا يوجب عليه إساءة لمركز الطاعنين أو زيادة الأعباء عليهم طالما أن إلزامهم بالمبلغ المحكوم به هو من تركة مورثهم وأن التنفيذ به عليها من شأنه نقص حصة كل منهم فيها بمقدار حصته في المبلغ المقضى به وليس أكثر منها .

* الموضوع الفرعي : قاعدة نسبية الأثر :

الطعن رقم ١٣١ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٢٧
إن قاعدة نسبية الآثار الجزئية على إجراءات المرافعات لا تسرى في حالى التضامن وعدم إمكان التجزئة
وإذ كان موضوع دعوى إسداد الحصة المبيعة لا يقبل التجزئة فإن إعلان الاستئناف الموجه من المسرد
إلى البائع بعد الميعاد يكون صحيحاً متى كان المشرد قد أعلن به فى الميعاد .

* الموضوع الفرعي : قيد الاستئناف فى الجدول :

الطعن رقم ٤٢ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٤١ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٩
إن المادتين ٣٦٣ ، ٣٦٤ من قانون المرافعات القديم تميزان إعلان الإنذار بقيد الاستئناف فى المحل الذى
إختاره المستأنف فى البلدة الكاتبة بها محكمة الاستئناف . فإذا كان الحكم قد إستنتج سوء نية المستأنف
عليهم فى إعلان إنذار القيد من مجرد توجيههم هذا الإنذار إلى المستأنف فى محله المختار بمصر دون محله
المختار بطنطا أو محله الأصلي بها حالة أن بعضهم يقيمون بطنطا ، فهذا السبب وحده لا يبرر القول بأن
المستأنف عليهم كانوا متعصفين فى استعمال الرخصة التى حولتها إليهم المادتين ٣٦٣ ، ٣٦٤ سابقتا
الذكر.

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٥٢/١١/٢
- لما كان قانون المرافعات المختلط لم يضع ميعاداً خاصاً لقيد الاستئناف فإنه كانت تتبع فيه القاعدة العامة
التي وردت بالمادة ٤٣ والتي توجب قيد الدعوى على الأقل فى اليوم السابق على يوم الجلسة كما انه إذ
خلا من نص يقضى بسقوط الاستئناف إذا أهمل قيده فإنه كان يخضع لحكم القاعدة العامة التى قررها
المادة ٣٤٤ فىوقف سيره ، ولكن لا يسقط الحق فيه ، بل تبقى صحيفته منتجة لآثارها ويجوز للمستأنف
تحديد جلسة أخرى لنظره بإعلان جديد ما لم يقض بسقوطه وفقاً للمادة ٣٤٤ - وكانت المادتان الأولى
والثانية من قانون المرافعات الجديد تقضيان بعدم مريانه على كل إجراء تم صحيحاً فى ظل قانون معمول
به وببقاء هذا الإجراء صحيحاً ما لم ينص على خلاف ذلك - لما كان ذلك - يكون الاستئناف الذى رفعه
الطاعن فى ظل قانون المرافعات المختلط فى ٩ من يويه سنة ١٩٤٩ وأوقف سيره لإهمال قيده لجلسة
٢١ من يويه سنة ١٩٤٩ التى كانت عمده لنظره أمام محكمة الاستئناف المختلط ، بالياً ومنتجاً لآثاره
بعد تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد ، ومن ثم يكون صحيحاً إعلان الطاعن للمطعون عليهما فى
٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بتحديد جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٥٠ لنظر هذا الاستئناف أمام محكمة
الاستئناف.

- إن قيد الدعوى هو إجراء لاحق لإعلان صحتها الفرض منه إتصال الخصومة بالقضاء للفصل فيها ولذا يكون مستقلاً عنها في معادها ما لم ينص القانون على بداية هذا الميعاد من تاريخها ، وإذن فإن ما ذهب إليه الطاعن من أنه قد بدأ ميعاد قيد استئنافه منذ إعلان صحيفته في ٩ من يونيو سنة ١٩٤٩ وفقاً للمادة ٤٣ من قانون المرافعات المختلط ، كان صحيحاً القيد الذي تم على أساس الميعاد المذكور -هذا الذي ذهب إليه لا مند له ، كما لا تزیده المادة ٤٣ ، خلو نصها من تحديد ميعاد لقيد الدعوى يبدأ من تاريخ إعلان صحتها ، ولأنه ليس فيما أوجبه على المدعي وأجازته للمدعي عليه من قيد الدعوى في اليوم السابق ليوم الجلسة على الأقل ما يفيد تحديد هذا الميعاد. ولا يغير من ذلك أنه كان يجوز للطاعن أن يقيد استئنافه في أي وقت بعد إعلان صحيفته إذ ليس من شأن هذا الجواز أن يحدد ميعاداً لم ينص عليه القانون. وينبغي على ماسبق ذكره أن يكون الحكم المطعون فيه ، إذ طبق المادة ٥٧ من قانون المرافعات الجديد على قيد الاستئناف ، لم يخطيء في تطبيق القانون أو في تفسيره.

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٢٢ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٥٤٦ بتاريخ ١٨/٢/١٩٥٤

عبارة "إعلان صحيح" الواردة في المادة ٥٧ من قانون المرافعات ، إنما يقصد بها أن يكون الإعلان قد تم مستوفياً البيانات والإجراءات الجوهرية المقررة في القانون بصرف النظر عن كونه حصل في الميعاد أو بعده ، لأن حصول الإعلان بعد الميعاد لا يجعله في حد ذاته غير صحيح وإن ترتب عليه فوات ميعاد الطعن ، إذ العبرة في صحة الإعلان هي باستيفائه الشروط المقررة في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من قانون المرافعات ، أما كونه قد حصل بعد فوات ميعاد الطعن فهو بحث آخر محله عند الفصل فيما إذا كان الطعن قد رفع في الميعاد أم غير ذلك ولا شأن له بصحة ورقة الإعلان في ذاتها ، ومن ثم يكون تفسير عبارة "إعلان صحيح" الواردة في المادة ٥٧ من المرافعات ، بأنه الإعلان الذي يتم في الميعاد هو تحميل لهذه العبارة أكثر مما تحتمل ، وحملها على معنى لم يقصد إليه الشارع عند وضع المادة المذكورة ، إذ كان كل ما يهدف إليه منها هو أنه راعى في حالة تعدد المستأنف عليهم واختلاف مواطنهم احتمال عدم إعلانهم جميعاً إعلاناً صحيحاً في وقت واحد فأوجب قيد الاستئناف في خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ آخر إعلان صحيح حتى لا يكون قيد الاستئناف صحيحاً بالنسبة إلى بعضهم وباطلاً بالنسبة إلى البعض الآخر.

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٠ مكتب قني ٤ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١١/٢/١٩٥٢

- متى كان الإعلان المشار إليه قد أجرى بعد تاريخ العمل بالقانون الجديد فيكون قيد الاستئناف في هذه الحالة خاضعاً لأحكامه ، وهي المقررة بالمادة ٥٧ من التي توجب على المستأنف أن يقيد إستئنافه خلال

ثلاثين يوماً من تاريخ آخر إعلان صحيح لصحيفة الاستئناف إلا إذا كان قد حدد لنظره جلسة تقع في أثناء هذا الميعاد فعندئذ يجب القيد قبل الجلسة بيومين على الأقل.

- متى كانت المدة بين اليوم الذي باشر فيه الطاعن الإعلان [٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٩] ويوم الجلسة المحدد [١٠ من يناير سنة ١٩٥٠] تقل عن ثلاثين يوماً فقد كان واجباً على الطاعن أن يقيد إستئنافه على الأقل يوم ٧ من يناير سنة ١٩٥٠ أما وأنه لم يقيد إلا في يوم ٨ من يناير سنة ١٩٥٠ ليكون الإستئناف قد قيد في يوم يدخل ضمن الميعاد الذي لا يصح فيه القيد . ذلك أنه إذ نصت المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات على قيد الاستئناف قبل الجلسة بيومين على الأقل تكون قد أوجبت مضي هذين اليومين كاملين بين يوم القيد ويوم الجلسة وذلك عملاً بما نصت عليه المادة العشرين من المرافعات ، من أنه إذا عين القانون حصول الإجراء ميعاداً مقدراً بالأيام فلا يحسب منه يوم حدوث الأمر المعتبر في نظر القانون مجزئاً للميعاد ومن أنه إذا كان الميعاد مما يجب إنقضاؤه قبل الإجراء فلا يجوز حصول الإجراء إلا بعد إنقضاء اليوم الأخير من الميعاد ، والقول بجواز القيد في يوم ٨ يناير سنة ١٩٥٠ مؤداه أنه لم يحصل قبل الجلسة أي قبل اليوم المحدد لها إلا بيوم واحد فقط.

- إنه وإن كانت المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات قد نصت على الحكم ببطان الاستئناف في حالة قيده بعد الميعاد ، وكانت المحكمة قطعت باعباره غير قائم ولم تحكم بطلانه على مقتضى النص ، إلا أنه لما كان قيد الاستئناف في الميعاد المحدد هو من الشروط الشكلية الواجب توافرها وإلا امتنع النظر في موضوع الإستئناف وكان بين من الحكم أنه أقيم على هذا الاعتبار - وكان قضاؤه باعبار الاستئناف غير قائم يتضمن بذاته القضاء ببطان الاستئناف الذي رتبته المادة على قيده بعد الميعاد.. لما كان ذلك ، لا يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون أو تفسيره.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٠١٦ يتلويخ ١٩٥٥/٤/٢١

قيد الاستئناف وفقاً لنص المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات هو إجراء يصين على المستأنف مباشرة بنفسه أو بواسطة وكيله وأن يتحقق من إنجازه في الميعاد المقرر قانوناً ولا يشفع له في إجراء القيد بعد الميعاد أن يكون قد قدم صحيفة الاستئناف في الميعاد إلى محكمة أخرى غير المحكمة التي رفع لها الاستئناف أو إلى المحكمة الاستئنافية ذاتها لإجراء القيد ولم يتحقق من إنجازه هذا الإجراء في الميعاد.

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١٤/٥/١٩٦٤

مفاد المادة ٤٠٥ من المرافعات أن البيان الخاص بتاريخ تقديم عريضة الإستماتاف ورقم قيده بمجدول المحكمة ليس من البيانات التي أوجب المشرع ذكرها في ورقة إعلان الإستماتاف ومن ثم فلا يوجب على إغفال هذا البيان أو الخطأ فيه بطلان الإستماتاف.

الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ١٠٦٦ بتاريخ ١٦/١١/١٩٦٥

تقضى المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ بأن يرفع الإستماتاف بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره وإستنت من ذلك الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ من المرافعات ومن بينها دعاوى السندات الأذنية فأوجب رفع الإستماتاف عنها بتكليف بالحضور بالأوضاع المقررة بصحيفة إفتتاح الدعوى إذ كان المقصود بدعاوى السندات الأذنية الدعاوى التي تقوم أساساً على المطالبة بالحق الناشئ مباشرة عن التوقيع على السند الأذنى وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده أقام دعواه على البنك الطاعن لا بوصفه ملتزماً في السندات الأذنية بل باعتباره وكيلاً عنه في تحصيل قيمتها أحل بالمهمة المعهودة إليه بأن أهمل إعلان المدين بترستو عدم الدفع وحبس السندات لديه وطلب المطعون ضده الحكم له بتعويض أدخل في تقديره قيمة السندات فإن هذه الدعوى لا تعتبر من دعاوى السندات الإذنية وإذا كان المطعون ضده قد أقام إستماتافه بعريضة قدمت لقلم كتاب المحكمة وقضى الحكم فيه بقبول الإستماتاف شكلاً فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٣١ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٣/١/١٩٦٦

الأصل في رفع الإستماتاف - وفقاً للمادة ١/٤٠٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ - أن يكون بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره ولكن إستنت الفقرة الثانية من هذه المادة الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون المرافعات فنصت على أن يرفع الإستماتاف عنها بتكليف بالحضور وربت الفقرة الأخيرة من هذه المادة البطلان جزاء لمخالفة الطريق الواجب اتباعه في رفع الإستماتاف وأوجب على المحكمة أن تقضى بهذا البطلان من تلقاء نفسها وإذا كانت دعوى المطالبة بأجرة أحيان زراعية ليست من الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون المرافعات فإنه يمتنع رفع الإستماتاف عن الحكم الصادر فيها بعريضة تقدم إلى قلم الكتاب ولا يغير من ذلك أن تكون صحيفة الإستماتاف قد تضمنت طلب إلغاء وصف النفاذ المشمول به الحكم المستأنف وأن الحكم الصادر في هذا الطلب هو مما يتظلم منه أمام محكمة الإستماتاف بتكليف بالحضور لأن ذلك لا يبرر تنكب الطريق الذي رسمه القانون لرفع الإستماتاف. ويعين في هذه الحالة أن يرفع الإستماتاف عن قضاء

الحكم فى الموضوع بطريق الإيداع وأن جيع بالنسبة للتظلم من قضاء الحكم بالفاذ الطريق الذى رسمه القانون هذا التظلم.

الطنع رقم ٣٢ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٤٨٠ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٩
إعلان صحيفة الإستئناف إلى الخصم إجراء لم يحدد له القانون معاداً وللمستأنف أو لقلم الكتاب أن يقوم به بعد قيده.

الطنع رقم ٣١٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٠٦٢ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٥
مؤدى نصوص المواد ١/٤٠٥ و ٧١ و ٢/٧٥ من قانون المرافعات الملقى - المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - أن المشرع لم يربط بين واقعة أداء رسم الإستئناف كاملاً وبين تقديم صحيفته إلى قلم الكتاب لقيده فى السجل الخاص وإنما يعول فى ذلك على تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب لقيدها وإذا إلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يرتب على عدم قيد الإستئناف فى نفس اليوم الذى قدمت فيه صحيفته إلى قلم الكتاب لتقدير الرسم عليها أى أثر فإنه لا يكون فقد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه.

الطنع رقم ٦٠١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ١٩٧٩/٦/١٦
يجب وفقاً لنص المواد ٦٣ ، ٦٧ ، ٢٣٠ من قانون المرافعات أن تشتمل صحيفة الإستئناف على البيانات الواردة بها ومنها بيان الحكم المرفوع أمامها الإستئناف وبيّن فيها قلم الكتاب تاريخ الجلسة المحددة لنظره وكذا فى صورها المتضمنة لذات البيانات ثم يقوم قلم الكتاب بتسليم أصل الصحيفة وصورها إلى قلم المخصرين لإعلانها ورد الأصل إليه ، ولما كان الثابت من مطالعة أصل صحيفة الإستئناف المقدمة لقلم الكتاب ومنها الصورة المعلقة للمطعون ضده أنها قد اشتملت على كافة البيانات التى قررتها المواد السالفة بما فى ذلك بيان الحكم المرفوع أمامها الإستئناف وتحديد الدائرة للمنظورة أمامها وتاريخ الجلسة المحددة لنظره إذ دون هذين البابين الآخرين على هامش الصفحة الأولى من أصل الصحيفة والصورة المعلقة للمطعون ضده وذلك فى يوم تقديم الصحيفة تضمنت أيضاً طلبات الشركة الطاعنة ، وكان لا يلزم قانوناً أن يرد بيان تاريخ الجلسة فى نهاية الصحيفة فإن صحيفة الإستئناف وصورتها المعلقة تكون بذاتها قد إستوفت كافة البيانات الواجب إشتمال صحيفة الإستئناف عليها وفقاً لنص المواد ٦٣ ، ٦٧ ، ٢٣٠ من قانون المرافعات وتكون بمنأى عن البطلان .

الطنع رقم ٥٢٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٨٢/٢/١١
لما كانت المادة ٢/٢٥٣ من قانون المرافعات توجب أن تشتمل صحيفة الطعن بالتقضى على الأسباب التى بنى عليها الطعن ، وكان بيان سبب الطعن ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يتحقق إلا

بالتعريف به تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منه كشفاً والياً نالياً عنه العموض والجهالة بحيث يبين منه الغيب الذى يزوه الطاعن إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره فى قضائه ، فمن ثم يتعين أن يرد هذا البيان الواضح فى ذات صحيفة الطعن ولا يقضى عن ذلك ذكر سبب الطعن مجهلاً بالصحيفة والإحالة فى بيانه إلى المذكرة الشارحة التى يقدمها الطاعن. لما كان ذلك ، وكان الطاعنون لم يبنوا فى صحيفة الطعن أوجه النقض فى بيانات صحيفة الاستئناف المؤدى إلى بطلانها إكفاء بالإحالة إلى المذكرة الشارحة ، فإن النعى بهذا السبب يكون مجهلاً ، ومن ثم غير مقبول.

الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٤٧ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٧

الغاية من البيانات التى أوجبت المادة ٢٣٠ من قانون المرافعات ذكرها فى صحيفة الاستئناف هى التعريف بالحكم المستأنف وتحديد ولاية محكمة الاستئناف فى النزاع وتعيين موضوع القضية أمامها بحيث لا تترك مجالاً للشك فى تحديد الحكم الوارد عليه الاستئناف ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إنتهى إلى رفض الدلع ببطلان صحيفة الاستئناف لعدم ذكر منطق الحكم المستأنف بها إستناداً إلى كفاية البيانات الواردة بتلك الصحيفة ومنها رقم الحكم المستأنف وتاريخ صدوره والحكمة التى أصدرته وهى بيانات تتحقق معه الغاية من النص المشار إليه من ثم يكون النعى على غير أساس.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٩٣٣/٣/٩

لا يشترط قانوناً لصحة الإنذار بقيد الاستئناف أن يكون مشتملاً على بيان اخل الأصلى لإقامة المستأنف ما دام مشتملاً على بيان محله المختار. ذلك لأنه وإن كانت المادة ٣ من قانون المرافعات تقضى بوجوب إشتمال الأوراق التى تعلن بواسطة المحضرين على ذكر اخل الأصلى للشخص المعلنه إليه ، إلا أن حكمة هذا الوجوب هى أن الأوراق يجب عادة إعلانها فى اخل الأصلى دون غيره. لكن القانون - وقد أجاز حصول الإعلان باخل المختار أيضاً فى بعض الأحوال ، ومنها الإنذار بقيد الاستئناف ، وسوى فى الأثر القانونى بين الإعلائين الحاصلين فى اخلين «الأصلى والمختار» - فهذه الإجازة يترتب عليها أنه إذا رأى المستأنف عليه إعلان المستأنف فى اخل المختار ، فهذا اخل يعد قائماً مقام اخل الأصلى تماماً ، ويكون ذكره فى الإنذار بناء على ذلك كالياً ، ولا يترتب على عدم تبين اخل الأصلى بطلان ما.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/٨

شككة الموضوع السلطة التامة فى تقدير ظروف الدعوى وأحوالها إستخلاص ما إذا كان المستأنف عليه سعى النية فى ترخصه فى إعلان إنذار قيد الاستئناف للمستأنف بقلم الكتاب أم لا ، وإنما عليها أن تبين

في حكمها الظروف والقرائن التي رأت فيها الدلالة على سوء النية لتتمكن محكمة النقض من مراقبة تكيف موجبها قانوناً .

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٣٣/٢/٢

إن عبارة المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات صريحة في وجوب قيد الإستئناف في مهاد ثمانية أيام من تاريخ إعلان المستأنف بالقيد. فإذا لم يقيد في هذا المهاد إعتبر كأن لم يكن لم يشترط الشارع لسريان هذا المهاد أن يكون عدم القيد مقصوداً به الماطلة أو الكيد. فيكون مخطئاً الحكم الذي يقبل الإستئناف المقيّد بعد فوات هذا المهاد بزعم أنه ثبت أن المستأنف لم يكن يقصد بتأخير قيد إستئنائه المطلق والكيد للمستأنف عليه.

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩٣٤/٣/٢٢

إن نص المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٤ سنة ١٩١١ صريح في أن الثماني والأربعين ساعة ، التي أوجب القانون القيد قبلها ، تكون سابقة على بدء الجلسة المحددة لنظر الإستئناف لأن القبلية منصبة على الجلسة ، والجلسة هي الفترة التي يجلس فيها القضاة للقضاء في المواعيد المحددة رسمياً. أما القول بأن الثماني والأربعين ساعة تنتهي بإنهاء الجلسة فغير خروج بانص عن المعنى الذي تحمله عبارته وتقصير للميعاد الذي أمر به الشارع ، والواجب إعتبار نهاية مهاد الثماني والأربعين ساعة حيث تبدأ الجلسة .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩٣٩ بتاريخ ١٩٣٥/١١/٧

- إن المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات نصت بأنه " على المستأنف أن يقيد الدعوى في الجدول العمومي لقيد القضايا قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة ... وإلا كان الإستئناف كأن لم يكن " ولوفاً قبل الجلسة معناه قبل الساعة المقررة لإفتتاح الجلسة. فإذا كان المستأنف قد حدد تاريخ الجلسة في ورقة إستئنافية بأنه هو مثلاً يوم ١٤ مايو سنة ١٩٣٤ الساعة التاسعة الإلزامية صباحاً ، وتلك الساعة لم يحصل نزاع في أنها هي الساعة المقررة لفتح الجلسات ، ثم قيد إستئنائه في الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة من يوم ١٢ مايو سنة ١٩٣٤ أي قبل الساعة التاسعة صباحاً من يوم ١٤ مايو سنة ١٩٣٤ بمقدار خمس وأربعين ساعة إلا خمس دقائق ، فهذا الإستئناف لا شك في سقوطه وعدم إعتباره قانوناً .

- إن أقوال واضعي نص المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات عند تشريعه دالة على أن فترة الثماني والأربعين ساعة هي أقل ما يجب على المستأنف أن يتركه من الزمن بين وقت القيد وبين وقت الجلسة فمع هذا ومع وضوح النص في ذاته لا سبيل إلى تخطي حكمه على الأخص لا محل للتحدّي في هذا التخطي لا بالمادة

١٦ ولا بالمادة ١٨ من قانون المرافعات فإن حكم كل منهما وارد على صورة تختلف اختلافاً تاماً عن صورة المادة ٣٦٣ وتبعد عنها كل البعد .

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٠٧٥ بتاريخ ١٩/٣/١٩٣٦
إذا دلل المستأنف عليه بأن الإستماتف الذى رفته خصمه يعتبر كان لم يكن لقيده بعد الميعاد ورفضت محكمة الإستماتف هذا الدفع بقولها " إن المحكمة " بدأ جلساتها فى هذا الوقت الساعة التاسعة صباحاً فيكون الإستماتف قد قيد " قبل بدنها بأكثر من ثانى وأربعين ساعة ويتعين رفض الدفع " فهذا الذى شهدت به محكمة الإستماتف هو تقرير للواقع السائر به العمل أمامها ولا معقب عليها فيه .

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٦٦ بتاريخ ١٢/٥/١٩٤٩
إنه لما كان قانون المرافعات - وفقاً للمادتين ٣٦٣ فقرة ثانية و٣٦٤ منه - يميز للمستأنف عليه أن يعلن المستأنف فى عمله المختار بالبلدة الكائن بها محكمة الإستماتف وإنذاره بقيد إستماتفه فى ميعاد ثمانية أيام من تاريخ إعلان بذلك وإلا كان الإستماتف كأنه لم يكن ، وكان تقدير أدلة التعسف فى إستعمال هذه الرخصة مما يسقط به قاضى الموضوع ، فإنه لا مخالفة للقانون متى كان القاضى قد نفى العسف بأسباب مبررة وبناءً على هذا قضى بإعفاء الإستماتف كان لم يكن .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٨٥ بتاريخ ٢٦/٥/١٩٤٩
إن إعلان المستأنف فى عمله الأسمى ، لا المختار ، بوجوب قيد إستماتفه فى ميعاد ثمانية أيام من تاريخ تكليفه بذلك هو إعلان صحيح لأن القانون لا يوجب حصول هذا الإعلان فى اخل المختار دون الأسمى .

*** الموضوع الفرعى : مبدأ التقاضى على درجتين :**

الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢١٥٦ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٨١
مبدأ التقاضى على درجتين هو من المبادئ الأساسية لنظام التقاضى التى لا يجوز للمحكمة مخالفتها ولا يجوز للخصوم النزول عنها .

*** الموضوع الفرعى : ميعاد الإستماتف :**

الطعن رقم ٢٤ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٥/١١/١٩٥١
إن المادة ٣٥٣ من قانون المرافعات القديم واضحة النص على أن ميعاد الإستماتف لا يبدأ سريانه إلا من تاريخ إعلان الحكم لمن أعلن إليه دون معلنة ، فطالما أن المستأنف لم يعلن بالحكم لإستماتفه يكون فى الميعاد أما ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات الجديد من جريان الميعاد فى حق من

أعلن الحكم ومن أعلن إليه فهذا لتعديل للقانون القديم في هذا الخصوص فلا يسرى على الإستئناف
الحاصل قبل العمل بالقانون الجديد ، عملاً بالمادة الثانية منه.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٦

متى كانت محكمة أول درجة قد قضت بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر للطاعنين من المطعون عليه الثاني
بضمانة وتضامن المطعون عليه الأول وكان هذا الأخير قد طعن في الحكم بطريق الإستئناف واختصم
الطاعنين والمطعون عليه الثاني في إستئنافه وكان موضوع النزاع وهو صحة ونفاذ عقد البيع غير قابل
للتجزئة. إذ لا يمكن اعتبار البيع صحيحاً ونافذاً في حق البائع دون ضامنه فإنه يكون للضامن الذى لم
ينقض ميعاد الإستئناف بالنسبة إليه أن يستأنف الحكم الصادر في الدعوى ويقبل إستئنافه ولو فوت البائع
ميعاد الطعن فيه أو كان قد قبل الحكم متى كان قد اختصم في الإستئناف ويقيد من إستئناف صاحبه.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٥٢/١/٣

لما كان القانون المختلط لم يضع ميعاداً خاصاً لإستئناف الحكم الذى يصدر في دعوى إسداد الحصة الميعة
على الشيوع مما يعين معه تطبيق القواعد العامة في هذا الصدد ، وكان الميعاد الذى حددته الفقرة الثانية
من المادة ١٢ من مرسوم الشفعة الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ هو ميعاد إستئنافى خاص بالحكم
الذى يصدر في دعوى الشفعة ، وهى بطبيعتها تقاير دعوى إسداد الحصة الميعة مما لا يصح معه قياس
ميعاد إستئناف الحكم الذى يصدر فيها على ميعاد إستئناف حكم الشفعة ، وكان لا سند لما يذهب إليه
الطاعن من أن هناك تفرقة بين ما إذا كان طلب إسداد الحصة على الشيوع قد رفع بدعوى أصلية أو
بدعوى فرعية وكان ينبغي على ما تقدم أن يكون صحيحاً في القانون ما قرره المحكمة في دعامة حكمها
الثانية من أن ميعاد استئناف الحكم الذى يصدر في دعوى الشفعة هو ميعاد استئنافى لا يصح القياس عليه.
وكانت هذه الدعامة وحدها تكفى لإقامة الحكم فيما قضى به من رفض الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه
بعد الميعاد وقبله شكلاً ، متى كان بين من الوقائع التى أثبتتها الحكم أنه عندما رفع المطعون عليه استئنافه
في ٢٢ من يناير سنة ١٩٤٩ لم يكن ميعاد الاستئناف قد انقضى وذلك حتى باعتبار بدايته من تاريخ
الإعلان الحاصل في ١٢/٣/١٩٤٨ والذي يتمسك به الطاعن ، ومتى تقرر ذلك لا يكون هناك جدوى
من بحث الدعامة الأولى الخاصة باعتبار بداية الإعلان من يوم ١٥ يناير سنة ١٩٤٩ والتي لم تتحدث عنها
الحكمة إلا من قبيل القرض الجدلى الذى لم تكن في حاجة إليه ومن ثم فإنه يكون في غير محله ما نعاه
الطاعن على الحكم في هذا الخصوص من الخطأ في القانون والقصور في التسيب.

الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١١/٢١/١٩٥٣

أوجبت المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات على المستأنف أن يقيد استئنافه خلال ثلاثين يوما من تاريخ آخر إعلان صحيح لصحيفة الاستئناف إلا إذا كان قد حدد لنظره جلسة تقع في أثناء هذا الميعاد فعندئذ يجب القيد قبل الجلسة بيومين على الأقل وميعاد القيد هذا هو ميعاد حتمى لا يجوز إضافة ميعاد مسافة إليه ، إذ هو إجراء يعين على المستأنف أن يقوم به من تلقاء نفسه دون تكليف به من خصمه ، ولا يحق للمستأنف أن يتضرر من عدم إضافة ميعاد مسافة من محل إقامته إلى مقر المحكمة الرفوع إليها الاستئناف متى كان القانون قد أوجب عليهم بنص المادة ٤٠٦ مرافعات أن يتخذ له منذ البداية عللا مختارا في صحيفة استئنافه بالبلد التى بها مقر المحكمة.

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٢/٣/١٩٥٤

لما كانت المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات قد أوجبت على المستأنف أن يقيد استئنافه خلال ثلاثين يوما من تاريخ آخر إعلان صحيح لصحيفة الاستئناف إلا إذا كان قد حدد لنظره جلسة تقع في أثناء هذا الميعاد فعندئذ يجب القيد قبل الجلسة بيومين على الأقل ، ورتبت على عدم القيد اعتبار الاستئناف كأن لم يكن وعلى القيد بعد المواعيد المذكورة أن يحكم بطلانه إذا طلب الخصم ذلك قبل العرض للموضوع ، وكان المستأنف قد قيد استئنافه بعد الميعاد وكان المستأنف عليه قد طلب الحكم ببطلان الاستئناف لقيدته بعد الميعاد وتمسك بهذا الدفع قبل مواجهة الموضوع ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض هذا الدفع وقبل الاستئناف شكلا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ١/٢٨/١٩٥٤

إذا كان الحكم الابتدائي قد صدر من محكمة ابتدائية في نزاع خاص بتقدير أرباح الممول وأعلنته إليه مصلحة الضرائب في 30 يناير سنة ١٩٥١ في ظل القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذى عدل المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وجعل ميعاد الإستمئناف نصف الميعاد المقرر في قانون المرافعات الأهلى والمخلط فإن مقتضى هذا التعديل - على ما هو عليه من عيب فى الصياغة أن يكون الميعاد عشرين يوماً من تاريخ إعلان الحكم ، ولا يمكن أن يفهم النص على أنه يقصد به نصف الميعاد المقرر لإستمئناف الأحكام التى تصدر فى الدعاوى التى تنظر على وجه السرعة أى خمسة أيام فقط بل نصف الميعاد الذى حدده القانون لإستمئناف الأحكام الصادرة فى الدعاوى العادية ذلك أن المشرع قد أفصح عن هذا القصد بالنص الذى أورده بعد العمل بقانون المرافعات الجديد فى المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٤٩ الصادر فى ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ - هذا النص الذى يقضى أن ميعاد إستئناف الأحكام

الصادرة في منازعات الضرائب هو ثلاثون يوما للأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية وهو ما أبده أيضاً القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ الذي عدل المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بهذا المعنى.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٠١٦ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢١
جرى قضاء هذه المحكمة على أن الميعاد المحدد لتقيد الاستئناف هو ميعاد حتى لا يجوز أن يضاف إليه ميعاد مسافة.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٦٦٦ بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢٥
يبدأ ميعاد استئناف الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي لا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها وفقاً للمادتين ٣٧٨ و ٤٠٤ مرافعات من تاريخ واحد هو تاريخ إعلان الحكم الصادر في الموضوع فإذا فات ميعاد استئناف هذا الحكم فات ميعاد استئناف هذا الحكم فات تبعاً ميعاد استئناف تلك الأحكام الصادرة قبله ولا يستثنى من هذه القاعدة إلا حالة صدور حكم برفض الدلع بعدم اختصاص المحكمة أو بالإحالة إلى محكمة أخرى في نزاع يدخل في النصاب النهائي لحكمة الدرجة الأولى فإن هذا الحكم يجوز استئنائه استقلالاً وفقاً للمادة ١٠١/٢ من قانون المرافعات وهذا الاستثناء لا يجوز التوسع فيه ولا القياس عليه بل يجب أن يلتزم في تفسيره ما ورد به صريح نصه. أما القول بأن إعلان الحكم الصادر في الموضوع يعتبر باطلاً إذا لم يشمل الأحكام السابقة على صدوره فإنه لا سند له من القانون بل يكفى في هذا الخصوص إعلان الحكم الصادر في الموضوع ليجرى من تاريخ إعلانه ميعاد الطعن في الأحكام الصادرة قبله والتي لم تنته بها الخصومة كلها أو بعضها ويتقضى ميعاد الطعن فيها بالقضاء ميعاد الطعن في الحكم الصادر في الموضوع.

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٩٥٥/٢/١٧
إن قانون المرافعات إذ نص في المادة ٣٨٠ على أن إعلان الطعن يكون لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقه إعلان الحكم إذ نص في المادة ٣٨١ على أنه يوجب على عدم مراعاة مواعيد الطعن في الأحكام سقوط الحق في الطعن وتقضى المحكمة بالسقوط من تلقاء نفسها ، وكان الطعن لا يعتبر مرفوعاً في ميعاده إلا إذا أعلنت صحيفته للمعلن إليه في الميعاد عملاً بالقاعدة الواردة في المادة السادسة من قانون المرافعات ، فلا يعد بتاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم المحضرين لإعلانها ولا بتسلم المحضر إياها وإعادتها دون تسليمها وفقاً للإجراءات المرسومة في المادتين ١١ و ١٢ مرافعات إذ لوورد القانون كل هذه القواعد - وهي جميعاً متعلقة بالنظام العام ورتبت على مخالفتها سقوط الحق في الطعن لقوات ميعاده فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون إذ لم يعد بإعلان صحيفة استئناف وجهت إلى

المستأنف عليه في الميعاد ولم تسلم تسليمًا فعليًا ولا حكميًا إلى أحد من يجيز القانون تسلمه إياها حتى يعد منتجًا لآثاره ولا يغير من هذا النظر أن يكون المستأنف قد أعلن المستأنف عليه في النيابة بإعلان جديد بعد فوات ميعاد الاستئناف ولا يمكن أن يعتبر مكملًا للإعلان السابق إذ القول بذلك يقتضي أن يكون الإعلان الأول قد تم صحيحًا مع أنه منعدم الأثر لا يقبل تكملة ولا تصحيحًا.

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١٤/٤/١٩٥٥

لا يوجب القانون لانفتاح ميعاد الطعن إعلان الحكم الذي يطعن فيه بالصورة التي عليها الصيغة التنفيذية بل يكفي أن يكون إعلان الحكم قد صدر من حكم له ووقع صحيحًا وفقًا لأحكام القواعد الخاصة بإعلان أوراق الخصميين مشتملاً على صورة كاملة مطابقة للحكم .

الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥٨٧ بتاريخ ٣/٥/١٩٥٦

تقرير الحكم أن ميعاد الاستئناف يبدأ من تاريخ إعلان الحكم للمحل المختار مخالف للقانون ، إذ أن نص المادة ٣٧٩ مرافعات صريح في وجوب أن يكون الحكم قد أعلن نفس المحكوم عليه أو لموطنه الأصلي دون الإعلان في المحل المختار - والمذكورة التفسيرية التي استند إليها الحكم في تفسير هذا النص على خلاف ذلك مع صراحته صراحة لا تحتمل أى تأويل إنما كانت خاصة بمشروع قانون المرافعات الجديد الذي كان يحوى الصيغة التي كان يراد أن تكون عليها المادة المذكورة قبل تعديلها ووضعها في الصيغة الحالية.

الطعن رقم ١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٨٧٢ بتاريخ ٩/٤/١٩٥٣

ميعاد إستئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية قبل العمل بالقانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ لا يرجع فيه إلى القواعد السابقة على العمل بهذا القانون وفقاً لنص المادة الأولى من قانون المرافعات ، إلا إذا كان ميعاد الإستئناف قد بدأ مبرانه قبل العمل بالقانون الجديد وذلك بإعلان الحكم الصادر من محكمة أول درجة فإن لم يكن الميعاد قد بدأ - وذلك لعدم إعلان الحكم - سرت أحكام القانون الجديد ووجب تطبيق نص المادة ٨٧٥ مرافعات التي تقتضى بأن ميعاد الإستئناف هو خمسة عشر يوماً من تاريخ النطق بالحكم لكن لما كان هذا الميعاد مستحدثاً بالقانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ وجب إعمالاً لنص الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون المذكور أن يسرى هذا الميعاد من تاريخ العمل به أى من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ وعلى ذلك يكون ميعاد إستئناف حكم صدر في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ولم يعلن قبل ١٥ سبتمبر هو خمسة عشر يوماً تبدأ من التاريخ المذكور . وإذن فمضى كان الثابت أن الحكم المستأنف الذي صدر في ٩ أبريل سنة ١٩٥١ لم يعلن للطاعن الذي لم يستأنفه إلا في ٢٤

نوفمبر سنة ١٩٥١ ليكون إستئنافه بعد الميعاد ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط حقه في الإستئناف عملاً بالمادة ٣٨١ مرافعات لم يخطيء في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ١١/٨/١٩٥٦
يجب أن يضاف إلى الميعاد المحدد في القانون للإستئناف ميعاد مسافة بين المحل الذي أعلن فيه المستأنف بالحكم المستأنف ومقر محكمة الإستئناف وبين مقر محكمة الإستئناف وموطن المستأنف عليه.

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ٢/٦/١٩٥٨
يجري ميعاد الطعن في حق من أعلن الحكم ومن أعلن إليه الحكم عملاً بالمادة ٢/٣٧٩ مرافعات فإذا كان المحكوم عليه قد أعلن الحكم الابتدائي الذي تضمن في شق منه قضاء لصالحه ومضى ميعاد استئنائه دون أن يستأنفه فليس له أن يمتنع بأنه إنما أعلن الحكم بالنسبة للشق الصادر لصالحه وما كان في استطاعته تجزئة إعلان الحكم لتعارض ذلك مع صريح نص المادة المشار إليها.

الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٨٠٧ بتاريخ ٦/٢٨/١٩٥٦
ميعاد إستئناف الحكم الصادر بإشهار الإفلاس هو خمسة عشر يوماً من يوم إعلانه وفقاً لحكم المادتين ٣٩١ و ٣٩٤ من القانون التجاري. أما القول بأن المادة الثالثة من قانون إصدار قانون المرافعات ألغت المادة ٣٩٤ من القانون التجاري فأصبح ميعاد الإستئناف بعد ذلك عشرة أيام كخص المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات فإنه غير صحيح إذ ليس المقصود بالمادة الثالثة سالفة الذكر إلغاء ما نصت عليه القوانين الخاصة من إجراءات ومواعيد رأى المشرع أن يخص بها دعاوى معينة خروجاً على القواعد العامة التي نظمها قانون المرافعات كما هي الحال في دعوى إشهار الإفلاس.

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ٢/١٣/١٩٥٨
إذا وقع آخر ميعاد الاستئناف خلال عطلة رسمية "عطلة عيد الأضحى" فإن الميعاد يمتد إلى أول يوم من أيام العمل بعدها عملاً بالمادة ٢٣ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٤ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١/١/١٩٥٩
إذا كان الواقع أن المطعون عليهم أقاموا ضد الطاعنين دعوى بطلب تثبيت ملكيتهم إلى قدر معين من أحيان وعقارات في تركة ، فإن موضوع هذه الدعوى على هذا النحو مما يقبل التجزئة بطبيعته ، ومن ثم فلا يسرى عليها نص الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات التي تجيز لمن لم يستأنف الحكم

المصدر فيها في المعاد الاستفادة من إستئناف زميله لذلك الحكم في المعاد مهما اتحد مركزهما أو إشترك دفلاعهما فيها .

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٧/٣ بتاريخ ٧٤٤

عص المشرع كل كتاب من الكتب الثلاثة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - الخاص بضرية إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، وضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، وضريبة كسب العمل بأحكام ضريبة معينة بحيث لا يجرى سريان حكم ضريبة على أخرى إلا بنص خاص ، أما الكتاب الرابع فإنه وإن كان قد ورد بعنوان " أحكام عامة لكل الضرائب " إلا أنه يتضح من مواده أن المشرع أورد به أحكاما خاصة ببعض الضرائب وأحكاما أخرى تسرى على كل الضرائب الواردة بالكتب الثلاثة المشار إليها لما كانت المادة ٩٩ قد نصت على أن " معاد إستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية منعقدة بهينة تجارية طبقا للمادة ٥٤ يكون ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الحكم " ونصت المادة ٩٤ على أن الدعاوى التى ترفع من الممول أو عليه تنتظر دائما على وجه السرعة ، فإن مؤدى ما تقدم أنه وإن كانت كل دعاوى الضرائب المنصوص عليها بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنظر على وجه السرعة وفقا للمادة ٩٤ السالفة الذكر إلا أنه في خصوص معاد الإستئناف فإن تحديد الثلاثين يوما بالمادة ٩٩ لا ينصرف إلا إلى الأحكام التى تصدرها المحكمة الابتدائية منعقدة بهينة تجارية فى الطعون المرفوعة إليها فى قرواات لجان التقدير أو الطعن فيما يتعلق بالأرباح التجارية والصناعية ، ويتأتى من ذلك أن معاد الإستئناف بالنسبة للأحكام الصادرة فى الدعاوى الخاصة بالضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة موضوع الكتاب الأول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو عشرة أيام من تاريخ إعلان الحكم عملا بالمادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات. فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن النزاع يتعلق بمبالغ فرضتها مصلحة الضرائب على المطعون عليها باعتبارها ناتجة عن إستثمارات مركزها الرئيسى فى الخارج ، وقد رفع النزاع فى صورة دعوى مبتدأة ولم يكن طعنا عرض أمره على لجنة التقدير أو الطعن ، فإن الحكم الذى يصدر فى هذه الدعوى يخضع عند إستئنافه للميعاد المقرر بالمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات وهو عشرة أيام من تاريخ إعلانه بوصف أنه صادر فى خصومة أو جب القانون الفصل فيها على وجه السرعة.

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٧/٢/١٩٥٥

إذا أثبت الحكم أنه كان فى مكتبة المستأنف أن يتحرى فى خلال معاد إستئناف عن المكان الجديده الذى انتقل إليه المستأنف عليه ويعلنه فيه أو يعلنه فى المحل المختار المبين بورقة إعلان الحكم الابتدائى ، فإنه

يكون في غير محله القول بأن تغيير المستأنف عليه محله يعتبر من قبيل القوة القاهرة وتبعاً لذلك يمتد ميعاد الاستئناف.

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٢ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١٤/٤/١٩٥٥

متى كان الحكم قد أضاف إلى ميعاد الاستئناف ميعاد مسافة مقداره أربعة أيام عملاً بالمادة ٢١ من المرافعات التي لا يجوز بمقتضاها وبأية حال أن يتجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام فإن النعي عليه بمخالفة القانون في هذا الخصوص يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٧٨ لسنة ٢٥ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١/٥/١٩٦١

إذا كان الطاعن قد قدم عريضة إستئنافية إلى قلم كتاب المحكمة في ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٤ فإن إعلانها الحاصل في ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٤ وعلى فرض صحته - يكون قد تم بعد الميعاد وفي ذلك ما يطل الاستئناف طبقاً لنص المادة ٤٠٦ مكرراً من قانون المرافعات وهو بطلان من النظام العام للمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها.

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٨ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٢٨٣ بتاريخ ٢١/٢/١٩٦٣

لا يعتبر الحكم صادراً في دعوى ناشئة عن نفس التعليلة وخاضعاً في إستئنائه للميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٩٤ من قانون التجارة " وهو خمسة عشر يوماً من تاريخ الإعلان " ، إلا إذا كان النزاع الذي فصل فيه لا يعرض إلا بمناسبة الإفلاس ويستلزم تطبيق حكم من الأحكام الواردة في قانون التجارة في باب الإفلاس ، ومن ثم فالدعوى بصورية التصرف الحاصل من المفلس صورية مطلقة لا ينشأ النزاع فيها عن الإفلاس بل قد يغور ولو لم يشهر الإفلاس كما أن الفصل في هذا النزاع لا يقضي تطبيق قاعدة من القواعد المتعلقة بالإفلاس وإنما تحكمه قواعد القانون المدني وينبني على ذلك أن إستئناف الحكم الصادر في هذه الدعوى لا يخضع بالنسبة لميعاده لحكم المادة ٣٩٤ مسالفة الذكر وإنما يكون ميعاده هو الميعاد العادي المبين بالمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات أي أربعين يوماً من تاريخ إعلانه.

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٣١ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ١٢٢٧ بتاريخ ٩/١٢/١٩٦٥

وصف الاستعجال الوارد في الفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشر من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لا يلحق إلا الأحكام الصادرة بالتطبيق لأحكام القانون المذكور ومن ثم فإن إستئناف الحكم المؤسس على أحكام القانون المدني يكون بالطريق العادي أي بعريضة تودع قلم الكتاب وليس بتكليف بالحضور وميعاد إستئنائه يكون أربعين يوماً لا عشرة أيام.

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٥١٥ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٩

جرى قضاء محكمة النقض على أن إستئناف الأحكام الصادرة فى قضايا الأحوال الشخصية التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية يخضع فى إجراءاته للمواد الخاصة به والواردة فى الفصل الثانى من الباب الخامس من الكتاب الرابع من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية. وبالرجوع إلى هذه اللائحة يبين أنها لا تعرف حكم المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات وخلت من نص مقابل لها ، هذا وبفرض إمكان أعمال حكمها على واقعة الدعوى ، فإن شرط إفادة المحكوم عليه - الذى فوت ميعاد الإستئناف أو قبل الحكم من الإستئناف المرفوع من أحد زملائه فى الميعاد أن يكون الحكم صادراً فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى التزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين. وإذا كان الثابت فى الدعوى أن الخصومة فيها تدور حول إستحقاق الطعون عليه حصّة فى نصيب العقيم والإستحقاق فى الوقف قابل للتجزئة يلقاه المستحق أو الموقوف عليه من الواقف لا من مورثه ومن ثم فهو لا يورث ولا يتصل بشئون الوكّة ولا تجرى فى شأنه أحكام الإنابة فى التقاضى وإنتصاب أحد الورثة خصماً عن البالين. وكانت الطاعة الثانية لم تستأنف الحكم الابتدائى وأصبح نهائياً فى حقها ولم تكن خصماً فى الإستئناف قبل مرحلة الإحالة ، وعند تجديد السير فيه بعد الإحالة إنتضمت إلى زملائها المستأنفين وقضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول تجديد السير فى الإستئناف منها ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٤٥٥ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٤

لئن كان الأصل فى ميعاد الطعن أنه يسرى فى حق المحكوم له والمحكوم عليه من تاريخ إعلان الحكم المطعون فيه طبقاً لما هو مقرر فى الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات إلا أن المشرع قد إستثنى من هذا الأصل ميعاد الطعن فى الأحكام الغيابية فنص فى الفقرة الثالثة من تلك المادة على أن هذا الميعاد لا يبدأ إلا من اليوم الذى تصبح فيه المعارضة غير مقبولة أو من اليوم الذى يحكم فيه بإعتبارها كأن لم تكن. فمن هذا اليوم فقط يبدأ إحتساب ميعاد الإستئناف الذى يتحتم على كل من الطرفين عدم تجاوزه وإلا كان إستئنافه مرفوعاً بعد الميعاد. وهذا الإستثناء يسرى على طرفى الحكم الغيابى على السواء إذ جاء بصيغة عامة ومطلقة ولا يصح القول بقصر حكم الفقرة الثالثة سالفة الذكر على الخصم الذى يعتبر الحكم غيابياً بالنسبة إليه دون الخصم الحاضر وبدء ميعاد الطعن بالنسبة لهذا الأخير من تاريخ إعلان الحكم طبقاً لما تنص عليه الفقرتان السابقتان عليها وذلك لعموم وإطلاق نص الفقرة الثالثة فضلاً عن أن القول بتخصيص هذا الإستثناء وقصره على الخصم الغائب يؤدى إلى إختلاف ميعاد الطعن بالنسبة لطريق الطعن الواحد وهو ما حصره المشرع على تفاديه كما يفهم من إيراد نص الفقرة الثانية كما يؤدى إلى تقطيع

أوصال القضية الواحدة وعرض موضوعها أمام محكمة الدرجة الأولى والثانية في وقت واحد وهو ما يجب تجنبه.

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ١٤/٢/١٩٦٧

— بحث ما إذا كان الإستئناف قد أقيم في الميعاد هو من المسائل التي تقضى فيها المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم تكن مثار نزاع بين الخصوم .

— مفاد نص المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات . قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، أن ميعاد إستئناف أحكام المحاكم الابتدائية في المواد المدنية والتجارية هو أربعون يوماً ، ويتقضى هذا الميعاد إلى النصف بالنسبة للأحكام الصادرة في مواد الأوراق التجارية ، وإذا تصرف مواد الأوراق التجارية إلى مواد الكمبيالات والسندات الأذنية والشيكات فقط دون ما عداها من باقي المواد التجارية ، فإن الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في غير الأوراق التجارية المذكورة — وفي ظل أحكام الفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — يكون إستئنافها محلاً لأربعين يوماً من تاريخ إعلانها. أما القول بأن المقصود بمواد الأوراق التجارية في حكم هذا النص هو المواد التجارية إستناداً إلى أن الأوراق التجارية لها حكم خاص وأن ميعاد إستئناف الأحكام الصادرة بشأنها هو عشرة أيام طبقاً للفقرة الثانية من المادة ذاتها باعتبار أن هذه الأحكام صادرة في مواد يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة — هذا القول غير صحيح ذلك أن مبناه الخلط بين طريقة رفع الإستئناف وميعاد رفعه ، إذ أن المادة ١١٨ من قانون المرافعات — قبل إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — وإن كانت قد أدرجت الكمبيالات والسندات الأذنية مع الدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة ، إلا أن المشرع رتب على ذلك أحكام محددة بأن نص المادة المشار إليها على أن ترفع هذه الدعاوى والدعاوى الأخرى التي إنتظمتها المادة إلى المحكمة مباشرة ولا تعرض على التحضير ، كما نص بالمادة ٤٠٥ من مرافعات — قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — على أن الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات التي لا تعرض على التحضير يرفع الإستئناف عنها بتكليف بالحضور خلافاً للدعاوى التي تحضر لرفع الإستئناف عنها بعريضة تقدم لقلم الكتاب. أما مواعيد الإستئناف فقد أوردها المشرع أحكام خاصة لا تعتبر مجموعها مواد الأوراق التجارية من الدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة وبعد ميعاد إستئناف الأحكام الصادرة بشأنها هو عشرون يوماً طبقاً للمادة ٤٠٢/١ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢.

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٥

ميعاد رفعه الإستئناف إنما يضاف إليه ميعاد مسافة بين موطن المستأنف ومقر محكمة الإستئناف ، وهو مقطع الصلة بميعاد "إعلانه" وفقا للمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٢٣١ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٨

جرى قضاء محكمة النقض على أن الشارع إذ كان قد أوجب في المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات على المستأنف أن يودع خلال أربعين يوما من تاريخ تقديم عريضة الإستئناف مذكرة بشرح أسباب إستئنافه والمستندات المؤيدة له كما أوجب عليه في المادة ٤٠٧ مكررا [١] أن يعيد إعلان المستأنف عليه إذا لم يودع هذا الأخير مذكرة بدفاعه في ميعاد العشرين يوما المخولة له في المادة السابقة. وعلق المشرع في المادة ٤٠٧ مكررا [٢] إتخاذ الإجراء التالي من إجراءات الإستئناف وهو تعيين العضو المقرر وما يتلو ذلك من تحديد الجلسة التي تنظر فيها القضية على إنتقضاء المواعيد المنصوص عليها في المواد السابقة ومن بين هذه المواعيد ميعاد الخمسة عشر يوما المخول في المادة ٤٠٧ مكررا [١] للمستأنف عليه لتقديم مذكرة بدفاعه الذي لا يبدأ سرهانه إلا من تاريخ إعادة إعلانه فإنه ينبنى على عدم قيام المستأنف بإعادة إعلان المستأنف عليه وقف السير في الإستئناف إلى أن يتم هذا الإجراء فإذا إنتقضت سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي دون أن يقوم المستأنف بذلك الإجراء جاز للمستأنف عليه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة لأن عدم السير في الإستئناف يكون في هذه الحالة بسبب إمتناع المستأنف عن القيام بإجراء أوجه عليه القانون صراحة.

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٦٨٩ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢

نص المادة ٣٨٤/٢ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - إنما ينصب على مواعيد رفع الطعن فيمدد هذا الميعاد لمن فوته بالنسبة لبعض المحكوم لهم ولا ينطبق على الحالة التي يرفع فيها الإستئناف بعريضة على جميع المحكوم لهم في الميعاد.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١١٦٠ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢١

ميعاد الإستئناف المنصوص عليه في المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهو عشرة أيام وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - قاصر على الأحكام التي تصدر في دعاوى التعويض التي ترفع بالتزام الأوضاع التي أفصحت عنها المادة المذكورة وما عداها باق على أصله ويتبع في إستئنافه الميعاد المنصوص عليه في قانون المرافعات وهو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم.

الطنن رقم ٩٢ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٨٣٧ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٤

ميعاد الإستئناف فى دعاوى التعويض عن الفصل من العمل بلا مرور التى لم تلتزم فيها الأوضاع المنصوص عليها فى المادة ٧٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ هو - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض ستون يوما.

الطنن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١١١٦ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٥

ميعاد الإستئناف المنصوص عليه فى المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - قصد به خصوص الأحكام التى تصدر فى دعاوى التعويض التى ترفع بالتزام الأوضاع الواردة بها وما عداها باق على أصله ويلتزم فى إستئناف الأحكام الصادرة فيه القواعد المنصوص عليها فى قانون المرافعات.

الطنن رقم ٣٥٨ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١١٥١ بتاريخ ١٩٦٨/٦/١١

لما كانت المادة ١/٤٠٢ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ قد جعلت ميعاد الإستئناف ستين يوما ، ونصت المادة ١/٣٧٩ من قانون المرافعات معدلة بالقانون المشار إليه على أن يبدأ ميعاد الطعن فى الحكم من تاريخ صدوره ، ونصت المادة السابعة من هذا القانون فى فقرتها الثانية على أن ,, الأحكام الصادرة قبل العمل بهذا القانون والتى لم تعلن بعد يسرى ميعاد إستئنافها من تاريخ العمل بهذا القانون ,, ، وإذ نص القانون على العمل بأحكامه بعد ٤٥ يوما من تاريخ نشره مما مؤداه أنه يعمل به فى ١٤/٧/١٩٦٢ ، وكان الثابت أن الحكم الابتدائى قد صدر بتاريخ ٢٦/٢/١٩٦٢ ولم يعلن قبل العمل بهذا القانون فإن ميعاد الستين يوما المحددة لرفع الإستئناف عن هذا الحكم يسرى من يوم ١٤/٧/١٩٦٢ ويحتسب هذا اليوم ضمن ميعاد الإستئناف لأنه تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذى نصت مادته السابعة فى فقرتها الثانية على جعله بدء لسريان ميعاد الإستئناف فى هذه الحالة ولا يؤثر فى هذا النظر ما نصت عليه المادة ٢٠ من قانون المرافعات من أنه إذا عين القانون حصول الإجراء ميعاداً مقدراً بالأيام فلا يحتسب فيه يوم حدوث الأمر المعبر فى نظر القانون مجرىاً للميعاد - ذلك أن المستفاد من هذا النص أنه يتعين لتطبيقه أن يحدث أمر يعتبر فى نظر القانون مجرىاً للميعاد ، ولا يعد تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أمراً حدث خلال يوم ١٤/٧/١٩٦٢ مجرى به ميعاد الإستئناف حتى لا يحتسب هذا اليوم ضمن الميعاد وتقادى لحساب كسور الأيام وإنما نص المشرع عند إصدار هذا القانون على هذا التاريخ ليدأ به ميعاد الإستئناف مما مقتضاه أن يبدأ الميعاد منذ بداية هذا اليوم ليتعين إحتسابه ضمن الميعاد.

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٨٦٨ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٥
إذا كان عدم إعلان الإستئناف فى الميعاد بقصر من المستأنف لا بفعل المستأنف ضده فلا يحمل للقول
بوقف الإعلان بسبب القوة القاهرة.

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١١٢٥ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٦
ما كانت تنص المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من إنقاص
ميعاد الإستئناف المحدد فيها إلى النصف لا يتصرف كما هو صريح نصها إلا إلى الأحكام الصادرة فى مواد
الأوراق التجارية فحسب أما ما عداهما من المواد التجارية الأخرى فلا ينطبق عليها هذا الإستثناء ويسرى
على إستئنافها الميعاد العادى المقرر فى هذه المادة وهو أربعون يوما بالنسبة لأحكام المحاكم الابتدائية. فإذا
كان الحكم الابتدائى قد صدر فى دعوى تثبيت ملكية نصف ماكينة طحين باعتبارها من أصول شركة
مخاصة وهى ليست من دعاوى الأوراق التجارية فإن ميعاد إستئنافه يكون أربعين يوما من تاريخ إعلانه.

الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٣٩١ بتاريخ ١٩٦٨/١١/١٩
المادة ٢٠ من قانون المرافعات إذ تنص على أنه ,, إذا عين القانون للحضور أو لحصول الإجراء ميعادا
مقعدا بالأيام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب فيه يوم التكليف أو التنبه أو حدوث الأمر المعترى فى نظر
القانون مجريا للميعاد وينقضى الميعاد بانقضاء اليوم الأخير فيه إذا كان ظرفا يجب أن يحصل فيه الإجراء ,,
فقد أفادت بذلك وبصدد سريان ميعاد الإستئناف عدم إحساب اليوم الذى يصدر فيه الحكم المستأنف
ولما يحسب الميعاد من اليوم التالى لصدوره. فإذا كان الحكم الابتدائى قد صدر فى ١٩٦٣/١/١٤ وكان
ميعاد إستئنافه ستين يوما يبدأ من تاريخ صدوره وفقا لنص المادتين ٣٧٩ و ٤٠٢ من قانون المرافعات فإن
مقتضى ذلك أن يبدأ ميعاد الإستئناف من يوم ١٩٦٣/١/١٥ وهو اليوم التالى لصدور الحكم وينتهى فى
يوم ١٩٦٣/٣/١٥ دون أن يحسب اليوم الذى صدر فيه الحكم غير أنه وقد صادف يوم ١٩٦٣/٣/١٥
وهو اليوم السون الذى ينتهى فيه ميعاد الإستئناف عطلة رسمية " يوم الجمعة " فإن الميعاد يمتد إلى يوم
١٩٦٣/٣/١٦ وهو أول يوم عمل بعد إنتهائه عملا بالمادة ٢٣ من قانون المرافعات ويكون الإستئناف قد
رفع فى الميعاد إذ قدمت صحيفته فى ذلك اليوم إلى قلم المحضرين.

الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٦٠٨ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٣١
مضى كان المحكوم عليه لم يمثل أمام محكمة أول درجة أثناء نظر الدعوى ولم يقدم أية مذكرة بدفاعه فإن
ميعاد إستئناف الحكم الابتدائى لا يبدأ - عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات السابق
بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - إلا من وقت

إعلان الحكم له أو لمن يستطيع الإستلام عنه بالإجراءات التي رسمها قانون المرافعات لإعلان أوراق
المخضرين حتى يعلم المحكوم عليه بكل أجزاء الحكم علماً كاملاً ، ولا يفنى عن ذلك ثبوت علمه به بأية
طريقة أخرى ولو كانت قاطعة.

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٣

إذ كان حكم محكمة أول درجة قد قضى بقيام شركة فعلية بين الطرفين " عن توريد فول وذرة إلى مصلحة
السجون ووزارة الداخلية " فإنه يكون قد حسم النزاع بينهما في شق من الموضوع وبالتالي فإن الطعن فيه
بالإستئناف إنما يكون على إستقلال في الميعاد المحدد قانوناً. وإذا لم يستأنف هذا الحكم إستقلالاً قبل سريان
القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وإنما رفع عنه الإستئناف مع إستئناف الحكم الموضوعي بعد إنقضاء سنتين
يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون فإن إستئنافه يكون قد رفع بعد مضي الميعاد مما يؤت به عليه سقوط الحق
فيه طبقاً للمادة ٣٨٩ مرفعات.

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٧٣٩ بتاريخ ١٩٦٩/٥/٧

مقتضى نص المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري ، أن المواعد
والإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة - ومنها الفصل في الدعوى على وجه السرعة - واجبه الإلتزام
في المنازعات القضائية التي توقف من أجلها إجراءات الحجز والبيع بموافقة الجهة الإدارية طالبة الحجز أو
قيام المنازع بإيداع المبلغ المطلوب والمصروفات خزينة هذه الجهة مع تخصيصه للوفاء بدينها مع إشرافه
عدم التصرف فيه حتى يفصل في المنازعة ، يستوى في ذلك أن يكون الحجز قد توقع ، أم إقتصر الأمر
على مجرد الشروع في إتخاذ إجراءاته ، ذلك أن حكمة النص هي سرعة الفصل في المنازعة حتى لا يظل
التفصيل موقوفاً مدة طويلة إذ يحشى المشرع أن يلجأ المنازع بعد وقف التنفيذ إلى الواخي في رفع الدعوى
أو عدم مواءمة إجراءاتها فيبقى التنفيذ موقوفاً كما يبقى المبلغ المودع محبوساً مما يضر بصالح الجهة الإدارية
طالبة الحجز ، ومن ثم فإن أحكام هذا النص تسرى على المنازعات القضائية التي تكون مسبقة بوقف
إجراءات الحجز والبيع الإداريين دون الإعتداد بالمرحلة التي وقعت عندها هذه الإجراءات على ذلك فإن
ميعاد إستئناف الحكم الصادر في الدعوى يكون عشرة أيام من تاريخ إعلانه طبقاً للمادتين ٣٧٩ و ٤٠٢
من قانون المرافعات القديم قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المنطبقين على واقعة النزاع .

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٤ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ١٠٦٢ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٥

مؤدى نص المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى به من قضاء محكمة
التنقض - أن ميعاد الإستئناف المنصوص عليه فيها - وهو عشرة أيام - إنما قصد به خصوص الأحكام التي

تصدر في دعاوى التعويض التي ترفع بالتزام الأوضاع المنصوص عليها في هذه المادة وما عداها باق على حاله وتلتزم في الأحكام الصادرة في القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات .

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٤

- المستفاد من نص المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أن ميعاد الاستئناف ستون يوماً ما لم ينص القانون على غير ذلك ، وفي المواد المستعجلة يكون الميعاد خمسة عشر يوماً أما كانت المحكمة التي أصدرت الحكم ، وظاهر من هذا النص وما ورد في المذكرة الإيضاحية بشأنه أن المشرع وحد ميعاد الطعن بالاستئناف فجعله ستين يوماً سواء أكان الحكم صادراً من محكمة ابتدائية أم جزئية ، وخمسة عشر يوماً في المواد المستعجلة ، ولم يعد تمت ميعاد منقوص في مواد الأوراق التجارية ولا في المواد التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة لأن هذه الطريقة لم يعد لها محل ولا تناسب الفائدة المرجوة منها مع الحلاطات التي تثيرها .

- إذا كانت الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه هي معارضة في أمر أداء صادر إستناداً إلى مسند أدنى ، فإنها بهذه المثابة لا تعتبر من الدعاوى المستعجلة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات وبالتالي يكون ميعاد إستئنافها ستين يوماً .

الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٧٠/١/١٥

مؤدى نص المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أن القانون وإن جعل مواعيد الطعن في الأحكام من تاريخ النطق بها كأصل عام ، إلا أنه إستثنى من هذا الأصل الأحكام التي لا تعتبر حضورية وفقاً للمادة ٩٢ مرافعات بعد تعديلها والأحكام التي يفرض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة وما يتخذ فيها من إجراءات ، فهذه الأحكام وتلك ظلت خاضعة للقاعدة التي كانت تنص عليها المادة ٣٧٩ مرافعات قبل تعديلها ، والتي تقضى بفتح مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم ، ومن بين الحالات التي يفرض فيها المشرع جهل المحكوم عليه بالخصومة وما يتخذ فيها من إجراءات ، تلك التي تنقطع فيها تسلسل الجلسات لأى سبب من الأسباب متى ثبت أنه لم يحضر فى أية جلسة تالية هذا الإنقطاع ، ولو كان قد حضر فى الفرة السابقة على ذلك ، ولا وجه للتفريق فى هذا الخصوص بين خصم وآخر والقول بأن هذا الإستثناء قاصر على الخصم الذى توفى أو نصرت صفته ولم يحضر من يخلقه أو يقدم مذكرة بدفاعه بعد تعجيل الدعوى ذلك أن النص قد ورد عاماً مطلقاً بحيث يشمل كل محكوم عليه ، يستوى فى ذلك أن يكون المدعى أو المدعى عليه ومن فى حكمهما لتحقق علة الإستثناء فى أى منهما وهى عدم العلم بما تم فى الخصومة بعد إستئناف السير فيها ، كما أن النص لم يقصر

الإستثناء على حالة وقف السير في الدعوى بسبب وفاة الخصم أو تغير صفته حتى يقال بأن الذي يستفيد منه هو خلف هذا الخصم وحده ، بل جعله شاملاً لكل حالات الوقف أياً كان سببها ، وإذا كان الثابت أن الطاعنين لم يحضروا في أية جلسة من الجلسات التالية للتسجيل ولم يقدموا مذكرة بدفاعهم بعد ذلك فإن معاد الإستئناف لا يبدأ بالنسبة لهم إلا من تاريخ إعلانهم بالحكم وليس من تاريخ النطق به .

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧٣٩ بتاريخ ١٩٧١/٦/٩

مؤدى نص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - معدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٩٩ منه - معدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٤ - أن معاد الإستئناف الذى يرفع من الممول أو من مصلحة الضرائب عن الأحكام التى تصدر من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية المتعلقة بالطعون فى قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل هو لثلاثون يوماً من تاريخ إعلان الحكم ، ولا يغير من ذلك أن المشرع وبمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، جعل معاد الطعن فى الحكم سارياً من وقت النطق به بدلاً من وقت إعلانه على تقدير أن الخصم يفرض فيه عادة العلم بالخصومة وما يتخذ فيها من إجراءات ، ذلك أن المشرع نفسه نص فى المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أن " يبدأ معاد الطعن فى الحكم من وقت صدوره ما لم ينص القانون على غير ذلك " فضلاً عن أن قانون المرافعات هو القانون العام فيما يخص المواعيد والإجراءات فى حين أن النص فى المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن معاد إستئناف الأحكام المبينة فيها ثلاثون يوماً من تاريخ إعلان الحكم إنما هو نص خاص ، والمقرر قانوناً أنه لا يجوز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام ، لما فى ذلك من مخالفة صريحة للغرض الذى من أجله وضع القانون الخاص.

الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ١٩٧١/٥/٤

تقتضى المادة ١/٣٧٩ من قانون المرافعات السابق المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المعمول به بعد خمسة وأربعين يوماً من تاريخ نشره فى ٢٩ مايو سنة ١٩٦٢ بأن يبدأ معاد الطعن فى الحكم من تاريخ صدوره ما لم ينص القانون على غير ذلك ، وتقتضى المادة ٢/٧ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بأن الأحكام الصادرة قبل العمل بهذا القانون ، والتى لم تعلن يسرى ميعاد إستئنافها من تاريخ العمل بهذا القانون إذ كان الثابت أن إستئناف الحكم الصادر بالرفض فى الدعوى بتاريخ ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٦١ دفع قيمة الرسم وقدم لثلاثين يوماً من تاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٦٦ أى بعد مضي أكثر من ستين يوماً من العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح

القانون حين قضي بسقوط الحق في إستئناف ذلك الحكم لا يغير من ذلك ما يثيره الطاعن من أن محكمة أول درجة كانت قد أمرت بضم تلك الدعوى إلى الدعوى ... للفصل فيها جميعاً بحكم واحد أو أن رقم تلك الدعوى قد ورد في دياجحة الحكم الصادر في الدعوىين الأخريين بتاريخ ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ ، طملاً أنه سبق أن فصل في موضوعها بحكم أنهى الخصومة أمام محكمة أول درجة على الوجه سالف البيان.

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٧١ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٣

- إستئناف الحكم الابتدائي يخضع بالنسبة لطلب التعويض عن الفصل التعسفى للميعاد المنصوص عليه في المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهو عشرة أيام ما دامت الدعوى قد رفعت بالتزام الأوضاع الواردة بهذه المادة .

- إذ كان ميعاد الإستئناف يبدأ من تاريخ إعلان الحكم طبقاً للمادة رقم ٣٧٩ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وكان الثابت أن الحكم الابتدائي أعلن في ٣ مارس سنة ١٩٦٢ وإستأنفه المظنون ضده في ٢٦ مارس سنة ١٩٦٢ فإن الإستئناف يكون قد رفع بعد الميعاد وهو عشرة أيام مما كان يتعين معه على محكمة الإستئناف أن ترفض من تلقاء نفسها بسقوط الحق في الإستئناف وفقاً للمادة ٣٨١ من قانون المرافعات السابق .

الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣٩١ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١١

ميعاد الإستئناف المنصوص عليه في المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥١ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قاصر على الأحكام الصادرة في دعاوى التعويض عن الفصل بلا مبرر النى ترفع وفقاً للأوضاع الواردة بها ، وما عداها باقى على أصله ويتبع في إستئنافه القواعد العامة التي نظمها قانون المرافعات إذ كانت الدعوى الصادر فيها الحكم المظنون فيه لم ترفع بالتزام الأوضاع المقررة في تلك المادة ، فإن ميعاد إستئناف الحكم الصادر فيها من محكمة أول درجة يكون ستين يوماً تبدأ من تاريخ صدوره طبقاً للمادتين ٣٧٩ ، ٤٠٢ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلهما بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٣

ميعاد الإستئناف المنصوص عليه في المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قاصر على الأحكام الصادرة في دعاوى التعويض عن الفصل بلا مبرر النى ترفع وفقاً للأوضاع الواردة بهذه المادة ، وما عداها باقى على أصله ، ويتبع في إستئنافه القواعد العامة التي

نظمها قانون المرافعات وإذا كان الاستئناف المرفوع من المطعون ضدها ينصب على طلب المكافأة ، فإن
ميعاد إستئناف الحكم الابتدائي بالنسبة لهذا الطلب يكون ستين يوماً من تاريخ صدوره .

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٧ مكتب قضى ٢٣ صفحة رقم ٨٩٠ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١١

إنه وإن كان يجب على المحكمة إخطار طرفي الخصومة للإتصال بالدعوى إذا بدا لها أن تعيدها للمرافعة وأن
هذا الإخطار لا يتم إلا بإعلانهما قانوناً ، أو ثبوت حضورهما وقت النطق بالقرار ، ولا يغنى عن إعلان
الغائب صدور القرار بإعادة الدعوى للمرافعة بناء على طلب تقدم به قبل الجلسة ، إلا أن الطاعنين لا
يفيدون من بطلان الحكم الابتدائي المستند إلى هذا الأساس ، إذا كانت الأسباب التي أضافها الحكم
المطعون فيه مستقلة عن أسباب الحكم المستأنف ، وكافية في حد ذاتها لحمل قضائه إذ كان يبين من
الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه أقام قضائه بتأييد الحكم الابتدائي على ما أورده في أسبابه التي أضافها
كما اعتمد على تقرير الخبير المنتدب في الدعوى ، والذي إطمأن إليه بعد أن أورد الرد على اعتراضات
الطاعنين ، كما أورد الأدلة الساتفة على توافر سوء النية في حيازتهم للأطيان المطالب بربعها ، وكانت
هذه الأسباب كافية في حد ذاتها لحمل قضائه ، وهي مستقلة عن أسباب الحكم الابتدائي التي اقتضرت
على الأخذ بتقرير الخبير ، فإن التمسك بخطأ الحكم المطعون فيه فيما أورده بمنطوقه من تأييد الحكم
الابتدائي الذي بنى على إجراءات باطلة لا يتحقق سوى مصلحة نظرية صرف ، ويكون النعى عليه غير
منتج ولا جدوى منه .

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٥ مكتب قضى ٢٤ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٨

— مژدى نص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة
١٩٥٢ ، والمادة ٩٩ من ذات القانون معدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ ، أن الشارع وإن حدد
ميعاد إستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في الطعون الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية
والصناعية بثلاثين يوماً تبدأ من تاريخ إعلان الحكم ، إلا أنه مع ذلك لم ينص على قواعد وإجراءات خاصة
لرفع الإستئناف ومن ثم فإنه يرجع في شأنه إلى القواعد العامة والإجراءات في قانون المرافعات .

— مفاد المادتين ٣/٧٥ و ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢
مرتبطتين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يعتبر تقديم صحيفة الإستئناف إلى قلم المحضرين
بعد دفع الرسم المستحق عليها كاملاً لإعلانها هو الإجراء الذي يتم به رفع الإستئناف وتقطع به مدة
التقادم والسقوط ، كما هو الشأن في صحيفة الدعوى ، وعلى ذلك يعد الإستئناف مرفوعاً في الميعاد

طبقاً لما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢. تعليقاً على المادة ٤٠٥ - إذا ما قدمت صحيفته لقدم المحضرين قبل فوات الميعاد المحدد للإستئناف.

الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٦٧٢ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٥

خلت مواد القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أبولوة على التوكات من النص على تحديد ميعاد إستئناف الأحكام الصادرة فى الدعاوى المتعلقة بتطبيق هذا القانون ، وإذ كان ما نصت عليه المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ من أن "ميعاد إستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية منقذة بهينة تجارية طبقاً للمادة ٥٤ يكون ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الحكم" ، إنما هو إستثناء من القواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات ، يقتصر أثره على الطعون الضريبية التى وضع هذا الحكم من أجلها ، ولا يتعداها إلى غيرها من أنواع الضرائب الأخرى إلا بنص خاص فى القانون ، وكانت المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ لم تحل إلى المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالفه الذكر ، وإنما أحالت إلى المادة ٥٤ من هذا القانون لأن هذه الإحالة لا تؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها الحكم المطعون فيه من أن ميعاد الإستئناف فى الأحكام المشار إليها هو ثلاثون يوماً من تاريخ إعلان الحكم ، يؤيد هذا النظر أنه عندما أراد المشرع إتباع الميعاد المذكور فى شأن الأحكام الصادرة فى الدعاوى المتعلقة بالضريبة العامة على الإيراد ، أحال فى المادة ٢٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ إلى المادة ٩٩ المذكورة. لما كان ذلك فإنه يتعين الرجوع فى هذا الخصوص إلى القواعد العامة المقررة فى قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ - الذى يحكم واقعة الدعوى وتقضى المادتان ١/٣٧٩ و ٤٠٢ منه بعد تعديلهما بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بأن ميعاد الإستئناف هو ستون يوماً تبدأ من وقت صدور الحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك .

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٤

نص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - معدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٩٩ منه - معدلة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٤ - والفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من ذات القانون التى تقضى بمرئان أحكام المادتين ٥٤ و ٥٤ مكرراً فيما يتعلق بالطعن فى قرار اللجنة الخاص بالضريبة على أرباح المهن غير التجارية ، هى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة نصوص صريحة قاطعة فى أن ميعاد الإستئناف الذى يرفع من الممول أو من مصلحة الضرائب عن الأحكام التى تصدر من المحكمة الابتدائية منقذة بهينة تجارية المتعلقة بالطعون فى قرارات اللجان هو ثلاثون يوماً من تاريخ إعلان الحكم ولا يغير من ذلك أن المشرع وبمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جعل ميعاد الطعن فى الحكم سارياً من

وقت النطق به بدلاً من وقت إعلانه ، على تقدير أن الخصم يفرض فيه عادة العلم بالخصومة وما يتخذ
ليها من إجراءات ، ذلك أن المشرع نفسه نص في المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩
معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أن " يبدأ ميعة الطعن في الحكم من وقت صدوره ما لم ينص
القانون على غير ذلك ". فضلاً عن أن قانون المرافعات هو القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن ميعة
إستئناف الأحكام المبنية فيها ثلاثون يوماً من تاريخ إعلان الحكم إنما هو نص خاص ، والمقرر قانوناً أنه لا
يجوز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام لما في ذلك من مخالفة صريحة للغرض الذى من أجله وضع
القانون الخاص.

الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٧٤٠ بتاريخ ١٢/٥/١٩٧٣

نصت المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات السابق معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أن "ميعة
الإستئناف ستون يوماً ما لم ينص القانون على غير ذلك يكون الميعاد خمسة عشر يوماً فى المواد المستعجلة
أيا كانت المحكمة التى أصدرت الحكم " إذ كان الحكم فى النزاع المردد فى هذه الدعوى دعوى عامل
يطلب إلزام رب العمل بأداء الاشتراكات المستحقة عنه للهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية ليس صادراً فى
مادة مستعجلة وفقاً لما تنهيه الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وهو الذى يقتصر الفصل فيها على الإجراءات الوقتية أو التحفظية دون المساس
بالموضوع ، وكانت المادة ١٢٠ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وإن نصت على الفصل فى المنازعات
المتعلقة به على وجه الإستعجال إلا أن هذه العبارة ليست إلا مرادفاً لعبارة على وجه السرعة - التى نص
قانون المرافعات السابق فى المادة ١١٨ المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أن تسرى على
الدعوى التى يوجب قانون المرافعات أو غيره من القوانين الفصل فيها على وجه السرعة القواعد العامة
بشأن مواعيد الطعن فى الحكم الصادر فيها. إذ كان ذلك فإن ميعة إستئناف الحكم الصادر فى الدعوى
يكون متين يوماً طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ مرافعات معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢.

الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٧٣٥ بتاريخ ٥/١/١٩٧٣

مفاد نص المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات السابق - الذى يحكم النزاع - بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠
لسنة ١٩٦٢ أن القانون جعل مواعيد الطعن فى الأحكام من تاريخ النطق بها كأصل عام ، إلا أنه إستثنى
من هذا الأصل الأحكام التى لا تحضر حضورية وفقاً للعبارة ٩٢ من ذات القانون بعد تعديلها
والأحكام التى لا يفرض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة وما يتخذ فيها من إجراءات فهذه
الأحكام وتلك ظلت خاضعة للقاعدة التى كانت تنص عليها المادة ٣٧٩ من ذلك القانون قبل تعديلها

والتي تقضى بفتح مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم ، ومن بين الحالات التي افترض المشرع جهل المحكوم عليه بالخصومة وما اعتد فيها من إجراءات تلك التي ينقطع فيها تسلسل الجلسات لأى سبب من الأسباب ، متى ثبت أنه لم يحضر فى أية جلسة تالية لهذا الإنقطاع ، ولو كان قد حضر فى الفقرة السابقة على ذلك إذ كان الثابت من الصورة المطابقة للأصل شحاض جلسات الدعوى أن شركة مصر للتأمين كانت تحضر فيها بممثل عنها حتى جلسة ... التي ثبت فى محضرها حضور ممثل الشركة وإنسحابه تاركاً الدعوى للشطب ، ثم حضور ممثل الجمعية المدعية ، وفيها قررت المحكمة التأجيل لجلسة ... وكان مجرد تأجيل الدعوى لا ينقطع به تسلسل الجلسات طالما لم يصدر قرار بالشطب فإن الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى أن الشركة آتفة الذكر لم تكن بحاجة إلى تابع الدعوى ، بل كان لها إلى أن تعلن بجملة تالية - أن تعمل على أن المحكمة قد قررت شطب الدعوى - فى حين أنه بشروط لإعمال الاستثناء المنصوص عليه فى المادة ٢/٣٧٩ من قانون المرافعات السابق بعد ذلك تعديلها وقف السير فى الدعوى فعلاً لا مجرد توقع وقفها - ورب على ذلك أن ميعاد الاستئناف يبدأ فى حق الشركة المطعون عليها من تاريخ إعلانها بالحكم المستأنف ، مع أن الميعاد يبدأ فى هذه الحالة من تاريخ صدور ذلك الحكم عملاً بالأصل العام - يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ١٣/٣/١٩٧٥

إذا كان جهل الخصم بوفاء خصمه بعد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - علماً يوجب عليه وقف سريان الميعاد فى الفقرة التى تبدأ من وقت توجيه الإجراء فى مواجهة المتولى ، وتنتهى من وقت العلم بهذه الوفاة ، فإنه كان على المطعون عليهم وقد علموا بوفاء المستأنف عليه فى تاريخ سابق على تقديم الصحيفة أن يعيدوا توجيه استئنافهم إلى الورقة بخلة فى هذا الميعاد وفقاً للمادة ٣٨٣ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٢١٧ من قانون المرافعات الحالى حتى يعاثر سقوط الحق فى الاستئناف ، وإذ لم يقم المطعون عليهم باتباع هذا الذى يفرضه القانون ، فإن استئنافهم يكون باطلاً فلا يصححه أى إجراء ويكون حقهم فى الاستئناف قد سقط بفوات ميعاده ، دون اعتداد بتصحيح الطاعنين بالإستئناف فى ... لورود هذا التصحيح على غير محل إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدلع ببطالان الإستئناف ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١١/١/١٩٧٥

جرى قضاء هذه المحكمة على أن دعوى التعويض عن الفصل التى ترفع طبقاً للأوضاع المبينة بالمادة ٧٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ يكون ميعاد الإستئناف فيها عشرة أيام ، وإذا كان الثابت من

الأوراق أن الطاعن إقتصر في دعواه على طلب إعادته إلى عمله لأن فصله كان بغير مبرر ، وكان هذا الطلب في حقيقته هو طلب تعويض بطريق التنفيذ العيني وإتبعته بشأنه الأوضاع المنصوص عليها في المادة ٧٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . فإن ميعاد إستئناف الحكم الصادر فيه يكون عشرة أيام.

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٩٣٥ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٨

إستقر قضاء هذه المحكمة على أن ميعاد إستئناف الحكم الصادر في دعوى إشهار الإفلاس الواجب التصويل عليه هو خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه وفقاً لحكم المادة ٣٩٤ من قانون التجارة أن القواعد التي إستحدثها قانون المرافعات في هذا الخصوص لا تعتبر ناسخة لما نصت عليه القوانين الخاصة من إجراءات ومواعيد رأى المشرع أن يخص بها دعاوى معينة خروجاً على القواعد العامة التي نظمها قانون المرافعات كما هو الحال في دعوى إشهار الإفلاس.

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٧٣٩ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢

إذ بين من الرجوع إلى الملف الإستئنافي المنضم أن الطاعن تمسك في صحيفة الإستئناف والذكرات المقدمة منه بحكمة الإستئناف أن مورثه لم يحضر أمام المحكمة الابتدائية - في الدعوى التي أقامها المطعون عليه بثبوت نسبة برصه لإبناً لمورث الطاعن- وإنما حضر آخر إنتحل شخصيته وأجاب زوراً على الدعوى بإقرارها ، وقدم الطاعن مستندات يستدل بها على صحة هذا الدفاع الذي مؤداه أن الحكم صدر في الحقيقة غيباً لا يبدأ ميعاد إستئنافه طبقاً للمادة ٣٠٨ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من اليوم الذي تصدر فيه المعارضة غير جائزة ، وإذ وصف الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي - الصادر في ١٩٥٩/٢/٢٨ - بأنه حضوري وقضي برفض الإستئناف لرفعه بعد الميعاد - إذ رفع في ١٩٧٠/١/٢٠ - دون أن يعرض لدفاع الطاعن السالف بيانه ويرد عليه وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٩٧٦/١/١٧

- المقصود بالمواد المستعجلة وفقاً لما تنصه الفقرة الثانية من المادة ٢٢٧ قانون المرافعات تلك التي يقتصر الفصل فيها على الإجراءات الوقفية أو التحفظية دون المساس بالموضوع ، وإذ كان النزاع المردد في الدعوى قد حكمت محكمة أول درجة في موضوعه فإن هذا الحكم لا يخضع عند الطعن فيه بالإستئناف للميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من تلك المادة .

- ما نصت عليه المادة ١٢٠ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من نظر المنازعات المتعلقة به على وجه الإستعجال لا يعدو أن يكون حثاً للمحكمة على نظر هذه المنازعات على وجه السرعة. إذ كان ذلك فإن

ميعاد إستئناف الحكم الصادر في الدعوى يكون أربعين يوماً طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٦

متى كانت المطعون عليها الأولى قد أقامت دعواها أمام قاضي التنفيذ بطلب تفسير ما وقع في منطوق حكم مرسى المزاد من غموض بحيث لا يشمل التنفيذ زيادة المبالغ الواردة بالإعلان الأخير عن البيع والتي لم تقابلها زيادة في الثمن ، وكان حكم مرسى المزاد الصادر بتفسيره لم يفصل في مسألة عارضة حتى يخضع لمواعيد الإستئناف العادية ذلك أن الحكم الأول لم يعرض للخلاف الذي ثار حول تحديد العقار موضوع التنفيذ بل قضى بإتباع بيع هذا العقار بوصفه المين بتبنيه نزاع الملكية وقائمة شروط البيع ونشرة البيع الأخيرة على الطاعتين ، والتصر الحكم الثاني على تفسير حكم مرسى المزاد مقررًا أنه انصب على جميع أرض ومباني العقار ، وقضى بعدم قبول دعوى التفسير تأسيساً على أن منطوق الحكم واضح وليس له غموض ، لما كان ذلك فإن النعي يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٣٧٧ بتاريخ ١٩٧٦/٦/١٧

مفاد نص المادة ٢٩ من قانون المرافعات السابق يدل على أن ميعاد المسافة إذاً هو زيادة على أصل الميعاد وكونه زيادة على الأصل يلزم بداهة أنه يتصل به مباشرة بحيث يكون هو وإياه واحد متواصل الأيام فإذا كان الميعاد ينتهي آخره وسط عطلة تستمر من بعده وكان لصاحب الشأن ميعاد مسافة فإنه يأخذ هذا الميعاد متلاحقاً متصلاً مباشرة بأيام أصل الميعاد ، وإذا خالف الحكم هذا النظر بأن مد ميعاد الإستئناف إلى يوم من أيام العمل بعد عطلة عيد الأضحى ثم أضاف بعد ذلك ميعاد المسافة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٤٣٥ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٨

متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بسقوط الإستئناف إستناداً إلى أن المسافة ما بين القوصية - موطن الطاعين الثاني والثالثة - بين أسبوط مقر محكمة الإستئناف ٤٧،٨٥٦ كيلو متراً وهي أقل من خمسين كيلو متراً فلا تحسب ميعاد مسافة وإذا كان الطاعنان لم يسبق فما التمسك أمام محكمة الإستئناف بإضافة المسافة بين مقر مكنتهما بالقوصية وبين محطة سكة حديد هذه البلدة وكذلك المسافة ما بين محطة سكة حديد أسبوط وبين مقر محكمة الإستئناف وكان لا يجوز فما إبداء هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتخلطه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢٨٣ بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٢

ميعاد الإستهتاف المنصوص عليه فى المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهو عشرة أيام وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مقصور على الأحكام التى تصدر فى دعاوى التعويض التى ترفع بالالتزام الأوضاع الواردة بها ، وما عداها باق على أصله ويتبع فى إستهتاف الأحكام الصادرة فيه الميعاد المنصوص عليه فى قانون المرافعات. ولا كانت الدعوى الحالية لم ترفع بالالتزام الأوضاع المقررة بتلك المادة فإن ميعاد إستهتاف الحكم الابتدائى الصادر فيها يكون أربعين يوماً يبدأ من تاريخ صدوره وفقاً لنص المادتين ١/٢١٣ ، ١/٢٢٧ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٣٥٤ بتاريخ ١٩٧٧/٦/١

مؤدى ما تقضى به المادتان ٨٧٥ ، ٨٧٦ الواردة بالكتاب الرابع من قانون المرافعات المضاف بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ أن المشرع قصر ميعاد الإستهتاف فى دعاوى الأحوال الشخصية للأجانب فجعله خمسة عشر يوماً من تاريخ النطق بالحكم إذا كان حضورياً ، ومد هذا الميعاد إلى ستين يوماً لذوى الشأن الغير موطنين تيسيراً لإلتخاذ إجراءات الطعن على أن يقوم هذا المد مقام مواعيد المسألة ، ويقصد بذوى الشأن غير المحترطين ألا يكون لهم موطن فى معنى المادة ٤٠ من القانون المدنى وإذا انتهى الحكم إلى أن للطاعن موطناً فى جمهورية مصر العربية ورتب على ذلك قضاءه بسقوط حقه فى الإستهتاف بفوات ميعاد الخمسة عشر يوماً طبقاً للمادة ٨٧٥ من قانون المرافعات فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٥

ميعاد الإستهتاف المنصوص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وهو عشرة أيام - وعلى ما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة يسرى على الأحكام التى تصدر فى دعاوى التعويض التى ترفع بالالتزام الأوضاع الواردة بهذه المادة ، سواء قضت هذه الأحكام بإجابة هذه الدعاوى أو برفضها لما كانت دعوى التعويض الحالية قد رفعت بالالتزام هذه الأوضاع فإن ميعاد إستهتاف الحكم الابتدائى الصادر فيها يكون عشرة أيام من تاريخ صدوره وفقاً للمادة ٧٥ المشار إليها.

الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٧

(١) الطعن بالنقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يرفع إلا على من كان طرف فى الحكم المطعون فيه ولا يكفى لإعتبار الشخص طرفاً فى الحكم أن يكون قد أختصم أمام محكمة أول درجة دون أن يختصم فى الإستهتاف بل يعد خارجاً عن الخصومة ، ولما كان الثابت أن المظنون عليه الثانى أختصم

فقط أمام المحكمة الابتدائية ولم يمثل في الخصومة بمرحلة الاستئناف فإن الطعن بالنقض بالنسبة له يكون غير مقبول.

٢) إذ كان الحكم المطعون فيه بعد أن إنتهى إلى أن معاد الاستئناف فى هذه الدعوى يبدأ من تاريخ إعلان الطعون عليها - المحكوم ضدها - بالحكم الابتدائى بسبب تخلفها عن الحضور فى جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى وعدم تقديمها مذكرة بدفاعها ، قرر أن إعلاتها بالحكم فى المنزل ... لا يفتح به معاد الاستئناف لأن هذا المكان لا يعتبر وطناً لها ، وقد إستند الحكم فى ذلك إلى شهادة من مصلحه وثائق السفر والهجرة والجنسية تفيد أن الطعون عليها المذكورة وزوجها اعتبرا مهاجرين للولايات المتحدة الأمريكية وأنها لم تحضر إلى مصر طوال سنة ١٩٧٣ وهى السنة التى رفعت فيه الدعوى الابتدائية وتم خلالها إعلان الحكم الصادر فيها ، ثم أوضح الحكم أنه لا يفر من ذلك ما جاء بتلك الشهادة من أن الطعون عليها تقيم لدى حاتها بالمنزل سالف الذكر عن ما تحضر إلى مصر ، إذ هى ملومة قانوناً بالإبلاغ عن محل إقامتها إبان وجودها بالأراضى المصرية لما كانت هذه الأسباب سائفة لها أصلها الثابت فى الأوراق وفيها الرد الضمنى على ما أثارته الطاعنة من منازعة فى هذا الخصوص ، فإن التمس على الحكم المطعون فيه بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلاً وموضوعياً بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التى إنتهى إليها الحكم مما لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض .

٣) إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة قررت حجز الدعوى للحكم بسقوط الاستئناف والدفع بعدم قبول تدخل الحكومة وحرصت بتقديم مذكرات خلال عشرة أيام ، وقد عرضت المحكمة فى أسباب الحكم للدفع الأول وبعد أن إنتهت إلى رفضه تناولت إجراءات رفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية وخلصت إلى بطلان إعلان صحيفة الدعوى وبالتالي بطلان الحكم الابتدائى ، وإذ كان مؤدى ذلك أن المحكمة رغم حجز الدعوى للحكم فى الدفيعين معنت فى قضائها وفصلت فى موضوع الاستئناف دون أن تتمكن الطاعنة من إبداء دفاعها فيه ، فإن قضائها هذا يكون معيباً بالإخلال بحق الدفاع

الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٧ مكتب قس ٣١ صفحة رقم ٥٤٨ بتاريخ ١٩/٢/١٩٨٠

المادة ١٦ من قانون المرافعات توجب إضافة معاد مسافة -على الأساس البين بها- إلى الميعاد المعين فى القانون للحضور أو لجأسة إجراء فيه ، ومن ثم يجب أن يضاف إلى معاد الاستئناف معاد المسافة بين موطن المستأنف ومقر محكمة الاستئناف إذا كان من شأن إضافة معاد المسافة إلى الميعاد الأصلى للاستئناف أن يتكون من مجموعهما معاد واحد هو معاد الطعن فى الحكم بطريق الاستئناف ، وكانت المواعيد المحددة فى القانون للطعن فى الأحكام هى من النظام العام ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه

أن موطن الطاعن يقع بمستعمرة الجزائر مركز بقلاس ، كانت محكمة الإستئناف من تلقاء نفسها بسقوط الحق في الإستئناف إستناداً إلى أنه رفع بعد إنقضاء أربعين يوماً من تاريخ صدور الحكم المستأنف ، ولم تعرض في حكمها لبحث ما إذا كانت المسافة بين موطن الطاعن ومقر محكمة إستئناف المنصورة توجب إضافة ميعاد مسافة باعتباره جزءاً من ميعاد الإستئناف ، لأن إغفال بحث هذه المسألة يكون قصوراً في الحكم يعجز عن محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون.

الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٩٧٥ بتاريخ ١/١٢/١٩٨٠

إستقر قضاء هذه المحكمة على أن ميعاد إستئناف الحكم الصادر في دعوى إظهار الإفلاس الواجب التعديل عليه هو خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه وفقاً لحكم المادة ٣٩٤ من قانون التجارة وأن حكم هذه المادة جاء صريحاً بتطبيق على جميع دعاوى الإفلاس ، فلا يبدأ ميعاد الإستئناف إلا من تاريخ الإعلان بما في ذلك حالة رفض دعوى المدعي وأن هذه القواعد التي إستحدثها قانون المرافعات في هذا الخصوص لا تعتبر ناسخة لما نصت عليه القوانين الخاصة من إجراءات ومواعيد رأى المشرع أن يخص بها دعاوى معينة غرضاً على القواعد العامة التي نظرها قانون المرافعات كما هو الحال في دعوى إظهار الإفلاس.

الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٧٧٧ بتاريخ ١٦/٦/١٩٨٠

مضى كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن يقيم بالإسكندرية حيث تم إعلانه بأمر التقدير وكان إستئناف الأمر المذكور يقتضي إنتقاله أو من يتوب عنه من محل إقامته بالإسكندرية إلى مقر محكمة الإستئناف طبقاً لإلتزام إجراءات الإستئناف والمسافة بينهما تبلغ ١٢٢ كيلو متر فإن من حقه أن يستفيد من ميعاد المسافة الذي نصت عليه المادة ١٦ من قانون المرافعات في فقرتها الأولى وإضافة يومين إلى ميعاد الإستئناف الأصلي ، وكان يتعين على محكمة الإستئناف مراعاة إضافة هذا الميعاد من تلقاء نفسها بحيث يلتزم بالميعاد الأصلي ليكون هو الأصل وحده متواصلة الأيام لما كان ميعاد إستئناف أمر تقدير الأتباع موضوع التقاضي وقدره عشرة أيام قد بدأ في السريان إعتباراً من تاريخ إعلانه للطاعن في ١٩٧٨/٦/٢٦ بالتطبيق لنص المادة ١١٣ من قانون المحاماة فإنه إضافة ميعاد المسافة المقدم ذكره فإن ميعاد الطعن في قرار التفسير تكون غايته يوم ١٩٧٨/٧/٨ ، وإذا كان المطعون ضده قد أعلن بصحيفة الإستئناف بتاريخ ١٩٧٨/٧/٨ فإن الإستئناف يكون قد أقيم في الميعاد القانوني ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بسقوط حق الطاعن في الإستئناف فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٤٧٧ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٨١

مفاد نص المادة الخامسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن أحكام قانون المرافعات هى الأصل الأصيل الواجب تطبيقه على الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف مما لم يرد بشأنه نص خاص فيما إستفاده المشرع من مواد لائحة ترتيب المحكمة الشرعية الصادرة بالرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، وإذا لا تتضمن هذه السواد نصاً على معياد للمسافة يجب إضافته إلى المعياد الأصلي للعمل الإجرائي كما لا تتضمن نصاً مانعاً من ذلك ، فإن أحكام قانون المرافعات فى هذا الخصوص تكون هى الواجبة التطبيق على إجراءات التداعى فى الأحوال الشخصية والوقف ، ولما كانت المادة ١٦ من قانون المرافعات تنص على أنه " إذا كان المعاد معيناً فى القانون للحضور أو لمباذرة إجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو متراً بين المكان الذى يجب الإنتقال منه والمكان الذى يجب الإنتقال إليه ... ولا يجوز أن يجاوز معياد المسافة " أربعة أيام " وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعة تمسكت بوجود إضافة معياد للمسافة إلى المعياد الأصلي للإستئناف على أساس أن المسافة بين موطنها بالقاهرة ومقر محكمة الإستئناف بمدينة قنا تزيد على مائتى كيلو متر. فإن معياد المسافة يكون أربعة أيام تصاف إلى الثلاثين يوماً المقررة بنص المادة ٣٠٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية معياداً للطعن فى الحكم المستأنف.

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨٤٢ بتاريخ ٢٩/٦/١٩٨٢

لقضاء الحكم بقبول الإستئناف شكلاً لا ينطوى على قضاء ضمنى بصحة إعلان المطعون عليها بالحكم الغيابى وبالتالى لا يعارض مع ما قضى به الحكم المطعون فيه من بطلان هذا الإعلان.

الطعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٨٢٧ بتاريخ ١١/١١/١٩٨٤

النص فى المادة ٢٢٨ من قانون المرافعات على أن إذا صدر الحكم بناء على غش وقع من الخصم أو بناء على ورقة مزورة أو بناء على شهادة زور أو بسبب عدم إظهار ورقة قاطعة فى الدعوى إحتجزها الخصم فلا يبدأ معاد إستأنفه إلا من اليوم الذى ظهر فيه الغش أقر فيه بالتزوير فاعلة أو حكم بثبوته أو الذى حكم فيه على شاهد الزور أو اليوم الذى ظهرت فيه الورقة التى إحتجزت " يدل على أن الغش لا يفتح معياد الإستئناف إلا بظهوره هو ما كان حاله خافياً على الخصم طيلة نظر الدعوى بحيث لم تنح له الفرصة لتقديم دفاعه فيه وتوير حقيقته للمحكمة فتأثر به الحكم وإن إحتجاز الورقة القاطعة فى الدعوى والنسب لا يبدأ المعاد إلا بظهورها هى التى يجهل الخصم وجودها أو فحواها ولا يعلم بشخص محتجزها أما إذا كان

يعلم بوجود الورقة فقد تكفلت المادتان ٢٠ ، ٢٦ من قانون الإثبات ببيان إلزام الخصم أو غير الخصم بتقديمها.

الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٧٧ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٦

— يدل النص فى المادتين ٢١٣ و ٢٢٨ من قانون المرافعات على أن الأصل أن يبدأ سريان معاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم الابتدائى أو من تاريخ إعلانه إلى المحكوم عليه فى الحالات المحددة بالمادة ٢١٣ سالفة الذكر ، وذلك ما لم يكن هذا الحكم صادراً بناء على غش وقع من الخصم أو بناء على ورقة حكم بتزويرها أو أقر به لفاعله ، فلا يبدأ سريان معاد الاستئناف عندئذ إلا من وقت ظهور الغش للمحكوم عليه أو من تاريخ إقرار لفاعل التزوير بإرتكابه أو صدور حكم بثبوته .

— ولئن كان استئناف الحكم فى هاتين الحالتين — بطرح حتماً — على المحكمة الاستئنافية الفش المدعى به بما يوجب عليها التحقيق من وقوعه وأثره فى الحكم ووقت ظهوره توصيلاً لتحديد بدء سريان معاد الاستئناف إلا أن الفصل فى شكل الاستئناف لا يتسع — عند عدم الإقرار بالتزوير من موكبه — لإثبات تزوير الورقة التى قام عليها الحكم المستأنف ، إذ لا ينتج فى إثباته سوى سبق صدور حكم بالتزوير فى دعوى أخرى ، وهو أمر متعلق بالنظام العام .

— تعدد الخصم إخفاء قيام الخصومة عن خصمه للحيلولة دون مغوله فى الدعوى وإبداء دفاعه فيها بعد من قبل الفش فى حكم المادة ٢٢٨ من قانون المرافعات ... متى صدر الحكم الابتدائى على هذا الخصم فى غيبته .

الطعن رقم ٢٤٣٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥٩٨ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٣

إذ كان الطاعنين يقيمان بالإسكندرية حيث تم إعلانهما بأمر التقدير ، وكان استئناف الأمر المذكور يقتضى إنتقالهما أو من ينوب عنهما من محل إقامتهما بالإسكندرية إلى مقر محكمة استئناف القاهرة لإتخاذ إجراءات الاستئناف وكانت المسافة بينهما تزيد على ٢٠٠ كيلو متر فإن من حقهما أن يستفيدا من معاد المسافة الذى نصت عليه المادة ١٦ من قانون المرافعات فى فقرتها الأولى وإضافة أربعة أيام إلى معاد الاستئناف الأصلى ، وكان يتعين على محكمة الاستئناف مراعاة إضافة هذا المعاد من تلقاء نفسها بحيث يلتحم بالمعاد الأصلى فيكون هو والأصل وحدة متواصلة الأيام.

الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٣

إذ كانت المادتان ١٦ ، ١٧ من قانون المرافعات توجبان إضافة مسافة على أساس البين بهما إلى المعاد المعين فى القانون للحضور أو مباشرة إجراء فيه ومن ثم يجب أن يضاف إلى معاد الاستئناف معاد

للمسافة بين موطن المستأنف ومقر محكمة الإستئناف ، وكان من شأن إضافة ميعاد المسافة إلى الميعاد الأصلي للإستئناف أن يتكون من مجموعهما ميعاد واحد هو ميعاد الطعن فى الحكم بطريق الإستئناف وكانت المواعيد المحددة فى القانون للطعن فى الأحكام من النظام العام كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن.....موطنه فى الخارج ، لا يؤثر إتخاذ محلاً مختاراً بمصر ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مجرد إتخاذ محل مختار لا يسلب الأصل حقه فى ميعاد مسافة ، وكانت محكمة الإستئناف قد قضت من تلقاء نفسها بسقوط الحق فى الإستئناف إستناداً إلى أنه رفع بعد إنتضاء خمسة أيام من تاريخ صدور الحكم المستأنف إعمالاً لنص المادة ١٦٠ من قانون المرافعات ، دون أن تضيف ميعاد المسافة ومدته سبعون يوماً إلى هذا الميعاد الأصلي إعمالاً لنص المادتين ١٦ ، ١٧ سالفتي البيان ، وكان الثابت من الأوراق أن تقرير الإستئناف قد تم فى.....لأنه بإضافة ميعاد المسافة سائلة البيان يكون الإستئناف قد أقيم فى الميعاد القانونى - وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط حق الطاعن فى الإستئناف لتقريره بعد الميعاد - فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ١٦٣٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ،صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٢

مفاد نصوص المواد ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٧٣ من قانون المرافعات يدل على أن الإستئناف يعد مرفوعاً بإيداع صحيفته وإن الصحيفة تعتبر مودعه بتقليبها إلى قلم الكتاب مع صورها وأداء الرسم كاملاً إذ بأداء الرسم بعد تقديره - يكون المستأنف قد تخلى تماماً عن الصحيفة وصارت فى حوزة قلم الكتاب وتحت سيطرته وإن عملية الإيداع هذه منفصلة عن عملية قيد الصحيفة بالسجل الخاص التى يقوم بها قلم الكتاب إلزاماً بحكم المادة ٦٧ من قانون المرافعات دون تدخل من المستأنف وإذ كان الإستئناف وكما سلف الذكر - يعد مرفوعاً بإيداع صحيفته على النحو المتقدم دون قيدها فى السجل الخاص ومن ثم تعين فى إحتساب ميعاد الإستئناف الإعتداد بتاريخ إيداع الصحيفة المثبوتة وبسداد الرسم إلى قلم الكتاب دون قيدها ، ولما كان البين من الإطلاع على صحيفة الإستئناف أن قلم كتاب محكمة الإستئناف القاهرة قدر الرسم وقبضه كاملاً بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٥ أى قبل إنتضاء أربعين يوماً على صدور الحكم المستأنف فى ١٩٨١/٥/١٧ ومن ثم يكون الإستئناف قد أقيم فى الميعاد بإيداع صحيفته خلال الأجل المنصوص عليه فى المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات ولا عورة من بعد بواخى قلم الكتاب فى قيد الصحيفة إلى ما بعد إنتضائه وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وإعتد بتاريخ القيد فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطنن رقم ٢٢٥٥ لسنة ٥٤ مكتب فنى :صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٦

يشترط في إعلان الحكم الذى يبدأ به ميعاد الطعن أن يكون إعلاناً صحيحاً مطابقاً للقواعد الخاصة بإعلان أوراق الخصمين وتسليمها لهذا فإذا وقع إعلان الحكم الابتدائي باطلاً فلا يفتح به ميعاد الطعن عليه بطريق الاستئناف.

الطنن رقم ١٤٧٣ لسنة ٥٥ مكتب فنى :صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٢

تشترط المادة ٢١٨ مرافعات لإفادة المحكوم عليه الذى فوت ميعاد الاستئناف أو قبل الحكم فى الاستئناف المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه المحكوم عليهم معه أن يكون الحكم صادراً فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى إلزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون فيها إخصام أشخاص معينين والحكمة التى هدف إليها المشرع من تقرير هذا الحكم فى نقادى تناقض الأحكام فى الدعاوى التى يتعدد أطرافها ويؤدى هذا التناقض إلى نتائج غير مقبولة .

الطنن رقم ٥٠ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٣٧/٣/١١

إن محكمة الموضوع وهى تبحث فى مبدأ سريان ميعاد الاستئناف على مقتضى المادة ٣٥٩ من قانون المرافعات إذا استخلصت من الأوراق عدم قيام رابطة قانونية بين من كان عضواً فى لورقة لاطعة فيها هو والخصم فى الدعوى فإنها لا تلجئ فى ذلك لرقابة محكمة النقض .

الطنن رقم ١٧٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٤١ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢٤

يكفى أن يثار لدى قاضى البيوع دفع موضوعى لا يخص بالفصل فيه وفقاً لنص المادة ٦٠٢ مرافعات ليكون حكمه ، سواء بالتحويل على هذا الدفع ووقف البيع أو بعدم التحويل عليه ، فاصلاً فى خصومة وخاضعاً لأواعد الاستئناف العادية ، دون حاجة لأن تكون قد ألهمت بموضوع هذا الدفع دعوى أمام المحكمة المختصة .

* الموضوع الفرعى : نصاب الاستئناف :

الطنن رقم ١٣٢ لسنة ٢١ مكتب فنى :صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٣

منى كان الطاعن قد تدخل فى الدعوى مدعياً شراء العقار الذى يتنازع طرلاً الدعوى على جزء منه مشغول منه بمبلغ ثلاثين جنيهاً مستنداً إلى عقد بيع صادر له من المورث بثمن مقداره ٣٣٠ جنيهاً وقبول المحكمة تدخله أصبح طرلاً فى الدعوى ويكون الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه بالنسبة لصحة عقده أو عدم صحته ، وكان موضوع النزاع قد تحول بعد قبول تدخل الطاعن وتسككه بعقده إلى نزاع فى صحة هذا

العقد الذى تريد قيمته على النصاب النهائي للقاضى الجزئى ، فان الحكم يرد وبطلان هذا العقد يكون جائزا استئنافه إذ تقدر الدعوى فى هذه الحالة بقيمة الحق المثبت فى الورقة ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف قد خالف القانون.

الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١١٧٨ بتاريخ ١٨/٦/١٩٥٣

مضى كانت كلتا الدعويتين اللتين فصلت فيهما محكمة أول درجة تختلف عن الأخرى سببا وموضوعا وكان قرار المحكمة بضمهما تسهلا للإجراءات لا يوجب عليه إدماج أحدهما فى الأخرى بحيث تفقد استقلالها وكان المبلغ المطالب به فى كل منهما يدخل فى النصاب النهائي للقاضى الجزئى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف لقلّة النصاب لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٢٦٢ بتاريخ ١٦/٦/١٩٥٥

مضى كان الواقع هو أن المدعى قد طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد بيع عقار قيمته ٤٢٠ جنيها وأثناء نظر الدعوى قدم أحد الخصوم عقدا يتضمن شراءه جزءا من هذا العقار بثمن مقداره ٢٤٠ جنيها وكان المدعى قد طعن فى هذا العقد بالتزوير طالبا الحكم برده وبطلانه بالنسبة إلى تسعة قراريط قيمتها ١٥٧ جنيها ، فقضت المحكمة برد وبطلان العقد المطعون فيه وفقا لطلبات المدعى وكانت محكمة الدرجة الثانية إذ قضت بعدم جواز استئناف الحكم الصادر فى دعوى التزوير لقلّة النصاب قد استندت إلى أن دعوى التزوير تقدر بقيمة العقد المطعون فيه وهذا العقد تقل قيمته عن ٢٥٠ جنيها وهو النصاب النهائي للمحكمة الابتدائية ، فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون ، ذلك أن المشرع وإن كان قد قرر أن دعوى التزوير الأصلية تقدر بقيمة الحق المثبت فى انحرور المطعون فيه وفقا للمادة ٤٠ من قانون المرافعات إلا أن دعوى التزوير فى هذه الصورة هى بمثابة طلب عارض ودفاع فى الخصومة الأصلية وتقدر قيمتها بقيمة الدعوى الأصلية التى لا نزاع فى أنها تزيد على النصاب الجائز استئنافه.

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٦٢٤ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٥٥

إذا كانت قيمة الدعوى ٢٥ جنيهاً وصدر الحكم فيها قبل العمل بقانون المرافعات الجديد وفى ظل القانون القديم الذى كان يجيز الطعن بطريق الاستئناف فإن محكمة الاستئناف تكون على صواب فيما قضت به من رفض الدفع بعدم جواز الاستئناف لقلّة النصاب وفقا للمادة الأولى من قانون المرافعات الجديد.

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٢ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٣٠٤ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢٣

لا يجوز الاعتماد في تقدير قيمة الدعوى لتحديد نصاب الاستئناف على القيمة التي حددها المدعى وسكت عنها المدعى عليه بل يجب على المحكمة أن تعتمد في ذلك على القواعد التي نص عليها قانون المرافعات في المواد ٣٠ إلى ٤٤ وذلك عملاً بالمادة ٣٩٨ من هذا القانون.

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٢ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٧٤٢ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢١

تقدر قيمة دعوى التزوير الفرعية - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - بقيمة الدعوى الأصلية. فإذا كانت قيمة الدعوى الأصلية تقل عن الحد الأقصى لإختصاص القاضي الجزئي النهائي فإن دعوى التزوير الفرعية تبعتها في تقدير قيمتها ولا يجوز إستئناف الحكم الصادر فيها من المحكمة الجزئية.

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٢٥ مكتب فني ١ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٩٥٩/٣/١٩

النهي على الحكم المطعون فيه - فيما قضى به ضمناً من جواز الاستئناف بقوله إن قيمة النزاع لم تكن تتجاوز النصاب النهائي للمحكمة الابتدائية - هو نهي خاطئ واقع لم يسبق عرضه على محكمة الاستئناف قبل صدور حكمها بجواز الاستئناف ويقول شكلاً - مما يمتنع معه عرض هذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض ولو كان متعلقاً بالنظام العام.

الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١١٥٨ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٢

ما نصت عليه المادة ٤٠١ من قانون المرافعات السابق من أن الأحكام الصادرة في مسائل الإختصاص يجوز إستئنافها مهما تكن قيمة الدعوى خاص بنصاب الإستئناف وقد قصد به إستثناء الأحكام الصادرة في مسائل الإختصاص والإحالة من القواعد المقررة في الفقرة الأولى من نفس المادة والتي تقضي بأن جميع الأحكام الصادرة قبل الفصل في موضوع الدعوى يراعى في تقدير نصاب إستئنافها قيمة الدعوى وجعل الأحكام الصادرة في مسائل الإختصاص والإحالة قابلة للإستئناف دائماً مهما تكن قيمة الدعوى ولا شأن لهذه المادة بميجاد إستئناف الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ومنها الأحكام الصادرة برفض الدفع بعدم الإختصاص ولا تؤدي إلى إستثناء هذه الأحكام الأخيرة من القاعدة الواردة في المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق .

الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٥ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٨١٨ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٢

إذ كان طلب الطاعنين الحكم لهم بفروق إعانة غلاء المعيشة والبالغة ٤٩ ج ٨٢٠ م، ١٢٤ ج، ٥٢ ج على التوالي وما يستجد اعتباراً من ١٩٧٢/٩/١ هو طلب لا يقبل التقدير بحسب القواعد المنصوص عليها في المواد ٣٦ إلى ٤٠ من قانون المرافعات فتعبر قيمته زائدة على مائتين وخمسين جنبها كنص المادة

٤١ منه ، ولذا فإن الحكم الصادر بشأنه لا يعتبر في النصاب الإنتهائي للمحكمة الابتدائية ويجوز إستئنافه
أخذاً بنص المادة ٤٧ من ذات القانون. لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر وقضى
برفض الدفع بعدم جواز الإستئناف فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٢٤٣ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٦

المحكمة الابتدائية تخصص بالحكم ابتدائياً في جميع الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص
محكمة المواد الجزئية ، ويكون حكمها إنتهائياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتين وخمسين جنياً على
ما تقضى به المادة ٤٧ من قانون المرافعات ، وتخصص محكمة الإستئناف بالحكم في قضايا الإستئناف التي
ترفع إليها عن الأحكام الصادرة ابتدائياً من المحاكم الابتدائية إتباعاً لحكم المادة ٤٨ منه ، وأن تقدير قيمة
الدعوى فيما يتعلق بنصاب الإستئناف يكون وفقاً لأحكام المواد من ٣٦ إلى ٤١ على ما تقضى به المادة
٢٢٣ منه ، إلا أنه لما كانت دعاوى الحيازة تقدر قيمتها بقيمة الحق الذي ترد عليه الحيازة عملاً بنص
الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من ذلك القانون ، وكان الحق منازع هو حق المطعون عليه في الإنتفاع
بالعين المؤجرة إليه ، وكان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ الذي يحكم والفة النزاع قد أضاف على عقود
إيجار الأماكن التي تخضع لحكمه إمتداداً قانونياً غير محدود المدة مما تعتبر معه قيمة عقد الإيجار ، وعلى ما
جرى به قضاء هذه المحكمة غير قابلة للتقدير ، ومن ثم وعملاً بنص المادة ٤١ مرافعات تعتبر قيمتها زائدة
على مائتين وخمسين جنياً فإن الحكم الصادر في الدعوى الماثلة يكون مما يجوز إستئنافه أمام محكمة
الإستئناف .

الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٨١/١/١

القواعد المتعلقة بقبول الإستئناف متعلقة بالنظام العام فيعين على المحكمة أن تقضى بعدم جواز الإستئناف
إذا كانت الدعوى داخلة في النصاب الإنتهائي ضخمة الدرجة الأولى ولو لم يدفع بذلك أى من الخصوم لما
كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إعتد في تقديره لقيمة الدعوى على الفقرتين الأولى والثانية من
المادة ٣٧ من قانون المرافعات وإنهى صحيحاً إلى عدم جواز الإستئناف فإنه ما كان يجوز له أن يعرض
لندفاع الطاعن المتعلق بالموضوع ، ويكون النعي عليه بالقصور والخطأ في تطبيق القانون على غير أساس.

الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٣

لا يجوز الإعتماد في تقدير قيمة الدعوى لتحديد نصاب الإستئناف على القيمة التي يحددها المدعى بل
يجب على المحكمة أن تعتمد في ذلك على القواعد التي نص عليها قانون المرافعات في المواد من ٣٦ إلى
٤١ وذلك عملاً بالمادة ٢٢٣ من ذات القانون.

الطنن رقم ١٥٨٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٦٢١ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢

إذ كانت ملكية الأرض تشمل ما فوقها وما تحتها ، ما لم يثبت غير ذلك ، ولمالك الشيء - عملاً بالمادة ٨٠٤ من القانون المدلى - الحق في كل غماره ومنتجاته وملحقاته ما لم يوجد نص أو إتفاق يخالف ذلك وكان البين من مدونات الحكم الطنون فيه أن الأرض موضوع النزاع أرض زراعية عليها حقيرة وآلة رى وتقدر قيمة آلة الرى بمبلغ ٤٠٠ جنيه ، وقد أقام المطعون عليه دعواه بطلب تثبيت ملكيته للأرض المذكورة بما عليها وكف منازعة الطاعنين له فيها ، وقد تناضل الخصوم فى ذلك ، وإذا أغفل الحكم المطعون فيه تقدير قيمة الدعوى بقيمة الأرض وما عليها على النحو سالف البيان فيما يتعلق بنصاب الإستئناف ، وقدر قيمة الدعوى بقيمة الأرض وحدها دون ما عليها مما كان محلّاً للمنازعة ورتب على ذلك قضاءه بعدم جواز الإستئناف ، فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطنن رقم ٣١٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٧

مناط عدم جواز إستئناف الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى لنهايتها ، هو أن تكون هذه الأحكام صادرة فى حدود الاختصاص القيمى لتلك المحاكم طبقاً للقواعد الإختصاص التى رسمها القانون والمتعلقة بالنظام العام ، أما إذا صدرت بالمخالفة لهذه القواعد فلا يمكن القول أنها قد صدرت فى حدود النصاب الإتهائى لتلك المحاكم بما يتمتع معه الطنن عليها بالإستئناف لغير حالات البطلان .

الطنن رقم ٩٩٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٣ .

و لكن كان المشرع قد عدل بنصاب إستئناف أحكام قاضى التنفيذ الصادرة فى منازعات التنفيذ الموضوعية المقرر فى المادة ١/٢٧٧ من قانون المرافعات والتى كانت تنص على أنه " تسأنف أحكام قاضى التنفيذ فى المنازعات الموضوعية إلى المحكمة الابتدائية إذا زادت قيمة النزاع على خمسين جنيهاً ولم تتجاوز مائتين وخمسين جنيهاً وإلى محكمة الإستئناف إذا زادت على ذلك " فأصدر القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ والذي عمل به ابتداء من يوم ١٩٨٠/٤/٢٥ وقضى فى مادته الأولى بأن تستبدل عبارة "خمسمائة جنيه" بعبارة مائتين وخمسين جنيهاً للنصوص عليها بالمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات إلا أن النص فى المادة الثانية من هذا القانون جرى على أنه " لا تسرى أحكام المادة الأولى على الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم الابتدائية أو محاكم المواد الجزئية قبل تاريخ العمل بهذا القانون ولا على الأحكام الصادرة أو التى تصدر من المحاكم المذكورة فى هذه الدعاوى " يدل على أن المشرع لإعتبارات قدرها رأى خروجاً على قاعدة الأثر القسوى لسريان قوانين المرافعات أن تتم تصفية الدعاوى المرفوعة قبل العمل به على أساس ما كان مطبقاً من قواعد وقت رفعها فلا يسرى على الأحكام الصادرة فى الدعاوى التى من هذا القبيل النصاب المعدل

بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه - وإنما يبقى نصاب إستئنافها - سواء صدرت قبل أو بعد العمل بهذا القانون - على نحو ما هو محدد أصلاً في المادة ١/٢٧٧ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ١٦٦٣ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١١٥٥ بتاريخ ١١/١٣/١٩٨٨
مناطق الحق في الإستئناف وفقاً للمادة ٢١٩ من قانون المرافعات أن يكون الحكم صادراً من محكمة الدرجة الأولى في نطاق اختصاصها الابتدائي ، وكانت الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية تعتبر كذلك إذا تجاوزت قيمة الدعوى خمسمائة جنيه إعمالاً لنص المادة ٤٧ منه وكان تقدير قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الإستئناف تسرى عليه أحكام المواد من ٣٩ إلى ٤١ من ذلك القانون على ما تقضي به المادة ٢٢٣ منه وكان البند الثامن من المادة ٣٧ منه ينص في فقرته الأخيرة على إنه إذا كانت الدعوى متعلقة بإمتداد العقد كان التقدير باعتبار المقابل النقدي للمدة التي قام النزاع على إمتداد العقد إليها . لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أنها أقيمت بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٧/٣/١ تأسيساً على إنه ورد على أرض فضاء وتحدد بمدة ثلاث سنوات فلا يسرى عليه الإمتداد القانوني لإيجار الأماكن وينتهي بإنهاء مدته ، ينبغي ذهب الطاعن إلى أن ذلك العقد قد ورد على مكان مبنى ومن ثم فهو غير محدد المدة لحضوه لأحكام الإمتداد القانوني لإيجار الأماكن وكان جوهر النزاع على هذا النحو يدور في حقيقته حول طبيعة العلاقة الإيجارية بين الطرفين ، وما إذا كانت عن أرض فضاء فينتهي العقد بإنهاء مدته أم عن مكان مبنى فيمتد الإيجار بقوة القانون لمدة غير محددة . فإن الدعوى وقد تعلق النزاع فيها بإمتداد العقد مالف الذكر تقدر قيمتها بأجرة المدة المتنازع على إمتداد العقد إليها ؛ وإذا كانت هذه المدة في قول أحد طرفي النزاع غير محددة فتكون أجرتها تبعاً لذلك زائدة على خمسمائة جنيه ، ويكون الحكم الصادر في الدعوى - أيما كانت الوجهة التي يأخذ بها فاصلاً في نزاع تجاوز قيمته النصاب الإنتهائي للمحكمة الابتدائية ، ومن ثم جائزاً إستئنافه .

الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٦١٣ بتاريخ ٢/٢٣/١٩٨٩
مفاد نص المادتين ٢٢٣ ، ٢٢٥ من قانون المرافعات أن نصاب الإستئناف بحسب الأصل هو ذات قيمة الدعوى أمام محكمة أول درجة وفقاً للطلبات الأخيرة ولا يعتد في هذا الشأن بطلبات المستأنف أو بقيمة النزاع أمام محكمة الإستئناف ، ويستثنى من هذا الأصل الطلبات غير المتنازع عليها والمبالغ المروضة عرضاً فعلياً فإنها لا تحسب عند تقدير قيمة الإستئناف ، ويشترط لإعمال هذا الإستثناء أن ترفع الدعوى بعدة طلبات ناشئة عن سبب واحد وأن يقر الخصم ببعضها قبل صدور الحكم المستأنف أما إذا كانت

الدعوى يطلب واحد وأقر الخصم بعض ما هو مطلوب منه فثبتت الدعوى في الإستئناف بقيمة المطلوب كله.

الطعن رقم ١٥ لسنة ١ مجموعة عمر ١٦ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٣١/١٢/٣

إذا حكم على أشخاص بالتضامن ، ثم رفع بعضهم إستئنافاً عن هذا الحكم ، ولم يستأنفه البعض الآخر ولم يحضر أمام محكمة الإستئناف ليطالب منها الإستفادة من الإستئناف المرفوع من الآخرين ، كان محكمة الإستئناف أن تعتبر الحكم الابتدائي إنتهائياً بالنسبة له ، لأنه هو الذى ، بعدم حضوره أمام محكمة الإستئناف ، قد فوت على نفسه فرصة إبداء طلب الإستفادة من الإستئناف المرفوع من الآخرين.

* الموضوع الفرعى : نطاق الإستئناف :

الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٠٠٣ بتاريخ ١٩٦٤/١١/٥

إذا إستفدت محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى ورأت محكمة الاستئناف أن الحكم المستأنف باطل لعب شابه لا يمتد لصحيفة التناح الدعوى التى انتقدت بها الخصومة صحيحة فإنه يتعين على المحكمة الاستئنافية ألا تقف عند حد تقرير هذا البطلان والقضاء به بل يجب عليها أن تقضى فى الفصل فى موضوع الدعوى بحكم جديد تراعى فيه الإجراء الصحيح الواجب الاتباع. فإذا انحصرت منازعة المدين الصادر ضده أمر بالأداء على أن الدين غير مكتمل الشروط الواجب توافرها لاستصدار أمر بالأداء ولم تتناول ذات إجراءات طلب الأمر ، فإن محكمة الاستئناف إذا مضت فى نظر موضوع الدعوى بعد التقرير ببطلان أمر الأداء وبطلان الحكم المستأنف الصادر فى المعارضة التى رفعها المدين بتأييد أمر الأداء لا تكون قد خالفت القانون.

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٦٥/١/٢٨

إذ أوجب المشرع فى المادة ٤٠٧ مكرراً ٢/ من قانون المرافعات على المستأنف أن يعيد إعلان المستأنف عليه إذا لم يودع هذا الأخير مذكرة بدفاعه فى معاد العشرين يوماً المخولة له فى المادة ٤٠٧ مكرراً ١/ وعلق المشرع فى المادة ٤٠٧ مكرراً ٢/ بإتخاذ الإجراء التالى من إجراءات الإستئناف وهو تعيين العضو المقرر وما يتلو ذلك من تحديد الجلسة التى تنتظر فيها القضية على إنقضاء المواعيد المنصوص عليها فى المواد السابقة ومن بينها معاد خمسة عشر يوماً المخولة فى المادة ٤٠٧ مكرراً ١/ للمستأنف عليه لتقديم مذكرة بدفاعه والذى لا يبدأ سريانه إلا من تاريخ إعادة إعلانه ، فإنه ينبى على عدم قيام المستأنف بإعادة إعلان المستأنف عليه وقف السير فى الإستئناف إلى أن يتم هذا الإجراء فإذا انقضت سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى دون أن يقوم المستأنف بذلك الإجراء جاز للمستأنف عليه أن يطلب

الحكم بسقوط الخصومة لأن عدم السير في الاستئناف يكون في هذه الحالة بسبب إمتناع المستأنف عن القيام بإجراء أوجبه عليه القانون صراحة. وليس صحيحاً القول بأن المشرع لم يقصد من إعادته إعلان المستأنف عليه سوى اعتبار الحكم الذي يصدر بعد هذا الإعذار حضورياً ، ذلك أن المشرع لم يرتب على إعادة الإعلان ، هذه النتيجة فحسب وإنما علق على إتخاذ هذا الإجراء إمكان متابعة السير في الاستئناف إذ جعل الإجراء التالي وهو تعيين العضو المقرر متعلقاً على إتخاذه وعلى إنقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ حصوله. ولا يقدح في ذلك قول المشرع لم يحدد للمستأنف ميخاداً لهذا الإجراء ولم ينص في القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ على جزاء لعدم القيام به لأن هذا أو ذاك ليس من شأنه أن يمنع من تطبيق القواعد المنظمة لسقوط الخصومة ، وقد أوردت المادة ٣٠١ مرافعات حكماً عاماً ينطبق في جميع الأحوال التي يقف فيها سير الخصومة بفعل المدعى أو إمتناعه. وهدف المشرع من تقرير الجزاء الذي نصت عليه هذه المادة على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية هو حل المدعى على مواصلة السير في قضيتة ومنع نومهها ، ولذلك فإن في القول بعدم تطبيق ذلك الجزاء على الاستئناف في مرحلة التحضير بقلم الكتاب تفويت هدف الشارع من تقرير هذا الجزاء وتفويت أيضاً للمحكمة التي إبتاعها من إستحداث نظام التحضير في قلم الكتاب وهي على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ العمل على سرعة تهمة القضايا الاستئنافية للفصل فيها بعد أن دل العمل على أن نظام قاضي التحضير لم يحقق هذه الغاية. ولا وجه لما يقال من أن المستأنف عليه يعتبر هو المقصر لعدم تقديمه مذكرة بدفاعة ذلك أن هذا التقصير لا يثبت في حقه إلا بعد إعادة إعلانه من المستأنف ، إذا راعى المشرع في إيجاب هذا الإجراء التحوط من إحتمال عدم وصول الإعلان الأول إلى المستأنف عليه ومنحه فرصة أخرى للإدلاء بدفاعة وطالما أن المستأنف لم يقم بهذا الإجراء الذي لا يبدأ إلا به ميخاد الخمسة عشر يوماً المحدد لتقديم مذكرة المستأنف عليه فإن الميخاد يعتبر ممتداً بالنسبة للمستأنف عليه وبالتالي لا يمكن إسناد تقصير إليه ومتى كان المستأنف لم يقم بإعادة إعلان المستأنف عليه فإنه لا يمنع من سقوط الخصومة ما يتخذه رئيس المحكمة من إجراءات متابعة السير في الاستئناف كتعيين العضو المقرر وتحديد جلسة لنظر القضية ولا عما يقوم به قلم الكتاب من إخطار الخصوم بتاريخ هذه الجلسة ولو تم ذلك قبل إنقضاء سنة على آخر إجراء صحيح ، ذلك لأن هذه الإجراءات لا تقطع مده سقوط الخصومة ولا تؤثر على حقوق الخصوم لما يشترط في الإجراء القاطع من أن يكون صادراً من أحد طرفي الخصومة وموجهاً إلى الطرف الآخر بقصد إستئناف السير فيها. هذا إلى حق رئيس المحكمة في تعيين العضو المقرر وتحديد الجلسة التي تنظر فيها القضية لا ينشأ على ما تقررر المادة ٤٠٧ كمروراً ٢/ إلا بعد إنقضاء المواعيد المنصوص عليها في المواد السابقة ومن بينها ميخاد الخمسة عشر يوماً المحدد لتقديم مذكرة المستأنف عليه وهذا الميخاد لا يبدأ إلى من تاريخ إعادة إعلان المستأنف عليه

بواسطة المستأنف فلا يمكن القول بانقضائه إلا إذا أقام المستأنف بهذا الإجراء. ولئن كان المشرع عندما أصدر القانون ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض مواد قانون المرافعات بشأن إجراءات رفع الاستئناف وتحضيره قد صرح في مذكرته الإيضاحية بأنه إستلهم في ذلك النظام المتبع في تحضير الطعون بطريق النقض، إلا أنه لم يتقل ذات النصوص الخاصة بالنقض وهي تحديد مواعيد منضبطة بتلو بعضها بعضاً ويبدأ كل منها بإنهاء الميعاد السابق دون إشراط أى عمل من جانب أحد الخصوم ليبدأ جريانها كما هو الحال في الاستئناف بالنسبة للميعاد المحدد لتقديم مذكرة المستأنف عليه والذي لا يبدأ إلا بإعادة إعلانه.

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٥١٨ بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٩

رفع الاستئناف من المحكوم عليه في الطلب الأصلي يستيع اعتبار الطلب الإحتياطي السلى لم يكن الحكم المستأنف بحاجة للفصل فيه مطروحاً على محكمة الاستئناف دون رفع إستئناف بشأنه من المستأنف عليه ومن ثم يكون لزاماً على محكمة الاستئناف إذا ما ألفت الحكم الإبتدائى وقضت برفض الطلب الأصلي أن تعرض للطلب الإحتياطي وتفصل فيه ما دام لم يصدر من المستأنف عليه صاحب هذا الطلب ما يفيد نزوله عنه. فإذا كانت محكمة الاستئناف قد قصرت قضاءها على الطلب الأصلي وأغفلت بهذا الفصل في الطلب الإحتياطي إغفالاً كلياً فإن هذا الطلب ما ينفك باقياً أمامها دون فصل. وعلاج إغفال الفصل في بعض الطلبات يكون - على ما يتيه المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات - بالرجوع إلى نفس الحكم لتستدرك ما فاتها الفصل فيه ولا يقبل الطعن بالنقض في الحكم على أساس إغفال محكمة الاستئناف الفصل في بعض طلبات الخصوم.

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٩

لم ترد المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات في الفصل الأول من الباب الثانى عشر المخصص للأحكام العامة بطرق الطعن في الأحكام وإنما وردت في الفصل الثالث الممد للاستئناف ولم يرد لها نظير في الأحكام الخاصة بالنقض سواء في قانون المرافعات أو في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وإذ كان حكم تلك المادة وهو استثناء من القواعد العامة المقررة للطعن في الأحكام فإنه يجب حصر تطبيقه في نطاق الإستئناف ولا يجوز القياس عليه في حالة الطعن بطريق النقض.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٦٥/١/٢٧

إذا كانت محكمة أول درجة قد إستنفدت ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى ورأت محكمة الاستئناف أن الحكم المستأنف باطل لعب في الإجراءات، فإنه يتعين عليها - وعلى ماجرى به قضاء محكمة النقض أن

لا تتف عند حد تقرير هذا البطلان بل تفصل في الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الإجراءات الصحيحة الواجبة الإتباع.

الطنن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٦
جرى قضاء محكمة النقض على أن المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات التى تقضى بأن " إستئناف الحكم الصادر فى موضوع الدعوى يستتبع حتماً إستئناف جميع الأحكام التى سبق صدورها فى القضية ما لم تكن قبلت صراحة " ، وإنما تنصرف إلى الأحكام القطعية الصادرة قبل الفصل فى الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها كما أن هذه المادة لم ترد فى الفصل الأول من الباب الثانى عشر للأحكام العامة لطرق الطعن فى الأحكام وإنما وردت فى الفصل الثالث عشر الخاص بالإستئناف ولا نظير لها فى الأحكام الخاصة بالنقض.

الطنن رقم ٤١ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٢٩٦ بتاريخ ١٩٦٦/٦/١
- متى كانت محكمة الإستئناف قد ألغت الحكم الابتدائى فيما قضى به من سقوط حق المطعون عليهم فى رفع الدعوى ، ولقضت ضمناً بإختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها ، فإنه لا يكون عليها أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة لتفصل فى موضوعها.

- الحكم من محكمة أول درجة يسقط الدعوى بالتقادم تستند به المحكمة ولايتها على النزاع ولا يكون لها معه سلطان عليه وينبئ على إستئنافه أن ينقل النزاع برمته - دافعاً وموضوعاً - إلى محكمة الإستئناف

الطنن رقم ٤٥ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٦
على محكمة الإستئناف أن تنظر الإستئناف على أساس ما يقدم إليها من أدلة وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى ومن ثم يتعين على محكمة الإستئناف أن تفصل فى كالة الأوجه التى يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة سواء فى ذلك الأوجه التى أغفلت هذه المحكمة الفصل فيها أو تلك تكون قد فصلت فيها لغير مصلحته ، دون حاجة لإستئناف فرعى منه متى كان الحكم قد إنتهى إلى القضاء له بطلانها كلها وكان لم يثبت تخليه عن هذه الأوجه إذ لم يحكم له ببعض الطلبات.

الطنن رقم ٥٥ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٣٨٧ بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٦
يجوز للمدعى أن يبدى سبباً جديداً لدعواه لأول مرة أمام محكمة الإستئناف مادام موضوع طلبه الأسمى بقى على حاله وذلك بالتطبيق للفقرة الأخيرة من المادة ٤١١ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٨

مضى قصر المستأنف طعنه فى الحكم الابتدائى على أمرين هما إغفاله طلب توجيه اليمين الحاسمة وعدم إجابته لطلبه الخاص بمنحه أجلاً للوفاء بالمستحق عليه وانحصرت طلباته فى صحيفة الاستئناف فى هذين الطاعنين لأن ذلك انحصر يتضمن قبوله الحكم المستأنف فيما عدا ما أخذه عليه من إغفاله هذين الطاعنين.

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٦٩ بتاريخ ٢٥/٣/١٩٦٩

مضى كان يبين من أسباب الاستئناف أن الاستئناف قصد به لا إلى إلغاء الحكم الابتدائى وحده وإنما إلغاء حكم سابق عليه أيضاً فيما تضمنه من قضاء قطعى بقرير حق الطاعن فى تملك ما التصق بأرضه من زيادة ناتجة من الطمى ، لأن لضاء محكمة النقض قد جرى على اعتبار عريضة الاستئناف قد شملت طلب استئناف الحكمين معا.

الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ٢/٣/١٩٧٠

إذا كانت محكمة أول درجة قد كفت طلب التدخل بأنه طلب إنضمامى ، وقضت بإخفاق عقد الصلح بحضور الجلسة واليات محتواه فيه وبعدم قبول طلب التدخل ، باعتبار أنه تدخل إنضمامى يقتصر على تأييد أحد طرفى الحقوق وينفضى بالتصالح بين الطرفين ، فإن محكمة أول درجة تكون قد استفدت ولايتها فى النزاع القائم وقالت كلمتها فى موضوع الدعوى بشقيها ، فإذا كانت محكمة الاستئناف قد أعتبرت التدخل تدخلًا اختصاصياً ، وقضت بإلغاء حكم محكمة أول درجة وقبلت التدخل ، فإنه يصح عليها ألا تقف عند هذا الحد بل تقضى فى الفصل فى موضوع طلب التدخل وتحقيق دفاع الخصوم فى الدعوى الأصلية ودفاع المتدخلين بشأنها ، باعتبار أن الاستئناف ينقل الدعوى برمتها إلى المحكمة الاستئنافية ، ولا يحق لها أن تتغلب عن الفصل فى هذا الطلب إلى محكمة أول درجة ، لأن الفصل فى موضوع طلب التدخل لا يعد منها تصدياً ، وإنما هو فصل فى طلب استفدت محكمة أول درجة ولايتها بشأنه .

الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٤٥٩ بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٠

إذا كان قد قضى للمطعون عليها - المدعى - بطلباتها ابتدائياً ، فإن استئناف ذلك الحكم يفرض على محكمة الاستئناف طبقاً للمادة ٤١٠ من قانون المرافعات السابق أن تفصل فى كاله الأوجه التى تكون المطعون عليها قد تمسكت بها أمام محكمة الدرجة الأولى ما دامت قد انتهت تلك المحكمة إلى الحكم لصالحها. فإذا كان الواقع فى الدعوى أن المطعون عليها تمسكت بأحققتها فى ريع الأيطان رداً على ما أثير من حق الطاعنين فى حبس الأيطان ضماناً لما أنفقوه عليها ، فإن ما عمدت إليه محكمة الاستئناف من تحقيق لهذا الدفاع لا يعد خروجاً عن نطاق الاستئناف ، ولا يعتبر طلباً جديداً يتمتع عليها بالتصدي له.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١١٣٦ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٩

مضى كانت الدعوى قد نقلت إلى محكمة الدرجة الثانية بمجالها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف ، ومضت المحكمة فى الفصل فى موضوع الدعوى بحكمها المطعون فيه ، وطبقت فيه الإجراء الصحيح الواجب إتباعه ، فإن النعى على قضائها بأنها أبطلت الحكم الابتدائى استناداً إلى عدم بيان مضمون رأى النيابة وإسم العضو الذى أبداه خلافاً للثابت بذلك الحكم يكون غير منتج ولا جدوى فيه .

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٢٣٩ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢

يؤتب على الاستئناف نقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة من دافع وأوجه دفاع ، وتعتبر هذه مطروحة أمام محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الاستئناف ، حتى ما كان منها قد صدر برفضه حكم مستقل من محكمة أول درجة أعفاه عن استئنافه صدور الحكم فى الدعوى لمصلحته ، وعلى المحكمة أن تفصل فيها إلا إذا تنازل المستأنف عليه عن التمسك بشيء منها صراحة أو ضمناً إذ كان الثابت مما حصله الحكم المطعون فيه أن المستأنف عليه لم يتخل عن الدفع بسقوط التقادم ، بل تمسك به صراحة ، فإنه يعتبر مطروحاً على محكمة الاستئناف .

الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٣

أجازت المادة ٤١٩/٣ من قانون المرافعات السابق للخصومة فى الاستئناف مع بقاء موضوع الطلب الأصلى على حالة تغير سببه والإضافة إليه إذا كان استناد الطاعنين أمام محكمة الاستئناف فى طلب تثبيت ملكيتهما لأرض النزاع إلى حجة وقف جدتهما ، وإلى بطلان إشهاد النغير الصادر منها بعد سبباً جديداً أضافه الطاعنان إلى المسبب الذى رفعت به الدعوى ابتداء - التقادم المكسب للملكية - وليس طلباً جديداً يتغير به موضوع الطلب الأصلى ، لأن هذا الطلب وهو تثبيت ملكية الطاعنين ظل بالياً على حاله حسبما كان مطروحاً أمام محكمة الدرجة الأولى ، فإن ما أبداه الطاعنان على الوجه المتقدم يكون مقبولاً أمام محكمة الاستئناف .

الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٩٧١/٦/٣

الاستئناف المرفوع من الضامن عن الحكم الصادر لصالح المدعى فى الدعوى الأصلية لا يطرح على محكمة الاستئناف دعوى الضمان الفرعية وحدها ، وإنما يطرح عليها الدعويين معاً ، الأصلية والفرعية بحيث يكون لها أن تحكم للمدعى الأصلى على الضامن أو على مدعى الضمان حسبما يوراءى لها من توامر أركان المسئوليتين ، ولا وجه لما تمسك به الطاعنة انحفاظة المدعى عليها فى الدعوى الأصلية - وهى

المدعية في دعوى الضمان - من أن محكمة أول درجة قد حكمت بإخراجها من الدعوى بلا مصاريف وقد أضحي حكمها في هذا الخصوص نهائياً لعدم إستئنائه أصلياً في الميعاد من الضرور ذلك أن الإرتباط الوثيق بين الدعويين الأصلية والقرعية يقتضى أن يتناول الإستئناف المرفوع من الضامن ، بحيث أصل الخصومة ، ومعدى مسئولية كل من المدين والضامن عن الضرر.

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧٠٢ بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٧

مضى كانت محكمة أول درجة قد إستطلعت ولايتها بالحكم فى موضوع الدعوى ، وكانت محكمة الإستئناف قد رأت أن الحكم المستأنف باطل لصدوره فى مواجهة شخص لا يمثل النقابة للطاعة - بعد زوال صفة مظهرها السابق - فإنه لا يصح إعادة القضية إلى المحكمة الابتدائية للفصل فيها من جديد بل يعين على محكمة الإستئناف أن تمضى فى نظرها ، وأن تفصل فى موضوعها فى مواجهة الممثل الحقيقى للنقابة إذ أن الإستئناف فى هذه الحالة يطرح عليها الدعوى بما إحوته من طلبات ودفع.

الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٨

إذ كانت الطاعة لم تستأنف الحكم القاضى بالزامها بأن تدفع للمطعون ضده قرضا واحدا كتعويض رمزى وإنما إستأنفه المطعون ضده وحده طالبا زيادة مبلغ التعويض ، وهذا هو الذى كان مطروحا دون غيره على محكمة الإستئناف ، فإن ذلك الحكم يكون قد حاز حجية الشيء المقضى فيه فى ثبوت أركان المسئولية عن العمل غير المشروع ، مما يمنع معه على الطاعة أن تتمسك بأنها لم تقصد الإضرار بالمطعون ضده شخصيا وأنه لو صح أن ضررا أصاب القاضى - فى طلب رده - فإنما يكون ذلك بوصفه سلطة لا بصفته الشخصية لأن ذلك يمس ثبوت ركضى الخطأ والضرر اللذين قطع فيهما الحكم الابتدائى وأصبح حجة على الطاعة فى هذا الخصوص لعدم إستئنائه من جانها .

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٤١٥ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٦

إذ كان حكم محكمة أول درجة قد قطع فى أسبابه بأن علاقة المطعون ضده " العامل " بالشركة الطاعة هى علاقة عمل ، وأنه " ليس ثمة ما يمنع من أن يكون العامل شريكاً بالشركة التى يعمل بها لإختلاف طبيعة الأمرين دون تعارضهما " ، وبأن فصل المطعون ضده من عمله " كان بدون مبرر قانونى يشوبه العسف فى إستعمال الحق " رب الحكم على ذلك القضاء للمطعون ضده بالأجر الذى يستحقه ويبدل الإجازة والإنذار وبالتعويض الذى قدرته المحكمة بمبلغ ٣٠٠ ج كان المطعون ضده هو الذى طعن وحده على هذا الحكم بالإستئناف ، وتحدد نطاق طعنه فى أن الأضرار التى لحقت به تزيد قيمتها عن المبلغ المقضى به ، فعلى الحكم المطعون فيه مقدار التعويض إلى مبلغ ٧٠٠ ج ، وإلزم الحقيقة القضائية التى

استقرت بالحكم الابتدائي الذي حسم النزاع نهائياً حول تكيف العلاقة القائمة بين الطرفين وحاز قوة الأمر المقضى في هذا الخصوص ، لما كان ذلك ، فإن ما تثيره الطاعة في أسباب النفي الثلاثة حول تكيف العلاقة بينها وبين المظنون ضده إنما ينصب على الحكم الابتدائي ولا يصادف عملاً في قضاء الحكم المظنون فيه فهو غير مقبول.

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٨٧ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٨

إذا كان البين من الأوراق أن الطاعين تمسكوا لدى محكمة أول درجة بعلم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى ، وقضت المحكمة في برفض هذا الدفع ، وكان هذا الحكم غير منه للخصومة كلها أو بعضها فإن الطعن فيه يكون غير جائز إذ كانت المحكمة الابتدائية قد قضت في برفض الدعوى وكان إستئناف هذا الحكم من جانب المظنون عليه يطرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية في كل ما أصدرته محكمة أول درجة من أحكام قطعية كانت أو متعلقة بالإثبات ، كما يطرح عليها الدفع بعدم الاختصاص الولائي لأنه دفع متعلق بالنظام العام ، ويعتبر دائماً مطروحاً على محكمة الموضوع ولو لم يدفع به أمامها ، فإنه لا يسقط الحق في إيداله والتمسك به حتى لو تنازل عنه الخصوم ، كما يجوز الدفع به لأول مرة لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٥٨ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٢

تصرف عبارة المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات السابق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلى الأحكام القطعية الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها وهي بذلك إنما تكمل في خصوص الإستئناف القاعدة الواردة بالمادة ٣٧٨ من ذات القانون.

الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٩٨١ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٣

يكون حكم محكمة الإستئناف باطلاً إن هي تصدت للموضوع ، وترتب على ذلك تفويت درجة من درجات التقاضى ، ولا يزيل هذا البطلان عدم تمسك الطاعن أمامها بطلب إعادة القضية إلى محكمة أول درجة ، ذلك أن مبدأ التقاضى على درجتين هو من المبادئ الأساسية للنظام القضائى التى لا يجوز للمحكمة مخالفتها ولا يجوز للخصوم النزول عنها.

الطعن رقم ١١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٣١٠ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٩

متى إستنفدت محكمة الدرجة الأولى ولايتها بالحكم فى موضوع الدعوى ورأت محكمة الإستئناف أن الحكم المستأنف باطل لعب في الإجراءات ، تعين عليها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ألا تقف عند حد تقرير هذا البطلان ، بل تفصل فى الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الإجراءات الصحيحة

الواجبة الإتياع ، إذ كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أنه بعد أن أبطلت محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي لعدم إثبات رأى النيابة الذي أبدته في مذكرتها الأخيرة عرضت للموضوع ، ومن بينه المعارضة المرفوعة من الطاعن عن الحكم الغيائي الذي قضى بتطبيق المطعون عليها ، وإذ تبينت المحكمة أن المعارضة رفعت بعد المعاد ، وقضت بعدم قبولها شكلاً ، وولفت عند هذا الحد دون أن تتجاوز إلى القضاء بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوع المعارضة بعد أن صار لا محل لبحثه بقضائها المشار إليه فإنها تكون قد إلتزمت صحيح القانون.

الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ١٥١٩ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٣١

الحكمة الاستئنافية لا تملك عند القضاء بطلان الحكم المستأنف لغيره في أو في الإجراءات التي بنى عليها أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة التي فصلت في موضوعها للنظر فيها ، لأنها إذا فصلت في موضوع الدعوى تكون قد إستنفدت ولايتها عليها إنما يتعين على المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة نظر الدعوى والفصل فيها.

الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٧٣١ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٤

إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ فيما قرره رداً على الدفع بعدم قبول الطعن أمام محكمة أول درجة لرفعه من غير ذي صفة - باعتباره مرفوعاً من الشركة دون الشركاء المتضامنين بالطعن في قرار اللجنة - من أن قضاء محكمة أول درجة برفض الدفع قد أصبح نهائياً بسبب عدم استئنافه من مصلحة الضرائب ومن أنه لا يجوز أن يضار الطاعن من طعنه بالاستئناف ، ذلك أن على محكمة الاستئناف وفقاً لنص المادة ٤١٠ من قانون المرافعات السابق أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم إليها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة ، وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى ، ومن ثم يتعين على محكمة الاستئناف أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة سواء في ذلك الأوجه التي أغفلت هذه المحكمة الفصل فيها أو تلك التي تكون قد فصلت فيها لغير مصلحته دون حاجة لإستئناف فرعي منه متى كان الحكم المستأنف قد انتهى إلى القضاء له بطلباته كلها وكان لم يجب تحليه عن هذه الأوجه ، إذ لا محل لرفع الاستئناف الفرعي إلا إذا كان لم يحكم له إلا ببعض الطلبات وإن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في هذا الخصوص ، إلا أنه لما كان الحكم الابتدائي قد أصاب إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمطعون عليه عن نفسه ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه لحظته في تسبیب قضائه بعدم جواز نظر الدفع بعدم قبول الدعوى يكون غير منتج.

الطعن رقم ٤ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٩٧١ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٥

لما كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليهما إعرضا على تقدير المأمورية لصافي تركه مورثتهما ومن بينهما أطيان زراعية ، وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن ، ثم طعنا في قرارها أمام المحكمة الابتدائية طالبين تعديله وتخفيض قيمة التركة طبقاً لطلبائهما المبينة في الصحيفة ولما استأنفا الحكم الابتدائي حكمت محكمة الاستئناف بنبذ مكتب الخبراء بوزارة العدل لتحقيق إعراضات الطرفين ، وتقدير صافي التركة الخاضع لرسم الأولولة وضرية التركات ، ولما كان يبين من الإطلاع على تقرير مكتب الخبراء أنه إستبعد من أموال التركة قيمة أطيان الوقف التي فرزت للخيرات طبقاً لحكم لجنة القسمة بوزارة الأوقاف وطلب المطعون عليهما اعتماد هذا التقرير ورفض الاستئناف المرفوع من مصلحة الضرائب ، وكان هذا القدر من الأطيان لا يعتبر بحكم تخصيصه للخيرات من أصول التركة ومن حق المطعون عليهما طلب إستبعاده لا يغير من ذلك أنهما لم يبرا هذه المنازعة أمام اللجنة لأن هذه المنازعة تتعلق بمسألة قانونية لا يجوز الإتفاق على خلاف ما يقضى به القانون في شأنها ، ويمكن تدارك الخطأ الذي يقع فيها ، ولا يعتبر هذا طلباً جديداً من المطعون عليهما أمام محكمة الإستئناف لأنه يدخل في نطاق طلبائهما الأصلية إذ إلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتمد تقرير مكتب الخبراء بما تضمنه من إستبعاد قيمة الأطيان المفرزة للخيرات ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله.

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ١١١٥ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٦

الأحكام النهيية للخصومة كلها أو بعضها أو في جزء منها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تعتبر مستأنفة بإستئناف الحكم الموضوعي الذي يصدر بعد ذلك في الدعوى إلا إذا رفع عنها إستئناف خاص في المعاد القانوني وذلك طبقاً للمادة ٤٠٤ من قانون المرافعات السابق التي لا تصرف عباراتها إلا إلى الأحكام القطعية الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها. لما كان ذلك وكان الطاعن لم يستأنف الحكم الصادر بنبذ الخبر في فضائه القطعي فإن هذا القضاء يكون قد حاز قوة الأمر المقضي وإذ إلزم الحكم المطعون فيه - الصادر في الموضوع - هذه الحجية وأخذ بتقرير الخبر الذي إحتسب رسوم دفعة على العقود المكتوبة التي لم يقدمها الطاعن وتقل قيمتها عن ٢٥٠ قرشاً فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٩ مكتب قتي ٢٥ صفحة رقم ١٥٤٧ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٧٤

لما كان الثابت أن الطعون عليهما ألقاها الدعوى بطلب تقرير حق إرتفاق المرور لمقاربيهما على أرض الطاعة بتخصيص المالك الأصلي تطبيقاً لنص المادة ١٧ من القانون المدني ، وطلباً إحتياطياً للحكم بإنشاء مقر قانوني في أرض الطاعة للوصول من أرضهما للطريق العام عملاً بما تقتضيه المادة ٨١٢ من القانون المذكور من أن مالك الأرض الخبوضة عن الطريق العام أو التي لا يصلها بهذا الطريق ممر كاف يكون له حق المرور في الأراضي المجاورة بالقدر اللازم لإستغلال أرضه وإسماعها على الوجه المألوف وذلك في نظير تعويض عادل ، وإذ قضت محكمة أول درجة برفض الطلب الأصلي مع الإحتفاظ للطعون عليهما برفع دعوى مبتدأة بالطلب الإحتياطي. فقد إستأنفا الحكم الابتدائي طالبن إلغاء الحكم لهما بالطلب الأصلي أو بالطلب الإحتياطي ، ولما كان موضوع الطلبين ساقى الذكر لم يتغير وهو حق المرور ، وإن تغير مصدر الحق فيهما وهو الإرتفاق في حالة ترتيب حق المرور بتخصيص المالك الأصلي والقانون في حالة الطلب الخاص بإنشاء الممر القانوني ولا تعد المطالبة بأيهما في دعوى واحدة جمعاً بين دعوين مختلفين في الموضوع ، وكانت المادة ١١/٣ من قانون المرافعات السابق الذي رفع الإستئناف في ظله قد أجازت للتخصوم في الإستئناف مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله تغيير سببه وإضافة إليه ، لما كان ذلك فإن تخلي محكمة أول درجة عن الفصل في الطلب الإحتياطي لا يؤثر على قبوله أمام محكمة الإستئناف ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه في هذا الطلب بإيجاد مقر قانوني في أرض الطاعة ليصل أرض الطعون عليهما بالطريق العام ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون التمس عليه بأنه فصل في الدعوى بإنشاء الممر دون أن يصدر فيها قضاء من محكمة أول درجة مخالفاً بذلك نظام التقاضي على درجتين في غير محله.

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٩ مكتب قتي ٢٥ صفحة رقم ١١٠٥ بتاريخ ٦/٢٤/١٩٧٤

إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن رفع الدعوى للحكم له أصلياً بصفته الشخصية وإحتياطياً بصفته هو والمطعون ضدهما الثاني والثالث ممثلين لكنيسة المسيح ، بثبوت ملكية العقار وقضى الحكم الابتدائي للطاعن بطله الأصلي وهو ثبوت ملكيته شخصياً للعقار ومن ثم فما كان يجوز له أن يعطن في هذا الحكم بالإستئناف في شأن طلبه الإحتياطي وهو القضاء له بصفته ممثلاً لكنيسة المسيح وإذ إستأنف المطعون ضده الأول وانتهى الحكم المطعون فيه إلى إنتفاء حق الطاعن شخصياً في المطالبة بملكية هذا العقار أخذاً بصريح عبارة عقد البيع ومقصود العالدين وأنه إنما إشرى العقار بصفته نائباً عن كنيسة المسيح وربب على ذلك إلغاء الحكم الابتدائي ورفض الدعوى بعد أن قال في تحرير رفض الطلب

الإحتياطي " وحيث أنه على فرض أن المستأنف عليهم - الطاعن والمطعون ضدهما الثاني والثالث بصفاتهم الواردة بالصحيفة إنما يمثلون تلك الكنيسة فإن أحداً منهم لم يطعن على الحكم المستأنف ولذلك يعين إلى جانب تقرير إلغاء الحكم المذكور القضاء برفض الدعوى " وهذا الذي قرره الحكم خطأ ومخالف للقانون ذلك أنه وإن صدق هذا القول في حق المطعون ضدهما الثاني والثالث اللذين لم يكن لهما سوى طلب واحد وهو الحكم لهما بصفتهما ممثلين لكنيسة المسيح وقد قضت محكمة الدرجة الأولى برفضه ولم يستأنفا حكمهما إلا أنه لا يصدق في حق الطاعن لأنه ما كان يجوز له إستئناف الحكم الابتدائي الذي قضى له بطلبه الأصلي ، في شأن رفضه طلبه الإحتياطي ، وكان على محكمة الدرجة الثانية عملاً بحكم المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات الجديد - الذي يحكم الدعوى - وقد أُلغيت الحكم الصادر في الطلب الأصلي أن تعيد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى لفصل في الطلب الإحتياطي وهو ثبوت الملكية للطاعن بصفته ممثلاً لكنيسة المسيح وإذ لم تفعل إستناداً إلى ما قرره خطأ من أن الطاعن لم يستأنف الحكم الابتدائي فإن حكمها يكون مخالفاً للقانون .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٥١٦ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٣

مقتضى نص المادة ٣١٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - وهي ضمن المواد التى أبقى عليها القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - أن الإستئناف يعيد الدعوى إلى الحالة التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف ، بحيث يجب على محكمة الإستئناف إعادة النظر فيما رفع عنه الإستئناف على أساس الدفوع والأدلة المقدمة إلى محكمة أول درجة وعلى أساس أى دفع أو دليل آخر يقدم أمامها وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لدفاع الطاعن الذى تضمنته المذكرة التى كانت محكمة أول درجة قد استعدها - بغير حق - وكان الطاعن فضلاً عن عدم تقديم هذه المذكرة ضمن مستنداته أمام محكمة النقض - لم يبين مواطن القصور فيما أغفل الحكم المطعون فيه الرد عليها ، فإن النعى فى هذا الخصوص يكون غير منتج وعار عن الدليل.

الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٦٢٧ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٨

إذا إستنفدت محكمة أول درجة ولايتها بالحكم فى موضوع الدعوى ورأت محكمة الإستئناف أن الحكم المستأنف باطل لعب شبهة أو شاب الإجراءات التى بنى عليها دون أن يمتد إلى صحيفة الدعوى فإنه يعين على محكمة الإستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ألا تنف عند حد تقرير البطلان والقضاء به ، بل يجب عليها أن تفصل فى الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الإجراءات الصحيح الواجب الإلتباع - فإن

الحكم المطعون فيه إذ قضى بإعلان الحكم الابتدائي لمخالفة حكم المادة ١٦٧ من قانون المرافعات وفصل في موضوع الاستئناف لا يكون قد خالف القانون أو غل بحق الطاعن في الدلاع.

الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٦٨٣ بتاريخ ١٩٧٨/١/٤

الإستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينقل الدعوة إلى المحكمة الإستئنافية لتتظلم وفقاً لما تقتضى به المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات ، لا على أساس ما كان مقدماً فيها من أدلة ودفع وأوجه دفاع أمام محكمة أول درجة فحسب بل أيضاً على أساس ما يطرح منها عليها ويكون قد فات الطرفان إبداءه أمام محكمة أول درجة ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن لجنة تقدير القيمة الإيجابية قد حددت أجرة الدكان محل النزاع ، وأن المطعون عليه لم يتظلم من هذا التقدير بل يتظلم منه الطاعن وحده وأحيل التظلم إلى المحكمة الابتدائية ، فإنه يكون للمطعون عليه التمسك أمام المحكمة الإستئنافية بكل الأساليب القانونية والأدلة الواقعية التى سبق طرحها على محكمة أول درجة وتلك التى لم يسبق طرحها عليها دون أن يكون ملزماً بيسبق التظلم من قرار لجنة تقدير القيمة الإيجابية لإنعدام مصلحته فى هذا التظلم بقبول تقديرها ويكون تمسكه أمام المحكمة الإستئنافية بأن الإرتفاع المسموح به للمبنى محل النزاع هو ستة أدوار لا خمسة فقط صحيحاً فى القانون ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر ولم يقض بتخفيض الأجرة عما قدرته لجنة تقدير القيمة الإيجابية فإنه لا يكون قد إخذ الطاعن بتظلمه.

الطعن رقم ١٢٩١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٦٤٠ بتاريخ ١٩٧٨/١/٣

النص فى المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات على أنه " يجب على المحكمة إذا ألفت الحكم الصادر فى الطلب الأصى أن تعيد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى لتفصل فى الطلبات الإحتياطية " وفى المادة ٢٣٣ على أنه " يجب على المحكمة أن تنظر الإستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى " ، يدل على أن المشرع قد فرق بين الطلبات الموضوعية التى يطرحها الخصوم على المحكمة ويطلبون الحكم لهم بها وبين الأدلة والدفع وأوجه الدفاع التى يركن إليها الخصوم فى تأييد طلباتهم الموضوعية أو للرد بها على طلبات خصومهم فلأوجب فى المادة ٢٣٤ على محكمة الإستئناف إذا خالفت محكمة أول درجة فى قضائها فى الطلب الأصى أن تعيد الدعوى إلى تلك المحكمة لتفصل فى الطلب الإحتياطى الذى لم تبحثه - إذ حججها عن نظره إيجابتها للطلب الأصى - ومن ثم لم تستند ولايتها بالنسبة له ، وذلك حتى لا يجرم الخصوم من إحدى درجتي القضاء وذلك على ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات أما الدفع وأوجه الدلاع فقد أطلق المشرع العنان

للخصوم في إبداء ما يشاءون منها أمام محكمة الإمتناف ولو لم يسبق لهم طرحها أو التمسك بها أصلاً أمام محكمة أول درجة ما دام أن حقهم في إبدائها لم يسقط وأوجب المشرع في المادة ٢٣٣ على محكمة الإمتناف أن تنصدي للفصل في تلك الدفوع وأوجه الدفاع سواء ما أبدى منها كدفاع أصلي أو احتياطي ولا تلزم بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة إذا ما خالفت قضاءها في شأن ما تمسك به أحد الخصوم في دفع أو دفاع أصلي إلا أن يكون ما قضت به تلك المحكمة دفلاً شكلياً لم تستفد به ولايتها في نظر الموضوع كالحكم بعدم الاختصاص .

الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٣ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٨٨١ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢١
إستئناف الحكم الصادر برفض الدعوى يطرح على محكمة الدرجة الثانية النزاع بما صدر فيه أحكام وما انطوى عليه من دفاع ودفع .

الطعن رقم ١١٣٠ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣ صفحة رقم ١٨٨ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٨
المقرر في قضاء النقض أنه يترتب على الإستئناف نقل الدعوى إلى محكمة الإستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى من دفع وأوجه دفاع وتعبر هذه وتلك مطروحة أمام محكمة الإستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الإستئناف حتى ما كان منها قد صدر برفض حكم مستقل من محكمة الدرجة الأولى وأغواه من إستئنافه صدور الحكم في الدعوى لمصلحته يكون على المحكمة أن تفصل فيه إلا إذا تنازل المستأنف عليه عن التمسك بشيء منه صراحة أو ضمناً لما كان ما تقدم وكانت أوراق الطعن قد حلت من القول بتنازل المطعون عليه عن التمسك بالعقد المدعى بتزويره ومن ثم يكون الإدعاء بالتزوير المبدى عليه من المستأنف أمام محكمة الدرجة الأولى ودفاع المستأنف عليه بشأنه مطروحاً على المحكمة الإستئنافية بمجرد رفع الإستئناف ويكون عليها بالتالي أن تفصل فيه.

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤١ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٢٠٣٧ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٦
جرى قضاء هذه المحكمة على أن قبول المحكمة للدفع بعدم القبول لعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهي الصفة والمصلحة في رفعها تستفد به المحكمة ولايتها كالحال في شأن الدفوع الموضوعية المتصلة بأصل الحق ومن ثم إذا ألفت محكمة الإستئناف هذا الحكم إمتنع عليها إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة وتعين عليها التصدي للفصل في الموضوع.

الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٧٢٨ بتاريخ ١٩٨١/٦/٦
شككة الإستئناف أن تعيد النظر في الحكم المستأنف من الناحيتين القانونية والموضوعية ، وأن تستخلص من أقوال الشهود ما تعلمن إليه ولو كان مخالفاً لما إستخلصته منها محكمة أول درجة التي سمعتهم ، إذ

يجب على محكمة الاستئناف وإعمالاً للأثر النافذ للإستئناف - أن تقول كلمتها في تقديرها لأقوال الشهود الذين إستمعت إليهم محكمة أول درجة وينبغي عليها ألا تحجب نفسها عن ممارسة سلطتها في مراقبة تقدير محكمة الدرجة الأولى لأقوال الشهود.

الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٦ مكتب قتي ٣٣ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١٣/١/١٩٨٢

الإستئناف طبقاً لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات لا يطرح على محكمة الإستئناف من الطلبات الموضوعية التي سبق إبدائها أمام محكمة أول درجة إلا ما فصلت فيه هذه المحكمة وما رفع عنه الإستئناف فقط ، فإذا كان الحكم قد تضمن قضاء مختلطاً لصالح وضد المستأنف ولم يستأنفه خصمه أصبح ما قضى به لصالح المستأنف نهائياً لا يجوز العرض له ، وإذا كان طلب إخلاء للإضرار بالبنين أو الإساءة للمالك لا يعتبر كل منهما سبباً في دعوى بل يعد كل منهما طلباً بغاير طلب الإخلاء لتكرار التأخير في الوفاء بالأجرة كانت محكمة أول درجة قد قضت بالإخلاء لهذا الطلب وحده وهو ما إستأنفه المظعون ضده دون الطاعن فإن الإستئناف ينقل إلى المحكمة الإستئنافية هذا الطلب دون الطلبين الآخرين .

الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣٣ صفحة رقم ٧٢١ بتاريخ ٦/١/١٩٨٢

- إذ كانت محكمة الإحالة - إلزاماً بالحكم الناقض - قضت بقبول الإستئناف شكلاً ، فإنها تكون قد استنفدت ولايتها في هذه المسألة بحيث يمتنع عليها معاودة النظر فيها ، ويتعين عليها إلزاماً بالأثر النافذ للإستئناف أن تعرض لموضوع الإستئناف برعته وبكل ما إشتمل عليه من أوجه دفاع لتقول كلمتها فيه لقضاء سبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية ، وإذا خالف الحكم المظعون فيه هذا النظر وأعرض عن مناقشة سببي الإخلاء بحجة إنتهائية الحكم في توصيها لصدوره في ظل القانون ١٢٠ لسنة ١٩٤٧ بأنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور.

- من المقرر وإعمالاً للمادة التاسعة من القانون المدني ما يبين الأدلة التي تعد مقدماً لإثبات النظريات القانونية ، تخضع في إثباتها للقانون الساري وقت إعداد الدليل أو في الوقت الذي كان ينبغي فيه إعدادها ولما كانت العلاقة الإجبارية المدعى بها قد نشأت في سنة ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ أي في ظل القانون المدني الملغى فإنها تخضع في إثباتها لحكم المادة ٢٦٣ منه التي تنص على أن عقد الإجبار الحاصل بغير الكتابة لا يجوز إثباته إلا بإقرار المدعى عليه أو إمتناعه عن اليمين ، فلا يجوز الإعتماد في إثباته على البينة أو القرائن وكانت محكمة الإستئناف قد أجازت رغم إعراض الطاعن - إثبات العلاقة الإجبارية بكافة الطرق بما فيها البينة ، وأقامت قضاها المظعون فيه على ما إستخلصه من أقوال الشهود ومن القرائن ، فإن الحكم المظعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ولا يصح هذا الخطأ إستناد الحكم إلى المادة ١١٣

من قانون الإثبات التي تحيز للمحكمة أن تقبل الإثبات بالبينة والقرائن في الأحوال التي ما كان يجوز فيها ذلك متى تخلف الخصم عن حضور جلسة الاستجواب بغير عذر مقبول أو امتنع عن الإجابة ذلك أن الإحالة إلى التحقيق جاءت سابقة على حكم الاستجواب الموجه للمطعون ضده الأول دون الطاعن.

- إذ كانت المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات توجب على محكمة النقض عن نقض الحكم المطعون فيه وكان الطعن للمرة الثانية - أن تحكم في الموضوع إلا أن التصدي لموضوع الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يقتصر على ما إذا كان الطعن في المرة الثانية ينصب على ما طعن عليه في المرة الأولى وكان الطعن الأول قد اقتصر على النعي على شكل الإستئناف وإنصب في هذا الطعن على ما قضى به في الموضوع وهو ما لم يكن معروضاً أصلاً في الطعن الأول فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٨٣

المقرر بنص المادة ٢٢٩ من قانون المرافعات أن إستئناف الحكم المنهى للخصومة يستتبع حتماً إستئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ، مما مفاده إعادة طرح النزاع أمام محكمة الإستئناف في كل ما قضت فيه هذه الأحكام ، سواء كانت قطعية أو متعلقة بإجراءات الإثبات ولو كانت صادرة لصالح المستأنف ، بحيث يجوز للخصم إثارة كل ما أبداه من دفع أو وجه دفاع أمام الدرجة الأولى.

الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٨٤

إذا كان رفع الإستئناف من المحكوم عليه يترتب عليه طرح النزاع المحكوم فيه على محكمة الدرجة الثانية أي نقل موضوع الخصومة إلى محكمة الإستئناف في حدود ما رفع عنه الإستئناف وإعادة عرضه عليها مع أساسه القانونية وأدلته الواقعية ، وكان الثابت أن المطعون ضده قد إستأنف بدوره الحكم الابتدائي طالباً بإلغاءه ورفض دعوى الطاعين وهو ما يتضمن وبطريق اللزوم إلغاء الحكم المستأنف في خصوص قضائه بالتعويض عن الضرر المادي فإن محكمة الإستئناف إذ رأت عدم توافر الضرر المادي فلا تكون بذلك قد تعرضت للفصل في أمر غير معروض عليها أو خالفت المادة ٢١٨ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٧٧٢ بتاريخ ٢٩/١/١٩٨٤

- الإستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الإستئنافية بما فيها من أدلة ودفع وأوجه دفاع وما يكون قد فات الطرفان إبداؤه أمام محكمة أول درجة.

- إذ كانت محكمة الإستئناف قد أعملت حقها في نظر الدعوى من جديد طبقاً لما أبدته المصلحة المطعون ضدها من أوجه دفاع لم تعرضها على محكمة أول درجة ومنها الإعراض على تقرير الخبير ثم إستعملت المحكمة سلطتها في تقدير الدليل المستمد من هذا التقرير وإنهت بما أورده من أسباب سائلة إلى توافر

شرط الإعياد في نشاط بيع العقارات بما يخضع هذا النشاط للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فإنها لا تكون قد أعطت في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٣٧ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٨٥
النص في الفقرة الثانية من المادة ٢٢٩ من قانون المرافعات على أن " إستئناف الحكم الصادر في الطلب الإحتياطي يستتبع حتماً إستئناف الحكم الصادر في الطلب الأصلي ، وفي هذه الحالة يجب إختصاص المحكوم له في الطلب الأصلي ولو بعد فوات الميعاد " .يدل على أنه إذا حكمت محكمة الدرجة الأولى برفض الطلب الأصلي بعد بحث ثم تطرقت إلى الطلب الإحتياطي وأجابته ، وإستأنف الحكم الصادر في هذا الطلب الأخير من المحكوم عليه فإن الحكم الصادر برفض الطلب الأصلي يعد مطروحاً على محكمة الدرجة الثانية بقوة القانون كي تفصل في الطلبين على نحو يحقق العدالة ويصون مصالح الخصوم ، إذ لا تملك هذه المحكمة متى قضت برفض الطلب الإحتياطي أن تعيد الطلب الأصلي إلى محكمة الدرجة الأولى لأنها استندت ولايتها بالنسبة لهذا الطلب.

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ٥/٧/١٩٨٥
المادة ١٠٢٢ من قانون المرافعات وإن جازت للمحكمة الإستئنافية إذا رفع إليها إستئناف عن قرار صادر في مسألة معينة أن تصدر للمادة كلها إلا أنها إستثنت من ذلك المنازعات المتعلقة بالحساب.

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١/٣١/١٩٨٥
الحكمة الإستئنافية محكمة موضوع وسيلها لمراقبة قضاء الحكم المستأنف هو أن تعيد بحث أوجه دفاع وأدلة الخصوم من الناحيتين القانونية والواقعية ، فلا ينبغي أن تحجب نفسها عن ممارسة سلطتها في مراقبة تقدير محكمة أول درجة لواقع الدعوى وما طرح فيها من أدله إذ كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الإستئناف بأنه مستاجر للأرض محل النزاع التي تزعم بالهصولات الخفية وأنه لا يغير من هذا ولا يضفى على تلك الأرض كلها وصف الحديقة مجرد بعض الأشجار الخمرة بجزء ضئيل من مساحتها ، وإستدل على ذلك بما ورد في تقرير خبير إثبات الحالة وبتحقيقات شكوى إدارية ومحروقات صادرة من مالك الأرض الذي تماقذ معه وجميعها مستندات مقدمة لتلك المحكمة وهو دفاع جوهري قد يتغير به إن صح وجه الرأي في الدعوى. لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض إستئناف الطاعن وتأييد الحكم المستأنف على مجرد القول بأن " الثابت من مدونات حكم محكمة أول درجة أنه قد جاء بتقرير الخبير المودع في الدعوى رقم ٥٢٥ سنة ١٩٧٥ مدنى طهطا كما جاء قى حافظة المطعون ضده المقدمة محكمة طهطا مستنداً مؤرخاً ١٩٧٢/٧/٢١ " ما يدل على أنه قد أخذ ما ورد بمدونات الحكم المستأنف

حجة مسلمة فتخلي عن القيام بنظر وبحت حجج الطاعن وحجب بذلك نفسه عن واجب ممارسة مسألته في مراقبة تقدير محكمة أول درجة لأدلة الخصوم بما يعيبه بالإخلال بحق الدفاع .

الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٣٤٣ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢

الحكم بوقف الفصل في موضوع الدعوى حتى يفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها هذا الفصل ينطوي حتماً على قضاء ضمني بصحة شكل الدعوى بما يبيح لمستأنف حكم الوقف أن يطرح على محكمة الاستئناف نفيه على قضاء ذلك الحكم في شكل الدعوى الخصومة لا تتعقد أصلاً إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة وإلا كانت معدومة لا ترتب ألراً ولا يصححها إجراء لاحق ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلاص إلى وفاة المدعى عليه - البائع قبل إيداع صحيفة الدعوى - وبغير نعي من الطاعنة في هذا الخصوص فإنه إذ قضى بطلان حكم الوقف لصدوره في خصومة منعدمة يكون قد فصل في مسألة مطروحة عليه ملتزماً صحيح القانون .

الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٨

من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الاستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية نظرها وفقاً لما تقضي به المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات لا على أساس ما كان مقلداً فيها من أدلة ودفع وأوجه دفاع أمام محكمة أول درجة فحسب بل أيضاً على أساس ما يطرح منها عليها إذا كان الطاعن لم ينسب إلى الحكم المطعون فيه إغفاله الرد على دفاع آثاره أو مستند قدمه فإن النعي بهذا السبب على قضاء الحكم الابتدائي يكون غير مقبول .

الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٢٨٧ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٨

نظم المشرع في المواد ٩٤٠ إلى ٩٤٣ من القانون المدني إجراءات الأخذ بالشفعة سواء في إبداء الرغبة أو في رفع الدعوى بطلبها وهي إجراءات توجب تعيين المبيع الذي قام بسببه الحق في الأخذ بالشفعة وتحديد شخص البائع والمشتري والتمن الحقيقي الذي حصل به البيع ، وإذ تعتبر العقود في توالي البيوع في العقار المشفوع فيه عقوداً متباعدة كل منها قائم بذاته مستقل عن الآخر في أشخاص المتعاقدين وشروط التعاقد فإن الشفعين إذا ما حدد في دعواه أمام محكمة أول درجة طلب الأخذ بالشفعة بالنسبة لمعقد معين من هذه العقود المتتابعة فإنه يتحدد وفقاً لهذا العقد موضوع الحق المتداعي بشأنه والخصوم في التداعي فلا يجوز إذا ما قضى برفض دعواه أن يطلب في الاستئناف الشفعة في عقد بيع آخر إذ يعد ذلك تغييراً للطلب الذي كان مطروحاً أمام محكمة أول درجة مما لا يقلل لدى محكمة الاستئناف بإعتباره طلباً جديداً

فلا تريب على هذه المحكمة إن اعترضت عن بحنه ولم تمر إلخافاً للدفاع يتصل به لخروجه عن نطاق الإستئناف المطروح.

الطعن رقم ٢٢٤٩ لسنة ٥٨ مكتب قتي ٤١ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٨
إذ كان المقرر - في قضاء هذه المحكمة - إنه إذ رأت محكمة الإستئناف أن الحكم المستأنف باطل لعب شاب إجراءاته دون أن يمتد إلى صحيفة الدعوى فإنه يجب عليها ألا تقف عند تقرير هذا البطلان وإنما عليها أن تفصل في الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الإجراءات الصحيحة ، إلا أنه وقد أحالت محكمة الإستئناف الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى ثم عرض الأمر من جديد على محكمة الإستئناف وتنازل الخصوم أمامها في إبداء الدفوع والرد عليها على النحو الوارد بالحكم المطعون فيه ، فإن نقض الحكم بسبب ما شابه من عطف في تطبيق القانون لا يحقق للطاعتين سوى مصلحة نظرية بحتة وهو سبب لا يصلح قوأمًا للطعن بالنقض .

*** الموضوع الفرعي : وقف الإستئناف :**

الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٣١ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١٩٨٠/١/٥
إذا كان الحكم المطعون فيه قد فصل في موضوع الدعوى - بإخلاء الطاعن من العين باعتباره غاصباً مقيماً قضاءه على أن الحكم الصادر في دعوى الطاعن - برفض إلزام المطعون عليه بتحرير عقد إيجار له عن ذات العين - قد حاز قوة الأمر المقضى لعدم إستئناف الطاعن له واعتبرته محكمة الإستئناف تبعاً لذلك ملزماً لها في الدعوى الراية بوصفه الأساس القانوني لقضائها في حين أنه وهو صادر في شق دعوى الطاعن لم يكن من الجائز إستئنافه على إستقلال ومن ثم لم يجز تلك القوة فإنها تكون قد قامت قضائها على ما يخالف صحيح القانون إذ كان عليها وقف النظر في الإستئناف إلى حين صدور الحكم النهائي للخصومة برمتها في الدعوى أنه الذكر. على أن تستأنف السر في الإستئناف سواء بعد فوات ميعاد الطعن في الحكم أنف الذكر دون إستئنافه وصيروه نهائياً تبعاً أو بعد إستئنافه فعلاً ليتسنى نظر الإستئنافيين معاً والفصل فيهما بحكم واحد للإرتباط بينهما.

الطعن رقم ٤ لسنة ٥١ مكتب قتي ٣٣ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٩٨٢/٣/١٦
إذ كانت النصوص الواردة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وقانون المرافعات قد خلت مما يوجب وقف الإستئناف المرفوع من أحد المحكوم عليهم حين الفصل في المعارضة المقدمة من آخر في ذات الحكم فإنه لا على المحكمة الإستئنافية إن هي لم تجب الطاعتين إلى طلبهما في الإستئناف.

أشخاص اعتبارية

* الموضوع الفرعي : أثر إدماج المؤسسات :

الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٣ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٣٠

يرتبط على إدماج مؤسسة بأخرى أن تقتضى المؤسسة المندمجة ومعى شخصيتها الاعتبارية وذمتها المالية وتعمل محلها المؤسسة الدامجة بما لها من حقوق وما عليها من إلتزامات وتحلفها فى ذلك خلافة عامة ومن ثم تختص المؤسسة الدامجة وحدها فى خصوص الحقوق والديون التى كانت للمؤسسة المندمجة أو عليها.

* الموضوع الفرعي : الإدارات القانونية :

الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٤٥٣ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٠

المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تقضى بأن تتولى الإدارة القانونية فى الجهة المنشأة فيها الإختصاصات التالية [أولاً] المرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم وهيئات التحكيم ... كما تنص المادة الثالثة على أنه "يجوز لمجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو الوحدة التابعة لها ، بناء على إقترح إدارتها القانونية إحالة بعض الدعاوى والمنازعات التى تكون المؤسسة أو الهيئة أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها طرفاً فيها ، إلى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها ، ومزدى هذين النصين أن الأصل هو أن الإدارات القانونية للمؤسسات العامة هى صاحبة الصفة فى مباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم بإختلاف أنواعها ودرجاتها ، وإستثناء هذا الأصل يجوز لإدارة قضايا الحكومة مباشرة بعض هذه القضايا نيابة عن تلك المؤسسات بشرط إصدار تفويض لها من مجلس إدارتها.

الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٥٥ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٦

يدل النص فى المادة ١/١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية على أن المشرع جعل الوظائف الفنية بالإدارات القانونية المؤسسة العامة أو الهيئة العامة من الوظائف الفنية بالإدارات القانونية للوحدات التابعة لها وحدة واحدة فى مجال التعيين والرقية ، مما يقتضاه أنه فى حالة وظيفة من الوظائف الفنية بالإدارة القانونية للمؤسسة العامة أو الهيئة العامة يصرح أن يتزاحم عليها شاغلوا الوظائف الفنية بالإدارات القانونية للوحدات التابعة لها.

الطنين رقم ١٧٢٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢١

مفاد نص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات والمادة الأولى فقرة ثانية والمادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها والمادة ١٢ من قرار وزير العدل رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٧٧ بلاحقة تنظيم العمل فى الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام الصادر إستناداً إلى التفويض التشريعى المنصوص عليه فى المادة الثامنة من القانون المشار إليه على أن الإدارات القانونية للمؤسسات العامة أو الهيئات العامة أو الوحدات التابعة لها هى صاحبة الصفة فى مباشرة الدعاوى والنزاعات أمام المحاكم باختلاف أنواعها ودرجاتها ويستثنى من هذا الأصل الدعاوى التى ترفع من الهيئة أو الشركة ضد أحد أعضاء الإدارة القانونية بهاء منهم عليها لمباشرتها لا تكون إلا هيئة قضائية الدولة ، ومن ثم فلا يتوب عن الهيئة أو الشركة فى هذه الدعاوى الإدارة القانونية بها ، ومن ثم فإن توقيع الخاضع بها على صحيفة الطعن المرفوع على أحد أعضاء الإدارة القانونية لا يتحقق به الشروط الذى تتطلبه المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات ويكون الطعن باطلاً ، ومن ثم يعين المحكم بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة.

* الموضوع الفرعى : البنك الأهلى مؤسسة عامة :

الطنين رقم ٤١١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٠٢٨ بتاريخ ١٩٧١/١٢/١٥

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ على أن يعتبر البنك الأهلى المصرى مؤسسة عامة ملكيته للدولة ، وهذا الوضع لم يتغير بصدور القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ ، ذلك أن المشرع أنشأ بهذا القانون مؤسسة عامة جديدة هى البنك المركزى المصرى وأبقى البنك الأهلى فى الوضع الذى كان عليه بمقتضى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ - الذى صدر بإعتباره مؤسسة عامة - يؤكد هذا النظر أنه صدر القرار الجمهورى رقم ٢٣٣٧ لسنة ١٩٦٠ بالنظام الأساسى للبنك الأهلى المصرى على أن يعمل به إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦١ ونص فى مادته الأولى على أن البنك الأهلى المصرى مؤسسة عامة ذات شخصية إعتبارية مستقلة ، ولا محل للتحدى بصدور القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة التى تحيل إلى قانون العمل فيما لم ينص عليه فيها ، والقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ - الذى قضى بتطبيق اللائحة سالفة الذكر على العاملين فى المؤسسات العامة - ذلك أنه فى حالة إنطباق هذين القرارين على موظفى المؤسسة العامة وما يستتبعه ذلك من سريان بعض أحكام قانون العمل عليهم - لا يعتبر هؤلاء الموظفون فى مركز القانون الخاص ، بل تظل علاقتهم بالمؤسسة علاقة لائحية تنظيمية بوصفهم موظفين عموميين وفى مركز من مراكز

القانون العام ، غير أن أحكام قانون العامل المطبقة تصبح في هذه الحالة جزءاً من الأحكام التنظيمية التي تحكم هذا المركز العام ، وفي ذلك تطبيق لما تقتضيه المادة الرابعة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن العمل من أنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تطبيق أحكام قانون العمل كلها أو بعضها على عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة ، على أن يكون ذلك بصفة تدريجية ، مما يفصح عن رغبة المشرع في تطبيق أحكام قانون العمل على عمال الحكومة في المستقبل إسهاماً للتسوية في الضمانات بينهم وبين غيرهم من العمال ، ولا وجه أيضاً للتحدي بصدد القرار الجمهوري رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ في ١٩٦٥/٣/٢١ بتحويل البنك الأهلي المصري إلى شركة مساهمة عربية ، ذلك أن هذا القرار صدر لاحقاً لقرار لفصل الطاعن فلا أثر له على علاقته بالبنك وإذ كان البنك الأهلي المصري يعتبر مؤسسة عامة وقت صدور القرار بفصل الطاعن في ١٩٦٤/٦/٣٠ ، وكان الطاعن يعتبر وقتذاك من الموظفين العموميين بحكم تبعيته لشخص من أشخاص القانون العام ، فإن مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري يكون هو المختص دون غيره بنظر الطعن الذي قدمه الطاعن على القرار الصادر بفصله وذلك عملاً بالفقرة الرابعة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة.

* الموضوع الفرعي : الطبيعة القانونية للطوائف الدينية :

الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٤٤ مكتب قتي صفحة رقم ٢٩ ٩١٧ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٩

مؤدى نص المادتين ٥٢ ، ٥٣ من القانون المدني ، أن مناط ثبوت الشخصية الاعتبارية للهيئات والطوائف الدينية هو إعراف الدولة إعرافاً خاصاً بها ، بمعنى أنه يلزم صدور ترخيص أو إذن خاص بقيام الشخصية المعنوية لكل هيئة أو طائفة دينية ، تحرزاً من أن يجمع لكل داعية حوله أتباعاً ويتخذ هم نظاماً خاصاً وينصب نفسه قائداً لهم ، وهو إعراف مباشر وفردى على خلاف الإعراف العام الذي يتحقق بوضع المشرع ابتداءً شروطاً عامة متى توافرت في جماعة من الأشخاص أو مجموعة من الأموال اكتسبت الشخصية المعنوية بقوة القانون ، ولئن كان لا يشترط في إعراف الدولة بالشخصية الاعتبارية للهيئات والطوائف الدينية أن يكون بقانون بل يكفي فيه — وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المدني — أن يكون وفقاً للقواعد المعينة في هذا الصدد ، إلا أنه ينبغي أن يكون هذا الإعراف مبنياً على إذن وتصريح واضح من قبل المصادقة على من يمثل الجهة الدينية أو طبقاً لما جرى عليه العرف ، بحيث لا يتناقض مع واقع متواضع عليه ، يؤدي هذا النظر أن مشروع القانون الذي كان يضيف إلى البطاريكات والطوائف الدينية التي تعترف بها الدولة ، والرهينات والأديرة التي تتمتع باستقلال ذاتي ولها ذمة مالية

مستقلة عن الهيئات الدينية التي تتبعها وتحفظت المذكرة الإيضاحية بشأن الفقرة الأخيرة أنها لا تقصد بها القطع بالرأى في تتبعها بالشخصية المعنوية ، غير أن لجنة المراجعة أقرت حقوقها مكتفية بوضع عبارة عامة تشمل جميع الهيئات والطوائف التي تعترف بها الدولة ، مما مؤده أن اعتراف الدولة إنما ينصرف أصلاً إلى ذلك الفريق من الناس الذين يجمع بينهم رباط مشترك سده الإيمان بديانة معينة ولحمته استخلاص عقيدة من شريعة تلك الديانة دون الوحدات المنفرعة منها ما لم يجر العرف أو يصدر الإذن بإسباغ الشخصية المعنوية عليها .

الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٩

طائفة الإنجليييين الوطنيين قد إعرفت بها الدولة طائفة قائمة بذاتها بموجب فرمان العالى الشاهانى الصادر فى ١٨٥٠/١١/٢ ، وتؤكد بالإرادة الحديوية السنبة الصادرة فى ١٨٧٨/٩/٤ تعيين وكيل لهذه الطائفة بالقطر المصرى ثم بالتشريع الخاص بها الصادر به الأمر العالى المؤرخ ١٩٠٢/٣/١ أطلق عليها فيه إسم طائفة الإنجليييين الوطنيين وقد أوردت المذكرة التفسيرية للأمر العالى سالف الإشارة أن الطائفة الإنجليية "... تشمل جملة كنائس إنجليية ، ولكن أهمها بكثري من جهة عدد الأعضاء الكنيسة المشيخية المتحدة المصرية والسبب فى وضع مشروع الأمر العالى الذى نحن بصددده هو ما طلبه تلك الكنيسة حديثاً من نظارة الحفانية من إنشاء مجلس عمومى لها بنوع مخصوص للطائفة الإنجليية باجمعها وقد تملر على نظارتي الحفانية والداخلية تعضيد هذا الطلب لأنه كان يترتب عليه حرمان الكنائس الأخرى الإنجليية النى تقل أهمية عن هذه الكنيسة من المحكمة المختصة الآن بنظر قضاياهم المتعلقة بالأحوال الشخصية ، ولأنه نظراً لقللة عدد متشيخيها وعدم وجود نظام محلى لها فى غالب الأحوال لا يتسنى إنشاء محكمة مخصصة لكل كنيسة على حدتها ، بيد أنه لم ير مانع قوى من إيجاد مجلس عمومى مع الوكيل يكون لجميع الكنائس مندوبون فيه وتكون إختصاصاته كإختصاصات المجالس العمومية للطوائف القبطية ... " مما مفاده أن المشرع إعتبر الطائفة الإنجليية بكافة شعبيها وكنائسها طائفة واحدة ، وتعتمد لظروف خاصة أن يجعل إعراف الدولة منصباً عليها كطائفة دون أن يسبغ الشخصية المعنوية على أى من كنائسها رغم تعددها وإحصار على المصادقة على تنصيب من يمثل المجلس العمومى للطائفة بإعتباره يمثلها جميعاً . يظاهر هذا القول أن دياجبة الأمر العالى المشار إليه أوضحت أن الغرض من إصداره هو تعيين الشروط اللازم توافرها فيمن يكون عضواً بالطائفة تعييناً دقيقاً واضحاً ، ومجرد إيجاد مندوبين للجمعيات الدينية على إختلاف أنوعها المشتركة فى شئون الطائفة دون أن تشير إلى الاعتراف بالشخصية الاعتبارية للكنائس المنضمة للطائفة أخذاً بأن الاعتراف هو للطائفة جميعها ، لما كان ما تقدم وكانت المادة ١٢ من الأمر العالى إنما تستهدف

بيان الموارد المالية للمجلس العمومي للطائفة وتبرز أن الإيرادات التي تصل إلى مختلف الكنائس التابعة للطائفة إنما تسهم بها في نفقات هذا المجلس دون أن تكون لها ذمة مالية منفصلة لأن هذه الإيرادات تعتبر مالا للطائفة الإنجيلية كلها ، وكانت المادة ٢٠ من ذات الأمر إنما تبين اختصاص المجلس العمومي للطائفة دون أن يفيد أيهما أن الكنائس التابعة للطائفة والتي لها مندوبون بالمجلس تتمتع بالشخصية الاعتبارية أو أن لها ذمة مالية مستقلة ، وإذ خالف الحكم هذا النظر واعتبر أن للكنيسة التي يمثلها الطاعنان ذمة مالية مستقلة فإنه يكون معيياً.

الطعن رقم ٣ لسنة ٤٧ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١٦٠٤ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٨

إذا كان مناط ثبوت الشخصية الاعتبارية للهيئات والطوائف الدينية عملاً بحكم المادة ٥٢ من القانون المدني هو - وعلى ما جرى به قضاء التقضى إعراف الدولة إعرافاً خاصاً بها سواء صراحة بصدر القانون أو ضمناً بالمصادقة على تمثيل الهيئة الدينية ، فإن ما تضمنته القرارات الصادرة من الرئاسة العليا لطائفتي الأقباط الأرثوذكس والسرمان الأرثوذكس من أن الكنيستان شقيقتان متحدتان في الإيمان والعقيدة وليس بينهما أى فرق مذهبي أو خلاف عقائدي ، ليس من شأنه إدماج إحدى الطائفتين في الأخرى أو إلغاء الإعراف الذي قرره الدولة لأيهما ، ولا يتدرج ذلك ضمن السلطات الدينية الخالصة الباقية لرجال الكنيسة إذ هي مزاج من الدين ومن محاولة التحلل من أوضاع قانونية قائمة معترف بها بما لا يغير من بقاء قيام الخلاف بين الطائفتين .

الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٥٨ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٢

- مفاد المادتين ٥٢ ، ٥٣ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشخصية الاعتبارية للهيئات والطوائف الدينية لا تثبت إلا بإعراف الدولة إعرافاً خاصاً بها ، بمعنى أنه يلزم صدور ترخيص أو إذن خاص بقيام هذه الشخصية لكل هيئة أو طائفة دينية .

- إذ كان فرمان العالي الصادر في ١٨ من فبراير سنة ١٨٥٦ بشأن تنظيم أمور الطوائف غير الإسلامية في الدولة العلية تضمن النص على حق هذه الطوائف في أن يكون لها مجالس مخصوصة تشكل في البطريركيات ثم أتبع ذلك صدور الأمر العالي في ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ بالتصديق على لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكس العمومي المعدل بالقوانين ٨ لسنة ١٩٠٨ ، ٣ لسنة ١٩١٧ ، ٢٩ لسنة ١٩٢٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٥٠ ، ٢٦٧ لسنة ١٩٥٥ وكان مؤدى نصوص المادة الأولى والثانية والثالثة من هذا الأمر أن المشروع إعراف بالشخصية الاعتبارية لطائفة الأقباط الأرثوذكس واعتبر البطريرك نائباً عنها ومعبراً عن إرادتها في كل ما يختص به مجلس عمومي الأقباط الأرثوذكس والمتعلق بمدارس

وكتاس وفقراء ومطبعة هذه الطائفة وكذلك ما يخص الأوقاف الخيرية التابعة لها ، وهو ما أكدته المشرع عند إصداره القرار بقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ الذى - أنشأ هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس وأسند لها اختيار وإستلام قيمة الأراضي الموقوفة على البطريرك والبطريركية والمطريبات والأديرة والكنائس وجهات التعليم وجهات البر الأخرى المتعلقة بهذه الطائفة التى يديرها مجلس يرأسه البطريرك .

و أشار القرار الجمهورى رقم ١٤٣٢ لسنة ١٩٦٠ بأن البطريرك يمثل هذه الهيئة قانوناً إذ كان القانون هو مصدر منح الشخصية الاعتبارية لطائفة الأقباط الأرثوذكس وكان تمثيل هذه الطائفة فى التفاصيل هو فرع من النيابة القانونية عنها يعين مداها ويبين حدودها ومصدرها القانون ، وكان الأصل أن البطريرك هو الذى يمثل طائفة الأقباط الأرثوذكس فى المسائل السابق الإشارة إليها دون سواء ما لم يرد فى القانون نص يسند صفة النيابة فى شأن من شئونها هيئة معينة أو شخص معين إلى غير البطريرك لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر واعتبر أن لطائفة الأقباط الأرثوذكس بحفاظة القلبية شخصية إعبارية ورتب على ذلك أن للمطعون ضده الأول أسقف الأقباط بهذه الحافظة حق تمثيلها فى التفاصيل بشأن النزاع المطروح فى الدعوى مع المطعون ضده الثانى رئيس لجنة الكنيسة ودون أن يمنحهما القانون هذا الحق يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

*** الموضوع الفرعى : الطبيعة القانونية للغرف التجارية :**

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١٩٦١/٦/٨

الغرف التجارية مؤسسات عامة خولها القانون رقم ١٨٩ سنة ١٩٥١ إختصاصات معينة من ذلك إدارة الأسواق بإذن من وزارة التجارة والصناعة وإذن فتمنى كانت الغرفة التجارية قد حولت إدارة سوق للتعامل بالجملة طبقاً للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ فإن علاقتها بالوزارتين " القبانية " بعد علاقة تنظيمية تلزم فيها الغرفة القرارات التنفيذية . ومن لم فإذا كان قرار هيئة التحكيم فى قضائه بتثبيت التعائد المبرم بين الوزارتين والغرفة قد أغفل أحكام القرار الوزارى رقم ٣٨٦ سنة ١٩٥٦ الصادر بلاحقة سوق الجملة - المنوط بالغرفة إدارته - وذلك فيما تضمنه من تحديد أنصبتهم من حصيلة الوزن فإن يكون قد خالف القانون .

*** الموضوع الفرعى : الطبيعة القانونية للمؤسسات الصحية :**

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٧٩١ بتاريخ ١٩٧٥/٤/١٢

مفاد المادة السادسة من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة والمادة الثانية والثالثة من

القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية أن المؤسسات الصحفية لا تعدو أن تكون مؤسسات خاصة رأى المشرع أن يكون تأسيساً للشركات المساهمة اللازمة لمباشرة نشاطها وتنظيم علاقتها بها وفق القواعد المقررة بالنسبة للمؤسسات العامة كما اعتبرها في حكم هذه المؤسسات فيما يتعلق بمسئولية مديريها ومستخدميها الجنائية وفيما يخص جزالة الإستيراد والتصدير ومن ثم تعد المؤسسات الصحفية - فيما يجاوز هذه المسائل من أشخاص القانون الخاص وبالتالي تخضع علاقتها بالعاملين إليها لأحكام قانون العمل ولا ترد عليها أحكام نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي إمتد مبرياتها إلى العاملين بالمؤسسات العامة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على اعتبار المؤسسة المطعون ضدها الثانية - وهي مؤسسة صحفية - مؤسسة عامة ورتب على ذلك جواز نقل المطعون ضده الأول من هذه المؤسسة المطعون ضدها الثالثة - المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية - إستناداً إلى أحكام نظام العاملين المشار إليه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ١٩٨٢/٣/١

المؤسسات الصحفية هي مؤسسات خاصة رأى المشرع أن يكون تأسيسها للشركات المساهمة اللازمة لمباشرة نشاطها وتنظيم علاقاتها بها وفقاً للقواعد المقررة بالنسبة للمؤسسات العامة كما اعتبرها في حكم هذه المؤسسات فيما يتعلق بمسئولية مديريها ومستخدميها الجنائية وفيما يخص جزالة الإستيراد والتصدير ومن ثم تعد المؤسسات الصحفية فيما يجاوز هذه المسائل من أشخاص القانون الخاص وبالتالي تخضع علاقاتها بالعاملين فيها لأحكام قانون العمل ولا ترد عليها أحكام نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات الصادر بها القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١١٩٧ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٧

لما كان الشارع قد أورد المؤسسات الصحفية بموجب قرارى رئيس الجمهورية بالقانونين رقمى ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية - اللذين صدر قرار فصل المطعون ضده في ظلها - بتنظيم يختلف اختلافاً بيناً عن التنظيم الخاص بالشركات المساهمة الوارد في المواد من ٣٢ إلى ٥٥ عدا المادتين ٤٢ ، ٤٤ من قانون التجارة وفي القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات وتعديلاته فإن المؤسسات الصحفية لا تعد من قبيل الشركات المساهمة ولا يتسنى إدخال الطاعة - وهي إحدى المؤسسات الصحفية - في عداد هذه الشركات .

الطعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٥٥ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٢٣٩ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٣٠

جرى قضاء هذه المحكمة على أن - المؤسسات الصحفية هي مؤسسات خاصة رأى المشرع أن يكون تأسيسها للشركات المساهمة اللازمة لمباشرة نشاطها وتنظيم علاقاتها بها وفق القواعد المقررة بالنسبة للمؤسسات العامة كما اعتبرها في حكم هذه المؤسسات فيما يتعلق بمسئولية مديريها ومستخدميها الجنائية يختص بمزاولة الإستيراد والتصدير.

و من ثم تعد المؤسسات الصحفية فيما يجاوز هذه المسائل من أشخاص القانون الخاص وبالتالي تخضع لعلاقتها بالعاملين بها لأحكام قانون العمل ولا ترد عليها أحكام نظم العاملين بالقطاع العام المتعاقبة ، إلا أن لا يتبادى منه عدم أحكام وجود نص آخر يضع حكماً مغايراً لأحكام قانون العمل تقتضيه المصلحة العامة ، وإذا كان ذلك وكان الشارع قد أورد بموجب القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة تنظيمها شاملاً لسلطة الصحافة وحقوق الصحفيين وواجباتهم وإصدار الصحف وملكيها سواء كانت قومية أو غير قومية وطريقة إدارتها وطريقة تشكيل المجلس الأعلى للصحافة وإختصاصه وكانت كافة هذه الأمور تتعلق بمصلحة قومية عامة باعتبار الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها في خدمة المجتمع تعبيراً عن اتجاهات الرأي العام وإسهاماً في تكوينه وتوجيهه في إطار المقومات الأساسية للمجتمع تحت رقابة الشعب فإن النصوص التي إنتظمها هذا القانون تكون أمره لتعلقها بالنظام العام وتعين إعمالها فور العمل بها. لما كان ذلك وكانت المادة ٢٨ من هذا القانون تنص على أن " وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضدها هي إحدى المؤسسات الصحفية القومية وكان الطاعن بلغ من الستين في ١٩٧٩/٤/١ وأن المطعون ضدها أنهت خدمته اعتباراً من ١٩٨٠/١٠/١٤ بتاريخ العمل بالقانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ وأن المجلس الأعلى للصحافة لم يصدر قراراً بمد خدمته بناء على توصية من المؤسسة المطعون ضدها فإن قرارها بأنها خدمة الطاعن يكون قد صدر تطبيقاً لأحكام القانون ولا يعد فصلاً تعسفياً.

* الموضوع الفرعي : الطبيعة القانونية لهيئة الرقابة الإدارية :

الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ٥٣ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٥

لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض طلب إنهاء عقد الإيجار على سند من أن مساعد رئيس هيئة الرقابة الإدارية قد أبرم العقد ليس بوصفه نائباً عن الهيئة لعدم تمتعها بالشخصية الاعتبارية وإنما باعتباره نائباً عن الدولة التي تنصرف لها آثار هذا العقد مما يجوب عليه أن إلغاء الرقابة الإدارية كأداة حكومية مجردة عن الشخصية الاعتبارية بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٨٠ لا أثر له على

هذا التعاقد الذى ظل قائماً منتجاً لأثاره القانونية فيما بين المؤجر للمكان والدولة المستأجرة فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

*** الموضوع الفرعى : الطبيعة القانونية لهيئة سكك حديد مصر :**

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٧٠ صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ١٠/٤/١٩٦٩

الهيئة العامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر التى أنشئت بالقانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ تعتبر حسب القواعد التى وضعها هذا القانون لتنظيمها وطبقاً للضوابط التى يقرها الفقه الإدارى للتمييز بين الهيئات العامة والمؤسسات العامة والتى ورد ذكرها فى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسات العامة - تعتبر هذه الهيئة من الهيئات العامة وليست مؤسسة عامة لأنها كانت فى الأصل مصلحة عامة حكومية رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئة عامة للخروج بالمرافق عن النظام "الروتين" الحكومى وقد منحها المشرع شخصية اعتبارية مستقلة - كما أن الغرض الأساسى لها هو أداء خدمة عامة - وإن كان لهذه الخدمة طبيعة تجارية - فى حين أن الغرض الأساسى للمؤسسة العامة يكون ممارسة نشاط تجارى أو صناعى أو زراعى أو مالى ، كما أن قانون إنشاء هيئة السكك الحديدية وإن نص على أن تكون لها ميزانية سنوية مستقلة إلا أنه ألقى هذه الميزانية للدولة وبذلك تتحمل الدولة ما قد يصيبها من خسائر ويؤول إليها ما تحققه الهيئة من أرباح بينما أرباح المؤسسة العامة بحسب الأصل تؤول إليها وتتحمل هى الخسارة ، ثم إن الرقابة التى جعلها ذلك القانون لوزير المواصلات على الهيئة وعلى قرارات مجلس إدارتها هى من نوع رقابة الدولة على الهيئات العامة والتى لا نظير لها فى المؤسسات العامة ، وقد أكد المشرع هذا النظر أخيراً بإصدار قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧١٥ لسنة ١٩٦٦ الذى نص فى مادته الأولى على اعتبار الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية هيئة عامة فى تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة .

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ١١/٥/١٩٧٢

الهيئة العامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر هى طبقاً لأحكام قانون إنشائها رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ والقرار الجمهورى رقم ٢٧١٥ لسنة ١٩٦٩ هيئة عامة وليست مؤسسة عامة إذ كان قانون إنشاء الهيئة المذكورة وأن نص على أن تكون لها ميزانية مستقلة ، إلا أنه ألقى هذه الميزانية بميزانية الدولة ، ولازم ذلك أن تتحمل الدولة ما قد يصيبها من خسائر ، وينول إليها ما تحققه الهيئة من أرباح ، مما يجعل وزير النقل والهيئة العامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر كمسئول واحد

ومن ثم فإن النعي على الحكم - لقضائه على وزير النقل والهيئة متضامين بالتعويض عن الضرر الذي حاق بالمضروور نتيجة خطأ الهيئة الذي أدى إلى انقلاب القطار - يكون غير منتج ولا جدوى فيه .

* الموضوع الفرعى : المؤسسات العامة :

الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٩٦٢ بتاريخ ١١/٢٥/١٩٨٠
مفاد نص المادتين السابعة والثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ أن المشرع فرق بين نوعين من المؤسسات العامة فالأولى تلك التى لا تمارس نشاطاً بذاتها وعهد إلى رئيس مجلس الوزراء إصدار قرار المؤسسات العامة التى تمارس نشاطاً بذاتها لتستمر المدة المنصوص عليها فى القانون على النحو الذى أوضحته أحكامه.

الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٩٢٤ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٨٣
مؤدى نصور المواد ١ و ٢ و ٣ و ١٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن إلزامات النقل العام للركاب بالسيارات فى مدينة القاهرة أن مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة قد آلت إليها جميع ممتلكات شركة أتوبس نهضة مصر وحلت محلها فى كافة حقوقها وإلزاماتها بما يوجب عليه أن تتقبل إلى الهيئة الطاعنة كافة الحقوق التى كانت ترتبها وثيقة التأمين على السيارة مرتكبة الحادث وهى الحقوق التى كانت أصلاً لشركة أتوبس نهضة مصر " الأسوطى " المؤمنة لها - لما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات قد نصت على إلزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة مدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات وأن يكون هذا الإلزام بقيمة ما يحكم به قضاياً من تعويض مهما بلغت قيمته فإن مؤدى ذلك أنه لا يشترط لإلزام شركة التأمين بمبلغ التعويض فى هذه الحالة سوى أن يكون محكوماً به بحكم قضائى نهائى وذلك سواء كانت شركة التأمين ممثلة فى دعوى التعويض أو لم تكن مختصة فيها لأن إلزام شركة التأمين بتغطية مبلغ التعويض ليس مصدره المادة ١٠١ من قانون الإلزامات وإنما مصدره المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ وتحقق الشرط الذى نصت عليه وترتباً على ذلك يكون للهيئة الطاعنة باعتبارها قد حلت محل شركة أتوبس نهضة مصر المؤمنة لها عند تحقق الخطر بوجوب المضروور عليها بالتعويض المقضى به بحكم نهائى فى حق الرجوع على المؤمن تنفيذ لعقد التأمين إذ خالف الحكم المطعون فيه النظر السالف وأقام قضاءه بعدم قبول الدعوى على أن الهيئة لا تعتبر خالفاً للشركة المؤمنة لها فلا تتقبل إليها حقوقها وإلزاماتها وأن الهيئة الطاعنة لم تكن طرفاً فى عقد التأمين ، كما أن الشركة المطعون ضدها لم تكن ممثلة فى دعوى التعويض فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٤ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٣

مزدى المادة السادسة من القانون رقم ٣٢ سنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام والفقرة الثانية من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٤٦ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء المؤسسة العامة للمضارب ، والمادة الثانية والثالثة والخامسة منه ، والمادة الثانية من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المتعلقة بشركات القطاع العام المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ أن المؤسسة العامة للمضارب تعتبر منذ إنشائها بالقرار الجمهوري رقم ١٥٤٦ سنة ١٩٦٧ وحتى تاريخ إلغائها بالقانون رقم ١١١ سنة ١٩٧٥ من المؤسسات العامة زاولت الدولة عن طريقها فرعاً من نشاطها العام بأساليب القانون العام بقسط من حقوق السلطة العامة بالقدر اللازم لتحقيق أغراضها ، فتقوم العلاقة بينها وبين العاملين بها على أسس لائحية تنظيمية باعتبارهم من الموظفين العموميين ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده قد عمل لدى المؤسسة متقدمة الذكر منذ ١٥/٥/١٩٦٨ حتى ٣١/١٢/١٩٧٥ فثبت له أثناء هذه الفترة صفة الموظف العام وتربطه بالمؤسسة علاقة لائحية مما يستلزم إختصاص جهة القضاء الإدارى بالفصل فيما ينشأ بينهما من منازعات تتعلق بمرتبته خلال المدة سالفه البيان ولذلك بالتطبيق لما نصت عليه المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وكان النزاع المائل يدور حول أحقية المطعون ضده لمكافأة عن فوتين أوغهما من ١/٧/١٩٦٩ إلى ٧/١٢/١٩٧٥ وهى تسرج كاملة فى نطاق فترة مزاوله المؤسسة لنشاطها لأنه لم يعد لها وجود بعد ٣١/١٢/١٩٧٥ طبقاً لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ فيختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره بالفصل فى المنازعة المتعلقة بها والفترة الثانية تبدأ من ٣١/١٢/١٩٧٥ ويوافق إبتدائها اليوم الأخير من حياة المؤسسة فتكون مطالبة المطعون ضده بهذا المتوسط عن حق يدعى نشأته فى وقت لما تقضى بعد الشخصية المعنوية للمؤسسة والعلاقة الوظيفية اللائحية التى تربطه بها مما يجعل جهة القضاء الإدارى صاحبة ولاية بالفصل فى هذا الشق من المنازعة أيضاً لأن العبرة فى تحديد الجهة القضائية المختصة بنظر الدعوى هى وقت نشوء الحق المدعى به فى المكافأة مثار النزاع لما كان ذلك وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم إختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ١٦١٤ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١١

القرارات التى تصدرها المؤسسات العامة باعتماد أوجه النشاط التجارى والمالى للشركات التابعة لها لا تعد قرارات إدارية ومن لم تكون المحاكم هى المختصة بنظر المنازعات التى تثار بشأن هذه القرارات.

الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٤١ صفحة رقم ٤٢١ بتاريخ ١٩٩٠/٢/١

إذ كان قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٧٠ لسنة ١٩٧١ الذي يحكم والفة الدعوى قبل إلغائه بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ - قد خول الوزير المختص سلطة الإشراف والرقابة على شركات القطاع العام التي يشرف عليها عن طريق المؤسسة العامة لهذه الشركات تحقيقاً لأهداف السياسة العامة للدولة وخطتها ونص في ذات الوقت على أن شركة القطاع العام ذات شخصية اعتبارية وأن رئيس مجلس إدارتها هو الذي يمثلها أمام القضاء في صلاتها بالغير ويختص بإدارتها وتصريف شئونها حسبما ورد بنصوص - المواد ٣٢، ٥٣، ٥٤ فقد دل ذلك على أن سلطة الوزير في الإشراف والرقابة على شركات القطاع العام التي يشرف عليها لا شأن لها بالأمور المتعلقة بتصرفاتها وتمهيداتها وما ترتبه من حقوق والتزامات قبل الغير بل يبط بهذه الأمور للشركة ذاتها التي لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة محلة في رئيس مجلس إدارتها الذي ينوب عنها قانوناً.

*** الموضوع الفرعي : المجالس المحلية :**

الطعن رقم ١١٠ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ١٩٤٤/١١/٢٣

إن العمل الإداري كما يصدر عن السلطات الحكومية يصدر أيضاً عن الهيئات العامة الأخرى الموكول إليها إدارة بعض الشئون العمومية نيابة عن الحكومة بما أن الأمر العالي الصادر في ٥ من يناير سنة ١٨٩٠ بإنشاء المجلس البلدي لمدينة الإسكندرية قد وكل إلى هذا المجلس أمر إصدار القرارات المتعلقة بجميع المصالح العمومية في المدينة، و من بينها الحمامات العمومية، وبما يكون فيه تحسينها ورواقها ورفاهيتها ووزارة المالية قد عهدت إليه، بكتابتها المؤرخ في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٠٧، بتنظيم إستغلال أراضي سواحل المدينة أسوة بالحمامات توحيداً للإختصاص، فإن هذا المجلس يكون هو السلطة المختصة أيضاً بإدارة شئون شاطئ البحر. فما يصدر عنه من أوامر في هذه الشئون يعتبر عملاً إدارياً في معنى المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

الطعن رقم ٨٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٩

الجالس الخلية ليست جهات حكومية، فهي بمقتضى المادة الرابعة من اللائحة الأساسية لها الصادرة في ١٤ من يولييه سنة ١٩٠٩ تؤدي اختصاصاتها على مسئوليتها بلا إرتباط أو ضمان من قبل الحكومة ولها ميزانية خاصة مستقلة عن ميزانية الدولة تربط عليها مرتبات موظفيها ونفقاتها الأخرى إذ كان قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ينص في المادة ٦٧ منه على أن أحكامه لا تسرى إلا على الموظفين والعمال المربوطة أجورهم على ميزانية الدولة العامة، فالوظف الذي دخل خدمة الحكومة بعدد ثم شطب اسمه من

عداد موظفيها نتيجة لإلغاء وظيفته أو إعمالاً لتصوص عقد استخدامه وألحق بأحد المجالس المحلية وإستمر يعمل فيه ، أصبح محروماً من الإنتفاع بأحكام ذلك القانون ويكون خاضعاً من حيث تقاعده إلى لائحة صندوق الإذخار الخاصة بموظفي المجالس المحلية المختلطة الصادرة فى ١٤ يونيه سنة ١٩١٣ والصادر بمرئيتها على موظفى المجالس المحلية قرار وزير الداخلية فى ٢٨ من أغسطس سنة ١٩١٥ .

*** الموضوع الفرعى : النيابة عن الأشخاص الاعتبارية :**

الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٠/١/١٩٨٠
إذ كانت هيئة التأمينات الإجتماعية من الأشخاص الاعتبارية فيكون لها - طبقاً للمادة ٥٣ من القانون المدنى - حق النقاض ويكون لها نائب يعبر عن إدراستها المرجع فى بيان ذلك هو القانون الذى ينظم أحكامها ويعين النائب عنها وحدود هذه النيابة ومداها.

*** الموضوع الفرعى : الهيئة العامة للمساحة :**

الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٩٨٦ بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٤
صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٣٣ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة العامة للمساحة ونص فى مادته الأولى على أن تكون لها الشخصية الاعتبارية وتصح وزير الرى ومن بين ما حددته المادة الثانية منه القيام بالأعمال الخاصة بنزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ، كما نصت المادة العاشرة منه على أن رئيس مجلس إدارة الهيئة يمثلها فى علاقاتها بالغير وأمام القضاء ، والمرجع - فى بيان وتحديد صفة النيابة عن الهيئة العامة ذات الشخصية الاعتبارية ومداها هو القانون الصادر بإنشائها ، فإن تمثل الهيئة العامة للمساحة أمام القضاء قد تمحدد بموجب قانون إنشائها برئيس مجلس إدارتها إستثناء من الأصل العام الذى يقضى بتمثيل الوزير للدولة فى الشؤون المتعلقة بوزارته أو محافظ فى مجال تخويله بالقيام بما كان محولاً للوزير ، وبالطبع ليس للأول من سلطات تفوق سلطة الأخير والتي نيطة به بموجب قانون نظام الحكم اأعلى.

*** الموضوع الفرعى : بنك مصر مؤسسة عامة :**

الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩/١/١٩٧٤
نص القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن ملكية بنك مصر إلى الدولة فى مادته الأولى على أن يعتبر بنك مصر مؤسسة عامة وتنقل ملكيته إلى الدولة ونص فى مادته السادسة على أن يبقى بنك مصر مسجلاً كبنك تجارى ويجوز له أن يباشر كافة الأعمال المصرفية التى يقوم بها قبل صدور هذا القانون وقد ظل البنك وإلى أن صدر القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ فى ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٥ بتحويله

إلى شركة مساهمة عربية على ذلك الوضع الذي لم يغيره ما نصت عليه المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ الخاص بإنشاء " مؤسسة مصر " من أن رأس مال هذه المؤسسة يتكون من أنصبة بنك مصر في رؤوس أموال الشركات المساهمة ومن رأس مال بنك مصر وغيره من المؤسسات العامة التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية ، ذلك لأن الفقرة الثانية من تلك المادة نصت على أن تظل لبنك مصر شخصيته المعنوية وقد تحددت هذه الشخصية في القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه باعتبار البنك مؤسسة عامة.

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١١١١ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢

نص المادة الأولى من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ على أن يعتبر بنك مصر مؤسسة عامة ونص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ على سريان أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة مؤداة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن أحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تسرى منذ ١٩٦٣/٥/٩ على العاملين لدى البنك الطاعن المعينين قبل أو بعد هذا التاريخ.

الطعن رقم ٧١١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٤

- نص القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية بنك مصر إلى الدولة في مادته الأولى على أن يعتبر بنك مصر مؤسسة عامة وتنقل ملكيته إلى الدولة ، ونص في مادته السادسة على أن يبقى بنك مصر مسجلاً كبنك تجارى ويجوز له أن يباشر كافة الأعمال المصرفية التي كان يقوم بها قبل صدور هذا القانون ، وقد ظل البنك وإلى أن صدر القرار الجمهوري رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ فى ٢٠ إبريل سنة ١٩٦٥ بتحويله إلى شركة مساهمة عربية على ذلك الوضع الذى لم يغيره ما نصت عليه المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ الخاص بإنشاء " مؤسسة مصر " من أن رأس مال هذه المؤسسة يتكون من أنصبة بنك مصر في رؤوس أموال الشركات المساهمة ومن رأس مال بنك مصر وغيره من المؤسسات العامة التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية ذلك لأن الفقرة الثانية من تلك المادة نصت على أن تظل لبنك مصر شخصيته المعنوية ، وقد تحددت هذه الشخصية في القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه باعتبار البنك مؤسسة عامة .

- إذ كان النزاع في الدعوى يقوم على إمتناع البنك عن إصدار قرار بوقية الطعون ضده إلى الدرجة الرابعة فى ١٩٦٣/٦/١٠ مع أنه كان يجب على البنك إتخاذ هذا الإجراء تنفيذاً للمشورين رقمى ٨١٥

و٨٢٨ سنة ١٩٦٤ ، وكان البنك يعتبر وقتذاك مؤسسة عامة فإن علاقة المطعون ضده به تكون علاقة تنظيمية بوصفه موظفاً عاماً بحكم تبعيته لشخص من أشخاص القانون العام ، ولا يقدح في ذلك ما نصت عليه المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة من سريان أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بالمؤسسات العامة لأن سريان هذه اللائحة على هؤلاء العاملين لا يتأدى منه أن علاقتهم بالمؤسسة لم تعد علاقة تنظيمية وإنما يعني أن أحكام هذه اللائحة أصبحت بالنسبة للعاملين في المؤسسات العامة - وهى من أشخاص القانون العام وتحكمها قواعده جزءاً من هذه القواعد والأنظمة اللائحة التى تخضع لها علاقتهم بالمؤسسة العامة ، وإذ أن المشرع لم يقصد من إصدار القرار رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه - وعلى ما صرح به مذكرته الإيضاحية - سوى توحيد المعاملة لجميع العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها بغية إزالة الفوارق بين العاملين في قطاع واحد ، خاصة وأنهم يعملون في ظروف واحدة لتحقيق أهداف مشتركة ، وذلك بمنأى عن المساس بطبيعة علاقة العاملين بالمؤسسات العامة التى بقيت كما هى تقوم على أسس لائحية أو تنظيمية باعتبارهم موظفين عموميين ، ولما كان ذلك فإن الإختصاص بنظر الدعوى يكون معقوداً لجهة القضاء الإدارى دون جهة القضاء العادى اخذاً بأحكام المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة - والذى يحكم والعة النزاع .

*** الموضوع الفرعى : طبيعة الأندية الرياضية :**

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ٢٠/٤/١٩٥٠
مضى ثبت للمؤسسات الإجتماعية الشخصية الاعتبارية فإنه - وفقاً للقواعد العامة - تكون هذه الشخصية مستقلة عن شخصية الأعضاء المشتركين فيها وتكون جنسيتها مستقلة كذلك عن جنسيتهم فما دام الطاعن قد سلم بالشخصية الاعتبارية للمؤسسة الإجتماعية المرفوعة عليها الدعوى "نادى سبورتنج" وكان هذا النادي قد أسس في المملكة المصرية ولها موطنه وميدان نشاطه فإن جنسيته تكون حتماً مصرية وتكون أحكام البوطية هى المختصة بنظر الدعوى التى ترفع عليه. على أن ولاية المحاكم المختلطة أصبحت بعد اتفاقية مونزو مقصورة على الأجانب التابعين للدول الموقعة على الإتفاق المذكور أو التابعين للدول التى ينص عليها بمرسوم واللذين تقوم بينهم الدعوى فعلاً بقطع النظر عن المصالح الأجنبية التى قد تمسها الدعوى بطريق غير مباشر ، ولم يستثن من هذا الأصل إلا ما ورد فى المادة ٣٤ من لائحة تنظيم المحاكم المختلطة خاصاً بالشركات المصرية التى يكون للأجانب فيها مصالح جدية ، وما جاء بالمادة ٣٥

منها خاصاً بمسائل تفالس الأشخاص الخاضعين لولاية المحاكم الوطنية إذا كان أحد الدائنين الداخليين لدى الإجراءات أجنبياً ، وما جاء بالمادة ٣٦ منها خاصاً بالرهن العقاري لصالح أجنبي لما كانت هذه النصوص قد وردت على خلاف الأصل فإنه لا يصح القياس عليها أو التوسع في تفسيرها ، وبذلك تكون الخصومة بين نادى سيورتنج وبين المطعون عليه خاضعة لولاية المحاكم الوطنية ومن اختصاص هذه المحاكم دون غيرها.

الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٠١ بتاريخ ١٩٧٢/٦/١٠

الأندية الرياضية هي من الهيئات التى تخضع لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ بشأن الهيئات الخاصة العاملة فى ميدان رعاية الشباب طبقاً لنص للمادتين ١ ، ٥٨ منه ولا تسرى فى شأنها أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة عملاً بصريح نص الفقرة ٢ من المادة ١ من مواد إصدار القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ ولتن كانت المادة ٢ من هذه المواد قد أوجبت على تلك الهيئات تعديل نظمها وطلب شهرها فى خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون فى ٩ يونيو سنة ١٩٦٥ إلا أنها فضلاً عن أن هذا الحل جزءاً على تخلفها عن إتخاذ إجراءات الشهر فى الميعاد. إذ كان ذلك وكانت المادة ٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ تنص على أن تعتبر الهيئات الخاصة العاملة فى ميدان رعاية الشباب من الهيئات الخاصة ذات النفع العام وكانت القرارات الجمهورية المشار إليها بسبب الطعن خاصة بصرف منحة لموظفى وعمال الحكومة والهيئات العامة فإن القرار المطعون فيه إذ ترتب على هذا النظر أن يستعد تطبيق هذه القرارات على عمال النادى المطعون حده لا يكون مخالفاً للقانون .

* الموضوع الفرعى : طبيعة الجمعيات التعاونية :

للطعن رقم ١٩٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٩٥٥/٢/١٠

مضى كان يبين من قانون الجمعية التعاونية أن كل ما أسنده إلى مجلس الإدارة من أعمال نص عليها أو غيرها من المسائل الهامة مشروط بتقديمها إلى الجمعية العمومية ، ومن ثم فإنه لا يكون من اختصاص رئيس مجلس الإدارة إصدار منشورات متممة لقرارات الجمعية العمومية أو مفسرة لها بما يعتبر تعديلاً لها وخروجاً على صريح مدلولها ومنافضاً لمحتملاتها وإلا كانت باطلة ، ولا يجوز للأعضاء التمسك بها قبل الجمعية لمخالفتها لقانون الجمعية التى هم أعضاء فيها وليسوا أجنب عنها ومفروض علمهم بقانونها .

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٢ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٥٦

إن قانون الجمعية دون غيره الذى يرسم طريق كسب عضويتها وما يتعارض مع هذه العضوية وهو وحده الواجب الإتياع فى هذا الخصوص. فإذا كانت واقعة الحال أن مدرسى جمعية مكارم الأخلاق الإسلامية الذين حضروا جمعيتها العمومية واشتركوا فى إصدار قراراتها لم تتوالى لهم شروط عضويتها كما أن هذه العضوية حظرت عليهم - وفقاً لنصوص قانون الجمعية فإنه لا يحق لهم حضور الاجتماع أو الإشتراك فى إصدار قرارات.

الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ ١٤/٥/١٩٦٤

يقضى القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة فى مادته السابعة بأن الشخصية الاعتبارية للجمعية لا تثبت إلا إذا شهر نظامها ، ومن ثم فإن إندماج جمعية ذات شخصية اعتبارية فى جمعية جديدة لا يثبت به زوال الشخصية الاعتبارية عن الجمعية المندمجة وخلافة الجمعية الدامجة لها فى شخصيتها إلا بشهر نظام هذه الجمعية الأخيرة بوصفها خلفاً للجمعية الأولى ، وإلى أن يتم الشهر لا يثبت الاستغلاف بين الجمعيتين فى الشخصية الاعتبارية وتبقى هذه الشخصية لاصفة بالجمعية التى كانت لها أصلاً.

الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٣٤ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٦٩

جرى قضاء محكمة النقض على أنه متى كانت الجمعية " جمعية المساكن " لم تعلن وقت إبرام العقد أنها تعاقبت - مع المقاول - نيابة عن أعضائها ، وكان لا يوجد فى نصوص العقد ما يمكن أن يفيد وجود نيابة صريحة أو ضمنية فإن أثر العقد ينصرف إلى الجمعية وليس إلى أعضائها ومن ثم تكون الجمعية وحدها وهى صاحبة الحق فى مطالبة المقاول بتنفيذ التزاماته الناشئة عن هذا العقد وبالتالى لا يجوز قبول دعوى عضو الجمعية بطلب ذلك إلا إذا أثبت أن حق الجمعية قد إنتقل إليه بما ينتقل به الحق قانوناً.

الطعن رقم ١٩١ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ١٢٣٢ بتاريخ ١٧/١١/١٩٧٤

إذ كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص من واقع الأوراق المقدمة قيام الطاعة - جمعية تعاونية - بمجانب نشاطها الإجتماعى بنشاط آخر ترمى به إلى الكسب المادى وهو القيام بمعاملات القبالة لحسابها وباسمها وكان ما إنتهى إليه الحكم فى ذلك سائفاً ، فإن مجادلة الطاعة القائمة على أنها لا ترمى إلى الكسب المادى لا يعد وأن يكون مجادلة موضوعية مما تستغل محكمة الموضوع بتقديره ولا رقابة محكمة النقض عليها.

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٥٩٢ بتاريخ ١٩٧٧/١١/١

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجمعيات التعاونية والذي يحكم واقعة النزاع قبل تعديله بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ ، أورد فى الباب الخامس الأحكام المتعلقة بإدارة الجمعيات التعاونية ونص فى المادة ٣٥ على أن " تخضع الجمعيات التعاونية وهيئاتها لرقابة الجهة الإدارية المختصة ، وتتاول هذه الرقابة فحص أعمال الجمعيات والتحقق من مطابقتها للقوانين... " ثم صدر القرار الجمهورى رقم ١٤٣١ لسنة ١٩٦٠ بتحديد هذه الجهة الإدارية ، ويقضى فى مادته الأولى بأن تولى وزارة الإصلاح الزراعى مهمة الرقابة على الجمعيات التعاونية الزراعية وتعين المفتشين اللازمين لذلك وتلقى تقاريرهم ووقف تنفيذ قرارات الهيئات القائمة بإدارة تلك الجمعيات مما مؤداه أن وزير الإصلاح الزراعى طبقاً لهذا القانون هو صاحب السلطة الفعلية فى الرقابة والتوجيه على الجمعيات التعاونية الزراعية بما يجعل هذه الجمعيات تابعة للوزارة المذكورة بالمعنى المقصود فى المادة ١٧٤ من القانون المدنى ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر قيام علاقة التبعية بين وزير الزراعة - الطاعن والجمعية التعاونية الزراعية ورتب على ذلك إزالته بالتعويض بوصفه متبوعاً لهذه الجمعية فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧٢٥ بتاريخ ١٩١٩/٣/١

إذ كان قانون المؤسسات رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ - الذى كان سارياً وقت وقف الطاعن عن العمل وعند رفع الدعوى - قد نص فى مادته الثانية على أن تمارس المؤسسة العامة نشاطها إما بنفسها أو بواسطة ما تشرف عليه من شركات مساهمة أو جمعيات تعاونية ، مما مفاده أنه يجوز للمؤسسة مباشرة نشاطها بنفسها أو الفرج لمهمة الإشراف تاركة النهوض بالنشاط للشركات أو الجمعيات التعاونية لها وكان البين من الأوراق أنه منذ رفع الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى وحتى تاريخ صدور الحكم الابتدائى فى ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٦ لم يكن للشركة المطعون ضدها الثانية أى كيان قانونى ، لأنه صدر الخرخيص فى تأسيسها بموجب القرار الجمهورى رقم ٢٤٧٨ لسنة ١٩٦٥ - المنشور بالجريدة الرسمية فى ١٩٦٦/٢/٢٤ - وهو لا ينشئ بذاته كياناً قانونياً - بيد أنه لم يتم تشكيل مجلس إدارتها إلا بموجب القرار الجمهورى رقم ٩١٩ لسنة ١٩٦٧ الصادر فى ١٢ من مارس سنة ١٩٦٧ ، وقد توالى المؤسسة المطعون ضدها الأولى الإشراف على الطعن موضوع التداعى وإدارته فأوقفت الطاعن عن عمله ثم أعادته إليه ، ولازم ذلك أنها تكون صاحبة الصفة فى تمثيل الطعن أمام القضاء فى الدعوى المرفوعة أمام المحكمة الابتدائية عن هذا الإيقاف.

الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٣٩٨ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٩
يدل نص المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجمعيات على أن الحسابات السنوية للجمعيات التعاونية لا تكون نهائية إلا بتصديق الجمعية العمومية عليها .

الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٥٧٣ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٧
النص في المادتين ٢ ، ٣ من قرار وزير الصناعة والجرول والثروة المعدنية المتضمن حل وتصفية الجمعية التعاونية العامة للتسويق الصناعي على أن " تشكل لجنة تصفية الجمعية المذكورة من مندوب عن وزارة الخزانة رئيساً ، مندوب عن وزارة التموين والتجارة الداخلية ، مندوب عن وزارة الجرول والثروة المعدنية " ، تحول اللجنة جميع السلطات - اللازمة لمباشرة مهمتها " يدل على أن هذا القرار لم يعهد بالتصرف إلى رئيس اللجنة منفرداً وإنما عهد بذلك إلى اللجنة بما مؤدها وجوب صدور التصرفات منها بكامل هيئتها .

الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٥
النص في المادتين ٥٢ ، ٥٣ من القانون المدني والمواد ١ ، ٢ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من قانون الهيئات العامة الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ يدل - وعلى ما أوضحته مذكرة المشروع التمهيدي للقانون المدني - على أن المشرع حرص على بيان الأشخاص المعنوية التي يعرف لها القانون بهذه الصيغة بوضع ضابط عام يحول دون التوسع في الإعراف بالشخصية لجماعات لا تدخل في فريق أو آخر من الفرق التي يتناولها النص بذاتها لا بد فيه من نص خاص ، كما أن الخصائص الذاتية للشخص المعنوى التي وردت في المادة ٥٣ هي خصائص يستعان بها للتفريق بين مجموعات الأشخاص أو الأموال التي توجد في حكم الواقع ونظيرها من المجموعات التي يعرف القانون بكيانها ويثبت لها صلاحية الوجوب في الحدود اللازمة لمباشرة نشاطها ، فيكون شأنها في هذه الحدود شأن الأشخاص الطبيعيين ، ومن أجل ذلك فقد عني المشرع في قانون الهيئات العامة بتحديد سمات الهيئة العامة التي تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية حتى تكتسب الشخصية الاعتبارية ، فأوجب أن يتضمن سند إنشائها بياناً بالأموال التي تدخل في ذمتها المالية أى تحديد موارد تمويلها ، وأن تكون إدارتها بمعرفة مجلس إدارة يسم تشكيله بالكيفية التي بينها القرار الجمهوري ، ولا يمثلها سوى رئيس مجلس الإدارة في صلاحها بالمر وأمام القضاء ، ويكون وضع ميزانيتها الخاصة بالطريقة التي يحددها القرار - ولذلك فإنه يلزم حتى تكتسب الهيئة التي يصدر بإنشائها قانون أو قرار جمهوري ، صفة الشخص الاعتباري أن تكون هيئة عامة لها ذات الخصائص التي أوردها قانون الهيئات العامة المشار إليه وتحكمها القواعد العامة الواردة في القانون المدني بما لا يتعارض مع قانونها الخاص .

الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٠

مؤدى النص فى المادة ٢٥ من عقد التأسيس الابتدائى والنظام الداخلى للجمعية المطعون ضلها على أن "تزول العضوية إذا إلتحق العضو بجمعية تعاونية لنفس الغرض فى نفس المنطقة أو فى منطقة أخرى" أن حظر الإلتحاق بجمعية أخرى لنفس الغرض مقصور على العضو نفسه ولا يشمل أفراد أسرته ولا يغير من ذلك أن المادة ١٣ من هذا النظام تحظر على العضو وزوجه وأولاده القصر الحصول على أكثر من قطعة أرض واحدة من أراضى الجمعية لأن هذا الحظر مقصور على أراضى الجمعية ذاتها ، كما لا يغير منه أيضاً أن المادة ١٥ من النظام المشار إليه أن يجرى بين الجمعية والعضو الذى يشمله التوزيع عقد بيع يتضمن النص على شروط خاصة منها " حلول الورقة محل مورتهم إذا توفى قبل إنتقال الملكية بشرط إختيار من يمثلهم لدى الجمعية....." لأن هذا الحلول لا يتوقف على ألا يكون أحد أولئك الورقة ملحقاً بجمعية أخرى وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه على إعتبار عضو الجمعية وزوجه وأولاده القصر وحدة واحدة فى تطبيق نص المادة المشار إليها فإنه يكرن قد خالف القانون وأعطى فى تطبيقه.

الطعن رقم ٣١٦٠ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٢٢١ بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٨

مؤدى النص فى المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة أن للجمعيات أن تملك - بعد إنشائها - العقارات اللازمة لتحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض دفاع الطاعنين المبين بهذا السبب بما جاء فيه أن البين من سند إنشاء هذه الجمعية ولانحتها الأساسية أن من بين أغراضها فتح القصور وإقامة منشآت طبية للعلاج الخرى ودار للمناسبات ومركزاً لتنظيم الأسرة ومن ثم يكون من حقها تملك الأراضى اللازمة للقيام بهذه المشروعات وإقامة المباني عليها ، فإن البنى عليه بمخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه يكون على غير أساس.

* الموضوع القرعى : طبيعة الشركات التجارية :

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٣ بتاريخ ١٩٤٦/١/٣١

كل شركة تجارية غير شركة احصاة تعد فى مصر شخصاً اعتبارياً الجنسية كما هى من لوازم الشخص الطبيعى هى من لوازم الشخص الإعتبارى ، لكل شركة تجارية - عدا احصاة - لابد لها من جنسية يتحدد بها وضعها القانونى هذه الجنسية يعينها القانون .

*** الموضوع الفرعي : عدم اعتبار هيئة الإرشاد بالميناء مؤسسة عامة :**

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٢٤ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٠/٤/١٩٥٨
متى كانت نصوص لائحة طائفة رؤساء البوغاز بالإسكندرية خالية من جواز تقرير الإحالة على المعاش سواء من مجلس الإدارة أو من الجمعية العمومية إلا في الحالات المبينة باللائحة كان على المجلس والجمعية العمومية التزام نصوصها إلا أن تعدل نصوص اللائحة تعديلا يميز للمجلس أو للجمعية العمومية تقرير معاش في غير تلك الحالات.

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٩١٠ بتاريخ ١٧/١١/١٩٧١
هيئة إرشاد البوغاز ببناء الإسكندرية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تعتبر مؤسسة عامة ومرشدها لا يتحرون موظفين جموعين ولا تربطهم بالدولة علاقة الوظيفة العامة.

الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٣١٤ بتاريخ ٢٧/١/١٩٨٣
النص في المواد ٢٦ ، ٣٥ من قانون الجمعيات التعاونية ، ٢٧ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ يدل على أن الجمعيات التعاونية - ومنها الجمعية الطاعنة - تعبر عن الأشخاص الاعتبارية ويمثل كل منها مجلس إدارتها ولها ذمة مالية مستقلة ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٢٠٦٩ لسنة ١٩٦٩ بتقليل تسمية وحدات الصناعات الريفية والحرفية والجمعيات الصناعية إلى إغلاقات من أن " تنقل تسمية الجمعية التعاونية الطاعنة إلى مجلس محلي محافظة دمياط". ذلك أن قرار رئيس الجمهورية مائل البيان قد اكتفى بجعل هذه الجمعية تابعة للمحافظة فهي تسمية قاصرة على مجرد الإشراف الذي لا يفقد الجمعية شخصيتها الاعتبارية ولا ذمتها المالية المستقلة عن ذمة المحافظة ، وقد أكدت ذلك المذكرة الإيضاحية لقانون نظام الحكم المحلي رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ حين أفصحت عن الطفرقة بين سلطة الوزير المخولة للمحافظ بالنسبة للمرافق العامة للخدمات وقصر سلطته بالنسبة للمرافق العامة الإنتاجية والاقتصادية على الإشراف فقط على ما هو منصوص عليه في المادتين ٢٨ ، ٢٩ من ذلك القانون.

الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ٥٣ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٩
لما كان القرار بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الإدارية قد إستعمل نصوصه بما أورده في المادة الأولى منه من أن الرقابة الإدارية هيئة مستقلة تتبع رئيس المجلس التنفيذي وتشكل الهيئة من رئيس ونائب له وعدد كاف من الأعضاء ، ولئن كان قد أسند للهيئة القيام بخدمة عامة ، إلا أن نصوص ذلك القانون قد خللت من اعتبار هيئة الرقابة الإدارية هيئة عامة لها من الخصائص الأساسية ما تكسب بها الشخصية الاعتبارية وفقاً للقواعد السالف بيانها ، وأهمها الذمة المالية المستقلة بمواردها

ومصرفياتها ، ولا يعنى إستقلال الهيئة أو إعدادها لجزئيتها أو تعيين المخصص بالمراقبة المالية بديوان
اخصاسات أو منح رئيسها سلطات الوزير بالنسبة لعلاقته بموظفى الهيئة فيما يخص بالصرف من الميزانية لا
يعنى كل ذلك إستقلال اللعة المالية بكافة عناصرها للهيئة المذكورة عن الذعة المالية للدولة لأن إنشاء
"هيئة مستقلة" بناط بها القيام بخدمة عامة ، لا يقيد بذاته أنها هيئة عامة لها الشخصية الاعتبارية ، ولا محل
بعد ذلك للرجوع إلى المذكرة الإيضاحية للقانون التى ورد بها أن الرقابة الإدارية هيئة عامة مستقلة طالما
أن هذا الإيضاح ليس له صدق فى نصوص القانون وبخالف صريح عبارته وأحكامه ، هذا إلى أن المشرع
عمد إلى تشكيل الهيئة - على غرار تشكيل المصالح الحكومية - من رئيس ونائب له وعدد كاف من
الأعضاء وأعطى لرئيسها سلطة الرقابة والإشراف الفنى والإدارى على أعمالها وأعضائها وإصدار
القرارات المتعلقة بتنظيم الهيئة وسير العمل بها ، ولو أن المشرع قصد أن تكون الرقابة الإدارية هيئة عامة
لها شخصيتها المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة ، لتضمن مند إنشائها تشكيل مجلس إدارة خاص بها
يعتلى شئون إدارتها وينوب عنها رئيسه فى علاقاتها بالخير وتأكيد حقها فى التقاضى وتحميل رئيسها لها أمام
القضاء وذلك على النمط الذى نص عليه قانون الهيئات العامة ، ولا يقدر فى ذلك ما يقول به الطاعن
من أن الدولة لا يديرها مجلس إدارة رغم لبوت الشخصية الاعتبارية لها ، ذلك أن الدولة تعد من
الأشخاص - الاعتبارية وفق صريح نص المادة ٥٢ من القانون المدنى دون أن يضع لها المشرع أحكاماً أو
شروطاً خاصة لاكتساب الشخصية المعنوية المستقلة ولا محل بعد ذلك لإجراء القياس على غيرها من
المنشآت أو الهيئات ومن ثم وتأسيساً على ما تقدم فإن هيئة الرقابة الإدارية وإن كان لها إستقلالها فى
الحدود الواردة فى قانون إعادة تنظيمها إلا أنها لا تمد من الهيئات العامة ذات الشخصية المعنوية المستقلة
ولا تعدو أن تكون إدارة أو مصلحة حكومية لم يشأ المشرع أن يمنحها الشخصية الاعتبارية شأنها فى ذلك
شأن باقي الإدارات والمصالح التابعة للدولة التى لا تتمتع بهذه الشخصية المستقلة عنها.

*** الموضوع الفرعى : عدم تمتع المنشأة الفردية بالشخصية الاعتبارية :**

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٥٢ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٥

مضى كانت المنشأة الفردية لا تتمتع بالشخصية المعنوية التى تؤهلها لتلقى الحقوق وتحمل الإلتزامات ما لا
يصح معه إعتبار الطاعن نائباً قانونياً عنها فى الإلتزام بقيمة السند فإنه سواء صح أن الطاعن حرر السند
الإذنى موضوع النزاع بصفته الشخصية أو بوصفه ممثلاً - لتلك المنشأة - فإن ما انتهى إليه الحكمان
الإبتدائى والمطعون فيه من إلزامه شخصياً بقيمة السند الذى وقع عليه - دون أن يقرنه بأى صفة صحيح
فى القانون.

*** الموضوع الفرعى : ماهية الشخص الاعتبارى :**

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٧٢ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٩

- الأشخاص الاعتبارية على ما نصت عليه المادة ١/٥٢ من القانون المدنى هى الدولة والمديريات والمدن والقرى بالشروط التى يحددها القانون والإدارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التى يمنحها القانون شخصية اعتبارية. ويكون لها حق التقاضى ويكون لكل منها نائب يعبر عن إرادته " م ٣٥ مدنى " فإذا كان القانون لم يمنح مصلحة التنظيم الشخصية الاعتبارية ولم يخلع مديريها حق تمثيلها أمام القضاء وإنما جعلها تابعة لمجلس بلدى القاهرة الذى يمثلها محافظها فى التقاضى ، وكان محافظ القاهرة هو وحده صاحب الصفة فى تمثيل مصلحة التنظيم أمام القضاء ، فإن رفع الدعوى ضد مصلحة التنظيم ووزارتى الأشغال والمالية يجعلها غير مقبولة .

- مباشرة مصلحة التنظيم لإجراءات نزاع الملكية فى الوقت الذى لم يمنحها فيه القانون الشخصية الاعتبارية ليس من شأنه أن يصفى بداته عليها أهلية التقاضى ، ولم يرد فى نصوص القانون ٥ لسنة ١٩٠٧ المنطبق على والقة الدعوى ما يفسخ على مصلحة التنظيم هذه الأهلية.

*** الموضوع الفرعى : هيئة البريد :**

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٤٠٣ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٩

هيئة البريد - وهى تباشر عملية نقل الرسائل والطرود - تعتبر أمينا للنقل ويعتبر عملها هذا تجارياً تحكمه المواد من ٩٠ - ١٠٤ من قانون التجارة التى توجب عليها نقل الرسائل والطرود وضمان سلامة وصولها وتسليمها للمرسل إليه وتحمل مسؤولية الهلاك والتلف والتأخير ومستوياتها فى هذه الحالة مستوية تعاقدية تنشأ عن إخلاها بالتزامها فى تنفيذ عقد النقل.

*** الموضوع الفرعى : هيئة المطابع الأميرية :**

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٤٢ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٨

إذا كانت المادة الأولى من القانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٦٥ الذى يصدر بإنشاء الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، تنص بأن تلحق هذه الهيئة بوزارة الصناعة فإن مؤدى ذلك أن تكون هذه الهيئة من أشخاص القانون العام .

*** الموضوع الفرعي : هيئة النقل العلم مرفق علم :**

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٥/٢/١٩٦٢

لما كانت إدارة النقل العام بمدينة الإسكندرية قد أنشئت بالقانون رقم ٢٢ سنة ١٩٥٤ الذى أضفى عليه الشخصية المعنوية وهي تباشر مرفقاً عاماً من مرفاق الدولة فهي بذلك تعتبر من أشخاص القانون العام قد تأكد ذلك بما قرره المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور من أن " مرفق النقل فى منطقة الإسكندرية مؤسسة عامة أو شخص مصلحي ذو شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة وعن شخصية البلدية ."

الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ٤/٤/١٩٦٢

لإدارة النقل المشترك بمنطقة الإسكندرية الشخصية المعنوية وهي مؤسسة عامة ولذلك تكون علاقتها بوظائفها علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح - وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه إلى أحكام قانون عقد العمل الفردى دون تلك القوانين واللوائح فإن ذلك لا يبيح طالما أن النتيجة التى انتهى إليها تتفق مع أحكام القانون الواجب التطبيق.

*** الموضوع الفرعي : هيئة قناة السويس :**

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢٣٠ بتاريخ ٨/٢/١٩٦٨

نص القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظام هيئة قناة السويس الذى أنشأ هذه الهيئة على اعتبارها هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة وعلى أنها تختص دون غيرها بإصدار وتنفيذ اللوائح التى يقتضيها حسن سير المرفق وعلى أن يكون لها فى سبيل القيام بواجباتها ومباشرة اختصاصاتها جميع السلطات اللازمة لذلك وبوجه خاص يكون لها تملك الأراضي والمعارات بأية طريقة بما فى ذلك نزوح الملكية للمنفعة العامة إذا كان القرار بنزوح ملكية العقار للمنفعة العامة يتضمن فى ذاته تخصيص هذا العقار لتلك المنفعة فإن المشرع بتحويله هيئة قناة السويس سلطة نزوح ملكية العقارات للمنفعة العامة يكون بذلك قد خولها تخصيص أى عقار من عقاراتها لخدمة مرفق قناة السويس وهو نوع من المنفعة العامة لأن من يملك نزوح عقار مملوك للغير لمنفعة عامة يملك من باب أولى تخصيص عقار مملوك له لهذا الغرض.

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢٣٠ بتاريخ ٨/٢/١٩٦٨

نص المادة ١١ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ - الذى خول هيئة قناة السويس سلطة نزوح الملكية للمنفعة العامة - قد ورد بصيغة عامة مطلقة بحيث يشمل العقارات التى فى حيازة الهيئة أو فى حيازة الغير وسواء تعلق بها حقوق لهذا الغير قبل الهيئة أو لم يتعلق ومن ثم لا يجوز تخصيص هذا النص بغير تخصيص.

الطعن رقم ١٤٨١ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ٩٩٣ بتاريخ ١٩٩١/٥/٥

النص في المواد ١، ٢ من القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس ١، ٢، ٤، ٩، ١٠ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ بنظام هيئة قناة السويس يدل على أن جميع ممتلكات الشركة العالمية لقناة السويس البحرية قد أصبحت ملكاً للدولة من وقت تأميمها وهي تشمل مرفق القناة بالتحديد والحالة التي كان عليها وقتذاك ، وقد أسندت الدولة إلى هيئة قناة السويس بوصفها هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية القيام على شئون هذا المرفق وإدارته وإستغلاله وصيانته وتحسينه وتخولها في هذا الشأن جميع السلطات اللازمة لتحقيق ذلك بإعتباره مملوكاً لها ملكية خاصة وإذا كان مرفق القناة بالتحديد والحالة التي كان عليها وقت التأميم يشمل وعلى ما تذهب إليه الطاعنة الجري الملاحي للقناة وتوابعه من النزاع المشار إليها في النظام الأساسي للشركة المزمعة بالإضافة إلى الأراضي التي كانت ممنوحة لهذه الشركة لإستغلالها والإنتفاع بها فإن هذه الأراضي تعتبر من أملاك الهيئة الخاصة بعكس ذلك الجري الملاحي والزرع المذكورة التي وإن كانت قانوناً من أملاكها الخاصة بموجب المادة العاشرة إلا أنها وقد خصصت بالفعل للمنفعة العامة فإنها تكون قد صارت من الأموال العامة وفقاً للمادة ٧٨ من القانون المدني .

إعلان

• الموضوع الفرعي : أثر الإعلان الصحيح :

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٣٨ بتاريخ ١٨/٤/١٩٥٧
مضى كان إعلان الدعوى للمخصم قد وقع صحيحاً قانوناً ولم يحضر هو ولا محاميه للمرافعة فليس له أن يشكو من عدم إستماع دفاع شغوى منه.

الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٩٠ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٧٩
تنص الفقرة الثالثة من المادة ١١ من قانون المرافعات على أن الإعلان يعتبر منتجاً لأثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه قانوناً إذ كان الثابت أن صورة أمر التقدير - الخاص بأتباع الخامى الصادر من مجلس النقابة - قد سلمت إلى جهة الإدارة في ١٠/٤/١٩٧٥ ، فإن الإعلان يكون قد تم صحيحاً في هذا التاريخ ولا عبرة بتاريخ قيد الإعلان بدلائل القسم في ١٤/٤/١٩٧٥ كما لا عبرة بتاريخ قيد الإعلان من جهة الإدارة في ٢٢/٤/١٩٧٥ ، وبالتالي لا يكون الحكم المطعون فيه - إذ قضى بسقوط حق الطعن في الاستئناف لأنه رفع في ٢٣/٤/١٩٧٥ - قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه قصور في التسبيب .

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٧/١/١٩٧٩
مفاد المادتين ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات أن الأصل في إعلان أوراق المحضرين وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يصل إلى علم المعلن إليه علماً يقينياً بتسليم الصورة إلى ذات الشخص المعلن إليه واكتضاء المشرع بالعلم الإفتراضى متى سلمت الورقة لصاحب صفة في تسلم الإعلان غير المراد إعلانه أو بالعلم الحكمي إذا سلمت للنيابة العامة حال الجهل بموطن المعلن إليه ، إنما هو لحكمة تسوغ الخروج على هذا الأصل ، شرعت لها ضمانات معينة لتحقيق العلم بالإعلان ، بحيث يعين الرجوع إلى الأصل إذا انتفت الحكمة أو أهدرت دلالة الضمانات .

الطعن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٧/١/١٩٨٠
الأصل في أوراق المحضرين أنها متى تم إعلانها قانوناً لا تنتج أثرها إلا بالنسبة لذات الشخص الذى وجهت إليه وبالصيغة الصحيحة المحددة في ورقة الإعلان ولا ينسحب هذا الأثر إلى غيره من الأشخاص أبداً كانت علاقاتهم به . لما كان ذلك ، وكانت المطعون ضدها الثالثة لم يشملها أصلاً قرار الوصاية الصادر في ٤/١٢/١٩٥٧ لوالدتها المطعون ضدها السابعة - المقدمة صورته الرسمية - لبلوغها سن الرشد قبل

صدوره إذ هي من مواليد ١٩٦٣/١٠/٣٩، فمن ثم يكون توجيه إجراءات التنفيذ العقارى فى سنة ١٩٦١ إلى والدتها المطعون ضدها السامية بزعم أنها وصية عليها غير ذى أثر قانونى بالنسبة لها بغض النظر عن المساكاة أو صلة القرى بينهما.

الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٧٧٥ بتاريخ ١٩٨١/٣/٩

جعلت المادة ٦٦ من قانون المرافعات معاد الحضور أمام المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف خمسة عشر يوماً يجوز فى حالة الضرورة نقصه إلى ثلاثة أيام بإذن من قاضى الأمور الوقية على أن تعلن صورة الإذن للخصم مع صحيفة الدعوى ، بما مفاده أنه إذا كان نقص معاد الحضور فى الحدود المقررة قانوناً لدم ياذن من قاضى الأمور الوقية وأعلنت صورة الإذن للخصم مع صحيفة الدعوى فإن الإعلان يكون صحيحاً.

الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١١٠٩ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٩

جرى قضاء هذه المحكمة على أن شرط إعلان الخصوم على الوجه الصحيح مما يجب التحقق من توافره فى الحكم الأجنبى قبل أن يصدر الأمر بتدليله بالصيغة التنفيذية ، إذ نصت على تقريره الفقرة الثانية من المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات الحالى ، والفقرة ب من المادة الثانية من إتفاقية تنفيذ الأحكام المعقودة بين دول الجماعة العربية ، وعلى أن القاعدة المنصوص عليها بالمادة ٢٢ من القانون المدنى تنص على أن يسرى على جميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذى تجرى مباشرتها فيها وعلى أن إعلان الخصوم بالدعوى مما يدخل فى نطاق هذه الإجراءات ، لما كان ذلك وكان التائب من الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بطلان إعلانه بالدعوى التى صدر فيها الحكم المطلوب تدليله بالصيغة التنفيذية وأن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع وإجتزأ القول بأن إعلان الدعوى أمام محكمة بداءة تكريت هو مما يدخل فى نطاق الإجراءات التى ينطبق عليها قانون تلك المحكمة وفقاً للقاعدة الواردة بالمادة ٢٢ من القانون المدنى دون أن يبين أن الطاعن قد أعلن إعلاناً صحيحاً وفق الإجراءات التى رسمها قانون البلد الذى صدر فيه ذلك الحكم وهو القانون المراقى وأن إجراءات الإعلان طبقاً لهذا القانون لا تعارض مع إعتبارات النظام العام فى مصر فإنه يكون معيماً بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب.

الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٥

المقرر فى قضاء هذه أن المحكمة أنه إذا كانت الورقة المقول بأنها صورة إعلان قد خلت مما يشير إلى أنها هى التى قام المحضر بتسليمها إذ جاءت مجردة من أية كتابة محررة بخط يد المحضر يمكن أن تتخذ أساساً للبحث فيما إذا كانت هى صورة أصل الإعلان فإنه لا تترتب على المحكمة فى عدم التعويل عليها فى أنها

هي الصورة التي سلمت فعلاً ما دام الثابت من أصل ورقة الإعلان إشتمالها على جميع البيانات التي يستوجبها القانون لصحتها. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع ببطلان الحكم المستأنف على ما قرره من أن الورقة المقول بأنها صورة إعلان التعجيل قد خلست مما يشير إلى أنها هي التي قام أخضر بتسليمها إلى المعلن إليهما إذ جاءت مجردة من أى كتابة سوى تاريخ الإعلان المختلف عن الموجود بالأصل بخط يد المحضر يمكن أن يتخذ أساساً للبحث فيما إذا كانت هي صورة أصل الإعلان فإن المحكمة لا تعمل على هذه الورقة من أنها الصورة التي سلمت فعلاً للمعلن إليهما إذ بين من أصل ورقة إعلان التعجيل إشتمالها على جميع البيانات التي يستوجبها القانون لصحته وأنه تم إعلانها في الميعاد وكان ما أورده الحكم سابقاً وله أصله الثابت بالأوراق وكاف لحمل قضائه لأن النعي عليه بهذا السبب يكون في غير محله.

الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٨١٥ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٩٠

القرار في قضاء هذه المحكمة أن شرط إعلان الخصوم على الوجه الصحيح هو بما يجب التحقق من توافره في الحكم الأجنبي قبل أن يصدر الأمر بتذييله بالصيغة التتيلية عملاً بالبند الثاني من المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات إذ كانت القاعدة الواردة بالمادة ٢٢ من القانون المدني تنص على أنه يسرى على جميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذي تجرى مباشرتها فيه - وكان إعلان الخصوم بالدعوى مما يدخل في نطاق هذه الإجراءات ، وكان البين من مدونات الحكم المطلوب تنفيذه أن الطاعن أعلن جلسة ١٩٧٧/٢/٢٠ إلا أنه لم يحضر وأعلن بالطريق الدبلوماسي جلسة ١٩٧٧/٦/٣٠ إلا أنه لم يحضر وإذا كانت تلك الإعلانات تحقق الغرض منها وتكفي لإخبار الطاعن بالإحالة وإمراجل الدعوى وكان القانون لم يقيد المحكمة بطريق معين للتحقق من صحة الإعلانات فإن الإعتداد بمدونات الحكم المطلوب تنفيذه والنسي ليست محل نعي من الطاعن - تكون صالحة للإستناد إليها في التحقق من مراعاة الإعلانات ويضحي النعي على غير أساس.

* الموضوع الفرعي : إعلان أفراد القوات للمصلحة :

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ١١/٣/١٩٩٩

مفاد نص المادة ٧/١٤ من قانون المرافعات السابق أن إعلان ضباط الجيش والجنود النظاميين يكون بإستلام قائد الوحدة التابع لها الخصم صورة الإعلان ويكون تسليم هذه الصورة بواسطة النيابة التي تعبر في هذه الحالة سلطة تسليم فقط مثلها مثل أخضر تماماً.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٣

لما كان الحكم المطعون فيه قد واجه دفاع الطاعن بشأن إعلان عائلته بالإستئناف بوصفه ضابطاً بالقوات المسلحة ، ورد عليه بأسباب لا خطأ فيها قانوناً بقوله " أما القول بأنه نقيب إحتياطى بالقوات المسلحة فهى صفة لم تذكر فى أية ورقة من أوراق الدعوى ، فكان كل من المستأنفين يجهل هذه الصفة هو لم يذكر صفته فى دعواه المدنية التى رفعها ... " لما كان ، ذلك فإن الحكم إذ اعتبر الإعلان صحيحاً لا يكون قد جاوز السلطة التقديرية بحكمة الموضوع بما لا يعقب عليها من بحكمة النقض لتعلقه بأمر موضوعى .

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٨٥٠ بتاريخ ٣١/٥/١٩٧٣

مفاد نص المادة ٧/١٤ من قانون المرافعات السابق أن إعلان ضباط الجيش والجنود النظاميين يكون بإستلام قائد الوحدة التابع لها الخصم صورة الإعلان ويكون تسليم هذه الصورة له بواسطة النيابة التى تعتبر فى هذه الحالة سلطة تسليم فقط مثلها مثل المحضر تماماً إذ كان الثابت أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بإعلان عائلته لعدم إقامه بالطريق الذى رسمه القانون بالنسبة لرجال الجيش ومن فى حكمهم وكان الحكم المطعون فيه قد إقتصر فى الرد على هذا الدفاع بقوله " إنه ثابت من الصورة التنفيذية لأمر الأداء أنه أعلن للمستأنف عن طريق النيابة باعتباره من رجال القوات المسلحة " دون أن يفصح عما إذا كان هذا الإعلان قد تم صحيحاً بتسليم الصورة إلى قائد الوحدة أم لا ، مما يعجز بحكمة النقض عن أعمال سلطتها فى مراقبة هذا القضاء فإنه يكون معيباً بالقصور ، ولا يتشفع له فى هذا الخصوص تقريره أن الطاعن أعلن مع شخصه بتوقيع المحضر على متقولاته تنفيذاً لهذا الأمر ذلك أن إعلان أمر الأداء هو الذى جعله القانون مجزئاً لمبدأ النظم .

الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٦٩٧ بتاريخ ١٦/٣/١٩٧٧

مفاد المادة ٦/١٣ من قانون المرافعات أن إعلان أفراد القوات المسلحة ومن فى حكمهم يكون بإستلام الإدارة القضائية صورة الإعلان بواسطة النيابة العامة .

الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٦٩٣ بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٧

إنه وإن كانت المادة ٦/١٣ من قانون المرافعات قد نصت على تسليم صورة الإعلان فيما يتعلق بالأفراد القوات المسلحة ومن فى حكمهم بواسطة النيابة العامة إلى الإدارة القضائية المختصة إلا أن مژدى المادتين ١٠ ، ١٢ من قانون المرافعات هو وجوب توجيه الإعلان إبتداء إلى الشخص فى موطنه ، وإذا ألقى الخصم موطنه الأصلي ولم يخبر خصمه بذلك صح إعلانه فيه بما مفاده أن القانون يفرض على الشخص أن يحظر خصومه بموطنه الأصلي الجديد وإلا تحمل مغبة إعلانهم له فى موطنه السابق ولما كان الثابت أن

الطاعن أعلن بصحيفة الإستئناف في موطنه الأصلي ، فإن تجنيده في مرحلة لاحقة على تدخله في الدعوى لا يؤثر في صحة الإعلان طالما لم يخبر خصمه بذلك.

الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٤٨٤ بتاريخ ١٥/٢/١٩٧٨

مقاد المادتين ٦/١٢ ، ١٩ من قانون المرافعات إنه بالنسبة لأفراد القوات المسلحة ينبغي أن يسلم إعلانهم بواسطة النيابة العامة إلى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة ، ويترتب على مخالفة ذلك بطلان الإعلان شرط أن يكون الخصم على علم بعقبتهم هذه وإلا صح إعلانهم طبقاً للقواعد العامة. لما كان ذلك وكان البين من المستندات المقدمة أن الطاعن الأول ضابط بالقوات المسلحة وأن عدم إعلانه بأوراق تكليفه بالخصور في الدعوى أمام محكمة أول درجة كشف للمطعون عليه عن صفته هذه فتنازل عن مخاصمته أمامها مما يشير إلى علمه اليقيني بصفته كأحد أفراد القوات المسلحة ورغم ذلك فإنه أدخله في الإستئناف متجافياً عن سلوك الطريق الواجب الإتياع في إعلانه وفق الفقرة السادسة من المادة ١٣ من قانون المرافعات آتفة الإشارة ، فإن هذا الإعلان يقع باطلاً ، ولا يسوغ القول بأن الطاعن الأول تقدم بطلب لإعادة الدعوى إلى المرافعة ليتسنى إبداء دفاعه وأن البطلان قد تصحح في معنى المادة ١١٤ من قانون المرافعات لأن الثابت أن الطاعن الأول لم يحضر طيلة تردد الدعوى أمام محكمة الإستئناف وأنه نوه في طلبه في فترة حجز الدعوى للحكم ببطلان إعلانه وأرفق به شهادة رسمية تثبت صفته كضابط بالجيش المصري وأنه لا يزال في الخدمة وبالتالي فإن تقديم الطلب لم يكن بناء على الإعلان الباطل ولا يسقط حقه في التمسك بالبطلان.

الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٨

توجب المادة ١٣ من قانون المرافعات إتباع إجراءات معينة في تسليم صور الإعلانات إلى بعض الهيئات والأشخاص ومنهم أفراد القوات المسلحة ، والأصل في إعلان أوراق المرافعات طبقاً للمادة العاشرة من ذات القانون أن يتم تسليمها إلى شخص المعلن إليه أو في موطنه اكتساب أحد طرفي الخصومة صفة من الصفات المينة بالفقرات ٦ ، ٧ ، ٨ من المادة ١٣ سالفه البيان التي توجب إجراء الإعلان على وجه مخالف لهذا الأصل يعين أن يكون معلوماً لدى خصمه علماً يقينياً وقت مباشرته الإعلان حتى يلتزم الطريق المخصص له ، وإلا حق إتياع القواعد الأصلية في الإعلان ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن أعلن بصحيفة الإستئناف في موطنه بصفته طبيياً وقد حضر بناء على هذا الإعلان وأبدى دفاعه أمام محكمة أول درجة دون أن يوجه أية مطاعن لإجراء الإعلان في موطنه بالصفة المينة بالورقة وكون الطاعن لم يقدم ما يدل على إشتغال ملف الدعوى على ما يثبت بصفته كأحد أفراد القوات المسلحة

إن النعي بظلمة إعلان صحيفة الإستئناف لعدم إتباع القواعد المقررة لإعلانه طبقاً للفقرة السادسة من المادة ١٣ من قانون المرافعات و بظلمة الحكم تبعاً لذلك يكون على غير أساس .

الظعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٤٠٩ بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٠

البن من المادتين ٩ و ١٠ من قانون المرافعات أن الأوراق التي يقوم المحضرون بإعلانيها إنما تكون من أصل وصورة وأن الذي يتم تسليمها منها هو الصورة ويكون تسليمها إلى الشخص نفسه أو في موطنه الأصلي أو موطنه المختار في الأحوال التي بينها القانون ، وكان القانون إستثناء من هذا الأصل قد نظم في المادة ١٣ مرافعات أوضاعاً خاصة لتسليم صور الإعلانات إلى جهات بالنسبة لأفراد معينين حددتهم تلك المادة ومن بينهم أفراد القوات المسلحة إذ نصت تلك المادة على أنه " فيما عدا ما نص عليه في قوانين خاصة. تسلمك صورة الإعلان على الوجه الآتي : فيما يتعلق بأفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم تسلم بواسطة النيابة العامة إلى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة فذلك على أن الإعلان في هذه الحالة يتم تسليم الصورة لتلك الإدارة دون أن تبحث المحكمة فيما وراء ذلك بشأن تسليم الصورة إلى المراد إعلانه شخصياً مثلها في ذلك مثل تسليم الصورة في الوطن إذ لا شأن للمحكمة بما إذا كان الشخص الذي تسلمها فيه سلمها بدوره إلى المراد إعلانه أم لا وبهذا يكون القانون قد إعتبر الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة بمثابة الوطن بالنسبة إلى أفراد القوات المسلحة وتسليم الصورة في الوطن يتم الإعلان وينتج أثر.

* الموضوع الفرعي : إعلان الأحكام :

الظعن رقم ٢٠٣ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ١٥/١١/١٩٥١

الأصل أن أثر إعلان الحكم مقصور على من أعلنه ومن أعلن إليه ولا ينعدي إلى غيرهما من مضمون الدعوى ، والمادة ٣٧٩ مرافعات التي تنص على جريان ميعاد الظعن في حق من أعلن الحكم ومن أعلن إليه وإن كانت قد سوت في هذا بين المعلن والمعلن إليه إستثناء من قاعدة أن الشخص لا يضار بعمله المشروع ، فإن هذا الإستثناء يجب أن يقتصر على ما ورد به صريح النص من ثم فلا يجوز لمن لم يعلن بالحكم المظنون فيه أن يتمسك بسريان ميعاد الظعن في حق من أعلنه إلى غيره ، كما لا يجوز لمن أعلن بالحكم أن يتمسك ببداة جريان ميعاد الظعن في حق الطاعن من وقت سابق لإعلانه إستناداً إلى حصول إعلان آخر منه في تاريخ سابق لحكم آخر في الدعوى.

الظعن رقم ٧٨ لسنة ٢٠ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٩٥٠ بتاريخ ١٩٥٢/٤/٢٤

إن إعلان الأحكام إنما يكون بالطريق الذي رسمه القانون أى بورقة من أوراق المخضرين تسلّم لمن يراد إعلانه أو لمن يستطيع الإستلام نيابة عنه ولا يجزى ذلك إطلاع من يراد إعلانه على الحكم أو علمه به أو تقديمه كمستند لي قضية كان مختصاً فيها ، كما أن أيّاً من هذه الوقائع لا يكفى مسوغاً للقول بتنازل المقصود بالإعلان عن التمسك بما شاب إعلان الحكم من بطلان ، إذ التنازل عن هذه الحقوق لا يقام على الظن أو الإحتمال أو على واقعة غير قاطعة الدلالة في هذا الخصوص ، وعلى ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يحفل بدفاع الطاعة من أنه لا صفة لمن إستلم إعلان الحكم الفيائي بالنيابة عنها بناء على أن هذا الحكم قدم في ملف قضية أخرى كانت الطاعة خصماً فيها وأنها إطلعت عليه دون أن تعرض على صفة من إستلم الإعلان نيابة عنها ودون أن تبادر إلى رفع المعارضة عن هذا الحكم بل إستمرت في معكولها مدة ثمانية شهور ، وإذ رتب على ذلك عدم قبول المعارضة المرفوعة منها شكلاً لرخصها بعد الميعاد يكون قد خالف القانون وشابه قصور وتعين نقضه.

الظعن رقم ٨٦ لسنة ٢٣ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٥

مضى كان المخضر قد أثبت في أصل إعلان صورة الحكم أن أخص المعلن إليه الذي خوطب في الإعلان لم يوقع كما أثبت أنه ترك للمعلن إليه صورة الورقة المعلقة فإن هذا الذي أثبتته المخضر لا يكفى لتوافر ما يشترطه القانون في المادة ٥/١٠ من المرافعات من أن يشتمل أصل الورقة المعلقة إما على توقيع مستلم الصورة وإما إثبات واقعة إمتناعه وسببه ويكون إعلان الحكم قد وقع باطلاً عملاً بالمادة ٢٤ من المرافعات لأن عدم توقيع المخاطب معه قد يكون راجعاً إلى سبب آخر غير إمتناعه عن التوقيع كتقصير المخضر في القيام بواجبه.

الظعن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٥ مكتب قني ١٠ صفحة رقم ٦٨٨ بتاريخ ١٩٥٩/١١/١٩

إعلان الحكم أو السند الواجب التنفيذ للمدين والتنبه عليه بالوفاء وإن كان من الإجراءات التي رتب القانون على إغفالها البطلان إلا أن هذا البطلان لا يتعلق بالنظام العام ، إذ هو شرع لمصلحة المدين وحده فلا يقبل من غيره التمسك به - فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن هذا الإعتراض لم يسد إلا من الطاعن وهو الخائن وهو غير المدين فإن النتيجة التي إنتهى إليها الحكم برفض هذا الإعتراض تكون صحيحة في القانون.

الظعن رقم ١٦٣ لسنة ٢٧ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ١٠٣١ بتاريخ ١٩٦٢/١١/١٥

توجب المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات - قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في الإعلان الذي يبدأ به ميعاد الظعن في الحكم أن يكون لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي ، فإذا كان تحديد اخل

الذى وجه إليه إعلان الحكم المطعون فيه إنما ينصب على تعيين مكان تجارة الطاعن ولا ينصرف إلى بيان محل إقامته وكان من الثابت أن الحكم المطعون فيه قد أعلن للطاعن في محل تجارته ولم يكن ذلك الحكم قد صدر في شأن يتعلق بإدارة أعمال هذه التجارة فإن إعلان الحكم يكون باطلاً ولا يفتتح به ميعاد الطعن.

الطعن رقم ٩٣٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٧٠٧ بتاريخ ١٠/٦/١٩٨٠

المقصود من إعلان المدين بأمر الإختصاص في نفس اليوم الذى صدر فيه هو - على ما جاء بمجموعة الأعمال التحضيرية - إخطار المدين بما تم حتى يتظلم منه وفقاً لنص المادة ١٠٩٢ من القانون المدنى إن كان هناك وجه للتظلم إذ أن المدين لم يكن حاضراً وقت صدور الأمر بالإختصاص.

الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٨٨٧ بتاريخ ٢٢/٦/١٩٨١

إذ كان إعلان الحكم الابتدائى إلى الطاعة معيباً بعبء يطله ، فإنه من ثم لا يفتتح به ميعاد الطعن عليه بطريق الاستئناف.

الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٠٨ بتاريخ ٢٦/١/١٩٨٣

يكفى فى إعلان المدين بالحوالة لتنفيذ في حقه طبقاً لنص المادة ٣٠٥ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حصوله بأية ورقة رسمية تعلن بواسطة المحضرين وتشتمل على ذكر وقوع الحوالة وشروطها الأساسية وبالتالي فإن إعلان صحيفة الدوى التى يرلغها ائحال له على المدين مطالباً إياه بالوفاء بائحق ائحال به يعتبر إعلاناً بالمعنى المقصود قانوناً فى المادة ٣٠٥ المذكورة وتنفذ به الحوالة فى حق المدين.

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١١٧٤ بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٨٥

الأصل فى إثبات إعلان الحكم أن يكون بالبيان الوارد عنه فى ورقة الإعلان بحيث إذا لزم الأمر أن تتحقق المحكمة فى هذا التاريخ وجب عليها أن ترجع إلى ورقة إعلان الحكم ذاتها فإن هى رأت الأخذ بدليل آخر فى إثباته كان عليها أن تتحققه.

الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ٩/٣/١٩٨٧

إذ كانت القاعدة الواردة بالمادة ٢٢ من القانون المدنى تنص على أن يسرى على جميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذى تجرى مباشرتها فيه فإن إعلان الخصوم بالدعوى هو مما يدخل فى نطاق هذه الإجراءات ، والتحقق من إعلان الخصوم وفقاً لقانون البلد الذى صدر فيه الحكم الأجنبى منوط باحكام المختصة بالحكم بشمول الحكم الأجنبى بالصيغة التنفيذية.

الطعن رقم ٢٨٦٠ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٦٨ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٧

الإعلان الذى تنفذ به الحوالة فى حق المدين والغير - بالتطبيق حكم المادة ٣٠٥ من القانون المدنى هو الإعلان الرسمى الذى يتم بواسطة المحضرين وفقاً لقواعد قانون المرافعات ولا يخفى عن هذا الإعلان الرسمى مجرد إخطار المدين بكتاب مسجل أو علمه بالحوالة ولو أقر به ، إذ متى رسم القانون طريفاً محدداً للعلم فلا يجوز إستظهاره إلا بهذه الطريقة.

الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٢

إذ كان ما خلاص إليه الحكم بشأن صحة إعلان الطاعن بمنطوق حكم اليمين فى موطن وكيله لا مخالفة فيه للقانون وكانت اليمين بالصيغة التى أقرتها المحكمة حاسمة للنزاع ولا تصفى فى توجيهها ، فلا قصور على الحكم المطعون فيه إن هو لم يعرض بالرد على طلب الطاعن بالعدول عنها أو إعادة الدعوى للمرافعة ويكون النعى على ما إستخلصه الحكم من قرائن لتأكيد إتصال علمه بهذا الإعلان - أباً كان وجه الراى فيها - غير منتج.

الطعن رقم ٢٢٩٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٣

الأصل فى إعلان أوراق المحضرين القضائية هو أن تسلم إلى المعلن إليه نفسه أو فى موطنه الأسمى أو المختار وذلك إلتقاء ضمان إتصال علمه بها سواء بتسليمها إلى شخصه وهو ما يتحقق به العلم اليقضى أو بتسليمها فى موطنه إلى أحد المقيمين معه من الأزواج أو الأقارب أو الأصهار أو التابعين وهو ما يتحقق به العلم الظنى " المادة ١٠ مرافعات " أو بتسليمها إلى جهة الإدارة التى يقع موطنه فى دائرتها إذا لم يوجد من يصح تسليمها إليه على أن يرسل إليه المحضر فى موطنه كتاباً مسجلاً يخبره بخبره فيه بمن سلمت إليه قانوناً " م ١١ مرافعات " أو بتسليمها إلى النيابة العامة إذا لم يكن للمعلن إليه موطن معلوم فى الداخل أو الخارج " م ١٣ مرافعات " وهو ما يتحقق به العلم الحكيم إلا أن المشرع قد خرج على هذا الأصل بالنسبة لإعلان الأحكام فإسوجب فى المادة ٢١٣ من قانون المرافعات أن تعلن إلى المحكوم عليه لشخصه أو فى موطنه الأسمى وذلك تقديرأً منه للأثر المترتب على إعلان الحكم وهو بدء مواعيد الطعن الأمر الذى حرص المشرع من أجله على إحاطته بمزيد من الضمانات للتحقق من وصولها إلى علمه فعلاً حتى يسرى فى حقه ميعاد الطعن عليها مما مؤداه وجوب توافر علم المحكوم عليه فى هذه الحالة بإعلان الحكم علماً يقينياً أو ظنياً ودون الاكتفاء فى هذا الصدد الحكيم إستثناء من الأصل المنصوص عليه فى المواد ١١٠، ١٢، ١٣ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٢٣٢٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٥/١/١٩٨٩

لما كان المشرع قد نص في المادة الخامسة من قانون الإثبات على " الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات لا يلزم تسميتها ما لم تتضمن قضاءً قطعياً يجب إعلان منطوق هذه الأحكام إلى من لم يحضر جلسة النطق به وكذلك يجب إعلان الأوامر الصادرة بتعيين تاريخ إجراء الإثبات وإلا كان العمل باطلاً ويكون الإعلان بناء على طلب قلم الكتاب بميعاد يومين. فإن مؤدى ذلك أن ميعاد الحضور الذى تضمنه هذا النص الخاص هو الميعاد الواجب مراعاته فى خصوص إعلان التاريخ المعين لإجراء الإثبات دون الميعاد الآخر المنصوص عليه فى المادة ٦٦ من قانون المرافعات الواردة ضمن الباب الثانى من الكتاب الأول المتعلق برفع الدعوى وقيداعها ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن المحكمة حددت خلف اليمين الخامسة جلسة ١٩٨٥/٥/٦ وتم إعلان الطاعن بصيغة اليمين بتاريخ الجلسة المحددة لحلفها وتم ذلك الإعلان بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢ مع مأمور القسم لعلقي مسكنه وقت الإعلان وأرسل له المحضر خطاباً مسجلاً فى نفس التاريخ ، فإن إعلان الطاعن بالجلسة المحددة خلف اليمين يكون قد تم صحيحاً وبمراعاة ميعاد الحضور الذى حدده القانون بما لا يلزم منه تحديد ميعاد آخر وإعلانه مرة ثانية ، ويكون النعى على غير أساس.

الطعن رقم ٢٤٨٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٨٠٣ بتاريخ ٢١/٣/١٩٩٠

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - إن المشرع إستوجب فى المادة ٢١٣ من قانون المرافعات أن تعلن الأحكام إلى المحكوم عليه لشخصه أو فى موطنه الأصلي وذلك تقديرأ منه للأثر المترتب على إعلان الحكم وهو بدء مواعيد الطعن الأمر الذى حرص المشرع من أجله على إحاطته بمزيد من الضمانات للتحقق من وصوفا إلى علمه فعلاً حتى يسرى فى حقه ميعاد الاستئناف.

الطعن رقم ١٧٨٥ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ٣١/١/١٩٩١

لئن كان المشرع قد عرج على الأصل العام فى إعلان أوراق المحضرين بالنسبة لإعلان الأحكام إذ إستوجب فى المادة ٢١٣ من قانون المرافعات أن تعلن إلى المحكوم عليه لشخصه أو فى موطنه الأصلي وذلك تقديرأ منه للأثر المترتب على إعلان الحكم وهو بدء سريان مواعيد الطعن الأمر الذى حرص المشرع من أجله على إحاطته بمزيد من الضمانات للتحقق من وصوفا إلى علمه فعلاً حتى يسرى فى حقه ميعاد الطعن عليها مما مؤداه وجوب توافر علم المحكوم عليه فى هذه الحالة بإعلان الحكم علماً يقيناً أو ظناً سواء بتسليمها لشخصه أو بتسليمها فى موطنه الأصلي إلى من يصح تسليمها إليه من الأزواج أو الأقارب أو الأصدقاء التابعين ، ودون الإكفاء فى هذا الصدد بالعلم الحكيم الذى يتحقق بتسليم الصورة لجهة الإدارة والنيابة العامة حسب الأحوال إذا لم يوجد من يصح تسليمها إليه إلا أنه متى ثبت انتقال

الخضر إلى موطن المعلن إليه الأعلى وإمتناع من يصح تسليم الصورة إليه عن الإستلام وتسليم الصورة تبعاً لذلك الجهة الإدارية أو النيابة العامة حسب الأحوال فإنه يتحقق بهذا الإعلان علم المحكوم عليه علماً ظاهرياً ويبدأ من تاريخ هذا العلم بميعاد الطعن في الحكم في الحالات المبينة في المادة ٢١٣ من قانون المرافعات ولا يعتبر ذلك من قبيل العلم الحكمي حتى لا يترك تحديد بدء سريان ميعاد الطعن لمشينة المعلن إليه وحده وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إنترجم هذا النظر واعتبر إعلان من الطاعة بالصورة التنفيذية لقرار تقرير الاعتاب على مقرها الثابت بالمستندات المقدمة منها ، والمسلم للنيابة بعد رفض الموظفة المختصة بالجمعية الطاعة الإستلام إعلاناً صحيحاً به ميعاد الطعن في ذلك القرار فإن النعي عليه باخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٠ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٧٣ بتاريخ ١٩٣٥/٦/٢٠

إن آثار إعلان الأحكام بين الخصوم لا تكون إلا بين من أعلن الحكم ومن أعلن له سواء تعدد المحكوم بهم أو المحكوم عليهم ذلك فيما عدا حالة التجزئة أو حالة التضامن المقتدة قانوناً فوكيل بعض المتضامنين للبعض في عمل ما هو من مصلحة جميعهم إذن فالقول بجواز الإكتفاء بإعلان الحكم من أحد المحكوم بهم للمحكوم عليه واعتبار المحكوم عليه معلناً من المحكوم بهم أجمعين ومتمكناً بذلك من إجراء الاستئناف في الميعاد القانوني بحيث إذا رفع استئنافه ضد من لم يعلنه بالحكم كان هذا الاستئناف غير مقبول شكلاً لرفعه بعد الميعاد - القول بهذا غير صحيح على إطلاقه. فإذا كان إثنان من المحكوم بها قد تمسكا بأنهما أعلننا الحكم الابتدائي للمستأنف وأنه لم يرفع الاستئناف إلا بعد الميعاد فتنازل المستأنف عن إختصامهما وقصر طلباته على ما إدعاه قبل ثالث المحكوم بهم الذي لم يعلن الحكم الابتدائي للمستأنف ، ولم يحضر ويطلب الاستفادة من أن زميليه المحكوم لصالتهما معه قد أعلننا الحكم ، ولم يبين كيف كان له أن يستفيد من إعلان غيره ، فلا يجوز ضخمة الاستئناف أن تعبر الاستئناف غير مقبول شكلاً في حقه .

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٨٣ بتاريخ ١٩٣٥/٦/٢٠

إعلان الحكم لا يجعل ميعاد الطعن بطريق النقض يسرى في حق معلن الحكم كما يسرى في حق من أعلن إليه.

* الموضوع الفرعي : إعلان الأشخاص الإعتبارية :

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٢٣٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٥

لا يعيب الإعلان ما عساه أن يقع من خطأ في اسم الممثل الحقيقي للشخص الاعتباري .

*** الموضوع الفرعي : إعلان الحكومة :**

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٥٢

لما كانت الفقرتان الأولى والثالثة من المادة ١٤ من قانون المرافعات المعدلتان بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ تنصان على أن صورة الإعلان فيما يتعلق بالدولة تسلم للوزراء ومديرى المصالح المختلفة والمخالفين والمديرين ولما يتعلق بالأشخاص العامة تسلم للنائب عنها قانوناً ، وذلك فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام تسلم الصورة إلى إدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم بحسب الاختصاص اُغلى لكل منها أو إلى قسم قضايا الأوقاف فيما يتعلق بوزارة الأوقاف - وكانت المادة ٢٤ مرافعات تنص على أنه يوجب البطلان على عدم مراعاة المواعيد والإجراءات المنصوص عليها فى المواد الواردة فيها ومنها المادة ١٤ الآتف ذكرها. وكانت هذه النصوص صريحة فى وجوب تسليم صور إعلان صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فيما يتعلق بالدولة ومصالحها المختلفة إلى إدارة قضايا الحكومة وإلا كان هذا الإعلان باطلاً ، وذلك نزولاً على أمر الشارع فيما قرره من وجوب تسليم هذه الصور مباشرة إلى إدارة قضايا الحكومة نظراً لما يوجب على إعلانها من سريان مواعيد يجب اتخاذ إجراءات معينة فى غضونهما تقوم بها إدارة قضايا الحكومة - وكان بين من إعلان تقرير الطعن المودع من الطاعن أن صورته قد سلمت إلى مأمور الضرائب بصفته ممثلاً لمصلحة الضرائب [المطعون عليها] ومن ثم يكون هذا الإعلان قد وقع باطلاً لعدم تسليم صورته إلى إدارة قضايا الحكومة.

الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ١/٣١/١٩٦٣

إذ تنص المادة ١٤ من قانون المرافعات بأنه فيما يتعلق بالدولة تسلم صور الإعلان بصحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام إلى إدارة قضايا الحكومة أو إلى مأمورياتها بالأقاليم بحسب الاختصاص اُغلى لكل منها فإن الإعلان إلى الوزراء بوصفهم ممثلين للدولة يكون صحيحاً فى هذه الأحوال سواء سلمت الصورة فى المركز الرئيسى لإدارة القضايا أو فى المأمورية التى تختص بالدعوى اختصاصاً محلياً.

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ١٧/٢/١٩٦٦

متى كان الحكم قد استخلص استخلاصاً صحيحاً أن قسم قضايا الإصلاح الزراعى يعتبر جزء لا يتجزأ من إدارة قضايا الحكومة وأنه خصص لمباشرة جميع الأعمال القضائية المتعلقة بوزارة الإصلاح الزراعى فإنه يصح إعلان الأحكام الخاصة بتلك الوزارة فى مقر هذا القسم إذ أن المادة ١٤ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٧ - وإن نصت على أنه فيما يتعلق بالدولة يجب تسليم صور صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام إلى إدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم بحسب

الاختصاص األى لكل منها إلا أن هذه المادة لم تسعوب أن تسلم تلك الصور لإدارة قضائا الحكومة فى مقرها الرئسفى لما يصح معه تسليم صور الأحكام لهذه الإدارة فى أى مقر تتخذ ولو تعددت هذه المقار.

الطنع رقم ٤٦١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٨ صفأة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٥

توجب المادة ١٤ من قانون المرافعات - بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ - تسليم صور إعلانات صفأ الدعاءى والطنعون الموجهة للدولة والأشخاص العامة إلى إدارة قضائا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم وتسليم الصور على غير هذا الوجه لا يعتد به ولا يتوب عليه أثره فى سريان ميعاد رفع الدعوى أو الطعن إذ - وفقاً للمادة السادسة من قانون المرافعات - متى نص القانون على ميعاد حتمى لرفع دعوى أو طعن أو أى إجراء آخر يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله:

الطنع رقم ٢١٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفأة رقم ٥٤٢ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٨

إذا كانت المادة ٣/١٤ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ ، تقضى بأن تسلم صورة الإعلان فيما يتعلق بالأشخاص العامة للنائب عنها قانوناً ، وذلك فيما عدا صفأ الدعاءى و صفأ الطعون والأحكام فتسلم الصورة إلى إدارة قضائا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم حسب الإختصاص األى لكل منها - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يعتد بتسليم إعلان صفأ الدعاءى والطنعون الموجهة لأشخاص القانون العام ، ولا يتوب عليه أثره ، ما دام لم يتم طبقاً لما تقضى به المادة ٣/١٤ من قانون المرافعات السالفة البان ، وعلى أن يتم ذلك فى الميعاد المقرر قانوناً ذلك أنه وفقاً للمادة السادسة من هذا القانون ، متى نص القانون على ميعاد حتمى لرفع طعن أو دعوى أو أى إجراء آخر يحصل بالإعلان ، فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله إعلاناً صحيحاً.

الطنع رقم ٢٤٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفأة رقم ٧٧٤ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٧

مؤدى نص المادتين ٣/١٤ من قانون المرافعات السابق الذى رفع الطعن فى ظله ، ٦ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم إدارة قضائا الحكومة أن هذه الإدارة فى ظل قانون المرافعات السابق إنما تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس اأغلبية فيما يرفع منها أو عليها من قضائا لدى المحاكم باختلاف أنواعها ودرجاتها ، ولدى الجهات الأخرى التى يفوقها القانون إختصاصاً قضائياً كما تنوب عن الهيئات العامة التى تبأشر مرفقاً من مرفاق الدولة ولها كيان مستقل وشخصية معنوية معتبرة فى القانون العام ، على أساس أن تلك الهيئات كانت فى الأصل مصالح حكومية ، ثم رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئة عامة للخروج بالمرفق عن نظام الروتين الحكومى ، وقد منحها المشرع شخصية اعتبارية مستقلة تحقيقاً لغرضها

الأساسى وهو أداء خدمة عامة وإن كانت لهذه الخدمة طبيعة تجارية أما المؤسسات العامة فلا يسرى عليها حكم الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون المرافعات السابق ولا المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ أنفى الذكر ، إذ أن الغرض الأساسى لها هو ممارسة نشاط تجارى أو صناعى أو زراعى أو مالى ولها ميزة مستقلة تعد على غط الميزات التجارية وتؤول إليها أرباحها بحسب الأصل كما تحمل بالخسارة ، ولا تعتبر مصلحة حكومية أو من الهيئات العامة ، ومن ثم فإن المؤسسة المصرية العامة للمضارب لا تخضع لحكم الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون المرافعات السابق ويكون إعلانها بصحيفة الطعن فى مقرها قد تم صحيحاً.

الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٠١٧ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٠
توجب المادة ١٤٠ من قانون المرافعات السابق المنطبق على واقعة الدعوى بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ ، تسليم صور إعلانات صحف الدعاوى والطعون الموجهة للدولة والأشخاص العامة إلى إدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم. أما تسليم الصور على غير هذا الوجه فلا يعتد به ولا يترتب عليه أثره القانونى.

الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٥٥٤ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٤
إذ نص قانون المرافعات فى المادة العاشرة على أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو لى موطنه ، ويجوز تسليمها فى الموطن المختار فى الأحوال التى بينها القانون وفى المادة ١٣ بقوانينها العشر على أنه فيما يتعلق بالدولة والأشخاص العامة والشركات التجارية والشركات المدنية والجمعيات والمؤسسات الخاصة وصائر الأشخاص الاعتبارية والشركات الأجنبية التى لها فرع أو وكيل فى مصر وأفراد القوات المسلحة ومن فى حكمهم والمسجونين وبحارة السفن التجارية أو العاملين بها والأشخاص الذين لهم موطن معلوم فى الخارج ، والأشخاص الذين لهم موطن معلوم يكون تسليم الإعلان حسب المين فى كل فقرة إلى الشخص أو الهيئة أو فى المركز أو الجهة المنصوص عليها ، فإنه بذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون قد أخرج إعلان الأشخاص المذكورين فى المادة ١٣ سواء أكانوا طبيعيين أو معنويين من حكم المادة العاشرة بحيث يصح الإعلان لكل منهم إذا سلمت صورته بالكيفية المنصوص عليها فيها بالنسبة إليه وبحيث يتمتع تطبيق ما يخالفها من القواعد العامة فى الإعلان إذ كان يبين من الأوراق أن صحيفة الاستئناف قدمت لقلم كتاب المحكمة المختصة وأعلنت إلى محافظ الإسكندرية بصفته بتسليم صورتها إلى فرع إدارة قضايا الحكومة بالإسكندرية طبقاً لما تقتضى به المادة ١٣ بتاريخ قبل إنقضاء ثلاثة أشهر على تاريخ تقديم الصحيفة ، فإن إعلانها يكون قد وقع صحيحاً دون حاجة لقيام

اغضر بإخطار المعلن إليه بكتاب مسجل يخبره فيه بمن سلمت إليه الصورة وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١٥/٢/١٩٧٧

إذا كان إعلان صحيفة الدعوى قد وجه إلى المؤسسة العامة للسينما وهي ليست مصلحة حكومية أو هيئة عامة ، وبالتالي فلا يسرى عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ١٣ من قانون المرافعات في شأن تسليم صورة الإعلان للأشخاص العامة ولا المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة ، وإنما تخضع في طريقة إعلانها لحكم الفقرة الرابعة من المادة ١٣ سالف الذكر ومن ثم يكون النعي - بأنه كان يتعين توجيه إعلان صحيفة الدعوى إلى إدارة قضايا الحكومة في غير محله.

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٥٣ بتاريخ ١٨/١/١٩٧٨

مؤدى نص المادتين ١٣ ، ١٩ من قانون المرافعات ، أن المشرع لم يجعل للدولة ومصارفها المختلفة سوى موطن أصلي واحد بالنسبة للإعلانات الخاصة بصحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام ، فأوجب تسليم صور إعلاناتها إلى إدارة قضايا الحكومة وإلا كان الإعلان باطلا ، بالنظر لما يترتب على إعلانها من سرعان مواعيد يجب إتخاذ إجراءات معينة في غضونهما ، وإدارة قضايا الحكومة أقدر على القيام بها أما غيرها من الأوراق فتعمل للوزراء أو مديري المصالح المختصة أو المحافظين أو من يقوم مقامهم ، ولما كان نطاق تطبيق هذا النص يقتصر على إعلان إدارة قضايا الحكومة ببعض أوراق المرافعات التي بينها بيان حصر ، وكان نص المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة المنطبق على واقعة الدعوى يدل على أن المهمة الأصلية لهذه الإدارة هي أن تسوب عن الجهات الحكومية التي عددها النص فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى إخطارهم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي عرفها القانون إختصاصاً قضائياً بهدف المحافظة على أموال الدولة ورعاية مصالحها وأن الإشارة إلى تسليم صور الإعلانات الخاصة بصحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام إنما تستهدف - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ترديد للقاعدة المنصوص عليها في قانون المرافعات بقصد جريان ما تعلق منها بمجهة القضاء الإدارى أو هيئة قضائية أخرى مما مفاده المعايير بين نطاق الإنابة والوكالة بالخصومة المخول لإدارة قضايا الحكومة وبين إستلزام إستلامها صور إعلانات أوراق معينة. لما كان ذلك وكانت دعوة الخبير للخصوم للحضور أمامه وفق المادة ١٤٦ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ إنما تدخل في نطاق الخصومة المرفوعة وتدور في فلكها بما مفاده أن يسرى إعلانها للدولة ذاتها أو للنائب عنها وكان لا جدال في أن إدارة قضايا الحكومة تمثل الطاعنين في الخصومة المعروضة وتسوب

عنهم في الحضور والمراعات عن صوابهم فإن إخطار الخبير لإدارة قضايا الحكومة توصلاً لدعوة الطاعين بصفاتهم للحضور أمامه جائز ولا يتطوى على مخالفة القانون .

*** الموضوع الفرعي : إعلان السند التنفيذي :**

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٦٨٨ بتاريخ ١٩/١١/١٩٥٩

- لم توجب المادة ٤٦٠ من قانون المراعات في إجراءات التنفيذ إلا إعلان المدين بصورة السند التنفيذي المطلوب التنفيذ به ضده دون حاجة لإعلان ما عداها من الأوراق الخاصة بتحويل الدين .
- لا جدوى من نعي الخاتر بطلان إعلان السند التنفيذي لأحد ورثة المدين لوجبه إليه وهو قاصر دون وصيه لأن الإعراض بذلك هو للمدين أو لأحد ورثته الذى وقع البطلان في حقه .

الطعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٩٩١ بتاريخ ١٢/٤/١٩٩٠

أوجبت المادة ٢٨١ من قانون المراعات أن يسبق إجراءات التنفيذ إعلان السند التنفيذي لشخص المدين أو فى موطنه الأصلي ورثت بطلان هذه الإجراءات جزاءً على إغفاله ذلك حكمة إستهدفها الشارع هى إعلام المدين بوجود هذا السند وإخطاره بما هو ملزم بأدائه على وجه اليقين ، وتخويله إمكان مراقبة إستيفاء السند المنفذ به لجميع الشروط الشكلية والموضوعية التى يكون بوافرها صالحاً للتنفيذ بمقتضاه ، حتى إذا ما سارع المدين بالوفاء بما هو ملزم بأدائه وفقاً له لم يعد لطالب التنفيذ مصلحة فى الإستمرار فى إجراءات التنفيذ .

*** الموضوع الفرعي : إعلان الشركات التجارية :**

الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٦٦٠ بتاريخ ١٢/٣/١٩٥٣

لما كانت الفقرة الرابعة من المادة الرابعة عشر من قانون المراعات توجب فيما يتعلق بالشركات التجارية تسليم صورة الإعلان فى مركز الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير فإن لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد من هؤلاء لشخصه أو فى موطنه ، وكان المطعون عليه الأول (البنك التجارى) باعتباره شخصاً معنوياً لا يوجه إليه الإعلان إلا فى شخص أحد ممثليه ممن نصت عليه المادة المشار إليها ، وكان الثابت من محضر الإعلان أنه وجه إلى البنك فى مواجهة تابعة الذى تسلم الصورة ، فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلاً وفقاً للمادة ٢٤ من قانون المراعات . ولايزيل هذا البطلان حضور محامى المطعون عليه الأول إلى قلم كتاب المحكمة ليقدم مذكرة بدفاعه ذلك أن إعلان تقرير الطعن على - ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - لايعتبر تكليفاً بالحضور يزول البطلان الذى يلحقه بحضور المعلن إليه

بالعى الذى يتأدى من مفهوم نص المادة ١٤٠ مرفعات بل هو إجراء من الإجراءات التى يجوز للمعلن إليه أن يتمسك - رغم حضوره - ببطلانه ، ولايزول هذا البطلان إذا كان من شرع لمصلحته قد نزل عنه صراحة أو ضمناً وفقاً للمادة ٢٦ مرفعات.

الطنع رقم ٣٨٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١١/٢/١٩٦٠

توجب الفقرة الرابعة من المادة الرابعة عشر من قانون المرافعات فيما يتعلق بالشركات التجارية تسليم صورة الإعلان فى مركز الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير ، فإن لم يكن للشركة مركز لتسلم لواحد من هؤلاء لشخصه أو فى موطنه ، فإذا كان الثابت من محضر إعلان تقرير الطعن أنه وجه إلى الطعون عليها - وهى من الشركات التجارية - مخاطبة مع رئيس المعمل فإن هذا الإعلان يكون باطلاً وفقاً لنصى المادتين ١٤، ٢٤ من قانون المرافعات.

الطنع رقم ٤٠٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ٣٠/٦/١٩٦٠

إذا كان بين من الإطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن أنه وجه إلى " مدير شركة الغاز المصرية " وقد سلمت صورته فى مركز إدارتها ، فإن الإعلان على هذا النحو يكون مستوفياً للبيانات التى أوجبتها المادة ١٠ من قانون المرافعات من جهة إشماله على أسم [المعلن إليها] وهى الشركة المذكورة - ولا اعتداد فى هذا الخصوص بما عساه أن يكون خطأ فى أسم مدير هذه الشركة أو عدم إحتواء ورقة الإعلان على لقبه - ذلك أنه لا كانت المعلن إليها المذكورة " شركة " لأن لها وفقاً لنص المادة ٥٢ من القانون المدنى شخصية اعتبارية ولها تأسيساً على ذلك أسم يميزها عن غيرها فليس يلزم أن تحوى ورقة الإعلان الموجه لها فى مركز إدارتها [بالمطابقة للمادة ١٤ من قانون المرافعات] على أسم مديرها ولقبه.

الطنع رقم ٤٨٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ٨/١٢/١٩٦٠

إذا كان الإعلان قد وجه إلى عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة بما لا يدع مجالاً للشك فى أن المقصود بالإعلان هو الشركة ممثلة فى عضو مجلس الإدارة المنتدب وكانت صورته قد سلمت فى مركز الشركة فإن الإعلان على هذا النحو يكون مستوفياً للبيانات التى أوجبتها المادة ١٠ من قانون المرافعات من جهة إشماله على اسم الشركة المعلن إليها ولا اعتداد فى هذا الخصوص بما عساه أن يكون هناك من خطأ فى اسم ممثل الشركة إذ يكفى فى بيانات الإعلانات ذكر إسم الشركة ومركز إدارتها للدلالة على أن المطلوب إعلانه هو الشركة بغير حاجة إلى ذكر اسم من يمثلها.

الطنع رقم ٣٤٢ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٣

لما كان للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها فإن الطعن الموجه إليها باعتبارها الاصلية فيه المقصود به يكون قد تم صحيحا وفقا لما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة الرابعة عشر من قانون المرافعات متى كان تقرير الطعن قد تضمن اسم الشركة وأعلن في مركز إدارتها - ولا إعتداد فى هذا الخصوص بما عساه أن يكون هناك من خطأ فى أسماء الأشخاص الممثلين لها.

الطنع رقم ١٢٤ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٩٦٢/٢/١٥

تقتضى المادة ١٤ من قانون المرافعات بأن تسلم صورة الإعلان فيما يتعلق بالشركات التجارية فى مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير فإن لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد من هؤلاء لشخصه أو فى موطنه ، ومن ثم فإذا كان الثابت من الأوراق أن إعلان تقرير الطعن قد وجه إلى مركز الشركة المراد إعلانها فاجيب بأنه لا وجود لها بمحل الإعلان لوجه الطاعن الإعلان إلى المَطعون عليهما بمقتضاها مديرى الشركة المذكورة ، فإن الطاعن يكون قد إتبع الإجراءات المنصوص عليها فى المادتين ١٢ ، ١٤ من قانون المرافعات. أما الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ مرافعات التى توجب تسلم صورة الإعلان للنيابة فإنها تطبق فى حالتى الإمتناع عن تسليم صورة الإعلان أو الإمتناع عن التوقيع على أصل الإعلان بالاستلام .

الطنع رقم ١٤٢ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٦٥٣ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢

تنص المادة ١٠ من قانون المرافعات المختلط والتي تقابل المادة ٨ من قانون المرافعات الأهلى الملغى على أن الأوراق المقتضى إعلانها فيما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورة الإعلان فى مركز الشركة - إن كان لها مركز - إلى شخص مأمور إدارتها أو رئيس مجلس إدارتها أو مديرها أو من ينوب عنهم وإن لم يكن لها مركز فلتسلم إلى أحد الشركاء المتضامنين ، وربت المادة ٢٤ مرافعات مختلط البطلان جزاء على عدم إتباع ذلك ومفاد ذلك أن المقصود بمركز الشركة الذى يجب تسلم صورة الإعلان فيه هو المركز الرئيسى إذ لا يتأتى وجود أحد ممن أوجب المشرع تسليم الصورة لهم شخصيا إلا فى هذا المركز - ولايغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٣٥ مرافعات مختلط التى تقابل المادة ٣٤ مرافعات أهلى - من جواز اختصام شركات التأمين والنقل وما شابهها أمام اشكحة التابع لها مركز الشركة أو اشكحة التابع لها أحد فروع الشركة ، ذلك أنه نص خاص بالاختصاص الأهلى ولم يرد له نظير فى الأحكام الخاصة بالإعلان. كما أن تخويل المدعى الحق فى رفع دعواه أمام محكمة غير محكمة موطن المدعى عليه لا يعفيه من واجب إعلان المدعى عليه فى موطنه الذى أوجب القانون إعلانة فيه.

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٩٦٤/١/٢

مضى كان الثابت من صحيفة إفتتاح الدعوى أن الشركة المدعى عليها اختصمت فى شخص الطعون عليه الأول باعتبار أنه مدير لها وقد وجه إليها الإعلان فى مركز إدارتها وسلمت صورته لأحد موظفيها الذى لم ينكر أحد نيابته عن تمثل الشركة فى استلام صور الأوراق المعلقة إليها ، فإن إعلان صحيفة التناح الدعوى على هذا النحو لا يدع مجالاً للشك فى أن الشركة الطعون عليها وهى شركة مساهمة لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها هى المقصودة فى الدعوى المعنية بالخصومة المرجحة إليها المطالبة القضائية باعتبارها المدينة بالحق المدعى به ، ومن ثم يكون اختصاصها على هذا النحو صحيحاً وقاطعاً لمدة السقوط المنصوص عليها فى المادة ١٠٤ من القانون التجارى ولا يؤثر فى صحتها ما وقع من خطأ فى ذكر اسم الممثل الحقيقى لها.

الطعن رقم ٦ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٠٤٢ بتاريخ ١٩٦٤/١١/١٢

إن المشرع وإن كان قد نص فى البند ٤ من المادة ١٤ من قانون المرافعات على أنه فيما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورة الإعلان فى مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو المدير ، فإن لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد من هؤلاء لشخصه أو فى موطنه. إلا أنه أورد ذلك بما نص عليه فى الفقرة الأخيرة من أنه " إذا امتنع من أعلنت له الورقة عن تسلم صورتها هو أو من ينوب عنه أو امتنع عن التوقيع على أصلها بالاستلام أثبت المحضر ذلك فى الأصل وسلم الصورة للنيابة " فدل بذلك على جواز تسليم صورة الإعلان فى الحالات المبينة بهذه المادة إلى من ينوب عن أحد الأشخاص الوارد ذكرهم فيها. فإذا كان الثابت من ورقة إعلان الاستئناف أنه وجه إلى المستأنف عليه بصفته عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة وسلمت صورة الإعلان فى مركز الشركة إلى الموظف المختص الذى لم ينكر أحد نيابته عن المستأنف عليه فى استلام صورة الأوراق المعلقة إلى الشركة فإن إعلان الاستئناف إذ تم على هذا النحو يكون قد وقع صحيحاً .

الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٠٠٢ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٣

إن المشرع وإن كان قد نص فى المادة ٤/١٤ من قانون المرافعات على أنه فيما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورة الإعلان فى مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو المدير فإن لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد من هؤلاء لشخصه أو فى موطنه إلا أنه أورد ذلك بما نص عليه فى الفقرة الأخيرة من هذه المادة من أنه ,, إذا امتنع من أعلنت له الورقة عن تسلم صورتها هو أو من ينوب عنه أو امتنع عن التوقيع على أصلها بالإستلام أثبت المحضر ذلك فى الأصل والصورة وسلم الصورة

للنيابة ،، فدل ذلك على جواز تسليم صورة الإعلان في الحالات المبينة بهذه المادة إلى من يتوب عن أحد من الأشخاص الوارد ذكرهم فيها.

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٧ مكتب قتي ٢٢ صفحة رقم ١١١٥ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٧١

إن المشرع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وإن كان قد نص في المادة ١٤/٤ من قانون المرافعات السابق على أنه " فيما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صور الإعلان في مركز إدارة الشركة لأحد المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو المدير ، فإن لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد من هؤلاء لشخصه أو في موطنه " إلا أنه أردف ذلك بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من هذه المادة من "أنه إمتنع من أعلنت له الورقة عن تسلم صورتها هو أو من يتوب عنه أو إمتنع عن التوقيع على أصلها بالإستلام أثبت مخضّر ذلك في الأصل والصورة ، وسلم الصورة للنيابة " فدل بذلك على جواز تسليم صورة الإعلان في الحالات المبينة بهذه المادة إلى من يتوب عن أحد من الأشخاص الوارد ذكرها فيها.

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٦ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ١٣٩١ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٢

أنه وإن كان المشرع قد نص في المادة ١٤/٥ من قانون المرافعات السابق - المطبق في الدعوى - على أنه فيما يتعلق بالشركات المدنية والجمعيات والمؤسسات وسائر الأشخاص الاعتبارية ، تسلم الصورة بمركز إدارتها للنائب عنها بمقتضى عقد إنشائها أو نظامها فإذا لم يكن لها مركز سلمت الصورة للنائب عنها لشخصه أو في موطنه إلا أنه أردف ذلك بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من هذه المادة من أنه " إذا إمتنع من أعلنت له الورقة عن تسلم صورتها هو أو من يتوب عنه ، أو إمتنع عن التوقيع على أصلها بالإستلام أثبت مخضّر ذلك في الأصل والصورة وسلم الصورة للنيابة " فدل بذلك على جواز تسليم صورة الإعلان في الحالات المبينة بهذه المادة إلى من يتوب عن أحد من الأشخاص الوارد ذكرهم فيها ولما كان الثابت من ورقة إعلان الطعن أنه وجه إلى النقابة العامة للصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية التي يمثلها ، وقد سلمت صورة الإعلان في مركز النقابة إلى الموظفة بالنقابة نائبة عن المعلن إليه ، ولم تكرر النقابة المطعون ضدها نيابتها عنها في إستلام هذه الصورة ، فإن إعلان الطعن إذ تمّ على هذا النحو يكون قد وقع صحيحاً.

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٦ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ١٢٧٨ بتاريخ ٢٥/١١/١٩٧٢

إنه وإن كان المشرع قد نص في الفقرة الرابعة من المادة ١٤ من قانون المرافعات السابق على أنه فيما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورة الإعلان في مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو المدير فإن لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد من هؤلاء لشخصه أو في موطنه

إلا أنه أردف ذلك بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من أنه " إذا امتنع من أعلنت له الورقة عن تسليم صورتها هو أو من ينوب عنه أو امتنع عن التوقيع على أصلها بالإستلام أثبت المحضر ذلك في الأصل والصورة وسلم الصورة للنياية ، فدل بذلك على جواز تسليم صورة الإعلان في الحالات المبينة بهذه المادة إلى من ينوب عن أحد الأشخاص الوارد ذكرهم فيها ولما كان الثابت من ورقة إعلان تقرير الطعن أنه وجه إلى رئيس مجلس إدارة الشركة الشرقية للدخان والسجائر - المطعون ضدها الأولى - وسلمت صورة الإعلان في مركز الشركة إلى الأستاذ " " الموظف المختص الذي لم ينكر أحد نيابته عن رئيس مجلس إدارة الشركة في إستلام صورة الأوراق المعلقة إلى الشركة المطعون ضدها فإن إعلان تقرير الطعن إذ تم على هذا النحو يكون قد وقع صحيحاً ويكون الدفع بظلال إعلان تقرير الطعن في غير محله.

الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٥

مفاد نص المادة ١٣/٤ من قانون المرافعات أنه في حالة وجود مركز لإدارة الشركة المدنية أو الجمعية أو المؤسسة الخاصة وسائر الأشخاص الاعتبارية الخاصة تسلم صورة الإعلان في مركز الإدارة للنائب عنها حسبما هو منصوص عليه في عقد إنشائها أو نظامها أو لمن يقوم مقام النائب عنها وذلك تيسيراً للإعلان إذا لم يجد المحضر أحداً من النائبين قانوناً وإنما وجد من يقوم مقامه.

الطعن رقم ٨٩٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٥٢٠ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٢

يبين من نص الفقرتين الثالثة والأخيرة من المادة ١٣ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦ - إنه فيما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورة الإعلان في مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير وإذا تم الإعلان لأحد هؤلاء أو لمن يقوم مقامهم في مركز إدارة الشركة كان صحيحاً ولا يلزم في هذه الحالة توجيه كتاب مسجل على مائمت عليه الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ ذلك أن للمادة الثالثة عشرة سالفه الذكر لم تنص على ذلك واعتبرت تسليم الورقة إلى من يقوم مقام رئيس مجلس الإدارة أو المدير في مركز إدارة الشركة تسليمًا لذات المعلن إليه.

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١١٨٣ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٦

متى كان لا يبين من الأوراق أن قرار الجمعية العمومية غير العادية للشركة الصادر في ١٩٦٢/١١/١١ بحلها وتصفيها قد إنفذت بشأنه إجراءات الشهر المقررة قبل إعلان تعجيل الإستئناف رقم ٥٤٢ سنة ٧٦ ق القاهرة الموجه من مصلحة الضرائب في ١٩٦٢/١١/١٣ ، وأن إجراء الشهر الوحيد الذى تم بشأنه كان بعد ذلك التاريخ بالنشر في الوقائع المصرية بعدها رقم ٧٨ الصادر بتاريخ

١٠/٧/١٩٦٣ ، فإن إعلان التعجيل المشار إليه وقد تم في مواجهة رئيس مجلس إدارة الشركة الضامنة للشركة التي تقرر حلها وتصفيها يكون إعلاناً صحيحاً لدى صفة منتجاً لكافة آثاره القانونية وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه على حجية قرار اغل والتصفية في مواجهة الغير من تاريخ صدوره في ١٩٦٢/١١/١١ ورتب على ذلك بطلان إعلان تعجيل الاستئناف الحاصل من مصلحة الضرائب في ١٩٦٢/١١/١٣ لتوجيهه لغير المصفي رغم حصوله قبل إتمام إجراءات الشهر المقررة فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٨

النص في المادة ١٣ من قانون المرافعات في فقرتها الثالثة على أن تسلم صورة الإعلان فيما يتعلق بالشركات التجارية في مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير أو لمن يقوم مقامهم ، وفي فقرتها الأخيرة قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ على أنه وفي جميع الحالات السابقة إذا امتنع المراد إعلانه أو من يوب عنه عن تسلم الصورة أو عن التوقيع على أصلها بالإسناد أثبت المحضر ذلك في الأصل والصورة وسلم الصورة للنيابة - بين منه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه فيما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورة من الإعلان في مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامين أو لرئيس مجلس الإدارة أو المدير ، وإذا تم الإعلان لأحد هؤلاء أو لمن يقوم مقامهم في مركز إدارة الشركة كان صحيحاً ، ولا يلزم في هذه الحالة توجيه كتاب مسجل على ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ ذلك أن المادة الثالثة عشر مرافعات ساقفة الذكر لم تنص على ذلك واعتبرت تسلم الورقة إلى من يقوم مقام رئيس مجلس الإدارة أو المدير في مركز إدارة الشركة تسليماً لذات المعلن إليه.

• الموضوع الفرعي : إعلان الشركات للموضوعة تحت الحراسة :

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٦ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ١٩٦٢/٦/١٤

عولت المادة الثانية من الأمر العسكري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٨ المدير العام لإدارة أموال المعتقلين والمرابطين وغيرهم أن يوب عن الشركات والأشخاص الموضوعين تحت الحراسة في إدارة أموالهم والتقاضى بأصنامهم ، ولما كان هذا الأمر لا يضيف على تلك الإدارة صفة المصالح الحكومية أو الأشخاص العامة الذين عنهم القانون في الفقرتين الأولى والثالثة من المادة ١٤ مرافعات. فإن توجيه الإعلان إلى مدير هذه الإدارة في مقرها - دون إدارة قضايا الحكومة - لا يكون مخالفاً للقانون .

*** الموضوع الفرعي : إعلان المؤسسات العامة :**

الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٥/٢/١٩٧٧

إذا كان الثابت أن المعلن عليه بصفته قد وجه إعلان صحيفة الدعوى الابتدائية إلى رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للسينما وتم إعلانه مخاطبا السيدة ... المختصة لغيابه ، وعند الإعلان وجهه المعلن عليه إلى ذات العنوان وخاطب المحضر رئيس مجلس الإدارة إلا أن الموظف المختص بمكتبه امتنع عن الاستلام محتجاً بأن الإدارة القانونية هي بمدينة الفنون بالمرم مما دعا المحضر إلى تسليم صورة الإعلان للنيابة العامة ، ولما كان الإمتناع عن إستلام صورة إعادة الإعلان يرجع إلى أنه لم يوجه إلى الإدارة القانونية بمدينة الفنون بالمرم مع أن الممول عليه في هذا الخصوص هو بتسليم الإعلان في مركز إدارة المؤسسة لا في إدارتها القانونية ، وكانت الطاعة لم تقدم ما يثبت أن مركز إدارة المؤسسة يغير المركز الذي تم الإعلان فيه ، لما كان ذلك وكان الحكم المعلن فيه قد خلص إلى أن إعلان صحيفة الدعوى وإعادة إعلانها قد تم صحيحاً طبقاً لما توجبه المادة ٤/١٣ سالفه الذكر لأن النعي يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١٧٨٥ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٧٨

النص في المادة الثالثة من مواد إصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والمهيات العامة والوحدات التابعة لها - المنطبق على الدعوى - على أنه "إستثناء من الأحكام المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية ، تسلم إعلانات صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام المتعلقة بالمهيات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها في مركز إدارتها لرئيس مجلس الإدارة" وفي الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ من قانون المرافعات على أنه "إذا إمتنع المراد إعلانه أو من يتوب عنه من تسلم الصورة أو من التوقيع على أصلها بالإستلام أثبت المحضر ذلك في الأصل والصورة وسلم الصورة للنيابة " . يبدل على وجوب تسليم صورة الورقة المراد إعلانها بالنسبة إلى الأشخاص الاعتبارية السابق بيانها - لرئيس مجلس الإدارة أو من يتوب عنه ، فإذا إمتنع من مخاطبة المحضر منهما في تسليم صورة الورقة أو إمتنع من التوقيع على أصلها بالإستلام جاز للمحضر - بعد إثبات ذلك في أصل الورقة وصورتها - أن يسلم الصورة للنيابة العامة لما كان الين من ورقة إعلان تقدير الأضرار محل الطعن أنه وإن كان الإعلان قد وجه إلى رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعة ، فقد أثبت المحضر في محضره المؤرخ ١٩٧٣/٣/١٨ أنه خاطب أحد موظفي الشركة ، وأن هذا الموظف إمتنع عن إستلام الصورة بحجة أن الإدارة القانونية للشركة بشارع ثم قام المحضر - بناء على ذلك - بتسليم تلك الصورة لوكيل النيابة إذ لم يذكر المحضر إسم الموظف الذي خاطبه وصفته حتى تستوفي المحكمة من جدية الخطوات التي إتخذها

وما إذا كان إمتناع ذلك الموظف عن إستلام صورة الورقة يحجز تسليمها للنيابة ، فإن الإعلان وقد تم على النحو سالف الذكر يكون باطلاً طبقاً للمادة ١٩ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٣

النص في المادة الثالثة من مواد إصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة أو الوحدات التابعة لها على أنه " إستثناء من الأحكام المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية تسلم إعلانات صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام المتعلقة بالهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها في مركز إدارتها لرئيس مجلس الإدارة بدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على وجوب تسليم صورة الورقة المراد إعلانها بالنسبة إلى الأشخاص الاعتبارية السابق بيانها لرئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه ، ولما كان البين من الأوراق أن صحيفة الإستئناف أودعت قلم كتاب المحكمة بتاريخ " " وتم إعلانها في " " إلى رئيس مجلس إدارة الشركة بصفته مخاطباً مع الموظف المختص في مركزها الرئيسي " " وهو ذات المقر الذي تم فيه إعلان صحيفة الفتح الدعوى أمام محكمة أول درجة وإذ كانت الأوراق قد خلّت مما يفيد أن مركز إدارة الشركة بغاير المقر الذي تم الإعلان فيه ومن ثم فإن إعلانها بصحيفة الإستئناف يكون قد تم صحيحاً وفقاً للقانون في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها قلم كتاب المحكمة وذلك إعمالاً لنص المادتين ٧٠ ، ٢٤٠ من قانون المرافعات ويكون الدفع المبدي من الشركة الطاعنة باعتبار الإستئناف كأن لم يكن على غير أساس .

*** الموضوع الفرعي : إعلان المسجونين :**

الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٠

توجب الفقرة الثامنة من المادة ١٤ من قانون المرافعات فيما يتعلق بإعلان المسجونين ، تسليم صور الإعلانات لمأمور السجن.

*** الموضوع الفرعي : إعلان المقيم بالخارج :**

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٢٧ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٦٣/٢/٧

لئن كانت المادة ١٠/١٤ من قانون المرافعات تنص على أنه " فيما يتعلق بالأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج تسلم صورة الإعلان إلى النيابة وعلى النيابة إرسال الصورة لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطريق السياسية إلا أن المشرع قد رأى - في بعض الأحوال - وجوب إعلان الشخص الذي له محل

إقامة معلوم بالخارج بتسليم الصورة لنفس الشخص أو في موطنه مستعداً جواز تسليم الصورة للنيابة من ذلك ما نصت عليه المادة ٥٥٠ من قانون المرافعات من وجوب إعلان الخبز لشخص المحجوز لديه المقيم خارج مصر أو في موطنه بالأوضاع المقررة في البلد الذي يقيم فيه. كما نصت المادة ٣٧٩ مرافعات على أن مواعيد الطعن في الأحكام تبدأ من تاريخ إعلان الحكم لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي وذلك حرصاً من المشرع على وجوب توافر العلم الشخصي أو الظني مستعداً بذلك العلم الحكمي بتسليم الصورة إلى النيابة تقديرًا منه لأهمية ذلك العلم في هاتين الحالتين هذا الإيجاب لا يتأتى معه القول بأن مواعيد الطعن تجري من تاريخ تسليم الصورة للنيابة متى كان للمعلن إليه موطن معلوم في الخارج وهو ما جرى به قضاء محكمة النقض.

*** الموضوع الفرعي : (إعلان المقيم بالخارج :**

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٥

- إذ كان كل ما تشترطه المادة ٧٥ من قانون المرافعات بشأن الصور الواجب تقديمها مع صحيفة الدعوى هو أن يقدم المدعي لقلب الكتاب وقت تقديم هذه الصحيفة صوراً منها بقدر عدد المدعى عليهم وصورة لقلب الكتاب وكانت الفقرة ١٠ من المادة ١٤ التي بينت طريق إعلان الأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج تنص على أن تسلم صورة الإعلان للنيابة لوصولها إلى وزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية ولم تتطلب هذه المادة أو نصوص قانون المرافعات الأخرى أن تكون هذه الصورة بلغة البلد التي يقيم فيها الشخص المراد إعلانه أو أن يقدم المدعي صوراً أخرى غير التي نصت عليها المادة ٧٥ سالف الذكر ، فإن صحيفة الاستئناف متى كانت صحيحة ومسئولة للبيانات المقررة في المواد ٧٠ و٧١ و٤٠٥ من قانون المرافعات وأدى عنها الرسم كاملاً تعتبر وفقاً للمادة ٣/٧٥ قاطعة لمدة السقوط من وقت تقديمها إلى قلم المحضرين كما تعتبر هذه الصحيفة صالحة للإعلان وفقاً لقانون المرافعات متى قدمت معها الصور المنصوص عليها في المادة ٧٥.

- إذا ترتب على عدم تقديم صور لصحيفة الدعوى بلغة البلد المطلوب إجراء الإعلان فيها امتناع النيابة عن قبول الأوراق إذعاناً منها لتعليماتها وتعذر بالتالي توصيل صورة الإعلان إلى الشخص المراد إعلانه في الخارج فإن عدم تقديم تلك الصور لا يعتبر نقصاً في بيانات الصحيفة وإنما نقصاً في إجراءات إعلانها لا يترتب عليه تعطيل أثرها في قطع مدة السقوط متى كانت بياناتها صحيحة وكاملة وفقاً لقانون المرافعات ولا يعطل هذا الأثر إلا إذا لم يتم إعلان صحيفة الاستئناف في خلال الثلاثين يوماً التالية لتقديمها إلى قلم المحضرين.

- متى تم تسليم صورة الإعلان للنيابة وفقاً للمادة ١٤ فقرة ١٠ من قانون المرافعات قبل إنقضاء مهلة الثلاثين يوماً المحدد في المادة ٤٠٥ من القانون المذكور لإعلان الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبره مرفوعاً بعد الميعاد وقضى بناء على ذلك بسقوط الحق فيه يكون مخالفاً للقانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨١٩ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٩

استقر قضاء محكمة النقض على أنه بالنسبة للأشخاص الذين هم موطن معلوم بالخارج يتم إعلانهم بصحف الدعاوى وأوراق التكليف بالحضور بمجرد تسليم صورة الإعلان للنيابة .

الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٥

مؤدى نص المادتين ١١ ، ١٢ من قانون المرافعات السابق الذى يحكم واقعة الدعوى هو وجوب توجيه الإعلان ابتداء إلى الشخص فى موطنه ، وأنه لا يصح تسليم الصورة إلى الوكيل إلا إذا توجه المخصر إلى موطن المراد إعلانة ، وتبين له أنه غير موجود ، كما وأنه لا يجوز تسليمها فى الموطن المختار إلا فى الأحوال التى بينها القانون ، وأوجبت الفقرتان ١٠ ، ١١ من المادة ١٤ من قانون المرافعات السابق أن تسليم صورة الإعلان لمن كان مقيماً فى الخارج ، سواء كان موطنه معلوماً أو غير معلوم للنيابة بالشروط والأوضاع المبينة ليهما ، فإذا لم يتم الإعلان على النحو المنصوص عنه فى هذه المواد فإنه يكون باطلاً إذ كان الطاعنان ، الأول والثانية قد تمسكا فى دفاعهما ببطلان إعلان الحكم الابتدائى ، وأغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع الذى من شأنه لو صح أن يغير وجه الرأى فى الدعوى ، ثم رتب على إعلان الحكم الابتدائى للطاعنين الأول والثانية فى عمل إقامة المظعون عليها الثالثة سقوط حقهما فى الاستئناف ، وكان الموضوع غير قابل للتجزئة - دعوى صحة توقيع على اتفاق - فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور فى التسيب بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١٩٨٢/١/١٣

الأصل فى إعلان أوراق المخصرين القضائية أن تصل إلى علم المعلن إليه علماً يقينياً بتسليم الصورة لنفس الشخص المعلن إليه ، وإن كان المشرع يكشف بالعلم الظنى فى بعض الحالات بإعلانه فى موطنه وبمجرد "العلم الحكيمى" فى بعض آخر لحكمة تسوغ الخروج على هذا الأصل ، وفى هذه الحالات إعلان المقيم خارج البلاد فى موطن معلوم ، فقد إكتفى المشرع بالعلم الحكيمى بتسليم الصورة للنيابة فى إعلان صحف الدعاوى أو الطعون إستثناء من ذلك الأصل ، إلا أن المشرع لم يعمل هذا الإستثناء على طلاقه فى حالة المقيم فى الخارج ، فاستبعد العلم الحكيمى فى الصورة التى تبدأ فيها مواعيد الطعن فى الأحكام من تاريخ إعلان الحكم ، فنص فى المادة ٢١٣ من قانون المرافعات على أن ميعاد الطعن فى الحكم يبدأ من تاريخ

إعلان الحكم إلى المحكوم عليه في الأحوال التي يكون فيها قد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات اشددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه ... وعلى أن يكون إعلان الحكم لشخص المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي ما لا يتأخر عنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة القول بأن مواعيد الطعن في هذه الحالة تجرى من تاريخ تسليم الصورة للنيابة متى كان للمعلن إليه موطن معلوم في الخارج.

الطعن رقم ١٤١٢ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٤٩٥ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٩

و إن كان الأصل في إعلان أوراق المخضرين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تصل إلى علم المعلن إليه علماً يقيناً بتسليم الصورة لنفس الشخص المعلن إليه إلا أن المشرع يكتفي بالعلم الظني في بعض الحالات بإعلان الشخص في موطنه وعجرد العلم الحكمي في البعض الآخر لحكمة تسوغ الخروج فيها على هذا الأصل ، وقد قرر المشرع أنه في حالة اللقيم في خارج البلاد في موطن معلوم فإن الإجراءات التي يتم بها تسليم الصورة في الخارج لا تجرى بواسطة المخضر ولا سبيل للمعلن عليها ولا مساءلة القاطنين بها فاكفي بالعلم الحكمي بتسليم الصورة للنيابة في إعلان صحف الدعاوى أو الطعون استثناء من الأصل ومن ثم ينتج الإعلان آثاره بتسليم صورته للنيابة.

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٣٧/٤/١٥

إن إعلان شخص غير مقيم في الديار المصرية يصح حصوله للنيابة العامة سواء أكان عمله في الخارج معلوماً أم غير معلوم هذا الإعلان يتم بمجرد إعلان المخضر الورقة لممثل النيابة لا عبرة بما يتخذ أو يتم بعد ذلك في صدد تسليم صورة الإعلان بالطرق السياسية للمعلن إليه ، إذ أن كل هذا ليس من الشرائط الجوهرية لصحة الإعلان. فهما شابه من التأخير أو العيوب الشكلية أو غير ذلك فإنه لا يؤثر إطلاقاً في الإعلان الذي تم صحيحاً بتسليم الصورة للنيابة في الميعاد القانوني.

*** الموضوع الفرعي : إعلان الممول بربط الضريبة :**

الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٧٧١ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١١

النص في المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الشارع وضع إجراءات خاصة بالإعلان وهي تختلف عن الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات لجعل الإعلان المرسل من المأمورية إلى الممول يخطاره بربط الضريبة بخطاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول في قوة الإعلان الذي يتم بالطرق القانونية ولم يفيد المأمورية بإجراءات الإعلان التي فرضها قانون المرافعات وعمل على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليه ، ووضع الإجراءات التي فرض على عامل البريد إتباعها

في خصوص المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب لتكون حجة عليهم في الآثار المترتبة عليها ، بأن نص في المادة ٢٨٥ من التعليمات العمومية عن الأشغال البريدية المطبوعة في سنة ١٩٦٣ على أن المراسلات تسلم بموجب إيصال إلى المرسل إليهم أو إلى من يتوب عنهم بناء على توكيل بذلك فيما عدا الرسائل الواردة من الضرائب ينطبق عليها التعليمات الواردة بشأنها بالبند ٢٥٨ الذي نص فيه على أن المراسلات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب تسلم إلى المرسل إليهم أنفسهم وفي حالة عدم وجود المرسل إليه تسلم المراسلة المسجلة إلى نائبه أو خادمه أو لمن يكن مساكناً معه من أقاربه أو أصدقائه بعد التحقق من صفتهم والتوقيع منهم " مفاد ذلك أن الإعلان الحاصل للممول في المنشأة يتعين أن يسلم إليه شخصياً أو إلى نائبه أو أحد مستخدميه وإلا كان باطلاً وإذ يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على بطلان الإعلان بالنموذج ١٨ ، ١٩ ضرائب تأسيساً على أن عامل البريد توجه إلى منشأة الممول وسلم الإعلان إلى من ادعى أنه نجله - وهو ليس ممن نصت عليهم المادة ٢٥٨ سالف الذكر - فإنه يكون قد أخطأ ويكون النعي على غير أساس.

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٤٣ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٣٠٢ بتاريخ ١/٢٦/١٩٨١

إذ كان الثابت من علم الوصول المؤرخ والرفق بالملف الفردى للمطعون ضده (الممول) أنه موقع من شخص يدعى دون أن يتضمن بياناً للصفة التي تبرر تسليم الخطاب إليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعد بهذا الإعلان في سريان معاد الطعن في قرار اللجنة وقضى بناء على ذلك برفض الدفع بعدم قبول الطعن فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ولا يغير من هذا النظر ما ذهب إليه الطاعة من أن تحريرات المباحث قد أسفرت عن أن موقع علم الوصول تابع للمطعون ضده إذ أنه على فرض صحة هذه التحريات فإنه لا يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تكملة النقص الموجود بورقة الإعلان بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ٣/١٩/١٩٨٤

- مؤدى نص المادة ٩٦ من القانون رقم ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ أن المشرع وضع إجراءات خاصة بالإعلان وهي تختلف عن الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات فجعل الإعلان المرسل من المأمورية إلى الممول يخطر به ربط الضريبة بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، في قوة الإعلان الذي يتم بالطرق القانونية ولم يشأ أن يقيد المأمورية بإجراءات الإعلان التي فرضها قانون المرافعات وعمل على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسالة المسجلة إلى المرسل إليهم. ووضع الإجراءات التي فرض على عامل البريد إتباعها في خصوص المراسلات الواردة من مصلحة

الضرائب لتكون حجة عليهم في الآثار المترتبة عليها ، بأن نص في المادة ٢٨٥ من التعليمات العمومية عن الأشغال الريعية المطبوعة في سنة ١٩٦٣ على أن " ونص في البند ٢٥٨ على أن " وذلك تشبيهاً مع قانون المرافعات ومفاد ذلك ، أن الإعلان الحاصل للممول في المنشأة والذي إستلمه أحد مستخدميه ، يعتبر كافيًا لوثب جميع الآثار القانونية إذ يفترض قانوناً أنه أوصل الإعلان للممول شخصياً . - لما كان تقدير علم الممول المرسل إليه بالرسالة يخضع لمطلق تقدير المحكمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بصحة إعلان الطاعنين بالتمودجين ١٩ ضرائب ، ٦ ضريبة عامة عن السنوات من ١٩٦٨ إلى ١٩٧١ من إرسال الخطاب الموصى عليه بإسميهما وعنوانهما وتسليمه في مقر المنشأة والتوقيع على علم الوصول بتوقيع واضح لشخص له صفة الإستلام هو تابعيهما الذي تسلم إخطارات أخرى سابقة ولاحقة على هذا الإخطار ومن عدم إعراضهما على تجمعه لهما وعلى صحة توقيعه بما يفيد الإستلام وهي أسباب سائغة لها أصلها الثابت في الأوراق فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد لا يعد أن يكون جدلاً موضوعياً فيما يحكمه الموضوع من ملطعة تقدير الدليل كما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٨٢٧ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٣

المقرر أنه إزاء خلو قانون إيجار الأماكن وقانون المرافعات من تنظيم لكيفية الإخطار بالريد فإنه يعمين الرجوع في ذلك إلى قوانين هيئة الريد رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ والصادر بها قرار وزير المواصلات رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٢ إن الرسائل المسجلة بعلم الإستلام تسلم لذات المرسل إليه أو وكيله ويجب على العامل أن يقوم بتسليمها أن يحصل من المرسل إليه على توقيعه وتاريخ الإستلام على عدم الإستلام لم يوقعه هو أيضاً لم ويختمه بالختم ذي التاريخ ويعيده داخل مظروف مصلحي بطريق التسجيل إلى المرسل إليه وإذا رفض المرسل التوقيع على عدم علم الإستلام أو تعلق الحصول على توقيعه فوقع العامل المختص عليه بما يفيد تسليم الخطاب إلى المرسل إليه ويختمه ويعيده داخل مظروف مصلحي إلى المرسل منه فإذا لم تتبع هذه الإجراءات في الإخطار بطريق الريد - كوسيلة إعلان - أو تم الإخطار بطريقة تنطوي على الغش بحيث لا يصل إلى المراد إخطاره فقد جرى به قضاء هذه المحكمة على وقوعه باطلاً ولو كان الإخطار قد إستوفى ظاهرياً شكله القانوني.

* الموضوع الفرعي : إعلان صحيفة التعجيل من الشطب :

الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تعجيل السر في الدعوى بعد شطبها يجب أن يتم خلال ميعاد الستين يوماً المنصوص عليه في المادة ٨٢ مرافعات. ذلك أن هذه المادة إذ نصت على أن تجديد الدعوى يكون بطلب

السر فيها خلال الميعاد الذى حددته فقد دلت على طلب السر فى الدعوى من جديد لا يكون إلا بإعتقاد الخصومة ولا يكون إنعتقادها إلا بطريق الإعلان تحقيقاً لمبدأ المواجهة ، ولا يقضى عن ذلك مجرد تقديم صحيفة تجديد الدعوى من الشطب إلى قلم الكتاب.

*** الموضوع الفرعى : إعلان صحيفة الدعوى :**

الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ١٩٦٩/١/٩
الفرامة المنصوص عليها فى المادة ٧٧ من قانون الموافقات قررها الشارع لصالح الحزينة العامة لا لصالح الخصم وقصد من تقريرها بسط رقابة القاضى على من يتسبب من موظفى قلم الكتاب أو المحضرين بإهماله فى تأخير إعلان صحيفة الدعوى وتوقيع جزاء عليه بسبب هذا الإهمال إذا رأى القاضى ميورا لذلك وإذا إنتهى الحكم المطعون فيه إلى أن بطلان الإعلان راجع إلى خطأ المحضر الذى قام به لإغفاله إثبات عدم وجود المواد المراد إعلانها بموطنه فإنه لا تكون للطاعة مصلحة فى التمسك بالحكم المطعون فيه بعدم توقيعه هذا الجزاء إذ أن توقيعه أو عدم توقيعه لم يكن ليؤثر على النتيجة التى إنتهى إليها هذا الحكم.

الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٢٠٠ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢١
... من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن صحيفة إفتتاح الدعوى هى الأساس الذى تقوم عليه كل إجراءاتها ويرتب على عدم إعلانها عدم إنعتاد الخصومة ، ومن ثم لا ترتب عليها إجراء أو حكم صحيح ، إذ يعتبر الحكم الصادر فيها منعزلاً ، ومن ثم لا تكون له قوة الأمر المقضى ، : لا يلزم الطعن فيه أو رفع دعوى بطلان أصله ، بل يكفى إنكاره والتمسك بعدم وجوده.

- إذا كان الطاعن قد تمسك بأن إجراءات الخصومة فى الدعوى فى مرحلتى التقاضى ، قد إستعملت بطريق الدش والتزوير بقصد عدم إعلامه بها ، فلم يعلن بصحيفتها ولم يطعن على الحكم الصادر فيها بالإستئناف وسخر المطعون عليه الأول آخر فى ذلك ، مما مفاده أنه دفع أمام محكمة الموضوع بإنعدام هذين الحكمين بالنسبة له وهو ما يصح التمسك به من جانب الطاعن أمام محكمة الموضوع كدفاع مطروح دون إلتزام طريق الدعوى ، ومن ثم فقد كان على محكمة الموضوع أن تنصدي أولاً لبحث صحة هذا الدفاع الجوهرى الذى من شأنه لو صح أن يعدم إجراءات الخصومة برمتها ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إستلزم لبحث الإنعدام طلبه صراحة ، مع أنه تمسك به صراحة فإنه قد حجب نفسه بهذا الخطأ عن بحث دفاع الطاعن الجوهرى آنف الذكر ، مما يعيبه بالقصور والخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٣٨٢ بتاريخ ١٩٨١/٥/٥

مفاد نص المادة ١/٦٣ من قانون المرافعات أنه يلزم لإجراء المطالبة القضائية إيداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب ضد الخصم المعنى بالخصومة وهو ما يوجب عليه كإجراء إجرائي بدء الخصومة ، ولا يعنى ذلك عن وجوب إعلان صحيفة الدعوى إليه إذ هو إجراء لازم لإنفاذ الخصومة بين طرفيها ، لما كان ذلك وكان الثابت أن المطعون عليهما إختصمتا الطاعة الأولى عن نفسها وبصفتها وصية على إنها القاصر الثانى - رغم أنه كان بالغاً سن الرشد وقت إيداع صحيفة افتتاح الدعوى على ما بين من شهادة قيد ميلاده وكانت صحيفة تعجيل الدعوى بعد الإنقطاع لا تقوم مقام صحيفة افتتاح الدعوى فإن الخصومة تكون منعدمة بالنسبة للطاعن الثانى ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢١٣٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١١٠ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٨

إذ كان الثابت من صحيفة افتتاح الدعوى أن الشركة الطاعنة إختصمت فى شخص بإعتبار أنه يمثلها وقد وجه إليها الإعلان فى مركز إدارتها وسلمت صورته لأحد موظفيها وكانت لم تكرر قيامها وقت هذا الإعلان ومن ثم فإن إعلانها بصحيفة الدعوى على هذا النحو يكون صحيحاً ولا يدع مجالاً للشك فى حقيقة أن الشركة الطاعنة - بإعتبارها شخصية اعتبارية مسئلة عن شخصية يمثلها - هى القصدودة فى الدعوى المعنية بالخصومة الموجهة إليها المطالبة القضائية بإعتبارها المدينة بالحق المدعى فيه إذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى ذلك فإنه يكون قد إنتهى إلى نتيجة صحيحة.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٩

مفاد الحضور المنصوص عليه فى المادة ٦٦ من قانون المرافعات هو الذى يجب أن يقضى بين إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى متضمنة تكليفه بالحضور أمام المحكمة وبين تاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى بفرض أن يتمكن من الإستعداد للدفاع قبل حضوره هذه الجلسة ولا يمنع هذا الجهاد إلا مرة واحدة فلا يلزم منحه مرة أخرى عند تعجيل الدعوى مثلاً بعد وقفها أو تقصير جلسة تالية.

الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٦

إعذار المدين هو وضعه قانوناً فى حالة التأخر فى تنفيذ التزامه ، والأصل فى هذا الإعذار أن يكون بورقة رسمية من أوراق المحضرين بين الدائن فيها أنه طلب من المدين تنفيذ الإلتزام من ثم فلا يعد إعذاراً إعلان بصحيفة دعوى التعويض لإخلال المدين بتنفيذ الإلتزام من إلتزاماته إلا إذا إشتملت صحيفتها على تكليفه بالوفاء بهذا الإلتزام ، وتقدير إشتمال هذه الصحيفة على هذا التكليف من المسائل الموضوعية التى تخضع

لسلطة قاضي الموضوع في أن يأخذ بالتفسير الذي يراه المقصود من العبارات الواردة بالصحيفة دون رقابة من محكمة النقض متى ألام لئلاء على أسباب سائلة تكفى لءملاء.

الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٦

ولئن كانت المادة ١٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ أوجبت إعلان صحيفة الدعوى وقليءها بمءول المحكمة قبل شهرها إلا أنه لم يربب ءزاء البطلان لمخالفة ذلك.

الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ١٩٩٠/٤/٤

إء كان الطابت أن من بين ما أسس عليه المطعون بءه مطالبته للشركة الطاعة بالتبويض أنها وءهت إليه إعلان صحيفة دعوى الطرد المستعجلة بطريق الفش على المين المؤجرة رغم علمها بوجوده بالخارج ووجود من يءله قانوناً فى البلاد وهو ءهاز أملاء الإستمارة بالبنك الأهلى بقصد عدم إعلانة بالدعوى بما مقاده أنه تمسك منه بالنعنام حكم الطرد المستعجل.

الطعن رقم ١٠٧٦ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٠

من المقرر أن التءقق من حصول إعلان الخصومة بصحيفة الدعوى كشرط ءوءرى أوءبه القانون لإنقءاء الخصومة فيها ، وإعادة الإعلان فى الءالات التى نص عليها ، ونفى ذلك من الأمور الواقعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بلا معقب عليها متى كانت تستء فى ذلك إلى أسباب سائلة لها مأخذها الصءىء من الأوراق.

الطعن رقم ٣ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١١١٧ بتاريخ ١٩٣٦/٥/١٤

الإءعاء بءدم صحة إعلان صحيفة الإستمارة يجب التمسك به أمام محكمة الإستمارة ، فإذا لم يتمسك به لءيها إمتنع إءءاؤه أمام محكمة النقض لءئة السبب.

* الموضوع الفرعى : إعلان وكلاء الشركات الأءنبية :

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٢١٦ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/١٠

النص فى المادة ٦/١٤ من قانون المرافعات السابق على أنه "فىما يتعلق بالشركات الأءنبية التى لها فروع أو وكيل فى مصر تسلم صورة الإعلان إلى هذا الفرع أو الوكيل ". لا يقصد به حرمان صاحب الشأن من أصل ءقه فى إءراء الإعلان فى مركز الشركة الرئيسى فى الخارج ، وإءما قصد به بمءد التبسير عليه فى

إتمام الإعلان والتعجيل بإجرائه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى صحة إعلان الاستئناف الموجه إلى مقر الشركة في الخارج لا يكون قد خالف القانون أو أعطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٨٩١ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٢

النص في المادة ١٣ - ٥ من قانون المرافعات على أنه فيما يتعلق بالشركات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل في جمهورية مصر العربية تسلم صور الإعلانات إلى هذا الفرع أو الوكيل بدل على أن مقر وكيل الشركة الأجنبية التي تبشر نشاطاً في مصر يعتبر موطناً لهذه الشركة تسلم إليها الإعلانات فيه إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الإعلان موجهاً من غير الوكيل أما إذا كان الإعلان موجهاً من الوكيل إلى الشركة الأجنبية الموكلة فإنه يعين إعلانها في موطنها الأصلي إحرازاً لقاعدة المواجهة بين الخصوم التي تعد من أهم تطبيقات مبدأ إحرام حقوق الدفاع وما تقتضيه من ضرورة إعلان الخصم بما يتخذ ضده من أعمال إجرائية وفقاً للشكل الذي يقرره القانون تمكيناً له من الدفاع عن مصالحه.

الطعن رقم ١٦٦١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٥٥٤ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٨

النص في الفقرة الخامسة من المادة ١٣ من قانون المرافعات على أن تسلم صورة الإعلان فيما يتعلق بالشركات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل في الجمهورية إلى هذا الفرع أو الوكيل ، بدل على أن الوكيل المقصود في تطبيق حكم هذا النص هو كل من يكون نائباً عن الشركة في مصر نهاية قانونية عامة ولا محل لقصر حكم النص على الوكيل التجارى فحسب ، ذلك أن لفظ الوكيل ورد في النص مطلقاً ولم يقيد بهذا الوصف ، ومن المقرر أن المطلق يؤخذ على إطلاقه ما لم يرد ما يقيد به ، ولا يغير من ذلك أن يكون هذا الوكيل العام عن الشركة الأجنبية عامياً لها ووكيلاً عنها بالخصومة في الوقت ذاته ومن ثم يصح إعلانها بتسليم صورة الإعلان إليه.

* الموضوع الفرعى : الإعلان بالطريق الإدارى :

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٦٥ بتاريخ ١٩٥١/٤/١٩

يؤخذ من المادة ٧ من قانون المرافعات - القديم - أنه يجب إذا توجه الخصم إلى عمل الخصم ولم يجده ولم يجد خادمه ولا أحد من أقاربه ساكتاً معه أن يسلم الصورة على ما تقتضيه الحال أما لحاكم البلدة الكائن فيها محل الخصم أو لشيخها الكائن بدائرتة محل هذا الخصم إذ يتيسر له وحده دون باقى مشايخ البلد تسليم الإعلان للمطلوب إعلانه ومن ثم لا يكون الإعلان صحيحاً إلا إذا سلمت صورته إلى العمدة أو شيخ البلد الذى يقع موطن المطلوب إعلانه في دائرته واذن فمتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلاً تأسيساً على أن إعلان الحكم الابتدائى إليه في وجه شيخ الغزة التى لا يقسم

فيها هو إعلان صحيح قد أقام قضاءه على مجرد القول بأن العزبة التي تسلم شيخها الإعلان تابعة للبلدة الكائن بها موطن الطاعن فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٢٠ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٥/١١/١٩٥١

إذا كان الظاهر من محضر إعلان تقرير الطعن أنه أعلن للضابط المنوب لإمتناع أحد المطعون عليهم عن تسلم الإعلان شخصياً دون أن يثبت المحضر فيه خطواته السابقة لهذا الإجراء ودون أن يبين الوقت الذي إنتقل فيه إلى محل هذا المطعون عليه والوقت الذي سلم فيه صورة الإعلان للضابط المنوب ودون أن يخطره بكتاب موصى عليه بتسليم صورة الإعلان لجهة الإدارة وفقاً للمادة الثانية عشرة من قانون المرافعات "الجديد" الذي حصل الإعلان في ظله والتي توجب على المحضر القيام بهذا الإخطار سواء أكان ذلك في حالة عدم وجود من يصح تسليمه صورة الإعلان أو عند إمتناعه عن إستلامها بلا تفريق بين ما إذا كان الممتنع هو شخص المراد إعلانه أم غيره ممن نصت عليهم المادة المذكورة. وكان الظاهر أيضاً من نفس المحضر بالنسبة لمطعون عليه آخر أنه بعد أن إنتقل المحضر لإعلانه بالتقرير فأجابته العمدة بعدم وجوده أعلنه الطاعن للنهاية دون أن يثبت قيامه بالتحريات الكافية التي تدل على أنه بذل جهداً للإهتمام إلى محل إقامة المطعون عليه فلم يوفق، فهذا الإعلان باطل بالنسبة إلى هذين المطعون عليهما عملاً بالمواد ١٠ / ١ و ١٢ و ١٤ و ٢٤ و ٤٣١ من قانون المرافعات وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولو لم يحضر المطعون عليهما للتمسك به عملاً بالمادة ٩٥ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٠ مكتب قتي ٤ صفحة رقم ١١٣٧ بتاريخ ١٨/٦/١٩٥٣

جرى قضاء محكمة النقض بأنه يعتبر باطلا الإعلان المسلمة ورقته إلى حاكم البلدة أو شيخها إذا لم يثبت المحضر في محضره الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إليه والوقت الذي انتقل فيه إلى محل المعلن إليه وذلك عملاً بالمواد ١١ و ١٢ و ٢٤ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٠ مكتب قتي ٤ صفحة رقم ٤١١ بتاريخ ٢٩/١/١٩٥٣

إنه وإن كان القانون يوجب في المادة ١٢ من قانون المرافعات على المحضر في ظرف أربع وعشرين ساعة أن يوجه إلى المعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتاباً موصى عليه يخبره فيه بأن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة وكان الغرض من هذا الإجراء هو التأكد من علم الخصم بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة حتى لا تتخذ الإجراءات في غيبته إذا لم يسلمها رجل الإدارة ، إلا أن العبرة في تحديد تاريخ الإعلان هي يوم تسليم ورقة الإعلان إلى جهة الإدارة لا يوم وصول الخطاب الموصى عليه إلى المعلن إليه أو يوم تسلمه الإعلان من جهة الإدارة.

الطنين رقم ٣٢٧ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٢

مضى كان المحضر لم يثبت في محضره الخطوات التي سبقت تسليم صورة الحكم إلى شيخ البلد ، فإن هذا الإعلان يكون باطلاً ولا يصح إعتباره مبدأ لسريان معاد الطعن.

الطنين رقم ١٥٨ لسنة ٢١ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٢٢

توجب المادة ١٢ من قانون المرافعات على المحضر الذي يسلم صورة من الإعلان إلى حاكم البلدة أو شيخها أن يثبت في أصل الإعلان وصورته جميع الخطوات التي تكون قد سبقت تسليم الصورة إلى أيهما من انتقاله إلى موطن المطلوب إعلانه وبيان وقت الانتقال وإثبات أنه لم يجد بهذا الموطن أحداً أو وجده مغلقاً وعدم مراعاة هذا الإجراء يوجب عليه ، على ما جرى به قضاء محكمة النقض بطلان الإعلان عملاً بنص المادة ٢٤ من قانون المرافعات إذن لمضى كان كل ما أئنه المحضر أنه انتقل إلى البلدة التي يقيم فيها المعلن إليه وأعلنه بالحكم المستأنف مخاطباً مع شيخ البلدة لعلني عمله وكان لا يستفاد من ذلك مصدر علم المحضر بواقعة إغلاق المحل وهل علم بذلك نتيجة انتقاله فعلاً إلى المحل الذي قرر أنه مغلق أم علم به عن طريق آخر فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان هذا الإعلان لا يكون قد خالف القانون.

الطنين رقم ٣٠٨ لسنة ٢١ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٣

مضى كان المحضر قد أثبت في أصل الإعلان أنه أعلن المطعون عليه مخاطباً مع شيخ البلدة لاستماع وكيله دون أن يذكر بالتفصيل الخطوات التي اتخذها لتسليم الصورة لجهة الإدارة ، وكانت المادة ١٢ من قانون المرافعات توجب على المحضر أن يبين بالتفصيل وفي حينه في أصل الإعلان وصورته كل ما اتخذ من خطوات في سبيل إتمام الإعلان وتسليم الصورة وفقاً للقانون ، وكان إثبات هذه البيانات هو من الإجراءات الجوهرية التي نص عليها القانون للتحقق من صحة الإعلان ، فإن إغفالها يوجب عليه بطلان الإعلان لمن وقعت المخالفة في حقه ويتعين على المحكمة مراعاة ذلك من تلقاء نفسها في غيبه.

الطنين رقم ٢٦٠ لسنة ٢١ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/١٧

مضى كان المحضر إذ سلم صورة الإعلان إلى الضابط المتوب بالقسم لم يثبت في محضره أنه انتقل فعلاً إلى محل المعلن إليه ووقت انتقاله هذا ، وأنه وجد هذا المحل مغلقاً ، وكان هذا البيان لازماً لصحة الإعلان على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، إذ بدونه لا يمكن التحقق من أن المحضر قد انتقل فعلاً إلى محل المراد إعلانه وشاهد بنفسه المحل مغلقاً ، فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلاً.

الطعن رقم ٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٥

إذا كان وجه البطلان هو أن ورقة التكليف بالحضور أعلنت للخصم في غير موطنه ، وأن المحضر لم يبت بها في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ الإعلان أنه وجه إلى المعلن إليه في موطنه الأصلي كتابا موصى عليه يخبره فيه بأن صورة الإعلان سلمت إلى جهة الإدارة كما توجب ذلك المادتان ١١ و ١٢ مرافعات ، وأنه يترتب على عدم مراعاة هذا الإجراء بطلان ورقة التكليف بالحضور وللقا لنص المادة ٢٤ مرافعات ، فإن حضور الطاعن في أول جلسة حددت لنظر الدعوى يزيل العيب الذى لحق الإعلان المشار إليه وفقا لنص المادة ١٤٠ مرافعات. وإذن فمضى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع الخاص ببطلان صحيفة الاستئناف والدفع الخاص بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد وقبل الاستئناف شكلا أقام قضاءه على أنه وإن كان إعلان الطاعن بصحيفة الاستئناف في ٩ من يوليو قد وقع باطلا لأن اغل الذى أعلن فيه لم يكن هو الذى يقيم فيه وقت الإعلان ، وأن هذه الصحيفة قد خلت من الإجراءات الخاصة بالإخطار الذى توجهه المادة ١٢ من قانون المرافعات وأن الورقة المستقلة المرافقة لصحيفة الاستئناف محررة في ١٠ من سبتمبر أى بعد حصول الإعلان بشهرين إلا أن هذا البطلان قد زال بحضور الطاعن في جلسة المرافعة الأولى فإن هذا الذى قرره الحكم صحيح في القانون ، ولا يؤثر على النتيجة التى انتهى إليها ماقرره من أن أئسر هذا التصحيح لا يبدأ إلا من تاريخ الحضور ولا يسرى على الإجراءات السابقة عليه ، ذلك أن الإجراء القابل للإبطال معى كان من الجائز قانونا أن تلحقه الصحة ، فإن زوال هذا البطلان يجعل الإجراء معبرا صحيحا من وقت صدوره ومن ثم يكون غير منتج البحث فيما إذا كان إعلان الطاعن الحكم الابتدائى إلى المطعون عليه في يوم ١١ من أغسطس قد وقع صحيحا فيعتبر تاريخ إعلانه مبدأ لسريان ميعاد الطعن أم أنه غير صحيح فيعتبر باب الطعن مازال مفتوحا حتى يوم حضور المطعون عليه بالجلسة كما ذهب الحكم المطعون فيه ذلك أن الاستئناف على كلا الاعتبارين صحيح لحصوله في الميعاد القانونى.

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٥

إذا كان الثابت أن المحضر حور في يوم ١١ أغسطس "محضرأ أثبت فيه أنه انتقل في اليوم السابق ١٠ أغسطس " إلى منزل المعلن إليه فوجدته مغلقا فانتقل إلى قسم البوليس في يوم ١١ من أغسطس المذكور وسلم صورة الإعلان للضابط المترب فإن هذا الإعلان يكون باطلا لمخالفته لما قضت به الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ مرافعات من وجوب إثبات كل خطوة من الخطوات السابقة على حصول الإعلان فى حينها بالتفصيل فى أصل الإعلان وصورته لا محل للمل يثيرة الطاعن من حجية ما أثبتته المحضر وعدم جواز مناقضته

إلا بالطعن بالتزوير ذلك لأن ما يؤخذ على المحضر ليس هو إثباته أنه إنتقل إلى منزل المعلن إليه يوم " ١٠ أغسطس " مع أنه لم ينتقل بل يؤخذ عليه أنه أثبت هذا الإنتقال في اليوم التالي.

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٣

إذا تبين أن محل إقامة المطعون عليه المين في الحكم والذي كان على الطاعن أن يوجه إعلان الطعن فيه هو بلدة معينة دون تحديد أو تعيين لمكان بذاته منها كان يستطيع المحضر أن يقصد إليه فلجأ إلى شيخ البلد الذي أخبره بأن المطعون عليه لا يقيم في تلك البلدة بل يقيم في القاهرة وأن محل إقامته فيها غير معلوم ومن ثم فلم يكن في مكانة المحضر أن يتوجه إلى مكان محدد بعينه من البلدة المذكورة ليتحقق من قول الشيخ وقد أثبت في محضره الخطوة الوحيدة التي كان يستطيع أن يخطوها في سبيل الإعلان وهي مخاطبته لشيخ البلد وإثبات إجابته سالفة الذكر. متى ثبت ذلك فإنه لا إعتداد بالقول بأن الإعلان قد شابه البطلان تأسيساً على أن المحضر عندما توجه لإعلان المطعون عليه (كفى إجابة شيخ البلد ولم يتوجه إلى محل إقامة ليتحقق من غيابه ومن عساه يكون مقيماً معه ولم يثبت في محضره الخطوات التي أوجبت المادة ١٢ مرافعات إبتهاها.

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٩٦٠ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٢٦

جرى قضاء محكمة النقض بأنه يعبر بإطلاع الإعلان المسلمة ورقته لحاكم البلدة أو شيخها إذا لم يثبت المحضر في محضره الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إليه والوقت الذي إنتقل فيه إلى محل المعلن إليه وذلك عملاً بالمواد ١١ و ١٢ و ٢٤ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٥

منى تبين من أصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر توجه لإعلان الطعون عليه في محل إقامته مع نسيه فلم يجده أو يجد أحداً ممن يصح قانوناً تسلم الإعلان نيابة عنه لفلق مسكنه فتوجه المحضر في اليوم التالي إلى قسم البوليس الواقع في دائرته محل إقامة المطعون عليه وسلم مندوب الإدارة بالقسم ورقة الإعلان ثم أخطر المطعون عليه بذلك وأثبت في أصل محضر الإعلان إجراء هذا الإخطار لأن الإعلان يكون صحيحاً طبقاً للمادة ١٢ مرافعات لا ينال من صحته عدم ذكر اسم مستلم الصورة لأن المشرع قد دل بما نوره عنه من الاكتفاء بإخطار المعلن إليه بتسليم الصورة لجهة الإدارة على أنه يعتد في صحة الإعلان في هذه الحالة بوصوله لجهة الإدارة دون ما نظّر إلى اسم مستلمه .

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٥٢٦ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٥

الغرض من تسليم صورة الإعلان لجهة الإدارة طبقاً للمادة ١٢ من قانون المرافعات هو أن تتولى هذه الجهة تسليمها للشخص المطلوب إعلانه ، وهذا القصد يتحقق إذا سلمت صورة الإعلان إلى شيخ البلد في أحد البناير باعتباره ممثلاً هو الآخر لجهة الإدارة في تلك البلدة ، ولا تدل عبارة نص المادة المشار إليها على أن تسليم الصورة مقصور على مأمور البندر دون العمدة أو مشايخ البلد ولا على إيجاب ترتيب معين يسبق فيه مأمور البندر والعمدة أو شيخ البلد.

الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٣١

المادة ١٢ من قانون المرافعات إذ نصت على أنه " يجب على المحضر أن يرسل إلى المعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتاباً موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة وعلى المحضر أن يبين كل ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الإعلان وصورته " فإنها لم توجب على المحضر إرفاق إيصال الخطاب الموصى عليه بأصل الإعلان وغاية ما تطلبته أن يرسل المحضر الإخطار في الميعاد المنصوص عليه فيها وأن يثبت في محضره قيامه بإرسال هذا الإخطار في الميعاد وإذن فليس في إغفال إرفاق إيصال الإخطار الموصى عليه ما ينفي واقعة الإخطار في ذاتها.

الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧٧٦ بتاريخ ١٩٥٧/١١/٧

جرى قضاء هذه المحكمة بموجب تسليم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة في حالة الامتناع عن استلامه دون تفريق بين ما إذا كان المتنع هو شخص المراد إعلانه أو غيره من نصت عليهم المادة ١٢ من قانون المرافعات. فإذا تبين أنه لم يرد في محضر الإعلان شيء عن قيام المحضر بتسليم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة عقب امتناع المعلن إليه شخصياً عن استلامه وتوجيه كتاب موصى عليه إلى هذا الأخير في موطنه الأصلي أو المختار في ظرف أربع وعشرين ساعة يخبره فيه أن الصورة قد سلمت لجهة الإدارة كما توجب ذلك كله المادة ١٢ سالف الذكر فإن الإعلان يكون قد وقع باطلاً طبقاً للمادة ٢٤ مرافعات.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٢٣ بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٨

إذا كان يبين من أصل ورقة الإعلان أن المحضر أثبت في محضره إنتقاله إلى موطن المراد إعلانه لفرض الموظف المختص بالإستلام فقام بإعلانه بالقسم لدى مأموره وأخطره بذلك - دون أن يثبت في محضره غياب الشخص المطلوب إعلانه وإسم المخاطب معه وصفته وسبب إمتناعه عن تسلّم الإعلان وكان أعمال المادتين ١٠ ، ١٢ من قانون المرافعات يوجب إيصاح هذه البيانات بورقة الإعلان حتى تسوَّق الحق المحكمة

من جديده الخطوات التي سبقت تسليم صورته لجهة الإدارة فإن إغفالها لا يوجب عليه بطلان الإعلان عملاً بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٢٦ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٨/٥/١٩٦١

لا يجوز وفقاً للمادة ١٢ مرافعات تسليم ورقة الإعلان لجهة الإدارة إلا بعد التحقق من عدم وجود الشخص المراد إعلانه هو وغيره ممن يصح تسليم الصورة إليهم ومن أجل ذلك أوجبت المادة ١٢ مرافعات على المحضر أن يبين في أصل ورقة الإعلان وصورتها بالتفصيل في حينه كل ما يتخذ من خطوات سابقة على تسليم الصورة إلى جهة الإدارة بحيث يوجب على إغفال تلك الإجراءات بطلان الإعلان "م ٢٤ مرافعات" وأذن فمتى كان المحضر لم يثبت في محضره من الإجراءات السابقة على تسليم الصورة لجهة الإدارة سوى قوله إنه انتقل إلى موطن المطلوب إعلانه فلم يجده وأنه لذلك سيقوم بإعلانه لجهة الإدارة وليس في هذا البيان ما يفيد تحقق المحضر من عدم وجود أشخاص آخرين ممن يصح تسليم الصورة إليهم حتى يقوم بتسليمها إلى جهة الإدارة فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلاً.

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٦ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ٢/٨/١٩٦٢

توجب المادة ١٢ من قانون المرافعات على المحضر أن يرسل إلى الملن إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتاباً موصى عليه يخبره فيه أن الصورة قد سلمت إلى جهة الإدارة وذلك خلال أربع وعشرين ساعة وإذا صادف هذا الميعاد يوم عطلة رسمية فإنه يمتد إلى اليوم الذي يليه عملاً بالمادة ٢٣ مرافعات ومن ثم فلا يبطل الإعلان أن يكون الإخطار بتسليم صورته قد أرسل للمطعون عليه بعد إنقضاء أكثر من أربع وعشرين ساعة من تاريخ تسليم الصورة لجهة الإدارة متى كان هذا الميعاد قد صادف يوم عطلة رسمية وتم الإخطار في اليوم التالي.

الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٢٦ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٨٢٤ بتاريخ ٦/٢/١٩٦٢

الأصل أن يكون إعلان الطعن لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة إعلان الحكم ولا يصح: إعلان لجهة الإدارة إلا في حالة عدم وجود الشخص المراد إعلانه أو من يصح تسليم صورة الإعلان إليه أو امتناع من وجده عن الإستلام [م ١٢ من قانون المرافعات] فإذا كان الطاعن لم يعلن المطعون عليه في محل إقامته الأصلي أو المختار المبين في ورقة إعلان الحكم قبل تسليم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة فإن الإعلان يكون قد وقع باطلاً لا يغير من ذلك أن يكون الطاعن قد حاول إعلان المطعون عليه في المحل الذي كان يقيم فيه أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الإستئناف متى كان المطعون عليه قد اتخذ

فى ورقة إعلان الحكم الإستئنافى للطاعن - محل إقامة جديد له مما يعد إخطاراً منه للطاعن بتغيير محل إقامته الأول إلى محل جديد.

الطنن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٣٠
إذا كان بين من إعلان الطعن أن المخضر أثبت إنتقاله إلى موطن الطعون عليه فوجده مغللاً ومن ثم أعلنه بالقسم فى اليوم التالى وأخطر عنه بينما هذا الإجراء لم يكن قد تم ولا إتخذ بعد وتماه أو عدم تماه فى اليوم التالى غيب وإحتمال ما كان للمخضر أن يجازف بإثباته فى تاريخ سابق على حصوله وفى ذلك ما يدعو إلى عدم التحقق من إثبات خطوات الإعلان وأجرائه على الوجه المقرر فى المادة ١٢ من قانون المرافعات فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلاً.

الطنن رقم ٣١٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٦٢ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٥
المادة ١٢ من قانون المرافعات - الملقى - لا تستلزم تسليم صورة ورقة الإعلان لجهة الإدارة فى ذات اليوم الذى يتوجه فيه المخضر إلى موطن الشخص المطلوب إعلانه.

الطنن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٢٦ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٩
المادة ١٤ من قانون المرافعات السابق الذى تم إعلان الشركة المطعون ضدها فى ظل أحكامه كانت تقضى بأن تسليم صورة الإعلان فيما يتعلق بالشركات التجارية فى مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير ، فإن لم يكن للشركة مركز تسليم لواحد من هؤلاء إما لشخصه أو فى موطنه ، كما كانت المادة ١٢ من القانون المذكور تقضى بأنه إذا لم يجد المخضر الشخص المطلوب إعلانه فى موطنه ولم يجد أحداً ممن ورد ذكرهم فى هذه المادة ممن يصح تسليم الصورة إليهم وجب أن يسلمها حسب الأحوال لمأمور القسم أو شيخ البلد الذى يقع موطن الشخص فى دائرته وإذا كان الثابت أن إعلان الطعن قد وجه إلى مركز الشركة المراد إعلانها فوجده مغللاً فسلم الصورة لجهة الإدارة فى يوم الخميس ١٩٦٥/٨/٥ وأشر على أصل الإعلان بأنه أخطرها بذلك بالبريد المسجل يوم السبت ١٩٦٥/٨/٧ فإن الطاعن يكون قد إتبع الإجراءات المنصوص عليها فى المادتين ١٢ ١٤ من قانون المرافعات ، أما ما تقضى به الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من قانون المرافعات السابق من تسليم صورة الإعلان للنيابة فإنه لا يكون إلا عند الإمتناع عن تسليم صورة الإعلان أو الإمتناع عن التوقيع على أصله بالإستلام.

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١٣٨ بتاريخ ١٧/١١/١٩٧٠

إذا كان البين من تدوينات الحكم المطعون فيه أن المخضر قام بعد أن سلم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة بلصق إيصال الخطاب الموصى عليه بأصل الإعلان ، وكان ما يحويه هذا الإيصال من بيانات بعد لصقه قد اندمج فى أصل الإعلان وأصبح جزء منه ، وكانت ما نصت عليه المادة ٣/١٢ من قانون المرافعات السابق من وجوب أن يبين المخضر بأصل الإعلان جميع الخطوات التى قام بها ينصرف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلى تلك الخطوات التى سبقت تسليم الصورة أما الخطوات اللاحقة على ذلك لحسب المخضر وقد سلم الصورة أن ثبت قيامه بها على أصل ورقة الإعلان ، وكان أصل ورقة الإعلان فى الحالة المقدمة وبعد لصق الإيصال به بنىء بذاته بدون الرجوع إلى أى دليل آخر غير مستمد منه على أن المخضر قد أثبت به إرساله إلى المعلن إليهما الإخطار الذى يدل على تسليمه صورة الإعلان إلى جهة الإدارة وقيامه بهذا الإجراء فى الميعاد على النحو الذى قصده المادة ١٢ سائلة الذكر ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه ببطان الإعلان ، فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٥/٤/١٩٧١

حتمت المادة ١٢ من قانون المرافعات السابق على المخضر فى حالة تسليم الإعلان إلى جهة الإدارة توجيه كتاب موصى عليه إلى المعلن إليه فى موطنه الأصيل أو المختار يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة ، وقد حرص المشرع على أن يذيل هذه المادة بأنه يجب على المخضر " أن يبين كل ذلك فى حينه بالتفصيل فى أصل الإعلان وصورته " وهو ما يفيد أن المشرع أراد من المخضر أن يثبت تفصيلاً الخطوات التى يتخذها فى إنفاذ إجراءات الإعلان لضمان وصول ورقة الإعلان إلى المعلن إليه أو وصول الإخطار بمكان وجودها إن لم تصل إليه ، وحتى يكون هذا التفصيل رقابة على المخضر فيما يباشره من إجراءات يترتب على إنفاذها آثار قانونية مختلفة ، وإذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المخضر إكتفى بتحرير عبارة " أخطر فى ١٩٦٣/٤/٣٠ سركى عام " وهى عبارة لا تفيد بذاتها قيام المخضر بإرسال كتاب للمعلن إليه فى موطنه الأصيل أو المختار يخبره فيه بأن صورة الإعلان سلمت إلى جهة الإدارة كما لا تفيد عبارة سركى عام أن الإخطار تم بطريق الكتاب الموصى عليه ، وكان الحكم قد رتب على هذا النقض بطلان الإعلان ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ولا وجه للقول بأنه كان على المحكمة أن تطلع على السركى العام بقلم المخضر حتى تتبين منه أن الإخطار أرسل إلى المعلن إليه بطريق الكتاب الموصى عليه ، ذلك أنه لا يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تكلمة النقض الموجود بورقة الإعلان بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها.

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٥

توجب المادة ١٢ من قانون المرافعات السابق الذى تم الإجراء فى ظله على المحضر الذى يسلم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة أن يثبت فى ورقة الإعلان جميع الخطوات التى تكون قد سبقت تسليم الصورة من إنتقال إلى موطن المطلوب إعلانه ، وبيان وقت الإنتقال ، وإثبات أنه لم يجد بهذا الموطن أحدًا أو وجده مغلقًا ، كما توجب عليه أن يقوم خلال أربع وعشرين ساعة بإخطار المعلن إليه بكتاب موسى عليه بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على قوله " إن الثابت من محضر إعلان ... إثبات المحضر بمحضر إنتقال مؤرخ ... إنتقاله إلى مسكن المراد إعلانه. ووجوده مغلقًا ... ثم توجه إلى قسم الشرطة وأعلنه فى مواجهة مأمور القسم ، وأثبت على ذات الإعلان الإخطار بالمسجل مع ذكر رقمه ، فإن المحضر يكون قد نزل على حكم القانون ، ولا يغير من ذلك عدم إثبات المحضر لتاريخ إرسال الخطاب المسجل ، ولا عدم توقيع المحضر أسفل عبارة الإخطار إذ أن فى ورودها فى نهاية المحضر ما يفيد أن هذه الإجراءات تمت كلها فى تاريخ تحرير المحضر " كما قرر فى موضع آخر أن عبارة الإخطار " قد حررت على نحو تبدو فيه ملحقة بعبارة ذلك المحضر ويتسحب عليها تاريخه " ، وكان هذا الذى قرره الحكم يتفق مع الثابت فى محضر الإعلان وهو مانع ، ومن شأنه أن يؤدى إلى ما إنتهى إليه ، فإنه إذ إنتهى إلى رفض الدلع بطلان الإعلان يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح.

الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٦٤٦ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٩

مفاد نص المادة ١١ من قانون المرافعات فى فقرتها الثانية على أنه يجب على المحضر " خلال أربعة وعشرين ساعة من تسليم الورقة إلى غير شخص المعلن إليه أن يوجه فى موطنه الأصيل أو المختار كتابًا مسجلًا يخبره فيه بمن سلمت إليه الصورة " ونصها فى فقرتها الثالثة على أنه يجب على المحضر " أن يبين ذلك كله فى حشبه فى أصل الإعلان وصورته " ثم نص المادة ١٩ من قانون المرافعات على ترتيب البطلان على عدم مراعاة المواعيد والإجراءات المنصوص عليها فى المادة سالفة الذكر أن المشرع أراد من المحضر أن يثبت الخطوات التى يتخذها فى إتمام الإعلان لضمان وصول ورقه الإعلان إلى المعلن إليه أو وصول الإخطار بمكان وجودها إن لم تصل إليه وحتى يكون فى ذلك رقابة على المحضر فيما يباشره من أعمال ترتب على إتمامها آثار قانونية مختلفة ، وجعل البطلان جزاء عدم مراعاة تلك المواعيد والإجراءات إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحضر إكتفى بتحرير عبارة "أخطر عنهم سركى قلم المحضرين"

وهي عبارة لا يقيد بذاتها قيام المحضر بإرسال كتاب للمعلن إليهم في مواضعهم الأصلية أو المخار يخبرهم فيه بأن صورة الإعلان سلمت لوالدهم كما لا تقيد أن الإخطار تم بطريق الموصى عليه وكان الحكم قد رتب على هذا النص بطلان إعلانه الرغبة في أخذ العقار المبيع بالشقة فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، ولا يغير من ذلك القول بأنه ثبت من دلفر المحضرين أن الإخطارات الثلاثة أرسلت إلى المطعون ضده الأول بطريق الكتاب الموصى عليه إذ لا يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تكمله النص الموجود بورقة الإعلان بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها.

الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٦٠٩ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٥

محضر الإعلان من المحررات الرسمية التي أسبق القانون الحجة المطلقة على ما دون بها من أمور بأشهرها محررها في حدود مهمته ما لم يتبين تزويرها ومن ثم فلا يقبل من الطاعن الجادلة في صحة ما أثبتته في أصل الإعلان من وجود مسكنه مغللاً وإعلانه بجهة الإدارة وإخطاره بذلك ، ما دام لم يعلن على هذه البيانات بالتزوير .

الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٨١٦ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٥

- إذ كان الثابت من صحيفة الاستئناف ومن مدونات الحكم المطعون فيه ، أن المحضر أثبت بها أنه انتقل إلى موطن المطعون ضده لإعلانه بها فوجد مسكنه مغللاً فوجه في ذات اليوم إلى قسم شرطة المعادي الكائن في دائرته موطن المطعون ضده وسلم مندوب الإدارة بالقسم صورة من صحيفة الاستئناف ووقع على أصل الصحيفة بالإستلام ثم قام المحضر بإخطار المطعون ضده بذلك في اليوم التالي بموجب كتاب مسجل وأثبت في أصل الصحيفة حصول هذا الإخطار ، فإن الإعلان يكون قد إستوفى الإجراءات والبيانات التي تتطلبها المادة ١١ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ولا ينال من صحته تسليم الصورة إلى مأمور القسم شخصياً ، ذلك أنه وإن كانت المادة المشار إليها قد عدت رجاء الإدارة الدلين تسليم إليهم الأوراق المطلوب إعلانها إلا أن عبارة نصها لا تدل على أن تسليم صور تلك الأوراق مقصور على أيهم دون الآخرين ولا على إيجاب ترتيب معين يسبق فيه أحدهم الآخرين كما لا ينال من صحة الإعلان كذلك ، عدم ذكر إسم مستلم الصورة لأن المشرع قد اعتد في صحة الإعلان بتسليم الصورة بجهة الإدارة دون نظر إلى إسم مستلمها ذلك أن ما كانت تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ١١ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ - من وجوب إخطار المعلن إليه في كتاب مسجل عن سلمت إليه الصورة ، قصد به مواجهة الحالات الأخرى التي كان يتطلب القانون فيها الإخطار - إذا تم تسليم الورقة إلى غير شخص المعلن إليه ، وآية ذلك أنه لما عدل المشرع عن ذلك ، ورأى قصر

الإخطار على حالة تسليم الورقة إلى جهة الإدارة - كما كان عليه الحال في ظل قانون المرافعات السابق - إضطر إلى تعديل الفقرة الثانية من المادة ١١ مضافة الذكر بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ ونص على أن يكون إخطار المعلن إليه بإخباره أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة دون اعتداد باسم من سلمت إليه. - من المقرر أن ما ينته المحضر بورقة الإعلان من إجراءات قام بها بنفسه أو وقفت تحت بصرة تكتسب صفة الرسمية فلا يجوز إثبات عكسها إلا بالمعلن عليها بالتزوير وإذا كان المعلنون ضده قد اكتفى في إثبات عدم تسليم صورة صحيفة الاستئناف إلى جهة الإدارة بما دون على الإخطار الوارد إليه من بيانات نسبت إلى شخص قيل بأنه موظف بالقسم تدل على عدم وصول الصورة إلى الإدارة على خلاف ما أثبت المحضر من حصوله ، ولم يتخذ المعلنون ضده طريق الطعن بالتزوير على إعلان صحيفة الاستئناف ، فإن هذا الإدعاء لا يكفي بذاته للثبوت لصحة وحجية الإجراءات التي أثبت المحضر في أصل الإعلان قيامه بها.

الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٤٦ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ١٣٥٩ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٩

أن ما ينته المحضر في أصل ورقة الإعلان من خطوات إتبعها لا يسوغ الطعن فيه إلا بطريق الإدعاء بالتزوير ومن لم يأت بقرينة من الطاعن المجادلة في صحة ما أثبت المحضر في أصل إعلان صحيفة الاستئناف من أنه وجه خطاباً مسجلاً للطاعن يحظره فيه بتسليم صورة الصحيفة لجهة الإدارة لغلق محله طالما لم يسلك سبيل الإدعاء بالتزوير .

الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٧

تنص الفقرة الثانية من المادة ١١ من قانون المرافعات على أنه " وعلى المحضر خلال أربع وعشرين ساعة أن يوجه إلى المعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتاباً مسجلاً يخبره فيه أنه الصورة سلمت إلى جهة الإدارة " وهذا المبدأ يمتد إذا صادف اليوم عطلة رسمية إلى أول يوم عمل بعدها طبقاً لنص المادة ١٨ من القانون المذكور إذ كان يوماً ١٩٧١/٥/٨ عطلة رسمية ، فإن ميعاد الإخطار يمتد إلى اليوم الذي يليها وهو يوم ١٩٧١/٥/٩ الذي حصل الإخطار فيه ويكون الإعلان قد تم صحيحاً في الميعاد المحدد في القانون.

الطعن رقم ٦٣١٠ لسنة ٤٥ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٦

يكتفى لإثبات مراعاة ميعاد الأربع والعشرين ساعة الواجب إرسال الخطاب المسجل خلاله أن يورد المحضر في ورقة الإعلان توجيهه هذا الخطاب إلى المعلن إليه في اليوم التالي لتسليمها ، وإذا كان البين من مدونات الحكم المعلنون فيه أن المحضر أثبت في أصل الإعلان بصحيفة التعميل قيامه بإرسال خطاب مسجل إلى الطاعنة في اليوم التالي لتسليمه الصورة لجهة الإدارة فإن الإعلان يكون قد تم صحيحاً.

الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٤٦ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٥٠١ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٣١

نصت المادة ١/٢ من قانون المرافعات السابق - الذى جرى الإعلان فى ظله على أنه " إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب لإعلانه فى موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه أو أصدقاءه ، فإذا لم يجد منهم أحداً أو امتنع من وجده عن تسليم الصورة وجب أن يسلمها على حسب الأحوال للأمور القسم أو البندر أو العمدة أو شيخ البلد الذى يقع موطن الشخص فى دائرته " إذا كان امتناع من يوجد من الأشخاص فى موطن المطلوب لإعلانه عن ذكر اسمه أو صفته التى تجبر له تسليم الصورة ، هو بمثابة عدم وجود من يصح قانوناً تسليم الورقة إليه ، فإنه إذا امتنع المخاطب معه عن ذكر اسمه ، فلا يظل الإعلان إغفال المحضر إثبات صفة هذا الشخص إذ لا جدوى من إثبات الصفة ما دام أنه لا يمكن التثبت منها متى كان الاسم غير معلوم ، ولا يكون للمحضر فى هذه الحالة إلا أن يسلم الورقة إلى جهة الإدارة وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بطلان إعلان المطعون عليه بالصورة التمهيدية للحكم المنفذ به ، إستناداً إلى خلو الإعلان من ذكر صفة المخاطب معها رغم أنها إمتعت عن ذكر اسمها ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٧٢٠ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٠٩٢ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٨

إذا كان النص فى المادة ٢/١١ من قانون المرافعات المعدلة بالقانونين ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ ، ٩٥ لسنة ١٩٧٦ على أن " .. وفى ٣/١١ على أن " .. وفى المادة ١٩ على أن .. يبدل على أنه يجب على المحضر خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم ورقة الإعلان لجهة الإدارة أن يوجه للمعلن إليه خطاباً مسجلاً يجره فيه بمن سلمت إليه الصورة ، وأن المشرع أراد من المحضر أن يثبت فى حقه الخطوات التى يتخذها فى إنجام الإعلان لضمان وصول ورقة الإعلان إلى المعلن إليه ، أو وصول الإخطار بمكان وجودها إن لم تصل إليه ، حتى يكون فى ذلك رقابة على المحضر فيما يباشره من أعمال ترتب على إنجامها آثار قانونية مختلفة وجعل البطلان جزاء عدم مراعاة تلك المواعيد والإجراءات ، لما كان ذلك وكان الثابت من الصورة الرسمية من صحيفة الاستئناف ، المودعة ملف الطعن ، أن المحضر الذى قام بإعلانها لجنة الإدارة قد أثبت فى محضره عبارة " أخطر عنه فى ١٢/٤/١٩٧٩ " وكانت تلك العبارة لا تفيد بذاتها قيام المحضر بإرسال كتاب مسجل للطاعن فى موطنه الأصلي أو المختار يجره فيه بأن صورة الإعلان قد سلمت لجهة الإدارة ، فإنه يترتب على هذا النص بطلان الإعلان.

الطعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٤٣ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٣

النص في المادة ١١ من قانون المرافعات على أنه " إذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة إليه طبقاً للمادة السابقة أو امتنع من وجده من المذكورين فيها عن التوقيع على الأصل بالإستلام أو عن إستلام الصورة ، وجب عليه أن يسلمها في اليوم ذاته إلى مأمور القسم أو المركز أو العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن المعلن إليه في دائرته حسب الأحوال وعلى المحضر خلال أربع وعشرين ساعة أن يوجه للمعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتاباً مسجلاً يخبره فيه بأن الصورة سلمت لجهة الإدارة ... " يدل على أن المشرع وإن خدد أشخاصاً معينين بصفاتهم لتسليم صورة الإعلان لأحدهم في الحالات التي يوجب فيها أن يكون الإعلان لجهة الإدارة إلا أنه لا يلزم لصحة هذا الإعلان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تسلم صورته لأحد المذكورين شخصياً بل يكفي لذلك تسليمها لمن ينوب عنه.

الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٤٠٣ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٢

يدل النص في المادة ١١ من قانون المرافعات أن المحضر عند تسليمه صورة الإعلان إلى جهة الإدارة في الحالات التي يوجب القانون عليه ذلك - عليه يوجه كتاباً مسجلاً إلى المعلن إليه يخبره فيه بأن الصورة سلمت إلى هذه الجهة وجسه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يبين ذلك في أصل الإعلان دون صورته التي سلمت من قبل توجبه الكتاب.

الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٦

مفاد نص المادة ١١ من قانون المرافعات أنه إذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الصورة إليه من المذكورين في المادة العاشرة من ذات القانون أو امتنع عن إستلامها وجب عليه تسليمها لجهة الإدارة.

الطعن رقم ٢٢٩٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٣

إذ كانت المحكمة التي توخاها المشرع من وجوب إخطار المعلن إليه في حالة تسليم صورة الإعلان لجهة الإدارة بكتاب مسجل هو إخطاره بمن سلمت إليه الصورة حتى يسعى لتسليمها والعلم بها وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الإعلان يكون قد تم صحيحاً في تاريخ تسليمه لجهة الإدارة ولا عبرة بتاريخ قيده بالدفتر قسم الشرطة أو بتسليم المعلن إليه له وهو ما يتفق بذاته عن المعلن إليه العلم اليقيني أو الظني بما تضمنه الإعلان بما مؤداه أن الأثر الذي رتبته المادة ١١ من قانون المرافعات على تسليم الصورة لجهة الإدارة يقتصر في هذه الحالة على مجرد العلم الحكمي وهو ما يكفي لصحة الإعلان العادي سواء وجه إليه الإعلان في محل إقامته ، أو في محل تجارته أو حرفته بالنسبة إلى الأعمال المتعلقة بهذه التجارة أو الحرفة إلا أنه لا يكفي لإعلان الحكم إذ لا تتوافر به الغاية التي إستهدفها المشرع من الإستثناء الذي أورده بنص

المادة ٢١٣ من قانون المرافعات على ما سلف بيانه ولا ينتج أثر في هذا الصدد ولا يبدأ به معاد الطعن في الحكم إلا إذا قام الدليل على استلام المحكوم عليه أو من يمثله قانوناً ورقة الإعلان من جهة الإدارة فعندئذ تتحقق الغاية بعلمه بالحكم الصادر ضده عملاً بنص المادة ٢٠ من قانون المرافعات وينتج الإعلان أثره وتفتح به مواعيد الطعن.

الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٨٨٣ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٨

- من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الإعلان الذي يتم تسليمه لجهة الإدارة لغلق مسكن المعلن إليه يعتبر صحيحاً من تاريخ تسليم صورته إلى مندوب الإدارة دون عرق بتاريخ قيده بدفاتر قسم الشرطة أو بتسليمها إلى المعلن إليه أو بتاريخ استلامه للخطاب المسجل الذي يحظره فيه المحضر بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة.

- إثبات المحضر في ورقة الإعلان أنه وجد مسكن المعلن إليه مغلقاً ثم إعلانه في جهة الإدارة وإخطاره بذلك لا يجوز المجادلة فيه إلا بسلوك طريق الطعن بالتزوير.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٩٣٣/٣/٩

إنه لما كان اهل المختار يقوم مقام اهل الأصل بالنسبة لإعلان الإنذار بفيء الإستئناف ، كانت المادة السابعة من قانون المرافعات الخاصة باهل الأصل تنطبق في مثل حالة إنذار القيد على اهل المختار. فإذا رفض صاحب اهل المختار تسلم الإنذار وجب تسليمه للحاكم الإداري لا لقلم كتاب المحكمة. أما الإعلان إلى قلم الكتاب فلا يكون إلا في حالة واحدة نصت عليها المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات وهي عدم تعيين المستأنف محلاً مختاراً بالبلدة التي بها محكمة الإستئناف.

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٩٣٩/٣/١٦

إن المادة ٧ من قانون المرافعات لم ترسم خطة مفصلة لما يجري عليه المحضر عند القيام بإعلان ورقة من الأوراق ، ولكن هذه الإعلانات إذ يترتب عليها كسب حقوق أو إضاعة حقوق فإنه يجب فيها على المحضر أن يعمل ما يستطيعه لإيصالها إلى أربابها وألا يترك في سبيل ذلك باباً مفتوحاً أمامه إلا وجهه. ولكي تبث الثقة في إجراءات المحضر وترفع عنها الشبهات يجب عليه أن يثبت في محضره عن إجراءات الإعلان جميع خطواته ، فبين إنتقاله إلى محل المراد إعلانه ومخاطبته لشخصه أو لحاقه أو قريبه ثم يذكر واقعة الإمتناع عن الإستسلام إن حصل ذلك ، ثم يذكر إنتقاله إلى الموظف المختص وتسليمه صورة الإعلان. فإذا هو أقصر على أن ذكر في أصل الإعلان أنه أعلن الطاعن مخاطباً مع الضابط النتيجة

باخفاضة لإمتناع تابعه عن الإستلام كان الإعلان معيأ عيأ يطله الحكم الذى يعتبره ويرتب عليه عدم قبول الإستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد يكون باطلاً تبعاً له متعيناً نقضه والقضاء بقبول الإستئناف شكلاً.

الطعن رقم ٧٤ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١٩٤٣/٤/٢٢

إنه لما كانت المادة ٧ من قانون المرافعات قد نصت على أنه إذا توجه المحضر إلى محل الخصم المراد إعلانه ولم يجده لا هو ولا خادمه ولا أحداً من أقاربه فيسلم صورة الورقة المراد إعلانها لحاكم البلدة أو شيخها فإن الإعلان يكون صحيحاً متى كان الثابت من المحضر الذى حرره المحضر أنه إنتقل إلى المنزل الذى يقيم فيه المحكوم عليه لإعلانه بالحكم فوجده مغللاً فسلم الصورة إلى الضابط النوبتجى باخفاضة لغياب المعلن إليه وغلط محله وخصوصاً إذا كان المعلن إليه نفسه لا يدعى أن مسكنه لم يكن مغللاً فى الوقت الذى يقول المحضر إنه ذهب فيه إذن فتجب محاسبة الطاعن فى الحكم على ميعاد الطعن من يوم هذا الإعلان.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩٤٣/١٢/٣٠

إذا كان الثابت فى محضر إعلان الحكم المطعون فيه على لسان المحضر أنه إنتقل إلى مسكن الطاعن بشارع كذا رقم كذا بجهة كذا فى يوم كذا فوجده مغللاً فأمر على هامش أصل الإعلان بذلك ، ثم دونه أيضاً فى صلب الإعلان والصورة عندما إنتقل فى يوم آخر وأعلن الحكم للضابط النوبتجى باخفاضة الذى تسلم منه الصورة ووقع بالتسلم ، فإن الإعلان يكون صحيحاً ، وخصوصاً إذا كانت الخفاضة عقب تسلمها الإعلان قد سعت إلى إبعاله للطاعن فإنتقل مندوبها ومعه شيخ القسم إلى مسكنه فوجدها هما أيضاً مغللاً فأتت على هامش الصورة ما يدل على ذلك ووقعاً على ما ألتناه .

الطعن رقم ٨٣ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ١٩٤٥/٤/٥

إن المادة السابعة من قانون الرافعات قد بينت ما يتوخاه المحضر فى إعلان الأوراق ، فأوجبت عليه الإنتقال إلى محل الشخص المطلوب إعلانه فإن وجده سلمه الإعلان وإلا سلمه إلى خادمه أو أحد أقاربه الساكنين معه ، فإن لم يجد أحداً منهم أو وجد أحداً وامتنع من التسلم قام بتسليم الإعلان إلى حاكم البلدة أو شيخها . فتسليم الإعلان إلى شيخ البلد ليس إلا وسيلة إحتياطية لا يلجأ إليها المحضر إلا عند تعذر الإعلان بالطريقة الأصلية على نحو ما سلف إذ كانت المادة المذكورة توجب أيضاً على المحضر أن يثبت فى أصل الإعلان وصورته جميع خطواته فى إجراءات الإعلان لما يترتب على الإعلان من نتائج خطيرة فإنه إذا كانت صيغة الإعلان ليس فيها ما يفيد أن المحضر قد إنتقل إلى محل المعلن إليه فوجده مغللاً أو أنه وجده غير مغلل ولكنه تحقق من عدم وجود أحد به يصح تسليم الإعلان إليه لما يبرر تسليم الإعلان إلى العمدة فإن هذا الإعلان يكون باطلاً .

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٢١ بتاريخ ١٩٤٨/١/١٥

الإعلان المسلمة صورته إلى حاكم البلدة أو شيخها ، بسبب الإمتناع عن تسليمها ، يكون باطلاً إذا لم يثبت المحضر في محضره الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إليهما من إنتقاله إلى محل الخصم ومخاطبته شخصاً له صفة في تسلم الإعلان وصفة هذا الشخص واسمه الذي لا غنى عنه للثبوت من صفته. فإذا كان كل ما أُلجته المحضر في محضره هو أنه في يوم كذا إنتقل إلى مسكن المراد إعلانه دون أى بيان آخر وأنه في يوم كذا إنتقل إلى محافظة القاهرة حيث سلم صورة الإعلان إلى الضابط المنوب بها لإمتناع التابع عن تسليمها ، فهذا الإعلان يكون باطلاً ، والحكم الذي يعتبره صحيحاً ويرتب على ذلك قضاءه بعدم قبول الإستئناف لرفعه بعد الميعاد يكون مخالفاً للقانون .

* الموضوع الفرعى : الإعلان بالمحل المختار :

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٧٢ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٦

إن الأصل هو وجوب تسليم الأوراق المقتضى إعلانها لنفس الخصم أو خله وفقاً للمادة السادسة من قانون المرافعات " القديم " وإنما يجوز إستثناء تسليمها في المحل الذي إتخذه المعلن إليه محلاً مختاراً له في خصوص الدعوى التي يتعلق بها الإعلان وفقاً للمادة ٧٥ مرافعات "قديم" إذن فمتى كان الواقع أن الطاعن إتخذ مكتب أحد المحامين محلاً مختاراً له في دعوى قسمة فإنه لا يجوز إعلانه بدعوى شفعة في مكتب المحامى المذكور بحجة أن هذه الدعوى لاحقة لدعوى القسمة ببضعة أيام وأن توكيل المحامى المذكور هو توكيل عام يشمل جميع القضايا متى كان من المسلم أن هذا التوكيل إنما صدر من الطاعن إلى المحامى المذكور في خصوص دعوى القسمة وقبل أن تقام دعوى الشفعة ببضعة أيام ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر إعلان الشفعة صحيحاً رغم تسليم ورقته لمحامى الطاعن في دعوى القسمة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٧٢٩ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٦

إنه وإن كان الأصل في توجيه الإعلان أن يعلن به الخصم لشخصه أو في موطنه الأصلي وأن الأحكام لا يجوز الشروع في تنفيذها قبل إعلانها على هذه الصورة إلا أن قانون المرافعات القديم والذي لم يتجه العمل به إلا في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ قد ورد به أنه بمجرد صدور التوكيل لأحد الأخصام يكون محل التوكيل هو المعنى في أحوال الإعلان وما يفرع عنها [المادة ٧٥] وأنه يجب على طالب الإستئناف أن يعين في ورقة الإستئناف محلاً له في البلدة الكائن بها مقر المحكمة الإستئنافية إن لم يكن ساكناً في تلك البلدة وإلا صح إعلان الأوراق إليه بقلم كتاب المحكمة [المادة ٣٦٤] وأن الإعلانات الحاصلة في المحل

المعين تعتبر صحيحة إذا حصل الشروع في التنفيذ في ظرف ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك [المادة ٤٠٤] وبين من هذه النصوص - على ما جرى به قضاء محكمة النقض أن الشارع قد أجاز إعلان الأوراق إلى محل الوكيل في الخصومة واعتبره عملاً مختاراً لو كلفه بمجرد صدور التوكيل منه وأبقى للمحل المختار هذا الاعتبار بالنسبة لإعلان الحكم الصادر في الدعوى إذا حصل هذا الإعلان في ظرف الستة الأشهر التالية لصدور الحكم - وقرر استثناء من القاعدة العامة المشار إليها جواز الشروع في التنفيذ في خلال هذه المدة إذا كان الحكم قد أعلن في أجل المختار ولم يوجب على المحكوم له في هذه الحالة مراعاة ما تقتضيه المادة ٣٨٤ من ضرورة إعلان الأحكام قبل تنفيذها لشخص المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي ولا يغير من هذا النظر أن المادة ٤٠٤ قد جاءت في باب التنفيذ ، ولم تتحدث عن أثر إعلان الحكم للمحل المختار بالنسبة إلى بدء سريان ميعاد الطعن فيه ذلك أن إعلان الحكم هو من مقدمات تنفيذه وأن القانون قد اعتبر الإعلان في أجل المختار خلال المدة المتوخى عنها بمثابة إعلان المحكوم عليه لشخصه أو في موطنه الأصلي ومن لم يوجب عليه جميع آثاره ومنها سريان ميعاد الطعن فيه إذن لمعنى كان الحكم المطعون قد أعلن للطاعنين في محل وكيلهم في الخصومة أمام محكمة الاستئناف إعلاناً صحيحاً ولم يقرروا بالطعن فيه في الميعاد القانوني لأن الطعن يكون غير مقبول شكلاً عملاً بالمادة ٤٢٨ من المرافعات.

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٠ مكتب قتي ٤ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢٥

إن قانون المرافعات - إذ نص في المادة ١١ على أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه كما يجوز تسليمها في الموطن المختار في الأحوال التي بينها القانون - وإذ نص في المادة ١٤ بفقراتها العشر على أنه فيما يتعلق : بالدولة ، والأشخاص العامة ، والخاصة الملكية ، الشركات التجارية والشركات المدنية والجمعيات والمؤسسات وسائر الأشخاص الاعتبارية ، والشركات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل في مصر ، ورجال الجيش ومن في حكمهم ، والمسجونين ، وبحارة السفن التجارية وخدامها والأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج ، يكون تسليم صورة الإعلان بحسب المدين في كل فقرة إلى الشخص المعين أو الهيئة المعنية أو في المركز المعين أو في الجهة المعنية فيها فإنه بذلك يكون قد أخرج إعلان الأشخاص المذكورين في المادة ١٤ سواء أكانوا طبيعيين أم معنويين من حكم المادة ١١ ، بحيث لا يصح الإعلان لكل منهم إلا إذا سلمت صورته بالكيفية المنصوص عليها بالنسبة إليه ، مما يتجنى معه تطبيق المادة المذكورة على الإعلانات الخاصة بهؤلاء الأشخاص.

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٠٧ بتاريخ ١٩٥٤/١١/١١

إذا كان الطعون عليه قد بين فى ورقه إعلان الحكم المطعون فيه موطنه الأصلى كما بين مكتب أحد المحامين باعتباره محلا مختارا له ، فإنه يكون جائزا إعلانه بالطعن فى هذا أجل الأخير عملا بالمادة ٣٨٠ من قانون المرافعات لا يؤثر فى صحة هذا الإعلان كونه قد بين فى ورقة إعلان الحكم محله الأصلى إذ فى اتخاذ المكتب المذكور محلا مختارا فى ورقة إعلان الحكم ما يفصح عن رغبته فى قيام محل محاميه مقام موطنه الأصلى فى إعلان الأوراق الخاصة بالحكم ومنها الطعن بطريق النقض متى كان لم يثبت أنه أخير الطاعن بتغيير موطنه المختار فى ورقة إعلان الحكم قبل إعلانه بالطعن لا يؤثر أيضا فى صحة هذا الإعلان ونقض محامى المطعون عليه تسلمه بحجة أن كاتله قد انتهت بصدور الحكم المطعون فيه وامتناعه عن تسلم صورة الإعلان مما يوجب عليه تسليمها لجهة الإدارة وذلك وفقا لنص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٣ مرافعات.

الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٣

إعلان الأوراق القضائية يجب أن يكون لنفس الشخص أو فى موطنه وفقا لنص المادة ١١ من قانون المرافعات ولا يجوز تسليمها فى الوطن المختار إلا فى الأحوال التى بينها القانون. ويتضح من نص المادة ٣٨٠ مرافعات أن المشرع وإن أجاز إعلان الطعن فى الوطن المختار إلا أنه شرط لذلك أن يكون الخصم قد اختار ذلك الوطن فى إعلان الحكم المطعون فيه إلى خصمه، فلا يجوز إعلان الطعن فى الوطن المختار لدى محكمة الاستئناف ، وعلى ذلك يجب على من يعلن خصمه بتقرير الطعن بالنقض فى موطن مختار أن يثبت أن خصمه قد اختار هذا الوطن فى إعلان الحكم ، وذلك بإيداعه قلم كتاب محكمة النقض مع ما يجب عليه إيداعه من أوراق فى خلال العشرين يوما التالية لتاريخ الطعن صورة الحكم المطعون فيه العلنية فإن لم يفعل كان إعلان الطعن لغير الخصم نفسه أو فى غير موطنه الأصلى باطلا عملا بالمادتين ٤٣١، ١١ من قانون المرافعات ، وتعين على المحكمة أن تقضى بذلك فى غية الطعون عليهم.

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٥٤/١١/١١

لما كان إعلان الطعن بالنقض وفقا لنص المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات يكون لنفس الخصم أو فى موطنه الأصلى أو المختار المبين فى ورقة إعلان الحكم وكان الطاعن لم يودع فى اليعاد التصوص عليه بالمادة ٤٣٢ مرافعات ورقة إعلان الحكم المثبتة اتخاذ المطعون عليه مكتب المحامى الذى وجه إليه الإعلان محلا مختارا له ، فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلا.

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٩٤٢ بتاريخ ١٩٥٤/٦/١٠

إذا كان الطعون عليه قد بين في ورقة إعلان الحكم المطعون فيه مكتب أحد المحامين باعتبار أنه محله المختار فإنه يكون جائزاً إعلانه بالطعن في هذا أجل عملاً بالمادة ٣٨٠ من قانون المرافعات ولا يؤثر في صحة هذا الإعلان رفض المحامي تسلمه بحجة أن وكالته قد انتهت بصدر الحكم المطعون فيه إذ في اتخاذ الطعون عليه المكتب المذكور محلاً مختاراً في ورقة إعلان الحكم ما يفصح عن رغبته في قيام محل محاميه مقام موطنه الأصلي في إعلان الأوراق الخاصة بالحكم ومنها الطعن بطريق النقض متى كان لم يثبت أنه أخطر الطاعن بغير موطنه المختار في إعلان الحكم قبل إعلان الطعن إليه فإن امتنع المحامي عن تسلم ورقة الإعلان صح تسليمها إلى جهة الإدارة وفقاً لنص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٣ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٥٤/١١/١٨

إعلان الأوراق القضائية يكون لنفس الشخص أو في موطنه ولا يجوز تسليمها لدى الوطن المختار إلا في الأحوال التي بينها القانون ، وإن كان المشرع قد أجاز بنص المادة ٣٨٠ مرافعات إعلان الطعن في الوطن المختار إلا أن شرط ذلك أن يكون الخصم قد اختار ذلك الوطن في إعلان الحكم المطعون فيه إلى خصمه فلا يجوز إعلانه بالطعن في الوطن المختار لدى محكمة الاستئناف ، وعلى ذلك يجب على من يعلن خصمه بتقرير الطعن في موطن مختار أن يثبت أن الخصم قد اختار هذا الوطن في إعلان الحكم وذلك بإيداعه قلم كتاب محكمة النقض مع ما يجب إيداعه من الأوراق في خلال العشرين يوماً التالية لتاريخ الطعن صورة الحكم المطعون فيه المعلقة إليه فإن لم يفعل كان إعلان الطعن لغير الخصم للنسب أو في غير موطنه باطلاً وتقضى المحكمة بذلك في غيبة المطعون عليه.

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٣٥ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢٣

مناط صحة إعلان الطعن في أجل المختار عملاً بنص المادة ٣٨٠ مرافعات هو أن يكون الخصم قد اتخذ محلاً له في ورقة إعلان الحكم لأنه بذلك يكون قد أفصح عن رغبته في قيام أجل المختار مقام موطنه في إعلان الأوراق الخاصة بالطعن. وإذا لم يمتنع كان الطاعن قد أعلنوا المطعون عليه بتقرير الطعن في مكتب أحد المحامين ولم يقدموا ما يدل على أن المطعون عليه قد اتخذ مكتب هذا المحامي في ورقة إعلان الحكم محلاً له فإن الإعلان يكون قد وقع باطلاً ويكون الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً في محله ويتعين الحكم بمقتضاه في غيبة المطعون عليه عملاً بالمادة ٩٥ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٢١ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٣١

لما كان الوطن كما عرفته المادة ٤٠ من القانون المدني هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة وكان مكتب المحامي وفقاً لهذا التعريف لا يعتبر موطناً له ، فإن إعلانه بالطعن في مكتبه يكون باطلاً عملاً بالمادتين ١٩ و ٢٤ من قانون المرافعات ، وتقضى المحكمة بالبطالان ولو من تلقاء نفسها في غيبة المطعون عليه وفقاً للمادة ٩٥ من المرافعات.

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٢٩٧ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢٣

يستقر قضاء محكمة النقض على أن إعلان الطعن وفقاً لصريح نص المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات يكون لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة إعلان الحكم - لما في تعيين هذا المحل من الدلالة على رغبة معلن الحكم في قيام المحل المختار مقام موطنه الأصلي في إعلان الأوراق الخاصة بالحكم ومنها الطعن فيه. وإذن فمضى كان الطاعن قد أعلن المطعون عليه بالطعن في مكتب المحامي الذي كان يمثل أمام محكمة الاستئناف قبل أن يعلنه المطعون عليه بالحكم وقبل أن يعين مكتب هذا المحامي محلاً مختاراً له فإن الإعلان يكون قد وقع باطلاً ، ولا يغير من ذلك أن يكون المطعون عليه قد أعلن الطاعن بعد ذلك بالحكم المطعون فيه متخذاً مكتب هذا المحامي محلاً مختاراً له مما يعتبره إجازة لاحقة من المطعون عليه تصحح عمل الطاعن ، ذلك أنه لكي يتسنى للطاعن أن يستفيد من هذا الاعتبار يتحتم عليه أن يودع قلم كتاب المحكمة مع ما يجب عليه إيداعه من الأوراق الصورة المعلنه من الحكم المطعون فيه خلال العشرين يوماً التالية لتقرير الطعن وأن إيداع الصورة في مثل هذه الحالة هو من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن وفقاً للمادة ٤٣٢ من المرافعات.

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٤٧٣ بتاريخ ١٩٥٥/١١/١٠

اتخاذ المطعون عليه محلاً مختاراً في ورقة إعلان الحكم المطعون فيه يبيح إعلانه بالطعن بالنقض في هذا المحل وفقاً للمادة ٣٨٠ من قانون المرافعات ولو لم يكن قد صدر من المطعون عليه لصالح المحل المختار توكيل في تاريخ الإعلان ، ذلك أن للخصم أن يتخذ محلاً مختاراً دون أن يكون صاحب هذا المحل وكلاً.

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٤٣٨ بتاريخ ١٩٥٧/٤/١٨

إذا لم يكن محامى الخصم مقيماً بالبلد الذي به مقر المحكمة ولم يتخذ هذا الخصم موطناً فيها فيكون إعلان المذكرات والأوراق إليه صحيحاً في قلم الكتاب وذلك طبقاً للمادة ٨٤ من المرافعات .

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٣ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٢٦

مضى كان لم يثبت أن المطعون عليه قد أعلن الحكم المطعون فيه ويتخذ في ورقة الإعلان مكتب المحامي الذي كان وكيلاً عنه أمام محكمة الإمتتاف موطناً مختاراً له فإن إعلان تقرير الطعن له في هذا المكتب يقع باطلاً. ذلك لأن اعتبار موطن هذا المحامي في إعلان الأوراق الخاصة بالمطعون عليه لا يكون إلا في المرحلة الإمتتافية طبقاً لما تقضي به المادة ٨٣ مراعات وإعلان تقرير الطعن بالنقض إجراء مستقل عن المرحلة الإمتتافية وتالها.

الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٢٤ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٨٥٠ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٥

لا تجيز المادة ١١ من قانون المرافعات إعلان الأوراق في المحل المختار إلا في الأحوال المبينة في القانون وتخص المادة ٣٧٩ من القانون المذكور الواردة في باب الطعن في الأحكام على أنه تبدأ مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك ويكون إعلان الحكم لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي - ما يفيد أن إعلان الحكم في المحل المختار لا يعتبر إعلاناً صحيحاً في خصوص بدء سريان مدة الطعن - والحكمة في ذلك على ما ورد في تقرير لجنة المرافعات بمجلس الشيوخ أن الأمر قد ينتهي إذا استبقى على جواز الإعلان في المحل المختار إلى أن يكون إعلان الحكم في بعض الصور إلى قلم الكتاب إذ لم يكن الخصم قد اتخذ له محلاً مختاراً كما يصح أن تكون قد انقطعت علاقة الخصم بالمحل المختار الذي اتخذته أثناء قيام الدعوى.

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٢٢ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٢٩٧ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢٣

ليس ثمة تعارض بين حكم المادة ٣٨٠ والمادة ٨٣ من قانون المرافعات لأن عبارة " في درجة التقاضي الموكل هو فيها " الواردة في المادة ٨٣ قد أضيفت بقصد بيان أن الطعن في الحكم الذي يصدر في الدعوى لا يصح إعلانه في محل وكيل من يراد توجيه الطعن إليه اعتباراً بأن هذه الوكالة تعد منتهية بصدد الحكم في الدعوى إلا إذا اتخذ المحكوم له هذا المحل في ورقة إعلان الحكم فعندئذ يصح إعلانه فيه بالطعن في الحكم اعتباراً بأن اتخاذه ذلك المحل قرينة قانونية على أنه قابل لإعلانه بالطعن فيه وتقوم هذه القرينة ولو لم يصرح بذلك ، ولا يهيم بعد أن يكون المحامي الذي عين مكتبه موطناً مختاراً مقرراً أم غير مقرر أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٧ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ١٢٢٠ بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٧

يعتبر المكان الذي يباشر فيه الشخص حرفته موطناً خاصاً له - بجانب موطنه الأصلي - وذلك لمباشرة أي شأن قانوني يتصل بهذه الحرفة " م ٤١ من القانون المدني " . فإذا كان موضوع إعلان الطعن يتعلق بعمل

المعلن إليه كمحام - في خصوص الإقرار المنسوب صدره إليه بوصفه وكيلًا مفوضًا بالإقرار محل دعوى التصل - فإن توجبه الإعلان لمكتبه عن أمر يتصل بمهمته يكون قد وقع صحيحاً .

الطنع رقم ١٨ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٩٣٤ بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٦٢

نص المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات على أن " يكون إعلان الطعن لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار البين في ورقة إعلان الحكم " مفاد هذا النص على ما جرى به قضاء محكمة النقض أن مناط إعلان الطعن بالنقض في الموطن المختار ، أن يكون المظنون عليه قد اختار فعلاً ذلك الموطن في إعلان الحكم المظنون فيه إلى خصمه ، وأن يقيم الطاعن الدليل على ذلك بالطريق الذي رسمه القانون بأن يودع قلم كتاب محكمة النقض مع ما يجب إيداعه من الأوراق في حلال العشرين يوماً التالية لتاريخ الطعن صورة من الحكم المظنون فيه العلنية إليه . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن إعلان الطعن قد تم في مكتب محام باعتباره موطنًا مختارًا للمظنون عليه ، ولم يقدم الطاعن ما يثبت أن الأخير قد عين مكتب المحامي الذي أعلن فيه تقرير الطعن موطنًا مختاراً له ، فإن إعلانه على هذا النحو يكون قد وقع باطلاً .

الطنع رقم ٢٠٢ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ٥/٣/١٩٦٣

اتخاذ المظنون عليه وهو محام عنوان مكتبه في ورقة إعلان الحكم يدل على رغبته في قيام محل المختار بمقام موطنه الأصلي لدى إعلانه بتقرير الطعن ، ومن ثم يجرى إعلان الطعن إليه في هذا المحل .

الطنع رقم ٣٦ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ١١٢٧ بتاريخ ١٢/٣/١٩٦٤

إذا عين المحكوم له بورقة إعلان الحكم محلاً له غير محله الأصلي فإن ذلك يعتبر إيداعاً باعتباره محلاً مختاراً يقوم مقام المحل الأصلي في إعلان الأوراق الخاصة بالحكم ومنها الطعن . فإذا كان البنك الطاعن قد عين فرعه بالاسكندرية محلاً له بورقة إعلان الحكم الابتدائي فإن إعلانه بالاستئناف في ذلك الفرع يعتبر إعلاناً في محل المختار مما تجيزه المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات لا يقدح في صحة هذا الإعلان وقوع خطأ في اسم الشخص الطبيعي الذي يمثل البنك قانوناً ، ذلك أن البنك بوصفه شركة مساهمة يكون له شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية ممثليه ، وإذا كان الاستئناف قد وجه إليه باعتباره الأصل والمقصود بالخصوصة دون تمثيله فإن إعلانه بالاستئناف على هذا النحو باطل المختار يكون قد تم صحيحاً .

الطنع رقم ٤٠٢ لسنة ٢٣ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ٢/٢٠/١٩٦٨

إذا كان المكان الذي حدده أحد المظنون عليهم في ورقة إعلان الطاعن بالحكم المستأنف ، هو محل إقامة - ولم يفصح عن إتخاذ موطنًا مختاراً - فإنه يعتبر موطنًا أصلياً له في حكم المادة ٤٠ من القانون المدني .

ولا يلزم بأن يغير الطاعة بتغير هذا الوطن ، وإنما يتعين عليها هي عند قيامها بإعلان صحيفة الاستئناف التحري عن كل تعبير قد يقرأ عليه يتخذ الإجراءات اللازمة لإعلان هذا المطعون عليه في موطنه الجديد.

الطنن رقم ٥٠٠ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٤٧٠ بتاريخ ١٢/٣/١٩٦٨

مضى تضمن السند التنفيذي الذي تحت يد المطعون عليه تعيين موطن الطاعة بشوارع ... وهو غير المكان الذي وجه فيه الإعلان ولم يرد بالأوراق ما يدل على أنها تركته وكان يتعين على المطعون عليه أن يسمي لإعلانها فيه رغم القول بأنها سافرت إلى أمريكا لأنه يفرض إقامتها في الخارج لأنه يصح وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - إعلانها في موطنها الأصلي بالبلاد.

الطنن رقم ٥٤٨ لسنة ٣٤ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ١/٩/١٩٦٩

لا يكون إعلان الطنن في المحل المختار صحيحاً - عملاً بالمادة ٣٨٠ من قانون المرافعات - إلا إذا اتخذ الخصم محلاً مختاراً في ورقة إعلان الحكم .

الطنن رقم ٢٣ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٣/٢/١٩٦٩

لا يجوز وفقاً لحكم المادة ٣٨٠ مرافعات إعلان الطنن إلا لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة إعلان الحكم المطعون فيه ، ومن ثم فلا يصح إعلان الطنن في موطن الوكيل إلا إذا كان قد اتخذ محلاً مختاراً في ورقة إعلان الحكم. كما لا يجوز تسليم الصورة إلى الوكيل في موطن الشخص المطلوب إعلانه إلا إذا لم يجد اغضض هذا الشخص في موطنه وأثبت عدم وجوده في ورقة الإعلان وصورته.

الطنن رقم ١٦٤ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٩٤١ بتاريخ ٥/٢٨/١٩٧٠

يشترط لإعلان الطنن في المحل المختار وفقاً للمادة ٣٨٠ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٢١٤ من القانون الحالي أن يكون الخصم قد اتخذ هذا المحل في ورقة إعلان الحكم ، لما في تعيين هذا المحل من قيام قرينه قانونية على قبول إعلانه بالطنن فيه ولو لم يصرح بذلك ، ولما كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليهم لم يعلنوا الشركة الطاعة بالحكم المستأنف وبالتالي لم يفصحوا عن رغبتهم في اتخاذ محل مختار لهم وكانت الشركة الطاعة قد أعلنتهم مع ذلك بصحيفة استئنافها في مكتب المحامي الذي كان يمثلهم أمام محكمة أول درجة فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلاً ، ولا يغير من ذلك أن يكون المطعون عليهم قد أعلنوا الطاعة باستئناف مقابل بعد أن رفعت استئنافها متخذين مكتب هذا المحامي محلاً مختاراً لهم ، ذلك أن اتخاذهم المحل المختار في هذه الحالة لا يتحقق به ما اشترطه الشارع لصحة إعلان الطنن من وجوب اتخاذ

اغل في ورقة إعلان الحكم ، ولا يعتبر قرينة قانونية على قبول الإعلان فيه وإنما يدل فقط على رغبة المطعون عليهم في إعلانهم بالأوراق القضائية المتعلقة باستئنافهم المقابل في اغل المذكور.

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٥

الأصل أن يتم تسليم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه الأصلي، ويجوز تسليمها في الموطن المختار في الأحوال التي بينها القانون صدور توكيل من أحد الخصوم لمن وكله من المحامين بمقتضى توكيل عام أو خاص ، يجعل موطن الوكيل معتبراً في إعلان الأوراق اللازمة لسير الدعوى في درجة النقاضى الموكل هو فيها، وهو ما أفصحت عنه المواد ١١ و ٨١ و ٨٣ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٩

- إذا عين المحكوم له بورقة إعلان الحكم محلاً له غير محله الأصلي ، فإن ذلك يعتبر إيلاناً يتخذه محلاً مختاراً يقوم مقام اغل الأصلي في إعلان الأوراق الخاصة بالحكم ومنها الطعن.

- لا يجب الإعلان عدم ذكر غياب المحامين - أصحاب المكتب - وقت إجراءاته في اغل المختار لأن ما تقتضيه المادة ١٢ من قانون المرافعات السابق من وجوب ثبوت غياب الشخص المطلوب إعلانته عن موطنه في حالة تسليم الصورة إلى وكيله أو خادمه أو غيرها ممن ورد ذكرهم بهذه المادة ويبان ذلك في محضر الإعلان وصورته ، وإنما يتحتم إجراؤه إذا كان الإعلان موجهاً إلى المعلن إليه في موطنه الأصلي ولا محل للقياس عليه في حالة توجيه الإعلان إلى الشخص في موطنه المختار إذ لا يفرض في هذه الحالة أن يكون الشخص الذي إختار موطنه مقيماً فيه.

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٨

- مفاد نص المادة ١/٢١٤ من قانون المرافعات أنه يشترط لإعلان الطعن في اغل المختار أن يكون الخصم قد اتخذ هذا اغل في ورقة إعلان الحكم لما في تعيين هذا اغل من قيام قرينة قانونية على قبول إعلانته بالطعن فيه ولو لم يصرح بذلك ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يثبت أن المطعون عليها قد أعلنت الطاعن بالحكم الابتدائي وبالتالي لم تفصح عن رغبتها في إتخاذ محل مختار لها ، وكان الطاعن قد أعلن المطعون عليها بصحيفة الإستئناف في مكتب محاميتها الذي كان يمثلها أمام محكمة أول درجة فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلاً ولا يغير من ذلك أن تكون المطعون عليها قد إتخذت من مكتب المحامي المذكور محلاً مختاراً لها في منازعاتها الأخرى مع الطاعن طالما أنها لم تتخذ محلاً مختاراً لها في ورقة إعلان الحكم الابتدائي .

- متى كان إدعاء الطاعن بأن المطعون عليها ألفت محلها الأصل المبين بصحيفة الدعوى مما يجيز له إعلانها بصحيفة الإستئناف فى اغل المختار عملاً بما تقتضى به المادتين ٢/٢١٤ و ٢/١٢٢ من قانون المرافعات ، هو دفاع يخالطه واقع ولم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع ومن ثم فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها بنت موطنها الأصلى فى صحيفة إفتتاح الدعوى الابتدائية وربب الحكم على ذلك بظلال الإعلان فى اغل المختار والقضاء بقبول الدفع واعتبار الإستئناف كان لم يكن فإن النعى عليه يكون فى غير محله.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٤٩٢ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٧٥

النص فى الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون المرافعات على أنه إن كان المطعون ضده هو المدعى ولم يكن قد بين فى صحيفة إفتتاح الدعوى موطنه الأصلى جاز إعلانه بالطعن فى موطنه المختار المبين فى هذه الصحيفة يدل على أنه لما كان المدعى ملزماً ببيان موطنه الأصلى فى صحيفة الدعوى عملاً بالمادتين ٩، ٦٣ من قانون المرافعات فإن المشرع إستحدث بموجب الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ سالفه الإشارة جزاء على إغفاله هذا البيان فأجاز إعلانه بالطعن فى موطنه المختار حتى ولو ثبت علم الطاعن بالموطن الأصلى للمطعون عليه من أية ورقة أخرى من أوراق الدعوى.

الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١١٥٨ بتاريخ ١٠/٥/١٩٧٧

الأصل أن يتم تسليم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو فى موطنه الأصلى ويجوز تسليمها فى الموطن المختار فى الأحوال التى بينها القانون ، وصدور توكيل من أحد الخصوم لمن وكله من المحامين بمقتضى توكيل عام أو خاص من شأنه طبقاً للمواد ١٠ و ٧٢ و ٧٤ من قانون المرافعات أن يجعل موطن هذا التوكيل معتبراً فى إعلان الأوراق اللازمة لسير الدعوى فى درجة التقاضى الموكل هو فيها وإذ كان الثابت فى الدعوى أن محكمة الإستئناف حجزت الدعوى للحكم وصرحت بتقديم مذكرات وقدم الأستاذ... بصفته وكيلاً عن الطاعنتين مذكرة بدفاعهما فى الميعاد لم تقررت المحكمة إعادة الدعوى للمرافعة ثم كلفت المطعون عليها بإعلان الطاعنتين ، فأعلنوهما بمكتب الأستاذ... بوصفه موطنها المختار وتسلم هو شخصياً الإعلان دون أن يعرض أو ينفى وكالته عن الطاعة الأولى وهو ما يستفاد منه أنه كان وكيلاً عنها فى الإستئناف ، وقد تولى هو بصفته وكيلاً عن الطاعنتين الطعن فى الحكم الإستئنافى بطريق النقض ، وإن يكن هذا بناء على توكيل آخر ، لما كان ذلك فإن الإعلان سالف الذكر يكون صحيحاً وإذ اعتد به الحكم المطعون فيه ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بالظلال فى غير محله.

الظعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٤٧ مكتب فتى ٣١ صفحة رقم ١١٧٣ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢١

مؤدى نصوص المواد ١٠ و ١٢ و ٢ و ٦٣ مرفعات و ١/٤٣ مدنى يدل على أنه وإن كان الأصل أن يتم إعلان الأوراق القضائية فى الوطن الأصلى للخصم إلا أن المشرع أجاز إعلانها فى الوطن المختار إن وجد إذ أنه أجاز للخصم فى الدعوى إتخاذ موطن مختار لهم تعلن إليهم فيه الأوراق المتعلقة بطلب الدعوى وأوجب على المدعى أن يبين فى صحيفة دعواه موطناً مختاراً فى البلد الكائن بها فى مقر المحكمة إن لم يكن له موطن أصلى فيها ، فإذا إتخذ الخصم موطناً مختاراً ورأى إلغائه وجب عليه أن يخبر خصمه صراحة بذلك والا صح إعلانه فيه ، ولا ينهض مجرد إتخاذ الخصم موطناً مختاراً جديداً أثناء سير الدعوى دليلاً على إلغاء الوطن السابق ما لم يخبر خصمه صراحة بهذا الإلغاء إذ ليس ثمة ما يمنع قانوناً من أن يكون للخصم أكثر من موطن أصلى أو مختار.

الظعن رقم ١٦٣١ لسنة ٥١ مكتب فتى ٤٠ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١٩٨٩/١/٣٠

النص فى الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قانون المرافعات على أنه " إذ ألقى الخصم موطنه الأصلى أو المختار ولم يخبر خصمه بذلك صح إعلانته فيه " يدل على أن أى تغيير فى موطن ينهى الإفصاح عنه وإختار الخصم الآخر به والأصح إعلانته فيه.

الظعن رقم ٢٤٥ لسنة ٥٢ مكتب فتى ٤٠ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٦

مؤدى نص المادة ٢١٤ من قانون المرافعات أن إعلان الظعن فى الوطن المختار لا يكون إلا فى حالتين "أ" إذا كان الوطن المختار للمطعون عليه مبنياً فى ورقة إعلان الحكم. "ب" إذا كان المطعون عليه هو المدعى ولم يكن قد بين فى صحيفة إفتتاح الدعوى موطنه الأصلى - لما كان ذلك وكان البين من صحيفة إفتتاح الدعوى أن المطعون ضدهن الأربعة الأول وهن المدعيات أصلاً قد إتخذن مكتب الأستاذ انعامى محلاً مختاراً لمن ولم يذكرن فى هذه الصحيفة موطنهن الأصلى لأن إعلانهن فى مكتب محاميهن المذكور بصحيفة الظعن يكون قد صادف صحيح القانون ويضحي الدفع على غير أساس.

الظعن رقم ٢١ لسنة ١ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٣٢/١/١٤

إن الشارع لم يمنع الخصوم أو بعضهم من تعيين محل غير محلهم الأصلى ليعلموا فيه ، بل المادة ٧٥ من قانون المرافعات صريحة فى أن مجرد صدور توكيل من أحد الأخصام انعام فى قضية ما يجعل محل ذلك انعامى هو المعبر فى أحوال الإعلان وما يتفرع عنها وفى هذه الحالة لا يكون الإعلان فى المحل المختار باطلاً بحكم المادة ٢٢ مرفعات ، لأن إختيار الخصم محلاً غير محله الأصلى لإعلانه به فيه تنازل منه ضمناً عن التمسك

بهذا الإعلان الذي لم يقره القانون إلا لفصلحة الخصوم أنفسهم ، لا لفصلحة عامة للكل منهم التنازل عن التمسك به صراحة أو ضمناً.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٩٣٣/٣/٩

إذا كان المستأنف قد عين في صحيفة الإستماف محلاً مختاراً له بالمدينة التي بها محكمة الإستماف علاوة على محله الأصلي ، كان المستأنف عليه في حل من إعلانه بإصدار قيد الإستماف في ذلك المحل المختار دون غيره ، ما دام أنه لم يخطر به بدوله عن المحل المختار الذي إتخذه خصوصاً إذا كان لم ينقضى زمن طويل بين إختيار هذا المحل وبين تاريخ إعلان إندار القيد. فإذا رفض انغمي صاحب المحل المختار تسلم الإنذار يوم إعلانه إليه بحجة تنازله عن توكيل المستأنف ، فلا تأثير لهذا الرفض في صحة الإجراء الذي إتخذه المستأنف عليه. لأن إنتهاء التوكيل لا يمنع وحده صلاحية المحل المختار للإعلان ، إذ ليس في القانون ما يوجب أن يكون صاحب المحل وكيلاً عن إختياره.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ١٩٣٣/١/١٢

مضى ثبت أن إعلان الطعن الحاصل في المحل المختار قد وصل فعلاً إلى المعن إليهم فلا بطلان.

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٣٥/٤/١٨

تقضى المادة ٥١٥ من قانون المرافعات الواردة في باب التوزيع بين الغرماء بأنه إذا لم ينبه المحضر على الدائن الحاجز بتقديم طلباته في التوزيع في المحل المختار المطلوب منه التنبيه عليه بذلك فيه كانت إجراءات التوزيع باطلة وقائمته باطلة كذلك هذا الحكم يسرى - بحسب مفهوم المادة ٦٢٨ مرافعات - على إجراءات التوزيع بحسب درجات المدائين.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٣٩/١٢/٧

الأصل في الإعلان أن يكون للمعلن إليه في محله الأصلي ، ولا يصح أن يكون في المحل المختار إلا إذا كان هذا المحل قد عينه الشخص نفسه ليعلم فيه أو عينه القانون لهذا الغرض إذن في إعلان الحكم الابتدائي للخصم في مكتب انغمي الذي أنتدب للمرافعة عنه أمام محكمة الدرجة الأولى لا يكون صحيحاً ما دام هذا الخصم لم يذكر بصحيفة دعواه أنه إتخذ هذا المكتب محلاً مختاراً له.

الطعن رقم ٣٣ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٩٤٠/١١/٢١

إنه وإن كان المقصود من محل الخصم الولد ذكره في المادة ٦ مرافعات هو المحل الأصلي إلا أن القانون ليس فيه ما يمنع الخصم من التنازل عن حقه في أن يكون إعلانه بهذا المحل ، بل إن المستفاد من مجموع

النصوص أنه يجوز للخصم أن يعين محلاً يخصص لإعلانه فيه في دعوى واحدة معينة أو أكثر حسبما يشاء إختيار المحل في هذه الحالة يجب - نجيته على خلاف الأصل ولا تضمن من تنازل عن حق أن يكون ثابتاً على وجه لا يحتمل الشك إذن لإعلان الطعن بالنقض يجب ، إن لم يكن لشخص الخصم أن يكون محله الأصلي لا يجوز أن يحصل في غير هذا المحل إلا إذا ثبت أنه قد إختار محلاً آخر وكان قد خصمه ليعلن فيه بإجراءات الطعن ، إذ الطعن بطريق النقض إنما هو دعوى مستقلة عن إجراءات التقاضي الموضوعية وله إجراءاته الخاصة به ، فلا يكفي أن يعلن الخصم به في المحل الذي كان قد إختاره ليعلن فيه بالإجراءات أمام محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٢٤ بتاريخ ١٩٤٧/٥/١

إن قضاء محكمة النقض قد جرى على أن المحل المقصود في المادة السادسة من قانون المرافعات هو المركز الشرعي المنسوب إلى الشخص الذي يفرض أنه عالم بما يجري فيه مما يتعلق بنفسه وأنه موجود فيه دائماً ولو غاب عنه بعض الأحيان المحل بهذا المعنى كما يجوز أن يكون محل سكن الشخص الذي يعيش فيه يجوز أن يكون محل عمله الذي يقوم فيه باستيفاء ماله وإيفاء ما عليه إذا كانت المادة السابعة من قانون المرافعات قد تحدثت عن خاد� المعلن إليه أو أقاربه الساكنين معه فإن هذا معناه أن أحكام المادة المذكورة واجبة التطبيق حيث يكون الإعلان قد وجه إلى مسكن المراد إعلانه ، وهو لا يعنى بمال أن الشارع لم يرد بالمحل إلا المسكن ، إذ لو كان ذلك مراد الشارع لنص على وجوب الإعلان في المسكن بدلاً من أن ينص على وجوبه في المحل مع الفرق الواضح في مدلول اللفظين على ذلك فلا يقدح في صحة عمل المحضر كون المحل الذي قصده ليجرى فيه إعلان تقرير الطعن بالنقض هو محل عمل المطعون عليه لا محل سكنه .

الطعن رقم ٩٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٧٨ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٩

إذا دفع المعلن إليه بطلان الإعلان الحاصل في محله المختار وهو مكتب محاميه ، بناءً على عدم وجود أية صلة بين مكتب المحامي وبين أخيه التي تسلمت الإعلان من المحضر ، وطلب إلى المحكمة الإحالة على التحقيق لإثبات ذلك ، فرفضت المحكمة برفض طلب الإحالة على التحقيق وبصححة الإعلان بقيمة قضاءها على أن الصلة بين مكتب المحامي وأخيه ثابتة من أن المكتب ليس إلا جزءاً من المنزل الذي يقيم به هو وأخته ولم يكن به وقت الإعلان إلا هذه الأخت فصلمت هي الإعلان ، فهذه الاعتبارات من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها المحكمة من إعتبار متسلمة الإعلان بقيمة في المحل الذي طلب إجراؤه فيه.

*** الموضوع الفرعى : الإعلان بإيداع تقرير الخبير :**

الطنع رقم ٨٠٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٨٦٨ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٦
علم إعلان المحكوم عليه بإيداع الخبر تقريره ليس من شأنه إنفتاح معاد الطعن فى هذا الحكم حتى تاريخ
إعلانه ، ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بعدم صحة إعلان الطاعن بإيداع الخبر المنتدب تقريره
أياً كان وجه الراى فيه - يكون غير منتج.

*** الموضوع الفرعى : الإعلان بقرار تقصير الجلسة :**

الطنع رقم ٢٨٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٣٨ بتاريخ ١٩٥٧/٤/١٨
إذا كان قرار تقصير أجل معاد الحضور أمام محكمة الاستئناف فى دعوى المخاصمة قد أعلن إلى الخصوم
قبل الجلسة المجددة نظرهما بأكثر من ثلاثة أيام فإن هذا الإعلان يكون صحيحاً قانوناً طبقاً للمادة ٧٢
مرافعات متى كان لم ينع على هذا التقصير أنه لم يكن لضرورة تقضيه.

*** الموضوع الفرعى : الإعلان فى المحل التجارى :**

الطنع رقم ٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٨٢١ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/١٨
متى تبين من الأوراق أن تقرير الطعن أعلن للمطعون عليه فى محل تجارته مع أحد موظفى المحل وكان
واضحاً من سير النزاع أن الإعلان غير متعلق بإدارة أعمال تجارة المطعون عليه أو حرفته بل كان خاصاً
بمطالبته بإقلى ثمن عقار إشواه من الطاعن كان هذا الإعلان فى محل التجارة باطلاً لمخالفته لمقتضى المادة
٤١ من القانون المدنى التى لا تجيز الإعلان فى هذا الوطن إلا إذا كان النزاع يتصل بالتجارة أو الحرفة
والأ تعين إتباع القواعد العامة المقررة فى المادتين ١١ ، ١٢ من قانون المرافعات.

الطنع رقم ٣٥٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١٩٦٦/١/٤
- تجيز المادة ٤١ من القانون المدنى إعتبار محل التجارة - بالنسبة للأعمال المتعلقة بها موطناً للتاجر بجانب
موطنه الأصلي للحكمة التى ألصق عنها الشارع من أن قاعدة تعدد الوطن تعدد بالأمر الواقع وتستجيب
لحاجة المتعاملين. فإذا الأداء الذى أعلن للطاعن فى محل تجارته بالقاهرة قد صدر فى شأن يتعلق بالتجارة
التي كان يباشرها وقت الإعلان فلا محل لما يثيره من أن محل إقامته الفعلية بالسعودية وأنه غادر محل إقامته
فى مصر لأن الإقامة الفعلية ليست عنصراً لازماً فى موطن الأعمال الذى يظل قائماً ما بقى النشاط
التجارى مستمراً وله مظهره الواقعى الذى يدل عليه. وإذا كان الجدل حول قيام هذا النشاط هو جدل فى

تقرير موضوعي بحسب الحكم المطعون فيه أن أورد الأدلة السوغة له فإن إعلان أمر الأداء يكون قد وقع صحيحاً.

— غلق المحل التجاري وقت الإعلان لا يفيد بطلانه إنتهاء النشاط التجاري فيه.

الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١٩٧٦/٤/١

تميز المادة ٤٩ من القانون المدني إعتبار محل التجارة بالنسبة للأعمال المتعلقة بها موطناً للتاجر بمجانب موطنه الأصلي للحكمة التي أفصح عنها الشارع من أن قاعدة تعدد الموطن تعدد بالأمر الواقع وتستجيب حاجة المتعاملين ، ولا تعتبر الإقامة الفعلية عنصراً لازماً في موطن الأعمال الذي يظل قائماً ما بقي النشاط التجاري مستمراً وله مظهره الواقعي الذي يدل عليه.

الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١٣٥٩ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٩

المكان الذي يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة يعتبر موطناً فيما يتعلق بأعمال إدارة هذه التجارة أو الحرفة وفقاً لنص المادة ٤٩ من القانون المدني إذ كان الثابت بالأوراق أن الطاعن مهنته صاحب مكتب لسيارات النقل وأن أجنبى عليه كان يعمل مساعد ميكانيكي لديه وأن وفاته نتجت عن إنقلاب سيارة نقل أثناء قطرها بسيارة نقل أخرى وأن السيارتين مملوكتان للطاعن فإن مفاد ذلك أن الحادث نتج عن النشاط التجاري للطاعن ومن ثم يكون إعلانه في محله التجاري صحيحاً في القانون.

الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٣٨٨ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٤

النص في المادة ٤٩ من القانون المدني على أن المكان الذي يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة يعتبر موطناً بالنسبة إلى إدارة الأعمال المتعلقة بهذه التجارة أو الحرفة ، والنص في المادة ٢/٥٣ د من ذلك القانون على أن الشركات التي يكون مركز إدارتها الرئيسي في الخارج ولها نشاط في مصر يعتبر مركز إدارتها بالنسبة إلى القانون الداخلي " أى موطنها " هو المكان الذي توجد فيه الإدارة المحلية والنص في المادة ٥/١٣ من قانون المرافعات على أنه فيما يتعلق بالشركات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل في جمهورية مصر العربية تسلم لها الإعلانات الخاصة بها إلى هذا الفرع أو الوكيل فقد دلت هذه النصوص مجتمعة على إنه إذا كان الموطن الأصلي لشخص - طبيعياً أو اعتبارياً - موجوداً في الخارج ولكنه يباشر نشاطها تجارياً أو حرفة في مصر ، إعتبر المكان الذي يزاول فيه هذا النشاط موطناً في مصر في كل ما يتعلق بهذا النشاط.

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٢٤ بتاريخ ١٩٤٧/٥/١

إن إثبات الخضر في محضر الإعلان أن المطلوب إعلانه مقيم في محل هو دكانه لا مسكنه لا يتطو على تغير في الحقيقة إلا إذا حلت كلمة مقيم على معنى ساكن هذه الكلمة إن دلت على هذا المعنى لغة فإنها في العرف دالة أيضاً على معنى موجود ، مما يكون معه إستعمالها في محضر الإعلان لأداء هذا المعنى ليس مغايراً لحقيقة عرفية جارية مجرى الحقيقة اللغوية من ثم فلا تزوير.

الطعن رقم ٩٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ١٩٤٦/٥/٣٠

إذا كان الثابت في الإعلان أن الخضر حين إنتقل إلى مكتب الخامي الذي إختاره المعلن إليه محلاً له قد خاطب أخت الخامي " المقيمة معه بالمكتب لفيابه وقتها " فهذا يفيد ، بحسب الأصل ، أن الأخت مقيمة في المكتب وصالحة من حيث السن لتسلم الإعلان ، فليس لحكمة الموضوع أن تخالف هذا الثابت في الإعلان إلا بدليل مقبول. فإذا كان الحكم قد إعتبر الأخت غير مقيمة في المكتب ولا صلة لها به دون أن يورد أسباباً لذلك وأقام قوله بصغر سنها على مجرد إدعاء المعلن إليه ، ولذلك قضى بطلان الإعلان ، فإنه يكون قاصر السبب معيناً نقضه.

* الموضوع الفرعي : الإعلان في الموطن الأصلي :

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٢ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ١٨٨٦ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٣

نص الفقرة الثانية من المادة ١٣ من قانون المرافعات إذ جرى على أنه " إذا ألقى الخصم موطنه المختار ولم يجبر خصمه بذلك بذلك صح إعلانه فيه " . إنما قصد إلزام الخصم إخبار خصمه بإلقاء موطنه المختار وتوقيع الجزاء عليه إذا تخلف عن إتخاذ هذا الإجراء بأن إعتبر إعلانه في الموطن المختار إعلاناً صحيحاً. وهذا الإلزام والجزاء المترتب على عدم الإستجابة له إنما يتعلق بالموطن المختار دون الموطن الأصلي.

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ١٩٦٨/٢/١

- إذا نصت المادة ١٢ من قانون المرافعات على أن تسلم صورة الإعلان في موطن المراد إعلانه لن يكون ساكناً معه من أقاربه وأصحابه فإنها لا تتطلب إقامة القريب أو الصهر مع المراد إعلانه إقامة عادية ومستمرة بل يكفي أن يكون ساكناً معه وقت إجراء الإعلان وأن يكون ظاهر الحال الذي يشاهده الخضر في هذه الوقت دالاً على ذلك.

- إذا سجل الحكم في تقريراته أن الخضر أثبت في ورقة الإعلان إنتقاله إلى موطن الطاعنين المراد إعلانهما فيه ومخاطبته لجليهما المقيمين معهما وواقعة إستناعهما عن تسلم صورة الإعلان ثم قيامه بتسليم هذه الصورة إلى جهة الإدارة وإخطار الطاعنين بذلك بخطاب موصى عليه أرسله إليهما في موطنهما الأصلي

ولى ظرف أربع وعشرين ساعة فإن إعلان الطاعنين لجهة الإدارة يكون صحيحا ويوجب عليه جميع الآثار القانونية وطالما أن الإخطار بتسليم الصورة لجهة الإدارة قد وجه إليهما فى موطنهما الأسمى بالطريق القانونى وفى الميعاد فإنه كان عليهما أن يقوموا باستلام هذه الصورة من جهة الإدارة التى تسلمتها من المحضر ولا يجوز لهما الإحتجاج بعدم وصول هذه الصورة إليهما.

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٨٦٨ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٥

ليس فى القانون ما يلزم الخصم المحكوم له إذا غير موطنه بأن يخطر خصمه بموطنه الجديد وما ورد فى المادة ١٣ من قانون المرافعات من صحة إعلان الخصم بمحله المختار إذا كان قد ألقى هذا الخلل ولم يخطر خصمه بذلك إنما يتعلق باخل المختار دون الوطن الأسمى وعلى ذلك فإذا إستأنف المحكوم عليه الحكم الصادر ضده فإن عليه أن يقوم بإعلان خصمه بالإستئناف فى موطنه الجديد فى الميعاد القانونى على الرغم من عدم إخطاره بهذا التغيير إذ أنه هو المكلف بموالة إستئنافه واتخاذ إجراءاته فى مواعيدها فإن كان يجهل الوطن الجديد خصمه وعجز عن الإهتمام إليه فما عليه إلا أن يقوم بترجيحه الإعلان إليه فى النيابة بعد أن يذكر فى ورقة الإعلان آخر موطن معلوم له على ما تقضى به المادة ١١/١٤ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٧

إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه طبق نص المادة ١٢ من قانون المرافعات السابق على إعلان صحيفة الإستئناف الذى وجه إلى المطعون عليه فى مكتبه باعتباره موطناً أصلياً آخر له لما تبينه من أن المطعون وجه دعواه إلى الطاعن من هذا المكتب ، وقضى الحكم بقبول الدفع بىطلان صحيفة الإستئناف لأن المحضر أعلن المطعون عليه فى مكتبه المشار إليه مخاطباً مع الآتية ... دون أن يثبت غيابه وقت الإعلان كان يتعين عند إجراء الإعلان فى هذا الوطن الأسمى إتباع ما تقضى به المادة ١٢ سالفه الذكر من وجوب ثبوت غياب الشخص المطلوب إعلانه عن موطنه فى حالة تسليم الصورة إلى وكيله أو خادمه أو غيرهما مما ورد ذكرهم بهذه المادة ، وبما أن ذلك فى محضر الإعلان وصورته بحيث إذا أخفل المحضر إثبات هذا البيان على ذلك بطلان الإعلان عملاً بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات السابق ، فإنه لا محل للتحدى بما يثيره الطاعن فى سبب النعى من أن المطعون عليه ناط بالآتية المخاطب معها مهمة إستلام الإعلانات القضائية التى توجه إليه فى مكتبه ، وأنه لا ضرورة لإثبات غيابه عن هذا المكان وقت الإعلان.

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٣

مضى كان يبين من إعلان تقرير الطعن أن المحضر أثبت إنتقاله إلى محل إقامة المطعون عليه الأول وأعلنه بسبب غيابه وقت الإعلان - فى مواجهة شقيقته المقيمة معه ، والنسب وقعت باستلام الصورة وكان المطعون

عليه الأول لم يطعن على هذا الذى أثبتته المحضر بالتزوير ، فإن الدفع بسقوط الحق فى الطعن بمقولة عدم إعلان تقرير الطعن فى الميعاد ، وأن ما جاء بورقة الإعلان مزور - يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٧٢٧ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣٠

تنص المادة ٢/٤٠ من القانون المدنى على أنه يجوز أن يكون للشخص فى وقت واحد أكثر من موطن وإذا كان الثابت من الأوراق أن الشركة المطعون عليها أعلنت الطاعنين بصحيفة الدعوى فى محل إقامتهم بمركز النصورة ، وأن الطاعنين أنفسهم حين إستأنفوا الحكم الصادر من محكمة أول درجة تخللوا فى صحيفة الإستئناف ذات البلدة موطناً أصلياً لهم ، فإن هذا الموطن يظل قائماً ويصح إعلانهم فيه ، وإذا وجه الخبير الدعوة إليهم فى الموطن المذكور ، فإن هذا الإجراء يكون صحيحاً ، ويكون النعى على الحكم بالبطالان - مباشرة الخبير المأمورية فى غيابهم دون إخطارهم فى محل إقامتهم - غير سديد.

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١١٢٤ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٩

عبرت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ الجمعية التعاونية الزراعية التى يقدم إليها الإخطار بالدين بأنها الجمعية التعاونية الزراعية الواقع فى دائرتها محل إقامة المدين ، دون أى تحديد آخر إذ كان النص فى المادة ٤١ من القانون المدنى على اعتبار محل الخرفة موطناً خاصاً للشخص بالنسبة للأعمال المتعلقة بحرفه هو مجرد تطبيق لفكرة تعدد الموطن للتيسر على التعاملين كما أفصحت عن ذلك المذكرة الإيضاحية للقانون ، فإن الحكم المطعون فيه إذا رد على ما أثاره الطاعن فى هذا الخصوص بقوله "إذا كان الثابت من إعلان المستأنف - الطاعن - بصحيفة إفتتاح الدعوى أنه قد أعلن ببندر بنى مزار الذى يقيم فيه ... وكان المستأنف عليه قد أخطر رئيس الجمعية التعاونية الزراعية بنى مزار بدينه قبل المستأنف " ، فإنه لا يكون مخطئاً فى القانون.

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٧٢٥ بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٤

- المحضر غير مكلف بالتحقق من شخص المراد إعلانه طالما أنه خوطب فى موطنه الأصلى بل يكفى أن يسلم صورة الإعلان فى هذا الموطن إلى من يقرر أنه المراد إعلانه .

- تنص الفقرة الخامسة من المادة التاسعة من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦ على أن تشتمل ورقة الإعلان على أسم وصفه من سلمت إليه صورتها وتوقيعه على الأصل أو إثبات إمتناعه وسببه ، ومفاد هذا النص أن التوقيع على ورقة الإعلان إنما يكون فى حالة تسليم صورة الورقة إلى المخاطب معه فى حالة إمتناعه عن تسلمها ، وعلّة ذلك ظاهرة إذ أن توقيع مستلم الورقة على الأصل يكون شاهداً عليه بتسليمه الصورة ، أما فى حالة الإمتناع عن تسلم الصورة فلا يلزم توقيع المخاطب معه

على الأصل لأن الإعلان لا يتم في هذه الحالة بمجرد حصول هذا الإمتناع ، بل يجب على المحضر أباً كان سبب الإمتناع أن يسلم الصورة لجهة الإدارة وفقاً لما تتطلبه المادة ١١ من قانون المرافعات ، وعليه أن يحضر الملن إليه بكتاب موصى عليه بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة.

الطنع رقم ٤١٣ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٤ بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٢٣

إذا كان الحكم قد استخلص من ورقة الإعلان أنه تم في الوطن الأصلي للطنع مخاطباً مع وكيله وهو ما يكفي لحمل قضائه في هذا الخصوص حتى ولو ادعى الطاعن بعدم صحة هذه الوكالة لأن المحضر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة. غير مكلف بالتحقق من صفه من يتقدم إليه لإستلام الإعلان ممن ورد بينهم في المادة العاشرة من قانون المرافعات طالما أن هذا الشخص قد حوّل في موطنه ومن ثم فإن استطراد إليه الحكم بعد ذلك من إنتفاء مصلحة الخافي في التوقيع بالإستلام يكون تزييلاً ويكون النعي عليه - أباً كان وجه الرأي فيه - غير منتج.

الطنع رقم ٤٨٧ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١

الوطن هو الخلل الذي يقيم فيه الشخص على وجه الإعتماد والإستيطان وأن تقدير توافر هذين العنصرين وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من الأمور الواقعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع وأما ما تمسك به الطاعن في شأن قوة البيانات الواردة بصحيفة إعلان دعواه إلى المطنوع عليها الثالثة مردود بأن مجرد إعلان الصحيفة في المكان الذي أوردته فيها لا يهض حجة على إتخاذها وتوافر الإعتماد والإستيطان.

الطنع رقم ٥٥٨ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٨٥٢ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٠

لما كانت المادة ٤٠/٢ من القانون المدني تنص على أنه يجوز أن يكون للشخص في وقت واحد أكثر من موطن وكان الطاعن قد عين موطناً له في عقد الإيجار هو العين المؤجرة لإعلانه فيه بكل ما يتعلق بتنفيذ هذا العقد ، فإن هذا الوطن يظل قائماً ويصح إعلانه فيه ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطنوع فيه والأوراق أن المطنوع ضده الأول أعلن الطاعن بصحيفة الدعوى وبصحيفة الإستئناف في ذلك الوطن فإن الإعلان يكون صحيحاً.

الطنع رقم ٣٣٢ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٦٩٨ بتاريخ ١٩٨١/٦/٤

إذا بين من مطالعة الصورة الرسمية المطابقة للأصل من صحيفة الدعوى المودعة بالملف - أن المحضر قد أبيت فيها أنه قد قام بإعلان الطاعة الثالثة بشارع " مخاطباً مع السيد مأمور القسم لعيابها ولرفض والدعوى الإستلام حيث إنها لا تقيم معه وإلصق الطالب على إعلانها بهذا العنوان " فإن مفاد ذلك أن

المخضر قد استوفى بالصحيفة البيان الخاص بعدم وجود المطلوب إعلاتها وكذا البيان الخاص بإقامتها مع المخاطب معه على مسئولية طالب الإعلان هو غير ملزم قانوناً في حالة إختلاف الخصوم أمامه على الوطن الواجب الإعلان فيه أن يبين في الإعلان كيفية استدلاله على إقامة المطلوب إعلانه في الوطن الذي تم الإعلان فيه.

الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٧١٤ بتاريخ ١٩٨١/٦/٤

علقت المذكورة الإيضاحية لقانون المرافعات على نص المادة العاشرة فيه بقولها إنه تضمن الإجراءات الواجب على المخضر إتباعها في حالة عدم وجود شخص المطلوب إعلانه في موطنه فنص على أن الورقة تسلم إلى من يقرر بأنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته وليس على المخضر أن يتحقق من صحة صفة من يتقدم إليه في موطن المعلن إليه لتسليم الورقة ، وقد جاء هذا النص تقنياً لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة

الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٤٩ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٧

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إعلان - الخصم - يصح في موطنه الأصلي في مصر ، ولو كان يقيم في الخارج ، وإذا كان الثابت من الإطلاع على صورة صحيفة إفتتاح الدعوى أن الطاعن أعلن في محل إقامته ١٦ شارع عين شمس الشرقية أمام مسجد الشيخ منصور ، وقد سلم الإعلان لمأمور المطرية لعدم وجود من يستلم الإعلان بمحل إقامته ، وكان الثابت من الإطلاع على صورة صحيفة إستئناف الطاعن أن محل إقامته هو نفس المحل الذي أعلن فيه بصحيفة إفتتاح الدعوى ، فإن الإعلان يكون قد تم صحيحاً طبقاً للقانون.

الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٠٦٦ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٢

- المقرر بنص المادة ٧/١٢ من قانون المرافعات أنه إذا ألقى الخصم موطنه الأصلي أو المختار ولم يخبر خصمه بذلك صحح إعلانه فيه.

- المقرر بنص المادة العاشرة من قانون المرافعات أنه إذا تم الإعلان في الوطن ليكتفى تسليم الصورة في حالة غياب المعلن إليه - إلى أحد القيمين معه عن عدتهم المادة المذكورة ويكون الإعلان صحيحاً لو تبين أن مستلم الصورة ليس ممن عدتهم المادة ذلك أن المخضر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة غير مكلف بالتحقيق من صفة مستلم الإعلان.

الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٨

إذ كان البين بورقة الإعلان - محل النعي - أن مخضر محكمة " " قد إنتقل إلى محل المعلن إليه الطاعن بالدكان رقم " " بمنطقة السوق بالمعمورة يوم الأحد الموافق " " ووجد المحل مغلقاً فإنتقل في

ذات اليوم إلى قسم شرطة " " حيث سلم صورة الإعلان إلى الضابط الترب " " الذى وقع بالتسليم وأثبت الحضر بذات الورقة قيامه بإخطار المعلن إليه فى اليوم التالى بخطاب مسجل وأرفق بالورقة إيصال التسجيل ومن ثم فإن الحضر يكون قد اتبع كافة الإجراءات المقررة قانوناً لصحة الإعلان ولا ينال من صحته عدم تسليم الصورة إلى مأمور القسم شخصياً إذ يصح تسليم الصورة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلى من يقوم مقامه بقسم الشرطة كما لا يغير من ذلك حصول الإعلان يوم الأحد ذلك أن الأيام التى لا يجوز فيها إجراء الإعلان وفقاً لنص المادة السابعة من قانون المرافعات قاصر على أيام العطلة الرسمية ولما كان يوم الأحد من كل أسبوع لا يعد من أيام العطلة الرسمية التى قررت السلطات فى الدولة ومن ثم فإنه لا يحول دون صحة الإعلان الذى يتم فيه أن يتخله المعلن إليه بإرادته أجازة اعتيادية له إن صح إدعاؤه فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٦

النص فى الفقرة الثانية من المادة ١٠ من قانون المرافعات يدل - على ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية وجرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع لم يوجب على الحضر التحقق من صحة من تسلم صورة الإعلان ولا من حقيقة علاقته بالمراد إعلانه طالما أن ذلك الشخص يؤكد الصفة التى تجيز له تسلمها ويعتبر الإعلان صحيحاً متى سلمت الورقة إليه على النحو المقدم.

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٣٥/٤/١٨

إن الإعلانات التى تحصل على يد الحضرين ما دام يوجب عليها كسب حقوق أو إضاعة حقوق فإن من واجب الحضرين أن يعملوا ما فى وسعهم لإيصال تلك الإعلانات إلى أربابها وأن لا يتركوا باباً مفتوحاً لديهم فى هذا السبيل إلا ولوجه حرصاً على مصالح الناس من الضياع لئن ما غف لهم فى الأحوال الاعتيادية أن يكتفوا بالقدر الضرورى المين فى القانون وأن يسلموا صورة الإعلان لشخص البلد إذا وجدوا محل المعلن إليه مغلقاً ، فليس لهم - فى صورة ما تكون الدعوى مبنياً لهم فيها محل المختار ومطلوباً إليهم فيها أن يكون الإعلان به - أن يقتصروا على الإعلان للمحل الأصيل وأن يعتبروا مأموريتهم تأدت بهذا. بل ما داموا لم يجندوا الشخص نفسه ولم يسلموه الصورة شخصياً فواجبهم يقضى بعدم ترك الصورة لشخص البلد وأن ينعموا للمحل المختار ويعلموا إليه التنبيه فيه .

*** الموضوع الفرعي : الإعلان في الوطن المختار :**

الطنن رقم ٤٣٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٥

ما تقتضيه المادة ١٢ من قانون المرافعات من وجوب ثبوت غياب الشخص المطلوب لإعلانه عن موطنه فى حالة تسليم الصورة إلى وكيله أو خادمه أو غيرهم ممن ورد ذكرهم بهذه المادة ويبان ذلك فى محضر الإعلان وصورته - إنما يتم إجراؤه إذا كان الإعلان موجهاً إلى المعلن إليه فى موطنه الأصلي فلا محل للقياس عليه فى حالة توجيه الإعلان إلى الشخص فى موطنه المختار إذ لا يفترض فى هذه الحالة أن يكون الشخص الذى إختار موطنه مقيماً به.

الطنن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٤٢ بتاريخ ١٩٧٤/٢/١٧

قانون المرافعات السابق المنطبق على الدعوى حدد فى المادة الثامنة منه الساعات التى يجوز إجراء الإعلان خلالها بأنها القوة بين الساعة السابعة صباحاً أو الخامسة مساءً ، ولم تفرق المادة / ٣٨٠ من هذا القانون بين الإعلان لنفس الخصم أو فى موطنه أو المختار ، فنصت على أن إعلان الطنن يكون لنفس الخصم أو فى موطنه الأصلي أو المختار المبين فى ورقة إعلان الحكم ، وإذا كان الثابت أن إعلان صحيفة الإستئناف تم فى الفترة التى حددها القانون - لمكتب المحامى باعتبارها محل المختار للمستأنف عليه فإن النعى - بأن مكاتب المحامين تكون مغلقة عادة وقت حصول الإعلان - يكون على غير أساس.

الطنن رقم ٨٤٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٤١ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٥

أجازت الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون المرافعات إعلان الطنن فى الوطن المختار إذا كان المعلن إليه هو المدعى ولم يكن قد بين فى صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي.

الطنن رقم ٣٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١١٤٤ بتاريخ ١٩٨٠/٤/١٩

إذ كانت الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ مرافعات تنص على أنه " إذا كان المطعون ضده هو المدعى ولم يكن قد بين فى صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي جاز إعلانه بالطنن فى موطنه المختار المبين فى هذه الصحيفة " فإنه يصبح إعلان صحيفة الطنن إلى المطعون عليه إذا كان هو المدعى. فى موطنه المختار المبين فى صحيفة افتتاح الدعوى ذلك أن مناط صحة إعلان الطنن فى الوطن المختار فى هذه الحالة هو خلو صحيفة الدعوى من بيان موطن المدعى الأصلي وهو حق للطاعن لم يورد الشارع قيداً عليه إذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده هو المدعى ولم يبين موطنه الأصلي سواء فى صحيفة افتتاح الدعوى أو فى ورقة إعلان الحكم فإنه يصبح إعلانته فى الوطن المختار. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون

فيه قد أبطل هذا الإعلان تأسيساً على أن الطاعن ليس على جهل تام بموطن المطعون ضده الأصلي بسبب علاقة العمل بينهما فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٩٦٥ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٩

نص المادة ٤٣ من القانون المدني على أنه "١ - يجوز إقحام موطن مختار لتنفيذ عمل قانوني معين ... ٣- والموطن المختار لتنفيذ عمل قانوني يكون هو الوطن بالنسبة إلى كل ما يتعلق بهذا العمل " ونص المادة ١٠ من قانون المرافعات على أنه " تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه ويجوز تسليمها في الوطن المختار في الأحوال التي بينها القانون " ، لا كان ذلك وكان قبول الطاعن بأن إقامته في الخارج تعد بمثابة إتفاق ضمني على تغيير الوطن المختار المطلق عليه بعقد الإيجار مودود بما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قانون المرافعات من أنه " إذا ألقى الخصم موطنه الأصلي أو المختار ولم يجبر خصمه بذلك صح إعلان فيه " ، وبما جرى به قضاء هذه المحكمة من أنه إذا كانت المادة ٤٣ من القانون المدني تشترط الكتابة لإثبات الوطن المختار ، فإن أي تغيير لهذا الوطن ينبغي الإصحاح عنه بالكتابة وإلا صح الإعلان في ذلك الوطن ولوليت تغييره فعلاً وعلم طالب الإعلان بذلك لما كان ما تقدم ، فإن النعي يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٣٤١ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٢

مضى نص المادة ٢١٤ من قانون المرافعات أنه وإن كان الأصل هو وجوب إعلان صحيفة الطعن لشخص المطعون ضده أو في موطنه الأصلي إلا أن المشرع أجاز استثناء إعلان تلك الصحيفة في الوطن المختار في حالتين : " أولاًهما " إذا كان المطعون ضده قد اتخذ هذا الوطن المختار في ورقة إعلان الحكم " والثانية " إذا كان المطعون ضده هو المدعى أمام محكمة أول درجة ولم يكن قد أوضح في صحيفة دعواه موطنه الأصلي واقتصر على بيان موطن مختار له ففي هذه الحالة يجوز إعلانه بصحيفة الطعن في الحكم الصادر في تلك الدعوى في موطنه المختار ، فقد رأى المشرع ألا يكلف الطاعن في هذه الحالة مشقة البحث عن الوطن الأصلي للمطعون ضده حتى لا تفوت المواعيد المقررة للطعن وإجراءاته ، ويعتبر في حكم عدم بيان الوطن الأصلي في صحيفة إلتحاح الدعوى بيان موطن غير صحيح أو ذكر بيان غير كاف لا يتمكن معه ذوو الشأن من معرفته أو الإهتمام إليه ، إذ البيان الخاطئ أو الناقص للموطن الأصلي يسعى في اثره مع إغفال هذا البيان.

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٤

لما كان الثابت أن الطاعين إختلوا فى صحيفة إفتتاح الدعوى موطناً مختاراً مكتب محاميهم وكانت المذكورة المقدمة من المطعون ضدها أمام المحكمة الإستئنافية قد أعلنت إليه وكان توكيل الطاعين تمام آخر أثناء نظر الإستئناف لا ينهض دليلاً على إلغاء موطنهم المختار السابق ، فإنه يصح إعلانهم فيه طالما لم يحدروا المطعون ضدها بهذا الإلغاء ، طبقاً لما توجبه المادة ١٢ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٣٤ بتاريخ ٣٠/١١/١٩٨٧

إذ كانت الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون المرافعات تنص على أنه " إذا كان المطعون ضده هو المدعى ولم يكن قد بين فى صحيفة إفتتاح الدعوى موطنه الأصلي جاز إعلانه بالطعن فى موطنه المختار المبين فى هذه الصحيفة ، فإنه يصح إعلان صحيفة الطعن إلى المطعون ضده إذا كان هو المدعى فى موطنه المختار المبين بصحيفة إفتتاح الدعوى طالما لم يبين فى صحيفة الدعوى موطنه الأصلي مكتسباً ببيان موطنه المختار وهو حق للطاعن لم يورد الشارع قيداً عليه.

الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٨/١/١٩٨٩

القرار فى قضاء هذه المحكمة - أنه إذا عين الخصم محلاً له غير محله الأصلي لبيان ذلك يعتبر إيداعاً بإختياده محلاً مختاراً يقوم المحل الأصلي فى إعلان الأوراق المتعلقة بالدعوى ، وإذا كان البين من الأوراق أن الطاعن قد عين محله بالعين المؤجرة. فى الدكان رقم "....." بمنطقة السوق بالمعمورة وذلك بصدر صحيفة الإستئناف ، وهو ذات الوطن الذى تم إعلانه فيه بصحيفة إفتتاح الدعوى أمام محكمة أول درجة وألصح عن هذا المواطن صراحة عند إيداع صحيفة الطعن بالنقض فأشار فى طلب الإيداع أنه يقيم بالإسكندرية رقم "...." بمنطقة السوق بالمعمورة ومن ثم فإنه وجه إليه الإعلان الصادر من قلم كتاب محكمة الإستئناف فى هذا المحل متضمناً إخطاره بورود التقرير وتحديد جلسة نظر الدعوى فإنه يكون قد تم صحيحاً ولا يغير من ذلك أن الطاعن قد إختل له موطناً أصلياً بعقد الإيجار خلاف المحل الواقع بالعين المؤجرة - محل النزاع - أو إختياده مكتب محاميه موطناً مختاراً آخر فى صحيفة إستئنافه إذ ليس هنالك ما يمنع قانوناً من تعدد الوطن المختار لتنفيذ عمل قانوني معين.

النص فى الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون المرافعات يدل على أن المشروع لم يوجب على المحضر التحقيق من صفة من يقدم إليه فى موطن المعلن إليه لتسلم الورقة ، فعنى أثبت المحضر أنه إنتقل إلى محل إقامة الطاعنة وأثبت فى محضره أنه خاطبها شخصياً فإمتنعت عن إستلام صورة الإعلان فقام بتسليم صورة الصحيفة إلى جهة الإدارة فإن هذا البيان واضح الدلالة على أن الإعلان قد تم وفق القانون ولا يصح النعى

على الحكم بأن المحضر لم يتحقق من شخص من مخاطب معه لما كان ذلك وكانت التحريات الكافية للنقص عن محل إقامة المعلن إليه شرط لصحة إعلانه في النيابة العامة دون تسليم الإعلان لجهة الإدارة وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المستأنف عليها " الطاعة " أعلنت إعلاناً صحيحاً بصحيفة الدعوى لجهة الإدارة لعلق مسكنها وأنها أعلنت فيه بحكم التحقيق وخاطبها المحضر شخصياً وامتنعت عن إستلام الصورة مما يفيد أن ها موطناً بدائرة المحكمة التي أصدرت الحكم ، فإنه يكون قد صادف صحيح القانون .

الطعن رقم ٣٤١٣ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٧٨٥ بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٨

مفاد نص المادة ٢١٣ من قانون المرافعات أن إعلان الحكم الذى يفتح به ميعاد الطعن فى حالة ما إذا كان المحكوم عليه لم يمثل أثناء نظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه هو الإعلان الحاصل لشخص المحكوم عليه أو فى موطنه الأسمى وكان النص فى الفقرة الأولى من المادة ٤٣ من القانون المدنى على أنه " يجوز إتخاذ موطن مختار لتفديد عمل قانونى معين " ليس من شأنه حلول الموطن المختار محل الموطن الأسمى ما لم يفسح صاحب محل المختار صراحة فى إعلان إرادته بتحديد الموطن المختار بتخليه عن الموطن الأسمى - لأن الأصل حصول إعلان الحكم لشخص المراد إعلانه أو فى موطنه الأسمى - وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه على وجوب إعلان الحكم المحكوم عليها - المطعون عليها - بموطنها المختار الذى أعلن إرادتهما فى حصول الإعلانات به رغم عدم تخليهما عن الموطن الأسمى ورتب على ذلك بطلان إعلان الحكم الابتدائى الحاصل فى موطن المحكوم عليهما الأسمى وبقاء ميعاد الإستئناف مفتوحاً فإنه يكون قد خالف القانون .

* الموضوع الفرعى : الإعلان فى مواجهة الوكيل :

الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٠٧٩ بتاريخ ١٩٥٢/٥/١٥

إنه وإن كانت المادة ١١ من قانون المرافعات توجب أن يكون الإعلان لشخص المعلن إليه أو فى موطنه الأسمى إلا أن البطلان الذى يترتب على مخالفة هذا النص إنما هو بطلان نسى يزول بعلم التمسك به صراحة أو ضمناً إذن لمضى كان الحكم المطعون فيه لم يعلن إلى شخص الطاعن أو فى موطنه الأسمى ولكن أعلن إليه فى مكتبه ، وسلم المحضر ورقه الإعلان إلى وكيله وكان الطاعن قد قرر فى تقرير طعنه أن الحكم المطعون فيه أعلن إليه فى ١٧ أبريل سنة ١٩٥٠ فإن هذا يعتبر نزولاً منه عن التمسك ببطلان ورقة الإعلان ولا يقبل منه بعد ذلك الدفع ببطلانها - ولما كان الحكم المطعون فيه قد أعلن إليه فى ١٧ أبريل سنة ١٩٥٠ ولم يقرر بالطعن إلا فى ٣٠ من يولييه سنة ١٩٥٠ أى بعد فوات الميعاد المنصوص عليه فى

المادة ٤٢٨ من قانون المرافعات فإن حقه في الطعن فيه يكون قد سقط وفقاً للمادة ٣٨١ من المرافعات ويعين الحكم بعدم قبوله شكلاً.

الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٩

الأصل وفقاً لنص المادة العاشرة من قانون المرافعات - أن يتم تسليم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو إلى موطنه الأصلي ومع ذلك يجوز تسليمها إلى الموطن المختار في الأحوال التي بينها القانون ومن المقرر وفقاً لنص المادة ٧٤ من قانون المرافعات أنه بمجرد صدور توكيل من أحد الخصوم لمن وكله من المحامين يجعل موطن هذا التوكيل معيّراً في إعلان الأوراق اللازمة ليسر الدعوى في درجة التقاضى الموكل هو فيها.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٥/٦/١٩٣٣

- لا يوجد في القانون المصرى ما يمنع من إجراء إعلان الخصم بالدعوى في وجهه وكله ويكفى لصحة الإعلان في هذه الحالة أن يجرى اسم التوكيل مقروناً باسم الموكل .
- ذهب محضر إلى محل شخص لإعلانه شخصياً ووصفه وكيلاً عن أخويه فلم يجده فاعلنه مخاطباً مع حقيقته التي قررت له أن أخاها هذا ليس وكيلاً عن أخويه وتسلمت صورة الإعلان من المحضر وذكرت أنها تسلمت الصورة وتبلغت عن أخيها. فطعن لدى المحكمة بأن هذا الإعلان غير صحيح بالنسبة لأخوى المعلن محكمة الاستئناف اعتبرته صحيحاً وأولت ما قرره السيدة التي تسلمت الإعلان من جهة عدم وكالة حقيقته عن أخويه بأنه لا يفيد الإمتناع عن قبول الإعلان ولا يؤثر في صحته وبحكمة النقض قالت أن تفسير محكمة الموضوع للإعلان ولا يحوى عليه من أقوال هو من حقها لاسيما إذا كان هذا التفسير مزيداً بما ظهر من وقائع الدعوى وملابساتها .

* الموضوع الفرعى : الإعلان للتابع :

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٨٢٨ بتاريخ ٢١/١١/١٩٥٧

إذا تبين من الإخطاع على أصل محضر الإعلان أنه أعلن في وقت واحد إلى أم وابنتها وأن الأم خوطبت في الإعلان مع أخيها المقيم معها لتفاديها وهو الذى خوطبت معه المعلن إليها الثانية أيضاً باعتبار أنه خافها فإن هذا الإعلان يكون صحيحاً لا يحتاج بأن المحضر لم يوضح في أصل الإعلان ما إذا كان هذا الشخص مقيماً معها أم لا - لأن مفهوم ذلك الإعلان أن المعلن إليها الثانية تقيم مع والدتها وأن خاها الذى خوطبت هذه الأخيرة معه في الإعلان يكون مقيماً معها كذلك وأن المحضر إنما تفادى التكرار لما هو مفهوم من واقع الحال.

الطعن رقم ٣١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٦٥٨ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٣

مضى كان يبين من الأوراق أن المحضر عندما إنتقل لإعلان المطعون عليه فى موطنه أثبت فى أصل ورقة إعلان الطعن أنه مخاطب زوجته المقيمة معه لغايه وخلت صورة الإعلان من بيان أنها مقيمة معه بينما هو بيان جوهري لأنه يؤتب على إغفاله فى الأصل أو فى الصورة بطلان الإعلان وفقاً للمادة ٢٤ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦١٦ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٥

إذا كان الثابت من أصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر أعلن المطلوب إعلانها مع باش كاتب دأرتها ولم يثبت فى محضره عدم وجودها على ما أوجبه المادة ١٢ مرافعات ، وخلت أوراق الطعن بما يفيد إتخاذها مقر الدائرة علما غناراً لها فى ورقة إعلان الحكم على ما استلزمته المادة ٣٨٠ مرافعات فإن إعلانها بتقرير الطعن يكون قد وقع باطلا عملاً بالمادة ٢٤ مرافعات.

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٣٠

إذا أثبت المحضر فى أصل ورقة إعلان الطعن أنه إنتقل إلى محل المطعون عليه ومخاطب تأبهه المقيم معه لغايه وأعلنه بصورة من تقرير الطعن فإن فى هذا البيان من الواضح ما يدل على أن إعلان الطعن قد تم وفقاً للقانون - ولايمضى المطعون عليه ادعاءه بعدم وصول ورقة الإعلان أو أن من سلمت إليه الصورة ليس تأبهه له أو أن توقيع المحضر غير مقروء ، ذلك أن المحضر غير مكلف بالتحقق من صحة من يقدم إليه لاستلام الإعلان ممن ورد بيانهم فى المادة ١٢ مرافعات طالما أن هذا الشخص قد خطب فى موطن المراد إعلانة ، كما أنه لم يدع بأن من قام بإجراء الإعلان من غير المحضرين.

الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٥٧ بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٨

مهمة المحضر وفقاً لنص المادة السادسة من قانون المرافعات هى إجراء الإعلان أو التنفيذ وليست وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - التحقق من إقامة المعلن إليه بالفعل بمكان إعلانه أو تركه إلى غيره أو التحقق من شخصية المخاطب معه ، فإن ما يقرره المحضر على لسان المخاطب معه فى شأن هذه الإقامة لا تكون له حجة إلا فى شأن واقعة إنتقال المحضر إلى محل الإعلان وسؤال المعلن إليه وتلقيه الإجابة التى أئتها بمحضره من المخاطب معه ، وذلك دون التطرق إلى مدى صحة هذه الأماكن ومن ثم فإن فصل محكمة الموضوع فى الإدعاء بالتزوير الذى تناول أوراق إعلان المطعون ضدهما أمام محكمة الدرجة الأولى لم يكن يستطيل إلى بحث حقيقة إقامة المطعون ضدهما بمكان إعلانهما وإنما يقتصر على بيان حقيقة إنتقال

اغضر إلى مكان الإعلان وسؤاله عن المعلن إليهما وتلقيه الإجابة من المخاطب معه دون التحقق من مدى صحة هذه الإجابة .

الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٨٨٣ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٨

اغضر غير مكلف بالتحقق من شخصية المخاطب معه بحل إقامة المعلن إليه متى إنتقل إلى موطن الشخص المراد إعلانه وذكر أنه سلم الإعلان إلى من قرر أنه من أقاربه أو أصدقاءه المقيمين معه أو أنه يجعل لى خدمته .

* الموضوع الفرعى : الإعلان للنياية :

الطعن رقم ٥٩ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٦٦ بتاريخ ١٩٥١/٤/٥

إعلان الأوراق القضائية فى النياية بدلا من الإعلان لشخص أو محل إقامة المعلن إليه إنما أجازاه القانون على سبيل الاستثناء ولا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التى تلزم كل باحث مجد تزيه حسن النية للقضى عن محل إقامة المعلن إليه فلا يكفى أن ترد الورقة بغير إعلان لىلك المعلن هذا الطريق الاستثنائى لا سيما إذا ذكر أن سبب عدم التمكن من الإعلان فى اهل المذكور فى الورقة هو نقض فى البيانات وعدم التعريف عن العقار الذى يواد الإعلان فيه .

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٣٢ بتاريخ ١٩٥١/٥/١٠

إعلان الخصم للنياية لا يصح إلا إذا أثبت طالب الإعلان أنه رغم ما قام به من البحث والتحرى لم يهد إلى معرفة محل إقامة المراد إعلانه ، وإذن فمضى كان الواقع فى الدعوى هو أن الطاعنة رغم بيانها فى تقرير الطعن أن المطعون عليها - مقيمة بشارع .. رقم .. بمصر ومقيمة الآن بأسوان - لم تحاول إعلانها فى اهل الأول واكتفت بتوجيه الإعلان إليها فى بئر أسوان دون بيان اسم الشارع ورقم المنزل الذى تقيم فيه ولما رد الأصل بدون إعلان لم تتخذ أى إجراء للتحرى عن محل إقامة المطعون عليها بالقطر المصرى بل اكتفت بتسليم صورة الإعلان للنياية كان صحيحا الدفع الذى أبدته النياية بعدم قبول الطعن شكلا ومحمكة النقض أن تقضى بقبول هذا الدفع ولو لم تحضر المطعون عليها لتمسك به متى كان لم يصدر منها ما يفيد النزول عنه .

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٠٣١ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٨

إن إعلان الأوراق القضائية فى النياية بدلا من الإعلان لشخص أو محل إقامة المعلن إليه لا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التى تلزم كل باحث مجد بالقصى عن محل إقامة المعلن إليه

فلا يكفي أن ترد الورقة بغیر إعلان لیسلك المعلن هذا الطريق الإستثنائي إذن فمتى كان الواقع هو أن الطاعنين أعلنوا المطعون عليه الرابع في موطنه المعروف لهم فرد اخضر الإعلان لعنم الإستدلال على محل المعلن إليه وأثبت في محضره أن له محل تجارة في جهة معينة وكان الطاعنون بدلا من الإلتجاء إلى محل تجارته للتحري من القائمين بإدارته عن محل إقامة الحقيقي قاموا بتسليم ورقة الإعلان الخاصة به إلى النيابة العامة مباشرة بحجة أنه " غير معلوم له محل إقامة بالقطر المصري " فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلا.

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٥٣٦ بتاريخ ١٩٥٣/٢/٢٦

إن إعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا من إعلانها لشخص المراد إعلانه أو في محل إقامته إنما أجازته القانون على سبيل الإستثناء ولايصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة للقضي عن محل إقامة المراد إعلانه فلا يكفي أن ترد الورقة بدون إعلان لیسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي وإذن فمتى كان بين من الأوراق أن تقرير الطعن حرر بقلم كتاب المحكمة في يوم ٢٦ من يوليو وتما لذلك يكون آخر معاد لإعلان هذا التقرير هو يوم ١١ يوليو وأن الطاعنين طلبا في بادئ الأمر إعلان التقرير للمطعون عليهم في بلدة معينة ولما توجه المحضر لإعلاتهم أجابه نائب العمدة بأنهم غير مقيمين في هذه البلدة وبأن العمدة الذي يبعونه مقيم بدائرة بلدة أخرى وعلى أثر ذلك اكضى الطاعنان بطلب إعلان المطعون عليهم للنيابة باعتبار أنهم غير معلوم لهم محل إقامة في القطر المصري وتم الإعلان على هذه الصورة في ٥ من يوليو ولم يثبت الطاعنان أنهما حاولا قبل الإعلان للنيابة التحري عن محل إقامة المطعون عليهم من عمدتهم المقيم في البلدة معينة في إجابة نائب عمدة البلدة الأولى ولم يقدم الطاعنان ما يدل على أنهما بدلا جهدا في سبيل الإعتناء إلى محل إقامة المذكورين ، فإن إعلان ورقة الطعن يكون قد وقع باطلا عملا بنص المواد ١١ و ١٤ و ٢٤ من قانون المرافعات وللمحكمة أن تقضي بهذا الإعلان من تلقاء نفسها في غية المطعون عليهم وفقا لنص المادة ٩٥ من قانون المرافعات وينبى على بطلانه عدم قبول الطعن شكلا.

الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ١١٣٧ بتاريخ ١٩٥٣/١/١٨

متى كان الثابت من محضر الإعلان أن شيخ خفراء البلدة التي يقيم فيها المراد إعلانه قرر أن الشخص المذكور متغيب عنها وغير معلوم له محل إقامة فأعلنته الطاعة للنيابة وكانت إجابة شيخ الخفراء تنيد أن الطاعة لم تقصر في التحري عن محل إقامة المطعون عليه المذكور فإن إعلانه للنيابة يكون صحيحا منتجا لكافة آثاره.

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٢/٣/١٩٥٣

مضى كان الطاعن قد أعلن المعلنون عليها الثانية بتقرير الطعن فى النيابة مباشرة دون توجيه الإعلان إليها فى موطنها الأصلي الذى أرشد عنه العملة بمحضر الإعلان السابق ، فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلا .

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ٢١/١١/١٩٥٣

مضى كان الطاعن بعد أن قرر بالطعن قد حاول أن يعلن التقرير للمطعون عليه فى موطنه المبين فى صحيفة الدعوى وفى الحكم المطعون فيه فلم يجده المحضر فى ذلك المحل ، بل أخبر أنه تركه وأجاب شيخ الحارة بما يؤيد ذلك ولم يبين فى إجابته موطن المعلن إليه الجديد مما يستفاد منه أنه لا يعلمه ولم يكن فى أوراق الدعوى ما يستدل منه على أن الطاعن لو بذل جهداً آخر فى التحرى فيما بقى من ميعاد الخمسة عشر يوماً لاحتدى لموطن المعلن إليه ، فإن ما تم من التحريات فى هذه الصورة يكون كافياً لصحة إعلان المطعون عليه فى مواجهة النيابة.

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٧٣ بتاريخ ١٣/١/١٩٥٥

جرى قضاء هذه المحكمة على أن إعلان الأوراق القضائية فى النيابة بدلاً من الإعلان الشخصى أو فى محل إقامة المعلن إليه لا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التى تلزم كل باحث مجد بالنقصى عن محل إقامة المعلن إليه فلا يكفى أن ترد الورقة بغير إعلان لىسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائى لاسيما إذا كان المعلن إليه تاجراً فى مدينة معينة ومع ذلك لم يحاول المعلن البحث عن محل إقامته الحقيقى ومن ثم يكون إعلانه للنيابة قد وقع باطلا.

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٣٥ بتاريخ ٢٣/٤/١٩٥٣

إعلان الأوراق القضائية فى النيابة بدلاً من الإعلان لشخص أو محل إقامة المعلن إليه لا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التى تلزم كل باحث مجد للنقصى عن محل إقامة المعلن إليه فلا يكفى أن ترد الورقة بغير إعلان لىسلك المعلن هذا الطريق الإستثنائى اذن فمضى كان الطاعنون قد سعوا لإعلان المطعون عليه بتقرير الطعن فى محل إقامته فرد المحضر الإعلان لأن المنزل الموضح فيه محال من السكان ونجوى إزالته وهدمه فأعلوه بالتقرير فى النيابة باعتبار أنه لا يوجد له محل إقامة بالقطر المصرى ولم يحاولوا البحث عن محل إقامته الحقيقى لاسيما وأنه تاجر بالقاهرة فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلاً.

الطنع رقم ٣٢٩ لسنة ٢١ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢

قيام الطاعن بإعلان الطعن للنيابة وذكره فى الإعلان أن المراد إعلانه غير معلوم له محل إقامة بالقطر المصرى مجرد إن الإعلان لم يتم فى موطنه بعنوان عينه فى الإعلان - ذلك يجعل الإعلان للنيابة باطلا وفقا للمادتين ١٤ ، ٢٤ مرافعات متى كان لدى الطاعن تعريف كاف بموطن المعلن إليه كان ينبغي السعى لإعلانه فيه - وعدم ثبوت ما يدل على أنه استنفد كل محاولة فى سبيل الإهداء إلى موطن ذلك الخصم.

الطنع رقم ٦٩ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١١٢١ بتاريخ ١٩٥٥/٥/١٢

إعلان الأوراق القضائية فى النيابة بدلا من إعلانها لشخص المراد إعلانه أو فى محله إنما أجازته القانون على سبيل الاستثناء ، فلا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية عن محل إقامة المعلن إليه وإلا اعتبر إعلانه باطلا ولا يكفى أن ترد الورقة دون إعلان لمسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائى بإعلانها فى النيابة إذن فمتى كان الثابت من ورقة إعلان تقرير الطعن أن المخضر بناء على طلب الطاعن قد توجه إلى منزل معين لإعلان الملعون عليه ، وأثبت فى محضره أنه ليس لهذا الأخير مسكن أو محل إقامة فى المنزل المذكور ، وأشار على طالب الإعلان بالإرشاد عن موطن الملعون عليه ، ثم أشر على ورقة الإعلان فى تاريخ لاحق بإعلانه للنيابة على مسئولية الطاعن ، وفى هذا التاريخ توجه المخضر وسلم صورة الإعلان فى النيابة ، ولما كان الطاعن قد اتخذ هذا الإجراء ولم يقدم ما يدل على أنه تحرى عن محل إقامة الملعون عليه قبل إعلانه على هذه الصورة فإن الإعلان يكون قد وقع باطلا.

الطنع رقم ١٥٠ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١٩٥٤/١١/١١

متى كان الحكم الملعون فيه إذ قرر صحة إعلان الحكم الغائى المعارض فيه وقضى بسقوط حق المعارض فى الطعن بطريق المعارضة لرفضها بعد المهاد قد استند إلى أن المعارض اتخذ عملا معينا لإقامته فى إعلانات دعاويه قبل وبعد رفع الدعوى الصادر فيها الحكم المعارض فيه ، وأنه عندما أعلن بصحيفة هذه الدعوى فى المحل المذكور أجاب وكيله المقيم فى نفس المحل بأنه سافر خارج القطر المصرى مما يجعل هذا المحل آخر محل إقامة معلوم للمعارض ، وأنه عندما أعلن بالحكم الغائى أجيب المخضر بأنه ترك هذا المحل وغادر القطر المصرى لمكان مجهول فأعاد المعارض ضده إعلانه فى مواجهة وكيل النيابة باعتبار أنه غير معلوم له محل إقامة وأن هذا الإعلان هو إجراء صحيح مطابق لما تقتضى به الفقرة الحادية عشرة من المادة ١٤ من قانون المرافعات ، فإن هذا الحكم يكون قد أقيم قضاءه على أساس يكفى لحمله.

الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٧ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٣١

متى كان الطاعن قد طلب في تقرير الطعن إعلان المطعون عليهم للنيابة بمقولة إنه ليس لهم محل إقامة معروف له في مصر دون أن يقدم ما يدل على أنه بذل أى جهد في سبيل التحري عن موطنهم رغم أن في أوراق الطعن ما يشير إلى هذا الوطن بالنسبة للبعض وما ييسر السبيل إلى معرفته بالنسبة للبعض الآخر عن طريق وكيلهم الذى مثلهم في الخصومة أمام محكمة الاستئناف فإن الإعلان يكون قد وقع باطلاً لا يلتفت إلى ما أثاره الطاعن في جلسة المرافعة من أنه لم يكن للمطعون عليهم موطن معلوم له في مصر أو في الخارج منذ بدء التقاضى كما أنه لا محل لإجابه إلى طلب ضم ملفى الدعويين الابتدائية والإستئنافية لإثبات ما عكس به في هذا الخصوص إذ كان على الطاعن أن يودع في المواعيد التى حددها القانون لإيداع المستندات ما يدل على قيامه بالتحري عن موطن المطعون عليهم قبل تسليم صور إعلانهم بالطعن للنيابة.

الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٧ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٣١

خلو ورقة الإعلان للنيابة من بيان آخر موطن للمعلن إليه في مصر أو في الخارج يترتب عليه بطلان الإعلان وفقاً لحكم المادتين ١١/١٤ و ٢٤ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٧ صفحة رقم ٦٦٧ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٣١

متى تبين من إعلان تقرير الطعن أن المحضر أثبت في أصل ورقة الإعلان أنه لما توجه لإعلان المطعون عليهما لم يعلنهما وأحال إلى إجابة في ذيل محضره من خفي نظامى بأن أحدهما مقيم بمصر والثاني مقيم بالقلاوي ولا يعلم عنوانهما ، فإن إعلان تقرير الطعن للنيابة بسبب هذه الإجابة يكون قد وقع باطلاً متى كان الطالب لم يبذل أى محاولة في سبيل التحري عن محل إقامة المطلوب إعلانهما - ولا جدوى من تحديه بأن النيابة لما طلبت من الإدارة توصيل صورة الإعلان إلى كل من المراد إعلانهما ردت الإدارة بعدم معرفة محل إقامتهما ، لا يجدى طالب الإعلان التحدى بذلك ما دامت ظروف الدعوى تؤيد أنه لو كان قد بذل جهداً في التحري لإحتدى إلى محل إقامتهما نظراً لصلة القرابة بينه وبينهما.

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٢٣ مكتب قتي ٨ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٠

يتم إعلان من له محل إقامة معلوم في الخارج بأوراق المحضرين بتسليم صورها للنيابة مثل إعلان صحف الدعاوى أو الطعون وينتج الإعلان آثاره من تاريخ تسليم الصورة للنيابة لا من تاريخ تسلم المعلن إليه لها على ما جرى به قضاء هذه المحكمة الذى يسوغ هذه القاعدة الخارجة على الأصل أن المحضر ووساطته في الإعلان واجبة - لا ولاية له خارج البلاد وأن الإجراءات التى يتم بها تسليم الصورة لاسبيل للمعلن

عليها ولا مساءلة للقائمين بها ، أما إعلان الحكم الذى يبدأ به معاد الطعن طبقاً للمادة ٣٧٩ من المرافعات فقد أوجب المشرع - كما هو الشأن فى حالة حجز ما للمعلن لدى الغير - أن يكون الإعلان فى هذه الحالة بتسليم الصورة للمعلن إليه شخصياً أو فى موطنه الأصلي متى كان له موطن معلوم فى الخارج وذلك حرصاً من المشرع على وجوب توافر العلم الشخصى بالإعلان وفى الأقل العلم الظنى مستبعداً بذلك العلم الحكمى بتسليم الصورة إلى النيابة تقديرأ منه لأهمية ذلك العلم فى هذه الحالة ، وقد أفصح فى الأعمال التحضيرية للمادة سالفة الذكر عما يقدره من خطر بدء مواعيد الطعن مما دعاه إلى تقرير وجوب السعى لإيصال الصورة المعلنه لعلم المعلن إليه وذلك بتسليمها له شخصياً أو فى موطنه الأصلي وهو إيجاب لا يتأتى معه صواب متابعة الرأى القائل بأن مواعيد الطعن تجرى من تاريخ تسليم الصورة للنيابة متى كان للمعلن إليه موطن معلوم فى الخارج.

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٣

متى كان الحال فى الدعوى أنه ليس فى أوراها ما يمكن الإستدلال منه على أن الطاعن كان يستطيع أن يبلل جهداً مئراً فى سبيل معرفة محل إقامة المعلن عليه بعد أن وجه إليه إعلان الطعن فى محل إقامته المبين فى الحكم - فإن الدفع بطلان إعلانه فى مواجهة النيابة بعد ذلك يكون غير قائم على أساس قانونى ذلك أنه وإن كان صحيحاً أن إعلان الأوراق القضائية إلى النيابة هو إجراء إستثنائى لا يصبغ اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية للتقصى عن محل إقامة المعلن إليه فلم يهده بحقه وتقصيه إلى معرفة ذلك اضل إلا أنه يجب من جهة أخرى -على ما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة -أن يقدم الدليل على أن الطاعن كان يستطيع القيام بهذا التحرى وأنه لو بلل جهداً فى سبيله لتوصل إلى معرفة محل إقامة المعلن إليه ولإستطاع أن يعلنه فيه فيمابقى من معاد الخمسة عشر يوماً المحددة لإعلان تقرير الطعن.

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٢٦

متى تبين أن طالب الإعلان أجيب بأن المعلن إليه إنتقل من مسكنه الذى وجه إليه الإعلان فيه فبادر فى اليوم التالى بإعلانه للنيابة دون أن يثبت أنه قد بلل أى مجهود فى تعرف محل إقامته الذى إنتقل إليه فإن هذا الإعلان يكون باطلاً - على ما جرى به قضاء محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٥

إذا كان الثابت من بيانات الحكم المعلنون فيه أن المطلوب إعلانها لم يستدل أثناء إجراءات الإستئناف على محل إقامتها مما دعا لتسليم الإعلانات المتعلقة بها فى مواجهة النيابة ، فإن فى هذا البيان ما يبرر إعلانها بتقرير الطعن على هذه الصورة.

الطعن رقم ١١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٠٨ بتاريخ ١٩٦٠/٣/٣

إذا كان بين من الإطلاع على أصل ورقة الإعلان أن اخضر إذ توجه لإعلان المطعون عليها الأولى حرر محضر بأنه لم يعلنها وأثبت إجابة مالكة المنزل الذى أريد إعلانها به بأنها توكت هذا المسكن منذ أربع سنوات ، فقامت الطاعنة بإعلانها للنيابة العامة ، وكانت المادة ١٤ من قانون المرافعات تنص فى الفقرة ١١ منها على أنه " إذا كان موطن المعلن إليه غير معلوم وجب أن تشمل الورقة على آخر موطن معلوم له فى مصر أو وتسلم صورتها للنيابة " وكانت أصل ورقة الإعلان قد خلت من هذا البيان ، فبان علم مراعاة هذا الإجراء يوجب عليه بطلانه وفقا لنص المادة ٢٤ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٢٣ بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٨

لما كانت المادة ١٤ من قانون المرافعات تنص فى الفقرة ١١ منها على أنه " إذا كان موطن المعلن إليه غير معلوم وجب أن تشمل الورقة على آخر موطن له فى مصر أو فى الخارج وتسلم صورتها للنيابة " وكان الثابت أن هذا الإجراء قد أغفل بخلو ورقة الإعلان من البيان المتعلق بآخر موطن للمعلن إليه - حتى تستطيع النيابة الإهتمام إليه ولواقب إضخمه مدى ما إستفد من جهد فى سبيل التحسرى عن موطنه فإن ذلك مما يوجب عليه بطلان الإعلان كمنص المادة ٢٤ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩٦١/٣/٣٠

إعلان الأوراق القضائية فى النيابة بدلا من إعلانها لشخص أو فى محل إقامة المعلن إليه إنما أجازه القانون على سبيل الاستثناء ولايصح اللجوء إليه إلا إذا قام طالب الإعلان بالتحريات الكافية التى تلزم كل باحث مجهد للتقصى عن محل إقامة المعلن إليه ، وإذن فمضى كان الثابت أن المطعون عليه كان متخلدا له فى الاستئناف محلا مختاراً وأن الطاعنة ذكرت فى تقرير الطعن محل إقامته وبعد أن صلب قرار الإحالة طلبت إعلان ورثته فى عنوان لا أصل له فى الأوراق ولما وردت بغير إعلان لجأت الطاعنة مباشرة إلى إعلانهم بالطعن فى النيابة بحجة أنه غير معلوم لهم محل إقامة بالجمهورية - دون أن تبدل أى جهد فى سبيل الإهتمام إلى محل إقامة المطلوب إعلانهم - فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلاً.

الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٦١/٣/١٦

إذا كانت ورقة الإعلان لم تشمل على آخر موطن معلوم للمعلن إليه فى مصر أو فى الخارج وهو بيان تستلزمه الفقرة ١١ من المادة ١٤ من قانون المرافعات لصحة الإعلان فى النيابة حتى تستطيع النيابة الإهتمام إليه ولواقب المحكمة مدى ما إستفد من جهد فى سبيل التحسرى عن موطنه فبان إغفال ذلك يوجب عليه بطلان الإعلان.

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٦٢٣ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦١

إعلان الأوراق القضائية فى النيابة بدلا من الإعلان لشخص أو محل إقامة المعلن إليه إذا أجازاه القانون على سبيل الاستثناء. ولا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التى تلزم كل باحث مجد حسن النية للتقصى عن محل إقامة المعلن إليه وأثبت أنه رغم ما قام به من البحث والتحرى لم يهتد إلى معرفة محل إقامة المراد إعلانه لا يكفى أن ترد الورقة بغير إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائى إذن لمضى كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن المطعون عليهم يقيمون فى محل آخر غير الذى وجه لهم فى الإعلان ولم يبين الطاعن سبب اعتراضه عن توجيه الإعلان إليهم فى وليس فى الأوراق ما يدل على أنهم تركوه فإن إعلانهم بالطعن فى النيابة يكون قد وقع باطلا.

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٠١ بتاريخ ٦/١٤/١٩٦٢

مضى صبح إعلان الخصم فى مواجهة النيابة لعدم الإسدال على موطنه وكانت المادة ١١/١٤ من قانون المرافعات لم تخصص " بابا " بينها لتسليم صورة الإعلان لها على نحو ما قضت به المادة ١٢ من ذلك القانون من وجوب تسليم ورقة الإعلان إلى رجل الإدارة الذى يقع موطن المعلن إليه فى دائرته فى حالة عدم وجود من يصح تسليم الورقة له أو امتناعه عن الإستلام ، ومن ثم فإن عدم توجيه الإعلان للنيابة التى يقع بدائلتها آخر موطن للمعلن إليه لا يوجب عليه البطلان.

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ٤/١٨/١٩٦٢

تقدير كفاية التحريات عن موطن المراد إعلانه - قبل إعلانه فى مواجهة النيابة - أو عدم كتابتها أمر تقديرى تخضعه الموضوع ويرجع لظروف كل واقعة على حدها ، وإذن لمضى كان الحكم المطعون فيه قد استدل من الأوراق على عدم كفاية هذه التحريات ورتب على ذلك بطلان الإعلان فى مواجهة النيابة فإنه لا يكون هناك محل لتعب الحكم فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٣٠٩ بتاريخ ٣/١٤/١٩٦٢

إعلان الأوراق القضائية فى النيابة بدلا من الإعلان لشخص المعلن إليه أو محل إقامته إنما أجازاه القانون على سبيل الاستثناء ولا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التى تلزم كل باحث مجد حسن النية للتقصى عن محل إقامة المعلن إليه وثبت أنه رغم ما قام به من البحث والتحرى لم يهتد إلى معرفة محل إقامة المراد إعلانه ولا يكفى أن ترد الورقة بغير إعلان ليسلك الطاعن هذا الطريق الإستثنائى. فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه ومن تقرير الطعن أن المطعون عليها تقيم فى محل آخر خلاف المحل

الذى وجه إليها الإعلان فيه ولم يبين الطاعن سبب إعراضه عن توجيه الإعلان إليها فى هذا المحل ولم يكن فى الأوراق ما يدل على أنها تركته لأن الإعلان للنيابة يكون باطلاً .

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١١٠٦ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣

متى رأت محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية كفاية التحريات التى قام بها طالب الإعلان للقضى عن محل إقامة المراد إعلانه وأن الخطوات التى سبقت الإعلان فى مواجهة النيابة يعتبر معها الإعلان صحيحاً فإنه لا معقب عليها فى ذلك لتعلقه بأمر موضوعى.

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٢٨٠ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣١

يشترط فى إعلان الحكم الذى يبدأ به مياد الطعن أن يكون إعلاناً صحيحاً مطابقاً للقواعد الخاصة بإعلان أوراق المحضرين وتسليمها إذ كان إعلان الأوراق القضائية فى النيابة بدلاً من إعلانها لشخص المعلن اليه أو محل إقامته إنما أجازته القانون على سبيل الاستثناء ولا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدليقة للقضى عن محل إقامة المراد إعلانه ، فلا يكفى أن ترد الورقة دون إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائى . فإذا كان المحضر قد توجه بناء على طلب المظنون عندها إلى موطن الطاعنة الذى أعلنت فيه بالأوراق من قبل وأثبت فى محضره أن المذكورة تركت هذا الموطن ولا يعرف لها محل إقامة وعلى أثر ذلك وجهت المظنون عندها إعلان الحكم إلى الطاعنة إلى النيابة العامة ، ولم تقدم المظنون عندها ما يدل على أنها قبل أن تتخذ هذا الإجراء قد بذلت أى جهد فى سبيل الاعتناء والقضى عن محل إقامة الطاعنة قبل إعلانها فى مواجهة النيابة وأنها استنفدت كل محاولة فى هذا السبيل فإن إعلان الحكم الابتدائى على هذا النحو يكون قد وقع باطلاً عملاً بالمواد ١١ و ١٤ و ٢٤ من قانون المرافعات ولا يفتتح بهذا الإعلان مياد الاستئناف.

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١٩٦٥/١١/٩

إعلان الأوراق القضائية يستلزم إتمام الإجراءات التى رسمها القانون لهذا الغرض حتى نهايتها فإذا تبين أن موطن المراد إعلانه غير معلوم وجب تسليم صورة الورقة إلى النيابة ولا يكفى ما يشبه المحضر بالورقة من إنه لم يستدل على المطلوب إعلانه أو على المكان الموجه إليه الإعلان فيه إذ أن إثبات هذا البيان لا ينتج آثار الإعلان القانونية إذا لم توجه هذه الورقة بعده إلى النيابة لإعلانها بعد إستفاد إجراءات التحرى عن محل إقامة المراد إعلانه وتعلل الوقوف عليه.

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١١/١/١٩٦٦

الأصل فى إعلان أوراق المحضرين القضائية أن تصل إلى علم المعلن إليه علماً يقيناً بتسليم الصورة لنفس الشخص المعلن إليه وإن كان المشرع يكفى بالعلم الظنى فى بعض الحالات بإعلانه فى موطنه ومجرد "العلم الحكيم" فى بعض آخر لحكمة تسوغ الخروج فيها على هذا الأصل ، ومن هذه الحالات إعلان المقيم خارج البلاد فى موطن معلوم فقد إكفى المشرع بالعلم الحكيم بتسليم الصورة للنيابة فى إعلان صحف الدعاوى أو الطعون إستثناء من ذلك الأصل ، إلا أن المشرع لم يعمل هذا الإستثناء على إطلاله فى حالة المقيم فى الخارج فاستبعد العلم الحكيم فى الصورة التى تبدأ فيها مواعيد الطعن فى الأحكام من تاريخ إعلان الحكم فنص فى المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات - قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - على أن مواعيد الطعن فى الأحكام تبدأ من تاريخ إعلان الحكم لنفس المحكوم عليه أو فى موطنه الأصلي مما لا يتأتى معه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - صواب متابعة رأى القائل بأن مواعيد الطعن - فى هذه الحالة - تجرى من تاريخ تسليم الصورة للنيابة متى كان للمعلن إليه موطن معلوم فى الخارج .

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٧

متى كان الطاعن قد وجه إعلان الطعن للمطعون ضدهم فى محال إقامتهم المعروفة له ، وأثبت المحضر بورقة الإعلان أن رجل الإدارة المرافق له أفاد بأن المطعون ضدهم لا يقيمون بهذه المحال ولا يعرف فهم محل إقامة وذلك بعد التحرى فقام الطاعن بإعلانهم فى مواجهة النيابة ، فإن هذا الإعلان يكون صحيحاً منتجاً لكل آثاره.

الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٦٨

إعلان الأوراق القضائية إلى النيابة هو إجراء إستثنائى لا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية للتقضى عن موطن المعلن إليه فلم يهده بحثه وتقصيه إلى معرفة ذلك الموطن.

الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ٢٥/١/١٩٦٨

متى كان بين من الأوراق أن بها تعريفاً كافياً للطاعن بموطن كل من المطعون ضدهم مما كان ينبغى معه أن يسعى إلى إعلان كل منهم بالطعن فى هذا الموطن فإنه إذا لم يفعل ولم يبين علة إعراضه على إعلانهم فى مواطنهم تلك ولم يقم الدليل على أنهم قد غيروها قبل محاولة إعلانهم بالطعن وأنه إستفد كل محاولة فى سبيل الإهتمام إلى موطنهم الجديد مما إحضره إلى إعلان الطعن إليهم فى النيابة ، وكان لا يكفى لتبرير الإلتجاء إلى الإعلان للنيابة مجرد أن يكون قد تعلم إعلان المطعون ضدهم فى محال التى عنها الطاعن فى

ورقة الإعلان وبخاصة إذ كانت تخالف محال إقامتهم المعنية في أوراق الدعوى المضمومة للطعن ، فإن إعلان المطعون ضدهم الحاصل للنيابة يكون باطلاً.

الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٤٧٠ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٣

إعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا من الإعلان لشخص أو محل إقامة المعلن إليه إنما أجازته القانون على سبيل الإستثناء ولا يصبح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدليقة التي تلزم كل باحث مجد حسن النية للقضى عن محل إقامة المعلن إليه وأثبت أنه رغم ما قام به من البحث لم يهتد إلى معرفة محل إقامة المراد إعلانه ، ولا يكفى أن ترد الورقة بغير إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الإستثنائي.

الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٦٢٣ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٣١

متى كانت ورقة إعلان الطعن قد وجهت إلى المطعون ضده في النيابة لمعارفته مصر إلى إخراج على أساس أنه لا يعرف له موطن ، وأثبت في أصل ورقة الإعلان أنه تم في مواجهة وكيل النيابة لمعارضة المطعون ضده مصر إلى الإخراج حيث لا يعرف له موطن إذ خلت الورقة من بيان آخر موطن معلوم له في مصر أو في الخارج - وهو ما تستلزمه الفقرة ١١ من المادة ١٤ من قانون المرافعات السابق والمنطبق على الدعوى - حتى تستطيع النيابة الإهتمام إلى المعلن إليه وتسلمه الصورة ولتراقب المحكمة مدى ما إستفد من جهد في سبيل التحرى عن موطنه فإن ذلك مما يوجب عليه بطلان الإعلان كنص المادة ٢٤ من قانون المرافعات السالف الإشارة إليه - وإذا كانت الأوراق - فضلا عما تقدم - قد خلت مما يدل على أن الطاعين بذلوا أى جهد في سبيل التحرى عن موطن المطعون عليه قبل تسليم صورة إعلان الطعن للنيابة رغم أن في أوراق الدعوى ما يشير إلى هذا الوطن ويسر السبيل إلى معرفته عن طريق الوكالة للمطعون عليه التي أعلنت لديها الدعوى أمام محكمة أول درجة ووكيله الذى مثله في الخصومة أمام محكمة الإستئناف كان تسليم أوراق الإعلان للنيابة إجراء إستثنائيا لا يجوز اللجوء إليه - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - إلا بعد التحرى الدقيق عن موطن من يراد إعلانه فإن إعلان المطعون ضده بالطعن في النيابة يكون قد وقع باطلا لما كان هذا الطعن قد أدركه القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون ، وكانت أوراق الطعن قد خلت مما يثبت قيام الطاعن بالإعلان طبقا للمادة الثالثة من القانون المشار إليه وخلال الميعاد المقرر بالمادة ٣١ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٥٥ أو خلال الميعاد الذى منحه له خلال الميعاد الذى منحه له القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ فإنه يتعين - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - إعمال الجزاء المنصوص عليه بالمادة ٣١ السالفة البيان والقضاء ببطلان الطعن.

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٠

إعلان الأوراق القضائية فى النيابة بدلا من إعلانها لشخص المراد إعلانه أو فى موطنه وأن كان لا يصح اللجوء إليه قبل قيام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة عن محل إقامة المعلن إليه ، إلا أن بطلان الإعلان لعدم كفاية هذه التحريات لا يجوز أن يتمسك به إلا من شرع هذا البطلان لمصلحته وقدم ما يدل على أن المعلن لو بذل جهدا آخر فى التحرى لإهتدى إلى موطنه فيما بقى من الميعاد المحدد للإعلان ومن ثم فلا يقبل من الطاعن الذى صح إعلانه بالإستئناف التحدى ببطلان إعلان غيره من المستأنف عليهم بهذا الإستئناف . كما أنه لا شأن ولا مصلحة له فى تعيب الحكم بخطئه فى وصفه بأنه حضورى بالنسبة لحضور آخرين ، بفرض وقوع هذا الخطأ ، ما دام الحكم حضوريا بالنسبة إليه هذا إلى أن العبرة فى اعتبار الحكم حضوريا أو غائبا هي بحقيقة الواقع لا بما تصفه به المحكمة .

الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٥٧ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٤

كفاية التحريات التى تسبق الإعلان للنيابة أمر يرجع فيه لظروف كل حالة على حدة ويخضع لتقدير محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٩٧٠/٢/١٠

يتعين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تشمل ورقة الإعلان فى مواجهة النيابة على آخر موطن معلوم للمعلن إليه فى مصر أو فى الخارج ، حتى تستطيع النيابة الإهتمام إليه وتسليمه الصورة ولزأب المحكمة مدى ما استفد من جهد فى سبيل التحرى عن موطنه ، وذلك بغير تفرقة بين الأشخاص المقيمين فى مصر وأولئك اللذين غادروها للخارج.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٧٠/٣/١٢

إعلان الأوراق القضائية فى النيابة بدلا من إعلانها لشخص أو محل إقامة المعلن إليه ، إنما أجازها القانون على سبيل الإستثناء ولا يصح اللجوء إليه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - إلا إذا أقام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التى تلزم كل باحث مجد حسن النية للتقصى عن محل إقامة المعلن إليه وثبت أنه رغم ما قام به من البحث لم يهتد إلى معرفة محل إقامة المراد إعلانه ولا يكفى أن ترد الورقة بغير إعلان يسلك هذا الطريق الإستثنائى.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٧٤٨ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٣٠

تقدير كفاية التحريات التى تسبق إعلان الخصم فى مواجهة النيابة أمر يرجع إلى ظروف كل واقعة على حداثها ، ومضى رأت محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية كفاية التحريات التى قام بها طالب

الإعلان للنقصى عن محل إقامة المراد إعلانه وإن الخطوات التى سبقت الإعلان فى مواجهة النيابة يعتبر معها الإعلان صحيحاً ، فإنه لا معقب عليها فى ذلك لتعلقه بأمر موضوعى.

الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠٩٢ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٣٠
تقدير كفاية التحريات التى تسبق إعلان الخصم فى النيابة إنما يرجع إلى ظروف كل واقعة على حده وغارس محكمة النقض وهى بصدد بحث كفاية التحريات السابقة على إعلان تقرير الطعن فى النيابة أو عدم كفايتها سلطة تقديرية ، شأنها فى ذلك شأن محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٠
إذا كان بين من الأوراق أن الطاعين حاولا إعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليهم فى موطنهم المين فى الحكم المطعون فيه ، فلم يجدهم المحضر فى ذلك الوطن ، وأخبره أخوهم أنهم تركوا هذا الوطن ، ولا يعرف موطنهم الجديد ، فأعلنهم الطاعنان بالتقرير فى مواجهة النيابة كانت أوراق الدعوى قد خلت مما يستدل منه على أن الطاعين لو بذلا جهداً آخر فى التحرى لإحتدبا لوطن المطعون عليهم المذكورين فإن الإعلان الذى تم فى مواجهة النيابة فى الظروف ساقفة الذكر يكون صحيحاً.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٩٧٣/٦/١٢
لئن كان صحيحاً - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن إعلان الأوراق القضائية فى النيابة العامة بدلاً من إعلانها للشخص المراد إعلانه أو فى محل إقامته - إنما أجازته القانون على سبيل الإستثناء ولا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التى تلزم كل باحث مجد نزيه حسن النية للنقصى عن محل إقامة المعلن إليه ، بحيث لا يكفى أن ترد الورقة بغير إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الإستثنائى ، إلا أن تقدير كفاية التحريات التى تسبق الإعلان للنيابة أمر موضوعى يرجع إلى ظروف كل واقعة على حدها ، وتستغل محكمة الموضوع بتقديره دون ما رقابة عليها من محكمة النقض فى ذلك ما دام قضاؤها قائماً على أسباب ساقفة .

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١٩٤ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٩
تسليم أوراق الإعلان للنيابة إجراء إستثنائى لا يجوز اللجوء إليه إلا بعد التحرى الدقيق عن موطن من يراد إعلانه إذا كان بين من مطالعة أوراق إعادة إعلان الإستئناف أن المطعون عليهم طلبوا إعلان الطاعين بها فى ولما ردت الورقة بغير إعلان قام المطعون عليهم بإعلانهم بها فى مواجهة النيابة وإذا خلت الأوراق مما يدل على أن المطعون عليهم قد بذلوا أى جهد فى سبيل التحرى عن موطن الطاعين قبل

تسليم صورة إعادة إعلان الاستئناف للنيابة رغم الإشارة فيه إلى هذا الموطن ، فإن إعادة إعلان الطاعنين بالاستئناف في النيابة يكون قد وقع باطلاً.

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٣٨ مكتب قتي ٢٥ صفحة رقم ٥٩٨ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٨

مضى كان يبين من إعلان تقرير الطعن أن المخضر توجه لإعلان المطعون عليهم الخمسة الأولين في محل إقامتهم الذي حدده الطاعن في ورقة إعلان تقرير الطعن ، وأثبت أنه " ليس لهم محل إقامة في هذا العنوان وأن الذي يقيم به هو.. أنهم تركوا الإقامة في هذا المنزل من مدة طويلة ولا يعلم لهم محل إقامة " ولما رد الإعلان إلى الطاعن قام بإعلانهم مباشرة إلى النيابة العامة ، دون أن يدلل أى مجهود لى تعرف محل إقامة المراد إعلانهم ، مع أن إعلان الأوراق القضائية للنيابة لا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام طالب الإعلان بالتحريات الكافية للتقصي عن محل إقامة المعلن إليه ، ولم يهده بمحنة وتقصيه إلى معرفته وكان الطاعن لم يقيم بالتحريات الكافية للتعرف على محل إقامة المطعون عليهم الخمسة الأول بعد تركهم محل إقامتهم الذي حدده في ورقة إعلان تقرير الطعن قبل إعلانهم ، فإن إعلان الطعن لهم يكون باطلاً.

الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٤٥ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ١٦٣٢ بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٢٦

تقدير كفاية التحريات التي تسبق الإعلان للنيابة هو من مسائل الواقع التي يجب طرحها على محكمة الموضوع ، وإذا كان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة ما يدل على عسكه أمام محكمة الاستئناف بعدم كفاية التحريات التي سبقت إعلانه بصحيفة الدعوى للنيابة وإنما أقتصر على القول بتعمد المطعون ضده الأول عدم إعلانه في موطنه الصحيح. فإنه لا يقبل منه التعدي بعدم كفاية تلك التحريات لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٦ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ٢٣٨٢ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٣

تقدير كفاية التحريات التي تسبق إعلاناً في مواجهة النيابة أمر يرجع إلى ظروف كل واقعة على حدة وهو ما تستقل به محكمة الموضوع متى أقامت قضاها على أسباب سائفة.

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٥١ مكتب قتي ٣٣ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٠

- جرى قضاء محكمة النقض على أن إعلان الأوراق القضائية في النيابة العامة بدلاً من إعلانها لشخص المراد إعلانه أو محل إقامته - إنما أجازته القانون على سبيل الإستثناء ، ولا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية للتقصي عن محل إقامة المعلن إليه ، إلا أن تقرير كفاية التحريات التي تسبق الإعلان للنيابة أمر موضوعي يرجع إلى ظروف كل واقعة على حدة ، وتستقل محكمة الموضوع بتقديره دون ما رقابة عليها من محكمة النقض في ذلك ما دام قضاؤها قائماً على أسباب سائفة.

- إذ كان الإعلان في مواجهة النيابة يصح في كل حالة تكشف ظروفها عن أنه لم يكن في وسع طالب الإعلان بذل مزيد من الجهد في التحري ، وكانت أوراق الدعوى قد خلت بما يمكن الاستدلال منه على أنه لو بذلت المطعون جدها جهداً في سبيل الإتهاد إلى الوطن الجديد للطاعة الأولى لتوصلت إلى معرفته ولإستطاعت إعلائها فيه فيما بقي من الميعاد المحدد للإعلان فإن الحكم إذ اعتبر ذلك الإعلان صحيحاً لا يكون قد جاوز السلطة التقديرية بحكمة الموضوع بما لا معقب عليها فيه من بحكمة التقض لتعلقه بأمر موضوعي.

الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٥
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن غلو ورقة الإعلان للنيابة من بيان آخر موطن للمعلن إليه في مصر أو في الخارج على نحو ما توجه المادة ١٣ من قانون المرافعات ، لا يوجب عليه البطلان إذا كان المعلن يجهل أى موطن للمعلن إليه ، ما لم يثبت التمسك بالبطلان أن خصمه كان يستطيع القيام بالتحريات الكافية للتقصى عن موطنه ولو فعل لتوصل إليه ، وذلك مع مراعاة قدر الميعاد المقرر لإتخاذ الإجراءات وما إذا كان يسمح للمعلن بقوة زمنية كافية لإجراءات تلك التحريات وهو ما يتخضع لتقدير بحكمة الموضوع.

الطعن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٨٧٠ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٦
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن كفاية التحريات التي تسبق الإعلان للنيابة أمر يرجع فيه لظروف كل واقعة على حده ، ويتخضع لتقدير بحكمة الموضوع طالما أقامت قضاءها على أسباب سائفة.

الطعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٤٤٨ بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٣
النص في عجز المادة ١٧ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على أنه " ... ويكون إعلان غير المهرى الذى إنتهت إقامته قانوناً عن طريق النيابة العامة " ... يدل على أن المشرع واجه وضعاً حتمياً يمثل في إستحالة أن يكون لغير المهرى موطناً أصلياً داخل البلاد بعد إنتهاء مدة إقامته بها إلزاماً بحكم المادة ١٦ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٨ والتي تفرض على الأجنبي مغادرة أرض الجمهورية بعد إنتهاء مدة إقامته ومن ثم أوجب إعلانته بإعتباره مقيم بالخارج عن طريق النيابة العامة وذلك مع مراعاة ما ورد بالفقرتين التاسعة والعاشرة من المادة الثالثة عشر من قانون المرافعات تبعاً لما إذا كان للأجنبي موطن معلوم بالخارج فتسلم الأوراق للنيابة لإرسالها إليه ، أو لم يكن له موطن معلوم في الخارج فيكفي بتسليم الأوراق للنيابة ، لا فرق في ذلك بين إعلان صحيفة افتتاح الدعوى أو صحيفة الإستئناف وبين إعلان الحكم كل ذلك ما لم يكن الأجنبي قد حصل على تصريح جديد بالإقامة قبل توجيه الإعلان فيعين توجيه الإعلان إليه بموطنه داخل البلاد.

الطعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٤١ صفحة رقم ٩٩١ بتاريخ ١٢/٤/١٩٩٠

القرار - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إن إعلان الأوراق القضائية ضمنها أوراق التنفيذ في النيابة العامة بدلاً من الإعلان لشخص المدين أو في موطن المعلن إليه ، إنما إجازة القانون على سبيل الاستثناء فلا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريرات الكافية الدقيقة للقضى عن محل إقامة المراءد إعلانه.

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٤١ بتاريخ ١٦/١/١٩٩٦

إن تقدير كفاية التحريات التي سبق إعلان خصم في شخص النيابة أمر يرجع لظروف كل واقعة على حدها. فإذا كان الثابت أن الشخص المراد إعلانه قد حاول خصمه إعلانه بمحل إقامته فأجيب المحضر بأنه غير مقيم به وأنه مقيم بجهة كذا ، فلعب المحضر لإعلانه بتلك الجهة فلم يجده فاضطر إلى التوجه بالإعلان للنيابة وأعلنه في شخصها فهذا القرار من التحرى كاف لصحة هذا الإعلان .

*** الموضوع الفرعي : البينات الواجبة في الإعلان :**

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٢٥ مكتب قتي ١١ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ٢٨/١/١٩٩٠

إذا كان بين من الإطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر إذ انتقل إلى محل إقامة الطعون عليه الرابع أثبت في محضر الإعلان إنه خاطب نسيه دون أن يدرج به ما يفيد غياب الطعون عليه الرابع وأن الشخص الذي خاطبه يقيم معه - وهي بيانات واجبة طبقاً لنص المادة ١٢ من قانون المرافعات ويوجب على إغائها بطلان الإعلان عملاً بالمادة ٢٤ منه ، فإنه يتعين اعتبار الطعن غير مقبول شكلاً بالنسبة للمطعون عليه الرابع.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ مكتب قتي ١١ صفحة رقم ٥٨٩ بتاريخ ١٧/١١/١٩٩٠

جرى قضاء محكمة النقض بطلان الإعلان الذي تسلم صورته إلى حاكم البلدة أو شيخها إذا لم يثبت المحضر في محضره جميع الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إلى أيهما من إنتقاله إلى محل الخصم ومخاطبته شخصاً له صفة في تسلم الإعلان وإسم هذا الشخص الذي لا غنى عنه للثبوت من علاقته بالمطلوب إعلانه ، فإذا كان الواضح من صيغة محضر الإعلان ومحضر الإنتقال أنه ليس فيها ما يفيد أن المحضر قد خاطب عند إنتقاله إلى موطن المطعون عليه شخصاً له صفة في تسلم الإعلان عنه بعد تأكده من عدم وجوده بهذا الوطن فضلاً عن أن عبارة " إمتاع أهل منزله عن الإستلام " التي يبرر بها المحضر تسليم صورة الإعلان إلى شيخ البلدة جاءت خلواً من بيان إسم هذا الشخص المتع وعلاقته بالمطعون عليه كما خلت من بيان سبب الإمتاع ، فإن الإعلان المشار إليه يكون قد وقع باطلاً.

الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٢٦ مكتب قتي ١٢ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٣

أوجبت المادة ٥/١٠ من قانون المرافعات أن تشمل الأوراق التي يقوم المحضرون بإعلانها إما على توقيع من سلمت إليه صورة الورقة على الأصل أو إثبات إمتاعه وسببه ، فإذا كان الواضح من الحكم المطعون فيه أن واقعة تسليم الصورة إلى المخاطب معه ثابتة في أصل إعلان أمر الأداء وأن هذا الأصل وإن ذكر فيه إمتاعه عن التوقيع إلا أنه قد خلا من ذكر سبب الإمتاع ، فإن ما أثبتته المحضر على النحو المتقدم لا يكفي لتوالم ما يشترطه القانون من وجوب إشتمال أصل الورقة المعلنه على ذكر سبب الإمتاع - وإذ جرى الحكم المطعون فيه على إظهار سبب إمتاع المخاطب معه عن التوقيع بما قرره شاهدا المطعون عليهما - مع أنه لا يبرز بكلمة هذا النقص في بيانات ورقة الإعلان بأى دليل آخر مستمد من غير الورقة ذاتها مهما بلغت قوة هذا الدليل ، فإن هذا الإعلان يكون باطلاً عملاً بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات ، وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون.

الطعن رقم ٨ لسنة ٢٨ مكتب قتي ١٢ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٩٦١/٦/١

إذا أثبت المحضر في أصل ورقة الإعلان وصورتها اسمه ووقع عليهما بإمضائه فإنه يتحقق بذلك ما قصدت إليه المادة ١٠ من قانون المرافعات ولو كان خط المحضر أو توقيعه غير واضح وضوحاً كافياً مادام المطعون عليه لم يدع أن من قام بإجراء الإعلان من غير المحضرين.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٧ مكتب قتي ١٣ صفحة رقم ١٠٥٣ بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٢

أوجبت المادتان ١٠ و ١٢ من قانون المرافعات على المحضر بيان كافة الخطوات التي يتخذها بصدد الإعلان قبل تسليم صورته لجهة الإدارة حتى تستوفى المحكمة من جلية هذه الخطوات فإن أغفل ذلك بطل الإعلان عملاً بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات من ثم فإذا كان المحضر قد أثبت في ورقة إعلان الطعن بالنقض انتزاعه إلى موطن المطعون عليه فلم يجده ، ووجد شخصاً رفض إستلام الإعلان بحجة وجوب إستشارة المطعون عليه شخصياً فسلم المحضر صورة الإعلان إلى مندوب قسم الشرطة وأخطر المطعون عليه بذلك ، دون أن يثبت في محضره إسم الشخص الذى وجده ، وصفته ، وكان إعلان الطعن إعلاناً صحيحاً في الميعاد الذى حددته المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، من الإجراءات الجهورية التى يتوجب علي إغفالها البطلان ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٨ مكتب قتي ١٣ صفحة رقم ٢٢٤ بتاريخ ١٩٦٢/٢/١٤

أوجبت المادة ١٢ من قانون المرافعات على المحضر بيان خطوات الإعلان فى حينها بالتفصيل فى أصل الإعلان وصورته ليكون ذلك شاهداً على صحة ما دونه وحضاً للمحضرين ألا يهملوا فى القيام بالإعلان

وهو إجراء هام يوجب عليه كسب حقوق وإضاعة حقوق. فإذا كان أصل إعلان تقرير الطعن قد تضمن أن إعلان الطعون عليه قد تم في الساعة ١٧ و ٣٠ دقيقة مساء في موطنه مع تسليم الصورة للعمدة ثم تضمن إعادة إعلانة في محضر ثان في موطن العمدة الساعة ١ مساء مع تسليم الصورة للعمدة أيضا مما يتعلم معه الثبوت من واقعة التسليم على الوجه الذي قصده المادة ١٧ من المرافعات فإن هذا الإعلان يكون باطلاً .

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٩
الفرض الذي رعى إليه المشرع من ذكر البيانات المتعلقة بأسماء الطاعنين وموطنهم وصفاتهم هو إعلام ذوي الشأن في الطعن بمن رفعه من خصومه في الدعوى وصفته وعمله علماً كافيًا ، وكل بيان من شأنه أن يفي بهذا الفرض يتحقق به قصد الشارع .

الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٠
لا توجب المادة ١٠ من قانون المرافعات في البيان الخاص باسم الطالب أكثر من ذكر الاسم واللقب. فإذا كان تقرير الطعن الذي أعلن للمطعون عليه قد استوفى هذا البيان في صوره فإن وقوع الخطأ في صيغة الإعلان ليس من شأنه أن يجهل بالطاعن ولا يؤثر على صحته لأن بيانات الورقة المعلنة مكتملة لبعضها.

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ١٢٨٤ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣١
الأصل في إعلان أوراق المخضرين وفقاً للمادتين ١١ ، ١٢ من قانون المرافعات أن تسلم الأوراق المراد إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه ، فإذا لم يجد المخضر الشخص المراد إعلانه في موطنه جاز تسليم الأوراق إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه أو أصدقائه ، فإذا أغفل المخضر إثبات صفة من تسلم الأوراق أو أغفل إثبات أن من تسلمها من أقارب المطلوب إعلانه أو أصدقائه مقيم معه فإنه يوجب على ذلك بطلان الإعلان طبقاً للمادة ٢٤ من المرافعات ويكون على المحكمة أن تقضي من تلقاء نفسها بهذا البطلان إذا وقع في ورقة التكليف بالحضور ولم يحضر المطلوب إعلانه وذلك عملاً بما تقضي به المادة ٩٥ من المرافعات.

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٩٣٤ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٨
مفاد الفقرتين العاشرة والحادية عشرة من المادة ١٤ من قانون المرافعات أن بيان آخر موطن معلوم للمعلن إليه في ورقة الإعلان لا يكون لازماً إلا في حالة ما إذا كان موطنه غير معلوم أما إذا كان له موطن معلوم سواء في الجمهورية أو في الخارج فلا محل لأن تشتمل ورقة الإعلان على بيان آخر موطن له.

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٦/٢/١٩٦٧

عمل القول بعدم جواز تكملة النقص بورقة التكليف بالحضور بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها هو ان تكون الورقة المدعى بوجود النقص أو العيب فيها هى الورقة الحقيقية التى أعلنت للنقص لا ورقة أخرى مصطنعة إستبدلت بالورقة الحقيقية بعد سرقة هذه الورقة وإخفائها. ومن ثم كان تحكمة الموضوع بعد ان ثبت حصول هذه السرقة وأن الورقة التى اتخذ منها الطاعن سنداً لدفعه بإعلان صحيفة الدعوى هى ورقة غريبة عن هذه الصحيفة ومدسوسة عليها ، ألا تقيم وزناً للبيانات الواردة فى هذه الورقة وأن ثبتت البيانات الصحيحة التى كانت تتضمنها الورقة الأصلية المسروقة بالرجوع إلى أوراق الدعوى الأخرى وبطرق الإثبات كافة .

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ١/٢/١٩٦٨

تنص الفقرة الخامسة من المادة العاشرة من قانون المرافعات على أن تشتمل ورقة الإعلان على إسم من سلمت إليه صورتها وتوقيعه على الأصل أو إثبات إمتناعه وسببه ، وصياغة الفقرة على هذا النحو يفيد أن المقصود بالسبب الذى يجب بيانه فى ورقة الإعلان هو سبب الإمتناع عن التوقيع على الأصل لا سبب الإمتناع عن إستلام صورة الورقة علة ذلك ظاهرة إذ أن توقيع مستلم الورقة على الأصل يكون شاهداً عليه بتسلمه الصورة وبالتالي على تمام الإعلان ولهذا فقد أوجب المشرع على المحضر بيان سبب عدم وجود هذا التوقيع على الأصل فى حالة إدعاء المحضر بتسليم الصورة لأحد من يجوز تسليمها إليهم قانوناً وذلك لما يوجب على تمام الإعلان من آثار خطيرة أما فى حالة الإمتناع عن تسليم الصورة فإن الإعلان لا يتم فى هذه الحالة بمجرد حصول الإمتناع بل يجب على المحضر أيا كان سبب هذا الإمتناع أن يسلم الصورة لجهة الإدارة وفقاً لما تتطلبه المادة ١٢ من قانون المرافعات وعليه أن يحظر المعلن إليه بكتاب موصى عليه بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة ، ومن ثم فلا يوجب على هذا الإمتناع من النتائج ما يقتضى بيان سببه فى أصل الإعلان كما أن من يجتنع عن إستلام الصورة لا يبدى عادة سبباً لإمتناعه هذا.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٢٢ بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٦٩

إذا كان إسم المحضر مكتوباً بخطه فى الحاشية المخصصة له من الصحيفة ولو أنه صعب القراءة ، فإنه يتحقق معه ما قصدت إليه المادة ١٠ مرافعات ولا ينال منه أن يكون خط المحضر غير واضح وضوحاً كافياً فى خصوص ذكر إسمه وأن يكون توقيعه كذلك .

الطنع رقم ٥٣٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٧٨٧ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٥

إذا كان بين من أصل ورقة إعلان الطعن أنه ورد فيها إسم المخضر الذى بأمر الإعلان والحكمة التى يتبعها ثم ذيل الإعلان بتوقيع المخضر ، فقد تحقق ما قصدت إليه المادة العاشرة فى قانون المرافعات السابق من بيان إسم المخضر والحكمة التى يعمل بها فى ورقة الإعلان ، ولا ينال من ذلك أن يكون خط المخضر غير واضح وضوحاً كافياً فى "خصوص ذكر اسمه ولا أن يكون توقيعه كذلك ما دام أن الطعون عليه "المعلن إليه " لم يدع أن من قام بإجراء الإعلان من غير المخضرين.

الطنع رقم ١٨١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠٦١ بتاريخ ١٩٧٠/٦/١٦

إذا كانت الورقة - المقول بأنها صورة إعلان تقرير الطعن - قد حلت ما يشير إلى أنها هى التى قام المخضر بتسليمها للطعون عليهما ، إذ جاءت مجردة من أى كتابة محررة بخط يد المخضر يمكن أن تتخذ أساس للبحث فيما إذا كانت هى صورة أصل الإعلان ، فإن المحكمة لا تتول على هذه الورقة فى أنها هى الصورة التى سلمت فعلاً للمطعون عليهما إذ بين من أصل ورقة إعلان الطعن أنه أشتعل على جميع البيانات التى يستوجبها القانون لصحته وأنه تم إعلانها فى الميدان ، فإن الدلع ببطان الطعن يكون على غير أساس متيناً رفضه.

الطنع رقم ٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٨٤٥ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٨

إذا كان بين من أصل ورقة الإعلان - إعلان الطعن بالنقض - والصورة المقدمة من المطعون حده أن كليهما قد إشتعل على البيانات التى يوجبها القانون ، فلا ينال من ذلك - صحة الإعلان - أن يكون اسم المخضر وتوقيعه على الصورة ليس واضحاً وضوحاً كافياً طلقاً أن أحداً لم يدع أن من قام بإجراء الإعلان ليس من المخضرين .

الطنع رقم ٥٨٧ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٦

إذا بين من أصل ورقة إعلان صحيفة الطعن أنه ورد بها إسم المخضر الذى يباشر الإعلان والحكمة التى يتبعها ، وبذلك تحقق ما قصدت إليه المادة التاسعة من قانون المرافعات من بيان إسم المخضر التى يعمل بها فى ورقة الإعلان ، ومن ثم فإن الدلع بالبطان لخلو الصورة المعلنه من هذا البيان يكون على غير أساس.

الطنع رقم ٣٧١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٦٩٨ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٩

إذا كان الواضح من صحيفة الطعن أنه أقيم من الشركة الطاعنة وكان هذه الشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مملكتها ، وكانت هى الأصل المقصود ببلاته فى الخصومة دون مملكتها ، فإن ذكر إسم الشركة الطاعنة المميز لها فى صحيفة الطعن يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - كافياً لصحة

الطعن في هذا الخصوص ، ويكون الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة لعدم إيضاح اسم الممثل القانوني للشركة. متعين الرفض.

الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٤١ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٧

الطعن لا يطله - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكون الصورة التى سلمت للخصم فى صحيفة الطعن قد خلت من بيان تاريخ إيداعها قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه إذ أن هذا البيان ليس من البيانات التى يوجب القانون إشتمال ورقة الإعلان عليها.

الطعن رقم ٦٣١٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٦

مؤدى نص الفقرة التالية من المادة ١١ من قانون المرافعات أنه يتعين على المحضر إثبات كافة الخطوات التى يتخذها بصدد تسليم الورقة فى حينها أى فى ذات اللحظة التى تمت فيها فى أصل الإعلان وصورته إلا أنه لما كان إرسال الخطاب المسجل إلى المعلن إليه فى الحالات الموجبة لإرساله قانوناً يتم بعد تسليم صورة الإعلان فحسب المحضر إثبات قيامه بهذا الإجراء فى أصل الورقة دون صورتها التى سلمت من قبل.

الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٥٧٩ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٢

- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى أثبت المحضر فى أصل ورقة الإعلان وصورتها اسمه ووقع عليها بأعضائه فإنه يتحقق بذلك ما قصدت إليه المادة التاسعة من قانون المرافعات من وجوب إشتمال ورقة الإعلان على اسم المحضر ولا ينال من ذلك أن يكون خطه غير واضح وضوحاً كافياً فى خصوص ذكر اسمه ولا أن يكون توقيعهم كذلك ما دام أن الطاعن لم يدع أن من قام بإجراء الإعلان من غير المحضرين وإذ يبين من مطالعة أصل صحيفة الإستئناف أن المحضر أثبت به اسمه ووقع عليه بأعضائه فإن النعى فى هذا الخصوص يكون ولا مند له.

- لا يجدى الطاعن التحدى بعدم ذكر المحضر ساعة تمام الإعلان فى الورقة طالما أنه لم يدع حصوله فى ساعة لا يجوز إجراؤه فيها.

الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٩٨٢/٢/١١

إنه وإن كان المشرع قد أوجب فى المادة السادسة من قانون المرافعات أن يتم الإعلان والتنفيذ بواسطة المحضرين وحددت المادة التاسعة البيانات التى يجب أن يشتمل عليها الأوراق التى يقوم المحضرون بإعلانها وتولت المواد العاشرة والحادية عشرة والثالثة عشرة تحديد إجراءات تسليم الإعلانات وكيفية تسليمها والأشخاص الذين تسلم إليهم أنه عند تنظيمه للقواعد الخاصة بإجراءات التنفيذ الجبرى فى الفصل الثانى من الباب الأول من الكتاب الثانى من قانون المرافعات لم يضمن هذه القواعد وجوب إشتمال محاضر

التفيل على البيانات التي إستلزمها في أوراق الإعلانات بموجب نص المادة التاسعة سالفة الذكر كما لم يستلزم إثبات المحضر متولى تنفيذ الأحكام تنفيذاً عينياً مباشراً للخطوات والإجراءات المنصوص عليها في المادتين ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات مما مؤداه عدم وجوب إثبات هذه الخطوات وتلك الإجراءات بمحاضر الطرد والتسليم محل التداعى .

الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٨/١/١٩٨٩

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه متى كانت البيانات التى أثبتها المحضر فى ورقة الإعلان دالة على أنه إتبع القواعد المقررة فى القانون لضمان وصول الصورة إلى المعلن فإن الإعلان يكون صحيحاً ويؤتب عليه جميع الآثار القانونية ومنها الفواض وصول الصورة فعلاً إلى المعلن إليه فى الميعاد القانونى ، ولا يجوز دحض هذه القرينة بالثبات أن الصورة لم تصله أو لم يعلم بموصول الإعلان فى الميعاد إلا أن يسلك سبيل المعلن بالتزوير على ما أثبتته المحضر بورقة الإعلان من إجراءات قام بها بنفسه أو وقعت تحت بصره.

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٨٩

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى أثبت المحضر فى أصل ورقة الإعلان وصورتها اسمه ووقع عليها بإمضائه فإنه يتحقق بذلك ما قصدت إليه المادة التاسعة من قانون المرافعات من وجوب إشتمال ورقة الإعلان على اسم المحضر ولا ينال من ذلك أن يكون خطه غير واضح وضوحاً كافياً فى خصوص ذكر اسمه ولا أن يكون توقيعهم كذلك ما دام أن الطاعن لم يدع أن من قام بإجراء الإعلان من غير المحضرين .
- لا ينال من صحة الإعلان عدم بيان اسم وصفة من سلمت إليه صورة الإعلان من رجال الإدارة .

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ٧/٣/١٩٩١

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن توقيع المحضر على صورة الإعلان. هذا البيان متعلق بالنظام العام لأن توقيع المحضر هو الذى يكسب الورقة صفتها الرسمية ولما كانت هذه الغاية لا تتحقق إلا بإشتمال صورة الإعلان على التوقيع فإن المعلن إليه له الحق فى أن يتمسك بطلان الصورة المعلنه ولو خلا أصلها من أسباب البطلان بإعتبار أن الصورة بالنسبة له تقوم مقام الأصل ، ولا يصحح هذا البطلان حضور المعلن إليه بالجلسة أو إيداعه مذكرة بدفاعه بما لا مجال معه لإعمال نص المادة ١١٤ من قانون المرافعات فى هذا الخصوص ، إذ أن إغفال توقيع المحضر على صورة الإعلان بعدم ذاتيتها كورقة رسمية ولا يسقط البطلان الناشئ عنها بالحضور أو بالزول عنه .

الطعن رقم ٥٩ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٤١/١/٢٣

إن المادة ٧ من قانون المرافعات قد بينت الطريقة التي يجب على المحضر إتباعها في إعلان الأوراق فأوجبت عليه الانتقال إلى محل الشخص المطلوب إعلانه ، فإن وجده سلمه الإعلان وإن لم يجده فسلم الإعلان إلى خادمه أو أحد أقاربه الساكنين معه ، فإن لم يجد أحداً من هؤلاء أو امتنع من وجده عن التسلم فعليه أن يسلم الإعلان إلى حاكم البلدة أو شيخها ، كما أوجبت عليه أيضاً أن يثبت ما تم من ذلك في أصل الإعلان وصورته. فإذا كانت صيغة الإعلان ليس فيها ما يفيد أن المحضر إنتقل إلى محال المراد إعلانهم واحداً واحداً ، ثم تحقق من عدم وجود أحد بها فمن يصح تسليم الإعلانات إليهم فسلمها إلى شيخ البلد للإعلان الذي هذه صيغته يكون باطلاً.

الطعن رقم ١٠ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ١٩٤١/٥/١٥

إن المادة السابعة من قانون المرافعات قد بينت الطريقة التي يجب على المحضر أن يتبعها في إعلان الأوراق فأوجبت عليه الانتقال إلى محل الشخص المطلوب إعلانه فإن وجده فيه سلمه الإعلان وإلا سلمه إلى خادمه أو أحد أقاربه الساكنين معه ، فإن لم يجد أحداً ، أو امتنع من وجده عن التسلم ، سلم الإعلان إلى حاكم البلدة أو شيخها. كما أوجبت عليه من جهة أخرى أن يثبت ذلك جميعه في أصل الإعلان وفي صورته. فإذا كان كل ما هو ثابت بصيغة الإعلان أن المحضر وجد منزل المطلوب إعلانه مطلقاً فاعلنه مخاطباً مع عمدة البلدة التي تتبعها العزبة المقيم فيها ، فهذا الإعلان يكون باطلاً ولا يوتب عليه أى أثر قانوني ، إذ أن صيغته لا يعرف منها أين حصل تسليم الإعلان للعمدة ، هل في العزبة التي كلف المحضر إجراء الإعلان فيها لإقامة المطلوب إعلانه بها ، وإن كان ذلك فهل كان العمدة والشاهدان مع المحضر وقت أن إنتقل إلى العزبة وتحقق من إغلاق منزل المطلوب إعلانه ، أم أن المحضر بعد أن وجد المنزل مطلقاً ولم يكن بالعزبة شيخها لتسليمه الإعلان إنتقل إلى العمدة في بلده وسلمه إياه ، وكل ذلك كان واجباً إنثابه في أصل الإعلان وفي صورته حتى يكون إعلاناً صحيحاً.

*** الموضوع الفرعي : الخطأ في إسم المعلن إليه :**

الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٣

إذ كان ما وقع في إعلان صحيفة الإستماتف من خطأ في إسم الشركة الطاعة يتمثل في توجيه الإعلان إليها بإسمها السابق قبل تعديله ، ليس من شأنه - مع ما حوته الورقة المعلنه من بيانات التجهيل بالطاعة واتصالها بالخصومة ، ولا يؤدي بالتالى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلى بطلان هذه الورقة

لأن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى برفض الدلع بطلان تلك الصحيفة يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون.

* الموضوع الفرعي : العطلة الرسمية :

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥ مجموعة عمر ١ ع صفحة رقم ٨٧٤ بتاريخ ١٩٣٥/٦/٢٠
إن مبدأ القانون في شأن المواعيد أن العطلة غير موقفة لسرياتها ، بل أنها تسرى في أثنائها ، وكل ما أجازته بحسب مفهوم المادة ١٨ مرافعات أن الميعاد إذا وقع آخره يوم عطلة فإنه يمتد لليوم التالي لأن كانت الأيام التالية هي أيضاً أيام عطلة أمتد الميعاد لأول يوم عمل بعد هذه العطلة.

* الموضوع الفرعي : بطلان الإعلان :

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ١٨ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١٩٥١/٤/١٩
يطل الإعلان الذي تسلم صورته إلى حاكم البلدة أو شيخها إذا لم يبت المحضر في محضره جميع الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إلى أيهما من إنتقاله إلى محل الخصم وعلاطته شخصاً له صفة في تسليم الإعلان وإسم هذا الشخص الذي لا غنى عنه للثبوت من صفته وإذن فمضى كان الواضح من صيغة إعلان الحكم المطعون فيه أنه ليس فيها ما يفيد أن المحضر قد مخاطب عند إنتقاله إلى مسكن الطاعن شخصاً له صفة في تسليم الإعلان عنه بعد تأكده من عدم وجوده بمسكنه وكانت عبارة " إمتناع تابعه عن الإستلام " التي برز بها المحضر تسليم صورة الإعلان إلى الضابط المتوب بالمحافظة جاءت خلواً من بيان إسم هذا التابع ووجه تبعته للطاعن وصفته في تسليم الإعلان عنه لأن هذا الإعلان يكون باطلاً.

الطعن رقم ١٧٢ لسنة ١٩ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ١٠٤٥ بتاريخ ١٩٥١/٦/١٤
انه وان كان بطلان الإعلان الذي لم تراعى فيه الإجراءات المرسومة في المادتين السادسة والسابعة من قانون المرافعات [القديم] غير متعلق بالنظام العام فلا يجوز لغير الخصم الدلع به ولا تملك المحكمة تأثرته من تلقاء نفسها إذا حضر الخصم ولم يتمسك بالبطلان ، إلا أنه إذ لم يحضر الخصم وطلب الخصم الآخر الحكم عليه في غيبه فحينئذ يكون للمحكمة من تلقاء نفسها أن تحكم ببطلان الإعلان ذلك لأن المادة ٩٥ من قانون المرافعات المقابلة للمادة ١١٩ من قانون المرافعات [القديم] توجب على المحكمة أن تتحقق من صحة إعلان الخصم قبل الحكم في غيبه ، وإذن فمضى كان إعلان المطعون عليه بقرار الطعن قد وقع باطلاً كان على المحكمة أن ترتب على ذلك الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً إذا لم يحضر المطعون عليه.

الطنن رقم ٣٣٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٠٤ بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٢٩

إذا كان المخصر الذى باشر الإعلان قد أثبت أنه خاطب صهر المعلن إليه لغايه وقت الإعلان ولم يذكر أن هذا الشخص مقم مع المراد إعلانه فى حين أن هذا البيان واجب لصحة الإعلان عملا بالمادة ١٢ مرافعات فإنه يتوجب على إغفاله بطلان الإعلان وفقا للمادة ٢٤ مرافعات.

الطنن رقم ١٩٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٥٢/١١/٦

معى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن أسس دفعه بطلان صحيفة الدعوى الابتدائية وبطلان الإجراءات التى اتخذت فيها على أن الصحيفة أعلنت لشيخ بلدة صديق للمطعون عليه ولم يسلمها له هذا السبب ، وأن إجراءات الدعوى اتخذت فى بلدة ليست موطنه لإقامته فى بلدة أخرى ، وكان ثابتاً بالحكم الابتدائي أن محكمة الدرجة الأولى أصدرت حكماً تمهيدياً بالإحالة على التحقيق وبسمت الشهود وأن كلاً من الطرفين أصر على دفاعه المدون بمحاضر الجلسات ، وأن ما اعتمدت عليه فى قضائها أن الطاعن لم يشهد أحداً لنفى الدعوى رغم حضوره وتكليفه بإعلان شهوده ، الأمر الذى يستفاد منه حضور الطاعن فى الدعوى بالجلسات التالية للحكم التمهيدي المشار إليه - متى كان ذلك يكون الدفع الذى أسسه الطاعن على بطلان إعلانه بصحيفة الدعوى وبطلان تكليفه بالحضور بالجلسة التى حددت للتحقيق بناء على الحكم التمهيدي قد سقط الحق فيه لزوال هذا البطلان - بفرض قيامه بحضوره فى الدعوى وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١٣٨ من قانون المرافعات (القديم).

الطنن رقم ٢٢٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٩٨٤ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٤

حضور المطعون عليه الذى لم يعلن بقرير الطعن إعلاناً صحيحاً بناء على علمه بطريق الصدفه بمحصول الطعن وتسكه بالدفع بالبطلان بمذكرته الأولى المقدمة منه لا يسقط حقه فى التمسك بطلان ورقة الإعلان

الطنن رقم ٣٠٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٣

- إذا كان المطعون عليه الذى وقع إعلانه باطلا قد قدم مذكرته فى الميعاد القانونى فإنه لا يصح له التمسك بطلان إعلانه إلا إذا بين وجه مصلحته فى التمسك به.

- متى كان موضوع الطعن هو نزاع حول بطلان عقد بيع صادر من مورث باعتباره بيعاً وفائياً يخفى رهنا وهو بطلان غير قابل بطبيعته للتجزئة ، فإن بطلان إعلان الطعن لبعض المطعون عليهم من ورثة البائع وصيرورة الحكم نهائياً بالنسبة إليهم يستتبع بطلانه فى حق جميع المطعون عليهم إذ لا يتصور أن يكون البيع صحيحاً بالنسبة لبعض الورثة وباطلاً بالنسبة للآخرين.

الطنن رقم ٣٩١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩٥٦ بتاريخ ١٤/٤/١٩٥٥

مؤدى نص المادتين ١١ ، ١٢ من قانون المرافعات هو وجوب توجيه الإعلان ابتداء إلى الشخص فى موطنه وأنه لا يصح تسليم الصورة إلى الوكيل إلا إذا توجه المحضر إلى موطن المراد إعلانه وتبين له أنه غير موجود به ، فإذا كان المحضر قد توجه من بادىء الأمر إلى وكيل المظنون عليه فى منزله وأعلنه بتقرير الطنن فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلا عملا بالمادة ٢٤ مرافعات ، وللمحكمة أن تقضى بهذا البطلان فى غية المظنون عليه وفقا لنص المادة ٩٥ مرافعات.

الطنن رقم ١٣٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٢٥٦ بتاريخ ١٦/٦/١٩٥٥

الأصل فى إعلان الأوراق وفقا للمادة ١١ من قانون المرافعات أن تسلم إلى الشخص نفسه أو فى موطنه فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه فى موطنه جاز أن تسلم الأوراق إلى وكيله أو عاومه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصدائه وفقا للمادة ١٢ مرافعات ، فإذا أغفل المحضر إثبات عدم وجود المطلوب إعلانه أو أغفل بيان العلاقة بينه وبين من تسلم صورة الإعلان ، فإنه يترتب على ذلك بطلان ورقة الإعلان.

الطنن رقم ١٩٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١١٨ بتاريخ ٥/٥/١٩٥٥

عدم قيام المحضر بإثبات الخطوات التى سبقت تسليم صورة إعلان تقرير الطنن إلى شيخ البلد وبيان الوقت الذى انتقل فيه إلى محل المعلن إليه يترتب عليه بطلان الإعلان عملا بالمواد ١١ و١٢ و٢٤ و٤٣١ من قانون المرافعات .

الطنن رقم ٢١١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٥٩٦ بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٥٥

معى كان المحضر قد أثبت أنه أعلن المظنون عليه بتقرير الطنن مخاطبا مع مندوب القسم لتلقى مسكنه دون أن يبين الخطوات السابقة على ذلك ولم يفت عملا بنص المادة ٢/١٢ مرافعات أنه أعطي المعلن إليه فى ظرف ٢٤ ساعة بكتاب موصى عليه فى موطنه الأسمى أو المختار بأن صورة الإعلان سلمت إلى جهة الإدارة وإنما اقتصر على إثبات تحرير الكتاب المسجل دون بيان تاريخ تحريره - فإن الإعلان باطلا عملا بالمواد ١٠ و١١ و١٢ و٢٤ مرافعات.

الطنن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ٢/٢/١٩٥٦

إغفال المحضر إثبات جميع الخطوات التى سبقت تسليم صورة إعلان تقرير الطنن إلى شيخ البلد من إنتقاله إلى موطن المراد إعلانه وبيان وقت الإعلان وأنه لم يجد أحدا بهذا الوطن أو وجده مغلقة أو وجد به وكيله

أو خادمه أو أحد الساكنين معه ورفض الموجود منهم إستلام الإعلان - إغفال ذلك يوجب عليه بطلان الإعلان وفقا للمادتين ١٢ و ٢٤ من المرافعات.

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢
عدم إثبات المخضر الخطوات التي سبقت تسليم صورة إعلان تقرير الطعن للضابط المنوب من توجيهه لعملا إلى محل إقامة المراد إعلانه وتاريخ هذا الإنتقال وساعته - يوجب عليه بطلان الإعلان.

الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٧٧٦ بتاريخ ١٩٥٧/١١/٧
معي تبين من الصورة التنفيذية للحكم المطعون فيه ومخضر إعلانيها أن المخضر أثبت فيها أنه أعلن الطاعن بصورة من الحكم المذكور [مخاطبا مع شخصه وامتنع عن التوقيع] دون أن يرد في المخضر شيء عن سبب امتناع المعلن إليه عن التوقيع كص الفقرة الخامسة من المادة ١٠ من قانون المرافعات أو الإشارة إلى رفضه الإلقاء، له بهذا السبب فإن الإعلان يكون باطلا طبقا للمادة ٢٤ من المرافعات على ما جرى به قضاء هذه المحكمة من وجوب إثبات جميع الخطوات التي يعمها المخضر في الإعلان في محضره.

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٥ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٧٠٣ بتاريخ ١٩٥٩/١١/٢٦
الأصل في إعلان أوراق المخضرين وفقا للمادة ١١ من قانون المرافعات أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه ، فإذا لم يجده المخضر في موطنه جاز أن تسلم الأوراق إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصداءه وفقا للمادة ١٢ من ذلك القانون ، فإذا أغفل المخضر إثبات عدم وجود المطلوب إعلانه كحقتضى الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ من قانون المرافعات فإنه يوجب على ذلك بطلان ورقة الإعلان عملا بالمادة ٢٤ من ذلك القانون ، فإذا كان يبين من الإطلاع على أصل إعلان تقرير الطعن المطعون عليهما الثاني والثالثة لم يعلنا شخصا بتقرير الطعن وأن كلا منهما يقيم في محل يختلف عن محل إقامة الآخر كما يختلف عن محل إقامة أحدهما الذي أعلن في مواجهته دون أن يثبت المخضر في محضره أنهما غير موجودين في محل إقامته وأن من إستلم عنهما صورة الإعلان مقيم معهما وكانت الطعون عليهما الخامسة لم تعلن هي الأخرى شخصا بتقرير الطعن وإنما أعلنت في مواجهة زوجها ولم يوضح المخضر في محضره أنها غير موجودة في محل إقامتهما ، فإن إعلان الطعون عليهما الثاني والثالثة والخامسة بتقرير الطعن يكون باطلا.

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٥ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢١
إذا كان المخضر الذي باشر الإعلان قد أثبت أنه أعلن الطعون عليها الرابعة في شخص زوجها والطعون عليها الخامسة في شخص أخيها ولم يذكر أن هذين الشخصين يسكنان مع المراد إعلانهما في

حين أن هذا البيان واجب لصحة الإعلان عملاً بالمادة ١٢ مراعات ، فإنه يوجب على إغفاله بطلان الإعلان وفقاً للمادة ٣٤ مراعات.

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٦ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٦١
الأصل في إعلان أوراق المحضرين وفقاً للمادتين ١١ و ١٢ مراعات أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها للشخص نفسه أو في موطنه فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه في موطنه جاز أن تسلم الأوراق إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه أو أصحابه ، فإذا أغفل المحضر إثبات عدم وجود المطلوب إعلانه فإنه يوجب على ذلك بطلان ورقة الإعلان طبقاً للمادة ٢٤ مراعات.

الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٢٧ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٧٢٥ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٦١
الأصل في إعلان أوراق المحضرين - حينما تقضى المادة ١١ من قانون المراعات - أنه يجب أن يتم تسليم الورقة المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه فإن لم يجده في هذا الوطن جاز له - عملاً بالمادة ١٢ من قانون المراعات - أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو من يكون ساكناً معه من أقاربه وأصحابه إذن فإذا كان المحضر الذي باشر الإعلان لم يثبت عدم وجود المعلن إليه وإقامة من تسلم صورة الإعلان معه وصفته في الاستلام فإن إغفال هذه البيانات الجهرية يؤدي إلى بطلان الإعلان.

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٢٦ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ١/٤/١٩٦٢
الأصل في إعلان أوراق المحضرين - وفقاً للمادة ١١ من قانون المراعات - أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه في موطنه جاز أن تسلم الأوراق إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه وأصحابه وفقاً للمادة ١٢ من هذا القانون. فإذا أغفل المحضر إثبات عدم وجود المطلوب إعلانه فإنه يوجب على ذلك بطلان الطعن عملاً بالمادة ٢٤ مراعات.

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٩٣٢ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٦٧
الدفع بطلان صحيفة الدعوى يجب إبداءه قبل أي طلب أو دفاع في الدعوى وإلا سقط الحق فيه طبقاً للمادة ١٤١ من قانون المراعات قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وطبقاً للمادة ١٣٢ من قانون المراعات بعد تعديلها بالقانون المذكور.

الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٧٩٦ بتاريخ ١١/٣٠/١٩٦٧

إذا لم يد الطاعن دفعه ببطان صحيفة إلتاح الدعوى لبطان إعلاتها إلا فى آخر جلسات المرافعة وبعد أن تكلم فى موضوع الدعوى وأبدى دفاعه فيها فإن حقه فى هذا الدفع يسقط - عملاً بنص المادة ١٤١ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٣٤ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ١/٩/١٩٦٩

الأصل فى إعلان أوراق المخضرين وفقاً للمادتين ١١ و ١٢ من قانون المرافعات أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها للشخص نفسه أو فى موطنه فإذا لم يجد المخضر الشخص المراد إعلانه فى موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه أو أصدقائه ولا يكون للمخضر أن يسلم الورقة إلى أى من هؤلاء أو جهة الإدارة إلا إذا لم يجده فى موطنه وعلى المخضر أن يثبت فى هذه الحالة فى محضره عدم وجود الشخص المراد إعلانه فى موطنه الذى طلب إعلانه فيه ويؤثر على إغفال هذا البيان ببطان الإعلان عملاً بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٠/٢/١٩٧٠

حضور الطاعن - المستأنف عليه - بالجلسة الأولى المحددة لنظر الاستئناف بناء على الإعلان الباطل يزيل البطان الذى لحق الإعلان الحاصل خلال الميعاد المحدد قانوناً لإعلان الاستئناف ، وذلك عملاً بالمادة ١٤٠ من قانون المرافعات السابق بعد إلغاء المادة ٤٠٦ مكرر وبعد تعديل المادة ٤٠٥ منه بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، ويعتبر بذلك الإعلان صحيحاً من تاريخ حصوله ، تأسيساً على ما تقضى به المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها من أن رفع الاستئناف يكون بتكليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة بصحيفة إلتاح الدعوى ، ويكون الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحاً إذ قضى برفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن.

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١١٣٨ بتاريخ ١٧/١١/١٩٧٠

البطان المرفوع على إعلان المطعون ضده الثانى فى غير موطنه هو بطان نسي مقرر لمصلحته ليس لغيره أن يمسك به ، ول أن يقدم فى ذلك ما يقوله المطعون ضده الأول من وجود مصلحة له فى هذا الدفع لما يستتبعه القضاء ببطان الدفع بالنسبة للمطعون ضده الثانى من بطان الطعن برمته بسبب صدور الحكم فى دعوى لما يوجب القانون اختصاص معينين فيها " دعوى اسوداد " ذلك أن إفاضة من صح إعلانهم من البطان الحاصل فى إعلان غيرهم من المطعون ضدهم لا يكون إلا بعد أن يثبت هذا البطان

بالطريق الذى يتطلبه القانون فيتمسك به صاحب الشأن فيه ونحكم به المحكمة وعندئذ فقط يستيع الحكم بطلان الطعن بالنسبة لمن لم يصح إعلانته من المطعون ضدهم بطلانه أيضاً بالنسبة للجميع.

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٧١/١/٧

الأصل فى إعلان أوراق المحضرين وفقاً للمادتين ١١ و ١٢ من قانون المرافعات والذى جرى الإعلان فى ظله أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو لى موطنه ، فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانته فى موطنه جاز أن تسلم الأوراق إلى وكالة أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه أو أصداه ، فإذا أغفل المحضر إثبات عدم وجود المطلوب إعلانته أو أغفل بينه وبين من تسلم صورة الإعلان أو أن هذا الأخير يقم معه ، فإنه يرتب على ذلك بطلان ورقة الإعلان.

الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٧٤٠ بتاريخ ١٩٧٣/٥/١٢

بطلان أوراق التكليف بالحضور لعب فى الإعلان هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسى مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقاً بالنظام العام إذا كانت المطعون ضدها الثانية هيئة التأمينات الإجتماعية - باعتبارها صاحبة المصلحة فى هذا الدفع لم تتمسك به أمام محكمة الموضوع ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إنترم هذا النظر وقضى برفض الدفع المبدى من الطاعنة - الشركة - لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١١٣٢ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٣١

إذ كانت الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون المرافعات الخالى الذى رفع الطعن فى ظله قد نصت على أنه لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذ ثبت تحقيق الغاية من الإجراءات ، وكان الثابت أن المطعون ضده الأول قد علم بالطعن المقرر به فى الميعاد وقدم مذكرة فى الميعاد القانونى بالرد على أسبابه مما تتحقق به الغاية التى يبتغىها الشارع من إعلانته ، فإن الدفع ببطلان الطعن - أيأ كان وجه الرأى فى إعلان المطعون ضده الأول بصحيفة الطعن - يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٨

حضور الخصم الذى يزول به الحق فى التمسك بالبطلان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ذلك الذى يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها فى الزمان والمكان المعين فيها لحضوره أما الحضور الذى يتم فى جلسة تالية من تلقاء نفس الخصم أو بناء على ورقة أخرى فلا يسقط الحق فى التمسك بالبطلان ، إذ أن الملة من تقرير هذا المبدأ هى اعتبار حضور الخصم فى الجلسة التى دعى إليها بمقتضى الورقة الباطلة قد حقق المقصود منها ويعد تنازلاً من الخصم عن التمسك ببطلانها.

الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٠١٧ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٠

النص في المادة ١٤٠ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أن بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشيء عن عيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو عن عدم مراعاة مواعيد الحضور يزول بحضور المعلن إليه وذلك بغير إخلال بحقه في التأجيل لإستكمال معاد الحضور ، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن حضور الخصم الذي يعنيه المشرع لسقوط الحق في التمسك بالبطلان هو ذلك الذي يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها في الزمان والمكان المعين فيها لحضوره أما الحضور الذي يتم في جلسة تالية من تلقاء نفس الخصم أو بناء على ورقة أخرى فلا يسقط الحق في التمسك بالبطلان إذ أن العلة من تقرير هذا المبدأ هو اعتبار حضور الخصم في الجلسة التي دعى إليها بمقتضى الورقة الباطلة قد حقق المقصود منها وبعد تنازلاً من الخصم عن التمسك ببطلانها

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٥٨٣ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٦

إذ كان الثابت أن المطعون عليه الأول علم بالطعن المودع صحيفته في المياد ، وقدم مذكرة في المياد القانوني بالرد على أسباب الطعن لما تتحقق به الغاية التي يبتغيها المشرع من إعلانه ، فإن الدلع ببطلان الطعن - لأن صحيفته لم تشمل على بيان الموطن الصحيح للمطعون عليه - يكون في غير محله.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٥٦٩ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٤

إذ تنص المادة ٦/١٣ من قانون المرافعات أنه فيما يتعلق بأفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم يسلم الإعلان " بواسطة النيابة العامة إلى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة ، فقد أفادت بذلك أن إعلان ضباط الجيش والجنود النظاميين يكون بإستلام الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة صورة الإعلان ويكون تسليم هذه الصورة لها بواسطة النيابة التي تعتبر في هذه الحالة سلطة تسليم فقط مثلها مثل المحضر تماماً ، وإذ كان الثابت بالأوراق أن الطاعن لم يحضر أمام محكمة الإستئناف وإن صحيفه الإستئناف قد وجهت إليه باعتباره من رجال القوات المسلحة ، وسلم الإعلان لوكيل نيابة بورسعيد الجزئية بمقر النيابة بالمنصورة ، ولا يوجد ما يفيد تسليم الإعلان إلى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة فإن إعلان الطعن بصحيفة الإستئناف يكون باطلاً.

الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٤٩٦ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٥

إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه (المطعون ضده) - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يبقى كما كان في ظل قانون المرافعات الملغى إجراء لازماً لإنقاذ الخصومة بين طرفيها يترتب على عدم تحققه ببطلان ذلك أن الخصومة إنما وجدت لتسير حتى تحقق الغاية منها بالفصل في الدعوى وهو بطلان لا

يصححه حضور المطلوب لإعلانه، إذ جرى قضاء هذه المحكمة على أن البطلان الذي يزول بحضور المعلن إليه هو بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة

الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٢٣٠ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٧

تنص المادة ١١٤ من قانون المرافعات المتقابلة للمادة ١٤٠ من قانون المرافعات السابق على أن "بطلان صحف الدعاوى وإعلاتها وبطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الإعلان أو في بيان الحكم أو في تاريخ الجلسة يزول بحضور المعلن إليه في الجلسة أو بإيداع مذكرة بدفاعه " وفاد ذلك وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن حضور الخصم الذي يعينه المشرع لسقوط الحق في التمسك بالبطلان ، هو ذلك الذي يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها في الزمان والمكان المعنيين فيها لحضوره إذ أن المعلن من تقرير هذا المبدأ هو اعتبار حضور الخصم في الجلسة التي دعى إليها بمقتضى الورقة الباطلة قد حقق المقصود منها وبعد تنازلاً من الخصم عن التمسك ببطلاتها.

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٩٠٩ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٥

بطلان أوراق التكليف بالحضور لعب في الإعلان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقاً بالنظام العام ، وبالتالي فلا يجوز للمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها ، وإنما يجب على الخصم الذي تقرر هذا البطلان لمصلحته أن يتمسك به أمام محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٨٨٢ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢

يترتب على القضاء ببطلان إعلان الطاعن - أحد الورثة - بالموذج رقم ٨ تركات الخاص بتقدير عناصر الورثة إنفتاح الميعاد وقبول طعنه شكلاً أمام لجنة الطعن مما يفيد منه باقئ الطاعنين باعتبار أن موضوع الطعن وهو نزاع في عناصر الورثة غير قابل للتجوزة.

الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٥٥٦ بتاريخ ١٩٧٧/٧/٢٦

مضى كان الثابت أن المعلن عليه الأول قدم مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يجوز له التمسك بالبطلان لعب شاب إعلانه بصحيفة الطعن بالنقض ، أياً كان وجه الرأي فيه ، طالما أنه لم يبين وجه مصلحته في ذلك.

الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢٢٤ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٢

أنه وإن كان الواجب على المحكمة أن تتحقق من إعلان الخصم الذى لم يثبت حضوره وقت النطق بقرار إعادة الدعوى للمرافعة إعتباراً بأن آخر إجراء تم فى مواجهته هو إقفال باب المرافعة فيصير لزاماً إعلانه بفتحها من جديد ، ولئن كان الثابت أن المظنون عليها الأولى لم تعلن بهذا القرار رغم أنها لم تكن حاضرة النطق به ، إلا أنه لما كانت الخصومة قد إنتقدت فى الأصل صحيحة قبل حجز الدعوى للحكم ثم طرأ عليها عيب عارض فى إجراء من إجراءاتها هو تخلف الإعلان لأحد الخصوم فيما بعد إعادة الدعوى للمرافعة ، وكان ما يرتب على ذلك من بطلان لا يتعلق بالنظام العام ويتمخص لمصلحة المظنون عليها الأولى وحدها فلا يجوز للطاعين التمسك به.

الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٣١٣ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٣٠

إذ كان الحكم المظنون فيه قد أقام قضاءه بإعلان الحكم الابتدائى لإغفال المحضر الذى باشر إعلان صحيفة إفتتاح الدعوى إثبات أنه لم يجد الطاعن فى موطنه وقت الإعلان وهو أحد البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الإعلان ثم رتب الحكم على ذلك بطلان مثلاً الإعلان من إجراءات ومنها الحكم المستأنف وإذ إسوسل الحكم فى نظر الموضوع والفصل فيه بمقولة أن العيب فى الإعلان لا يصل بالخصومة إلى حد الإنعدام فى حين أنه يوجب على بطلان إعلان المدعى عليه بصحيفة إفتتاح الدعوى زوال الخصومة التى بدأت معلقة على شرط الإعلان الصحيح مما كان يقتضى من الحكم المظنون فيه الوقوف عند حد تقرير بطلان الحكم المستأنف حتى لا يجرم الطاعن - وهو من تقرير البطلان لعدم صحة إعلانه - من نظر الدعوى على درجعين بإعتباره من أصول التقاضى وإذ خالف الحكم المظنون فيه هذا النظر بمقولة أن محكمة أول درجة إستفدت ولايتها بالفصل فى موضوع الدعوى بينما الخصومة أمامها لم تنعقد وزالت لأنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٦٩٧ بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٦

- بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب فى الإعلان هو بطلان نسى مقرر لمصلحة من شرع حمايته وليس متعلقاً بالنظام العام على ما يستفاد من نص المادتين ١٠٨ ، ١١٤ من قانون المرافعات وبالتالى فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها وإنما يجب على الخصم الذى تقرر البطلان لمصلحته أن يتمسك به أمام محكمة الموضوع ويجوز له أن ينزل عنه صراحة أو ضمناً ، وفى هذه الحالة يزول البطلان طبقاً لنص المادة ٢٢ من القانون نفسه ، ولا يجوز لمن نزل عن البطلان أن يعود إلى التمسك به لما كان ما تقدم وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى أن طرفى الدعوى قدما مذكرات شارحة لوجهة نظرهم

بعد إتمام التحقيق وبعد إحالة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية فإنه ذلك كاف للقول بنزول الطاعن الأول ضمناً عن التمسك بيطلان إعلانه بصفته من رجال الجيش ، ولا يجوز له العودة للتمسك به أمام محكمة الاستئناف ، وإذ سائر الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يعيبه ما أوردته بشأن التحويل على قبول شقيقة الطاعن الأول الإعلانات الموجهة إليه دون اعتراض لأنه بعد إستطراداً زائداً عن حاجة الدعوى ويستقيم الحكم بدونه.

— إذ كان مؤدى المادة ١٠٨ من قانون المرافعات إنه وقع التكليف بالحضور فى الخصومة أمام محكمة أول درجة باطلاً ولم يصحح البطلان لسبب أو لآخر بحيث أنقل إلى الحكم ، وقام المحكوم عليه بالظعن فيه فإن حق الطاعن يسقط فى الدفع بيطلان التكليف وكذلك سائر الدفوع المتعلقة بالإجراءات إذا لم يديه فى صحيفة الظعن ، وكان الدفع بيطلان الإجراءات المبني على نقص اهلية أحد الخصوم فى الدعوى هو من الدفوع الشكالية المتعلقة بالإجراءات وليس من الدفوع الموضوعية ، باعتباره وسيلة موجهة إلى الخصوم أو إلى بعض إجراءاتها دون الترضى لذات الحق المدعى به أو المتنازعة فيه ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنة الثانية شاركت فى رفع الإستئناف بوصفها وصية على ابنتها الطاعنتين الرابعة والخامسة ، وكانت لم تقدم صورة رسمية من صحيفة الإستئناف كما خلت مدونات الحكم المطعون فيه مما يشير إلى تضمن الصحيفة التمسك بالبطالان المدعى به ، فإن الإشارة فى المذكرة الشارحة المقدمة أمام محكمة الإستئناف لا يحول دون سقوط الحق فى التمسك بالبطالان أياً كان وجه الرأى فيه.

الظعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٣ مكتب قضاى ٢٨ صفحة رقم ٧٠٥ بتاريخ ١٦/٣/١٩٧٧

إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة لا يعدو أن يكون من أوراق المضرين ، يسرى عليه ما يسرى على تلك الأوراق من أحكام النسخة والبطالان المنصوص عليها فى قانون المرافعات ، والنص فى الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون المشار إليه على أنه " لا يحكم بالبطالان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء " وفى المادة ٢٢ منه على أن " يزول البطلان إذ أنزل عنه من شرع لمصلحته صراحة أو ضمناً وذلك فيما عدا الحالات التى يتعلق فيها البطلان بالنظام العام مفاده أن المشرع - وعلى ما أوضحته المذكرة الإيضاحية - قدر أن الشكل ليس سوى وسيلة لتحقيق غاية معينة فالقانون عندما يتطلب شكلاً معيناً فإنما يرمى إلى تحقيق غاية يحققها توالى هذا الشكل أو البيان وإذا ثبت تحقق الغاية رغم تخلف هذا الشكل أو البيان فإن من التمسك بالشكليات القضاء بالبطالان ، كما رأى المشرع أن يجوز لمن شرع البطلان لمصلحته أن ينزل عنه صراحة أو ضمناً إلا إذا تعلق بالنظام العام ، وإذا ثبت أن إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة وجهه الطاعنان إلى المطعون ضده الأخير بتاريخ ١٠/٢/١٩٧١ فى محل تجارته وليس

في موطنه فرد عليه بإعلان وجهه إليهما في ١٩٧١/١١/٣ أقر فيه أنه تلقى إعلان الرغبة ولاحظ على بياناته مجابته للحقيقة فسارع إلى تصحيحها ، وعرض على الطاعنين الحلول عمله في عقد البيع بالتمن الحقيقي والتفقات الحقيقية دون أن يتمسك بأي اعراض أو تحفظ في شأن بطلان إعلان الرغبة مما يدل على تحقق الغاية التي يبتغيها المشرع من وراء هذا الإجراء وعلى نزول من وجه إليه عما اعواه من بطلان نسبي شرع لمصلحته ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وإنتهى إلى تأييد القضاء بسقوط الحق في الشفعة لبطلان إعلان الرغبة فيها يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٢٢٥ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٦
لما كان الثابت أن المطعون ضده قدم مذكرة بدلاعه في الجهاد القانوني ولم يبين وجه مصلحته في التمسك بالبطلان الذي يدعيه - في ورقة إعلان صحيفة الطمن - فإنه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة تكون الغاية من الإعلان قد تحققت وتطبی معه المصلحة في الدفع بالبطلان.

الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٨٨٨ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٧
الأصل في إعلان أوراق المحضرين - حسب ما تقضي به المادة ١٠ من قانون المرافعات - أن يتم تسليم الورقة المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه ، فإن لم يجده المحضر في هذا الموطن وجب عليه أن يسلمه إلى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار لما كان يبين من الصورة الرسمية لأصل إعلان الإستئناف أن المحضر إذ إنجبه إلى موطن الطاعنين سلم صورة الإعلان إلى.... إنة حالة الطاعنة الأولى وزوجة عم الطاعن الثاني دون أن يثبت عدم وجودهما ومن غير أن يذكر أنها تقيم معهما ، وكان إغفال المحضر هذين البيانيين الجوهريين في محضره مخالفاً لما نصت عليه المادة ١٠ من قانون المرافعات. فإن إعلان الطاعنين بالإستئناف يكون قد وقع باطلاً وإذا اعتد الحكم المطعون فيه بهذا الإعلان فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٧٥٩ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٧
مفاد نص المادتين التاسعة والتاسعة عشرة من قانون المرافعات أن الشارع أوجب أن تشتمل أوراق إعلان صفح الدعاوى والإستئنافات على بيان خاص بتحديد تاريخ ووقت حصول الإعلان وبيان بإسم المحضر الذي يباشر الإعلان والحكمة التي يبتغيها وتوقيعه على كل من الصورة والأصل ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن للمعلن إليه أن يتمسك ببطلان الصورة المعلنه ولو خلا أصلها من أسباب البطلان باعتبار أن الصورة بالنسبة إليه تقوم مقام الإعلان ، ولا يجوز تكملة النقص الموجود بورقة التكليف بالحضور بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٧٦٨ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٢

- إذ كان البين من الصورة الرسمية لحاضر جلسات التحقيق أمام محكمة الاستئناف المقدمة من الطاعن أنه حدد لإجرائه جلسة ١٩٧٤/٢/٤، ولما إستبان عدم إعلان الطاعن أجلت جلسة ١٩٧٤/٤/٨ وفيها سمعت شهود المظنون عليها وحدها لأنه لم يحضر وكان المفروض فى الإجراءات أن تكون قد روعيت وكان الطاعن لم يقدم دليلاً على عدم إعلانه لتلك الجلسة ، فإن النعى فى هذا الشق يكون مقبولاً.

- إذ كان الوارد بأصل إعلان الطاعن للجلسة التى حددت للمرافعة بعد التحقيق أن المحضر أثبت إنتقاله إلى مسكنه ووجده مفلقاً فسلم صورة الإعلان لمندوب الإدارة بقسم شبرا وأخطر عنه بكتاب مسجل وكانت البيانات التى ألتها المحضر دالة على أنه إتبع القواعد المقررة فى القانون وترتب عليه جميع الآثار القانونية ومنها إلغاض وصول الصورة فعلاً إلى المعلن إليه ، ولا سبيل لإثبات زعم الطاعن بأن إعلانه لم يتم لتلك الجلسة إلا عن طريق الإدعاء بالتزوير.

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٨٢١ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢١

إذ كان المظنون عليهما الثانى والثالث يتمسكان ببطلان إعلان المظنون عليه الأول بصحيفة الطعن وكان هذا البطلان لا يتعلق بالنظام العام فإنه لا يملك التمسك به إلا من شرع لمصلحته.

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٦

من المقرر أنه طبقاً للنص المادة ١١٤ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يزول البطلان فى ورقة التكليف بالحضور الناشى عن عب إعلانها بحضور المعلن إليه بالجلسة المحددة فى هذا الإعلان لئن كان حضور الخصم الذى يسقط الحق فى التمسك بالبطلان هو الذى يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها ، إلا أن مجرد الحضور فى الزمان والمكان المعينين فى الورقة يقيم قرينة قضائية على أن الحضور بناء على الورقة ، ومن ثم يقع على التمسك ببطلاتها عب إثبات العكس.

الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١١٩٧ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٩

بطلان التكليف بالحضور لعب فى الإعلان هو بطلان نسي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقاً بالنظام العام فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها أو تستند فى ذلك إلى وجه لم يتمسك به الخصم لما كان الثابت من مدونات الحكم المظنون فيه أن المظنون عليه قصر النعى ببطلان إعلانه فى ١٩٧١/٨/٢٤ بصحيفة الإستئناف على عدم صحة البيان الخاص بإخباره بإعلانه لجهة الإدارة بكتاب مسجل ادعى إثباتاً لهذا الدفاع بتزوير ورقة الإعلان بتقرير فى قلم كتاب المحكمة لبأن المحكمة الإستئنافية

إذ قضت بطلان الإعلان إستناداً إلى أن المحضر أغفل بيان الخطوات التي سبقت تسليم صورة الصحيفة لجهة الإدارة وهو وجه لم يتمسك به المطعون عليه الثاني ، فإنها تكون قد خالفت القانون.

الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١٠٨٨ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٤

علم جواز التمسك بطلان الإجراء من الخصم الذي تسبب فيه - وفقاً لنص المادة ٢١ من قانون المرافعات - قاصر على حالة بطلان الإجراء غير المتعلق بالنظام العام ، أما إذا كان بطلان الإجراء متعلقاً بالنظام العام أو كان الإجراء معدوماً فإنه لا يوجب أثراً ويجوز لهذا الخصم التمسك بإعدام آثاره في جميع الأحوال لما كان إعلان صحيفة المتاح الدعوى الحالية قد وجه إلى إدارة قضايا الحكومة وهي لا تنوب عن الشركة الطاعنة لأن هذا الإعلان يعتبر معدوماً ويكون الحكم الصادر بناء عليه معدوماً هو الآخر.

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٦

إذ كان البين من صحيفة الإستئناف أنها إستوفت البيانات التي نصت عليها المادتان ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون المرافعات وأنها أودعت قلم الكتاب في المحاد المحدد في القانون وكان التمسك بطلان إعلانها أمراً خارجاً عن الصحيفة ذاتها ، ولم تدفع الطاعنة أمام محكمة الإستئناف باعتبار الإستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانها إعلاناً صحيحاً بصحيفته في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها قلم الكتاب وكان هذا الدفع لا يتعلق بالنظام العام ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بطلان صحيفة الإستئناف لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٦١٩ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٣١

مفاد الفقرة الثانية من المادة ٢١ من قانون المرافعات - وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية - أن البطلان لا يجوز أن يتمسك به من تسبب فيه ، ويستوى أن يكون من تسبب في البطلان هو الخصم نفسه أو شخص آخر باسمه كما أنه لا يشترط أن يكون قد صدر من الخصم غش أو خطأ ، بل يكفي مجرد الواقعة التي تؤكد نسبة البطلان إلى الخصم أو من يعمل باسمه ، وكان البين من الأوراق أن المطعون ضدهما أوضح في صحيفة افتتاح الدعوى الابتدائية المرفوعة منهما ضد الهيئة الطاعنة وفي ورقة إعادة الإعلان الخاص بهذه الدعوى أنهما يقيمان في الشارع ولما وجهت الهيئة إليهما الإعلان بصحيفة الإستئناف على هذا العنوان أثبت المحضر المكلف بإجرائه أنهما غير مقيمين به بل إن محل إقامتهما كائن فوجهت إليهما الإعلان بتلك الصحيفة في هذا العنوان الأخير لكن المحضر أثبت فيه أنه لم يستدل عليهما ولا يوجد لهما أي موطن به ، كما أن الهيئة الطاعنة إستعانت بضابط الشرطة المختص لتحرى عن محل إقامة المطعون ضدهما فأخطرها بذاات بيانات المحضر الواردة في الإعلان المشار إليهما مما

أدى إلى إعلانها المطعون ضدهما بصحيفة الإستئناف - المودعة قلم الكتاب بتاريخ ٥ من أغسطس سنة ١٩٧١ - في مواجهة النيابة العامة يوم ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١ ، فلدفع المطعون ضدهما باعتبار الإستئناف كان لم يكن لعدم إعلانهما بصحيفته إعلاناً صحيحاً خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعهما قلم الكتاب ، بمقولة أن عمل إقامة النيابة لتصلر الأثاث التي تلزم الهيئة بإعلانهما فيه بتلك الصحيفة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بقول ذلك الدفع واعتبار الإستئناف كان لم يكن تأسيساً على بطلان إعلان المطعون ضدهما في مواجهة النيابة العامة بغير الرد على دفاع الهيئة الطاعنة الذي أبدته أمام المحكمة الإستئنافية بعدم أحقيتها في التمسك بهذا البطلان بالتطبيق للفقرة الثانية من المادة ٢١ من قانون المرافعات ، حالة أنه دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الإستئناف ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور في التسبيب.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١/٢٨/١٩٨٠

مؤدى نص المادة ١٠ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يدل على أن الأصل في إعلان أوراق المخضرين أن تسلم الأوراق المراد إعلانها للشخص نفسه أو في موطنه فإذا لم يجد المخضر الشخص المراد إعلانه في موطنه جاز تسليم الأوراق إلى أحد أقاربه أو أصدقائه بشرط أن يكون مقيماً معه فإذا أغفل المخضر إثبات صفة من تسلم صورة الإعلان أو أغفل إثبات أنه من أقارب أو أصدقائه المطلوب إعلانهم المقيمين معه فإنه يوجب على ذلك بطلان الإعلان طبقاً لنص المادة ١٩ من قانون المرافعات. لما كان ذلك ، وكان يبين من الصورة الرسمية لأصل صحيفة الإستئناف التي قدمها الطاعن أن المخضر أثبت فيها إنفاذها إلى محل إقامة الطاعن ولم يجده لإعلانه بها فأعلنه بصورتها غلطاً مع إين عمه دون أن يثبت أنه مقيم مع الطاعن ، وكان يبين من الصورة الرسمية غاير الجلسات الإستئنافية أن الطاعن لم يمثل فيها أمام المحكمة ولم يقدم خلالها مذكرة بدفاعه إلى أن صدر الحكم المطعون فيه فإن هذا الحكم يكون معيباً بالبطلان لصدوره بناء على إجراءات باطلة.

الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٨٨٧ بتاريخ ٦/٢/١٩٨١

مؤدى نص المادتين ٩ ، ١٩ من قانون المرافعات يدل على أن أوراق المخضرين تخضع في تحريرها لإجراءات معينة وبيانات خاصة حددتها المادة التاسعة ورتبت المادة ١٩ البطلان على عدم مراعاتها وأهم هذه البيانات التي يجب أن تشتمل عليها الورقة تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي حصل فيها الإعلان ويعتبر تاريخ الإعلان بياناً جوهرياً وإذا كان يجب في صورة الإعلان أن تكون مطابقة للأصل متضمنة جميع البيانات المطلوبة في الورقة بحيث يمكن قراءته فإنه إذا اعتور الصور نقص أو خطأ

واشتملت على بيان لا يمكن قراءته - كتاريخ حصوله - مثلاً بطل الإجراء ولو كان الأصل صحيحاً وكان البيان مكتوباً فيه بخط واضح ولا يجوز في هذه الحالة الرجوع إلى الأصل ، ذلك أن المقرر قانوناً أنه لا يجوز تكملة النقص في بيانات ورقة الإعلان بأى دليل آخر مستمد من غير الورقة ذاتها مهما بلغت قوة الدليل ، لما كان ذلك وكان البين من صورة إعلان الحكم الابتدائى إلى الطاعة والمقدمة بملف الطعن المائل - أن المحضر حور فيها تاريخ الإعلان بخط يستحيل قراءته بل إن ما خطه فيها بصدد هذا البيان لا يمكن أن يدل بذاته على كنه هذا التاريخ ومن ثم فإن هذا الإعلان يكون باطلاً حتى ولو كان الأصل قد اشتمل على تاريخ الإعلان بخط واضح مقروء.

الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤١ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٢٢٩٩ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨١
الحضور الذى يزول به الحق فى التمسك بعلان الإعلان هو ذلك الذى يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها أما حضور الخصم من تلقاء نفسه أو بناء على ورقة أخرى فلا يسقط حقه فى التمسك بالعلان.

الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٣٨٦ بتاريخ ١/١٢/١٩٨١
من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن قاعدة " الغش يبطل التصرفات " هى قاعدة قانونية سليمة ولو لم يجر بها نص خاص فى القانون ، وتقوم على إعبارات خلقية واجتماعية فى محاربة الغش والخديعة والإحتيال ، وعدم الإنحراف عن جدادة حسن النية الواجب توافره فى التصرفات والإجراءات عموماً صيانة لمصلحة الأفراد والجماعات ، ولذا يبطل الإعلان إذ ثبت أن المعلن قد وجهه بطريقة تتطوى على غش ، رغم إستيفائها ظاهرياً لأوامر القانون حتى لا يصل إلى علم المعلن إليه ، لمنعه من الدفاع فى الدعوى أو لفوت عليه المواعيد. لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعتين تمسكا فى صحيفة الإستئناف بعلان إعلان الحكم المستأنف وإعلان صحيفة الدعوى وإعادة الإعلان لأن المعلنين ضدتهما الأول والثانى الصادر لصالحهم الحكم المستأنف بصحة ونفاذ عقد البيع بالتواطؤ مع المعلنين ضدتهما الثالثة والخامس وجهها تلك الإعلانات بطريقة تتطوى على الغش فيها ، بأن إستلمها الأخير فى غير موطن الطاعتين بمقتولة إنهما تقيمان معهما ، وأخفيها عنهما حتى لا تعلمتا بالدعوى ولا بالحكم الصادر فيها وطلبتا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك ، وكان هذا الدفاع جوهرى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم المعلن فيه إذ لم يعن بالرد عليها وقضى بسقوط الحق فى الإستئناف لرفعه بعد الميعاد يكون معيأً بالتقصير.

الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٤٧٩ بتاريخ ١٦/٥/١٩٨١

— الأصل فى إعلان أوراق المحضرين — حسب ما تقتضى به المادة ١٠ من قانون المرافعات — أن تسليم الورقة المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو فى موطنه فإن لم يجد المحضر فى هذا الموطن وجب عليه أن يسلمه إلى من يقرر أنه وكيله أو يعمل فى خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن الثانى لم يحضر أمام محكمة الاستئناف وكان يبين من الصورة الرسمية لأصل إعلان الاستئناف أن المحضر إذا أتجه إلى موطن المستاجر الأصلي سلم صورة الإعلان للمستاجر من الباطن دون أن يثبت عدم وجود الأول ومن غير أن يذكر صفة من تسلم صورة الإعلان وأنه يقيم معه وكان إغفال المحضر هذين البيانين الجوهرين فى محضره مخالفاً لما نصت عليه المادة ١٠ من قانون المرافعات ، فإن إعلان المستاجر الأصلي بالإستئناف يكون قد وقع باطلاً عملاً بالمادة ١٩ من قانون المرافعات.

— مفاد المادة ١/٢٩ من قانون المرافعات أن الحق فى التمسك بإعلان أوراق المحضرين يقتصر على من شرع البطالان لمصلحته ، فلا يكون لغيره التمسك به ولا يجوز لمن صح إعلانهم من الخصوم التمسك بإعلان إعلان غيرهم ، إلا أنه إذا كان الموضوع غير قابل للتجزئة فإن لمن صح إعلانهم من الخصوم الإفادة من هذا البطالان إذا تمسك به من تعيب إعلانه وقضت به المحكمة.

الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٩٩٤ بتاريخ ١١/٨/١٩٨١

البطالان الموثب على عدم إعلان أى من المستأنف ضدهم بصحيفة الإستئناف أو بتسجيل السر فيه بعد إنقطاع الخصومة هو بطلان نسى مقرر لمصلحة من لم يعلن وليس لغيره أن يتمسك به.

الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٧١٤ بتاريخ ٦/٤/١٩٨١

إذا كانت الطاعة لم تقدم ما يدل على أنها قد تمسكت أمام محكمة الموضوع ببطلان إعادة الإعلان بصحيفة الإستئناف — إستناداً إلى عدم كشف المحضر عن اسمه فيه والتوقيع عليه فإن النعى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٢

مبى كان الثابت أن المظنون ضده الأول قدم مذكرة بدلاعه فى الميعاد القانونى ولم يبين وجه مصلحته فى التمسك بالبطالان الذى يدعيه فإنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تكون الغاية من الإعلان قد تحققت وتضى هذه المصلحة فى الدفع بالبطالان.

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٣

بطلان أوراق التكليف بالحضور لعب فى الإعلان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو بطلان نسي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقاً بالنظام العام فلا يجوز لغیر الخصم الذى بطل إعلانه الدفع به.

الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١١٣٤ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٩

إعلان الأوراق القضائية فى النيابة بدلاً من إعلانها لشخص المراد إعلانه أو فى موطنه ، وإن كان لا يصح اللجوء إليه قبل قيام المعلن بالتحريرات الكافية الدقيقة عن محل إقامة المعلن إليه ، إلا أن بطلان الإعلان لعدم كفاية هذه التحريات لا يجوز أن يتمسك به إلا من شرع هذا البطلان لمصلحته ، ذلك أن بطلان الخصومة لعدم إعلان أحد الخصوم إعلاناً صحيحاً هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقاً بالنظام العام ، فلا يجوز لغیر الخصم الذى بطل إعلانه الدفع به ولو كان له مصلحة فى ذلك أو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة.

الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٦٦ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٣١

إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد أودع صحيفة إعراضه على القائمة فى الميعاد ، ولم يبين وجه مصلحته فى البطلان الذى يدعيه ، فإن الغاية من وجوب أن تشتمل ورقة الأخيار على تاريخ إيداع القائمة تكون - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - قد تحققت ، وهى إبداء ما قد يكون لديه من أوجه البطلان أو الملاحظات بطريق الإعراض على القائمة قبل الجلسة المحددة لذلك بثلاثة أيام على الأقل وإلا سقط حقه ، وتنشئ بذلك مصلحته فى الدفع بالبطلان.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٣٦٥ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٥

- أوجب المشرع فى المادتين ٩ ، ١٩ من قانون المرافعات أن تشتمل الأوراق التى يقوم المحضرون بإعلانها ومنها صحف الدعاوى والإستئنافات على بيانات جوهرية منها بيان إسم المحضر الذى يباشر الإعلان وتوقيعه على كل من الأصل والصورة وإلا كان الإجراء باطلاً.

- المقرر أن إغفال البيان الخاص بتوقيع المحضر على صورة الإعلان متعلق بالنظام العام لأن توقيع المحضر هو الذى يكسب الورقة صفتها الرسمية وكانت هذه الغاية لا تتحقق إلا بإشتمال صورة الإعلان على التوقيع ولا يسقط البطلان بالحضور ولا بالتزول عنه ولا أن يكون الخصم حضر بالجلسة ولم يتمسك به.

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢٠٠٠ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٩
الأصل فى إعلان أوراق المحضرين وفقاً للمادة العاشرة من قانون المرافعات أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها للشخص أو فى موطنه ، فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب لإعلانه فى موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل فى خلعته ، أو لمن يكون ساكناً معه من الأزواج والأقارب والأصهار ، وأن المحضر إذا إنتقل إلى موطنه المراد إعلانه وأثبت فى محضره أنه سلم صورة الإعلان إلى شخص معين وذكر أنه يقيم مع المراد إعلانه لعيابه دون أن يبين فى محضره صفة هذا الشخص فى تسليم الإعلان فإن هذا الإعلان -وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة- يكون باطلاً.

الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦٨٧ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٤
لئن كان يبين من ورقة إعلان إنذار العرض المؤرخ ١٩٧٩/١/١٨ والمقدم بحافظة مستندات الطاعين أنه ذكر إسم الطاعن الأول أنه " " بينما أن إسمه الصحيح إلا أن هذا الخطأ ليس من شأنه على ما حوته الورقة المعلنه من بيانات ومخاطبة المحضر للمعلن إليه سالف الذكر مع شخصه التجهيل بالطاعن المذكور ولا يردى بالتالى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إلى بطلان هذه الورقة.

الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦١٤ بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٤
البطلان الذى يزول بحضور المعلن إليه عملاً بنص المادة ١١٤ من قانون المرافعات وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما هو بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب فى الإعلان أو فى بيان المحكمة أو فى تاريخ الجلسة أما البطلان الناشئ عن عدم مراعاة المواعيد المقررة لرفع وإعلان الطعن فى الأحكام فلا تسرى عليها هذه المادة.

الطعن رقم ٧٢٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٩٢ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٨
إذ تخلف الطاعن عن حضور الجلسات أمام محكمة الاستئناف ولم يقدم مذكرة بدفاعه فله أن يتمسك ببطلان الإعلان لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٧٣ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٨
بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب فى الإعلان وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة بطلان نسي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقاً بالنظام العام وبالتالي فإنه يجب على الخصم الذى تقرر هذا البطلان لمصلحته أن يتمسك به قبل التعرض للموضوع وإلا سقط حقه فى إثباته عملاً بنص المادة ١٠٨ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٨٩ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٨

— مفاد نص المادتين ٩ ، ١٩ من قانون المرافعات أن المشرع أوجب أن تشتمل أوراق إعلان صحف الدعاوى والإستئنافات على بيان خاص بتحديد تاريخ ووقت حصول الإعلان وبيان باسم المحضر الذى باشر الإعلان والمحكمة التى يتبعها وتوقيمه على كل من أصل الإعلان وصورته ورتب البطالان على عدم مراعاة ذلك.

— من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن للمعلن إليه أن يتمسك ببطالان الصورة المعلنه ولو خلا أصلها من أسباب البطلان باعتبار أن الصورة بالنسبة له تقوم مقام الأصل .

الطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٥١٤ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٣٠

المقرر فى قضاء محكمة النقض أن بطلان الخصومة لعدم إعلان أحد الخصوم إعلاناً صحيحاً هو بطلان نسى مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقاً بالنظام العام فلا يجوز للمر الخصم الذى بطل إعلانه الدلع به ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة.

الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١١٦٤ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٣٠

إذ كان الثابت أن المطعون ضدهم علموا بالطعن وأودعوا مذكرة بدفاعهم رداً على أسبابه فى الميعاد القانونى مما تكون معه الغاية من الإعلان قد تحققت لأن التمسك ببطالان الإعلان يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١٦٧١ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٢٠٠٠ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٩

لما كان الثابت من الصورة الرسمية لصحيفة الإستئناف المعلنه إلى الطاعن والمقدمة بحفاظة مستنداته أن المحضر المباشر للإعلان إنتقل إلى محل إقامة الطاعن الكائن برقم ... فوجده مغلقاً ومن ثم قام بتسليم الإعلان إلى جهة الإدارة وأخطر الطاعن بذلك ، وكان الطاعن لا يجادل فى إقامته بالعنوان الذى إنتقل إليه المحضر لأن إعلان صحيفة الإستئناف على هذا النحو يكون قد تم صحيحاً وفقاً للمادتين ١٠ و ١١ من قانون المرافعات ولا ينال منه ما يكون قد وقع من خطأ فى إسم الشارع السوارى فى بيان موطن الطاعن بتلك الصحيفة ما دام أن ذلك لم يكن من شأنه التجهيل بهذا الوطن.

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٣١٠ بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٥

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن البطلان المترتب على عدم الإعلان لا يجوز التمسك به إلا لمن تقرر البطلان لمصلحته.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٧٦ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٤

مؤدى ما نصت عليه المادة ١/٦٣ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كان يلزم لإجراء المطالبة القضائية إيداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة ، وهو ما يوجب عليه كائن إجرائى بدء الخصومة ، إلا أن إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه يلقى كما كان فى ظل قانون المرافعات الملقى إجراء لازماً لإنعقاد الخصومة بين طرفيها يوجب على عدم تحققه بطلانها ذلك أن الخصومة إنما وحدت لتسير حتى تحقق الغاية منها بالفصل فى الدعوى ، وهو بطلان لا يصححه حضور المطلوب إعلانه ، إذ البطلان الذى يزول بحضور المعلن إليه ، إنما هو بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب فى الإعلان أو فى بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة.

الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٠

إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة لا يعدو أن يكون من أوراق المحضرين يسرى عليه ما يسرى على تلك الأوراق من أحكام الصحة والبطلان المنصوص عليها فى قانون المرافعات ، والنص فى الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون المشار إليه على أنه " لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء مفاده أن المشرع - وعلى ما أوضحه المذكرة الإيضاحية - قدر أن الشكل ليس سوى وسيلة لتحقيق غاية معينة فالقانون عندما يتطلب شكلاً معيناً فإنما يرمى إلى تحقيق غاية يحققها توافر هذا الشكل أو البيان فإن من التمسك بالشكليات القضاء بالبطلان. لما كان ذلك وكان البين من الإعلان الذى وجهه المطعون ضده الأول إلى الطاعن - المشرى - وباقي المطعون ضدهم الباتين أنه ينلزمهم فيه باتخاذ الإجراءات الكفيلة للأخذ بالشفعة فى الحصة المبيعة والمعرفة فيه تهرباً نالياً للجهالة والظن المقدر لها. فإنه يكون قد تحققت به الغاية التى إبتناها المشرع من إعلان الرغبة بالأخذ بالشفعة وهى إبلاغ الطاعن المشرى - الرغبة فى أخذ الحصة المبيعة بالشفعة والحلول محله فى الصفقة بشروطها ومن ثم يكون النعى على غير أساس.

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٦

البطلان الناشئ عن عدم مراعاة إجراءات الإعلان بما فى ذلك إجرائه فى غير موطن المعلن إليه هو بطلان نسى غير متعلق بالنظام العام ، فلا يملك التمسك به إلا من شرع ذلك البطلان لمصلحته وليس لغيره ممن صح إعلانهم أن يتمسك بالبطلان الذى لا شأن له به ، فلا يقبل منه تقديم الدليل على قيامه ولا يغير من ذلك أن يكون الموضوع غير قابل للتجزئة ، ذلك أنه فى حالة عدم التجزئة فإن إرادة من صح إعلانهم من البطلان الحاصل فى إعلان غيرهم من الخصوم لا يكون إلا بعد أن يثبت هذا البطلان بالطريق الذى يتطلبه

القانون ، فيتمسك به صاحب الشأن فيه وتحكم به المحكمة وعندئذ يستتبع الحكم بالبطلان بالنسبة لمن لم يصح إعلانه ، بطلانه أيضاً بالنسبة لباقي المحكوم.

الطعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٩٦١ بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٧

إذ كانت الفقرة الأولى من المادة ٢١٣ من قانون المرافعات تنص على أن " يبدأ معاد الطعن فى الحكم من تاريخ صدوره ما لم ينص القانون على غير ذلك ، ويبدأ هذا المعاد من تاريخ إعلان الحكم إلى المحكوم عليه فى الأحوال التى يكون فيها قد تخلف عن الحضور فى جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه ... وكانت عبارة " من تاريخ إعلان الحكم " الواردة فى هذا النص قد جاءت فى صيغة عامة مطلقة فيصرف مدلولها إلى الإعلان بصورة الحكم الرسمية أو بصورته التنفيذية باعتبار أن هذه الأخيرة ليست إلا صورة رسمية للحكم ذيلت بالصيغة التنفيذية على ما تقتضى به المادة ١٨١ من قانون المرافعات وكان المناط فى إعلان الحكم الذى يفتح به معاد الطعن أن يتحقق علم المحكوم عليه به بالطريق المبين فى الفقرة الثالثة من المادة ٢١٣ من قانون المرافعات فإن بطلان إعلان صورة الحكم الرسمية الذى لا يفتح به معاد الطعن لا أثر له على سريان هذا المعاد بناء على إعلان صورة الحكم التنفيذية الذى تم صحيحاً وفقاً للقانون.

الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٤٠ بتاريخ ٢٤/٥/١٩٨٧

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الأصل فى إعلان أوراق المحضرين أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو فى موطنه فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه فى موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى من يصح تسليمها إليه من عددتهم المادة العاشرة من قانون المرافعات ، فإذا سلمها المحضر لأحدهم دون أن يثبت عدم وجود المطلوب إعلانه ترتب على ذلك بطلان الورقة.

الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١/١١/١٩٨٧

أوجب المشرع فى المادتين ٩ ، ١٩ من قانون المرافعات أن تشتمل الأوراق التى يقوم المحضرون بإعلانها ومنها صحف دعاوى والإستئناف على بيانات جوهرية منها بيان أسم المحضر الذى يشر الإعلان وتوقيعه على كل من الأصل والصورة وإلا كان الإجراء باطلاً ، وأن للمعلن إليه التمسك ببطلان الصورة المعلنه ولو خلا أصلها من أسباب البطلان.

الطعن رقم ٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ٢٣/٢/١٩٨٨

لما كان من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن قاعدة " الغش يطل التصرفات " هى قاعدة قانونية سليمة ولو لم يجر بها نص خاص فى القانون وتقوم على إعتبرات خلقية وإجتماعية فى محاربة الغش

والخدعة والإحتيال وعدم الإنحراف عن جادة حسن النية الواجب توافرها في التصرفات والإجراءات عموماً صيانة لمصلحة الأفراد والجماعات ولذا يظل الإعلان إذا ثبت أن المعلن قد وجهه بطريقة تنطوي على غش رغم إستيفائها ظاهرياً لأوامر القانون حتى لا يصل إلى علم المعلن إليه لمنعه من الدعاى في الدعوى أو ليقوت عليه المواعيد.

الطنن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٤

مؤدى نص المادة ٢١٤ من قانون المرافعات أن إعلان الطنن فى الوطن المختار لا يكون إلا فى إحدى حالتين أولاهما إذا كان الوطن المختار للمطعون عليه مبنياً فى ورقة إعلان الحكم الثانية إذا كان المطعون عليه هو المدعى ولم يكن قد بين فى صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأسمى فى غير هاتين الحالتين لا يصح إعلان الطنن فى الوطن المختار لأن الأصل - وعلى ما جرى بها نص الفقرة الأولى من المادة المذكورة - أن يكون إعلان الطنن لشخص الخصم أو فى موطنه الأسمى ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنين أعلنوا المطعون ضدّهم الثلاثة الآخرين بصحيفة الإستئناف فى العقار رقم الكائن به مكتب محامهم فسلّكوا بذلك الطريق الصحيح فى إعلان هذه الصحيفة حين وجهوه إلى المطعون ضدّهم المذكورين فى موطنهم المختار فى غير الحالتين الواردين على سبيل الإستثناء فى المادة ٢١٤ من قانون المرافعات. فإن الإعلان يكون قد وقع باطلاً ، ولا يمنع من التمسك بهذا البطلان وإعمال مقتضاه فى الدفع المبدى من المطعون ضدّهم الثلاثة الآخرين عدم تمسكهم أمام محكمة أول درجة ببطلان إعلانهم بصحيفة افتتاح الدعوى الوجه إليهم فى ذات موطنهم المختار سالف الذكر ، ذلك بأن الخصومة فى الإستئناف تعتبر بالنظر إلى إجراءات رفعها والسير فيها مستقلة عن الخصومة المطروحة أمام محكمة أول درجة ومتميزة عنها ، لما يجرى على إحداها من بطلان أو صحة لا يكون له أثر على الأخرى ، ولذلك فإن النزول عن التمسك بسبب بطلان الإعلان الحاصل أمام محكمة أول درجة لا يحول دون تمسك ذى الشأن ببطلان إعلانه بصحيفة الإستئناف.

الطنن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٦

مفاد نص الفقرة السادسة من المادة ١٣٠ والمادة ١٩ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه بالنسبة لأفراد القوات المسلحة ينهى تسليم إعلانهم بواسطة النيابة العامة إلى الإدارة القضائية بالقوات المسلحة ، ويرتب على مخالفة ذلك بطلان الإعلان ، وكان شرط ذلك أن يكون الخصم على علم بصفتهم هذه علماً يقينياً وإلا صح الإعلان صدقاً للقواعد العامة.

الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٢/٢٠/١٩٨٩

بطلان أوراق التكليف بالحضور لغيب في الإعلان بطلان نسي قرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقاً بالنظام العام وبالتالي فإنه يجب على الخصم الذى تقرر البطلان لمصلحته أن يتمسك به قبل التعرض للموضوع وإلا سقط حقه فى إيداعه عملاً بنص المادة ١٠٨ من قانون المرافعات يستوى فى ذلك أن يكون التعرض للموضوع قد تم أمام المحكمة المرفوع أمامها الدعوى أو المحكمة المختصة بحال إليها الدعوى وذلك لإتصال الخصومة أمام محكمة أول درجة فى الحالتين واتحاد علة السقوط فيها فى هذه الحالة.

الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٨٦٨ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٩٠

بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن غيب فى الإعلان أو فى بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة يزول وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بحضور المعلن إليه الجلسة فى الزمان والمكان المينين لحضوره إعتباراً بأن حضور الخصم فى الجلسة التى دعى إليها بمقتضى الورقة الباطلة قد حقق المقصود منها وبعد تنازلاً منه عن التمسك ببطلانها وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاء بعدم قبول الإدعاء بتزوير إعلان الطاعن الأول بصحيفتى الدعويين رقمى ٢٢٥٤ لسنة ١٩٧٥ ، ٨٨٨ لسنة ١٩٧٦ مدنى منهور الابتدائية لكون هذا الإدعاء غير منتج ، على أن حضور المعلن إليه الجلسة المخذدة بالإعلان يزول البطلان الناشئ عن التزوير المدعى به فإنه يكون قد إنترم صحيح القانون.

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ٧/٣/١٩٩١

- مفاد نص المادتين ٩ ، ١٩ من قانون المرافعات أن المشرع أوجب أن تشتمل أوراق إعلان صحف الدعوى والإستئنافات على البيان الخاص بإسم المحضر الذى بأشر الإعلان والحكمة التى يتبهما وتوقيعه على كل من أصل الإعلان وصورته ورتب البطلان على عدم مراعاة ذلك.

- إذا كان أصل الإعلان هو وحده - دون الصورة - الذى يرفق بملف الدعوى بإعتباره من أوراقها أما صورة الإعلان فقد أعدت لإخطار المعلن إليه بالدعوى فإن إعمال هذا النظر مشروط بأن تكون الورقة التى يقدمها المعلن إليه تأييداً لدفاعه هى صورة الإعلان التى قام المحضر بتسليمها إليه ، وهذه مسألة أولية لازمه للفصل فى صحة الإعلان أو بطلانه وعلى محكمة الموضوع أن تتحقق منها ويقع عبء الإثبات على المعلن إليه إذ من المقرر أن الأصل فى الإجراءات أنها روعيت ويقع عبء إثبات العكس على من يدعيه.

الطعن رقم ١٤٩٩ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ٨٦٨ بتاريخ ١٩٩١/٤/٤

— خلو صورة ورقة الإعلان مما يشير إلى أنها هي التي قام المخضر بتسليمها للمدعي ، إليه ، بأن جاءت مجردة من أى كتابة بخط يد المخضر يمكن أن تتخذ أساساً للبحث فيما إذا كانت هي صورة الإعلان الذى وجه إلى المدعى إليه ، فإن المحكمة لا تعول على هذه الصورة فى أنها هي الصورة التى سلمت فعلاً له ، فإذا بان لها من أصل ورقة الإعلان أنه اشتمل على جميع البيانات التى يستوجبها القانون لصحته فإن المدعى بطلانه يكون على غير أساس.

— المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن بطلان أوراق التكليف بالمختار لم يوجب فى الإعلان هو بطلان نسي مقرر لمصلحة من شرع حمايته وليس متعلقاً بالنظام العام وبالتالى فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها إنما يجب على الخصم الذى تقرر هذا البطلان لمصلحته أن يتمسك به أمام محكمة الموضوع ولا يجوز له التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام لم يتخلف عن حضور الجلسات أمام محكمة الاستئناف أو قدم مذكرة بدفاعه أمامها.

— المقرر أنه إذا تمسك الخصم أمام محكمة الموضوع ببطلان الإعلان لسبب ما ، فلا يجوز له التحدى أمام محكمة النقض لأول مرة ببطلانه لسبب آخر.

— عدم بيان صفة مستلم الإعلان ، وأقامته معهما ، وغايتها عن موطن الإعلان ، لا يتعلق بالبطلان الناشئ عن تخلفها بالنظام العام لا يجوز من ثم التحدى به لأول مرة أمام هذه المحكمة ، ويكون النعى بهذا السبب غير مقبول.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ١ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١٩٣٢/١/٢٨

لا نزاع فى أن المقصود بكلمة " نخله " الواردة بالمادة ٦ من قانون المرافعات إنما هو المحل الأصلي ، إذ أن الشارع عند ما أراد إجازة الإعلان للمحل المختار نص على ذلك صراحة ، كما تبين ذلك من مراجعة المواد ٣٣٢ و ٣٦٥ و ٤٠٤ و ٤٠٥ وغيرها من قانون المرافعات هذه القاعدة وإن كانت عامة وتعني الحكم بموجبها ببطلان الطعن شكلاً عملاً بالمادة ٢٢ من قانون المرافعات فى حالة عدم إعلانه إلى الخصوم شخصياً أو فى محلهم الأصلي ، إلا أنه يجب حتماً مع ذلك أن ينظر فى الأمر : فإن كان الإعلان على غير مقتضى تلك القاعدة حصل بفعل الخصم كان غير باطل ، لأن البطلان المترتب على عدم الإعلان فى المحل الأصلي لا يتعلق بالنظام العام ، ويكفى لزواله قبول الإعلان فى المحل المختار خصوصاً مع عدم ذكر المحل الأصلي فى الأوراق المعلقة بمعرفة الخصم الذى يتمسك بهذا البطلان.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ١٩٣٣/١/١٢

إذا أعلن الطعن إلى بعض الخصوم بأسمائهم دون صفاتهم ، وكان الحكم الطعون فيه ، وقد بين صفة هؤلاء الخصوم في مرده للوقائع ، لم يبينها في منطوقه ، فلا يكون هذا الإعلان باطلاً بالنسبة لهم ، إذ المفهوم أن الطاعن إنما قصد إعلانهم بصفاتهم الملحوظة في الحكم الطعون فيه.

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ١٩٣٤/١٢/٢٠

إن الدفع بالبطلان الذي جوزت المادة ١٣٣ من قانون المرافعات إبداءه قبل الدخول في موضوع الدعوى وقضت المادتان ١٣٨ و ١٣٩ مرافعات بسقوط الحق فيه بالحضور أو بالرد على الورقة الباطلة بما يفيد إقرارها صحيحة ، إنما هو الدفع الخاص ببطلان صحيفة التصاح الدعوى وبطلان أوراق الإجراءات والمرافعات. فليس يصح تعدية هذه الأحكام إلى الدفع ببطلان العقود ، لأن الدفع يكون عندئذ من الدفوع الموضوعية التي يجوز تقديمها في أية حالة تكون عليها الدعوى ، وتطبق عليه أحكام الإجازة الخاصة إذا كان البطلان نسبياً لا مطلقاً.

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ١٩٤٤/٦/٨

إن المادة ٧ من قانون المرافعات أوجبت على المحضر عند تسليم صورة الإعلان لشيخ البلدة أن يثبت في أصل الورقة وفي صورتها حصول الإجراءات المتعين إتباعها في هذه الحالة. فإذا كان أصل ورقة إعلان الحكم الطعون فيه وصورتها المسلمة لشيخ البلدة خاليتين كلتاهما من أى بيان لتلك الإجراءات ، فإن الإعلان يكون باطلاً لا يعتد منه بمعاد الطعن.

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٢٤ بتاريخ ١٩٤٧/٥/١

إن البطلان المرتب على مخالفة المحضر لمقتضى المادة ٧ من قانون المرافعات من بيان الخطوات التي خطاها في إعلان المطلوب إعلانه بمحضر الإعلان ليس مما يتعلق بالنظام العام ، والحق في التمسك به يسقط إذا لم يبد قبل غيرة من وجوه الدفع والدفاع. فإذا كان الطعون عليه قد قصر دفعه الطعن في أول مذكرة قدمها على ما ادعاه من تزوير زعم أنه وقع في ذات محضر الإعلان ، ولم يذكر شيئاً عما شاب هذا المحضر من قصور في البيان ، فإن حقه في الدفع بالبطلان الناشئ عن هذا القصور يكون قد سقط.

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٦٨ بتاريخ ١٩٤٩/٥/١٢

جرى قضاء هذه المحكمة على بطلان الإعلان المسلمة صورته إلى حاكم البلدة أو شيخها إذا لم يثبت المحضر في محضره الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إليهما من انتقاله إلى محل الخصم ومخاطبته شخصاً له عفة في تسليم الإعلان وصفة هذا الشخص واسمه إن وجد إذن فإذا كان الثابت بمحضر إعلان تقرير الطعن إلى

المطعون عليه على لسان الخضر الذى تولى الإعلان أنه إنتقل فى تاريخ كذا إلى محل إقامة المطعون عليه القيم بناحية كذا مخاطباً عمدة الناحية لغيابه فى ذلك الحين عن البلد وعدم وجود من يتسلم عنه قانوناً فإن هذا الإعلان يكون باطلاً ، إذ كان يجب أن يثبت الخضر فى محضره إنتقاله فعلاً إلى محل المطعون عليه مع تعيين الوقت الذى تم فيه هذا الإنتقال طبقاً للفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون المرافعات إلى غير ذلك من البيانات المنصوص عليها بهذه المادة والتى جعل البطلان جزاءً بمخالفتها أيضاً بحسب المادة الثانية والعشرين من هذا القانون .

*** الموضوع الفرعى : سلطة محكمة الموضوع فى التحقق من صحة الإعلان :**

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٥٢٧ بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢٤
تحقيق واقعة حصول إعلان بعض الخصوم فى الدعوى والتثبت من صحة تمثيلهم فيها إنما هو من المسائل الموضوعية التى لا تخضع لرقابة محكمة النقض مادام أن لهذا التحقيق سنداً من أوراق الدعوى.

الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٦
تحقيق واقعة حصول إعلان الخصوم فى الدعوى هو من المسائل الموضوعية التى لا تخضع لرقابة محكمة النقض ما دام أن لهذا التحقيق سنداً من أوراق الدعوى.

الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٩٠٤ بتاريخ ١٩٨٠/١١/١٢
تقدير ما إذا كان المعلن إليه ترك الإقامة فى موطنه وقت إعلانه فيه أو لم يتركها هو من المسائل التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع دون ما رقابة عليها فى ذلك من محكمة النقض ما دام لقضاؤها قائماً على أسباب سالفة.

الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٣٥٢ بتاريخ ١٩٩١/١/٣١
تحقيق واقعة حصول إعلان الخصوم فى الدعوى والتثبت من صحة تمثيلهم فيها هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة من المسائل الموضوعية التى لا تخضع لرقابة محكمة النقض ما دام لهذا التحقيق سنداً من أوراق الدعوى.

*** الموضوع الفرعى : صلة من تسلم الإعلان :**

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٣١
مضى كان الثابت من محضر إعلان الحكم الغيابى أن الخضر إذ خاطب زوجة أخى المعلن إليه لغيابه وقت الإعلان لم يذكر اسم المخاطب معها ولا اسم زوجها الذى تنسب إليه للتبني من صفحتها فى تسلم

الإعلان كما لم يذكر أنها تقيم مع المعلن إليه ، ولما كانت هذه البيانات واجبة لصحة الإعلان عملا بالمادتين السادسة والسابعة من قانون المرافعات القديم الذى تم الإعلان أثناء سريانه ، فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلا .

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٧٨ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٢٨
إذا كان المخضر لم يبين فى إعلان تقرير الطعن بالنقض صفة من تسلم الصورة فإن هذا الإعلان يكون باطلا

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٣
متى تبين من أصل ورقة إعلان الطعن أن المخضر إذ انتقل إلى موطن المطعون عليه لإعلانه أثبت فى محضره أنه سلم صورة الإعلان إلى شخص معين أثبت أيضا أنه مقيم معه لغايه دون أن يبين فى محضره صفة هذا الشخص فى تسلم الإعلان - فإن إعلان المطعون عليه بتقرير الطعن يكون باطلا عملا بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات والمادة ٤٣٦ من هذا القانون قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ .

الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٩٥٩/٣/٥
إذا كان النائب من مطالعة أصل إعلان تقرير الطعن أن المخضر أثبت فيه أنه إنتقل إلى محل إقامة المطعون عليه وخاطب تابعه ... وأعلنه بصورة من التقرير - فإن فى هذا البيان من الوضوح ما يدل على أن إعلان الطعن تم وفقا للقانون ولا يجدى المطعون عليه ادعاؤه أن من سلمت إليه الصورة ليس تابعا له ذلك أن المخضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لإستلام الإعلان ممن ورد بيانهم فى المادة ١٢ من قانون المرافعات طالما أن هذا الشخص قد غوطب فى موطن المراد إعلانه ومتى تم الإعلان على هذه الصورة فلا محل للتمسك بعدم وصوله ولو ادعى المعلن إليه أن الصفة التى قررها مستلم الإعلان غير صحيحة .

الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٦٠/٣/١٧
إذا كان يبين من الإطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن أن المخضر إذ إنتقل إلى موطن المطعون عليهن الثلاث الأخيرات أثبت فى محضره أنه سلم صورة الإعلان الخاص بهن إلى شخص على اعتبار أنه يقيم معهن دون أن يبين فى محضره ما يفيد صفة هذا الشخص فى تسلم الإعلان ، وكان بيان هذه الصفة واجبا على مقتضى نص المادة ١٢ من قانون المرافعات ، فإن إعلان المطعون عليهن الثلاث الأخيرات بتقرير الطعن يكون باطلا عملا بالمادة ٢٤ مرافعات .

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٣٤٢ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢١

توجب المادة ١٢ من قانون المرافعات على المحضر إثبات بيان أن المخاطب معه يقيم مع المعلن إليه ذلك أن الساكنة في هذه الحالة شرط لصحة الإعلان ومن ثم فإذا أغفل المحضر هذا البيان في إعلان الطعن وكان إعلان الطعن إعلاناً صحيحاً في الميعاد الذي حددته المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الصادر في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض من الإجراءات الجوهرية التي يدرّب على إغفالها البطالان فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ١٩٦٦/٢/١٧

المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لإستلام الإعلان. فإذا كان الثابت من صورة الإعلان أن المحضر إنتقل إلى مقر إدارة قضائياً الإصلاح الزراعي ومخاطب من ذكر له أنه عماد بهذه الإدارة وسلمه الصورة فإن هذا يكفي لصحة الإعلان ولا يجدي الطاعن وزير الإصلاح الزراعي - بعد ذلك التعليل بعدم وصول الصورة إليه أو الادعاء بأن الصفة التي قررها مستلم الإعلان غير صحيحة.

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٠٧٠ بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٣

منى إنتقل المحضر إلى موطن الشخص المراد إعلانه وذكر إنه سلم صورة الإعلان إلى أحد الأقارب أو أصدقاء المعلن إليه المقيمين معه فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون مكلفاً بالتحقق من صفة من سلم منه الإعلان. لما كان ذلك وكان الثابت أن المحضر إنتقل في الأوقات المحددة في ورقة الإعلان إلى محال إقامة بعض الطعون ضدّهم فلم يجدهم فيها ، وإنما وجد آخر قرر له أنه قريبهم ومقيم معهم فسلمه المحضر صورة الإعلان الخاصة بهم فإن الإعلان يكون قد وقع صحيحاً ولا إعتداد بالقول بأن الإعلان على هذه الصورة قد شابه البطالان إذ سلم إلى من لا يقيم مع المعلن إليهم ولا صفة له من ثم في تسلمه عنهم لأن ذلك لا يعدو أن يكون مجرد إدعاء لم يقيم عليه الدليل.

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١١٩٤ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٩

منى كان الثابت من مطابقة إعلان الإستئناف أن المحضر أثبت فيه أنه إنتقل إلى محل إقامة الطاعنين ومخاطب صهرهم المقيم معهم لعيابهم ، وأعلنه بصورة عريضة الإستئناف ، فإن إعلانهم يكون قد تم وفقاً للقانون ، ولا يجدي الطاعنين إدعاؤهم أن من سلمت إليه الصورة لا تربطهم به صلة ، ذلك أن المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لإستلام الإعلان من ورد بيانهم في المادة العاشرة من قانون المرافعات - المادة ١٢ من القانون السابق - طالما أن هذا الشخص قد عوطب في موطن المراد إعلانه.

*** الموضوع الفرعي : صفة من تسلم الإعلان :**

الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٩

نص الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون المرافعات على أنه إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب لإعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار وعلقت المذكرة الإيضاحية على هذا النص بقولها إنه تضمن الإجراءات الواجب على المحضر إتباعها في حالة عدم وجود الشخص المطلوب لإعلانه في موطنه فنص على أن الورقة تسلم إلى من يقرر بأنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته.. فليس على المحضر أن يتحقق من صحة صفة من يتقدم إليه في موطن المعلن إليه لتسليم الورقة وقد جاء هذا النص تقنياً لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المحضر قد انتقل إلى محل إقامة الطاعن وسلم صورة صحيفة الاستئناف إلى من قرر أنه تابعه وخلص من ذلك إلى رفض طلب الإحالة للتحقيق لنفى تبعية المخاطب معه للطاعن لأنه غير منتج ، فإنه يكون قد صادف صحيح القانون .

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٢

مفاد نص الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون المرافعات أن المشرع لم يوجب على المحضر التحقق من صفة من تسلم صورة الإعلان ولا من حقيقة علاقته بالمراد إعلانه طالما أن ذلك الشخص يؤكد الصفة التي تحول له تسلمها ، ويعتبر الإعلان صحيحاً متى سلمت الورقة إليه على النحو المتقدم لمعى أثبت المحضر أنه إنضل إلى محل الطاعة ومخاطب سيدة سماها ونقل عنها أنها مقبلة معها فإن هذا البيان واضح الدلالة على أن إعلان صحيفة الدعوى الابتدائية قد تم وفق القانون ، ولا يصح النعي على الحكم بأنه لم يبين صلة من تسلمت الإعلان بالطاعة.

الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٩٧٨/١/١٤

المحضر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس مكلفاً بالتحقيق من صفة من تسلم الإعلان منه ما دام هذا الشخص قد عرّط في موطن المراد إعلانه لا يجدى الطاعن التحدى بخلو صورة الصحيفة المعلنه من بيان صفة المخاطب معها وبعدم تأكد الحكم من تسليم الإخطار إليه ما دام لم يدع أن هذه الأخيرة ليست تابعة وأنه لم يتسلم هذا الإخطار ، بالإضافة إلى أن إغفال المحضر في الصورة المعلنه لفظ " تابعته " فقط دون بقية البيانات التي ضمنها أصل إعلان الصحيفة في هذا الشأن لم يؤثر على علم الطاعن بشخص من تسلمت الصورة عنه وهي تابعة المقيمة معه فتكون الغاية التي يبتغيها المشرع من بيان ذلك اللفظ في

صورة الإعلان قد تحققت ، وبالتطبيق للفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون المرافعات لا يحكم بالطلاق رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء.

الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٥٧٩ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٢

لا ينال من صحة الإعلان عدم بيان اسم وصفة من سلمت إليه صورة الإعلان من رجال الإجارة لأن المشرع قد دل بما نوه عنه فى المادة ١١ من قانون المرافعات من الإكتفاء بإخبار المعلن إليه بتسليم الصورة لجهة الإدارة ، على أنه يعتمد فى صحة الإعلان فى هذه الحالة بوصوله لجهة الإدارة دون ما نظر إلى اسم مستلم صورته أو صفته من رجال الإدارة.

الطعن رقم ٢٤٨٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٨٠٣ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢١

القرار أن للمحضر التحقق من صفة مستلم الإعلان إلا أنه ليس له التحقق من وصف العين التى يجرى الإعلان عليها أو إستهتار الغرض الذى - تستعمل فيه خروج ذلك عن طبيعة مهمته التى اناطه بها القانون وإذ خالف المحكم المظنون فيه هذا النظر وأقام قضاء بعدم صحة إعلان المظنون عليه بالحكم الابتدائى الحاصل بالعين محل النزاع إلى أنه لا يقيم بها وأنه يستخدمها كعبادة طيبة مستنداً فى ذلك إلى ما قرره المظنون عليه فى صحيفة إستئنائه وما أثبتته المحضر فى صحيفة الإعلان من أنها تستخدم كعبادة وذلك على خلاف الثابت بالمقد من أنه يستخدمها كمسكن له ودون أن يظهر فى أسماها ما إذا كان قد أجرى تغيير محل إقامته وأخطر الطاعن بذلك فإنه يكون قد شابه قصور فى التسبب مما أدى به إلى الخطأ فى تطبيق القانون .

* الموضوع الفرعى : مواعيد الإعلان :

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٩٦ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٣

مضى تبين أن المحضر إنتقل فى الوقت المحدد فى محضره إلى محل إقامة كل من المظنون عليهم الموضح فى تقرير الطعن فممن وجده حاضراً بشخصه سلمه الصورة الخاصة به ومن وجده غائباً ووجد أحد المقيمين معه كزوجته أو زوجة أخيه أو أخته أو تابعه وقبل كل من هؤلاء الآخرين الإستلام سلمه الإعلان الخاص بمن يقيم معه فى المكان والميعاد الموضحين فى محضره أما من وجده غائباً كذلك ووجد أحد المقيمين معه من أهل منزله أو أكثر من واحد وامتنعوا عن الإستلام وعن ذكر اسمائهم وعن التوقيع بالتالى فقد أثبت ذلك فى محضره فور حصوله ثم إنتقل بعد ذلك لتقسم البوليس الذى يتبعه هؤلاء جميعاً وسلم إلى الضابط المنوب الصور الخاصة بهم ووقع الضابط على أصل الإعلان بالإستلام ثم وجه المحضر إلى أشخاص المطلوب إعلانهم إخطارات مسجلة ضمنها محتويات الإعلان وأنه تقرير بالطعن من مقرره وأنه فعل ذلك لإمتناع

أهل منزله عن الإسلام فإن المخضر يكون قد نزل على حكم القانون في المادتين ١١ و ١٢ من المرات وتكون إجراءاته قد وقعت كلها مطابقة للقانون.

الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٢/٢/١٩٥٩

حددت المادة الثامنة من قانون المرافعات الساعات التي يجوز إجراء الإعلان في خلالها بأنها الفترة بين الساعة السابعة صباحاً والخامسة مساءً كما أن المادة ٣٨٠ لم تفرق بين الإعلان لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار فنصت على أن الإعلان يكون لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة الإعلان قد رسمت المادة ١٢ الطريق الذي يسلكه المخضر في الإعلان وحددت الخطوات التي يخطوها والإجراءات التي يجب عليه أن يتخذها إذا هو لم يجد الشخص المطلوب إعلانه في موطنه ، فإذا كان الثابت أن المخضر انتقل إلى مكتب انجاسى الذى إتخذه المطعون عليهم محلاً مختاراً لهم في الساعة ٣,٥٥ مساء لإعلانهم وأنه إذ وجد المكتب مغلقاً انتقل في الساعة ٤,١٠ إلى قسم البوليس وأعلنهم مخاطباً مع مأمور القسم كما أثبت أنه أرسل إلى المعلن إليهم كتاباً موصى عليه وفقاً لما يقضى به نص الفقرة الثالثة من المادة ١٢ سالفة الذكر ، فإن المخضر يكون قد قام بكل ما أوجب عليه القانون القيام به ، وبالتالي يكون الإعلان صحيحاً ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى على خلاف ذلك قد خالف القانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٤٠ بتاريخ ٢٤/٥/١٩٨٧

من المقرر أنه إذا نص القانون على معاد حتمى لإتخاذ إجراء يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم الإعلان خلاله ويتخضع الراعى في إتخاذ الإجراء خلال الميعاد المحدد للإتخاذ المنصوص عليها في هذا القانون متى كان الميعاد قد بدأ وانقضى في ظله ولو صدر بعد إنقضاء هذا الميعاد قانون آخر يلغى أو يعدل تلك الآثار.

* الموضوع الفرعى : مواعيد المسافة :

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ٢٣/٤/١٩٥٩

علة إضافة معاد المسافة هو تحقيق المساواة بين المتخاصمين بمنح من يبعد موطنه عن المكان الذى يعين فيه الحضور أو إتخاذ إجراء فيه مياعداً يستنفذه في قطع هذه المسافة حتى لا يضيع عليه جزء من مياعده الأصلي في الإسفار وحتى لا يمتاز خصم يقيم في ذات البلدة المراد إتخاذ الإجراء فيها على آخر لا يقيم فيها ومن ثم فإن العلة تنفى عندها يكون المتخاصمين مقيمين في ذات الجهة المراد إتخاذ الإجراء فيها كما تنفى بالنسبة للمسافات داخل مدينتين متى إحصيت مسافة السفر بينهما.

الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢

- الانتقال الذى تنهيه المادة ٢١ من قانون المرافعات هو على ما ورد فى المذكرة التفسيرية - إنتقال ما يستلزم الإجراءات ضرورة إنتقالهم وهم الخصوم ومن ينوبون عنهم من المحضرين وغيرهم ، فإذا كان الإجراء الذى يطالب الطاعن بإضافة ميعاد مسافة إلى الميعاد المعين له فى القانون هو إعلان المطعون عليهم بتقرير الطعن بالنقض - والانتقال الذى يقتضيه القيام بهذا الإجراء هو إنتقال المحضر من مقر محكمة النقض التى حصل على التقرير بقلم كتابها إلى محل من يراد إعلانه بهذا التقرير ، فإن ميعاد المسافة الذى يزداد على ميعاد إعلان الطعن يحسب على أساس المسافة بين هذين المحلين - فإذا كان المطعون عليه مقيماً فى القاهرة فإنه لا يكون للطاعن الحق فى إضافة ميعاد مسافة إلى الميعاد الأصلى المحدد لإعلان الطعن ولو كان موطنه هو بعيداً عن القاهرة .

- الميعاد المعين فى القانون لإعلان المطعون عليهم بتقرير الطعن بالنقض ليس ميعاداً لحضور الطعن أمام محكمة النقض وإنما هو ميعاد مباشرة إجراء فيه هو الإعلان فلا يحسب ميعاد المسافة إلا بالنسبة لما يقتضيه الانتقال للقيام بهذا الإعلان - وهذا الانتقال يقوم به المحضر من مقر محكمة النقض إلى موطن المراد إعلانه - أما إجراءات سحب تقرير الطعن من قلم كتاب محكمة النقض فإن القانون لم يعين لها ميعاداً يجب حصولها فيه حتى يزداد عليه ميعاد مسافة - إذ لا يكون لمواعيد المسافة محل إلا حيث يعين القانون ميعاداً أصلياً لمباشرة الإجراء فيه - ومن ثم فلا يجزئ التحدى بأن قرار الإحالة إلى الدائرة المدنية يعتبر تنبيهاً للطاعن وتكليفاً بالحضور إلى مقر محكمة النقض للقيام بالإعلان وأن إجراءات سحب التقرير من قلم كتابها تقتضى قدومه من محل إقامته بالاسكندرية إلى القاهرة مما يور إعطاءه ميعاد مسافة محسوبة بين هاتين المدينتين .

- لما كان من حق الطاعن أن يعزف إلى ميعاد الثلاثين يوماً المحدد للطعن بالنقض ميعاد مسافة بين موطنه الذى أعلن فيه بالحكم المطعون فيه وبين مقر محكمة النقض التى يجب عمل التقرير بقلم كتابها وذلك لما يقتضيه هذا التقرير من حضوره فى شخص محاميه إلى هذا القلم - فإنه متى قرر بالطنن فلا يعطى له ميعاد المسافة المتقدم ذكره مرة ثانية عند إعلان الطعن وإنما يضاف ميعاد المسافة إلى ميعاد الإعلان بسبب بعد موطن المطعون عليه عن مقر محكمة النقض .

الطنن رقم ١٥٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١١٧٠ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٦٣

إعلان الملعون عليه بصورة من تقرير الطنن لايلزم لإجرائه سوى انتقال الحضر من مقر محكمة النقض الى حصل التقرير بقلم كتابها إلى محل من يراد إعلائه ، ومن ثم فإن ميعاد المسافة الذى يزداد على ميعاد الطنن يحسب على أساس المسافة بين هذين المخين.

الطنن رقم ٣١٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٤٥٢ بتاريخ ٨/٤/١٩٦٥

للطاعن - على ماجرى به قضاء محكمة النقض - أن يضيف إلى ميعاد الثلاثين يوماً المحدد للطعن بالنقض ميعاد مسافة بين موطنه وبين مقر المحكمة التى قرر بالطعن بقلم كتابها وذلك لما يقتضيه هذا التقرير من حضوره فى شخص محاميه إلى هذا القلم.

الطنن رقم ٤٤١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣٤٣ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٦٦

تنص المادة ٢١ من قانون المرافعات بأنه إذا كان الميعاد معيناً فى القانون للحضور أو لمباشرة إجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلومتراً بين المكان الذى يجب الانتقال إليه على أن لا يتجاوز ميعاد المسافة بأية حال أربعة أيام كما تنص المادة ٢٢ من ذات القانون بتنظيم مواعيد المسافة لمن يكون موطنهم بالخارج. ولما كان الانتقال الذى تعينه المادة ٢١ والذى تنصرف إليه مواعيد المسافة المقررة بها بالنسبة لمن يقع موطنهم داخل البلاد كما تنصرف إليه مواعيد المسافة المقررة بالمادة ٢٢ لمن يكون موطنهم خارج البلاد هو - على ما ورد بالمذكرة التفسيرية وجرى به قضاء محكمة النقض - إنتقال من يستلزم الإجراء ضرورة إنتقالهم وهو الخصوم أو من يتوب عنهم من المحضرين وغيرهم.

الطنن رقم ٣٩٠ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٨

تقضى المادة ١٦ من قانون المرافعات بأنه إذا كان الميعاد معيناً فى القانون للحضور أو لمباشرة إجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو متراً بين المكان الذى يجب الانتقال منه والمكان الذى يجب الانتقال إليه على أن لا تتجاوز ميعاد المسافة بأية حال أربعة أيام ، ولما كان الانتقال الذى تعينه المادة ١٦ والذى تنصرف إليه مواعيد المسافة المقررة بها بالنسبة لمن يقع موطنهم داخل البلاد كما تنصرف إليه مواعيد المسافة المقررة بالمادة ١٧ بالنسبة لمن يكون موطنهم خارج البلاد هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنتقال من يستلزم الإجراء ضرورة إنتقالهم وهم الخصوم أو من يتوب عنهم من المحضرين وغيرهم ، وإذا كان الطاعن يطالب بإضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد السنة المحدد لسقوط الخصومة عملاً بالمادة ١٣٤ من قانون المرافعات ، فإنه وإن كان هذا الميعاد وهو ميعاد إجرائي مما يضاف إليه أصلاً ميعاد المسافة وفقاً لما تنص عليه المادتان ١٦ ، ١٧ موافعات إلا أنه لما كان الإجراء الذى يطالب الطاعن من

أجله إضافة ميعاد المسافة في الدعوى الحالية هو إعلان صحيفة تعجيل الدعوى للمطعون ضدها ، وكان الإنتقال الذي يقتضيه القيام بهذا الإجراء هو إنتقال المخضر من مقر المحكمة التي قدمت صحيفة التعجيل إليها محل من يراد إعلانه بها فإن ميعاد المسافة الذي يزداد على ميعاد إعلان صحيفة التعجيل يحسب على أساس المسافة بين هذين المجلين إذ كانت المحكمة التي قدمت لها صحيفة التعجيل كاتبة بجمهورية مصر العربية وكان محل المطعون ضدها بها فإنه لا يجوز بحال أن يجاوز ميعاد المسافة عند إعلانها أربعة أيام عملاً بنص المادة ١٦ مرافعات لا يجدى الطاعن التحدى بأن مقر إقامته الجمهورية العربية الليبية مما يبرر إعطائه ميعاد مسافة قدره ستون يوماً عملاً بالمادة ١٧ مرافعات ليسنى له خلاله الحضور من ليبيا وإعلان خصمه بصحيفة التعجيل ذلك أن مژدى نص المادة ١٣٤ مرافعات أن يقوم صاحب الدعوى بتعجيل دعواه قبل فوات سنة على آخر إجراء صحيح تم فيها وذلك بتقديمه صحيفة التعجيل لقلم المخضرين خلال السنة ليقوم بإعلانها وإلا كانت دعواه عرضة لأن يحكم بسقوطها ، ولا يحسب ميعاد المسافة للمقيم بهذا الإجراء وهو الإعلان إلا فى نطاق ما يقتضيه تمامه وانتقال المخضر من مقر المحكمة التي قدمت إليها صحيفة التعجيل إلى مقر الخصم المراد إعلانه.

الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٥٢ مكتب قسى ٣٩ صفحة رقم ٩٠٨ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٥

النص فى المادة ١٦ من قانون المرافعات يدل على أن الإنتقال الذى عنه هذه المادة ، والنسب تصرف إليه مواعيد المسافة المقررة بها هو - وعلى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية وجرى به قضاء محكمة النقض إنتقال من يستلزم الإجراء ضرورة إنتقالهم من الخصوم ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الطاعن يقسم بمدينة بور سعيد التى يقع بها مقر محكمة الإستئناف ، فإن توكيله محاميا فى الدعوى من مدينة القاهرة لا يعتبر مبررا فى القانون لإضافة ميعاد مسافة إلى الميعاد المحدد للإستئناف.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٧٤ بتاريخ ١٩٣٥/٦/٢٠

إن ميعاد المسافة بحسب المادة ١٧ مرافعات إنما هو زيادة على أصل الميعاد كونه زيادة على الأصل يفيد بداهة أنه يتصل به مباشرة بحيث يكون هو وإياه ميعاداً واحداً مواصلاً الأيام. فإذا كان الميعاد ينتهى آخره وسط أيام عطلة تستمر من بعده وكان لصاحب الشأن ميعاد مسافة فإنه يأخذ هذا الميعاد متلاحقاً متصلاً مباشرة بأيام أصل الميعاد.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٢٤ بتاريخ ١٩٣٧/١٢/٢٣

إن المستفاد من نص المادتين ١٧ و١٩ من قانون المرافعات هو أن الشارع إذ أوجب أن يضاف إلى المواعيد المحددة فى القانون مواعيد المسافة محسوبة بين محل الخصم المطلوب حضوره أو الصادر له التنبيه وأخل

المقتضى حضوره إليه بنفسه أو بواسطة وكيل عنه إنما قصد بمحل الخصم الخلل الذي عرفه بالعبارة المضافة إليه وهو اخل الأصلي الذي يكون الخصم مضطراً إلى الانتقال منه إلى الخلل المقتضى حضوره هو أو وكيله إليه إذن لإنفاذ الخصم عملاً مختاراً لا تتأثر به مواعيد المسافة الواجبة إضافتها إلى الأجل المقررة في القانون للطعن في الأحكام .

* الموضوع الفرعي : وسيلة الطعن فيما أثبتته المحضر بالإعلان :

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٢١ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٨٥٤ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٩

معي كان يتضح من وقائع الدعوى أن الطاعن ادعى أن المخضر - خلافاً لما أثبتته - لم ينتقل إلى منزله وأنه فيما أثبتته من بيانات خاصة بتسليم صورة الإعلان كان مترابطاً بنية عدم إيصال صورة الإعلان إليه فإنه كان من المتعين عليه أن يسلك في إثبات زعمه سبيل الإدعاء بالتزوير لا طلب الإثبات بكافة طرق الإثبات ويكون الحكم المطعون فيه إذ أسس لقضائه بصحة الإعلان على أن الطاعن لم يقرر بالطعن بالتزوير لم يخالف القانون.

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٦٨٩ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٣

معي انتقل المخضر إلى موطن الشخص المراد إعلانه وذكر أنه سلم صورة الإعلان إلى أحد أقارب أو أصحابه المعلن إليه المقيمين معه فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون مكلفاً بالتحقيق من صحة من تسلم منه الإعلان. إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنات قد إقتصرن في طعنهن بالتزوير على أن المخاطب في الإعلان قد ادعى صحة القرابة والإقامة مهن على غير الحقيقة دون الطعن في صحة انتقال المخضر إلى محل إقامتهن وتسليم صورة الإعلان وإنه من ذلك إلى إعياب أن الإعلان قد تم صحيحاً وأن الطعن بالتزوير في صحة تسليم الإعلان غير منتج فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ١١ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٣١٠ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٩

لا بقبل النعي بأن المخضر لم يفت في محضره الخطوات التي إتبعها في الإعلان ، طالما أن الطاعن لم يقدم ما يدل على أنه تمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٨٤٠ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٩

معي كان إعلان صحيفة الإستئناف قد تم ما بين الساعة السابعة صباحاً والخامسة مساءً على ما تقتضيه به المادة الثامنة من قانون المرافعات السابق ، وكان لا يجوز المجادلة في صحة ما أثبتته المخضر في أصل الإعلان

من أنه وجد مكتب - اخاصى - الملن إليه مغلقة ، طالما أن الطاعن لم يدع بتزوير هذا البيان كما أن توجيه الخطاب الموصى عليه إلى تسليم الصورة لجهة الإنارة ولا سبيل لإثبات هذا البيان إلا فى أصل الإعلان دون الصورة التى يكون قد سلمها فعلاً ، وكان الحكم المطعون فيه قد إلترزم هذا النظر فبان النعى عليه بمقولة إن رده على الدلفع بالطلان جاء غامضاً - يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٠٦٦ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٤

من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا ما أثبت المحضر فى أصل الإعلان أنه وجه خطاباً مسجلاً للمعلن إليه بخطره فيه بتسليم الصورة لجهة الإنارة فلا يجوز المجادلة فى ذلك إلا بسلوك طريق الإدعاء بالتزوير ، وكان الثابت على نحو ما تقدم أن المحضر أثبت بأصل إعادة الإعلان وإعلان حكم التحقيق ما يفيد الإخطار بتسليم هذين الإعلانين لجهة الإنارة خلال الميلاد المحدد لذلك قانوناً ومن ثم تكون مجادلة الطاعنين فى عدم إتخاذ هذا الإجراء - دون الإدعاء بالتزوير - فى غير محله.

الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١/١/١٩٨٧

محضر إعلان أوراق المحضرين وعلى ما جرى قضاء هذه المحكمة من المحررات الرسمية التى أسبغ القانون الحجية المطلقة على ما دون بها من أمور باشرها محررها فى حدود مهمته ما لم تبين تزويرها.

الطعن رقم ١٤ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ٥/١٢/١٩٤٩

قر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ " اخاصى بالضراب " أن يكون إعلان الممول بتقدير اللجنة بخطاب موصى عليه مع علم الوصول إذن فإذا كان الحكم ، مع إثباته أن الإمضاء النسوب إلى الممول على علم الوصول مزور عليه وأن الخطاب لم يسلم إلى شخص الممول ولم يعرف من تسلمه وزور إمضاء الممول ، قد خلص إلى أن تزوير هذا الإمضاء لا يؤثر فى صحة الإعلان ما دام قد تم فى المنشأة التى يملكها الممول وأنه لم يكن من الضروري أن يصلمه الممول بشخصه بل الموقع على الوصول كان يستطيع التوقيع بإمضائه ويقوم توقيعه هذا مقام توقيع الممول فى صحة الإعلان المنجر لمعاد المعارضة فى تقدير لجنة الضراب ، فهذا الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، إذ هذا الإعلان لا يكون قد وقع صحيحاً.

أعمال البنوك

* الموضوع الفرعي : إتفاقية تأسيس المصرف العربي الدولي :

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٣٦ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٣٠

الإتفاقية المبرمة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية العربية الليبية وسلطنة عمان بشأن الموافقة على إتفاقية تأسيس المصرف العربي الدولي للتجارة الخارجية والتنمية والنظام الأساسى الملحق بها والتي تم التوقيع عليها بالقاهرة بتاريخ ١٩٧٣/٨/٢٢ أصبحت بصدور القرار الجمهورى رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٧٤ وبعد الموافقة عليها من مجلس الشعب قانوناً من قانون الدولة ، ولما كان الأصل أن أموال المدين جميعها على ما جاء بنص المادة ٢٣٤ من القانون المدنى ضامنة للوفاء بديونه وقد شرع القانون إجراءات تحفظية وأخرى تنفيذية وكفل استعمالها للدائنين تحقيقاً لهذا الغرض بعد أن نص عليها فى تقنين المرافعات لتسود أحكامها فى شأن ما يتم توقيعه من حجوز ، بحيث تعتبر النصوص المنظمة للإجراءات مאלفة الذكر هى الواجبة التطبيق أصلاً ما لم تطرأ ظروف معينة يرى المشرع معها ضرورة تعطيل بعض أحكامه أو إحلال تشريعات خاصة بدلاً عنها ، وكان القرار الجمهورى رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٧٤ مالف الذكر تشريعاً خاصاً فى طبيعته ونطاقه إذ خرج به المشرع عن الأحكام العامة فى شأن إتخاذ إجراءات الحجز القضائى أو الإدارى على حسابات المودعين بالمصرف المظنون عليه الأول ، ووضع لها أحكاماً خاصة ، فرض بمقتضاها عدم جواز إتخاذ تلك الإجراءات على هذه الحسابات وإذ نص فى المادة ١٣ منه على أن " حسابات المودعين والتي توجد فى بلد العضو سرية ولا يجوز الإطلاع عليها ولا يجوز إتخاذ إجراءات الحجز القضائى أو الإدارى عليها " ، وكان من المقرر قانوناً أنه مع قيام القانون الخاص لا يرجع إلى أحكام القواعد العامة إلا فيما لاث القانون الخاص من الأحكام ، فلا يجوز إهدار القانون الخاص بلريعة إعمال قاعدة عامة لما فى ذلك من منافاة صريحة للغرض الذى من أجله وضع القانون الخاص .

* الموضوع الفرعى : الإعتماد المستندى :

الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٩٥٤/٤/١٥

البنك الذى يقوم بتبتيث اعتماد مصرلى لوفاء ثمن صفقة تمت بين تاجرین لا يجوز اعتباره أميناً للطرفین إذ لا توجد لديه ودعية بالمعنى المصطلح عليه قانوناً كما لا يصح وصله بأنه ضامن أو كفيل يتبع لإتزامه لإتزام لمدين المكفول بل يعبر لإتزامه فى هذه الحالة التزاماً مستقلاً عن العقد القائم بين البائع والمشرى فلا يلزم بالوفاء إلا إذا كانت المستندات المقدمة إليه من البائع المقترح لمصلحته الإعتماد مطابقة تماماً لشروط فتح

الاعتماد إذن لمضى كان الثابت من الحكم أن البائع خالف شروط فتح الاعتماد بأن شحن البضاعة من ميناء غير الميناء المنصوص عليها فى تلك الشروط ، وكان الشرط الذى يحدد ميناء الشحن هو من الشروط التى يجب مراعاتها وفقاً لما جرى به العرف التجارى فى هذا الخصوص فإن الحكم إذ قرر أن البنك محق فى عدم صرف قيمة الاعتماد لا يكون له أخطأ فى القانون ولا خالف العرف المقرر فى هذا الشأن.

الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٧٨٧ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٧

إصدار الاعتماد المستندى - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - ليس عملية أصلية يفرض عليها رسم دفعة ولكنه مطرعى عن عملية أخرى هى عملية فتح اعتماد عادى سلفة بمنحها البنك إلى عميله مضمونة بمستندات أو بضائع ما لم يكن للعميل رصيد دائن للبنك يزيد على قيمة الاعتماد فعتدلت بؤرول الاعتماد إلى خصم يقيد فى الحساب المدين للعميل ولا يفرض عليه هذا الرسم باعتبار أنه حصل عند فتح الاعتماد السابق ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى برد رسوم الدفعة التى حصلتها المصلحة على عقود فتح الإعتمادات المستندية دون أن يحقق ما إذا كانت هذه الإعتمادات تتضمن أو لا تتضمن عقود اعتماد عادية سلفة مضافاً إليها أمر دفع مبلغ معين مقابل تسليم مستندات أو بضائع فإنه يكون له خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٢٧٩ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٣١

التزام البنك بالوفاء بقيمة الاعتماد المصرفى من يوم تبيته هو إلزام مستقل عن العقد القائم بين البائع والمشرى على الصفة. فلا يلزم البنك بالوفاء بقيمته - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - إلا إذا نفذ المستفيد شروط فتح الاعتماد.

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٣٣٩ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٢

مضى كان خطاب الهيئة العليا للأدوية يتضمن ضمان المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية لدين البنك الطاعن - الموقوف فى ذمة الطعون ضده - المسعود للأدوية - بسبب الاعتماد المستندى المقترح له من البنك المذكور فإن هذا الخطاب يكون قد تضمن كفالة شخصية من هذه المؤسسة لدين البنك وهذه الكفالة لا يقتضى بها الدين المكفول.

الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٣٤ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٨٠٦ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٣

مضى كان ما خلصت إليه المحكمة ، لا يتفق مع طبيعة عقود أو عمليات فتح الاعتماد بمنها الفنى الدقيق وهى تمثل ديناً على العميل دون أن تكون مغطاة كلياً أو فى جزء منها ، وذلك على ما أوضحت عنه

المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٦ المعدل للمادة الثالثة من الفصل الثاني من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بفرض رسم دفعة على عقود أو عمليات فتح الإعتقاد إذ ورد بها ما يلي " وكذلك روى إستبدال الرسم النسي فيما يتعلق بعقود أو عمليات فتح الإعتقاد وتحديد بها بالرسم التدريجي المعمول به حاليا ، ولما كان قد ثار الخلاف حول مدى خضوع عقود أو عمليات فتح الإعتقاد التي تمثل قرضا أو سلفة من البنك ، فقد رأى حسم هذا الخلاف بقصر سريان الرسم على الإعتمادات بمعناها الفنية الدلالية وهي تلك الإعتمادات التي تمثل ديناً على العميل قبل البنك دون أن تكون مغطاة كلياً أو في جزء منها " وكان لا يغير من هذا النظر أن المبالغ دفعت - من الشركة المشربة للأقطان - إلى العميل - البائع في عقود توريد الأقطان - قبل قطع السعر ، إذ يتفق ذلك مع ما جرى به العرف في تجارة القطن بالنسبة للعقود موضوع النزاع ولها يراعى تحديد الثمن ويبقى معلقاً على ممارسة كل من الطرفين حقوقه ووفائه بالتزاماته ، وكان لا وجه للتحدي بإشراط إستحقاق فائدة على المبالغ التي يسحبها العميل - من الشركة المشربة للأقطان - إذ هي مقابل التسهيلات الممنوحة له من الشركة وليس من شأنها أن تغير من وصف هذه العقود. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ جرى في قضائه على أن العقود موضوع النزاع لا تنطوي على عقود أو عمليات فتح إعتقاد ولا يستحق عنها رسم الدفعة المقرر عليها ، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح.

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٩

الكفالة في عقد فتح الإعتقاد لا تضمن إلا الإلتزامات العميل الناشئة من تنفيذ هذا العقد وحده ، ولا تمتد إلى الإلتزامات التي تنشأ في ذمته قبل فتح الإعتقاد أو بعده أو مخالفة لشروطه .

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ١٠٤٠ بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٣١

المستقر في قضاء هذه المحكمة - أن إصدار الإعتقاد المستندى ليس عملية أصلية يفرض عليها رسم دفعة ولكنه منظر من عملية أخرى هي عملية فتح إعتقاد عادي بسلفة يمنحها البنك إلى عميله مضمونة بمستندات أو بضائع ما لم يكن للعميل رصيد دائن للبنك يزيد على قيمة الإعتقاد ، فعندئذ يؤزل الإعتقاد إلى خصم يقيد في الحساب المدين للعميل ، ولا يفرض عليه هذا الرسم باعتبار أنه حصل عند فتح الإعتقاد السابق ، وما جرى به قضاء هذه المحكمة على النحو سالف البيان يتفق مع التعديل الذي أدخله المشروع فيما بعد بالقانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٦ على المادة الثالثة من الفصل الثاني من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدفعة ، وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون بقولها " لما كان قد ثار الخلاف حول مدى خضوع عقود أو عمليات فتح الإعتقاد التي لا

تمثل قرضاً أو سلفة من البنك ، فقد رُؤى حسم هذا الخلاف بقصر مريان الرسم على الإعتمادات بمعناها
الفنى الدقيق ، وهى تلك الإعتمادات التى تمثل ديناً على العميل قبل البنك دون أن تكون مغطاه كلها أو
فى جزء منها " .

الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٧٦٦ بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٣

مضى كان الإتفاق قد تم بين المطعون عليها الثانية والبنك الطاعن على فتح إعتماد مستدى لصالح المطعون
عليها الأولى ، إنزم الطاعن بمقتضاه أن يضع المبالغ التى حددتها المطعون عليها الثانية تحت تصرف المطعون
عليها الأولى مقابل رهن البضاعة المبيعة منها للمطعون عليها الثانية ، وكانت المطعون عليها الأولى قد لبّلت
تنفيذ هذا الإتفاق بإصدارها الأذن المظلة للبضاعة والتى تضمنت أمر مخازنها بتسليم البضائع المبيّنة بها
للطاعن ، فإنها تكون ملزمة بتنفيذ ما تضمنه فتح الإعتماد من شروط وتعليمات ، ومن بينها رهن البضاعة
موضوع الأذن لصالح الطاعن كضمان لقيام المطعون عليها الثانية بسداد قيمة الإعتماد التى لها إستلام
البضاعة إذا ما سددت قيمتها وإلا ظل الطاعن حاسباً له وتسلم البضاعة بمقتضاها واستوفى قيمة الإعتماد
من ثمنها قبل أى دائن آخر ، سواء كان دائناً عادياً أم دائناً متاعراً فى الترتيب وذلك بطلب يعها بالكيفية
المبيّنة بالقانون إذ كانت المطعون عليها الأولى قد أضاعت على الطاعن حقه فى حبس البضاعة المرهونة
والتقدم على غيره من الدائنين بتسليمها البضاعة للمطعون عليها الثانية رغم تعهدهما فى الأذن الصادرة
منها بتسليم البضاعة إليه مما يجعلها مسئولة عن مقابل ما ضاع من الرهن الضامن للوفاء بالدين أو ما بقى
منه ، وكان ما تضمنته طلبات فتح الإعتماد من سقوط مسئولية المطعون عليها الأولى عند سحب البضاعة
بمعرفة المطعون عليها الثانية أو تسليمها إليها بمخازنها قاصراً على مسئوليتها الناشئة عن السرقة أو الحريق
ولا يعفيها من تنفيذ شروط وتعليمات فتح الإعتماد ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر ورتب
على تسليم المطعون عليها الأولى البضاعة للمطعون عليها الثانية قبل حصولها على الأذن المظلة لها
والمرهونة لدى الطاعن سقوط مسئوليتها بمقولة إن الطاعن قد أعطى للمطعون عليها الثانية حق سحب
البضائع بمعرفتها أخذاً بما جاء بطلبات فتح الإعتماد عن مسئوليتها فى حالة السرقة أو الحريق ، فإنه يكون
قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله .

الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٩٠٦ بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٣

مؤدى ما نصت عليه المادتان ٥٩ ، ٤٦٠ ، ١/٤ ، ٢ من قانون المرافعات السابق - وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة - أنه يجب أن يكون الحق الموضوعى المراد إقتضاؤه بالتنفيذ الجبرى تحقيق الوجود ومعين
المقدار وحال الأداء ، وأن يكون السند التنفيذي دالاً بدياته على توافر هذه الشروط فيه ، فإذا تخلف فى

الحق أحد هذه الشروط فإنه لا يجوز التنفيذ لإقتضائه ، وكل إجراء يتخذ في سبيل التنفيذ يكون باطلاً إلا أن المشرع أجاز إستثناء من هذا الأصل التنفيذ بمقدور فتح الإعتماد الرسمية ولو لم تتضمن الإقرار بقضئ شيء ، وأوجب في ذات الوقت - حماية لمصلحة المدين الحاصل التنفيذ ضده - أن يعلن عند الشروع في التنفيذ مع عقد فتح الإعتماد مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية ، وأن المحكمة التي إستعملها المشرع من ذلك هي إعلام المدين وأخطاره بما هو ملزم بأدائه على وجه اليقين وتخويله مراقبة إستيفاء السند المنفذ به لجميع الشروط الشكلية والموضوعية التي يكون بتوافرها صالحاً للتنفيذ بمقتضاه فإن آثار المدين منازعة بشأن فقدان الحق لشروطي تحقق الوجود أو تعيين المقدار تحتم أن تكون منازعته جدية تنير الشك في وجود الحق أو حقيقة مقداره وتقدير ما إذا كانت المنازعة جدية أو غير جدية هو مما يستقل به القاضي الموضوع.

الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٦

المصرف الذي يفتح إعتماداً مستنداً للوفاء بشمن صفقة تمت بين تاجرين لا يلتزم بالوفاء إلا إذا كان هناك تطابق كامل بين المستندات وشروط فتح الإعتماد دون أن يكون للبنك في ذلك أدنى سلطة في التقدير أو التفسير إذ كان الثلاث الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الثاني - البنك - رفض صرف قيمة الإعتماد للطاعن بناء على ما اكتشفه من مخالفة بيانات الشهادة الزراعية الصحية لبيانات البضاعة في باقي المستندات المقدمة من حيث عدد الصناديق المعبأة فيها ووزن كل صندوق وأن تلك الشهادة تحمل تاريخاً لاحقاً لتاريخ الشحن مما شكك البنك في سلامتها فضلاً عن خلوها من بيان صلاحية البضاعة وفق ما تنص عليه شروط فتح الإعتماد ، فإن الحكم إذ إنتهى إلى أن المطعون ضده الثاني محق في عدم الصرف لإلتزامه بتعليمات المطعون ضدها الأولى إلتزاماً صرفياً لا يكون قد أخطأ في فهم الواقع.

الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٥٣٣ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٠

البنك الذي يقوم بتثبيت إعتماد مصرفي لوفاء شمن صفقة تمت بين تاجرين لا يعتبر وكيلاً عن المشتري في الوفاء لتبائع بقيمة الإعتماد كما لا يعتبر ضامناً أو كفيلاً يتبع إلتزام عميله المشتري بل يعتبر إلتزامه في هذه الحالة إلتزاماً مستقلاً عن العقد القائم بين البائع والمشتري يلتزم بمقتضاه الوفاء بقيمة الإعتماد متى كانت المستندات المقدمة إليه من البائع المقترح لمصلحته الإعتماد مطابقة تماماً لشروط الإعتماد لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على أنه وإن كانت المستندات التي قدمها الطاعنة إلى البنك - المطعون ضده الأول - مطابقة تماماً لشروط فتح الإعتماد إلا أنه لا يسوغ لها المطالبة بقيمة الإعتماد طالما قد إصدرت البضائع المبعة وأعدت شحنها إلى مصر لما يترتب على ذلك من تعثر

تسليم البنك مستندات الشعن وهذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون ذلك أنه وقد نشأ للطاعة حق في صرف قيمة الإعتماد بتدعيمها المستندات المطابقة لشروط فتح الإعتماد فإن هذا الحق لا يتأثر بما حدث بعد ذلك من إلزام السلطات البريطانية للطاعة أياً كان السبب - بإعادة شحن البضاعة المبيعة إلى مصر إذ أن علاقة البنك - المظنون ضده الأول - بالطاعة المقصوح لصلحتها الإعتماد منفصلة عن علاقته بعمله المشرى كما أنها منفصلة عن علاقة هذا العميل بالطاعة - الباتمة - فهو وشأنه في الرجوع عليها بما عسى أن يكون له من حقوق ناتجة عن عقد البيع. لما كان ذلك وكان الحكم المظنون فيه قد عالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٤

الأصل هو براءة الذمة وإنشائها عارض ويقع عبء الإثبات على عاتق من يدعى ما يخالف الثابت أصلاً مدعياً كان أو مدعى عليه كان الثابت من عند فتح الإعتماد المورخ ... بين البنك الطاعن ومورث المظنون ضدهم أنه حساب جار مضمون الوفاء بتأمين بضائع يودعها طرف البنك الطاعن رهناً وتأميناً للوفاء برصيد هذا الحساب وقد ورد فيه أن البنك الطاعن يعتبر وكلاً عن مورث المظنون ضدهم في بيع تلك البضائع المرتبهة بالكيفية التي يراها محققة لصلحة طرفي العقد وأن عليه بهذا الوصف عبء إثبات ما دفعه إلى الغير عن موكله إعمالاً بنص المادة ٧٠٥ من التعمين المدني التي توجب على الوكيل أن يراعى موكله بالمعلومات الضرورية عما وصل إليه في تنفيذ الوكالة وأن يقدم له حساباً عنها.

الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٢٥ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٨

فتح الإعتماد هو عقد بين البنك وعميل يتعهد فيه البنك بوضع مبلغ معين تحت تصرف العميل خلال مدة معينة ليكون لهذا الأخير حق سحبه كله أو بعضه بالكيفية التي يراها وفي مقابل فتح الإعتماد يلتزم العميل بأداء العمولة المتفق عليها وهو ملزم بأدائها ولو لم يستخدم الإعتماد المقصوح لصالحه كما يلتزم ببرد المبالغ التي يسحبها من الإعتماد وفوائدها إذا إضطررت فوائده.

الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٥١ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٧

جرى قضاء هذه المحكمة على أن للبنك الذي يفتح إعتماداً مستنداً للوفاء بشمن صفقة تمت بين تاجرين لا يعتبر وكلاً عن المشرى في الوفاء للبائع بقيمة الإعتماد كما لا يعتبر ضامناً أو كلاً يتبع إلتزامه إلتزام عميلة المشرى بل يعتبر إلتزامه في هذه الحالة إلتزاماً مستقلاً عن العقد القائم بين البائع والمشرى يلتزم بمقتضاه الوفاء بقيمة الإعتماد متى كانت المستندات المقدمة إليه مطابقة لما تضمنه خطاب الإعتماد دون أن يكون للبنك في ذلك أدنى سلطة في التقدير أو التصير أو الإستنتاج.

- ليس للبنك فلاح الإعتماد أن يدخل فى إعتباره شروط عقد البيع ولا شروط عقد الإعتماد أو علاقته بعملية المشرى كما أن محافظة البنك على مصلحته لا يمكن أن تكون أساساً للخروج على عبارات خطاب الإعتماد التى تحدد وحدها علاقته بالمستفيد من الإعتماد .

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن التناقض الذى يعيب الحكم هو ما تعارض به الأسباب وتتهافت لتساحى ويسقط بعضها بعضاً بحيث لا يبقى منها ما يقيم الحكم ويحمّله لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإلزام البنك الطاعن بقيمة الإعتماد على أن سند الشحن المقدم من المطعون ضدها الأولى يطابق مع ما ورد بشأنه فى خطاب الإعتماد وأن المنازعة فى شأن المسئول عن غرامة التأخير تخرج عن نطاق الإعتماد المستندى ، فإن النعى على الحكم بالتناقض يكون وارداً على غير محل.

- إنتهاء الحكم صحيحاً إلى حق المطعون ضدها البائعة فى صرف قيمة الإعتماد حيث قدمت المستندات المطابقة لشروط فتح الإعتماد فإن هذا الحق لا يتأثر بالعلاقة الناشئة عن عقد البيع أو أن علاقة البنك الطاعن بالمطعون ضدها البائعة المقصوح لمصلحتها الإعتماد منفصلة عن علاقته بعملية مشرى ، كما أنها منفصلة عن علاقة هذا العميل بالمطعون ضدها البائعة وإذ إنتم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون فيما أورده رداً على دفاع الطاعن بما يكون معه النعى عليه بالقصور فى التسبب على غير أساس.

- إنتهاء الحكم صحيحاً إلى حق المطعون ضدها البائعة فى صرف قيمة الإعتماد حيث قدمت المستندات المطابقة لشروط فتح الإعتماد فإن هذا الحق لا يتأثر بالعلاقة الناشئة عن عقد البيع أو أن علاقة البنك الطاعن بالمطعون ضدها البائعة المقصوح لمصلحتها الإعتماد منفصلة عن علاقته بعملية مشرى ، كما أنها منفصلة عن علاقة هذا العميل بالمطعون ضدها البائعة وإذ إنتم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون فيما أورده رداً على دفاع الطاعن بما يكون معه النعى عليه بالقصور فى التسبب على غير أساس.

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٤٩ مكتب قضاى ٣٥ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٠

لما كان سداد قيمة الزرقة التجارية المقدمة لبنك من الغير خصماً من الحساب الجارى لا يتم إلا إذا إتفق البنك مع عميله - صاحب ذلك الحساب - لإعتماد الخصم لما كان ذلك وكان الخبير الذى ندينه محكمة أول درجة والمقدم صورة تقريره بملف الطعن - قد أثبت - بعد إطلاعه على عقدى فتح الإعتماد بالحساب الجارى والسندات الإذنية الثلاثة المخر عنها بروتستات عدم الدفع. أن تلك السندات كانت محررة من المطعون ضده مظهرة من داته إلى البنك الطاعن وأن عقدى فتح الإعتماد بالحساب الجارى قد

جرى تنفيذهما - حسيما هو متفق عليه بينهما - بطريق خصم السندات الإذنية الحرة لأمر المطعون ضده والمظهرة منه إلى البنك الطاعن وإضافة قيمتها إلى حسابه الجارى وكان لا خلاف بين الطرفين حول هذا الرأى الذى أتيه الأخير فى تقريره " ... وكان الثابت فى الدعوى أن المطعون ضده لم يقدم ما يثبت أن إتفاقاً تم بينه وبين البنك الطاعن على إعتداد خصم قيمة السندات الإذنية الحرة منه لأمر الفرع من حسابه الجارى أو أنه طلب من البنك إجراء هذا الخصم فإن البنك الطاعن لا يكون ملزماً بسداد قيمة السندات الإذنية - محل النزاع - فى الحساب الجارى للمطعون ضده وخصمها منه يكون من حقه بصفته حاملاً لها - عند عدم وفاء المطعون ضده بقيمتها أن يحسرها بروتينات عدم دفع وذلك للإحتفاظ بحقه فى الرجوع على المظهرين إذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى خطأ الطاعن فى تحرير بروتينات عدم الدفع ضد المطعون ضده إستناداً إلى القول بأن حسابه الجارى كان يسمح وقتها للوفاء بقيمة السندات الإذنية الحرة عنها تلك البروتينات. فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يسوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ١٨/٢/١٩٨٥

- وإذ كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن عقد الإعتداد المستدى عقد مستقل عن عقد البيع يتعهد بمقتضاه البنك فاتح الإعتداد - وبناء على طلب العميل الآمر - إذا كان الإعتداد قطعياً - بالوفاء بقيمة الإعتداد للمستفيد أو بقبول الكمبالة التى يسحبها عليه الأخير إذا كانت مستداته كاملة ومطابقة تماماً لشروط خطاب الإعتداد ، إلا أن خطأ الحكم فيما ذهب إليه من أن عقد الإعتداد المستدى هو عقد بين البائع والمشوى وأن البنك فاتح الإعتداد لا شأن له به سوى أنه أمين للطرفين لم يكن له أثر فى قضائه ذلك أن الحكم عاد عند تطبيق آثار ذلك العقد وقرر بالتزام البنك فاتح الإعتداد بالوفاء للمستفيد إذا كانت مستداته مطابقة لخطاب الإعتداد وهو ما يتفق مع الصريف الصحيح لعقد الإعتداد المستدى ومن ثم فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون - فى خصوص هذا السبب - يكون غير مقبول .

- قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن أساس نظام الإعتداد المستدى غير القابل للإلغاء هو إستقلاله عن عقد البيع القائم بين البائع والمشوى يلتزم بمقتضاه البنك الذى فصح الإعتداد بالوفاء بقيمته متى كانت المستندات المقدمة إليه مطابقة تماماً لما تضمنه خطاب الإعتداد دون أن يكون له فى ذلك أدنى سلطة فى التقدير أو التفسير أو الإستنتاج ، وفى ذات الوقت ليس للبنك أن يستغل دون موافقة عمله بتعديل شروط الإعتداد وعليه إذا ما قدمت له مستندات الشحن من المستفيد أن يقوم بمطابقتها على ما ورد بشأنها فى خطاب الإعتداد بحيث إذا لم يعرض عليها خلال أجل معقول يكفى لفحصها اعتبر ذلك قبولاً لها بجانبتها التى قدمت بها بما يوجب عليه إلتزامه بالوفاء بقيمة الإعتداد.

- إذ كان مؤدى النص في عقد الإعتدال على قابليته للتحويل أنه يجوز للمستفيد نقله كله أو بعضه إلى شخص يسمى المستفيد الثاني محل عمله فى تنفيذ إلتزاماته الواردة بعقد الإعتدال طبقاً لذات الشروط المنقوشة عليها فيه ، فإن إلتزام البنك فالح الإعتدال بالوفاء بقيمة ينشأ بمجرد تصديق خطاب الإعتدال إلى المستفيد أو من يعينه ، والأصل أن هذا الخطاب وحده هو المرجع فى تحديد الإلتزام البنك قبل المستفيد حتى ولو تضمن شروطاً مغايرة لما ورد فى عقد فتح الإعتدال الأصلى.

الطعن رقم ١٣٣٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٨٧٧ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢

- الإعتدالات المستندية وسيلة لتسوية الثمن فى البيوع الدولية بموجبها يستطيع البائع قبض ثمن البيع من البنك فور شحنه ولو لم يصل إلى المشترى وذلك بمجرد تقديمه المستندات الدالة على تنفيذ الإلتزامه.

- يستطيع البائع إضطرار بنك معين لفتح الإعتدال عن طريقه ليتمكن من الحصول بموجبه على التسهيلات الإئتمانية والتمويل اللازم لذا حق له التعويل بصفة جوهرية على شخص البنك والتحكم بتحديد الوارد بعقد البيع لا يراه من مصلحة فى التعامل معه ذلك أن الإعتدال المقترح يعتبر عملية تجارية مستقلة عن كل من عقد البيع وعقد فتحه ينشأ عنها إلتزام محدد مبين بخطاب فتح الإعتدال فى مواجهة البائع المستفيد لا يملك البنك فى حالة الإعتدال المباشر المشتركة فى فتحه - فى حالة الإعتدال الدائرى - تعديله أو الرجوع فيه بعد إستلام البائع المستفيد خطاب الإعتدال ومن ثم فإن إضراره يعتبر إضراراً لعنصر جوهرى فى العقد يوجب على المشترى تنفيذه طبقاً لما ورد بالعقد والإلتزامه هو إلتزام مقابل لإلتزام البائع بتسليم البيع فإذا فتح المشترى الإعتدال بالمخالفة للشروط الواردة بعقد البيع كان للبائع أن يلغى عنه ويعتبر المشترى متخلفاً عن تنفيذ إلتزامه الجوهري وذلك ما لم يقبله البائع صراحة أو ضمناً بالسكوت عن المخالفة والبدء فى تنفيذ إلتزاماته المقابلة ، ويحق له فى الحالة الأولى أن يمتنع عن تنفيذ إلتزامه بتسليم المبيع معتصماً بحقه فى الدفع بعدم التنفيذ إذا ما طوّل به إعمالاً لحكم المادة ١٦١ من القانون المدنى.

الطعن رقم ١٦٨٥ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٠٦ بتاريخ ١٩٨٩/٦/١٩

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن البنك الذى يفتح إعتدالاً مستنداً للوفاء بتمن صفقة تمت بين تاجرين لا يعتبر وكلاً عن المشترى فى الوفاء للبائع بقيمة الإعتدال كما لا يعتبر ضامناً أو كفياً يبيع الإلتزامه عملية المشترى ، بل يعتبر إلتزامه فى هذه الحالة إلتزاماً مستقلاً عن العقد القائم بين البائع والمشرى ، يلتزم بمقتضاه بالوفاء بقيمة الإعتدال متى قدم إليه المستفيد منه المستندات المبينة بخطاب فتحه مطابقة تماماً لما تضمنه ومتطابقة فيما بينها من الناحية الشكلية ، ودون أن يكون للبنك أو فى سلطة فى التقدير أو التفسير أو الإستنتاج ، إذ ليس من واجبه فحصها من الناحية الموضوعية لأن المستندات وليست بالضمان

هي الأداء الوحيدة التي يقوم عليها التعامل بين ذوى الشأن في الإعتماد فالبك فاتح الإعتماد وكذلك البنك المثلث المعزى له ممنوع من النظر خارجها وليس له إلا التأكد من مدى مطابقتها لما ورد بمخطاب فتح الإعتماد المرسل للمستفيد لأن سلامة كل مستند يجب أن تستمد من ذاته فحسب فلا تكتمل من مستند آخر.

- يبقى للبنك رفض المستندات المقدمة إليه والإمتناع عن صرف قيمتها في حدود الإعتماد المقترح إذا وجد بينها تناقضاً ، وإن كان يجوز له صرف قيمتها بتسوية مشروطة أو معلقة على شرط فاسخ هو رفض العميل المشتري لها مع حقه في ردها إلى المستفيد وإسداد قيمتها عنه نقداً أو بإجراء قيد عكسي بدفاتره إذا كانت التسوية قد تمت بطريق القيد في حساب لديه.

الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٥٤ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١٩٩٠/٧/٩

- الإعتماد المستدئ ، تعهد مصر في مشروط بالوفاء ، صادر من البنك فاتح الإعتماد بناء على طلب المشتري الأمر بالمطابقة لتعليماته والشروط التي يحددها ويسلم البائع المستفيد ، مستهدفاً الوفاء بقيمة السلعة أو السلع المشتراة خلال فترة محددة في حدود مبلغ معين ، نظير مستندات مشروطة ويجرى التعامل في ظله بين البنك فاتح الإعتماد والبنك المؤيد أو المعزى له - إن وجد - وبين كل من الأمر والمستفيد على المستندات وحدها وسلامتها ومطابقتها في مجموعها ومطابقتها للشروط الواردة في الطلبية دون نظر إلى المضاعة أو العلاقة الخاصة بين البائع والمشتري حول العقد الذي يحكم علاقتها ومدى صحته ونفاذه بينهما والمؤثرات التي تطرأ عليه ، باعتبار فتح الإعتماد بطبيعته عملاً تجارياً مستقلاً عن عمليات البيع والشراء والعقود الأخرى التي يستند إليها - ولا يعتبر البنك فاتح الإعتماد أو المعزى له ذا علاقة بها أو ملتزماً بأحكامها ، كما يخضع هذا التعامل أساساً للشروط الواردة في الطلب فتح الإعتماد وإذ هي التي تحدد التزامات البنك فاتح الإعتماد وحقوق وواجبات كل من الأمر والمستفيد لأن قصرت عن مجابهة ما يثور من أنزعة أثناء تنفيذه ، طبقت الأعراف الموحدة للإعتمادات المستدئية التي صاغتها غرفة التجارة الدولية بباريس وإعتمدها لجنتها التنفيذية في ١٩٧٤/١٢/٣ قبل تعديلها في أكتوبر ١٩٨٤ ، مع جواز تكملتها بنصوص ومبادئ القانون الداخلي لقضايا النزاع ، وإذ كان ذلك وكانت هذه الشروط في تطبيقها تخضع لسلطة محكمة الموضوع في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها وتفسير القرارات والإنفاقات والمشارطات وسائر انحرافات بما تراه أولى إلى نية عالديها أو أصحاب الشأن فيها مستهدية في ذلك بوقائع الدعوى وظروفها وما تفيد به العبارات في جللتها لا كما تفيد عبارة معينة فيها مستقلة عن

بأبى عباراتها دون رقابة محكمة النقض عليها ما دامت لم تخرج فى تفسيرها عن المعنى الذى تحتمله عبارات
المرور ما دام ما إنتهت إليه سائفاً وله أصله الثابت بالأوراق.

- يتعين على البنك فاتح الإعتماد أن يفحص كافة الوثائق التى يقدمها المستفيد ببنائية معقولة للتأكد من
مطابقتها فى ظاهرها لشروط وتفاصيل الإعتماد مطابقة حرفية كاملة دون أى تقدير لمدى جوهريته أى
شرط فيها إذ قد يكون له معنى فنياً لا يدركه البنك أو موضع إعتبار خاص لدى الأمر.

- يتعين على البنك فاتح الإعتماد فى حالة طلب تعزيز من مصرف آخر ، الإلتزام بشروط وتفاصيل
الإعتماد ، بأن يتضمن إعطائه للبنك المريد أو المعزز سواء طلب ذلك برقياً أو تليفونياً أو بواسطة جهاز
التلكس أو بالتعبئة البريدية ، كافة الشروط التى ضمنها المشرى طلبه فتح الإعتماد حتى يكون المستفيد
على علم تام بكافة الحقوق والإلتزامات المترتبة على ذلك الإعتماد.

- إعتبار الفاتوريتين المبدئيتين جزءاً من عقد فتح الإعتماد ، يرتب إلزام البنك الطاعن فى فحصه
وقبوله لمستندات المستفيد بشروط المطعون ضده وأخصها الشحن الفوري وعدم إعادة الشحن.

*** الموضوع الفرعى : البنك للرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى :**

الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤٧ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٩١/١/٧

مؤدى النص فى المادة الأولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان
الزراعى أن العلاقة بين البنك المذكور والعاملين به علاقة لائحية تنظيمية بوصفهم موظفين عموميين بحكم
تبعيتهم لشخص من أشخاص القانون العام ، ومن ثم فإن الإختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بالقرارات
الصادرة فى شأن أجورهم وما يلحق بها يكون معقوداً بجهة القضاء الإدارى دون جهة القضاء العادى
أخذاً بحكم المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

*** الموضوع الفرعى : التسهيلات الإئتمانية :**

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٧٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٩٣٦ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٧

القروض التى تعقدتها المصارف تعبئ بالنسبة للمصرف المقرض عملاً تجارياً بطبيعتها وفقاً لنص المادة الثانية
من قانون التجارة. أما بالنسبة للمقرض فإنه وإن اختلف الرأى فى تكييفها إذا لم يكن المقرض تاجراً أو
إذا كان المقرض مخصصاً لأغراض غير تجارية ، إلا أن محكمة النقض ترى إعتبار القروض التى تعقدتها
البنوك فى نطاق نشاطها المعتاد عملاً تجارياً مهما كانت صفة المقرض وأياً كان الغرض الذى خصص له
القرض. ذلك أن البنك المقرض يتحمل عادة فى سبيل الحصول على الأموال التى يلبى بها حاجات
المقرضين أعباء أكثر فداحة من المقرض العادى إذ هو يحصل على هذه الأموال من المصارف الأخرى التى

تقاضى منه فوائد على متجمد الفوائد غير مقيدة بالحظر الوارد فى المادة ٢٣٢ مدنى - على أساس أن المعاملة بين المصرفين هى معاملة تجارية تدخل فى نطاق الامتناء الوارد بتلك المادة وليس من المقبول أن يحرم المصرف من هذه المزايا عندما يقرض الغير ، هذا علاوة على ما يتعرض له المصرف من مخاطر فى القروض الطويلة الأجل ومن حرمانه من أموال كان يمكنه استثمارها فى وجوه أخرى غير القرض تدر عليه أرباحاً أكثر - وما يؤيد هذا النظر أن الشارع المصرى قد أصدر فى ظل القانون المدنى الجديد القانون رقم ١١٠ سنة ١٩٥٦ بإنشاء بنك الائتمان العقارى وأجاز لهذا البنك منح قروض طويلة الأجل لغير التجار ولغير أغراض تجارية - وهذه القروض تفرض بسبب طول أجلها تجاوز الفوائد لرأس المال - مما يلد أن المشرع قد خرج بهذه القروض عن نطاق الحظر المنصوص عليه فى صدر المادة ٢٣٢ من القانون المدنى وهو ما لا يمكن تفسيره إلا بأنه قد اعتبر تلك القروض تجارية وتبعاً لذلك تخضع للقواعد والعادات التجارية التى تبيح تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ومجازة مجموع الفوائد لرأس المال.

الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٣٣ مكتب قضاى ١٩ صفحة رقم ٤٩٣ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٥

القروض التى تقبدها المصارف تعتبر بالنسبة للمصرف القرض عملاً تجارياً بطبيعته وفقاً لنص المادة الثانية من قانون التجارة وهى كذلك بالنسبة للمقرض مهما كانت صفته والقرض الذى خصص له القرض فإن هذه القروض وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض تخرج عن نطاق الحظر المنصوص عليه فى المادة ٢٣٢ السابقة الذكر وتخضع للقواعد والعادات التجارية التى تبيح تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ومجازة الفوائد لرأس المال.

الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٣٥ مكتب قضاى ٢٠ صفحة رقم ١٣٦٣ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٣٠

من الجائز أن يتخذ عقد القرض صوراً مختلفة غير صورته المألوفة من قبيل الخصم وفتح الاعتماد وخطابات الضمان باعتبار أنه يجمع بينها كلها وصف التسهيلات الائتمانية ويصدق عليها تعريف القرض بوجه عام الوارد فى المادة ٥٣٨ من القانون المدنى.

الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٤٦ مكتب قضاى ٣٤ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٣١

إذا كانت القروض التى تقبدها المصارف تعتبر بالنسبة للمصرف القرض عملاً تجارياً بطبيعته وفقاً لنص المادة الثانية من قانون التجارة كما أن هذه القروض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تعتبر أيضاً عملاً تجارياً بالنسبة للمقرض مهما كانت صفته أو الغرض الذى خصص له القرض ، فإن هذه القروض تخرج عن نطاق الحظر المنصوص عليه فى المادة ٢٣٢ من القانون المدنى ويحق بشأنها تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ومجازة الفوائد لرأس المال.

*** الموضوع الفرعي : الحد الأقصى للفائدة :**

الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ١٩٥٦/٢/١٦

إذا كان الحكم قد قضى بفائدة سعرها ٨٪ بعد سريان القانون المدني الجديد فإنه يكون قد خالف القانون ذلك أن الحد الأقصى المقرر للفائدة التي يجوز الإتيان عليها قانوناً هو مما يتصل بقواعد النظام العام مما يستلزم سريانه من تاريخ العمل بهذا القانون حتى على الإلتفاتات السابقة.

الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٣٤٥ بتاريخ ١٩٧٦/٦/١٤

مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٢٢٧ مدنى ، أن القانون لا يحظر على الدائن أن يجمع بين تقاضى العمولة والفائدة المتفق عليها ، ولور زاد مجموعهما عن الحد الأقصى المقرر قانوناً للفائدة إلا إذا كانت العمولة المشروطة لا تقابلها خدمة حقيقية يكون الدائن قد أداها إذا كان الحكم قد انتهى إلى أن العمولة التي إقتضاها البنك المظنون ضده من الطاعن الأول كانت مقابل خدمات حقيقية ومشروعة قام بها تنفيذاً لعقد التفويض بالبيع المبرم بينهما ولم تكن فوائد ربوية مستورة ، فإن ما ينمى الطاعن فى هذا الصدد يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٧٩/٤/١٦

تحدد المادة ٢٢٦ من القانون المدني سعر الفائدة القانونية فى المسائل التجارية بواقع ٥ ٪ وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة قضى فى مادة تجارية بالزام الطاعة بأن تدفع للمطعون ضده جزء من التعويض الذى طالب به وفائدته القانونية بواقع ٥ ٪ وقد تأيد هذا الحكم إستئنافاً ولزمت الطاعة ولم تطعن فيه بطريق النقض ، فإن القضاء المشار إليه يكون قد حاز حجية بين الطرفين تمنع الطاعة من المنازعة فى تجارية المعاملة وسعر الفائدة المقررة عنها وذلك عند نظر المطالبة ببقاى التعويض.

الطعن رقم ٢٢٤٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٤

— حرم الشارع بنص المادة ٢٢٧ من القانون المدني زيادة سعر فائدة الديون على حد أقصى معلوم مقداره ٧٪ ونص على تخفيضها إليه وحرم على الدائن قبض الزيادة وألزمه برد ما قبضه منها — مما مؤداه أن كل إتيان على فائدة تزيد على هذا الحد يكون باطلاً بطلاناً مطلقاً لا تلحقه الإجازة وذلك لإعتبارات النظام العام التي تستوجب حماية الطرف الضعيف فى العقد من الإستغلال.

— أجاز المشرع فى المادة السابعة فقرة " د " من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى — مجلس إدارة البنك تحديد أسعار الخصم وأسعار الفائدة الدائنة والمدينة على

العمليات المصرفية حسب أسعار الخصم وأسعار الفائدة الدائنة والمدينة على العمليات المصرفية حسب طبيعة هذه العمليات وآجالها ومقدار الحاجة إليها وفقاً لسياسة النقود والإئتمان دون التقيد بالحدود المنصوص عليها في أى تشريع آخر مما يدل على إتجاه قصد الشارع إلى إستهانة العمليات المصرفية من قيد الحد الأقصى للفائدة الإضافية المنصوص عليه في المادة ٢٢٧ من القانون المدني ولكنه لم يشأ مسايرة بعض التشريعات الأجنبية فيما ذهب إليه من إلغاء هذا القيد كلية فرفض مجلس إدارة البنك المركزى فى تحديد أسعار الفائدة التى يجوز للبنوك أن تتعاقد فى حدودها بالنسبة لكل نوع من هذه العمليات وذلك وفقاً لضوابط تسم بالمرونة وتتمشى مع سياسة النقد والإئتمان التى تقرها الدولة فى مواجهة ما يجد من الظروف الاقتصادية المتغيرة.

- لقد نصت القاعدة الثامنة من القواعد العامة التى تصدرت كتاب البنك المركزى الصادر فى أول يوليو سنة ١٩٧٩ بـ أسعار الخدمات المصرفية الموحدة على أن تسرى هذه الأسعار على العقود والعمليات التى أبرمت فى ظلها أما بالنسبة للعمليات القائمة التى أبرمت قبل صدورهما فإن العبرة بما تم عليه التعاقد أى أن العقود تظل محكومة بالأسعار التى كانت سارية وقت التعاقد كما تضمنت قرارات البنك المركزى الأخرى التى صدرت إستناداً إلى الفقرة " د " المشار إليها بنقض سريان الأسعار الواردة بها على العقود الجديدة والعقود المجددة والعقود القائمة فى حالة سماحها بذلك ، مما يؤكد أن قصد الشارع لم ينصرف إلى سريان الأسعار الجديدة تلقائياً على ما يستحق فى ظلها من فوائد العقود السابقة على العمل بها بل قرن ذلك بسماحها به. لما كان ذلك وكانت العلاقة بين البنوك وعمالهم تخضع - بحسب الأصل - لبدأ سلطان الإرادة فإن قرارات البنك المركزى إليها لا تعزى على إطلاقها من قبيل القواعد القانونية المتعلقة بالنظام العام ولا يوجب البطلان على مخالفتها فيما تعقده البنوك مع عملائها من عقود مصرفية إلا إذا جاوز سعر الفائدة المتفق عليه الحد الأقصى الذى تحدده تلك القرارات ، إذ يجرى عليها فى هذه الحالة ذات الحكم المقرر بالنسبة لتجاوز الحد الأقصى للفوائد المنصوص عليه فى المادة ٢٢٧ من القانون المدني اعتباراً بأن الحد الأقصى المقرر للفائدة التى يجوز الاتفاق عليها قانوناً هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما يتصل بالنظام العام ، وإذ كان مؤدى ما تقدم إن العقود السابقة على العمل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ تبقى نافذة محكومة بما تضمنته نصوصها وخاضعة للقانون الذى نشأت فى ظلها ما لم يتفق أطرافها على تعديل سعر الفائدة طبقاً للقرارات الجديدة ، ولا يغير من ذلك أن يكون متفقاً بهذه العقود على تحويل البنك الدائن رخصة رفع السعر المتفق فيها دون حاجة لموافقة مجددة من المدينين لأن هذا الاتفاق يكون قد انعقد مقيداً بالحد الأقصى للفائدة الذى كان معمولاً به وقت العقد فلا

يستطيع البنك الدائن أن يرفع بإرادته المنفردة سعر الفائدة في ظل القرارات الجديدة إلى ما يجاوز هذا الحد.

* الموضوع الفرعي : الحساب الجري :

الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٤٩٩ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٢
صفة الحساب الجارى تزول عنه بإقاله ويصبح الرصيد ديناً عادياً مما لا يجوز معه طبقاً للمادة ٢٣٢ من القانون المدنى تقاضى فوائد مركبة عنه إلا إذا ثبت وجود عادة تجارية تقضى بذلك.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١١٢٠ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣
صفة الحساب الجارى تزول عنه بإقاله ويصبح الرصيد ديناً عادياً مما لا يجوز معه طبقاً للمادة ٢٣٢ من القانون المدنى تقاضى فوائد مركبة عنه إلا إذا ثبت وجود قاعدة أو عادة تقضى بذلك.

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١١٦ بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٥
الحساب الجارى الذى يخضع لقاعدة عدم جواز التجزئة هو الحساب الذى يتضمن وجود معاملات متبادلة متصلة بين طرفيه يصير فيها كل منهما مدينة أحياناً ودائناً أحياناً أخرى وتكون هذه العمليات متشابهة يتخلل بعضها بعض بحيث تكون مدفوعات كل من الطرفين مقرونة بمدفوعات من الطرف الآخر. أما إذا نظم الحساب على أساس أن مدفوعات أحد الطرفين لا تبدأ إلا حين تنتهى مدفوعات الطرف الآخر فإن هذا الحساب لا يخضع لقاعدة عدم جواز التجزئة.

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٣٦ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٩
الحساب الجارى الذى يخضع لقاعدة عدم التجزئة - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الحساب الذى يتضمن وجود معاملات متصلة بين طرفيه يعتبر فيها كل منهما مدينة أحياناً ودائناً أحياناً أخرى وتكون هذه العمليات متشابهة يتخلل بعضها بعضاً بحيث تكون مدفوعات كل من الطرفين مقرونة بمدفوعات من الطرف الآخر ، فإذا كانت محكمة الموضوع قد نفت فى حدود سلطتها التقديرية وبأسباب سائفة إيجاباً لجهة الطرفين إلى فتح حساب جارى بينهما كما نفت عن الحساب القوائم بينهما اتصال العمليات المدرجة فيه ببعضها وتشابهها ، وهو ما يلزم توافره فى الحساب الجارى ، وانتهت إلى اعتبار الحساب حساباً عادياً لا يخضع لقاعدة عدم التجزئة لا تكون قد أخطأت فى القانون أو خالفت الثابت فى الأوراق.

الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٩٨١ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٣

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ، أن صفة الحساب الجارى تزول عنه بإقاله ويصبح الرصيد ديناً عادياً لما لا يجوز معه طبقاً للمادة ٢٣٢ من القانون المدنى ، تقاضى فوائد مركبة عنه ، إلا إذا ثبت وجود قاعدة أو عادة تقضى بذلك.

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٠٨ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٩

حق البنك فى إجراء القيد العكسى بالحساب الجارى للأوراق التجارية التى تخصم لديه ولا يتم تحصيلها يستند إلى حقه فى دعوى الضمان الناشئة عن عقد الخصم والتى تخول البنك الرجوع على طالب الخصم بقيمة الورقة فى حالة عدم الوفاء بقيمتها عند الإستحقاق ، كما يستند كذلك إلى حقه فى دعوى الصرف الناشئة عن تظهير الورقة إليه تظهيراً ناقلاً للملكية بتوليه حق الرجوع على المظهر طبقاً للإجراءات والمواعيد المنصوص عليها فى القانون التجارى بحيث إذا سقط حق البنك فى تلك الدعوى لعدم مراعاة تلك الإجراءات والمواعيد امتنع عليه إجراء القيد العكسى لسقوط حقه فى دعوى الصرف على أن سقوط حق البنك فى دعوى الصرف لا يخل بحقه فى إجراء القيد العكسى إستناداً إلى حقه فى دعوى الضمان الناشئة عن عقد الخصم. إذ كان ذلك ، وكان بين من الأوراق أن البنك الطاعن قد تمسك فى دفاعه أمام محكمة الإستئناف بأن الأوراق التجارية موضوع النزاع قد خصمت لديه بالحساب الجارى تنفيذاً لعقد فتح الإعتداد ، وأن حقه فى إجراء القيد العكسى يستند إلى عملية الخصم ذاتها دون حاجة إلى إتفاق خاص ، وذلك بعض النظر عن حقه فى الرجوع إستناداً إلى دعوى الصرف ، وكان الحكم المطعون فيه اكتفى بتأييد الحكم الابتدائى الذى انتهى إلى عدم أحقية الطاعن فى إجراء القيد العكسى إستناداً إلى سقوط حقه فى دعوى الصرف ، دون أن يتناول ما أثاره البنك من دفاع جوهرى بشأن تنفيذ عملية الخصم بالحساب الجارى وحقه فى إجراء القيد العكسى إستناداً إلى ضمان الخصم ، فإنه يكون معيماً قاصر البيان.

— لئن كانت صفة الحساب الجارى تزول عنه بمجرد إقاله ، وتصبح الديون المقيدة بعد هذا التاريخ خارجة عن نطاقه فلا تسرى عليه أحكامه ، إلا أن ذلك لا يحول دون المطالبة بهذه الديون كديون عادية مستقلة عن الحساب متى قام الدليل على صحتها.

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧٨٨ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٩

صفة الحساب الجارى تزول عنه بإقاله ويصبح الرصيد ديناً عادياً لما لا يجوز معه وفقاً للمادة ٢٣٢ من القانون المدنى تقاضى فوائد مركبة عنه ولو إتفق على ذلك الطرفان لأن تحريم الفوائد المركبة من النظام

العام مما لا يصح معه الإتفاق على مخالفته ، ولا يستثنى من ذلك إلا ما تقضى به القواعد والعادات التجارية.

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٧٨٥ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٣

صفة الحساب الجارى تزول عنه بإقاله ويصبح الرصيد ديناً عادياً مما لا يجوز معه وفقاً للمادة ٢٣٢ من القانون المدنى تقاضى فوائد مركبة عنه ولو إتفق على ذلك الطرفان لأن تحريم الفوائد المركبة من النظام العام مما لا يصح معه الإتفاق على مخالفتها ، ولا يستثنى من ذلك إلا ما تقضى به القواعد والعادات التجارية.

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢١٩٠ بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٨٤

إذا كانت صفة الحساب الجارى تزول عنه بإقاله فإن دين الرصيد يصبح ديناً عادياً مما لا يجوز معه وفقاً للمادة ٢٣٢ تقاضى فوائد مركبة عنه ولو إتفق على ذلك الطرفان ، لأن قاعدة تحريم الفوائد المركبة تتعلق بالنظام العام مما لا يصح معه الإتفاق على مخالفتها ولا يستثنى من ذلك إلا ما تقضى به القواعد والعادات التجارية.

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٨٤

لما كان الحساب الجارى طريقاً إستثنائياً لتسوية الحقوق والديون التى تنشأ بين طرفيه خلال فترة زمنية معينة وكانت إرادة طرفيه هى وحدها التى تقرر إجراء هذه التسوية بغير الطرق المقررة فى القواعد العامة فإن لم أن يحددنا نطاقه بقصره على بعض الحقوق والديون التى تنشأ بينهما وفى هذه الحالة لا يشمل الحساب إلا ما تم الإتفاق عليه.

الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٦٠٢ بتاريخ ١١/٦/١٩٨٤

إذا كانت المادة السادسة من القانون رقم ٢٥٠ سنة ١٩٦٠ تنص على أن يتولى البنك المركزى مزاولة العمليات المصرفية العائدة للحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى فإن ذلك لا يتعارض مع تكييف العلاقة بين الجهات الحكومية وبين البنك المركزى فى شأن معاملتها بأنها عقد حساب جاز ذلك أن هذا العقد كما يكون صريحاً يمكن أن يكون ضمناً تستخلصه محكمة الموضوع من ظروف الدعوى وملابساتها ويبنى النص بعد ذلك محدداً البنك الذى يعين أن تفتح فيه الحسابات الجارية للجهات الحكومية.

الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٣

الحساب الجارى تزول عنه صفته بالقاله ويصبح رصيده ديناً عادياً يخضع للتقادم العادى حتى ولو كان مقيداً فى الحساب قيمة ورقة تجارية لأن الورقة حينئذ تكون قد فقدت ذاتيتها واصبحت جزءاً لا يتجزأ من الرصيد .

*** الموضوع الفرعى : العلاقة بين البنك المركزى والبنوك الأخرى :**

الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٦٠٢ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١١

إذ كان البنك الطاعن يقر بأن العلاقة بينه وبين البنك المركزى يحكمها التوقيع الصادر من الأخير فى القيام نيابة عنه بصرف الشيكات الحكومية فى الأقاليم فإن الأمر ينطوى على وكالة صادرة له فى تنفيذ عقد الحساب الجارى القائم بين الجهات الحكومية والبنك المركزى دون أن يكون مرخصاً للأخير فى إجراء هذه الوكالة لما كانت المادة ٧٠٨ من القانون المدنى تنص فى فقرتها الأولى على أنه إذا أتاب الوكيل عنه غيره فى تنفيذ الوكالة دون أن يكون مرخصاً له فى ذلك كان مسئولاً عن عمل النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر منه هو ويكون الوكيل ونائبه فى هذه الحالة متضامين فى المسئولية كما يجوز طبقاً للفقرة الثالثة من ذات المادة للموكل ولنائب الوكيل أن يرجع كل منهما مباشرة على الآخر ، لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن وفاء البنك بقيمة شيك مذبذب من الأصل بتوقيع مزور على عمله وفاء غير صحيح وغير مبرر لذمة البنك فإن وفاء البنك بقيمة الشيك المزور لا يسرى ذمته قبل العمل بحيث تقع تبعه الوفاء كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى قيام خطأ فى جانب البنك الطاعن فى تنفيذ عقد الوكالة حين قام بصرف الشيكات المزورة دون أن يتأكد من صحة توقيع العميل بما يخلق مسئوليته العقابية تجاه الموكل فإنه يكون لدائن الأخير الرجوع عليه بموجب الدعوى المباشرة ولا يسقط حقه فى الرجوع عليه إلا بالتقادم العادى المنصوص عليه فى المادة ٣٧٤ من القانون المدنى ذلك أن إلزام البنك الطاعن فى هذه الحالة أساسه المسئولية العقابية وإذ إلزام الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى هذه النتيجة الصحيحة فى القانون فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره يكون على غير أساس.

*** الموضوع الفرعى : الفوائد الإئتمانية :**

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٥

لا يجوز للمحكوم له أن يتقاضى فائدة إئتمانية تزيد على سبعة فى المائة من تاريخ سريان المادة ٢٢٧ مدنى النى استقر قضاء هذه المحكمة على مرياتها من تاريخ صدور القانون على الاتفاقات السابقة على العمل به

ولا يحد من هذا أن يكون قد صدر حكم بالدين مع فوائد الاضافية بواقع ٩ ٪ حتى تمام الوفاء - على اساس هذا الاتفاق - قبل العمل بأحكام القانون المدني الجديد.

*** الموضوع الفرعي : الفوائد التأخيرية :**

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٣٥ بتاريخ ١١/٣/١٩٥٥
الأصل في استحقاق الفوائد القانونية أن تكون تأخرية ما لم يفصح عنها الحكم وبين حقيقتها بيانا مميزا مستندا إلى علة.

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٠٥٤ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٥٥
استقر قضاء هذه المحكمة على أنه ما لم يوجد نص صريح يعفى مصلحة الضرائب من الفوائد المطلوبة منها عن المبالغ التي يحكم عليها بردها لتحويلها من الممول بغير حق فلا يجوز رفض طلب هذه الفوائد ولا عبء في هذا الخصوص بحسن نية المصلحة عند جباية الضريبة متى كان قد ثبت للمحكمة أنها حصلت من الممول أكثر من استحقاقها وبذلك أصبح مركزها في هذا الشأن لا يختلف عن مركز أى مدين يحكم عليه برد مبلغ من النقود أخذه بغير حق ، ولا يجوز التحدى في هذا الخصوص بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل للمادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والتي أصبحت تنص بعد تعديلها على عدم جواز مطالبة مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم عليها بردها ، ذلك أن هذا تشريع مستحدث ليس له أثر رجعي.

الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١١/١٢/١٩٥٨
إذا كان الواقع في الدعوى أن وزارة الأشغال اعتمدت مرسوما خاصا بتعديل خطوط تنظيم شارع مستشفى البدي كرومر - الواقع به أرض النزاع - وصدر مرسوم ملكي بإعتقاد هذه الإجراءات - ثم تعاقبت مصلحة التنظيم - المطعون عليها - مع الطاعنين بموجب إتفاق مؤرخ ٢٥/١٢/١٩٣٩ على أخذ القدر الذي استلزمه تنفيذ هذا المرسوم بنزع ملكيته نظير ثمن قدره ٣٢٩٩ جنيهها ٢٠٠ مليم فإن حق الطاعنين إنما يتحدد بموجب هذا العقد في ثمن الأرض المنزوع ملكيتها بالقيمة التي حصل الاتفاق عليها فيه وإذا تأخرت المطعون عليها في دفع الثمن المتفق عليه حتى سنة ١٩٤٨ ، فإن الطاعنين لا يكون لهم في حالة التأخير إلا فوائد هذا الثمن من تاريخ مطالبتهم الرسمية به إعمالا لنص المادة ١٣٤ من القانون المدني القديم المطبقة على واقعة الدعوى - طالما أنهم لم يفتقروا في العقد على خلاف ذلك - وهو ما قضى لهم به الحكم المطعون فيه ، ومن ثم لا يكون دفعا عنهم المنطوى على المطالبة بفرق ثمن الأرض بين

تاريخ العقد وما بعد الحرب - دفاعاً جوهرياً قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فلا يعيب الحكم إغفال الرد عليه.

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٢٥٣ بتاريخ ١٥/٢/١٩٦٧

تنص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى على أنه " إذا كان عمل الإلتزام مبلغاً من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين فى الوفاء به كان ملزماً بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير فوائد .. وقد قصد الشارع من عبارة " وقت الطلب " التى إستبدلت بعبارة " وقت نشؤ الإلتزام " الواردة بالمشروع التمهيدى للقانون - منع سريان الفوائد المنصوص عليها فى هذه المادة على التعويض عن العمل غير المشروع من تاريخ المطالبة القضائية الحكمة من تقرير هذه القاعدة تتحقق كذلك بالنسبة للتعويض عن خطأ المقضى متى كان التعويض المطالب به عن هذا الخطأ مما يرجع فيه إلى تقدر القاضى المطلق لأن المبلغ المطالب به كتعويض فى الحالى لا يكون " معلوم المقدار وقت الطلب ". ومتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى فى دعوى التعويض عن خطأ تعاقدى بالفوائد عن مبلغ التعويض المحكوم به من تاريخ المطالبة الرسمية فإنه يكون قد خالف القانون فى خصوص تحديد بدء سريان الفوائد التى لا تستحق فى هذه الحالة إلا من تاريخ صدور الحكم الإستئنافى الصادر بالتعويض باعتبار أنه التاريخ الذى يصبح فيه حل الإلتزام معلوم المقدار .

الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٣٧ بتاريخ ٢١/٦/١٩٦٧

إذا كان المبلغ الموصى به يستحق على الزكة من تاريخ وفاة الموصى ويفد فى ثلث ماله ، فإن الوارث الذى يتأخر فى الوفاء به للموصى له يكون ملزماً بهذه الصفة - من مال الزكة - بفوائد التأخير عنه من تاريخ المطالبة الرسمية [١٢٤م من القانون المدنى القديم] ولا يمنع من ذلك أن تكون الزكة التى يفد المبلغ المحكوم به من ثلثها غير معلومة المقدار على وجه قاطع لأن الفوائد مرتبطة بمقدار ما يفد من هذا المبلغ فى ثلث الزكة وتلتزم بها الزكة ولو جاوزت بإضافتها إلى مبلغ الوصية هذا الثلث إذ تعد الفوائد فى - هذه الصورة - تعويضاً عن عدم الوفاء بالمبلغ الموصى به والذى إستحق فضلاً للموصى له بوفاء الموصى .

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٩٨٧ بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٦٤

إذا كان الحكم المطعون فيه قد بين الإجراءات التى قام بها الطاعن [الدائن] بقصد إطالة أمد النزاع ودلل على سوء نيته بأسباب متافهة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها وقضى بتخفيض الفائدة

المفنى عليها وفقا للمادة ٢٢٩ من القانون المدنى . فإن ما يتناه الطاعن على الحكم المطعون فيه من خطأ فى تطبيق هذه المادة يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٨٢٨ بتاريخ ١٩٦٤/٦/١١

- تنص المادة ٢٢٨ من القانون المدنى على أنه " لا يشترط لإستحقاق فوائد التأخير قانونية كانت أو إتفاقية أن يثبت الدائن أن ضررا لحقه من هذا التأخير " ومفاد ذلك أن القانون إلجئ الضرر إفتراضا غير قابل لإثبات العكس.

- تقرير الحكم المطعون فيه أنه يؤتب على تراخى الدائن فى تنفيذ الحكم الصادر لصالحه عدم إستحقاقه لفوائد التأخير غير صحيح فى القانون ، ذلك أن الراعى فى التنفيذ لا يكون له أثر فى المدة السابقة على صدور الحكم الإبتدائى ولا يمنع من إستحقاق الفوائد إذ كان على المدين أن يوفى بالدين أو يتمسك بأى سبب من أسباب إنقضائه.

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٦٤/١/٨

تشترط المادة ٢٢٦ من القانون المدنى لإستحقاق الفوائد التأخيرية أن يكون عمل الإلتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار وقت الطلب ، ويدخل فى هذا النطاق مقابل الإجازة وبدل الإنذار ومكافأة نهاية مدة الخدمة إذ هى محددة بمقتضى قانون عقد العمل الفردى وليس للقاضى سلطة تقديرية فى تحديدها وبالتالى فهى لا تعتبر فى حكم التعريض.

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ١٩٦٦/٣/١٥

لا تستحق الفوائد التأخيرية - على ما تقتضى به المادة ٢٢٦ من القانون المدنى - إلا من تاريخ المطالبة القضائية بها . فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة أوفت بالدين ولم يسبق هذا الوفاء مطالبة قضائية بفوائد عنه فإن إحكم المطعون فيه إذ قضى بفوائد تأخيرية عن هذا الدين فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٣

من شروط إستحقاق الفوائد التأخيرية المطالبة القضائية بها وهى لا تستحق إلا من تاريخ هذه المطالبة

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٠٦٨ بتاريخ ١٩٦٧/٥/١٨

نص الفقرة الأولى من المادة ٥٨ ة من القانون المدنى صريح فى أن للبائع الفوائد القانونية عما يدفع من الثمن متى كان قد سلم المبيع للمشتري وكان هذا المبيع قابلا لإنتاج ثمرات أو إيرادات أخرى ونجب هذه

الفوائد بغير حاجة إلى وجود إتفاق عليها ولا يعفى المشتري منها إلا إذ وجد اتفاق أو عرف يقضى بهذا الإعفاء ولم تشترط المادة لإستحقاق الفوائد في هذه الحالة إعلار المشتري كما لو يفرق بين ما إذا كان الثمن الذى لم يدفع حال الأداء أو مؤجلاً. وحكم هذه المادة يقوم على أساس من العدل الذى يأتى أن يجمع المشتري بين ثمة البدلين - المبيع والثمن - ويعتبر استثناء من القاعدة المقررة فى المادة ٢٢٦ من القانون المدنى والتى تقضى بأن الفوائد القانونية لا تستحق إلا عن دين حل أداؤه وتأخر المدين فى الوفاء به ومن تاريخ المطالبة القضائية بها ومن ثم فلا يمنع من إستحقاق البائع لفوائد الثمن أن يكون ما لم يدفع من الثمن مؤجلاً من الأصل أو أن يصبح غير مستحق لأداءه حالاً لسبب يرجع إلى البائع أو أن يكون للمشتري الحق فى حسمه مادام قد وضع يده على الأرباح المبيعة وكان فى استطاعته أن يحصل على غمارها.

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٠

إذ إضطرت المادة ٢٢٦ من القانون المدنى لإستحقاق الفوائد التأخرية أن يكون محل الإلتزام مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت الطلب ، فإن المبالغ المحكوم بها وهى مرتب شهر والمكافأة السنوية ومقابل إجازة السنة الأخيرة ومكافأة نهاية الخدمة مما يدخل فى هذا النطاق ، إذ هى محددة بمقتضى قانون عقد العمل وليس للقاضى سلطة تقديرية فى تحديدها.

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١١٢٠ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٦

من شروط إستحقاق فوائد التأخير القانونية المطالبة القضائية بها هذه الفوائد على ما تقضى به المادة ٢٢٦ من القانون المدنى لا تسرى إلا من تاريخ هذه المطالبة ما لم يحدد الإتفاق أو العرف تاريخاً آخر لسريانها ولا يعنى عن المطالبة القضائية بهذه الفوائد رفع الدائن الدعوى بطلب أصل الدين إذا لم تتضمن صحيفة الدعوى طلب الفوائد لأنها لا تستحق إلا من وقت المطالبة القضائية بها بالذات.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٢٢ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٥

الفوائد هى تعويض قانونى عن التأخير فى الوفاء بالإلتزام بدفع مبلغ من النقود مصدرة عقد الوكالة التى ثبت قيامها بين الطرفين والتى تستحق من تاريخ المطالبة الرسمية عملاً بنص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى التى تقرر حكماً عاماً لإستحقاق فوائد التأخير عن الوفاء بالإلتزام إذا كان محله مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين فى الوفاء به ، وإذ رفض المحكم القضاء بهذه الفوائد دون أن يبين سبب الرفض ولم يفصح عما إذا كان ما قدره من أجر قد روعى فيه تعويض الطاعن عن التأخير فى الوفاء بالأجر المحكوم له به أم لا فإنه يكون قاصر السبب بما يستوجب نقضه فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٣٠

النص على إدماج الفوائد في رأس المال لا يعدو أن يكون رخصة للدائن ، له أن يعملها دون توقف على إرادة المدين ، وله أن يتنازل عنها بإرادته المنفردة ، كما أن تقرير ثبوت قيام الدائن بإدماج الفوائد أو عدوله عن ذلك هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضى الموضوع ، دون معقب عليه في ذلك من محكمة النقض متى كان إستخلاصه سائفاً إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بسقوط الفوائد بالتقادم الخمسى على أن الدائن قد تنازل عن حقه في اعتبارها أصلاً إستناداً إلى عدم قيامه بإدماج الفوائد سنة فسنة فعلاً في رأس المال ، وإلى مطالبة بها على أساس عدم تجديدها ، وهو إستخلاص موضوعى سائغ ، لا مخالفة فيه للقانون أو لنصوص الإضاق ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو مسخ نصوص الاتفاق.

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٨

(١) النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذى لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم وإتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى لا يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء المحكمة - نقصاً أو خطأ جسيماً مما قصدت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق -التي صدر الحكم في ظلها- أن يترتب عليه بطلان الحكم إذ كان الثابت بالأوراق أن المطعون عليه الأول رفع الدعوى ابتداء عن نفسه وبصفته وصياً على قصر وكان الطاعن قد إختصم المطعون عليه الأول بهاتين الصفتين في الإستئناف الذى رفعه عن الحكم الابتدائى ، ثم عاد و إختصم من عدا ... بأشخاصهم ، وحضر عنهم المطعون عليه الأول بوصفه وكيلاً ، فإن إغفال الحكم المطعون فيه الإشارة إلى إختصاصهم على هذا النحو في ديباجته لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً في التعريف بأشخاصهم ، ولا يؤدي إلى تشكيك الطاعن في حقيقتهم من حيث إتصالهم بالخصومة المرددة في الدعوى ، وبالتالي فلا يترتب عليه البطلان .

(٢) إذا أوجبت المادة ١٥ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ على المدين أن يقدم طلب التخليص إلى لجنة تسوية الديون المقاربة مصحوباً ببيان تفصيلي بالديون المقاربة والعادية يذكر فيه جملة الديون أصلاً والفوائد محسبة لغاية ١٩٤١/١٢/٣١ ، كما أوجبت المادة الثانية من لائحة الإجراءات الصادرة تنفيذاً للقانون المذكور على الدائن أن يقدم للجنة في خلال الخمسة عشر يوماً التالية لإعلانه بتقديم طلب التسوية بياناً تفصيلياً بديونه من رأس مال وفوائد محسبة لغاية ١٩٤١/١٢/٣١ ، فإنه لا جدال في أن هذا البيان لا يشمل ما سدد من الدين وفوائده بعد هذا التاريخ الذى حددته المادتان السابقتان.

٣) إعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٢٢٩ من القانون المدني بتخفيض الفوائد القانونية كانت أو اتفاقية ، أو عدم القضاء بها إطلاقاً ، لا يستلزم - على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - رفع خصومة إلى القضاء يكون الدائن مدعياً فيها ، بل يكفي أن يلجأ الدائن في المطالبة بحقه إلى إجراءات لا طائل من بطنها إذ كان عرض المدينين للباقى من دين الطاعن لتبرئة ذمتهم يستلزم وقوفهم على حقيقة هذا الباقي وكان الحكم قد خلص إلى أن المدينين لم يتمكنوا من معرفة هذا الباقي رغم إنفازهم البنك المرة بعد الأخرى ومقاضاته ، وهذا الذى خلص إليه الحكم له أصله الثابت فى الأوراق فإن النعى عليه - لإسقاط الفوائد إستناداً إلى أن البنك الطاعن قد تسبب بسوء نيته فى إطالة أمد النزاع يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٤

إذا كان الحكم قد قضى بالفوائد التأخيرية - عن مبلغ التعويض الذى قدره خبير رئيس المحكمة مقابل نزاع الملكية - عن المدة السابقة على العمل بالقانون المدني القائم أى المدة التى غابتها ١٩٤٩/١٠/١٤ باعتبار أن القانون المذكور عمل به على ما جاء بالمادة ٢ من قانون إصداره ابتداء من ١٩٤٩/١٠/١٥ بواقع ٥٪ كما هو مقدر فى ذلك القانون ، ثم بواقع ٤٪ عن جميع المبلغ المحكوم به من تاريخ الحكم أعمالاً للقانون المدني القائم ، فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون.

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٣٥٢ بتاريخ ١٩٧٦/٦/١٤

المقصود يكون المبلغ محل الإلتزام معلوم المقدار وقت الطلب كشرط لسريان فوائد التأخير من تاريخ المطالبة القضائية وفقاً لنص المادة ٢٢٦ من القانون المدني هو ألا يكون المبلغ المطالب به تعريضاً خاصاً فى تحديده لمطلق تقدير القضاء ، أما حيث يكون التعويض مستنداً إلى أساس ثابتة باتفاق الطرفين بحيث لا يكون للقضاء سلطة رحمة فى التقدير ، فإنه يكون معلوم المقدار وقت الطلب ولو نازع المدين فى مقداره إذ ليس من شأن منازعة المدين إطلاق يد القضاء فى التقدير بل تظل سلطته التقديرية محدودة النطاق ومقصورة على حسم النزاع فى حدود الأسس المنطق عليها وإذا كان عقد التأمين الذى استند إليه الطرفان قد تضمن إلتزام شركات التأمين بالتعويض على أساس القيمة المؤمن بها أو الأسعار الرسمية أو السوقية بجهة التصدير - إذا لم تكن هناك تسعيرة رسمية - أيهما أقل ، وكان الحكمان الابتدائى والمطعون فيه قد إلتزما هذه الأسس كما إلتزمها أخيراً المتدب فى تقدير التعويض فقدره على أساس أقل الأسعار السوقية فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسريان الفوائد التأخيرية من تاريخ الحكم إستناداً إلى أن التعويض المطالب به غير خال من النزاع مقدماً ، وغير محدد المقدار فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٢٤٦ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٨

إذ كان المطعون عليهم يطالبون الطاعنين بمبالغ التقود التي أدتها إليهم إدارة الأفعال العسكرية تعويضاً عن إتلاف الضار وهي معلومة المقدار وقت الطلب ولا يجادل الطاعنون في قدرها وقيمتها. ومن ثم فإن الفوائد التأخيرية تستحق عليها من وقت المطالبة الرسمية وحتى السداد عملاً بالمادة ٢٢٦ من القانون المدني.

الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦٩٧ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٩

إذ كانت الفوائد التأخيرية تفرض حلول أجل الوفاء بالدين وترصد على تعويض الضرر الناشئ عن التأخير في هذا الوفاء ، وكان المشرع قد نص في المادة ٢٢٨ من التقنين المدني على أنه لا يشروط لإستحقاق فوائد التأخير - قانونية كانت أو إتفاقية - أن يثبت الدائن ضرراً خلقه من هذا التأخير ، بما مفاد أنه يفرض وقوع الضرر بمجرد التأخير في الوفاء إلا أن ذلك لا ينفي وجوب توافر ركن الخطأ في جانب المدين حتى تتحقق مسؤوليته ، وإذ كان تأخر المدين في الوفاء بدينه في الأجل المحدد له يعتبر خطأ في حد ذاته إلا أنه إذا ثبت أن هذا التأخير يرجع إلى سبب أجنبي لا يد للمدين فيه انتفت مسؤوليته لما كان ذلك وكان فرض الحراسة الإدارية على أموال شخص بمقتضى الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ يوجب - بمجرد صدور الأمر به - على يد ذلك الشخص عن إدارة أمواله وأخصها سداد التزاماته واقتضاء حقوقه - فإنه يوجب على فرض هذه الحراسة وقف سريان الفوائد التأخيرية - قانونية كانت أو إتفاقية - على الديون التي حل أجل الوفاء بها بعد صدور قرار فرض الحراسة .

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٤

النص في المادة ١٥ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ على أن : " لا تسرى الفوائد التأخيرية على ديون العاملين بهذا القانون والتي يصدر بالإعتداد بها قرار من رئيس جهاز التصفية والمستحقة للجهات المنصوص عليها في المادة ١١ وذلك إعتباراً من تاريخ فرض الحراسة حتى مضى سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ... " ، وفي المادة ١١ منه على أن : " في غير الحالات المبينة بالمادة السابقة يكون لجهات الحكومة ووحدات الإدارة اأخلية والقطاع العام والمهينات العامة والوحدات التابعة لها والمشرية للمقرارات المبينة من الحراسة العامة أو إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة ... " - مفاده أن الفوائد التأخيرية التي يقف سريانها هي المستحقة على كافة ديون المعاملين بأحكام هذا القانون - أيّاً كان سبب إستحقاقها للجهات المنصوص عليها في المادة ١١ من ذات القانون وأن الإحالة إلى هذه المادة ليس معناها أن هذه الديون مقصورة على

تلك المستحقة للجهات المينة بها باعتبارها مشترية للعقارات المينة من الحراسة العامة أو إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة.

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ٢٩/٥/١٩٨٩

لما كانت الفوائد التأخيرية تفرض حلول أجل الوفاء بالدين وترصد على تعويض الضرر الناشئ عن التأخير في هذا الوفاء ، وكان المشرع قد نص في المادة ٢٢٨ من القانون المدني على أنه لا يشترط لاستحقاق فوائد التأخير قانونية كانت أو إضافية لن يثبت الدائن ضرراً لحقه من هذا التأخير " بما مفاده أنه يفرض وقوع الضرر بمجرد التأخير في الوفاء إلا أن ذلك لا ينفي وجوب توافر ركن الخطأ في جانب المدين حتى تتحقق مسئولته وإذا كان تأخر المدين في الوفاء بدينه في الأجل المحدد له يعتبر خطأ في حد ذاته إلا أنه إذا أثبت أن هذا التأخير يرجع إلى سبب أجنبي لا يد للمدين فيه إنتفت مسئولته لما كان ذلك وكان فرض الحراسة القضائية على أموال شخص بموجب بمجرد صدور الحكم بها طل يد ذلك الشخص عن إدارة أمواله وأخصها سداد إلتزاماته وإقتضاء حقوقه فإنه يوجب على فرض هذه الحراسة وقف سريان الفوائد التأخيرية قانونية كانت أو إضافية على الدين التي حل أجل الوفاء بها بعد صدور الحكم بفرض الحراسة.

الطعن رقم ٨٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ٢٧/٤/١٩٤٤

إن المادة ٣٣٠ مدني تنص على إحتساب فوائد عن ثمن العقار المبيع إذا كلف المشتري بدفع تكليفاً رسمياً أو كان المبيع الذي سلم ينتج ثمرات أو أرباحاً أخرى. فإذا كان الواقع أن الدعوى لم يطلب فيها فوائد مقابل الثمرات ، بل كان النزاع فيها منصباً على فوائد المبالغ المستحقة عن الأثمان المشراه ودفعها للمشتري متأخراً ، ورات المحكمة للأسباب التي إستظهرتها في حكمها أن المشتري غير ملزم بدفع الفوائد الناشئة عن التأخير ، فلا مخالفة في ذلك لحكم المادة ٣٣٠ المذكورة.

الطعن رقم ٩٢ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٥٢ بتاريخ ٥/٥/١٩٤٤

إذا كانت المحكمة قد أسست قضاءها بصحة التنفيذ بفوائد تأخير الأقساط المستحقة من ثمن البيع على أن محضر الصلح المطلوب التنفيذ به صريح في إحتفاظ البائع بجميع حقوقه المقررة بعقد البيع ، وعلى أن عقد البيع هذا ينص على سريان الفوائد عن التأخير ، لذلك منها سيد. إذ أن عقد البيع يكون لدى هذه الحالة مممماً لعقد الصلح من ثم فإن الفوائد المنصوص عليها فيه تكون كأنها منصوص عليها في عقد الصلح.

*** الموضوع الفرعي : الفوائد التعويضية :**

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٦٨ بتاريخ ١٩٥١/٥/٢٤
مضى كان الحكم المطعون فيه إذ رفض القضاء للطاعن بالفوائد عن المبلغ الذى طلبه باعتباره ضمن تكلفة البضاعة المستولى عليها لم يبين لماذا لم يحكم بالفوائد المطلوبة كفوائد قانونية وكان إذ اعتبر أن الفوائد المطلوبة هي فوائد تعويضية لا تأخرية قد أقام قضاءه برفضها على انها عبارة عن قسم من التعويضات التى قدرها الطاعن للخسارة التى لحقت به وأنها بهذا الوصف يكون حكمها حكم المبلغ الذى طالب به الطاعن تعويضا عن الاجراءات المخالفة للقانون التى اتبعها المطعون عليهما فى الاستيلاء على بضاعته وكان الطاعن إنما طلب الفوائد بسبب تأخر المطعون عليهما فى دفع الباقي فمن مثل البضاعة المستولى عليها الذى أثبت الحكم أن تقدير الطاعن لثمنها هو تقدير صحيح وان المطعون عليهما لم يكونا على حق فى المنازعة فيه فإن القياس الذى أجراه الحكم يكون غير سائغ لأن السبب الذى استند اليه الطاعن فى طلب الفوائد يخالف السبب الذى طلب من أجله التعويض عما فات من الربح كما يخالف السبب الذى طالب من أجله مبلغ التعويض عن الاجراءات السابقة لرفع الدعوى والتى اتبعت معه فى تقديره ضمن البضاعة المستولى عليها ومن ثم يكون الحكم قاصرا فى الرد على طلب الفوائد قصورا يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣٥٧ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٢
وان كانت الفوائد التعويضية على ما يبين من المادة ٢٢٧ من القانون المدنى ليس لها إلا سعر واحد هو السعر الإعتاقى الذى يحدده الطرفان إلا أن ذلك لا يمنع من اعتبار السعر القانونى معبرا عن إرادتهما إذا لم يفصح الطرفان عن ذلك.

*** الموضوع الفرعي : الفوائد القانونية :**

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٠٢٨ بتاريخ ١٩٥٣/٥/٢١
الدفع بأن سعر الفائدة المقتضى بها يجب أن لايزيد على سبعة فى المائة بعد العمل بالقانون المدنى الجديد وفقا للمادة ٢٢٧ منه متعلق بالنظام العام ومن ثم يجوز إبداءه لأول مره أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٢٢
مضى كان الحكم المطعون إذ قضى بالفوائد القانونية عن المبلغ المحكوم به ابتداء من تاريخ المطالبة الرسمية عملا بالمادة ١٢٤ من القانون المدنى ،، القديم،، المنطبقة على واقعة الدعوى قد قرر ،، أن المبلغ المطالب به عبارة عن مبلغ من المال مستحق فى ذمة المدعى عليها وإن اختلف فى تقديره إلا أن هذا الحكم قد حسم

الخلاف بتقدير مبلغ معين تكون ذمة المدعي عليها مشغولة به منذ مطالبتها رسمياً ، لأن الأحكام مقررة للحقوق وليست منشئة لها ،، فإن هذا الذي قرره الحكم لاحقاً فيه ولا محل للتحدى فى هذا الخصوص بنص المادة ٢٢٦ من القانون المدني الجديد لأنه تشريع مستحدث ليس له أثر رجعى فلا يسرى على واقعة الدعوى.

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٣٥ بتاريخ ١٩٥٥/١١/٣

- لا يكون الحكم محطناً إذ قضى بالفوائد القانونية عن مبلغ مطلوب على سبيل التعويض وفقاً لنص المادة ١٢٤ من القانون المدني القديم ، ذلك أن المبلغ المطالب به عبارة عن مبلغ من المال مستحق لى ذمة المستول وإن اختلف فى تقديره إلا أن الحكم قد حدد وحسم الخلاف فى شأنه بتقدير مبلغ معين تعتبر ذمة هذا المستول مشغولة به منذ مطالبة به رسمياً لأن الأحكام مقررة للحقوق وليست منشئة لها ولا محل للتحدى بنص المادة ٢٢٦ من القانون المدني الجديد لأنه على ما جرى به قضاء هذه المحكمة تشريع مستحدث وليس له أثر رجعى.

- إذا كان الحكم قد حدد الفوائد القانونية بسعر ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد فإنه يكون قد أخطأ فى هذا التحديد بالنسبة للمدة التى تبدأ من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ سريان القانون المدني الجديد ويتعين إنقاصها إلى ٤٪ من هذا التاريخ وفقاً لنص المادة ٢٢٦ منه.

الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥٣٢ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٠

جرى قضاء هذه المحكمة على أن مصلحة الضرائب لا تنفى من الحكم عليها بالفوائد القانونية من تاريخ الطلب الرسمى عن كل مبلغ يقضى عليها برده للممول تعويضاً له عن حرمانه من الانقطاع بما حصل منه بغير حق من تاريخ رفع دعواه حتى يوفى إليه حقه كاملاً ، وأن مركزها فى هذا الشأن لا يختلف عن مركز أى مدين يحكم عليه برد مبلغ من النقود أخذه بغير حق فيلزم بفوائد التأخير القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية وفقاً للمادة ١٨٥ من القانون المدني وإن القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذى عدل أحكام المادة ١٠٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ تعديلاً يقضى بعدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التى يحكم عليها بردها للممولين ليس له أثر رجعى فلا يسرى على الفوائد القانونية المستحقة عن مدة سابقة على تاريخ العمل به بل يسرى فقط على الفوائد المطلوبة عن المدة التالية.

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧٣٣ بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٢٤

متى كانت الدعوى قد رفعت بطلب التعويض عن بضاعة حصل الإسماعيل عليها وبفوائد مبلغ التعويض وتبين من أسباب الحكم أن محكمة الموضوع قدردت التعويض الذى يستحقه صاحب البضاعة بسبب ما

ضاع عليه من كسب وما لحق به من خسارة كما قبلت الفوائد عن الثمن والتعريض وأدجمت المبلغين دون تفصيل ثم قضت بهما جلة لأنه لا يكون هناك عمل للنعي بأن المحكمة لم تحكم له بالفوائد عن التعويض

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٨

جرى قضاء هذه المحكمة على أن مصلحة الضرائب لا تعفى من الحكم عليها بالفوائد القانونية من تاريخ الطلب الرسمى عن كل مبلغ يقضى عليها برده للممول تعويضاً له عن حرمانه من الإنضاع بما حصل منه بغير حق من تاريخ رفع دعواه حتى يوفى إليه حقه كاملاً أن مركزها فى هذا الشأن لا يختلف عن مركز أى مدين يحكم عليه برد مبلغ من النقود أخذه بغير حق فيلزم بفوائد التأخير القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية وفقاً للمادة ١٢٤ من القانون المدنى القديم المقابلة للمادة ١٨٢ مدنى مخطط وأن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تعديل يقضى بعدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التى يحكم عليها بردها للممولين ليس له أثر رجعى. فلا يسرى على الفوائد القانونية المستحقة عن مدة سابقة على تاريخ العمل به بل يسرى فقط على الفوائد المطلوبة عن المدة التالية لنفاذه.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧١٢ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٤

إذا كان الحكم المطعون فيه قد حدد الفوائد القانونية بسعر ٥٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد وذلك إعمالاً لنص المادة ١٢٤ من القانون المدنى القديم التى تحكم العلاقة بين الطرفين فإنه يكون قد أخطأ فى هذا التحديد بالنسبة للمدة التى تبدأ من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ بتاريخ العمل بالقانون المدنى الجديد ويصين إتقاصها إلى ٤٪ من هذا التاريخ وفقاً لنص المادة ٢٢٦ منه.

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٩٥٨/١١/٦

نص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى نص مستحدث ورد ضمن القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ الذى لم يبدأ العمل به إلا منذ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ فهو على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ليس له أثر رجعى وإذا نفى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب الفوائد القانونية عن مبلغ مطالب به على سبيل التعويض عن أرض استولى عليها للمتفعة العامة دون اتخاذ الإجراءات المرسومة فى القانون قد قرر أنه يشترط للحكم به أن يكون محل الالتزام مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت الطلب عملاً بالمادة ٢٢٦ من القانون المدنى وهو ما ليس معروفاً فى الدعوى الحالية ، وكان الواقع فى الدعوى أن الاستيلاء على أرض الطاعن قد تم فى أول سنة ١٩٤٤. فى ظل القانون المدنى الملغى الذى كانت تنص المادة ١٢٤ منه على أنه " إذا كان المتعهد به عبارة عن مبلغ من الدراهم فتكون فوائده مستحقة من يوم المطالبة الرسمية فقط إذا

لم يقض العرف أو الاصطلاح التجارى أو القانون في أحوال مخصوصة بغير ذلك * ، فإن الحكم المطعون فيه بما انتهى إليه في هذا الصدد يكون مخالفا للقانون.

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧٦١ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/١١

حدثت المادة ٢٢٦ من القانون المدنى الجديد سعر الفائدة في حالة تأخر المدين عن الوفاء بأربعة فى المائة سنويا ، كما نصت المادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على عدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التى يحكم بردها للمولين وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام مصلحة الضرائب برد المبلغ المحكوم به وفوائده بـ ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد فإنه يكون قد أخطأ في تحديد سعر الفائدة بالنسبة للمدة التى تبدأ من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ العمل بالقانون المدنى ومدة سريانها ويتعين نقضه فى هذا الخصوص وتخفيض سعر الفائدة المقضى بها إلى ٤٪ ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وبوقف سريانها اعتبارا من ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ تاريخ نفاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠.

الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٤٤٧ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٤

إستقر قضاء محكمة النقض على أنه ما لم يوجد نص صريح يعفى مصلحة الضرائب من الفوائد المطلوبة منها عن المبالغ التى يحكم عليها بردها لتحصيلها من الممول بغير حق فلا يجوز رفض طلب هذه الفوائد بسعرها القانونى من تاريخ المطالبة الرسمية وفقا لنص المادتين ١٢٤ من القانون المدنى القديم و٢٢٦ من القانون المدنى الجديد حتى تاريخ انتهاء ترويب هذه الفوائد فى ذمة مصلحة الضرائب ، وأن مركزها فى هذا الشأن لا يختلف عن مركز أى مدين يحكم عليه برد مبلغ من النقود بغير حق ليلزم بفوائد التأخير القانونية. ولا عيرة فى هذا الخصوص بحسن نية المصلحة عند جباية الضريبة متى كان الثابت أن المصلحة قد حصلت من الممول أكثر من إستحقاقها ، ولا يجوز التحدى بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل للمادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تعليلا من مقتضاه عدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التى يحكم بردها للمولين ذلك أن هذا تشريع مستحدث ليس له أثر رجعى.

الطعن رقم ٦٦٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ١٩٦٠/١١/٣

لم يكن فى نصوص القانون المدنى القديم ما يمنع من إقتضاء الفوائد القانونية أو الإطفائية ولو تجاوز مجموعها رأس المال لكن المشرع إستحدث فى القانون المدنى الجديد قاعدة أوردتها فى المادة ٢٢٢ التى تنص على أنه لا يجوز فى أية حال أن يكون مجموع الفوائد التى يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال وذلك دون إخلال بالقواعد والعادات الجارية " ومقتضى ما تقدم أن يكون للدائن لغاية يوم ١٤ من أكتوبر ١٩٤٩

حق إقتضاء الفائدة السارية ولو زادت على رأس المال وأن لا يكون له بعد هذا التاريخ حق إقتضاء فوائد متى كانت الفائدة المستحقة له قد بلغت ما يعادل رأس المال.

الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٢٤٦ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٦٢

إذا كان البائع المطالب بالفوائد عنه هو ترميض إلتاقى نص فى العقد على إستحقاقه عند تأخير البائع فى تسليم أية كمية من الأقطان المبيعة دون أن يحدد الإلتفاق سعراً معيناً للفائدة عنه أو مبدأ لسرياتها فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالفائدة القانونية عن هذا المبلغ بسعر ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية يكون قد أعمل نص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ولم يخالف القانون أو يخرج عن نصوص العقد .

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٩٣٦ بتاريخ ٦/٢٧/١٩٦٣

مفاد نص المادة الثانية من المرسوم بقانون ٢٠ لسنة ١٩٣٨ الذى خفض سعر الفائدة القانونية فى المواد التجارية من ٧٪ إلى ٦٪ وسعر الفائدة الإلتاقية من ٩٪ إلى ٨٪ أنه لفرق بين الفوائد القانونية والفوائد الإلتاقية بالنسبة للعقود السابقة على تاريخ العمل به فجعل الفوائد المتفق عليها فى عقد سابق نافذه ويستمر سريانها ولو تجاوزت الحد الأقصى للفوائد التى يجوز الإلتفاق عليها بمقتضى ذلك القانون أما الفوائد القانونية فقد أخضعها القانون المذكور من تاريخ صدوره للحد الوارد به ولو كانت ناشئة عن عقد أبرم قبله.

الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٢٣٧ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٦٤

بدء سريان الفوائد القانونية الجائز الحكم بها إنما يكون من تاريخ طلبها هى لا من تاريخ رفع الدعوى بالمبلغ الأصلى.

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٠٤٠ بتاريخ ٥/١٠/١٩٦٦

شرط تطبيق ما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٤١٩ من المصمات من أنه يجوز أن تضاف إلى الطلب الأصلى الفوائد التى تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة الدرجة الأولى - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن تكون هذه الفوائد قد طلبت أمام محكمة أول درجة وأن يكون ما يطلب منها أمام محكمة الدرجة الثانية هو ما إستجد بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة الدرجة الأولى.

الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ٢/١٦/١٩٦٧

إذا كانت الفوائد القانونية المطالب بها قد استحققت وتمت المطالبة القضائية بها فى ظل القانون المدنى الملغى فإنه يكون هو الواجب التطبيق فيما يخص بتحديد بدء سريانها وإذ كان قضاء محكمة النقض قد جرى

على جواز القضاء بالفوائد القانونية عن مبلغ مطلوب على سبيل التعويض من تاريخ المطالبة القضائية بها وفقاً للمادة ١٧٤ من ذلك القانون التي لم تشترط ما تتطلبه المادة ٢٢٦ من القانون القائم من أن يكون المبلغ المطلوب عنه الفوائد معلوم المقدار وقت الطلب ، وحكم هذه المادة الأخير هو تشريع مستحدث ليس له أثر رجعي فلا يسرى على الماضي ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون مخالفاً للقانون في قضائه بالفوائد عن مبلغ التعويض المحكوم به من تاريخ المطالبة القضائية بها .

الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٨٥٧ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٣٠

ليس في نصوص القانون المدني القديم ما يمنع إقتضاء الفوائد القانونية أو الإثباتية ولو تجاوز مجموعها رأس المال ، إلا أن المشرع إستحدث في القانون المدني القائم قاعدة أوردها في المادة ٢٢٢ التي تنص على أنه "لا يجوز في أية حال أن يكون مجموع الفوائد التي يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال وذلك دون إخلال بالقواعد والعادات التجارية " مقتضى - ذلك - أن يكون للدائن لغاية يوم ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ العمل بالقانون الحالي حق إقتضاء فوائد متى كانت الفائدة المستحقة قد بلغت ما يعادل رأس المال.

الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٩٣٢ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٤

إذ تنص الفقرة الأولى من المادة ٤٥٨ من القانون المدني على عدم أحقية البائع في الفوائد القانونية عن الثمن إلا إذا أعلن المشتري أو إذا سلم الشيء المبيع ، وكان هذا الشيء قابلاً أن ينتج فحرات أو إيرادات أخرى ، ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغيره ، وكان الثابت من مطالعة عقد البيع أنه قد ورد به أن الثمن الباقي وقدره سبعمئة جنيهاً يلتزم الطاعن بدفعه إلى الدائن الزتهن على أربع سنوات طبقاً لعقد الرهن الرسمي الصادر من المطعون عليه إلى الدائن المرتهن ، ويلتزم البائع بدفع هذه الأقساط والفوائد بواقع ٥٪ سنوياً بحيث لو تأخر في دفع قسط من مبلغ الرهن يحل سداد الأقساط الأخرى ، وكان مؤدى هذا أن هناك اتفاقاً ملازماً للطرفين بشأن مبدأ إستحقاق فوائد الثمن وسعر الفائدة وبدء سريانها لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه إذ أعمل مضمون هذا الاتفاق في حدود العلاقة بين الطاعن والمطعون عليه والتي تكون فيها فوائد الثمن مقابل ثمن المبيع ، دون أن يعرض لأحكام الرهن الجبازي إستناداً إلى أنه لا يوجد ثمة اتفاق بين البائع أو المشتري أو نص قانوني يقضى بإستئصال الربيع من مؤخر الثمن فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون.

الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٢١٠ بتاريخ ١٢/٢٠/١٩٨٢

إنه وإن كان الأصل طبقاً للمادة ٢٢٦ من القانون المدنى هو سريان القوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية بها ما لم يحدد الإتفاق أو العرف التجارى تاريخاً آخر لسريانها أو ينص القانون على غير ذلك وكان من المقرر أن التنبيه بالوفاء السابق على طلب أمر الأداء لا يعد من قبيل المطالبة القضائية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون بإحسابه القوائد من تاريخ ذلك التنبيه.

- إذ نصت المادة ١٨٧ من القانون التجارى على أن " فائدة أصل قيمة الكمبيالة المعمول عنها بروتسو عدم الدفع تحسب من يوم "البروتسو" ، فإن حكمها يسرى على القوائد القانونية المستحقة على قيمة السند الإذنى أو الشيك إذا احتسب عملاً تجارياً ، وإذ لا يلزم حامل الشيك المعتبر ورقة تجارية بعمل بروتسو لإثبات امتناع المسحوب عليه عن الوفاء وإنما له ذلك بكافة طرق الإثبات وكان من المقرر أن الشيك يعتبر عملاً تجارياً إذا كان من وقعه تاجراً أو كان تحريره مرتبطاً على عمليات تجارية ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الطاعن تاجراً ، فإن مؤدى ذلك - على خلاف ما ذهب إليه الحكم - إعتبار جميع الشيكات موضوع النزاع التى سحبتها أوراقاً تجارية ما دام أنه لم يثبت أنه سحبها لعمل غير تجارى ، وبالتالى سريان القوائد القانونية بالنسبة لها بواقع ٥٪ من تاريخ إيداع البنك بالرجوع على الساحب باعتباره التاريخ الثابت للإمتناع عن الوفاء .

الطعن رقم ١٢١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ١٢/٩/١٩٤٨

الحكم الوارد بالمادة ٣٣٠ من القانون المدنى الذى تقرر حق البائع فى فوائد على الثمن إذا كان المبيع الذى سلم ينتج منه ثمرات أو أرباح أخرى ، هذا الحكم يقوم على أساس من العدل الذى يأبى أن يجمع المشرى بين يديه ثمرة البديلين ، المبيع والثمن ، وهو بذلك يخلف عن الأصل الذى تقوم عليه المادة ١٢٤ من القانون المدنى لذلك حق أن يكون على المشرى فوائد ثمن المبيع المثمر الذى تسلمه من يوم تسلمه ولا يقف جريان هذه القوائد أن يكون الثمن - أو أن يصبح - غير مستحق الأداء حالاً ، كان يكون مؤجلاً أصلاً ، أو لهلة طارئة أو يكون محجوزاً عليه أو محبوساً تحت يد المشرى وفقاً لنص المادة ٣٣١ مدنى إذن فالمشرى لا يستطيع أن يتمسك بأنه غير ملزم بقوائد عن باقى ثمن المبيع حتى لو صح ما يدعيه من أن الثمن ما كان مستحق الأداء لعدم تسليم البائع إياه مستندات التمليك أو لتخلفه عن تحرير العقد النهائى متى كان قد وضع يده على الأطنان المبعة. كذلك لا يقلل منه قوله إن جريان هذه القوائد يجب أن يقف عند تاريخ عرضه باقى الثمن إذا كان العرض مفيداً بشرط يطله كوسيلة للوفاء ، لأن هذا العرض لا يرفع بذاته يد المشرى عن الثمن لىبقى جامعاً بين ثمرة البديلين.

*** الموضوع الفرعي : الفوائد المركبة :**

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٧ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٩٤٦ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٧

لم يكن القانون القديم يحول دون تقاضى الفوائد إذا تجاوز مجموعها رأس المال ولا تقاضى فوائد على متجمد الفوائد مادامت مستحقة لمدة سنة أو تزيد ، إلا أن نص المادة ٢٣٢ من القانون المدني استحدث حكما جديدا مؤداه أن المشرع قد حظر أمرين أولهما منع تقاضى فوائد على متجمد الفوائد وثانيهما منع تجاوز الفوائد لرأس المال. إلا أنه أخرج من هذا الحظر ما تقضى به القواعد والعادات التجارية وهذه القواعد لا تسود إلا في نطاق المعاملات التجارية.

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٨ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٩٣٦ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٧

لم يكن القانون المدني القديم يحول دون تقاضى الفوائد إذا تجاوز مجموعها رأس المال ولا تقاضى فوائد على متجمد الفوائد مادامت مستحقة لمدة سنة أو تزيد. إلا أن نص المادة ٢٣٢ من القانون المدني استحدث حكما جديدا مؤداه أن المشرع قد حظر أمرين أولهما منع تقاضى فوائد على متجمد الفوائد وثانيهما منع تجاوز الفوائد لرأس المال قد أخرج من هذا الحظر ما تقضى به القواعد والعادات التجارية وهذه القواعد لا تسود إلا في نطاق المعاملات التجارية.

الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ٤٩٩ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٢

مفاد المادتين ٢٣٢ و ٢٣٣ من القانون المدني أن المشرع قد حرم الفوائد المركبة واستثنى من ذلك ما تقضى به القواعد والعادات التجارية ، كما أقر ما جرى عليه العرف بتجميد الفوائد في الحساب الجاري.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٠ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ١١٢٠ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣

مفاد المادتين ٢٣٢ و ٢٣٣ من القانون المدني أن المشرع قد حرم الفوائد المركبة واستثنى من ذلك ما تقضى به القواعد والعادات التجارية ، كما أقر ما جرى عليه العرف التجاري من تجميد الفوائد في الحساب الجاري وترك أمر تحديد ما يقضى به العرف.

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٥

لما كانت المادة ٢٣٢ من القانون المدني تنص على ,, لا يجوز تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ولا يجوز في أية حال أن يكون مجموع الفوائد التي يتقاضها الدائن أكثر من رأس المال وذلك كله دون إخلال بالقواعد والعادات التجارية ,, ، كما تنص المادة ٢٣٣ على أن الفوائد التجارية التي تسرى على الحساب الجاري يختلف سعرها القانوني باختلاف الجهات ويتبع في طريقة حساب الفوائد المركبة في الحساب

الجارى ما يقضى به العرف التجارى ، ما مفاده أن القانون وإن حظر تقاضى فوائد على متجمد الفوائد كما منع تجاوز الفوائد لرأس المال إلا أنه أخرج من هذا الحظر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ما تقضى به القواعد والعادات التجارية. كما أقر ما جرى عليه العرف التجارى بتجميد الفوائد فى الحساب الجارى.

الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٩٣ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٥

تنص المادة ٢٣٢ من القانون المدنى على أنه لا يجوز تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ولا يجوز فى أية حال أن يكون مجموع الفوائد التى يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال وذلك كله دون إخلال بالقواعد والعادات التجارية يبين من هذا النص أن المشرع حظر أمرين أولهما أن يتقاضى الدائن فوائد على متجمد الفوائد التى لا تسدد والثانى أن يتجاوز الفوائد رأس مال القرض ثم أخرج المشرع من هذا الحظر ما تقضى به القواعد والعادات التجارية.

الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٨

القاعدة التى قررتها المادة ٢٣٢ من القانون المدنى ، والتى لا تحيز تقاضى فوائد على متجمد الفوائد بأنه لا يجوز فى أية حال أن يكون مجموع الفوائد التى يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال تعتبر من القواعد المتعلقة بالنظام العام التى يفرض علم الكافة بها إذ كان نص هذه المادة قد سرى منذ نفاذ التقنين المدنى الجديد فى ١٥/١٠/١٩٤٩ فإن علم المدعى بفساده منذ هذا التاريخ يكون مقوضا فإذا تولى المدعى سداد أقساط الدين وفوائده منذ تاريخ الإلتحاق وحتى ١٩٥٨/٣/٨ فإن علمه بمقدار ما دلهه يكون ثابتا وإذا كان سداد آخر قسط قد تم فى ١٩٥٨/٣/٨ بينما لم ترفع الدعوى بإسداد ما دفع من الفوائد زائدا عن رأس المال إلا فى ١٦/٤/١٩٦١ أى بعد إنقضاء أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ علمه بخلفه فى الإسداد فإن الدعوى بالإسداد تكون قد سقطت ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧٨٨ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٩

مفاد نص المادتين ٢٣٢ ، ٢٣٣ من القانون المدنى أن المشرع قد حرم تقاضى الفوائد المركبة واستثنى من ذلك ما تقضى به القواعد والعادات التجارية ، كما أقر ما جرى عليه العرف من تجميد الفوائد داخل الحساب الجارى.

الطعن رقم ٤٢٤، ٤٢٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى، صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٦

النص فى المادة ٢٣٢ من القانون المدنى على أنه : " لا يجوز تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ولا يجوز فى أية حال أن يكون مجموع الفوائد التى يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال " .. كله وليس ما يتبقى منه.

الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى، صفحة رقم ٩٨٥ بتاريخ ١٩٨١/٣/٣٠

النص فى المادة ٢٣٢ من النسخين المدنى على أنه " لا يجوز تقاضى فوائد على متجمد الفوائد وذلك دون إخلال بالقواعد والعادات التجارية " والنص فى المادة ٢٣٣ منه على أنه " الفوائد التجارية التى تسرى على الحساب الجارى يختلف معرها القانونى باختلاف الجهات ، ويتبع على طريقة حساب الفوائد المركبة فى الحساب الجارى ما يقضى به العرف التجارى مفاد هذين النسخين أن الشارع قد حرم الفوائد المركبة واستثنى من ذلك ما تقضى به القواعد والعادات التجارية.

— جرى العرف بتجميد الفوائد فى الحساب الجارى ، أما بعد إقفال الحساب يصبح الرصيد ديناً عادياً يخضع للقواعد العامة ولا يسرى عليه هذا العرف ولا يجوز الإضفاق على تقاضى فوائد مركبة عن هذا الدين لأن تحديد الحد الأقصى للفوائد من النظام العام فلا يصح الإضفاق على مخالفته.

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى، ٣٤ صفحة رقم ١٧٨٥ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٢

مفاد نص المادتين ٢٣٢ ، ٢٣٣ من القانون المدنى أن المشرع قد حرم تقاضى الفوائد المركبة واستثنى من ذلك ما تقضى به القواعد والعادات التجارية كما أقر ما جرى عليه العرف من تجميد الفوائد داخل الحساب الجارى.

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى، ٣٥ صفحة رقم ٢١٩٠ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٤

مفاد نص المادتين ٢٣٢ ، ٢٣٣ من القانون المدنى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع قد حرم تقاضى الفوائد المركبة واستثنى من ذلك ما تقضى به القواعد والعادات التجارية كما أقر ما جرى عليه العرف من تجميد الفوائد داخل الحساب الجارى.

الطعن رقم ٥٤ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٤٢٤ بتاريخ ١٩٤٢/٥/١٤

يشترط قانوناً للحكم بفوائد عن متجمد الفوائد أن يكون قد حصل إضفاق خاص على ذلك بين الدائن والمدين. فإذا لم يكن هناك إضفاق فإن الحكم بها لا يكون إلا من وقت رفع الدعوى. فإذا لم يحصل إضفاق وكانت هذه الفوائد لم تطلب فى الدعوى فإن المحكمة تكون على حق إذا هى لم تحبسها.

الطعن رقم ٩١ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٨٠ بتاريخ ١٧/٥/١٩٤٥

إن الشارع قد حرم زيادة فائدة الديون على حد أقصى معلوم ونص على تحفيضها إليه وحرم على الدائن قبض الزيادة وألزمه برد ما قبضه منها لما كان هذا التحريم مطلقاً لا إستثناء فيه ، وهو من النظام العام فإنه يكون وارداً على الزيادة في فائدة الديون جميعاً بلا تفرقة بينها ، سواء منها الديون ذات الفائدة المحقة والديون ذات الفائدة المختلة إذ كان الإتفاق على مثل هذه الفوائد باطلاً بطلاناً مطلقاً لا تلحقه الإجازة بحال، وكان لمن دافع تلك الفوائد حق إسداد الزائد منها على الحد القانوني ، فإن تعرض الحكمة لنية المتعاقدين وقلوها إن المدين لم يكن ينوي إسداد المدفوع منه زائداً على الفائدة القانونية يكون من الخطأ لأن هذه النية ، لو صح وجودها ، لا يمكن أن يكون لها تأثير في الإسداد المقرر بحكم القانون.

*** الموضوع الفرعي : القرض المصرفي :**

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٧ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٩٤٦ بتاريخ ٢٧/٦/١٩٦٣

القروض التي تعقدها المصارف تعتبر بالنسبة للمصرف القروض عملاً تجارياً بطبيعته وفقاً لنص المادة الثانية من قانون التجارة. أما بالنسبة للمقروض فإنه وإن اختلف الرأي في تكييفها إذا لم يكن المقروض تاجراً أو إذا كان القرض مخصصاً لأغراض غير تجارية ، إلا أن محكمة النقض ترى اعتبار القروض التي تعقدها البنوك في نطاق نشاطها المعتاد عملاً تجارياً مهما كانت صفة المقروض وأياً كان الغرض الذي خصص له القرض ذلك أن البنك المقروض يتحمل عادة في سبيل الحصول على الأموال التي يلبي بها حاجات المقروضين أعباء أكثر فداحة من القروض العادية إذ هو يحصل على هذه الأموال من المصارف الأخرى التي تتقاضى منه فوائد على متجمد الفوائد غير مقيدة بالحظر الوارد في المادة ٢٣٢ مدني - على أساس أن المعاملة بين المصرفين هي معاملة تجارية تدخل في نطاق الاستثناء الوارد بتلك المادة وليس من المعقول أن يحرم المصرف من هذه المزايا ، وليس من المعقول أن يحرم المصرف من هذه المزايا عندما يقرض الغير ، هذا علاوة على ما يتعرض له المصرف من مخاطر في القروض الطويلة الأجل ومن حرمانه من أموال كان يمكنه استثمارها في وجوه أخرى غير القرض تدر عليه أرباحاً أكثر - وما يؤيد هذا النظر أن الشارع المصري قد أصدر في ظل القانون المدني الجديد القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء بنك الإنتمان العقاري وأجاز لهذا البنك منح قروض طويلة الأجل لغير التجار ولغير أغراض تجارية - وهذه القروض تفرض بسبب طول أجلها تجاوز الفوائد لرأس المال - مما يفيد أن المشرع قد خرج بهذه القروض عن نطاق الحظر المنصوص عليه في صدر المادة ٢٣٢ من القانون المدني وهو ما لا يمكن تفسيره إلا بأنه قد اعتبر تلك

القروض تجارية وتبعاً لذلك تخضع للقواعد والعادات التجارية التي تبيح تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ومجازة مجموع الفوائد لرأس المال.

الظعن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٩٧٣ بتاريخ ١٩٦٥/١١/٤

علاقة البنك بالعميل الذى يقوم بإيداع مبالغ فى حسابه لدى المادة ٧٢٦ من القانون المدنى قرضاً ومن ثم فالإيصـال الصادر من البنك بإيداع مبلغ لحساب شخص آخر - دون تعهد للمودع - لا يمكن اعتباره مبدأ لثبوت بالكتابة يجوز تكملته بالبينة لأن الورقة التى تعتبر مبدأ لثبوت بالكتابة يجب أن تكون صادرة من الخصم المراد إقامة الدليل عليه أو ممن يتوب عنه فى حدود نيابته وأن يكون من شأنها أن تجعل الحق المدعى به قريب الاحتمال وهو ما لا يتوافر فى الإيصـال المذكور.

الظعن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٧٣ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٣١

القروض التى تعقدتها المصارف تعتبر بالنسبة للمصرف القرض عملاً تجارياً بطبيعته وفقاً لنص المادة الثانية من قانون التجارة والمقرر فى قضاء هذه المحكمة إعتبار القروض التى تعقدتها البنوك فى نطاق نشاطها المعتاد عملاً تجارياً مهما كانت صفة المقرض وأياً كان الفرض الذى خصص له القرض.

الظعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٠

المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن علاقة البنك بالعميل الذى يقوم بإيداع مبالغ فى حسابه لدى البنك هى علاقة ودعية ناقصة تعتبر بمقتضى المادة ٧٢٦ من القانون المدنى قرضاً ، وإذ يلتزم المقرض وفقاً لحكم المادة ٣٨٨ من القانون المدنى بأن يرد للمقرض مثل ما إقرض ، فإن البنك يلزم فى مواجهة عميله بأن يرد إليه مبلغاً تقديماً مساوياً لما قام بإيداعه فى حسابه لديه من مبالغ ، وإذا قام البنك ببناء على أمر عميله بسحب شيك على بنك آخر وتسليمه مقابل كل أو بعض رصيده لديه كان ذلك بالنسبة للبنك وفاء بالتزامه فى هذا الصدد قبل العميل .

* الموضوع الفرعى : المؤسسات العامة ذات الطابع الإقتصادى :

الظعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٣٤٥ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٧

النص فى المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٦١ بالنظام الأساسى للبنك البلجيكي والدولى بمصر ، والمادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٦١ بشأن بنك بورسعيد - البنك البلجيكي والدولى سابقاً - والفقرة الأولى من المادة الثانية من ذات القرار ، وفى المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء مؤسسة مصر والمادة الثانية من ذات

القرار ، والمادة الأولى من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الإقتصادي والمادة ٣٤ من القانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسات العامة ، مفاده أن بنك بورسعيد قبل تحويله إلى شركة مساهمة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ الذى يطبق من تاريخ نشره فى ٢٠ من إبريل ١٩٦٥ - يعد مؤسسة عامة ذات طابع إقتصادى إذ كانت المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ تنص فى فقرتها الأولى على أن "تسرى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين فى المؤسسات العامة " وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على خضوع العاملين لدى بنك بورسعيد - قبل صيرورته شركة مساهمة - لأحكام تلك اللائحة التى منعت المادة الثانية من مواد إصدارها سريان قواعد ونظم إعانة غلاء المعيشة بشأنهم ، فإن النعى عليه بأن المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ قصرت تطبيق اللائحة المذكورة على المؤسسات العامة ذات الطابع الإقتصادى يضحى - أياً كان وجه الرأى فيه - غير منتج.

الطعن رقم ٩٦٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٨٣

مؤدى نص المادتين ١ ، ١١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى أن تحول المؤسسة المصرية العامة للإئتمان الزراعى والتعاونى إلى هيئة عامة قابضة يكون لها شخصية اعتبارية مستقلة تسمى الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى ، وأن تتبع بنوك التسليف الزراعى والتعاونى بالمحافظات والمنشأة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ البنك الرئيسى وتسمى بنوك التنمية الزراعية وتتولى تحقيق أغراض البنك الرئيسى فى النطاق الذى يحدده لها وأن يكون مجلس إدارة البنك الرئيسى هو السلطة العليا المهيمنة على شئونه وتصريف أموره ويكون له جميع السلطات اللازمة للقيام بالأعمال التى تقتضيها أغراض البنك ومنها الموافقة على مشروعات اللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون المالية والإدارية وإصدار اللوائح المتعلقة بنظام العاملين بالبنك الرئيسى أو البنوك التابعة له ومراتبهم وأجورهم والمكافآت والمزايا والبدلات الخاصة وتحديد فئات بدل السفر فى الداخل والخارج.

الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٨٩

مؤدى نص المادة الأولى من مواد إصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والمادة الأولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ خضوع البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى - بإعباره هيئة عامة

وبنوك التنمية الزراعية بالمحافظات والتي تتبعه - لأحكامه القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها.

*** الموضوع الفرعي : الوديعة لأجل :**

الطعن رقم ١١٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٣٥ بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٣
الأصل أن القود المودعة تنقل ملكيتها إلى البنك الذى يلتزم برد مثلها فتكون علاقة البنك بالعميل الذى يقوم بإيداع مبالغ فى حسابه لدى البنك هى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - علاقة وديعة ناقصة تحبر بمقتضى المادة ٧٢٦ من القانون المدنى قرضاً ، والعملية على هذه الصورة منبئة الصلة بالحساب الجارى الذى يتفق الطرفان على فتحه ، إذ يقوم العميل فى الوديعة لأجل ، بإيداع مبالغ فى الحساب دون أن يكون من حقه سحبها خلال فترة معينة فيظل دائماً دائناً للبنك بمبلغ القرض ويعتبر الحساب مجمداً الأمر الذى لا يتوافر معه شرط تبادل المدفوعات ، وهو من خصائص الحساب الجارى.

الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٦٧ بتاريخ ١١/٣/١٩٨٥
إذ كانت الوديعة لأجل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هى علاقة وديعة ناقصة تعتبر بمقتضى المادة ٧٢٦ من القانون المدنى قرضاً من العميل للبنك المودع لديه يخضع لأحكام عقد القرض فيما لم يرد بشأنه نص فى العقد ، وكان عقد القرض لا ينتهى بوفاة أحد طرفيه وإنما ينصرف أثره إلى ورثته لعدم قيامه على علاقة شخصية بحتة ، كما لا تحول وفاة القرض دون استعمال المقرض لمبلغ القرض لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق والمسلم به بين الطرفين أن مورث المطعون ضدهم فتح حساب وديعة لأجل بمبلغ ٤٥٢٠ جنيهات لدى البنك الطاعن فى ١٠/٢٩/١٩٧٦ بغائدة ٤٪ سنوياً تتجدد تلقائياً لمدة مماثلة ما لم يخطر البنك بعدم الرغبة فى التجديد وأن هذا العقد قد امتد لمدة سنة أخرى حال حياة المورث تنتهى فى ١٠/٣/١٩٦٨ إلا أنه توفى قبل نهايتها فى ١٢/٦/١٩٦٨ ولم يخطر البنك من ورثة المودع بعدم رغبتهم فى إمتداد العقد ، فإن العقد يمتد ما لم يصل البنك الإخطار المشار إليه ، ولا يكون قمة محل للتحدى بالقرار الصادر من اللجنة الفنية للبنوك الصادر بتاريخ ٢٦/٦/١٩٦٧ الذى سلفت الإشارة إليه طاكلاً كان عقد الوديعة قد تضمن نصراً تحكم أمر إمتداده .

* الموضوع الفرعى : أهلية للبنك فى الخصومة :

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٧٢٠ بتاريخ ١١/٢١/١٩٦٧

— أوجب القانون ٢٢ لسنة ١٩٥٧ فى مادته الأولى على البنوك التى تعمل فى جمهورية مصر أن تتخذ شكل شركات مساهمة وأن تكون جميع أسهمها اسمية وملوكة للمصريين دائماً ، وقضى القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ فى مادته الأولى بتأميم جميع البنوك فى إقليمى الجمهورية ، وقرر فى مادته الثانية بتحويل أسهم ورؤوس أموال هذه البنوك إلى منندات اسمية على الدولة قابلة للتداول فى البورصة ، ونص فى مادته الرابعة على أنه " تظل الشركات والبنوك المشار إليها فى المادة الأولى محظرة بشكلها القانونى عند صدور القانون وتسعى الشركات والبنوك المشار إليها فى مزاوله نشاطها " ، ومؤدى هذه النصوص أن اتخاذ البنك — المطعون عليه — الذى أمم شكل الشركة المساهمة العامة بنقل ملكية الأسهم إلى الدولة واحتفاظ بعد التأميم بشكله القانونى وشخصيته المعنوية — لا يترتب عليه أن يفقد البنك — المطعون عليه — باعتباره مؤمماً أهليته فى الخصومة.

— إذا كانت المواد ١ من القانون ٢٢ لسنة ١٩٥٧ و ١ و ٢ و ٤ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ لم تعرض للعلاقة بين المركز الرئيسى للبنك والفروع التابعة له ولم تفس أهلية المركز الرئيسى فى التقاضى عن فروعها أينما وجدت ولو فى الخارج ، فإن مقتضى ذلك أن يظل فرع البنك فى الخارج — وهو الطرف الآخر فى التعهد موضوع النزاع — تابعاً كما كان للمركز الرئيسى دون أن يستقل بشئونه عنه بسبب التأميم وتبقى للمركز الرئيسى للبنك — المطعون عليه — صفته فى مباشرة الخصومة عن هذا الفرع.

* الموضوع الفرعى : أوامر تحويل الأموال :

الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٧٨٧ بتاريخ ٧/١٢/١٩٦٦

النص فى المادة الأولى من الفصل الثانى من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ على أن " يفرض رسم دمغة نسبي قلته ربع فى ألف وحده الأدنى خمسة مليمات وحده الأعلى خمسة وعشرون جنيهاً مصرياً على الكمبيالات والسندات تحت الإذن أو حملها بصرف النظر عن تاريخ إستحقاقها ويستثنى من ذلك العملة الورقية — بكنوت — يفرض الرسم ذاته على العقود الخاصة بتحويل الأموال التى لها نفس مفعول الكمبيالات ولو كانت غير قابلة للتحويل " يدل — بلفظه ومعناه — على أن المشرع أراد أن يخضع لرسم الدمغة أوامر تحويل الأموال متى كانت تؤدى وظيفة الكمبيالة وإن لم تتوالف فيها كل خصائصها — وإذا كانت والتمعة الدعوى لا تكشف عن وصف آخر لهذه الأوامر ، وجرى الحكم المطعون فيه على عدم خضوعها لرسم الدمغة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣١ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٢٦٦ بتاريخ ١٤/٦/١٩٦٧

أوامر تحويل الأموال التي يصدرها العملاء للمصاريف وتنفيذها لا تعتبر عقوداً وبالتالي لا تخضع لضريبة الدمغة على إتساع الورق المتخصص عليها في الفقرة "د" من المادة الثانية من الجدول رقم "١" الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١.

* الموضوع الفرعي : بدء سريان القوائد :

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٣ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٨٣٤ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٥٧

يسرى السر المقرر بالمادة ٢٢٧ من القانون المدني الجديد من تاريخ العمل بهذا القانون على العقود المبرمة قبل هذا التاريخ لأن الحد الأقصى للفائدة التي يجوز الاتفاق عليها قانوناً هو من قواعد النظام العام.

الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٢٥ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ٢٦/١/١٩٦٠

مفاد نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني أنه متى كان المدعي قد حدد في عريضة دعواه المبلغ الذي يطالب به وثبت إستحقاقه فإنه ليس من شأن المنازعة في إستحقاق هذا المبلغ كله أو بعضه ما يصح معه القول بأنه غير معلوم المقدار وقت الطلب. فإذا كانت الطاعة قد حددت المبلغ الذي تطالب به مع فوائده في عريضة دعواها ولم يكن من شأن منازعة المطعون عليها في إستحقاقه أن يجعل المبلغ المدعى به غير معلوم المقدار وقت الطلب ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ تطبيق القانون في إسناده تاريخ إستحقاق الفائدة إلى يوم الحكم الابتدائي دون أن يلتزم بحكم المادة ٢٢٦ من القانون المدني ويقضى بالفائدة من يوم المطالبة القضائية.

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٢٨ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٥٥٤ بتاريخ ٤/١٨/١٩٦٣

مفاد نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني والأعمال التحضيرية لهذه المادة عدم سريان القوائد من تاريخ المطالبة القضائية على المبالغ التي لا تكون معلومة المقدار وقت رفع الدعوى كالتمويض عن العمل غير المشروع. والمقصود يكون محل الالتزام معلوم المقدار أن يكون تحديد مقداره قائماً على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة رحبة في التقدير. وعدم جواز القضاء بالقوائد من تاريخ المطالبة بالنسبة للتمويض عن العمل غير المشروع يقتضي تطبيق الحكم ذاته على التبعيض المستحق عن عدم تنفيذ الالتزام بمعناه الدقيق أيأ كان مصدره كلما كان تقدير هذا التبعيض خاضعاً لطلاق تقدير القاضي وإذا كان التبعيض المستحق للطاعن عن نزاع ملكية أرضه للمنفعة العامة هو مما يخضع لسلطة القاضي التقديرية البحتة ، فإن تحديد الطاعن لما يطلبه في صحيفة دعواه لا يجعله معلوم المقدار وقت الطلب بالمعنى الذي قصده القانون

وإنما يصدق عليه هذا الوصف بصدور الحكم النهائي في الدعوى باعتبار أنه التاريخ الذي يصبح فيه محل الالتزام معلوم المقدار.

- تاريخ الحكم النهائي بالتعويض عن العمل غير المشروع هو الوقت الذي يصبح فيه محل الالتزام معلوم المقدار والذي يبدأ منه بالتالي استحقاق الفوائد فلا يحول دون الحكم بها القول بأنها لم تسترب بعد في النعمة ، ذلك أن القضاء بالفوائد إنما هو تقرير لحق الدائن فيها قبل مدینه إذا تأخر في الوفاء.

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١١٣٩ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٣

(١) الاستيلاء المقصود فى معنى المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بحسب مفهوم نصوحها إنما هو الاستيلاء الفعلى المقترن بالتسليم للمواد المستولى عليها وبعد جردها جردا وصفيا فى حضور ذوى الشأن أو بعد دعوتهم للحضور بخطاب مسجل وليس هو مجرد صدور قرار الاستيلاء فى ذاته.

(٢) متى كان قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ٥١٩ لسنة ١٩٤٦ والصادر تنفيذا للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد تضمن الاستيلاء استيلاء عاما على جميع ما يوجد من بذرة القطن وكذلك على جميع ما ينتج أو ما يرد منها فى المستقبل سواء أكانت تجارية أم للتساقى وسواء أكانت فى الخايج أو فى شون البنوك أو فى اغال التجارية أو فى حيازة الأفراد أو المهنات بأية صفة كانت ، فإن تقرير الاستيلاء مجردا على هذا النحو لا يعدو أن يكون إجراء تنظيميا قصد به تحقيق العدالة فى التوزيع وتنظيم تداول البذرة ومنع المضاربة فيها بعد تحديد سعرها والكميات الواجب صرفها وليس من شأن هذا الاستيلاء أن ينقل ملكية البذرة أو حيازتها إلى الحكومة ، يؤكد ذلك صدور قرارات بعد ذلك القرار بتنظيم تداول هذه البذور وبيان كيفية التصرف فيها وتحديد أسعارها وفرض مثل هذه القيود على التصرف فى البذرة وتحديد سعر جبرى لها لا يتفان ملكية صاحبها لها إذ أن تقييد حق الملكية بقيود قانونية تتضمنها تشريعات خاصة مراعاة للمصلحة العامة أمر جائز وقد أقرت ذلك المادة ٨٠٦ من القانون المدنى (٣) القرارات المحددة للأسعار الجبرية تطبق بأثر فوري بحيث تسرى الأسعار المحددة فيها على ما لم يكن قد تم بيعه من السلع قبل صدورها دون اعتبار لما قد يلحق أصحاب هذه السلع من خسارة نتيجة فرض تلك الأسعار .

(٤) بين من الأعمال التحضيرية للمادة ٢٢٦ من القانون المدنى أن المشرع قصد من إيراد عبارة "وكان معلوم المقدار وقت الطلب" المذكورة فى هذه المادة منع سريان الفوائد المنصوص عليها فيها على التعويض عن العمل غير المشروع من تاريخ المطالبة القضائية بها. وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى

بالمبلغ المحكوم به للطاعة على أساس أنه تمريض تستحقه عن الخسارة التي لحقت بها بسبب تقصير المطعون عليهما لعدم استلامهما بليرة التقاوى التي كانت لدى الطاعة في الموعد المناسب - لأنه يكون قد أقام التزام المطعون عليهما بذلك المبلغ على أساس المسؤولية عن العمل غير المشروع وهو الأساس الصحيح الواجب إقامة مسؤوليتهما عليه ، ويكون قضاؤه بالفوائد من تاريخ صدوره غير مخالف للقانون.

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٥

مفاد نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني والأعمال التحضيرية لهذه المادة أن لا تسرى الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية إلا على المبالغ التي تكون معلومة المقدار وقت رفع الدعوى المقصود بكون محل الالتزام معلوم المقدار أن يكون تحديد مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة في التقدير ولما كان ما يستحقه المالك مقابل نزع ملكيته للمنفعة العامة يعتبر تمريضا عما ناله من الضرر بسبب حرمانه من ملكه جبرا عنه للمنفعة العامة وهذا التمريض هو مما يكون للقاضي سلطة واسعة في تقديره فبان لتحديد المالك ما يطلبه في صحيفة دعواه لا يجعله معلوم المقدار وقت الطلب بالمعنى الذى يقصده القانون وإنما يصدق عليه هذا الوصف بصدور الحكم النهائي فى الدعوى.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٤٢٠ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢١

تنص المادة ١٢٤ من القانون المدني القديم على أن الفوائد لا تكون مستحقة إلا من تاريخ المطالبة الرسمية ما لم يقض العقد أو العرف التجارى أو القانون بهر ذلك. فمتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالفوائد من تاريخ الإندار الرسمى دون بيان الأساس القانونى الذى إستند إليه فى قضاؤه بالفوائد من هذا التاريخ فإنه قد خالف القانون.

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٢٠١ بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٩

متى كان المدعى قد حدد فى صحيفة دعواه المبلغ الذى يطلب به وثبت إستحقاقه له فإنه ليس من شأن المنازعة فى إستحقاق هذا المبلغ كله أو بعضه ما يصح معه القول بأنه غير معلوم المقدار وقت الطلب. فإذا كانت الشركة المطعون ضدها قد حددت المبلغ الذى تطالب به مع فوائده فى صحيفة دعواها وقد ثبت فساد منازعة الطاعنين لها فى إستحقاقها للمبلغ المقضى به لها فبان الحكم المطعون فيه إذ أسند تاريخ إستحقاق الفوائد إلى يوم المطالبة القضائية ملتزماً فى ذلك حكم المادة ٢٢٦ من القانون المدنى لا يكون مخالفاً فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٣٠

إضرعت المادة ٢٢٦ من القانون المدنى لسريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية أن يكون محل الإلتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار وقت الطلب والمقصود يكون محل الإلتزام معلوم المقدار - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون تحديد مقداره قائماً على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة فى التقدير.

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٥

مفاد نص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى أن لا تسرى الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية إلا عن المبالغ التى تكون معلومة المقدار وقت رفع الدعوى ، والمقصود يكون محل الإلتزام معلوم المقدار هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يكون تحديد مقداره قائماً على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة فى التقدير

الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٦٧ بتاريخ ١٩٧٤/٥/١٣

إذ كان ما ورد فى أسباب الحكم المطعون فيه من أن منازعة الطاعنين فى الرصيد لم تكن جديدة فتسرى الفوائد القانونية عليه من تاريخ المطالبة القضائية بها ، هو رد سائق وله أصله بالأوراق ويدل على أن الدين المطالب به مبلغ من النقود معلوم المقدار وقت الطلب وقد تأخر المدينون فى الوفاء به فتسرى عليه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها ، فتكون المجادلة من الطاعنين فى ذلك مجادلة موضوعية لا تقبل أمام محكمة النقض.

- لما كان الحساب الجارى بماله من طابع شخصى يقفل بوفاء العميل وتزول عنه صفته مما لا يجوز معه طبقاً للمادة ٢٣٢ من القانون المدنى تقاضى فوائد مركبة عن رصيده إلا إذ ثبت وجود عادة تقضى بذلك وهو ما لم يثره الطاعن أمام محكمة الموضوع ، كما تسرى على الرصيد بعدما أصبح ديناً عادياً يحدد المقدار وحال الأداء الفوائد القانونية لا الفوائد الإتفاقية التى خلا العقد من الإتفاق على سريانها بعد قفل الحساب الجارى ، وهو ما إستخلصته المحكمة من واقع الإتفاق فى حدود سلطتها الموضوعية لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر فإن النعى عليه يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤١٩ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٤

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان عمل الخير الذى نذب لتقدير التعويض عن الأرض المنزوعة ملكيتها - فى ظل أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ بشأن نزاع الملكية - قد أصبح نهائياً فى حق الحكومة - فلا يقوم من القانون سبب لجس التعويض الذى قدره الخبير ، وبالتالي يكون إستحقاق الفوائد عنه قد أصبح حال الأداء ، وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وألزم الحكومة بالمبلغ الذى قدره خبير

رئيس المحكمة ، كما ألزمها بفوائد هذا المبلغ من تاريخ المطالبة الرسمية ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ١٠٠٢ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٦

الفوائد المستحقة على أصل السند الإذني متى كان معتبراً عملاً تجارياً تسرى من تاريخ تحرير برتسو عدم الدفع وفقاً للمادتين ١٨٧ ، ١٨٩ من قانون التجارة إذ كان الثابت بالأوراق أن المَطعون عليه قد وجه إلى الطاعن إحتجاجاً بعدم الدفع في اليوم التالي لحلول ميعاد إستحقاق كل من السندات الصادرة منه فإنه لا على الحكم المَطعون فيه أن إنتهى إلى أن الإيداع غير مبرر لئمة الطاعن من الدين لعدم سداد الفوائد.

الطعن رقم ٤٧٥، ٤٨٧ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٨٥٧ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٣٠

— تشترط المادة ٢٢٦ — من القانون المدني الحالي — لسريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية أن يكون محل الإنترام مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت الطلب ، والقصد بكون الإنترام معلوم المقدار — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون تحديد مقداره قائماً على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة في التقدير ، وإذ كان التعويض المستحق للطاعنين عن حرمانهم من الإنقطاع بالنشآت المراد إقامتها هو مما يخضع للسلطة التقديرية للمحكمة ، فإن تحديدهم لما يطلبونه في صحيفة دعواهم لا يجعله معلوم المقدار وقت الطلب بالمعنى الذي قصده القانون وإنما يصدق عليه هذا الوصف بصدور الحكم النهائي في الدعوى فلا تسرى الفائدة عليه إلا من تاريخ صدور الحكم النهائي .

— متى كانت المطالبة القضائية بالتعويض قد تمت بعد العمل بالقانون المدني القائم فإن الفوائد على هذا التعويض لا تسرى إلا من تاريخ الحكم النهائي إذ قضى الحكم المَطعون فيه بفوائد هذا التعويض عن مدة سابقة على صورته فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١٤١١ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٧

— المنازعة في المبلغ المطالب به كله أو بعضه ليس من شأنها إعتبار المبلغ غير معلوم للمقدار وقت الطلب وإذ كانت منازعة الطاعن في إستحقاق المبلغ — المطالب به — وطرح الأمر على لجنة فض المنازعات ونادب غير تحديد المبلغ المستحق ، ليس من شأنها أن يكون المبلغ غير معلوم المقدار وقت الطلب فإن الحكم المَطعون فيه إذ أسند تاريخ إستحقاق الفوائد إلى يوم المطالبة القضائية ملتزماً في ذلك حكم المادة ٢٢٦ من القانون المدني لا يكون معطناً في تطبيق القانون .

— المقرر وفق المادة ٢٢٦ من القانون المدني أن فائدة التأخير القانونية هي ٤٪ تسرى من تاريخ المطالبة القضائية ، ومؤدى ذلك أن تسرى الفوائد القانونية التي يلزم بها الطاعن من تاريخ رفع الدعوى بالنسبة

للمبلغ المطالب به في صحيفة التناح الدعوى ، وإعتباراً من تاريخ تعديل الطلبات فيها بالنسبة لما جاوز هذا المبلغ من المبلغ المقضى به .

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٦/٤/١٩٧٩

مفاد نص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى أنه لا تسرى الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية إلا على المبالغ التى تكون معلومة المقدار وقت رفع الدعوى والمقصود بمحل الإلتزام معلوم المقدار هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون تحديد مقداره قائماً على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة فى تقديره ، وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء على إخلال الطاعة فى تنفيذ إلتزامها بتسليم المطعون ضده كميات الأرز المفق عليها مقابل كميات الذرة التى تسلمها منه بالفعل ... وكان ما قضى به الحكم لا يعدو أن يكون توصيئاً عن إخلال الطاعة فى تنفيذ تعاقدها مع المَطعون ضده وهذا التعويض لم يكن معلوم المقدار وقت رفع الدعوى بل يخضع تقديره لسلطة القضاء ، ومن ثم فإن الفائدة القانونية التى تستحق عن التأخير فى الوفاء به لا تسرى إلا من تاريخ الحكم النهائى به.

الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٩٦٩ بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٣

تشترط المادة ٢٢٦ من القانون المدنى لسريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية أن يكون محل الإلتزام مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت الطلب والمقصود بكون الإلتزام معلوم المقدار - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون تحديد مقداره قائماً على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة فى التقدير وإذا كان التعويض المطلوب هو مما يخضع للسلطة التقديرية للمحكمة فإن تحديده فى صحيفة الدعوى لا يجعله معلوم المقدار وقت الطلب بالمعنى الذى قصده القانون وإنما يصدق عليه هذا الوصف بصور الحكم النهائى فى الدعوى ولا تسرى الفائدة عليه إلا من تاريخ صدور الحكم النهائى.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ٩/٥/١٩٤٠

الأصل أن الفوائد لا تكون مستحقة إلا من يوم المطالبة الرسمية. لكن المادة ١٤٦ من القانون المدنى قد نصت - خلافاً لهذا الأصل - على إلزام من يأخذ مبلغاً ، وهو عالم بعدم إستحقاقه إياه ، بفوائده من يوم تسلمه له إذن فلا مخالفة للقانون فى القضاء بإلزام المقرض بالربا الفاحش بفوائد المبالغ المحكوم عليه بردها محسوبة من تاريخ قبضها.

* الموضوع الفرعي : تجارية أعمال البنوك :

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤١٧ بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٥

مضى كان عقد البيع الذى أبرمه البنك - بنك الأراضى - مع المطعون عليه وموضوعه أضيان زراعية هو عقد مدنى بطبيعته فإنه لا يكسب الصفة التجارية بحد أن البنك هو الذى قام بالبيع وأن أعمال البنوك تجارية بطبيعتها وفقاً لنص الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة الثانية من قانون التجارة ، ذلك أن الفقرة التاسعة من هذه المادة تستثى الأعمال المدنية بطبيعتها من الأعمال التى تثبت لها الصفة التجارية لصدورها من تاجر ولحاجات تجارية إذ تنص هذه الفقرة على أن جميع العقود والتعهدات الحاصلة بين التجار والمتسبين والسامسة والصارف تعتبر تجارية ما لم تكن العقود والتعهدات المذكورة مدنية بحسب نوعها أو بناء على نص العقد.

- متى كان عقد البيع الذى أبرمه البنك مع المطعون عليه هو عقد مدنى بطبيعته ، فإن باقى ثمن الأضيان المبيعة المستحق للبنك يسرى عليه الخطر المتخصص عليه فى المادة ٢٣٢ من القانون المدنى ولا يخضع للقواعد والعادات التجارية التى تبيح تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ومجاوزة الفوائد لرأس المال وذلك ابتداء من تاريخ العمل بالقانون المدنى فى ١٥/١٠/١٩٤٩ ولا محل للتحدى بأن القروض طويلة الأجل التى تفقدها البنوك يسرى عليها الإستهائ سالف الذكر ولو تمت لصالح شخص غير تاجر ، ذلك أن هذه القروض إنما تخرج عن نطاق الخطر المذكور - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لأنها تعتبر عملاً تجارياً مهما كانت صفة المقترض وأما كان الغرض الذى خصص له القرض وهو الأمر الذى لا يتوالى فى الدين موضوع النزاع على ما سلف البيان.

الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٢٥ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٨٣

من المقرر أن جميع أعمال البنوك تعتبر أعمالاً تجارية طبقاً لنص الفقرتين ٤ ، ٥ من المادة الثانية من قانون التجارة ولو تمت بصفة مفردة أو لصالح شخص غير تاجر.

* الموضوع الفرعي : خطاب الضمان :

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١٤/٥/١٩٦٤

البنك فى التزامه بخطاب الضمان إنما يلتزم بصفته أصيلاً قبل المستفيد لا بوصفه كونه نائباً عن عميله. فإذا قام البنك بصرف مبلغ الضمان للمستفيد فإنه ليس للعميل أن يتحدى بوجوب إعذاره هو قبل صرف مبلغ التعويض المين فى خطاب الضمان.

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٨١١ بتاريخ ٢٧/٥/١٩٦٩

— مؤدى سريان خطاب الضمان خلال مدة معينة هو إلزام البنك بوفاء قيمته خلال هذه المدة بحيث لا يعتبر التاريخ الوارد فيه هو بداية إستحقاق إلزام البنك بل يلتزم البنك بالدفع طوال مدة الضمان حتى التاريخ المذكور فى خطاب الضمان باعتباره حداً أقصى لتفاده .

— إن خطاب الضمان وإن صدر تنفيذاً للعقد المبرم بين البنك والمدين المتعامل معه إلا أن علاقة البنك بالمستفيد الذى صدر خطاب الضمان لصالحه هى علاقة منفصلة عن علاقته بالعمل إذ يلتزم البنك بمقتضى خطاب الضمان وبمجرد إصداره ووصوله إلى المستفيد بوفاء المبلغ الذى يطلب به هذا الأخير بإعذاره حقاً له بحكمه خطاب الضمان ما دام هو فى حدود إلزام البنك المدين به ويكون على المدين عميل بنك أن يبدأ هو بالشكوى إلى القضاء إذا قدر أنه غير مدين للمستفيد أو أن مديونيته لا تبرر ما حصل عليه المستفيد من البنك .

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ١٤/٣/١٩٧٢

من المقرر فى قضاء محكمة النقض أن خطاب الضمان ، وإن صدر تنفيذاً للعقد المبرم بين البنك والمدين المتعامل معه ، إلا أن علاقة البنك بالمستفيد الذى صدر خطاب الضمان لصالحه هى علاقة منفصلة عن علاقته بالعمل ، إذ يلتزم البنك وبمجرد إصداره خطاب الضمان ووصوله إلى المستفيد بوفاء المبلغ الذى يطلب به هذا الأخير باعتباره حقاً له ، يحكمه خطاب الضمان ، ما دام هو فى حدود إلزام البنك المدين به كما أن البنك مصدر خطاب الضمان ، لا يعتبر وكيلاً عن العميل فى الوفاء للمستفيد بقيمة خطاب الضمان ، بل إن إلزام البنك فى هذا لحسابه إلزام أصيل ، ويترتب على ذلك أن ما يقوم العميل بدفعه للبنك لتغطية خطاب الضمان إنما هو تنفيذ وتأمين للعلاقة القائمة بين العميل والبنك وحدهما ، ولا صلة للمستفيد بها ، وللبنك أن يصدر خطاب الضمان بغطاء مالى أو دون غطاء أو بضمان رهن فى حدود المعاملات القائمة بين العميل والبنك ، وهو الذى يقدر وحده مصلحته فى كيفية تغطية خطاب الضمان .

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٩١٩ بتاريخ ١٦/٥/١٩٧٢

مؤدى نص المادتين ١٧٩ ، ٣٢٤ من القانون المدنى أنه إذا تسوى شخص عملاً لآخر ، وأبهر له تصرفاً قانونياً رغم إرادته ، وأدى هذا التصرف ، أو ذلك العمل إلى إفقار فى جانب ذلك الشخص وإلى إثراء بالنسبة إلى الآخر ، وكان هذا الإثراء بلا سبب قانونى ، فإن المثرى يلتزم بتعويض المفقّر بأقل القيمتين الإثراء أو الإفقار إذ كان البنك الطاعن قد إستند فى دفاعه المؤسس على أحكام الإثراء بلا سبب إلى أن قيامه بوفاء قيمة خطابات الضمان قد أدى إلى إفقاره ، وإلى إثراء العميل "مررت المطعون ضدهم" لما عاد

عليه من منفعة بسبب هذا الوفاء ، وهي براءة ذمته من الدين الذي لم يسبق له الوفاء به كلياً أو جزئياً ولا يقوم بهذا الدين سبب من أسباب البطلان أو الإنقضاء ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل هذا الدفاع ولم يعن ببحثه من أنه دفاع جوهري لو كان الحكم قد بحثه لجاز أن تتغير به النتيجة التي انتهى إليها فإنه يكون معيياً بالقصور .

الطعن رقم ٩١١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٢٦ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٧٩

- من المقرر أنه وإن كان البنك - مصدر خطاب الضمان - يلتزم بسداد قيمته إلى المستفيد بمجرد مطالبته بذلك أثناء سريان أجله دون حاجة إلى الحصول على موافقة العميل ، إلا أنه لا يسوغ للبنك مد أجل خطاب الضمان إلا بموافقة العميل .

- إذا كان الثابت بالأوراق أن الجهة المستفيدة قد طلبت من البنك الطاعن بتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٧ - إنشاء سريان أجل خطاب الضمان المحدد لإنتهائه ١٩٦٤/٧/١١ - الوفاء بقيمته أو مد أجله ، فاختار الطاعن مد أجل الضمان بعد حصوله على موافقة الخارص العام ودون موافقة مورث المطعون ضدهم الذي كانت الحراسة على أمواله وممتلكاته في ذلك التاريخ قد رفعت بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ الذي عمل بأحكامه اعتباراً من ١٩٦٤/٣/٢٣ ، ومن ثم فإن المورث المذكور لا يحتاج بمد أجل خطاب الضمان لصدور الموافقة عليه ممن يحسر عنه صفة تجيل المورث أو النياحة عنه.

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ١١/٢/١٩٨٠

من المقرر أنه وإن كان البنك - مصدر خطاب الضمان - يلتزم بسداد قيمته إلى المستفيد بمجرد مطالبته بذلك أثناء سريان أجله دون حاجة إلى الحصول على موافقة العميل ، إلا أنه لا يسوغ للبنك مد أجل خطاب الضمان إلا بموافقة العميل.

الطعن رقم ١٣٤٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٠٩٧ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٨٠

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا ما أصدر البنك خطاب ضمان لكفالة عملية فإن علاقة البنك بالمستفيد يحكمها هذا الخطاب وحده ، وعبارته هي التي تحدد إلتزام البنك والشروط التي يدفع بمقتضاها ، وحتى إذا ما طُوب بالوفاء أثناء سريان أجل الضمان وتحققت الشروط وقدمت إليه المستندات المحددة في الخطاب ، وجب عليه الدفع فوراً ، بحيث لا يلتزم إلا في حدود تلك الشروط أو يعتد بغير هذه المستندات في ذات الوقت ليس له أن يستقل - دون موافقة عميله - بمد أجل خطاب الضمان عن الأجل الموقوف فيه والمتفق على تحديده مقدماً . ويسقط إلتزام البنك إذا لم تصل إليه مطالبة المستفيد بالدفع قبل حلول نهاية ذلك الأجل .

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١١١٥ بتاريخ ١٣/٤/١٩٨١

جميع أعمال البنوك ومن بينها إصدار خطابات الضمان تعتبر عملاً تجارياً طبقاً لنص الفقرتين ٤ ، ٥ من المادة ٢ من قانون التجارة ولو تمت بصفة منفردة أو لصالح شخص غير تاجر.

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٢

من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن خطاب الضمان وإن صدر تنفيذاً للعقد المبرم بين البنك والمدين المتعامل معه ، إلا أن علاقة البنك بالمستفيد الذى صدر خطاب الضمان لصالحه هى علاقة منفصلة عن علاقته بالعمل إذ يلتزم البنك بمقتضى خطاب الضمان وبمجرد إصداره ووصوله إلى المستفيد بوفاء المبلغ الذى يطالب به هذا الأخير باعتباره حقاً له ، يحكمه خطاب الضمان ، ما دام هو فى حدود التزام البنك المبين به ، كما أن البنك مصدر الخطاب ، لا يعتبر وكيلًا عن العميل فى الوفاء للمستفيد بقيمة خطاب الضمان ، ذلك أن التزام البنك فى هذا لحسابه إلتزام أصيل ، ويترتب على ذلك أن ما يقوم العميل بدفعه للبنك لتغطية خطاب الضمان إنما هو تنفيذ وتأمين للعلاقة القائمة بين العميل والبنك وحدهما ولا صلة للمستفيد بها ، كما أن البنك الذى يقوم بتثبيت إعتداد مصرفى بين عميله والمستفيد منه ، لا يصح وصفه بأنه ضامن أو كفيل يتبع إلتزام المدين المكفول بل يعتبر فى هذه الحالة إلتزاماً مستقلاً عن العقد القائم بين المتعاملين.

الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ٨/٣/١٩٨٢

مضى كان خطاب الضمان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حجة على عاقلديه وحدهما الشاحن والناقل ولا يحتاج به على الغير حامل سند الشحن ، فإن الدعوى التى يقيمها الناقل البحرى ضد الشاحن يطالبه بالتعويض الذى دفعه إلى المرسل إليه إستناداً إلى خطاب الضمان الذى أصدره الشاحن مقابل حصوله على سند شحن نظيف خال من التحفظات ، يكون أساسها المسؤولية التعاقدية وليست المسؤولية التقصيرية ، وإذا إلتزم المحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤٧٣ بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٤

خطاب الضمان وإن صدر تنفيذاً للعقد المبرم بين البنك والمدين المتعامل معه ، إلا أن علاقة البنك بالمستفيد الذى صدر خطاب الضمان لصالحه هى علاقة منفصلة عن علاقته بالعمل من مقتضاها أن يلتزم البنك وبمجرد إصدار خطاب الضمان ووصوله إلى المستفيد بأداء المبلغ الذى يطالب به هذا الأخير فور طلبه باعتباره حقاً له يحكمه خطاب الضمان طالما كان هذا الأداء فى حدود إلتزام البنك المبين به ولا يسقط هذا الإلتزام إذا طالب المستفيد البنك أثناء سريان الخطاب بالوفاء أو مد أحل الضمان إذ لا يتصور أن يضار

المستفيد مجرد أنه عرض إمكان إنتظاره خطاب الضمان مدة أخرى والقول بغير ذلك من شأنه تهديد الطمأنينة التي يستهدفها نظام خطابات الضمان في التعامل من ثم يكون سداد البنك في هذه الحالة وفاء صحيحاً متى وصلت إليه مطالبة المستفيد خلال سريان مفعول خطاب الضمان ، ويرتب له حق الرجوع على عمله بقدر المبلغ المدفوع ، حتى لو تم هذا الوفاء بعد إنتهاء مدة سريان الخطاب لأن المرة في ذلك بتاريخ وصول المطالبة بالوفاء يصرف النظر عن تاريخ الوفاء ذاته.

* الموضوع الفرعي : سعر الفائدة :

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٢٠ مكتب قضى ٤ صفحة رقم ١٠٢٨ بتاريخ ١٩٥٣/٥/٢١

الحذ الأقصى للفائدة التي يجوز الاتفاق عليها قانوناً هو من قواعد النظام العام ليسرى السعر المخفض من تاريخ العمل بالقانون المدني الجديد القاضي بتخفيضه أى ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ حتى على الاتفاقات السابقة على هذا التاريخ ، يؤيد هذا النظر ما ورد في هذا الخصوص في المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المشار اليه إذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى للمطعون عليها بعد العمل بالقانون المدني الجديد بفائدة سعرها ٨٪ ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٤٦ حين الوفاء. فإن هذا الحكم يكون قد خالف المادة ٢٢٧ من القانون المذكور في خصوص المدة اللاحقة للعمل به ويتعين نقضه وتخفيض سعر الفائدة إلى ٧٪ ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ حتى تمام الوفاء.

* الموضوع الفرعي : فوائد ربوية :

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٠ مكتب قضى ٤ صفحة رقم ٦٤٦ بتاريخ ١٩٥٣/٣/١٢

لما كان بين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع أسست قضاءها بنبوت الربا الفاحش على أن القروض قد عقدت في ظروف أليمه خلال مدة الحرب في بلد يحتله العدو على أن تسدد بالعملة المصرية ودونت في مستندات غير مؤرخة ولم يبين فيها مكان تحريرها وعلى أن ظروف الاستدانة تدل على أن المقرضين كانوا في حالة ضيق شديد أثناء وجودهم بفرنسا إذ سببت لهم الحرب انقطاع سبل معاشهم فاضطروا للجوء إلى الطاعن الثاني وغيره للاقراض منهم ، وكانت هذه الظروف التي اعتبرها الحكم دليلاً على ثبوت الربا الفاحش لا تؤدي عقلاً إلى ثبوته - ذلك لأن كل مدين لا يلجأ إلى الاقراض عادة إلا إذا كان في ظروف تضطره إليه فليست هذه الضرورة في حد ذاتها دليلاً على ثبوت الربا الفاحش وكذلك لا يؤدي إلى إثباته خلو مستندات الدين من بيان تاريخ ومكان تحريرها ، وكان للمحكمة متى رجع لديها من لوائح الحال في الدعوى احتمال مظنة الربا الفاحش أن تحيل الدعوى على التحقيق ليثبت المدعيون بمقتضى المستندات دفاعهم بأنهم لم يستلموا في مقابلها سوى المبالغ التي اقروا بها ، لما كان ذلك وكان

الحكم المطعون فيه قد نقل عبء الإثبات من عاتق المدعين بمقتضى السندات موضوع الدعوى إلى عاتق الدائن استناداً إلى قرائن غير مؤيدة لإثبات الربا الفاحش فإنه يكون قد خالف قواعد الإثبات فضلاً عن قصوره في التسيب مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٠٣٧ بتاريخ ١٩٥٣/٥/٢١

إذا كان مؤدى الحكم المطعون فيه هو أن العمولة والمصاريف التى اقتضتها الشركة المطعون عليها من الطاعن كانت مقابل خدمات حقيقية ومشروعة قامت بها تنفيذاً لعمود الاتفاق المبرمة بينهما ولم تكن فوائد ربوية مسترة فإنه يكون لى غير عمله النعى على هذا الحكم بأنه أجاز الاتفاق على فوائد ربوية مخالفة للقانون.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٩ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٩٤٠/٥/٩

إن كل إضاق على فائدة تزيد على الحد الجائز الإضاق عليه قانوناً يكون باطلاً فيما زاد على هذا الحد. وهذا البطلان مطلق لأن سببه مخالفة القانون والنظام العام ، ولذلك لا تصح إجازته ولو صراحة ومن باب أولى لا تصح إجازته ضمناً باستبدال دين آخر به أو بإقراره بصلح ولو كان أمام القاضى كل ما دفع زائداً على الفوائد الجائز الإضاق عليها يجوز ، بمقتضى المادة ١٤٥ من القانون المدنى المطالبة برده فإن حكم هذه المادة عام غير مقصور على الأحوال التى يكون الدفع فيها واقعاً عن غلط.

* الموضوع القرعى : قاعدة ألا تجاوز الفوائد رأس المال :

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٩٦٤/٣/٥

تنص المادة ٢٣٢ من القانون المدنى على أنه " لا يجوز فى أية حال أن يكون مجموع الفوائد التى يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال " وهذه القاعدة لتعلقها بالنظام العام يقتضى تطبيقها ألا يكون للدائن بعد العمل بالقانون المدنى الخالى فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ حق إقتضاء فوائد متى بلغت الفائدة المستحقة له ما يعادل رأس المال ولو كان بعض هذه الفوائد قد استحق فى ظل القانون القديم.

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١١٥٢ بتاريخ ١٩٦٥/١١/٣٠

إعراض المدين بعدم جواز التنفيذ ضده لفوائد تزيد على رأس المال إعراض مؤسس على قاعدة من النظام العام ومن ثم يجوز له - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - إيدأؤه لأول مرة أمام محكمة الإستئناف.

*** الموضوع الفرعي : منط التفرقة بين الفوائد التعويضية والتأخيرية :**

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٦١٥ بتاريخ ١١/١/١٩٦٦ .

التفرقة بين نوعي الفوائد التعويضية والتأخيرية ، باعتبار أن الأولى وحدها هي التي يجب للحكم باستحقاقها أن يكون الدين معلوم المقدار وقت الطلب ، لا أساس لها في القانون ، ذلك أن الفوائد التعويضية وإن كان يلزم بها المدين بناء على اتفاق بينه وبين الدائن مقابل إنشائه مبلغ من النقود لم يجل بعد إستحقاقه في حين أن الفوائد التأخيرية لا تستحق إلا عن دين حل أجل الوفاء به وتأخر المدين في أدائه ، إلا أنه يشترط في الخالين أن يكون محل الإلتزام هو دفع مبلغ من النقود معلوم المقدار مقدماً سواء في ذلك بالنسبة للديون المؤجلة المتفق على فوائد بالنسبة لها أو الديون الحالية التي يحصل التأخير في الوفاء بها.

*** الموضوع الفرعي : وفاء البنك لشيك مزور :**

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩/١/١٩٦٧ .

لا تبرا ذمة البنك المسحوب عليه قبل عمليه الذي عهد إليه بأمواله إذا وفي البنك بقيمة شيك مذبل من الأصل بتوقيع مزور عليه لأن هذه الورقة لم يكن لها في أى وقت صفة الشيك أو الكميالة لفقدها شرطا جوهريا لوجودها هو التوقيع الصحيح للمصاحب ومن ثم فلا تقوم القرينة المقررة في المادة ١٤٤ من القانون التجاري التي تفرض صحة الوفاء الحاصل من المسحوب عليه ويعتبر وفاء البنك بقيمتها وفاء غير صحيح لحصوله لمن لا صفة له في تلقيه وبالتالي فإن هذا الوفاء - ولو تم بغير خطأ - من البنك لا يبريء ذمته قبل العميل ولا يجوز قانوناً أن يلتزم هذا العميل بمقتضى توقيع مزور عليه لأن الورقة الزورة لا حجة لها على من نسبت إليه ولهذا فإن تبعية الوفاء تقع على عاتق البنك أيا كانت درجة إقتان المزور وذلك كله بشرط عدم وقوع خطأ من جانب العميل الوارد إسمه في الصك وإلا تحمل هو تبعه خطئه .

الطعن رقم ٣٩٣، ١٣ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ٧/٣/١٩٧٧ .

متي كان الأصل أن ذمه البنك - المسحوب عليه - لا تبرا قبل عميله إذا أوفى بقيمة الشيك مذبل بتوقيع مزور على الساحب باعتبار أن هذه الورقة تفقد صفة الشيك بفقدها شرطاً جوهرياً لوجودها وهو التوقيع الصحيح للمصاحب. فلا تعدم أنتذ القرينة المقررة في المادة ١٤٤ من قانون التجارة ، وتعبر وفاء البنك بقيمة الشيك وفاء غير صحيح حتى ولو تم الوفاء بغير خطأ منه ، إلا أن ذلك مشروط بألا يقع خطأ من جانب العميل الثابت إسمه بالشيك وألا تحمل الأخير تبعه خطئه. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى ثبوت خطأ الطاعن ممثلاً في إخلاله بواجب الحافظة على مجموعه الشيكات المسلمة له من البنك فتمكن مجهول عن الحصول على واحد منها وتزويره وصرف قيمته فإنه يكون قد أثبت الخطأ في

جانب الطاعن وبين علاقة السببية بينه وبين الضرر الذى وقع وخلص من ذلك إلى إلزام كل من الطاعة والمطعون ضده بنصف قيمة الشيك موضوع النزاع فى حدود ما حصله من وجود خطأ مشترك بين الطاعن والمطعون ضده فإن النعي عليه بالخطأ فى تطبيق القانون بمقولة إنعدام رابطة السببية بين ما إرتكبه الطاعن من خطأ وبين الضرر الواقع فعلاً متمثلاً فى صرف قيمة الشيك لن زور إمضاء الطاعن عليه يكون نعيًا غير سديد.

الطعن رقم ٣٠ ٤ لمنشة ٤٩ مكتب قضى ٣٥ صفحة رقم ١٦٠٢ بتاريخ ١١/٦/١٩٨٤

- جرى قضاء محكمة النقض على أن ذمة البنك المسحوب عليه لا تبرا قبل عميله الذى عهد إليه بأمواله إذا أوفى البنك بقيمة شيك مليل من الأصل بتوقيع مزور عليه لأن هذه الورقة لم يكن فى أى وقت وصف الشيك لفقدائها شرطاً جوهرياً لوجودها هو التوقيع الصحيح للساحب ومن ثم فلا تقوم القرينة المقررة فى المادة ١٤٤ من القانون التجارى التى تفرض صحة الوفاء الحاصل من المسحوب عليه ويعتبر وفاء البنك بقيمتها وفاء غير صحيح لحصوله لن لا صفة له فى تلقيه وبالتالي فإن هذا الوفاء - ولم تم بهير خطأ من البنك لا يبرئ ذمته قبل العميل ولا يجوز قانوناً أن يلتزم هذا العميل بمقتضى مزور عليه لأن الورقة المزورة لا حجية لها من نسبت إليه ولهذا فإن تبعة الوفاء تقع على عاتق البنك أبداً كانت درجة إتيان التزوير وذلك كله بشرط عدم وقوع خطأ من جانب العميل الوارد إسمه فى الصك وإلا تحمل هو تبعة خطئه.

إرث

١

* الموضوع الفرعي : أحكام الإرث من النظام العام

١

* الموضوع الفرعي : أحكام الشريعة الإسلامية هي المطبقة على مسائل الإرث

٦

* الموضوع الفرعي : إستقلال شخصية الوارث عن شخصية المورث

٩

* الموضوع الفرعي : إظهار حق الإرث

١٢

* الموضوع الفرعي : التحايل على قواعد الميراث

١٤

* الموضوع الفرعي : التصرف الصادر في مرض الموت

١٥

* الموضوع الفرعي : التصرفات المتبعة

١٧

* الموضوع الفرعي : الشهادة بالإرث

٢٠

* الموضوع الفرعي : الطعن في التصرفات الصادرة من المورث

٢٠

* الموضوع الفرعي : المنازعة بين الوارث والمشوى من المورث

٢٨

* الموضوع الفرعي : إنقصال الزكاة عن أشخاص الورثة

٢٨

* الموضوع الفرعي : بيت المال

٢٩

* الموضوع الفرعي : تصفية الزكاة

٣٠

* الموضوع الفرعي : توزيع الأنصبة بين الورثة

٣٣

* الموضوع الفرعي : حجية إظهار الوفاة والورثة

٣٣

* الموضوع الفرعي : حقوق الإرث لا تكسب بالتقادم

٣٥

٣٦	* الموضوع الفرعى : حقوق دائى الزكة
٣٨	* الموضوع الفرعى : دعوى إلبات الوراثة
٤١	* الموضوع الفرعى : سقوط الحق فى الإرث
٤١	* الموضوع الفرعى : سلطة محكمة الموضوع فى تقدير مرض الموت
٤٤	* الموضوع الفرعى : صفة وضع يد المورث
٤٤	* الموضوع الفرعى : طبيعة المنازعة فى حق الإرث
٤٥	* الموضوع الفرعى : طلاق مريض الموت
٤٥	* الموضوع الفرعى : قاعدة لا تركة إلا بعد سداد الديون
٤٩	* الموضوع الفرعى : قواعد الميراث
٤٩	* الموضوع الفرعى : ماهية عناصر الزكة
٥٠	* الموضوع الفرعى : ماهية مرض الموت
٥٣	* الموضوع الفرعى : متى يكون الوارث فى حكم الغير
٥٣	* الموضوع الفرعى : منع التعرض للزكة
٥٤	* الموضوع الفرعى : موانع الإرث
٥٥	* الموضوع الفرعى : ميراث الأجانب
٥٦	* الموضوع الفرعى : ميراث غير المسلمين
٥٧	* الموضوع الفرعى : نيابة الوارث عن باقى الورثة
٦٠	* الموضوع الفرعى : وفاة الأب مجهلا مال ولده

٦١	أسباب كسب الملكية
٦١	* الموضوع الفرعي : إثبات الملكية
٦٧	* الموضوع الفرعي : إثبات وضع اليد
٨١	* الموضوع الفرعي : أثر أسبقية التسجيل في المنازلة بين عقدين
٨٢	* الموضوع الفرعي : أثر التسجيل في نقل الملكية
٩٠	* الموضوع الفرعي : أثر الحكم الابتدائي في التقادم
٩٠	* الموضوع الفرعي : أثر النزول عن التقادم
٩٢	* الموضوع الفرعي : الأثر الملحق على إنتهاء الإستيلاء
٩٢	* الموضوع الفرعي : الإجراء القاطع للتقادم
١٢٤	* الموضوع الفرعي : الإستيلاء المؤقت
١٢٧	* الموضوع الفرعي : التقادم الثلاثي
١٣٧	* الموضوع الفرعي : التقادم الحولي
١٣٨	* الموضوع الفرعي : التقادم الخمسي
١٥٣	* الموضوع الفرعي : التقادم الصرفي
١٥٤	* الموضوع الفرعي : التقادم الطويل
١٦١	* الموضوع الفرعي : التقادم المسقط
١٧٣	* الموضوع الفرعي : التقادم المكسب

١٨٦	* الموضوع الفرعي : التقادم فى المسائل الجنائية
١٩٠	* الموضوع الفرعى : التملك بالإستيلاء
١٩٨	* الموضوع الفرعى : التملك بالإلتصاق
٢١٤	* الموضوع الفرعى : التملك بالتقادم
٢٢٠	* الموضوع الفرعى : التملك بالميراث
٢٢٠	* الموضوع الفرعى : التملك بوضع اليد
٢٢٨	* الموضوع الفرعى : الحيازة فى المنقول
٢٣١	* الموضوع الفرعى : الدلع بالتقادم
٢٣٦	* الموضوع الفرعى : الفرق بين دعاوى الملكية ودعاوى الحيازة
٢٣٨	* الموضوع الفرعى : القود الواردة على حق الملكية
٢٤٢	* الموضوع الفرعى : بدء سريان مدة التقادم
٢٥٢	* الموضوع الفرعى : قتل الأجناب
٢٥٨	* الموضوع الفرعى : قتل الأسر المهجرة للأرض الزراعية
٢٥٩	* الموضوع الفرعى : قتل المساكن الشعبية
٢٦١	* الموضوع الفرعى : قتل طرح النهر
٢٦٢	* الموضوع الفرعى : طبيعة ملكية الأسر المهجرة
٢٦٢	* الموضوع الفرعى : عدم جواز الإلتفاق على مخالفة مدد التقادم
٢٦٢	* الموضوع الفرعى : ماهية دعوى الملكية

٢٦٣	* الموضوع الفرعي : ورود أميـاب كسب الملكية على سبيل الحصر
٢٦٤	* الموضوع الفرعي : وقف سريان التـقادم
٢٧١	إسـتـنـاف
٢٧١	* الموضوع الفرعي : أثر الحكم في شكل الإستئناف
٢٧٦	* الموضوع الفرعي : أثر ضم الاستئنافين
٢٧٧	* الموضوع الفرعي : أسباب الإستئناف
٢٧٨	* الموضوع الفرعي : إستئناف أحكام الأحوال الشخصية
٢٨٠	* الموضوع الفرعي : إستئناف الأحكام النهائية للبطلان
٢٨١	* الموضوع الفرعي : إستئناف الشق المستعجل
٢٨٢	* الموضوع الفرعي : إستئناف حكم تمهيدى
٢٨٤	* الموضوع الفرعي : إعادة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية
٢٨٤	* الموضوع الفرعي : إعتبار الإستئناف كأن لم يكن
٣٠٧	* الموضوع الفرعي : إعلان الإستئناف
٣١٤	* الموضوع الفرعي : الإلـيـات فى الإستئناف
٣١٨	* الموضوع الفرعي : الأثر الناقل للإستئناف
٣٥٧	* الموضوع الفرعي : الأحكام الجائز إستئنافها
٣٦٨	* الموضوع الفرعي : الأحكام غير جائز إستئنافها

- ٣٧٤ * الموضوع الفرعي : الإدعاء بالتزوير في الإمتتاف
- ٣٧٤ * الموضوع الفرعي : الأدلة الجديدة في الإمتتاف
- ٣٧٤ * الموضوع الفرعي : الإمتتاف الأصلي
- ٣٧٥ * الموضوع الفرعي : الإمتتاف الفرعي
- ٣٨٨ * الموضوع الفرعي : الإمتتاف الوصفى
- ٣٨٩ * الموضوع الفرعي : التدخل الإنضمامى في الإمتتاف
- ٣٨٩ * الموضوع الفرعي : التدخل المتجومى في الإمتتاف
- ٣٩٠ * الموضوع الفرعي : التطلم من وصف التفاد المعجل
- ٣٩٢ * الموضوع الفرعي : التكليف بالحضور في الإمتتاف
- ٣٩٥ * الموضوع الفرعي : التوقيع على صحيفة الإمتتاف
- ٤٠٠ * الموضوع الفرعي : الحكم الله للمعصومة
- ٤٠٢ * الموضوع الفرعي : الحكم في الإمتتاف
- ٤٠٨ * الموضوع الفرعي : الخصوم في الإمتتاف
- ٤١٩ * الموضوع الفرعي : الرسم النسبى للإمتتاف
- ٤٢١ * الموضوع الفرعي : الرقم الإمتتافى
- ٤٢١ * الموضوع الفرعي : الصفة في الإمتتاف
- ٤٢٢ * الموضوع الفرعي : الطلب الجديد في الإمتتاف
- ٤٤٣ * الموضوع الفرعي : القضاء في الإمتتاف بعدم الإختصاص

٤٤٤	* الموضوع الفرعي : النزول عن الإستئناف
٤٤٥	* الموضوع الفرعي : بطلان المرافعة في الإستئناف
٤٤٥	* الموضوع الفرعي : بطلان صحيفة الإستئناف
٤٥٠	* الموضوع الفرعي : ترك الخصومة في الإستئناف
٤٥٢	* الموضوع الفرعي : تسبب الأحكام
٤٥٢	* الموضوع الفرعي : تسبب الحكم الإستئنافي
٤٧٤	* الموضوع الفرعي : تشكيل الدوائر الإستئنافية
٤٧٤	* الموضوع الفرعي : تصدى المحكمة الإستئنافية للموضوع
٤٨١	* الموضوع الفرعي : تقرير التلخيص
٤٨٧	* الموضوع الفرعي : رفع الإستئناف
٤٩٢	* الموضوع الفرعي : سقوط الحق في الإستئناف
٤٩٤	* الموضوع الفرعي : عدم جواز الإستئناف
٤٩٤	* الموضوع الفرعي : قاعدة ألا يضار المظاعن بطلعة
٤٩٥	* الموضوع الفرعي : قاعدة لسيئة الأثر
٤٩٥	* الموضوع الفرعي : قيد الإستئناف في الجنود
٥٠٢	* الموضوع الفرعي : مبدأ التقاضي على درجتين
٥٠٢	* الموضوع الفرعي : معاد الإستئناف
٥٣١	* الموضوع الفرعي : نصاب الإستئناف

٥٣٧	* الموضوع الفرعي : نطاق الإستئناف
٥٥٥	* الموضوع الفرعي : وقف الإستئناف
٥٥٦	أشخاص إعتبارية
٥٥٦	* الموضوع الفرعي : أثر إنلماج المؤسسات
٥٥٦	* الموضوع الفرعي : الإدارات القانونية
٥٥٧	* الموضوع الفرعي : البنك الأعلى مؤسسة عامة
٥٥٨	* الموضوع الفرعي : الطبيعة القانونية للطوائف الدينية
٥٦١	* الموضوع الفرعي : الطبيعة القانونية للغرف التجارية
٥٦١	* الموضوع الفرعي : الطبيعة القانونية للمؤسسات الصحفية
٥٦٣	* الموضوع الفرعي : الطبيعة القانونية لهيئة الرقابة الإدارية
٥٦٤	* الموضوع الفرعي : الطبيعة القانونية لهيئة سكك حديد مصر
٥٦٥	* الموضوع الفرعي : المؤسسات العامة
٥٦٧	* الموضوع الفرعي : المجالس المحلية
٥٦٨	* الموضوع الفرعي : النيابة عن الأشخاص الاعتبارية
٥٦٨	* الموضوع الفرعي : الهيئة العامة للمساحة
٥٦٨	* الموضوع الفرعي : بنك مصر مؤسسة عامة
٥٧٠	* الموضوع الفرعي : طبعة الأندية الرياضية

- ٥٧١ * الموضوع الفرعي : طبيعة الجمعيات التعاونية
- ٥٧٥ * الموضوع الفرعي : طبيعة الشركات التجارية
- ٥٧٦ * الموضوع الفرعي : عدم اعتبار هيئة الإرشاد بالبناء مؤسسة عامة
- ٥٧٧ * الموضوع الفرعي : عدم تمتع المنشأة الفردية بالشخصية الاعتبارية
- ٥٧٨ * الموضوع الفرعي : ماهية الشخص الاعتباري
- ٥٧٨ * الموضوع الفرعي : هيئة البريد
- ٥٧٨ * الموضوع الفرعي : هيئة المطابع الأميرية
- ٥٧٩ * الموضوع الفرعي : هيئة النقل العام مرفق عام
- ٥٧٩ * الموضوع الفرعي : هيئة قناة السويس
- ٥٨١ إعلان
- ٥٨١ * الموضوع الفرعي : أثر الإعلان الصحيح
- ٥٨٣ * الموضوع الفرعي : إعلان أفراد القوات المسلحة
- ٥٨٦ * الموضوع الفرعي : إعلان الأحكام
- ٥٩١ * الموضوع الفرعي : إعلان الأشخاص الاعتبارية
- ٥٩٢ * الموضوع الفرعي : إعلان الحكومة
- ٥٩٦ * الموضوع الفرعي : إعلان السند التنفيذي
- ٥٩٦ * الموضوع الفرعي : إعلان الشركات التجارية

- ٦٠٢ * الموضوع الفرعي : إعلان الشركات الموضوعة تحت الحراسة
- ٦٠٣ * الموضوع الفرعي : إعلان المؤسسات العامة
- ٦٠٤ * الموضوع الفرعي : إعلان المسجونين
- ٦٠٤ * الموضوع الفرعي : إعلان للقيم بالخارج
- ٦٠٥ * الموضوع الفرعي : إعلان للقيم بالخارج
- ٦٠٧ * الموضوع الفرعي : إعلان الممول يربط الضريبة
- ٦٠٩ * الموضوع الفرعي : إعلان صحيفة التسجيل من الشطب
- ٦١٠ * الموضوع الفرعي : إعلان صحيفة الدعوى
- ٦١٢ * الموضوع الفرعي : إعلان وكلاء الشركات الأجنبية
- ٦١٣ * الموضوع الفرعي : الإعلان بالطريق الإدارى
- ٦٢٩ * الموضوع الفرعي : الإعلان بائحل المختار
- ٦٤٢ * الموضوع الفرعي : الإعلان بإيداع تقرير الحبير
- ٦٤٢ * الموضوع الفرعي : الإعلان بقرار تقصير الجلسة
- ٦٤٢ * الموضوع الفرعي : الإعلان فى المخل التجارى
- ٦٤٤ * الموضوع الفرعي : الإعلان فى الوطن الأصلى
- ٦٥٠ * الموضوع الفرعي : الإعلان فى الوطن المختار
- ٦٥٣ * الموضوع الفرعي : الإعلان فى مواجهة الوكيل
- ٦٥٤ * الموضوع الفرعي : الإعلان للتابع

٦٥٦	* الموضوع الفرعي : الإعلان للتبابة
٦٧١	* الموضوع الفرعي : البيانات الواجبة في الإعلان
٦٧٨	* الموضوع الفرعي : احتفاظاً في اسم المعلن إليه
٦٧٩	* الموضوع الفرعي : العطلة الرسمية
٦٧٩	* الموضوع الفرعي : بطلان الإعلان
٧٠٥	* الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الموضوع في التحقق من صحة الإعلان
٧٠٥	* الموضوع الفرعي : صفة من تسلم الإعلان
٧٠٨	* الموضوع الفرعي : صفة من تسلم الإعلان
٧٠٩	* الموضوع الفرعي : مواعيد الإعلان
٧١٠	* الموضوع الفرعي : مواعيد المسافة
٧١٤	* الموضوع الفرعي : وسيلة الطعن فيما أُلجئ به الطعن بالإعلان
٧١٦	أعمال البنوك
٧١٦	* الموضوع الفرعي : إتفاقية تأسيس المصرف العربي الدولي
٧١٦	* الموضوع الفرعي : الاعتماد المستندي
٧٢٦	* الموضوع الفرعي : البنك الرئيسي للتنمية والإيمان الزراعي
٧٢٦	* الموضوع الفرعي : التسهيلات الإئتمانية
٧٢٨	* الموضوع الفرعي : الحد الأقصى للفائدة

٧٣٠	* الموضوع الفرعي : الحساب الجارى
٧٣٣	* الموضوع الفرعي : العلاقة بين البنك المركزى والبنوك الأخرى
٧٣٣	* الموضوع الفرعي : القوائد الإئتمالية
٧٣٤	* الموضوع الفرعي : القوائد التأخيرية
٧٤٢	* الموضوع الفرعي : القوائد التعويضية
٧٤٢	* الموضوع الفرعي : القوائد القانونية
٧٤٩	* الموضوع الفرعي : القوائد المركبة
٧٥٢	* الموضوع الفرعي : القرض المصرفى
٧٥٣	* الموضوع الفرعي : المؤسسات العامة ذات الطابع الإقتصادى
٧٥٥	* الموضوع الفرعي : الرديعة لأجل
٧٥٦	* الموضوع الفرعي : أهلية البنك فى الخصومة
٧٥٦	* الموضوع الفرعي : أوامر تحويل الأموال
٧٥٧	* الموضوع الفرعي : بدء سريان القوائد
٧٦٣	* الموضوع الفرعي : تجارية أعمال البنوك
٧٦٣	* الموضوع الفرعي : خطاب الضمان
٧٦٧	* الموضوع الفرعي : سعر الفائدة
٧٦٧	* الموضوع الفرعي : قوائد ربوية
٧٦٨	* الموضوع الفرعي : قاعدة ألا تجاوز القوائد رأس المال

Bibliotheca Alexandrina



0206110